

نَهْائِلُ الْمُحْتَاجِ

إِلَى

شَرْحِ الْمُنْهَاجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّامِ السَّافِي ضِيَّ اللَّهِ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ

ابْنُ شَرَاهُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْقُوفِيُّ الْفَرَسِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

السُّوَيْدِيَّ السَّافِي الصَّغِيرُ الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٩٤ هـ

وَمَعَهُ

١- حَاشِيَةُ أَبِي الصِّيَاغَةِ نَوْرِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشُّبْرَانِطِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٨٧ هـ

٢- حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرُوفِيِّ بِالْمَقَرَّةِ الرَّشِيدِيِّ

الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٩٦ هـ

لِلْحِزِّ الثَّالِثِ

دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ

جَمْعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في دفن الميت وما يتعلق به

(أقل القبر) المحصل الواجب (حفرة تمتع) بعد ردمها (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذى الحي (و) تمتع (السبع) عن نيشها لأكل الميت ، إذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم للتأذى بها واستفطار جيفته فلا بد من حفرة تمتع ذينك . قال الرافعي : والغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن ، وإلا فيبيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما اه . وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تكتم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها ، وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأنها ليست معدلة لكم الرائحة ولأنها ليست على هيئة الدفن المهود شرعا . قال : وقد أطلقوا تحريم إدخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب إنكار ذلك اه . ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي مأمور ، فإن منع ذلك كفى ، وإلا فلا سواء لو كان فسقية

(فصل) في دفن الميت وما يتعلق به

(قوله وما يتعلق به) أي الميت كالتعزية (قوله والغرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنها ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنها لا تكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها مغفورة في الأرض قبل بنائها ، وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تكفي في الدفن . وقوله وقد قال السبكي الخ ، عبارة حج : وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمه الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لاتصل إليه السباع أصلا ولا يخلطه من يتأذى بالرائحة ، بل وإن لم تكن له رائحة أصلا كأن جف ، وقد تقدم ذلك عن سم على منج (قوله وسواء كان فسقية)

(فصل) في الدفن

(قوله وما يتعلق به) أي بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيع الضمير إلى الميت ، ويرد عليه أن المتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها ، وليس شيء من ذلك مذكورا في الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما مر) من جملة ما مر كونه حفرة ، فلا تكفي الفساق التي على وجه الأرض كما يصرح به قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ ، ولعل هذا محمل كلام السبكي .

أمر غيرها ، وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذلك . نعم لو تعلم الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ، ثم يجعل بين لوحين لئلا ينضخ ، ثم يلقى لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفارا لاحتال أن يحمده مسلم فيدفنه ، ويجوز أن يتقل لينزل إلى القبر وإن كان أهل البر مسلمين . أما إذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه (ويندب أن يوسع) بأن يزا في عرضه وطوله (ويعمق) بالعين المهمة وقيل بالمعجمة وهو الزيادة في النزول لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم قال في قتل أحد : احفروا وأوسعوا وأعمقوا » وفي المجموع : يستحب أن يوسع القبر من قبل وجليبه ورأسه : أى فقط ، وكذا رواه أبو داود ، والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب (قامه وبسطة) أى قدرهما من رجل معتد لهما بأن يقوم باسقاط يديه مرفوعتين ، لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ، ولأنه أبلغ في المقصود وهما أربعة أذرع ونصف كما صوبه المصنف ، وحله الأذرع على ذراع اليد ، وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف (واللحد) بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فيهما . والمراد أن يخفر أسفل بجانب القبر القبلي ما لا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويستره (أفضل من الشق) بفتح المعجمة بخط المصنف ، وهو أن يخفر قعر القبر كالنهر ، ويبنى جانباه بلبن أو غيره مما لم تسم النار ، ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت ويسقف عليه بلبن أو خشب أو حجارة وهو أولى ، ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت

أى حيث قبل يجوز الدفن فيها (قوله بما يمنع ذلك) وفي حكه حفرة لا تمنع مأمرا إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكتفى (قوله كما لو مات بسفينة) أى أوكات الأرض خوارة أو ينج منها ما يفسد الميت وكتفاته كالتفاسق المعروفة ببولاقي ولا يكلفون الدفن بغيرها (قوله ثم يجعل بين لوحين) أى ندبا (قوله ثم يلقى لينبذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح (قوله وإن كان أهله) أى الساحل (قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تقليل ، وأظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تقليل ولا شد بين ألواح قول شيخنا الزيادى : فإن أتى فيه بدون جعله بين لوحين ونقل لم يأتموا انتهى ، فإن مفهومه أنهم يأتمون لو أقوه بلا تقليل ، وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادى (قوله ويندب أن يوسع الخ) وينبغى أن يكون ذلك مقدارا ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن فيه تعجيرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منهج : فإن قلت : ما حكمة التوسيع والتعميق ؟ قلت : يجوز أن يقال التوسيع مع أن فيه إكراما للميت ، فإن في إنزال الشخص في المكان الواسع إكراما له ، وفي إنزاله في المكان الضيق نوع إهانة له أرقق بالميت ومن ينزله القبر ، لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل إذا تعدد للحاجة وأمن من انصدام الميت بجدران حال إنزاله ونحو ذلك ، والغرض كم الراحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك . فإن قلت : هلا طلب زيادة على قامه وبسطة ؟ قلت : القامة والبسطة أرقق بالميت والمنزل لأنه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر ، بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه (قوله احفروا) بكسر الحفرة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أى ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ ، وما ذكره في المجموع محمول على الشق واللحد ليقال قول المصنف : ويندب أن يوسع ويعمق وفرضه صحيح فيهما : أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بأن يقوم باسقاط يديه) أى غير قابض لأصابعهما (قوله وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف) أى الأذرع (قوله على الذراع المعروف) أى الذى اعتيد الدر به وهو المسمى عندهم بلراع التجار : أى وهى تقرب من الأربعة ونصف بلراع الآدى فلا تخالف بينهما (قوله التقيل) أى فإن حفروا في الجهة المقابلة لها كره (قوله مما لم تسم النار) أى الأولى ذلك (قوله أو حجارة) أى من حجارة الجبل المعروفة (قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك وجوبا لئلا يبرى به اه سم على حج ،

(إن صلبت الأرض) لأنه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم. أما الرخوة وهي التي تهاور ولا تهاكم فالشق أفضل خشية الاتيهار (ويوضع) ندبا (رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى مؤخره الذى سيصير عند سفله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) سلا (يرقق) من غير عنف لأنه السنة فى إدخاله. أما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة. وأما السل فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم، وما قيل من أنه أدخل من قبل القبلة ضعفه البيهقي وغيره وإن حسنه الترمذى، مع أن ذلك لا يمكن لأن شق قبره لاصق بالجدار ولعله تحت الجدار فلا محل هناك يوضع فيه، قاله فى المجموع عز الشافعي وأصحابه (وينخله القبر الرجال) متى وجدوا وإن كان الميت أنثى، بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا، ولما صح من أمره صلى الله عليه وسلم أبا طلحة أن ينزل فى قبر ابنته أم كلثوم مع أن لها محارم من النساء كفطامة وغيرها رضى الله عنهم. نعم يندب لمن كما فى المجموع أن يلين حمل المرأة من مغسلها إلى النعش وتسلّمها لمن فى القبر وحلّ ثيابها فيه، وما وقع فى المجموع تبعا لراوى الحديث أنها رقية رده البخارى فى تاريخه الأوسط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها: أى لأنه كان يبلر (وأولاهم) أى الرجال بذلك (الأحق بالصلاة) عليه درجة، وقد مرّ بيانه، وخرج بدرجة الأولى بها صفة إذ الأقفه أولى من الأسن الأقرب، والبعيد الفقيه أولى من الأقرب بغير الفقيه هنا عكس ما فى الصلاة عليه

والظاهر أنه كذلك لليلة المذكورة (قوله وينخله القبر) أى ندبا حج (قوله الرجال) ينبغى أن المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أى فيكون مكروها خروجا من خلاف من حرّمه، وعبرة الخطيب: وظاهره فى المختصر وكلام الشافعي والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمكّنهم، واستظهره الأذرى وهو ظاهر (قوله أن يلين حمل المرأة من مغسلها) وكذا من الموضع الذى هى فيه بعد الموت إلى المغسل إن لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله وحلّ ثيابها فيه) مثله فى المنج وعبرة حج: شداها فيه: فيحمل كلامها عليه (قوله إذ الأقفه أولى من الأسن) أى فالفاضل صفة يقدم على غيره وإن كانت درجته أقرب فليس التقديم بالصفة مخصوصا بالمستويين فى الدرجة، وعبرة سم على منج قوله درجة قال فى شرح البهجة: أى من حيث الدرجات لا بالصفات فإنه يقدم هنا الأقفه: أى بالدفن على الأقرب والأسن والبعيد الفقيه على الأقرب غير الفقيه، وثم بالعكس، ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو مساو لما مرّ ثمة اه. وقوله ويؤخذ النخ: أى عند الاستواء فى الدرجة وإن لم يساو مامرّ ثمة فتأمل. لا يقال: قوله فإنه يقدم هنا الأقفه النخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتب عليه من أن التقديم بالدرجات لا بالصفات. لأننا نقول: معنى الكلام أنه إذا تجردت الدرجات راعينا ما فى الصلاة، وإذا وجدت الصفات لم يراع ما فى الصلاة، وليس معناه أن لا تقدم إلا بالدرجات ولا تقدم بالصفات كما يتوهم، والأصوب أن يجاب بأن معنى قوله لا بالصفات: أى المعتبرة فى الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها فى الصلاة بل بعكسها، فلا إشكال بوجه فليتأمل (قوله عكس ما فى الصلاة عليه) ولا خلاف أن الأولى لاحق له هنا فى الصلاة، قاله ابن الرفعة ونازعه الأذرى بأن القياس أنه أحقّ فله

(قوله الأحق بالصلاة عليه درجة) أى والصورة أنهم متفقون فى صفة الفقه أو علمها بقربة ما يأتى (قوله الأولى بها صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه، وحديثه فقد يقال لأئى معنى: لم يبق المتن على إطلاقه ليكون أفيد ثم يستثنى منه الأقفه. واستثناء صورة واحدة من المتن مع إيقانه على إطلاقه أسهل من إخراجها عن إطلاقه لأجل هذه الصورة (قوله عكس ما فى الصلاة) هو عكس ما فى الصلاة من جهتين:

والمراد بالآفة العلم بذلك الباب . قلت : كما قال الرافعي في الشرح (إلا أن تكون امرأة مزوجة فأولاهم) أي الرجال بإدخالها القبر (الزوج) وإن لم يكن له في الصلاة عليها حق (والله أعلم) نظره في الحياة مالا ينظر إليه غيره ويليه الآفة والأشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها . قال الأذري : وقد يقال إن العنن والمم من الفحول أضعف شهوة من شباب الحصيان فيقدمان عليهم ، ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ، ثم عبيدها لأنه كالحرم في النظر ونحوه ، ثم المسحوق ثم الجيبوب ثم الخصى لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها ، ثم العصبية الذي لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ، ثم من لا محرمية له كذلك كبنى خال وبنى عمه ثم الأجنبي الصالح لخبر أبي طلحة ، ثم الأفضل فالأفضل ، ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخنثا كالنساء . ولو استوى اثنتان درجة وفضيلة وتنازعا أقرع بينهما كما قاله الأستاذ والسيد في الأمة التي تحمل له كالزوجة كما بحثه بعض شراح الكتاب . وأما غيرها فهل هو معها كالأجنبي أولا الوجه لا لو لم يكن بينهما محرمية لأنه في النظر ونحوه كالحرم وهو أولى من عبد المرأة إذ المالكية أقوى من المملوكية . وأما العبد فهو أحق بدفنه من الأجانب حتما والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما . وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولها عن الإمام لا أرى تقديم ذوى الأرحام محتوما بخلاف المحارم لأنهم كالأجانب في وجوب الاحتجاب لأن

التقديم أو التذم اه حج . ثم رأيت قوله الآتي : والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما (قوله فأولاهم الزوج الخ) وقد يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أبا طلحة وهو أجنبي مفضل على عتبان مع أنه الزوج الأفضل ، والعلم الذي أشير إليه في الخبر على رأى وهو أنه كان وطىء سرية له تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك أنها واقعة حال ، ويحتمل أن عتبان لفرط الحزن والأسف لم يثق من نفسه بأحكام الدفن فأذن ، أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبا طلحة من غير إذن وخصه بكونه لم يقارف تلك الليلة . نعم يؤخذ من الخبر أن الأجانب المستوين في الصفات يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد عن مذكر يحصل له ولو ماس المرأة اه حج ولا يرد أنهم قالوا في الجمعة إنه يسن أن يجامع ليبتها ليكون أبعد عن الميل إلى من يراه من النساء . لانا نقول : الغرض ثم كسر الشهوة وهي حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أنه يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العهد بهن أقوى في عدم التذكر (قوله ويليه) أي الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت في سم على منتهج (قوله وقد يقال إن العنن الخ) أي من الأجانب (قوله ثم الأقرب فالأقرب) أي بعد الآفة من المحارم الأقرب الخ ، ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبيد كما علم مما مر ، ولو ذكر حكمه بعد قوله ثم عبيدها لكان أولى ، وكذا لو أخر قوله قال الأذري الخ عن قوله ثم الخصى الخ لكان أولى (قوله ثم المسحوق) أي الأجنبي : وينبغي أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبيدها (قوله والخنثا كالنساء) وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذكورتهم (قوله أقرع) أي ندبا (قوله والسيد في الأمة) أي فيقدم (قوله وهو أولى) راجع لقوله وإن لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الأجانب) قضيت أنه أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما في الصلاة ، وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الأرحام أنه قد يقال إن السيد

الأولى تقديم مراعاة الصفة على الدرجة إذ الذي مر في الصلاة النظر للدرجة أولا فإن استوت نظر إلى الصفة : الثاني تقديم القربة على الأسن

مراده لأراه حياً في تأدية السنة ، بخلاف الجمهور فإنهم يرونه حياً فيها (ويكفون) أى المخطون لميت القبر (وثراً) استحباباً واحداً أو ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة للاتباع في الواحد ، رواه أبو داود ، ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل . وفي رواية بذكر العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف ونزل معهم خامس . وفي رواية على والفضل وقم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس . أما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع في اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا كما في المجموع والروضة وإن صوب الأسنوى قول الإمام وجوبه اتباعا للسلف والخلف وكالاتعاجع عند النوم فإن وضع على اليسار كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الأفضل بدليل قوله عقبه كما سبق في المصل مضطجعا والذي قلناه إنما هو الكراهة ، ويوجه (للقبلة) حتماً لتزिला له منزلة المصل ، فإن دفن مستديراً أو مستلقياً نيش حياً لم يتغير وألا فلا وثلاثاً يتوهم أنه غير مسلم كما يعلم مما يأتي . ويؤخذ من قوله أنه كالمصل عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك فيجوز استقباله واستدباره . نعم لو ماتت ذمية وفي جوفها جنتين مسلم جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنتين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلاً إذ وجه الجنتين لظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويسند وجهه) استحباباً في هذا والأفعال المطوقة عليه وكذا رجلاه (إلى جداره) أى القبر ويقوس ثلاثاً ينكب (و) يسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) كطين لينمه عن الاستلقاء على قفاه ويميل تحت

أولى لأن دفنه من مؤن تجهيزه وهى على السيد (قوله حياً) أى من غير تردد للأصحاب في ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزماً) عبارة حج : ولا خلاف أن الوالى لا حق له هنا ، قال ابن الرضا ، وتازه الأخرى بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلو انتهت باثنين مثلاً زيد عليهما ثالث مراعاة للوترية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة (قوله ويوجه للقبلة حياً) وقع السؤال في الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما ، ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ، ونقل عن بعض المرواش الصحيحة ما يوافق (قوله أو مستلقياً نيش) ظاهره ولو للقبلة ، وعبارة الشيخ عميرة نصها : لو جعل القبر ممتداً من قبلى إلى يبرى وأصبح على ظهره وأخصاه للقبلة ووضعت رأسه قليلاً كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أم يجرم ؟ لم أر من تعرض له ، والظاهر التحريم ، ثم رأيت في حج التصريح بالحرمه أيضاً ، وسيأتى ذلك في كلام الشارح أيضاً بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن لغير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال بالكافر الخ) أى ولا عليهم لأنهم وإن كانوا خاطئين بفروع الشريعة لكن الميت لكفره لا احترام له حتى يستقبل به ، وإنما قال علينا لأن المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أى أما المسلمة فتراعى هى لا ما فى بطنها (قوله وفي جوفها جنتين مسلم) قال حج : فسخت فيه الروح اه . وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لأن الظاهر أن المراد من بلغ في بطنها أربعة أشهر لأنه لو كان منفصلاً لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار) أى وجوبا ، قال في الروضة : ولا يلفن مسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين . قال في الخادم (ثم لا يمتنع) أنه حرام وطلنا قال في الخائض لا يجوز بالاتفاق اه . وانظر إذا لم يوجد موضع صالح للدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولا أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حيثل في مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفنه إلا في لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة ؟ فيه نظر ، ويمحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليتحرر اه سم على منهج :

(قوله أو مستلقياً) أى غير مستقبل كما هو ظاهر (قوله والأفعال المطوقة عليه) انظر مع ما سأتى في فتح اللحد

رأسه لبنة أو حجر ويفضى بحمده الأيمن إليه أو إلى التراب . قال في المجموع بأن ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة القوية وكلنا غيره (بلبن) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين لقول سعد فيما مر وانصبوا على اللبن نصبا ، ولأن ذلك أبلغ في صيانة الميت عن نبشه ، ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحشو) يبيده جميعا (من دنا) من القبر (ثلاث حيثات تراب) من تراب القبر ويكون الحبي من قبل رأس الميت ، لأنه صلى الله عليه وسلم حشى من قبل رأس الميت ثلاثا ، رواء البيهقي وغيره بإسناد جيد ، ولما فيه من إسرار الدفن والمشاركة في هذا الغرض وإظهار الرضا بما صار إليه الميت ، وظاهر صنيع المصنف أن أصل سدّ اللحد مندوب كسابقه ولاحقه فيجوز إهالة التراب عليه من غير سد ، وبه صرح جمع لكن بحث آخرون وجوب السد كما عليه الإجماع القطعي من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى الآن ، فحرم تلك الإهالة لما فيها من الإضرار وهتك الحرمه ، وإذا حرمنا ما دون ذلك فكبه على وجهه وحله على هيئة مزربة فهذا أولى . ويجرى ما ذكر في تسقيف الشق ، وفي الجواهر : لو انهدم القبر تحجر الولي

ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع النعمين (قوله ويفضى) أى ندبا بحمده الأيمن إليه أو إلى التراب . قال حجج : وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل علمه لأن اللبنة فيها هومن جنس اللبنة أظهر (قوله ويسد فتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلبن) أى ندبا . [فرع] لو لم يوجد لبنة لاين لثانين هل يجوز أخذه كما في الاضطرار ؟ لايبعد الجواز إذا توقفت الواجب عليه ، ثم رأيت فيه كلاما لحج في فتاويه اهـ على منهج (قوله ويحشو يبيده جميعا) أى بسد اللحد وإن كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لأنه مطلوب (قوله ثلاث حيثات) وينبئ الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون . [فرع] لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق وأهيل التراب على جسثه فالوجه تحريم ذلك لأن فيه إزارا به وانهاكل لحرمته . ثم رأيت هر أفنى بحرمه ذلك ، وبلغنى من ثقة أن شيخنا الشباب بر كان يقول بحرمه ذلك اهـ سم على منهج :

[فائدة] وجد بخط شيخنا الإمام قتي الدين العلوى وذكر أنه وجد بخط والده قال : وجدت ما مثله حديثي الققيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية يزاولته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ من تراب القبر حال الدفن يبيده - أى حال إرادته - وقرأ عليه إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر » اهـ علقمى ، وينبئ أولوية كونه في القبر : أى التراب إذا كانت المقبرة منبوشة لاقى الكفن (قوله من تراب القبر) ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذنا من التعليل بأن ذلك للرضا بما صار إليه الميت فليأتمل اهـ سم على منهج ، وبقى مالم فقد التراب فهل يشير إليه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني . (قوله فهذا أولى) ظاهرا وإن لم يصل التراب إلى جسد الميت لليلة المذكورة ولو قيل بأن عمل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيدا ، ثم رأيت عبارة شيخنا الزبائى قوله وأن يسد اللحد النع ، أما أصل السد فواجب إن أدى علمه إلى إهالة التراب عليه وإلا فمتدوب ، وعلى هذا يحمل قول الشارح في غير

(قوله لقول سعد فيما مر) تبع فيه شرح الروض مع أنه لم يمر في كلامه ، بخلاف شرح الروض فإنه أحال على ما قدمه (قوله وظاهر صنيع المصنف أن أصل سدّ اللحد مندوب) الظاهر أن هذا مختار الشارح لتقديمه إياه على مقابله ويشترطه فيما قدمه عقب قول المصنف ويسد . وجهه ثم رأيت الشباب سم نقل عن إفتاء الشارح حرمة الإهالة الآية .

بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره اهـ . ووجهه أنه يفترض في الدوام ما لا يفترض في الابتداء ، وألحق باتهامه انهيار ترابه عقب دفنه ، ومعلوم أن الكلام حيث لم ينش عليه نحو سبع أو يظهر منه ربح وإلا وجب إصلاحه قطعاً والتعبير بالخفيات هو الأنفصاح من حتى يحثي حثيا وحثيات ويحور حثا يحثو حثوا وحثوات ، ويسن أن يقول مع الأولى - منها خلقناكم - ومع الثانية - وفيها نعيدكم - ومع الثالثة - ومنها نخرجكم تارة أخرى - زاد الحب الطبري : اللهم لقنه عند المسئلة حجته ، وفي الثانية : اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة : اللهم جاف الأرض عني جنبه ، وضابط الدنو ما لا تحصل معه مشقة لما وقع فيها يظهر فن لم يذن لايسن له ذلك دفعا للمشقة في الذهاب إليه ، لكن قال في الكفاية : إنه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبيد أيضا ، واستظهره الولي المراق وهو المعتمد ، على أنه يمكن الجمع بينهما بجعل الأولك على التأكيد « ثم يال » أي يصب التراب على الميت (بالمساحي) بفتح الميم جمع مسحاة بكسرهما وهي آلة تمسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المحرقة ، قاله الجوهري ، وللمزم زائدة لأنها مأخوذة من السحو : أي الكشف ، وظاهر أن المراد هنا هي أو ما في معناها وحكمة ذلك إسرار تكميل الدفن وإنما كان ذلك بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع البنات وعن تأذي الحاضرين بالغباء (ويرفع القبر) بدارنا معشر المسلمين (شيئا) تقريبا أي قلره (فقط) ليعرف فيدار ويعترم ، وكفبره صلى الله عليه وسلم كما مضى ابن حبان ، فإن لم يرتفع ترابه شيئا زيد كما يحثه الشيخ وهو ظاهر ، بل قد يحتاج للزيادة كأن سفته الريح قبل إتمام حفره أو قل تراب الأرض لكثرة الحجارة أما لو مات مسلم بدار الكفر فلا يرفع قبره بل يثني لثلا يتعرض له الكفار إذا رجع المسلمون ، قاله التولي ، وكذا لو كان موضع يخاف نبشه لسرقة كفنه أو عداوة أو نحوهما كما قاله الأسنوي ، وألحق الأذري به أيضا ما لو مات ببلد بدعة وحشي عليه من نبشه وهتكه والعنيل به كما فعلوه ببعض الصلحاء وأحرقوه (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسليمه) لأن قبره صلى الله عليه وسلم

هذا الكتاب أن السد مندوب رمل (قوله يحثو حثوا) عبارة الخلي : وقوله حثيات من يحثي لفة في يحثو اهـ . وفيه إشهار بأن يحثو أنفصح من يحثي وعبارة الشارح تخالفه ، وفي كلام المختار ما يوافق كلام الخلي رحمه الله تعالى (قوله زاد الحب الطبري) أي في الأولى اللهم لقنه الخ لعل الحكمة في جعل هذا مع الأول ، وما بعده مع الثانية الخ أن أهم أحوال الميت بعد وضعه في القبر سवाल الملكن فناسب أن يدعى له بتلقين الحجة ، وبعد السवाल تصعد الروح إلى ما أعد لها فناسب أن يدعى له بفتح أبواب السماء لروحه ، وبعده يستقر الميت في قبره فناسب أن يدعى له بمجااة الأرض عن جنبه (قوله عند المسئلة) أي السवाल ، وقوله حجته : أي ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يستل كالطفل ، وإطلاقه يشمل أيضا ما لو قلم الآية على الدعاء أو أخرى ، وينبغي تقديم الآية على الدعاء لأنها من قوله زاد الحب الخ (قوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه) ولا ينافي هذا أن روحه يصعد بها عقب الموت ، لأننا نقول : ذلك الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت إلى أن ينزل قبره فتلبس للسؤال ثم تفرقه وتذهب حيث شاء الله (قوله وهو شامل للبيد أيضا) أي وللنساء أيضا ، ومعلوم أن محله حيث لم يؤد قبرها من القبر إلى الاختلاط بالرجال (قوله بخلاف المحرقة) أي فلها تكون من الحديد أو من غيره (قوله أي قلره فقط) أي فلزاد عليه كان مكروها (قوله فإن لم يرتفع ترابه شيئا زيد) أي لو لم يكن المقبرة المنبوشة (قوله فلا يرفع قبره) هل ذلك واجب أو مندوب ، وينبغي أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فلهذه

الآية (قوله والميم زائدة) لعله سقط ألت قبل الواو من نسخ الشارح ، لأنها إذا أخذناها من المسح كما تقدم كانت

وقبرى صاحبيه كانت كذلك كما صبح عن القاسم بن محمد، وورد أنه صلى الله عليه وسلم سطع قبر ابنه إبراهيم، فلا يؤثر ذلك كون التسطيع صار شعارا للروافض إذ السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها، وقول على رضى الله عنه « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته » لم يرد به تسويته بالأرض بل تسطيحه جمعاً بين الاختيار، ومقابل الصبح أن تسيمه أولى لما مر (ولا يدفن اثنان في قبر) أى لحد وشق واحد ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع، ذكره في المجموع وقاله إنه صحيح، فلو دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أفنى به والد رحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية ولو لمّا مع ولدها وإن كان صغيراً أو بينهما زوجية أو مملوكية كما جرى عليه المصنف في مجموعه تبعاً للسرخسي لأنه بدعة وخلاف ما درج عليه السلف، ولأنه يؤدي إلى الجمع بين البرّ التي أو الفاجر الشقي وفيه إضرار بالمصالح بالجار السوء. وفي الأم: ويفرد كل ميت بقبر، إلى أن قال: فإن كانت الحال ضرورة مثل أن تكثر الموتى وينقل من يتولى ذلك فإنه يجوز أن يجعل الاثنين والثلاثة في القبر. وعبرة الأنوار: ولا يجوز لجمع بين الرجال والنساء

به ذلك (قوله وقبرى صاحبيه كانت كذلك) أى في ابتداء الأمر، أما بعد إحداث البناء فلا تدرى صفتها، لكن في حج مانص: ورواية البخاري أنه سمع جلهما البيهقي على أن تسيمه حادث لما أسقط جداره وأصلح زمن الوليد وقيل عمر بن عبد العزيز اه. وهى صريحة في أن التسيم حصل بعد، وفيه أيضاً لما صبح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فإذا هى مسطحة مبطوحة بطحاء العرصة الحمراء (قوله أن تسيمه أولى لما مر) هو كون التسطيع صار شعاراً للروافض (قوله ولا يدفن اثنان في قبر) وينبغي أن يلحق بهما واحد وبعض بلد آخر، وظاهر إطلاقه ولو كانا نبيين أو صفيين.

[فرع] لو وضعت الأموات بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كما توضع الأمتة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليوضعوا على وجه جائز وإن وسع المكان ولا تغلوا أهل آخر؟ الوجه الجواز بل الوجوب وفاقاً لم راه سم على منهج (قوله وإن اتحد النوع الخ) قال سم على مبع بعد مثل ما ذكر: نعم يستثنى من هذا ما لو أوصى الميت بثلث فينبى الجواز لأن الحق له كما لو أوصى بترك التوبين في الكفن اه. وينبغي أن محل ذلك إذا أوصى كل من الميتين بذلك كأن أوصى الأول بأن يدفن عنده من مات من أهله، وأوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلاً، أما لو أوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلاً ولم تسبق وصية من الأول فلا يجوز دفنه على الأول لأن فيه هناك حرمة الأول ولم يرض بها، وكذا لو أوصى الأول دون الثاني لأن دفنه وحده حقه ولم يسقطه، ثم ما ذكره مشكل حيث قلنا بجمرة جمع اثنين في قبر لأنه أوصى بمحرم، ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فيها لو أوصى بساتر العورة من أنه لا تغد وصيته به إلا أن يقال حين الوصية لا تحريم، كما لو أوصى بأن يكفن من ماله في ثوب

المب أصلية، وإنما تظهر زيادتها إن أعطتها من السحر فهو قول مقابل للأول (قوله ذكره في المجموع) أى ذكر الاتباع في أفراد كل ميت بقبر (قوله وإن اتحد النوع إلى آخر السوادة) عبارة فتاوى ولده بالخرف لإقليلا (قوله إلى أن قال الخ) لاحاجة إليه هنا لأنه عمل بعد قول المصنف إلا للضرورة، وعلمه أنه نقل عبارة فتاوى والده برمتها وهى لا تتعلق بخصوص ما في الكتاب (قوله وعبرة الأنوار الخ) غرضه من نقلها الدلالة على الجواز في حالة الضرورة مع تقيدها بالتأكد، وإلا فصدها بفهم خلاف المدعى من التعميم السابق في الحرمة، وكان محلها أيضاً بعد قول المصنف إلا للضرورة وعلمه مامر

إلا لضرورة متأكدة اهـ . ودليله ظاهر كما في الحياة (إلا لضرورة) ككثرة الموت وعسر أفراد كل واحد بغير فيجمع بين الاثنين فأكثر يحسب الضرورة ، وكذا في ثوب للاتباع في قتل أحد رواه البخاري (فيقدم) حينئذ (أفضلهما) وهو الأحق بالإمامة إلى جدار القبر من جهة القبلة لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتل أحد عن أكثرهم قرأنا فيقدمه إلى اللحد » لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وإن علا حتى يقدم الجسد ولو من قبل الأم وكذا الجدة ، قاله الأسنوي ، فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه حرمة الأبوة وأم على بنت كذلك ، أما الابن فيقدم على أمه لفضيحة الذكورة ، ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ، ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كاجزء به ابن المقرئ في تمثيته ولو كان الجلس متحدا ، أما نبش القبر

واحد فإنه جائز مع كون الثلاثة واجبة لأن وجوبها حتى له وقد أسقطه فكلما يقال هنا (قوله إلا لضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصرنا من الاحتياج للدرام تصرف للمتكلم على التربة في مقابلة التمكن من الدفن لأنه صار من مؤن التجهيز ، على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع (قوله وعسر أفراد كل واحد بقبر) أي قتي سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان يعد مقبرة للبلد وتسهيل زيارته وغايته تتعدد التراب وأي مانع منه (قوله وكذا في ثوب) أي ويجعل بينهما حاجز ندبا أنحلا مما يأتي (قوله وهو الأحق بالإمامة) قال في شرح الهجة كشرح الروض ، والظاهر أن مامر في الصلاة على الميت من أنهم إذا تساوا في القضية فيقرع بينهم ، وأنهم إذا تربوا لا ينحى الأيسر وإن كان مفضولا إلا ما استثنى ما يأتي هنا ، وأن ماذكر هنا من استثناء الأب والأم يأتي هناك أيضا ، وقد يفرق بأن المدة هنا مؤبدة بخلافها ثمة وبأن القصد من الصلاة الدعاء والأفضل أولى به وفيها نظر اهـ . وقد نسل جر عن هذا الكلام وأنه يدل على أنه إذا سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى إلا فيما استثنى فينحى ويؤخر فأي أن المراد ذلك وقال : لا يجوز تأخير من وضع أولا في اللحد لغيره وإن كان أنثى وذلك الغير ذكرا ، أو كانا ولدا وذلك الغير أباه لأنه يسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه ، قال : وإنما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم أخذه ووضعه في اللحد أولا إلا فيما استثنى فليتأمل وليحذر ، وانظر لودفن ذميان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر أنحفهما كفرا وعصيانا اهـ سم على منج . أقول : القياس نعم (قوله وأم على بنت) ببق الخنثى هل يقدم على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظر اهـ سم بالنهي . والأغرب الثاني لأن الأصالة حقيقة وإحتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أي وإن كان الجميع معزما بأن لم تدع ضرورة إليه (قوله كما جزم به) أي بقوله ندبا (قوله أما نبش القبر الخ) قال سم على منج بعد ماذكر : وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح القبضة للدفن فيها إن كان هناك هتك لحرمه من بها كان تظهر رائحته كان كان قريب عهد بالدفن ، وكذا إن لم يكن هناك هتك إلا لحاجة كالنم يتيسر له مكان بشرط أن لا يكون هناك هتك بنحو ظهور رائحته كما هو القرض اهـ مقرر مر ، وانظر هل حرمة الدفن لاثنتين بلا ضرورة على مامر حتى في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميان في لحد بلا ضرورة فليراجع . لا يقال : العلة في حرمة الجمع أنه قد يتأذى أحدهما بهلباب الآخر والكفار كلهم معذون : لأننا نقول : لو سلمنا أن العلة ذلك فعذاب الكفار يتفاوت فليتأمل اهـ . وقوة كلامه تعطى أن الأقرب عنده الحرمة وقوله كان

(قوله أما نبش القبر الخ) محترز قوله فيما مر ابتداء

بعد دفن الميت لدفن آخر فيه : أى فى لحده فممتنع ما لم يبل الأول ويصر ترابا ، وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعليه ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبر له لحداثا مثلا لدفن شخص فى اللحد الثانى إن لم تظهر له رائحة إذ لا هناك للأول فيه ، وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيها أعلم (ولا يجلس على القبر) المحترم (لا يتكأ عليه ولا يستند إليه) (ولا يوطأ) عليه فيكون مكروها إلا لحاجة بأن حال القبر دون من يزوره ولو أجنبيا بأن لا يصل إليه إلا بوطئه فلا يكره ، وفهم بالأولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة فى عدم الجلوس ونحوه توقير الميت واحترامه ، وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : «لأن يجلس أحدكم على جرة فتخلص إلى خلفه خير له من أن يجلس على قبر» ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط . ورواه ابن وهب أيضا فى مسنده بلفظ : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط . وهو حرام بالإجماع ، أما غير المحترم فقبر مرتد وحرى فلا كراهة فيه ، والظاهر أنه لاحرمة لقبر الذى فى نفسه لكن ينبغى اجتنابه لأجل كفى الأذى عن أسيانهم وإذا وجدوا ، ولا شك فى كراهة المكث فى مقابرهم ومحل مامر عند عدم مضى مدة يقين فيها أنه لم يبق من الميت شيء فى القبر ، فإن مضت فلا بأس بالانزعاج به ولا كراهة فى مشيه بين المقابر بتعل على المشهور لخبر «إنه ليسمع قرع تعالكم» وما ورد من من الأمر بالقاء السبطين فيحتمل أن يكون لكونهما من لباس المترفين أو لأنه كان بهما نجاسة ، والنعال السبئية بكسر السين المدبوجة بالقرظ (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) فى زيارته له. (حيا) أى ينبغى ذلك كما فى الروضة كأصلها احتراماً له . لم لو كان عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لأنه حقه كما لو أذن له

تظهر رائحته ولو شك فى ظهور الرائحة وعلمها هل يحرم أم لا؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال : إن قرب زمن الدفن حرم وإلا فلا (قوله فممتنع) أى ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر إطلاقه ، وفى الزيادة : ومحل عند عدم الضرورة أما عندها فيجوز كما فى الابتداء وملى اه . قال حج : ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوبا ما لم يمتحن إليه أو بعده نحاه ودفن الآخر ، فإن ضاق بأن لم يمكن دفنه إلا عليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس يبعد لأن الإبقاء هنا أشد اه ، وظاهر الحرمة وإن وضع بينهما حائل كما لو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروها إلا لحاجة الخ) قال حج : وظاهر أن المراد به محاذى الميت لا ما اعتد التحويط عليه فإنه قد يكون غير محاذ له لا سيما فى اللحد ، ويحتمل إلحاق ما قرب منه جدا به لأنه يطلق عليه عرفا أنه محاذ له اه رحمه الله (قوله فلا كراهة فيه) أى فى الجلوس والوطء ، وينبغى عدم حرمة البول والغائط على قبورها لعدم حرمتها ولا عبثة بتأذى الأحياء (قوله لكن ينبغى اجتنابه) أى وجوبا فى البول والغائط وتندبا فى نحو الجلوس عليه (قوله أنه لم يبق من الميت شيء الخ) أى سوى عجب الذنب لأنه لا يلبى (قوله ولا كراهة فى مشيه بين المقابر بتعل) أى مالم يكن متنجسا بنجاسة رطبة فيحرم إن مشى به على القبر أما غير الرطبة فلا (قوله لم لو كان عادته الخ) منه يؤخذ كراهة ما عليه عامة زوار الأولياء من دفعهم الترابيت وتعلقهم بها ونحو ذلك . والسنة فى حقهم التأديب فى زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة فى زيارتهم فى الحياة تعظيما لهم وإكراما . قال حج : والزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة اه رحمه الله ، وسيأتى فى الشارح كلام فى ذلك بعد قول المصنف والكتابة

(قوله فيحتمل أن يكون لكونها من لباس المترفين الخ) يفيد كراهة المشى فى النعال السبئية والمتنجسة بين القبور وظاهره وإن كانت سبابة فليراجع

في الحياة ، قاله الأزرقي . أما من كان يهاب حال حياته لكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا اعتبار به (والتعزية) لأهل الميت صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنتاهم (سنة) في الجملة مؤكدة لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها ، فقال لها اتقي الله واصبري ، ثم قال : إنما الصبر ، أي الكمال « عند الصلوة الأولى » ومن قوله « مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » ويكره لأهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيهم الناس للتعزية ، وجلسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجعفر وابن رواحة رضي الله عنهم يعرف في وجهه الحزن لأنسلم أنه كان لأجل أن يأتيه الناس ليزوه . ويسن أن يعزى بكل من يحصل له هليه وجد كما ذكره الحسن البصري ، فشم ذلك الزوج يزوجه والصدوق بصديقه كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى والسيد برقيقه كما صرح به ابن خيران ، وتصييرهم بالأهل جرى على الغالب ، بل عموم كلامهم أنه بسن التعزية بالمصيبة يشمل التعزية بفقد المال وإن لم يكن رقيقا وإن كان كلام الفقهاء في التعزية بالميت ، ولا يعزى المشابة إلا محارمها أو زوجها كما قاله الشيخ ، وكذا من ألحق بهم في جواز النظر فيما يظهر . أما تعزيتنا للأجنبي فحرام قياسا على سلامها عليه ، واحتزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي مثله فلان جائزة لا مندوبة على ما يأتي فيه ، وهي لغة التسلية عن يعزى عليه ، واصطلاحا الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر والتخدير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بمجير المصيبة ، وتس (قبل دفعه) لأنه وقت شدة الجزع والحزن (و) لكن

عليه (قوله والتعزية) أي من الأجانب . وينبغي أن يسن ذلك لأهل الميت بعضهم مع بعض (قوله صغيرهم) أي الذي له نوع تمييز (قوله سنة في الجملة) ببعض المواضع الصحيحة وتسن المصافحة هنا أيضا اه . وهو قريب لأن فيها جبرا لأهل الميت وكسرا لسورة الحزن ، بل هذا أولى من المصافحة في اليد ونحوه ، وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة ، فلو كررها هل يكون مكروها لما فيه من تجديد الحزن أم لا ؟ فيه نظر ، وقد يقال مقتضى الاختصار في الكرامة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كرامة التكرير في الثلاثة سببا إذا وجد عند أهل الميت جزعا عليه (قوله تبكي على صبي) أي مع جرع منها (قوله ثم قال إنما الصبر الخ) قال العلقمي على الجامع عند شرحه الحديث المذكور الصبر هو حبس النفس على كربه تحمله أو للبدن تفارقه وهو مملوح ومطلوب (قوله عند الصلوة الأولى) معناه : أن كل ذى رزية قصاره الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدثها اه مختار الصحاح (قوله ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته) أي ولو بغير الموت (قوله بمكان لتأنيهم الناس) وينبغي أن عمل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبهم المنزى إلى كرامته لم حيث لم يجلس لتتقيم وإلا فتنتي الكرامة ، بل قد يكون الجلوس واجبا وإن غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك (قوله وابن رواحة) اسمه عبد الله (قوله التعزية بفقد المال) أي وإن قل بالنسبة لن يتأثر له (قوله ولا يعزى للشابة الخ) أي لا يسن بل تكروه التعزية لغير المحارم (قوله وكذا من ألحق بهم) أي كعبداء (قوله أما تعزيتها للأجنبي فحرام) وقياس حرمة ردها السلام على الأجنبي حرمة ردها على الأجنبي المنزى (قوله قياسا على سلامها) قضية القياس على السلام أنها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة أن مثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سببا إذا قطع بانتفاء الريبة (قوله عن يعزى عليه) أي عمل يعزى به ، وصارت الخطيب عن يعزى

(قوله واحتزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي الخ) إنما لم يجعل ما قبل هذا من المختز أيضا لأن عدم السن فيه لأمر عارض (قوله واصطلاحا الأمر بالصبر الخ) ظاهره أن التعزية إنما تتحقق بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فليراجع (قوله بوعده الأجر) أي إن كان مسلما (قوله والدعاء للميت بالمغفرة) أي إن كان مسلما كما هو

(بعده) أولى لاشتهى لم قبله بتجهيزه ولشدة حزنهم حينئذ بالمفارقة. ثم إن اشتد حزنهم اختير تقديمها ليصبرهم وتمتد (ثلاثة أيام) تقريباً فتفكر بعدها لأن الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكنوه فيها فلا يجد حزنه ، وقد جعلها النبي نهاية الحزن بقوله له (لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تموت على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) رواه البخاري ، ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو ظاهر كلام الروضة ، وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبندنجي وابن الصباغ والساودي وابن أبي الدم والغازي في خلاصته والصيمري في شرح الكفاية وصاحب الكافي والإقناع وهو المعتمد ، والقول بأنه من الدفن مفرغ على أن ابتداء التعزية منه أيضاً لا من الموت ، فقول المصنف في مجموعه وغيره : قال أصحابنا وقتها من الموت إلى الدفن وبعده بثلاثة أيام مراده به ما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا أن ملهنا استجابها قبل الدفن وبعده ثلاثة أيام ، وبه قال أحمد اهـ . والذي قلناه هو قول أحمد كما اقتضاه كلام المستوعب وغيره للحناية ، هنا كله بالنسبة لحاضر ، أما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حيسه أو عدم علمه كما بحثه الأذري وتبعه عليه ابن المقرئ في تحشيشه ، وينبغي أن يلحق بها كل ما يشبهها من أعداء الجماعة فتتق إلى القنود والعلم وزوال المانع ، وبحث الطبري وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام ، وارتضاء الأسنوي وغيره ، وتحصل بالكاتب من الغائب ويلتحق به الحاضر المعلوم لمرض وغوى ، وفي غير المعلوم وقفة (يعزى) بفتح الزاى (المسلم) أى يقال في تعزيتك (بالمسلم أعظم الله أجره) أى جفله عظيماً وليس في ذلك دعاء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى - ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجراً - (وأحسن عزاءك) بالمد أى يجعله حسناً وزاد على المحرر (وغفر لميتك) لكونه لا نقاً بالخال ، وقدم الدعاء للمعزى لأنه المخطأ ، ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته : إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك وفركاً من كل فائت ، فبالله فتقروا وإياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب ، وورد «أنه صلى الله عليه وسلم عزى معاذاً بآل له بقوله : أعظم الله لك الأجر وأعلمك الصبر ووزقنا وإياك الشكر» ومن أحسنه كما في المجموع «إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى» وقد أرسل ذلك صلى الله عليه وسلم لآبنته لما أرسلت أخبرت أن ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أى يقال في تعزيتك (بالكافر) الذى (أعظم الله أجره وصبرك) وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوه ذلك كما في الروضة كأصلها لكونه لا نقاً بالخال . قال أهل اللغة : إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك بالمعنى لأن معناه رد عليك مثل ماذهب منك ، وإلا خلف عليك : أى كان الله خليفة عليك من فقده ، ولا يقول وغفر لميتك لأن الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) أى المحرم جواز مالم يرج إسلامه وإلا فندبا بأن

عليه وهى ظاهرة (قوله كما هو ظاهر كلام الروضة) أى فإن وقع فى أثناء يوم تم من الرابع (قوله مراده به ما قلنا الخ) أى من قوله ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت الخ (قوله هنا كله بالنسبة لحاضر) أى ولو بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبى أن مثل البلد ما جاورها (قوله وارتضاء الأسنوي) معتمد (قوله ويعزى المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله إن فى الله عزاء) أى تسلية وقوله من كل مصيبة ومن بمعنى عند (قوله إن لله ما أخذ) قلناه على ما بعده لأنه فى مقام التسلية (قوله لأن الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وإن كان صغيراً ، لكن فى حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مانصه : ويظهر سئل الدعاء لهم : أى أطفال الكفار بالمغفرة لأنه من

ظاهر (قوله ويعزى الكافر بالكافر جوازاً) أى فالمراد بالكافر المعزى هنا المحترم ، وإنما حمله على التثنية بالجواز

يُقال في تعزيتِهِ: (بِالمسلم غفر الله لِمِيتِكَ وأحسن عزاءَكَ) وقدم الدعاء هنا للميت لأنه المسلم فكان أولى بتقديره تعظيماً للإسلام والحقى كافر: ولا يقال أعظم الله أجرك لأنه لا أجر له. أما الكافر غير المحترم من مرتد وحرّبي فلا يعزى كما يجتهد الأذرعى، والأوجه كراهته كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافاً للأستوى في المهمات. ثم لو كان فيها توقيفه لم يبعد حرمته ولو لدى، هذا إن لم يرج إسلامه، فإن رَجى استجبت كما يؤخذ من كلام السبكي ولا يعزى به أيضاً، ويعزى الكافر بالكافر جوازاً كما مرّت الإشارة إليه فلم يرج إسلامه، وإلا فتدبّر بأن يقال: أخطف الله عليك ولا نقص عددك بنصبه ورفعَه لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة بالقضاء من النار، واستشكلك في المجموع بأنه دعاء بدوام الكفر. قال في المختار: تركه ومنعه ابن التقيب بأنه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر، قال: ولا يحتاج إلى تأويله بتكثير الجزية اهـ. وظاهر أن قول المجموع إنه دعاء بدوام الكفر أنه دعاء بتكثير أهل الحرب ومن لازم كثرتهم امتداد بقائهم فامتدادهم مع الكفر فيه دوام له، ومعنى قول ابن التقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر أنه لا يلزم من كثرة عددهم مع قطع النظر عن كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر، فهو نظر إلى مدلول هذا اللفظ من غير قيد، والمصنف نظر إليه بقيد يدل عليه السياق ويدل على ذلك التعليل السابق، وكأنهم لم ينظروا لذلك في مثل هذا المقام لأن أحداً لا يتوهم فضلاً عن كونه يريده وإن دلّ عليه ما ذكر وظاهر أنه لا يسن تعزية مسلم بمرتد أو حرّبي، بخلاف نحو محارب وزان محصن وتارك الصلاة وإن قتل حداً، وينبئ للمعزى إجابة التعزية بنحو جزاء الله خيراً ولعلمهم حذوه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) أى على الميت (قبل الموت) لما صحح أنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم قبل موته والأولى تركه بحضرة المصنف، قال في الروضة كأصلها والبكاء قبل الموت أولى منه بعده، وليس معناه كما قال الأزركى إنه مطلوب وإن صرح به القاضي وابن الصباغ، بل إنه أولى بالجواز لأنه بعده يكون أسفاً على ما فات (و) يجوز (بعده) أيضاً «لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له، وزار قبر أمه فيبكي وأبكي من حوله» روى الأول البخارى والثاني مسلم، والبكاء عليه بعد الموت مكروه كما نقله في الأذكار عن الشافعى والأصحاب لحجبه. فإذا وجبت فلا تبكين بأكية، قالوا: وما الوجوب يارسول الله: قال: الموت «رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة لكن نقل في المجموع عن

أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله غفر الله لِمِيتِكَ الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً من الناس في التعزية من قولهم لا مشى لكم أحد في مكروه، وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز أو حرام لأن فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال، والجواب عنه بأن الظاهر فيه الجواز لأنهم إنما يريونون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم توالى المصوم وترادفها عليهم بموت غير الميت الأول بعده قريباً منه «قوله ولا نقص عددك بنصبه ورفعَه» أى مع تخفيف القاتل ويشددهما مع التنصب (قوله ويدل على ذلك التعليل) هو قوله لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة الخ (قوله لا يسن تعزية مسلم بمرتد) هذا علم من قوله أولاً ولا يعزى به (قوله بكى على قبر بنت له) لعلها أم كلثوم، ثم رأيت في المواهب: وأما أم كلثوم، ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكيتها، فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام ونزل في حفرتها على القبر وأسامه ابن زيد، وفي البخارى «جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه ترفغان فقال: هل فيكم من لم يفارق الليلة» وقوله على القبر: أى قبر أم كلثوم لأن الكلام فيه (قوله والبكاء عليه بعد الموت) ومعلوم أن الكلام في البكاء الاختياري أما القهري فلا يدخل

قوله في التعزية ولا نقص عددك (قوله إنه دعاء بتكثير أهل الحرب) أى وجهه ذلك

المجهور أنه خلاف الأولى ، ويحت السبكي أنه إن كان البكاء لوقعة على الميت وما ينشئ عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم . قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت ، أما مجرد دمع العين فلا منع منه ، واستثنى الروياني ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت تحت النهي لأنه مما لا يملكه البشري وهو ظاهر ، وفصل بعضهم في ذلك فقال : إن كان لحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل ، وإن كان لما فقد من عمله وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه ، أو لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى (ويحرم التندب بتعديد) الباء زائدة إذ حقيقة التندب تعداد (شماله) وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في مجموعه عدّا مع البكاء كوا كهفاه واجبلاه لما سيأتي وللإجماع ، وجاء في الإباحة ما يشبه التندب ، وفي الحقيقة المحرم التندب لا البكاء لأن اقتران المحرم بمجانز لا يصير حراما خلافا لجمع ، ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فإن البكاء جائز مطلقا وهذه الأمور محرمة مطلقا وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس ؓ لما قتل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاها الكرب ، فقالت فاطمة : وإني أتناه ، فقال : ليس على أهلك كرب بعد اليوم ، فلما مات قالت : يا أبتاه أجاب ربا دعاه ، يا أبتاه جنة الفردوس مأواه ، يا أبتاه إلى جبريل نعاها (و) يحرم (النوح) وهو كما في المجهور رفع الصوت بالتندب ولو من غير بكاء ، وقيد بعضهم بالكلام السجع ، والأوجه عدم التقييد لخبره الناجحة إذا لم تنب تقام يوم القيامة وعليها مريال من قطران ودرع من جرب رواء مسلم ، والمريال التميمص ، وخص القطران بكسر الطاء وسكونها بالذكر لأنه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنائزة أشد تحريما (و) يحرم (الجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجه

تحت التكليف ، ثم رأيت قوله واستثنى الروياني الخ (قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتمد (قوله ويحرم التندب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب ، وفي حجج هنا أن النوح والجزع كبيرة (قوله وجاء في الإباحة ما يشبه التندب) أي جاء في الألفاظ المباحة ألفاظ تشبه التندب وليست منه (قوله فإن البكاء جائز) الفاء بمعنى اللام (قوله إلى جبريل نعاها) أي نخبه بموته ، وإنما خصصت لجبريل لعلمه بمقامه عليه الصلاة والسلام وتكرّر نزوله عليه وملازمته له . وفي مختار الصحاح : النعي خبر الموت يقال نعاها له نعاها نعيًا بوزن سعى اه . وهو صريح ما قلناه هذا ، ولكن الظاهر أنها لم ترد ذلك بخصوصه وإنما أرادت تذكر ما ثره إلى جبريل تحسرا على عادة من يفقد صديقه فإنه يتذكر ما ثره له تأسفا وتحسرا (قوله كشق جيب ونشر شعر)

(قوله وهو كما حكاه المصنف في أذكاره الخ) فيه تناقض مع قوله إذ حقيقة التندب تعدادا مثاله لأن هذا يفيد أنه مركب من التعداد المذكور مع البكاء ، فالبكاء جزء من حقيقةه بخلاف ذلك ، ثم إن الذي حكاه الشهاب حجج عن المجموع أنه جعل البكاء شرطا لتحريم التندب لا جزءا من حقيقةه بخلاف ما نقله عنه الشارح ، وعلى كل من الثقلين لا يأتى قول الشارح الآتي ، وفي الحقيقة المحرم التندب لا البكاء الخ ، إذ هو صريح في أن التندب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء أم لا فقامل (قوله وفي الحقيقة المحرم التندب لا البكاء) فيه ما قلناه (قوله وليس منه الخ) هذا تمام قوله السابق وجاء في الإباحة ما يشبه التندب ، فالوفاؤه للحال والضمير في قوله وهو خبر البخاري راجع إلى ما من قوله ما يشبه التندب والبارقة عبارة تشرح الروض بالحرف ، وما أدرى ما الحامل للشارح على فصل أجزائها فصلا بفصلها ، وكأنه توهم أن لفظا خبر اسم ليس ومنه خبرها وحيث ذكر كان عليه أن يحذف لفظ وهو فقامل

وللقاء الرما على الرأس ورفع الصوت بإفراط في البكاء، وكلما تغير الرى وليس غير ماجرت العادة به كما نقله ابن دقيق العيد في غاية البيان . قال الإمام والضابط في ذلك أن كل فعل يتضمن إظهار جزع بنيان الاقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ، ولهذا صرح هو بحرمة الإفراط في رفع الصوت بالبكاء ، ونقله في الأذكار عن الأصحاب . والأصل في ذلك خبر الشيخين (ليس منا من ضرب الخلود وشنّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ، وخص الخلد بذلك لكونه الغالب فيه ، وإلا فصر ببقية الوجه داخل في ذلك ، ولا يعذب الميت بشيء من ذلك إن لم يوص به لقوله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد :

إذا مت فاعينى بما أنا أهله وشق على الجيب يابست معبد

وعليه حمل الجمهور خبر الصحيحين « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » وفي رواية « بما نوح عليه » وفي أخرى (مانح عليه) وهو يبين أن مدة التعذيب مدة البكاء ، فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أو للسببية . واستشكل الرافعي ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامتثالهم وعلمه . وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب ، وشاهده خبر « من سن سنة سيئة » وحاصله التزام ما قاله ، ويقال كلامه إنما هو على عذابه المتكرر بتكرر الفعل وهو لا يوجد إلا مع الامتثال ، بخلاف ما إذا فقد الامتثال فليس عليه سوى إثم الأمر فقط ، ومنهم من حمل الخبر على تعليبه بما يكره به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فلهنم كانوا ينوحون على الميت بها ويعلمونها فخرا . وقال القاضي : يجوز أن يكون الله قدر العفو عنه إن لم يبكوا عليه ، فإذا بكوا وندبوا عذب بذنبه لفوات الشرط . وقال الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب . ويكره رثاء الميت بذكر ما ثره وفضائله للبهى عن المراثى . والأولى الاستغفار له ، ويظهر حمل التهى عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم ، أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عايد ذلك فما زال كثير من الصلبة وغيرهم من العلماء يفعلونه . قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم ملهى الزمان غواليا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام عذلى لياثيا

(قلت : هذه مسائل متشورة أى متفرقة متعلقة بالباب زدتها على المحرر وهى أكبر زيادة وقعت في الكتاب والقطن يرد كل مسألة منها لما يناسبها مما تقدم ، وإنما جمعها في موضع واحد لأنه لو فرقتها لاحتاج أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم . فيؤدى إلى التطويل المنافى لغرضه من الاختصار (يبادر) بفتح الدال ندبا

أى وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع (قوله وإلقاء الرما على الرأس) ومثله الطين بالأوى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدين وغيرهما (قوله وليس غير ماجرت العادة به) أى للمصائب (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) أى ذكر في تأسفه ما تذكره الجاهلية في تأسفه على ما فأت (قوله ولا تزر وازرة وزر أخرى) أى لا تعمل مذنبه ذنب غيره (قوله كقول طرفة) بفتح الزاء واسمه عمرو كما في التماموس ، وقوله ابن العبد : أى وكان من شعراء الجاهلية (قوله والأولى الاستغفار له) أى الدعاء له بالمغفرة كما يقول أستغفر الله له ، أو الله اغفر له (قوله زدتها على المحرر) كأنه يجعل ذلك حكاية عن كلام المصنف مسببة . قلت : أى وزياتها على

(قوله بمعنى مع أو للسببية) كونها للسببية لا يلاقي ما قرره كما لا يخفى (قوله ويقال كلامه) كلما في نسخ الشارح ولعله

(بقضاء دين الميت) . قالوا : ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره مسارعة إلى فلك نفسه
خبر « نفس المؤمن » أي روحه « معلقة » أي محبوسة عن مقامها الكريم « بدينه حتى يقضى عنه » رواه الربيعي
وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم ، فإن لم يتيسر حالاً سأل وليه غراماً أن يغسلوه ويغتسلوا به نص عليه الشافعي
والأصحاب . واستشكل في المجموع البراءة بذلك ثم قال : ويحتمل أنهم رأوا ذلك مبرراً للميت للحاجة والمصلحة ،
وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة ، أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره
كضمان الضرب والسرقة وغيرهما (و) تنفيذ (وصيته) مسارعة لوصول الثواب إليه والبر للموصى له وذلك
منسوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين ، وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات
أو كان قد أوصى بتعجيلها (ويكره تمني الموت لفرض نزل به) في بدنه أو ضيق في دينه أو نحوها خبر « لا يتمين
أحكام الموت لفرض أصابه » ، فإن كان لابد فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني ما كانت

لا تفتني أنها مصرح بها في كلام الرافعي في غير المحرر أو مأخوذة منه (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حجج :
وإن قال جمع محله فيمن لم يخلف وفاء أو قيمين عصى بالاستدانة اه . فأفاد أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم
يخلف وفاء وغيره وبين من عصى باستدانة وغيره (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالقعود الفاسدة
كالعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المتبرص كأن اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وثلف في يده ولم يوف بدله . أما
ماقبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ماقبضه إن كان
باقياً وبدله إن كان تالفاً ، ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي . نعم على كل منهما إثم
الإقدام على العقد الفاسد (قوله واستشكل في المجموع البراءة بذلك) راجع لقوله سأل وليه (قوله للحاجة والمصلحة
الخ) أي فيقتل الحق إلى ذمة الملتزم ولو أجنبياً وتبرأ ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاءه من ماله وإن ثلثت
التركة . قال بعضهم : ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو
تعلق الوفاء من جهته أخذ من التركة اه حجج بالمعنى (قوله من التركة) ينبغي تعلقه بكل من قوله تجب عند طلب
وقوله مع التمكن (قوله وكذا عند المكنة) أي التمكن (قوله في الوصية) ينبغي تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب
وقوله مع التمكن (قوله أو نحوها) أي كتهديد ظالم (قوله فليقل اللهم أحيني الخ) أي مع الكراهة (قوله ما كانت
الحياة) أي مدة كون الخ (قوله وتوفني الخ) عبارة المحلى إذا كانت الخ ، ولعله إنما عبر في الأول بما وفي الثاني
بإذا لأن الحياة لامتدادها وطول زمنها تقدر بمدة ، بخلاف الوفاة فلها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن
يقدر . قال حجج : تنبيه : تنافي مفهوم كلامه في مجرد تنبيه : أي الخالي عن كل منهما ، والذي يتجه أنه لا كراهة
لأن علتها أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء ، بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لأن من شأن
التغوس التفرغ عن الموت فتمنيه لا لفرض دليل على محبة الآخرة ، بل حديث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه »

حرف عن لفظ كلامهم (قوله قبل الاشتغال بغسله وغيره) أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة بين ما ذكرناه هنا
وما ذكره في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين ، إذ ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكر على الاشتغال
بالفصل ونحوه ، والصورة أن المال يسحب جميع ذلك ، فالحاصل أنه يفرز ما بقي بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل
بالفصل ونحوه فليتأمل (قوله عند طلب المستحق) أي مع التمكن (قوله أو كان قد أوصى بتعجيلها) معطوف على
قوله عند طلب المستحق : أي وكذا إن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها

الوفاة خيرا له (لا لفتنة دين) فلا كراهة فيه لمفهوم الخبر المار بل قال الأذرى : إن المصنف أفنى باستحبابه له في فتاويه غير المشهورة ، ونقله بعضهم عن الشافعى وهو المتمد ، ويمكن حمل كلام المصنف هنا وفى الأذكار والمجموع عليه ، أما تمنيه لغرض آخروى فحجوب كتمنى الشهادة فى سبيل الله . قال ابن عباس : لم يتمنى نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : إنما تمنى الوفاة على الإسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التناوى) لحديث « إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الحرم » . وروى ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود « ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء ، جهله من جهله وعلمه من علمه » . قال فى المجموع : فإن ترك التناوى توكلنا بفضيلة وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بيانا للجواز . وأفنى ابن البرزى بأن من قوى توكله فالترك له أولى ، ومن ضعف نفسه وقل صبره فالمدواة له أفضل ، وهو كما قال الأذرى حسن ، ويمكن حمل كلام المجموع عليه . ونقل القاضى عياض الإجماع على عدم وجوبه ، وإنما لم يجب كأكل الميت المضطر وإساعة القمة بالخير لعدم القطع بإفادته بخلافهما . ويجوز الإعتماد على طب الكافر ووصفه ما يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه (ويكره إكراهه) أى المريض (عليه) أى التناوى باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كما فى المجموع لما فيه من التشويش عليه . وأما خبر « لا تتركوا مرضاكم على الطعام فإن الله يعلمهم ويسقيهم » فقد ضعفه البيهقى وغيره ، وادعى الترمذى أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقبيل وجهه) لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم قبّل وجه عثمان بن مظعون بعد موته » ولما فى البخارى « أن أبابكر رضى الله عنه قبّل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته » . ويبنى نذبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي ، وجوازه لغیرهم ، ولا يقتصر جوازه عليهم ، وفى زوائده الروضة فى أوائل النكاح : ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده

يدل على نذب تمنيه محبة لقاء الله فهو ببلد شريف بل أولى اه (قوله لا لفتنة دين) أى خوفها يحج : أى أو خوف زيادتها (قوله وهو المتمد) أى الاستحباب (قوله ويمكن حمل كلام المصنف هنا) أى بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستحباب (قوله كتمنى الشهادة) أى أو ببلد شريف مكة والمدينة أو بيت المقدس ، ويبنى أن يلحق بها حال الصالحين اه حج . أقول : ولا يتأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمتناه حالا أو فى وقت معين ، أما بدون ذلك فيمكن حله على أن المعنى إذا توفيتى فتوفى شهيدا الخ كما قيل به فى الجواب عن قول يوسف - توفى مسلما - الأتى (قوله غير الحرم) وهو كبر السن (قوله لعدم القطع بإفادته) أفهم أنه لو قطع بإفادته كصعب عمل الفصد وجب وهو قريب ، ثم رأيت حج صرح به حيث قال يدل قول الشارح للمضطر وربط عمل الفصد (قوله أو نحوها مما لا يعتمد فيه) ومنه الأمر بالمدواة بالنجس (قوله ويكره إكراهه) أى الإلحاح عليه وإن علم فقهه له لم يعرفه طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعى الذى هو التهديد بقوبة عاجلة ظلما إلى آخر شروطه (قوله وأما خبر لا تتركوا مرضاكم) جواب عما يقال لم استدلل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث ، وقوله فقد ضعفه : أى فيقدم على ما قال إنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالخير للراوى (قوله كأصدقائه) ومنهم الزوجة والزوج فيما يظهر (قوله قبل وجه عثمان) فى المحل إسقاط وجه فى المحل فلتراجع الرواية اه . ثم مثل الوجه فى ذلك تقبيل يده أو غيرها من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد (قوله ويبنى نذبه لأهله) أى ولو كان غير صالح (قوله وجوازه لغیرهم) أى حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا حكمه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أى فى أى محل كان كما يفيد إطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث

بالصالح ، وأما غيره فينبغي أن يكره (ولا بأس بالإعلام) وهو النداء (بموته للصلاة) عليه (وغيرها) من دعاء وترجم ومعالجة بل يستحب ذلك كما في المجموع إذا قصد به الإعلام لكثرة المصلين ، لأنه صلى الله عليه وسلم نعى التجاشي في اليوم الذي مات فيه لأصحابه وخرج إلى المصل وصلّى ، بخلاف نعي الجاهلية) وهو يسكون العين وكسرها مع تشديد الياء مصدر ناه ومعناه كما في المجموع : النداء بذكر مفاسخ الميت وما ثره فإنه يكره للنهي عنه (ولا ينظر الفاسل من بدنه إلا قدر الحاجة من غير العورة) كأن يريد ينظره معرفة المفسول من غيره وهل استوصيه بالفسل أم لا لأنه قد يكون فيه شيء كأن يكره اطلاع أناس عليه ، وربما رأى سوادا ونحوه فيظنه غلبا فيسيء به ظنا فإن فإن نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وإن صحح في المجموع أنه خلاف الأولى أما المعين للفاسل فيكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة كما جزم به الرافعي ، وحكم المس كحكم النظر ، قاله في المجموع ، وأما نظر العورة فحرم وهي ما بين سرته وركبته (ومن تعلم غسله) لفقد الماء أو لغيره كأن احترق أو للغ ولو غسل لتهرى أو خيف على الفاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يفسل محافظة على جنته لتدفن بجملها ، بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تصارع البلى إليه بعد الدفن فإنه يفسل لأن مصير جميعه إليه ، ولو يجمه لفقد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم (ويغسل الجنب والمفاسخ الميت بلا كراهة) لأنها طاهران فكانا كغيرهما (وإذا ماتا غسلا غسلا فقط) لانتفاع الفسل الذي كان عليهما بالموت (وليكن الفاسل أمينا) ندبا لأن غيره قد لا يوتى بإتيانه بالمشروع ، وقد يظهر ما يظهر له من شر ويستر عليه ، ويسن في معيته أن يكون كذلك فلر غسله فاسق أو كافر وقع الموقع . قال الأذري : ويجب أن لا يجوز تفويضه إليه وإن كان قريبا لأنه أمانة وولاية وليس الفاسق من أهلها وإن صح غسله كما يصح أذان فاسق وإمامته ، ولا يجوز نصبه لها وهذا متعين فيمن نصب الفسل موقعا للمسلمين ، ويجب

لاشبهة وأنه للتبرك أو للرقعة أو الشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغي الخ) هو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصي . أما إذا لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا (قوله بل يستحب) أي لولي ذلك (قوله نعى التجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه (قوله فإنه يكره للنهي عنه) لامتنافة بين هذا وما مر من حرمة تعديد شمائله لما تقدم من أن ذلك فيما لو اقترن ببكاء أو نحوه (قوله وأما نظر العورة فحرم) قال حجج : إلا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلا الصغيرة لما يأتي في النكاح ، وقضيته حرمة المس وقلمنا ما فيه ، وكتب أيضا قوله فحرم ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ، ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتياج لإزالتها ، وظاهره أيضا أنه لا فرق بين الكبير والصغير ، وعبرة القوت هذا في غير الطفل ، وصرح الشيخ هنا بجواز النظر إلى جميع بدن الصغيرة والصغير أولى . وقال البغوي : لا بأس بالنظر إلى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وإن كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اه سم على منهج . وقوله لا بأس : أي لا حرج (قوله ولو يجمه لفقد الماء الخ) وليس من الفقهاء ما لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لظهر الحي فيجب تقديم غسل الميت لأن الحي تمكنه الصلاة عليه بالتيمم إن وجد ترابا أو فافدا للطهورين ، بخلاف ما لو يطهر به الحي من ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة (قوله ثم وجده قبل دفنه) مفهومه أنه بعد الدفن لا ينبش للفسل ، سواه كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا ، وهو ظاهر لقولنا ما قلنا به وهو التيمم (قوله ويغسل الجنب والمفاسخ الميت بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرهما (قوله ويستر عليه) أي ما يراه من خير ، وفي نسخة عكسه وهي أوضح (قوله وليس الفاسق من أهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه لها) أي قياسا ما مر عنه

أن يكون عالماً بما لا بد منه في الغسل (فإن رأى) الفاسل من بدن الميت (خيراً) كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) ندبا ليكون أدعى إلى كثرة المصلين عليه والدعاء له (أو غيره) كسواد وتغير رائحة وانقلاب صورة (حرم ذكره) لأنه غيبة لمن لا يأتى الاستحلال منه ، وفي صحيح مسلم « من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة » وفي منن أبي داود والترمذي « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم » وفي المستدرک « من غسل ميتاً وكتم عليه غفر الله له أربعين مرة » (إلا لمصلحة) كأن كان الميت مبتدعاً مظهرًا لبدعته فلا يجب ستره بل يجوز التحدث به لينزجر الناس عنها ، والخبر يخرج مخرج الغالب ، وينبغي كما قاله الأذرى أن يتحدث بذلك عن المستر ببدعته عند المطلعين عليها للمائلين إليها لعلهم ينزجرون . قال : والوجه أن يقال إذا رأى من المبتدع أمارة خير يكتسبها ولا يندب له ذكرها لئلا يغري ببدعته وضلالته ، بل لا يبعد إيجاب الكتمان عند ظن الإغراء بها والوقوع فيها بذلك فقول المصنف إلا لمصلحة عائد للأمرين (ولو تنازع أخوان) مثلاً (أو زوجتان) أى في الغسل ولا مرجح (أفرغ) بينهما حباً ، فمن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح (والكافر أحن بقربيه الكافر) أى في تجهيزه من قربيه المسلم لقوله تعالى - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - فإن لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) الزعفر والكفن (المعصر) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يحرم عليه المعصر ويحرم المزعفر ، وحديث فإطلاق المصنف كراهة المعصر للرجال والنساء صحيح ، وأما المزعفر فيكره في حق المرأة بطريق الأولى (و) تكره (المغالاة فيه) أى الكفن بارتفاع ثمنه تخبر « لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سريعاً واحترز بالمغالاة عن تمحيصه في بياضه ونظافته وسبوغته فلنبا مستحبة تخبر مسلم « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته » أى يتخذ له أبيض نظيفاً سابغاً ، وتخبر « حسنوا أكفان موتاكم فلهم ينزاورون في قبورهم ، والمغسول أولى من الجليد » لأنه ليلي والصدید ، والحنى أحن لما روى أن الصديق رضى الله عنه أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق

في الأذان من أن التولية صحيحة وإن كان نصبه حراماً أن يقال بمثله هنا (قوله وكتم عليه) أى ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفر الله له أربعين مرة) أى غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب إلى أربعين (قوله أفرغ بينهما حباً) ظاهره ولو فيها بينهم ، وينبغي تخصيصه بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم أيضاً ثم رأيت حج صرح هنا بذلك فالله الحمد (قوله ويحرم المزعفر) أى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفرًا في العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك في كراهة المعصر .

[وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيراً في مصرنا وقراها من جعل الحناء في يدى الميت ورجليه ، وأجبت عنه بأن الذى ينبغي أن يحرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان (قوله وسبوغته) أى كونه سابلاً (قوله فلهم ينزاورون في قبورهم) فإن قيل : ظاهر الحديث استمرار الكتمان حال نزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينأى ذلك مالم في الحديث قبله أن يسلب سلباً سريعاً . قلت : يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التى تشاهدها كثرة الميت وأنهم إذا نزاوروا يكون على صورته التى دفنوا بها وأمور الآخرة

(قوله أما الرجل فلا يحرم عليه المعصر) يقال عليه فلا محل للتقييد بالمرأة ، وإلا يلزم اتحاد المطلق ومفهوم مخالفته في الحكم (قوله فإطلاق المصنف كراهة المعصر للرجال والنساء صحيح) يقال عليه كالتلى قيل في الذى قبله ، فالخاص لا وجه للتقييد بالمرأة حيث كان اختياره علم الفرق ، وكأنه قيد بالمرأة تبعاً لمن يشار الحرمه على الرجال سبق نظر

وزيادة ثوبين وقال: الحى أولى بالجديد إنما هو للصليد (والصبي) أو الصبية (كبالغ في تكفينه بألوان) ثلاثة تشبهه بالبالغ، وأشار بألوان إلى أن هذا بالنسبة إلى العدد لاني جنس ما يكفن فيه إذ ذاك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حيا (والخنوط) يفتح الحاء: أى ذره كما مر (مستحب) لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس وإن وجبت كسوته (وقيل واجب) كاللكنن فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته، ويتقيد بما يليق به عرفا للإجماع الفعلي عليه، ويرد بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضا (ولا يحمل الجنابة إلا الرجال) ندبا (وإن كانت) الميتة (أنثى) لضعف النساء عن حملها فيكره لمن ذلك فإن لم يوجد غيره نعين عليهن (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفة، وكحمل الكبير على اليد أو الكتف لما فيه من الإضرار به من غير نكاح الصغير (وهية يخاف منها سقوطها) بل يحمل كما في المجموع على سرير أو لوح أو حمل أو شئء حمل عليه أجزأ، فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن يبيأ له ما يحمله عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل إلى القبر (ويندب للمرأة ما سترها كتابوت وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لأنه أستر لها والخنثى مثلها، وأول من غطى نعشها في الإسلام كما قاله ابن عبد البر) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بعدها زينب بنت جحش وكانت رآته بالحيشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر: نعم خياء الطعنة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لأنه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح. أما اللهاب فتقدم أنه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر لما رواه أبو داود عن علي أنه قال: لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له: إن عمك الشيخ الفضال قد مات، قال: انطلق فواره ولا يبعد

لا يقاس عليها، وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للمفلس) أى حال حياته بأن يترك له (قوله فيكون من رأس المال) تفريع على هذا القول، أما على التنب فلا يجوز إلا برضا الغرماء. وفي حجج بعد قوله مستحب مانصه: فلا يتقيد بقلده ولا بفعل إلا برضا الغرماء، لكن في المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم من مال من عليه مؤنته وأنه ليس اغريم ولا وارث متعه، وجزم به في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرغ حتى على التنب، ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه الميت اه. وتقدم في الشارح في فصل التكفين أن ما يستحب فعله للميت إنما يكون في حق من تجهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى جمع الخلاف في الكافور) ولم يجزه أحد في العنبر والمسك اه حجج (قوله بخلاف الصغير) أى فإنه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقاً اه حجج: أى دعت حاجة لذلك أم لا (قوله وأى شئء حمل عليه أجزأ) أى كفى في سقوط الطلب، وشرط. جواز له أن لا يكون الحمل على هيئة مزرية، ومنه حجة على ما لا يليق به (قوله فلا بأس أن يحمل على الأيدي) أى بل يجب ذلك أن غلب على الظن تغيره أو انفجاره (قوله نعم خياء الطعنة) اسم للمرأة في المودج مختار (قوله أبى الدحداح) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح بمهملات وفتح الدال اه. وعبارة النووى في التهذيب نصها: أبو الدحداح ويقال أبو الدحداحة الأنصارى الصحابي يفتح الدال وبمعنيين مهملتين، قال ابن عبد البر: لم أقف على اسمه ولا نسبته أكثر من أنه من الأنصار حليف لم، وقال غيره: اسمه ثابت، وعبارة جامع الأصول: أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو يفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الأولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع يسكنون التاء المثناة بمعنى المشى خلاف في اللغة، ففي المختار مانصه: تجهز من باب طرب وسلم إذا مشى خلفه أو مر به فضى معه. وكذا أتبعه وهو اضمحل، وأتبعه على أفضل إذا كان قد سبقه فلاحقه وأتبع غيره يقال أتبعه الشئء فتبعه (قوله إن عمك الشيخ) لم يذكره المحلى، وقوله قال: فانطلق

كما قاله الأذخرى إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ، ويلحق به أيضا المولى والجار كما في الميادة فيها يظهر ، وأفهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب ، وبه صرح الشاشي كابتداء السلام ، لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة قط ، وما نازع به الأئمة في الاستدلال بخبر علي في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه مؤنة حال حياته يمكن رده بأن الإذن له على الإطلاق دليل الجواز "إذ كان متبسكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته ، وأما زيارة المسلم قبر نحو قريته الكافر فجائز كما في المجموع لكن مع الكراهة والأصل في جواز ذلك خبر « استأذنت ربّي لأستغفر لأبي قلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » وفي رواية « فرووا القبور فزئها تذكركم الموت » (ويكره اللفظ) يفتح الفين وسكونها وهو ارتفاع الأصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي أن الصحابة رضي الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر ، وكره جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا الله له ، فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال : لا غفر الله لك واختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير ، فلا يرفع صوت بقرعة ولا ذكر ولا غيرهما ، بل يشتغل بالتذكر في الموت وما بعده وفناء الدنيا وأن هذا آخرها ويسن الاشتغال بالقرعة والذكر سرا ، وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتعطيل وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره (و) يكره (اتباعها بنار) في عجمه أو غيرها لخبر « لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار » ولأنه يضاهل بذلك قال السوء . روى مسلم أن عمرو بن العاصي قال : إذا أنا مت فلا تصبحنني نار ولا ناعمة . وروى البيهقي عن أبي موسى أنه أوصى : لا تتبعوني بصارخة ولا عجمرة ، ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا . نعم لو احتجج إلى الدفن ليلا في الليالي

حجارة المحلى فقال اذهب فواره (قوله كابتداء السلام) وفي نسخة : لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الإلحاق المذكور يقتضي الكراهة (قوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريته الكافر فجائز) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم من الشاشي في اتباع جنازته ، ولو قيل بكرهه هنا كما تقدم من أن المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هنا ، وسيأتي للشارح أن زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما ورد ، وفي تحريره وهو يعوممه شامل للقريب وغيره ، وقضية التعبير بالإباحة عدم الكراهة إلا أن يحمل على أن المراد بها عدم الحرمة ، وبذلك للثقل مقابلته بكلام الماوردي ، أو يقال هو محمول على ما إذا قصد قبره بعينه أخلها بما يأتي من المناوى في ليلة النصف (قوله لأستغفر لأبي قلم يأذن لي) أو لموتها على الكفر . ولا يقال : هي ماتت زمن الجاهلية ولا شرعة ثم تخاطب بها . لأننا نقول : شرعية عيسى كانت باقية إذ لم تنسخ إلا بيعته عليه الصلاة والسلام ، وهذا قد صرح أن أبويه أحيا وأبنا به معجزة له صلى الله عليه وسلم ، وعليه ففعل عدم الإذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سمع على حج : فرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكوتها عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ، ولا يبعد أن الحكم كذلك فيليراجع (قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قيل يندب ما قبل الآن أمام الجنازة من الحيانية وغيرهم لم يبعد لأن في تركه إزارا بالميت وتعرضا للتكلم فيه وفي وديته فيليراجع (قوله فحرام يجب إنكاره) أي وليس ذلك خاصا بكونه جند الميت بل هو حرام مطلقا ، ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الروساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها بنار) ظاهره ولو كافرا ، ولا مانع منه لأن العلة موجودة فيه

(قوله لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط) لم يظهر وجه هذه القضية فليتأمل

المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل المراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل إحسان الدفن وإحكامه (ولو اختلط) من يصلي عليه بغيره ولم يتميز كأن اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد بشهيد أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه وتعلو التمييز (وجب) خروجا من عهدته الواجب (غسل الجميع) وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودقهم إذ الواجب لا يتم بدون ذلك ، ولا يعارض ماقرر حرمة الصلاة على الفريق الآخر ، ولا ترك الحرم إلا بترك الواجب لأن الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يعلم من قوله (فإن شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الأولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلي عليه في الثالثة (وهو الأفضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلي عليه والثنية جائزة (أو على واحد فواحد فأويا الصلاة عليه إن كان مسلما) في الأولى وفي الثانية إن كان غير شهيد ، وفي الثالثة إن كان هو الذي يصلي عليه (ويقول) في الأولى (اللهم اغفر له إن كان مسلما) ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لانتفاء المحلور وهو دعاؤه بالمظفرة للكافر ، ويفتقر تردده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس وهذا التحخير متفق عليه ، وما اضطرر به من أنه لا ضرورة لإمكان الكيفية الأولى يرد بأنها قد تشق بتأخير من غسل إلى فراغ غسل الباقي بل قد تتعين الأولى ، كأن أدى أفراد كل واحد منها إلى تغير أو انفجار لشدة حر وكثرة الموتى ، ويدفنون في المسئلة الأولى بين مقابر المسلمين والكفار ، ولو تعارضت بينتان بمسلاهما وكفروا غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان

(قوله وتكفينهم) أي من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركة ، وإلا أخرج من تركة كل تجهيز واحد بالقرعة فيها ، يظهر ويفتقر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اهـ . حج . وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال ، فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه مازاد أخذ من بيت المال كما لو مات شخص لا ماله له . وبقي ما لو كان المشتبه مرتدا أو حربيا فكيف يكون الحال فيه لأنهما لا يجعزان من بيت المال بل يجوز إخراج الكلاب على حيفتهما ، اللهم إلا أن يقال يجعزان هنا منه ، ويفتقر ذلك للضرورة لأنه وسيلة لتجهيز المسلم (قوله ودفنهم) أي في مقابر المسلمين فيها يظهر حلها من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين ، ويحتمل أن يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قالوه فيها لو ماتت كافرة في بطنها مسلم ، ثم رأيت قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتي في غسل الشهيد إذا اختلط بغيره ، وفي حج أن مثل ذلك إنما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا اهـ . وبه يندفع الاعتراض على غسل الشهيد أيضا ، وكعب العلامة الشويري على قول التحرير ولا يغطي رأس الرجل الخ مانصه : انظر لو اختلط احرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للسر أو لا احتياطا للإحرام ، وقد يتجه الثاني لأن التطعية محرمة جزا بخلاف سر مازاد على العودة اهـ . والأقرب الأول لأن التطعية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر ، ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ، ثم رأيت في كلام سم ما يصح بوجود تطعية الجميع بغير الخيط (قوله بل قد تتعين الأولى) هي انتقالية فتكون بمنزلة قوله وقد تتعين الخ ، وعبارة حج : بل تتعين : أي الثانية إن أدى التأخير إلى تغير وكذا تتعين الأولى الخ ، وهي أولى من عبارة الشارح (قوله ويدفنون في المسئلة الأولى) أي سواء كان الميت الكافر

(قوله ويقول في الأولى) أي الصورة الأولى من الكيفية الثانية (قوله من أنه لفة لا ضرورة) أي للتردد في النية (قوله بل قد تتعين الأولى) المناسب للسباق بل قد تتعين الثانية كما صنع الشهاب حج : أي بأن أدى التأخير إلى التغير ، ثم قال : وقد تتعين الأولى إلى آخر ما في الشارح

مسلمًا . وفي المجموع عن المتولى : لو مات ذى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف ، وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابها فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد ، وقضيته ترجيح قبولها في الصلاة عليه وتوابها وهو كذلك كما قال الأذرى وغيره إنه لأصح وإن اقتضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط لصحة الصلاة) زيادة على مأمراً (تقدم غسله) أى أو تيممه بشرطه إذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة عليه بمنزلة صلاته لنفسه حيا (وتكره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه مأمراً من كونه بمنزلة المصل لأن باب التكفين أوسع من الغسل بدليل أن من دفن بلا غسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بلا تكفين ، وأن من صلى عليه بلا طهر لعجزه عما يتطهر به تلزمه الإعادة ، بخلاف من صلى مكشوف العورة لعجزه عما يسترها به (فإن مات بهدم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (وتعلم إخراجها وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لانتفاء شرطها ، وهذا هو المعتمد بخلاف الجمع من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها ، إذ يمكن رده بأن ذاك إنما هو حرمة الوقت الذى حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة) إذا صلى عليها (و) أن لا يتقدم على (القبر) إذا صلى عليه ، (على المذهب فيها) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ، ولأن الميت كلام ، والثاني يجوز التقدم عليهما لأن الميت ليس بإمام متبوع حتى يتعين تقديمه ، بل هو كعبد جاء معه جماعة يستغفرون له عنده سيده ، واحتراز بالحاضرة عن الغائبة عن القبر فإنه يصل عليها كما مر ولو كانت خلف ظهره ، ويشترط أيضا أن يجمعهما مكان واحد كما قاله الأذرى ، وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثلثائة ذراع تقريبا تنزىلا للميت منزلة الإمام ، ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك (ويجوز الصلاة عليه) أى الميت (في المسجد) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء

بالغا أو صبيا لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجيح قبولها في الصلاة عليه) أى وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأول المبادر للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه (قوله ولا كذلك هنا) أى فإن الشارع لم يحدد لصلاته وقتا ، ووجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعى إلحاق ذلك بالوقت المحدود الطرفين (قوله وأن لا يتقدم على القبر) أى المحل الذى يتقن كون الميت فيه إن علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام (قوله على المذهب فيها) أى فإن تقدم بطلت صلاته ، وانظر بماذا يعتبر. التقدم به هنا ويثبت أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع (قوله على ابني بيضاء) وصفت أمهما واسمها دعد ، وفي تكملة الصغاني : إذا قالت العرب فلان أبيض وفلاتة بيضاء فالمنى نقاء العرض من اللئس والعيوب اه على . وما ذكر يخالفه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفد بنى سعد هذيم حيث قال قوله : ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى باب فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة في المسجد الخ ، صاحب هذه الجنائزة لا أعرفه ويحتمل أنه مهمل ابن البيضاء ، فإن قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم أو لهوسهيل توفي سنة تسع مقدمه عليه الصلاة والسلام من تبوك ولا أعلمه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الأخ سهلا فيه نظر أو صفوان فيه نظر ، وتلخيصه أن سهلا مكبرا توفي بعده عليه الصلاة والسلام ، قاله الواقدي ، وكونه صفوان فيه نظر لأن صفوان توفي قتيلا بيلر . والصواب حديث عبد ابن مسلم الذى فيه إفراء مهيل لا الحديث الذى بعده والله أعلم هذا في مسجده عليه الصلاة والسلام ، ولكنه صلى

سهيل وأخيه ، رواه مسلم ، ولأن المسجد أشرف من غيره ، ورغم أنها كانتا خارجاه غير معول عليه إذ هو خلاف الظاهر ، وأما خبره من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ، فضعيف ، والذي في الأصول المتعمدة فلا شيء عليه ، ولو صح وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله - وإن أسأمت فلها - أو على نقصان الأجر لأن المصل على المسجد ينصرف غالبا عنها ، ومن صلى عليها في الصحراء يحضر دفنها غالبا فيكون التقدير فلا أجر له كامل كقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بمضرة طعام » أما إذا خيف من إدخاله تلويث المسجد فلا يجوز إدخاله (ويسن جعل صفوفهم) أى المصلين على الميت (ثلاثة فأكثر) لخبر « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب : أى حصلت له المغفرة » ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم . نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد للحصول الغرض بها ، وإنما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ، ويتأكد كما في البحر استحباب الصلاة على من مات في الأوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها (وإذا صلى عليه) أى الميت (فحضر من) أى شخص (لم يصل) عليه (صلى) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوى بها كما في المجموع القرص

في مسجد بنى معاوية على أبي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشمة وكان قد شهد أحداه بحرفه رحمه الله تعالى . لكن في الإصابة من رواية ابن منده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل وأخيه سهيل في المسجد ، قال : وزعم الواقدي أن سهلا مكبرا مات بعد النبي عليه الصلاة والسلام ، وقال أبو يعين : اسم أخي سهيل صفوان ومن سواه سهلا فقد وهم كذا قال ، لكن ذكر فيه أيضا في ترجمة صفوان أنهم ألفوا على أنه شهد بديرا وروى ابن إسحاق أنه استشهد ببدر ، وجزم ابن حبان بأنه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين ، وبه جزم الحاكم أبو أحمد تبعوا الواقدي ، وقيل مات في طاعون عمواس اه باختصار (قوله سهيل وأخيه) قال المحلى واسمه سهل (قوله إذ هو خلاف الظاهر) قال حجج : ولما تقرر في الأصول : أن الظرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون لهما بخلافه بعد غير الحسين يكون للفاعل فقط إلى آخر ما أطال به فراجعه (قوله ويسن جعل صفوفهم) حيث كانوا ستة فأكثر اه حجج . ومفهومه أن مادون الستة لا يطلب منه ذلك ، فلو حضر مع الإمام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه ، وفي كلام سم عليه ما نصه بعد كلام : فإن كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الإمام وهو الأربعة صفيين لأنه أقرب إلى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة ؟ فيه نظر ، والأول غير بعيد بل هو وجيه ، وقضيته أنهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الإمام ، ولو قيل يقف واحد مع الإمام واثنان صفا لم يبعد لقربه من الصفوف الثلاثة إلى طلبه الشارع . أما لو كانوا أربعة فينبى وقوف كل اثنين صفا خلف الإمام لأن فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا . وبني ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالإمام ، وينبى أن يقف واحد خلف الإمام والآخر وراءه من هو خلف الإمام ، ويحتمل أن يقف اثنان خلف الإمام فيكون الإمام صفا والاثنان صفا لأن أقل الصفات اثنان فسقط طلب الثالث لتلصقه (قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ) وهو ظاهر إلا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فأفضل له كما هو ظاهر أن يتحرى الأول . لأننا إنما سويتنا بين الثلاثة لتلازيمها بتقديمهم كلهم للأول وهذا منتف ههنا ، ولو لم يحضر إلا ستة بالإمام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا اه حجج . وقضيته أن أقل الصف اثنان وإلا جعلت الخمسة صفيين والإمام صفا (قوله في الأوقات الفاضلة الخ) ولعل وجهه أن موته

(قوله نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد) أى بما بعده (قوله أى شخص) أى أو أكثر

والأصل في ذلك خبر « أنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة وهم لم يعلم أنهم إنما دفنوا بعد الصلاة عليهم ، ومن هذا أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه إلى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفردا (لا يعيد) أي لا يستحب له إعادتها (على الصحيح) في جماعة ولا انفراد لأن المعادة نفل وهذه لا ينفل بها ، بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا ، بخلاف الترائض فإنها تعاد وإن وقعت الأولى فلا كصلاة الصبي . نعم فاقد الطهورين إذا صلى ثم وجد ما يتطهر به يعيدها ، قاله الثقال في فتاويه . وقياسه أن كل من لزمت إعادة المكتوبة لحلل يصلح حينها ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أولا ؟ فيه احتمال ، والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره والثاني تستحب له الإعادة كثيرا ، وعلى الأول لو أعادها وقمت فلا كما في المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تعتقد حيث لم تكن مطلوبة ، بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ، ويوجه انتقادها بأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء ، وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقينا . وأما من لم يصل فتقع صلاته فرضا . لا يقال : سقط الفرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية فرضا ، لأننا نقول : الساقط بالأولى حرج الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع وأحد خصال الواجب الغير ، ويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية إذا لم يتم المقصود منه بل تتجدد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنازة إذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة عليه أي لا يتدب التأخير (لزيادة المصلين) لخبر « أسرعوا بالجنازة » ولا بأس بانتظار الولي إذا رجع حضوره عن قرب

في تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة له فستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له المرات في تلك الأوقات وظاهره وإن عرف بغير الصلاة (قوله إلى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة إلى دفنه (قوله ومن صلى لا يعيدها) وهل يجوز الخروج منها : أي المعادة الظاهر أنه يجوز الخروج منها لأنها نفل . لا يقال : تناس على المعادة لأن المعادة مطلوبة لإعادتها ، وأيضا اختلف فيها هل الفرض الأول أو الثانية على ما تقدم من الخلاف . وأما هنا فالإعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ، ولا فرق في ذلك بين أن يصل منفردا أو جماعة ويقطعها ، ولا يقال القطع في الثانية فيه إضرار لأنها نفل تحض وليست مطلوبة بالكفاية ، ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذنا من قول الشارح الآن بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا بالخ ، وعبرارة ابن حجب . وإذا أعاد وقعت له فلا فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له إعادتها) أي تفكرن مباحا لا يعيدها ، (قوله ثم وجد ما يتطهر به يعيدها) أي ندبا حيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ) يراجع هذا من باب التيمم ، وعبارته ثم بعد قول المصنف الأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل نصها : وقول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصل على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه ، ثم قال : أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم قطعها لأنه لا ضرورة إليه اهـ . هذا والأوجه جواز صلاته عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل الفرض به ، ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه ثم (قوله وعلى الأول لو أعادها وقمت فلا) أي ولو كان منفردا

(قوله أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه) أي من لم يحضر (قوله وهذه لا ينفل بها بمعنى أنه لا يعيدها) أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه ولا نقد مر وبأنه إذا أعادها وقمت فلا (قوله لكن هل يتوقف ذلك) يعني ضلها مع الخل كما هو ظاهر (قوله والأقرب نعم الخ) ما قبله يعني عنه

وأمن من التغير ، وشمل كلامه ما لورجى حضور تامة أربعين أو مائة ولو عن قرب لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشى ومن تبعه (وقال نفسه) حكمه (كغيره في) وجوب (الغسل) له (والصلاة) عليه تغير « الصلاة واجبة على كل مسلم برأكان أو فاجرا وإن عمل الكبار » وهو وإن كان منقطعا لكنه مرسل وهو حجة إذا اعتضد بأمر منها قول أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من « أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه » محمول على الرجى عن فعل مثله ، بل قال ابن حبان في صحيحه إنه منسوخ (ولو نوى الإمام صلاة الغائب « والمأموم صلاة حاضر أو عكس » كل منهما (جاز) كما لو اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس ، وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ، ويشمل جميع ذلك قولنا لو نوى المأموم الصلاة على غير من نواه الإمام جاز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للاتباع ونيل دعاء المارين وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى . ويكره الدفن بالبيت كما قاله الفقهاء إلى أن تدعو إليه حاجة أو مصلحة كما سيأتى ، على أن المشهور أنه خلاف الأولى لا مكروه ، وإنما دفن عليه الصلاة والسلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدنته خوفاً من دفنه بالمقابر من التنازع ، ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم . واستثنى الأفرعى وغيره الشهيد فيسن أيضاً دفنه في محل قتله : أى ولو بقرب مكة أو نحوها مما يأتى . قال : ولو كانت الأرض مقصورة ، أو سبيلها ظالم اشتراها بمال خبيث أو نحوها ، أو كان أهلها أهل بدعة أو فسق ، أو كانت تربتها فاسدة للموعدة أو نحوها ، أو كان نقل الميت إليها يؤدى لانفجاره فالأفضل اجتنابها . قال الشيخ : بل يجب في بعض ذلك ، فلو قال بعض اللوثة يندفن في ملكه والباقيون في المسيلة أجيب طالبا لاتصال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه ، فلو تنازعا في مقبرتين ولم يوص الميت بشيء أجيب المقدم في الغسل والصلاة إن

وفعلها مرارا (قوله لتمكنهم من الصلاة الخ) يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر فريادة المصلين حيث أمن تغيره ، وعلى هذا يجعل ما تقدم بالهامش عن سم على منج عن حر (قوله خلافا للزركشى ومن تبعه) حيث قالوا ينتظرون الخ في مسلم « ما من مسلم يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه » وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اهـ ابن حج . هذا وجرت العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقال : يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ، ويمكن حل كلام الزركشى عليه (قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أى إذا عبرنا به (قوله كما سيأتى) أى في قوله ولو كانت الأرض مقصورة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أى حيث أمكن الدفن فيه ، فإن كان بهار كان مات على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذى ماتوا فيه بحيث يجازيه (قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المقصورة . أما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أجيب المقدم)

(قوله تامة الأربعين أو مائة) أى الوارد فضل كل منهما في الحديث (قوله وهو وإن كان منقطعا لكنه رسل) فيه أن الإرسال من جملة ما يوجب الضعف لا القوة ، ومن ثم لم يكن حجة عندنا خلاف ما يقتضيه هذا التعبير ، على أن الانقطاع وصف مقابل للإرسال لأن الإرسال إسقاط الصحاح والانقطاع سقوط راو من أثناء السند أو أكثر لأعلى التوالى ، والذي في كلام الشهاب حجة الاقتصار على أنه مرسل ، وفي كلام الأفرعى الاقتصار على أنه منقطع ، وكان مراد الشارح أن يبين أن مراد من عبر بأنه منقطع أنه مرسل ، فإداه بالانقطاع الإرسال ، والمرسل يحتاج به إذا احتضد بما يأتى لكن في عبارته قلادة

كان الميت رجلا ، قاله ابن الاستاذ ، فإن استروا أفرع ، فإن كانت امرأة أجيب القريب دون الزوج . والظاهر كما قاله الأذرى أن عمله عند التساوى وإلا فيجب أن ينظر إلى الأصلح للميت فيجاء طالبه كما لو كانت إحداها أقرب أو أصلح أو مجاورة لأخيار والأخرى بالصد ، بل لو اتفقوا على خلاف الأصلح فالأوجه أن الحاكم اعترضهم فيه نظرا للميت وبلدك صرح السبكي ، ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم يثقل وقبل دفنه في ذلك لم الامتناع من دفنه فيها لما فيه من المنفعة عليهم فيجاءون الدفنه في المسيلة ، بخلاف ما قال بعضهم يكن في مالي والباقيون في الأكفان المسيلة حيث يجاب الأول بغيران العامة بالدفن في المسيلة من غير عار يلحق بملك بخلاف الأكفان المسيلة ، ولو دفنه بعضهم في أرض التركة فلابق لا للمشتري من الورثة نقله ، ويكره لم ذلك كما في المجموع . أما لو دفنه في ملكه ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله لسبق حقهم والمشتري الخيار في فسح البيع إن جهل الحال ، والمحل الذي دفن فيه المشتري الانتفاع به بعد بلى الميت أو اتفاق نقله . ولو مات رقيق وتنازع قريبه وسيد في مقبرتين متساويتين في النجاس منهنما احتالان بناء على أن الرق هل يزول بالموت أو لا ، وأوجههما لإجابة السيد ، ولو أعد لنفسه قبرا لم يكره فيها يظهر لأنه للاعتبار . قال العبادي : ولا يصير أحق به مادام حيا ، وواقفه ابن يونس واستثنى ما إذا مات عقبه ، ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه ، فإن اختلطوا أفردوا بمقبرة كما مر ، ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجدا إذ مسجده عليه الصلاة

أى ومنه الأب حيث نازحته الأم فيقدم الأب عاليا (قوله لم الامتناع من دفنه) أى فيها في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى (قوله لسبق حقهم) أى فحيث وضعوه باختيارهم صار مستحقا فلا يمكن المشتري من إخراجه (قوله وأوجههما لإجابة السيد) ولعل الفرق بين هاتين ما مر له من تقديم الحر القريب عليه في الصلاة أن المقصود من الصلاة الدعاء وهى من القريب أقرب لإجابة لشققة وما هنا من مؤن التجهيز وهى واجبة على السيد فليأتمل (قوله ولا يصير أحق به مادام حيا) مفهومه أنه بعد موته يكون أحق به ، ويؤيده قوله واستثنى النخ ، وينبئ أن محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه ، فإن أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسيلة ، وأفاد قوله ولا يصير النخ أنه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ، ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ، ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الإحياء ونحجر مواتا يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غير ملكه بالإحياء ، هذا وينبئ أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر القضا في المسيلة وبنائها قبل الموت حرام ، لأن الغرور أن جاز له الدفن لكنه يمتنع منه احترام البناء وإن كان محرما وخوفا من الفتنة ، ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من أنه يحرم بعث السجائيد لتعرض في المساجد إلى حضور أربابها وعلاؤه بأن فيه تضييكا على المصلين ، وأنهم وإن جاز لم رضعا يمتنعون منه خوفا من الفتنة ، ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يخرم ماصرفه الأول في البناء لأن فعله حذر (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أى حيث وجد غيرها (قوله كما مر) أى من أنهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار (قوله ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب) ومثلهم أهل اللمة ، وإنما قيد بهم لأن أهل اللمة الأحياء يختصون بمقابرهم فلعل المنع من جهة أحيائهم (قوله بعد اندراسها) قضيته أنه لا يجوز قبل اندراسها ، وفيه أن الحربيين لا احترام لهم ، بل يجوز لغرض الكلاب على جيفهم

(قوله وأوجههما لإجابة السيد) أى بناء على المرجوح من أن الملك لا يزول بالموت ، إذ لا يلزم من البناء الانحداد في الترجيح

والسلام كان كذلك (ويكره الميت بها) أى المقبرة لما فيه من الوحشة وفى كلامه إشعار بعد الكراهة فى القبر المنفرد . قال الأستوى : وفيه احتمال ، وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو فى بيت مسكون أم . والفرقة أوجه ، بل كثير من التراب مسكونة كالببوت فالأوجه عندهم الكراهة فيها ، ويؤخذ من التعليل أن محل الكراهة حيث كان منفردا ، فإن كانوا جماعة كما يقع كثيرا فى زمنا فى الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره (ويندب ستر القبر بثوب) عند إدخال الميت فيه (وإن كان رجلا) لأنه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولأنه أستر لما عداه يظهر مما كان يجب ستره ، وهو للأئمة أكد منه لغيرها وللحنى أكد من الرجل كما فى حال الحياة (و) يسن (أن يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) للاتباع ، ويسن أن يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) فى القبر (شئ) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (تحفة) بكسر الميم جمعها مخاد فتحها سميت بذلك لأنها آلة يوضع الخلد عليها : أى يكره ذلك لأنه إضاعة مال : أى لكنه لغرض قد يقصد فلا تنافي بين العلة والمحل لأن حرمة إضاعته حيث لا غرض أصلا وأجابوا عن خبر ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جعل فى قبره قطيفة حراء بأنه لم يكن برضا جملة الصحابة ولا علمهم ، وإنما فعله شقرا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم كراهة أن تلبس بعده . وروى البيهقى عن ابن عباس أنه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع أن القطيفة أخرجت قبل إهالة التراب على ما قاله فى استيعاب ، ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله عليه وسلم كما قاله الدارقطنى عن وكيع ، بل السنة أن يضع يدا المئدة حجرا أو لينة ويضفى بمذة إليه أو إلى التراب ، وتعتبر المصنف صحيح فلعوى أن فيه ركة لأن المئدة غير مفروشة ، فإن أخرجت من القبر لم يبق لها عامل يرفها عجيبة وكأن قائله غفل عن قول أنسار . وزججى الحواجب والعيونا . عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر إضمارا لعامله المناسب وهو كحلن فكلا هنا كما قدرته (ويكره دفنه فى تابوت) بالإجماع لأنه بدعة (إلا فى أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أنصح من فتحها ضد الشديدة ، وحكى فيها أيضا الضم فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به إلا فى هذه الحالة ، وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حريق بحيث لا يضبطه إلا التابوت كما ذكره فى التجريد ونقله عن الشافعى والأصحاب ، وما إذا كانت امرأة ولا محرم لها بدنها لتلا يمسا الأجانب عند الدفن كما قاله المتولى . قال فى المتوسط : ويظهر أن يلتحق بذلك دفنه بأرض الرمل اللينة والبواذى الكثيرة الضباب وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها إلا التابوت (ويحوز) بلا كراهة (الدفن ليلا) لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ، أما موتى أهل اللمة

فالتقياس الجواز مطلقا قبل الاندراست ويعلمه (قوله عند إدخال الميت فيه) مفهوما أنه لا يندب ذلك عند وضعه فى التمش وينبئ أن يكون مباحا (قوله ستر قبر ابن معاذ) ويحتمل أنه باشره وأنه أمر به (قوله من يدخله القبر) أى وإن تعدد ما يليق بالحال كالأهمل فتح أبواب أبواب السماء لروحهم وأكرم نزلهم ووضع مدخله ووسع له فى قبره (قوله مع أن القطيفة أخرجت) معتمد (قوله ويكره دفنه فى تابوت) أى أو نحوه من كل ما يحول بينه وبين الأرض (قوله وشمل) أى مالا يكره للمصلحة (قوله للدغ أو حريق) بالدال المهملة والغين المهملة (قوله وكان لا يعصمه منها إلا التابوت) قال حجج بعد ما ذكر : بل لا يبعد وجوبه فى مسألة السباع إن غلب وجودها ومسألة

(قوله مع أن القطيفة أخرجت) كان الأولى تقديمها على ما رواه البيهقى

فسأني إن شاء الله في الجزية أن الإمام منعهم من إظهار جنازتهم نهاراً (وكذا) يجوز (وقت كراهة الصلاة إذا لم يتحرره) من غير كراهة لأن له سبباً مقبلاً أو مقارناً وهو الموت ، فإن نحرها كره كما في المجموع وظهره التنزيه ، ويمكن حمله على التحريم كسئلة الصلاة كما قاله الأسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم . قال الأذري : وهو ظاهر إذا علم بالنهي ، وعلى الكراهة حل خبر مسلم عن عقبه . ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وأن تقبر فيها موتانا وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها ، وظهر ذلك اختصاصه بالأوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل ، وجرى عليه الأسنوي قال : وكلام الأصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك ، وقال الزركشي وغيره : الصواب التعميم وهو كما قال . وتقبر بضم الباء وكسرهما : أى تدفن (وغيرهما) أى الليل ووقت الكراهة (أفضل) أى فاضل حيث أمن على الميت من التثريب لو أخر لنبرهما لتسهيل الاجتماع والوضع في القبر ، وقول الأسنوي إنما ذكره من تفضيل غير أوقات الكراهة عليهما لم يتعرض له في الروضة والمجموع ولا ينتج منه فإن المبادرة مستحبة برده ما ذكرناه في الحديث ، ويحصل بالصلاة على الميت المسبوق بالحضور معه قيراط من الأجر ، ويحصل منه بها والحضور معه إلى تمام الدفن لا لمواراة وحده قيراطان للخبر الصحيح في ذلك ، فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل القيراط الثاني كما في المجموع لكن له أجر في الجملة ولو تعددت الجنازات واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعديدها كما استظهره الأذري ، وبه أجاب قاضي حاة والبارزى وأفنى به الولد رحمه الله تعالى . ثم لو صلى من غير حضور معها

الزهرى (قوله وقت كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة (قوله وظهره التنزيه) معتمد (قوله تقبر) بابه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أى من أنه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوق بالحضور) أى من منزله مثلاً (قوله قيراطان) أى منهما القيراط الأول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أى وحده مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين (قوله بتعديدها) ينبئ أن صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم إلى أن صلى عليهم دفعة لما قدمه من أن القيراط إنما يحصل لجمع بين المشى إلى المصل وبين الصلاة . نعم لا يحتاج لهذا التصوير على النسخة الثانية (قوله وأفنى به الولد) في نسخة بعد ذلك : نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها . وأوضح منه له أجر في الجملة وهو أنسب بقوله فيمن لم يصل عليه لكن له أجر في الجملة . وعبارة ابن العماد في كتاب البريقة في إعداد الشريعة : المسئلة الخامسة قال صلى الله عليه وسلم « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان ، قيل : وما القيراطان يا رسول الله ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين » ولمسلم « أصغرهما مثل أحد » قوله صلى الله عليه

(قوله وعلى الكراهة) كان الأوضح أن يقول : وعلى التحريم حل خبر مسلم الخ ، وعبارة الروض وشرحه : ولا يكون في الأوقات المكروهة ، إلى أن قال : إن لم يتحررها وإلا كره ، وعليه حل خبر مسلم الخ ، فكان الشاويح توهم رجوع الضمير فيه إلى أقرب مذكور فقبر عنه بما ذكر (قوله المسبوق بالحضور معه) هذا شرط لكمال القيراط لأصله بدليل الاستدراك الآتي ، وهذا بخلاف الحضور بالنسبة للدفن كما يأتي فإنه شرط لأصل القيراط لا لكماله ، ووجه ذلك ظاهر فإن الصلاة أعظم من مجرد حضور الدفن فكانت محملة للقيراط بمجرد جردها وإن لم يكمل إلا يسبق الحضور معها فتأمل (قوله لكن له أجر في الجملة) أى بالنسبة للدفن ، أما قيراط الصلاة فقد حصل كما علمت (قوله نعم لو صلى من غير حضور الخ) هذا مفهوم قوله فيما في الصلاة المسبوق بالحضور معه

حصل له قيراط دون من كان معها (ويكره تخصيص القبر) أى تبييضه بالحناء وهو الجبس ، ويقال هو التوراة

وسلم فله قيراطان : أى قيراط مضموم إلى الأول كما في قوله تعالى - قل أنتم كنتم تكفرون بالذى خلق الأرض في يومين - إلى قوله - وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين - أى يومين مضمومين إلى الأولين لأنه قال بعد ذلك - ثم استوى إلى السماء - إلى قوله - فقضاهن سبع سموات في يومين - فالجميع ستة أيام ، وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت وذلك جزء من أربعة وعشرين جزءا من عمل الميت ، أو هو قيراط من أنواع عمله : أى نوع واحد من أنواع عمله لأننا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله إلى القبلة ، وتلقينه الشهادة ، وقراءة سورة يس - ، وتغميضه ونزع ثيابه وتسجيته بثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك إلى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحو من أربعة وعشرين هكذا قال ، وما قاله وتكلفه يحتاج إلى دليل لأنه يلزم على ما قاله أن من حضر الميت من حين يحول إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قيراطا وهو خلاف نص الحديث والله أعلم . ثم قال في باب الصيد من باب الاثنين : قال السراج بن المثلث : الذى يظهر أن من شهد جنازة فأكثر وصلى عليهما صلاة واحدة أنه يحصل له قيراط بكل واحد ، ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لأن الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل في كل ميت ، فلا فرق بين أن يحصل دفعة أو دفعتا أه كلامه . ثم قال : أعني ابن العماد : وتعدد القيراط فيها لتعدد الأموات أولى لأن باب الكرم واسع ، ولفظ الحديث « من صلى على الجنازة فله قيراط من أجر فإن شهدا حتى تدفن فله قيراطان » فإن الأول نكرة في سياق الشرط فتعم عموم الشمول ، وقوله صلى الله عليه وسلم « فإن شهدا حتى تدفن فله قيراطان » يعنى قيراط الصلاة وقيراط الدين أه . ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه : لم أزل حريصا على معرفة القيراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاما قال : القيراط نصف سدس درهم مثلا ، ولا يجوز أن يكون المراد هنا جنس الآخر لأن ذلك يدخل فيه ثواب الإيمان وأعماله كالصلاة والحج وغيره ، وليس في صلاة الجنازة ما يبلغ هذا فلم يبق إلا أن يرجع إلى المهود وهو الأجر العائد إلى الميت ، ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه تجهيزه وغسله والتغزية به وحمل الطعام إلى أهله وتسكينهم ، وهذا مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت ، فكان للمصل والجائس إلى أن يقبر مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت سدس دينار ونصف سدسه أه يتصرف . قلت : كان مجموع الأجر الحاصل على تجهيز الميت من حين الفراق إلى وضعه في لحده وقضاء حق أهله وأولاده دينار ، فالمصل عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس ، فإن صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه وهما سدسه ، وحل هذا فيكون نسبة القيراط إلى الأجر الكامل في نفسه وكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « من اتقى كلبا إلا كلب ماشية أو زرع نقص من أجره أو من عمله كل يوم قيراطان » فيحتمل أن يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس أجر عمله ذلك ، ويكون صغره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته ، فإذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلا نقص منها كل يوم ألف حسنة ، وعلى هذا الحساب والله أعلم بمقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ألف حسنة كلنا النسخة ، وصوابه ألفا حسنة أه ما رأيت منقولاً عن البدائع . والحاصل بما تقرر أن قيراط الجنازة من اثني عشر قيراطا والكلب من أربعة وعشرين . ثم رأيت في الفتح ما نصه : قوله من تبع جنازة فله قيراط زاد مسلم في رواية : من الأجر . والقيراط بكسر القاف قال الجوهري : أصله قرأط بالتشديد لأن جمعه قيراط ، فأبدل من أحد حرفي تضييفه ياء . قال : والقيراط نصف داتق ، وقال قبل ذلك : الداتق سدس الدرهم ، فعلى هذا يكون القيراط جزء من اثني عشر جزء من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط

البياض الجبر والمراد هنا ما أو أحدهما (والبناء) عليه كنية أو بيت التني عنهما وخرج بتجسيمه عليه لأنه ليس للزينة بخلاف الأول ، ويستثنى من ذلك ما إذا غشي نبشه فيجوز بناؤه وتجسيمه حتى لا يقتل النباش عليه

جزء من أجزاء الدنار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا . ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار ، والإشارة بهذا المقدار إلى الأجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فلمصلحة عليه من ذلك قيراط ، ولأن شهد اللعي قيراط ، وذكر القيراط تقريبا للفهم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه . وليس الذي قال بعيد . وقد روى البزار من طريق عجلائ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط » فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراط وإن اختلفت مقادير القيراط ولا سببا بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراط الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فإنها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر مباحث الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فإن فيه أن من كان معها حتى يصل عليها فيخرج من دفنها قيراطين فقط ، ويحاجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل أن يباشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يعمل على القيراط المتعارف . ومنها ما يعمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة ، فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا « إنكم ستفتنون بهذا بلذكره ما القيراط » وحديث أبي هريرة مرفوعا « كنت أرى الغنم لأهل مكة بالقيراط » قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط ، وقال غيره : قيراط جبل بمكة ، ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اتقى كلبا تقص من عمله كل يوم قيراط . وقد جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر « قالوا : يا رسول الله مثل قيراطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد » قال النووي : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي : الليرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة ، والحبة ثلث القيراط ، والليرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا ، وقال غيره : القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم ، وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قربها النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتمثيله القيراط بأحد . قال الطيبي : قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لا لفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بتصويب كثير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله من الأجر ، وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد . وقال الثرين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فثله لليمان بأعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا لأنه الذي قال في حقه « إنه جبل مجينا ونجيه » اه . ولأنه أيضا قريب من الخطابين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما يقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل اه (قوله وخرج بتجسيمه عليه معتمد) أي فلا كراهة فيه (قوله فيجوز بناؤه وتجسيمه) ينبغي ولو في المسئلة ، وينبغي أيضا أن من ذلك ما يعمل من بناء الحسابة على القبر خوفا من أن ينش قبل إلى الميت لدن غيره ،

كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ، ومثله ما لو خشى عليه من نبش الضريح ونحوه ، أو أن يعرفه السيل ، وسيعلم من هدم بناء بالمسلة حصة البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء أكان اسم صاحبه أم لا في لوح عند رأسه أم في غيره كما في المجموع . ثم يؤخذ من قولهم إنه يستحب وضع ما يعرف به القبور أنه لو احتاج إلى كتابة اسم الميت لمعرفة لزيارته كان مستحباً بقدر الحاجة ، لا سيما قبور الأولياء والصالحين فإنها لا تعرف إلا بذلك عند تطاول السنين ، وما ذكره الأذرعى من أن القياس يحرم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والنجاسة والتلوث بصديد الموتى عند تكرار النبش في المقبرة المسلبة مردود إطلاقهم ، لا سيما والمخذور غير محقق ، ويكره أن يجعل على القبر مظلة وأن يقبل التابوت الذى يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الأعتاب عند المخول لزيارته الأولياء . نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به والده رحمه الله تعالى ، فقد صرحوا بأنه إذا عجز عن استلام الحجر يسر له أن يشير ببعضها وأن يقبلها وقالوا : أى أجزاء البيت قبل فحسن (ولو بنى) عليه (فى مقبرة مسلبة) قال فى المهمات بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وإن لم تكن موقوفة ، ومثله بالأولى الموقوفة (هدم) البناء وجوبا لحرمته ولما فيه من التضييق على الناس ، وسواء أبني قبة أم بناها أم مسجداً أم غيرها . قال النعمري وغيره : ومن المسبل قرفة مصر ، فإن ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاصى أعطاه القوقس فيها مالا جزيلا ، وذكر أنه وجد فى الكتاب الأول أنها تربة الجنة ، فكتب عمر بن الخطاب فى ذلك فكتب إليه: إني لا أعرف تربة الجنة إلا لأجساد المؤمنين فاجعلوها موتاكم . وقد أفنى جماعة من العلماء بدم ما بنى فيها ، ويظهر حمله على ما إذا عرف حاله فى الوضع فإن

وعبارة حج بعد قول المصنف أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع : أنه لو اعتاد سباع ذلك المهل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما هو ظاهر ، فإن لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتى (قوله) ثم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره (ومثلهما غيرها من الأعتاب ونحوها) قوله فقد صرحوا بأنه إذا عجز النخ) أى فبقاس عليه ما ذكر (قوله بأنه إذا عجز النخ) يؤخذ من هذا أن محلات الأولياء ونحوها التى تقصد زيارتها كسيدى أحمد البدوى إذا حصل فيها زحام بمنع من الوصول إلى القبر أو يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف فى محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقراً ماتيسر ويشير بيده أو نحوها إلى قبر الولي الذى قصد زيارته (قوله ولو بنى فى مقبرة مسلبة) وليس من البناء ما اعتيد من توابيت الأولياء ثم رأيت سم على حج استقرب أنها مثل البناء بوجود العلة وهى تضييق النخ ، ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الأحجار المسماة بالتركيبة ، ثم رأيت حج صرح بحجوة ذلك ، وينبئ أن عمل الحرمه حيث لم يقصد صوته عن التنبش ليدفن غيره قبل بلاء (قوله ومثله بالأولى موقوفة) إنما يظهر هذا إذا جعلت الراو فى قوله وإن لم تكن للحال وإلا فالموقوفة داخلة فى قوله وإن لم تكن النخ (قوله فى الكتاب الأول) أى التوراة (قوله إني لا أعرف تربة الجنة) أى لا أعتقد تربة الجنة النخ (قوله وقد أفنى جماعة من العلماء بدم ما بنى فيها) حتى قبة إمامنا الشافعى التى بناها بعض الملوك ، وينبئ أن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة يتعين الرفع للإمام أخذاً من كلام ابن الرضى فى الصلح ولا يجوز زرع شئ فى المسلبة وإن يتفن بل من بها لأنه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن ، فقول المتولى : يجوز

(قوله) ثم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك النخ) هذا هو الواقع فى تقبيل أضرحتهم وأعتابهم فإن أحدا لا يقبلها إلا بهذا القصد كما هو ظاهر (قوله ومثله بالأولى الموقوفة) لاحتاجة إليه فإن الغاية شمله إلا أن تكون الراو للحال

جهل ترك حلا على وضعه بحق كما في الكتابات التي عثر أهل اللغة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الأنهار والشوارع ، وصرح في المجموع بحمة البناء في المسئلة . قال الأذري : ويقرب منه إلقاء الموت بها لأن فيه تضييقا على المسامين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه ، بخلاف الأحياء وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر فيكره ولا يجرم لعدم التضييق ، والحمة على ما لو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فإنه لا يجوز ، وكذا لو بناء لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود ، والمعتمد الحمة مطلقا (ويندب أن يرش القبر بماء) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده إبراهيم ، ولما فيه من التناول بالرحمة وتبريد المضجع للميت وحفظ التراب من تثاره ، والأولى أن يكون طهورا باردا . قال الأذري : والظاهر كراهته بالنجس أو بتحريمه . قلت : والأوجه الثاني لما في فعل ذلك من الإضرار بالميت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جلده ، ولا وجه للأول بل هو بعيد وخروج الماء ماء الورد فيكره كما في الروضة الرش به لأن فيه إضاعة مال ، وإنما لم يجرم لأنه يفعل لغرض صحيح من إكرام الميت وإقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الأسنوى ، ولو قيل بتحريمه لم يبعد ، ويؤيد ما ذكرناه قول السبكي : لا بأس باليسير منه إذا قصد به حضور الملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة ، ويكره أن يطلى بالخلوق أيضا (و) أن (يوضع عليه حصي صغار) لما رواه الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه إبراهيم حصيا ، وهي بالمد وبالوحلة : الحصى الصغار ، وهو حديث مرسل مروى بإسناد ضعيف ، ويستحب وضع الجريد الأخضر على القبر للاتباع ، وكذا الريحان ونحوه من الأشياء الرطبة ، ويمنع على غير مالكة أخذه من على القبر قبل يسه لعدم الإعراض عنه ، فإن يبس جاز لزوال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار (و) أن (يوضع عند

بعد البلى محمول على المملوكة اه حج . وهو مردود لأن قبة إمامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم (قوله ويندب أن يرش القبر) أى بعد تمام الدفن مثل ذلك الأطفال وهو ظاهر زاد حج ما لم ينزل مطر بكى اه حج وينبغي أنه لو ثبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الآتى قياسا على نزول المطر ويمثل خلاله معتمد ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لأمعنى لها بمحصول المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فإنه يحصل به زيادة رحمة للميت بتشييع الجريد (قوله المضجع) قال في المصباح المضجع بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع (قوله أن يكون طهورا باردا) أى ولو ملحا (قوله والظاهر كراهته بالنجس) سكت عن المستعمل ، ومفهوم قوله والأولى أن يكون طهورا أنه خلاف الأولى (قوله يكره كما في الروضة الرش) وينبغي أن مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به إكرام صاحب القبر كالرش على أضرحة بعض الأولياء لإكرامهم فلا يجرم وإن لم يكن على القبر (قوله من الأشياء الرطبة) أى فيدخل في ذلك الرسم ونحوه من جميع النباتات الرطبة (قوله ويمنع على غير مالكة) أما مالكة فلأن كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لأنه صار حقا للميت وإن كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يجرم اه سم على منهج . ويظهر أن مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم إعراض مالكة عنه وعدم رضاه

(قوله وصرح في المجموع بحمة البناء) أى التي فهمت من قول المصنف ولو بنى في مقبرة مسلة كما أشار إليه الشارح فيما مر (قوله وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة) أى الكراهة التي شملها قول المصنف فيما مر : ويكره تجصيص القبر والبناء عليه : أى فيكون شاملا للربة المملوكة والمسئلة بخلاف ما قلده الشارح (قوله والأولى أن يكون طهورا) أى لاستعماله حتى تأتى الأولوية وإلا فالنجس حرام كما باتى (قوله ولا وجه للأول بل هو بعيد)

رأسه حجر أو خشبة) أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأسه حنّان بن مظهر من حصى وقال : أتسلم بها قبر أخى لأدفن إليه من مات من أهلى . وقصيته نذب عظم الحجر ومثله نحوه ، ووجهه ظاهر فإن القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك إلا العظم ، وذكر الماورى استحبابه عند رجله أيضا (و) ينذب (جمع الأقارب) للميت (فى موضع) واحد للاتباع ولأنه أسهل على الزائر والمتجّه كما قاله الأسنوى إلحاق الأزواج والعقاة والحارم من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الأصقاء ، ويقدم الأب ندبا إلى القبلة ثم الأسن فالأسن على الترتيب المذكور فيها إذا دفنوا فى قبر واحد (و) ينذب (زيارة القبور) أى قبور المسلمين (للرجال) لخبر « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فيها تذكركم الآخرة » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « مامن أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه فى الدنيا فيسلم عليه إلا حرفة ورد عليه السلام » ويسن أن يقرأ عنده ماتيسر ويدعو له بعد توجهه إلى القبلة والأجر له وللميت كما سيأتى بتفصيله فى الوصايا إن شاء الله تعالى . أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا للماورى فى تحريمها (وتكره) لالنساء (ومثلن الخنثى بلزعهن ، وإنما لم تحرم عليهن لخبر عائشة قالت : قلت « كيف أقول يارسول الله - تعنى إذا زارت القبور - قال : قولى السلام على أهل النار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقيمين والمستأخرين ، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون » (وقيل

بأنه من موضعه (قوله وقال أتسلم بها) أى أجعلها علامة عليه أعرفه بها ، وقوله قبر أخى : أى من الرضاع (قوله وذكر الماورى الخ) وفيه نظر لأنه خلاف الاتباع حجج . أقول : قد يجب بأن هذا وإن لم يرد لكنه فى معنى ماورد يجمع أن فى كل تميزا يعرف به القبر (قوله ولأنه أسهل الزائرين) أى وأروح لأرواحهم حج (قوله وينذب زيارة القبور) أى ويسن أن يكون الزائر على طهارة : أى ويتأكد نذب ذلك فى حق الأقارب خصوصاً الأيوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذى هو فيه (قوله كان يعرفه) مفهومه أنه إذا مر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه ، وأنه إذا مر على من كان يعرفه فى الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه ، والظاهر خلافه فيها فليراجع (قوله فيسلم عليه) أى فى جميع أيام الأسبوع ، ولا يختص ذلك بالأوقات التى اعتيدت الزيارة فيها ، وقوله إلا عرفه روى عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدى إلى المسلم حقه ولو بعد الموت ، وأن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ، ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لأن تكليفه انقطع بالموت (قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة) ظاهره أنه لا فرق فيه بين القريب وغيره ، لكن قال حجج : أما قبور الكفار فلا يسن زيارتها بل قبل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما مر فى اتباع جنازته (قوله خلافا للماورى فى تحريمها) عبارة المناوى على ليلة النصف من شعبان نصها : أما قبور الكفار فلا ينذب زيارتها ويجوز على الأصح . نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهى مندوبة مطلقا ، ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره . قال : لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه .

[فرع] اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ، ويمكن أن يوجه ان الأرواح تحضر القبور من عصر

الأصوب هو بعيد بل لا وجه له (قوله للميت) بعد قول المصنف وجمع الأقارب الأصوب حذفه ، إذ المراد نذب جمع الأقارب الأموات فى موضع (قوله كان يعرفه) الظاهر أنه جرى على الغالب ، أو أنه إنما قيد به لينأتى مجموع قوله إلا عرفه ، ورد عليه : أى وأما من لم يكن يعرفه فإنه إنما يرد عليه السلام ولا يعرفه لعدم معرفته إياه قبل (قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة) يناقضه ماقلناه عن المجموع جازما به من أنها مكروهة فى قبر القريب الكافر وغيره

محرم) لخبر « لعن الله زوارات القبور » وحل على ما إذا كانت زيارتهن للتعبيد والبكاء والنوح على ماجرت به عاداتهن أو كان فيه خروج محرم (وقيل تباح) إذا أمن الافتتان عملاً بالأصل والخبر فيما إذا ترتب عليها شيء مما مر ، وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة ، وتبعه في الروضة والمجموع وذكر فيه حل الحديث على ما ذكر ، وأن الاحتياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث ، وعمل هذه الأقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما هي فلا تكره بل تكون من أعظم القربات للذكر والإنث ، وينبغي أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قاله ابن الرضا والتمولى وهو المعتمد وإن قال الأذرى لم أره للمتقدمين ، والأوجه عدم إلحاق قبر أبيهما وإخوتهما ببقية أفاربهما بذلك أخذنا من العلة وإن بحث ابن قاضى شبهة الإلحاق (ويسلم الزائر) لقبور المسلمين ندبا مستقبلا وجهه قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه إذا خرجوا للمقابر « السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وإن شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم « زاد أبو داود » اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم « لكن بسند ضعيف وقوله إن شاء الله لا يترك ، ويجوز أن يكون للموت فى تلك البقعة أو على الإسلام أو أن إن بمعنى إذ . وأما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كما فى حال الحياة بل أولى (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته ، والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (إلى بلد آخر) وإن أمن تغيره لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتعجيله وتعريضه لهلك حرمة ،

الخمس إلى خمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الأرواح فيه ، ولعل المراد حضور خاص وإلا فللأرواح ارتباط بالقبور مطلقا ، ثم إنه قد يقال : كان ينبغي أن تطلب الزيارة يوم السبت لأنه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ، ويمكن أن يقال : لعله خصه لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الأعمال المطلوبة فيه من التذكير وغيره ، وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منج (قوله وحل على ما إذا كانت زيارتهن للتعبيد) لا يقال : لا يصلح الحمل على ما ذكر لأن النوح فى حد ذاته حرام والزيارة مكروهة والحرام إذا اقترن بغيره لا يصير حراما لأننا نقول : لما كان الخروج بقصده حرم لأنه وسيلة إلى حرام كالسفر لقطع الطريق فإنه معصية لكونه وسيلة لها (قوله سائر الأنبياء) زاد حج والعملاء أى العاملين (قوله والأولياء) أى من اشتهر بتلك بين الناس ، ومعلوم أن كل ذلك حيث أذن لها الزوج أو السيد أو الولي (قوله أخذنا من العلة) أى ما لم يكونوا علماء أو أولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي أن يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعه ، ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل إلى مجملهم لو كانوا أحياء (قوله قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم) وينبغي لزائر أن يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أيهما شاء (قوله فالقياس عدم جواز السلام) أى عليهم (قوله والدعاء ينفع الميت) وتحقق لإجابة الداعي حيث توفرت فيه شروط الدعاء كأكل الحلال والإخلاص فى الدعاء وحضور القلب الخ ، وتحتمل الإجابة مع اشتغال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغي تركه عند عدم اجتماع الشروط (قوله من بلد موته) يؤخذ منه أن دفن أهل لإبابة موتاهم فى الترافقة ليس من النقل المحرم لأن الترافقة صارت مقبرة لأهل لإبابة ، فالنقل إليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبأه هـ اه سم على منج : أى

أولى كما لا يخفى (قوله وتبعه فى الروضة) أى تبع الرافعي فى جكاية عدم الكراهة (قوله وأن الاحتياط للعجز) معطوف على حل من قوله وذكر فيه أى فى المجموع حل الخ ، ولا يخفى أن هذا مرتب على الرجوع من الكراهة

وتعبيره بالبلد مثال فالصحراء كذلك ، وحفظ فينتظم كما قاله الأسنوى منها أربع مسائل ، ولا شك في جوازها في البلدين المتصلين أو المتقاربين لاسيا والعادة جارية بالدفن خارج البلد ، ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها . أما بعد دفنه فيساقى (وقيل يكوه) لعدم ما يدل على تحريره (إلا أن يكون يقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) إمامنا رضى الله عنه وإن نوزع في ثبوته عنه ، إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ لفضلها وحفظها بالاستثناء عائد للكراهة ، ويلزم منه عدم الحرمة أو إلحاحا منها ، وهو أولى كما قاله الأسنوى عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ، ومراده بالقرب مسافة لا يتغير الميث فيها قبل وصوله ، والمراد بمكة جميع الحرم لا نفس البلد . قال الزركشي وغيره أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره : ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة لو كان يقرب مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لأن الشخص يقصد الجوار الحسن . قال : وينبغي استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ، ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الأذرعى . ومحل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنهم بجواز نقله ، قاله ابن شعبة وهو ظاهر . ولو مات سقى في محل بدعة ولم يمكن إخفاء قبره نقل ، وكذا لو مات أمير الجيش ونحوه يدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من إخراجيه والتمثيل به . وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويسدها

ولافرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في إنابة فيها يظهر ، ومثله يقال فيها إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والأتراف والأريكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في أيها شاء لأنها مقبرة بلده ، بل له ذلك وإن كان ساكتا يقرب أحدها جدا لليلة المدكورة (قوله أربع مسائل) وهي نقله من بلد لبلد أو لصحراء أو من صحراء لصحراء أو بلد (قوله بمسافة مقبرتها) يعنى فلو أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على مثل تلك المسافة (قوله قبل وصوله) أى لا يتغير فيها غالبا ولو زادت عن يوم ، ومن التغير انتفاخه أو نحوه (قوله والمراد بمكة جميع الحرم) قال صحيح : وكذا الباقي اهـ . والأولى إذا وصل إلى الحرم أن يدفن في مقبرته لا في غيرها لما علوا به أولوية الدفن في المقبرة بالنسبة لغير هذه الأماكن ، على أن قولهم الدفن في المقبرة أفضل شامل لهذه البلاد الثلاث (قوله فالحكم كذلك) نقل سم على منبهج عن الشارح أنه مال لخلافه أخذنا باطلاقهم (قوله وينبغي استثناء الشهيد) أى من النقل فيحرم (قوله من الأماكن الثلاثة) أى أما غيرها فيحرم تنفيذا (قوله نفذت وصيته) أى ولو دفن بغيرها نقل وجوبا عملا بوصيته على ما بآتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقا (قوله وأمن التغير) عطف تفسير (قوله على محل موته) أى أهل محل الخ (قوله ولم يمكن إخفاء قبره نقل) أى جاز ذلك (قوله يعم مقبرة البلد ويسدها) أى ولو في بعض فصول السنة كان الماء يسدها زمن النيل دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة . وينبغي أن محل جواز النقل ما لم يتغير ولا دفن بمكانه ، ويحتاج في إحكام قبره بالبناء ونحوه كجمله في صنوق

(ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها) أى فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل (قوله وحفظها بالاستثناء عائد للكراهة) انظر ماوجه هذا الاستنتاج (قوله ويلزم منه عدم الحرمة) فيه نظر ظاهر ، إذ لا يلزم من انتفاء الكراهة إلى هي أخف انتفاء الحرمة التي هي أثقل ، إذ الكراهة تنفى بأذى سبب للسامح فيها بخلاف الحرمة كما لا يخفى (قوله قال وينبغي استثناء الشهيد) أى فلا ينقل وإن كان يقرب أحد الأماكن الثلاثة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل أحد أن يردوا إلى مصارعهم وكانوا نقلوا إلى المدينة (قوله في محل بدعة) أى

جاء لم النقل إلى ماليس كنفك ، ويبحث بعضهم ، جوازه لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا أوصى به ، وواقفه غيره فقال : هو قبل التغير واجب ، وعلى كل فلا حجة فيها رواه ابن حبان : أن يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر أنبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر إلى جوار جده الخليل عليه السلام ، وإن صح ما جاء : أي الناقل لمعومى عليه السلام لأنه ليس من شرعنا ، ويجرد حكايته صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه ، وهذا والأوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ، ولا أثر لوصيته ولو تناقض القرب من الأماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما يحثه الشيخ رحمه الله (ونيشه بعد دفنه) وقبل بلاءه عند أهل الخيرة بتلك الأرض (للنقل) ولو لنحو مكة (وغيره) ولو لصلاة عليه أو تكفينه كما سيأتى (حرام) لما فيه من هتك حرمة (إلا لضرورة بأن دفن بلا غسل) ولا تيمم بشرطه وهو بمن يجب غسله فيجب نيشه لظهور تداركا للواجب ما لم يتغير أو ينقطع ثم يصل عليه (أو) دفن (في أرض أو) في (ثوب مضمون) وطلبها مالكهما فينش حتما وإن تغير وحصل هتك حرمة ليصل المالك لحقه ، ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك ، فإن لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ . قال الزركشى : ما لم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاط له وهو ظاهر ، ثم حمل النيش أيضا في الكفن المنصوب إذا وجد ما يكتن فيه الميت ولا حرم كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره بناء على قهر المالك عليه لو لم يجد غيره وهو الأصح ، ولو كفن في حرير لم يجر نيشه لأنه حق الله تعالى وهو مبنى على المساحة ، ودفنه في مسجد كهو في المنصوب فينش ويجرح مطلقا فيا يظهر (أو وقع فيه) أى القبر (ماله) مما يتوكل وإن قل كخاتم فينش حتما وإن تغير الميت لأن تركه فيه إضاعة مال ، وسواء في ذلك طلبه المالك أو لا ، وقيد في المهذب بطلبه له . قال في المجموع : ولم يوافقوه عليه ، وأعرض بموافقة صاحبي الانتصار والاستصمام له ، وعلى الإطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المنصوب بأن في الأول

(قوله جاز لم النقل) أى ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من القساد (قوله وقبل بلاء) عبارة المختار : بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فإن فتحت باه المصدر مددت اه . وهى تفيد أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد (قوله ولا تيمم بشرطه) أفهم أنه إذا يم قبل الدفن لا يجوز نيشه للتمس وإن كان تيمم في الأصل لفقد الفاسل أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر (قوله فإن لم يطلب المالك ذلك) مثل ما لو سكنت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة فيجرم إخراجه ، وعبارة حج بعد قول المصنف مضمون : وإن غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يسمح المالك انتهى . ومقتضاها وجوب نيشه عنه سكوت المالك ، وقد يمنع بأن في إخراج الميت لجزءه والمساحة جارية بمثله ، فالأقرب عدم جواز نيشه ما لم يصرح المالك بالطلب (قوله لو لم يجد غيره وهو الأصح) أى ويعطى قيمته من تركه أليت إن كانت ولا فن متفق إن كان ولا فن بيت المال فيايسر المسلمين إن لم يكن هو منهم (قوله مطلقا) تغير أم لا (قوله وسواء في ذلك طلبه المالك أولا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو

وخشى عليه منهم كما قاله الشباب حج ، ويمكن أن يكون قول الشارح الآتي وخضا الخ رجعا إلى هذا أيضا (قوله هو قبل التغير واجب) ظاهره أنه بعد التغير باق على الجواز ، والظاهر أنه غير مراد لهذا القائل فلا يرجع (قوله أو ينقطع) لا حاجة إليه بعد قوله ما لم يتغير (قوله أو ممن يحتاط له) أى كالثائب

بشاعة بشق نحو جوفه ، والأخيرين ضروريان له فاحتيط لهما بالطلب بخلاف هذا . قال الأذرى : ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النيش أو جواز ، ويحتمل حل كلام المطلقين على الجواز وكلام المهذب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لإطلاقهم انتهى ، ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكه ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيره هم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نيش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه ، فإن ابتلع مال نفسه فلا ينش ولا يشق لاستهلاكه له حال حياته (أو دفن لغير القبلة) وإن كان رجلا إليها فيظهر خلافا للمعنى فينبش حيا ما لم يتغير ويوجه للقبلة ، فإن تغير فلا (لا للتكفين في الأصح) لأن غرض التكفين السر وقد حصل بالتراب مع ما في نبشه من هتك . والثاني ينش قياسا على الغسل بجامع الوجوب ، وينش أيضا في صور كما لو دفنت امرأة حامل يحنن ترجى حياته بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيشق جوفها ويخرج إذ شقه لازم قبل دفنها أيضا ، فإن لم ترجح حياته فلا لكن يترك دفنها إلى موته ثم تدفن ، وقول التنبيه ترك عليه شيء حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر ، أو بشر بمولود فقال إن كان ذكرا فعبدى حرّ أو أنثى فأمتى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من وجدت صفته ، أو قال : إن ولدت ذكرا فانت طالق طلبة أو أنثى فطقتين فولدت ميتا ودفن وجعل حاله فالأصح في الزوائد نبشه ، أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد ولده منها وطلب إرثه منها وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولدها منه وطلبت إرثها منه وأقام كل بيته فإنه ينش ، فإن وجد خنثى قلمت بيته الرجل أو لحق الميت سيل أو ندوة فينبش لنقله ، أو قال : إن رزقني الله ولدا ذكرا فلقه على كذا ودفن قبل العلم بحاله فينبش قطعاً للزواج ، أو شهدت بيته على شخصه واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته فينبش ليعرف على مقاله الغزال ، والأصح خلافه ، أو اختلف الورثة في أن المفلون ذكر أو أنثى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر غمرة ذلك في المناصات أو زعم الجاني شلل العضو ولو أصعبا فإنه ينش ليعلم ذكوه ابن كعب ، أو دفن في ثوب مرهون وطلب الميرثين إخراجه ، قال الأذرى : فالقياس غرم القيمة فإن تعذر

يقتضى أنه لو نبش عنه لم ينش وهو ظاهر (قوله والأخيرين ضروريان) أى وبأن الأخيرين الخ (قوله ولم يضمن بدله) أى أما لو ضمنه أحد من الورثة أو غيره أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع لمالكه) أى وإن تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لإهلاكه قبل تعلق الغرماء به ، وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة (قوله وإن كان رجلا إليها) ظاهره وإن رفع رأسه ، وتقدم عن الشيخ عميرة وحج التصريح بالحرمه وإن رفع رأسه (قوله لكن يترك دفنها إلى موته) أى ولو تغيرت لتلا يلفن الحمل حيا (قوله بل غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أولا لعدم يقين حياته (قوله خنثى قلمت بيته الرجل) أى لأن بيته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لفظها حصول الولد منه مستتدة لجرد الزوجية (قوله أو ندوة) أى ولو قبلها عند ظن حصولها ظنا قويا ، ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد (قوله والأصح خلافه) ولعل الفرق بين هذه ومسئلة النثر أن النثر لكونه حقا لله تعالى وإنشاء الناذر التزامه

(قوله ولم يبين هل كلامه) أى ولم يبين في المجموع هل كلام المهذب (قوله والأصح في الزوائد نبشه) ظاهره وإن كان الطلاق رجما فليراجع (قوله وأن هذا الولد ولده منها) إنما قيد به لأجل ما يأتي في الخنثى لتقدم فيه بيته الرجل أى لأن بيته معها زيادة علم بمشاهدة الولادة

نبش وأخرج ما لم تنقص قيمته بالبل، أو تداعيا مولودا فينبش ليلحمه القاتل بأحد المتداعين ، وقيل البيهقي بما إذا لم تتغير صورته وهو ظاهر ، أو دفن كافر في الحرم فينبش ، ويخرج على ما سياتي في الجزية ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصه بقية الورثة ، فلو طلب إخراج الميت لأخذ ذلك لم تازمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرفق القيمة وإن زاد في العدد فلهم النبش وإخراج الزائد ، والظاهر كما قاله الأذرى أن المراد الزائد على الثلاث . أما بعد البلى عند من مر فلا يحرم النبش بل يحرم عمارته وتسوية ترابه عليه إذا كان في مقبرة مسيلة لامتتاع الناس عن الدفن فيه لظنهم به عدم البلى ، ومحل ذلك كما قاله الموفق ابن حزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون مصابيا أو ممن اشتهرت ولايته وإلا امتنع نبشه عند الانحماق ، وأيده بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الأنبياء والصالحين لما فيه من إحياء الزيارة والتبرك ، إذ قضيت جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارته في المسئلة (ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل ، ويستحب تلقين الميت المكلف بعد تمام دفنه بخير : إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه يسمع قريح حاله ، فإذا انصرفوا أتاه ملكان : أحدهما فتأخير تلقينه لما بعد إلهالة التراب أقرب إلى حاله سؤاله ، فيقول له : يا عبد الله ابن أمة الله ذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن الجنة حق وأن النار حق ، وأن اليث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنتك رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ، وبالقرآن إماما ، وبالكمية قبلة ، وبالمؤمنين إخوانا . وأكرر بعضهم قوله : يا ابن أمة الله لأن المشهور دعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه ، وظاهر أن عمله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعته خير فقال بافلان ابن فلان أو يا عبد الله ابن أمة الله ، ويقف الملقن عند رأس القبر . ويبنى أن يتولاه أهل الدين والصلاح من أقربائه وإلا فن غيرهم كما ذكره الأذرى ، ولا يلحق طفل ولو مراهقا وعجنون لم يتقدمه تكليف كما نبه به الأذرى لعدم افتتاحهما ، واستغنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلح عليه

الغالب عدم بيسر بيته تشهد به وإن نذر لمعين ، بخلاف من أقيمت البيعة على شخصه فإنه يمكن عادة إقامة غيرها (قوله وهو ظاهر) أي فإن تغيرت تغيرا يمنع معرفة صورته لو أخرج لم ينبش وإن كان له مال وتنازعا فيه وحيث لم ينبش وقف إلى الصلح (قوله لم تازمهم إجابته) أي ويجوز فينبش لإخراجه (قوله أما بعد البلى) محترز قوله وقيل بلاء عند أهل النج (قوله عند من مر) أي من أهل الخبرة (قوله والصالحين) أي والعلماء اهـ . والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها (قوله ويسن أن تقف جماعة) أي قدر ما ينحصر جزور ويفرق لحجمها اهـ حجج (قوله واسألوا له التثبيت) أي كأن يقولوا : اللهم ثبته ، فلو أتوا بغير ذلك كالذكر على القبر لم يكونوا آتين بالنسبة وإن حصل لهم ثواب على ذكرهم وبنى إيتانهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني . ومثل الذكر بالأولى الأذان ، فلو أتوا به كالآتين بغير المطلوب منهم (قوله ولا يلحق طفل) أي لا يتدب تلقينه (قوله واستغنى بعضهم شهيد المعركة) أي لأنه لا يسأل وأفاد اقتضاه عليه أن غيره

(قوله وليس لم نبشه) أي في المسئلة المذكورة . والحاصل أنه لا يلزمهم النبش بطلب الذي كفن من الورثة وهل يجوز لم النبش فيه التفصيل المذكور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ مما هو مبنى على فهمه أن هذا مسألة أخرى (قوله أما بعد البلى) محترز قوله وقيل بلاءه فيما مر عقب قول المصنف نبشه بعد بلاءه

وأفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسألون لأن غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه (و) يسن (لخيران أهله) ولو أجنب وأقاربه الأباعد وإن كانوا بغير بلد الميت ومعارفهم وإن لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار (هيئة طعام يشبعهم يومهم وليتهم) خير ۝ اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم ۝ ولأنه برّ ومعروف ، وقيد الأسنوى اليوم والليلة بما إذا مات أوائله وإلا ضم إليه الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن على تلك الليلة (ويلع عليهم) ندبا (في الأكل) لئلا يضعفوا بتركه ، ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون قسمه ، ويكره كما في الأنوار وغيره أخذنا من كلام الرافعي والمصنف أنه بدعة لأهله صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده لقول جرير : كنا نعد ذلك من النياحة ، والذبح والعقر عند القبر مذموم للتهى (ونحرم تهيتته للناحات) ونحوهن لأنه إغانة على معصية ، والله أعلم .

من الشهداء يسأل . وعبرة الزيادة : والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا إلا شهيد المعركة ، ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي . وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقيور وغيره فيشمل الفريق والحريق وإن سحق وذرى في الريح ومن أكلته السباع (قوله وأفنى به الوالد) خلافا لحج (قوله لا يسألون) أى فلا يلتقون ، ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم أن الدعاء للأنبياء بالصلاة مطلوب لزيادة الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك ، والمقصود من التلقين تذكيرهم بما يجبون به السائل لهم وذلك منتف عنهم (قوله إذا عرف أنهم يبرون قسمه) أى بفتح الباء مضارع برر بالكسر . قال في المختار : بررت والذى بالكسر برأ قانا برّ به وبازّ (قوله قبل الدفن وبعده) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلومة أيضا (قوله والعقر والعقر عند القبر مذموم) أى فيكون مكروها .

كتاب الزكاة

هي لغة : التطهير . وشرعا : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم بما يأتي ، سمي بها ذلك لأنه يظهر المخرج عنه عن تدنيسه بجن المستحقين والمخرج عن الإثم ويصلحه وينميه ويقيه من الآفات ويمدحه ، وأصل وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وآتوا الزكاة - وأخبار كخبر « بنى الإسلام على خمس » ومن ثم كانت أحد أركان الإسلام فيكفر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه دون المختلف فيه وهو الأقرب ،

كتاب الزكاة

(قوله هي لغة : التطهير) أى والإصلاح والنماء والمدح اه حج . ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره أنه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن المال المخرج يظهر صاحبه من الذنوب ، لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي بها ذلك الخ أوفق بكلام حج (قوله ويمدحه) أى عند الله (قوله كقوله - وآتوا الزكاة -) قال الزياىدى : الأصح أنها جملة لم تنضج دلالتها لا عامة ولا مطلقة ، وكلنا قوله - خذ من أموالهم صدقة - اه . ومعنى قوله لم تنضج دلالتها : أنه لا يؤخذ منها حكم إلا بعد بيان المراد منها كالأحاديث الواردة في تفصيلها اه حج بعد ما ذكره زى . ويشكل عليها آية البيع : أى وهي قوله - وأحل الله البيع - فإن الأظهر من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا ، إذ كل مفروض مشتق واقتربا بأل فجميع عموم تلك وإجمال هذه دقيق ، وقد يفرق بأن حل البيع الذى هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا ، أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة ، فما حرّمه الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ، ومع هذين يتعلم القول بالإجمال لأنه الذى لم تنضج دلالاته على شيء معين ، والحل قد علمت دلالاته من غير إيهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود التخصص لإفصاح دلالاته على معناه . وأما إيجاب الزكاة الذى هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتنضمته أخذ مال الغير قهرا عليه ، وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصلقى عليه حد المجمل . ويدل لذلك فيهما أحاديث البابين لأنه صلى الله عليه وسلم اعثنى بأحاديث البيوعات الفاسدات الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل ، وفي الزكاة عكس ذلك فاعثنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا لبيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ، ومن ثم طوبى من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق والدليل (قوله فيكفر جاحدها على الإطلاق) لأنها معلومة من الدين بالضرورة ، فن أنكر أصلها كفر ، وكلنا بعض جزئياتها الضرورية حج . ومعنى الإطلاق في الشارح أنه إذا أنكرها في أى شيء من الأموال التى تجب فيها حتى مال الصبي كفر ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق إنكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الأموال ، لكن هذا وإن كان ظاهرا في نفسه لا يناسبه

كتاب الزكاة

(قوله ويصلحه) يعنى المخرج عنه . واعلم أن الشارح لم يجهد لهذا فى المعنى اللغوى ما يحسن تنزيهه عليه ، وكان هنا فى نسخ الشارح سقطا من الكتبة ، فإن أصل العبارة للإمداد وللفعلها : وهي لغة التطهير ، ومنه - قد أظلم من زكأها - أى طهرها عن الأدناس والإصلاح والنماء والمدح ومنه - فلا تركوا أنفسكم - ، وشرعا إلى آخر ما يأتي

كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة ، وعن جهلها عرف بها ، فإن جحدتها بعد ذلك كفر ، ويقاقل الممتنع من أداؤها وتؤخذ منه وإن لم يقاقل قهرا كما فعل الصديق رضى الله عنه . وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة القطر ، ونجى في ثمانية أموال كما تصرف ثمانية أصناف ، ولما كانت الأنعام أكثر أموال العرب والإبل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الآتي ، فقال :

باب زكاة الحيوان

ولزكاة الحيوان شروط خمسة : الأول النعم كما قال (إنما تجب) الزكاة (منه) أى من الحيوان (في النعم) بالنص والإجماع (وهى الإبل والبقر والغنم) الإنسية . سميت نعماً لكثرة نعم الله فيها على خلقه لأنها تتخذ للنساء غالباً لكثرة منافعتها ، والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث ، وجمعه أنعام وجمع أنعام ، وأفاد

قول الشارح الآتى وهو الأقرب بل هو بالاحتياط الأول أوفق (قوله كوجوبها في مال الصبي) مثال للمختلف فيه (قوله بعد زكاة القطر) انظر في أى وقت .

(باب زكاة الحيوان)

(قوله زكاة الحيوان)

[تنبيه] أبعد شيخنا الحيوان بالماشية ، وذكر ما يصرح بأنها أهم من النعم وليس بصحيح حكماً وإلها فالذى في القاموس أنها الإبل والغنم ، وفي النهاية أنها الإبل والبقر والغنم ، فهى أخص من النعم أو مساوية له ، ومنه قول المتن إن اتخذ نوع الماشية ، وقوله ولوجوب زكاة الماشية الخ اه . أقول : يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أهم عرفاً ، وقول حجج : وهى أخص من النعم أو مساوية له ، ظاهر في أن النعم اسم للإبل والبقر والغنم اتفاقاً ، وهو مخالف لما في المصباح وعبارته : النعم المال الراعى ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وأكثر ما يقع على الإبل قال أبو عبيد : النعم الإبل فقط ويذكر ويؤنث ، وجمعه نعمان مثل حمل وجملان وأنعام أيضاً ، وقيل النعم الإبل خاصة ، والأنعام ذوات الخف والظلف وهى الإبل والبقر والغنم ، وقيل تطلق الأنعام على هذه الثلاث ، فإذا انفردت الإبل فهى نعم ، وإذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعماً (قوله خمسة) عبارة المنهج أربعة ، ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عددها خمسة لأن الشارح جعل مضى الحول شرطاً وبقاءها في ملكه إلى تمامه شرطاً آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطاً واحداً حيث قال : وثالثها مضى حول في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وإنما كان الإبل والنعم اسمى جمع والبقر اسم جنس لأن البقر له واحد من لفظه بخلاف النعم والإبل ، وفي شرح التوضيح : أن الكلم اسم جنس جمعى وليس جمعا لعدم غلبة التأنيث عليه ، والجمع يندب عليه التأنيث ولا اسم جمع لأن له واحد من لفظه وهو كلمة ، بخلاف اسم الجمع فإنه لا واحد له من لفظه ، ومقتضى هذا الفرق أن يكون الغنم اسم جمع . وفي المختار : الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكر والأنثى وعليهما جميعاً ، وإذا صغرتهما ألحقتهما التاء فقلت خنمية لأن أسماء المجموع التى لا واحداً من لفظها إذا كانت في غير الآدميين فالتأنيث لها لازم اه . وهو قد يشعر بأن قوله موضوع للجنس مراده منه أنه يقع على الذكور والإناث مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخرها حيث قال لأن أسماء المجموع الخ (قوله يذكر ويؤنث) أى يرجع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري .

في الشارح (قوله اقتداء بكتاب الصديق) أى المقدم لها لقلة المارة ، وكان الأولى عطف هذا عليها كما صنع غيره (قوله يذكر ويؤنث) أى معنى لا لفظاً .

بذكر النعم حصة تسمية الثلاث نعماً ، والإبل اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ويموز تسكين بانه للتخفيف ، والبقير اسم جنس الواحد منه بقرة ، والنعم اسم جنس أيضاً يطلق على الذكور والإناث ولا واحد له من لفظه (لا أنخل) مؤنث يطلق على الذكر والأنثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، سميت خيلاً لاختيائها في مشيها (و) لا (الرقيق) يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره خبر الشيفين ، ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ، أى مالم يكونا للتجارة كما سيأتى (و) لا (المتولد من غنم وطيء) لعدم تسميتها غنماً ولهذا لم يكتب بها في الأضحية ، وكذا متولد بين زكوى وغيره عملاً بالقاعدة السابقة أن الفرع يتبع أخف أصله في عدم وجوبها ، ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لأن الزكاة مواساة فناسبها التخفيف والجزاء غرامة المتعدى فناسبها التقليل . أما المتولد من نحول وإبل وبقير فتجب فيه كما اقتضاه كلامهم . وقال العراقي : ينبغي القطع به ، والظاهر كما قاله أنه يزكى زكاة أخضهما ، فالمتولد بين إبل وبقير يزكى زكاة البقر لأنه المتيقن ، والطيء بالجمع ظني وهو الغزال . ثم أشار للشرط الثانى وهو النصاب ، فقال (ولا شيء على الإبل حتى تبلغ خمسا قريبا شاة) ولو ذكرنا خبر الصحيحين « ليس فيها دون خمس من الإبل صدقة » وإيجاب النعم في الإبل على خلاف القاعدة رفقا بالفرقيين لأنه لو وجب لأضرّ أرباب الأموال ، ولو وجب جزء لأضر بالفرقيين بالثقيص (وفي عشر شاتان) يعنى في كل خمس شاة (و) في (في خمس عشرة ثلاث و) في (عشرين أربع و) في (خمس وعشرين بنت غناص و) في (ست وثلاثين بنت لبون و) في (ست وأربعين حقة و) في (إحدى وستين جذعة) باللال المعجمة (و) في (ست وسبعين بنت لبون و) في (إحدى وتسعين حقتا و) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) في (كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمسين حقة) لما وراء البخارى عن أنس أن أباً بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين على الزكاة « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله ، فنسئله من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط ،

وأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغیر الآدى لزوماً التأنيث اهـ . ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم (قوله يزكى زكاة البقر) هل المراد أنه بكل به نصاب البقر إذا نقص فيكون حكمه حكمها مطلقاً ، أو المراد أنه كالبقير في العدد بمعنى أنه لا تجب الزكاة فيه إلا إذا بلغ ثلاثين ؟ فيه نظر ، وبعبارة حجج : ويعتبر بأخضهما على الأوجه لأنه المتيقن ، لكن بالنسبة للعدد لا للسكّار بعين متولدة بين ضأن ومعر فيعتبر بالأكثر ، كما بينته في شرح الإرشاد وعبارته : ثم كما بأتى في الأضحية فلا يخرج هنا إلا المصنعتان اهـ . والمتبادر منه أنه جنس مستقل فلا يكتل به أحدهما (قوله جمع ظني وهو الغزال) قال في القاموس : الغزال كسحاب الشادن : أى القوى حيث يتحرك ويمشى ، أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحصار جمعه غزاة وغزلان بكسرهما ، وقال في مادة شادن شادن الظبي وجميع ولد الخف والظلف والحافر شدونا قوى واستغنى عن أمه اهـ (قوله لما وجهه إلى البحرين) هى بلفظ الثانية اسم لإقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى وصورة الكتاب بسم الله الخ (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) قدمه على ما بهد من قوله والتي أمر الله بها لأنه المشتل.

(قوله وأفاذ بذكر النعم حصة تسمية الثلاثة نعماً) أى لهذا نكته ذكر المصنف له فلا يقال إنه لاحاجة إليه (قوله في عدم وجوبها) إنما قيد به لأنه المنصوص عليه في كلامه . وأما وجوب الأخف فيها إذا كانا زكويين فليس منصوباً عليه بل دليل ما سيأتى من بحث الشارح له تبعاً للعراقي

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة بأن التنبية عليها في محالها ، إذ الصحيح جواز تفريق الحديث إذا لم يحتل به المني ، وقوله : فرض : أى قدر ، وقيل أوجب ، وقوله فلا يعط : أى الزائد بل الواجب فقط ، وتقيد بنت المخاض بالأنثى وابن اللبون بالذكر تأكيداً كما يقال رأيت بعني وممعت بأذني ، وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبها بالأشخاص دون الأشخاص ، وفي أى داود التصريح بالمواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة خبر أنس ، وقول المصنف : ثم في كل أربعين إلى آخره مراده به أن الواجب يتغير بزيادة تسع ثم بزيادة عشر لأن استقامة الحساب بذلك إنما تكون بعد مائة وإحدى وعشرين ، ولو أخرج بنتي لبون بدلا من الحقة في ست وأربعين أو أخرجهن حقتين أو بنتي لبون بدلا عن الجذعة في إحدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لأنها يميزان عما زاد (وبنت المخاض لها سنة) وطمنت في الثانية . سميت به لأن أمها بعد سنة من ولادتها آت لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض : أى الحوامل (واللبون ستتان) وطمنت في الثالثة . سميت به لأن أمها آت لها أن تلد فتصير لبونا (والحقة) لها (ثلاث) وطمنت في الرابعة سميت به لأنها استحققت أن تركب ويعمل عليها ولأنها

على بيان الأنواع التي تجب فيها ، وقدر المخرج لأنه صلى الله عليه وسلم هو الذي بينها وأمره تعالى يجعل حيث قال - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - الآية .

[فائدة] ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله ، وإنما كانوا يشهدون ما في أيديهم ودائع لم يبذلونه في أوان بذله ويمنعونه في غير محله ، ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه ، والأنبياء مبرعون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى ، لكن قال المناوي في شرحها مانصه : وهذا كما تراه بناء ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه . ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملي القول بوجوب الزكاة عليهم (قوله تأكيد كما يقال الخ) أولى منه إفادة دفع قهرهم فهو له الذكر لأن كلا من الإبن والبنت قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن أوى لأن كلا منهما اسم لنوع مخصوص مطلقا (قوله لأنها يميزان عما زاد) يؤخذ منه أنه لو أخرج بنتي مخاض عن ست وثلاثين لم يميز لأن بنتي المخاض لا يجبان في عدد ما (قوله فتصير من المخاض) أى الحوامل : أى وعليه فالمخاض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقة من المخاض ، وإلا فالقياس بنت ماخص : أى حامل . وفي المختار : والمخاض بالفتح وجع الولادة ، وقد خفضت الحامل بالكسر مخاضا : أى ضربها الطلق فهي ماخص ، والمخاض أيضا : الحوامل من النوق اه . وهو يفيد أن المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق .

(قوله وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة) أى فيقال متى زادت في النصاب الأول عن خمس وثلاثين ولو يميزه واحدة تجب بنت لبون (قوله التصريح بالواحدة) أى في قوله فإذا زادت على عشرين ومائة

استحقت أن يعطى الفحل واستحق الفحل أن يعطى والجدة لما (أربع) وطمنت في الخامسة . سميت به لأنها أجدعت مقدم أسنانها : أى أسقطته ، وقيل لتكامل أسنانها ، وقيل لأن أسنانها لاتسقط بعد ذلك وهو عريب وهذا آخر أسنان الزكاة ، واعتبر في الجميع الأثوة لما فيها من رفق اللز والنسل ، وظاهر كلامهم هنا في الأسنان المذكورة في النعم أنها للتجديد ، وفارق ما ساقى في السلم من السن المنصوص عليه يكون على التقريب بأن الغالب في السلم إنما يكون في غير موجود ، فلو كلفناه التجديد لتعسر الزكاة تجب في سن استنتجه هو غالبا وهو عارف بسنه فلا يشق لإيجاب ذلك عليه (والثاة) الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الإبل (جدعة ضأن لما سنة) ودخلت في الثانية أو أجدعت قبلها كما رجحه الرافعي في الأضحية تنزيلا له منزلة البلوغ بالاحتلام كما لو تمت السنة قبل إجداعها (وقيل) لما (ستة أشهر أو ثلثة معز لما سنتان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وجه عدم إجزاء مادون هذه السنين الإجماع (والأصح أنه غير بينهما) أى الجدعة والثاة (ولا يتعين غلب غنم البلد) أى بلد المسال بل يجوز أى غنم فيه خبر (في كل خمس شاة) والشاة تطلق على الضأن والمز ، لكن لا يجوز له الانتقال إلى غنم بلد آخر إلا للثاة في القيمة أو أعلى منها ، وقضيته كما قاله السبكي عدم بقاء التخيير على حاله فيها إذا كانت غنم البلد كلها ضائية وهى أعلى قيمة من المز ، ويتعين الضأن وعدم جواز إخراج المز في هذه الحالة ، ومقابل الأصح

[فائدة] قال العلقمى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « إن خياركم أحسنكم قضاء » وسببه كما في البخارى عن أنى هريزة رضى الله عنه قال « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل » وهو حوار ثم بعد فصله من أمه ففصل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حتى وحقة وفي الخامسة جلدع وجلدة وفي السادسة ثبي وثلية وفي السابعة رباعى ورباعية وفي الثامنة سدس وسديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشر مخلف اهـ . ثم رأيت مثله في شرح الروض ، وضبط حوار بضم الحاء وبالراء رباع بفتح الراء ومسس بفتح السين والذال ومخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة ، وزاد على ما ذكره العلقمى : ثم لا يختص هذان : أى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فأكثر ومخلف عام ومخلف عامين فأكثر ، فإذا كبر : أى بأن جلوز الخمس سنين بعد العاشرة كما في التميمى فهو عود وعودة بفتح العين وإسكان الواو ، فإذا هرم فالذكر قحيم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والأثنى ناب وشارف اهـ . وقول شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم : أى لا يختص واحد منهما بعدد من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها ، وبين المراد بالإضافة فيقال بازل عام وبازل عامين ، وهكذا فلو أطلق البازل من غير إضافة لم يفهم منه عدد بينه اهـ . وفي الصحاح : العود المسن من الإبل وهو الذى كد جاوز في السن البازل والمخلف (قوله واستحق الفحل أن يعطى) أى وسى الفحل حقا لأنه استحق أن يعطى : أى وأن يحصل عليه أيضا (قوله والجدة لما أربع) كاملة لأنها تجلدع مقدم أسنانها : أى تسقطها ، وظاهر كلامهم أنه لاحيرة هنا بالإجداع قبل تمام الأربع وحينئذ فيشكل بما أتى في جدعة الضأن ، وقد يفرق بأن القصد ثم بلوغها وهو يحصل بأحد أمرين الإجداع وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها ، وهو لا يتم إلا بنهاى الأربع كما هو الغالب ، وهذا آخر أسنان الزكاة النخ اهـ حج . وما ذكره مفهوم من قول الشارح وطمنت النخ مع قوله لأنها أجدعت ، لإد الظاهر منه أن العبرة باستكمال الأربع وأن الإجداع حكمة للتسمية (قوله وعدم جواز إخراج المز النخ) وقياسه أنه لو

(قوله وجه عدم إجزاء مادون هذه السنين النخ) الوجه أن يقول ودليل عدم إجزاء النخ

يعين الغالب : أى إذا كان أعلى ، وعبر في الروضة بدل الأصح بالصحيح ، ويشترط كون المخرج صحيحا وإن كانت إليه مرضى ، ويجب أن يكون كاملا كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لأن الواجب هنا في اللمة وثم في المال ، وهذا مادل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد ، وهل الشاة المخرجة عن الإبل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثانى والأصح الأول كما في المخرجة عن الغنم (و) الأصح (أنه يجزئ الذكر) أى الجذع من الضأن أو الأثنى من المعز كالأضحية وإن كانت الإبل إنانا لصدق اسم الشاة عليه ، والثانى لا يجزئ نظرا لقوات الدر والنسل في الذكر (وكذا) يجزئ (بعير الزكاة عما دون خمس وعشرين) في الأصح عوضا عن الشاة المحدث أو تعددت وإن لم يساو قيمتها لإجزائه عن خمس وعشرين فما دونها أولى . والثانى لا يجزئ بل لا بد في كل خمس من حيوان وتعبيره بعير الزكاة من زيادته وأفاد بإضافته إليها اعتبار كونه أنثى بنت عاض فما فوقها كما في المجموع وكونه مجزئا عن خمس وعشرين ، فلو لم يميز عنها لم يقبل هنا ، وهل يقع فيها لو أخرجه عما دونها كله فرضا أو بعضه كخمس عن خمسة ؟ فيه وجهان يجريان فيها لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضا أو سبعها ، وفيمن مسح رأسه في وضوئه أو أطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك ، وأفنى الولد رحمة الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا ، وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا كما مر ، والضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئته يقع الكل فرضا ، وما أمكن يقع البعض فرضا والباقي نفلا (فان عدم بنت الحاض) حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثه من التركة

كانت غنم البلد كلها من المعز وأن التلبية منها أعلى قيمة من جذعة الضأن تعينت تثنية المعز واقتصار الشارح على الضأن نظرا للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون المخرج صحيحا) أى من الغنم عن الإبل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أى فإنه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة على ما يأتي (قوله وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد) قضية ما ذكر أن الشاة المخرجة عن الإبل المراض تكو كالمخرجة عن الإبل السليمة ، وسيأتى أن إليه مثلا لو اختلفت صحة ومرضها أخرج صحيحه قيمتها دون قيمة المخرجة عن الصحاح للخص ، وقياسه أن يقال يخرج هنا صحيحه عن المراض دون قيمة الصحيحة المخرجة في السليمة ، وأما مجرد كون الشاة في اللمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة (قوله والأصح الأول) ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعى ، فعلى الأصح يطالب بالشاة فإن دفعها المالك فذاك ، أو بعير الزكاة فإن دفعها قبلت وكانت بدلا (قوله وكذا يجزئ بعير الزكاة) ظاهر التعبير بالإجزاء أن الشاة أفضل منه ، وينبغى أن يقال بأفضليته لأنه من الجنس ، وإنما أجزأ غيره وفقا للمالك ، ومحل أفضليته على الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة ، فإن تساويا من كل وجه فهل يقدم البعير لأنه من الجنس أو الشاة لأنها منصوص عليها أو يتخير بينهما ؟ كل محتمل ، والأقرب الثالث (قوله وكونه مجزئا عن خمس) يحمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فأخرج عنها بنت حاض معيبة من جنس المخرج عنه فيجزي ، وعليه فيفرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت إليه مراضا وبين ما لو أخرج بنت حاض معيبة عما دون خمس وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزئ عن خمس وعشرين مريضة فتجزي عما دونها بالأولى والشاة فيها دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب أن تكون صحيحة (قوله وما أمكن يقع البعض فرضا) أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كسج جميع الرأس أو ببذله كما لو أخرج بنت لبون عن بنت حاض بلا جبران كما يأتي له في قوله ولو صدع من بنت الحاض مثلا إلى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع الخ (قوله أو وارثه من التركة)

(قوله من التركة) هذا ليس من كلام ابن المقرئ فنسبته إليه ليست في محلها ، والحاصل أن شيخ الإسلام في شرح

لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ، ولا ينافيه ما قاله الروائي من أنه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت غناض أجزأه ابن اللبون لإمكان حمل الأول على صبرورثها بنت غناض في الموروث المتعلق به الزكاة ، والثاني على خلافه (فابن لبون) ولو خشي أو مع قدرته على شراء بنت غناض أو كانت قيمته أقل منها وشمل فقدها ما لو كانت مغصوبة أو موهوبة وهو غير متمكن من إخراجها ، ولو تلفت بنت الغناض بعد التمكن من إخراجها فالأوجه عدم الامتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الأداء كما استظهر السبكي خلافاً للأسنوي ، ويدل الإجزاء ابن اللبون عند فقدها خبر أبي داود ، فإن لم يكن فيها بنت غناض فابن لبون ذكره ، وقوله ذكر تأكيد والختمى أولى . نعم لو أراد إخراج الختمى مع وجود الأنثى لم يميزه لاحتمال ذكوره (والمغنية كعدومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم إجزاء المعيب (ولا يكلف) أن يخرج بنت غناض (كريمة) إذا كانت إبلة ليست كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لمأذناً بعثه عاملاً إياك وكراماً لمولاهم ، فإن كانت إبلة كراماً لزمه إخراجها (لكن تمتع) الكريمة عنده (ابن لبون) وحقا (في الأصح) لوجود بنت غناض بحالة مجزية ، والثاني يجوز إخراجها تنزيلاً لما منزلة المعلومه لعدم لزوم إخراجها (ويؤخذ الحق) بكسر المهملة (عن بنت الغناض) عند فقدها إذ هو أولى من ابن اللبون (لا) عن بنت (لبون) عند فقدها أي فلا يميز عنها (في الأصح) إذ زيادة من ابن اللبون على بنت الغناض توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق لا يوجب اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعاً ، والثاني يميز لانجبار فضيلة الأنثوة بزيادة السن كإبن اللبون عن بنت الغناض وأجاب الأول بما تقدم لورود النص ثم (ولو اتفق فرضان) في الإبل (كإتاني بعير) ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون كما قال (فالملعب أنه لا يمين أربع حقا بل من أو خمس بنات لبون) إذ المائتان أربع خمسينات أو خمس أربعينات لخبر أبي داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت ، هنا هو الجليد ، والقديم يتعين الحقا لأنما متى وجدنا سيلاً في زكاة الإبل إلى زيادة السن كان الاعتبار بها أولى ،

قيد في الوراثة (قوله لإمكان حمل الأول) هذا الحمل إنما يقتضى اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقاً ، ومراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ (قوله فابن لبون) أي فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه بتقدير يخرج (قوله ولو تلفت بنت الغناض الخ) أي وإن كان تلفها بفعله على ما اقتضاه إطلاقه ، لكن قال حج : وبحث الأسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره الخ ما أطال به غلبا رجع ، وأشار الشارح إلى رده بقوله خلافاً للأسنوي (قوله والختمى أولى) أي لاحتمال الأنثوة (قوله مع وجود الأنثى) أي مع وجود بنت الغناض الأنثى ، وهذا الاستدراك مستفاد من قوله فإن عدم بنت الغناض فابن الخ (قوله لاحتمال ذكوره) قال حج : أما إذا لم يعلم بنت الغناض بأن وجدها ولو قبيل الإخراج فيتعين إخراجها ولو معلوفة ، رحمه الله (قوله ففيها أربع حقا) الضمير للإبل وقد تقدم أنه يجوز تكثيره وتأنيته (قوله سيلاً) أي طريقاً

الروض أثبت المخالفة بين كلامه المذكور بنون هذا القيد وبين كلام الروائي ، فقيده الشارح بما ذكر الدفع الثاني ، لكنه لم يبنه على زيادته على كلام ابن المقرئ . ثم قال : ولا ينافيه الخ فلم يبق له موقع إذ التشديد دافع له فكان الأصوب خلاف هذا الضنيع (قوله لإمكان حمل الأول على صبرورثها الخ) ليس هذا هو الدفع الثاني وإنما الدافع له القيد المار كما قدمناه وإنما هذا في الحقيقة جواب عن سؤال مقدر نشأ من التشديد للمذكور بتقديره أن يقال : ماصورة ملك الأنوار لها من الزكاة مع أنها حيث كانت من الزكاة فقد سبق ملك المورث لها : أي فلا

وحمله الأول على ما إذا لم يوجد عنده سواها ، والمسئلة لما خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسنيين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه ، وقد شرع في بيان ذلك فقال (فإن وجد بماله أحدهما) تاما مجزيا (أخذ) منه وإن كان المفقود أغبط وأمكن تحصيله للخبر السابق ، ولا يجوز الصعود أو النزول مع الجبران لعدم الضرورة إليه وتعبيره بأخذ قد يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ ، وتعبير الشرح والروضة والمحرر بلا يكلف تحصيل الآخر وإن كان أغبط يقتضى أنه لو حصله وبذله أجزأه لاسيا إن كان المفقود أغبط ، ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الإمام والغزال ، وقاساه على الاكتفاء بآب البون لفقد بنت الخاض ، وهو الأوجه وإن صرح جماعة بخلافه وأن الوجوب متعين فيه (وإلا) أى وإن لم يوجد بماله أحدهما بصفة الإجزاء بأن قلنا أو وجدا معيين أو وجد بماله بعض كل منهما أو بعض أحدهما ، ويلحق بذلك ما لو وجدا نقيسين إذ لا يلزمه بلنهما (فله تحصيل ماشاء) منهما بشرائه أو غيره وإن لم يكن أغبط لما في تعيينه من المشقة في تحصيله (وقيل يجب) تحصيل (الأغبط للفقراء) إذ استوائهما في العلم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب الأغبط كما سيأتى ، ويرد بوضوح الفرق ، وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران ، وله أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذاع فيدفعها ويأخذ أربع جبرانات أو بنات لبون كذلك وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها ويدفع خمس جبرانات ، ويمتنع أن يجعل بنات البون أصلا ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات ، كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليده ، وله فيما إذا وجد بعض كل منهما كثلثات حقائق وأربع بنات لبون جعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو يجعل بنات البون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا ، وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لإقامة الشرع بنت البون مع الجبران مقام حقة ، وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كما لو لم يجد إلا حقة فدفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات ،

(قوله وحمله الأول الخ) عبارة المحلى : وقطع بعض الأصحاب بالجلديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق اهـ . وهى أظهر في حكاية الخلاف الذى يفهم من التعبير بالمذهب (قوله وهو الأوجه) راجع لقوله أنه لو حصله وبذله أجزأه (قوله أو بعض أحدهما) أى ولم يوجد من آخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر اتحد مع قوله أو وجد بماله بعض كل منهما (قوله ويرد بوضوح الفرق) أى وهو أن في تكليف الأغبط مع علمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا (قوله وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون) أى والقرض أن في ملكه ثلاث

حاجة لقوله أو وارثه لاغناء قوله لو ملكها عنها ، وإنما للوارث يخرج ما كان لزم المورث وأخر إخراجها ، وتقدير الجواب أنها إنما صارت بنت مخاض في ملك الوارث بعد موت المورث بأن كانت قبل موته دون ذلك السن (قوله وحمله الأول) غير صواب لأنه خلاف الواقع ويلزم عليه انتفاء الخلاف ، وحاصل الصواب أن للشافعى في المسئلة قولين قديما وجديدا ، فاختلف الأصحاب في حكاية ذلك ، ففهم من أثبتهما قولين وهو ما في المتن ، ومنهم من قطع بالجلديد ونفى الخلاف ، وحمل القديم على ما ذكره الشارح ، وعبارة الروضة : إذا بلغت ماشيته حدنا يخرج فرضه بمسارين كالتين من الإبل فهل الواجب خمس بنات لبون أو أربع حقائق ؟ قال في القديم الحقائق وفى الجديد أحدهما . قال الأصحاب : فيه طريقتان : أحدهما على قولين أظهرهما الواجب أحدهما والثانى الحقائق ، والطريق

وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جيرانات (وإن وجدها في ماله) بصفة الإجزاء (فالصحيح) المنصوص (تعين الأغبط) أى الألفع منهما إن كان من غير الكرام إذ هي كالمعلومة كما يحث السبكي وكلام الجميع ظاهر فيه (للفقراء) أى الأصناف وغلب الفقراء منهم لشهرتهم وكثرتهم . والأصل في ذلك قوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - ولأن كلاهما فرضه ، فإذا اجتمعا روى ما في حظ الأصناف إذ لا مشقة في تحصيله . والثاني وخرجه ابن سريج إن أخرج عن مجبور عليه تعين غير الأغبط أو عن نفسه بخير بينهما والأغبط أفضل كما يتخير في الجبران بين الشاة والدراهم وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله . وأجيب عن الأول بأنه في الزمة فخيرناه ، بخلاف هذا فإنه متعلق بالعين فخيرنا مستحقه ، وعن الثاني بأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا بتحصيله القرض ، وإنما شرع ذلك تخفيفا عليه فقوض الأمر إليه وهنا بخلافه (ولا يجزئ غيره إن دلس) المالك بأن أخفى الأغبط (أو قصر الساعي) بأن أخذه علما به من غير اجتهد في الأغبط فيلزم المالك لإخراج الأغبط ويرد الساعي ما أخذه إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا (وإلا) أى وإن لم يدلس المالك ولم يقصر الساعي (فيجزئ) أى يحسب عنها لمشقة الرد وليس المراد أنه يكفي كما أشار إليه بقوله (والأصح) مع إجزائه (وجوب قلة التفاوت) بينه وبين قيمة الأغبط إذ لم يدفع القرض له بكامله فوجب جبر نفسه هنا إن اقتضت القبضة زيادة في القيمة وإلا فلا يجب شيء . قاله الرافعي ، والثاني لا يجب بل يسن لحسان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كما لو أدى اجتهد الساعي الخفي إلى أخذ القيمة حيث لا شيء معها (ويجوز لإخراجه دراهم) لما في إخراج الشقص من ضرر المشاركة ، والوارد نقد البلد دراهم كان أو دنائير ، فلو كانت قيمة الحقائق أربعمائة وقيمة اللبون أربعمائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة أضعاف بقت اللبون لا ينصف حقه لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل بتعين) تحصيل (شقص به) أى بقتل التفاوت لعدم جواز العلول في الزكاة لغير الجنس ، فيجب على هذا أن يشتري به من جنس الأغبط لأنه الأصل ، ولو بلغت إليه أربعمائة فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون

حقاق فيبقي حقتين ويدفع واحدة (قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أى وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جيرانات على ما أفهمه قوله السابق : ويمنع أن يجعل بنات اللبون الخ (قوله فالصحيح تعين الأغبط) أى وإن كان المال المحجور عليه (قوله والثاني وخرجه ابن سريج) عبارة المحل : والثاني بتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده اه . وهو مخالف لكلام الشارح : أى فيحمل كلام المحل على ما إذا أخرج عن نفسه (قوله) وأجيب عن الأول (هو قوله كما يتخير في الجبران الخ ، والثاني هو قوله وعند فقد الخ) (قوله أو قصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت ، وظاهره وإن دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي (قوله وبذله إن كان تالفا) هل ذلك من ماله لتقصيره بعدم التحري أو من مال الزكاة ؟ فيه نظر ، والأغرب الأول لليلة المذكورة (قوله حيث لا شيء معها) أى لا يجب شيء الخ (قوله دراهم كان أو دنائير) قضيته أن غيرها لا يجزئ وإن اعتيد تعامل أهل البلد به ، ولله غير مراد وأن التعبير بهما للغالب فيجزئ غيرهما حيث كان هو نقد البلد ، ويتنصيه إطلاق قول المحل ، ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما

الثاني القطع بالجديد وتأولوا القديم (قوله فيجب على هذا أن يشتري به من جنس الأغبط) لا حاجة إلى قوله أن يشتري بل هو مضر ، وبعبارة الجلال المحل كثيره ، وعلى هذا يكون من الأغبط لأنه الأصل ، وقيل من المخرج لثلاث يتعص ، وقيل يتخير بينهما انتهت (قوله فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون) أى والصورة أنه ليس

جواز لانقضاء الحلور وهو التشقيص ، فلو أخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون وحقتين أو أربع بنات لبون وسقة أجزاً أيضاً ، وعلم من التعليل أن كل عند يخرج منه الغرضان بلا تشقيص فحكمه كذلك كسنة ثمانية (ومن لزمه) سن من الإبل وقدها فله الصعود بدرجة وأخذ جيراناً أو الموطأ بها ويدفع جيراناً وأخذ هذا فن لزمه (بنت مخاض فعلهما) في ماله حقيقة أو حكماً وإن أمكنه تحصيلها (وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فعلهما) في ماله (دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) خبر البخاري عن أنس الساري ، وعلم مما قلناه أن كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا مائز له الشارع منزله فله الصعود إلى أعلى منه وأخذ الجيران وله الزول إلى أسفل ودفع الجيران بشرط كون السن المزلول إليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العلول عند فقدها إلى دونها ويدفع الجيران ، ولا يشترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جلدعة فقدها قبل منه الثانية وله الجيران كما سيأتي ، وعلم جواز دفع بنت البون عن بنت المخاض إذا فعلهما وأخذ جيراناً ما لم يكن عنده ابن لبون ، فإن كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لأن ابن البون كبت المخاض بالنفس وأحترز بعلمها عما لو وجدها فيمتنع الزول ، وكذا الصعود إلا أن يطلب جيراناً ، وعلم مما تقرر أن عدم الشرعي كالحسي ، فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كرم لم يمنع وجوده الصعود والزول وإن منع وجود بنت المخاض كريمة العلول إلى ابن البون كما مر ، وقرق بينهما

مرح به جماعة منهم ، وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه : أي لا خصوص الدراهم وهي الفضة (قوله ومن لزمه سن من الإبل وقدها) الأولى فقده ، ولعل وجه التأنيث أن السن عبارة عن الواجب وهو أنثى (قوله وعندها بنت لبون دفعها) قال الشيخ عميرة : قول المصنف دفعها الخ ، قال القرافي : إلى أن قال : وأعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يملكها ولا ابن البون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة ، وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ، ثم رأيت العراقي في التكت قال : لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة أهرجه الله وفي كلام حج اعتراض على من قيد بفقد ما يميز ماله بأنه مخالف للمنفق ، ففي الكفاية ويجرى عليه الأسنوي والزركشي وغيرهما أنه غير يمين إخراج القيمة : أي لبنت المخاض عند فقدها والصعود أو الزول بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجرى ذلك في سائر أسنان الزكاة ، فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو الزول بشرطه أهرجه الله (قوله وعلم جواز دفع الخ) محترز قوله قبل ولا مائز له الشارع منزله الخ ، وعلم هنا فكان الأولى بإيراد ما ذكر بصورة المحترز دون التقييد كأن يقول : أما لو عدم بنت المخاض وعنده ابن لبون الخ (قوله وأحترز بعلمها عما لو وجدها الخ) أي ولو معلومة كما تقدم عن حج (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكماً وإن أمكنه تحصيلها (قوله أو كرم لم يمنع الخ) أي فالكرامة تمنع ابن البون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود إلى ما فوقها ولا الزول إلى ما دونها (قوله وجوده الصعود) أي جواز

فيهما أغبط كما علم مما مر (قوله ثلاث بنات لبون وحقتين) أي بلا جيران ، إذ الصورة أنه واجد لكل من الواجبين وإلا فحكم ما إذا وجد بعض كل منهما فقط قد تقدم (قوله ولا ما نزل له الشارع منزله) أي كإبن البون عن بنت المخاض (قوله وإن منع وجود بنت مخاض كريمة) أي بخلاف المعيبة كما هو ظاهر ، والفرق أنه في صورة الكريمة وجد عنده الواجب بصفة الإجزاء ، وإن لم يتعين عليه إخراجها وفقاً به بخلافه في صورة المعيبة

بأن الذكر لا مدخل له في فرائض الإبل فكان الانتقال إليه أغبط من الصعود والنزول ، وصفة هذه الشاة صفة الناقة المخرجة فيها دون خمس وعشرين من الإبل في جميع ما سبق وفاقا وخلافا ، إلا أن الساعي أو دفع الذكر ورضي به المالك جازا قطعاً ، والمراد بالدرهم التفرقة الخالصة الإسلامية إذ هي المريدة شرعاً عند الإطلاق . نعم إن لم يجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الأصح ، فالظاهر كما قال الأذرى أنه يجزيه هنا ما يكون فيه من التفرقة قدر الواجب ولو صعد من بنت الخاض مثلاً إلى بنت اللبون قال الزركشي هل تقع كلها زكاة أو بعضها ؟ الظاهر الثاني ، فإن زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً ويكون أحد عشر في مقابلة الجبران (والخيار في الشاتين والدرهم لدافعيها) مالكا كان أو ساعياً لظاهر خبر أنس . نعم يلزم الساعي رعاية الأصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور رعاية الأنفع للمنوب عنه ، ويسن للمالك إذا كان دافعاً اختيار الأنفع لم (وفي الصعود والنزول) الخيرة فيها (للمالك في الأصح) لأنهما شرعاً تخفيفاً عليه لئلا يتكلف الشراء فتناسب تخفيفه . والثاني أن الاختيار لساعي لئلا يأخذ الأغبط للمستحقين ومحل الخلاف عند دفع المالك غير الأغبط ، فإن دفع الأغبط لزم الساعي أخذه قطعاً ، ومعنى لزمه مراعاة الأصلح لم على الأول مع أن الخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذلك وإلا أخذ منه ما يدفعه له (إلا أن تكون إبله معيبة) بمرض أو غيره فلا خيرة له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران لتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين ، ومقصود الزكاة إفادة المستحقين لا الاستفادة منهم ، فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك فالأوجه المنع أيضاً لعموم كلامهم ، ومقتضى التحليل السابق خلافاً للأسنوى ، ولو أراد البدول إلى سليمة مع أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التحليل المار وهو ظاهر ، أما هبوطه مع إعطاء الجبران فبجائز لتبرعه بالزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين) كما لو وجب عليه بنت لبون فصعد إلى البلدة عند فقد ماسياتي (و) له (نزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما إذا أعطى بدل الحققة بنت خاض وإنما يجوز له ذلك (بشرط تعلل درجة في) جهة صعوده أو نزوله في (الأصح) فلا يصعد عن بنت الخاض إلى الحققة ولا ينزل من الحققة إلى

الصعود الخ (قوله لا مدخل له في فرائض الإبل) أى لم يجب منها ذكر ، وأما أخذه عند فقد بنت الخاض فهو بدل عنها لا فرض (قوله التفرقة الخالصة) أى الفضة الخالصة (قوله ولو صعد) بكسر العين (قوله والخيار في الشاتين والدرهم لدافعيها) أى فيدفع ماشاء منهما وإن كانت قيمته دون قيمة الآخر حيث كان الدافع المالك ، فإن كان الدافع الساعي راعى الأصلح كما ذكره بقوله نعم يلزم الساعي الخ ، وبقي ماله تعارض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والمولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء على الساعي أخذها فهل يراعيها أو يراعى مصلحة الفقراء ؟ فيه نظر ، والذي يظهر أن الساعي إن كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم ، ويجب على الولي والوكيل قبول مادفعه له الساعي ، وإن كان الدافع هو الولي أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مواليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع (قوله وإلا أخذ منه) أى وجوباً فيجب على أخذه (قوله فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك) أى الصعود (قوله ومقتضى التحليل السابق) هو قوله لتفاوت بين الخ (قوله فلا يصعد عن بنت الخاض) أى وإن

فليراجع (قوله فكان الانتقال إليه أغبط) أى على المالك حيث لم تقبله منه (قوله نعم يلزم الساعي رعاية الأصلح) أى سواء أكان دافعاً أم أخذاً ، أما إذا كان دافعاً فظاهر ، وأما إذا كان أخذاً فمعناه ما سأتى في قول الشارح ، ومعنى لزومه رعاية الأصلح الخ وكان الثلاث ذكره هنا (قوله ومعنى لزمه على الأول) يعنى في المسئلة الأولى

بنت المخاض إلا عند تملؤ بنت اللبون لإمكان الاستغناء عن الجبران الثالث فأشبهه ما لو صعد أو نزل مع إمكان أداء الواجب . والثاني يجوز لأن الموجود الأقرب ليس واجبه فوجوده كمله . ثم لو صعد درجتين بجبران واحد جاز قطعا ، والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ماسبق مثل أن يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه يأخذ ثلاث جبرانات أما لو كانت القرني في غير جهة الجذعة كأن لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يتعين عليه إخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرائين كما في المجموع ، إذ بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجوهين) لانتفاء كونها من أسنان الزكاة فأشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير أنه الأظهر (قلت : الأصح عند الجمهور الجواز ، والله أعلم) لأنها أعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحق . ليقال : يتعدد الجبران إذا كان المخرج فوق الثنية . لأننا نقول : الشارع اعتبرها في الجملة كما في الأصحية دون ما فوقها ولأن ما فوقها تنأى نحوها . فإن أخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعا كما مر نظيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحد إذ الخبر يقتضى التخير بين شاتين وعشرين درهما ، فلا يجوز خصلة ثالثة كما في الكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة إلا أن يكون الأخذ المالك ورضى بالتبعيض فيجوز إذ له إسقاطه بالكلية ، بخلاف الساعي كما مر نظيره ، لأن الحق للفقراء وهم غير معينين ، وقضية ذات أنهم لو كانوا عسويين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل ، والأقرب المنع نظرا لأصله وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون درهما (للجبرائين) كما يجوز إطعام عشرة مساكين في كفارة يمين وكسوة في أخرى (ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين فيها تبيع) وهو (ابن سنة) دخل في الثانية ، سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المسرح . وقيل لأن قرنانه يتبع أذناه : أى يساويها ، ولو أخرج تبعية أجزأت لأنه زاد خيرا بالأنوثة (ثم في كل ثلاثين تبيع و) في (كل أربعين مسنة لها مستان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ، ومن كل ثلاثين نبيعا » وصححه الحاكم وغيره ، وسميت مسنة لتكامل أسنانها ، ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده ، في ستين بقرة نبيعان ، وفي كل سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتباع ، وفي مائة عشرة مستان وتبيع أخذا من الخبر الوارد ، وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتباع ، فحكمها حكم بلوغ الإبل مائتين فيها مر إلا في الجبران كما قدمناه ،

كان فيه منفعة للفقراء لتزليل الدرجة القرني منزلة الواجب (قوله أما لو كانت القرني الخ) عرّض قوله في جهة صعوده أو نزوله (قوله والأقرب المنع نظرا لأصله) أى ويجزى ذلك في كل ما أخرج فيه المالك مالا يجزى فلا يكتفى وإن رضى به الفقراء وكانوا عسويين كما لو دفع بنتى لبون ونصفا عن حقتين فيما لو اتفق فرضان (قوله ولو أخرج تبعية أجزأت) أى وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها (قوله إلا في الجبران كما قدمناه) زاد الشيخ عميرة . قال في الكفاية : بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما لو قال الماوردى

وهي ما خبرنا فيه الدافع المذكور في قول المصنف والخيار في الشاتين والدرهم للافهام ، وقوله مع أن الخيرة للمالك كان الأصوب أن يقول ما إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا ، وحق العبارة ومعنى لزومه رعاية الأصلح في الأصلح في المسئلة الأولى إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا الخ .

وتسمى المسنة ثنية ولو أخرج عنها تيعين أجزأ في الأصح (ولا شيء في (الفهم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضأن أو ثنية معز) وتقدم بيانها (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربعمئة أربع ثم) في (كل مائة شاة) خبر أنس في ذلك رواه البخاري ، ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالثي في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة ، ولو ملك ثمانين في بلدين في كل أربعين لا يلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما .

فصل في بيان كيفية الإخراج لما مر وبعض شروط الزكاة

(إن اتحد نوع الماشية) بأن كانت إبله كلها مهريه بفتح الميم نسبة إلى مهيرة ، أو عجيدية نسبة إلى فعل من الإبل يقال له عجيد بجم مضمومة وجم وهي دون المهريه ، أو أرحبية نسبة إلى أرحب بالمهملتين وبالموحدة قبيلة من همدان ، أو بقره كلها جواميس أو عرابا ، أو غنمه كلها ضأنًا أو معزًا . وسميت ماشية لرحبها وهي تمشي (أخذ القرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهور مهريه وهكذا . نعم لو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص فدامة الأصحاب كما في المجموع عن البيان أن الساعي يختار أنفعهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون . لا يقال : ينافي الأغبط هنا ما يأتي أنه لا يؤخذ الخيلار . لأننا نقول : يجمع بينهما بجعل هذا على ما إذا كان جميعها خيارا ، لكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتي وذاك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعي (عن ضأن معزا أو عكسه

وغيره أهرحه الله . أقول : قضيته عدم العنول إلى القيمة ، ويشكل عليه العنول إليها عند فقد بنت الخاض وابن اللبون اه . أقول : ومقتضى قول صحيح ويجرى ذلك في سائر أسنان الزكاة ، فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو النزول بشرط أنه يقبل منه القيمة (قوله لزمته الزكاة) أي ويدفع زكاته للإمام لأنه الذي له تقل الزكاة (قوله لا يلزمه إلا شاة واحدة) أي ويأتي فيها مذكروناه .

(فصل) في بيان كيفية الإخراج

(قوله وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لأنه تقدم من شروطها كونها نعمًا وكونها نصيبًا (قوله مهريه بفتح الميم) أي وسكون الماء كما يؤخذ من القاموس (قوله عجيد بجم مضمومة وجم) أي مفتوحة . ويقال عجيدية بفتح الميم وكسر الجيم مفسوبة إلى المجيد : أي الكريم من المجد وهو الكرم كما في شرح الروض (قوله أو أرحبية) لم يبين مرتبتها ، وقد يشعر قوله في العجيدية أنها دون المهريه أن الأرحبية أرفع منها (قوله أخذ القرض منه) أي من نوعه لا من خصوص المال المشترك ، ويدل على أن هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهريه مهريه : أي حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أي بين المالك والقناره (قوله أن الساعي يختار أنفعهما) أي أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة . وينبغي أن يأتي هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس الساعي أو قصر من عدم الحسبان الخ (قوله فلو أخذ عن ضأن معزا) بيان المفهوم ما لو اتحد ولو عبر بالواو كان أظهر ، وفي حج مانصه : فإن قلت :

(فصل) في بيان كيفية الإخراج

(قول المصنف فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه

جاء في الأصح بشرط رعاية القيمة) فيجوز أخذ جذمة عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالهرية مع الأرحبية ولهذا يكل نصاب أحدهما بالآخر. والثاني المنع كالبقر مع الغنم. وقيل يؤخذ الضأن من المعز لأنه خيره منه بخلاف العكس. وكلامهم في توجيه الأول دال على جواز إخراج أحدهما عن الآخر جزاً عند تساويهما في القيمة وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن العراب بخلاف العكس ولم يصحوا بذلك مبنياً على عرف زمنه ولا فقد تزيد قيمة العراب الجواميس عليها بل هو غالب في زمننا (ولن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحبية ومهرية من الإبل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان الأغبط خلافه اعتباراً بالغلبة (فإن استويا فالأغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات الليون (والأظهر أنه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فإذا كان) أي وجد (ثلاثون عزاً) وهي أنثى المعز (وعشر نسيجات) من الضأن (أخذ عزاً أو نسيجة بقيمة ثلاثة أرباع عز وربع نسيجة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نسيجة وربع عز، ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على الأظهر بنت غنّاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمس مهرية، وقول الشارح: ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخبرة للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساحي، ففني قولنا أخذ: أي أخذ

ما وجه تفريع فلو على ما قبله المتقضى لعدم الإجزاء مطلقاً؟ قلت: وجهه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأهل كما تقرّر لا للاحصاء الإجزاء فيه اه: أي وليس فيه ما يدفع السؤال الذي ذكرناه.

[فائدة] قال في المجموع: والمعز يفتح العين وإسكانها اسم جنس واحده ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والمعيز يفتح الميم والأمعوز يضم الهززة بمعنى المعز اه شرح البهجة الكبير. وعبارة القاموس: المعز بالفتح والتحريك والمعيز والأمعوز وللمعاز ككتاب والمعزى، وبعد خلاف الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنثى. وعبارة المصباح: المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهي ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهي مؤنثة وفتح العين وتسكن وجمع الساكن أمعز ومعيز مثل عبد وأعبد وعبيد، والمعزى ألفها للإلحاق لا للتأنيث ولهذا تنوّن في التنكير، والذكر ماعز والأنثى ماعزة (قوله جاز في الأصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الآتى في قوله وإن اختلف الخ، لأن ما هنا مفروض فيها إذا كان الكل من الضأن وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالهرية مع الأرحبية) تعليل الأصح بما ذكر يقتضى أنه متفق عليه، وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف: وقولهم في توجيه الأول كالهرية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ إحداهما عن الأخرى جزاً ما حيث تساوى في القيمة اه. ولم يتعرض لبقية أنواع الإبل فهل هي من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضأن والمعز راجعه، ولعله أفرداه بالذكر لحكاية الأصح ومقابله فيها (قوله وكلامهم في توجيه الأول) عبر بذلك لأنه لم يتقدم في كلامه ما يفيد (قوله إخراج أحدهما عن الآخر جزاً) أي فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه (قوله وهي أنثى المعز) تقدم عن شرح البهجة أن أنثى المعز ماعزة وعليه فالمعيز (والماعزة مرادفان) (قوله بناء على طريقته)

جاز في الأصح) لا يخفى أن الصورة أن ماشيته متحلة كما هو فرض كلامه، فاشيته إما ضأن فقط أو معز فقط، فيجوز إخراج المعز عن الأولى والضأن عن الثانية، وليس هنا من اختلاف النوع الآتى خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ

ما اختاره المسالك، وكذا يقال في الإبل والبقر. ثم شرع في أسباب التقص في الزكاة وهي خمسة: المرض والعيب والدكورة والصغر وريادة النوع فقال: (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص لقوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - ولغيره ولا تؤخذ في الصدقة هزلة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم إلا أن يشاء المتصدق (إلا من مثلها) بأن تمحضت ماشيته منها، ولا تؤثر الخنثة في ابن اللبون وإن كانت في البيع عيبا لأن المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط، فإن اختلف ماله نقصا وكالا واتحد جنسا أخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحبة ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحبة بدینار ونصف دينار، وإن لم يكن فيها إلا صحبة فعليه صحبة بقسمة وثلاثين جزءا من أربعين جزءا من قيمة مريضة أو معيبة وبجزء من أربعين جزءا من قيمة صحبة وذلك دينار وربيع عشر دينار، وعلى هذا فقص، وإذا كان الصحيح من ماشيته دون قبل الواجب كان وجب شاتان في غنم ليس فيها إلا صحبة أجزاء صحبة بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالإناث (إلا إذا وجب) كإبن اللبون والحق والذكر في الشاة في الإبل فيما مر والتبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكورا في الأصح) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها، ولأن في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مر نظيره، فعل هذا يؤخذ في ست وثلاثين إبن لبون أكثر قيمة من إبن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت الخاض ثلاثا يسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالتقوم والنسبة، فلو كانت خمس والعشرون إناثا وقيمتها ألف وقيمة بنت الخاض مائة وتقدير كونها ذكورا قيمتها خمسمائة وقيمة إبن خاض

أى من أن قيمة الجواميس دون قيمة العرابة فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عميرة. وعبارة النهاية: العوار بالفتح العيب وقد يضم، وفي القاموس: والعوار العيب والخرق في الثوب، ويثالث في الكل، وفي المصباح: العوار وزن كلام والضم لغة العيب الثوب من خرق وشق وغير ذلك وبالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد (قوله إلا أن يشاء المتصدق) راجع للتيس فقط دون ما قبله فإنه لا يؤخذ وإن رضى لما فيه من الإضرار بالفقراء (قوله وإن كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه، ولعل أجزاءه هنا لأنه لا يخلو عن الذكورة (قوله والأنوثة) فإن كان أنثى فهو أرقى من بنت الخاض، وإن كان ذكرا أجزأ عن بنت الخاض، بخلافه في البيع فإن رغبة المشتري تختلف بالذكورة والأنوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفتن (قوله دون قدر الواجب) أفهم أنه إذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يميز إلا الصحاح. وعليه فلو كان في ماله صحبتان وواجه شاتان وجب إخراج صحبتين برعاية القيمة وهو قريب، فلو لم توجد صحبة تقي قيمتها بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحبة مائة وفي ماله صحبة واحدة من أربعين، فقيمة الصحبة المخرجة أحد وأربعين درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به حج، وعبارة: ولو انقسمت ماشيته كصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط، فإن لم توجد به فالقيمة كما مر، وكذا يقال فيما سبق (قوله كابن اللبون والحق) أى عند فقد بنت الخاض في خمس وعشرين من الإبل (قوله والتبيع في البقر) ظاهره

(قوله وهو عطف عام على خاص) لا يناسب ما قلناه من عد المرض قسما للعيب (قوله عند فقد بنت الخاض) صوابه إبن الخاض، وليس هذا في شرح الروض الذي هذه عبارته بالحرف

منها لحسن فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب أن يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمس خمس ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا الأثنى للتصحيح على الإنثاء في الحديث . نعم لو تعدد الواجب وليس عنده إلا أثنى فإنه لم يتمخص ، ومع ذلك يخرجه إخراج ذكر مع الأثنى الموحدة ، وإيراد هذه على عبارة المصنف نظرا إلى أنها لم يتمخص ، وأجزأه إخراج ذكر غير صحيح لأن هذه حالة ضرورة نظير مامر في السلم والمعيب وعمل الخلاف في الإبل والبقر ، أما الغنم فالذهب القطع بإجزاء الذكر (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الحديث) لقول أبي بكر رضى الله عنه : والله لومنعوني عناقا كانوا يؤمنونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعه . رواه البخارى ، والعناق هي الصغيرة من الغنم مالم تجزع وتنصور بأن تموت الأمهات وقد تم حولها ، والتناج صغير أو ملك نصبا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصيلا فصيل فوق المأخوذ من خمس وعشرين ، وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين ، وعلى هذا قس ، والتقديم لا يؤخذ إلا الكبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة لعموم الأخبار وعمل لإجزله الصغير إذا كان من الجنس ، فلو كان من غيره كمخسة أبرة صغار وأخرج الشاة لم يجر إلا ما جزئ في الكبار ، ذكره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ، ولو كان بعضها صغارا وبعضها كبارا وجب إخراج كبيرة بالقسط كما مر في نظائره وإن كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الإخراج منها بل له تحصيل السن الواجب ، وله الصعود والزول في الإبل كما تقدم (ولا) تؤخذ (رني) بضم الراء وتشديد الباء المحوطة والقصر وهي الحديثة العهد بالتناج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ، ويطلق عليها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها ، قاله

ولو كانت إنثاء (قوله فيجب ابن لبون) قضيته أنها إذا تمحضت ذكورا لا يؤخذ منها ابن الخاض وإنما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة ، وهو خلاف ظاهر قول المصنف ، وكلنا لو تمحضت ذكورا الخ . وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعد نقله كلام شرح المنهج بحروفه الموافقة لكلام الشارح نصها : والظاهر أنه لا حاجة إلى تقديرها ذكورا ثم إنثاء بل الشرط إنما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجزئ في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين . نعم يحتاج إليه على الوجه الضعيف المانع من جواز أخذ الذكر ، ولهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ ، قال سم على منهج : لو تمحضت إليه شئنا لم يجر الأخذ منها لاحتمال ذكوره : أى المأخوذ وأنوثها أو عكسه بل يجب أثنى بقيمة واحد منها اه صباب (قوله وإيراد هذه) الإشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالذهب القطع بإجزاء الذكر) أى حيث تمحضت ذكورا ، ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكرها وأنثاء يسير بخلاف غيرها ، وأما التفاوت بالنظر لقوات الدرر والنسل فلم ينظروا إليه لتيسر تحصيل الأثنى بقيمة الذكر (قوله والعناق هي الصغيرة) أى التي لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) أى من الإبل وهو تفريع على قوله ويتصور بأن تموت الأمهات (قوله كما مر في نظائره) أى في قوله كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحية ديناران (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولو زادت قيمته على معانده وهو ظاهر لأننا لم نلزمه بذلك وإنما اختاره لنفسه (قوله ولا رني) وزنها فعلى بضم الأول والقصر وجمعها ربات ومكسرهما رباب

(قوله وعمل الخلاف في الإبل والبقر) أى بالنسبة للسن في البقر (قوله بأن تموت الأمهات) وقدم حولها (الأرضح أن يقول بأن تم حول التناج المبني حوله على حول أمهاته التي ماتت في أثناء الحول

الأزهرى والجوهري إلى شهرين سميت بملك لأنها تربي ولدها (و) لا (أكولة) وهى يفتح المعزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة للأكل كما قاله فى المحرر (و) لا (حامل) إذ فى أخذها أخذ حيوانين بحيوان ، وألق بها فى الكفاية عن الأصحاب التى طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الأدميات ، وإنما لم تجز فى الأضحى لأن مقصودها اللحم ولحمها ردى وهنا مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل إنما يكون عيبا فى الأدميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ماذكر على قيمة كل من الباقيات ، وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو نطاح ، وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار التى ذكروها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا علمها. والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكركم إياك وكرائم أموالهم ، ولقول عمر رضى الله عنه : ولا تؤخذ الأكلة ولا الربى ولا المسخض : أى الحامل ، ولا فحل الغنم . نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها إلا الحوامل فلا يطلب بحامل منها لما مر كما نقله الإمام عن صاحب التفرير وأرضاه واستحسنه (إلا برضا المالك) فى الجميع لأنه يحسن بالزيادة ، قال تعالى - ما على المحسنين من سبيل - ثم شرع فى الخلطة وهى نوعان : خلطة شركة ويعبر عنها بخطة الأعيان والشيوخ ، وخلطة جواز . وقد شرع فى الأول فقال (ولو اشترك أهل الزكاة) أى اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا وإطلاق أهل على الاثنين صحيح لأنه أهـ جنس وهذا مثال (فى ماشية) من جنس بشره أو أرث أو غيره وهى نصاب أو أقل ، ولأحدهما نصاب أو أكثر ودام ذلك (زكيا كرجل) واحد إذ خلطة الجوار تفيد ذلك كما سياتى فخلطة الأعيان أولى ،

بالكسر آه سم على منهج . وقوله شاة كانت أو ناقة أو بقرة زاد حجج : وإن اختلف أهل اللغة فى إطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهري إلى شهرين) أى وقال الجوهري النخ : قال حجج : والذى يظهر أن البقرة يكونها تسمى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغير ما كوله أهـ م ، وظاهره وإن كان غير المأكول نجسا كما لو نزا خنزير على بقرة فحملت منه ، ويوجه بأن فى أخذها الاختصاص بما فى جوفها (قوله التى طرقها الفحل) وهو المعتمد وعمله إن لم تدل قرينة على أنها لم تحمل منه (قوله لغلبة حمل البهائم) وبقي ما لو دفع حائلا فتبين حملها هل يثبت له الخيار أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول فيسردها (قوله غير ماذكر) أى من الربى والأكولة والحامل (قوله ولقول عمر) فيه إشارة إلى أن مافيه هذه الأوصاف من الكرائم (قوله لما مر كما نقله الإمام) أى من قوله إذ فى أخذها أخذ حيوانين بحيوان (قوله إلا برضا المالك) وينبى أن عمله فى الربى إذا استغنى ولولدها وإلا فلا حرمة التفرير حينئذ (قوله ولو اشترك أهل الزكاة) أى بأن كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك منهما بعدد أو لا كان وراثه (قوله وهى) أى ماشيته (قوله ولأحدهما نصاب أو أكثر) كما لو اشتركا فى عشرين شاة مثلا ولأحدهما ما يبلغ به ماله نصابا فأكثر كان تميز بثلاثين غير العشرة المخلوطة ، وبذلك صرح حجج حيث قال : وقد تفيد تقييلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كستين لأحدهما لثلاثها وكأن اشترك فى عشرين مناصفة ولأحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة أهـ . وسأتى الإشارة إليه فى قول

(قوله ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ماذكر) لعل هنا سقطا فى نسخ الشارح والإفهام لا يلائم كونه من العام بعد الخاص ، وعبارة التحفة : عام بعد خاص ، كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير ، والمراد وخيار بوصف آخر غير ما ذكر ، وحينئذ فيظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها إلى آخر ما فى الشارح (قوله ولأحدهما نصاب أو أكثر) أى ولو بالمخلوط وهو فى صورة الأقل فقط

وهذه الشركة قد تهيئ تخفيفا كالاشتراك في ثمانين على السواء أو تنقيلا كالاشتراك في أربعين أو تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلاثا وللآخر ثلثها ، وقد لا تنفيد شيئا كاتنين على السواء وتأتي هذه الأقسام في خلطة الجوار أيضا وهي الثاني الذي أشار إليه فقال (وكلنا لو خططنا مجاورة) لجواز ذلك بالإجماع وخبر أنس « ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » نهي المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ، ونهى السامع عنهما خشية سقوطها أو قلتها ، والخبر ظاهر في الجوار ومثلهما الشيوخ وأول ، ويسمى هذا النوع خلطة جوار وخططة أو صاف ، ونبه بقوله أهل الزكاة على أنه قيد في الخليطين ، فلو كان أحد المالكين موقوفا أو لدى أو مكاتب أو ليئت المسأل لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة إن بلغ نصابا زكاة المنفرد وإلا فلا زكاة ، وعلم بما قرناه اعتبار كون المالكين من جنس واحد ، لا غم مع فقر وكون مجموع المالكين نصابا فأكثر أو أقل ولأحدهما نصاب فأكثر ، فلو ملك كل منهما عشرين من الغنم فخلط تسعة عشر بمثلها وتركا شاتين منفردتين فلا خلطة ولا زكاة . ودوام الخلطة سنة إن كان المال حوليا ، فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول الحرم وخططا في أول صفر فبالحديد أنه لا خلطة في الحول الأول ، بل إذا جاء الحرم وجب على كل منهما شاة ، وثبتت الخلطة في الحول الثاني وما بعده ، فإن اختل شرط من ذلك لم يؤثر ، وإن لم يكن حوليا اشترط بقاؤها إلى زهر الثمار واشتداد الحب في الثبات ، وإنما تجب الزكاة في شركة المجاورة

الشارح : وعلم بما قرناه اعتبار كون المالكين الخ (يقوله وهي الثاني) أي النوع الثاني (قوله وكلنا لو خططنا مجاورة) ويلبى لولي أن يفعل بمال المولى عليه ما فيه لمصلحة له من الخلطة وعلمها قياسا على ما سيأتي في الأسماء ، ويؤمل لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، وكلنا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته ، فلو خطط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة بمثلها لصبي حتى وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته دون الحنفى (قوله نهي المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها) قال العلامة الحلبي : لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اهـ . ثم رأيت بهامش صحيح معتمد فائدة : معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحى أو في القرية إذا علموا أن المصدق يقصدهم ليأخذ صدقاتهم فيكون مثلا ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد أربعون شاة فيقول بعضهم لبعض : تعالوا حتى نختلط بها ، فيقولون نحن ثلاث خلطاء لنا عشرون ومائة شاة فيأخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين ، لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فهو عن هذا الفعل ، فهل معنى لا يجمع بين متفرق حقاقة الصدقة أن تكثر عليهم . وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعامل الصدقة ، قيل له إذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثمانون شاة يجب عليهما واحدة لا يفرقها عليهما فيقول إذا فرقتها عليهما أخذت من كل واحد شاة ، فأمر كل واحد أن يديم الشيء على حاله ويقيم الله عز وجل انتهى . أقول : لكن ما ذكره من قوله لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه إنما يفيد تقليل الوجوب لا إسقاطه إلا أن يقال خشية الوجوب في الجملة لا بخصوص الإسقاط (قوله وعلم بما قرناه) أي في قوله من جنس بشرأه أو إرث أو غيره وهي نصاب أو أقل (قوله لا غم مع فقر) أي بخلاف ضمان مع معز لعدم اختلاف الخس (قوله وثبتت الخلطة في الحول الثاني وما بعده) أي من أول الحرم

(قوله لجواز ذلك بالإجماع) انظر ما وجه كون هذا تعليلا لوجوب الزكاة كرجل في خلطة الجوار (قوله نهي المالك الخ) وعليه فيختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الأربعة الآتية

(يشترط أن لا يتميز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) وهو موضع شرب المشاشية ، ولا في المكان الذي توقفت فيه عند إرادة سقيها ، ولا في الذي تنحى إليه ليشرب غيرها (و) لاقى (المشرع) وهو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى ، ولا في المرعى وهو الموضع الذي ترمى فيه ويشترط أيضا اتحاد المرعى بينهما كما في المجموع (و) لاقى (المراح) وهو يضم الملم مأواها ليلا (و) لاقى (موضع الحلب) وهو يفتح اللام يقال للين وللمصدر وهو المراد هنا ، وحكى سكنوها لأنه إذا تميز مال كل منهما بشيء لم يصر ذلك كمال واحد ، والغرض من الخلطة صيرورتهما كمال واحد لخفة المؤنة ، وليس المراد كما قاله في الشرح الصغير أن لا يكون لهما إلا مشروع أو مرعى أو مراح واحد بالذات بل لا بأس بتعدددها ، ولكن ينبغي أن لا تخص ماشية هنا بمراح ومشروع وماشية الآخر بمراح ومشروع (وكذا) يشترط (اتحاد الراعى والقحل في الأصح) خبر (والخيلطان ما اجتماعا في المرعى والقحل والراعى) رواه الدارقطني بسند ضعيف ، ويجوز تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم افراد كل براع . والمراد بالاتحاد أن يكون القحل أو القحول مرسله فيها تنزو على كل من المشائيتين بحيث لا تخص ماشية كل بفحل عن ماشية الآخر وإن كانت ملكا لأحدهما أو معارة له أو لهما إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر اختلافه جزما للضرورة ، ويشترط اتحاد مكان الإنزاء كالحلب ، ولو اختلفت ماشيتهما زمنا طويلا ولو من غير قصد ضرر ، فإن كان يسيرا ولم يعلما به لم يضر ، فإن علموا به وأقرأه أو قصدا ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرى وغيره ضرر ، ومقابل الأصح في الراعى والقحل ينظر إلى أن الاتراق فيما لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبلهما ، وفهم من كلامه أنه لا يشترط اتحاد الحالب ولا الإناء الذي يحلب فيه وهو الأصح ، كما لا يشترط اتحاد آلة الجز ولا خلطة اللبن في الأصح (لانه الخلطة في الأصح) إذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المؤنة حاصل وإن لم تنو . والثاني تشترط لأن الخلطة مغيرة لمقدار الزكاة فلا بد من قصده دفعا لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في التضامن ، ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة افراد ، فإن انعقد الحول على الافراد ثم طرأت الخلطة فإن اتفق حولاهما بأن ملك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلط في أثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الأولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة ، وإن اختلف حولاهما كان ملك هـذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخططا غرة شهر ربيع فعلى كل

(قوله اتحاد المرعى بينهما) أى بين المشرع والمرعى لا بين المشرع والمشرع (قوله رواه الدارقطني بسند ضعيف) وضعفه لا يمنع من مقصود الشارح لأنه لم يرد به الاستدلال على أصل الخلطة بل الدليل بل أصلها الإجماع وعلى اعتبار الشروط ما يخفى خفة المؤنة وهى اتحاد يحصل بذلك (قوله ويجوز تعدد الرعاة) قال في مختار الصحاح : وجع الراعى رعاة كقاض وقضا وقريان ككتاب وشبان أى هـ ويجمع أيضا على رعاء كما في قوله تعالى : حتى يصدر الرعاء - الآية ، وصرح به في الصحاح والقاموس ، وزاد في القاموس : ورعاء بالفتح قالا وبالضم جمع (قوله ولو اختلفت ماشيتهما زمنا طويلا) وهو الزمان الذي لا يتصير فيه المشاشية على ترك العلف بلا ضرر بين (قوله وفهم من كلامه أنه لا يشترط) أى حيث لم يتعرض له (قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز) وكذا لا يشترط اتحاد الجزاز قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

(قوله ينظر إلى أن الاتراق فيما لا يرجع إلى نفس المال) أى لا يلزم منه افتراق المال إذ هو مخلوط بالقحل ، بخلاف نحو المشرع يلزم من اختلافه افتراق عين المال إذ يصير كل مال في مشرع على حدة

واحدة عند اقتضام حوله شاة ، وإذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بلغ ماله نصيباً زكاه ومن لافلا ، ولم يبين المصنف حكم التراجع . وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه ، فإذا أخذ شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بما ينقصه من قيمتها لأنها غير مثلية ، فلو خلطاً مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بتبصني شاتين ، فإذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما فلو كان لزيد ثلاثون ولعمرو عشر فأخذ الشاة من عمرو رجع على زيد بثلاثة أرباع قيمتها أو أخذها من زيد رجع على عمرو بالربع ، وإن كان لزيد مائة ولعمرو خمسون فأخذ الساعي الشاتين من عمرو رجع على زيد بثلاثي قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث ، وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمة شاته وعمرو بثلاثي قيمة شاته ، وإن تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم وقد يقع التقاض وإن كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو منها ثلاثون فأخذ الساعي التبيع والمسنة من عمرو رجع بأربعة أسابيع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة أسابيع قيمتهما ، فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع ، فإن أخذ التبيع من زيد والمسنة من عمرو رجع على زيد بأربعة أسابيعها ورجع عليه زيد بثلاثة أسابيع التبيع ، ولا يعتبر في الرجوع فيها ذكر إذن الشريك الآخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق . قال الزركشي : وكلام الإمام مصرح به لإذن الشارع فيه ، ولأن المالكين بالخلطة صاروا كالمالك المفرد ، وجرى عليه ابن الأستاذ قال : لأن نفس الخلطة مسطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع . وقال البحر جاني : لكل من الشريكين أنه يخرج بغير إذن شريكه ، ومنه يؤخذ أثر نية أحدهما تنفي عن نية الآخر وأن قول الرافعي كالإمام في كتاب الحج أن من أدى حقا على غيره يحتاج إلى النية بغير إذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة ، وظاهر كلامهم كالخبر أنه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره ، لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي أن محله إذا أخرج من المشترك ، والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه ، وبعبارة المجموع : قال أصحابنا : أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما ، وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر (والأظهر تأثير خطله أثر الزرع والتقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة كما في الماشية لعموم خبر « لا يجمع بين متفرق »

(قوله فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيها لو كان لأحدهما مائة والآخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الآتية لما أخذ من عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما يرجوع زيد عليه أيضا ، بخلاف ما هنا فإن كلا منهما أخذ منه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاض) أي بأن كانت قيمتهما مستوية جنسا وقدرًا وصفة (قوله ومنه يؤخذ أن نية أحدهما) أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج هو صفة حقا وقوله بغير إذنه صلة أدى (قوله أن محله إذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الآخر) أي كأن دفع من غير المال المخلوط بغير إذن من شريكه (قوله لعموم خبر الخ) ببعض المواضع كان الأولى أن

(قوله كما هو ظاهر الخبر السابق) تبع في هذا التعبير شرح الروض ، لكن ذاك أحال على ما قدمه في خبر البخاري في حديث أنس السابق ولفظه « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » وكان الشارح أراد كما هو ظاهر الخبر السابق بعضه (قوله وقال البحر جاني لكل من الشريكين أن يخرج) أي من مال نفسه كما هو صريح السياق فإن الظاهر أنه لا تسلط له على ملك الآخر ، بخلاف الساعي إذ الشارع سلطه (قوله من المال المشترك) أي بما ينقصه منه كما قلناه فلا تراجع

ولأن مقتضى تأثير الخلطة في المشاية هو خسة الموتة ، وذلك موجود هنا للاتفاق . والثاني ، وهو القديم لا يؤثر مطلقاً لأن المواشي فيها أوقاص ، والخلطة فيها تقع المسالك تارة والمستحقين أخرى ، ولا وقص في غير المواشي ، وعلى الأول إنما تؤثر خلطة الجوارح في الزراعة (بشرط أن لا يتميز الناطور) بالمهمة أشهر من المعجزة : أي الحافظ لهما (والجحرين) بفتح الجيم موضع تخفيف الثمار ، والبيلدر بفتح الموحدة والبدال المهمة موضع تصفية الخلطة ، قاله الجوهري . وقال التتالي : الجحرين للزبيب ، والبيلدر للحنطة ، والمربد بكسر الميم وإسكان الراء للتمر (و) في التجارة بشرط أن لا يتميز (الدكان) بضم المهملة الحانوت (والحارس) ذكره بعد الناطور من ذكر الأعم بعد الأخص (ومكان الحفظ) كخزانة ولو كان مال كل بتاحية منه (ونحوها) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وبلدا النخل والحمال والكيال والمتعهد والحصاد والمفتح وما يسبق لهما به ، فإن كان لكل منهما نخيل أو زرع مجاور لنخيل الآخر أو لزراعة أو لكل واحد كسبي فيه نقد في صنوق واحد وأمتعة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشيء مما مر ثبتت الخلطة لأن المسالين يصيران كذلك كالمال الواحد (ولو لجوب زكاة المشاية) أي الزكاة في النعم كما عرف بما قدمه ، فلا اعتراض عليه ، والإضافة هنا بمعنى في نحو - بل مكر الليل - ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) مضافان لما مر من كونها نصاباً من النعم ولما ساقى من مال الملك وإسلام المسالك وحرثته (مضى الحول) سمى به لتحوله : أي ذهبه وجمي غيره (في ملكه) غير « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولأنه لا يتكامل ثماؤه قبل تمام الحول (لكن ما نتج) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو بلحظة (يزكى بحوله) أي النصاب بشرط كونه مملوكاً لمسالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب إذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وإن ماتت

يقول : لطلق ما تقدم لأنه من باب العام ١٨ . أقول : قد يقال المطلق هو مادل على مجرد المشاية . وليس ذلك مراداً هنا بل المراد انتهى عن كل فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز انتهى وذلك من قبيل العام لا المطلق (قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من إسكانها ١٩ شرح روض (قوله أي الحافظ لهما) أي المسالين (قوله من ذكر الأعم بعد الأخص) لم يتقدم في كلامه ما يعلم منه وجه العموم . نعم في كلام المحلى ما يقتضيه حيث قال : الناطور بالمهمة هو حافظ النخل والشجر (قوله لأن المسالين يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن جماعة ودعوا عند شخص دراهم ومضى على ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا ؟ وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيما يظهر فليراجع ، ثم رأيت في سم على الغاية مانصه : فرع عنده ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصاباً فيجعلها في صنوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه ، والتظاهر بالثبوت لا تطابق ضابطها ، ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث تثبت الخلطة فلا ساعي أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر ، وإذا رجع المسأخوذ منه على غيره رجع بقدر حصته من مجموع المسالين مثلاً في المثل وقيمة في المقوم ٢٠ . أي حيث كان الساعي يرى أخذ القيمة (قوله وإسلام المسالك وحرثته)

(قوله من ذكر الأعم بعد الأخص) ينافيه ما قدر في المتن من جعل هذا في التجارة خاصة وما مر في الزرع والثمار (قوله والحصاد والمفتح الخ) كان المناسب لصنيعه أن يذكر هذا قبل الدكان وما بعده مما هو متعلق بالتجارة (قوله بالسبب الذي ملك به النصاب) يعني أنه انجر إليه ملكه من ملك الأصل لا أنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب

الأمهات نقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لساعيه : اعتد عليهم بالسخلة ، ولأن الحول إنما اعتبر لتكامل النماء الحاصل ، والنتاج نماء في نفسه ، فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها مخلة قبل الحول ولو بلخلة والأمهات باقية لزمه شاتان ، ولو ماتت الأمهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى النتاج نصابا في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الأولى زكى بحول الأصل ، فإن انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده كجنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حوله النصاب حوله لا تقضاء حوله أصله ولأن الحول الثاني أولى به ، واحتز بقوله نتج عما لو استفاد بشراء أو غيره ، وسيأتي ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة فنتجت عشرين فحولها من حين تمام النصاب ، وخرج بقولنا بشرط أن يكون مملوكا إلى آخره ما لو أوصى الموحي له بالحمل به قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يرك بحول الأصل كما نقله في الكفاية عن المتولي وأقره ، ولو كان النتاج من غير نوع الأمهات كان حملت المنز بضان أو عكسه فعلى ما مر في تكميل أحد النوعين بالآخر ، لا يقال : شرط وجوب الزكاة السوم في كلاً مباح فكيف وجبت في النتاج . لأننا نقول : اشتراط ذلك خاص بغير النتاج التابع لأمه في الحول ، ولو سلم عمومها له فاللبن كالكلاً لأنه ناشئ عنه على أنه لا يشترط في الكلاً أن يكون مباحا على ما يأتي بيانه ، ولأن اللبن الذى يشربه لا يعد مؤنة لأنه يأتي من عند الله تعالى ، ويستخلف إذا حلب فهو شبهه بالماء فلم تسقط الزكاة ولأن اللبن وإن عذبه مؤنة لأنه قد تعلق به حق الله تعالى فإنه يجب صرفه في حق السخلة ، ولا يحل للمالك أن يحلب إلا ما فضل عن ولدها ، وإذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق المالك بدليل أنه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة إذا لم يكن معه غيره ، ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذا لبن الشاة يجب صرفه إلى السخلة فلا تسقط الزكاة ولأن النتاج لا يمكن حياته إلا باللبن ، فلو اعتبرنا السوم للأغنياء لأنه لا يتصور ، بخلاف الكبار فلنما تعيش بغير اللبن ، ولأن ماتشرية السخنة من اللبن ينمو بنموها وكبرها ، بخلاف المعلوفة فلنما قد لاتسمن ولا تكبر ، ولأن الصحابة أوجبوا الزكاة في السخلة التى يروح بها الراعى على يديه مع علمهم بأنها لاتعيش إلا باللبن ، وذكر في الروضة والمجموع أن فائدة الضم إنما تظهر إذا بلغت بالنتاج نصابا آخر بأن ملك مائة شاة فنتجت إحدى وعشرين فيجب شاتان ،

لا ينافي هذا ما تقدم من أن شروط زكاة الحيوان أربعة ، لأن كلا من الإسلام والحريّة وتمام الملك لا يختص بمنس دون آخر (قوله اعتد عليهم بالسخلة) أى احسبها ، وفي المختار : السخلة لولد الغنم من الضأن والمزغ ساعة وضعه ذكراً كان أو أنثى ، وجمعه يمل بوزن فلس ، ويحلب بالكسر اهرجه الله (قوله لزمه شاتان) أى كبيرتان (قوله أو ماتت كلها وبقى النتاج) ويخرج من الصغار في هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله إلا بعده) أفهم أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حوله أصله حوله ، لكن قال حجج : خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الأول بل الثاني (قوله ما لو أوصى الموحي له بالخ) كان أوصى زيد المالك لأربعين من الغنم بحملها لعمره ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحمل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالإرث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزكى النتاج بحول الأصل لأنه ملك النتاج يسبب غير الذى ملك به الأمهات (قوله فعلى ما مر في تكميل أحد النوعين) معتمد (قوله أن يحلب) بالضم اه مختار (قوله إلا ما فضل عن ولدها) أى عما يحصل به الغنم لولدها ولا يكفى ما يمنع منه الضرر فقط (قوله ولا تكبر) هو بضم الباء : أى لاتنظم جنثها ، وعظم

فلو نتجت عشرة فقط لم يفد اه. قال بعضهم: وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وإن لم يبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بأن ملك أربعين سنة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت عشرون قبل انقضاء الحول ، وكذلك لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فلذا نوجب شاة حلول الأمهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وإن لم يبلغ النصاب (ولا يضم المملوك بشرائه أو غيره) كإرث ووصية وهبة إلى ماعنده (في الحول) لأنه ليس في معنى النتائج لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتائج لما مر فبق ما سواه على الأصل ، واحترز بقوله في الحول عن النصاب فإنه يضم إليه على المذهب ، لأنه بالكثرة فيه بلغ حدا يحتمل الموساة ، فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشر أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب فعليه عند تمام الحول الأول في الثلاثين تبع ، ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة ، وعند تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى المالك (النتائج بعد الحول) أو استأذنه بتحو شراء وادعى الساعي لعدم الوجوب (فإن أهم حلف) ندبا احتياطا للمستحقين لا وجوبا لأنه مؤتمن ولأن الأصل عدم ما ادعاه الساعي لعدم الوجوب (فإن أهم حلف) ندبا احتياطا للمستحقين لا وجوبا فلو نكل ترك ، ولا يجوز تخليف الساعي لأنه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم . والشرط الرابع بقاء الملك في المشاية جميع الحول كما يؤخذ من قوله (ولو زال ملكه في الحول) عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره (فعاد) بشرائه أو غيره (أو يبادل مثله) مبادلة صحيحة في غير التجارة (استأنف) الحول لاقطاع الأول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بد له من حول للخبر المار ، وعلم من تعبيره بالفاء الدالة على التعقيب ، وقوله بمثله لاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالأدلى ، ويكره تنزيها فعل ذلك فرارا من الزكاة بخلاف حاجة أولها وللقرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه من علمها هنا فلو قصد الفرار مع الحاجة لما مر من كراهة ضبة صغيرة لحاجة وزينة لأن في الضبة اعتقادا أقوى المنع بخلاف القرار ، فلو عارض غير هذا أن أخذ منه تسعة عشر دينارا لمثلها من عشرين دينارا زكى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها . أما المبادلة القاسدة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزيل الملك ، وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعضه للتجارة كالصيارفة فإنهم يستأنفون الحول كلما

الجثة لا يستأزم السمن فهو عطف أهم على أخص (قوله فلو نتجت عشرة) عبارة حجج : فلو نتجت عشرين فقط لم يفد كما في الروضة والمجموع اه . وهو الصواب الموافق لقوله بعد : ولذلك لو مات في الصورة التي مثل النخ ، فإنه يفرض أن يكون النتائج عشرة فقط إذا مات ثمانون لم يكن الباقي نصابا إذ هو ثلاثون فقط (قوله التي مثل بها) هي قوله فلو نتجت النخ (قوله غير التجارة) أما هي فلا تضر بالمبادلة فيها أثناء الحول على ما يأتي (قوله استأنف أي فيها بادل فيه دون غيره) قوله ممن علمها هنا (الإشارة لقوله أولها للقرار (قوله فلو عارض غيره النخ) صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيها خرج عن ملكه دون ما يبي فليراجع ، ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره النخ بخلافه فإنه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه ، وأنه لا فرق بين المشاية وغيرها إلا أن يقال : المراد استأنف فيها بادل فيه ، وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكا جديدا ، لأن ما لم يستبدل فيه فليس بملك جديد . وأجاب عنه سم على حجج بجواب آخر ، فقال : وبعضهم أجاب بأن عمل انقطاعها إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتصم له (قوله أما المبادلة القاسدة النخ) كالعاطاة (قوله) فإنهم يستأنفون (أي بشرط صحة المبادلة من الحلول والتفاضل والمماثلة عند اتحاد الجنس والحلول وتفاضل فقط

(قوله مبادلة صحيحة في غير التجارة) أي بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ، ولا يعترض به عليه لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعضه) أي مع قطع النظر عما قيده به من قوله في غير

بادلوا ، ولهذا قال ابن سريج : بشر الصيارفة بأنه لا زكاة عليهم ، ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بغيب أو إقالة استأنفه من حين الرد ، فإن حال الحول قبل العلم بالغيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري ، وتأخير الرد لإخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها ، فإن سارع لإخراجها أو لم يعلم بالغيب إلا بعد إخراجها نظر ، فإن أخرجها من المال أو من غيره بأن باع منه بقلدها واشترى بثمنه وأجبه لم يرد لتفريق الصفقة ولما لا يردش كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع وإن أخرجها من غيره رد ، إذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الأداء من مال آخر ، ولو باع النصاب بشرط الخيار ، فإن كان الملك للبايع بأن كان الخيار له أو موقوفاً بأن كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك ، وإن كان الخيار للمشتري ، فإن فسخ استأنف البايع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ، ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت ، وملك المردت وزكاته وحوله موقوفات ، فإن عاد إلى الإسلام تبيناً بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله وإلا فلا (و) الشرط الثاني في كلام المصنف ، وهو الشرط الخامس (كونها سائمة) أي راعية لنهر أنس « وفي صدقة الغنم في سائماتها إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم ، وقيس بها الإبل والبقر اختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرحى في كلأ مباح (فإن علفت معظم الحول) ولو مفرقا فلا زكاة فيها ، إذ الغلبة لها تأثير في الأحكام (وإلا) بأن علفت دون المعظم (فالأصح أنها إن علفت قدراً تعيش بدونها ضرر بين وجبت زكاتها) لخفة المؤنة (وإلا) أي وإن كانت لا تعيش في تلك المدة بدونها أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيها زكاة لظهور المؤنة ، والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالباً . والثاني إن

عند اختلافه (قوله فإن حال الحول الخ) أي حول المشتري (قوله امتنع) أي على المشتري (قوله قبل التمكن من أدائها) أما التأخير بعد التمكن من الأداء فيبطل الرد لأن إمساكه تلك المدة كأنه رضى بالغيب فأشبه ما لو اشترى شيئاً واطلع فيه على عيب ولم يبادر برده (قوله وهو الشرط الخامس) أي بواسطة ما أشار إليه قبل من جعل مضى الحول شرطاً والبقاء في ملكه إلى تمامه شرطاً آخر (قوله دل بمفهومه الخ) فإن قلت : لم خص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي المنطوق ؟ قلت : لأن غير الغنم من الإبل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد ، والقصد إخراج المعلوفة فيحتاج إلى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم ، على أن إيراد هذا الحديث إنما قصد به إخراج المعلوفة من الغنم ، ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم . وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم سابقاً أيضاً هذا . فإن قلت : جعل الحديث دالاً بالمفهوم مشكلاً فإن شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون التقيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب . قلت : أجاب سم على منبج بأن ذلك محله حيث لم يظهر للتقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا يمكن أنه ذكر التنبيه على خفة المؤنة اهـ . وفي كلام بعضهم أن عمل ذلك أيضاً فيما لم يفد حكماً عاماً . أما هو فيعمل بمفهومه وإن كان غالباً أو في جواب سؤال ، وهو ظاهر (قوله فلا تجب فيها زكاة) أي فلو ادعى المالك أنها علفت التقدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي فهل يصدق المالك بلا بينة أولاً لإمكان إقامة البينة على ما ادعاه . قال سم : فيه نظر ، واستغرب أنه لا بد من بينة كما لو ادعى الوديع تلف الوديعة بسبب ظاهر اهـ . أقول : وقضية قول الشارح فإن أتهم حلف ندباً أنه يصدق بلا بينة ، وأظهر

التجارة (قوله فإن حال الحول) يعني عند المشتري أي حول غير حول البايع (قوله فإن سارع لإخراجها) أي بأن لم يؤخر تأخيراً يبطل رده بأن أخرج مع التمكن (قول المصنف وكونها سائمة) أي بإسامة المالك كما يعلم مما يأتي

علقت قدرا يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن كان حقيرا بالإضافة إليه وجبت ، وفسر الرقيق بذرهما ونسلها وصوفها ووبرها ، ولو أسبغت في كلال مملوك كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان : أحدهما كما أفق به الفقهاء ، وجزم به ابن المقرئ أو لمها لأن قيمة الكلال تافهة غالبا ، ولا كلفة فيها ، ورجح السبكي أنها سائمة إن لم يكن للكلال قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نخبها وإلا فعلوفة ، والمناسب لما يأتي في المحشرات من أن فيها سقى بماء اشتراه أو أنه نصف العشر كما لو سقى بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجميع كثرة المؤنة . قال الشيخ : وهو الأوجه ، ولو جزه وأطعمها إياه في المرعى أو البلد فعلوفة ، ولو رعاها ورقا تنثر فسائمة ، فلو جمع وقدم لها فعلوفة . قال ابن الصاد : ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلال الحرم وعلفها به فلا ينقطع السوم لأن كلال الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وإنما يثبت به نوع اختصاص ، (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ، وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لأن الأصل عدم وجوبها ، أو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر . من العلف فيها لم تجب الزكاة في الأصح لعدم السوم ، وكالغاصب المشتري شراء فاسدا (أو كانت عوامل) لمالكها أو بأجرة (في حرت ونضج) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء ولو محرمًا (فلا زكاة في الأصح) لأنها لا تقتضى للنياه بل للاستعمال ككتاب البلدان ومتاع الدار ، فقوله في الأصح راجع

منه قول المحلى : وقال في الروضة : إن الممين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة ، وقيل واجبة فيها بخلاف الظاهر . فقولته كنت بعث المال في أثناء الحول ثم اشترته وآتمته الساعي في ذلك فعله (قوله) بالإضافة إلى رفق الماشية (أى بالنظر) قوله كان نبت في أرض مملوكة (أى أو اشتراه ولو بقيمة كثيرة ، ومثل ذلك ما يستنبه الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبنر بها حبا فنبت فهو من الكلال للملوك في الراعية له الخلاف المذكور قال سم : ونقل عن الشباب الرولى ما يخالفه . قال : ورده ولده وذكر أنه بتسليم محبة نقله عنه لا يعول عليه إلا ينقل (قوله) أحدهما كما أفق به الفقهاء وجزم به ابن المقرئ أولهما (أى إنها سائمة فتجب فيها الزكاة) قوله ورجح السبكي أنها سائمة (نقل سم على حجج عن الشارح اعتماد مقاله السبكي (قوله قال الشيخ وهو الأوجه) ضعيف (قوله فعلوفة) أى إن كان ما أكلته من الحيز وقدرا لا تعيش ببلونه بلا ضرر بين (قوله ويستثنى من ذلك) أى من قوله فلو جمع وقدم لها فعلوفة (قوله ولو سامت بنفسها) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى الدواب في نحو الجفائر فهي سائمة ، وأما ما يأخذه المتكلم عليها من نحو المتلزم من الدرهم فهو ظم مجرد لا يمنع من الإسامة ، ومعلوم أنه لا تجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة ويبنى ما لو كانت ترحى في كلال مباح جميع السنة ، لكن جرت عادة مالكيها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت أهلها قدرا لزيادة الثناء أو دفع ضرر يسير المحظ هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا ؟ فيه نظر ، وقد يؤخذ من قول الشارح الآتى ولو كان يسرّها نهارا ويلي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر أنها سائمة (قوله أو كانت عوامل) أى ولو في عرم أخذنا من قوله وافر بين المستعملة في عرم الخ .

[تنبيه] وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتاج هل تجب فيه الزكاة أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال : تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال ، وما مضى من حول الأمهات قبل انفصاله لا يمتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو حمل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النضج السقى من ماء يهر بيعير أوبقرة ، ويسمى ناضحا

لجميع كما تقرر . والثاني الأول مبنى على عدم اشتراط قصد الصوم لحصول الرفق ، وفي الثانية مبنى على عدم اشتراط النية في العلف ، وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق بإسامتها ، ولا بد أن يستعملها القدر الذى لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البندنجي عن الشيخ أبي حامد ، وفرق بين المستعملة في المحرم وبين الحل المستعمل فيه بأن الأصل فيها الحل ، وفي الذهب والفضة المحرمة إلا ما رخص ، فإذا استعملت المشاشية في المحرم رجعت إلى أصلها ، ولا ينظر إلى الفعل الخسيس ، وإذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله ، ولا أثر لحرمة العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا إن قصد به القطع السوم وكان مما يتمول . وعلم بما تقرر أن الاعتبار لإسامة المالك أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بأن غصب معلوفة وردها عند غيبة المالك للحاكم فأسامها صرح به في البحر . قال الأذرى : لو كان الأخط للمحجور في تركها فهو موضع تأمل اه . وظاهر عدم الاعتداد بها حينئذ لتعديده بفعلها وهل تعتبر إسامة الصبي والمجنون ماشيتها أو لا أثر لذلك ؟ فيه نظر ، ويبعد تخريجها على أن عدها عمد أم لا ، هذا إن كان لها تميز ، ويحتمل أن يقال لو اعتلفت من مال حر في لا يضمن أن السوم لا ينقطع كما لو جاعت بلا رعى ولا علف . ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بإربها لم تجب زكاتها لما مر من اشتراط إسامة المالك أو نائبه ، وهو مفقود هنا كما صرح به في الحواشي الصغير ، والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الأم ، فإن كانت سائمة ضم إليها في الحول وإلا فلا ، ولو كان يسرحها نهارا وبقي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر (وإذا وردت) أى المشاشية (ماء أخذت زكاتها عنده) لأنه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرحى ، وفي الحديث : « تؤخذ زكاة المسلمين على مياههم » (وإلا) أى وإن لم ترد الماء بأن استغنت عنه بالربيع مثلا (فتد بيوت أهلها) وأفتنهم تؤخذ زكاتها . قال في الروضة : ومقتضاه جواز تكليفهم الرد إلى الألفية ، وبه صرح المحاملى وغيره ، والأوجه فيها لآئرد ماء ولا مستقر لأهلها للواء انتجاعهم تكليف الساعي النجعة إليهم لأن كلفته أهون من تكليفهم ردها إلى محل آخر ، ولو كانت متوحشة يمسر أشغلها وإسامها فعل رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا ، وهو محمل قول

(قوله ولا بد أن يستعملها النخ) ولو لغيره وبأجرة أو عارية (قوله إلا ما رخص) أى فيه (قوله إلا إن قصد به قطع السوم) وقياسه أنه لو استعملها قدرا يسيرا وقصد به قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو كان الأخط للمحجور في تركها) أى السائمة (قوله ويبعد تخريجها) أى فيكون الراجح أنه لا اعتبار بإسامتها (قوله لا يضمن) أى بأن لم يكن له أمان (قوله أن السوم لا ينقطع) معتمد (قوله ولو ورث سائمة ودامت النخ) وقع السؤال في الدرس عما لو أسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وأنها في ملك المورث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للإسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له أم لا ؟ فيه نظر . أقول : والأقرب الثاني ، وقد يدل له ما ذكره سم على منج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح : وما علم أى الوارث بموت مورثه أو بأنها نصاب أو يكونها سائمة لعدم إسامة المالك لاستحالة القصد إليها مع عدم العلم اه . وقد يؤخذ من هذا أن غير الوارث إذا لم يعلم أن ماشيته نصاب لا زكاة وإن أسامها إلا أن يفرق فليحذر اه . أقول : ولعل الفرق أقرب فإنيهم إذا اشتراطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم . بخلاف السوم فإنهم لم يكتفوا بمجرد بل اشتراطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا (قوله لم يؤثر في وجوب الزكاة) أى حيث كان القدر الذى علفها به تعيش ببلونه بلا ضرر بين (قوله أخذت زكاتها) أى ندبا (قوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا) أى يتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه

أبى بكر رضى الله عنه والله لو متعوى عقالا لأنه هنا من تمام التسليم (ويصدق المالك في عددتها إن كان ثقة) لأنه أمين وله مع ذلك أن يعدها، ومراده بالمالك المخرج ولو وليا ووكيلا (ولا) بأن لم يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها فتعد (وجوبا كما لا يخفى عند مضيق) لأنه أسهل لعددها وأبعد عن الغلط فتمر واحدة واحدة ويبدل كل من المالك والساعى أو نائهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة، فلو ادعى رب المال الخطأ أعيد له العدد، وكذا لو ظن الساعى خطأ عاده فبعاد أيضا، ويسن للساعى عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطيبيا لقلبه بأن يقول: أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت، ولا يتعين دعاء ويكره أن يصل عليه في الأصح إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعا لم كالأل فلا تذكره وهم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما مر. نعم من اختلف في نبوته كقثمان ومرم لا كراهة في إفراة الصلاة والسلام عليه لارتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الأنبياء والملائكة، أما منهما فلا كراهة مطلقا لأنها حفظهما فلهما الإنعام بها على غيرهما لخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال «اللهم صلى على آل أبى أوفى» والسلام كالصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للأحياء والأموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سيأتى في محله. وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابا ويسن الرضى والرحم على غير الأنبياء من الأخيار. قال في المجموع: وما قاله بعض العلماء من أن أكرضى شخص بالصحابة والرحم بغيرهم ضعيف. قال المصنف: ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها كإقراء درس وتصنيف وإفشاء أن يقول: ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

باب زكاة النبات

المراد به هنا الاسم بمعنى الثابت لا المصلى. وينقسم إلى شجر وهو ماله ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع والزكاة تجب في النوعين، ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما، لكن المصنف في نكت التنبيه ذكر أن استعمال النبات في الثمار غير مألوف. والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتى قوله تعالى - وآتوا حقه يوم

المدكور، ولا ضمان على الساعى أيضا إن تلفت في يده بلا تقصير (قوله أعيد له العدد) أى وجوبا (قوله فبعاد أيضا) أى وجوبا (قوله ويسن للساعى) ومثله المستحق في ذلك (قوله الدعاء للمالك) تخيل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول: بارك الله لوكلك فيما أعطى وجعله له طهورا وبارك له فيما أبى (قوله ويكره أن يصل عليه) أى بأن يقول اللهم صل عليك (قوله منزلة ما يقع خطابا) أى فلا كراهة فيه على غير الأنبياء والملائكة (قوله كإقراء درس) أى وكفارة شئ من القرآن أو تسبيح أو ذكر أو غيرها من سائر القرب (قوله أن يقول ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبه في التحصيل عبادة.

(باب زكاة النبات)

(قوله والزكاة تجب في النوعين) أى في ثمرها على ما يأتى (قوله غير مألوف) أى والمعروف تخصيصه بالزروع، ولا يرد هذا على المصنف لأنه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزروع، وغايته أنه على

(باب زكاة النبات)

حصاده - وقوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض - فأوجب الإنفاق مما أخرجته الأرض وهو الزكاة لأنه لاحق فيها أخرجه غيرها (تختص بالقوت) لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها ، فلذا أوجب الخارج منه شيئا لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدابوا أو تنعما أو تأدأ كالتزيتون والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحج الفجل والسمسم والبطيخ والكثرى والزمان وغيرها كما يأتي بعض ذلك (وهو من الثمار الرطب والعنب) بالإجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما (والأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات السبع (والعلمس) بفتح اللال ومثله البسلا (وسائر المقتات اختصارا) كالحمص والبقلا والذرة والمطبان وهو الجلبان والماش وهو نوع منه ، فتجب الزكاة في جميع ذلك لو ورودها في بعضه في الاختبار الآتية وإلحاقا لباقيها به ، وثبت أيضا انتضاؤها في بعض ما لا يصلح للاقتيات فالحقنا الباني به ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري ومعاذ لما بعثهما إلى اليمن فيها رواء الحاكم ومصحح إسناده « لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشعير والحنطة والتمر والزبيب » فالخصر فيه إضائي لما رواء الحاكم ، ومصحح إسناده من قوله صلى الله عليه وسلم « فيها سقت السماء والسيول والبعل العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر » وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب ، فأما القثاء والبطيخ والزمان والقصب فغفو عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصب يسكون المعجمة الرطب يسكون الطاء وخرج بالاختيار ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البوادي كحب الفاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لا زكاة في الوحشيات من الظباء ونحوها وعبر في التنبيه بدل هذا القيد بما يستنبته الآدميون . قال في المجموع : قال أصحابنا وقولهم بما ينبت الآدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته وإنما المراد أن يكن من جنس ما يزروعه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا خلاف اتفق عليه الأصحاب، ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بأرضنا

تقدير مضاف : أي تمر كل منهما ، فإن كان المراد أنه لا يطلق النبات على الشجر وإنما يطلق على الزرع انفسح الإيراد (قوله وهو) أي القوت (قوله وهو من الثمار) وقدمه لقلة الكلام عليه (قوله والأرز بفتح الهمزة الخ) الثانية كذلك إلا أن الهمزة مضمومة أيضا الثالثة ضمهما وتخفيف الزاي على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاي السادسة رنر أعني بنون بين الراء والزاي السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاي على وزن عضد اهـ س كذا بهامش دم بخط شيخ الإسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اهـ شرح روض (قوله فالخصر فيه إضائي) أي بالنسبة لأهل اليمن اهـ شيخنا الزيادي (قوله والبعل العشر) بالحر عطف على ما من قوله فيها (قوله وإنما يكون ذلك في التمر) ملرج من الراوى تفسير للمراد من الحديث (قوله وخرج بالاختيار ما يقتات به) الأولى إسقاطها لأن الذي يتعدى بالباء على ما يفهم من اختار تقوت (قوله حال الضرورة) قال حجج : ضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الآدميون ، لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيار : أي ولا عكس إذ الحيلة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك (قوله كحب الفاسول) وهو الأشنان اهـ حجج ، وفيه أنهم فسروه في محل آخر بأن الأشنان حلقاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به ألهم إلا أن يقال إنه مشترك (قوله فثبت بأرضنا) أي في محل ليس مملوكا لأحد كالموات ، وقوله وغلة القرية الخ ، أي والحال

(قوله وعبر في التنبيه بدل هذا القيد) أي قيد الاختيار والصورة أنه مقتات

فإنه لا زكاة فيه كالتخل المباح بالصحراء ، وكذا ثمار البستان ، وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقطائر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين ، ولو أخذ الخراج الإمام على أن يكون بدلا عن العشر كان كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به القرض وإن نقص عن الواجب عمه (وفي القديم تجب في الزيتون) لقول عمر رضي الله عنه : في الزيتون العشر ، وقول الصحاح حجة في القديم فلذلك أوجبه لكن الأكثر ضعيف (و) في (الزعفران و) في (الورس) لا شترأكهما في المنفعة ولا أثر ضعيف في الزعفران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون ثبت أصغر يصيغ به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم)

أن الغلة حصلت من حب مباح أو يلزمه الناظر من غلة الوقف ، أما لو استأجر شخص الأرض وبنى فيها حيا يملكه فالزرع ملك صاحب البئر وعليه زكاته ، وليس من المعين الوقف على إمام المسجد على المحدث فلا تجب عليه زكاة . قال حج بعد مثل ما ذكر : وأفتى بعضهم بأن الموقوف المصروف الأقرباء الواقف فيها يأتي كالوقف على معين وفيه نظر ، بل الوجه خلافه لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف لإيهم حكم الشرع ، ومن ثم لا زكاة فيها جعل نلرا أو أضحية أو صدقة قبل وجوبها ولو نلرا معلقا بصفة حصلت قبله كان شوق الله مريضى فعلى أن أنصدق بشمر نخل فشنى قبل بدو صلاحه فإن بدا قبل الشفاء ، فإن قلنا : إن النذر المعلق بمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب ولا وجب عليه اه . وفيه لو وقف على أولاد زيد وجبت فيه الزكاة لأنه معين صح ، وعليه لما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لأقرباء الواقف ولعله أن صورة أقرباء الواقف أنه وقف على غيرهم وقفا منقطع الآخر فانقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى أقرب رحم الواقف ، وبدل على هذا قوله بأن الموقوف المصروف لأقرباء الخ ، ولم يقل الوقف على أقرباء الواقف وتعليقه بقوله لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف للخ ، وما الواقف على أولاد زيد فلهم عنهم في وقفه فهم مقصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم بتعيين الواقف لم (قوله فإنه لا زكاة فيه) ظاهره أن من قصد تملكه ملك جميعه فلينظر وجه ذلك وهلا جعل غنيمة أو فيئا ، بل لا ينبغي إلا أن يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا إن ثبت في غير أرضه اه سم على حج . أقول : ينبغي أن يقال : إن كان هذا مما يعرض عنه ملكه من ثبت في أرضه بلا قصد ، فإن ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه ، وإن كان مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فيء ، وإن قصده فنعوه بقتال فهو غنيمة لمن منعهم (قوله إذ ليس له مالك معين) أفهم أنه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة وبه صرح سم على منوج وعبارته بعد مثل ما ذكر بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه (قوله كأخذه القيمة الخ) أو ظلما لم يميز هنا وإن نواها المالك وعلم الإمام بذلك اه حج (قوله) فيسقط به القرض أى وتقوم نية الإمام مقام نية المالك كالممتنع ، وليس منه ما يأخذه الملتزمون بالبلاد من غلة أو دراهم لأهم ليسوا نائين عن الإمام في قبض الزكاة ، ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يعملونه في مقابلة تعميم في البلاد ونحوه .

[تنبيه] أخذ الزكشى من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ، ثم نقل عن بعض الخبابة أنه أنكر إفتاء حتى بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية ، فإن شرط الخراجية أن من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهى ليست كذلك فتجب الزكاة : أى حتى على قواعد الخنيفة . وأجيب بأنه بنى ذلك على ما أجمع عليه الخنيفة أنها فتحت

(قوله لكن الأكثر ضعيف) لاحتاجة إليه على الجليد

وهو يكسر القاف والطاء وضمهما حب العصفير لأن أيبا كان يأخذ العشر منه (و) في (الصل) سواء كان نعله مملوكا أم أخذ من الأمكنة المباحة ، كذا قيده شارح وأطلقه غيره ، ولعل الأول لكون القديم لا يوجب في صلب غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر ، لكن قال البخاري والترمذي : لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة (خمسة أوسق) لخبر « ليس فيها دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وخبر مسلم « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » وقد أمر صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكاته زيبيا كما تؤخذ زكاة النخل تمرًا ، والوسق بالفتح على الأفصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصبيان ، قال تعالى .. واللبل وما وسق .. أي جمع (وهي) أي الأوسق الخمسة (ألف وسبائة رطل بغدادية) إذ الوسق ستون صاعا فمجموع الخمسة ثلثائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمذ رطل وثلث بالبغدادى وقدرت بالبغدادى لأنه الرطل الشرعى ، قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن الرطل الدمشقي سبائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون فيا جزم به الرافعي فيضرب في ألف وسبائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم ذلك على سبائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت : الأصح أنها) بالدمشقي (ثلثائة واثنتان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل ، لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون ، وأنه أعلم بيانه أن تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وسبائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف ، ولم يتعرض في المحرر لضبط الأوسق بالأرطال لا بالدمشقية ولا بالبغدادية ، بل عبر بقوله وهي بالمد الصغير ثمانمائة من وبالأكبر الذى وزنه سبائة درهم ثلثائة من وستة وأربعون منا وثلثان من فاختصره المصنف بما سبق ، واستفيد من ذلك أن الرطل الدمشقي مساو للمد الكبير ، والمد الصغير رطلان بالبغدادى والنصاب تحديد كما صححه للأخبار السابقة وكما في نصاب المواشى وغيرها ، والعبرة فيه بالكيل على الصحيح بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم كما في التجربة عن الأصحاب ، وإنما قدر بالوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل ، والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشتمل على الخفيف والرزين ، فكيهه بالأردب المصرى كما قاله القمولى ستة أرداب وربع أردب ، وهو المعتمد يجعل القديح صاعا كزكاة القطر وكفارة العيى ، وإن قال السبكي : إنه خمسة أرداب ونصف وثلث ، وأنه اعتبر القندح المصرى بالمد الذى حرره فوسع مدين وسبعا تقريبا ، فالصاع

حنوة ، وأن عمر وضع على رموس أهلها الجزية وأرضها الخراج ، وقد أجمع المسلمون على أن الخراج بعد توطينه لا يسقط بالإسلام ، ويأتى قبيل الأمان ما يرد جزمهم بفتحها حنوة ، وصرح أئمتنا بأن النواحي التى يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه حق وعملك أهلها فلهم التصرف فيها بالبيع وغيره لأن الظاهر في اليد الملك وحيتئذ فالوجه أن الخ ماسنذكر (قوله سواء أكان نعله مملوكا أم لا) هذا لا ينافى قوله ولعل الأول ، وعبارة حج : والعسل من النحل كلها قيده شارح الخ وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله أم أخذ من الأمكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله وهو مصدر بمعنى الجمع) أى المراد هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لأنه الرطل الشرعى) أى الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأمر

(قوله كلها قيده شارح) أى بالنحل

قدحان إلا سبعي مدّ ، وقدر كل خمسة عشر مدا سبعة أفلاح وكل خمسة عشر صاعا وية ونصف وربع ثلثا ثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فثلثا صاع خمسة وثلاثون وية وهي خمسة أرايب ونصف وثلاث ، فالنصاب على قوله خمسة وستون قدحا وعلى الأول ستانة (ويعتبر) في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (تمرا) بمشاة (أو زيبيا إن تنمر) الرطب (أو ترزب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم : ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق) فاعتبر في التمر الأوسق (وإلا) أى وإن لم يتمر الرطب ولم يترزب العنب (فربطبا وعنبا) أى فيوسق رطبا وعنبا ونخرج الزكاة منهما في الحال لأن ذلك أكمل أحوالهما ، ويضم مالا ينجف منهما إلى ما ينجف في إكمال النصاب لاتحاد الجنس ، وإنما لم يلحق ذلك بالخضراوات لأن جنسه مما ينجف فالخمر نادره بغالبه ، ومثل مالا ينجف أصلا ما جافه ردى أو احتيج لقطعه للعطش . قال في العباب : أو لا ينجف إلا لنحو سنة أشهر فيها يظهر ، وهو مأخوذ عما صرح به في الشرح الصغير حيث قال : ويشبه أن يلحق به ما إذا كانت مدة جفاف طويلة كسنة لقلة فائدته ، ويجب استئذان العامل في قطعه كما في الروضة ، فإن قطع من غير استئذانه أمم وعزر ، وعلى السامع أن يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب . نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أى ويعتبر في الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مصنى من تبته) لأنه لا يندخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتفار قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما ادخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالأرز والعلس) يفتح العين واللام نوع من الحنطة كما سيأتى ، والكاف في كلامه استقصائية إذ ليس ثم ما يندخر في قشره من الحبوب غير الشيتين اللذين ذكرهما (فشرة أوسق) نصابه اعتبارا بقشره اللتى ادخاره فيه أصح له وأبى بالنصف فلم أنه لا يجب تصفيته من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب . نعم لو حصلت الخمسة أوسق من دون القشرة اعتبرناه

(قوله وإلا فربطبا وعنبا) قضيته امتناع إخراج اليسر وعدم إجزائه . نعم إن لم تنأت منه رطب فالوجه وجوب إخراج اليسر وإجزائه مراد سم على حج . وقوله نعم إن لم تنأت منه رطب : أى غير ردىء كما يؤخذ مما فى (قوله لأن ذلك أكمل) قضيته أنه لا يقدر فيه إلفاف والظاهر أنه غير مراد وأن قوله لأن ذلك أكمل أحوالهما علة لإجزاء المخرج منها بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف ، وحاصله أنه إذا تعلل الجفاف بالفعل لا يتعلل تقديره ، لا يقال : حينئذ لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره . لأننا نقول : يمكن اعتباره بالقياس إلى ما يتجفف من غيره لأن غاية الأمر أن مالا يتجفف من قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع أن يحىء منه مثل ما يحىء من غيره بفرض زوال المانع (قوله وهو مأخوذ) ضرب بينه وبين قوله في العباب (قوله ويجب استئذان العامل) أى على المالك وهو راجع لما بعد الإثم ، وهذا واضح فيما إذا كان ثم عامل وإلا وجب استئذان الإمام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى (قوله فإن قطع من غير استئذانه أمم وعزر) أى ولا ضمان سم (قوله نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض) أى فيما لو احتاج لقطعه لنحو عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أى أنها دلت على أنه لم يبق سواهما وهى الواقعة في كلام الفقهاء وهم فقات (قوله فلم أنه لا يجب تصفيته) في فتاوى الشهاب الرملى ما نصه : سئل الشهاب الرملى عن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف أصله مثلا ثم أخرجه عن الأرز الشعير هل يجزى أولا ؟ فأجاب بأنه لا يجزى ما أخرجه عن واجبه اه . أقول : هذا قد يتنافى قول الشارح فلم أنه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الإجزاء ، ويوجب بأن ما قبله هو الأصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم ، وإنما أسقط عنه تبييضه تخفيفا عليه ، وليس فيه نفوت على الفقراء بل فيه رفق بهم بتحتمل الموتة عنهم . وبقى مالم يضر به وشك فيما حصل عنده هل يبايع خلاصه

دونها كما يحثه ابن الرفعة وهو ظاهر ، وكلامهم جروا فيه على الغالب ، وكلام الشرح الصغير يدل للثبات .
وقتل الشيخان عن صاحب العدة أن قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب ، لكن استغربه في المجموع وقال :
إنه خلاف قضية كلام الجمهور ، والظاهر أن المذهب المنصوص للدخول ، قال الأذري : وهو كما قال والوجه
ترجيح الدخول أو إلزام به ، وهو قضية كلام ابن كنج إن لم يكن المنصوص وهو المعتمد ، ولا أثر لقشرة الحمراء
اللاصقة بالأرز كما في المجموع عن الأصحاب (ولا يكمل) في النصاب (جنس ينجس) أما التمر والزبيب
فبالإجماع ، وأما الحنطة والشعير والعدس والحمص فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين (ويضم) فيه
(النوع إلى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرها لا شراكهما في الاسم وإن تباينا في الجودة والرداءة واختلف
مكانهما (ويخرج من كل) من النوعين أو الأنواع (بقسطه) لانتفاء المشقة فيه ، بخلاف المواشي فإن الأصح
أنه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ، ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة
(فإن عسر) لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع (أخرج الوسط) منها دون الأعلى والأدنى لرعاية الجائزين ،
فلو تكلف وأخرج من كل واحد بالقسط جاز بل هو أفضل كما نقله في شرح المهذب (ويضم العدس إلى الحنطة
لأنه نوع منها) وهو قوت صنعاء أي يكون في الكمام حبتان وثلاث (والسلت) يضم السين وسكون اللام
(جنس مستقل) فلا يضم إلى غيره (وقيل شعير) (فيضم له لشبهه به في برودة الطبع) وقيل حنطة (فيضم إليه
لشبهه بها لونا وملاسا ، والأوّل قال : اكتسب من تركيب الشبهين طبعا انفرد به وصار أصلا برأسه) ولا يضم تمر
عام وزرعه ، في إكمال النصاب (إلى) تمر وزرع عام (آخر) وإن فرض اطلاع تمر العام الثاني قبل جلداد
الأوّل بالإجماع ، ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كثرية عامين (ويضم
تمر العام) الواحد (بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه) لاختلاف أنواعه وبلاذ حرارة وبرودة كنجده

خمس أوسق أو لا هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الوجوب لأنه الأصل ، ولا يكلف
إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا أو لا ، ولا يشكل ذلك بما لو اختلط إثاء من ذهب وقضة وجهل الأكثر
حيث كلف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكر ثم لأنه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب ، بخلافه هنا فإنه
شك في أصل الوجوب (قوله والوجه ترجيح الدخول) من كلام الأذري (قوله ولا أثر للقشرة) خلافا لحج
(قوله ويخرج من كل بقسطه) مفهومه أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكتفى وإن كان مأخوذاً منه أعلى قيمة
من الآخر ، وليس مراداً لأنه لا ضرورة على الفقراء ، وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس ، وقد يؤخذ ذلك
من عموم قول من المنهج : ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اهـ . حيث عدل عن التعبير بالماشية إلى
الأنواع الشاملة للماشية وغيرها (قوله ولا يؤخذ البعض) أي لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيها لو دفع نصف
عز ونصف نعجة من أربعين عشرون منها من الضأن وعشرون من المعز (قوله فلا يضم إلى غيره) .

[تنبيه] يقع كثيرا أن البر يختلط بالشعير ، والذي يظهر أن الشعير إن قلّ بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم
يعتبر فلا يجزى لإخراج شعير ولا يدخل في الحساب وإلا لم يكمل أحدهما بالآخر فما كل نصابه يخرج عنه من غير
الختلط اهـ حج (قوله يحمل في العام مرتين) أي بأن ينفصل الحمل الثاني عن الحمل الأوّل وأما ما يخرج متتابعاً
بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الأوّل بنحو يومين أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكانه حمل واحد (قوله
كثيرة عامين) أي وإن كان إطلاعهما في عام واحد (قوله وإن اختلف إدراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ
نصاباً جاز له التصرف فيه ، ثم إذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع وإن كان الأوّل باقياً أو نالفاً ، فإن سبق

وتهامه ، فتهامة حارة يسرع إدراك ثمرها ونجد باردة ، والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عربية . قال الشيخ : والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح ، وأشار بذلك للرد على ابن الرقعة لأنه نقله عن الأصحاب ، والعبارة في النظم هنا بإطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده ، وهو المعتد خلافا لما في الحواشي الصغير من اعتبار القطع فيضم طلع نخله إلى الآخر إن أطلع الثاني قبل جذاذ الأول وكلما بعده في عام واحد (وقيل إن أطلع الثاني بعد جذاذ الأول) يفتح الجيم وكسرهما وإسكان اللامتين وإعجامهما أى قطعه (لم يضم) لأنه يشبه ثمر عامين ، ولو أطلع الثاني قبل بطل صلاح الأول ضم إليه جزما (وزرعا العام بضان) وإن اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فإنها تزرع في الربيع والخريف والصيف (والأظهر) في النظم (اعتبار وقوع حصاذهما في سنة) واحدة بأن يكون بين حصد الأول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وإن لم يقع الزرعان في سنة إذ الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب . والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة لأن الزراعة هي الأصل ، وداخله أيضا تحت القدرة ، وجملة ما فيها عشرة أحوال أحصاها مذكرو المصنف ونقله عن الأكثرين ، وهو المعتد وإن قال الأسنوى : إنه نقل باطل يطول القول بتفصيله . والحاصل أني لم أر من صححه فضلا عن عزوه إلى الأكثرين ، بل رجح كثير من اعتبار وقوع الزرعين في عام منهم البندنيجي وابن الصباغ ، وذكر نحوه ابن النقيب . قال الشيخ في شرح منهجه : ويجاب بأن ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ : أى لأن المثبت مقام على الناقى . والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكلام بين أثنى شريف ، وقال : إن تعليلمهم يرشد إليه ، ولو دفع الزرعان معا أو على التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالأصح القطع فيه بالنظم ، ولو اختلف المالك والسامى في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في ادعائه كونه في عامين ، فإن اتهمه حلقه ندبا لأن ما ادعاه غير مخالف بالظاهر والمستخلف من أصل كلرة سبليت مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل كما علم ما مر ، بخلاف نظيره من الكرم والنخل لأتهما إيرادان للتأييد فجعل كل حل كثرمة عام ، بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالأول كزرع تعجيل إدراك بعضه (وواجب ما شرب بالمطر) أو ماء انصب إليه من نهر أو عين أو ساقية حفرت من التهر وإن احتاجت لمؤنة (أو عروقه لقربه من الماء) وهو البهل (من ثمر وزرع العشر) واجب (ما سقى) منها (ينضج) من نحو نهر بجيوان ، ويسمى الذكر ناضحا والأنثى ناضحة ، ويسمى هذا الحيوان أيضا مانية بسين مهملة ونون ومثناة من تحت (أو دولا ب) يضم أوله وفتحها وهو ما يديره الحيوان ، أو دالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان ، وقيل البكرة أو ناعورة

له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ، ويجب على المشتري رده إن كان باقيا ، ورد بدله إن كان تالفا . ثم رأيت في كلام مسم على حج ما يصرح بذلك فليراجع (قوله والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح) لجرى العادة بأن ما بين إطلاع النخلة إلى بطل صلاحها ومنتهى إدراكها ذلك اه حج (قوله وقوع حصاذهما في سنة) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الإطلاعين أن نحو النخل بمجرد الإطلاع صلح للانتفاع به سائر أنواعه ، بخلاف الزرع فإنه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للأحميين الحب خاصة فاعتبر حصاده (قوله يضم إلى الأصل) ظاهره وإن طاللت المدة ولم يقع حصاذهما في عام ، ويمكن توجيهه بأنه لما كان مستخلفا من الأصل نزل منزلة (قوله أو دالية وهي المنجنون الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن والدوايب لفظها جمع دولا ب يضم الدال وقد نضحت ، ويقال له الدالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان ، وقيل الدالية البكرة انتهت

أو ما يديره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) أو وهب له لعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أى العشر وذلك لخبر البخارى «فما سقت السماء والعيون» أو كان عثريا العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر «فشمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقى بأحد المائين ثم حصل السقى بالآخر وهو الأصح» وخبر مسلم فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقى بالساية نصف العشر «وفى رواية لأبي داود «فى البعل العشر» والمعنى فى ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما فى السائمة والمعلوفة بالنظر للوجوب وعدمه، ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه بين الأرض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الإخبار وخبر «لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم» ضعيف، وتكون الأرض خراجية إذا فتحها الإمام عنوة ثم تعوضها من الثغمين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو أجرة لا يسقط بإسلامهم، فإن سكنوها به ولم تشترط هى لنا كان جزية تسقط بإسلامهم، والأرض التى يؤخذ منها ولا يعرف أصالة يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه ينقح ويحكم بمالك أهلها لما فلهم التصرف فيها لأن الظاهر فى اليد الملك، ولا يجب فى المشتريات زكاة لغیر السنة الأولى بخلاف غيرها مما مر لأنها إنما تتكرر فى الأموال النامية وهذه منقطعة تمام معرضة للفساد. قال الأسنوى: والأصوب قراءة ما فى قوله بما اشتراه مقصورة على أنها موصولة لا ملدودة أسما للماء المعروف، فإنها على التقدير الأول تتم الثلج والبرد والماء النجس بخلاف المملود اهـ. ويجب بأن البرد والثلج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقى بهما والماء النجس لا يصبغ ببيع فلم يشملهما كلامه (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة فى نحو نهر (كالطر على الصحيح) فى المسقى بماء يجرى فيها منه العشر، ولا عبرة بمؤنة تصرف عليها

أصله (قوله وهو ما يديره الماء بنفسه) حيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب فيها سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه (قوله أو كان عثريا) العثرى يفتح التاء وقد تسكن اهـ شرح روض. قال الجوهري: هو الذى لا يسقيه إلا المطر، وأوضحه الأزهري فقال: هو أن يغفر حفيرة يجرى فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر، وتسمى تلاء الحفيرة عاثورا لأن المار عليها يتعثر بها (قوله ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤدبهما من حبا إلا بعد إخراج زكاة الكل، وفى المجموع: ولو أجر الخراجية فالخراج على المالك، ولا يحل المؤجر أرض أخذ أجرها من حبا قبل أداء زكاته. فإن فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبيده أو نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته اهـ حج (قوله والأراضي التى يؤخذ منها) أى الخراج (قوله لأن الظاهر فى اليد الملك) قال حج: وحينئذ فالوجه أن أرض مصر من ذلك لأنه لما كثرت الخلاف فى فتحها أهو عنوة أو صلح فى جميعها أو بعضها كما بأتى بسطه قبيل الأمان صارت مشكوكا فى حل أخذه منها، وقد تقرر أن ما هى كذلك تحمل على الحل فاندفع الأخذ المذكور.

[تنبيه آخر] قدم مخالف شافعى أو باعه مثلا ما لا يعتقد تعلق الزكاة به على خلاف عقيلة الشافعى فهل له أخذه اعتبارا باعتبار المخالف كما اعتبروه فى الحكم باستعمال ماء وضوئه الخالى عن النية، وفرقا بينه وبين ما مر فى اعتقاد القنذلى بأن سبب هذا رابطة الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لأجلها اعتقاد الشافعى وهذا يعينه موجود هنا، وأيضا مر أنه يحرم على شافعى لعب الشطرنج مع حنفى لأن فيه إعانة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفى، إذ

(قوله ويجب بأن البرد والثلج قبل ذوبهما) كما لا يسميان ماء الخ (فى هذا الجواب نظر لأنه إذا سقى بهما بعد ذوبهما لا يصدق أنه سقى بماء اشتراه بالمد لأنه إنما اشترى ثلجا أو بردا، ويصدق عليه أنه بما اشتراه بالنصر (قوله فلم يشملهما كلامه)

لأنها لعمارة الضيقة لا لنفس الزرع ، فإذا تبيأت وصل الماء بنفسه ، بخلاف النضج ونحوه فإن المونة للزرع نفسه . والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المونة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ماسق) هما) أى بالنوعين كطر ونضج (سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة أرباعه) أى العشر رعاية للجانبين (فإن غلب أحدهما ففى قول يعتبر هو) فإن غلب المطر فالمطر أو النضج فنصفه ترجيحاً لجانب الغلبة (والأظهر يقسط) لأنه القياس ، فإن كان ثلثاه بماء السماء وثلثه بالبولاب وجب خمسة أسداس العشر ثلث العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث وفى عكسه ثلثا العشر ، وإنما يقسط الواجب (باعتبار عيش الزرع) أو الفمر (ونمائه) لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات ، فلو كانت المدة من وقت الزرع إلى وقت الإدراك ثمانية أشهر واحتاج فى أربعة منها إلى سقية فسق بالمطر وفى الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر ، وكذا لو جهلنا المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء أو احتاج فى ستة منها إلى سقيتين فسق بماء السماء وفى شهرين إلى ثلاث سقيات فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ، ولو اختلف المالك الساعى أن أنه سقى بماء صدق المالك إذ الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعى حلفه ندباً ولو كان له زرع أو ثمر مسقى بمطر وآخر مسقى بنضج ولم يبلغ واحد منهما نصاباً ضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر فى الأول ونصفه فى الثانى ، ولو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال ، قاله الماوردى وهو ظاهر (وقيل بعدد السقيات) القليلة دون مالا يفيد لأن المونة تكثر بكثرة السقيات (وتجب) الزكاة فيها ذكر (ببلىو صلاح الثمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلع

لا يثم اللب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعى له ، ويأتى أن الشافعى لا ينكر على مخالف فعل ما عجل عنه ويحرم عند الشافعى ، لأنها تقر من اجتهد أو قلد من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أولاً اعتباراً بعبقيدته نفسه ، ويجب عن الأول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً ، مع أنه لا مخالفة منا لإمامنا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع فى ورطة تحريم إمامنا لنحو أكل ما تعلقت به الزكاة قبل إخراجها ، وعن الثانى والثالث بأننا وإن لزمنا تقرير المخالف لكن يلزمنا الإنكار عليه فى فعله ما يرى هو محرمه ، فحمة إمامنا له بالأولى ، وهذا هو الذى يتجه ترجيحه خلافاً لمن مال إلى الأول ، وعبرة السبكي فى فتاويه صريحة فيها ذكرته وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فأراد قضاء دين به لمن يفسده فقيه خلاف ، والأصح أن من يصححه إن كان قوله بما ينقض لم يجل له وكذلك إن لم ينقض ، وقلنا المصيب واحد : أى وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لأنه فى باطن الأمر فيه كظاهره ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتى بسطه فى القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اهـ (قوله باعتبار عيش الزرع) عبارة حجج بعد قول المصنف الآتى : وقيل بعد السقيات : أى النافعة بقول الخيرية اهـ . وينبغى الاكتفاء فى ذلك بإخبار واحد أخذنا من الاكتفاء منهم به فى الخارص الآتى فراجعاه (قوله فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال) قال سم على

وانظر هل عدم الشمول مراد حتى لو سقى بالماء التجس يكون فيه العشر أو هو غير مراد ، والذى يظهر فى الحكم أنه إن بذل مالا فى مقابلته يكون فيه نصف العشر وإن لم يكن ذلك شراءً شرعياً لأن المال مبدول بحق فى نظير إسقاط صاحبة اختصاصه عنه ، كما صرحوا به فى نظيره من نحو السرجين وإن لم يبدل فيه مالا كان غصبه فيه العشر لانتهاء ضيائه فليراجع (قوله فيؤخذ اليقين) أى ويوقف الباقى كما فى شرح الروض ، ومعنى أخذ اليقين أى يعتبر بكل من للتقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكلاً يظهر فليراجع

وحصرم ، (و) يبلو اشتداد الحب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ، ولا يشترط إتمام الصلاح والاشتداد ولا يبلو صلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما يعلم بيان يبلو صلاح الثمر من باب الأصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ، ولو أخرج في الحال الرطب والغلب بما يقتصر ويتزيب غير ردي لم يجزه ، ولو أخذ الساعي لم يقع الموقع وإن جففه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة ، وهو المعتمد وإن نقل عن العراقيين خلافه ، ويرده حيا إن كان باقيا ومثله إن كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب ، وصحح في المجموع واقتضاه كلام الروضة في موضعين ضمانه بالقيمة ، قاله الأسنوي وهو الأصح المفتى به ونص عليه الشافعي والأكثر ونجزم به ابن المقرئ هنا ، والقاتل بالأوّل حل النص على فقد المثل ، وانتصر للتأشري للثاني نقلا عن والده بأنه إنما وجبت القيمة هنا لتلايقوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رعوس الشجر إلى وقت الجذاذ ، وفي الغصب إنما غصب ما على الأرض وأتلفه ، فلو أتلفه على رعوس الشجر تعين ضمانه بالقيمة ، واستشهد لكلام والده بما لو أتلف رجل على آخر زراعا أول خروجه من الأرض في الحال الذي لا قيمة له . قال إسماعيل الحضرمي فيه : لعل الجواب إن كان في أرض مغصوبة فلا شيء عليه ، أو في مملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يبيعه ، كما ذكروا ذلك في إتلاف أحد خفيين يساويان عشرة غصبهما فعادت قيمة الباقي درهمين فيضمن ثمانية على المذهب

حج : انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اه . والظاهر أن المراد باليقين ما يلبس على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب (قوله واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتمتع على المالك الأكل والتصرف ، وحينئذ فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه عمرة (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتي ثم إنه لا بد في إلحاق ما لم يبدأ صلاحه بما بدأ صلاحه أنه لا بد من اتحاد الجنس والبستان والحمل ، وعليه فلو بدأ صلاح ثمر أحد بساتين والآخر لم يبدأ صلاحه جاز له التصرف في الثاني لعدم تعلق الزكاة به (قوله وإن جففه ولم ينقص) أي بل ولو زاد (قوله وهو المعتمد) وهذا بخلاف ما لو أخرج حيا في تبنه أو ذهب من المعدن في ترابه فصفاه الأخذ فيبلغ الحاصل منه قدر الزكاة ، والفرق أن الواجب هنا ليس كامنا في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فإن الواجب بعينه موجود فيها أخرجه غايته أنه اختلط بالتراب أو التبن فع المخطئ من معرفة مقداره فإذا صفى وتبين أنه قدر الواجب أجزأ لزوال الإجماع : ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور ، وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصا بانه : وعلى عدم الإجزاء لو خلص الغشوش في يد الساعي أو المستحق أجزأ كما في تراب المعدن ، بخلاف منة كبرت في يده لأنها لم تكن بصفة الإجزاء يوم الأخذ والتراب والغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره اه (قوله ويرده حقا) وهل يحتاج في الرد إلى نية أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه إن كان باقيا ورده فقد رد للمالك ما لم يزل ملكه عنه ، وإن كان تالفا فهو دين في ذمته ، والبراءة في أداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته (قوله إن كان تالفا) معتمد (قوله والقاتل بالأوّل) هو قوله ويرده حيا إن كان باقيا (قوله وفي الغصب إنما غصب الخ) أي إنما هو مفروض فيما لو غصب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكروا ذلك في إتلاف الخ) قد يفرق بينهما بأنه ثم استولى على الخفيين فدخل كل منهما في ضمانه بخلاف المثلث هنا فإن الحاصل منه مجرد مباشرة الإتلاف ، وهي إنما تقتضي ضمان ما أتلفه كما لو أتلف ولد دابة

ونخل ما تقرر في غير الأرز والعلس أما ما فيونخط وإجبهما في قشرهما كما مر ، ومؤنة الجفاف والتصفية والجعدا واللباس والحمل وغيرها مما يحتاج إلى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ، ولو اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان له ثم إن لم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وإن كان الخيار لهما وقفت الزكاة فمن ثبت الملك له وجبت عليه ، وإن اشترى النخيل بثمرتها أو ثمرتها فقط مكاتب أو كافر فبدا الصلاح لم يجب زكاتها على أحد أما المشتري فلعدم أهليته لوجودها وأما البائع فلانتفاء كونها في ملكه حال الوجوب ، أو اشتراكها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردّها على البائع فهما لتعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده ، فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يردّ وله الأرض ، أو من غيرها فله الردّ أما لو ردّها عليه يرضاه كان جائزا للإسقاط البائع حقه . وإن اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها ، فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله الفسخ لتضرره بمصّ الثمرة رطوبة الشجرة ، ولو رضى به وبأى المشتري إلا القطع امتنع على المشتري الفسخ لأن البائع قد رضى بإسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالإبقاء لأن رضاه إجارة ، وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لأن بدو الصلاح كان في ملكه فإذا أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ، ولو بدا الصلاح قبل القبض كان عيبا حادئا بيد البائع ، فيبقى كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري ، وما قاله من أن على ذلك إذا كان البسوة بعد الالتزام وإلا فهي ثمرة استحق بقاءها في زمن الخيار فصارت للمشتري في زمنه فيبقى أن يفسخ العقد إن قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود ، والأرجح عدم انفساح العقد بما ذكر ، والفرق بينهما أن

قيسته نافهة حين الإلتلاف فإنه إنما يضمن قيمته في ذلك الوقت لاقيمته كبيرا بتقدير بقاءه ، هذا وكان الأولى للشارح التنظير بما لو أنفأ أحد الخفين في يد ماله ، ومع ذلك يرد عليه أن التلّف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا (قوله لا من مال الزكاة) أى فلو خالف وأخرجها من مال الزكاة وتعدّر استردادها من أخذها ضمن قدر ما فوّته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه ، وسند ذكر نظيره عن البميرى فيما لو فقد المختلط من الذهب والفضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه ، قال : ويعضده التخمين في مسئلة المذنى والودى (قوله ولو اشترى نخيلا الخ) وبأى ردّ قول الإمام والغزالي المنع الكلى عن التصرف بخلاف الإجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك ، وأحاديث الباكورة وأمر الشافعى بشراء القول الربط محمولان على ما لا زكاة فيه إذ الوقائع الفعلية تسقط بالإجماع وكما لو لم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره إلى الاعتراض عليه بأنه خلاف الإجماع الفعلى ، وكلام الأكرمين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه إلى خلاف ما صرح به كلامهم وإن اعترض بنحو ذلك إذ المذهب نقل ، فإذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كمدبب أحمد فإنه يميز التصرف قبل انحرص والتضمين وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه ، وكذا ما يهدى في أوانه أحجج بحرفه (قوله ثم إن لم يبق الملك له) أى لم له الملك مدة الخيار (قوله رجع عليه من انتقلت إليه) قضيت أنه للمشتري الرد فهما إذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ، وبشكل عليه ما يأتي فيما لو أطلع المبيع على عيب وقد وجبت الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد فهما ، وقد يقال : ما هنا مصور بما إذا قبلها البائع وهو الأظهر ، وقد يقال بوجوبه مطلقا ، ويفرق بأن البائع بشرطه الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله إذا أخذت الزكاة منه (قوله فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله) أى البائع به ، ثم إذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وإن أدى ذلك إلى قطع ثمرة المستحقين أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لتعلق حق المستحقين بها ، وعليه فلعلم فائدة الفسخ

الشرط في المقيس عليه لما أوجده العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد ، بخلاف المقيس إذ يفترق في الشرعي ما لا يفترق في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعتها شرعاً وبطلان بيع العين مع استثناء منافعتها شرطاً (ويسن خرص) أى حزر (التمر) بالثلثة (إذا بدا صلاحه على المالك) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر خارصاً وحكته الرق بالمالك والمستحق ، وشغل كلامه ثمار البصرة فهي كغيرها ، وإن استثناهما الماوردي فقال : يحرم خرصها بالإجماع لكثرة ما أكله من ثمرها وكثرة المونة في خرصها وإباحة أهلها الأكل منها للمجتاز ، وتبعه عليه الرويانى قالاً . وهذا في النخل ، أما الكرم فهو فيه كغيره . قال السبكي : وعلى هذا فينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهذا قال الأذرى : لم أر هذا لغير الماوردي ، وقضية كلام شيخه الصيمرى والأصحاب قاطبة عدم الفرق ، وخرج ببطلان الصلاح ما قبله فلا يتأق فيه إذ لاحق للمستحقين ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدوّه . نعم إن بدا صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان في البحر والأوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز ، لكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز وخرج بالمر الحب فلا خرص فيه لاستقرار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف التمرة ، وكيفية الخرص أن يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمر كل النوع رطباً ثم يبسا ، ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لثاوتهما (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) أى جميع التمر والنضب فيه ولا يترك المالك شيئاً وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » حله الشافعى رضى الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقرابه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص جماعيته وبين الأدلة الطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب ، إذ في قوله فخذوا ودعوا إشارة لذلك : أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص واتركوا له شيئاً ما خرص ففعل الترك بعد الخرص مقتضى بالإيجاب فيكون المتروك له قدراً يستحقه الفقراء ليفرقه هو والثانى أنه يترك

رد الثمن على المشتري (قوله في المقيس عليه) هو قوله كالشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله وإلا فهذه ثمرة استحق الخ (قوله ويسن خرص التمر) أى الذى يجب الزكاة فيه اه على (قوله وشغل كلامه ثمار البصرة) معتمد أى تخلأ أو كرماً (قوله وخرج ببطلان الصلاح ما قبله) ومنه البلع الذى اعتيد بيعه قبل تلونه (قوله نعم إن بدا صلاح نوع الخ) أو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان ؟ اه سم على بهجة . أقول : القياس جواز الخرص أخذاً بما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع (قوله لكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز) معتمد اه سم . ويوجه بأن ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه إن أخذ بستان وجنس وحمل وعقد وإن اختلفت الأنواع (قوله الجواز) أى في الجميع (قوله ولأنه لا يؤكل غالباً) هذا دون ما قبله يشمل الشعير اه سم على بهجة ، والحكم إذا كان معللاً بعلمتين يبقى ما بقيت إحداهما فلا يجوز خرصه (قوله أن يطوف الخارص) أى وجوباً (قوله فخذوا ودعوا الثلث) أى بأن

(قوله ولهذا قال الأذرى لم أر هذا لغير الماوردي) كأن موقع هذه العلة أن هذا مرتب على ما أفاده قوله وإن استثناهما الماوردي من كونه ضعيفاً بل شاذاً ، أما الأول فلأن الغاية تعيد ذلك ، وأما الثانى فلنستبته الماوردي وحده ، فكأنه قال ما قاله الماوردي ضعيف شاذ ولهذا قال الأذرى الخ (قوله إذ لاحق للمستحقين) أى فيجوز له أكل جميعه (قوله الطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب) أى المقتضية أو المصرحة بعموم الخرص للجميع

للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله تمسكا بظاهر الخبر المذكور (و) المشهور (أنه يكفي خارص) واحد لأن الخرص نشأ عن اجتهد فكان كالحاكم وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن ربيعة واحدا يجوز أن يكون معينا أو كاتباً ، ولو اختلفت خارصان وقف الأمر إلى تبيين المقدار بينهما أو من غيرهما . والثاني يشترط اثنين كالنقوم والشهادة وقطع بعضهم بالأول (وشرطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وأن يكون عالماً بالخرص لأنه اجتهد والجاهل يشيء غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الخبرة والدكورة في الأصح) إذ الخرص ولاية والرقيق والمرأة ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كما في الكيال والوزان وعلم من العدالة الإسلام والبلوغ والعقل ، ولا بد أن يكون ناطقاً بصيراً إذ الخرص إخبار وولاية وانتفاء وصف بما ذكر يمنع قبول الخبر أو الولاية (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (ويصير في ذمة المالك الثمر والريب ليخرجهما بعد جفافه ، إن لم يتلف قبل التحكى فلا يفرض لأن الخرص يبيع له التصرف في الجميع كما سبأني وذلك دال على انقطاع حقهم منه ، والثاني لا ينتقل حقهم إلى ذمته بل يستمر متعلقاً بالعين كما كان لأنه ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل الحق إلى الذمة ، وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ، ويسمى قول العبرة : أي اعتبار القدر الأول قول التضمين (ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمينه) أي المالك حق المستحقين كأن يقول : ضمنك نصيب المستحقين من الرب أو العنب بكذا تمراً أو زبيباً (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعاً التضمين (على المذهب) بناء على الظاهر وهو انتقال الحق من العين إلى الذمة فلا بد من رضاها كالبائع والمشتري فإن لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل بقي حق الفقراء بحاله ، وقد علم مما تقرر عدم اختصاص التضمين بالمالك ، فلو خرص الساعي ثمرة بين مسلم ويهودي وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن ربيعة اليهود الزكاة الواجبة على الفانيين ، حكاه البلقيني . قال : وإذا كان المالك صبياً أو مجنوناً فالتضمين يقع للولي فيتعلق به كما يتعلق به من ما اشتراه له ، والخطاب في الأصل يتعلق بمال الصبي ، وقد أشرت إلى ذلك فيما مر بقولي أو من يقوم مقامه شرعاً (وقيل ينقطع)

تميزوه عن باقي الثمر وتضمنوه للمالك (قوله وأنه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز : للحاكم بيعه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلفت خارصان الخ) بقي ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه أن يقدم الأكثر حداً (قوله إذ الخرص إخبار وولاية) الأولى أن يقول وشهادة فإن الأعلى من أهل الولاية في الجملة وليس من أهل الشهادة إلا أن يقال مراده الولاية الكاملة الشاملة لولاية القضاء ونحوه (قوله التصريح من الخارص) أي إن كان مأذوناً له من الإمام في التضمين (قوله أو من يقوم مقامه) ومنه شريكه كما يأتي في قوله وقد علم مما تقرر عدم الخ (قوله وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي) قضيته صحة ذلك وإن لم يأذن له المسلم في القبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه ، لكن قد يشكل عليه ما مر في زكاة الخلطة من أن من أدى حقاً

(قوله وفائدة لخرص على هذا جواز التصرف الخ) إن كان المراد بالجواز التفويض لم يصح لأن الأمر كذلك قبل الخرص أيضاً كما يأتي وإن كان المراد بمقابل الحرمه ، فالذي يصرح به كلام الشارح كما يأتي أنه لاحقة قبل الخرص خلافاً لما صرح به الشهاب حجج كما يأتي عنه ، فحل هذا القائل بمن يرى ما ذهب إليه الشهاب المذكور (قوله كما ضمن عبد الله بن ربيعة اليهود الزكاة الواجبة على الفانيين) وكأنهم كانوا ساقوم على الشجر فهم شركاؤهم في الثمرة حتى يتم الدليل (قوله قد أشرت لذلك) أي لمشتلي الصبي والمجنون كما أشار بذلك أيضاً لمصلحة الشريك ونبه

معنى الفقراء (بنفس الخروس) لعدم ورود التضمين في الحديث ، وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لأنه لو تلف جميع الثمار بأفة سبابة أو سرق من الشجر أو الجرين قبل الجفاف في غير تقييد فلا شيء عليه قطعا للوات الإمكان ، وإن تلف بعضها فإن كان البالي نصيبا زكاه أو دوله أخرجه حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب ، فإن تلف بتضييق كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم نصيبه مع تقدم التضمين لبناء أمر الزكاة على المساهلة لأنها علقه ثبتت من غير اختيار المالك بقاء الحق مشروط بإمكان الأداء (فإذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروس بيما وغيره) لانقطاع تعلقهم من العين ، وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخروس لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معينا فيحرم عليه أكل شيء منه ، فإن لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن تمكنا إلى عدلين علمين بالخروس يخرصان عليه لينتقل الحق إلى اللمة ويتصرف في الثمرة ، ولا يكتفى واحد احتياطا للفقراء ، ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فيبحث بعضهم أجزاء واحد يرد بذلك ، ومحل جواز التضمين المتقدم إذا كان المالك موسرا ، فإن كان معسرا فلا لما فيه من ضرر المستحقين ، فاندفع قول الأذرى إطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره مشكل إذا كان المالك معسرا ويعلم أنه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها كلها حياله قبل الجفاف ويضيق حتى المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخربة فتأمل (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروس) كله أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) أو مطلقا كما قاله الراعى فهما من كلامهم (أو ظاهر عرف) أي أشهر بين الناس كحريق أو برد أو نهب دون عموم أو عرف عمومهم وأتهم في هلاك الثمار به (صدق يمينه) في دعوى التلث بذلك السبب ، فإن عرف ذلك السبب الظاهر وعمومه ولم يتهم صدق بلا يمين واليمين هنا وفي يأتي من مسائل الباب مستحبة وجعله السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب إذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لأن الغالب أن المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فإن لم يعرف الظاهر طوّل بينة) على وقوعه (على الصحيح) لمسئولة إقامتها والثاني لا لأنه اتسم شرعا (ثم صدق يمينه في الهلاك به) أي

على غيره يحتاج للنية بغير إذنه لا يسقط عنه لا في الخلطة ، ووجه الإشكال أن المال وإن كان مشتركا بين المسلم واليهودي إلا أن اليهودي ليس أهلا للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ، ثم قال : وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبنيا على المساهة اكتفوا بتضمين الشريك وإن لم يكن مأذونا له (قوله كان وضعه في غير حرز مثله ضمن) الأوجه أنه يضمن المثل اهـ سم على بهجة ، ويفيده قول الشارح السابق ومثله إن كان تالفا للخب ومعلوم أنه يضمن الكل (قوله فينفذ تصرفه) تفرع على قول على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله أو لم يكن تحكما إلى عدلين) قضيته أنه

عليه أولا بقوله وقد علم بما تقرر الخ (قوله وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان) أي لما سيأتى من بناء أمر الزكاة على المساهلة (قوله قبل الجفاف) أي أو بعده وقبل التمكن من الإخراج كما لا يخفى (قوله فيحرم عليه أكل شيء منه) أي لا أن الأكل إنما يرد على معين ، بخلاف نحو البيع يقع شائعا ، وقضية هذا عدم حرمة نحو البيع خلافا لما في التحفة من التصريح بها ، فقد قال الشهاب سم : إنه لا وجه له فإن ذلك أولى بالجواز من حصص الشريك لمضمة الشركة بدليل أن له إخراجها من غير المال ، وأن لنا قولنا بالصحة في بيع الجميع على قول الشركة نظرا إلى أنها غير حقيقية اهـ (قوله فاندفع قول الأذرى) لا يخفى أن الذي ذكره لا يدفع كلام الأذرى بل هو نتيجة ،

بذلك السبب لاحتیال سلامة ماله بمقصوده ، ولو ادعى تلفه بحريق وقع في البحرين مثلا وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيا خصه (أو غلظه) فيه (بما يبعد) أي لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخارص كالريح (لم يقبل) إلا ببينة قیاسا على دعوى الحور على الحاكم أو الكلب على الشاهد وللعلم ببطالته عادة في الغلط . نعم يحط عنه القدر المحتمل وهو الذي لو اقتصر عليه لقبول ، فإن لم يدع غلظه غير أنه قال لم أجده إلا كذا صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتیال تلفه ، قاله الماوردي وغيره (أو) ادعى غلظه (بمحتمل) بفتح الميم بعد تلف الخروس وبين قدره وهو مما يقع بين الكيلين عادة كوستى في مائة (قبل في الأصح) وحط عنه ما ادعاه إذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله في دعوى نقصه عند كيـله ، ولأن الكيل يقين والخارص تخمين فالإحالة عليه أو لا فإن لم يبين قدره لم تسمع دعواه ، ولو كان الخروس باقيا أعيد كيـله وعمل به ، ولو كان أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسـة أوسق من مائة قبل قوله وخط عنه ذلك القدر فإن أنهم حلف ، ومقابل الأصح لا يحط لاحتیال أن التقصان في كيـله له ولعله يوفى لو كاله نائيا . ويسن جذا انقر نهارا كما قاله الماوردي ليعلم الفقهاء فقد ورد النهي عنه ليلا وإن لم تجب الزكاة في المهلود .

باب زكاة النقد

أصل النقد لغة الإعطاء ، ثم أطلق على المتقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وللتقد إطلاقان : أحدهما على مايقابل العرض والدين فشمـل المضروب وغيره وهو المراد هنا . والثاني على المضروب خاصة ،

لا يكتفى بخصه ، هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفا للخص وهو ظاهر لآهامه ، وإنما صدق في عند الماشية لأنه إذا ادعى دون ما ذكره الساعي فقد ادعى عدم الوجوب وهو الأصل مع أن الساعي ثم يمكنه العد فإن رأى منه ريبة عد . وهنا تحققت الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين إلى النعمة ، والأصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالأصل فيهما (قوله صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتیال تلفه) يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى ذلك في الوديعة صدق لاحتیال التلف من غير تقصيره ولو كان تسلم منه ذلك تاما للعلة المذكورة (قوله أعيد كيـله) أى وجوبا .

(باب زكاة النقد)

(قوله ثم أطلق) أى لغة أيضا (قوله وللتقد إطلاقان) أى في عرف الفقهاء غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بأن الأولى أن يقول باب الزكاة الذهب والفضة ليشمل التبر والقراضة والسبائك والتقد

فكان ينبغي خلاف هذا التعبير (قوله وبين قدره) لاحتیاله إلى بل الأصوب حذفه لأن كونه محتملا أو غير محتمل فرع بيان القدر كما لا يخفى عكس ما يفيد هذا الصنيع ، ولعله إنما ذكر هذا هنا توطئة لما بعده وعبارة الروض : أو ادعى غلطا وبينه وكان ممكنا .

(باب زكاة النقد)

(قوله لغة الاعطاء) ظاهره ولو تغير المتقود فليراجع (قوله ثم أطلق على المتقود) لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله بعد وللتقد إطلاق إذ هو كالصريح في أنه ليس له غير هذين الإطـلاقين ، على أن الذي نقله في التحفة عن القاموس أنه لغة خاص بالدراهم لا غير

والناضى له إطلاقان أيضاً كالقند . والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى - والذين يكنزون الذهب والفضة - والكز ما لم تؤد زكاته ، والتقذان من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ بهما قوام الدنيا ونظام أسواق الخلق ، لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بهما بخلاف غيرهما من الأموال ، فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقها للما كنن . حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس (نصاب القضاة مائتا درهم ، ونصاب الذهب حشرون مثقالاً) بالإجماع ، وقدم الفضة على الذهب لأنها أغلب ، ويعتبر ذلك (بوزن مكة) تحديداً ، فلو نقص في ميزان وثم في آخرى فلا زكاة للشك وإن راج رواج التام ، ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حلف صالحيها . غير « المكياك مكياك المدينة ، والوزن وزن مكة ، والمقال لم يتغير سجاهلية ولا إسلاماً » وهو اثنا وسبعون شعيرة معتدلة لم تقش وقطع من طرفها ما دق وطال ، والمراد بالدرهم الإسلامية التي هي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان ، وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون . قال الأزرعي كالسبيكي : ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه

بناء على أنه اسم للمضروب خاصة (قوله والناضى له إطلاقان أيضاً) أي من الذهب والفضة (قوله والكز ما لم تؤد زكاته) هذا تفسير مراد وإلا فالكز لغة المال المدفون ، فكأنه شبه المال الذي تؤد زكاته بالمال المدفون الذي لا ينفع به حال دفنه (قوله بوزن مكة تحديداً) أي يقينا ليطهر قوله فلو نقص الخ .

[فرع] ابتلع نصيبا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاته ؟ فيه نظر ، ولا يبعد أنه كالثابت فتجب فيه الزكاة ولا يلزم أدائها حتى يخرج ، فلو تيسر إخراجها بنحو دواء فهل يلزمه أداء الزكاة والإنفاق منه على عمومه وأداء دين حال طوبى به ؟ فيه نظر ، ويحتمل فيها لو تيسر إخراجها بلا ضرر أن يلزمه أداء الزكاة في الحال ولو قبل إخراجها كما في دينه الحال على موسر مقر وأن يلزمه إخراجها لنفقة المومن والدين ، فلو مات قبل إخراجها فقد يتجه أن يقال : إن كان تيسره له إخراجها بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه ، وإن كان لم يتيسر له إخراجها كذلك لم يجب الإخراج من تركه بل إن خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركيته وإلا فلا سم على حج . قال شيخنا العلامة الشويري : أقول : ابتلاعه قريب من وقوعه في البحر ، وقد صرحوا في المبيع قبل قبضه بأنه تلف فليكن هنا كذلك ، ويفرق بينه وبين الغائب بأنه يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الابتلاع انتهى . أقول : قد يفرق بأن ما في البحر مأبوس منه عادة فأشبهه التالف والذي ابتعله يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله النواء بل يغلب خروجه لأنه مالا تحمله المعدة فأشبهه الغائب كما ذكر سم (قوله وتم في أخرى) عبارة المختار : الميزان معروف وهو مقتضاه أنه مذكر (قوله والمراد بالدرهم الإسلامية) أي الدرهم الإسلامية التي الخ (قوله وكانت مختلفة في الجاهلية) قال في شرح الهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه : قال الرافعي : وسببه أن التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وسلم والصدور الأول بعلمه كان بالبغلي وهو ثمانية دوائق والطبري وهو نصفها فجمعهم وقسم درهمين له . ثم قال : والطبرية نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام ، وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة إلى البغل لأنه كان عليها صورته (قوله ويجب اعتقاد أنها الخ) أي الدرهم الآن (قوله لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه) أجيب بأنه بتقدير عدم وجودها لا يضّر لما قيل إن الدرهم التي كانت موجودة أولا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دوائق والآخر أربعة فخلط مجموع الدرهمين وقسم في زمن عمر فصار الدرهم ستة دوائق ، فيحمل ما في الحديث من أن النصاب مائتا درهم على أن كل مائة من

الراشدين ، ويجب تأويل خلاف ذلك ، ووزن الدرهم ستة دواقي والدائق ثمان حبات وخمسة حبة ، وفق زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما . قال بعض المتأخرين : ودرهم الإسلام المهور اليوم ستة عشر قيراطا وأربعة أخماس قيراط بقرباط الوقت . قال الشيخ : ونصاب الذهب بالأشرف خمسة وعشرون وسبعان وتسع ، ومراده بالأشرف فيها يظهر القابض ، وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن ، على أنه حدث تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما مرّ فلينبه لذلك ، ولا تقص فيها كالمعشرات بل مازاد على النصاب فيحسابه كما في المحرر ولو بعض حبة لإمكان التجزئ بلا ضرر بخلاف المواشي (وزكاتها) أى الذهب والفضة (ربع عشر) في النصاب لخبر « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة » رواه البخارى « وفى الرقة ربع العشر » والرقة والورق القضة والماء عوض من الواو ، والأوقية بضم الهزء وتشديد الياء على الأشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والإجماع ، ولا يكمل نصاب أحدها بالأخر لاختلاف الجنس ويكمل الجيد بالرءى من الجنس الواحد وعكسه وإن اختلف نوعهما ، والمراد بالجودة النوعية ونحوها وبالرءاءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه إن سهل بأن قلت الأنواع وإلا أخذ من الوسط كما في المعشرات ولا يخرجى رءى مكسور عن جيد وصحيح كبريضة عن صحاح ، وله استداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وإلا فلا

نوع من النوعين اللذين كانا موجودين وهو يساوى المائتين من الدراهم الموجودة الآن (قوله وزن الدرهم ستة دواقي) قال في المصباح : الدائق معرب وهو سلس درهم ، وهو عند اليونان حبتا خرنوب وأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب ، والدائق الإسلامى حبتا خرنوب وثلاثا حبة خرنوب ، فإن الدرهم الإسلامى ستة عشر حبة خرنوب وتفتح الوزن وتكسر ، وبعضهم يقول : الكسر أفصح وجمع المكسور دواقي وجمع المفتوح دوايق بزياة ياء ، قاله الأزهري . وقيل كل جمع على فواصل ومفاعل يجوز أن يمد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل (قوله والدائق ثمان حبات) أى فوزن الدرهم خمسون حبة وخمسة حبة ، وسبعة سبع حبات وخمس حبة ، فإذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهى إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنين وسبعين وهى المثقال (قوله بقرباط الوقت) وقيل أربعة عشر قيراطا والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الأول وعشرون على الثانى اه حج (قوله خمسة وعشرون) أى أشرفيا (قوله ومراده بالأشرف فيها يظهر القابض) أى وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن (قوله والرقة والورقة القضة) عبارة القاموس الورق مثلبة وكثف وجبل : الدراهم المضروبة لجمع أوراق ووراق كالرقة لجمع رفون والوراق الكثير الدرهم ، وقوله الورق مثلبة : أى مع سكون الرء (قوله والماء عوض من الواو) أى فى الرقة (قوله على الأشهر) ومقابله تخفيف الياء (قوله وإلا أخذ من الوسط) أى أو يخرج من أحدهما مراعىا للقيمة كما تقدم فى اختلاف النوعين من المشابة (قوله وله استدادهما) أى الرءى والمكسور (قوله إن بين عند الدفع) قياس ماأتى فى التعجيل أن المدار على علم الأخذ لا على تبين الدفع (قوله أنه عن ذلك المال)

(قوله بقرباط الوقت) وهى الأربعة والعشرون (قوله وبه يعلم النصاب بما على وزنه) عبارة التحفة : وبه يعلم النصاب بدلالير المعاملة الحادثة الآن (قوله فى النصاب لخبر ليس فيها دون خمس أواق الخ) عبارة الخلى فى النصاب : وما زاد عليه ولا زكاة فيها دونه ، قال صلى الله عليه وسلم « ليس فيها دون خمس أواق » الخ (قوله وله استداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وإلا فلا) وهل يكون مسقطا للزكاة أولا يراجع

وإذا جاز له الاسترداد فإن بقي أخذه. ولا أخرج التفاوت ، وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه. ما تادهم بجيلة فأخرج عنها خمسة معية ، والجيلة تساوى بالذهب نصف دينار والمعية تساوى به خمسين دينارا فيبقى عليه درهم جيد ، ويجزئ الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج إلى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم ، فإن لزمه نصف دينار سلم إليهم دينارا نصفه عن الزكاة وباقيه له معهم أمانه ، ثم يتفاضل هو وهم فيه ، بأن يبيعوه لأجنبي ويقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه ، لكن يكره له شراء صدقته ممن تصدق عليه فرضا أو نفلا (ولا شيء في المغشوش) أى المخلوط كذهب بفضة أو نحاس (حتى يبلغ خالصه نصبا) للأخبار المارة فيخرج خالصا أو مغشوشا خالصه قدر الزكاة ، ويكون مطوعا بالنحاس لأنه في الحقيقة إنما أعطى الزكاة خالصا من خالص . والنحاس وقع تطوعا كما مر ، فلو كان ولما امتنع عليه ذلك في مال موليه كما بحثه الأسنوي لعدم جواز تبرعه بنحاسه ، وقيد بما إذا كانت مونة السبك تنقص عن قيمة الفس : أى إن كان ثم سبك لأن إخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك . ويكره للإمام ضرب المغشوشة ، فإن علم عيارها صحت المعاملة بها معينة وفي اللمة ، وكذا إن لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة إنا ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسكك مخلوط بغيره ولبن مشوب بماء لاتصح المعاملة به ، فجعل الزركشي غشها مقصودا غير صحيح ، فلو ضرب مغشوشة على سكة الإمام وغشها أزيد من غش ضربه حرم فيها يظهر لها فيه من التادليس إليهم أنه مثل مضروبه ويعمل القصد عليها إن غلبت ، ولو كان الغش يسيرا بجيش

أى الجيد والصحيح (قوله فإن بقي أخذه) قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ، ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد بأخذه جاز له أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب هذا ، وقياس مأمرا فلو اتفق فرضان من أنه إذا دفع غير الأغبط لا يصح إن دلس المالك أو قصر الساعي أنه هنا كذلك فليراجع ، وعلى مقتضى إطلاقهم من الإجزاء هنا مطلقا يمكن أن يفرق بأن المقصود من الدراهم والدنانير صرفها ، ولا يظهر بين المكسور والردئ وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر ، بخلاف المواشي فإن المقصود منها التيقية والاستئمان وفي غير الأغبط ضرر على الفقراء (قوله وكيفية معرفته) أى التفاوت (قوله أن يقوم المخرج بجنس آخر) أى ولا يجوز تقديمه بنفسه لأن النقد لا يجوز بيعه بمثلته مفاضلة كما هو مطوم من الربا (قوله فيبقى عليه درهم جيد) أى وذلك لأن نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهما ، والمعية تساوى خمس دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة (قوله ممن تصدق عليه) مفهومه أنه لو اشتراه من انتقل لمن المتصدق عليه لم يكره (قوله أو مغشوشا خالصه قدر الزكاة) مثله ما لو أخرج فضة مقصودة فيضطر أن يكون وزن الخالص منها قدر ما وجب عليه من القيمة الخالصة (قوله وقع تطوعا كما مر) ويصدق المالك في قدر الفس اه حج . أقول : هو واضح إن كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خيرة وتقدر سبك لأجزء يعلم به مقدار الفس ، وإلا فينبغي مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياسا على ما لو ادعى المالك غلط أخارص في محتمل والمخروص باق فإنه يمتحن بالكيل ، وعلى ما لو اختلف المالك والساعي في عدد الماشية بما يختلف به الواجب فإنها تعد عليه إلا أن يفرق بسهولة إعادة الكيل أو العد بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك (قوله وقيد بما إذا الخ) معتد (قوله ولذلك) أى للحاجة (قوله فجعل الزركشي غشها مقصودا) أى فليست من القاعدة حتى تستثنى (قوله وغشها أزيد من غش ضربه) أى فإن كان مساويا لكره أخذها مما يأتي (قوله أنه مثل مضروبه) ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الإمام لكن

لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كالعدم . ويكره لغير الإمام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصة فيه من الأفضيائ عليه . ويكره لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه بل يسبكه ويصفيه . قال القاضي أبو الطيب : إلا إن كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها ، ذكره في المجموع (ولو اختلط إناء منهما) أى من الذهب والفضة بأن أذيب الإناء منهما بأن كان وزنه ألف درهم سبائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر (وجهل أكثرهما زكى) كلاهما يفرضه (الأكثر ذهباً وفضة) احتياطاً إن كان غير محجور عليه ولا تعين التمييز أخذاً مما مر ، ولا يجوز فرض كله ذهباً إذ أحد الجنسين لا يجرى عن الآخر وإن كان أعلى منه كما مر (أو ميز) بالنار كأن يسبك جزءاً يسيراً إن تساوت أجزاؤه كما في البسيط ، أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم يخرجها ثم يضع فيه ألفاً فضة ويعلمه وهذه العلامة فوق الأولى لأن الفضة أكبر حجماً من الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه الخراط ، فلأياً كان ارتفاعه أقرب فالأكثر منه ، ولا شك أنه يكتفى بوضع المخلوط أولاً ووسطاً أيضاً . قال الأنسوى : وأسهل من هذه وأضبط أن يضع في الماء قدر المخلوط منهما معا مرتين من أحدهما الأكثر ذهباً والأقل فضة والثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضيغ المخلوط فيلحق بما وصل إليه . قال : ونقل في الكفاية عن الإمام وغيره طريقاً آخر يأتي أيضاً مع الجهل بمقدار كل منهما ، وهو أن يضع المخلوط وهو ألف مثلاً في ماء ويعلم كما مر ثم يخرجها ثم يضع فيه من الذهب شيئاً بعيد شيء حتى يرتفع بتلك العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما ، فإن كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا أن نصف المخلوط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة ١٠٠ . والمراد أنهما نصفان في الحجم لا في الوزن ، فيكون زنة الذهب سبائة وزنة الفضة أربعمائة لأن المخلوط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك . وبيانه بها أنك إذا جعلت

صينتهما مخالفة لصينته دراهم الإمام ومن علم بمخالفتها لا يربض فيها كرفيته في دراهم الإمام فتحرم لما في صينتها من التلبيس (قوله ويكره لغير الإمام) أى وللإمام أن يؤدب على ذلك أهـ ديمري (قوله ويكره لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه) وبغني أن يحله حيث لم يعم التعامل به كما يأتي (قوله بل يسبك) بابه ضرب يضرب (قوله أخذاً مما مر) أى في قوله فلو كان ولياً امتنع عليه ذلك الخ (قوله إن تساوت أجزاؤه) أى بأن يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غيره من ذلك أهـ سم على بهجة (قوله فيكون زنة الذهب سبائة الخ) إيضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب ، فحجم حلة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب ، فإذا كان الإناء ألفاً وجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة هـ مقدار نصفها ، ولا يتصور ذلك مع كون الحاملة ألفاً إلا إذا كان فيه سبائة ذهباً وأربعمائة فضة أهـ سم على بهجة (قوله وبيانه بها الخ)

(قوله وأسهل من هذه) إن أراد أنه أسهل عملاً فمنوع فإن عدة الوضعيات فيه كاللذي ذكروه ، ويزيد هذا بأنه يحتاج إلى تهيئة قطعتين من الذهب زنة واحدة سبائة والأخرى أربعمائة ومن الفضة كذلك فتعظم المشقة ، بخلاف ما ذكروه لا يحتاج فيه إلا إلى قطعتين . نعم الأسهل ما قاله الأذرى وهو أن يوضع المخلوط في ماء في إناء ثم يعلم ارتفاع الماء ثم يوضع مكانه سبائة ذهباً وأربعمائة فضة ، فإن بلغ الماء محل العلامة فقط علمنا أن الأكثر ذهب ، وإن لم يبلغنا علم أن الأكثر فضة (قوله فإن كان الذهب ألفاً ومائتين مثلاً والفضة ثمانمائة علمنا الخ) يعلم منه أن الفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً وسبائى التصريح به وهذا إنما يعلم من الخراج ،

كلا منها أربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف القضة وهو مائتان كان المجموع ألفا ، والطريق الأول كما قال تآنى أيضا فى مختلط جهل وزنه بالكلية ، قاله القورائى : فذلك إذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتى الخالص ، فإن كانت نسبتة إليهما سواء فنصفه ذهب ونصفه فضة ، وإن كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة القضة شعيرة فثلاثه فضة وثلثاه ذهب أو بالعكس فالعكس ، قال الرافعى : وإذا تعدر الامتحان وعسر التمييز بأن يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه إلى زمان صالح وجب الاحتياط فإن الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ، ذكره فى النهاية : ولا يبعد أن يجعل السبك أو ما فى معناه من شروط الإمكان ، ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غايته ، ولو تولى إخراجها بنفسه ويصدق فيه إن أخبر عن علم ، ولو ملك نصابا نصفه بيده وباقيه مغضوب أو دين مؤجل زكى الذى فى يده فى الحال بناء على أن الإمكان شرط للضمان لا للوجوب ولأن الميسور لا يسقط بالمصور (ويذكرى المحرم) من ذهب أو فضة (من حل) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واحده حل بفتح الحاء وإسكان اللام (و) من (غيره) كالأواني إجماعا ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة ، فلو كان له إناء وزنه مائتا درهم وقيمته ثلثمائة وجبت زكاة مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى ، أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاهدا ،

وهذه الطرق كلها إذا وجد أما إذا فقد فيقوم اعتبار ظنه ويعضده التخمين فى مسئلة الملى والردى اهدم : أى من أنه إذا علم إصابتها ثلثيه وجهل عمله وجب غسل الجميع ، لكن ما ذكره اللبىرى يؤخذ ضعفه بمن قول الشارح الآتى : ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غلبة ظنه (قوله والطريق الأول) هو قوله أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفا ذبا الخ (قوله وجب الاحتياط) أى فيزكى الأكثر ذبا والأكثر فضة ، وصارحة حج : ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لزمن طويل أجبر على تركية الأكثر من كل منهما ، ولا يعلل فى التأخير إلى التمكن لأن الزكاة فورية ، كذا نقله الرافعى عن الإمام ، وتوقف فيه فقال : لا يبعد أن يجعل السبك أو ما فى معناه من شروط الإمكان (قوله ولا يبعد أن يجعل السبك الخ) معتمد (قوله ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غلبة ظنه) أى لانهامه ولأن مبنى الزكاة على اليقين كما مر ، وحل ذلك حيث كان المختلط باقيا فإن فقد عمل بغلبة الظن على مامر عن اللبىرى (قوله ولو تولى الخ) غاية (قوله زكى الذى فى يده فى الحال) أى وأما المغضوب والدين فإن سهل استخلاصه لكونه حالا على ملي باذل وجبت زكاته فوراً أيضا وإلا فعند رجوعه إلى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتى (قوله بناء على أن الإمكان شرط للضمان) أى على الراجح (قوله ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة) أى فإن كانت مباحة احتبرت القيمة مع الوزن ادهج اعتبارا ببيئته الموجودة حينئذ ، وذلك كأن صاغ حليا لمن يجوز له لبسه ، ثم انتقل منه إلى غيره عن لا يجوز له لبسه فأمسكه حتى مضى حول مثلا فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اقتضاه ليؤخره عن له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصد مآلكه استعماله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشره مشاهدا) هذا إن كانت الصنعة محرمة كما هو الفرض ،

لكن فى كلام ابن الهائم أن جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعها ، ومن ثم كان المقيال درهما وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار المقيال (قوله كما قال) أى الأسنوى (قوله فنصفه ذهب ونصفه فضة) انظر هل المراد النصف فى الوزن أو فى الحجم (قوله ولا يبعد الخ) من تنمة كلام الرافعى .

وما كره استعماله كضبة الإلء الكبيرة لحاجة أو الصغيرة لزينة نجب فيها أيضا (لا) الحل (المباح في الأظهر) فلا زكاة فيه لأنه معد لاستعمال مباح كموامل المواشى، وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، وأجابوا عما ورد مما ظاهره يخالف ذلك بأن الحل كان محرما في أول الإسلام وبأن فيه إسرافا، والثاني يزكى لأن زكاة النقد تناط بمجوهره، ورد بأن زكائنا إنماط بالاستثناء عن الانتفاع به لا بمجوهره إذ اغرض في ذاته، ولو اشترى إناء ليتخذ حليا مباحا فحبس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حولا كذلك فهل تلزمه زكاته؟ الأقرب كما قاله الأذرى لا لأنه معد لاستعمال مباح، ولو ورث حليا مباحا ولم يعلم به إلا بعد حول وجبت زكاته لأنه لم ينو إمساكه لاستعمال مباح، وفيه احتمال لوالد الرويان إقامة لنية مورثه مقام نيته، ولا يشكل الأول بالحلى المتخذ بلا قصد شيء لأن في تلك التحاذا دون هذه والاحتاذا مقرب للاستعمال بخلاف عدمه (فن الحرم الإناء) من ذهب وقضة بالإجماع للذكر وغيره وذكر ذلك هنا لضرورة التسميع وبيان الزكاة فيه فلا تكرار وهو محرم لغنيته ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليهما. نعم إن صديق ماذر بحيث لا يبين جاز له استعماله، نقله في المجموع عن قطع الشيخ أبي حامد والبندنجي وصاحب الملهذب وآخرين، ويظهر حله على صدا يحصل منه شيء بالعرض على النار ليوافق مامر، وكلما ميل الذهب لحاجة التداوى، قاله الماوردى. وهو ظاهر

وإن كانت مباحة ووزنه وقيمه ماذكر أخرج خمسة دراهم قيمتها مصوغة سبعة ونصف، ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعا فيبيعه الساعى بذهب ويقسمه بقسمة بين المالك والمستحقين، كلما في شروح الروض. وقضيته أنه لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصفا مفروية، ووجهه أن الواجب عليه خمسة دراهم مصوغة، فإذا أخرج سبعة ونصفا كان ربا لزيادة المخرج على الواجب، وقد يقال: يرد عليه أن الربا إنما يعتبر في العقود وما هنا ليس بقصد، ثم رأيت في شرح الروض أيضا ما يصحح يجوز ذلك، وعبارته بعد ما ذكر عنه: وظاهر أنه يجوز إخراج سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره للأداء منه لضرر الجانيين (قوله وما كره استعماله) كصاحب ضبة الإناء وعبارة سم على بهجة: قوله وكلما المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال إناء فيه ضبة مكروهة اهـ. وهى تفيد الكراهة في الجميع لا في محل الضبة فقط (قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر فقد صح عنه أنه كان يحمل بناته وجواريه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح البهجة (قوله ود) بأن زكاته إنما تناط الخ) أى بعينه وإلا فهو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الخواص اهـ سم على بهجة (قوله ولو اشترى إناء الخ) بقى ما لو صاغ إناء على وجه محرم ثم اضطر إلى استعماله في مباح فقصد إعداده له فهل تجب زكاته عملا بالأصل أولا نظرا لقصد الطارئ؟ فيه نظر، والأقرب الثانى للغة المذكورة، ثم رأيت ما يأتى عن حج بالماش وهو صريح فيما ذكر (قوله واضطر إلى استعماله) أى أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخبره الفقه أنه لا يزيله إلا هو وأمسكه لأجله أو اتخذه ابتداء ذلك، وقوله في طهره أى مثلا (قوله وفيه احتمال لوالد الرويان) ضعيف (قوله ولا يشكل الأول بالحلى الخ) أى من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة (قوله بلا قصد شيء) أى حيث لا زكاة فيه (قوله لأن في تلك) أى وهى ما لو اتخذه بلا قصد شيء (قوله دون هذه) أى وهى ما لو ورث حليا الخ (قوله جاز له استعماله) أى ولا زكاة فيه حينئذ لأنه صار معدا للاستعمال مباح (قوله ويظهر حله على صدا) بالقصر (قوله يحصل منه شيء بالعرض على النار) أى لو كان الصدا من النحاس ولا فالصدا الحاصل من معدن الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار (قوله وكلما ميل الذهب)

إذ لم يقدّم غيره مقامه، وطراز الذهب إذا حال لونه وذهب جسيته يلتحق بالذهب إذا صدى على ما قاله البندنجي كما نقله في الخادم فلا زكاة فيه في الأظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين ويجوز ضمها (والخخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخشي من ذهب أو فضة لخبره أصل الذهب والحرير لأنك أمي وحرّم على ذكرهما والقصة بالقياس عليه، ولما في ذلك من الخنوفة التي لا تليق بشهامة الرجال، وما اتخذته المرأة من تصاوير الذهب والقصة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله الجرجاني في الشافي (فلو اتخذ) بالرجل (سواراً) مثلاً (بلا قصد) من لبس أو غيره (أو بقصد إيجارته لمن له استعماله) بلكراهة (فلا زكاة) فيه (في الأصح) أما في الأولى فلا تجب في مال نام والتقد غير تام وإنما ألحق بالنأي لتهيته للإيجار، وبالصياغة بطل سمّه له ويخالف قصيد كنزه لأن لصفه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة، وأما في الثانية فكما لو اتخذ ليعمره ولا عبرة بالأجرة كأجرة العاملة، ولو اتخذ للاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس ففي الوجوب احتمالان، أو وجهها علمه نظراً لقصد الابتداء. فإن طرأ على ذلك قصيد محرم ابتداء لها حوالاً من وقته ولو اتخذ لهما وجبت قطعاً وفيه احتمال، ومقابل الأصح تجب لأن اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لأزواجهن فينبغي فيها علده على الأصل، وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح. (وكذا لو انكسر الحل) المباح استعماله بحيث أمثله ذلك منه (وقصد إصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بأن أمكن بالإلحاح لبقائه صورته وقصد إصلاحه فلا زكاة فيه وإن دارت عليه أحوال، فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزاً أو لم يقصد شيئاً أو أخرج انكساره إلى سبك وصوغ وإن قصدت فتحجب زكاته ويتعدّد حوله من وقت انكساره لأنه غير مستعمل ولا معد للاستعمال، وشمل كلامه بما قرره به أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لا زكاة أيضاً لأن القصد يبين أنه كان مرصداً له، وبه صرح في الوسيط، فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته إن قصد بعهده إصلاحه الظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم

أي وكالذي صدق ميل الخ (قوله إذ لم يقدّم غيره مقامه) أي أما إذا قام غيره مقامه لم يحز وإن كان الذهب أصلياً (قوله إذا حال لونه) أي تغير (قوله وفيه) أي إلحاقه بالذهب نظر معتمد، ووجه أنه ذهب ذاتاً وحية، بخلاف ماصدئ فإن صداه يمنع صفة الذهب عنه (قوله ويجوز ضمها) وفيه ثلاثة أسوار يضم الهزمة حكاه المصنف في شرح مسلم، وحكى الحافظ المنذرى الكسر أيضاً أدم: أي كسر الهزمة (قوله حرام تجب فيه الزكاة) أي حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة، بخلاف الضحير وحيوان مقصود الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر في القصة للعاجلة (قوله أما في الأولى) هي قوله بلا قصد وقوله وأما في الثانية هي قوله أو بقصد (قوله فإن طرأ على ذلك قصد محرم) أي وإن طرأ على المحرم قصد مباح بقياس ما ذكر القطاع تعلق الزكاة به من حين القصد، وبعبارة حج: ولو قصد مباحاً ثم غيره محرم أو عكسه تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بأن اتخذ ليدخره ولا يستعمله لا في محرم ولا في غيره كما لو ادخره لبيعه عند الاحتياج إلى ثمنه، ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أو لم يقصد شيئاً) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حل اتخاذه بلا قصد كما تقدم قريباً ويحجب بأن الكسر هنا المنافي للاستعمال قر به من التبر وأعطاه حكمه اه سم على بهجة (قوله قصد إصلاحه) أنهم أنه لو لم يقصد إصلاحه حين علم به تجب الزكاة، ويوجه بمثل ما علل به كأن يقال: لأن عدم قصد الإصلاح بعد

على الرجل) والخنثى (حلى للذهب) ولو في آلة حرب للخبر المار إلا إن صدئ بحيث لا يبين كما في المجموع من جمع وأقرو، ووجهه زوال الخيلاد عنه حيثنظير مامر في إثناء تعد صدئ أو غشي (إلا الأنف) للمجدوع فيجوز له اتخاذ منه وإن أمكن من فضة لأن عرفة بن أسعد قطع أنه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية، فاتخذ أنفا من ورق فأثنى عليه، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفا من ذهب. رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه (و) إلا (الأنملة) فيجوز اتخاذها منه قياسا على الأنف ولو لكل أصبع والأنملة بتثنية الميمزة والميم تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهزمة وضم الميم، والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل (و) إلا (السن) فيجوز لمن قلعت سنه اتخاذها بدلها بما ذكر قياسا على الأنف وإن تعددت كما هو ظاهر إطلاقهم، وله شد السن به عند تزلزلها ولا زكاة في ذلك وإن أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردى، وكل ماجاز من الذهب فهو بالقصة أولى وحكمة جوازه مع التمكن من اتخاذها أنه لا يصعد إذا كان خالصا بخلافها ولا يفسد المنبت أيضا، وقد شد حثان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد (لا الأصبع) والأنملتين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لأنها لاتعمل فتكون مجرد الزينة، بخلاف السن والأنملة فإنه يمكن

العلم بين أنه يخرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخنثى) ولو انضبع بالأنوثة وقد مضى حول أو أكثر فينبى وجوب الزكاة لأنه في مدة الخنوثة ممنوع من الاستعمال فأشبهه الأولانى إذا اتخذت على وجه محرم، ويحتمل على بعد عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الأمر ويفرق بينه وبين الأولانى بأنها محرمة في الظاهر وفي نفس الأمر (قوله إلا أن صدئ بحيث لا يبين) أى فلا حربة، لكن ينبى كراهته فتجب الزكاة فيه، ثم إن استعمله على وجه لا يوجد إلا في النساء حرم لما فيه من التشبه بين وإلا فلا (قوله إلا الأنف) وينبى أن مثل الأنف العين إذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز (قوله للمجدوع) هو بالدال المهملة، وعبارة المختار: الجذع قطع الأنف وقطع الأذن أيضا وقطع اليد والشفة وبابه قطع (قوله لأن عرفة بن أسعد) في البهيمى: ابن صفوان اه، وهو نسبة لجدّه، ففي الأصابع عرفة بفتح العين والقاف بينهما راء ساكنة، والهم ابن سعد بن كرز بن صفوان التميمى السعدى. وقيل العطاردى كان من القرصان في الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب أنه ثم أسلم فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ له أنفا من ذهب. أخرجه حديثه أبو داود وهو معدود في أهل البصرة (قوله أفصحها وأشهرها فتح الهزمة وضم الميم) في البهيمى أصحها فتح هزتها ويمها ولم يحكم الجوهري غيرها اه. وعبارة المختار: والأنملة بالفتح واحدة الأنامل وهى رعويس الأصابع. قلت: الأنملة بفتح الهزمة والميم أيضا لأنه ذكرها في الديوان في باب أفعال وقد يضم أولها، ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الأسماء، وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي في المغرب، وقد نظم بعضهم لغات الأنملة والأصبع فقال:

يا أصبع ثلاث مع ميم أنملة وثلاث الهزمة أيضا وأروا أصبوعا

(قوله وإن تعددت) أى بل وإن كانت بدلا لجميع الأسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لأنه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله لا الأصبع) أى ولو للمرأة اه سم على

(قوله وفى كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل) هو قول منقول عن الشافعى وبعض أهل اللغة مقابل لما قبله

تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز أتملة سفلى كالأصبع لما ذكر ، وعلم منه حرمة اليد بطريق الأولى ، وأخذ الأذرى مما تقدم أن ما تحت الأتملة لو كان أشل امتنعت ، ويؤخذ منه أن الزائدة إن علت حلت وإلا فلا (ويحرم من الخاتم) على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا ، والمراد به الشبهة التي يستمسك القس بها (على الصحيح) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ، ويفارق ضبة الإناء الصغيرة على رأى الرافعى بأن الخاتم أديم استعمالا من الإناء ومقابلته يلحقه بالضبة المذكورة (ويحل له) أى الرجل ومثله الخنثى بل أولى (من الفضة الخاتم) أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع ، لكن لبسه في اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ، ويجوز لبسه فيهما معا بفص ويدونه ، وجعل القس في باطن الكف أفضل للأخبار الصحيحة فيه ، ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه . قال ابن الرفعة : وينبئ أن ينقص الخاتم عن مثقال لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجهه لا يمس خاتم حديد : ما لي أرى عليك حلية أهل النار ، فطرحه فقال : يا رسول الله من أى شيء أتملته ؟ قال : من ورق ولا تبلغه مثقالا ، اه . والخبر ضعفه المصنف في شرحي المهلب ومسلم ، وقال النيسابورى : إنه منكر ، واستغفبه الترمذى وابن ماجة ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمتعمد ضبطه بالعرف فيرجع في زنته له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره ، فما خرج عنه كان إسرافا كما قالوه في الخلخال للمرأة ، وعلى تقدير الاحتجاج بالخبر المشار فهو محمول على بيان الأفضل ، وعلى

منهج . أقول : ولوقيل بجوازه لإزالة التشويه عن يديها بفقد الأصبع وحصول الزينة لم يبعد (قوله ويؤخذ منه عدم جواز أتملة سفلى) أى بأن فقدت أصبح فأراد اتخاذ أتملة بدل السفلى من أن يبدل الأصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كما لا يجوز اتخاذ الأصبع للذك ، ومثل الأتملة السفلى الأتملة الوسطى لوجود صلة منع الأمتلئين فيها (قوله ويحرم من الخاتم على الرجل النخ) ويحرم عليه أيضا لبس السلاج والدار والطوق خلافا للغزالي اه ديمري . والدمليج بضم الدال واللام اه مختار (قوله ويحل له من الفضة الخاتم) أى ويحل له الخاتم به أيضا ، ونقل بالدرس عن الكرماني على البخارى ما يوافقه عن شيخنا الزبائدي أنه نقل أولا الحربة ثم رجع واعتمد الجواز فله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) فهو اه أن غير الخنصر لا يحل ، وجبارة حجج : وحكى وجهان في جوازه في غير الخنصر ، وقضية كلامهم الجواز . ثم رأيت القمولى صرح بالكراهة وصبقه إليها في شرح مسلم والأذرى صوب التحريم ، والأجوبة الأول وفيه : ويردد النظر في قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل يحل لأنه لا يسمى إله فلا يحرم اتخاذ أو يحرم لأنه يسمى إله فغير الختم ؟ وهل آخر الأواني أن ما كان على هيئة الإناء حرم سواء أكان يستعمل في البदन أم لا ؟ وهل يمكن كذلك فإن كان الاستعمال متعلقا بالبदन حرم وإلا فلا ، وحينئذ فالأوجه الحل اه رحمه الله . وجبارة شيخنا الزبائدي : وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز ، وبحث بعضهم الجواز (قوله ولا كراهة فيه) أى في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة النجس كأن لبسه

المشقوق من الجمهور ولا يخفى ما في سياق الشارح (قوله أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع) لا يخفى أن الاتباع دليل التنب لا دليل الحل قط ، فكان عليه أن يقول عقب قوله المصنف يحل بل يسن ثم يستدل له بالاتباع كما صنع غيره (قوله ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى) في هذا التعبير حرارة وجبارة الديمري :

ماقرر فالأوجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده اتخذاً وليسا ، فالضابط فيه أيضاً أن لا يعد إسرافاً . قال ابن العماد : إنما عبر الشيخان بما مر لأنهما يتكلمان في الحلى الذى لا يجب فيه الزكاة ، أما إذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين منهما أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه (ر) يحل للرجل من الفضة (حلية آلات الحرب كالسيف) وأطراف السهام والدرع والخوذة (والرمح والمنطقة) بكسر الميم ما يشد بها الوسط والرس والخلف ومسكن الحرب لأن في ذلك إغاطة للكفار ، وقد ثبت « أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة » رواه الرمزى وحسنه لكن يخالفه ابن القطن فضعه ، وهو الموافق لحزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب . أما مسكين المهنة والمقامة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرأة والمنطقة (لا) حلية (مالا يلبسه كالسرج واللباج) والزكائب والقلادة والظفر وأطراف السيور (في الأصح) لأنه غير ملبوس له كالألآنية . والثاني يجوز كالسيف وخروج بالفضة الذهب فلا يحل منه لم ذكر شيء لما فيه من زيادة الخيلاء ، وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو يحرمه حل استعماله أو يحرمه على ، لكن إن تعينت الحرب على المرأة والخنى ولم يحد غيره حل استعماله ، وحل الخلاف في المقاتل أما غيره فيحرم جزماً ، وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المهادد وغيره

في اليسار واستنجد بها بحيث فصل ماء الاستنجاء إليه (قوله ويجوز تعدده الخ) ظاهره واكثرت وخرجت عن عادة أمثاله كعشرين خاتماً مثلاً (قوله اتخذوا وليسا) أى في وقتين مختلفين أخذاً من قوله الآتى أما إذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين الخ ، وكذا في وقت واحد لكن تجب فيه الزكاة كما بأتى ، لكن قضية قوله فيما بأتى لوجوبها في الحلى المكروه أن التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لإحرام وهو مقتضى إطلاقه هنا ، وعليه لا يضر لأنه لا تلازم بين الجواز ووجوب الزكاة ، ثم رأيت حجج ذكر في ذلك خلافاً طويلاً واستوجه الكراهة (قوله فتجب فيها الزكاة) أى بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحداً بعد واحد اه سمع من هر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها معتادة ، وفي الدميرى بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حلياً ثقيلاً لا يمكنها لبسه وجبت الزكاة قطعاً لأنه غير معد لاستعمال مباح (قوله أن قبعة سيفه) هى ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار (قوله يلزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب) معتمد ، والتحلية فعل عين النقد في محال مفارقة مع الإحكام حتى تصير كالجزء منها وإمكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارقت التوقيه السابق من أول الكتاب أنه حرام ، لكن قضية كلام بعضهم بجواز توقيه بها حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآلية ، وقد يرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه حجج . وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم بهامشه ما يبين مراجعته (قوله أما مسكين المهنة) ومنها المشط (قوله والمقامة) بالكسر وعاء الأقدام اه مختار (قوله والمرأة والمنطقة) تقدم عدّها من آلة الحرب وأن تحليتها جائزة للرجل لعدّها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالف لذلك ، ثم رأيت في نسخ صحيفة إسقاطها من هنا ، وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير المقاتل (قوله وعمل الخلاف في المقاتل) أى ولو بالقوة كالجند المعدن للحرب لكن التقييد

ويجوز أن يكون فضة منقوشاً باسم الله (قوله إنما عبر الشيخان بما مر) أى بالخاتم كما في المتن (قوله وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو يحرمه حل استعماله) فيه نظر (قوله لكن إن تعينت الخ) استدراك على ما شمله ما قبله ممن كونه إذا حرم التحلية حرم اللبس فتستثنى منه هذه فتحرم تحليته لها ويحل لها لبسه في الحالة المذكورة

كذلك إذ هو يسبيل من أن يجاهد ووجهه أنها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يجارب ، ولأن إغاطة الكفار ولو من يدارنا حاصلة مطلقا (وليس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطا (حلية آلة الحرب) يذهب أو فضة وإن جاز لمن المحاربة بآلتها لما في ذلك من التشبه بالرجال ، وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه . لا يقال : إذا جاز لمن المحاربة بآلتها غير محلاة فمع التحلية أجزز إذ التحل لمن أوسع من الرجال .
لأننا نقول : إنما جاز لمن ليس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية (ولها) وللصبي أو المجنون (ليس أنواع الخنثى الذهب والفضة) إجماعا للخبر المار كسوار وخاتم وطوق وحلق في آذان وأصابع ومنه النتائج فيحل لها لبسه مطلقا وإن لم تكن ممن اعتاده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتمد لمعوم الخبر ودخوله في اسم الحل ويحل لها التل منهما ، ولو تقلدت دراهم أو دنائير مثقوبة بأن جعلتها في قلادتها زكيتها بناء على تحريرها وهو المعتمد كما في الروضة ، وما في المجموع في باب اللباس من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها في قلادتها فإنه لا زكاة فيها لأنها صرفت بذلك عن جهة النقد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا) لها ليس (ما نسج بهما) أى الذهب والفضة من الثياب كالخلى لأن ذلك من جنسه (في الأصح) لمعوم الأدلة . والثاني لا ، لزيادة السرف والخيلاء (والأصح) تحريم المبالغة في السرف (في كل ما أمضاه) (كخلخال) أى مجموع فرديته لإحداها للمرأة (وزنه مائتا دينار) أى مثقال ، إذ المقتضى لإباحة الخلى " لها الترين للرجال المحرك للشهوة الداعي لكثرة التسل ، ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه ، ويؤخذ من هذا التعليل

بذلك يتنافيه قوله وظاهر كلامهم الخ ، وعبرة حج : آلات الحرب للمجاهد كالمرتزق اه . وهي تفيد أن المعدن للجهاد يجوز لم ذلك دون غيرهم ، ويمكن دفع المنافة بأن يراد بالمقاتل مامن شأنه ذلك وبما يأتي من يتأتى منه في الجملة ، على أنه قد يقال وهو الظاهر أن قوله وعمل الخلاف مفروض فيا لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فإنه لم يحل فيها خلافا ، وقوله وظاهر كلامهم الخ مفروض في آلة الحرب (قوله وإن جاز لمن) أى للنساء والخنثى (قوله في آذان وأصابع) أى سواء أصابع اليدين والرجلين . وعبرة سم على منهنج : قوله وحرم عليهما أصبح التقييد بهما كالصريح في حل " الأصبع للمرأة وهو ظاهر لحل الذهب لها ولأن فيه زينة ، لكن منعه من فقال بالحرمه فيها أيضا (قوله ويحل لها) ومثلها الصبي والمجنون فذكر المرأة للتمثيل (قوله محمول على المرأة) وهي التي تجعل لها عروة من ذهب أو فضة وتعلق بها في حيط كالسبحه وإطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر (قوله وكذا لها) في نسخة ولمن ذكر من مر " (قوله مانسج بهما) أفهم أن غير اللبس من الاقتراض والتدثر بذلك لا يجوز ، وقياس ما مر " في اقتراض الحرير حله لها إلا أن يفرق بأنه إنما يجوز لها ليس مانسج بالذهب والفضة حصول الزينة المطلوب منها تحصيلها للزوج وهو متنفذ في القرش وإنما جاز لها اقتراض الحرير لأن بابه أوسع . وفي الروضة : ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز انتهى . قال السيد في حاشيتها : لم يتعرضوا لاقتراض المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك . قال الجلال البلقيني : وينبغي أن يبنى ذلك على القولين في اقتراض الحرير ، ووجه البناء أن الحرير لمن " لبسه وفي اقتراضه قولان ، وكذلك الذهب والفضة يحل لمن " لبسهما فبنى على القولين في الاقتراض . قلت : وقد يلحظ مزيد السرف في الاقتراض هنا كما سبق في لبس التل بخلاف الحرير انتهى شويرى . وقوله في لبس التل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد في القرش

لإباحة ما يتخلفه النساء في زمننا من عصابات الذهب والتراكيب وإن كثُر ذهباً إذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة . والثاني لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلخيل لئليس الواحد منها بعد الواحد ، وبأنى في ليس ذلك معا مأمراً في الخواتيم للرجل ، وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم يتألف فلا يحرم لكنه يكره فتجب الزكاة في جميعه فيها يظهر لا في القليل الزائد ، وفارق مأمراً في آلة الحرب حيث لم يتغير فيه عدم المبالغة بأن الأصل في الذهب والفضة حملها للمرأة ، بخلافها لغيرها فاعتذر لها قبل السرف ، وما تقرر من اعتذار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين ، والأوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب وكالمراة الطفل في ذلك ، لكن لا يقيد بغير آلة الحرب فيها يظهر ، وخرج المرأة الرجل والخنثى فيحرم عليهما ليس حلّ الذهب والفضة على مأمراً ، وكذا مانع بهما إلا إن فجأتها الحرب ولم يبدأ غيره كما مر أيضاً (وكذا) يحرم (لإسرافه) أى الرجل (في آلة الحرب) في الأصح وإن لم يتألف فيه لما مر ، والسرف مجاوزة الحد ، ويقال في النفقة التبذير وهو الإنفاق في غير حق ، فالسرف المنفق في معصية وإن قل إفاقه وغيره المنفق في طاعة وإن أفرط (و) الأصح (جواز تحلية المصحف) ولو بتحلية غلافه المتفصل عنه (بغضة) للرجل وغيره إكراماً له وينبى كما قاله الزركشى لإحقاق اللوح المعدّ لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك . والثاني لا يجوز كالأواني (وكذا) يجوز (للمرأة) فقط (بذهب) للخبر المار ، والطفل في ذلك كله كالمراة . قال الغزالي : ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه ، وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو المرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الأذرعى . والثاني الجواز لهما . والثالث المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المصحف عن تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها كما في الذخائر ، ولو حل المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم ، وكذا تعليقها إن حصل من التحلية شيء بالعرض على النار أخذاً مما مر في الآتية لأنها ليست في معنى المصحف ولدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحجر ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين ، وظاهر كما قاله الشيخ أن محل صفة وقفه إذا حلّ استعماله بأن احتيج إليه

الجواز أيضاً (قوله من عصابات الذهب والتراكيب) التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصابات . أما ما يقع للنساء الأكراف من الفضة المثقوبة أو الذهب الخفيف على القماش فحرام كالدرهم المثقوبة المجهولة في القلادة كما مر ، وقياس ذلك أيضاً حرم ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الأولاد الصغار وهو قضية قوله الآتى : وكالمراة الطفل في ذلك (قوله ولم يتألف فلا يحرم) ضعيف (قوله بمجرد السرف) والمراد بالسرف في حق المرأة أن تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله السابق بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والأغنياء (قوله والسرف مجاوزة الحد) عبارة الكرماني على البخاري في أول كتاب الرضوء نصها : الإسراف هو صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي ، بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء في ما لا ينبغي له . وعليه فالصرف في المعصية يسمى تبذيراً ومجاوزة الثلاث في الرضوء يسمى إسرافاً وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح (قوله والأصح جواز تحلية المصحف) يعنى ما فيه قرآن ولو للتبرك فيها يظهر اه حج . وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قبيص مثلاً وليس فلا يجوز فيها يظهر لأنه لم يقصد به تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين (قوله ولو بتحلية غلافه) أى باب جلده (قوله اللوح المعدّ لكتابة القرآن) أى ولو في بعض الأحيان كالألواح المعدّة لكتابة بعض السور في أسمونه صرافة (قوله وهو كذلك) أى وسواء كان الكاتب فيها رجلاً أو امرأة (قوله بأن احتيج إليه)

(قوله حيث لم يتغير فيه عدم المبالغة) أى حيث لم يتغير فيه أصل السرف للرجل وإن لم يتألف (قوله علم أن وقفه) أى ما ذكر من القناديل ونحوها ، والمراد بالتحل هنا الزينة .

والأوقوف الحرم باطل ، وبذلك علم أن وقفه ليس على التخلّي كما توهم فإنه باطل كالوقوف على تزويق المسجد ونقشه لأنه إضاعة مال وقضية ما ذكر أنه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة إليه ، وبه صرح الأذرى ناقلا له عن العمري عن أبي إسحق (وشرط زكاة النقد الخول) لخبر أبي داود وغيره « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الخول » . نعم لوملك نصبا ستة أشهر مثلا ثم أقرضه إنسانا لم ينقطع الخول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج ومثلها المسك والعنبر ونحوهما لأنها معدة للاستعمال فأشبهت المشاية العاملة ولعدم ورود ما يدل على وجوبها .

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

بدأ بالمعدن أولا ثم بالركاز لقوة الأول يتمكنه في أرضه وعقبهما للباب المار لأيهما من التقيدين وعقب ذلك بالتجارة لتقربهما بهما والمعدن له إطلاقان : أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة ، وثانيهما على المخرج منه ، ويستفاد ذلك من قوله من استخرج ذهباً أو فضة من معدن سمي بذلك للمعدن : أي إقامته ، يقال عدن بالمكان يعدن إذا أقام فيه . والأصل في زكاته الإجماع قوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض - وخبر الحاكم في صحيحه « أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة » وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها القرع يضم الفاء وإسكان الراء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرهما كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد (من معدن) أي أرض مملوكة له أو مباحة (لزمه ربع عشره) لعموم الأداة السابقة كمخير « وفي الرقة ربع العشر » وسواء أكان مدينونا أم لا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ، ولا تجب عليه في المدة الماضية وإن وجدته في ملكه لعدم تحقق كونه ماله من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والأصل عدم وجوبها ، ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنيمة خمسة (وفي قول) يلزمه (الخمس) كالركاز بجامع الخفاء في الأرض (وفي قول إن حصل بتعب) كأن احتاج إلى طحن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره ، وإلا) بأن حصل بلا تعب (فخمسه) لأن الواجب

يحتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تفصيل مباح بها لنحو جلعه وبابه لا في صرفه لأن شرط الموقف الانتفاع به مع بقاء عينه فليأمل اه سم على حج ، وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله وإلا فوقف الحرم باطل) أي فهو باق على ملكه وأقنه فتجب عليه زكاته إن علم ، فإن لم يعلم كان من الأموال الضامنة التي أمرها بيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فهو كغير المحلى (قوله لم ينقطع الخول) أي لأنه لما كان باقيا في ذمة الغير كأنه لم يخرج عن ملكه .

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله يقال عدن بالمكان يعدن) بابه ضرب اه مختار (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صيبا (قوله بناء على أن الدين لا يمنع) أي على الرابع

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا) ضعف الأذرى هذا الجواب بأنه قد يتحقق سبق

يزداد بقلة المؤنة وينقص بكثيرها كالمعشرات . ويرد بأن من شأن المعدن التعب والركاز علمه فأنتظنا كلا بمطلته (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) إذا ما دونه لا يحتمل الموصاة كما في سائر الأموال الزكوية (بل الحول على المذهب فيهما) إذ الحول إنما هو لأجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فأشبه النماء والزرع ، وقيل في اشتراط كل منهما قولان ، وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض إن) اتخذ معدن أي المخرج و (تابع العمل) كما يضم المتلاحق من النماء ولا يشترط بقاء الأول على ملكه ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه ، فلو تعدل لم يضم تقاربا أو تباعدا إذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل ، وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم (اتصال التيل على الحديد) لأن الغالب عدم حصوله متصلا ، والتقدم إن طال زمن الانقطاع لم يضم قياسا على ما لو قطع العمل (وإذا قطع العمل بغير) كرض وسفر أي لغير زهرة فيما يظهر أملا بما يأتي في الاعتكاف وإصلاح آلة وهرب أجبر ثم عاد إليه (ضم) وإن طال زمن انقطاعه عرفا لعدم إعراضه عن العمل ولكونه عازما على العود له بعد زوال علته (والأ) بأن قطعه من غير عذر (فلا يضم) وإن قصر زمنه لإعراضه عنه . نعم يتسامح بما اجتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقته يقصر ولا يتسامح بأكثر منه كما قال المحب الطبري إنه الوجه وهو مقتضى التعليل ، ومعنى عدم الضم أنه لا يضم (الأول إلى الثاني) في إكمال النصاب (ويضم الثاني إلى الأول) إن كان باقيا (كما يضمه إلى مامله بغير المعدن) كإرث ودية وغيرهما (في إكمال النصاب) فإن كل به زكى الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالأول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ، ونجب في المثقال كما تجب فيه لو كان مالكا تسعة عشر من غير المعدن ، ويتعد الحول على العشرين من وقت تمامها ووقت وجوب إخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته وموثة ذلك على المسالك ويجوز على التنقية ، ولا يجوز إخراج الواجب قبلها لفساد القبض ، فإن قبضه الساعي قبلها ضمن فيزمره رده إن كان باقيا أو بدله إن كان تالفا ، ويصدق بيمينه في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف أو بعده إذ الأصل براءة ذمته ، فإن تلف في يده قبل التمييز له غرمه ، فإن كان تراب فضة قوم يذهب أو تراب ذهب قوم يفضة ، والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج وإن اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه لأنه غارم . قال في المجموع : فإن ميزه الساعي فإن كان قدر الواجب أجزأه وإلا رد التفاوت وأخذته ولا شيء للساعي بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المسالك وقبل التمكن منها والإخراج سقطت زكاته لا زكاة الباقى وإن نقص عن النصاب كلف بعض المال ولو استخرج

(قوله مفرع على وجوب الخمس) أي لأنه على وجوب ربع العشر يشترط النصاب قطعاً ابن عبد الحق (قوله على وجوب ربع العشر) أي لأنه على وجوب الخمس لا يشترط الحول قطعاً كالركاز اه ابن عبد الحق (قوله فلو تعدد) أي عرفا (قوله إن كان باقيا) أي فإن تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ، ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء الأول التل لأن ما مر حيث يتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر (قوله فإن قبضه الساعي قبلها ضمن) أي من ماله لتقصيره في الجملة بقبضه (قوله ويصدق بيمينه) أي الساعي (قوله وإلا رد التفاوت) أي أو أخذ التقص

الملك بأن يكشفه السيل أو غيره فيعين منه شيء كثير (قوله فإن ميزه الساعي فإن كان قدر الواجب أجزأه) لعنهم اغفروا ذلك لأنه لا معنى لردّه ثم أخذه وإلا فقد مرّ أن القبض فاسد ، وقيد الشهاب حجج إجزأه بما لو توى به

اثنان من معدن نصابا زكياه للخطاة ، هذا كله إذا كان الواجد أهلا لوجوبها كما مرت الإشارة إليه فلا زكاة فيها وجده المكاتب مع أنه يملكه ، وأما ما وجده العبد فلسيده فتزومه زكاته ويمنع الذي من أخذه المعلن والركاز بدار الإسلام . قال في الروضة : وينقدح جواز منعه لكل مسلم لأنه صاحب حق فيه اهـ . وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال (وفي الركاز) أي الموكوز (الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعلن بعدم المونة أو خضها (يصرف) الخمس وكذا المعلن (مشرف الزكاة على المشهور) لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض ، فأشبهه الواجب في الزرع والمزارع وبه اندفع قياسه بالقي ، ولا بد أن يكون الواجد أهلا للزكاة أخذنا مما مر ، والثاني أنه يصرف لأهل الخمس لأنه مال جاهل حصل الظفر به من غير إيحاف خيل ولا ركاب فكان كالقي ، وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج لنية (وشرطه النصاب) ولو بالضم كما مر (والتقد) أي الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا (على الذهب) لأنه مال مستفاد من الأرض فاختص بما تجب فيه الزكاة قدرا ونوعا كالمعلن ، والثاني لا يشترطان للخبر المار والطريق الثاني القطع بالأول (لا الحلول) فلا يشترط بلا خلاف (وهو) أي الركاز بمعنى المركز (الموجود الجاهل) في موات مطلقا سواء أكان بدار الإسلام أم بدار الحرب إن كانوا يذبون عنه ، وسواء أسيأه الواجد أم أقطعه أم لا ، والمراد بجاهل الدين ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ، ويعبر في كونه ركازا أن لا يعلم مالكة بلغته الدعوة وعانده ولا فهو في كافي المجموع عن جمع وأقره ، وقضيت أن دفين من أهله الإسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز ، وخرج مادون النصاب من الضلعين وما يوجد من غيرهما فلا شيء فيه لما مر ، وقد علم مما تقرر أن المدا على الدين والضرب دليله ، ولا نظر إلى أحوال أخذ مسلم له ودفعه لأن الأصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدين ، وإلا فلونظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالكلية ، فقد قال السبكي : الحق أنه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ، ولا بد أن يكون الموجود مدفونا ، فلو وجده ظاهرا وعلم أن السيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركاز ، أو أنه كان ظاهرا فلقطة ، فإن شك كان كما لو تردد في كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام ، قاله السامري (فإن وجد) دفين (إسلامي) بأن كان عليه اسم ملك من ملوك الإسلام أو قرآن (علم مالكة) بعينه (فله) لا لواجده فيجب رده على مالكة إذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه (وإلا) بأن لم يعلم مالكة (فلقطة) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الأرض (وكلنا إن لم يعلم من أي الضريين) الجاهل والإسلامي (هو) ولم يوجد

(قوله كما مرت الإشارة) أي في قوله وهو من أهل الزكاة (قوله ويمنع الذي) ندبا أخذنا من قول حج : إن ما أخذه قبل الإزعاج يملكه ، ومن قول الشارح ، وينقدح جواز الخ ، ولو قيل بوجوبه على الإمام لم يبعد لأن الإمام يجب عليه رعاية ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله من أخذه المعلن والركاز) أي وما أخذه قبل الإزعاج يملكه كحطبها اهـ حج (قوله وينقدح جواز منعه) أي على سبيل الاستحياب لا الإباحة (قوله وشرطه) أي واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم (قوله إن كانوا يذبون عنه) الأولى وإن كانوا الخ لأن ما لا يذبون عنه أولى بكونه ركازا مما يذبون عنه (قوله ولم تبلغه الدعوة) أي وأبلغته ولم يعانده (قوله وقد علم مما تقرر) أي في قوله والمراد بجاهل الدين ما قبل مبعثه الخ (قوله بل يكفي بعلامة من ضرب الخ) أي

الزكاة (قوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم) شمل ما إذا دفعه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذري ما يفيد أنه ليس بركاز وأنه لورثتهم : أي إن علموا وإلا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع

عليه أثر كبير وحلي وإزاء أو كان يضرب مثله في الجاهلية والإسلام فيكون لقطة يفعل به مامر (وإنما ملكه) أى الركاك (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (إذا وجدته في موات) أو في خراثهم أو قلاعهم أو قبورهم (أو) وجدته في (ملك أحياء) لأنه ملك الركاك بإحيائه الأرض ، ولو وجدته في أرض الغائبين كان لهم ، أو في أرض النجس فلاهله ، أو في دار الحرب في ملك حربى فهو له ، أو في أرض موقوفة عليه فاليد له كما قاله البغوى وأقره (فإن وجد) أى الركاك (في مسجد أو شارع) أو طريق ناخذ (فللقطة) لأن اليد للمسلمين عليه وقد جهل مالكة ، ولأن الظاهر أنه لمسلم أو ذى ولا يحل تحملك مالهما بغير بدل قهرا (على المذهب) وقبل الموجود في الشارع ركاك فلو سبل مالكة طريقا أو مسجدا أو سبل الإمام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة أيضا لأن اليد للمسلمين وزالت بد المالك كما قاله الغزى خلافا للأذرى لأنه جاهل في مكان غير مملوك فأشبه الموات (أو في ملك شخص فلف شخص إن ادعاه) بلا يمين كأمعة الدار لأن لم يدعه واجده وإلا فلا بد من اليمين والتقييد بدعوى المالك هو المعتمد كما ذكره وإن شرط السبكي وابن الرفعة أن لا ينفيه وإن لم يدعه وصوبته الأسنوى كسائر ما بيده فقد رد بالفرق بينهما إذ يده ثم ظاهر معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال أن غيره دنفه (وإلا) أى وإن لم يدعه بأن سكت عنه أو نفاه (فلن ملك منه) أو ورثته فإن نفاه بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي مامر (وهكذا حتى ينتهى إلى المحي) للأرض فيكون له وإن لم يدعه لأنه بإحيائها ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لأنه منقول فيسلم إليه ويؤخذ منه خمسة يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو أيس من ماله فقيل بتصدق الإمام به

كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ماوكلهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركاك بل فيثا (قوله أو في أرض موقوفة الخ) قال سم على منيج : فرع في أصل الروضة إن وجدته بموقوف بيده فهو ركاك كذا في التهذيب اه : أى فوله كما اعتمده مر ، فلو نفاه من بيده الوقت فينبى أن يعرض على الواقف ، فإن ادعاه فهو له وإلا فلن ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحي فليحمر ، وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه للناظر أو للمستحق لأن الحق له والناظر إنما يتصرف له ، الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد ، هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد . نعم وعليه فينبى لو نفاه ناظره لا يصح نفيه فليحمر . كل ذلك قوله فلو نفاه من بيده الخ قياس ما اعتمده مر في شرحه من أنه لا يكتفى فيما وجدته بملكه عدم النجى بل لا بد من أن يدعيه أنه هناك ذلك (قوله كما قاله البغوى وأقره) ظاهره وإن كانت اليد عليه لغيره قبل وقته وهو قضية كلام سم (قوله فلن ملك منه) قياس ما قلناه فيمن وجدته في ملكه أنه لا يكتفى هنا مجرد عدم النجى بل لا بد من دعواه ثم ماترون من أنه لمن ملك منه أو ورثته ظاهر إن علموا به وادعوه أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك وإعلامه إياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بأن من نسب له شيء من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالأذى وإتاهم بأن هذا بعض ما وجدته فهل يكون ذلك عذرا في عدم الإعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبدا أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كمن وجد مالا أيس من ماله وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني للعلم المذكور وينبى له إن أمكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا ببيت المال (قوله وإن لم يدعه) قال سم

(قوله أو في خراثهم) أى أهل الجاهلية المفهومين من لفظ الجاهلى المتقدم (قوله ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية)

أو من هو يده لكن في المجموع عن الأصحاب لو وجد ركازا بدار الإسلام أو العهد وعرف مالك أرضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فإن أيس من ماله كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة وإنما لم يكن لفظة كما لو وجده بنحو طريق لأنه وجده في ملك فكان لمالكه بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم بما تقرر وقيل إن هذا فيما إذا عرف مالكه ثم أيس من وجوده وذلك فيما إذا جهلت عين مالكه ثم أيس من ذلك ووجه ذلك أن الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الأقربة وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمة لواجده إذا جاء بخلافه في الحالة الأخرى لبعده وجوده فكنا واجده من التصرف بما مر ولا يثنى ما تقرر قوم لو أتى هارب أو ربح ثوبا بحجره مثلا أو خلف دورته ودبته وجهل مالك ذلك لم يتملكه بل يحفظه لأنه مال ضائع لحمله على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكه ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يمكن على ذلك قولهم الآتي في القطة : وما وجد بأرض مملوكة فلذى اليد فيها ، فإن لم يدعه فلمن قبله وهكذا إلى الهي ، فإن لم يدعه فللقطة لأن المراد لم يدعه هنا أنه نبي مالكه عنه وحينئذ فيستند إلى وجوده في الأرض قبل الإحياء (ولو تنازع) أى الركاز الموجود بملك (بائع ومشتري أو مكر ومكتر ومعير ومستعير) بأن قال المشتري والمكترى والمستعير هو لى وأنا دفنته وقال الآخر مثل ذلك أو قال البائع ملكته بالإحياء ، وفى بعض النسخ : أو قالوا بمعناها فكان سبب إثباتها الإشارة إلى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (صدق ذو اليد بيمينته) إن أمكن دفن مثله في زمن يده ولو على ندور وإلا لم يصدق ، ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك اتفاقا ، ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفنته بعد الرجوع صدق إن أمكن أو قبل نحو العارية صدق المستعير ومن مر معه لأن المالك سلم له حصول الركاز في يده فيده نسخ اليد السابقة .

قوله وإن لم يدعه أى مالم ينفه فالشرط فيمن قبل الهي أن يدعيه . وفى الهي أن لا ينفيه مر اه لكن في الزبدي مانصه : قوله فيكون له ، أى وإن لم يدعه وإن نفيه كما صرح به الدارمى اه والأقرب ما في الزبدي (قوله لكن في المجموع عن الأصحاب) معتمد (قوله وذلك فيما إذا جهلت) اسم الإشارة راجع لقوله أو العهد وعرف مالك أرضه (قوله ووجه ذلك) أى وجه قوله وقيل إن هذا الخ . (قوله ومعير) هى بمعنى أو كما باتى (قوله أو فأنواو الخ) أى في قوله ومعير .

أى بربع العشر كما هو ظاهر (قوله ووجه ذلك أن الوجود) أى للمالك ، وقوله من الوجود : أى له متعلق باليأس وكان المقام للإضمار ، وقوله بعد المعرفة متعلق بالوجود الأول وبهذا يظهر تقرير ما بعده فكأنه قال : وجود المالك بعد اليأس من وجوده عند تقدم معرفته أقرب من وجوده بعد اليأس منه حيث لم تقدم معرفته . واعلم أن ما ذكره الشارح هنا إلى آخر السودة قرره الشهاب حج في إمداده لاستشكل الشهاب سم عليه مامر عن المجموع وما قلته من وجوه كما ذكره فى حاشيته على المنهج (قوله حتى يسهل غرمة لواجده) لعله لمالكه بدل لواجده ، أو المراد واجده بالقوة وهو الهي المذكور

فصل في أحكام زكاة التجارة

الأصل فيها قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم - قال مجاهد نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم « في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الخنم صدقتها وفي البز صدقته » والبز بياء موحدة مفتوحة وزأى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين الحمل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعاً الأمر بإخراج الصدقة مما يعد للبيع قال ابن المنذر وأجمع عامة أهل العلم أى أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها من المواشي والناض (معتبراً بآخر الحول) أى في آخره فقط إذ هو حال الوجوب ولا يعتبر غيره لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطرفيه) أى في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما إذ تقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول يجميعه) كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة ينقطع الحول فإن كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا مخرجان والمنصوص الأول (فعلى الأظهر) وهو اعتبار آخر الحول (لورد) ما لها (إلى النقد) كأن يبيع به وكان مما يقوم به آخر الحول كما أشار إليه بالآلت واللام في النقد (لإرادته المهود (في خلال الحول) أى أثناءه (وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول وينتدئ حوله من) وقت (شرائها) لتحقيق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فإنه مظلون ، أما لو باعه بعرض أو بتقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدهام والحال يقتضى التقويم بدنانير أو بتقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق . والثاني لا ينقطع كما لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فإن الحول لا ينقطع لأهم المبادلة

(فصل في أحكام زكاة التجارة)

أى وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة (قوله نزلت في التجارة) أى في زكاتها (قوله المعدة للبيع عند البرازين) ظاهره وإن لم يكن معداً للبيع (قوله وزكاة العين غير واجبة) أى بالإجماع (قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ) أى فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها (قوله وهذا مخرجان) قال الحلبي : والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالقول أخرى ، وكتب عليه عميرة : أى فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اهـ ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالأولى أولى أو بالثاني فيه نظر والأقرب الأول لأنه للأصحاب دون الثاني لأن فيه النسبة للإمام بأنه قاله وليس كذلك وإنما يخرج أصحاب من قول غيره أو نصوص أخرى له (قوله بخلافه قبله) أى بالتضيض (قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير) أى إما لكونه اشتراه بها أو كونها غالب نقد البلد (قوله أو بتقد يقوم به) وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئاً أو هو الخ حجج . ثم قال : وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التى ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه الصريح في أن قول المتن واشترى به سلعة تمثيل لاقتيد أنه لو ملك قبيل آخر الحول نقداً آخر يكمله زكاة ، ثم رأيت أن المنقول المحدث خلاف ما ذكره وهو أنه ينقطع الحول إذا لم يملك تمامه لتحقيق

(فصل في أحكام زكاة التجارة)

(قوله لتحقيق نقص النصاب بالتضيض) يرد عليه ما لو نص بتقد غير ما اشتراه به وهو أقصى من ذلك

معدودة من التجارة ، وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني والثالث أيضا من باب أولى فحذفه لذلك أو لأنه ليس من غرضه (ولو تم الحول) أي حول مال التجارة (وقيمة العرض) يسكون الرأى (دون النصاب) وليس معه ما يكله به من جنس ما يقوم به (فالأصح أنه يبتدأ حول ويبطل) الحول (الأول) فلا تجب الزكاة حتى يتم حول ثان لأن الأول مضى ولا زكاة فيه . والثاني لا ينقطع بل متى بلغت قيمة العرض نصبا وجبت الزكاة ويبتدأ الحول من وقته إذ يصدق عليه أن مال التجارة أقام عنده حولا بل وزيادة وتم نصبا فيقول العامل هنا كما قال الأخ الشفيق في المسئلة الحمارية : هب أن أبانا كان حارا أو حجرا ملقى في اليم أسنا من أم واحدة ؟ أما إذا كان معه من أول الحول ما يكل به النصاب كما لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا للتجارة قبلت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين فإنه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول ، وإن ملكه في أثناء الحول كما لو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع إذا تم حول الخمسين لأنها إنما تضاف في النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة للقنية ينبت) أي القنية فتى نواها به انقطع الحول فيحتاج إلى تجديد قصد مقارن للتصرف ، بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتى لأن القنية هي الحبس الانتفاع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الإمساك فرتبنا عليها أثرها ، والتجارة هي التقلب في السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ، ولأن الاقتناء هو الأصل فاكفيننا نية بالنية بخلاف التجارة ، ولأن مالا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمخلوطة السوم ، وقضية إطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعمالا جائزا أم حرما كلبسه الذي باع وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين في التثمة ، ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه في تأثيره وجهان حكاهما الماوردى أثرهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى التأثير ويرجع في ذلك البعض إليه وإن

النقص عن النصاب بالنقص (قوله وما ذكر من التفريع) هو قوله فعلى الأظهر لو رد الخ (قوله من باب أولى) أي فيها (قوله ويبطل الحول الأول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أول الحرم ، ثم بياقيه عرضا آخر أول صفره لا زكاة في واحد منهما إذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصبا لأنه بأول الحرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتره أولا لنقصه عن النصاب ويبتدأ له حول من ذلك الوقت ويقوم الثاني أول صفر من السنة الثانية وهكذا ، فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصبا آخر ، وليس مرادا بل يزكى الجميع آخر حول أثنائي لوجود الجميع في ملكه من أول صفر (قوله أما إذا كان معه) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أي وبقيت الخمسون الأخرى في ملكه جميع الحول (قوله وإن ملكه) أي ما يكل به النصاب (قوله إذا تم حول الخمسين) قال الشيخ حمزة : قال ذلك في شرح الروض ، والظاهر أن مال التجارة يزكى عند تمام حوله له سم على منهج . أقول : يتأمل معنى هذا الكلام فإن المتبادر من قوله زكى الجميع إذا تم حول الخمسين أنه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمسين ، فإن بلغ معها نصبا يزكى الجميع وإلا فلا ، ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على حجة ثم قال : وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشخصنا من قوله والظاهر أن مال التجارة الخ (قوله للقنية ينبت) أي ويصدق في دعواه ذلك وإن دلت القرينة على خلاف ما ادعاه (قوله فتى نواها به انقطع) أي ولو كثر جدا بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانتفاع به (قوله مقارن للتصرف) أي بالبيع ونحوه لتصير مال تجارة (قوله في التثمة)

التنفذ (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذى قبله (قوله ولأن ما يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه) وهو عرض القنية ، وقوله لا يثبت بمجرد النية : يعنى لا يثبت فيه حول التجارة بمجرد نيتها : أي بل لا بد أن تكون مقارنة للتصرف كما يأتي فهو تحليل لقوله بخلاف عرض القنية لا يصير الخ

يجري بعضهم على أن الأقرب المنع ، ولو مات المورث حين مال تجارة انقطع حوله ولا يفقد له حول حتى ينصرف فيه بنية التجارة ، ذكره الرافعي قبيل شرط السوم وتيمم المصنف خلافاً لما أفق : به البلقيني (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت بينها بكسبه معاوضة كشرائه) وإن لم يحددها في كل تصرف سواء أكان بعرض أم نقد أم دين حالاً أم مؤجل لانضمام قصد التجارة إلى فعلها ، ومن ذلك ماملكه بهية ذات ثواب أو صالح عليه ولو عين دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ، أما لو اقترض مالا تاوياً به التجارة فلا يصير مال تجارة لأنه لا يقصد لها وإنما هو إرفاق . قلله الإقاضي

أبى للمتولى ويرجع في ذلك لبعض إليه : أبى أو إلى وارثه لأنه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه (قوله انقطع حوله) أبى بالموت لانتقال الملك فيه إلى الوارث (قوله حتى يتصرف فيه) أبى الوارث (قوله إذا اقترنت بينها الخ) ينبغي أن لا يشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ وإن لم توجد إلا مع لفظ الآخر وإن تأخر ، وظاهر كلامهم أنه لا يكفي تأخرها عن العقد وإن وجدت في مجلس العقد وله انجاء فليتأمل مر اه سم على بهجة . وعبارة حج هنا : ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل الملك ما يأتي في كتابات المطلق اه . والمعتمد منه الاكتفاء بجزء ، لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتي به الزوج حتى لو خلطها بكناية ولم ينو مع لفظه فلفظ وإن نوى مع القبول ، وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء بها وإن اقترنت بالقبول ، وعبارة شيخنا الزبائدي : وبلفظ اعتبارها في مجلس العقد ، وكتب أيضاً قوله بنية التجارة وفارق عدم الاكتفاء بنية التضحية عند شراء الأضحية بأن الشراء جلب ملك والأضحية إزالته فيعتبر اجتماعهما . وأقول : فيه نظر لأنه إنما يتحقق التعلل لو كان المأوى التضحية حال الشراء ، أما لو كان هو التضحية في المستقبل فلا فليتأمل اه . أقول : ويمكن الجواب عنه بأن المراد بالتصرف عرفاً عدم المناسبة بين إزالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أي بدخوله في يده مادام رأس المال باقياً (قوله في كل تصرف الخ) أي لأن المعتبر إنما هو وجودها عند التصرف الأول (قوله ومن ذلك ماملكه بهية) أي من المعاوضة (قوله أو عرض) في نسخة أو قرض ومثله في الزبائدي وقضيته أنه لو استرد بدله ولو بى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ، ولو قبل إنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأنه قبضه عرضاً عما في ذمة الغير فأنطبق عليه الضابط (قوله أو منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فإن الاجارة وإن وردت على العين متعلقة بمنفعتيها ، وقد يقال : الفرق ظاهر ، ولأن المراد قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذه من منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ، ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجر أما كن بقصد التجارة فنافعها مال تجارة قال حج : ففما إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فففى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة بمنحه (قوله فلا يصير مال تجارة) أي فلو اشتري شيئاً بقصد التجارة اتعقد حولها من وقت الشراء (قوله لأنه لا يقصد لها) أي أما لو قبض المقرض بدل المقرض بنية التجارة كأن أقترض

(قوله حتى يتصرف فيه) وظاهر أنه لا يتعقد حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل ، فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا يتعقد حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع (قوله أو منفعة ما استأجره) قال في التحفة : ففما إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فففى حول ولم يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده

تفقهها وجزم به الروياني والثوري وصاحب الأنوار (وكلما المهر وعوض الخلع) فيصيران مال تجارة إذا اقترنا بنيتها (في الأصح) لكونهما ملكا بمعاوضة ولهذا تثبت الشفعة فيها ملك بهما . والثاني لا لأنهما ليسا من عقود المعاوضات المحضة (لا بالبة) غير ذات الثواب (والاحتطاب) والاحتشاش والاصطياد والإرث (والاسترداد يعيب) أو إقالة أو فلس لانتهاء المعاوضة بل الاسترداد المذكور فسخ لها ولأن التملك مجانا لا بعد تجارة ، فن اشترى بعرض للقنية عرضا للتجارة أو للقنية أو اشترى بعرض للتجارة عرضا للقنية ثم رد عليه بإقالة أو نحوها لم يصير مال تجارة وإن نواها ، بخلاف الرد يعيب أو نحوه ممن اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فإنه يبيى حكمها ، ولو اشترى لها صيفا ليصنع به أو دباغا ليدبغ به للناس صار مال تجارة فتلزمه زكاته بعد مضى حوله وإن لم يبيى عين نحو الصبغ عنده عاما خلافا لما يوهمه كلام التتمة أو صابونا أو ملجيا ليصنع به أو يعجن به لم لم يصير كذلك لأنه يستهلك فلا يقع مسلما لم (وإذا ملكه) أى عرض التجارة (بنقد) وهو الذهب والفضة وإن لم يكونا مضروبين (نصاب) أو بأقل منه وفى ملكه باقية كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا أو بعين عشرة وفى ملكه عشرة أخرى (فحوله من حين ملك) ذلك (النقد) لاشترائيهما فى قدر الواجب وفى جنبه ، ولأن النقدين إنما خصما بإيجاب الزكاة دون باقى الجواهر لإزصادهما للنماء والثماء يحصل بالتجارة ، فلم يجوز أن يكون السبب فى الوجوب

حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالنتج أنه مال تجارة اه سم على منهج (قوله إذا اقترنا بنيتها) أى من الولي إن كان مجبرا ومنها مقارنة لعقد ولها إن كانت غير مجبرة (قوله أو إقالة أو فلس) قال فى شرح البهجة بعد ما ذكر : ولو قبل قبض المشتري المبيع لأنه ملك جديد اه . وكتب عليه سم قوله لأنه ملك الخ من هذا يعلم أن الكلام فيها إذا انتقل الملك عن البائع : أى بأن لزم العقد من جانبه كأن باع بلا شرط خيار أو شرط للمشتري (قوله بخلاف الرد يعيب أو نحوه) أى من الإقالة والتخالف (قوله ليصنع به) من باب نصر وقطع ومثله يدبغ (قوله فيأزمه زكاته بعد مضى حوله) أى حيث كان الحاصل فى يده من غلة الصبغ ، أو ما اشتراه بها من الصبغ ، أو كان الأول باقيا فى يده كالأول أو بعضها فتجب زكاته (قوله وإن لم يبيى عين نحو الصبغ) قضيته أنه لا فرق فى الصبغ بين كونه تمويها وغيره ، وقضية ماأتى من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني ، والظاهر أنه غير مراد أخذا بإطلاقهم ، وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبغ لو ن خالف لأصل الثوب يبيى ببقائه فنزل منزلة العين ، بخلاف الصابون فإن المقصد منه مجرد إزالة وسخ الثوب والأثر الحاصل منه كأنه الصفة التى كانت موجودة قبل الفصل فلم يحسن إلحاقه بالعين (قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا) سواء قال اشترى بهذه الدراهم أو بعين هذه لأن المقود عليه فى الصورتين معين ، وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشترى بهذا الدينار فإنه يتخير بين الشراء به وبين الشراء فى ذمته ، بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء فى الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ، ثم قال فى مرة ثانية : والفرق أنه لما أشار للدراهم هنا ولم توجد قرينة صارقة عن إرادتها تعين كونها المقود عليه . وأما فى الوكيل فقرينة الحال مشعرة بأن الغرض تحصيل ما وكل فى شرائه فجعل قرينة صارقة عن التعين سببا وقد عدل عن قوله بعين ذلك الصريح فى إرادة التعين إلى مجرد الإشارة إليها فتخير الوكيل (قوله فحوله من حين ملك النقد) أى من غير الحلى المباح لما يأتى أن الحلى من عرض القنية (قوله للنماء) عبارة المصباح

(قوله وهو الذهب والفضة وإن لم يكونا مضروبين) أى إذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلى كما يأتى (قوله بعين عشرين مثقالا) أى أو بمشرين فى الذمة وقدها فى المجلس كما ذكره الشهاب حجج : أى وكان ما أقبضه فى المجلس من جنس ما اشترى به ، بخلاف ما لو أقبضه عن القنية ذهبيا أو عكسه فإنه يقطع الحول كما ذكره الشهاب عمرة البر لسن

سبباً في الإسقاط. أما لو اشتراه بنقد ثم تقدم فإنه يتقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرعه إلى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أي أو ملكه بدون التصاب وليس في ملكه باقيه (أو بعضه فنية) كالتدابير والحق المباح (فن الشراء) حوله يبدأ (وقيل إن ملكه بنصاب سائمة على حوله) لأنها مال يجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر، والصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدر لومتعلقاً (ويضم الربح إلى الأصل) الحاصل (في) أثناء (الحول إن لم ينض) بكسر النون بما يقوم به، فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة أونض فيه بنقد لا يقوم به زكاة أخرى، وسواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الأسواق، ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة، أو بأكثر منها في زكاة الزائد معها وجهان وتوجههما الوجوب (لا إن نص) أي صار ناضاً بنقد يقوم به ببيع أو إتلاف أجنبي وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الظاهر) فلو اشترى عرضاً للتجارة بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضاً يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين، فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة والثاني يزكى الربح بحول الأصل كما يزكى النتائج بحول الأمهات وفرق الأول بأن النتائج جزء من الأصل فالحقنه به بخلاف الزرع فإنه ليس جزءاً لأنه إنما حصل بحسن التصرف، ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان دون الربح (والأصح أن ولد العرض) من الحيوان من نعم وغنم وإمام (وغنم) من الأشجار كشمش أو فلاح (مال تجارة) لأنهما جزءان من الأم والشجر. والتمر لا لأنها لم يحصل بالتجارة، وعلى الخلاف ما لم تنص قيمة الأم بالولادة، فإن نقصت بها كان كانت قيمة الأم تساوي ألفاً فصارت بالولادة تساوي ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الأم بقيمة الولد جزءاً (و) الأصح على الأول (أن حوله حول الأصل) تبعاً كنتاج السائمة. والثاني لا بل تفرد بحول

نعم الشيء ينشأ من باب رى تمامه بالفتح والمذكر اه (قوله سبباً في الإسقاط) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للثاء مسقطاً لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر (قوله أما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم تقدمه) أي بعد مفارقة المجلس اه سم على حج نقلاً عن شرح الإرشاد وإن نافاه التعليل بقوله إذ صرعه إلى هذه النك لكنه لما كان المجلس من حرم النقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه (قوله ولو باع العرض) أي بعد يفرد حولان الحول (قوله زكى القيمة) أي ما باع به فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق في قدر ما فوته (قوله وغنم) ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها اه حج

(قوله أثناء الذي ذكره في خلال التّن) ذكره هنا يفيد أن قول المصنف في الحول متعلق بالحاصل الذي قدره، وإلا لفسد المعنى بالكلية كما لا يخفى، وحينئذ فيصير قول المصنف ويضم لا متعلق له فلا يعلم القسم فيأذا يكون مع أن متعلقه قوله في الحول الذي أخرجه الشارح من موضعه. والحاصل أنه يجب إسقاط لفظ أثناء الذي زاده الشارح من هذا المحل، وعبرة التحفة مع المتن: ويضم الربح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيرهما كارتفاع السوق إلى الأصل في الحول الخ (قوله ولو باع العرض بدون قيمته) أي بعد تمام الحول كما هو ظاهر (قوله أو اشترى به) أي بالذكور وهو الثلثمائة (قوله كشمش أو فلاح) أشار بهذا التمثيل إلى أن الكلام في غنم لا زكاة في عينه. أما ما تجب الزكاة في عينه فسيأتي

(١) (قوله أثناء الذي ذكره في خلال التّن) ليس موجوداً بنسخ الشرح التي بأيدينا اه مصمم.

من انفصال الولد و ظهور الفقرة لأنها زيادة مستمرة من مال التجارة فأفردت كما سبق في الربيع التالي (وواجبها) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) أما أنه ربع العشر فكما في التقدين لأنها تقوم بهما وأما أنه من القيمة فلأنها متعلقة كما دل عليه خبر حاس فلا يجوز إخراجه من العرض (فإن ملك) العرض (بنقد قوم به إن ملك بنصاب) وإن لم يكن ذلك النقد غالبا ولو أبطله السلطان كما اقتضاه إطلاقه، إذ هو أصل ما بيده فكان أولى به من غيره (وكذا) إن ملك بنقد (دونه) أي النصاب فإنه يقوم به (في الأصح) لأنه أصله. والثاني يقوم بقال نقد البلد كما لو اشترى بعرض، ومحل الخلاف ما إذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد، فإن ملكه قوم به قطعاً لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول، وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي (أو) ملك العرض (بعرض) للقيمة أو بخلع أو نكاح أو صلح عن نحو دم (فيغالب نقد البلد) أي بلد حولان الحول كما قاله الماوردي وهو الأصح جرياً على قاعدة التقويم إذا تعذر التقويم بالأصل، فلو حال الحول عليه لم يحل لا نقد فيه اعتبر أقرب البلاد إليه، ولو ملك بدين في ذمة البائع أو بنحو سيئاتك قوم يجنسه من النقد كما في الكفاية (فإن غلب نقدان) على التساوي (ويبلغ) مال التجارة (بأحدهما) دون الآخر (نصاباً قوم به) لتحقيق تمام النصاب بأحد التقدين، وبهذا يفارق ما مر من أنه لو تم النصاب في ميزان دون آخر فلا زكاة (فإن بلغ) نصاباً (بهما) أي بكل منهما (قوم بالأنفع) منهما (للقراء) أي للمستحقين لما راعاه لم كما في اجتراح الحقائق وبنات الليون، ونقل تصحيح ذلك الرافعي من مقتضى إيراد الإمام والبغوي (وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كما في شاتي الجبران ودرامه، وهذا ما صححه في أصل الروضة، ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروافى. قال في المهمات: وعليه الأكثر فلنكن الفتوى عليه وجري عليه الأقوى وهو المتمد، ويفرق بين هذه وبين اجتراح الحقائق وبنات

(قوله كما دل عليه خبر حاس) بكسر أوله وتخفيف ثانيه وآخره سين مهمله اه إصابة (قوله فإن ملك بنقد قوم به) قال ابن الاستاذ: ويبنى للتأجير أن يبادر إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد، ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرج به حج. قيل: ونتجه من تردد له أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا بجوازه في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما يسهل المثلية فيبعد اتهامه فيها ولا كذلك هنا إذ القيم لا ضابط لها اه. ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب: أي في الأخذ به اه سم على بهجة، لكن عبارة حج هنا: ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما مر في عد المشاية. أقول: وقد يفرق بأن متعلق العدن متعين بيده الخطأ فيه، بخلاف التقويم فإنه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالهتمة فيه أقوى، ومن ثم لم يكتف بتخصر للتمثيل لو لم يوجد خالص من جهة الإمام حكم عدلين يغرصانه له كما مر، وقوله ثم المتغير في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب: أي في الأخذ به في مثل ذلك العرض إجمالاً، فإذا فرض أنها ألف وكان التاجر إذا باع على ما جرت به عادته مفرقاً في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلاً اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق، لأن الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون ألفين قيمته (قوله) أي بلد حولان الحول) والعبارة بالبلد الذي فيه المال وقت حولان الحول لا الذي فيه المالك ذلك الوقت، وصحابة سم على بهجة: قوله من نقد البلد: أي بلد الإخراج كما قاله الماوردي وجزم به في العباب: أي وبلد الإخراج من بلد المال كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة (قوله فلو حال الحول عليه) أي المال (قوله بدين في ذمة البائع) كأنه كان له آخر دين فاشترى به منه عرضاً بنية التجارة (قوله قوم بالأنفع للقراء) ضعيف (قوله وقيل يتخير المالك) معتمد

اللبون بأن تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالأضعف كما لا يجب على المالك الشره بالأضعف ليؤتم به عند آخر الحول (وإن ملك بنقد وعرض) كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية (قوم مقابل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمة كذلك فكذا إذا اجتمعا ، وهكذا إذا اشترى بمئتين واحد بمختلف الصفة كالصحيح والكسرة إذا تفاوتتا (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) أى «تجارة لأنهما بجهان بسبيين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزء في العبيد المملوك إذا قتله المحرم (ولو كان العرض سائمة) أو غيرها مما تجب الزكاة في عينه كتمر (فإن كل) بتثنية الميم (نصاب لإحدى الزكاتين فقط) أى من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كل (نصابها) كأربعين شاة قيمتها نصاب (فزكاة العين) تجب (في الجلبيد) وتقدم على زكاة التجارة لأنها وجبت بالنص والإجماع ولهذا يكفر جاحدها ، وزكاة التجارة مختلف فيها ووجبت بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ، ولأن زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقبة كالرهبون إذا جنى ، وقد علم أنه لا يجتمع الزكاتان ولو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فيها صلاح ثموه قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ، ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وإن كان للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة (فعلى هذا) أى الجلبيد (لو سبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين (بأن اشترى بمائتي درهم ستة أشهر نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى به معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر (فالأصح وجوب زكاة

(قوله قوم ما مقابل النقد به والباقي بالغالب) وذلك ظاهر إن اشترى كلاً في عقد أو اشترىهما في عقد واحد وفصل الثمن وإلا قوم ما مقابل النقد به والباقي بالغالب أو ما مقابل أحد التقديس به والباقي بالآخر بنسبة التقسيط . قال سم على بهجة : فلو جهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ، ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين في براءة ذمته أن يفرض الأكثر من كل منهما وهل له التأخير إلى التذكر إن ربي ؟ أقول : لا يبعد أن له ذلك بل قياس ما تقدم عن النعمري أنه يكتفى غلبة الظن (قوله فيها صلاح ثموه قبل حوله) وكذا لو بدا لإصلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما ، فإن تم نصاب العين دون الشجرة فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر إلى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين ؟ فيه نظر ، والأقرب اخذاً من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام انتصاب (قوله عند تمام حوله) أى إن بلغ نصاباً وليس فيه وجوب زكاتين لأن ما وجب في الثمر متعلق بهينه ويخرج منه وما وجب في الشجر يتعلق بقيمته خالياً عن الثمر . وقى سم على حج : وخرج بقوله شرح المتنج كثيراً فينبأ قبل حوله البغ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الإصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة ، وحيث لا بد الإصلاح بعد الإخراج ولو يوم وجبت حيث لا بد هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليأتى ما . وعليه فقد يقال : وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يازمه اجتماع زكاتين في مال واحد لأنه زكى المرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكى حينها بعد بدو الإصلاح

(قوله كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية) أى معلوم القيمة كما هو ظاهر حتى يتأتى التوزيع المذكور ، وانظر ما الحال لو كان العرض مجهول القيمة

التجارة (تمام حولها) ولئلا يبطل بعض حولها ولو جوب الموجب بلا معارض له (ثم يفتتح) من تمامه (حولا لزكاة العين أبدا) أى فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حولها من الشراء ولكل حول بعده (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الأصح بل بالقسمة كما سيأتي في باب (فعل المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) ربحا ورأسا مال لأن الجميع ملكه (فإن أخرجها) من مال آخر فذلك ظاهر (أو من) عين (مال القراض حسب من الربح في الأصح) ولا يعمل إخراجها كاسترداد المالك جزءا من المال تنزيلا لما منزلة المولى التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وفطرة عبيد التجارة وجناتياتهم. والثاني تحسب من رأس المال لأن الوجوب على من له المال (وإن قلنا يملكه) أى العامل المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح (لأنه مالك لهما) والمذهب على قول المالك بالظهور (أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لأنه متمكن من التوصل إليه متى شاء بالقسمة فأشبهه الدين الحال على ملى*، وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه إخراجها قبل القسمة وله أن يستبد إخراجها من مال القراض. والثاني لا يلزم له لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل إخراج زكاتها وإن كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح إذ متعلق زكاته القيمة وهى لاتفوت بالبيع، ولو أعتق عبيد التجارة أو وهبه فكبيع المشايبة بعد وجوب الزكاة فيها لأنهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما أن البيع يبطل متعلق العين، وكذا لو جعله هداقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لأن مقابله ليس مالا، فإن باعه بحبابة فقدرها كالموهوب فيبطل فيها قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة.

فتكر به زكاتها، اللهم إلا أن يقال: لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين (قوله أى فتجب في بقية الحول) الأولى في تمام الحول النخ، وعبارة حج: أى في سائر الأحوال وما مضى النخ وهى ظاهرة (قوله فذلك ظاهر) أى ولا رجوع له على العامل (قوله وإن قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل إخراج زكاتها) أى وبعد حولان الحول كما هو ظاهر من قوله إخراج زكاتها (قوله وهى لاتفوت بالبيع) أى فيطالب البائع بها (قوله ولو أعتق عبد التجارة) أى بعد حولان الحول أيضا (قوله فيبطل فيما قيمته النخ) راجع إلى قوله ولو أعتق عبد التجارة، ويلغى أن يقال القياس أنه ينفذ الاعتناق في كل العبد لأنه وإن بطل الإعتناق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى بما اعتقه هو إلى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لأنه مخاطب بالإخراج، فإن دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه وإلا فالإمام المتعلق بما بقى لأنه حق الفقراء.

(قوله ولئلا يبطل بعض حولها) إثبات الواو هنا يفيد أن اللام في قول المصنف تمام حولها للعة، وهو فاسد كما لا يخفى بل هى بمعنى عند، فالصواب حلف الواو كما في التحفة ولعلها من النسخ (قوله أى فتجب في بقية الحول) يتأمل.

باب زكاة الفطر

القطرة بكسر الفاء : اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخلقة ومنه قوله تعالى - فطرة الله التي فطر الناس عليها - والمعنى أنها وجبت على الخلقة تركية للنفس : أي تطهيرها لها وتنمية لعملها وتقال للمخرج ، وقول ابن الرفعة إنه بضم الفاء اسم للمخرج مردود . والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين عن ابن عمر « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » وعن أبي سعيد رضي الله عنه « كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط ، فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ماعشت » ولا ينافي حكاية الإجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لأنه غلط صريح كما في الروضة ، لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافا لغير ابن اللبان ويجاب عنه بأنه شاذ منكر فلا يتخرق به الإجماع ، أو يراد بالإجماع الواقع في عبارة غير واحد

(باب زكاة الفطر)

(قوله زكاة الفطر) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أي نطق به المولدون (قوله لا عربي) العربي هو الذي تكلمت به العرب بما وضعوا واضع لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربي استعملته العرب في مناه الأصيل بتغير ما (قوله فتكون) أي القطرة (قوله حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والأنسب في التفرع أن يقول : فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لأن الحقيقة الشرعية عند الأصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع ، أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية . ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مانصه : قوله حقيقة شرعية : فإن قلت : كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لأن الشرعية ما كانت بوضع الشارع . قلت : هذه النسبة لغوية وهي صحيحة ، فالمراد حقيقة منسوبة لحلمة الشرع وهم الفقهاء ، والنسبة بهذا المعنى لاشبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي هي ما كان بوضع الشارع فليتأمل سم (قوله وتقال للخلقة) ظاهر هذا الصنيع يقتضي أن لفظ القطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مولد ، ولعله غير مراد لأن اصطلاحات الفقهاء حادثة ، وإطلاق القطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فاعلموا مولدة للنظر بالمعنى الثاني (قوله وتنمية) عطف مغاير (قوله وتقال للمخرج أي تقال القطرة بالكسر للمال المخرج بفتح الراء (قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير) إنما اقتصر عليهما لكونهما هما اللذان كانا موجودين إذ ذاك اه ومثله يقال فيما بعده (قوله إذا كان) أي وقت كان الخ (قوله صاعا من طعام)

(باب زكاة الفطر)

(قوله القطرة بكسر الفاء الخ) كان ينبغي أن يمهّد لهذا بشيء ينزل عليه كأن يقول عقب قول المصنف زكاة الفطر ويقال لها القطرة وهي بكسر الفاء الخ (قوله مولد لا عربي ولا معرب) بمعنى أي وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع . بدليل قوله فيكون حقيقة شرعية ، وإلا فالمولد هو اللفظ الذي ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب ، وظاهر أن القطرة ليست كذلك ، قال الله تعالى - فطرة الله التي فطر الناس عليها -

ما عليه الأكثر ، ويؤيده قول ابن كنج : لا يكفر جاحدها ، والمشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة . قال وكيع بن الجراح : زكاة الفطر لشهر رمضان فمسجلة السهو للصلاة يجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة (يجب) زكاة الفطر (بأول ليلة العيد في الأظهر) لإضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين ولأنها طهارة للصائم عن اللغو والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ، ولا بد من إدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يفيدُه قوله فيخرج إلى آخره ، وقوله فيها بعد له تعجيل الفطرة من أول رمضان والثاني يجب بطلوع الفجر يوم العيد لأنها قرية متعلقة بالعيد فلا يتقدم عليه وقتها كالأضحية ، كنا الله الراضي واعترض عليه بأن وقت الأضحية إذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا الفجر ، ومقتضى كلام المصنف أن من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل إلى ورثته وجب الإخراج ، قال الأذري : وهو المذهب (فتخرج) على الأظهر (عن مات بعد الغروب) بأن كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدي عنه من زوجة وعبد وقريب لوجود السبب في حياته وإن زال ملكه عنه بهتق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ، ولو مات المؤدى

أي بر (قوله في السنة الثانية من الهجرة) لم يبين في أي يوم من الشهر ، وعبارة المواهب اللدنية : وفرضت زكاة الفطر قبل العيد بيومين (قوله يجبر نقصان الصوم وجه الشبه وإن كانت هذه واجبة وذلك مندوبا) قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة (ويؤيده الخبر الصحيح) أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث والخبر الغريب « شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر » اهـ حج (قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به إشار بأن لرمضان في وجوبها دخلا فهو سبب أول ، وإلا لما جاز إخراجها فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في أول شوال ، وكتب عليه سم على حج قوله : وقوله فيها بعد الخ قد يقال : هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان ، إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمًا على السببين وهو ممتنع فليتأمل . ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كالأول أو بعضا : أي القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هذا مع إدراك آخر جزء من رمضان ، وهذا في غاية الظهور لكنه قد يشتبه مع عدم التأمل (قوله وجب الإخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث إن علم القابض أنها زكاة معجلة وكوت السيد موت العبد فيسردها بيده (قوله بأن كان فيه حياة مستقرة) مفهومه أنه لو لم تكن كذلك بأن وصل إلى حركة مذبوح لا يخرج عنه ، وهو واضح إن كان ذلك بمنزلة ولا فيه نظر لأنه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل هاتله (قوله أو غيره) كطلاق . قال سم على شرح بهجة : لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه يسقط فطرها عنه لأنها لم تترك الجزمين

(قوله كما يفيدُه قوله فيخرج الخ ، وقوله فيما بعد له تعجيل الفطرة الخ) في إفادة هذين ما ذكره نظر ظاهر (قوله واعترض عليه بأن وقت الأضحية الخ) قد يدفع الاعتراض بأن التشبيه إنما هو في عدم التقدم على يوم العيد ، فلا يني أن الأضحية إنما يدخل وقتها بما ذكر (قوله ثم مات) أي قبل الغروب (قوله وهو ممن يؤدي عنه من زوجة الخ) فيه أمور : الأول أن هذا الحصر يخرج من المتن نفس من يخرج . الثاني أن قوله وإن زال ملكه الخ لا يصح أخذه غاية في مسئلة الموت التي الكلام فيها . الثالث أن قوله كطلاق أو استغناء قريب لا يصح كونه مثلا لزال الملك ، وعبارة التحفة مع المتن : فيخرج عن مات أو طلق أو عتق أو بيع بعد الغروب ولو قبل التكن ممن يؤدي عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء التريب كونه انتهت .

عنه بعد الوجوب وقبل المحكن لم تسقط فطرته على الأصح في المجموع بخلاف تلف المال ، و فرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والقطرة بالذمة (دون من ولد) بعده ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ، ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث بعده بتركاح أو إسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه اعتق القن قبله حتى ولزمه فطرته ، وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لأنه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها ، والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره (ويسن أن لا تؤخر عن صلته) أى العيد بأن تخرج قبلها إن فعلت أول النهار كما هو الغالب للأمر به قبل الخروج إليها ، بل جزم القاضي أبو الطيب بأن تأخيرها إلى ما بعدها مكروه ، فإن أخرت سن الأداء أول النهار للتوسعة على مستحقها ، وسيأتي في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويعزم تأخيرها عن يومه) أى

في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لأن الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها مـ ولو علق طلائها بأول جزء من شوال فالظاهر أن الحكم كذلك لأن الطلاق يقع بمقارن الجزء الثاني من جزءى الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة (قوله والقطرة بالذمة) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتي من أن المؤسر وقت الوجوب لو تلف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال ، إلا أن يقال : إن المؤدى لما كان المال ثابتاً في ذمته وهو إنما يخرج مما يملكه كان المال الذى في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة ، والمؤدى عنه فيها نحن فيه لما لم يكن المال مستقراً عليه بل كان متعلقاً بذمة غيره لم ينظر للممكن من الإخراج قبل موته ولا عدمه لأنه منزل من حيث المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر إلى التمكن في حياته ولا لعدمه ، لكن هذا لا يمتنع فيها إذا مات من وجبت عليه ولم يتصلها عنه غيره لكونه حراً موسراً ومات قبل التمكن من الإخراج (قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك) قضية هذا التحليل عدم الوجوب فيها لو شك في وقت الموت وكون الأصل بقاء الحياة يقتضى تخلافه فليراجع . ربي ما لو شك في بقاء الزوجية هل تجب القطرة لأن الأصل بقاء الزوجية أم لا ، فيه نظر ، والأقرب الأول للعللة المذكورة ، ورجع هذا الأصل على كون الأصل عدم الوجوب لفوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية للذين عما سبب الوجوب (قوله وباقيه بعده) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر : وينبئ أو معه لأنه لم يدرك الجزء الأول ولم يعقب تمام انفصاله شيء من رمضان بل أول شوال (قوله حتى ولزمه) أى لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لامتسقط فطرته عنه (قوله لأنه فيها) أى في دعوى البيع (قوله بخلاف الأولى) هى قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب (قوله فإنه يريد نقلها إلى غيره) أى وهو العيد بتقدير يساره بطروء مال له قبل الغروب أو أيام ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً وأعتقه سيده قبيل الغروب لكن هذه ليست من عمل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده (قوله بأن تخرج قبلها) أى سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العيد ، وبارة حج : ويسن أن تخرج يوم العيد لا قبله وأن يكون إخراجها قبل صلته ، وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل للأمر الصحيح به ، ثم قال : وألحق الحوارزى كشيخه البهوى ليلة العيد بيومه ووجهه بأن الفقراء يبيتونها لخدمهم فلا يتأخر أكلهم من غيرهم (قوله فإن أخرت سن الأداء أول النهار) أى بمعنى أنه يبادر إلى إخراجها عقب صلاة العيد ، وهذا بالنسبة لما بعده أول تسي فلا ينافى أن أول النهار حقيقة طلوع الفجر . ويؤى ما لو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الأول أو الثانى ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثانى ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الأول فليراجع (قوله فيأتي مثله) وقياس ما يأتي أنه لو أخر هنا لغرض من

القطر من غير علم كنية ماله أو مستحقها لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور ، فمن أخرها عنه ثم وقضى وجوبها فوراً إن أخرها بلا علم خلافاً للزركشي كالأذرعى حيث اعتمدا وجوب القورية مطلقاً نظراً إلى تعلق حق الأذى وفارقت زكاة المال فليها وإن أخرت عن التمكن تكون أداء كما في المجموع عن ظاهر كلامهم بأن هذه مؤقتة بزمن محدد كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ، وهو إجماع لأنها طهرة وليس من أهلها ، والمراد به عدم مطالبتها في الدنيا وإلا فهو معاقب عليها في الآخرة ، أما فطرة المرتد ومن عليه مؤنة فوقوفة على عوده إلى الإسلام وكذا العبد المرتد (إلا في عبده) أى رقيقه المسلم ولو مستولدة (أو قربه المسلم) فتجب عليه هنيئاً (في الأصح) كنفقتهما ، وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤننه كزوجته الذمية إذا أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف وأوجبنا نفقتهما مدة التخلف كما هو الأصح . والثاني لا تجب على الكافر لأنه ليس من أهلها ، والخلاف مبني على أنها تجب على المؤدى عنه ثم يحتملها المؤدى أو على المخرج ابتداء ، والأصح الأول وإن كان المؤدى عنه غير مكلف خلافاً لبعض المتأخرين ، ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجيه الخطاب له إذ ذلك غير مستقر هنا ، ووجوبها بطريق الحوالة كما في المجموع وهو لا يعتمد لا بطريق الضمان وإن جرى على الثاني جمع متأخرون محتجين بأنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المتحمل أجزاءه وسقطت عن المتحمل لما باتى أن الحرة المورة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتها ، ولو كان الكاضيان لزمها عند تحمل الزوج وعدمه ،

هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما باتى ، ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير علم) وليس من العذر هنا انتظار الأوج (قوله كنية ماله) ظاهره سواء كان لمرحلتين أو دونهما ، وعبرة حج : تنبيه ظاهر قوله هنا كنية مال أن فينبه مطلقاً لا تمنع وجوبها وفيه نظر كإفتاء بعضهم أنها تنمى مطلقاً أخذاً بما في المجموع أن زكاة القطر إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذ ادعاء أن الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع ، والذي يتجه في ذلك تفصيل يثبت على أطراف كلامهم ، وهو أن الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لزمته لأنه حينئذ كالحاضر ، لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال ، وعلى هذا يحمل قولهم كنية ماله أو لمرحلتين ، فإن قلنا بما رجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان التسم الأول أو بما عليه الشيخان أنه كالمعلم فيأخذها لم يلزمه الفطرة لأنه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقة كما صرحوا به ، وقضية اقتصار الشارح على كون الغيبة علراً في جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً ، وإنما اغتر له جواز التأخير لعلره بالغيبة (قوله اعتمد وجوب القورية مطلقاً) أى أخر لعلره أم لا (قوله ولا فطرة على كافر) أى فلو خالف وأخرجه حينئذ هل يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بالقروع وكان متمكناً من صحة إخراجها بأن باتى بكلمة الإسلام أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعللة المذكورة ، ونقل بالدرس عن حج في شرح الأربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أى فلو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر بقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحتها هنا فلا يقع ما أداها فرضاً ولا نقلاً ، وقد يقال يقع تطوعاً ، ويفرق بينه وبين الصلاة بأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضاً ولا تطوعاً ، فلم يصبح مفاعله بعد الإسلام عما فاتته في زمن الكفر ، بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في زمن الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه ، فإذا أدى الزكاة بعد الإسلام ما يخص بها وهو وقوعها فرضاً ووقت تطوعاً لأنه كان من أهلها قبل الإسلام في الجملة (قوله على عوده إلى الإسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما باتى أول الباب الآتي (قوله وكذا العبد المرتد) بقر ما لو ارتد الأصل أو الفروع وينبئ أن باتى فيه ما قيل في العبد (قوله وإن جرى على الثاني) الخ هو قوله

(قوله لما باتى أن الحرة الخ) لتليل لكونها كالحرة

والجواب عما حلوا به أنه لا يستلزم ما قالوه غايته أنه اغضى عدم الإذن لكون المتحمل عنه قد نوى ، وحل الأول قال الإمام : لا صائر إلى أن التحمل عنه ينوى الكافر لاتصيح منه النية ، ومعلوم أن المني عنه نية العبادة بل دليل قول المجموع إنه يكتفى بإخراجه ونفيه لأنه المكلف بالإخراج اهـ . وظاهره وجوبها ، ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لأنهن محبوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لأن الفطرة إنما تنبع النفقة بسبب الزوجية : أى وصورة المسئلة أن يسلمن قبل غروب الشمس ليلة العيد ، فإن أسلمن بعد الغروب فلا فطرة ، وهذا ظاهر جلي ، وهذا والأوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ، ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة . لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الأصح بل يستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحوالة (ولا فطرة على (رقيق) لا عن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحیحة ولا تجب على سيده لاستقلاله ، بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث تجب فطرته على سيده وإن لم تجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحیحة (وجه) أنها تجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقه في كسبه كنسفتهم (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطة) أى بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي إذ هي تابعة للنفقة وهي مشتركة لهذا إن لم تكن مهابة بينه وبين مالك بعضه وإلا اختص الوجوب

بطريق الضمان (قوله وظاهر وجوبها) معتمد : أى وجوب النية على الكافر وهي للتشيز لا للتقرب (قوله وجوب فطرة أربع منهن) وينبغى أن توقف فطرتهم على الاختيار ويكون مستقنى من وجوب التعجيل ، وبمحمل وجوب إخراج زكاة أربع فوراً لتحقق الزوجية فيهن مبهمة ثم إذا اختار أربعة تعين أن أخرج عنهن الفطرة ، وهذا الثاني أقرب ويدل إمامنا على أنه لو كان له مال حاضر وغالب ونوى أحدهما صح ويصحب بعد (قوله ولا يجب على سيده) أى المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه ، ومباراة سم على حج : لو فسخ المكاتب الكتابة بعد إدراك سبب الوجوب فهل يثبت وجوبها على السيد أولاً لأن الفسخ إنما يرفع من الآن فقد كان مستقلاً زمن الوجوب ، فيه نظر ، والظاهر الثاني فليراجع ، وانظروا ولد الزنا وولد الملاعة هل فطرته على أمه أولاً ؟ لا في نظر ، والأقرب الأول لوجوب النفقة عليها ، فلو استلحق المني بلعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين حباب ، وفي بعض المواضع تقييده بما إذا أنفقت بلا إذن من الحاكم وإلا فترجع وهو قريب (قوله ومن بعضه حر يلزمه الخ) لو وقعت التوثان في وقت الوجوب بأن كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغى تقسيط الواجب عليهما اهـ سم على شرح الهجة (قوله هذا إن لم يكن مهابة بينه وبين مالك بعضه) وحل تجب على البعض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بفسطه من الحرية ؟ قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الأصل ، والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفق به شيخنا الرمل

(قوله عما حلوا به) الأنسب مما احتجوا به ، وقوله أنه لا يستلزم ما قالوه الأولى لا يرد ماقله (قوله غايته أنه اغضى عدم الإذن الخ) نظر فيه الشهاب سمح في تحقيقه بأن إجزاء نيته هو محل النزاع ، ثم أجاب عن أصل ما احتج به من قال إنها من باب الضمان بأنه إنما أجزأ إخراج المتحمل عنه في ذكر نظراً لكونها طهرة له (قوله ومعلوم أن المني عنه نية العبادة : أى وهذه نية تمييز) قوله ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر (كان هذا الاستظهار لكثيره نقله هو بلفظه وإن لم ينبه على ذلك بل دليل قوله الآتى والأوجه الخ

بمن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (و) لافطرة على (معسر) وقت الوجوب إجماعاً ولو أيسر بعد لحظة، لكن يسن له إذا أيسر قبل فوات يوم العيد الإخراج، ثم أشار إلى حله بقوله (فمن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها (عن قوله وقوت من) أى الذى (في نفقته) من أدى وحيوان واستعمال من فيمن لا يقبل تغليباً بل استغلالاً سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج في فطرته (فمعسر) ومن فضل عنه ما يخرج فموسر

رحم الله اه زبادى (قوله بمن وقع زمنه في نوبته) أى زمن الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تهاياً فيه وإلا فعل كل قدر حصته اه حج . ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتماد مقاله حج . وبقى ما لو وقع جزء في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر وينبغي وجوبها عليهما ، ثم رأيت في سم على شرح منبه التصريح بذلك نقلاً عن م . وبقى أيضاً مالو مات المعسر أو ماتا معا وشككنا في المهاباة وعلمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو التسط فقط ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأننا تحققنا الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده إليه أو عكسه ، وهذا كله إن علم قدر الرق والحرية ، فإن جهل ذلك فالأقرب المناصفة لأنها المحقة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلف باقراض أو غيره وأخرجها هل يصح الإخراج وقفع زكاة كما لو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه ؟ فيه نظر ، ويحتمل أنه كذلك فليراجع . ثم رأيت في العباب مانصه : ويعتبر ذلك : أى أن يجد ما يخرج فاضلاً عما فضله وقت الوجوب فوجدها بعد لا يوجبها لكن يندب إخراجها اه . وفيه تصريح بصحة الإخراج ويندبه ، لكن لا ينافى وقوعه واجباً لأن نذب الإقدام لا ينافى الوقوع واجباً كما يشهد له نظائر فليحرر اه سم على منبه . وقول سم ويندبه : أى مع عدم وجوبها عليه ، وقياس الاعتدال به أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فبها لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج . وقال سم على حج : قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي أن بعد منه من المستحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لمماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالكا لتقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حينئذ بما عليه ، ومن له دين حال على معسر تعلق استيفاءه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ، ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه وفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ، ولكن لا يجب الإخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تلتصق إلا بالئمة اه . أقول : وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعلق الفطرة بالئمة لا دخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال ، فإن العلة من وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلاً عما يحتاج إليه لأن هذا واجد بالقرعة ، ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غالب . هذا ولكن إن كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته عليه ، ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة وهو الأب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على إذن ولده لكونها وجبت عليه كوجوب الدين على المحتال فإخراج الأب يسقط الوجوب عن ولده أو لا يتوقف على إذن لوجوبها عليه أصالة ، وكأنها لم تنتقل إلى غيره خصوصاً وقد رجح كثير وأن وجوبها على المؤدى وجوب ضمان والمضمون عنه لا يتوقف صحة أدائه على إذن الضامن ؟ فيه نظر ، وقياس ما في العباب من أن المعسر إذا تكلف وأخرج وقع ما أخرجه فرضاً . الثانى وكذا هو قياس قول سم على منبه لأنى فيها لو كان الزوج موسراً فأخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الإذن ، ولا يشكل على ذلك من أن الأب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون إذن لم يعتد بإخراجه لأن الأب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلاً ، بخلاف ما نحن فيه فإن الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتد للعيد من

إذا قوت ضروري لا بد منه وإنما لم يعتبر زيادته لعدم ضبط ما وراءها ولو تلف المال قبل التحكك سقطت الفطرة كزكاة المال ، وقضية كلامهما أن الفطرة على الكسب لا يخرجها عن الإعسار ، وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضييعته ولو تمسكن بهنهما ويقارن المسكن والخدام بالحاجة الناجزة ، ولا ينفيه إيجابهم الاكتساب الثقة القريب لأنه لما وجب عليه ذلك لنفسه لإحيائها وجب عليه لإحياء أصله أو فرعه على ما يأتي (ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن) له ولمونه (وخدام يحتاج إليه في الأصح) كالكفارة ولأنهما من الخواص المهمة كالنوب ، فلو كانا نفيسين يمكن إيهامهما بلاقين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافعي في الحج ، قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مألوفين وجهان في الكفارة فيجريان هنا ، وفرق في الشرح الصغير والروضة بأن الكفارة بدلا : أى في الجملة فلا تنتقض بالمربة الأخيرة منها ، والحاجة للخدام إما لمنصبه أو لضعفه والمراد بها أن يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لا لعمله أو أرضه أو ماشيته ، قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ، ولا بد أيضا أن يبعدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وبمجمونه كما أنه يبقى له في الديون ، ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لآدى كما رجحه في الشرح الصغير ، وقال في الأنوار : إنه القياس ، واقتضاء كلام الشافعي والأصحاب لأن التين لا يمنع الزكاة كما سيأتى ، ولا يمنع إيجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها ، وإنما لم يمنع الدين

الحكمك والنقل ونحوهما ، فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر ، وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجه (قوله وهو كذلك) ومثله بالأولى الولي إذا قدر على التحصيل بالدعاء أو نحوه فإنه لا يكلف ذلك كما لا يكلف القادر على الكسب الاكتساب ، ولأن الأمور الخارقة للعادة لا تبنى عليها الأحكام (قوله وضييعته) وكالضبيعة الوظيفة التي يستغلها فيكلف الزول عنها إن أمكن ذلك بعوض على العادة في مثلها (قوله ويقارن المسكن النخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن) أى ولو مستأجرا له مدة طويلة ، ثم الأجرة إن كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة ، وإن كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها (قوله وخدام يحتاج إليه) قيد في الشرح البهجة الحاجة بالناجزة ، وكتب عليه سم : قد يقتضى أنه لو لم يحتاج لهما في ليلة العيد ويومه ويحتاج لهما بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما ، وكتب أيضا قوله يوم عيد وليته ، ينبئ أن يكون هذا ظرفا لما سلف أيضا من الخدام والمزول وغيرهما ، قاله الجوهري وهو على نظر شوهرى اه ووجه النظر أنه بعد الآن محتاجا فالأظهر أنه لا يكلف بيعه (قوله كما قاله الرافعي) أى بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبئ جريانه في الحج كما مر أى ومثل الحج زكاة الفطر فيجوز للفرق في المذكور فيها أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله وفرق النخ) معتمد : أى بين وجوب بيع المألوفين هنا دون الكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أى فيقابل به أن يحتاجه لسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا لجس دوابه أو خزن تبين مثلا لما فيه (قوله فاضلة عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه) خلافا لحج (قوله لأن الدين لا يمنع الزكاة) معتمد

(قوله ابتداء) متعلق بقوله يشترط وكان الأولى ذكره عقبه كما صنع في التحفة ، وسيأتى محترزه في قوله فإن لزم

وجوبها لأن ماله لا يتعين صرفه له وإنما بيع المسكن والخادم فيه تقديماً لبراعة خدمته على الانتفاع بهما لأن محصليهما بالكراهة أمهل ، فسقط ما قيل أنه مشكل بتقديم المسكن والخادم عليها والمقدم على المتقدم مقدم ، وبيعاً حتماً جزء عبد غير الخليفة فيها ولو موهونا والسيد معسر بقدر الزكاة على أوجه الأوجه فإن لزمت القطرة للثمة بيع فيها حتماً ما يباع في الدين ولو عبد خلفة ومسكنا وإن لم يبايعا ابتداءً لالتحاقها بالديون ، ومقابل الأصح لا لأن الكفارة لها بدل بخلاف القطرة (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة : أى إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما نلخصه مسلم وليس على المسلم في عبده ولا غرسه صدقة إلا صدقة الفطر للفقير ، والباقي بالقياس عليه بجامع وجوب النفقة ، ودخل في عبارته ما لو أخلم زوجته التى تخدع عادة أمها كأجنبية وأنفق عليها فإنه يجب عليه فطرتها كتفقتها ، بخلاف الأجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها ، وكذا التى حبسها

(قوله لا يتعين صرفه له) أى الدين (قوله وإنما بيع المسكن والخادم فيه) أى الدين (قوله ولو موهونا) المتبادر منه أن جزأه يباع في حال الرهن فقدم الزكاة على حق المرتين وهو مشكل لأن حقه متعلق بالعين ، ويقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لو مات ، إلا أن يقال المراد أنه يباع بعد فكالك الرهن وأنه بالفكالك يتبين أنه كان مؤسراً بخلاف ما لو بيع لكنه بخلاف الظاهر ، وحل ما هو الظاهر يمكن توجيهه بأن زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالأرض والمغنى عليه يقدم به فكذلك المستحق . أما ما وجب على السيد من نفسه وموونه غير الموهون فلا يباع فيه الموهون إلا بعد زكاته لأنه يتبين بذلك أنه كان مؤسراً قبل الوجوب (قوله فإن لزمت القطرة للثمة بيع) أى بأن تمكن من إخراجه ولم يفعل (قوله أو ملك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فليراجع ، كما قيل به في الأصحية من أن ثواب الأصحية للمضحي ويسقط بفعله الطلب عن أهل البيت (قوله كأجنبية) للتظهير نهى بمعنى أو يعنى أخلمها أمها أو امرأة أجنبية النخ ، وحل هذا قوله الآتى وكذا التى حبسها النخ ينافى هذه الزيادة ، وفي نسخة أمها الأجنبية ، وعليها فالتقييد بالأجنبية صفة لازمة ، أو المراد التى ليست ملكاً للزوج ، ويمكن توجيه ما هذا بأن المراد بالأجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وبمن حبسها للنفقة من أثبت بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أى ولو إجارة فاسدة ، ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقراها من استئجار شخص لرحى دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لا فطرة له لكونه مؤجراً إجارة إما صحیحة وإما فاسدة ، بخلاف ما لو استخلمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخادم الزوجة ، ثم قال مرة أخرى : ويحتمل أن يفرق بأن خادم الزوجة استخدام واجب كالزوجة ، بخلاف من يتعلق بالزوج مثلاً فإنه لا يجب استخدامهما وهو متمكن من أن يتقدم نفسه أو لا يفعل مايجوز إلى الاستخدام ، وإن فرض استخدام بلا إجارة كان كالتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه .

القطرة للثمة النخ (قوله لأن ماله لا يتعين صرفه له) الضمير في لأنه للفاضل وفي نسخ لأن ماله النخ (قوله وأنفق عليها) أى على الأمة (قوله بخلاف الأجنبية النخ) بيان للمفهوم المذكور في قوله لا أجنبية ، وكان الأنسب أن يقول : أما الأجنبية النخ والحاصل أنه أراد أن يبين ما أجله أولاً في قوله لا أجنبية فكانه قال لا أجنبية ففيها تفصيل ثم بين هذا التفصيل بقوله بخلاف النخ وإن كان في سياقه قلاحة ، وكان الأولى حذف هذا الإجمال ثم يقول : وخرج بأمتها الأجنبية ثم يبين ما فيها ، والعبارة للروض وشرحه ، ووقع في النسخة التى كتب عليها الشيخ كأجنبية فربط عليها ما في حاشيته وأطلع على نسخة أخرى لفظها الأجنبية ، وكل ذلك خلاف ما في الروض الذى ما هنا

لتدخلها بنفقتها بإذنه لأنها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع . وقال الرافعي في النفقات : تجب فطرتها ، هو القياس ، وبه يجزم الثوري ، والأوجه حل الأوك على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لامتداده . والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر وتأكل كتابتها كالإمام ومثلها عبد المالك في القراض والمساواة إذا شرط عمله مع العامل ونفقته عليه فإن فطرته على سيده . أما من لا يجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرته ، إلا للكاتب كتابة فاسدة كما مر ، وإلا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها ، وليس للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرتها كما في المجموع ، فإن كان غالبا فلها الافتراض عليه لنفقتها دون فطرتها لتفرضها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بإخراجها ، قاله في البحر ، وكلما الحكم في الأب العاجز (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد) أي الرقيق (والقريب والزوجة الكفار) وإن وجبت نفقتهم للخبر المار من المسلمين (ولا العبد فطرته وزوجته) حره كانت أو أمة وإن وجبت نفقتها في كسبه ونحوه لأنه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن

[فرع ؟ قال حجج : وهل الحره الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع ، وتبعه القموني وغيره أنه لا يلزمها فطرتها بخلاف الرافعي كالثوري فطرة نفسها مع أن نفقتها على زوج غلوها اعتبارا بها أو لا لأنها تابعة للزوجة ، وهي لا تلزمها فطرة نفسها وإن كانت غنية والزوج معسر كل محتمل . والثاني أقرب إلى كلامهم في النفقات أن لها حكمها إلا في مسائل استثنوا ليست هذه منها ، وكتب عليه سم قوله الغنية قيد بها ليتأتى الرداء (قوله لأنها في معنى المؤجرة) أي فلا فطرة لها كما أن المؤجرة لا فطرة لها (قوله والأوجه حل الأول) أي وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي حصيتها الخ ، والثاني هو قوله وقال الرافعي في النفقات تجب فطرتها الخ (قوله فلا تجب عليه فطرته) أي وتجب فطرة الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا (قوله وإلا الزوجة التي حيل بينها فظاهره وإن كانت الحيلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ، ومن الحيلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق (قوله بإخراج فطرتها) قال سم على منعي بعد مثل ما ذكر : وبينه في الكفاية بأنها إن كانت حوالة فالحيل لا يطلّب وإن كانت ضبانا فالغضمين عنه لا يطلّب اهـ . وقال الأسنوي : إن أريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع إليها فسلم ، وإن أريد المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فمتنع لأن أقل مراتبه أمر بمعروف أو نهى عن منكر انتهى . أقول : ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ، ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها إن نبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد . وفي الامتناع لابن حجر في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع إلى الله إلا بزكاة الفطر مانصه : والظاهر أن ذلك كناية عن عدم ترتب فائدته عليه إذا لم تخرج زكاة الفطر ، لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على إخراجها عليه بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فيعتدل لايم له جميع مراتب على صوم رمضان من الثواب وغيره إلا بإخراج زكاة الفطر ، ويرتد النظر في توقف الثواب على إخراجها زكاة ممنونه ، وظاهر الحديث التوقف ، ثم حكمة التوقف على إخراجها أنها طهرة للصابغ فلا يتّره تطهيره وأهله لذلك الثواب الأعظم إلا بإخراجها وجوبها عن الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيره له أيضا (قوله ولأن الزوج هو المخاطب بإخراجها) أي وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه ببذلها أو يدفعها للقاضي لأن له نقل الزكاة ، فإن لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته إلى الحضور ويعلم في التأخير (قوله للخبر المار من المسلمين)

عبارة كما قلنا منه (قوله ومثلها) أي مثل الأجنبية : يعني التي لها مقدر لامتداده ، والمثلية إنما هي في كون الفطرة لا تتبع النفقة لا غير (قوله ونفقته عليه) أي على العامل

غيره ، واحترزه به عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرقه ورقيقه وزوجته على مامر (ولا الابن فطرة زوجة أبيه) ومستولده وإن وجبت نفقتها على الولد لأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ، ولأن عدم الفطرة لا يمكن الرجوع من التسخ بخلاف النفقة (وفي الابن وجه) أى يلزمه فطرة زوجة أبيه . ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كفن بيت المال ، والقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتهم وإن وجبت مؤنتهم ، ولو اشترى رقيقا ففريت عليه شمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك ، وإن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لهما فعل من يتول إليه الملك ففطرته ، ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة ، وإن مات بعده فالفطرة عنه وعنه في التركة مقنمة على الدين والميراث والوصايا ، وإن مات بعد وجوب فطرة عبد أو وصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه ، وإن ردها فعل الوارث ففطرته ، فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للميت وفطرته في التركة أو يباع جزء منه إن لم تكن له تركة سواء ، وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لأنه وقت الوجوب كان في ملكهم (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها) إذا أسرت (وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قلت : الأصح المنصوص لاتزام الحرة) وتلزم سيد الأمة (والله تعالى أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين ، والفرق كال تسليم الحرة نفسها ، بخلاف الأمة الزوجة لأن لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها ولأنه اجتمع فيها شيان : الملك والزوجة ، ولا ينتقض ذلك بما لو سلمها سيدها ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واجدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج منه ، ويسن للحررة المذكورة إخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجا من الخلاف ولتطهرها ، وظاهر مما مر أن الكلام في زوجة على

أى لقوله فيه من المسلمين (قوله ورقيقه) أى كاملة كما تقدم عن الزيادة نقلا عن الرمل (قوله ومستولده) أى الأب (قوله فعل من يتول إليه الملك) قال سم على حج في أثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح : انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزء من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت : أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث ، وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فإنه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه ، والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد ، وهذا بخلاف ما لو كان بينهما مهايأة في عبد مشترك مثلا فوقع أحد الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بتمامه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ (قوله ومن مات قبل الغروب) تقدم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبينة الأقسام (قوله فالفطرة عنه) أى السيد (قوله وعنه) أى الأرقاء (قوله قبل وجوبها) متعلق بأوصى (قوله فالفطرة عليه) أى الموصى له (قوله ويقع الملك للميت) أى الموصى له (قوله وإن مات) أى الموصى له (قوله ولتطهرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فإن كانت مخالفة له في ذلك راعت

(قوله فالفطرة عنه وعنه) أى وعن الرقيق إذ هو اسم جنس يشمل الواحد والمتعدد ، فالضمير في عنه للميت

زوجها موته فلو كانت ناشئة لزمها فطرة نفسها (وأو انقطع خبر العبد) أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرقاق ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب إخراج فطرته في الحال) أى في يوم العيد وليلته إذ الأهل بقاء حياته وإن لم يجر اعتناقه عن الكفارة احتياطاً فيهما (وقيل) إنما يجب إخراجها (إذا عاد) كزكاة ماله الغائب . وأجاب الأول بأن التأخير إنما يجوز هناك للنهـ وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفى قول لاشئ) أصلاً عملاً بأصل براءة الذمة وعمل هذا إذا استمر انقطاع خبره ، فلو بانت حياته بعد ذلك وعاد لسيده وجب الإخراج وإن لم يعد إلى سيده فعلى الخلاف فى الضال ، أما لو انتهت غيبته إلى ما ذكر من تجب الفطرة جزماً كما صرح به الرافعى فى الفرائض ، وما استشكل به هذا من أن الأصح فى جنس الفطرة اعتبار بلد العبد ، فإذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بأن هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة ، أو يخرج من قوت آخر بلدة علم وصوله إليها وهى مستثناة أيضاً ، أو يدفع فطرته للقاضى الذى له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهى مستثناة فيها وفيما قبلها أيضاً لاحتال اختلاف أجناس الأقوات . نعم إن دفع القاضى البر خرج عن الواجب يتيقن لأنه أعلى الأقوات والأصح أن من أبسر ببعض صاع وهو فطرة الواحد (يلزمه) أى إخراجها بحافطة على الواجب بقدر الإمكان والثانى يقول لم يقدر على الواجب (و) الأصح (أنه لو وجد بعض الصبيان قدم وجوباً (نفسه) لخبره أبداً بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شئ فلاهلك ، فإن فضل شئ فلذى قرائتك ، والثانى يقدم زوجته والثالث يتخير (ثم زوجته) لتأكد فقحتها لأنها معاوضة لاتسقط بمضى الزمان (ثم ولده الصغير)

مذهبها (قوله فلو كانت ناشئة) لم يستغن عن هذه بما مر فى قوله أما من لا يجب عليه نفقته لزوجته الناشئة الخ ، لأن المستفاد بما مر عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أما لو انتهت غيبته إلى ما ذكر) أى فى قوله إلى مدة يحكم فيها بموته (قوله كما صرح به الرافعى) قضيته أنه لا يحتاج مع ذلك إلى الحكم بموته . وقال الزيادى : وهل يحتاج إلى حكم حاكم بموته أو يكفى بمضى المدة المذكورة فى الفرائض الذى جزم به حج أى مضى المدة كاف ، وشالقه شيخنا الرملى فقال : لا بد من الحكم بموته ، وفى تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضى بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله فكيف يخرج) أى السيد (قوله نعم إن دفع للقاضى البر الخ) وصورة ذلك أن العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضى ، فإن تحقق خروجه عن محل ولايته أيضاً فالإمام ، فإن تحقق خروجه عن محل ولاية الإمام أيضاً بأن تعدد المتطلبين ولم يتقدم فى كل قطر إلا أمر المتغلب فيه فالذى يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حيثئذ ، أما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه فى بلده ، وبهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمن زعم عدم الفرق اهـ حج . وقول حج فى بلده : أى العبد (قوله قدم وجوباً نفسه) فلو وجد بعض الصبيان وخالف الترتيب فإن المتجه علم الاعتماد مع الإثم ونتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لنسداد القبض من أصله اهـ سم على حج . وقول حج : وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقول قوله فى ذلك . وبقى ما لو وجد كمال الصبيان هل يجب الترتيب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الوجوب كما نقله سم على حج عن الفارح استنداً كما على حج (قوله ثم زوجته) الظاهر أنه لو كان الزوج موسراً فلا تخرجت عن نفسها بغير إذنه لا رجوع لها لأنها متبرعة قليلاً ، ولأنها على الزوج كالخوالة على الصحيح ، والمحيل لو أدى بغير إذن المحال عليه لم يرجع عليه قليلاً .

[فرع] خادماً الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون فى أى مرتبة ينبغي أن يكون بلد الزوجة ، وقيل سائر

لأنه أحجز من يأتي ونفقته ثابتة بالنص والإجماع (ثم الأب) وإن علا ولو من قبل الأم لشرفه (ثم الأم) كذلك عكس النفقة لأنها للحاجة والأم أحوج ، وأما الفطرة فطهرة وشرف والأب أولى بها فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه ، ولأن الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقة . قال في المصروع : ومراهم بأنها كالنفقة أصل الترتيب لا كقيمتها ، وأبطل الأسنوي الفرق بالولد الصغير فإنه يقدم على الأبوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ، ورده الوالد رحمه الله تعالى بأنهم إنما قدموا الولد الصغير عليهما لأنه كيعض والده ونفسه مقدمة عليهما . ويمكن الجواب أيضا بأن النظر للشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون ، فإن لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في بابه ، ثم الرقيق لأن الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك ، وبغنى كما أفاده الشيخ أن يبدا منه بأم الولد ثم بالمدير ثم بالمعلق عنه بصفة ، فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستواءهما في الوجوب وإن تميز بعضهم بفضائل فيا يظهر لأن الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج إليه ، وإنما لم يوزع بينهما لنقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بلا ضرورة بخلاف ما إذا لم يجد إلا بعض الواجب (وهي) أي فطرة الواحد (صاح) لخبر ابن عمر المسار (وهو ستاة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لأنه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت : الأصح ستاة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة الثبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة الثبات إيضاحه والأصل في ذلك الكيل ، ولما قدره بالوزن استظهارا على أن التقدير بالوزن يختلف باختلاف الحبوب كالنرة والحلص ، والعبرة في الكيل بالصاع النبوي وعياده موجود

من عداها حتى ولده الصغير وما يملكه لأنها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاقا في ذلك لما راهم على منج (قوله لأنه أحجز من يأتي) أي الأب وما بعده (قوله لأنه كيعض والده) لكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الأبوين مع أنه بعضه (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد قدم الرقيق اه سم على منج .

[فرع] قال لعبده أنت حر مع آخر جزء من رمضان ، فهل تجب على العبد فطرته بشرطه ؟ لا يبعد الوجوب لأن الحرية حاصلة مع آخر جزء كالجزء الأول من شوال ، فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اه سم على منج . لكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج به ، فإنه قبل وقت الوجوب رقيق وقت نفوذ العتق لا مملك له ، وما يقع من الإرث أو الهبة أو نحوهما بعد الوجوب لا يوجب عليه الإخراج فلي تأمل . ويمكن تصويره بما لو مات مؤثره مقارنا لغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين فيقدر سبق الملك على الحرية أو سبقهما معا على غروب الشمس (قوله كابنين) هل مثلهما أبو الأب وأبو الأم لاستواءهما في الدرجة أو يقدم أبو الأب لتقدم ابنه على الأم ؟ فيه نظر ، وقضية إطلاقه الأول فيراجع (قوله إلا بعض الواجب) أي فإنه يخرج به عن نفسه مثلا وإن لم يرض بالواجب للضرورة ، وليس المراد أنه لا يتخير إذا قدر على بعض الواجب صعد استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الأولى من درهم لتلا يغير إعراب المتن (قوله والأصل في ذلك الكيل) هو كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل الجبن بر اه سم على بهجة . أقول : أي فيقيد ذلك بما يتأتى فيه الكيل حادة (قوله على أن التقدير بالوزن الخ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهارا . وحاصله أن الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الحبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يعويه المكيال في القدر ، ومن ثم كتب عليه سم على شرح بهجة

وهو قلدحان بالكيل المصري ويزادان شيلديسيرا لاحتياح اشباههما على طين أو تبن ، فإن قلدح مايعاير به أخرج قلدرا يثقن أنه لاينقص عن الصاع ، وإذا كان المعتر الكيل فالوزن تقريبا ، ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل ، أما مالا يكال أصلا كالأقط وأجلين إذا كان قطعاً كبيراً فقياره الوزن لاغير كما في الربا ، قيل ومن ذلك اللين ، وفيه نظر ، بل الكيل له دخل فيه كما قالوه في الربا . قال في الروضة : وقال جماعة : الصاع أربع حفنات يكفى رجل محتسماً . قال القفال : والحكمة في إيجاب الصاع أن الناس غالباً يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ، ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم ، والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال فإن الصاع خمسة أرطال وثلاث كما مر ، ويضاف إليه من الماء نحو الثالث فيأتى من ذلك ماقلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان (وجمسه) أى الصاع الواجب (القوت المعتبر) أى الذى يجب فيه العشر أو نصفه لأن النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والفقر والزبيب وقيس الباقى عليه بجماع الاقتيات (وكذا الأقط في الأظهر) لثبوته في الأخبار السابقة وهو لين يابس لم يزع زبد ، وفى معنى ذلك لين وجب لم يزع زبدهما فيجزيان ولا يجرى من اللين إلا القدر الذى يتأى منه صاع من الأقط لأنه فرع عن الأقط فلا يجوز أن ينقص عن أصله ، قاله العمراوى في البيان وهو ظاهر . وقد علل ابن الرفعة أجزاء الأقط بأنه مقتات متوله مما تجب فيه الزكاة ويكال فكان كالصاع ، وهو يقتضى أن المتخذ من لبن الظبية والضعف والأدوية إذا جوزنا شربه لايمزى قطعاً ، وينتج بناؤه على أن الصورة النادرة هل لتخل في العموم أولاً ، والأصح المبحول ثم محل إجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء أكان من أهل البادية أو الحاضرة ، أما مزوع الزبد فلا يجرى وكذا الكشك والخيفض والمصل والسمن واللحم وما ملح من أقط أفسد كثرة الملح جوهره ، بخلاف ماظهر ملح

على مثل هذه العبارة : وقوله استظهار النخ : أى استظهاراً مع شدة تفاوت الحبوب ثقلاً وخفة (قوله ويزادان شيئاً يسيراً) المراد أن يزيد أخرج على القدين ماذكر وينبى أن ذلك مندوب فقط (قوله في كل يوم رطلان) قال سم على منهج بعد ماذكر : انظر هذه الحكمة كيف تأتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع القطرة لسبعة أصناف اه . أقول : هذه حكمة للمشروعية وهى لايلزم اطرادها (قوله العشر أو نصفه) عبارة المحلى : وكذا نصفه اه . أقول : وما ذكره المحلى أولى مما ذكر مـ كحج ، لأن أو تدل على أن الواجب هو الأحد الدائر بين العشر ونصفه على أن أيهما أخرجه أجزأ ، وليس ذلك مراداً بل المراد أن الواجب تارة العشر وتارة النصف وحكمة الفصل بكذا الإشارة إلى أن الأصل في العشر أنه الذى يجب فيه العشر (قوله وفى معنى ذلك لبن النخ) وهل يجرى اللبن المخلوط بالماء أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال : إن كان اللبن يتأى منه صاع أجزأ وإلا فلا ، ومعلوم أن هذا فيمن يقاته غلوطاً ، أما إذا كانوا يقاتون نمخالصاً فالظاهر عدم إجزاءه مطلقاً كالجب من الخب (قوله وهو يقتضى) أى قوله وقد علل النخ (قوله والأصح الدخول) أى فيجزى : لأن كل ماذكر من الظبية النخ (قوله وكذا الكشك النخ) هو بفتح الكاف كما في المصباح : أى فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار أقرب البلاد إليهم أخذاً من قوله الآتى ولو كان في بلدة لا يقتاتون مايجزى فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه (قوله جوهره) أى ذاته

(قوله قال القفال والحكمة في إيجاب الصاع النخ) نقضت هذه الحكمة بأنها لا تأتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع الصاع إلى سبعة أصناف وأجاب عنه الشيخ في الحاشية أن هذه حكمة المشروعية ولا يلزم إطرادها اه . وفى هذا الجواب وقفة لأنها لم تشرع لواحد عند الشافعى (قوله وينتج بناؤه) أى وجوب الزكاة في المذكورات وعلمه

فهجرى غير أنه لا يحب الملح بل يخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا (ويجب الصاع (من) غالب (قوت بلده) إن كان بلدنا وفي غيره من غالب قوت عمله لأن ذلك يختلف باختلاف التواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل يتخير بين) جميع (الأقوات) فأولى الخبرين السابقين على الأولين للتبوع وعلى الثالث للتخير ، والمتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب ، فإن غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر أجزأ أدناها في ذلك الوقت كما في العباب (ويؤذى) على الأولين القوت (الأعلى عن) القوت (الأدنى) بل هو أفضل لأنه زاد خيرا فأشبهه . مالم يدفع بنت لبون عن بنت مخاض ، قيل لا يميز كالخنطة عن الشعر والذهب عن القضة ، وفرق الأول بأن الزكاة المسالية تتعلق بالمسال فأمر أن يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى ، والقطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها إلى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والأعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فاجزأ (ولا عكس) لنقصه عن الحق ففيه ضرر بمسحقها (والاعتبار) في الأعلى والأدنى (بزيادة القيمة في وجه) رفقا بالمستحقين (وبزيادة الاقتيات في الأصح) بالنظر للغالب لا لبلدة نفسه لأنه المقصود وعليه (فالبر خير من التمر والأرز) ومن الزبيب والشعير وسائر الأقوات لكونه أنفع اقتياتا مما سواه (والأصح أن الشعر خير من التمر) لأنه أبلغ في الاقتيات (وأن التمر خير من الزبيب) لما مر . والثاني أن التمر خير من الشعر وأن الزبيب خير من التمر نظرا إلى القيمة ، والأوجه على الأول تقديم الشعر على الأرز والأرز على التمر لغلبة الاقتيات به ، وقول الجاريدري في شرح الحاوي : والأرز خير من الشعر مبنى على أن المتبر زيادة القيمة ، ويظهر تقديم السلت على الشعر وتقديم اللذة والدخن على ما بعد الشعر ولم أر فيه نصا ، ويبنى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات (وله أن يخرج من نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أي من تلمزه فطرته وكروجه وعنده أو من تبرع عنه بإذنه من (أجل منه) لأنه زاد خيرا كما يجوز أن يخرج لأحد جيرانين شاتين وللآخر عشرين درهما (ولا يفيض الصاع) المخرج من الواحد من جنسين وإن كان أحد الجنسين أهل من الواجب كما لا يميز في كفارة الحيين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة ، فإن أنخرج ذلك عن اثنين كان ملك واحد نصفين عبيدين أو مبعوضين من بلدين مختلفي القوت جاز تبعض الصاع . ولو أخرج صاعا

(قوله فإن غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر) قال الشارح في شرحه على العباب واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بر وستة من شعير : أي أما لو غلب أحدهما لم يميز غيره (قوله الأعلى) رحمه بالباء هو الصواب لأنه يمال بمال (قوله فاجزأ) قال حجج : ويؤخذ منه أنه لو أراد إخراج الأعلى فأتى المستحقون إلا قبول الواجب أحبب المال ، وفيه نظر ، بل ينبغي إجابة المستحق حينئذ لأن الأعلى إنما أجزأ رفقا به فإذا أتى إلا الواجب له ينبغي إجابته كما لو أتى الدائن غير جنس دينه ولو أجل وإن أمكن الفرق اهـ حجج . أقول : ولعله أن الزكاة ليست ديننا حقيقيا كسائر الديون بدليل أنه لا يميز على الإخراج من عين المال ، بل إذا أخرج من غيره من جنسه وجب قبوله فالغلب فيها معنى المواساة وهي حاصلة بما أخرجته ، وقد مر أنه لو أخرج ضانا عن معز أو حكه وجب على المستحق قبوله مع أن الحق تعلق بغيره (قوله وتقديم اللذة والدخن) وتقدم أن الدخن نوع من اللذة وهو يقتضى أتبعها في مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعر) أي فيكونان في مرتبة الشعر فيقدمان على الأرز زيادى وينبغي تقديم اللذة على الدخن وتقديم الأرز على التمر (قوله بلدين مختلفي القوت) أي أو بلد

(قوله كالخنطة عن الشعر) أي في زكاة المعشرات (قوله لأنه المقصود) يعنى الاقتيات (قوله أو من تلمزه فطرته وكروجه وعنده) من عطف العام على الخاص (قوله من بلدين مختلفي القوت) مثال وإلا فقله لو كانا من باد واحد

عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب (ولو كان في بلد أوقات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لما مر (تخير) إذ ليس تعين البعض للوجوب أولى من تعين الآخر، وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج أنهم لو كانوا يقتاتون برأ مخلوطا بشعير أو نحوه تخير إن كان الخليلطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه، نيه عليه الاستوى، فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الآخر فوجبا آخرهما أنه يخرج النصف الواجب ولا يميزي الآخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين، ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يميزي فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه مما يميزي فيها، فإن استوى بلدان في القرب إليه واختلف الغالب من أقواها تخير (والأفضل أشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على وجوبها على المؤدى عنه ابتداء وهو الأصح. والثاني أن العبرة ببلد السيد بناء على وجوبها على المؤدى (قلت: الواجب الحب) عند تعينه فلا تميزي القيمة بالاتفاق ولا الخبز ولا السوق ولا الدقيق ونحوها، إذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الأشياء (السلام) فلا يميزي المسوس وإن اتقته والمعبى لقوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - يميزي حب قديم قليل القيمة إن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز) لأن له ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كأنه ملكه ذلك ثم تولى الأداء عنه ويرجع به عليه إن أدى بيلة الرجوع، أما الوصى والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما إلا بإذن الحاكم نقله في المجموع عن

واحد تعدد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيادي ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير فإن استويا تخير بينهما اه. وقضيته أنه لا يجوز إخراج نصف من أحدهما ونصف من الآخر، وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبر جنسان، ثم رأيت قوله وعلم من عدم الخ (قوله تخير إن كان الخليلطان الخ) ظاهر في أنه لا يجوز إخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر وهو ظاهر على ما قدمه من أنه لو أخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز (قوله وإن كان أحدهما أكثر وجب منه) أي من خالص ذلك الأكثر، وليس له أن يخرج قمحا مخلوطا بشعير كما هو ظاهر، فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قمحا خالصا إن كان الأغلب من البر ولا تخير بينهما (قوله فإن استوى البلدان في القرب) أي ويرجع في ذلك إليه إن لم يكن ثم من يعرفه (قوله أن الاعتبار بقوت بلد العبد) أي ويدفع الفقراء بلد العبد وإن بعد، وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى الوكيل فيه قبل مجيئ وقت الوجوب أم لا؟ فيه نظر، والأقرب الثاني أخذ ما قاله هو لرب حلف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيئ الوقت فإنه لا يكلف ذلك (قوله فلا تميزي القيمة بالاتفاق) أي من مذهبا (قوله السلام) قال سم على حج: لو فقد السلام من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السلام أو يخرج القيمة؟ فيه نظر، والثاني قريب من. وتوقف فيه شيخنا وقال: الأقرب الثالث أخذ ما تقدم فيا لو فقد الواجب من أسنان الزكاة من أنه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا الزول مع الجيران (قوله فلا يميزي المسوس) قال سم على منهج: لو لم يكن قوتهم إلا الحب المسوس أجزأ كما قاله من. قال في الباب: ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا اه. ووافق عليه من. اه. وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يميزي فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ خلافه (قوله وإن اتقته) أي هو دون أهل البلد (قوله فلا يخرجان عنه من مالهما) أي مال أنفسهما سواء نوبا الرجوع أم لا (قوله إلا بإذن الحاكم) بى ما لو فقد الوصى والقيم والحاكم هل تلاحد الإخراج عنه أم لا؟ فيه وفيه قوتان لا غالب فيهما أو كان هناك الواجب وأعلى منه (قوله أنهم لو كانوا يقتاتون برأ مخلوطا بشعير أو نحوه تخير)

المالوردي والبغوي وأقره وبخالفه الموقضيا دينه من الملهما بغير إذن القاضي فإنه يبرأ لأن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي (كأجنبي أذن) كما لو قال لغيره اقض ديني فلان لم يأذن لم يجره جز ما لأنها عبادة تقتضي نية فلا تسقط عن كلف بها بلون إذنه (بخلاف الكبير) فإنه لا بد من إذنه لعدم استقلاله بتبليكه ، وقيده في المجموع عن المالوردي والبغوي وأقوى بالرشد فأنهم أن السفيه كالصغير ، وهو كذلك وإن نوزع فيه والمجنون مثله أيضا (ولو اشترك موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أي رقيق والمعسر محتاج إلى خلطته (لزم الموسر نصف صاع) إذ هو المكلف بها ومحل حيث لا مهاباة بينهما ، وإلا فجميعها على الموسر وإن وقع زمن الوجوب في نوبته أدخلها مما مر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمبعض المعسر (ولو أيسرا) أي الشريكان في الرقيق (واختلف واجبهما) لاختلاف قوت بلدهما بأن كانا ببلدين مختلفي القوت (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه) أي من قوت بلده (في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرح (والله أعلم) لأنها إذا أخرجها هكذا أخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كالثلاثة محرمين قتلوا ظبية فذبح أحدهم ثلث شاة وأطعم الثاني بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فإنه يجرهم ، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا أهل شواك على العبد وهو في برية نسبتها إلى القرب إلى بلدى السيدين على السواء في هذه الحالة المعتر قوت بلدى السيدين ، وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وإنما يحمل إليها من بلد السيدين من الأقوات ما لا يجرى في الفطرة كالدقيق والخبز ، وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يبدل إلى تغليطهم ، وقد علم أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الأصح اعتبار قوت بلد العبد ، فنسقط ما قبل إن ما ذكره مفرغ على أنها تجب على السيد ابتداء وإن جرى عليه الشارح تبعا لكثير من الشراح ، واعلم أن قول المصنف أخرج كل عن واجبه : أي جواز لا وجوبا ليوافق ما مر في نظيره من التخيير بين القوتين .

نظر ، ثم رأيت عن القوت للأذرع ما يفيد الأول (قوله لأن رب الدين متعين) أي فلا ينسب في الدفع له إلى أنه قد يتصرف بلا مصلحة ، بخلاف الفقراء فإنه قد يتهم بأنه قد يدفع لمن لا يستحق أو لمن غيره أحوج منه ، ويؤخذ من تعليل الشارح أنه لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم للدفع لهم (قوله فلان لم يأذن لم يجره) أي وإن كان المخرج عنه ممن ينفع عليه المخرج مروءة وحيث لم يجر لا تسقط عنه أخرجه عنه وله استرداده من الأخذ وإن لم يعلم بأنه أخرج عن غيره (قوله لأنها عبادة تقتضي نية) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بها المستحق هل يجوز له أخذها وتقع زكاة أم لا ؟ وهو عدم جواز الأخذ ظفرا وعدم الإجزاء لما علل به الشارح (قوله والمجنون مثله) أي مثل الصغير .

أي بين إخراج برّ وحده أو شعير وحده ولا يخرج صاعا مبعضا كما مر (قوله لأن رب الدين متعين) لا تدخل له في الفرق كما قاله الشهاب حج ، وفرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين (قوله بخلاف الكبير) فإنه لا بد من إذنه (أي والصورة أنه غنى .

باب من تلزمه الزكاة

أى زكاة المال (وما تجب فيه) أى شروط من تجب عليه وشروط المال الذى تجب فيه ، وليس المراد بما تجب فيه بيان الأعيان من ماشية وتقد وغيرهما فإن ذلك قد علم من الأبواب السابقة ، وإنما المراد انصاف المال الزكوى بما قد يؤثر فى السقوط ، وقد لا يؤثر كالذهب والفضة والجلود والفضة أو معارضته بما قد يسقطه كالدين وعلم استقرار الملك . وحاصل الترجمة بآب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتها له وبدأ بيان من تلزمه الزكاة فقال (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات وتقد ومعدن وركاز وتجارة على ماله (الإسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق فى الصلاة لقول أبى بكر فى كتاب الصلوة : هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، واحتز زكاة المال عن زكاة الفطر فإنها قد تلزم الكافر عن غيره كما مر (والحرية) فلا تجب على الرقيق ولو مديرا ومستولدا ومعلق العتق بصفة لعلم

(باب من تلزمه الزكاة) وما تجب فيه

(قوله لمناسبتها له) أى فكان الترجمة شاملة لما فئناغ التعبير بفصل (قوله شرط وجوب زكاة المال الإسلام) يستثنى من ذلك الأنبياء . قال الشيخ تاج الدين فى كتاب التنوير مانصه : ومن خصائص الأنبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم . وأما قوله تعالى - وأوصانى بالصلاة والزكاة - أى زكاة البدن لا المال كما حله بعض المفسرين ، أو أوصانى بالزكاة : أى بتليينها له خصائص السويطى . وقوله أى زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التى لا تليق بمقامات الأنبياء ، ويدل له ما حل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاه عنه الواحدى فى وسيطه لا زكاة الفطر ، لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن ، هنا وتقدم عن المناوى ما فى عدم وجوب الزكاة على الأنبياء ، وعبارته فى شرح الخصائص : وهذا كما تراه بناء ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه (قوله وركاز وتجارة) عطفهما على التقيد باختصاصهما باسمين ومخالفة التقيد فى بعض الأحكام كعدم اشتراط حولان الحول (قوله على ماله) صلة قول المصنف وجوب وليس للاحتراز بل ليرد بيان المتعلق ، ولا فرق فى المالك بين البالغ والصبي ، ولا ينافيه ما يأتى فى قول المصنف وتجب فى مال الصبي لأنه ليس المراد بوجوبها فى مالها أنها تتعلق بالمالك كمتعلق الأرض بالجاني بل معناه أنها تثبت فى ذمتها ، ويجب على الولي إخراجها من مالها كما مرّت الإشارة إليه فى كلام الشارح فى فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم الخ (قوله بالمعنى السابق فى الصلاة) وهو أنه لا يخاطب بها فى الدنيا ويعاقب عليها فى الآخرة ، هذا وقياس ما قلناه فى الصلاة من أنه لو قضى ما لا تصح منه أنه هنا لو أخرجها لا تصح منه لا قبل الإسلام ولا بعده ويستردّها ممن أخطأها

(باب من تلزمه الزكاة) وما تجب فيه

(قوله وإنما المراد انصاف المال الزكوى الخ) وحيثل فكان الأصوب أن يأتى بهذا المراد بدل قوله فيما مر وشروط المال الذى تجب فيه كما صنع الشهاب حجج فى تحفته (قوله أو معارضته بما قد يسقطه كالدين الخ) والفرق بينه وبين ما قبله أن ذاك أوصاف قائمة بنفس المال بخلاف هذا ، ولهذا غاير فى الأسلوب وكان المناسبت التعبير

ملكه ، فلو ملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملك سيده فتلزمه زكاته . وعلم مما تقرر أن الإسلام شرط لوجوب الإخراج لأصل الطلب ، ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر وهو الحرية الكاملة لأصل الطلب لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وإن اختلفت المواد بهما فلا اعتراض عليه (وتلزم المرتد زكاة المال الذي حال عليه حول في رده (إن أبقينا ملكه) مؤاخذه له . بطلقة الإسلام بخلاف ما إذا أزلناه كما أفهمه كلامه ، فإن قلنا بوقفه وهو الأصح فوقوفة وحيتل فالفهم فيه تفصيل فلا يرد عليه . أما إذا وجبت عليه الزكاة في الإسلام ثم ارتد فلأنها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ، ويميزه بالإخراج في هذه حال الردة وفي الأولى على قول الزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الأصح إن عاد إلى الإسلام (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه ، والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتبار ضيف عليه خبر « ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق » رواه الدارقطني . قال عبد الحق : وإسناده ضعيف ، ومثله عن عمر موقوفا ولا يخالف له ولأنها مواساة وماله غير صالح لها . ودليله أن لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه إذا

وقد يقال : إذا أخرج بعد الإسلام بلى يحتمل أوقبله يقع له تطوعا ، ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه (قوله وعلم مما تقرر الخ) أى في قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق في الصلاة وبالنسبة للحرية في قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فيلزمه زكاته (قوله فالفهم فيه تفصيل) أى مفهوم قوله إن أبقينا ملكه (قوله فلأنها تؤخذ من ماله جزما) وفي نسخة على المشهور (قوله ويميزه بالإخراج في هذه) هى قوله أما إذا وجبت الخ (قوله وفي الأولى) هى قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذي حال عليه حول الخ (قوله إن عاد إلى الإسلام) أى فإن لم يعد إلى الإسلام لم يعتد بمده ، ويسترد من القايض وظاهره سواء علم القايض أنها زكاة أم لا . قال حجج : ويفرق بينه وبين المعجلة بأن المخرج هنا ليس له ولاية الإخراج ، بخلافه في المعجلة فإن له ولاية الإخراج في الجملة فحيث لم يعلم القايض بأنها معجلة استردت منه اه بالمعنى . والأولى أن يقال في الفرق أنه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة ، لإخراجه منه تصرف فيها لا يملكه فضمنه تأخذه من حين القبض فيجب عليه رده إن بقى وبدله إن أنشئت كالمقبوض بالشراء الفاسد . وأما في المعجلة فالمخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه ، والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة ، وعلى التقديرين فتصرفه نافذ ، وبقي ما لو ادعى القايض أنه إنما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أولا بد من بينه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن (قوله دون المكاتب) أى كتابة صحيحة . أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لم يخرج عن ملكه (قوله لخبر ليس في مال المكاتب الخ) الأولى أن يقول ولخبر بالواو لأنه عطف على لضعف ملكه (قوله ولا يخالف له) أى فصار إجماعا (قوله ودليله) أى دليل كونه غير صالح للمواساة (قوله أنه لا تلزمه) أى بل لا يجوز له الإنفاق عليه لأنه

بالواو يدل أو (قوله زكاة المال الذي حال عليه حول في رده) صادق بما إذا مضى عليه جميع المحل وهو مرتد أو ارتد في أثناءه واستمر إلى تمامه ولم يقتل ، وبالصورتين صرح الأذرى ، وفي بعض نسخ الشارح الذي حال عليه حول بالتنكير . وهى قاصرة على الصورة الأولى (قوله وحيتل فالفهم فيه تفصيل فلا يرد عليه) قد يقال : أى شيء يرد عليه حتى يتنفع بهذا الجواب (قوله لخبر ليس في مال المكاتب زكاة الخ) كان الأولى تقديمه على قوله وصرح

ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالك له ، فإن زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انقضى حوله من حين زوالها ، وشرط وجوبها أيضا أن يكون المالك معينا فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة ونجب في الموقوف على معين وأن يكون متيقن الوجود ، فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له يارث أو وصية لعدم الثقة بحياته ، فلو انفصل الجنين ميتا قال الأسنوي : إن المتجه عدم لزومها بقية الورثة لضعف ملكهم ، ونوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الإمام المسئلة بمخرج الجنين حيا وهو قياس ماذكروه فيها إذا بدا الصلاح أو الاشتداد زمن خيارها أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا ، وقد يفرق بينهما بأنه في مسئلة الحمل حكمتا بانتقال

تبرع وليس من أهله (قوله ولا زكاة على السيد) أي لا حالا ولا استقبالا (قوله بسبب ماله) أي وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها له سم عن الولي ومهر . . وسيأتي مايفيد ذلك في قول المصنف : أو كان غير لازم خلافا للميمري (قوله فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة) ظاهره وإن كانوا محصورين عند حوالان الحول ويوجه بأن تعينهم عارض ويحتمل خلافه لملكهم له .

[فرع] استحق نقدا قدر نصاب مثلا في وقت معلوم وظيفة باشراها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا ان قبضه أولا بل هو شريك في أعيان ريع الوقف بقدر ماشرط له الواقف ، فإن كانت الأعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا ؟ فيه نظر اه سم على بهجة ، واعتمد المر الأول (قوله ونجب في الموقوف على معين) أي وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصاب للشركة ، وصورته أنه يقف بستانا ويحصل من ثمرته ماينجب فيه الزكاة (قوله فلا زكاة في مال الحمل الموقوف) أي وإن انفصل حيا ، وعبرة العباب : لا فيها وقت ولجنين إذا انفصل حيا اه سم على بهجة . ويؤي ما لو انفصل خنثى ووقف له مال هل ينجب فيه الزكاة عليه إذا انضج بما يقضى استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوته للغير كما لو كان الخنثى ابن أخ فيقتدبر أنوثته لا يرث وبتقدير ذكوره يرث ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوصى المستحق مدة التوقف ، ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غرماء المفلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فإنه لا زكاة عليهم بتقدير حصوله لم بعد ، ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال إليه وعلموه بعدم تعين المستحق مدة التوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي ما دام حيا وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغير حمل كالريح : قياس ما ذكره فيا لو انفصل ميتا من أنه لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال له ، ولكن نقل عن الشيخ الزبائدى وجوب الزكاة فيا لو تبين أن لاهل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه . وهذه العلة بعينها موجودة فيا لو انفصل ميتا بدليل أن القوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته ووجوده بغير معصوم نجب فيه الزكاة . أمول : وليس مرادا لأن خبر المعصوم لا يزيد على انفصاله حيا ، وانفصاله حيا يحق لوجوده قبل الانفصال ، ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حوالان الحول (قوله قال الأسنوي المتجه عدم لزومها) أي في جميع المال الموقوف للعة المذكورة لا فيما يخص بالجنين أن لو كان حيا وهو المعتد (قوله وقد قيد الإمام المسئلة الخ) أي وهي عدم وجوب الزكاة في مال الحمل (قوله بمخرج الجنين حيا) صوابه بعدم خروجه الخ

به الخ ، وكان الأول أيضا الإتيان فيه بالواو عطفا على العلة قبله (قوله ونجب في الموقوف) أي في ريعه

الملك ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياة له ، ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ، ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله (وتجب في مال الصبي) والصبي لشمول الخبر المسار لهما وخبر « ابتغوا في أموال البنات لاتسهلكها الصدقة » وفي رواية الزكاة ، وروي الدارقطني خبر « من ولي يتيم له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالهما قابل لأداء النفقات والعمومات وليست الزكاة محض عبادة حتى يختص بالملك (والمجنون) ويخاطب الولي بإخراجها وحمل وجوب ذلك عليه في مال الصبي والمجنون حيث كان ممن يعتقد وجوبها على الولي عليه ، فإن كان لا يراه كحفي فلا وجوب ، ولا احتياط له أن يحبس زكاته ، فإذا كلا أعجزهما بذلك ولا يخرجها فيغرمه الحاكم . قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله المجنون كما مر والسفيه . قال الأذرعى : فلو كان الولي غير متمذهب بل عاميا صرفا فإن أئمه حاكم يرى

(قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط) هو قوله وأن يكون متيقن الوجود (قوله وتجب في مال الصبي) أى لأن الجنين لا يسمى صبيا ونظم الفخر الرازى فقال :

طلبت من المليك زكاة حسن	على صغر من السن البهي
فقال : وهل على مثل زكاة	على رأى العراق الكبي
فقلت الشافى لنا إسمام	يرى أن الزكاة على الصبي
فقال اذهب إذا أقبض زكأتى	بقول الشافى من الولي

وتمه التقي السبكي فقال :

فقلت له فديتك من فقيه	أطلب بالفداء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذو امتناع	بمجلسك والقوام السهرى
فإن أعطيتنا طوعا وإلا	أخذناه بقول الشافى

(قوله لاتسهلكها) في حج بدل لاتسهلكها لا تأكلها (قوله سد الخلة) هى بالفتح الحاجة وبالضم المحبة (قوله حيث كان ممن يعتقد) كشافى (قوله والاحتياط له) أى للولي الجنى أخذا بما يأتي عن شيخنا الزياى (قوله أن يحبس) بالضم (قوله ولا يخرجها) أى فإن أخرجها عالما عامدا بتحريم ذلك عليه فينبى مع عدم الإجزاء فسقه وانزله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدى ، ولو أخرج حيث لم يقس كأن جهل التحريم ثم قلد من يوجب الزكاة ويصح إخراجها فينبى الاعتداد بإخراجها السابق مر اه سم على بهجة (قوله فلو كان الولي غير متمذهب) أى ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية لجواز أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يعبه به المستول وإن لم يلاحظ مذهبا مخصوصا حين العمل (قوله بل عاميا صرفا) قد يشعر هذا بأن العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتبرة . وفى حج : والولي مخاطب بإخراجها منه وجوبا إن اعتقد الوجوب سواء العاى وغيره ، وزعم أن

(قوله ويمكن الاستغناء عن هذه الشرط لخروجه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر ، إذ لا حصر في قوله المذكور وفي العبارة أيضا مسامحة (قوله حيث كان ممن يعتقد وجوبها) أى وإن الولي عليه يخالفه في العقيدة كما صرح به الشهاب حج (قوله والاحتياط) أى في حق الجنى كما صرح به أيضا الشهاب المذكور : أى أما الشافى فهو مخاطب بالإخراج

إخراجها فواضح ، وإلا فهل نقول يستغنى ويعمل بذلك أو يؤخر الأمر إلى كلفها أو يرفع الأمر إلى حاكم حدل مأمون ويعمل بما يأمره به ؟ لم أر فيه شيئا وقم الحاكم يراجع ويعمل بقوله اه . والأوجه كما أفاده الشيخ أنه يعمل بمقتضى مذهبه كحاكم أنابه حاكم آخر يخالفه في مذهبه . والأوجه فيها فيه التريديدات المذكورة على قياس قول القفال السابق الاحتياط بمثل مامر (وكذا) تجب الزكاة على (من ملك ببعضه الحر نصبا في الأصح) تمام ملكه ، ولهذا نص إمامنا رضى الله عنه على أنه يكفر كفارة الحر المؤسر . والثاني لا لنقصانه بالرقي فأشبهه العبد والمكاتب (و) تجب (في المغصوب) إذا لم يقدر على نزع ومثله المروق بل هو داخل في الأول إذ حد الغصب ينطبق عليه (والضال) وما وقع في بحر وما دفنه في محل ثم نسي مكانه (والمجسود) من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى (في الأظهر) ملك النصاب وتام الحول . والثاني وهو التقديم لا يجب لامتناع التماء والتصرف فأشبهه مال المكاتب لا يجب فيه زكاة على سيده ، أما إذا قدر على نزع المغصوب أو كان له بالمجسود بينة أو علم به القاضى في حالة يقضى فيها بعلمه فإنه يجب عليه قطعا (ولا يجب دفعها حتى يعود) المغصوب وغيره مما مر لعدم التمكن قبله ، فإذا عاد زكاه للأحوال الماضية ، ولو تلف قبل التمكن سقطت الزكاة وعلم من ذلك أن المال الغائب

أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك إنما كان قبل تدوين المذاهب (قوله أو يؤخر الأمر إلى كلفها) قال الزيرادى : ولو أخرها معتقد الوجوب أم ولزم المحجور بعلم كماله إخراجها ولو حثنا إذ العبرة باعتقاد الولى اه . وهو مخالف لما في سم على منيج تبعاهم ، وعبارته : وانظر لو اختلفت عقيدة المحجور والولى بأن كان الصبي شافيا والولى حثفيا أو بالعكس ، وقد يقال : العبرة في الزوم وعلمه بعقيدة الصبي ، وفى وجوب الإخراج وعلمه بعقيدة الولى لكن حيث لزم الصبي ، أما صبي حثفى فلا ينهى للولى الشافى أن يخرج زكاته إذ لا زكاة عليه فليتأمل . وفى حج : ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولى فيها يظهر (قوله والأوجه فيها فيه الخ) أى غير المتمذهب (قوله الاحتياط بمثل مامر) أى من أنه يجب زكاته الخ وله الرقي للحاكم (قوله على أنه يكفر كفارة الحر المؤسر) أى بغير العتق لأنه ليس من أهله فيكفر بالإطعام أو الكسوة لكن يبقى النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتمد ، فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده ؟ فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع (قوله ولم يعلم به القاضى) أى أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كأن لم يكن مجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه (قوله أو كان له بالمجسود بينة) أى أو قدر على الأخذ من مال الغاصب أو نحوه بالظفر كما يأتى في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكتمصوب فلو كان يقدر على أخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أى بأن كان مجتهدا (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقيا وتوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده ، وقياس ما يأتى في التعجيل عن سم على حج في قوله تنبيه : يتجه الاكتفاء بذلك ، ثم رأيت فيه أيضا عند قول المصنف الآتى فإن لم ينو لم يجز على الصحيح ما نصه : ويجزى أى الاكتفاء بنية المالك

حالا فيحرم عليه التأخير (قوله وعلم من ذلك أن المال الغائب الخ) فه علمه من ذلك منع ظاهر ، وإنما هذا محتمز قوله الآتى قريبا : ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه ؛ أى بخلاف ما إذا كان سائرا فكان الأصوب تأخيرها إلى هناك كما صنع الشهاب حج في تحفته ، ومراده بكونه سائرا كونه سائرا إليه بدليل قوله بعد يلزم لابد من

لو كان سائر الملتزم زكاته حالا بل لابد من وصوله له كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع ، ولو كان المال ماشية اشترط أن تكون سائمة عند المالك لا الغاصب كما علم بما مر ، ويشترط زيادة على ماقرر أن لا ينقص النصاب بما يجب خراجه ، فإن كان نصيبا فقط وليس عنده من جنسه مايعوض قدر الواجب لم يجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) يجب (في المشتري قبل قبضه) قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه ، بانقضاء الخيار لا من الشراء (وقيل فيه القولان) في المفصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه ، وفرق الأول بتعذر الوصول إليه وانزاعه ، بخلاف المشتري تمكنه منه بتسليم الثمن فيجب الإخراج في الحال إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملي مقر (ويجب في الحال عن الغالب إن قدر عليه) لأنه كالمال الذي في صندوقه ، ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه ، وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة . قال الأذري : ولا شك أنه إذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الأصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه إليه ، اللهم لا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ زكاته في الحال (ولا) أي وإن لم يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته (فكمقصوب) فيأتي فيه مأمرا لعدم القدرة في الموضعين ، والأوجه أخذنا من اقتضاء كلامهم أن العبرة فيه وفي نحو الغالب بمستحق محل الوجوب لا الممكن (والدين إن كان ماشية) لا للتجارة كأن أقرضه أو بعين شاة أو أسلم إليه

فيا لو قبضه المستحق بلانية ثم بوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض اهـ . وهو صريح فيها ذكر (قوله بل لابد من وصوله) أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله والأوجه أخذنا من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في سامتها ، ولا فالذي مر له أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها ، وعبارته ثم في فصل أن نحدد نوع الماشية : ولو سامت لماشية بنفسها أو أسامها غاصب أو مشتر شره فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ، ثم رأيت في نسخة لا الغاصب ، وعليها فاتخذ ما هنا وثم لكن بمساحة في قوله عند المالك لأنه يوم أنها إذا أسيمت عند المالك مدة ثم غصبت يجب زكاتها ، ولكنه غير مراد وإنما المراد من نسامة المالك جميع الحول ، وعليه فغنى قوله عند المالك أنها أسيمت بتصرفه لا تصرف الغاصب (قوله بانقضاء الخيار) قد يشكل على جعل الحول من انقضاء الخيار مأمرا له من أن من ثبت له المالك وجبت الزكاة عليه الخ مع أنه حال بدو الصلاح لم يكن ملكه مستقر ، وقد يجاب عنه بأن الخيار في هذه المسئلة للبايع بخلاف ما إذا كان للمشتري أو لهما فن العقد (قوله إن قدر عليه) ومن القدرة ما لو كان معه بينة أو علم به القاضي على ما مر حيث سهل الاستخلاص بهما ، فلم يسهم بأن خوف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الإخراج إلا بعد عوده لبلده (قوله أو حاكم يأخذ زكاته في الحال) ويمكن أن المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السمي في سبب الإخراج كالسفر له أو توكليل من يذهب لإخراجها أو نحوها (قوله وفي نحو الغالب بمستحق) أي إن كان به مستحق ومنه ركاب الغينة أو القافية مثلا التي بها المال ، وعليه فلو تعذر الدفع إليهم بعد وصول المال لمالكه فيحتمل وجوب إرساله لمستحق ، أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب ، أو دفعه إلى قاض يرى جواز

وصوله له (قوله كما صرح به في الروضة الخ) أي خلافا لمن جعله كالمال الذي حال عليه الحول وهو في يرية فيجب إخراجها في أقرب بلد إليه (قوله وليس عنده من جنسه مايعوض قدر الواجب) انظر ما الداعي إلى هذا مع أنه إذا كان عنده ذلك لا يصدق عليه أن ما عنده نصاب فقط (قوله إن استقر فيه) أي بخلاف ما إذا كان سائرا : أي إليه كما مر قريبا بما فيه (قوله والأوجه أخذنا من اقتضاء كلامهم فيه) أي في المفصوب

فبما مضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كمال كتابة فلا زكاة فيه) لأن السوم في الأولى شرط وما في اللمة لا ينصف بالسوم ، ولأنها إنما تجب في مال تام والماشية في اللمة لانتصو ، بخلاف الدرهم فإن سبب وجوبها فيها كونها معدة للصرف ، ولا فرق في ذلك بين النقد وما في اللمة ، وما اعترض به الرافضى التعليل من جواز ثبوت لحم راعية في اللمة فحيث جاز ذلك جاز أن يثبت فيها راعية رد بأنه إذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج ، والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في اللمة وإنما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعشر في اللمة فلا زكاة فيه لأن شرطها الزهر في ملكه ولم يوجد ، وأما دين الكتابة فلا زكاة فيه إذ للعبد إسقاطه متى شاء بتعجيز نفسه ، وقضية كلامهم في مواضع أن الآيل للزوم حكمه حكم اللازم وخرج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة ، ولا تسقط عن ذمة المالك عليه بتعجيز المكاتب نفسه ولا فسخه ، فإن كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقدا فكذا) أى لا زكاة فيه (في التقديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفي الحديث إن كان حالا) ابتداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لإعسار وغيره) كطل وغيبة وجود ولا بينة ونحوها (تكفصوب) فيأق فيه مامر ، ولو كان مقررا له في الباطن وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا ، قاله في الشامل ، فلو كان يقدر على أخذه من مال الواحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر ، فالأوجه أنه كما لو تيسر أخذه بالينة خلافا لبعض المتأخرين ، ولو كان الدين حالا غير أنه تلذر أن لا يطالبه به إلا بعد سنة أو أوصى بأن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على مل' باذل فالأوجه أنه كالموثعل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقينى (وإن تيسر) أخذه بأن كان على مل' مقرر حاضر باذل أو جاحداً وبه نحو بينة (وجبت تركيته في الحال) لقدترته على قبضه فأقبضه المودع وأفهم كلامه إخراجا حالا وإن لم يقبضه وهو كذلك (أو موثجلا) ثابتا على مل' حاضر (فالذهب أنه كفصوب) (أقفيه مامر) وقيل يجب دفعها قبل قبضه (كالغائب المتيسر لإحضاره ، ومراده بقوله قبل قبضه قبل حلوله ، إذ عمل هذا الوجه إذا كان الدين على مل' ولا مانع سوى الأجل ، وحيثئذ فقي حل وجب الإخراج قبض أم لا . وأفاد السبكي أنه حيث أو جبنا الزكاة في الدين وقلنا إنها تتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين ، وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدهوى بالصدائق والديون ، لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به ، إلا أن له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك

التقل وهذا أقرب ، وإلا فللمستحقين بأقرب محل إليه (قوله وما في اللمة لا ينصف بالسوم) الأولى بالأسماء من المالك (قوله جاز أن يثبت فيها راعية) أى في كلا مباح (قوله أن الآيل للزوم حكمه الخ) معتمد : أى كثنم البيع في مدة تخيار لغير البائع (قوله وعجز نفسه سقط) أى ولا زكاة فيه قبل تعجيز المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن سم (قوله ولا بينة ونحوها) أى من شاهد وبين أو علم القاضى (قوله كما لو تيسر أخذه بالينة) أى فيجب الإخراج حالا (قوله فالأوجه أنه كالموثعل) أى فلا تجب فيه الزكاة إلا بعد فراغ المدة وسهولة الأخذ أو وصوله ليده (قوله فيحتاج إلى الاحتراز) كأن يقول في ذمته كذا

(قوله أن الآيل للزوم حكمه حكم اللازم) قلنا أنه لا ينافى مامر له عند قول المصنف في المشتري قبل قبضه ، فالصورة أن هذا بعد القبض (قوله وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا) أى على الجديد

في الدعوى ، وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يخلف على أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول إنه باق له اهـ . ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعليق طلاقها على إبرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فأكثر فإبرائه منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الإبراء من جميعه ، وسيأتي مبسوطا في باب إن شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو لغيره وإن استغرق دينه النصاب (في أظهر الأقوال) لإطلاق الأدلة ولأن ماله لا يتعين صرفه إلى الدين ، والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) أي الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا والركاز (والررض) وزكاة الفطر وحلفها لأن الكلام في زكاة المال لا البدين ولما تكلموا على ما يشملها وهو أن له أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للأسنوى دون الظاهر وهو الزروع والثمار والماشية والمعدن ، ولا ترد هذه على قول النقد لأنها لا تسمى إلا بعد التخليص من الرباب ونحوه ، والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفه في قضائه ، ومراد من عداه من الباطن أنها ملحقه به ، وعلى الخلاف ما لم يزد المال على الدين ، فلأن زاد وكان الزائد نصبا وجبت زكاته قطعا وما إذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقضى به الدين فلأن كان لم يمنع قطعا عند الجمهور ، والأوجه إلحاق دين الضمان بالأذن بباقي الديون (فعلى الأول) الأظهر (لو حجر عليه لدين فحال الحول في الحجر فكفصوب) فتجب زكاته ولا يجب الإخراج إلا عند التحكك لأنه حبل بينه وبين ماله لأن الحجر مانع من التصرف . ثم لو عين القاضى لكل غريم من غرمائه شيئا قدر دينه من جنسه أو ما يخصصه بالتبسيط ومكنه من أخذه وحال عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به ، والأوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ، ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزوال ملكه ، ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه ، وإنما لزم المشتري إذا تم الحول في زمن الخيار وأجيز النقد لأن وضع البيع على الزموم وتام الصيغة وجد فيه من ابتداء

ولي ولاية قبضه (قوله على إبرائها من صداقها) وخرج ما لو علق طلاقها على إبرائها من بعض من صداقها ، فحيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع (قوله وهو نصاب) خرج به ما دونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكتل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب (قوله لعدم ملكها الإبراء من جميعه) أي وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه (قوله ومرد من عداه) أي وزكاة الفطر (قوله والأوجه إلحاق دين الضمان بالأذن) إنما قيد بالأذن لقوله الأوجه فإنه حيث لا إذن لا رجوع له بما أداه فالدين الذي ضمنه على غير حكمه حكم ما لزمه من الديون قطعا (قوله لعدم استقرار ملكه) أي كل من الوارث والموصى له ، أما الوارث فلاحتال قبول الموصى له وأما الموصى له فلاحتال عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أي خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضى الرد لكنه لم يرد بل أجاز ، أو أن المراد خيار الشرط وهو الظاهر من عبارته ويكون المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الحول ، فيكون ابتداءه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه حول من الوقت دخوله

(قوله ومراد من عداه) أي المعدن (قوله والأوجه إلحاق دين الضمان) أي في جريان الخلاف ، وإنما قيد بالإذن لأن له حينئذ الرجوع فيتوهم حينئذ أنه لا يتأتى فيه مقابل الأظهر أنه إذا غرم رجعا كان له دين عليه (قوله وتركهم ذلك) أي تركهم المال المسحور عليه

للملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه) وضاعت عن وفاء ما عليه (قدمت) أى الزكاة ولو زكاة فطر على الدين ، وإن تعلق بالدين قبل الموت كالموت تقديما للدين الله تعالى الله خبر الصحيحين « فدين الله أحق بالقضاء » ولأن مصرفها أيضا إلى الآمين فقدمت لاجتماع الآمين فيها ، والخلاف جاز في اجتماع حق الله تعالى مطلقا مع الدين فيدخل في ذلك الحج وجزء الصيد والكفارة والنذر . نعم يسوى بين دين الآدى والجزية على الأصح مع أنها حق الله تعالى لأن المقلب فيها معنى الأجرة (وفي قول) يقدم (الدين) لبناء حقوق الآدى على المضايقة لاحتياجه واقتضاه وكما يقدم القصاص على القتل بالردة ، و فرق الأول ببناء الحدود على النداء (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الحق المالى المضاف إلى الله تعالى يعود إلى الآدى أيضا وهو المنتفع به وخرج بدين الآدى دين الله تعالى كحج زكاة ، والمعتمد أن له إن كان التصيب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معلوما واستويا في التعلق بالذمة قسم بينهما عند الإمكان وبالتزكاة ما إذا اجتمعا على حق وضاق ماله عنهما فلن كان محجورا عليه قدم حق الآدى وإلا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما إذا لم تعلق الزكاة بالدين وإلا قدمت مطلقا ، ولو ملك نصيبا فنذر التصديق به أو بشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه وبعد الحيازة والقضاء القتال (إن اختار الفاعون تملكها ومضى بعده) أى بعد اختيار التملك (حول) والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيبا أو بلغه المجموع (بدون الخمس) في موضع ثبوت الخلطة (ماشية كانت أو غيرها) وجبت زكاتها (كسائر الأموال) (وإلا) أى وإن انتفى شرط مما ذكر بأن لم يختاروا تملكها أو لم يمس حول أو مضى والذئبة أصناف أو صنف غير زكوى أو لم يبلغ نصيبا أو بلغه بخمس الخمس (فلا) زكاة لانتفاء الملك أو ضعفه لسقوطه الإعراض عند انتفاء الشرط الأول ولعدم الحول عند انتفاء الثاني ولعدم معرفة كل منهم

في ملكه بانتفاء الخيار لامن الشراء إلا أن ينص ذلك بخيار البائع وما هنا بغيره فلا إشكال ثم ولا هنا (قوله ولو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه قدمت) أى ولو كان الدين لهجورا عليه (قوله فيدخل في ذلك الحج وجزء الصيد الخ) أى فإذا اجتمعت قدمت كالأزكاة إن كان التصيب باقيا وإلا قسم على ما يأتي في قوله والمعتمد الخ (قوله قسم بينهما عند الإمكان) أما إذا لم يمكن التوزيع كان ما ينصص الحج قليلا بحيث لا يني فإنه يصرف للممكن منهما ، فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد أجبر يرضى بما ينصص صرف كله للزكاة ، أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزء الصيد فيوزع الحاصل بينها ولا تنافي التفرقة بينها لإمكان التجزئة دائما بخلاف الحج ، واجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق ، فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وعبره وإلا صرف لغير الحج ، ثم ما ينصص الكفارة عند التوزيع إذا كانت إحتقا ولم يف ما ينصصا بركة بل يشترى به بعضها وإن قل وبعضه أولا لأن إعتاق البعض لا يقع كفارة ؟ فيه نظر ، فيحتمل وجوب ذلك لأن الميسور لا يسقط بالصور ، ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينتقل إلى الصور فيخرج عن كل يوم من قوله وإلا قدمت) أى على دين الآدى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنها قسطن إن أمكن . كما فعل بهما لو اجتمعت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم تعلق الزكاة بالدين) أى بأن كان التصيب أو بعضه باقيا (قوله وإلا قدمت مطلقا) أى حجب عليه أم لا (قوله وإن كان ذلك في الذمة)

(قوله كحج زكاة) تصوير لاجتماع حق الله تعالى مع الزكاة (قوله وإلا قدمت مطلقا) أى سواء أحجر عليه أم لا (قوله عند انتفاء الشرط الأول) الأصوب أن يقول بدله في الأولى كما صنع في الصحة ، وكذا يقال في قوله عند انتفاء الثاني وما بعده فالأصوب أنه يقول في الثانية الخ

ماذا يصيبه وكما نصيبه عند انتهاء الثالث، وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس يبيد وإن استبعد الأخرى ولعدم المال الزكوى عند انتهاء الرابع ولعدم بلوغه نصاباً عند انتهاء الخامس ولعدم ثبوت الخلطة عند انتهاء السادس لأنها لا تثبت مع أهل الخمس، إذ لا زكاة فيه لأنه لا غير معين (فلو أصدقها نصاباً سائمة معينا لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق) وإن لم يقرر بأن لم يقبضه أو لم يبطأ، وفارق ما سيأتى في الأجرة بأنها تستحق في مقابلة المنافع قبضها ينسخ العقد من أصله، بخلاف الصداق فلها ملكته بالعقد ملكاً تاماً بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وإن لم تسلم المنافع للزوج، وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح، وخرج بالمعين ما في الزمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الزمة كما مر، بخلاف إصداق التهدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الزمة، فإذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائعاً إن أخذ الساعي الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً، فإن طالبه الساعي بعد الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف قيمة المخرج، وإن طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد إليه نصفها وأزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله إن دامت الخلطة، وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب. واعلم أن محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصد السوم شرط، ولو طالبته المرأة فامتنع كان كالمفصوب، قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم العمد بالصداق، ولا يلحق بذلك مال الجمالة خلافاً لابن الرفعة إلا أن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل (ولو أكرى) غيره (داراً أربع سنين بثمانين ديناراً) معينة أو في الزمة كل سنة بعشرين ديناراً (وقبضها) من المكثري (فالظاهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) عليه ملكه لأن ما لم يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فلكه ضعيف، وإن حل وطء الجارية المجهولة أجرة لأن الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة العشرين) وهو نصف دينار لأنها التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثالثة زكاة أربعين سنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لأربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن، ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الأجرة معجلاً، فإن أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصاً قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الأجرة، فإن اختلفت فكل منها بحسابه لأن الإجارة إذا انفسخت توزع الأجرة المسماة على أجرة المثل في المدينين الماضية والمستقبل (و) القول (الثاني يخرج لتمام)

أى أصله في الزمة ثم عين ما بيده عنه (قوله لا يثبت في الزمة) الأولى، فيها في الزمة الخ (قوله رجع) أى على الزوجة، ومثل ذلك يجري فيها لو أطلع في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رده قهر إلا إذا أخرجها من غير المبيع، فإن قبله المشتري وأخذ الساعي الزكاة منه رجع بقيمة ما أخذ على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد، ورضا البائع به جواز رده مع تفريق الصفقة عليه، ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له (قوله عند تمام حوله) قضيت البناء على ماضى من الحول قبل الطلاق وهو غير مراد، بل المراد عند تمام حوله الذي ينتدأ من الطلاق (قوله فلا زكاة على واحد منهما) أى ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب (قوله حيسه علمت بالسوم) أى وأذنت فيه أو ستنابت من يسومها وإلا فجرد علمها ليس إسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك) رب الجملة أى لأنه لا يستحق إلا بفرغ من العمل

السنة (الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها كما تاما ، ولهذا لو كانت الأجرة أمة حل له وطؤها كما مر ، ولو انتهكت الدار في أثناء المدة انفسخت الإجارة فيما بقي وتبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر . وعن الماوردي والأصحاب كما في المجموع أنه لو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرجه منها عمدا استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره . .

فصل في أداء الزكاة

واعترض بأنه غير داخل في الباب ومر رده بأنه مناسبت له فصح إدخاله فيه ، إذ الأداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي أدائها (على الفور) لأنه حق لزمه وقدر على أدائه ودلت القرينة على طلبه وهي حاجة الأصناف (إذا تمكن) من الأداء لأن التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق . نعم أداء زكاة القطر موسم بلبلة العيد ويومه كما مر (وذلك) أي يتمكن (بحضور المال) وإن عسر الوصول له (و) بحضور (الأصناف) أي من تصرف له من إمام أو ساع أو مستحقها ولو في الأموال الباطنة لاستحالة الإعطاء من غير قابض ، ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك ويجفاف في الثمار وتنقية من نحو تبن في حب وتراب في معدن وخلو مالك من مهمم دنوي أو ديني كما في رد الدبعية ، فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فلكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصصهم وله تأخيرها لانتظار أحوال أو أصلح أو قريب أو جار لأنه تأخير لغرض ظاهر ، وهو حيازة

(قوله لم يرجع بما أخرجه) أي بناء على هذا القول ، ثم رأيت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ، ثم قال : وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع النج المستأجر ، ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصص ما بعد الإنهزام من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصص . وهو مخالف لظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها النج .

(فصل في أداء الزكاة)

(قوله أي أدائها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال والأعيان لا يتعلق بها حكم ، ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بغير وجه (قوله وإن عسر الوصول له) لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه (قوله وبحضور الأصناف) ظاهره وإن لم يطلبوا ، ولعل الفرق بين هذا وبين دين الآدمي حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب أن الدين لزم فدية المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه . بخلاف ما هنا فإنه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه ، إذ الغرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب (قوله ولو في الأموال الباطنة) أي فعلم وجوب دفعها للإمام في الأموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين (قوله فلو حضر بعض مستحقها) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد (قوله ضمن حصصهم) أي

(فصل في أداء الزكاة)

(قوله ولو في الأموال الباطنة) غاية في حضور الإمام والساعي : أي فحضور واحد منهما مقتض للوجوب الفوري ، وإن قلنا إن له أن يفرقها بنفسه ولو كان غاية في المستحق لكان المناسب أن يقول ولو في الأموال الظاهرة لما سأتى من الخلاف فيها هل له أن يفرقها بنفسه أولا (قوله ضمن حصصهم) يعني الحاضرين

الفضيلة ، وكذا ليرتوى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن إن تلف المال في مدة التأخير لحصول الإمكان ، وإنما آخر لغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة ، ولو تضرر الحاضر بالجوع حرم التأخير مطلقا إذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (وله أن يؤدي بنفسه) مالم يكن محجورا عليه كما سأتى في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر لمستحقها وإن طلبها الإمام ، وليس للإمام أن يطالبه بقبضها بالإجماع كما في المجموع ، فإن علم من شخص أنه لا يؤديها أو لا يؤدي نحو كفارة لزمه أن يقول له ادفع بنفسك أو إلى لأفرقها إزالة للمنكر عند تضيق ذلك (وكذا الظاهر) وهو النعم والعشر والمعدن (في الجنديد) قياسا على الباطن والتقديم يجب صرفها إلى الإمام أو نائبه لقوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة - الآية وظاهر الوجوب ، هذا حيث لم يطلب الإمام الظاهرة وإلا وجب تسليمها إليه بدلا للطاعة ، ويقاثلهم إن امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا تسلمها لمستحقها لانقياسهم عليه وإن كان جائرا لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وإن قال أنا أخدك منك وأصرفها في الفسق ، بخلاف زكاة المال الباطن إذ لا نظير له فيه كما مر (وله) مع الأداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه لأنه حتى مالى فجاز أن يوكل في أدائه كديون الأديين وشمل إطلاقه مالمكان الوكيل كافرا أو رقيقا أو سفيها أو صبييا مميزا . نعم يشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع إليه كما في البحر، وذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله (إلى الإمام) أو الساعي لأنه نائب المستحقين فجاز الدفع إليه ، ولأنه صل الله عليه وسلم كان يبعث السعاة لأخذ الزكوات (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من تفريقه بنفسه أو وكيله إلى المستحقين لأن الإمام أعرف بهم وأقدر على الاستيعاب ولتيقن البراءة بتسليمه ، بخلاف تفرقة المالك أو نائبه فقد يعطيهما لغير مستحق ، ولو اجتمع الإمام والساعي فالدفع إلى الإمام أولى كما قاله الماوردي (إلا أن يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه أفضل من التسليم إليه كما أن ذلك أفضل من التسليم لوكيله لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره ، والتسليم للوكيل أفضل منه إلى الجائر لظهور سيئانه . قال في المجموع : إلا الظاهرة فتسليمها إلى الإمام ولو جائرا أفضل من تفريق المالك

الحاضرين (قوله ليرتوى) أى ليتأمل في أمره ، وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهرا وتردد فيها بلغه من استحقاقه ، وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعنره بالامتناع إذ لم يجز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير مطلقا) أى سواء قصد بتأخيره الترتوى أو غيره ، ويصدق الفقهاء في دعواهم مالم تدل قرينه على كذبهم (قوله أن يطالبه بقبضها) أى بتسليمها ولو قال أن يطالبه بإقباضها لكان أولى (قوله لزمه أن يقول الخ) ومثل الإمام في ذلك الأحاد لكن في الأمر بالدفع لا في الطلب (قوله عند تضيق ذلك) أى وذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدة احتياجهم (قوله وعدم انزاله بالجور) أى فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ، ومع ذلك يرى المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدي الخ (قوله وأصرفها في الفسق) أى سواء صرفها بعد ذلك لمستحقها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما وقوله بخلاف زكاة المال الباطن) أى فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها ، بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يرى المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدي الخ (قوله تعيين المدفوع إليه) أى ويشترط البراءة العلم بوصولها للمستحق (قوله وسكت عن الكافر) قضيت أنه لا يشترط تعيينه في السفيه ولا في الرقيق والقياس أنهما كالصبي المميز (قوله إلى الإمام أفضل) أى سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن (قوله فقد يعطيهما لغير مستحق) أى فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا يتأتى فإيا لو حضر عند أداء الوكيل ، لكن يخلفه في آخر وهو مباشرة للعبادة بنفسه

أو وكيله ، وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في المجموع . لأننا نقول : قوله إلا أن يكون جائرا فيه تفصيل ، والفهوم إذا كان كذلك لا يرد ، ثم إن لم يطلبها الإمام فلما لك تأخيرها مادام يرجو مجيء الساعي فإن أيس من مجيئه وفرق فضاء وطالبه وجب تصديقه ، ويحلف ندبا إن التهم ولو طلب أكثر من الواجب ، لم يمنع من الواجب ، وإذا أخذها الإمام فهل بالولاية لا بالنيابة كما في تعليق القاضى وهو المعتمد وإن نوزع فيه بدليل أنه لا يتوقف أخطاها على مطالبة المستحقين ، والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن المسوردي ، وظاهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ، ومقابل الأظهر تفصيل الصرف إلى الإمام مطلقا . وقيل المالك بنفسه مطلقا (ونجى النية) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالقلب كغيرها (فينوى هذا فرض زكاة مال أو فرض صدقة مالى أو نحوه) كزكاة مالى المفروضة ، أو الصدقة المفروضة ، أو الواجبة ، أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ، ولا يضر شموله لصدقة القطر خلافا لما في الإرشاد لدلالة ما ذكر على المقصود ، ولو نوى زكاة المال دون الفرضية أجزأه ، وجمع المصنف بينهما ليس بشرط إذ الزكاة لا تكون إلا فرضا ، بخلاف صلاة الظهر مثلا فلها قد تكون نفلا ، ولو قال هذه زكاة أجزأه أيضا (ولا يكنى) هذا (فرض مالى) لصدقة على النذر والكفارة وغيرهما ، وما قبل من ظهور ذلك إن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة رد بأن القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أولا نظرا لصدق منبهه بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى أو المال لا يكنى (فى الأصح) لصدق ذلك على صدقة التطوع ، والثاني يكنى لظهورها في الزكاة . أما لو نوى الصدقة فقط لم يجز على المذهب (ولا يجب) في النية (تعيين المال) المخرج عنه لأن الفرض لا يختلف به كالكفارات ، فلو ملك من الدراهم نصبا حاضرا ونصبا غائبا عن محله فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب

(قوله وقد علم مما قررناه) أى بما نقله عن المجموع (قوله لم يمنع من الواجب) أى بل يعطاه ولا يقال يطلبه اثر ائذ انزل عن ولاية القبض (قوله وظاهره) أى ما في الكفاية من قوله والمراد بالعدل الخ (قوله وقيل المالك) أى صرف الخ (قوله للخبر المشهور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » الخ (قوله ولا يضر شموله) أى فرض الصدقة (قوله فلها قد تكون نفلا) أى فتجب نية الفرضية فيها ليشتمل الفرض من النفل ، وهذا التحليل بناء على أن العادة لا تجب فيها نية الفرضية ، وقد قدم أن المعتمد خلافه . اللهم إلا أن يقال : إن الفرضية في المعادة وإن وجبت فالمراد بها إعادة ما كان فرضا بالأصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للأصلية عن المعادة الحقيقي فلا تعارض فليتأمل ، ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور في كلام الشارح بعد قول المصنف الآتى وفي الأداء والفرضية والإضافة الخ حيث قال : ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضا كما مر لها كونه ما فعله أولا (قوله الصدقة فقط لم يجز) أى لصدقها بصدقة التطوع (قوله فأخرج خمسة دراهم الخ) قيده في شرح الهجعة بما إذا

(قوله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في المجموع) أى بالنظر إلى ما سيذكره في قوله لأننا نقول الخ ، وإلا فما ذكره بمجرد لا يفتى في مخالفة كما لا يفتى في هذا السياق فلاقية (قوله والفهوم إذا كان فيه تفصيل الخ) أى فكان المصنف قال : الصرف إلى الإمام أفضل لأن لا يكون جائرا فليس الصرف إليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل (قوله لا بالنيابة) أى عن الفقراء كما يعلم مما بعده (قوله فلو ملك من الدراهم نصبا حاضرا ونصبا غائبا) أى وهو سائر إليه أو في برية ، والبلد الذى به المالك أقرب بلد إليها ، أو كان يدفعها للإمام ، وإلا

فله جعل المخرج من الحاضر (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولو بان المعين تالفا لأنه لم ينو ذلك الغير فلو ملك أربعين شاة وخمسة أبخرة فأخرج شاة عن الأبخرة فبان تالفا لم تقع عن الشياه هذا إن لم ينو أنه إن بان النوى عنه تالفا فعن غيره، فإن نوى ذلك فبان تالفا وقع عن الآخر، فلو قال هذا زكاة مالى الغائب إن كان باقيا فبان باقيا أجزأه عنه بخلاف قوله هذه زكاة مالى إن كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجوز به الفرق عدم الاستصحاب للملك في هذه إذ الأصل فيها بقاء الحياة وعدم الإرث وفي تلك بقاء المال كما لو قال ليلة الثلاثين من رمضان أصوم غدا من رمضان إن كان منه حيث يصبح بخلاف ما لو قال ليلة ثلاثي شعبان (ويلزم الولى النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لوجوب النية وقد تعذر من المالك فتاب الولى عنه فيها، فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع، ولو فوّض الولى النية للسفيه جاز (وتكنى نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج الوكيل لنية عند صرف ذلك لمستحقه (في الأصح) لحصول النية من غوطب بها مقارنة لفعله (والأفضل أن ينوى الوكيل عند التصرف) على المستحقين (أيضا) خروجاً من الخلاف. والثاني لا تكنى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة كما لا تكنى نية المستنيب في الحج، و الفرق الأول بأن العبادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه، وهى هنا بمال

كان الغائب في بلد لا لمستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه، وينبى أن مثل المالك الوكيل والولى عند الإطلاق، وعبارة شرح المنهج: المراد الغائب عن مجلسه لا عن البلد أو كتب عليه شيئا الزيادة أى أو عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح النهج الكبير: فله أن يحبسها عن الباقي الخ، وكتب عليه سم: ظاهره أنها لا تقع عن الباقي بدون حسبانته (قوله ولو بان المعين) غاية (قوله فإن نوى ذلك) أى ويصدق في ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجوز به) وينبى أن مثله في عدم الإجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالى إن كان مورثي الخ وإلا فعن مالى الحاضر، ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف مالى نوى الصلاة عن فرض الوقت إن دخل الوقت وإلا فعن الفائت حيث لا يجوز به لاعتبار التعيين في العبادات البدنية، إذ الأمر فيها أضيّق ولهذا لا يجوز فيها النيابة اهـ شرح بهجة الكبير (قوله ولو فوّض الولى النية للسفيه جاز) أى بخلاف الصبي ولو ميزا على ما أفهمه تعبيره بالسفيه، لكن مقتضى إطلاقه فيما تقدم عند قوم المصنف وله التوكيل بخلافه وسبأى ما فيه، وكتب عليه سم على منهج: بل ينبى كما وافق عليه مر على البدنية أنه يكنى نية السفيه وإن لم يفوّض إليه الولى فليأتمل اهـ. أقول: فليتوقف فيه، ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال بأخذ المال إلا أن يصور ما قاله بما إذا حزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة (قوله وتكنى نية الموكل عند الصرف) أى ولا تكنى نية الوكيل بإذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغضرت النية من الوكيل إذا أذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به حجج في شرح الأربعين في شرح قوله «وإنما لكل امرئ ما نوى» لكنه صرح في باب الوكالة بخلافه، وعبارته بعد قول المصنف: وأن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة إلا الحج وتفرقة الأضحية سواء أوكّل اللدابع المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً بميزا غيره ليأتى بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبح وكيله، وقول بعضهم: لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود اهـ. فقله ليأتى بها عند ذبحه صريح أن التوكيل في النية وحدها صحيح (قوله فوجب النية وهى منه) أى الاستنباط هنا بتفرقة مال الموكل

فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا في محله كما مر (قوله لوجوب النية وقد تعذر من المالك) أى الصبي أو المجنون.

الموكل فكفت نيته ، وعلى الأول لو نوى الوكيل وحده لم يكف إن لم يفرض له الموكل النية وهو من أهلها لا كافر وصبي أو مجنون ، ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل بجاز قطعا ، ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل بجاز ولا يفرض تقديمها على التفرقة كالصوم لفسر الاقتران بإعطاء كل مستحق ولأن التصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ، ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه أيضا وإن لم تقارن النية أخذها كما في المجموع ، وفيه عن العبادى أنه لو دفع مالا إلى وكيله ليفرق تطوعا ثم نوى به القرض ثم فرقه الوكيل وقع عن القرض إن كان القابض مستحقا . أما تقديمها على العزل أو إعطاء الوكيل فلا يجزى كأداء الزكاة بعد الحلول من غير نية ، ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه ورثت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وعملها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها ، ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المقر للزكاة إلا بقبض المستحق لمساواة أكانت زكاة مال أو بدن . والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية أن المستحقين للزكاة شركاء المالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم إلا بقبض معتبر ، أتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى (ولو دفع) الزكاة (إلى السلطان كفت النية عنده) أى عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لأنه نالهم فالدفع إليه كالدفع لم يبدلها أنها لو تلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان (فإن لم ينو) المالك عند الدفع إلى السلطان (لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان) عند الصرف للمستحقين لأنه نالهم فالدفع لم من غير نية لا يجزى فكلما نالهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها . والثاني يجزى نوى السلطان أم لا ، إذ العادة فيها يأخذه الإمام ويفرقه على الأصناف إنما هو القرض فأغنت هذه القرينة عن النية ، فلو أذن له في النية جاز كقبضه (والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة المتع) من أداها نيابة عنه . والثاني لاتلزمه ، وتجيزه من خبرية (و) (الأصح أن نيته تكفى) في الإجزاء ظاهرا وباطنا لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة ، وتكفى نيته عند الأخذ أو التفرقة .

فكفت الخ (قوله لا كافر وصبي) أى غير مميز ومفهومه الجواز من المميز ، لكن قال سم على حج : فقسية كلام شرح البهجة والروض والعباب خلافه وأقره حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه إنه الأوجه ولا تقل فيه عن مر شيئا على حادثه ، والأقرب ما أفهمه كلام حج من الجواز لأن المميز من أهل النية فحيث اعتد بلغه فيلغى الاعتداد بنيته ، لكن عبارة الزياى قيده الأذرى بمن هو أهل لها بأن يكون مسلما بالغيا عاقلا لا صبييا ولو ميزا وكافرا كما اعتمد شيخنا الرمل ولا رقيقا لها . أقول : يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا ، وقد يجاب أن ماسبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التخييض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع الصبي أو الكافر (قوله لكن إذا لم يعلم المالك) أذى بإعطاء الصبي الخ (قوله وجب عليه إخراجها) أى وقع الثانية تطوعا (قوله وإن لم ينو السلطان) غاية (قوله والساعي في ذلك) أى من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان إذا تلف المال في يده (قول المتن وإن نوى السلطان) غاية (قوله والأصح أن نيته تكفى)

أما السفية فسبأت مصحتها منه (قوله فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها) انظره مع ما مر من أنه لابد من تعيين المدفوع إليه ما (قوله ثم علم المالك بذلك أجزأه) أى ظاهرا وباطنا : أى بخلاف ما إذا لم يعلم فلها لا تجزئ ظاهرا فيجب عليه ظاهرا أن يخرج بدلها لعدم علمه بالخال كما سبأت (قوله لم يتعين ذلك القدر) أى فله أن يرجع فيه ويدفع بدله (قوله إلا بقبض المستحق له) أى ولو بلا إذن كما هو صريح ما مر قبيله ، وخالف في ذلك الشهاب حج

والثاني لانكفى لانتهاء نية المالك المتعبد بها . وعمل لزوم النية للسلطان ما لم ينو الممتنع عند الأخذ منه قهرا ، فإن
وى كفى وبرئ ظاهرا وباطنا ، وتسميته حيثنظمتا باعتبار ماسبق له من الامتناع كما قاله جمع وهو المعتمد . وإلا
تد سار بنته غير ممتنع ، فلو لم ينو الإلزام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهرا ولا باطنا ، ويجب رد المأخوذ إن
ان بياقيا وبذله إن كان تالفا .

فصل في تعجيل الزكاة وما يذكر معه

(لا يصح تعجيل الزكاة) في مال حولى (على ملك النصاب) في زكاة عينية كأن ملك مائة درهم فعجل خمسة
دراهم لتكون زكاة إذا تم النصاب وحال الحول عليه وافق ذلك فلا يجزئه إذ لم يوجد سبب وجوبها لعدم المال
الزكوى فأشبهه أداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ، ولو ملك خمسا من الإبل فعجل شاتين
فبلغت بالتوالد عشرة لم يجزه ماعجله عن النصاب الذى كل الآن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو
شبيه بما لو أخرج زكاة أربع مائة درهم ولا يملك إلا مائتين ، ولو عجل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم
هلكت الأمهات لم يجزه المعجل لأنه السخال لأنه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزه عنها ، . ولو ملك مائة وعشرين
شاة فعجل عنها شاتين فحدثت ثملة قبل الحول لم يجزه ماعجله عن النصاب الذى كل الآن كما نقله في الشرح الصغير
عن تصريح الأكثرين واقتضاه كلام الكبير خلافا لما فى الحاوى الصغير ، وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة
فيجوز التعجيل فيها بناء على ما مر من أن النصاب فيها معتبر بآخر الحول ، فلو اشترى عرضا قيمته مائة فعجل زكاة
مائتين أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربع مائة وحال الحول وهو يساوى ذلك أجزأه وكأنهم اغتفروا له تردد النية
إذ الأصل عدم الزيادة لضرورة التسجيل وإلا لم يجز تعجيل أصلا لأنه يجز تعجيل عند آخر الحول ،

وبعله إن علم المالك نية السلطان فإن شك فيها لم يبرأ لأن الأصل عدم النية (قوله المتعبد بها) أى التى طلب
الشارع من المالك العبادة بها (قوله فإن نوى كفى) أى عند الأخذ منه كفى وكذا لو نوى بعد الأخذ السلطان وقبل
صرفه للمستحقين أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض (قوله ويجب رد المأخوذ) أى على من
المال في يده من إمام أو مستحق لكن للإمام طريق إلى إسقاط الوجوب بأن ينوى قبل التفريق . قال حج : تنبيه :
أفتى شارح الإرشاد الكمال الرداد فيمن يعطى الإمام أو نائبه المكس بأية الزكاة فقال : لا يجزى ذلك أبدا ولا
برأ عن الزكاة بل هى واجبة بها لأن الإمام إنما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع
والتلصصين عنهم وعن أموالهم ، وقد أوقع جمع ممن ينسب إلى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات
ورخصوا لهم في ذلك فضلوا وأصلوا اه . ومز ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجعته فإنه نفيس ، ونقل عن إفتاء
الشهاب الرملى الإجزاء إذا كان الأخذ مسلما ، ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزيادة ببعض المرامش .

(فصل) في تعجيل الزكاة والكفارة على اليمين

أى وتقديم الكفارة (قوله فعجل زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله تردد النية) أى التردد في النية

(فصل) في تعجيل الزكاة

(قوله إذ الأصل عدم الزيادة) علة للتردد وقوله لضرورة التعجيل علة للاغتفار

وبهذا ينطبع ما للسبكي هنا (ويجوز) تصجيلها في المال الحولي (قبل) تمام (الحول) فيها انقضى حوله ووجد النصاب فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص في التصجيل للعباس . رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده ، ولأنه وجب بسببين فجازاً تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الخنث ، وعمل ذلك في غير الولي ، أما هو فلا يجوز له التصجيل عن موليه سواء القطرة وغيرها . ثم إن عجل من ماله فجازاً فيها يظهر (ولا يسجل لعامين في الأصح) ولا لأكثر منهما بالأولى إذ زكاة غير الأول لم ينقضى حوله والتصجيل قبل انقضاء الحول ممتنع ، فإن عجل لأكثر من عام أجزأه عن الأول مطلقاً دون غيره سواء في ذلك أكان قد ميز حصته كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافاً للسبكي والأسنوي ومن تبعهما ، والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهراً ، وحل الأصحاب تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفها في عامين أو على صدقة مائتين لكل واحد حول مفرد . والثاني يجوز لظاهر الخبر المسار ، وعليه يشترط أن يبقى بعد التصجيل نصاب كتصجيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة ، وما ذكره الأسنوي من أن العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الإجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال : ولم يظفر بأحد صحح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد وتبعه على ذلك جماعة يرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (وله تصجيل القطرة من أول) ليلة من (رمضان) لانقضاء السبب الأول إذ هي وجبت بسببين رمضان والقطر منه وقد وجد أحدهما فجاز تقديمها على الآخر ولأن التقديم بيوم أو يومين جائز باتفاق المخالف فالحق الباقي به قياساً بجامع إخراجها في جزء منه (والصحيح منه) أي التصجيل (قبله) أي رمضان لأنه تقدم عليهما معا كزكاة المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو بين . والثاني يجوز لأن وجود المخرج عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (أنه لا يجوز لإخراج زكاة الفرق قبل بلو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً فصار كما لو أخرج الزكاة قبل خروج الثمر وإنقضاء الحب ، ولأن وجودها بسبب واحد وهو إدراك الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه . والثاني يجوز كزكاة المواشي والنقود قبل الحول وعمل الخلاف فيها بعد ظهوره أما قبله فيمتنع قطعاً (و) الصحيح (أنه يجوز بعدهما) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لأن الوجوب

هـ (قوله نعم إن عجل من ماله جاز له فيها يظهر) ولا يرجع به على الصبي وإن توى الرجوع لأنه إنما يرجع عليه فيها بعصره عنه عند الاحتياج (قوله أجزأه عن الأول مطلقاً) أي ميز ما لكل عام أولاً (قوله وقع الكل تطوعاً ظاهراً) وهو أنه في مسألة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجوز وما لا يجوز مما ليس عبادة أصلاً فلم يصلح معارضا لما نواه (قوله وله تصجيل القطرة) يشعر بأن التأخير أفضل وهو ظاهر خروجها من خلاف من منعه (قوله رمضان والقطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول القطرة على حج ما حصله أن السبب الأول وهو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير (قوله والثاني يجوز) أي في السنة على فائده إطلاقه وتعليقه ليس مراداً (قوله قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحبب اللذين أراد الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجوز وإن جفت وتحقق أن المخرج يساوي

(قوله والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر إلى قوله ظاهراً) أي وهو أنه جمع في هذا بين فرض ونقل بخلاف ذلك (قوله وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل) أي لأنه منع التصجيل لعامين عن الأكثرين : أي الواقع أن الأكثرين على الجواز كما ادعاه .

قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب إلا بعد الحفاف والتصفية . والثاني لا يجوز للجعل بالقدر ، ولو أخرج من غيب لا يزيب أو رطب لا يثمر أجزأ قطعا إذ لا تعجيل (وشرط أجزاء) أى وقوع (المجل) زكاة (بقاء المالك أهلا للوجوب) عليه (إلى آخر الحول) وبقاء المال إلى آخره أيضا ، فلو مات أو تلف المال أو خرج من ملكه ولم يكن مال تجارة لم يميز المجل ، وقد يبقى المال وأهلية المالك ولكن تنغير صفة الواجب كما لو عجل بنت غناض عن خمس وعشرين فتولدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين فلا تجزبه المعجلة على الأصح وإن صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها وذلك لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وإن تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لأننا إنما نجعل المخرج كالباقى إذا وقع محسوبا عن الزكاة وإلا فلا بل هو كمثل بعض المالك قبل الحول ، ولا تجلبد لبنت الغناض لوقوعها موقعها ، ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت غناض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت غناض في آخر الحول فوجهان أحصهما الإجزاء كما اختاره الروايات خلافا للقاضى بناء على أن الاعتبار يعلم بنت الغناض حال الإخراج لا حال الوجوب وهو الأصح كما مر ، والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالإسلام والحرية ولا يلزم

الواجب أو يزيد عليه (قوله إذ لا تعجيل) قد يقال لا يلزم من بدو الصلاح فيها ذكر وجوب الإخراج ، فإن البدو يحصل بالأخذ في الحمة مثلا ، والإخراج إنما يكون بعد صيرورته رطبا وعنا فلو أخرج بعد بدو الصلاح وقبل صيرورته رطبا كان تعجيلا كما لو أخرج قبل التثمر اه . إلا أن يقال كلامه فيها قبل الحفاف وهو معمول على ما يميز (قوله أو يعطى غيرها) .

[تنبيه] يتجه أن عمل ما ذكره من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة ، فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى أن يقع حيثل على الزكاة أشدنا من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فإن لم ينو لم يميز على الصحيح وإن نوى السلطان اه م على حج (قوله فعجل ابن لبون) أى وأما لو أراد تعجيل بنت لبون عن بنت الغناض ولم يأخذ جبرانا وجب قبولها ، وإذا وجد بنت الغناض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لأنه بدفعها وقعت الموقع وهو متبرع بالزائد ، وإن أراد دفعها وطلب الجبران فينبغى أن لا يصح لأنه لا حاجة إلى التعجيل وتغريم الجبران للمستحقين ، وبتعديل الصحة فلو وجد بنت الغناض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا ؟ فى نظر ، ولا يبعد

(قوله فتولدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين) أى بالى أخرجه (قوله بل يستردها) أى إن كانت باقية (قوله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط) مراده بذلك ما فى التحفة للشهاب حج وإن كانت عبارته قاصرة عنه ، وصارته بعد أن ذكر الصورة المذكورة نفسها : قيل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط . فيكون الشارح قد ارتضى هذا القيل ، ويكون قوله وذلك لأنه لا يلزم النخ تعليلا لقدر : أى ولا ترد هذه على المتن وذلك النخ ، ويجوز أن يكون معنى كلام الشارح مع قطع النظر عما فى التحفة أنه لا يلزم من وجود الشرط وهو هنا كونها الآن بصفة الإجزاء وجود المشروط وهو الإجزاء : أى لقيام المانع (قوله لم يلزم إخراج بنت لبون) أن لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ست وثلاثين (قوله والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفا بصفة الوجوب) يقال عليه فحينئذ عطف قوله وبقاء المال النخ

من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه (وكون القابض) له (في آخر الحول مستحقاً) فلو مات قبله أو ارتد لم يحسب المدفوع إليه عن الزكاة لخروجه عن الأهلية عند الوجوب والقبض السابق وإنما يقع عن هذا الوقت (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد (لم يحزه) أى المالك المعجل كما لو لم يكن عند الأخذ مستحقاً ثم صار كذلك في آخر الحول ، والأصح الإجزاء اكتفاء بالأهلية في طرف الوجوب والأداء ، وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول : أى ولو بالاستصحاب ، فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزأه المعجل كما في فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر ، ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فلا المدفوع يحزى عن الزكاة كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى ، إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين ، وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع أنه قضية كلام الجمهور (ولا يضر غناه بالزكاة) المعجلة لكثرة ما لو توالدها أو تجارته فيها أو غير ذلك إذ التقصد بصرف الزكاة له غناه ولأننا لو أخذناها لافترض واحتجنا إلى ردها له ، فثببات الاسترجاع يؤدي إلى نفيه ولو مات المعجل لزكاته لم يقع ما يحمله عن زكاة وارثه ، وكزكاة الحول فيها ذكر زكاة القطر ، ولو استغنى

الوجوب (قوله في آخر الحول مستحقاً) أى وإن خرج عن الاستحقاق في أثناءه (قوله ما لو حصل المال عند الحول) أى آخره (قوله كما اعتمده الوالد) وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حتى لو جعل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولاً ، ولا بد من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب ببلد آخر ، فيه نظر اهـ سمى حجج ، والأقرب الأول للعلم المذكورة في كلام الشارح ، فإن قضيتها أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن (قوله وقضية كلام المصنف) أى حيث قال : وكون القابض في آخر الحول مستحقاً لأن يموت قبل فراغ الحول يستلزم أنه آخر الحول غير مستحق سواء أمات معسراً أو موسراً ، وحيث لم يميز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج ، وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولاً فلو مات قبله أو ارتد النخ ، ولكنه ذكرها هنا إشارة إلى أن إعصاره لا يسقط الضمان عن المالك فلا يقال إنه بتعجيله لقصد التسعة على الفقراء لا يعد مقصراً فيسقط الضمان عنه (قوله لو مات القابض معسراً) أى أو موسراً بالاولى (قوله ولأننا لو أخذناها) أى بعد غناه بها (قوله لم يقع ما يحمله عن زكاة وارثه) أى بل تسترد إن علم القابض التعجيل وعلمه ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينتوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياساً على ما تقدم عن سم في قوله تنبيهه بتجده النخ (قوله وكزكاة الحول فيها ذكر) أى من أنه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وأنه لو انتقل أخرج للزكاة إلى

على كلام المصنف غير جيد (قوله وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً النخ) يعني عنه ما مر من قوله فلو مات قبله عقب قول المصنف مستحقاً ، لا أنه نيه هنا على أنه قضية كلام المصنف وذكر فيه كلام الجمهور

(١) (قوله ولو استغنى) وجد في بعض النسخ قبلها زيادة ، وهي : ويشتر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو لمجلة أغلما بعد أخرى واستغنى بها وهي تؤخذ ما بعدها اهـ مصححه .

بزكاة أخرى معجلة أو غير معجلة فكاستغناها بغير الزكاة كما صرح به الفارق . وقال الأذرى : إن عبارة الأم تشبه له ، وتتصور هذه المسئلة بما إذا تلقت المعجلة ثم حصل غناء من زكاة أخرى ونمت في يده بقدر ما يوفى منها بدل التالف ويبنى غناه ، وبما إذا بقيت وكان حالة قبضهما محتاجا إليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفى بإحدهما وفي يده ، والأوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فإن أخذهما مرتبا استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارق ، والمعتمد كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ، ويؤيده قول البندنجي وغيره : لو كان المدفوع عليه المعجلة غنيا عند الأخذ فقيرا عند الوجوب لم يجره قطعا لفساد القبض ، ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه ، إذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ، ولو استغنى بالزكاة وغيره لم يضر أيضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لأنه يبدونها ليس يفتى خلافا للجرجاني في شافيه (وإذا لم يقع المعجل زكاة) لعروض مانع وجبت ثانيا كما مر .
نعم لو عجل شاة من أربعين فخلت في يد القابض لم يجب التجديد لأن الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائمة (واسترد) المالك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) عملا بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل أجرة الدار ثم انتهت في المدة وأفهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل ديناً مؤجلاً وعلم منه أيضا أنه لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد وهو كذلك ، والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر إن كان عالما بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع (والأصح أنه قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاتي المعجلة فقط) أو علم القابض أنها معجلة علما مقارنا لقبض المعجل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي (استرد) في كل منهما المعجل وإن لم يشترط الرجوع للعلم بالتعجيل وقد بطل ، وسواء في ذلك أعلم حكم التعجيل أم لا كما شمله إطلاقه . نعم لو قال هذه زكاتي المعجلة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي بقوله هذه زكاتي المعجلة ما لو أعلمه بأنها زكاة فلا يكتفى عن علم التعجيل فلا يستردها لتفريطه بترك ذلك ومقابل الأصح لا يسترد ويكون متطوعا ، ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فإن فرق الإمام استرد قطعا إذا ذكر التعجيل (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتعجيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذكر شيئا (ولم يعلمه القابض لم يسترد) وتكون تطوعا لتفريط الدافع بسكوته .
والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الإمام والمالك (و) الأصح (أنها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتعجيل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع (صلب القابض) أو وارثه (يمينه) لأن الأصل علمه ولأنهما اتفقا على انتقال الملك والأصل استمراره ولأن

غير بلد المستحق أجزأه (قوله فكاستغناها بغير الزكاة) أي قسرت الأولى (قوله لم يجب التجديد) أي على المالك (قوله واسترد المالك) أي ولا شيء عليه القابض في مقابلة النفقة لأنه أنفق على نية أن لا يرجع قياسا على الغاصب إذا جهل كونه مقصوبا وعلى المشتري شراء فاسدا (قوله إن كان عالما بفساد الشرط) أي فإن كان جاهلا به فالقبض فاسد (قوله فإن لم تقع زكاة) من تنمة صفته (قوله إذا ذكر التعجيل) أي ولم يشترط الرجوع (قوله وعكسه) أي بأن كانت الثانية هي المعجلة ، وقوله بعكسه : أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضا (قوله ولو استغنى بالزكاة وغيرها) أي بمجموعهما (قوله نعم لو عجل شاة من أربعين فخلت في يد القابض) أي والصورة أنه عرض مانع من وقوعها زكاة (قوله كعلم القابض بالتعجيل) سيأتى أنه ليس من محل الخلاف

الغالب هو الأداء في الوقت ، ويختلف القابض على البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نفس المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وإن قال الأذرع فيه وثقة ولم أر فيه نصا . والثاني يصدق المالك يمينته لأنه أعرف بقصد ، ولهذا لو أعطى ثوبا لغيره واختلفا في أنه عارية أو هبة صدق الدافع ، وعمل الخلاف في غير علم القابض بالتعجيل أما فيه فيصدق القابض بلا خلاف لأنه لا يعرف إلا من جهته ، ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتعجيل على الأصح في المجموع لأنه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومنى ثبت) الاسترداد (والمعجل تالف وجب ضمانه) ببذله من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالنعم لأنه قبضه لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا على الأصح وقولم ملك المعجل ملك القرض معناه أنه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أولا (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم) أى وقت (القبض) لا يوم التلف ولا بأقصى القيم لأن ما زاد على قيمة يوم القبض زاد على ملك ، المستحق فلا يضمنه . والثاني قيمته وقت التلف لأنه وقت انتقال الحق إلى القيمة وفي معنى تلفه البيع ونحوه (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقضا) نقص صفة كرض وهزال حدث قبل سبب الرد (فلا أرش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه . نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر ، وخرج بقصر الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فتلّف أحدهما فإنه يسرد الباقي وقيمة التالف ومحدث ذلك قبل للسبب حلوله بعده أو ، فاستردّه ، ومقابل الأصح له أرشه لأن جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) الأصح (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكا كلبين بضرع وصوف على ظهر لأبهما حدثت في ملكه . والثاني يسردها مع الأصل لأنه تبيين أنه لم يقع الموقع واحتراز بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فإنها تتبع الأصل ، ولو وجد المعجل بماله وأراد القابض ردّ بذله وأبى المالك أجيب المالك كذا في القرض . ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل ولم يترجم لها بفصل وإن كان في أصله اختصارا أو اعتيادا على ظهور المراد ، على أن الحق أن لها تعلقا ظاهرا بالتعجيل إذ التأخير ضده ، وسلك الضادين في سياق واحد مع تقديم ما هو المقصود منها غير معجب بل هو حسن لما فيه من رعاية التضاد الذي هو من أظهر أنواع البديع . وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل أيضا إشارة إلى أنهم وإن كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لم ولوقبل الوجوب ومن غير المال لأنها غير شركة حقيقة ، كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يندفع اعتراض الأسنوي كغيره (وتأخير) المالك أداء (الزكاة بعد التمكن) وقد مرّ (يوجب الضمان) أى لإخراج قدر الزكاة لمستحقه وإن لم يأتى كان أخر

(قوله صدق الدافع) أى في أنه عارية ثم بعد ذلك يصدق المدفوع إليه في قدر القيمة لأنه الغارم ما لم تكن ثم بينة (قوله والمعجل تالف) وبقي ما لوجوده مرهونا والأقرب فيه أخذ قيمته للحليلة أو نصبر إلى فكائه أخذا بما في البيع (قوله ببذله من مثل في المثل) أى مثليا أو متوقفا (قوله ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا) أى مثليا أو متوقفا (قوله استردّه) أى الأرض (قوله وصوف على ظهر) أى حال الاسترداد فيما (قوله اختصارا) راجع لقوله ولم يترجم لها (قوله إشارة) علة الختم (قوله كذا أفاده بعض أهل العصر) مراده حج

فلا يصح التمثيل به لحل الخلاف (قوله وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو أئلفه قبل الحول) وظاهر أنه إنما يختلف في هذين على نفي العلم فليراجع (قوله أو تلفه قبل الحول) ظاهره وإن ادعى التلف بسبب خنى ، وفيه وثقة لا تخفى (قوله حلوله بعده أو معه فيسترده) ينهى بأخذ الأرض وظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كآفة مساوية ، وهو ظاهر لأن العين في ضمانه حتى يسلمها للمالك لأنه قبضها لغرض نفسه فليراجع (قوله إشارة إلى أنهم الخ) بيان المناسبة كأنه قال : فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هي الإشارة الخ ،

لطلب الأُجوج كما مر لحصول الإمكان وإنما أخر الغرض نفسه فيقيد جوازه بشرط سلامه الغائبة (وإن تلف المال) المزكى أو أتلف وبما قررنا به كلام المصنف من أن مراده بالضمان الإخراج سقط القول بأن إدخال الواو على لو خطأ هنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف فإنه يقتضى اشتراك ما بعد ذلك وما قبله في الحكم ويكون ما بعده أولى بعلمه وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير (فلا) ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا ، وقيد في الإنطلاف ببعد الحول لانقضاء تقصيره لأن قصر كان وضعه في غير حرز مثله كان ضمانا (ولو تلف بعضه) بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفريط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيها بعده (فالأظهر أنه يفرغ قسط ما بقي) بعد إسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الإبل قبل التمكن في الباقي أربعة أخماس شاة ، أو ملك تسعة حولا فهلك قبل التمكن خمسة يجب أربعة أخماس شاة بناء على أن التمكن شرط في الضمان وأن الأوقاص عفو وهو الأظهر فيها أو أربعة وجبت شاة ، والثاني لأشء عليه بناء على أن التمكن شرط للوجوب على أن المتن قد يصدق بهذه لأن الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى أنها واجبة (وإن أتلفه) المالك (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أقلنا إن التمكن شرط للضمان أم للوجوب لتعليقه بالإنطلاف ، فإن أتلفه أجنبى وقتلنا إنه شرط في الضمان وأن الزكاة تتعلق بالعين وهو الأصح فيهما أنتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني الموهون (وهى) أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذى تجب في حينه (تعلق شركة) بقدرها إن كان من الجففس كشاة من أربعين شاة وهى الواجب شاة لأبعيتها أو شائع أى جزء من كل شاة وجهان أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى ، إذ القول بالأول يقتضى الجزم ببطلان البيع للمال لإبهام المبيع ، وعلى الوجهين المالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة إن كان من غيره كشاة في خمس من الإبل ، فإذا تم الحول شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة وذلك لأن الواجب يتبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضة كما مر ، ولأنه لو امتنع من الزكاة أشعلها الإمام من العين كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من القسمة ، وإنما جاز الأداء من مال آخر لبناء الزكاة على الرفق ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيها يتحدث منها بعد الوجوب ، ولم يفرقوا في الشركة بين العين والدين (وفي قول تعلق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب ذمة المالك والنصاب مرهون به لأنه لو امتنع من الأداء ولم يجد الواجب في ماله باع الإمام بعضه واشترى واجبه كما يباع المرهون في

(قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج به ما لو مات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه (قوله) سواء كان تلفه بعد الحول الخ) تتميم في نفي الضمان لا بقيد الوجوب (قوله قد يصدق بهذه) هى قوله أو ملك تسعة منها حولا الخ وكان الأولى ذكره عقبها (قوله أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى) هو قوله أو شائع (قوله ومن القيمة إن كان الخ) عطف على قوله بقدرها إن كان الخ (قوله والنصاب مرهون به) يتأمل مع جعل الغرض أن يتعلق

فهو يدل من المناسبة أواخر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من كونه علة للخصم لعدم صحته كما لا يخفى (قوله وبما قررنا به كلام المصنف الخ) فيه أنه يلزم عليه أن الموجب للإخراج إنما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف مأمّر ، مع أنه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالأصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال (قوله كان ضمانا) يعنى في صورة ما إذا كان التلّف بعد الحول كما هو ظاهر (قوله) وكأنه استغنى عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول (قوله ومن ثم) أى من أجل بنائها على الرفق وإلا فكان الأخذ بإطلاق كونها شركة يقتضى خلاف ذلك (قوله والنصاب مرهون به) إنما يناسب القول الآتى أنها تتعلق بجميعه

الدين ، وقيل تتعلق بجميعه (وفي قول) تتعلق (باللمة) ولا تعلق لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة (وقيل لإخراجها فالأظهر بطلانه) أى البيع (فى قدرها وصحته فى الباقي) سواء أبقاه بنية صرفه إلى الزكاة أم بغيرها كسائر الأموال المشتركة بناء على تفريق الصفة والقدر الباقي ببيع بل ونحوه فى صورة البعض قدر الزكاة منه باقى بحاله لمستحقها ، ويتخير المشتري والمرتهن إن جهل وإن أخرجهما من محل آخر لأنه وإن فعل ذلك فالعقد لا يتقلب صحىحا فى قدرها ، فإن أجاز المشتري فى الباقي لزمه قسطه من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار فى زكاة النعم والتصدق والمشتريات لا فى زكاة التجارة فلا يمنع بيع مالها ورهنه لأن متعلقها القيمة دون العين وهى لا تفوت بالبيع ، بخلاف ماله وهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت فى عينه ، ومقابل الأظهر بطلانه فى الجميع ، وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة فى غير المشايبة كبعثتك هذا إلا قدر الزكاة صح كما جزأ به فى بابه لكن يشترط ذكره أو عسر أم يصنفه كما نقل عن الماوردى والرويانى ، وهو مقيد بمن يجهله كما بحثه بعضهم وهو ظاهر . أما المشايبة فنقل ابن الرفعة وغيره عنها أنه إن عين كقوله إلا هذه الشاة صح فى كل المبيع وإلا فلا فى الأظهر ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلان البيع فى قدرها وإن بقى ذلك القدر ، لأن استثناء الشاة التى هى قدر الزكاة دل على أنه عينها لها وأنه إنما باع مملوكتها بخلاف ما مر ومحل ما تقرّر فى غير الثمر المحروس ، أما هو بعد التضمن فيصح بيع جميعه كما أشار إليه المصنف ثم .

يقدرها منه فإن المناسب عليه أن يقال : وقدرها من النصاب موهون بالواجب (قوله أى البيع فى قدرها) ظاهره سواء كان الواجب من الجنس أو غيره كشاة فى فقه من الإبل لكن قال حجج فى هذه إن الأوجه البطلان فى الجميع للجهل بقيمة الشاة (قوله فهو كبيع ما وجبت فى عينه) أى فيبطل فى قدر الزكاة ومثل المية كل مزيل للملك بلا عوض كالعتق ونحوه ، ولكن ينبغي سراية العتق للباقي كما لو أعتق جزءا له من مشترك فإنه يسرى إلى حصه شريكه (قوله وإلا فلا فى الأظهر) أى فيبطل فى الجميع لأن قدر الزكاة الذى استثناء شاة موهمة وإلزامها يؤدى إلى الجهل بالمبيع (قوله كما أشار إليه المصنف) أى فيما سبق .

لا يقدرها فقط (قوله سواء أبقاه بنية صرفه الخ) مبنى على كلام سابق فى نسخ الشارح وهو وإن أبقى ذلك القدر عقب قول المصنف فى قدرها كما وجدت ملحقا فى نسخة منه وبها ينظم الكلام الآتى فى قوله فى صورة البعض .

كتاب الصيام

هو لغة الإمساك ، ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم - إني نذرت للرحمن صوما - أى إمساكا وسكوتا عن الكلام . وشريعا : إمساك مسلم يميز عن المفطرات ، سالم من الحيض والنفس والولادة في جميعه ، ومن الإجماع والسكر في بعضه . والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتى آية - كتب عليكم الصيام - والأيام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها ، وقوله - كما كتب على الذين من قبلكم - قيل مامن أمة إلا وقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقته . قال ابن عبد السلام : رمضان أفضل الأشهر لحديث « رمضان سيد الشهور » وخبر « بنى الإسلام على خمس » وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة .

كتاب الصيام

(قوله إمساكا وسكوتا) عطف تفسير ولم يقتصر عليه ابتداء قصدا لبيان المعنى اللغوي للصوم (قوله عن المفطرات) قيل لو أبدله بقوله عن حين لكان أوضح لأننا لم نعلم حقيقة المفطر ما هو اه . أقول : لكنه لو عبر به لورد عليه ما لو جامع أو تقايا أو أوردت فا ذكره أولا غاية أنه يجعل يعلم تفصيله مما يأتى (قوله في جميعه) أى النهار القابل للصوم (قوله والأصل في وجوبه) هو مبتدأ خبره قوله آية الخ ، وقوله مع ما يأتى حال من الخبر مقدم عليه (قوله أيام شهر رمضان) وقيل المعلومات أيام التشريق وجرى عليه صاحب البهجة حيث قال :

وعشر عيد النحر معلومات وما للتشريق فمعلومات

كلنا بهامش ولعله اشتباه ، فإن ما ذكره من أن المراد أيام رمضان بيان للمعلومات في قوله أياما معلومات ، وما ذكره صاحب البهجة بيان لما في قوله تعالى - واذكروا الله في أيام معلومات - (قوله وفرض في شعبان) لم يبين كابين حجر هل كان ذلك في أوله أو آخره أو وسطه فراجعه (قوله في السنة الثانية من الهجرة) قال حج : وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ، وعمله كما هو ظاهر في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لأيامه ، أما ما يرتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنسوبه عند صحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص ، وكان حكمة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال فيها فليتمناه اه . وقوله من غير نظر لأيامه قد يقال الفضل المرتب على رمضان ليس إلا مجموع الفضل المرتب على أيامه فليتمل جدا اه سم عليه . أقول : قد يقال يمنع الحصر وأن لرمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كما في مغفرة الذنوب لمن صام إيمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد لصائمه وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان ، وهذا لا فرق فيه بين كون ناقصا أو تاما ، وأما الثواب المرتب على كل يوم بمخصوصه فأمر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه مالا يثبت للناقص ، وقوله وكان حكمة الخ قال شيخنا :

كتاب الصيام

(قوله إمساك عن المفطرات) أى بنية (قوله وخبر بنى الإسلام على خمس) يصح رفعه عطفًا على آية كتب عليكم الصيام وجزه عطفًا على الحديث المتقدم فيكون دليلا لأفضليته ، ووجهه أنه جعل صومه أحد أركان الإسلام فضل باعتبار ما يقع فيه

وأركاناه ثلاثة صائم نية وإسالك عن المفطرات (يجب صوم رمضان) إجماعا . وسمى رمضان من الرمض وهو شدة الحر ، لأن العرب لما أرادت وضع أسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع ، وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ، ومن ترك صومه غير مجاهد من غير عذر كرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا صوم حبس ومنع الطعام والشراب نهرا ليحصل له صورة الصوم بذلك ، وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر ، وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهي فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة كخبر « من قام » وفسر وأقامه بصلاة التراويح ورمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » وإنما يجب (يكال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه ،

الشريبي : كذا وقع لحج هنا ، ووقع له في محلين آخرين أنه قال : لم يصم شعرا كاملا إلا سنتين ، وجرى عليه المنترى في سنه وقال : فما وقع له هنا غلط سببه اعتياده على حفظه اه . أقول : لا يلزم أن ما هنا غلط بل يحتمل أن ما قاله المنترى مقالة لم يرجع عليها الشارح لشيء ظهر له ، ثم رأيت شيخنا العلامة الأجهوري المالكي استوعب ما ذكره ثم قال نظما :

وفرض الصيام ثاني الهجرة	فصام تسعة نبي الرحمة
أربعة تسعا وعشرين وما	زاد على ثا بالكال اتسما
كلنا لبعضهم وقال الميتمى	ماصام كاملا سوى شهر اعلم
وللميسرى أنه شهران	وناقص سواء غلط يياني اه

(قوله وسمى رمضان من الرمح الخ) عبارة المصباح في مادة ج د : ويحكي أن العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الأزمنة ، فاشتقت للشهور معان من تلك الأزمنة ثم كثر حتى استعملوها في الألهة وإن لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما أرمضت الأرض من شدة الحر ، وشوأل لما شالت الإبل بأذناها للطروق ، وذو القعدة لما ذخلوا القعدان للركوب ، وذو الحجة لما حجوا ، والمحرم لما حرما القتال أو التجارة ، والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفرا ، وشهر ربيع لما أربعت الأرض وأمرعت ، وجادى لما جدد الماء ، ورجب لما رجوا الشجر ، وشعبان لما أشعبوا مثل العود اه . وقال حجاج بعد ما ذكره الشارح : كلنا قالوه وهو إنما يأتي على الضعيف أن اللغات اصطلاحية ، أما على أنها توقيفية : أى وهو المعتمد : أى أن الواضع لما هو الله تعالى وعلمها جميعا لأدم عند قول الملائكة - لا أعلم لنا - فلا يأتي ذلك (قوله كما سمي الربيعان) أى بذلك (قوله حبس) أى والحبس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) إنما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر أما من قيد كراهته بانتفاء القرينة الدالة على أن المراد به الشهر فلا يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد (قوله أو رؤية الهلال) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر ، وقد يقال إن كنى العلم بوجوده بلا رؤية ثبت بروية حديد البصر بلا توقف ، ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو أن لها بدلا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سم على حجاج . أقول : والأولى أن يفرق بأن الجمعة تسقط بالعلم وجوب السعى إليها إذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعده المكان الذى يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة في السعى عند سماع حديد السمع ، ولا كذلك هنا فإن المدار فيه على رؤية الهلال وقد روى ، فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته ، وعلى هذا فالقياس على ما لو أخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لأنه يحصل الظن بوجوده فليراجع

أو علم القاضي خبره صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكثروا عِدَّة شعبان ثلاثين ويضاف إلى الرؤية كما قال الأذرجي وإكمال العدد ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بإسلام أو أسارى وهل الأمانة الظاهرة الدلالة في حكم الرؤية مثل أن يرى أهل القرية القريبة من البلد القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمنابر المصر كما هو العادة ؟ الظاهر نعم وإن اقتضى كلامهم المنع ، ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من إيقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك ، فمن حصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملاً بالاعتقاد الجازم فيها كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وإن أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكاً بأن الأصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعاً ، ويمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ، ومن أفق بالأول ابن قاضي عجلون والشمس الجوحجري . وما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبیت النية اعتقاداً عليها ثم زال ويعلم بها من نوى ثم يبين نهاراً أنه من رمضان ، وقد أفق الوالد رحمه الله بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائه على أصل صحيح ولا قضاء عليه ، فإن نوى عند الإزالة تركه لزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نيم له أن يعمل بحسابه ويجزیه عن فرضه على المعتمد وإن وقع في المجموع عدم إجزائه عنه ، وقياس قولهم إن الظن

(قوله أو علم القاضي) أي حيث كان يقضى بعلمه بأن كان مجتهداً كما ذكره الشارح في باب القضاء فإذا شهد بربضان وكلما بشر نذر صومه عدل عند القاضي كفى في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكتفى بعيد وإمارة (قوله ويضاف إلى الرؤية) أي في ثبوت رمضان (قوله وإن اقتضى كلامهم المنع) عبارة حجج : وبخلافه جمع في هذه غير صحيحة لأنها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به (قوله أو سماع ضرب الطبول) أي يولده عادة أهل مكة (قوله ويمكن حمله) أي ما قاله الشيخ (قوله ولا قضاء عليه) قال سم : ما لم يعلم بأنها أزيلت للشك في دخول رمضان أولتين عدم دخوله ، ويوجه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكماً ورفضها ليلاً يبطلها ، لكن التقيد بقوله ما لم يعلم يخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى ، فلعل ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقيد بما ذكر (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) قال سم على حجج : سئل الشهاب الولي عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل عمله إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وإن لم يجوز رؤيته ، فإن أئمتهم قد ذكروا للهِلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع

(قوله أو علم القاضي) لاحمل له هنا على أنه يلزم على عطفه على ما قبله فساد لا يفتي لاقتضائه أنه أمر ثالث غير الإكمال والرؤية ، فالصواب ذكره بعد قول المصنف الآتي وثبوت رؤيته بعدل ، وكذا يقال في قوله الآتي ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة (قوله ويعلم بها) أي بإزالتها احترازاً عما لو أزالوها بعد نومه أو نومه ، فهذا غير ما ينهض الشباب سم فيها إذا علم سبب إزالتها وأنه عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لأنه يتضمن رفض النية بخلافها وقع في حاشية الشيخ (قوله فإن نوى عند الإزالة تركه) خرج به ما إذا حصل له تردد عند الإزالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سبق في كلامه من أن النية بعد عقدها لا يبطلها إلا رفضها أو الردة (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) أي الدال على وجود الشهر وإن دل على عدم إمكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده ، وهو في غاية الإشكال لأن الشارع إنما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ، ويلزم عليه أنه إذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه يجب الإمساك من وقت دخوله ، ولا أنظر الأصحاب يوافقون على ذلك ، وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا

يوجب العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أشبهه وغلب على ظنه صلبه ، وأيضا فهو جواز بعد حظر ، ولا ينافي ما مر لأن الكلام فيه بالنسبة للعموم ، والحاسب وهو من يعتمد منازل القصر وتقدير سيره في معنى المنهج وما من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الثفالي ولا اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وأنه أشبهه في النوم بأن غدا من رمضان ولا يصح الصوم به إجماعا لا لشك في رؤيته وإنما هو لعدم ضبط التأني وبثبث الشهر بالشهادة على الشهادة (وثبت رؤيته) يحصل (بعدل) وإن كانت السماء مصحبة لقول ابن عمر « أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أنني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه » رواه أبو داود وصححه ابن حبان . والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ، ولأن الصوم عبادة بدنية فيمكن في الإخبار بدخول وقتها واحدا كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي كما رجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ، ويكنى قول واحد في طلوع الفجر وغروبها قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والأذان ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقطر بقوله ، وبما تقرر يعلم أن إخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يجب القطر وهو ظاهر ، وقول الرويان بعدم جواز اعتياده في القطر آخر النهار ضعيف ، ولا أثر للفرق بأن آخر النهار يجوز فيه القطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان ، لأن الاجتهاد ممكن في الأول دون الثاني إذ من شرطه العلامة وهي موجود

فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته ، فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه (قوله فهو جواز بعد حظر) أي منع فيصدق بالوجوب (قوله لعدم ضبط التأني) زاد حجج : وفيه وجه بالوجوب ككل ما تأمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه ، لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الإجماع على الأول : أي وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث إنه أخبر صلى الله عليه وسلم به ، ثم إن كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندبرا تحت ما أمره به الشارع أو جوزه جاز العمل به وإلا فلا (قوله وبثبث الشهر بالشهادة على الشهادة) ويشترط كونه اثنين كما ذكره حجج لأنه يثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل (قوله بعدل) ظاهره وإن دل الحاسب على عدم إمكان الرؤية اه سم على بهجة ، وظاهره أيضا وإن كان عالما بالحساب وقطع بمقتضى علمه بعدم وجوده ، ولو قيل بأن له العمل في هذه بعلمه لم يكن بعيدا (قوله والمعنى في ثبوته) أي والعلة في الخ أو والسبب في الخ لأن هذا ليس أمرا معنويا (قوله وغروبها) أي الشمس (قوله كأن يقطر بقوله) أي الواحد (قوله وبما تقرر) أي في قوله ولأن الصوم عبادة بدنية الخ (قوله بدخول شوال) متعلق بإخبار (قوله يوجب القطر)

أهل (قوله ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل) أي أو أخبر (قوله وبما تقرر) أي في مسألة القناديل المتقدمة من أين من حصل له بذلك الاعتقاد الجازم وجب عليه الصوم فإن هذا الكلام يرمته للإمداد ، وهو إنما ذكره عقب ذلك ويمكن أن يكون مراد الشارع بما تقرر الكفاية بقول الواحد في طلوع الفجر وغروب الشمس ووجه علمه منه أنه نظيره (قوله ضعيف) أي كما علم من قوله المسار ويكنى قول واحد في طلوع الفجر وغروبها (قوله ولا أثر للفرق الخ) أي بين مسألة الإخبار بدخول شوال والإخبار في القطر آخر النهار : أي بناء على الراجع خلافا للرويان فإن هنالك من يبري مخالفة الرويان من يمنع الأخذ بإخبار الواحد في دخول شوال ، ويفرق بما ذكر كما يعلم من قوة كلام الإمداد الذي ما هنا بعض ما فيه بالحرف ، لكنه عبر بدل قول الشارع ولا أثر للفرق بقوله ولا يفرق بأن الخ ، وقوله لأن الاجتهاد ممكن في الأول دون الثاني الخ هو وجه عدم تأثير الفرق فليس من تمام الفرق خلافا لما وهم فيه ، وحاصله أنه إنما جاز القطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لعدم تأني الاجتهاد في الثاني إذ من شرطه العلامة ولا وجود لها فيه ، بخلافها في الأول ، فعدم جواز القطر بالاجتهاد فيه إنما هو لعدم تأنيه لا أنه يمكن

في ذلك لا هذا خلافا لمن فرق به (وفي قول) يشترط في ثبوت رويته (عدلان) كغيره من المشهور ، وادعى الاستوى أنه مذهب الشافعي لرجوعه إليه ، ففي الأم قال الشافعي بعد : لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان . ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته : رجع الشافعي بعد فقال : لا يصام إلا بشاهدين ، لكن قال الزركشي قال الصيمري : إن صح أن صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صرح كل منهما . وعندى أن مذهب الشافعي قبول الواحد ، وإنما رجع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فإنه تمسك للواحد بأثر على ، ولهذا قال في المختصر : ولو شهد برويته عدل رأيت أن أقبله للأثر فيه اه . ومنهم من قطع بالأول وهو الأصح . وعمل الخلاف ما لم يحكم به حاكم ، فإن حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل في المجموع الإجماع على وجوب الصوم ، وأنه لا ينقض الحكم ، وعمل ثبوت رويته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي نوابه كالترابيع والاعتكاف والإحرام والعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كحلول مؤجل ووقوع طلاق وعق علقا به . لا يقال : هل لا يثبت ضمنا كما ثبت

أى وإن كان صام تسعة وعشرين يوما فقط ، ولم يذكر الشارح هذا عند قول المصنف في الشهادات : فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان فليراجع ، ولعل ما هنا مفروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه القطر ، بخلاف ما لو شهد به العدل عند التقاضى فلا يثبت به شوال فيوافق ظاهر ما في الشهادات ويوافق أيضا ما يأتي في قوله : وردة الأول بأن الشيء قد يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا فإنه صريح في أن إنما قلنا بدخول شوال بشهادة الواحد حيث كان ذلك مترتبا على شهادة الواحد بهلال رمضان (قوله في ذلك) هو قوله بأن آخر النهار يجوز فيه القطر ، وقوله لا هذا هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صرح كل منهما) أى من قوله قبل شهادة الأعرابي وحده وشهادة ابن عمر (قوله فإن حكم بشهادة الواحد الخ) يتأمل ماصورة الحكم بشهادة الواحد فإن صورة الثبوت به كما قاله حج أن يقول الحاكم ثبت عندى أو حكمت بشهادته ، لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق أدى ادعاء كان حكما حقيقيا ، لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه ، والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ، ثم رأيت في سم على حج مانصه : قوله لكن ليس المراد الخ الذى حرره في غير هذا الكتاب كالإتحاف بخلافه ، وعبارة الإتحاف : وعمل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فإن حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا ، قاله النوى في مجموعه إلى أن قال : وهو صريح في أن للتقاضى أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي : ولا يحكم التقاضى بكون الليلة من رمضان مثلا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه إزمام لعين إلى أن قال : وما يردده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه إزمام لعين مرادهم به غالبا فقد ذكر المعلق صورا فيها حكم ولا يتصور فيها إزمام لعين إلا على نوع من التصسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدا بنفائس لا يستغنى عنها ، فلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما مرره هناك خصوصا وكلام المجموع ذال عليه كما نقرر فليتأمل (قوله وأنه لا ينقض الحكم) ظاهره وإن رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم (قوله لا بالنسبة لغير ذلك) أى فلا يثبت بواحد قال سم على بهجة : فلو انتقل الرأى إلى بلد مخالف في المظلم لم ير فيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق مثلا ؟ الوجه الاستمرار خصوصا ، والمقرر في باب الطلاق أن العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق (قوله طلاق وعق علقا به) أى ما لم يكن الخبر المعلق

شؤال بثبوت رمضان بواحد والنسب والإرث بثبوت الولادة بالنساء . لأننا نقول : الضمى في هذه الأمور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه ، وبأن الشيء إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والقطر فإيهما من العبادات ، وكالولادة والنسب والإرث فلها من المال والآيل إليه بخلاف ما هنا فلن التابع من المال أو الآيل إليه والمتبوع من العبادات ، هذا إن سبق التعليق الشهادة ، فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل إن ثبت رمضان فعبدى حر أو زوجتى طالق وقما وعمله كما قاله الإسئوى : ما لم يتعلق بالشاهد فلن تعلق به ثبت الاعتراف به ، وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة مالم يدل الحساب على عدم إمكان الرواية ، وانضم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرواية قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية ، وهو كذلك كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ، ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنية . والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ، ولو لم فسق القاضى المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا بناء على أنه ينزل بالفسق ، ولو لم يكن القاضى أهلا لكنه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا لحكمه حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعا ولا أثر لرواية الملل نهارا فلا تفرق إن كان في ثلاثي رمضان ، ولا تمسك إن كان في ثلاثي شعبان (وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لأعبد أو امرأة) فليتأمل فليسا من عدول الشهادة ،

(قوله لأننا نقول الضمى في هذه الأمور لازم للمشهود به) عبارة الشويرى على شرح البهجة نقلا عن الإمداد لحج نصها : لازم شرعى للمشهود به وإثبات اللازم الشرعى ضرورة للحاجة إليه ، بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فإنه لازم وضعى له إذ لم يرتبه الشارع عليه ، وإنما رتبته وأضعفه فهو في نفسه قابل للانفكاك على أنه لا يثبت بمجرد الملل لاحتياجه إلى ثبوت التعليق ونحوه ولأن الشيء إنما يثبت ضمنا إذا كان النسخ (قوله فعبدى حر) خرج بقوله ثبت ما لو كانت صورة التعليق : إن كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يمتق وهو ظاهر ، والفرق أن المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما لو قال : إن كان غدا من رمضان الكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق (قوله ما لم يتعلق بالشاهد) بقى مالم رآته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكيته أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول فيجب عليها الحرب قياسا على مقاله الشارح في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء ينفذ ظاهرا لا باطنا من قوله ويلزم المحكوم عليها بنكاح كاذب الحرب بل والقفل إن قدرت عليه كالمبائل على البضع ، ولا نظر لاعتقاده بإباحته كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف ، وهذا ظاهر حيث علق بزوجتها ، فإن علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق بزوجتها لأنه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكيته لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا (قوله بناء على أنه ينزل بالفسق) يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه ويؤليه لأنه حينئذ لا ينزل (قوله وشرط الواحد النسخ) لو رأى فاسق جهل الحاكم صفته الملل فهل

ويمتنع القطر به فتأمل (قوله لازم للمشهود به) لا يتأتى في الاعتكاف والإحرام إذ لا فرق بينهما وبين نحو الطلاق في عدم اللزوم كما هو ظاهر ، وليسا مذكورين في عبارة الإمداد التي هي أصل ما هنا (قوله ثبوته بالشهادة) مرفوع بدل من كلام المصنف والمفعول قوله ما لو دل النسخ (قوله بل ألغاه بالكلية) أى بالنسبة للأمور العامة كما سيصرح به فلا يتأتى ما مر له من وجوب الصوم به على من وثق به (قوله بناء على أنه ينزل بالفسق) أى فالكلام في غير قاضى الضرورة (قوله فليسا من عدول الشهادة) أى على الإطلاق بالنسبة للمرأة كما يعلم مما يأتي .

وإطلاق العدول كما قاله الشارح متصرف إلى الشهادة، فاندفع ما قيل من أن قوله وشرط الواحد صفة العدول بعد قبوله بعدل ركيك إذ العدل من كانت فيه صفة العدول وبأن مازعه من أن العبد والمرأة ليسا من العدول باطل إذ العدل من لم يرتكب كبيرة ولا أصغر على صغيرة. نعم ليسا من أهل قبول الشهادة والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الأول وهو الأصح، وعليه فلا بد من لفظ الشهادة وهي شهادة حسبة وتختص بمجلس القاضى كما جزم به فى الأنوار ، ولا تشترط العدلة الباطنة وهي التى يرجع فيها لقول المزكين كما صحه فى المجموع بل يكفى بالعدلة الظاهرة وهو المراد بالمستور ، واكتفى به وإن كان شهادة احتياطا للصوم ، وقد علم مما مر أن ماقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس ، أما وجوبه على الرأى فلا يتوقف على كونه عدلا من رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم وإن كان فاسقا ومثله من أخبره به عدد التواتر ، وقالت طائفة منهم البغوى : يجب الصوم على من أخبره موثق به بالرؤية إذا اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند الحاكم ولم يفرضه على شيء ومثله فى المجموع بزوجه وجاريته وصديقه ، ويكفى فى الشهادة أشهد أى رأيت الهلال كما صرح به الرافعى

له الإقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب إن توقف ثبوت الصوم عليها مر وسياتى نظير ذلك فى الشهادات (قوله صفة العدول) أى ومنها السلامة من خاتم المروءة (قوله متصرف إلى الشهادة) أى إلى عدول الشهادة (قوله بل يكفى بالعدلة الظاهرة) قضيته أنه لا يشترط سلامتها هنا من خاتم المروءة وهو ظاهر ، لكن قضية قول شرح البهجة الكبير وطريقه : أى العدل الواحد الشهادة لا الرواية فيشترط فيه كما سياتى فى القضاء صفة الشهود والأداء عند القاضى اختلافه . وكذا قضية قول الشارح السابق والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة الخ (قوله وهو المراد بالمستور) فسره فى النكاح بأنه الذى لم يعرف له مفسق وإن لم يعلم له تقوى ظاهره وفسره حجج هنا بأنه من عرف تقواه ظاهرا (قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر) ولو شهد اثنان برويته وتعارضاً فى محله عمل

(قوله وإطلاق العدول كما قاله الشارح متصرف إلى الشهادة) أى بخلاف إطلاق العدل فإنه يشمل عدل الرواية كما صرح به الشارح أيضا (قوله فاندفع ما قيل من أن قوله وشرط الواحد الخ) انظر ما وجه اندفاع الأول بمجرد ما ذكره ، وبعبارة التحفة : قيل قوله صفة العدول بعد قوله بعدل فيه ركة فإن العدل من فيه صفة العدول ، وزم أن المرأة والعبد غير عدلين ممنوع اهـ . وليس فى محله فإن العدل له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة ، وعدل الشهادة له إطلاقان عدل فى كل شهادة وعدل بالنسبة إلى بعض الشهادات دون بعض كالمراة ، ولما كان قوله بعدل محتملا لكل منهما عقبه بما يبين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ، ونفى عدالة الشهادة عن العبد وأضح وهو المرأة باعتبار ماقرر أنها لاتعطى حكم العدول فى كل شهادة فانتضج أنه لاغبار على عبارته اهـ (قوله نعم ليسا من أهل قبول الشهادة) أى هنا ولا حاجة للفظ قبول ، لكن عبارة المحلى : والمرأة لا تقبل فى الشهادة وحدها انتهت ، فهى المرادة من عبارة الشارح وإن كان فيها قلاقة (قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر) يخفى عنه ما بعده بالأولى ، والشهاب حجج إنما ذكر هذا بالنسبة للعموم : أى فى إخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهر على العموم وإن لم يكن عند قاضٍ وعبارته : وكهذين : أى لإكمال شعبان ثلاثين ورؤية الهلال لخبر المتواتر برويته ولو من كفار انتهت . نعم فى عطفه المذكور نظير يعلم بما قلتمناه فى قول الشارح أو علم القاضى ، وظاهر أن صورة المسئلة أنهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه إخبارهم عن واحد رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثير من الإشاعات فتنبه

في صلاة العيد ، خلافا لابن أبي الدم قال : لأنها شهادة على فعل نفسه ، ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان حاربا عن لفظ أشهد ولا مع ذكرهما مع وجود ريبة كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده ، بأن يكون أخذته من حساب ، أو يكون حنفيا يرى إيجاب الصوم ليلة النجم أو نحو ذلك ، ولو شهد الشاهد بالروية فصام الناس ثم رجع لزعمهم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة . وقال الأذرى : إنه الأقرب ، ويفطرون بإتمام العلة وإن لم ير الهلال ، وقول المصنف : وثبت رؤيته بعدل بيان لأقل ما ثبت به ، فلا ينافي كونه قد ثبت أكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقه بالأولى (وإذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الأصح) لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين (وإن كانت السماء مصحبة) أى لا غم بها لكامل العدد بحجة شرعية ، وأشار به إلى أن الخلاف في حالتي الصحو والنجم ، وقال بعضهم بالإفطار في حال النجم دون الصحو ، ومثله ما لو صام شخص يقول من يتق به ثلاثين ولم ير الهلال فإنه يفطر في أوجه احتمالي ، ومقابل الأصح لا يفطر لأن الفطر يؤدي إلى ثبوت شؤال يقول واحد وهو ممتنع . ورد الأول بأن الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كما مر (وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) منه قطعاً كتبنياد والكوفة لأشياء كبعدة

بأصل الروية فيجب الصوم لثبوت أصل الروية (قوله إذا اعتقد صدقه) مفهومه أنه إذا لم يعتقد لا يجب عليه الصوم ، ولعله غير مراد بل حيث عرف عدلته وجب الأخذ بقوله لأن خبر العدل في العبادات منزل منزل اليقين ، كما لو أخبره بطهارة الماء أو نجاسته فإنه يجب اعتياده قوله فيها وإن لم يعتقد صدقه فيها أخبره به ، ثم رأيت في سم على حج بعد كلام ذكره مانصبه : بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع ، وإن من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظرانه ما لم يعتقد خطاه بموجب قام عنده اه . وقوله بموجب : أى كضعف بصره أو العلم بنفسه (قوله وإن لم يذكره) معتمد (قوله ويكفي في الشهادة أشهد أى رأيت الهلال) أى كما يكفي أن يقول أشهد أنه هل (قوله خلافا لابن أبي الدم) ولعل الكافي على كلامه أن يقول : أشهد أن غدا من رمضان ولا ريبة . وقولنا ولا ريبة الواو واو الحال : أى والحال الخ (قوله قال) أى ابن أبي الدم (قوله لأنها شهادة) توجيه لما قاله ابن أبي الدم (قوله أو يكون حنفيا) صوابه حنبليا لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة النجم سم على حج بالمعنى (قوله أو نحو ذلك) قال حج بعد مثل ما ذكر : ومن ثم لم يجز مراعاة خلاف موجه اه . أقول : ولعل محل عدم الجواز ما لم يقلد القائل به في ذلك (قوله لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشروا فيه وهو ظاهر ، وعبرة ابن سم على منهج : فرع لو رجع العدل عن الشهادة فلان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله ، وبمثل الشروع فلان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر ، وإن كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشرع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل تفطر ؟ ظاهر كلامهم أنا تفطر لأنهم جوزوا الاعتقاد عليه ، وجرى على ذلك مر ، وخالف شيخنا في إتحافه فتح الفطر لانا إنما عرفنا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكره اه . والقلب إلى مقاله في الإتحاف أميل (قوله ويفطرون بإتمام العلة) ظاهره رجوعه لقوله ولو شهد الشاهد بالروية الخ (قوله مصحبة) من أصحبت السماء انقشع عنها النجم فهى مصحبة مختار (قوله وأشار به) أى ويقول وإن كانت السماء الخ (قوله ضمنا) أى تبعا

(قوله خلافا لابن أبي الدم) أى في قوله لا يكفي (قوله أو يكون حنفيا) لعله حنبليا لأنه هو الذى يرى ذلك ورأيته كذلك في بعض المواقف فليراجع (قوله فلا ينافي كونه قد ثبت بأكثر منه الخ) قد يقال : بل الثبوت في صورة الأكثر إنما حصل بواحد لحصول المقصود به فاذا لم يقد إلا التأكيد فهو داخل في عبارة المصنف منطوقا

واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الأصح) كالحجاز والعراق، والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثيرا من الأحكام (وقيل) (البعيد باختلاف المطالع. قلت: هذا أصح، والله أعلم) إذ أمر الملل لا تعلق له بمسافة القصر، ولما روى مسلم عن كريب قال: رأيت الملل بالشام، ثم قلت المدينة فقال ابن عباس: متى رأيتم الملل؟ قلت: ليلة الجمعة، قال: أنت رأيته؟ قلت: نعم، وراه الناس وصاموا وصام معاوية، فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة، فقلت: أولا نكتفي بروية معاوية وصيامه؟ قال: لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولأن المناظر تختلف باختلاف المطالع والمعرض فكان اعتبارها أولى، ولا نظر إلى أن اعتبار المطالع يوجب إلى حساب وتحكيم المنجمين مع عدم اعتبار قولهم كما مر لأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة، ولو شك في اتفاقها فهو كاختلافها، لأن الأصل عدم وجوبه ولأنه إنما يجب بالروية ولم يثبت في حق هؤلاء لعدم ثبوت قربهم من بلد الروية. نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضاء كما هو ظاهر، وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن فيه أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى. والأوجه أنها تحديدية كما أفتى به أيضا، وبه السبكي أيضا على أنها إذا اختلفت لزم من رويته بالبلد الشرقي رويته بالبلد الغربي من غير عكس، وأطال في بيان ذلك وتبعه عليه الأسنوي وغيره: أي حيث اتحدت لجهة والعرض، ومن ثم لو مات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده ورث الغربي والشرقي لتأخر زوال بلده (وإذا لم يوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فصار إليه من بلد الروية) من صام به (فالأصح أنه يوافقهم) حتما (في الصوم آخر) وإن كان قد أتم ثلاثين لأنه بالاتفاق إليهم صار منهم، وروى أن ابن عباس أمر كريبا بذلك، والثاني يفتقر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أي الذي لم ير فيه (إلى بلد الروية، عيد معهم قوله باختلاف المطالع الخ).

[فرع] ما حكم تعلم اختلاف المطالع؟ يتجه أن يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقا لم رسم على منهج، والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب وإلا فالمدار على محل تكثر فيه الحاضرون أو تقل كما قلناه في استقبال القبلة (قوله لأن الأصل عدم وجوبه) قال سم عن بهجة قوله فلا وجوب هل يجوز القياس لا (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الموحدة والاحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد بأذربيجان لب للسيوطي (قوله في أقل من أربعة وعشرين فرسخا) وقدره ثلاثة أيام لكن يبيى الكلام في مبدل الثلاثة بأى طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه (قوله عيد معهم) قال سم على منهج: فلرأس صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبيت النية له فهل يلزم قضاؤه والتكافؤ إذا كان الإفساد لجماع؟ فيه نظر، ولعل الأقرب عدم لزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة لا بطريق الأصالة عن واجبه، ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر، أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحذر، وقد يقال: الأوجه اللزوم لأنه صار منهم اه. ثم رأيت في حج في أول باب

(قوله لتأخر زوال بلده) الذى ذكره أهل هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض، ففى اتحد الطول اتحد وقت الزوال وإن اختلف العرض، وإذا اختلف الطول اختلفت الزوال وإن اتحد العرض خلافا لما يوهه كلام الشارح

حتمًا لما مر سواد أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان ناقصًا عندهم أيضًا فوقع عليه معهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما) إن صام ثمانية وعشرين إذ الشهر لا يكون كذلك ، بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه إذ الشهر يكون كذلك (و) على الأصح (من) أصبح معيدا فمارت سفينته (مثلا) إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يحسب بقية اليوم حتمًا لما مر ، والثاني لا يجب إمساكها لعدم ورود أثر فيه ، وتجزية اليوم الواحد بإمساك بعضه دون بعض بعيد ، ورد الرافعي الاستبعاد بيوم الشك إذا ثبت الهلال في أثناءه فإنه يجب إمساك باقيه دون أوله ونزاع فيه السبكي ، وتصور المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل إليهم لم يبروه ، وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم . ويسن عند رؤية الهلال أن يقول : الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ، ربنا وربك الله ، الله أكبر لا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم إني أسألك خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر الحشر ، ومرتين هلال خير ورشد ، وثلاثا آمنت بالذي خلقك ، ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كلنا وجاء بشهر كلنا للاتباع في كل ذلك .

المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذى الحجة مانصه : ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصبح إحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدهم صياما على الأوجه لأن وجوب موافقة لم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انقضى لشدة تشبث الحج ولزومه ، بل قال في التحامد نقلا عن غيره : لا تلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الإمساك ، قال : وقياسه أنه لا يجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمس ، وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم سؤال اه . وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة ، وفي الفطرة يتعين فرضه فيها إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثانى ، وإلا فالوجه لزومه لأن العبرة فيها بمحل المؤدى ، وأما الإحرام فالذى ينتجه عدم حصته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مغلهم في الصوم ، فكذلك الحج لأنه لا يفارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية الهلال) هو ظاهر إذا رآه في أول ليلة أما لو رآه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بأن لم تحض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له لضعف في بصره ، ويتنبأ أن المراد برؤيته العلم به كالأعمى إذا أخبر به والبصير الذى لم يره لمانع (قوله وشر الحشر) عبارة مختار الصحاح الحشر بكسر الشين موضع الحشر ، والقياس جواز القتيح أيضا لأن فعله جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثانى (قوله ثم الحمد لله) وأن يقرأ بعد ذلك تبارك لأثر فيه ولأنها المنجية الواقية

فصل في أركان الصوم

وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مريدا به ما لا يد منه فيشمل الركن كما هنا ، وأشار إلى الأول بقوله (النية شرط للصوم) غير أن الأعمال بالنيات وعملها القلب ، فلا تكن باللسان قطعاً كما لا يشترط التلفظ بها قطعاً كما في الروضة ، ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الأكل والشرب أو الجماع خوفاً طلوع الفجر كان نية إن خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم (ويشترط لفرضه) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كما في المجموع أو غيره كقضاء أو كفارة أو استسقاء أمر به الإمام كما أفق به المصنف أو نذر (التبيت) للنية وهو إيقاعها ليلاً لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » وهو محمول على القرض بقربة الخبر الآتي ، فإن لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف ، وهل يقع نفلاً ؟ وجهان أوجههما عدمه ولومن جاهل ، ويفرق بينه وبين نطقه بأن رمضان لا يقبل غيره ، ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلاً إن كان جاهلاً . ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء قطعاً ويصح نفلاً في غير رمضان ، ولابد من التبيت في كل ليلة لظاهر الخبر إذ كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام . ويؤخذ من تبينه بالشرط أنه لو شك عند النية في أنها مقدمة على الفجر أولاً لم يصح صومه ، وهو كذلك كما صرح به في المجموع لأن الأصل عدم تقدمها ، ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح إذ الأصل بقاء الليل ، ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرعى صح أيضاً إذ هو مما لا يبغي التردد فيه لأن نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية ، بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ، والتبشير بما ذكر الإشارة إلى أنه لا يشترط تذكرها على الفور ، ولو شك بعد الغروب هل نوى أولاً ولم يتذكر لم يؤثر أخذها من قولهم في الكفار ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أولاً أجزأه ، بل صرح

(فصل) في أركان الصوم

(قوله وأشار إلى الأول) أى إلى الركن الأول (قوله كقضاء) بيان للغير (قوله لتخلل اليومين) أى كل يومين ولو صرح به كان أولى (قوله من تبينه بالشرط) أى في قوله ويشترط النخ (قوله ليلاً ثم تذكر) أى فإن لم يتذكر وجب القضاء لأن الأصل عدم النية . قال حجج : ولو شك هل وقعت نيته قبيل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعه ليلاً إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن رحمه الله ، وهذه الصورة مغايرة لقول الشارح السابق : ويؤخذ من تبينه بالشرط أنه لو شك النخ ، لأن الشك في تلك وقع مقارناً للنية وما هنا طراً بعد الفجر وشك في الوقت الذي نوى فيه (قوله قبل قضاء ذلك اليوم) أى ولو كان التذكير بعده بستين (قوله ولو صام ثم شك)

(فصل) في أركان الصوم

(قوله وأشار للأول) أى الركن الأول بقربة ما سيأتي قبيل الفصل الآتي (قوله بصفاته الشرعية) أى التي يجب التعرض لها في النية مما سيأتي (قوله إذ هو مما لا يبغي التردد فيه) يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعاً إلى الصوم فالمنى أن الصوم لا يأتى فيه التردد بمعنى أنه لا يتأثر به ، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الحكم فالمنى أن هذا الحكم واضح لا يبغي أن يتوقف فيه (قوله أخذنا من قولهم في الكفارة) إنما قال أخذنا مع أن ما في الكفارة نص في المسئلة

به في الرخصة في باب الحيف في مسئلة المتحرية . والفرق بينه وبين الصلاة فيها لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يذكر حيث تلزمه الإعادة التصديق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال ، ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يميزه لظاهر الخبر السابق (والصحيح أنه لا يشترط) في التبييت (النصف الآخر من الليل) بل يكفي من أوله لإطلاق التبييت في الخبر ولما فيه من المشقة . والثاني يشترط لقربه من العبادة (و) الصحيح (أنه لا يضر الأكل والجماع) وغيرها من منافي الصوم (بعدها) أي النية وقبل الفجر إذ المنافي مباح لطلوع الفجر ، فلو أبطلها لامتنع إلى طلوعه ، وكذا لو حدث بعدها جئون أو نفاس لاردة فيها يظهر كما مال إليه الأذرع . ويؤيده قول الزركشي : لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بلا خلاف ، ووجهه أن رفض النية ينافيها فأثر فيها قبل الفجر لضعفها حينئذ ، بخلاف نحو الجماع فإنه ينافي الصوم لالنية والردة منافية للنية فكانت كرفضها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد) لما (إذا نام) بعدها (ثم نبه) ليلا لأن النوم غير مناف للصوم . والثاني يجب تقريبا للنية من العبادة بقدر الوسع ، فإن استمرّ النوم إلى الفجر لم يضر قطعاً (ويصح التفل بنية قبل الزوال) لما صحّ أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يوماً ؟ هل عندكم من غداء ؟ قالت لا ، قال : فأني إذن أصوم ، ويوماً آخر : هل عندكم شيء ؟ قالت نعم ، قال : إذن أفطر وإن كنت فرضت الصوم ؟ واختص بما قبل الزوال للخبر ، إذ الغداء يفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده وإدراك معظم النهار به غالباً بالنسبة لمن يريد صوم التفل كما في ركعة المسبوق (وكذا) تصح نيته (بعده في قول) قياساً على ما قبله نسوية بين أجزاء النهار كما في النية ليلاً (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) في النية (من أول النهار) بأن لا يسبقها منافع بل تجتمع شرائط الصوم من الشخص المحكوم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه إذ صومه لا يتبعض كما في الركعة بإدراك الركوع ، ولو أصبح ولم ينو صوماً ثم تخمض ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم قطعاً صحّ وكذا كل ما لا يبطل به الصوم ، ومقابل الأصح لا يشترط ما ذكر ، وقول الشارح : وشرط الصوم هنا الإمساك عن المفطرات إلى آخره دفع به توهم حمل كلام المصنف للنية مع أنها تقدمت في كلامه فليست مرادة هنا ، وقوله قبل الزوال أو بعده : أي على القول بصحة النية بعده (ويجب) في النية (التعيين في الفرض) المنوي كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة وفي نفل له سبب كما بحث في المهمات

بل مثل الصوم بقية خصالها فيه نظر والظاهر التسوية (قوله بطلت) أي بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه (قوله ولو نوى) محرز قوله التبييت الخ (قوله جئون أو نفاس) أي وزا قبل الفجر (قوله لضعفها حينئذ) لكن هذا قد يقتضي تأثير النفاس والجئون لمنافاتها النية (قوله إنه لا يجب التجديد) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف (قوله وإن كنت فرضت) أي قدرت (قوله إذ الغداء) يفتح الغين والذال المهملة وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً (قوله اسم لما يؤكل) ظاهره وإن قل جداً لكن في الأيمان التقييد بما يسمى غذاء في العرف فلا بحث بأكل لقم سيرة من حلف لا يتخذى ، ومنه ما اعتيد بما يسمونه فطوراً كشراب القهوة وأكل الشريك (قوله ثم تخمض ولم يبلغ) أي فلان بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد . وقد يتوقف فيه بأنه إنما أفطر به في الصوم لتولده من مكروه ، بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه مندوبة لكونه ليس في صوم فليتأمل (قوله لا يبطل به الصوم) أي كالأكل مكروهاً سمح على حج (قوله وفي نفل له سبب) كصوم

لأنه فرض كلامه هنا في رمضان وإن كان حمل المتن فيها مر على ما هو أعم (قوله لضعفها) أي ضعفها نسبياً فلا يشكل بعدم بطلانها بالحيف ونحوه (قوله المحكوم عليه الخ) كذا في النسخ وعجالة الإمداد للحكم عليه بأنه الخ

أو موثقت على ما بحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال . ورد بأن الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها ، بل لو نوى به غيرها حصلت أيضاً كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها . ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله القفال أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه في الباقي لأنه كله جنس واحد ؛ ولو نوى صوم غد وهو يعتقد الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صحّ صومه ، ولا عبرة بالظن البين خطؤه ، بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يحظر بباله صوم غد أو رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يحظر بباله السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته ؛ ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره فوجهان أو جههما كما قاله الأذرى الصحة من الغلط لا العائد لتلاعبه ، وعليه يحل إطلاق ابن الصباغ الإجزاء . ولا يشكل عليه قول الترتلي : لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوماً من سنة أخرى غلطاً لم يجره كمن عليه كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر معه الغلط ، بخلافه فيما ذكر فإن الصوم واقع عما في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ؛ ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب وإن لم يكن تعييناً بالضرورة ، كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عنها فإنه يصل الخمس ويجز به عما عليه . لا يقال : قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام بنوى واحداً عن القضاء وآخر عن النذر وآخر عن الكفارة . لأننا نقول : لم تشغل هنا ذمته بالثلاث ، والأصل بعد الإتيان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته ما زاد ، بخلاف من نسي صلاة من الخمس فإن ذمته اشغلت بجميعها والأصل بقاء كل منها ، فإن فرض أن ذمته اشغلت بصوم الثلاثشأنى بانين منها ونسي الثالث فبطل ياتزم ذلك ، والأوجه إبقاء كلامهم على عمومهم ويوجه بالتوسع المذكور ، وإنما لم يكفوا ثم بنية الصلاة الواجبة كتظهيرها هنا لأنهم توسعوا ما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في نية الصوم ونحو ذلك بخلاف الصلاة ، ونخرج بالتعيين ما لو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يكتفى كما في الصلاة (وكأله) أى التعيين كما في المحرر وعبر عنه في الروضة بكمال النية (في رمضان أن ينوى صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة التى ينوى فيها (عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان لتتبع عن أصدادها ، ولفظ غد قد اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين ، وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التثبيت فلا يجب التعرض له بخصوصه لحصول التعيين دونه ، ومن ثم لو نوى جميع الشهر

الاستسقاء إذ لم يأمر به الإمام كصلاته اهـ صح (قوله ورد) أى اشتراط التعيين في النقل الموثقت (قوله في الأول) أى قضاء رمضانين (قوله والأوجه إبقاء كلامهم) هو قوله كفاه نية الصوم الواجب (قوله فلا يكتفى كما في الصلاة) أى لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والأداء (قوله وعبر عنه في الروضة بكمال النية) أى وهى وإن كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد (قوله لحصول التعيين دونه) أى كأن يقول

والظاهر أن ما هنا محرف عنها من الكتب فإن ما هنا من الإمداد حرفاً بحرف (قوله بل نوى به غيرها حصلت) هذا بالنسبة لغیر صوم الاثنين : أى أو نحوه لعدم تأتیه فيه كما هو ظاهر ، وليس ذكر الاثنين في عبارة المجموع التى نقلها المحلى كغيره فليراجع (قوله ولم يقع الصوم عنه) عبارة الإمداد فلم يقع (قوله بالتوسع المذكور) أى فيما بعد (قوله وكأله في رمضان أن ينوى صوم غد الخ) فالتعيين هنا غير المراد بالتعيين فيما مر أى هو ثم كرمضان كما مر (قوله ولفظ غد قد اشتهر في كلامهم الخ) لا موقع له هنا لأن الكمال في كمال التعيين لا في التعيين الذى لا بد منه

حصل له اليوم الأول . قال في الأنوار : ويشترط أن يحضر في الدهن صفات الصوم مع ذاته ثم يقم القصد إلى ذلك المعلوم ، فلو خطر بهاله الكلمات مع جهله معناها لم يصح اه . ويبقى عن ذكر الأداء أن يقول : عن هذا رمضان ، واحتج لذكره مع هذه السنة وإن اتحد محترزهما ، إذ فرض غير هذه السنة لا يكون إلا قضاء لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به القفل ، وقياسه أن نية الأداء في الصلاة لا تنفي عن ذكر اليوم وأنه يسن الجمع بينهما ، وقول الرافعي ذكر القفل ينفي عن ذكر السنة رده الأسنوي بأن اليوم الذي يصومه غير اليوم الذي يصوم عنه ، فالعرض للقفل يفيد الأول وللسنة يفيد الثاني ، إذ يصح أن يقال لمن نوى صوم القفل من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ؟ فالجواب أن هذه السنة إنما ذكرها آخرها لتعود إلى المؤدى به : أى ومن ثم كان رمضان مضافا لما بعده ، وما يجته الأذرع من تعيين التعرض لها أو للأداء إذا كان عليه قضاء رمضان قبله يرد بأن الأصل هنا القياس على الصلاة ، ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا ، وسببه أن الأداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن القفال (وفي الأداء والفرضية بالإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) وتقدم عدم اشتراط ماعدا الفرضية ، أما هي فقضى كلامه كالروضة وأصلها اشتراطها ، لكن صحح في المجموع تبعاً للأكثرين عدم اشتراطها ، وهو المتمدن وقرئ بأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً ، بخلاف الصلاة فتقع المعادة نفلاً . قال الأسنوي : وعليه الفتوى ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضاً كما مر لها كاة مافعله أولاً (والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد ، والثاني يشترط تمييزاً عما يأتي به في سنة أخرى ، ولا بد في النية من الجزم فلو علقها بالمشقة فكما مر في الوضوء أو بغيرها فهو ما أشار إليه بقوله (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه) وصامه (فكان منه لم يقع عنه) سواء أقال معه وإلا فأنما مفطرم متطوع أم لا فلا يميز به لأن الأصل عدم دخوله ولأنه صام شاكاً ولم يعتمد سبباً ، ومثل ذلك ما لو لم يأت بإن الدالة على التردد فلا يصح أيضاً ، والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به إذ لم ينشأ عما يأتي به من الجزم

الخمس مثلًا عن رمضان ، أو رمضان بدون ذكر يوم (قوله أن يحضر في الدهن صفات الصوم) ومنها كون الشهر رمضان وإلا لم يحصل له اليوم الأول ولا غيره انتهى سم (قوله إلى المؤدى به) أى لا المؤدى عنه (قوله وعليه الفتوى) أى على عدم اشتراط نية الفرضية هنا (قوله لها كاة مافعله أولاً) أى ولكن مقتضى التعليل بقوله وقرئ بأن صوم رمضان الخ عدم اشتراط نية الفرضية في المعادة ، إلا أن يجب بأن النية في المعادة نية الفرض الحقيقي فلا ينافي أنه يعتبر فيها نية الفرض الصوري للمحاكاة المذكورة (قوله فكما مر في الوضوء) أى من أنه إذا قصد التبرك صح وإلا فلا (قوله فلا يميز به) كان الأولى في التفرع أن يقول ولا يصح لأن رمضان لا يقبل

وهو صوم غد من رمضان . والحاصل أن الأصحاب لما صوروا التعين الواجب بما ذكر تعبه الشيخان ؛ ذكر (قوله واحتج لذكره مع هذه السنة) صواب العبارة : واحتج لذكر السنة معه (قوله لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به الفعل) يقال عليه ويحتفظ فالداعي إليه مع ذكر هذه السنة (قوله بقى عن ذكر السنة) الأصوب عن ذكر هذه السنة (قوله إنما ذكرها آخرها لتعود إلى المؤدى به) كذا في النسخ وصوابه المؤدى عنه كما هي عبارة لإمداد التي أدخلها الشارح بالحرف (قوله قياسا على ما مر عن القفال) في القياس وقفة تعلم من مراجعة كلامه (قوله ما لو لم يأت بإن الدالة على التردد) أى كان أتى بإذا أومئ أو نحوهما (قوله والجزم فيه) أى في الذي

حقيقة (إلا إذا اعتقد) أي ظن (كونه منه يقول من يتق به من عبد أو امرأة) أو فاسق (أو صبيان رشدا) أي غفيرين بالصدق إذ غلبه الظن هنا كالبقيين ، كما في أوقات الصلوات فتصبح النية المبينة عليه : حتى لو تبين ليلا كون غد من رمضان لم يتنجح إلى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر ، ففي المجموع وغيره واعتمده السبكي وغيره لو أشبهه بالروثة من يتق به من حرّ أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مراهق ونوى صوم رمضان فبان منه أجزأه لأنه نواه بظن وصادفه فأشبهه البيهقي . نعم لو قال مع الإخبار المأثور صوم غدا عن رمضان إن كان منه وإلا فلتطوع فبان منه صحح كما اعتضده الأستوي والوالد رحمهما الله تعالى ، خلافا لأبن المقرئ لأن النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكره ، وقصده للصوم إنما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم ، وذكر الزركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الإمام عن طوائف وكلامه مصرح به ، ولا نقل يعارضه إلا ادعاء أنه ظاهر النص وليس كما قال وسيأتي الفرق بين هذا وبين يوم الشك . قال في المجموع : ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان أصوم غدا نقلا إن كان منه وإلا فن رمضان ولم يكن ثم إمارة فبان من شعبان صح صومه نقلا لأن الأصل بقاؤه صرح به المتولى وغيره أي وهو بمن محل له صومه ، وإن بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نقلا (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه) عملا بالاستصحاب ولأن تعليق النية مضّر مالم يكن تصرّفا بمقتضى الحال ، أو استند إلى أصل وله الاعتدال في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لتردد يبقى بعد حكمه وبذلك علم رد ما جرى عليه في الإسعاد ، وتبعه الشمس الجورجى من جعل حكمه مفيدا للجزم (ولو اشتبه) رمضان على محبوب أو أسير أو نحوها (صام) وجوبا شهرا بالاجتهاد) كما في اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بأماره كخريف أو حرّ أو برد ، فلو صام بغير اجتهاد فوافق رمضان لم يجرئه لتردده في النية ، فلو اجتهد وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع وإنما لم يلزمه

غيره (قوله المبينة عليه) أي على غلبة الظن (قوله وهو ممن محل له صومه) أي بأن وافق عادة له (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم في قوله كالتردد في القلب لكنه سبق هناك لعدم ضرر التردد مع الظن المستند لخبر ثقة وهنا لبیان

أقوى به بدل إن الدالة على التردد مما فيه جزم (قوله نعم لو قال مع الإخبار الخ) لا وقع للفظ نعم هنا لانحداد المستدرك مع المستدرك عليه في الحكم (قوله وهو الموافق لما حكاه الخ) من كلام الزركشي ، فلعل الكتابة أضعفت لفظ قال قبل قوله وهو الموافق وهو كذلك في شرح الروض (قوله لما حكاه عن الإمام) الصواب إسقاط لفظ عن فإن الإمام هو الحاكم . وأصل العبارة ليس فيه لفظ عن كما سيأتي (قوله وكلامه مصرح به الخ) أعلم أن الذي في خادم الزركشي وكلام الأم مصرح به ونقله كذلك في شرح الروض ، إلا أن الكتابة حرّفته فزادت ميا والقاء قبل الميم مع الأم حسب ما رأيت في نسخ منه ، والظاهر أن النسخة التي وقفت عليها الشارح من شرح الروض هي النسخة المحرفة فغير عن لفظ الإمام بالتصميم ومثل ذلك في الإمداد . وعبارة الخادم قوله : أي الراضي : ولو قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان ، فإن لم يكن فهو تطوع فقد قال الإمام : ظاهر النص أن لا يعتد بصومه ، إلى أن قال : أهني صاحب الخادم فيه أمور أحدها ما ادعى الإمام أنه ظاهر النص مشكل ، ثم بين وجه إشكاله ثم قال : فينبغي أن يصح وهو الموافق لما نقله عن طوائف من الأصحاب ، وكلام الأم مصرح به ولا نقل يعارضه إلا دعوى الإمام أنه ظاهر النص وليس كما ادعى إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله فلو اجتهد وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع) أي مالم يتحقق الوجوب ، فإن تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر ، كما إذا مضى عليه مدة يقطع بأنه مضى فيها رمضان ولا بد فليراجع .

ويقضى كالتحجير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو غلته ، بخلاف القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وحجز عن شرطها فأمر بالصلاة على حسب الإمكان لحرمه وقتها ، ولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه كما في المجموع ، فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن الأصحاب (فإن وافق) صومه بالاجتهاد رمضان وقع أداء وإن نواه قضاء لعلره بقلته بخروجه كما قاله الروياني (أو ما بعد رمضان أجزأه) جزأه وإن نوى الأداء كما في الصلاة (وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت . والثاني أداء لأن العسر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذا الحجة (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) لأنه ثبت في ذمته كاملا ، فلو انعكس الحال فكان ماصمها تاما ورمضان ناقصا وقتنا إنه قضاء فله إفتار اليوم الأخير إذا عرف الحال ، وإن كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بلا خلاف ، وإن وافق صومه شوال فالصحيح منه تسعة وعشرون إن كان كاملا وثمانية وعشرون إن كان ناقصا . ولو وافق ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون إن كان كاملا وخمسة وعشرون إن كان ناقصا (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه) قطعاً لمكانه منه في وقته (وإلا) أي وإن لم يدرك رمضان بأن لم يبقين له الحال إلا بعده أو في أثنائه (فالجلبيد وجوب القضاء) لما فاتته إلتياته بالمبادأة قبل وقتها فلا يميزه كما في الصلاة والتقديم لا يجب للعر ، وأهم كلامه عدم لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك إذ الظاهر صحة الاجتهاد ، ولو تحري لشهر للر فصام شهرا قضاء فوافق رمضان لم يسقط شيء منهما كما صرح به ابن المقرئ لأنه لم ينو إلا النذر ورمضان لا يقبل غيره ، ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان ، ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم أنه لم ينو في أحدهما ولم يدرك هو القرض أو النفل لزمته إعادة القرض (ولو نوت الخافض) أو النفساء (صوم غد قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (ليلا صح) صومها بهذه النية (إن تم) لها (في الليل أكثر الحيفض) أو النفاس وإن لم تكن عاداتها لأنها تقطع بأن نهارها كله طهر وكلامه يوم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وإنما هو تصوير ، لأنه متى تم في الليل أكثر الحيفض بصحت النية وإن لم ينقطع الدم لأن الزائد على الأكثر استحاضة وإنما ذكره لأجل المسئلة الآتية (وكلنا) إن تم لها (قدر العادة) من الحيفض أو النفاس ليلا فيصبح أيضا بهذه النية (في الأصح) لأن الظاهر استمرار العادة سواء انحلت أم احتفظت وانسقت ولم تنس انساقها ، بخلاف ما إذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيفض أو النفاس ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير منسقة أو منسقة وانساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلا لأنها لم تجز ولا بنت على أصل ولا أمانة ، ومقابل الأصح يقول : قد تتخلف فلا تكون النية سجاسة . ثم أشار للركن الثاني معبرا عنه بالشرط كما مر فقال :

الحكم قصدا (قوله لمكانه منه في وقته) أي ويقع مافعله أولا نفلا مطلقا إذا لم يكن عليه صوم فرض أخلا ما تقدم عن البازري في الصلاة ، فإن كان عليه فرض وقع عنه ، وجعل ذلك ما لم يقبده بكونه عن هذه السنة وإلا فلا يقع عن القرض الآخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة (قوله فصام شهرا) الأولى أو صام شهرا الخ (قوله فأتى به في رمضان) أي فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل لغيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نفل) أي والآخر عن قرض .

فصل في شروط الصوم

أى شرط حصته من حيث التعليل (الإمساك عن الجماع) وإن لم ينزل بالإجماع ولقوله تعالى «أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» والرفث الجماع (والاستقاء) لغيره من استقاء فليقتض «وحله إذا كان من حامد عالم مختار كما في الجماع»، فلو جهل محرمه لغرب عهده بالإسلام أو نشته بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم يفطر، ومال في البحر إلى عذر الجماع مطلقا والأصح خلافه (والصحيح أنه لو يتيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستقاء كان تقياً منكوما (بطل) صومه بقاء على أثية مقطوعة لغيرها لا لعود شيء، ووجهه مقابلة البناء على أن المقطر رجوع شيء عما خرج وإن قلّ (ولو غلبه التي فلا بأس) أى لم يضرّ تخبر «من ذرعه التي» أى غلب عليه

فصل في شروط الصوم

(قوله من حيث الفعل) أى لا من حيث الفاعل والوقت (قوله الإمساك) تقدم للشارح أن هذا ركن ع ولكن عبر عنه المصنف بالشروط فلا تنافي بين جملة شروطا من حيث الفعل هنا وجعله إياه ركنا فيها م. وقال حج : والمراد بالشروط ما لا بد منه لا الاصطلاحى وإلا لم يبق للصوم حقيقة إذ هي النية والإمساك، وفيه أيضا : ويشترط هنا كونه واضعا فلا يفطر به غشي إلا إن وجب عليه الفسل بأن يتيقن كونه واضعا وموطوءا (قوله ولقوله تعالى) عطفت على قوله بالإجماع (قوله «أحلّ لكم ليلة الصيام») أى فدلّ بمفهومه على حرمة نهارا والأصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الإجماع على الآية لأنه أصرح في المراد (قوله والاستقاء) ينبئ أن من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت إلى جوفه وأنه لو تضرّرت ببقائها أضرّ بها وأفطر كما لو أكل لمرض أو جوع مضّر مراه سم على شرح البهجة. وينبئ أنه لو شك هل وصلت في دخولها إلى الجوف أم لا فأخرجها حامدا عالما لم يضرّ، بل قد يقال بوجوب الإخراج في هذه إذا غشى نزولها الباطن كالنخامة الآية.

[فروع] لو شرب خرا بالليل وأصبح صائما فرضا فقد تعارض واجبنا الإمساك والتقوى، والذي يظهر من مراه أنه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الإمساك فيه، والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم مراه شرح العباب. وهذا ظاهر في صوم القرض، وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز عاقلة على حرمة العبادة مراه سم على حج (قوله وعله) أى ما ذكر من الجماع والاستقاء (قوله مختار كما في المجموع) ظاهره أنه لا فطر بالجماع مع الإكراه وإن كان الإكراه على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالإكراه فليتأمل هل الأمر كذلك. وفي شرح الروض تعليل : أى حيث قال : ولأن أكله ووطؤه ليس منبها عنهما يقتضى أن الأمر ليس كذلك : أى يفطر به وسياق ما يوافقه ظاهرا وجوبا ويحرّر مراه سم على «نهج» (قوله لقرب عهده) وهذا القيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المنتقاة للجهل، وقوله عن العلماء أى بهذه الأحكام الخاصة وإن لم يحسبوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن عالمي ذلك (قوله أو كان ناسيا) أى أو غلبه التي كما يأتي (قوله ومال في البحر إلى عذر الجماع) ضعيف وقوله مطلقا : أى قرب عهده بالإسلام أولا نشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم

فصل : شرط الصوم

(قوله ولقوله تعالى «أحلّ لكم») أى لمفهومه

وهو صائم فليس عليه قضاءه (وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها) أى رماها فلا بأس بذلك (فى الأصح) سواء ألقها من دماغه أم من يافته لتكرّر الحاجة إليه فرخص فيه . والثاني يفطر به كالاستنساة ، واسحرز بقوله اقتلع عما لو لفظها مع نزولها ينسبوا أو بقلية سعال فلا بأس به . جزما ، ويلفظها عما لو بقيت فى عملها فلا يفطر جزما ، وما لو ابتلعها بعد خروجها للظاهر يفطر جزما (فلو نزلت من دماغه وحصلت فى حدّ الظاهر من القيم) يأنّ انصبت من دماغه فى الثقبية النافذة منه إلى أقصى القيم فوق الحلقوم (فليقطعها من مجراها وليجها) إن أمكن حتى لا يصل شيء إلى الباطن ، فلو كان فى الصلاة وهى فرض ولم يقدر على مجها إلا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتها كما يتنحى لتعذر القراءة الواجبة ، كذا أتى به الولد رحمه الله تعالى (فإن تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أنظر فى الأصح) لتقصيره . والثاني لا يفطر فلو لم تصل إلى حدّ الظاهر من القيم وهو عرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بأن كانت فى حدّ الباطن وهو عرج الهزاة والماء أو حصلت فى الظاهر ولم يقدر على قلعها ومجها لم يضر ، ومعنى الحلق عند الفقهاء أنخص منه عند أئمة العربية ، إذ المعجمة والمهملة من حروف الحلق عندهم وإن كان عرج المعجمة أدنى من فخرج المهملة ثم داخل القيم والألف إلى منتهى الفلصمة ، والخيشوم له حكم الظاهر فى الإضطار باستخراج القى إليه وبإتلاعه النخامة منه وعلمه يدخلون شيء فيه وإن أمسكه ، وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن فى عدم الإضطار بإتلاعه الريق منه ، وفى سقوط يبيّله من نجس الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن أندر من الجنبية فصح فيه دونها (و) الإمساك (عن وصول العين) وإن قلت كسمسة أو لم تكل كحصاة (إلى ما يسمى جوفاً) مع العمد والعلم بالتحريم

(قوله من يافته) فى بعض النسخ ، والأولى إسقاطها ليوافق قوله سواء ألقها من الفخ إلا أن يقال : أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن فيها يأتى نحو الصدر (قوله وما لو ابتلعها بعد خروجها) أى أو ابتلعها وهى فى الباطن وإن قدير علي قلعها أخذاً بما بالى (قوله للظاهر) وهل يلزمه تطهير ما وصلت إليه من حدّ الظاهر حيث حكنا بتنجسها أو يعفى عنه ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الضوهر أنه سم على حج ، وعليه لو كان فى الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل صلاته ولا يصوم إذا ابتلع ريقه ، ولو قيل يعلم الضوهر فى هذه الحالة لم يكن بعيداً لأن هذه حصوها نادر وهى شبيهة بالقى وهو لا يعفى عن شيء منه . اللهم إلا أن يقال : إن كلامه مفروض فيها لو ابتلى بذلك كدم اللثة إذا ابتلى به (قوله لا بظهور جهرين) أى أو أكثر (قوله بل يتعين) أى القلع (قوله لمصلحتها) أى مصلحة الصوم والجملة (قوله عند المصنف) معتمد (قوله أنخص منه) أى هو بعضه عند الثوريين وليس أنخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جرياً من جزئيات مطلق الحلق وإنما هو جزء منه (قوله من حروف الحلق) قال فى شرح البهجة الكبير : والمعجمة تخرج مما قبل الفلصمة اه . قال فى المصباح : الفلصمة رأس الحلقوم ، وهو الموضع الثانى فى الحلق والجمع غلام اه . وقال فى القاموس : الفلصمة اللحم بين الرأس والعنق ، أو العجرة على ملتقى اللهاة والمريء ، أو رأس الحلقوم يشوار بهو جرحته ، أو أصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل القيم) أى إلى ما وراء عرج الحاء المهملة ودخل الألف إلى ما وراء الحياشيم (قوله عن وصول العين) .

(قوله سواء ألقها من دماغه) ليس قلعها من الدماغ من عمل الخلف ، ومن ثم قيد أهل المسئلة بقوله من الباطن (قوله عما لو بقيت فى عملها) أى من الباطن بأن نقلها من محلها الأصلي منه إلى محل منه آخر (قوله والمهملة من حروف الحلق عندهم) أى أهل العربية

والاختيار إجماعاً في الأكل والشرب ولما صح من خبر « وبالع في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً » وقهس بذلك بقية ما يأتي . وصح عن ابن عباس « إنما القطر مما دخل وليس مما خرج » أي الأصل ذلك ، وخرج بالعين الأثر كالريح بالشتم وبرودة الماء وحرارته باللمس وبالجوف ما لو داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المنخ أو اللحم أو غرز فيه حديدية فإنه لا يقطر لانتفاخ الجوف ، ولا يرد عليه ما لو دميت لثته فبصق حتى صنى ريقه ثم ابتلعه حيث يقطر في الأصبح مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية (وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه) أي الجوف (قوة تحمیل الغذاء) بكسر العين وبالذال المعجمتين أو الدواء بالمد إذ ما لا تحمله لا تنفذ النفس به ولا ينفع به البدن فأشبه الواصل إلى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء) أي المصارين (والثالثة) بالثالثة مجمع البول (مقطر بالإسعاط) راجع للدماغ (أو الأكل) راجع للبطن (أو الحقة) أي الاحتقان راجع للأمعاء (والثالثة) في كلامه لفنوشه مرتب ، وإنما لم تؤخر حقة الصبي بالبن تحريماً لأن المقصود من الإرضاع إثبات الحقم وذلك مفقود في الحقة والإفطار يتعلق بالوصول إلى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جافة) يرجع للبطن أيضاً (ومأمومة) يرجع للرأس (ونحوهما) لأنه جوف يحل وقوله باطن الدماغ مثال لا قيد ، فلو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرافعي عن الإمام وأقره ، ومثل ذلك الأمعاء

[فائدة] قال شيخنا العلامة الشيرازي : إن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها ، فإن كانت العين من ثمارها لم يقطر بها . ثم رأيت في الإجماع قال ما نصه : واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم « يطعمني ويسقيني » قيل هو على حقيقته ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يوتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليلتي صيامه إلى أن قال : وليس حل الطعام والشراب على المجاز بأولي من حل لفظ أظن على المجاز وعلى الترك أو على التنزل فلا يضر شيء من ذلك ، لأن ما يوتي به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع أن استعمال أواني الذهب والديباج حرام ، ومن ثم قال ابن المنير : أي من المالكية : الذي يقطر شرعاً وإنما هو الطعام المعتاد . وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحرفه (قوله أي الأصل ذلك) أي فلا ترد الاستقامة .

[فائدة] لا يضر بلع ريقه إثر ماء المضغضة وإن أمكنه محبه لعسر التحرز عنه اه ابن عبيد الحق (قوله أو غرز فيه حديدية) ويضي أن مثل ذلك في عدم الضرر مالم يقتصد مثلاً في الأثنيين ودخلت آلة القصد إلى باطنهما (قوله والأمعاء) أي الوصول إلى الأمعاء وإن لم يصل إلى باطنها على ما يأتي في قوله وإن لم يصل باطن الأمعاء ، والأمعاء جمع مع كرضي . قال في المصباح : : الما المصبران وقصره أشهر من المد وجمعه أمعاء مثل عنب وأعناب وجمع الممدود أمعية مثل حمار وأحرة ، وقال في مصر المصير الماء والجمع مصران مثل رغيف ورغقان ثم المصارين جمع الجمع اه . وعليه فالعامة يطلق عليه مصير والأمعاء مصران بالضم (قوله أي الاحتقان) فسر بذلك لأن الحقة

(قوله ولما صح من خبر وبالع الخ) أي المفهومه (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهومه (قوله إذ ما لا تحمله لا تنفذ النفس به) فيه مساهمة ظاهرة

فلو وضع على جماعته بطنه دواء فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء كما جزم به في الروضة . ويمكن دفع ذلك بأن يقال : إننا قيد بالباطن لأنه الذي يأتي على الوجهين (والتقطير في باطن الأذن) وإن لم يصل إلى الدماغ (و) باطن (الإحليل) وهو مخرج البول من الذكر والبن من الثدي وإن لم يصل إلى المثانة ولم يجاوز الحشفة أو الحلمة (مفطر في الأصح) لما مر من أن المدار على مسمى الجوف . والثاني لا اعتبار بالإحالة والحلق ملحق بالجوف على الأصح ، ويبنى الاحتراز حالة الاستنجا لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ومثله فرج الأثني ، ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في إحليله أو أذنه عودا أو نحوه فوصل إلى الباطن أفطر ، ولو ابتلع ليلا طرف خيط وأصبح صائعا فإن ابتلعه أو نزعه أفطر وإن تركه لم تصبح صلاته ، فطريقه في مصمها أن يزعه منه آخر وهو غافل فلأن لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع أفطر ، إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير إذنه وتمكن من منعه . قال الزركشي : وقد لا يطعن عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالملك ، وما قاله من أنه لو قبل إنه لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لإيجاب الشرع منزلة الإكراه ، كما لو حلف ليطؤها في هذه الليلة فوجدما حائضا لا يمتح ترك الوطء مردود بمنع القياس ، إذ الحيض لا مندوحة له إلى التخلص منه بخلاف ما ذكر ، وحيث لم يتفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه أو ابتلاعه معاقلة على الصلاة لأن حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ولهذا لا تترك الصلاة بالملء بخلافه . قال ابن العماد : هذا كله إن لم يأت له

اسم للصوم نفسه (قوله والتقطير في باطن الأذن) قال في شرح البهجة : لأنه نافذ إلى داخل قحف الرأس وهو جوفه . وقوله إلى الدماغ قال في القاموس : الدماغ ككتاب مغ الرأس أو أم الحام أو أم الرأس أو أم الدماغ جليلة رقيقة كخرقة هو فيها . وقال أيضا : التحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فيان ولا يدعى حقا حتى يبين أو ينكسر منه شيء . (قوله والبن من الثدي) أي لأن الثدي يطلق عليه الإحليل لغة ، وجارة الحضار : والإحليل مخرج البول ومخرج البن من الفرج والثدي (قوله والحلق) قال في المختار والحلق الحلقوم (قوله دبره) أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقيل المرأة (قوله ولو ابتلع ليلا الخ) ويحت أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن إحليله أدخلها ليلا . حج . ويفهمه قول المصنف فيها مر وعن وصول عين فإنه يفيد أن الخروج من الجوف لا يفطر إلا القء وما في معناه (قوله أن يزعه آخر وهو غافل) أي فلا يكون هو سببا في نزعه ، فلو أمر غيره بقلعه منه بعد غفلته بطل صومه (قوله من طعنه بغير إذنه) أي حيث لا يفطر بذلك ، قال حج : إذ لا فعل له ولما نزلوا تمكن المحرم من النفع عن الشر منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا . ثم يشكك عليه ما يأتي في الإيمان له لو حلف ليأكلن ذا الطعام غدا فأنفقه من قدر على أنزاعه منه وهو ساكت حش إلا أن يجاب بأن الملاحظ ثم تقويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفا أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه ، وفيما مر فيها إذا جرت النخامة بنفسها مع القدرة على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب لساكت شيء بخلاف نزول النخامة ، وأيضا فن شأن دفع الطاعن أن يرتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر ، بخلاف ما عناه فيبني أن يكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسألة النخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير بالملك (قوله لأنه كالملك) ظاهره وإن ذهب إلى الحاكم وأجبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لأنه لم يأمر الحاكم بالملك عليه ، وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب عليه أولا ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الوجوب لأن الحاكم قد لا يساعده (قوله معاقلة على الصلاة)

قطع الخيط من حد الظاهر من التيم ، فإن تأتى وجب القطع وابتلاع ما فى حد الباطن وإخراج ما فى الظاهر ، وإذا رأى مصلحة الصلاة فينبى له أن يتبعه ولا يخرج له لئلا يؤدى إلى تنجس فيه (وشروط الواصل كونه فى منفذ) بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالمدخل والمخرج (مفتوح فلا يضر وصول الدهن) إلى الجوف (بتشرب المسام) وهى ثقب البدن (ولا) يضر (الاحتكاك وإن وجد طعمه) أى الكحل (بخلقه) كما لا يضر الانغماس فى الماء وإن وجد أثره بباطنه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإمد وهو صائم فلا يكره الاحتكاك له . والمسام جمع مم بثلث السين والفتح أفصح ، قال الجوهري : ومسام الجسد ثقبه (وكونه) أى الواصل (بقصد ، فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريبه الدقيق لم يضر) وإن أمكنه اجتناب ذلك بإطباق التيم أو غيره لما فيه من المشقة الشديدة ، بل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يضر أيضا لأنه مغفوع عن جنسه ، وشبهه الشيخان بالخلوف فى العفو عن دم البراغيث المقتولة عمدا ، وقضيته تصحيح أن عمل علم الإفطار به : أى عند

وقضيته أنه يبطل صومه بقلعه أو ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فورى أو لا ، وقضية قولهم أن من فاته صوم يعذر لا يجب قضاءه فورا أن القضاء هنا على التراخي إذا قلنا به (قوله كما ضبطه المصنف) قال فى الصباح : توافد الإنسان كل شيء يوصل إلى النفس فرحا أو ترحا كالأذنين واحدها نافذ والفقهاء يقولون متافذ وهو غير ممتنع قياسا فإن المنفذ مثل مسجد موضع نفوذ الشيء اه . وضبطه فى شرح البهجة الكبير بفتح الفاء أيضا ولم يعزه ، وعليه فإن كان ما فى الصباح من قوله مثل مسجد بفتح الجيم وافق ما هنا وإن كان بكسرهما خالفه فليراجع ، وفى القاموس : والمسجد كسكن الجبهة والأرباب السبعة مساجد والمسجد معروف ويتفتح (قوله فلا يكره الاحتكاك له) لكنه خلاف الأولى كما فى الحلية ، وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف مالك فيه اه حج . أقول : قوة الخلاف لانتاسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا أن يقال : المراد بالكراهة فى عدم الخروج من الخلاف لأن عدم المراعاة خلاف الأولى (قوله لما فيه من المشقة) قضيته أنه لافرق بين غبار الطريق بين الطاهر والتنجس وهو المتمدن سم خلافا لحج والزيادى حيث قيدها بالطاهر ، وعجابه سم عن البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الأوجه اشتراط طهارته فإن كان نجسا أفطر مر اه . وهو ظاهر لا يبنى العدول عنه لغلط أمر النجاسة ولثورة حصوله بالنسبة للطاهر . وعجابه سم على حج نصها : وقوله قضيته أنه لافرق بين غبار الطريق الطاهر والتنجس اعتمده مر . وقوله وفيه نظر فيه أمران : الأول أنه يتجه أنه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره مر ، والثانى أنه هل يجب غسل التيم منه حينئذ فورا أو يعنى عنه ؟ فيه نظر ، وقد جزم بعضهم : أى الخطيئ فى شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع ، فإن كان منقولا فذاك وإلا فلا يبعد العفو . نعم إن تعدد فتح فاه ليدخل فى العفو على هذا نظر ، وقضيته أنه لافرق بين الطاهر والتنجس الخ والأوجه الفطر فى التجسس . أقول : هذا يعارض اعتقاد مر فى نقله عنه قريبا أنه لافرق تأمل ، ويؤيده أنه لو دعت لثمة وبصق حتى صنى ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفرق اه . وقوله وإلا فلا يبعد العفو ، أقول : الأوجه وجوب الغسل وإن لم يكن منقولا ، إذ لا تلازم بين عدم الفطر ووجوب الغسل . وقوله أقول هذا يعارض الخ . أقول : لا معارضة لأن ما تقدم مفروض فيها إذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيها لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضر (قوله حتى دخل جوفه لم يضر)

(قوله ومسام الجسد ثقبه) تقدم ما يبنى منه

التمدد إذا كان قليلا ، ولكن ظاهر كلام الأصحاب عدم الفرق وهو الوجه ، ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سدّ فاه لم يدخل أنفطر لقول الأنوار : ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أنفطر ، ويوجه بأن مامر إنما حتى عنه ليس يحنيه وهذا ليس كذلك ، وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا : أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلع ناسيا لم يفتطر ، ويؤيده قول الدارمي لو كان فيه أو أنفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفتطر ، ولا ينافيه ما يأتي من الفطر يسبق الماء الذي وضعه في فيه لأن العذر هنا أظهر وقد مرّ عدم فطره بالراشحة وبه صرح في الأنوار ، ويؤخذ منه أن وصول اللبخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفتطر به وإن تمدد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر ، وبه أفق الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست حينا : أي عرفا ، إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الإحرام . ألا ترى أن ظهور الريح والطعم بلحق بالعين فيه لاهنا ، وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا ، ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفتطر ، وكذا إن أعادها على الأصح لاضطرابه إليه كما لا يبطل طهر المستحاضة بخروج الدم ، ذكره بغوى واختوارزمي ، ويوجه أيضا بأنه كالريق إذا ابتلع بعد انفصاله عن الفم على اللسان وبه يفرق ما لو أكل جوعا ، وجمع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعا لنظم الآية أو لأن البعوضة لما كانت أصغر جرمًا من الذبابة وأصغر دخنولا منها مع أن جمع الذباب مع كبر جرمه ونذرة دخوله بالنسبة لما لا يضرّ علم أن جمع البعوض لا يضرّ بالآوّل فأفرد البعوض وجمع الذباب لفهم الأوّل من الثاني بالآوّل (ولا يفتطر ببيع ريقه) الصرف (من معدنه) أي مجله وهو الفم بجميعه سواء في ذلك مانع لتلين ما كُوف أو ترطيب لسان أو تسهيل نطق أو غير ذلك لئلا يتحرز عنه ، واحتراز بريقه عما لو مص ريق غير وبلعه فإنه يفتطر جزما (فلو خرج عن الفم) ولولاي ظاهر الشفة لا على

قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكره عن والده الشارح : وفي الباب الجزم بالقطر في هذه الحالة (قوله عدم الفرق) أي بين القليل والكثير (قوله ولو فعل مثل ذلك) أي لو فتح فاه عمدا (قوله وفيه) أي الأنوار (قوله ويؤخذ منه) في أخذ هذا مما مرّ نظر لأنه قيد عدم القطر ثم بوصول الريح بالشم ، وما هنا ليس بالشم لكنه لم يستند هنا لجهد الأخذ بل نقله عن البرماوى كما يأتي (قوله لما تقرر) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن باللبخان لا يفتطر لما ذكره من أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى حينا ، كما أن اللبخان المختلط بالبخور لا يسيأه ولا ينافيه عدمه اللبخان حينا في باب النجاسة لما أشار إليه من اختلاف ملحظ البايين . وقد نقل عن شيخنا الزيادي أنه كان يفتي بذلك أولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قضية مما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تمجد من أثر اللبخان فيها وقال له هذا عين ، فرجع عن ذلك وقال حيث كان حينا يفتطر . وناقش في ذلك بعض تلامذته أيضا بأن ما في القضية إنما هو من الرماد الذي يبقى من أثر النار لا من عين اللبخان الذي يصل إلى الدماغ ، وقال : الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفتطار به وهو الظاهر ، غير أن قول الشارح هنا وإن تمدد فتح فيه لأجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلع أنفطر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم القطر (قوله وكذا إن أعادها) أي وإن توقفت إعادتها على دخول شيء من أصبعه (قوله بعد انفصاله) أي فإنه لا يضر لكثرة الابتلاع به (قوله فإنه يفتطر جزما) قال حيج : وما جاء أنه عليه الصلاة والسلام كان يمضّ لسان عاتشة وهو صائم واقعة حال فعليه محتملة أن يمضه

(قوله وجمع المصنف الذباب) في أدب الكاتب لا بن قتيبة أن الذباب مفرد وجمعه ذبان كغراب وصربان ، وعليه فلا حاجة بل لا وجه لما ذكره الشارح ، وعبارة البضاوى في الآية : والذباب من اللب لأنه يذبّ وجمعه أذبة

اللسان (ثم رده) إليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بلّ خططا يريقه وردّه إلى فمه) كما يعتاد عند الفتل (وعليه وطوبه تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كن فتل خططا مصبوغا تغير به ريقه : أى ولو بلون أو ربح فيها يظهر من إطلاقهم إن انفصلت عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ، ومثله كما في الأنوار مالو استاك وقد غسل السواك وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها ، وخرج بذلك مالو لم يكن على الخط مايتفصل لقلته أو عصره أو بلخافه فإنه لا يضر (أو متنجسا) كمن دमित لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فقه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ، ويمكنه التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس منه ، ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر لأن اللسان كيف تقلب معلود من داخل القم فلم يفارق ما عليه معدنه ، ولو عمت بلوى شخص بدى لثته بحيث يجرى دائما أو غالبا سوامح بما يشق الاحتراز عنه ، ويكنى بصقه ويعنى عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره ، إذ القرض أنه يجرى دائما أو يترشح ، وربما إذا غسله زاد جريانه كلما قاله الأذخري وهو فقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدنه . والثاني يفطر لخفة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشيء كالعلك أم لا ، واحتراز بجمعه مما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعاً (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) المعروف أو دماغه (فالذهب أنه إن بالغ) في ذلك (أفطر) لأن العصائم منهى عنها كما مر في الوضوء (و إلا فلا) يفطر لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة لما مر ، وبخلاف سبق مأثهما غير المشروعين كأن جعل الماء في فمه أو أنفه لا لغرض وبخلاف

ثم يحجه أو يحسه ولا ريب به (قوله فيها يظهر من إطلاقهم) أقول : أى فائدة للمبالغة في قوله ولو بلون أو ربح مع قوله إن انفصلت اه سم على حج (قوله إن انفصلت عين منه) أفهم أنه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون أو ربح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ ، لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا مايتفصل من الريق المتصل بالخط ، وعليه فقي ظهر فيه تغير ضر وإن لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه حيثل قد يتوقف فيه بالنسبة للريح (قوله ولم يغسل فقه حتى أصبح أفطر) أى وإن كان خططا كما قضاه إطلاقهم خلافا لما في الدمي عن الفارقي مر انتهى سم على حج (قوله ولو أخرج اللسان) هنا علم من قوله أولا لا على اللسان فهو تصريح بالمفهوم (قوله وابتلع ما عليه) بقى مالو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وحل النصف من أعلى ريق ثم رده إلى فمه فهل يفطر أولا لأنه لم يفارق معدنه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ونقل بالدرس عن شيخنا الريادى ما يوافق ماقلناه فقه الحمد ، لكن قول الشارح على اللسان قد يقتضى خلافا لأن ما على ظاهر النصف ليس على اللسان في الحقيقة (قوله من داخل القم) أى بالنسبة له ولغيره فيما يظهر فلا يجرم على غيره مصرّ لسان حليلته مثلا (قوله بخلاف حالة المبالغة) قال حتى : ويظهر ضبطها بأن يملأ فقه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالبا إلى الجوف وكتب عليه سم : قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فقه أو أنفه كما ذكر (قوله لا لغرض) الظاهر أن المراد أن لا يكون مأمورا به بدليل مذكوره في سبق ماء التبرد من الضرر لمجرد كونه غير مأمور به

وذبان (قوله إن انفصلت منه عين) علم منه أن اللدوار على العين لا على لون ولا على ربح فلا حاجة إلى الغاية ، بل هي توهم خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون إلا عينا كما هو ظاهر (قوله المعروف) أى البطن وما هو طريق إليه ، وإنما قيد بذلك لأن ماء المضمضة لا يصل إلا إلى ذلك وليتأتى عطف السماغ عليه

سبق ماء غسل التبريد المرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لأنه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة ، وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعييره ، وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أنه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً . نعم هل إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيها يظهر ، وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها ، وقيل يفطر مطلقاً لأن وصول الماء إلى الجوف بفعله ، وقيل لا يفطر مطلقاً لأن وصوله بغير اختياره . وأصل الخلاف نصان مطلقان بالإفطار وعدمه ، فمنهم من حل الأوك على حال المبالغة والثاني على حال عدمها ، والأصح حكاية قولين فقيل هاتين الحالين ، وقيل هما في إذا بالغ ، فإن لم يبالغ لم يفطر قطعاً ، والأصح كما في المحرر أنهما في إذا لم يبالغ فإن بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسياً للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر إن عجز عن تمييزه ومجه) لغلظه بخلاف ما إذا لم يعجز ووصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلال لئلا إذا علم بقايا بين أسنانه يجري بها ريقه نهاراً ولا يمكنه التمييز والمج والأوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ، ويوجه بأنه إنما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليهما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد له ذلك لئلا ، وأشار الأذرى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر ما

(قوله والمرة الرابعة) أى يقينا بخلاف ما لو شك هل أفتى بانهن أو ثلاث ففرد أخرى فالنتيجة أنه لا يضر دخول ماها هم على بهجة (قوله لأنه غير مأمور بذلك) قضيته تخصيص الفرض المسوغ لوضعه في فم بحيث يمنع منع الإفطار بالمأمور به ، وعليه فليتأمل معنى الفرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه علماً : أى لفرض بقريئة ماباقى ، ثم رأيت سم على حج صورته بما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اه . وينبغي أن من النحو ما لو وضع الخبز في فم لمضغه لنحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فم المداواة أسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أو لدفع غشيان منه التي .

[فرع] أكل أو شرب لئلا كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له لجشاه يخرج بسببه ما في جوفه هل يمنع عليه كثرة ما ذكر أولاً ، وهل إذا خالف وخرج منه يفطر أم لا فيه نظر ، والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك لئلا ، وإذا أصبح وحصل له الجشاه المذكور بلفظه وبفسل فله ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه التي ، ويؤيده ما ذكره الشارح في قوله : وهل يجب عليه الخلال لئلا الخ (قوله) وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته الخ) يؤخذ منه أن المدار على غلبة الظن ، فحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا ، وقضية قوله السابق وبخلاف سبق ماء غسل التبريد الخ خلافه لأن الانغماس غير مأمور به ، ويصرح به قول حج ، وكذا دخوله جوف متغمس من نحو فمه أو أنه لكرهة النفس فيه كالبلابة ومحل إن لم يعتد أنه يسبقه وإلا أم وأفطر قطعاً (قوله عدم الوجوب) أى لكنه يندب خروجا

(قوله والمرة الرابعة) هي داخلية في قوله غير المشر وعين (قوله وأشار الأذرى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر) لفظ عند في كلامه خبر إن وقوله مما متعلق بالفطر : أى فالتاثلون بعدم الفطر بما ذكر متفقون على أنه لا يجب التحليل ، والقول بوجوده مبنى على القول بالفطر مما تعذر تمييزه ومجه وكان على الشارح أن يمهّد لهذا ما يوضحه

تعتبر غيظه وجهه ، وقد أنفى الوالد رحمه الله تعالى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمحج في حالة صبر ورته وإن قهر على إخراجه من بين أسنانه فلم يفعل (ولو أوجر مكروها لم يفطر) لانتفاء القتل والقصد منه والإيجاب صلب الماء في حلقه ، وحكم سائر المفطرات حكم الإجماع ، ولو أغشى عليه فأوجر معاملة لم يفطر في الأصح ، ولو صب في حلقه وهو نائم فكما لو أوجر قاله في الكافي (فإن أكره حتى أكل) أو شرب (أفطر في الأطهر) لأنه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فأفطر به كما لو أكل لدفع المرض أو الجوع (قلت : الأطهر لا يفطر ، والله أعلم) كما في الحنفية ولأن أكله ليس منهيًا عنه فأشبهه الناسي ، بل أولى لأنه مخاطب بالأكل ونحوه ليدبر الضرر كما مر وفارق الأكل لدفع الجوع بأن الإكراه قاذح في اختياره ، بخلاف الجوع لا يقدح فيه بل يزيده تأثيرًا ، وظاهر إطلاقهم كما قاله الأذري أنه لا فرق بين أن يجرم عليه الفطر حالة الاختيار أو يجب عليه لا للإكراه بل لخشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه إنقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فأكره عليه لذلك ، ويحتمل غيره لأنه إكراه بحق وهو آثم بالامتناع لغير الإكراه بل تركه الواجب ، وما ذكره في الهادي للكندري المصري من أنه لو فاجأه القطاع فابتلع الذهب خوفًا عليه فهو كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح (وإن أكل ناسيًا لم يفطر) خبر « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسبحانه » وفي رواية مصحها ابن حبان وغيره « ولا قضاء عليه » نص على الأكل والشرب فعلم غيرها بالأولى (إلا أن يكثر) فيفطر به (في الأصح) لأن النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيًا . قال في الأنوار : والكثير كثرات لقم (قلت : الأصح لا يفطر ، والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بأن لها هيئة تذكر المصلي أنه فيها فينكر ذلك فيها بخلاف الصوم (والجماع كالأكل على المذهب) في أنه لا يفطر بالنسيان كغيره من المفطرات والطريق الثاني أنه على القولين في جماع المحرم ناسيًا وقرق الأول بأن المحرم له هيئة يتذكر بها الإجماع فإذا نسي كان مقصرًا بخلاف الصائم (و شرطه أيضًا الإمساك) عن الاستمناة) وهو استخراج المني بغير الجماع عمريًا

من خلاف من أوجهه اه حج (قوله في حالة صبر ورته) أي جزايانه اه سم على حج (قوله فأوجر معاملة) أي ليعالج بما يصل إلى جوفه من الدوام (قوله لدفع الضرر عن نفسه) هو ظاهر إن أكره على أكل معين ، وإن أكره على أكل أحد حينئذ كان قيل له إن لم تأكل من هذا قتل ، أو إن لم تأكل من هذا قتل ، أو إن لم تأكل من هذا قتل ، وعلم أنه إن امتنع من الأكل قتله فأكل من أحدهما فهل يفطر قياسًا على ما لو قيل له طلق إحدى زوجتيك فطلق إحداها حيث وقع عليه الطلاق لأن فيه اختيارًا لما فعله أو لا يفطر بذلك ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للغة المذكورة وليس مثل ذلك ما لو أكره على أكلهما معًا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لأنه ليس له طريق إلا ذلك (قوله قلت الأطهر لا يفطر) أي وإن أكل ذلك بشهوة فيها يظهر (قوله لدفع الضرر) هذا التعليل مبنى على أنه مكلف ، وجرى عليه ابن السبكي آخرًا في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الأكل لدفع الجوع) أي حيث يفطر به ، وقوله قاذح في اختياره : أي فإن المكروه يفعل للإكراه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجائع فإن جوعه يجعله على اختيار الأكل (قوله وظاهر إطلاقهم الخ) معتمد (قوله غير صحيح) أي فيفطر ببلعه الذهب (قوله والكثير كثرات لقم) قال حج : وهو مردود بأنهم عدوا الثلاث كلمات والأربع في الصلاة من التليل (قوله وفارق الصلاة) أي حيث تبطل بالكثير ناسيًا دون التليل (قوله والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فينبغي أن يفطر به تنفيرًا عنه . قال ابن قاسم : وفي شرح الروض ما يبل عليه اه . كذا رأيته بهامش بخط بعض الفضلاء : أي لأن الإكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيته في الشيخ عميرة (قوله في أنه لا يفطر بالنسيان) أي ولا بالإكراه عليه أيضًا

كان كلخرجه بيده أو غير محرم كلخرجه بيد زوجته أو جاريته (فيفطر به) لأنه إذا أفطر بالجماع بلا إنزال فبالإنزال مباشرة فيها نوع شبهة أولى ومحل حيث كان عامدا عالما مختارا (وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل فيفطر به بخلاف ما لو كان بمائل وإن رق كما هو قضية إطلاقهم ، ومثله لمس مالا ينقض لمسه كحرم كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شلقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو المباني : أي وإن اتصل بجراحة الدم حيث لم ينشف من قطعه مخلوور تيمم وإلا أفطر ، وفيه أنه لو حك ذكره لعارض سوداء أو حكة فأنزل لم يفطر على الأصح لأنه تولد من مباشرة مباحة . قال الأذري : فلو علم من نفسه أنه إذا حكه أنزل فالقياس القطر ، وأنه لو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فإن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائما حتى أنزل أفطر وإلا فلا ، قاله في البحر : وأن هذا كله في الواضح فلا يفطر لإنشاء المشكل بأحد فرجه وإن حصل من وطء لاحتمال زيادته . نعم لو أمي من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه أفطر يقينا بالإنزال أو الحيض ، وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا اضد الأصل ، ولو قبل أو باشر فيها دون الفرج فأمدى ولم ينل لم يفطر قطعا كالبول ، وعلم من قياس ما مر من البناء على لمس مالا ينقض أنه لو لمس الفرج بعد انفصاله وأنزل إلى بني اسمه أفطر وإلا فلا ، وبه أتى الوالد رحمه الله تعالى (لا الفكر والتبظير بشبهة) إذ هو إنزال

(قوله فيفطر به) ظاهره سواء كان بمائل أم لا وهو ظاهر لأنه بقصد إخراجيه أشبه الجماع وهو مفطر ولو مع الحائل ، وسأيت عن سم على ابن حج ما يصرح به (قوله عالما مختارا) أي فلو كان ناسيا أو جاهلا محرمه بالقبيل المار في كلام الشارح أو مكروها لم يفطر (قوله بلا حائل) قيد فيها بعد كذا خاصة (قوله بخلاف ما لو كان بمائل) أي فلا يفطر به ، قال سم على حج : ومحل ما لم يقصد بالمضاجعة ونحوها إخراج المني ، فإن قصد ذلك أفطر لأنه حينئذ استمنا محرم له بالمعنى (قوله ومثله لمس مالا ينقض لمسه) ومنه الأمد وبه صرح حج : أي حيث أراد به الشفقة أو الكرامة وإلا أفطر أعلا بما يأتي للشارح ، ومنه أيضا الشعر والسن والظفر (قوله كلمس العضو المباني) وخرج بالعضو مازاد عليه فينبغي أن يأتي فيه ما قيل في نقض الضوء بلمسه ، ومثل مازاد ما لو كان العضو ذكرا مبانا أو فرج امرأة كما يأتي (قوله فلو علم من نفسه) انظر لو ظنه سم على بهجة ، وقد يقال مراده بالعلم الظن لأن المستقبل لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم أو ادوا الظن القوي (قوله فالقياس القطر) معتمد وهو ظاهر حيث لم يصل إلى جده لم يقدر معه على ترك الحلك (قوله بأحد فرجه) خرج به مالا يخرج منهما جميعا ولو على التعاقب فيصير لتحقق خروجه من فرج أصلي (قوله لم يفطر قطعا كالبول) أي عندنا وإلا فنقل عن

(قوله قال الأذري فلو علم من نفسه الخ) هذا من عند الشارح تقييدا لكلام المجموع ، وقوله بعده وأنه لو قبلها الخ من تنمة كلام المجموع . واعلم أن الشهاب حج قيد كلام الأذري بما إذا أطاق الصبر لما مر من اغفاره في الصلاة عند عدم الإطاعة وإن كثر (قوله وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد الخ) جواب عن سؤال مقدر : أي فلا يقال بالفطر هنا إذ غايته أنه متى خرج من غير طريقه المعتاد وله حكم ما خرج من طريقه هذا تقرير كلامه ، وينبغي أن يراجع ما مر فيمن انكسر صلبه فخرج منه المني

من غير مباشرة فأشبه الاحتلام وإن كان تكرره بشهوة حراما . قال الأذرى : ينبغي أنه لو أحس بانتقال المني وتبينته للخروج بسبب استدامة النظر فاستدامه أنه يفطر قطعاً وكذا لو علم ذلك من عادته ، وإنما يظهر التردد إذا بدره الإنزال ولم يعلمه من نفسه (وتكره القبلة) في التيم وغيره (لمن حركت شهوته) خبر « أنه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال : الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه » ففهمنا من التحليل أنه دائر مع تحريك الشهوة وعدمها (والأولى لغيره تركها) حسبا للباب إذ قد يظنها غير محرمة وهي محرمة ، ولأن الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقا ، وضابط تحريك الشهوة خوف الإنزال كما في المجموع (قلت : هي كراهة تحريم في الأصح ، والله أعلم) ذكرنا كان أو أنى لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة . ومعلوم أن الكلام إذا كان في فرض إذ النفل يجوز قطعه بما شاء والمعاقبة والمباشرة باليد كالقبيل ، وقول الشارح وعدل هنا ، وفي الروضة عن قول أصليهما تحرك إلى حركة لما يخفى ظاهر لأن حركت ماض فيفهم منه أنه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر لصلاحيته للحال والامتنع (ولا يفتقر بالصدق والحجامة) لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وقيس بالحجامة القصد ، وخبر « أنظر الحاجم والمجموع » منسوخ بالأول أو الأول أصح ، ويعضده أيضا القياس ويكرهان له كما جزم به في الروضة ، وجزم في المجموع بأنه خلاف الأولى . قال الأسنوى : وهو المنصوص فقد قال في الأم : وتركه أحب إلى أه ظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا ييقن) ليأمن الغلط وذلك بأن يرى الشمس قد غربت ، فإن حال بينه وبين الغروب حائل فيظهر الليل من المشرق لخبر « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » (ويحل) الأكل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (في الأصح) كوقت الصلاة . والثاني لا لإمكان الصبر إلى اليقين ويجب إمساك جزء من الليل ليتحقق الغروب (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لأن الأصل بقاءه ولو أخبره عدل بطلوع الفجر أمسك كما مر (قلت : وكذا لو شك) فيه (والله أعلم) لأن الأصل بقاء الليل (ولو أكل باجتهاد أولا) أي أول اليوم (أو آخره) أي آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحققه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه ، فإن لم يبن الغلط بأن الأمر كما ظنه أو لم يبن له خطأ ولا إصابة صومه (أو بلا ظن) بأن هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم يبن الحلال صبح إن وقع في أوله) يعنى آخر الليل (ويطل في آخره) أي آخر النهار علا بالأصل فيهما إذ الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية . قال الشارح :

المالكية والحنابلة أنه لو مس بشهوة فأمدى بطل صومه (قوله وإن كان تكرره بشهوة) خرج به عدم التكرور وفيه تفصيل فإن كان يحرك شهوته حرم قياسا على القبلة الآتية وإلا فلا (قوله بانتقال المني وتبينته) عطف تفسير (قوله فإنه يفطر قطعاً) معتمد (قوله وكذا لو علم ذلك من عادته) معتمد (قوله وإنما يظهر التردد إذا بدره الإنزال) قال سم على بهجة بعد ما ذكر : وينبغي أن يمرى ذلك في الضم بمائل مر . نعم اترض مقاله الأذرى أنه مناف لتدريجهم القول بأنه إن اعتاد الإنزال بالنظر أضر (قوله خوف الإنزال) أي فلا يضر انتصاب الذكر وإن خرج منه مذى (قوله احتجم وهو صائم) وليس هو مكروها في حقه صلى الله عليه وسلم وإن كره في حق غيره لأنه يجوز أنه فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه يثاب عليه ثواب الواجب ، (قوله لا يخالف ما في الروضة) أي لأن المكروه قد يطلو ويراد به خلاف الأولى ، بل هما بمعنى عند أكثر الفقهاء (قوله فلان لم يبن للغلط) هل يجب

(قوله وكذا لو علم ذلك) يعنى خروج المني بمجرد النظر (قوله وظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة) أي لأن خلاف الأولى من المكروه عند الفقهاء غاية الأمر أن كراهته خفيفة

ولا مبالاة بالسمع في هذا الكلام بظهور المعنى المراد : أى وهو أنه أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل ، وإن بان الغلط قضى فيهما أو الصواب صح صومه فيهما ، والفرق بينه وبين القبلة إذا ترك الاجتهاد فأصاها أنه هناك شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فسادها بعد انعقادها (ولو طلع الفجر) الصادق (وفيه طعام فلفظه صح صومه) وإن سبى منه شيء إلى جوفه لانتفاء القعل والقصد ولو أمسكه في فيه فكما لو لفظه لكنه لو سبقه شيء منه إلى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق إلى جوفه كما مر (وكما لو كان) طلوع الفجر (مجامعا فززع في الحال) أى عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتمده غيرهم وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة ، ولأن الزرع ترك الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس فزرعه حالا ، وأولى من ذلك بالصحة أن يحسّ وهو مجامع بتباشير الصبح فيززع بحيث يوافق آخر الزرع ابتداء الطلوع (فإن مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) أى لم ينقذ لوجود المناق كما لو أحرم مجامعا ، لكن لم ينزلوا منع الانعقاد منزلة الإفساد بخلافه هنا ، ويفرق أن النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولهذا لزمته الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجامع بعد الطلوع بجماع منع الصحة بجماع أى به بسبب الصوم ، بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر ، والفرق أن ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلقت بآخره لتلا بخلو جماع نهار ومضيان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر إذ المهر في التكاح يقابل جميع الوطآت . نعم إن استدام لفتان أن

عليه السؤال عما يبين خلطه أو علمه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأن الأصل صحة صومه (قوله فأصاها الخ) أى حيث لم تصح صلاته وقال حجج : والمراد يبطل صومه ، وصح هنا الحكم بهما وإلا فالمدار على ما في نفس الأمر (قوله وإن سبق منه شيء) غاية ويعلم من التعبير بالسبق أنه لم يقصر فيه (قوله كما مر) أى في قوله كأن جعل الماء في فيه أو أنه الخ ، وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه في فيه لا لغرض ، وحديث فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منهجه لحمل ما فيه على ماله وضعه لغرض (قوله إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع) قضيته أنه لو لم يقصد شيئا لم يصح صومه ، وقضية قوله لا التلذذ بخلافه ، ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الإطلاق استصحاها بما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه (قوله فإن مكث بعد الطلوع مجامعا بطل) قال في شرح المنهج : ولو لم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا الزرع فمن أين يخبرون منع الإيلاج ومن غيره يجوزاه اه . وقال الزيادة : وقيد الإمام ذلك بما إذا ظن عند ابتداء الجماع أنه بقي ما يسعه : فإن ظن أنه لم يبق ذلك أفطر وإن نزع مع الفجر لتقصيره (قوله لكن لم ينزلوا) أى في الإحرام (قوله بخلاف استمرار معلق الطلاق) كأن قال لزوجه إن وطئت فأنك طالق (قوله جميع الوطآت) أى ومن جميع ابتداء القعل

(قوله أى وهو أنه إن أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل) كذا في التسخ ولم أفهم معناه هنا (قوله وإن بان الغلط قضى فيهما الخ) مفهوم المتن (قوله إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع لا التلذذ) سكت عما لو أطلق وربما يفهم من قوله الآتى ولأن الزرع ترك الجماع الخ أنه لا يفسر ، ووجه فهمه منه أن الزرع موضوعه الترك فلا يخرج عن موضوعه إلا بقصد التلذذ فليراجع .

صومه بطل وإن نزع فلا كفارة عليه لأنه لم يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرياني ، أما إذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بأن علم بعد الاستدانة فكذلك أو نزع حالا فإنه وإن أفطر لأن بعض النهار مضى وهو مجامع فأشبهه الغالب بالأكل لكن لا كفارة عليه ، وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل : كيف يعلم التفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بجوابين : أحدهما أنها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها ، والثاني أننا إنما تعبدنا بما تطلع عليه ولا معنى للصبح إلا ظهور الضوء للناسر وما قبله لاحكم له ، فالعارف بالأوقات ومنازل القمر يترك أول الصبح المعتبر زاد في الروضة . قلت : هذا الثاني هو الصحيح .

فصل شرط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت

(الإسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا ولو ناسيا للصوم . قال الأذرى : تضمنت عبارة شرح المذهب أنه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في يومه أنه لا يفطر ، ولا أحسب الأصحاب يسمحون به ولا أنه أرادوه وإن غلبه لفظه اهـ . وقد علم من قوله أنه يشترط الإسلام جميع النهار أنه يفطر هنا (والعقل) أى التمييز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله ولو بشرب دواء ليلا كالصلاة (والتقاء عن الحيض والنفس) إجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفساء ، ويحرم عليهما الإمساك كما قاله في الأنوار (جميع النهار) هو قيد في الأربعة فلو طرأ في أثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كما لو جن في خلال صلاته ، ولو ولدت ولم تر ما يبطل صومها أيضا كما صححه في المجموع والتحقيق (ولا يضر النوم المستغرق) النهار (على الصحيح) لبقاء أهلية الخطاب معه إذ التأم يقبضه إذا نبه ، ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون الفائتة بالإجماع . والثاني يضر كالإجماع (والأظهر أن الإجماع لا يضر إذا أفارق لحظة من نهاره) أى لحظة كانت اكتماء بالنية مع الإفاقة في جزء لأنه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون ، فلو قلنا إن المستغرق منه لا يضر كالتنويم لألفنا الأقوى

(قوله وإن نزع) غاية (قوله فلا كفارة عليه) أى وإن بطل صومه ، وعبارة سم على حج : حاصله أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به .

(فصل شرط الصوم)

(قوله أنه يفطر هنا) أى فيها لو ارتد بقلبه ناسيا (قوله أى التمييز) الأولى أن يفسر هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز في نواقض الوضوء (قوله وإن طرأ في أثناء النهار ردة) أى ولو ناسيا كما تقدم (قوله لبقاء أهلية الخطاب معه) أى ويثبت على صيامه لليلة المذكورة (قوله إذا أفارق لحظة) ظاهره ولو كان الإجماع بفعله وفى حج تعقيد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فإن كان بفعله بطل صومه (قوله فلو قلنا إن المستغرق) أى الإجماع المستغرق الخ

(فصل شرط الصوم الإسلام)

(قوله من حيث الفاعل والوقت) ذكر الوقت هنا لا يناسب كون الإسلام وما بعده مما يرجع للفاعل فقط هو الخبر مع عدم عطف ما يتعلق بالوقت عليه ومن ثم اقتصر المحقق المصل على قوله من حيث الفاعل ، وأما الشهاب حج فلما أراد إفادة أن الفصل معقود لما يتعلق بالوقت أيضا حل المتن على وجه يصححه مع ذلك ، وعبارته مع المتن : فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت ، وكثير من سننه ومكروهاته شرط صحة الصوم من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل الإسلام الخ (قوله ولو ناسيا للصوم) أى ولا يقال إنه كالأكمل أو

بالأضعف ، ولو قلنا إن اللحظة منه تضر كالحنون لألحقنا الأضعف بالأقوى ، فتوسطنا وقلنا إن الإفافة في لحظة كافية ، والثاني يضر مطلقا ، والثالث لا يضر إذا أفاق أول النهار . وفي الروضة وأصلها : لو شرب دواء ليلا فزال عقله نهارا ففي التهذيب إن قلنا لا يصح الصوم في الإغماء فهنا أولى والأفوجهان ، والأصح أنه لا يصح لأنه يفسد . قال الأسنوى : ويعلم منه الصحة في شرب الدواء : أى إذا أفاق في بعض النهار بطريق الأولى ، ولعله فهم أن كلام البغوى فيما لا يزال العقل رأسا بل يغمره كالإغماء مع أن كلامه مفروض فيما يزيله ، وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولو مات في أثناء النهار بطل صومه كما لو مات في أثناء صلاته ، وقيل لا كما لو مات في أثناء نسكه ، ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صفا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار قاله في التتمة ، ويؤخذ مما مر أن عقله هنا لم يزل (ولا يصح صوم العيد) أصغر أو أكبر ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين (وكلنا التشريق في الجديد) وهى ثلاثة أيام بعد يوم الأضحية لما صح من النبي عن صيامها ولو كان صومه لم يمنع عدم الهدى لعموم النهى عنه ، وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخارى فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سب) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى وغيره وصحوه . قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان ، وضعفه السبكي بعلم كراهة صوم شعبان ، ويرد بأن إيمان الصوم يقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان إضعاف بل تقوية ، بخلاف صوم يوم ونحوه فإنه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للمعصية مع كسل وضعف وهو غير مناسب ، ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب بما يأتى إن لم يفسد بما قبله خبر « إذا انصف شعبان فلا تصوموا » وفهم منه أنه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم أفطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر ، وهو ظاهر لأنه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله (فلو صامه) تطوعا من

(قوله والأصح أنه لا يصح) معتمد (قوله بطل صومه) أى فلا يعامل معاملة الصائمين في الفسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفته مما يكره استعماله للصائم (قوله في أثناء صلاته) أى فلا يثاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يثاب على مجرد الذكر فقط ، ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله وبقي سكره جميع النهار) ظاهره سواء تعدى سكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضا في الإغماء فليراجع (قوله ما صح من النهى عن صيامها) قال في شرح بهجة الكبير وفي مسلم « إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » اه . قال في النهاية : ويرى أى قوله وشرب بالضم والفتح وما بمعنى والفتح أكل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو - شرب الميم - وقال البيضاوى في تفسير الآية : أى الإيلالى بها الهيام : أى يفسد الهاء وهو داء شبه الاستسقاء جمع أهم وهيام يريد أنها أيام لا يجوز صومها (قوله حرم عليه صوم الثامن عشر) أى فشرط الجواز

الجماع أو نحوه مما ينفع فيه التسيان (قوله ويعلم منه الصحة في شرب الدواء الخ) قد يقال : إن هذا هو موضوع كلام البغوى إذ صورته أنه أفاق بعض النهار ولأما لم تأت المسئلة من أصلها كما هو ظاهر فليراجع أصل كلام الأسنوى (قوله ولعله فهم أن كلام البغوى الخ) لا يفتى أن هذا الفهم هو المتعين في كلام البغوى بدليل أنه بناء على الإغماء ولم يجعل مقتضى لبطلان به حيث جعلنا الإغماء غير مبطل ، إلا أنه يفعله غاية الأمر أن البغوى تجوز في قوله فزال عقله فعبر بالزوال عن التفتية ، على أن حل الزوال في كلامه على حقيقته يتناهى حكاية الوجهين فيما إذا قلنا إن الإغماء لا يضر فتأمل (قوله ولو شرب المسكر ليلا) مثل ما إذا كان متعلما ، وبه صرح الشهاب سم

غير سبب (لم يصبح في الصباح) كيوم العيد بجامع التحريم . والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عليه ، والخلاف كالخلاف في الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستقر في ذمته والكفارة فيحل من غير كراهة مسارة إلى إبرة ذمته كظهوره في الصلاة في الأوقات المكروهة لخبر الصحيحين « لا تقبلوا » أي لاتقبلوا « رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صوما فليصمه » وقيس بالورد الباقي بجامع السبب ، ولا يشكل الخبر بخبر « إذا انتصف شعبان » لتقدم النص على الظاهر . قال الأسنوي : فلو أخر صوما ليوقعه يوم الشك بقياس كلامهم في الأوقات المهي عنها تحريمه ، وحمل إطلاقه قضاء المستحب وهو نظير قولهم يجوز قضاء الفائتة في الأوقات المكروهة وإن كانت نافلة . وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسله فإنه يسن قضاؤه كما في الروضة ، « أفهم كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان إذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ، ولا يصح نذر يوم الشك كتنذر أيام التشريق والعديد لأنه معصية (وكذا لو وافق عادة تطوعه) سواء أكان يسرد الصوم أم يصوم يوماً معينا كالأثنين والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً موافق صومه يوم الشك فله صيامه بالخبر المسار ، وتثبت عادته المذكورة بمرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ،

أن يصل الصوم إلى آخر الشهر ، ففي أفطر يوماً من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم يتعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر . وبقي ما لو صام شعبان كله بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظراً لاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظراً لقصد في نه نظر ، والأقرب الأول للغة المذكورة ولا نظر لهذا القصد قياساً على ما لو رفض النية تباراً (قوله في وقت النهي) والراجع منه عدم الصحة والقصد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو مندوباً كما يأتي (قوله لا رجلاً) عبارة المحل إلا رجل اه ، وكل منهما جائز من حيث العربية والأفصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشكل الخبر) أي حيث دل على جواز الورد ونحوه بقوله لا رجل الخ ، ودل خبر إذا انتصف على امتناعه لإطلاقه وقوله لتقدم النص : أي هذا الخبر على الظاهر : أي خبر إذا انتصف اه سم على شرح البيهقي (قوله فلو أخر صوما) أي ولو واجبا (قوله بقياس كلامهم) معتمد : أي بل بقياس ذلك أيضاً أنه لو تحرى تأخير ليوقه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً ولم يتعقد (قوله وحمل إطلاقه) أي حيث لم يقيد القضاء بالواجب (قوله وصورة قضاء المستحب) يتأمل قصره على هذه الصورة ، فإن قضية قولهم يندب قضاء النفل المؤقت أنه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عاشوراء وتاسوعاء وغيرها (قوله ولا يصح نذر يوم الشك) أي ما يصدق عليه أنه شك وإن لم يعلم بذلك وقت النذر ، وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالخميس الآتي مثلاً ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتثبت عادته المذكورة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر باقيه موافق يوم الشك يوماً لو أدام حاله الأول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقاً ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوماً قبل الانتصاف علم أنه يوافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادة له (قوله بمرة) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها إلى آخر عمره وهو ظاهر ، وفي فتاوى ولد

في غير موضع خلافاً للشهاب حج (قوله وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسله) أي مثلاً ولا تقتصر على لا ينحصر في ذلك ، إذ المستحب المؤقت يستحب قضاؤه مطلقاً كصوم عرفة وعاشوراء (قوله وتثبت عادته المذكورة بمرة) أي بأن يصوم نظير ذلك اليوم من نصف شعبان الأول ثم يمنعه من صومه في النصف الثاني مانع لم يزل إلا في يوم الشك ، وإلا فالصوم في النصف الثاني منه مطلقاً بلا سبب ممنوع

ويجب أن يفطر بين الصومين فلا أو فرضاً ، إذ الوصال حرام وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوماً بلا علركا في المجموع ، وقضيته أن الجماع ونحوه لا يمنع الوصال . قال في المهمات : وهو ظاهر المعنى لأن تحريم الوصال للضعف : أي عن الصيام ونحوه من الطاعات ، وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى ، لكن قال في البحر : هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين ، وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال : وتعبير الرافعي : أي وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالإمساك كتارك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطي المفطر وصلاً لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برويته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وإنما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه . نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البغوي وغيره ، ومرة صحة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاث كما زعم بعضهم ، وأوجب عما زعمه أيضاً بأجوبة أخرى فيها نظر ، وأجاب العراقي عن ذلك أخذاً من كلام السبكي بأن كلامهم هناك إما إذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما إذا لم يتبين شيء ، فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط ، فإذا نوى اعتياداً على قولهم ثم تبين ليلاً كونه من رمضان لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى : ألا تراهم لم يذكروا هذا فيما يثبت به الشهر وإنما ذكروه فيما يعتمد عليه في النية اهـ . وقال الأخرى : يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في عزم الناس لا في أفرادهم ، فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم

الشارح ما عتلفه ونصها : سئل الشيخ الرمل هل العبرة بعادته القديمة أو السنة الماضية فأجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة ، وكتب سم على شرح البهجة قوله بأن اعتياد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداءً لأن ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممنع فيحتاج لإعادة وينقل الكلام إليها فيتسلسل ، ويجب أن يصور ذلك بما إذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف ، فالظاهر أن له صومه بعده لأنه صار عادة له ، ولو اختلفت عادته كان اعتياد الاثنين في عام والخميس في آخر فهل يعتبر الأخير أو تقول كل صار عادة له ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني . نعم إن عزم على هجر أحدهما والإعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن حل ما نقل عن إفتاء والد الشارح المتقدم عليه (قوله ويجب أن يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أي الوصال (قوله لكن قال في البحر) معتمد (قوله أنه جرى على الغالب) أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين وأن لا (قوله ولم يكتف به) أي على المرجوح السابق (قوله ثم تبين ليلاً كونه من رمضان) قال سم على شرح البهية ، قوله ليلاً يتجه على هذا الجواب أن التبين نهاراً كذلك ، ولعل اقتصار الشارح على قوله ليلاً لينتأى قوله لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى

(قوله ومرة صحة نية معتقد ذلك) أي ظانه كما مر تفسيره به في كلامه وهو الذي ينتزعه التناهي . وحاصل ذلك كما قرره حجج في مبحث النية أن ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ، ثم إن تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه اعتياداً على هذه النية ، وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه ، هذا إذا لم يعتقد صدقهم ، فإن اعتقد ذلك بأن وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتياداً على ذلك (قوله كما زعم بعضهم) يعني التناهي وكان الأول أن يقول وإن زعم بعضهم (قوله بأن كلامهم هناك) يعني في مبحث النية فهذا جمع بين موضعين فقط على أنه هو عين الجمع الذي قبله فلا حاجة إليه معه (قوله فإذا نوى اعتياداً على قولهم) أي بأن كان الواقع مجرد الظن كما علم (قوله بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم)

لوقوفهم بهم ألا ترى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من القساق والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاً
ومر أن الجمع في الضبيان ونحوهم غير معتبر فالأثنان كذلك ، وقضية كلامه كآصله أن يوم الشك يحصل بما ذكر
سواء أطبق الغيم أم لا ، لكن قيده صاحب الهجة تبعاً للطاوسي والبارزى والقنوتى بعدم إطباق الغيم لرفع إطباقه
لا يورث شيء مما ذكر الشك والأول كما أفاده الشيخ أوجه ، وقول الشارح والسياء مصحفة تبع فيه من ذكر ،
ويمكن حمله على التخييل وقد عمت البلوى كثيراً بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم يتحدث الناس برويته
ليلة الخميس وظن صديقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة
أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ؟ وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى بالثاني لأن دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل
مصلحة المندوب (وليس إطباق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لأننا تبعنا فيه بكمال العدة فلا يكون هو يوم شك
بل يكون من شعبان لخبر المار ، ولا أثر لظننا برويته لولا السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت السماء مصحفة
وترامى الناس الهلال فلم يتحدث برويته فليس بيوم شك ، وقيل هو يوم شك ، ولو كان في السماء قطع مصاب
يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث برويته فقيل هو يوم شك وقيل لا ، قال في الروضة :
الأصح ليس بشك (ويسن تعجيل الفطر) يتناول شيء كما في الجواهر ، وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو
محتمل لما فيه من إضعاف القوة والضرر ، ومحل التنبه إذا تحقق الغروب أو ظنه بأماره خبر « لا يزال الناس
يغير ما جعلوا الفطر » متفق عليه ، ويكره تأخيره إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيحة وإلا فلا بأس به كما في المجموع
عن نصي الأمم ، وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض بماء يمججه وأن يشربه ويتقيأه إلا للضرورة ، قال :
وكانه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاً . وقول الزركشي إنه إنما يتأني على القول بأن كراهة
السواك لاتزول بالغروب والأخرون على خلافه يرد بأن الظاهر تأنيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما (ويسن الفطر

(قوله فالأثنان كذلك) ومثلها الواحد كما تقدم له (قوله وقيل هو يوم شك) انظر ما فائدة الخلاف مع أنه يحرم
صومه على كل تقدير ، إذ يفرض أنه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه حرام ثم رأيت
سم على شرح الهجة قال مانصه : قوله وإذا انتصف شعبان حرم الصوم البغ ، هذا قد يوجب أنه لاختصاصية
ليوم الشك لأنه مع الواصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ، ومع عدم الوصل يمنع صوم كل واحد منهما
إلا أن يجعل الخصوصية أنه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين بخلاف غيره فليأمل اهـ . وقد يقال
أيضاً : فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما لو قال إن كان اليوم الثلاثي يوم شك فعبدى حرّاً أو نحوه فيؤاخذ بذلك
حيث قلنا إنه شك (قوله ويسن تعجيل الفطر) ينبغي سن ذلك ولو ماراً بالطريق ، ولا تنحرم مروءته به أخذاً
مما ذكره من طلب الأكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو ماراً بالطريق (قوله وهو محتمل) معتمد (قوله أو
ظنه بأماره) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر إذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لندب
التأخير (قوله أنه) أي الصائم (قوله وأن يشربه) أي بعد دخول وقت الفطر كما هو ظاهر (قوله لوضوح الفرق
بينهما) أي وهو أن السواك مستحب ولا يكره إلا لسبب وقد زال بخلاف المضمضة فإنها ليست مطلوبة فإزالة

يعني اعتقده كما يعلم مما بعده (قوله وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع) وقضيته أيضاً عدم
حصولها بالاستفاة أو إدخال نحو عود في أذنه أو لإحليله أو نحو ذلك وإن كان مذكروه من التعليل يأتي ذلك ،
ثم إن قضية تعبيره بلفظ كما في نقله كلام الجواهر المؤذنة بأنه موافق له أن يعتد به وهو محتمل يؤذن بأنه

على تمر ، وإلا بأن لم يجده (فاء) خبره إذا كان أحكم صاعاً فليطهر على التمر ، فإن لم يجد التمر فليطه الماء فإنه طهور » صححه الترمذي وابن حبان وورد « أنه صلى الله عليه وسلم كان يطر قبل أن يصل على رطبات ، فإن لم يكن فعل تمرات ، فإن لم يكن حسا حسوات من ماء » ، وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر وأن السنة تثبت ما يطر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه في الثاني نص حرملة وتصريح ابن عبد السلام به في الماء وتصيير المصنف وغيره بتمر إذ هو اسم جنس جمعي وتصيير جمع بتمر محمول على أنه يحصل بها أصل السنة سواء في ذلك من هو بمكة وغيره بخلافًا للمحب الطبري (وتأخير السحور) خبر « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولأن تأخير السحور أقرب للتقوى هل العبادة وصح « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قنر مابينهما تخمين آية » وفيه ضبط لقنر ما يحصل به سنة التأخير ويسمى السحور أيضا خبر « تسحروا فإن في السحور بركة » وخبر الحاكم في صحيحه « استعينا بطعام السحر على صيام التهار ويقبولة التهار على قيام الليل » والسحور بفتح السين المأكول وبضمها الأكل حينئذ ويحصل بقليل المطعوم وكثيره خبر « تسحروا ولو بجرعة ماء » ويدخل وقته بنصف الليل ، ومحل استحبابه إذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضرا كما قاله المحامي ، ولهذا قال الحليمي : إذا كان شعبان فينبغي أن لا يتسحر لأنه فوق الشيع ١٥ . ومراده لإكثار الأكل ومحل أيضا (ما لم يقع في شك) بأن يتردد في بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى لخبر « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » (ولينس لسانه عن الكذب والغيبة) ونحوهما من مشائخه وسائر جوارحه عن الجرائم فلا يبطل الصوم بارتكابها ؛ بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالإسقام ، وإنما طلب الكف عن ذلك لخبر البخاري « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه

الخلاف بها تعد حينما حيث لا غرض (قوله على تمر) ولينظر هل يقدم اللبن على العسل . أقول : ينبغي أن يقدم العسل لأنهم نظروا للحلوى هذا المثل بعد فقد التمر والماء ونحوهما مما ورد ، وكعب سم على منج حيرة : قيل الحكمة كونه مدخول النار وقيل تفاولا بالخلاوة وقيل لنفع البصر اهـ (قوله وإلا فاء) قال سم على حج : وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظر ، وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل اهـ . أقول : أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضا بعدم الحصول ، ويوجه أن الغرض المطلوب من تعجيل الفطر بإزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو منتف مع ذلك مع أن تناول التراب والمطر مع انتفاء الضرر مكروه فلا ينبغي حصول السنية به (قوله على التمر) أي وعلى العجوة أيضا (قوله خلافا للمحب الطبري) أي حيث قال : يقدم من بمكة ماء زمزم (قوله لأنه فوق الشيع) أي ما يأكله مثلا (قوله فلا يبطل الصوم) أي ثوابه .

[فرج] لو تاب هل يسلم الصوم من النقص ؟ محل نظر ، ويحتمل بقاؤه وأن يكون غايته دفع الإثم خدام

لا يعتمد هذه القضية فليراجع غناره في المسئلة (قوله بأن لم يجده) قضيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا يحصل له سنة الفطر على الماء فليراجع (قوله ومحل استحبابه إذا رجا منفعة) انظر مع ما مر ويأتي من حصوله السنة بالليل كالأكبر (قوله أو لم يخش به ضرا) هو كذا بأو في النسخ ولعله تحريف من الكبة ، وإلا فالذي في القوت عن تجريد التجريد ولم يخش بالواو وهي الأصوب كما لا يخفى ، لكن قضيته أنه لا يسن إلا إذا رجا منفعة (قوله فلا يبطل الصوم بارتكابها) هو بالفاء في أكثر النسخ ، وهو الذي ألبأ الشيخ في الحاشية إلى ضبط يبطل بضم أوله فيكون فاعله ضميرا يعود على الصائم ، ولا يخفى أن ما بعده لا يلائمه ، لكن هو في نسخة بالواو بدل

وشرايه « ونحبر الحاكم في صحيحه » ليس الصيام من الأكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث « ولأنه يحبط الثواب ، فالمراد أن كمال الصوم إنما يكون بصيانته عن اللغو والكلام الردىء لا أن الصوم يبطل بهما فإن شتمه أحد فليقل إلى صائم نحبر « الصيام جنة ، فإذا كان أحدكم صائم فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إلى صائم إلى صائم مرتين » يقوله بلسانه بنية وعظ الشائم ودفعه بالتي هي أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصحيحه ، ثم قال : فإن جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن . وقال : إنه يسن تكراره مرتين أو أكثر لأنه أقرب إلى إمساك صاحبه . عنه وقول الزركشى ولا أظن أحدا يقوله مردود بالنحبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات والمبصرات والمشغومات والملابس إذ ذلك سر الصوم ومقصوده الأعظم لتتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى فكيف جوارحه عن تعاطي ما يشبهه . قال في الدقائق : ولا يمنع هذا العطف لأن النوعين اشتركا في الأمر بهما ، لكن الأول أمر لإيجاب ، والثاني استحباب اهـ . والأوجه ماجرى عليه المصنف وما تحمله الشارح لعبارة الرافعي بعيد . قاله في الأنوار ، ويكره أن يقول بحق اللحم الذي على في (ويستحب أن يغتسل من الجنابة) والحليص والنفاس (قبل العجر) ليؤدي العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوده ، لكن نقل عنه الرجوع عن ذلك ، وخشية من وصول الماء إلى باطن الأذن أو الدبر أو غيرهما ، وينبغي أن يغسل هذه المواضع إن لم ينهأ له الغسل الكامل . قال الأستاذ : وقياس المعنى الأول استحباب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهارا . قال الحاملي والبحر جاني : يكره للصائم دخول الحمام : يعنى من غير حاجة لحواجز أن يضره فيفطر . قال الأذعى : وهذا لمن يتأذى به دون من اعتاده ، وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أما من حيث أنه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وأن يحترز عن الحجامة) والقصد للاختلاف فيهما كما مر (والقبلة) وليس مكررا مع ما مر إذ اه عمرة (قوله ليس الصيام من الأكل) أى بأن يتركه (قوله فإن جمع فيه بين قلبه ولسانه فحسن) .

[فائدة] قال حجج في فتاويه الحديثية : هل الذكر اللسان أفضل أو غيره ؟ وعبارته : والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه « خير الذكر الخفى » أى لأنه لا ينطرق إليه الرياء ، وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعد بمكرمة لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون : لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه ، وينبغي حمله على أنه لا ثواب عليه من حيث الذكر الخصوص ، أما اشتغال القلب بذلك وتأمله لمعانيه واستغراقه في شهوده فلا شك أنه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيشة الثواب الجزيل ، ويؤيده خبر البيهقي « الذكر الذى لا تسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا » اه بحروفه (قوله عن الهوى) بالقصر (قوله ويكره أن يقول بحق اللحم الخ) ومثله الحاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة أنه حلف بغير الله تعالى وصفاته (قوله وينبغي أن يغسل هذه المواضع) أى قبل العجر بنية رفع الجنابة (قوله وقياس المعنى الأول) هو قوله ليؤدي العبادة على

الفاء ولا غبار عليها (قوله والأوجه ماجرى عليه المصنف الخ) هذا لا يتعلق له بما قبله وإن أومأه كلامه وحاصل المراد منه أن المصنف عدل إلى قوله وليصن لسانه بلام الأمر عن عبارة المحرر المفيدة لاستحباب ذلك لما فيه عليه في الدقائق من أن ذلك واجب على كل أحد لأمسنون . وأجاب عنه الشارح بالجلال بما حاصله أن الاستحباب من حيث الصوم فلا ينافي أنه واجب في حد ذاته ، قال : فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره ، واستبعده الشارح هنا بما ترى (قوله أما من حيث أنه ترفه لا يناسب الصائم فردود) في هذا الرد نظر لا يخفى لأن الترفه إنما هو

الأول في حكمها وهنا في أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو تعاطيه لغلبة شهوته نعم إن احتاج إلى مضغ نحو خبز لطف لم يكره (والعلك) يفتح العين المضغ ويكرهه المملوك لأنه يجمع الريق ، فإن ابتلعه أفطر في وجهه ضعيف ، وإن ألقاه عطشه ومن ثم كره كما في المجموع ، وعمله في غير ما يفتت ، أما هو فإن يتقن وصول بعض جرمه عمدا إلى جوفه أفطر وحينئذ يحرم مضغه ، بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور ، وكالعلك في ذلك اللبان الأبيض فإن كان لو أصابه الماء بيس واشتد كره مضغه وإلا حرم . قاله القاضى (وأن يقول عند) أى عقب (فطره : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل ، وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول حينئذ « اللهم ذهب الظلم وأبطل العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى » (وأن يكثر الصدقة) والجود وزيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوى الأرحام والخيران خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والتعاطين للعبادة بدفع حاجتهم ، ومن ثم سن أن يفطروهم بأن يعشيهم لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم « من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء » فإن عجز عن عشايمهم فطروهم بشرية أو تمر أو غيرهما (وتلاوة القرآن في رمضان) في كل مكان غير نحو الحش حتى الحما والطرير إن لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها لخبر « إن جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » وهى أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة في المصحف أفضل ، ويسن استقبال القبلة والبحر إن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم (وأن يتكفف فيه) أى في رمضان وأن يكثر من ذلك للاتباع . رواه الشيخان : ولأنه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما) بالتشديد والتخفيف ، وهى تدل على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لامتتنى بها ، والسبب بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف

الطهارة (قوله نعم إن احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض إصلاحه لمتعاطيه ، وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف إصلاحه مثل الصائم (قوله وعمله في غير ما يفتت) أى في علك مالا يفتت (قوله وكالعلك في ذلك) أى في ذلك التفصيل (قوله اللبان الأبيض) وهو المسى بالشام (قوله فإن كان لو أصابه الماء بيس) أى ماء الهم وهو الريق أو ما يدخله فيه لإيباسه (قوله واشتد كره) أى بحيث لا يتحلل منه شيء (قوله كان يقول) أى فيجمع الصائم بينهما (قوله وأن يكثر الصدقة الخ) لعل المراد به أن يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على السبب (قوله ويقرأ غيره) أى ولو غير ما قرأه الأول ، فنه ما يسمى بالمدارسه الآن وهى المعبر عنها في كلامهم بالإدارة (قوله والتلاوة) أى وإن قرأ حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة . وينبغي أن يحل ما لم يذهب خشوعه وتدبره

بخلاف السنة لا مكرهه (قوله وذوق الطعام) وهو مكرهه بدليل الاستدراك الآتى ، وكان على الشارح أن يذكر حكم الكراهية هنا تمهيدا للاستدراك المذكور (قوله فإن يتقن وصول بعض جرمه عمدا) قد يقال : قياس ما مر فيها لو وضع ماء في فيه لغير غرض من القطر مطلقا أنه يفطر هنا وإن لم يعتمد إلا فافرق (قوله وما موصولة أو زائدة) أى أو نكرة موصوفة كما في كلام غيره ، وهو الذى ينزل عليه ما يأتى عن الشارح بقوله ويجوز رفع ما بعدها : أى بناء على أنها موصولة أو موصوفة ، وقوله ونصبه : أى بناء على أنها نكرة موصوفة

ونصبه وجهره وهو الأرجح على الإضافة (في العشر الأواخر منه) فهي أولى بذلك من غيره للاتباع ، ولأنه صلى الله عليه وسلم «كان إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المزور» ويسن أن يمتكث معتكفا إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر فقها لا في غيرها كما تقل الماوردي عليه اتفاق الفقهاء ليلة القدر وسيأتي الكلام عليها في أول الكتاب الآتي .

فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه

(شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) والإسلام ولو فيا مضى كالصلاة ، فلا يجب على مجنون ومغنى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق في الصلاة لخبر «رفع القلم عن ثلاث» (وإطلاقته) له وصحة وإقامة أحدا مما يأتي فلا يجب على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ، وعلى مسافر كما يعلم مما يأتي ووجوبه عليهما ، وعلى السكران والمغنى عليه والخائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقرر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ، ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فإن

بقراته في المصحف وإلا فلا يكون أفضل (قوله ونصبه) أى على أنه مفعول لفعل مخضوف وهو صلة لما : أى لأمى الذى أعنيه أو أريد به زيدا (قوله وشد المزور) كناية عن التهيؤ للعبادة والإقبال عليها بهمة ونشاط .

(فصل في شروط وجوب صوم رمضان)

(قوله وما يبيح ترك صومه) أى وما يتبع ذلك من الإمساك والتقية (قوله والبلوغ) أى والنقاء من الحيض والنفاس أيضا ، فالجنون والصبا والحيض والنفاس مانعة من الوجوب ، بل ما عدا الصبا مانع من الصحة إن تقدم على طلوع التجرد ومبطل للصوم إن طرأ عليه . لا يقال : لا يتصور بطلان الصوم بطرؤ النفاس لأنه مسبوق بالولادة وهى مبطل للصوم ، فالنفاس إنما حصل بعد بطلانه لأنه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل . لأننا نقول : يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومها ثم رأت الدم نهارا وهى صائمة قبل مضى خمسة عشر يوما فإنه نفاس ، والأحكام مرتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ، ففي هذه الصورة إذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برويته الدم نهارا ويمتد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا ليلا ثم نوت الصوم وطرقها الدم نهارا فإن أحكام النفاس إنما ترتب رؤيته

(قوله وجهره) أى بناء على أنها زائلة وأعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أما فيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة بالخارج والمجرور صلها فلا عمل له من الإعراب ، والتقدير لاملل الاعتكاف الذى في البشر الأواخر .

(فصل في شروط وجوب صوم رمضان)

(قوله وسكران) أى بلا تمدد وسكت عن محرز البلوغ (قوله ووجوبه عليهما) الضمير راجع إلى المريض الذى هو محترز الصحة وإلى المسافر ، لكن لفظ المريض ساقط من نسخ الشارح ولعله من الكتبة فإنه موجود في عبارة شرح المنهج التى هى أصل ما هنا بالحرف (قوله ومن ألحق بهم المرتد) تعريض بالجلال المحلى كما سيأتي له

وجوبه عليه وجوب تكليف كما مرّت الإشارة إليه . ثم يمكن أن يجاب عن كلام الشارح بأن وجوب النفاذ السبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمّر به الصبي لسبح إذا أطاق) وميز وضرب على تركه لمشرّك يمتنع عليه والصبي كالصبي ، والأمر والضرب واجبان على الولي كما مرّ في الصلاة خلافاً للمحب الطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً) شديداً وهو ما يبيح التيمم وإن تعدى بسببه بأن تعاطى ليلاً ما يمرضه نهاراً قصداً وفارق من شرب مجتناً فإنه يلزمه قضاء الصلاة ، لأن ذلك فيه تسبب بما يؤدي للإسقاط وهذا ليس فيه تسبب إلا بما يؤدي إلى التأخير وهو أشعف فلم يضيّق فيه كذا قيل ونظر فيه بأن كلا منهما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشى منه طول البرء لقوله تعالى - وما جعل عليكم في الدين من حرج - وعلى المريض من حيث خف مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم أن ينوي قبيل الفجر ، فإن عاد له المرض كالحمى أظفر وإلا فلا ، وإن علم من عادته أنها ستعود له عن قرب ، وأقنى الأذرعى بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ، ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أظفر وإلا فلا ، ولو كان المرض مطبقاً فله ترك النية من الليل . قال في الأنوار : ولا أثر للمرض اليسير كصداق وجع الأذن والسعال إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر ، ومن خاف الهلاك لترك الأكل حرم عليه الصوم . قال الغزالي في المستصفي

على رؤية الدم كما ذكره وإن حصبّت المدة من الولادة (قوله كما مرّت الإشارة إليه) أي في قوله ولو فيها مضى (قوله حيث فرق بينهما) لعله يقول بوجوب الضرر للصلاة ولا يجب للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) وينبغي قياساً على ما تقدم في التيمم أنه لا يجوز له ذلك إلا بإخبار طبيب عدل مسلم وإلا فلا يباح له الترك ، وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيترك الأكل الحاصل بالصوم المتقضى القطر هنا بخلافه ، ثم فإن لم الفصل الحاصل من الوضوء إنما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال (قوله ونظر فيه) وقد يجاب بأن لزوم القضاء للمجنون إذا تعدى إنما هو للتغليظ وإلا فأصل الجنون لا قضاء معه لانقضاء تكليفه ، بخلاف المرض فإن القضاء واجب عليه مطلقاً ، وحاصل الفرق أنه فصل في المجنون بين التعدى بسبب الجنون وعدمه ، وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر (قوله حيث خف مرضه) أي قبيل الفجر بخلاف ما لو أظيق مرضه أو كان وقت الفجر محمواً فلا يجب عليه النية (قوله بأنه يجب على الحصادين) ومثلهم غيرهم من سائر العملة (قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة) أي سواء كان يحصد لنفسه أو بأجرة أو تبرعاً وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذاً بما يأتي في المراجعة إن خاف على المال إن صام وتعلل بالعمل ليلاً أو لم يفته فيؤدّي لتلفه أو نقصه نقصاً لا يتناهن به ، هذا هو الظاهر من كلامهم وساقى في إنقاذ المحترم ما يؤيده خلافاً لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولن أطلق الجواز أصح . وظاهره وإن لم تبح التيمم كما يفهم من قول حج : إن خاف على المال إن صام ، ويشمل وهو الظاهر تقيد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقاً) أي أو كان محمواً وقت الفجر أو على (قوله لترك الأكل) أي في نهار رمضان مثلاً (قوله حرم عليه الصوم) مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بقاء البرء أو الشين القاشش

الصرح به (قوله وهو ما يبيح التيمم) هو مخالف في هذا للشهاب حج فإنه جعله شرطاً لوجوب القطر لا لحدود إباحته (قوله ونظر) فيه بأن كلا منهما يلزمه القضاء هذا التنازع لا يلاقى غرض الفارق ، فإن غرضه أن من تعاطى ما يمرضه ليفطر لم تعامله بتقيض قصده ونلزمه الصوم بل أمجنا له القطر ، ومن تعاطى الجنين ليسقط عنه قضاء الصلاة عاملناه بتقيض قصده وألزمناه القضاء (قوله ثم من لحقه مشقة شديدة) ظاهره وإن لم تبح التيمم ، ولعل الأذرعى يرى ما رآه الشهاب حج ، وقياس طريقة الشارح المتقدمة أنه لا بد من أنها تبيح التيمم (قوله إلا أن يخاف الزيادة)

والجرجاني في التحرير . فإن صام في انعقاده أحياناً ، أوجهها انعقاده مع الإثم . ولن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (و) يباح (تركه للمسافر سقراً طويلاً مباحاً) سواء أكان من رمضان أم من غيره نلنا ولو تعين أو كفارة أو قضاء ، بخلاف السفر القصير وسفر المصيبة لما مرّ في صلاة المسافر قياساً على المحصر يريد التحلل ولتيميز الفطر المباح من غيره ، وبحسب السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو إقامة يقضى فيها ، بخلاف مديم السفر أبداً لأن في تجويز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وإن نازع فيه الزركشي ، ومثله فيها يظهر كما بحثه الأذرى ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن يقضيه لمرض يخوف أو غيره (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المعنى المخوف إلى الفطر من غير اختياره ولما صح « أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكراغ الغنم بقدر ماء ما قبل له إن الناس يشق عليهم الصيام » (وإن سافر فلا) يفطر لأنها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبن جانب الحضر لأنه الأصل ، ولو نوى ليلاً ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر أيضاً للشك في مبيحه ، فإن فارق العمران إن لم يكن ثم سور ، والسور إن كان قبل الفجر فله الفطر ، وشمل إطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر ما لو نذر لإتمامه ، وبه صرح

أو زيادة المرض لم يحرم لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء ، وعليه فقد يفرق بينهما بأن الماء بدلاً تفعل به الصلاة في وقتها فنع من استعماله المؤدى للضرر مع إمكان العدول عنه ، بخلاف الصوم فإن الإفطار يؤدي إلى تأخير العبادة عن وقتها وإن أمكن القضاء ، لكن في حاشية شيخنا الزبائدي أنه متى خاف مرضاً يبيح التيمم وجب الفطر ، ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض : أي يجب عليه إذا وجد به ضرراً شديداً بحيث يبيح التيمم . ويبيح أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدرُوا على القتال إلا به جاز لهم ، بل قد يجب إن تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لمقاتلوهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج : وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه ١ . ويمكن توجيهه بأن للصوم بدلاً وهو الإطعام فبتقدير فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرّ فيفطر ويقضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كثر من الشتاء (قوله وهو ظاهر) وظاهر أن محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم وإلا جاز له الفطر بل وجب (قوله أفطر بعد العصر) لا يقال : إنه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم حصل له مرض أفطر لأجله لأننا نقول : يجوز أن فطره لسبب آخر اتفق حصوله إذ ذاك ويحصل معه المقصود لأنه جعل فطره سبباً لفطر الناس المشقة الحاصلة لهم ، وهذا قد يقال إن كانوا مسافرين كما هو الظاهر لم يصح الاستدلال بما ذكر على أن طرأ المرض يبيح الفطر لأن السفر في نفسه مبيح وإن كان صلى الله عليه وسلم صائماً ، وجعل في شرح الروض فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر دليلاً لجواز الفطر للمقيم الذي نوى ليلاً ثم سافر قبل الفجر (قوله بكراغ الغنم) هو موضع على ثلاثة أميال من صفان قاموس (قوله ما لو نذر لإتمامه) أي إتمام رمضان

قياس مأمراً للشارح أن المراد زيادة المرض لازمة لمجرد الوجع (قوله قياساً على المحصر يريد التحلل ولتيميز الفطر الخ) لاجل له هنا وإنما عمله عند قوله الآتي نعم يشترط في جواز الترخص نيته فإن هذين تعليلاً له كما في كلام غيره (قوله ولما صح من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر الخ) عمله بعد قول المتن الآتي : ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز كما في كلام غيره

الروايات لأن إيجاب الشرع أقوى منه ولا كراهة في الترخيص فيها مرة كما في المجموع . نعم يشترط في جواز الترخيص نيته كالمخصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرافعي في فصل الكفارة وذكره البغوي وغيره وبمزم به المحب الطبري ونقله عن الأصحاب ، واعتمده الأسنوي وغيره خلافا لما في فتاوى الفقهاء (ولو أصبح المسافر المريض صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما لدوام علمهما (فلو أقام) المسافر (وشئى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصبيح) لانتفاء المبيح . والثاني لا يحرم اعتبارا بأول اليوم ، ولهذا لو أصبح صائما ثم سافر لم يكن له الفطر (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر - التقدير : فأفطر فعدة (وكذا الحائض) إجماعا والتفصا في ذلك مثلها (والفطر بلا علم) لأنه إذا وجب على المفلور فغيره أولى (وتارك النية) الواجبة عمدا أو سهوا لتوقف صحتها عليها . ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجيلا لبرائة النعمة . قال في المهمات : وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين صديق الوقت وتعذر الترك ، ورد بمنع تسميته تابعا ، إذ لو وجب لزوم كونه شرطا في صحة الصوم كصوم الكفارة وإنما يسمى هذا واجبا مضيقا ، وقد يمنع الأكل الملازمة ويستند المنع بأنه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميته ذلك تابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالإغماء) لأنه نوع مرض فاندرج تحت قوله - فمن كان منكم مريضا - الآية ، وإنما سقط قضاء الصلاة لتكررها ولأنه في معنى المكلف (والردة) لأنه ألزم الوجوب بالإسلام وقدر على الأداء فهو كالمحدث (دون الكفر الأصلي) بالإجماع لما في وجوبه من التنفير عن الإسلام (والصبي والمجنون) لارتفاع القلم عنهما ، ولو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن فالأصح في المجموع في الأولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ) الصبي بالمعنى الشامل للصبي كما مر (بالتأخر صائما) بأن نوى ليلا (وجب عليه إتمامه بلا قضاء) لصيرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة فأشبه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه ، ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة (ولو بلغ) الصبي (فيه) أى النهار (مفطرا أو أفقا) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لعدم التمكن من زمن يسع الأداء والتكليف ويبقى ما لو نذر المسافر في السفر صوم تطوع هل يتعذر نذره أولا ؟ فيه نظر ، ويبنى أنه إن كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره وإلا فلا (قوله في جواز الترخيص نيته) مفهومه الإثم إذا لم ينو ذلك (قوله وقد يمنع الأول) هو قوله وقد يجب بطريق العرض وقوله الملازمة هي قوله إذ لو وجب لزم النسخ (قوله ويجب قضاء ما فات بالإغماء) أى وإن لم يتعد به بخلاف المجنون (قوله دون الكفر الأصلي) أى فلو خالف وقضاه لم ينقذ قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من أنه لو قضاه لا تنتقد ، ثم رأيت في سم على حج في أثناء كلام طويل مانصه : ثم نقل شيخنا الشهاب الرملي إفتاء بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب اهـ . وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر ، وقدمنا في فصل إنما تجب الصلاة عن إفتاء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة ، وقياسه صحة قضاؤه الصوم اهـ (قوله عنهما) أى عن صاحبهما (قوله ولو ارتد ثم جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بأن قارن قوله المكفوف الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة أو لا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر ، كلا بهامش عن بعضهم . أقول : والظاهر بل المتعين الثالث لأن جنونه حيث قارن نزل مزالة السابق على الردة لأن مقارنته لما ارتد به تمتع من قصده لما فعله حالة العقل والقصود السابق على الفعل لا أثر له (قوله في الأولى) هي مسألة الارتداد ، وقوله وفي الثانية هي مسألة السكر (قوله لصيرورته من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المنتوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خصلة واحدة لا يتبعض لكن الثواب المترتب عليها

عليه غير ممكن فأشبهه ماله أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن . والثاني يجب القضاء لإدراكهم جزءا من وقت الفرض ولا يمكن فعله إلا اليوم فيكمل كما يصوم في الجزء عن بعض مد يوما (ولا يلزمهم) يعني هؤلاء الثلاثة (إمساك بقية النهار في الأصح) لإفطارهم بطلر فأشبهوا المسافر والمريض . والثاني يلزمهم لإدراكهم وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم . نعم يستحب حرمة الوقت . ويسن لمن زال عنده إختفاء القطر عند من يجهل حاله ثلاثا يتعرض للثمة والعقوبة ، وحلم من نذب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة وجبونة وكافرة وحائض اغتسلتا لأنهما مفطران فأشبهها المسافرين والمريض (ويلزم) الإمساك (من تددى بالفطر) عقوبة له ومعارضة لتقصيره ، والمراد بالفطر القطر الشرعي فيشمل المرتد (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الإهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (لا مسافرا ومريضدا زال عندهما بعد الفطر) بأن أكل : أي لا يلزمهما الإمساك لكن يتنبذ لحرمة الوقت ، فإن أكل فله خفياء كيلا يتعرضا للثمة وعقوبة السلطان كما مر (ولو زال) عندهما (قبل أن يأكلا لم ينزوا فكانا في المذهب) أي لا يلزمهما الإمساك لأن تارك النية مفطر حقيقة فكان كما لو أكل . وقيل فيه وجهان ، ومراده بقبل أن يأكلا ما يحصل به الفطر ، واحتراز بقوله : ولم ينزوا عما لو نوبا فأصبحا صائمين فيلزم الإمساك ، ولو طهرت نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الإمساك (والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من أكل يوم للشك . ثم ثبت كونه من رمضان) وهو من أهل الوجوب لأن صومه كان واجبا عليهم إلا أنهم جهلوه ، ثم إن ثبت قبل نحو أكلهم نذب لم نية الصوم : أي الإمساك ليمتيز عن أمسك غافلا ، بخلاف المسافر إذا قدم بعد الإفطار لأنه يباح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر ، ومراده بيوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء أكان تحدث برويته أم لا ، بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه . والطريق الثاني لا لأنه أفطر بطلر فأشبه المسافر إذا قدم بعد الإفطار ورد بما مر^١ والمسأموم بالإمساك يتأب عليه وليس في صوم شرعي كما مر الأصح في المجموع وإنما أتى عليه لأنه قام بواجب ، ولو ارتكب فيه محظورا لم يلزمه سوى الإثم ،

يمكن تبعيذه ، ونظيره مامر^٢ في الجماعة من أنه إذا قارن في بعض الأفعال فانت الفضيلة فيه دون غيره (قوله ومعارضة) عطف مغاير (قوله فيلزم الإمساك) أي الإتمام (قوله لم يلزمها الإمساك) وقياس مامر^٣ في المسافر نذب الإمساك (قوله نذب لم نية الصوم) أي الإمساك ليمتيز عن أمسك غافلا ، ويحتمل أن المراد نية الصوم الحقيقي لكن إذا كان في وقت تصح فيه النية في بعض المذاهب (قوله وليس في صوم شرعي) أي ومع ذلك فالظاهر أنه ثبت له أحكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ، ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتقد فيه .

(قوله اغتسلتا) كذا في النسخ ، والأصوب اغتسلت : أي الحائض (قوله لأنهما مفطران) انظر ما مرجع ضمير التثنية ويجوز أن يكون الواطء والموطوعة لكن يعبر عليه قوله فأشبهوا المسافرين والمريض إذا لا يتأتى ذلك في نحو الصبية والمجنونة كما لا يخفى ، وأصل هذه العبارة في شرح الروض : لكن ضمير التثنية فيه راجع للمريض إذا شق والمسافر إذا حضر ، فقوله فيه فأشبهوا المسافرين الخ : أي من قام به السفر والمريض بالفعل (قوله لكن يتنبذ لحرمة الوقت) هذا عمله قوله فيما مر . ويسن لمن زال عنده نهارا إختفاء القطر (قوله أي الإمساك) قد يقال : إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فما وجه تعقيد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الأكل ، وهذا المشهور بإبقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها حينئذ : أي إذا كان قبل الزوال ، وظاهر أنه

وكلامه يفهم أن من لم يأكل ثم ثبت أنه من رمضان يجب عليه الإمساك من باب أولى ، لكن قد يقاد إلى النعم أنه لاختلاف في ذلك وهو قضية نقل ابن الرفعة في الكفاية عن الأكثرين والذي قاله في الروضة عن صاحب التتمة أن القولين فيما إذا بان من رمضان قبل الأكل فإن بان بعده فإن قلنا الإمساك لا يجب هناك فهنا أولى وإلا فوجهان أحدهما الوجوب (وإمساك بقية النهار من خواص رمضان) لحزمة الوقت ولأنه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيها إذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (بخلاف النذر والقضاء) والكفارة فلا إمساك على معتد فيها لانتفاء شرف الوقت كما لا كفارة فيها .

فصل في فدية الصوم الواجب

(من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر (فأت قبل إمكان القضاء) كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا إلى قابل (فلا تدارك له) بفدية ولا قضاء (ولا إثم عليه) مادام عنده باقي وإن استمر سنين لأن ذلك جائز الأداء بالعذر على القضاء به أولى ، أما غير المعلوم وهو المتعدي بالفطر فإنه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافعي في باب النذر في نذر صوم الدهر (وإن مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وليه في الجدي) أي لا يصح إذ الصوم عبادة بدنية لا تخلطها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة ، وسواء في ذلك ما فات بعذر أم بغيره ، وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي تعذر

(فصل) في فدية الصوم الواجب

(قوله في فدية الصوم) أي وما يتبع ذلك كعلم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان (قوله ولا قضاء) هذا قد يخالف ما يأتي من أن من أفطر لم يرض أو عجز عن صوم واجب لزمارة أو مرض لا يرجي بروه وجب عليه مد لكل يوم ، وقد يجب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ، ثم رأيت في سم على منهج مانصه : لا يشكل على ما تقرر الشيخ أهم إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اهـ (قوله باقيا) أي إلى موته (قوله بالفدية) زاد حج أو الصوم (قوله وإن مات بعد التمكن) أي وقد فات بعذر أو غيره أثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون ، وأجروا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها وأخره مع التمكن إلى أن مات قبل الفحل وإن ظن السلامة فيصحي من آخر زمن الإمكان كالحج لأنه لما لم يعلم الآخر كان التأخير له مشروطا بسلامة

لا يجوز له عن صيام ذلك اليوم إلا إن قلده فليراجع (قوله وكلامه يفهم) أي مفهوم موافقة أولوى .

(فصل) في فدية الصوم الواجب

(قوله أو غيره من نذر أو كفارة) لا حاجة إليه لأنه سيأتي في المتن (قوله إلى قابل) صوابه إلى الموت وهو سبق نظر من مسئلة التأخير الآتية إلى مسئلة الموت وكذا قوله الآتي مادام عنده باقي الخ ، وسعيد العبارتين بلفظهما في مسئلة التأخير (قوله ويتدارك عنه بالفدية) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على القديم الآتي (قوله وعلم من تعبيره بالموت الخ) في هذا السياق ثبوت ، وكان المناسب أن يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول : وعلم من فرض الخلاف في الميت أن الحى الخ .

صومه مريض أو غيره . ولو مأبوسا من برئه ، وادعى في زوائد الروضة أنه لا خلاف فيه ، وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره أنه إجماع (بل يخرج من تركته لكل يوم) فاته صومه (مد طعام) من غالب قوت بلده والقديم أنه لا يتعين الإطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وسأقي ترجيحه هذا كله فيمن مات مسلما ، فإن ارتدّ ومات لم يصم عنه ويتعين الإطعام قطعاً (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركهما القولان وتقبيد الحواشي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت : القديم هنا أظهر والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالمختار (وفي الروضة بالصواب وأنه الذي ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد بالإطعام ضعيف اهـ . ونقل البندنجي أن الشافعي نص عليه في الأمالي أيضا فقال : إن صح الحديث قلت به ، والأمالي من كتبه الجديدة . وقال البيهقي : لو وقف الشافعي على جميع طرق هذه الأحاديث وتظاهرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى . قال السبكي : وهو كما قال ويتعين أن يكون هو المختار والمقتضى به (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) لأنه مشتق من الولي بإسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وإن لم يكن وارثا ولا ولي مال ولا عاصبا . والأوجه كما قاله الزركشي في خادمه اشتراط بلوغه ولا يشترط في الأذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لأن القرن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ، ويؤيده

العاكية ، بخلاف الموقت المعلوم الطرفين لأنه أتم فيه بالتأخير عن زمن إمكان أدائه اهـ حج (قوله ولو مأبوسا من برئه) ظاهره وإن أخبر به محصوم وكذب عليه سم على حج في العياب .

[فرع] لا يصام عن حي وإن أبس منه ، قال في شرحه : قال الزركشي : ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الإمام ، وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعلبا للظاهر أن وليه يصوم عنه في حياته اهـ (قوله أنه إجماع) معتمد (قوله من غالب قوت بلده) قال حج ويؤخذ مما مر في القطرة أن المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء (قوله كما في شرح مسلم) قال حج : وظاهر أنه يسن أنه أفضل من الإطعام وهو بعيد كيف وفي إجزائه اختلاف القوى والإطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الإطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أي لأنه ليس من أهل العبادة الآن (قوله ويتعين الإطعام) أي مما خلفه (قوله وتقبيد الحواشي الخ) هذا مخالف لما في الزبدي وعبارته ، أما كفارة ظهار فالإطعام فيه واجب أصالة لا بدلا لخصوص الموت اهـ . أي بل لعجزه عن الصوم فإنه حيث عجز عنه انتقل للإطعام ولو في الحياة ، ووجهه المخالفة أن ما هنا يفيد أن الصوم باق في ذمته إلى الموت ويموت يجب الإطعام في تركته بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف . وما في الزبدي يفيد أن الإطعام كفارة للظهار : أي والوقاع أصل لا بدل (قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اهـ غنار . والمراد هنا أن هذه الأحاديث يقوى بعضها بعضا (قوله أن يكون هو المختار) معتمد (قوله أي قريب كان) أي بشرط أن يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شوبري اهـ سم على بهجة . وظاهره ولورقيقا . وعبرة حج بعد قول المصنف وإن مات الخ : نعم لو قيل في حرمانه وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يبعد لأن الميت أهل للإنابة عنه ، وأي في كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وإن لم يكن وارثا) أي بالقراءة الخاصة كابن الخال وقوله ولا ولي مال : أي بأن لم يكن وصيا ولا قيا من جهة القاضى (قوله لأن القرن الخ) أي بخلاف الصبي فإنه

(قوله ولا يشترط في الأذن والمأذون) كان الأولى تأخيرها عن المتن الآتي

ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير ، وإنما اشترطت حرية ثم لأن القرن ليس من أهل حجة الإسلام فهو ثم كالصبي بخلافه هنا (ولو صام أجنبي) على هذا القول (بإذن الولي صح) وقع عن الميت سواء أكان بأجرة وهي عند استئجار الوارث من رأس المال أو دونهما للأخبار الصحيحة كخبر الصحيحين المار وخبر مسلم وأنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له إن أمت وعليها صوم نذر أقاصوم عنها ؟ فقال لها عليه الصلاة والسلام : صومي عن أمك ، قال في المجموع : وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اه . وبما يبطل الإرث خبر أجد وأبي داود ه أن امرأة ركب البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرا فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال : صومي عنها ه فعلم استقصاها عن إرثها وعدمه يدل على العموم ، وفي المجموع أيضا مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه بالإذن ثلاثون في يوم واحد أجزأ وهو الظاهر الذي اعتقده ، ولكن لم أرفعه كلاما لأصحابنا اه . قال الأذرى : وأشار إليه ابن الاستاذ تفقها ، ويشهد له نظيره في المسج كما صرحوا به : أي فيما إذا وجب صيام بدلا عن إمداد وجبت عليه ثم مات قبل أن يصوم فإنه إذا صام عنه جماعة بعدد الإمداد أجزأه . واستشهد له البارزى أيضا بما لو استأجر عنه بعد موته لحجة الإسلام واحد وآخر لنذر وآخر لقضاء في سنة واحدة فإنه يجوز ، وسواء في جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق القريب ، ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته ، وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر . أما إذا لم يختلف تركه

وإن كان من أهل الصوم ليس من أهل فرضه (قوله ولو صام أجنبي) خرج به ما لو أذن الأجنبي المأذون له لأجنبي آخر فلا يعتد بإذنه (قوله بإذن الولي) أي السابق الذي يصوم على القديم ، والألف واللام فيه للمعد فيصلي بكل قريب وإن بعد ولم يكن وارثا ، وقد يشعر به قوله بعد ولو قام بالقريب ما يمنع الإذن كصبا الخ حيث لم يعبر فيه بالولي ، ويحتمل تخصيص الولي هنا بمن له ولاية المال كالأب والجد للميت كما هو مقتضى إطلاق الولي هنا وتقييده للولي فيما مر بقوله الذي يصوم على القديم ، لكن يمنع هذا الاحتمال ما تقدم في قوله ولا يشترط في الإذن الخ (قوله من رأس المال) ومحل ذلك حيث كان حائزا أو غيره واستأجر بإذن باقي الورثة وإلا كان ما زاد على ما ينقصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء حصنه بالتركة (قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام) لاجابة إليه مع قوله أولا قال لامرأة الخ ، ثم رأيت في نسخة صحيحة إسقاط قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام ومثله في المحل (قوله وبما يبطل الإرث) أي يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله وسواء في جواز فعل الصوم) أي الواقع من جماعة في يوم من شخص (قوله صفة زائدة) هي التتابع (قوله والقريب) أي نفسه (قوله فلا يقدم أحدهما) أي لأن القريب قائم مقام الميت فكانه أذن لهما ، وعليه فلو صام من الميت قدر ما عليه فإن وقع ذلك مرتبا وقع الأول عنه والثاني نقلا للصائم ، ولو وقعا معا احتمل أن يقال وقع واحد منهما عن الميت لابعينه والآخر

(قوله وهي عند استئجار الوارث الخ) يخرج بالوارث غيره فالأجرة عليه كما هو ظاهر وسيأتي ، ويؤيده أن الوارث أخذ الأجرة إذا صام (قوله للأخبار الصحيحة الخ) استدلال لأصل مسألة الصيام على القديم وأمره إلى هنا حتى تتم المسئلة (قوله فعلم استقصاها عن إرثها وعدمه) أي أنه لم يسئل عن كونها إرثا أو هباتا من يجبها لا عن سبب إرثها من كونها بالبيتة أو الأختة مثلا فلا يقال يحتمل أنه كان يعرف جهة قرابتها (قوله ولأنه التزم صفة زائدة) في التعبير بالالتزام تساهل (قوله فسقطت بموته) مجرد دعوى لم يقدم عليها دليلا ، ولعل المقيس عليه ساقط من النسخ من الكتبة

فلا يلزم الوارث إطفاء ولا صوم بل يسن له ذلك . ويغني عنه من عدل الورثة من بقية الأقارب إذا لم يخلف تركته أو خلفها وتعدي الوارث بترك ذلك (لا مستقلا في الأصح) فلا يجوز له الصوم لأنه لم يرد به نص ، ولا هو في معنى ما ورد به النص ، وفارق نظيره في الحج بأن له بدلا وهو الإطعام وأنه لا يقبل النيابة في الحياة فضيق فيه بخلاف الحج ، وهل له أن يستقل بالإطعام لأنه محض مال كالدين أو يفرق بأنه هنا بدل عما لا يستقل به ؟ الأقرب لكلامهم وجزم به الزركشي الثاني . ولو قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا وجنون ، أو امتنع الأهل من الإذن أو الصوم ، أو لم يكن قريب أذن الحاكم فيها يظهر خلافا لمن استوجبه علمه وعمله بأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين القدية ، ولو قال بعض الورثة أنا أصوم وأخذ الأجرة جاز ، أو قال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم أجيب الأولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لأن إجزاء الطعام لجميع عليه . ويؤيد لإجابة من طلب التكفين في ثلاثة أبواب تكليلا لحق الميت ، ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الأمداد على قدر إرثهم ثم من خصه شيء له إخراجاه والصوم عنه ويجبر الكسر . نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما وإطعاما لأنه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الأصح يصح كما يوفى دينه بغير إذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا فدية له) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصلح عنه . نعم لو نذر أن يعتكف

عن الصائم (قوله فلا يلزم الوارث) وإلزام يجب عليه الصوم لكون الميت لم يخالف تركته يتعلق بها الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركته ، وغاية الأمر أنه سقط التعلق بالتركة بصومه (قوله وفارق نظيره في الحج) أي حيث يصح من الأجنبي بلا إذن من الميت ولا من القريب (قوله بأن له) أي الصوم (قوله في الحياة) أي بخلاف الحج فإنه يقبلها حيث كان المستتيب معصوبا (قوله وهل له) أي للأجنبي (قوله إذن الحاكم) أي وجوبا لأن فيه مصلحة لليت والحاكم يجب عليه رعايتها والكلام فيها لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت (قوله فيها يظهر خلافا لما في شرح الروض ، وعبارة سم على شرح البهجة : فإن قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا وجنون أو امتنع من الإذن والصوم أو لم يكن قريب فهل يأذن الحاكم ؟ فيه نظر ، والأوجه المنع لأنه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين القدية اه كلام شرح الروض ، إلا أن قوله والأوجه المنع الخ الأوجه أنه يأذن له ويستأجر من التركة مر (قوله خلافا لمن استوجبه) مشى عليه حجج (قوله فيقتصر فيه) أي على الوارد (قوله وأخذ الأجرة جاز) أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذنا من قوله أو قال بعضهم الخ (قوله أجيب الأولون) أي بالنسبة لقدر حصبتهم فقط أخذنا مما يأتي في قوله ثم من خصه شيء له إخراجاه الخ (قوله لأن إجزاء الإطعام) يؤخذ منه أن الإطعام أفضل من الصوم وبه صرح حجج حيث قال : فظاهر قوله في شرح مسلم يسن أنه : أي الصوم أفضل من الإطعام ، وهو بعيد كيف وفي إجزائه الخلاف والإطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الإطعام أفضل منه (قوله لم يجز تبعض) أي فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا جدا طعام ، فإن لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم إجبارهم على القدية أو أخذ مد من تركته وإخراجاه (قوله لعدم ورودها) أي وهل تسن أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول خروجنا من خلاف من أوجبه في الصلاة المذكورة عن حجج الآتي قريبا

(قوله فيقتصر فيه) عبارة شيخ الإسلام : وهو الذي عرض به الشارح فيقتصر عليه (قوله ويجبر الكسر) أي في الصوم (قوله لم يجز تبعض واجبه صوما وإطعاما) ولعل المانع من وقوع الصوم الذي صامه من خصه الصوم عن الميت كونه نواه عن خصوص حصته

صائماً اعتكف عنه وليه صائماً . قاله في الإلهيب ، ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعاً للحج (وفي الاعتكاف قول) أنه يحتكف عنه قياساً على الصوم لأن كلا منهما كف ومنع (والله أعلم ، والأظهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (لكبر) كأن صار شيخاً هرمًا لا يطيق الصوم في زمن من الأزمان ، وإلا لزمه إيقاعه فيما يطيقه فيه ، ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره لزماً أو مرض لا يرجي برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكلفه ، قال تعالى - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين - أي لا يطيقونه أو يطبقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه حال الكبر ، أو يطيقونه : أي يكلفونه فلا يطيقونه كما مر ، وإنما لم يلزم من ذكر قضاء إذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الأصح في المجموع من أن الفدية واجبة في حقه ابتداءً لا بدلاً عن الصوم ، ومن ثم لو نذر صوم لم يصبح نذره وإن قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه ، بخلاف نظيره في الحج عن معصوب قدر بعد لأنه خوطب بالحج ، ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقله في الكفاية عن البيهقي كما لو تكلف من سقطت عنه لجمعة فعلها حيث أجزأه عن واجبه فلا يرد عليه قول الأسنوي قياساً ما صححه من أنه مخاطب بالفدية ابتداءً عدم الاكتفاء بالصوم ، وقضية كلامهما أن من ذكر إذا عجز عن الفدية ثبت في ذمته كالنكارة وهو كلك ، وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه كالقاعدة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليس في مقابلة جنابة ونحوها رد بأن حتى الله تعالى المال إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وإن لم يكن على جهة البذل إذا كان بسبب منه وهو هنا كلك إذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر ، ولو أخر نحو الحرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء للتأخير ، وليس له ولا للحامل أو الرضيع

(قوله اعتكف عنه وليه صائماً) أي جاز أن يعتكف صائماً فإن لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج : وفي الصلاة قول أيضاً أنها تفعل عنه أوصى بها أولاً حكماء العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحاق وعطاء لخبر فيه لكنه معلول ، بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي : أي إن خلف تركه أن يصل عنه كالصوم ، ووجه عليه كثير ومن أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مداً ، واختار جمع من محققي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه ، وبما تقرر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع في المنع المراد به إجماع الأكثر ، وقوله واختار جمع من محققي المتأخرين الأول : أي أن الصلاة تفعل عنه (قوله لكبر) تعبيره بالكبر يقتضي أن من أصابه مرض لا يرجي برؤه وعجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبر وأفطر لا يجب عليه المد بل لا يعتد به منه ، ثم إن استمر كذلك حتى مات أخرج عنه لكل يوم مد كما تقدم ، وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي الخ ، لكن قول الشارح الآتي ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضي خلافه وهو الظاهر (قوله أو مشقة شديدة تلحقه) لم يبين ضابطاً هنا المشقة هنا البيحة للفدية وقياس ما مر في المرض أنها التي يمتنع منها محذور تيمم (قوله أي لا يطيقونه) أي فلا مقدرة ، فإن قلت : : أي قرينة على أن المراد ذلك ؟ قلت : يمكن أن يكون قد وجدت عند النزول قرينة حالية فهم منها ذلك ، ولا يضر عدم بقائها فليتأمل اهـ . م على بهجة (قوله وإنما لم يلزم من ذكر قضاء) أي وإن كانت الفدية باقية في ذمته (قوله لم يصح نذره) أي لعجزه عنه حال النذر (قوله لأنه خوطب بالحج) ويقع الحج الأول التائب ويسترد منه مادفعه إليه من الأجرة (قوله وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه) أي وهو عدم ثبوتها في ذمته (قوله ولو أخرج

(قوله لأنه خوطب بالحج) أي ابتداءً فلا يقال إن كونه مخاطباً بالحج هو محل النزاع

الآتين تصجيل فدية يومين فأكثر ، ولم تصجيل فدية يوم فيه أو في ليلته ، ومقابل الأظهر المتع لأنه أظفر لأجل نفسه بعلم فأشبه المسافر والمريض إذا ماتا قبل انقضاء السفر والمرض وقرق الأول بأن الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما (وأما الحامل والمرضع فإن أظفرتا خوفا) من الصوم (على نفسيهما) ولومع ولديهما تغليبا للمسقط وعملا بالأصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كالضرر الحاصل من الصوم للمريض (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمرض المرجو البرء (أو على الولد) وحسنه ولو من غيرها بأن خافت الحامل من إسقاطه وخافت المرضع من أن يقل اللبن فيهلك الولد (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الأظهر) في ما لمها وإن كانتا مسافرتين أو مريضتين ، نعم إن أظفرتا لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أظفرتا في الأصح ثم الكلام في الحرة أما القنة فستأق وفي غير المرضع المتحيرة ، وأما هي فلا فدية عليها للشك وكذا الحامل المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض ، ثم محل ما ذكر في المتحيرة إذا أظفرت ستة عشر يوما فأقل ، فإن أظفرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر ما يحتمل فسادة بالحض حتى لو أظفرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما ، نه عليه الجلال البلقيني ، وشمل كلام المصنف المستأجرة للإرضاع ، وإنما لزمها ولم يلزم الأجير دم المتع لأن الدم ثم من تمتة الجميع الواجب على المستأجر وهنا الفطر من تمتة إيصال المنافع اللازمة للمرضع ، وما يحسنه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمنطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الإرضاع ، محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الإفطار قبل الإجارة ، وإلا فالإجارة للإرضاع لا تكون إلا إجارة عين ، ولا يجوز

أى بعد مضي سنتين مثلا لأنه لو أخرج فدية السنة الأولى فيها لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شيء للتأخير (قوله الآتين تصجيل) أى وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما جعله هل له أن يسترده أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول وإن لم يعلم الأخذ بكونها معجلة أم لا فمأى لو أخرج غير المجلس فإنه يسترد منه مطلقا لفساد القبض ، وتقدم أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموقوع وكان قبضه فاسدا ، وكذا لو عجل ليلا الفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صبيحة ليلة التصجيل فبقيت عدم وقوع ما جعله الموقوع ويسترده على ما مر (قوله وأما الحامل) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمى ولا فرق في الرضيع بين أن يكون آدميا أو حيوانا محترما ثم رأيت في الزياى (قوله من حصول مرض ونحوه) أى من كل ضرر يبيح التيمم حج . أقول : وينبغي في اعتداد الخوف المذكور أنه لابد من إخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل رواية أخذا بما قيل في التيمم (قوله أو على الولد) أى ولو حرييا على الأوجه لأنه محترم خلافا لما يقتضيه كلام الزركشى اه إيجاب . وقوله ولو حرييا : أى بأن استؤجرت امرأة مسلمة لإرضاع ولد حريي مثلا (قوله فيهلك الولد) مثل الملاك غيره مما يبيح التيمم اه حج قوله وكذا إن أظفرتا) أى بأن لم يريداه بالفطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض (قوله وجبت الفدية لما زاد) أى على ستة عشر (قوله كل رمضان) أى من سنة واحدة (قوله المستأجرة) وكذا المتبرعة اه حج . وظاهره وإن لم تتميز للإرضاع وسيأتى ما فيه في قوله وما يحسنه الشيخ الخ (قوله على ما إذا غلب على ظنها) أى فلا يجوز لها حيث علمت بذلك الإيجار وتبطل الإجارة

(قوله من حصول مرض) متعلق بقوله خوفا ، وقوله كالضرر وصف لمصدر محذوف : أى ضررا كالضرر الخ (قوله أما القنة فستأق) انظر أين تأق (قوله وما يحسنه الشيخ من أن محل ما ذكر) يعنى بجواز الفطر (قوله ويتدارك عنه بالفدية (١)) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على التقديم الآتى (قوله محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها الخ) أى وحينئذ فلا تصح الإجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا ، وخرج بذلك

(١) (قوله ويتدارك عنه بالفدية) ليس موجودا بنسخ الفرح الخي يألهاها اه مصححة .

إبدال المستوفى منه فيها والقطر فيها ذكر جازئ بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد القدية بتعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم ، بخلاف الحقيقة لأنها قضاء عن كل واحد ، ومقابل الأطهر لا يلزمها كالمسافر والمريض لأن فطرهما لعذر ، وقيل يجب على المريض دون الحامل لأن فطرها لمعنى فيها كالريض (والأصح أنه يلحق بالمرضع) في إيجاب القدية مع القضاء (من أظفر لإتقاذ) محترم (مشرف على هلاك) يفرق أو غيره أو على إتلاف عضو أو منفعة أخذاً من نظائره وتوقف الإتقاذ على القطر فأظفر ولم تكن امرأة متحيرة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن وجب كما مر ، وقضية كلامه التسوية بين النفس والمال ، لكن للمعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيواناً وإن كان القفال فرضه في مال نفسه لأنه فطر ارتفق به شخص واحد ، بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فإنه ارتفق به شخصان ، وعمله في منقذ لا يباح له القطر لولا الإتقاذ . أما من يباح له القطر لعذر كسفر أو غيره فأظفر فيه للإتقاذ ولو بلا بنية الترخيص ، قال الأذرى : فالظاهر أنه لأفدية ، ويتجه تقييده بما مر آتفاً في الحامل والمرضع والثاني لا يلحق بهما لأن إيجاب القدية مع القضاء بعيد من القياس ، وإنما قلنا به في حق المرضع والحامل لورود الأخبار به فبنى ماعداهما على الأصل والقطر في هذه الحالة واجب كما مر إن لم يمكن تخليصه إلا به (لا التعلد بقطر رمضان بغير جماع) فلا يلحق بها لعدم وروده وفارق لزومها للحامل والمرضع بما مر وبأن القدية غير معتلة بالإثم بل إنما هي حكمة استأثر الله بها . ألا ترى أن الردة في شهر رمضان أفحش من الوطء مع أنه لكفارة فيها ، وفارق ذلك أيضاً لزوم الكفارة في الإيمين الغموس وفي القتل عمداً عدواناً بأن الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف الأصل فيقتصر فيها على ما ورد به نص أو كان في معناه بخلافها في تينك . نعم يلزم التعزير (ومن أخر قضاء رمضان) أو شيئاً منه (مع إمكانه) بأن كان صحيحاً مقياً (حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو آثم كما في المجموع لخبر فيه ضعيف لكنه روى

لو صدرت منها على هذا الوجه لعجزها عن تسليم منفعة نفسها بوجود من لا يضرها الإرضاع (قوله بما مر آتفاً) أى بأن أظفر لنحو السفر لا للإتقاذ ، وعليه فقله أولاً للإتقاذ معناه عنده (قوله والمرضع) أى وذلك بأن أفطرت مع وجوب غيرها على ما يحبه الشيخ رحمه الله (قوله بما مر) أى من أنه ارتفق به شخصان (قوله نعم يلزمه) أى المتعلد (قوله صحيحاً مقياً) أى وحراً لما يأتي من قوله : أما القن الخ ، ولا فرق في الحر بين كونه حر الكل أو البعض أخذاً من تعليل الاحتراز^١ بالحر عن الرقيق لأنه لا تركة له فيخرج عن البعض مما خلفه عن كل يوم مد كما

ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الإجارة ويجوز لها القطر ، بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها ، وهذا موضوع كلام الأصحاب وهو حاصل قوله وإلا فالإجارة الخ (قوله لأنه فطر ارتفق به شخصان) هذا وجه إلحاقه بالموضع فهو الجامع في القياس لاحتمال إيجاب القدية ، وإلا فسيأتى أن القدية حكمة استأثر الله تعالى بها . لا يقال : يلزم على هذا أن المقيس عليه تصدى وحيث فلا يصح القياس لأن من شرطه أن لا يكون المقيس عليه متعبداً . لأننا نقول : الذى استأثر الله به إنما هو إناطة الحكم بخصوص هذه العلة فالحكم محلل لا تبعدي فهو كالطعم في الرويات فتأمل (قوله لكن المعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك) أى القدية (قوله فأظفر فيه للإتقاذ) ليس في كلام الأذرى فيجب حذفه لذلك وليأتى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر آتفاً في الحامل والمرضع ، ونص عبارة الأذرى : وكل ما سبق في منقذ لا يباح له القطر لولا الإتقاذ أما لو كان يباح له ذلك لعذر سفر أو غيره فالظاهر أنه لأفدية عليه ولا شك فيه إذا نوى القطر بذلك انتهت (قوله والكفارة فيها على خلاف الأصل) يعنى القدية

موقوفا على رأويه بإسناد صحيح ، ويفضده إفتاء ستة من الصحابة ولا يخالف لهم ولتصديده بحجة التأخير حيثئلا ، وإنما جاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سنين ، لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخيره عن الوقت ، بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الأوقات ، ولا يرد عليه أنه يقتضي مجيء الحكم فيها هو قبيل عيد النحر إذ التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخيره إلى زمن هو نظيره لا يقبله فأنفى العبد على أن يراد ذلك غفلة عن قولهم في الإشكال مثلها ، وخرج بإمكانه ماله أخره بعذر كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقيا وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الأداء بالعذر في القضاء به أولى ، ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كثيرهما ، وصرح به المتولي وغيره بين من فاته شيء بعذر وغيره ، لكن سيأتي في صوم التطوع تبعا لما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره أن التأخير للسفر حرام ، وقضيته لزومها ويمكن أن يقال : لا يلزم من الحرمة القديمة ، وقضية كلامهما أنه لو شيء أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلا ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوي ، وأخذ الأذري من كلامهم أن التأخير جهلا أو نسيانا عذر فلا فدية به ، وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر بعذر ، والأوجه عدم الفرق ، ويبحث بعضهم سقوط الإثم به دون الفدية ومثلها الإكراه كما في نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه (والأصح تكرره) أي المد إذا لم يخرج به (بتكرار السنين) لأن الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في نحو الحرم لا يتكرر بذلك لانقضاء التقصير . أما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أشعله بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره ، لأن هذه فدية مالية لا تدخل للصوم

تقضى ديونه من تركته ، ولا فرق في وجوب المد لكل يوم بين كونه بينه وبين سيده مهابة أم لا : أي ولم تكن المرأة حاملا أو مرضعا أخلا بما مر وبأق (قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاتته بعذر (قوله إذ التأخير إليه) أي إلى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) جملة حالية (قوله وخرج بإمكانه ماله أخره بعذر كأن استمر الخ) ويبنى أن منه ماله نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضائه حتى دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق صومه عن القضاء (قوله ولا فرق في ذلك) أي في لزوم الفدية بالتأخير (قوله بين من فاته شيء) معتمد (قوله أن التأخير) أي تأخير قضاء رمضان بسبب السفر (قوله أن التأخير جهلا) ومراده الجهل بحكمة التأخير وإن كان مخالفا للعلماء لخفاء ذلك لا بالتكرار فلا يعذر لجهله نظير مأمرا فيها لو علم حرمة التنجس وجهل البطان به اه حج ١٥ زبادي (قوله والأوجه عدم الفرق) أي بين من أفطر لعذر وغيره ، فكل من أجهل والنسيان عذر مطلقا (قوله سقوط الإثم به) أي الجهل (قوله وموته أثناء يوم) أي ولو كان مفطرا لثنين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يمنع تمكنه فيه) أي فلا يكون سببا في تكرار الفدية (قوله بتكرار السنين) أي يقيد المار في كلام المصنف وهو الإمكان ، وعبارة سم على منيج : فرع : إذا تكرار التأخير هل يعتبر الإمكان في كل عام أم يكفي لتكرار الفدية

(قوله غفلة عن قولهم في الإشكال) أي المقدر في قوله وإنما جاز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها إذ هو جواب عن إشكال مقدر كما لا يخفى (قوله ولا فرق في ذلك) أي في عدم لزوم الفدية في التأخير لعذر (قوله أن التأخير للسفر حرام) أي فيها إذا كان القنات لعذر (قوله ويبحث بعضهم سقوط الإثم به) الضمير لما ذكر من الجهل والنسيان (قوله أما القن الخ) كأنه لوهم أنه قيد فيها مر لزوم الفدية بالحر ، وأنه سقط من النسخ ولا

فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه ؟ والأوجه علم الوجوب . وقيل نعم أنحط من قولهم ولزمتم ذمة عاجز وما فرق به البغوى من أنه لم يكن من أهل القدية وقت القطر بخلاف الحر "صحيح" ، وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حالتيه ، وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لانزاع القدية وقت الوجوب ومقابل الأصح لا تتكرر كالحلود (والأصح أنه لو أضر القضاء أى قضاء رمضان مع إمكانه فأت أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد للقات) ما لم يصم عنه أحد كما مر (ومد للتأخير) لأن كلا منهما موجب عند الانفراد فكلا عند الاجتماع . والثاني يكفى مد وهو للقات ، وعلم أنه متى تحقق القوات وجبت القدية ولم بدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فأت لبراق خمس من شعبان لزمه خمسة عشر من رمضان عشرة لأصل الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة ، وقضية ذلك لزوم القدية حالا عما لا يسهه ، وهو ماصوبه الزركشى وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم حتى بدخل رمضان كن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلغ بغير إنزاله قبل الغد فلا بحث ، وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية وقرئ بين صورة الميت والحى بأن الأزمنة المستقبلية يقلد حضورها بالموت كما يحل الأجل به ، وهذا موقوف إلى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمن المستقبل في حقه ، ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الإمكان أبجأته وإن حرم عليه التأخير ، ولا شيء على الحرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير القدية إذا أخرها عن السنة الأولى (ومصرف القدية الفقراء والمساكين) دون غيرها من مستحقى الزكاة لأن المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالا منه أو داخلى فيه إذ لكل منهما إذا

وجود الإمكان في العام الأول الظاهر الأول كما يرشد إليه قول البغوى أن المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اهـ . والذي تمحور في مجلس مر معه بحضرة العلامة الطيلاوى الأول (قوله مع إمكانه) ولا يمنع من الإمكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه القدية إذا أخر (قوله وهو ماصوبه الزركشى) معتمد (قوله فلا بحث) أى قبل الغد (قوله ولا شيء على الحرم) تقدم التصريح به في قوله بخلافه

فلا موقع للتعبير بأما هنا (قوله وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم الخ) أى بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير وتحقق اليأس بفوات البعض فلزمه بدله بخلافه ثم فيما ، أما الأول فواضح وأما الثاني فلجواز موته قبل الغد فلا بحث ، هنا نص عبارة الإمداد الذى مذكروه الشارح إلى آخر السوادة عبارته بالحرف إلا أنه أسقط منها ما ذكرته ، ولا يخفى أن قوله وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم الخ صريح في أن الفرق بين مثلى الصيام وأن الزركشى يفرق بين الحى والميت وأن تصويبه في خصوص محطة الميت مع أن ما ذكر من الفرق إنما هو بين الصيام والحلق ، وأيضاً فقله وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية صريح في أن الزركشى غير قائل بالفرق وكل ذلك تناقض ، ثم إن قوله وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية لا يخفى أن القضية الثانية إنما هى عدم الزوم مطلقاً ، وابن العماد لا يقول بعدم الزوم مطلقاً بل إنما يقول به في الحى كما يدل عليه باقى الكلام ، وبالجملة فى هذا السياق مواضع لا تخفى ، وحاصل ما في هذا المقام أن الشيخين لما ذكر المسئلة من مات وعليه عشرة أيام لبواق خمس من شعبان التى مرت بالمقتضية لزوم القدية في تركته حال قائل بعد ذلك واللفظ الروضة ، وإذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه قضاء جميع القاتات فهل تلزمه في الحال القدية عما لا يسهه الوقت أم لا تلزمه إلا بعد دخول رمضان ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلغ

ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف أمداد) منها (إلى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فإنه يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مد كفارة ومن ثم لم يجز إعطاؤه من أمداد الكفارة الواحدة أكثر من مد ، أما إعطاء دون المد وحده أوع مد كامل فيمتنع مطلقا لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يقيع ، بخلافه في كفارة الحج فإنه أصل ، وأيضا فالمعروف ثم قد يكون أقل من مد بلا ضرورة بخلاف هنا (وجنسها) أى القدية (جنس القطرة) التى مر الكلام عليها ومرفى فيها أن المد رطل وثلاث وأن المعتبر الكيل لا الوزن .

فى نحو الحرم الخ (قوله وله صرف أمداد) التعبير به مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من أن سد جوعة عشرة مساكين أفضل من سد جوعة واحد عشرة أيام . وعبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العماد قبل قوله وإن دعوت صوفيا الخ مانصه : فائدة : لو سد جوعة مسكين عشرة أيام هل أجره كأجر من سد جوعة عشرة مساكين ؟ قال ابن عبد السلام : لا فقد يكون فى الجمع ولى وقد حث الله على الإحسان للصالحين وهذا لا يتحقق فى واحد ، ولأنه يرجى من دعاء الجمع مالا يرجى من دعاه الواحد ، ومن ثم أوجب الشافعى دفع الزكاة إلى الأصناف لما فيه من دفع أنواع من المفاسد وجلب أنواع من المصالح ، إن دفع الفقر والمسكنة نوع مخالف لدفع الرقى عن المكاتب والغرم عن الغارم والغربة والانقطاع عن ابن السبيل اهـ (قوله منها إلى شخص) أى وله نقلها أيضا لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات (قوله فيمتنع) أى فى اللون وفيما زاد على الواحد (قوله وجنسها) قال الفقهاء : ويعتبر فضله عما يعتبر ثم اهـ حج أقول : يتأمل هذا مع كون القرض أنما مات وأن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة ، فأى شيء عليه بعد موته يحتاج فى إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه ، بل القياس أن يقال : يعتبر الوجوب الإخراج فضل ما يخرج منه موته تجهيزه ، ويقدم ذلك على دين الأذى إن فرض أن على الميت ديننا . نعم ما ذكره ظاهره فى الوأفطر لكبر أو مرض لا يرجى برؤه

قبل الغد هل يبحث فى الحال أم بعد مجيء الغد انتهى . وقضية التشبيه بمسئلة الحلف عدم لزوم فى الحال وفى المسئلة الثانية مفروضة فى الحى كما لا يخفى ، فرماهما الأسنوى كالسبكي بالتناقض فى ذلك ، فالزركشى صوب ما اقتضاه كلامهما أولا من لزوم حالا : أى فى مسئلتى الحى والميت وبقى بين مسئلتى الصوم والحلف ، وأما ابن الصمد فاعتمد كلا من القضيتين وبقى بين مسئلتى الحى والميت . وعبارة شرح الروض بعد سوق كلام الشيوخ ، وإثبات التناقض بينهما ونسبته للسبكي والأسنوى نصها : ورده أى ما ذكره السبكي والأسنوى ابن العماد بأن لا مخالفة فإن الأزيمة المستقبلية بقدر حضورها بالموت كما يحل الأجل به ، وهذا مفقود فى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمان المستقبل فى حقه والزركشى بأن الصواب هو الأول : أى لزوم القدية فى الحال ، ولا يلزم من التشبيه بمسئلة الرغيف خلافه ، ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة الإيمان بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير فلزمته القدية فى الحال بخلاف صورة الإيمان ، وبأنه هنا قد تحقق اليأس بقوات البعض فلزمه بدله بخلافه فى الإيمان لجواز موته قبل الغد فلا يبحث انتهت . ولا يخفى أن الفرق الأول من فرق الزركشى قاصر على مسألة الموت وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح كالإمداد .

فصل في موجب كفارة الصوم

(يجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان) يقينا وخرج به الوطء في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان (بجماع) ولو لواطا وإتيان بهيمة أو ميت وإن لم يزل (أثم به بسبب الصوم) أي لأجله تغير الصحيحين « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال واقعت امرأتى في رمضان ، قال : هل تجد ماتعت رقية ؟ قال لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا ، قال : فهل تجد ماتعلم متين مسكينا ؟ قال لا ثم جلس ، فأقن النبي صلى الله عليه وسلم بعرق ، وهو بفتح المهملة من كل ينسج من خوص النخل ، فيه تمر فقال : تصدق بهذا ، فقال : على أفقر منا يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لا يأتيا أهل بيت أخرج إليه منا ، فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنفاه ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك » وفي رواية البخارى « فأعتق رقية فصم شهرين فأطعم متين مسكينا » باقظ الأمر . ورواية

(فصل في موجب كفارة الصوم)

(قوله كفارة الصوم) أي وبيانها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به) أي بقوله يقينا (قوله حيث جاز) أي بأن أخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتادا على ذلك (قوله بجماع) قد يخرج مالو قارن الجماع مفطر آخر كأكل فلا تجب الكفارة ، وهو متجه لأن الأصل براءة اللمة ولم يتمحض الجماع للهلك اه سم على شرح البيهقي . فلو أُلج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة ويفسد الصوم كما يجب الفصل بالإبلاغ فيه أولا ويفرق فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ويفرق بأن المداور هنا على معنى الجماع وهو منتف فيه ، بخلاف الفصل فإن الحكم فيه منوط بمسمى الفرج (قوله ولو لواطا) صريح في أن الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الإيجاب بعد تعبير المن بالجماع الأولى بوطة ليشمل الوطء وإتيان البهيمة والميتة ، ويحتمل أن ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينافى ما ذكره في الإيجاب (قوله تغير الصحيحين جاء رجل) واسمه سلمة بن صخر البياضى (قوله قال هل تجد ماتعت) أي تستطيع وما مصدرية (قوله فهل تجد ماتعلم) ما مصدرية أيضا (قوله وهو بفتح المهملة) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة ، وحكاها القاضى عن رواية الجمهور ثم قال : ورواه كثير من شيوختنا وغيرهم بإسكان الراء ، قال : والصواب الفتح ، ويقال العرق الزبيل يفتح الزى من غير نون والزبيل بكسر الزى وزيادة نون ، ويقال له القفة والمكثل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والسفيفة بفتح السين المهملة وبالفاءين . قال القاضى : قال ابن دريد : تسمى زنبيلاً لأنه يحمل فيه الزبيل ، والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهو مترون مد لستين مسكينا لكل مسكين مده شرح للنوى . وأما الفرق بالفاء والراء المفتوحين فهو كما في المصباح ميكال يقال إنه يسع ستة عشر رحلا (قوله ما بين لا يأتيا) وهما الحرثان أى الجبلان المحيطان بالمدينة وفى رواية ذكرها

(فصل في موجب كفارة الصوم)

(قوله يقينا) يعنى قلنا مستندا إلى رؤية كما يعلم مما باتى (قوله أو في صوم يوم الشك الخ) سيأتى أنه يورد ذلك على كلام المصنف ، ويحجب عنه بأنه خارج بقيد الإفساد فلا حاجة إلى قول الشارح يقينا هنا بالنسبة إليه . وأعلم أنه إنما يرد على المصنف إن جعل قوله من رمضان وصفا ليوم ، فإن جعل وصفا لصوم لم يرد فتأمل .

أنه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصبح من رواية أنه كان فيه عشرون صاعا ، وستأتي القيود مشروحة في كلام المصنف . وأورد على هذا الضابط . أمور أحدها إذا جامع المسافر ونحو أمراته ففسد صومها لا كفارة عليه بإفساده على الأظهر فينبغي التقييد بصوم نفسه ويحجب عنه بأن الكفارة إذا لم تلزم بإفسادها صومها بالجماع كما يأتي في الأولى إفساد غيرها له . الثاني لو ظن غروب الشمس من غير أمانة فجامع ثم بأن نهارا فلا كفارة لأنه لم يقصد الفتك . قاله القاضي حسين والمتولى والبخوي . قال في المجموع : وبه قطع الأصحاب إلا الإمام فإنه قال : من أوجب الكفارة على الناس يوجبها ههنا . وقال الرافعي وتبعه المصنف : ينبغي أن يكون هذا مفرعا على تجويز الإفطار والحالة هذه ، وإلا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور . قال الأذري : وظاهر كلام القاضي والمتولى والبخوي مصرح بالمعصية وعدم الكفارة ، قال القاضي : لأنها تندأ بالشبهة كالحد . قال : ولو بان أن الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اهـ . ويحجب أخذنا مما مر بأنها إنما سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد بأصل برائة الذمة لا تجوز الإفطار لأنه حرام عليه كما مر . الثالث لو شك في النهار هل نوى ليلا أم لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر أنه نوى فإنه يبطل صومه ولا كفارة عليه ، ويحجب عنه بما قبله . الرابع إذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسده نهارا يجماع ثم تبين بعد الإفصاح بالبيئة أنه من رمضان فإنه يصدق أن يقال إنه أفسد صوم يوم من رمضان يجماع أتم به لأجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لأنه لم ينو عن رمضان ويحجب عنه بأنه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضا لانتفاء نيته له . الخامس ، وهو وارد على عكس الضابط إذا طلع الفجر وهو يجماع فاستدام فإن الأصح في المجموع عدم انعقاد صومه . ويجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوما ، ويجب عليه بطلان وروده إن فسر الإفصاح بما يمنع الانقضاء تجوزا بخلاف تفسيره بما يرفع ، على أنه وإن لم يفسده فهو في معنى ما يفسده فكأنه انعقد ثم فسد ، وزاد في الروضة تبعا للفرق أن تام احترازنا عن المرأة فلأنها تفطر بدخول شيء من الذكر فوجها ولو دون

البخاري في الأدب من رواية الأوزعي « والذي نفسى بيده ما بين طنبي المدينة » وهو تنبئية طلب بضم الطاء المهمة والنون أحد أطناب الخليفة واستعاره للطرف ، وقوله أهل هو مبتدأ خبره أخرج ، وبين لا يبتها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية ، فعل الأول أخرج منصوب وعلى الثاني مرفوع ، ويجوز أن يكون بين خبرا مقدما وأهل مبتدأ وأخرج صفة لأهل ، ويتعين على هذا رفع أخرج على أنه صفة ويجوز نصبه على أنه حال ، ويستوى على هذا الحجازية والتميمية لسبق الخبر (قوله خرج) أي من الصوم (قوله ويحجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب أخذنا ما مر بأنها الخ (قوله إن فسر الإفصاح بما يمنع الانقضاء) الأولى أن يقول بما يشمل مع الانقضاء الخ (قوله فكأنه انعقد الخ)

(قوله وستأتي القيود) يعني مفهوماتها (قوله يحجب بأن الكفارة إذا لم تلزم بإفسادها صومها الخ) في هذا الجواب تسليم الإيراد ، ولا يخفى اندفاعه بقيد الجماع كما يعلم مما سيأتي في كلامه مع أنه يرد على مقاله أنه لا يكتفى في الحدود بالمفاهيم (قوله خرج) بفتح المهملة وكسر الراء أي إثم (قوله فلا يصح الحمل على ما ذكره) هذا من تنمة كلام الأذري فالضمير في ذكره للرافعي الذي تبعه المصنف : أي حيث كان كلام القاضي مصرحا بالإثم فلا يصح ما حمله عليه الرافعي (قوله ويجب أخذنا مما مر بأنها إنما سقطت بالشبهة الخ) هذا الجواب لا يدفع الإيراد وكذا الذي بعده كما هو ظاهر (قوله لا يجوز الإفطار) أي الذي يحته الرافعي فيما مر وهذا لا دخل له في الجواب (قوله إن فسر الإفصاح بما يمنع الانقضاء تجوزا) فيه أن الضوابط تصان عن التجوز ، وكلما يقال في قوله على أنه الخ

الحلقة . والتام يحصل بالتقاء الحلتانين ، فإذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك الجماع إذ الفساد فيه بغيره وبأنه يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج فيها نائمة أو ناسية أو مكروه ثم تستيقظ أو تتذكر أو تقدر على الدفع وتستدبر ففساده فيها بالجماع ، إذ استدامة الوطء هنا وطء ولا كفارة عليها لأنه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولأنها غرم مالى يتعلق بالجماع فيخص بالرجل الواطئ كاللهم ، فلا يجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء لما نقل ابن الرضة الاتفاق عليه (فلا كفارة على ناس) أو جاهل تحريمه أو مكروه لأن صومه لم يفسد بذلك كما مر ، وقد احترز عنه بإفساد بل لا كفارة أيضا على الصحيح وإن جعلناه مفسدا لانتهاء الإثم ، ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعا (ولا مفسد غير رمضان) من نحو نذر وقضاء لأن النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور وخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه . وقد احترز عن ذلك بقوله من رمضان (أو بغير جماع) كأكمل أو غيره لو ورد النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احترز عنه بقوله بجماع (ولا) على صائم (مسافر جامع بنية الترخص) لأنه لم يأت لموجود القصد مع الإباحة (وكذا بغيرها في الأصح) لإباحة الإفطار له فصار شبهة في درء الكفارة ، والثاني تلزمه لأن الرخصة لا تحصل بدون قصدتها . ألا ترى أن المسافر إذا أخر الظهر إلى العصر فإن كان بنية الجمع جمع وإلا فلا ، وجوابه أن الفطر يحصل بلانية بلليل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة ، والمرضى في ذلك كالمسافر ، وقد احترز عنه بقوله أثم ، إذ كلامه في أثم لا يباح له الفطر بحال ، ويصح أن يكون احترز به عن جماع الصبي (ولا على من ظن) وقت الجماع (الليل) فجاء (فبان نهارا) لانتهاء الإثم (ولا على من جامع) عامدا (بعد الأكل ناسيا وظن أنه أفطر به) أى الأكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق بالأكل (وإن كان الأصح بطلان صومه) بهذا الجماع كما لو جامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه . والثاني لا يبطل كما لو سلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته ، والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع

معتد (قوله وزيفه كثير) أى أقصده (قوله إذ استدامة الوطء الخ) انظره مع ما قرره في باب الأيمان وعبرة للمحتاج ثم : واستدامة طيب ليست تطيبيا في الأصح وكذا وطء وصوم وصلاة ، والله أعلم اه : إلا أن يراد أن استدامة الجماع لها حكم الجماع هنا ، ويؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الفجر أنه بشرط قصد الترك وإلا لم يصبح اه سم على شرح الهجة الكبير ، وكتب بهامشه العلامة الشويرى مانعه : عبارة الإمداد في باب الظهار واستمرار الوطء وطء : أى في الحرمة لا مطلقا لما يأتي في الأيمان اه . وهى تويد ما أشار إليه المحشى من الحمل فليتأمل (قوله أو جاهل تحريمه) أى وقد قرب هذه بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أخذوا من قوله لأن صومه لم يفسد (قوله ولو علم بالتحريم) فعمل ما لو علم بالتحريم وجهل إبطال الصوم (قوله وقد احترز عنه) أى عما ذكر (قوله بلليل غروب الشمس) أى فإنه يفطر بمجرد غروبها وإن لم يتعاط فطرا ، ويؤيده ما أجاب به بعضهم من أنه لو حلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يحث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لأنه حكم بفطره قبل التناول ، لكن المعتد في تلك الحث لأن مبنى الأيمان على العرف (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم

(قوله إذ كلامه في أثم لا يباح له الفطر بحال) يقال عليه لا دليل عليه (قوله ويصح أن يكون احترز به عن جماع الصبي أى أيضا) قوله والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع الخ) في هذا الفرق نظر ظاهر وما في

وهناك غير متصل في حالة الكلام . أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر ويجب الكفارة مجزأ . واعلم أن هذا الذي ظن القنطري في مسئلته جامع إن علم وجوب الإمساك عن الجماع وغيره فإنه لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الأخير وإن ظن الإباحة خرج بقوله أثم به (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لأنه لم يأثم بسبب الصوم ، وهذا داخل فيها مرّ في قوله ولا ناس ، فقدم الكفارة عليه لعدم فطره ، لا جرم أن الرافعي فرعه في الشرح على القول بأن الجماع ناسيا مقصد ، وحينئذ فيكون بياننا لما احتز عنه بقوله بسبب الصوم لأن الإثم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) لأن القنطري جازئ له وإنه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضا بياننا لما بين به الذي قبله ، وقوله مترخصا مثال لا قيد ، فلو لم ينو الترخيص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه) دونها لأنه لم يأمر بها زوجة الجامع مع مشاركتها له في السبب لأنه جاء في رواية هلك وأهلك ولو وجبت عليها لبيته كما مر (وفي قول عنه وعنها) أى يلزمهما كفارة واحدة ويتحملها الزوج ، وعلى هذا قيل يجب كما قال المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ماوجب عليها ، وقيل يجب كما قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياسا على الرجل لتساويهما في السبب والإثم كحد الزنا وعمل هذا في غير المتحيرة . أما هي فلا كفارة عليها ، وعمل هذا القول أيضا والذي قبله إذا مكنته طائفة عائلة ، فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعا ولا يطل صومها ، وعمل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كان من أهل لكونهما معصيين أو ملوكين لزم كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تحتمل ، وإن كان من أهل العتق أو الإطعام وهي من

على شرح البهجة : قوله كجماع المسافر الخ يحتمل أن يخرج به : أى بقوله أثم به للصوم ما لو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان أنه كان بالغاً عند الجماع . لعدم إثمه ، ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفة حاله ، وقد يؤيد الأول مسئلة ظن بقاء الليل اه . وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوبري : اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان ، وسقوط الإثم لعدم التكليف لا يقتضى الإباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا فالوجه وجوب الكفارة ، ولا تأييد فيها ذكره للفرق الظاهر بين إباحة الإقدام وعدمه فليأتمل . ويؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه . أقول : وفيه نظر ، أما أولا فلأن الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا إثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى لعسر معرفة البلوغ عليه ، بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها ، وأما ثانيا فحرمه الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فإنه لا يجوز له الفطر ، ومع ذلك إذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وإن حرم جماعه ، وأما كونه محدث زنا طائفا بصبه فإن خلافه فوجهه أن الزنا معصية في نفسه ومن ثم يمنعه منه الأحكام ويؤدب عليه ، وفطر الصبي ليس في نفسه معصية وأمر وليه له به وضربه عليه إنما هو ليعتاده فلا يتركه بعد إن شاء الله ، وما تقرر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا بعد قول المصنف وحد المحصن بقوله نعم لو أولج طائفا أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في أصح الوجهين (قوله وهناك غير متصل الخ) أى تخروجه بالسلام من الصلاة ظاهراً فلا يقال إن سلامه لغو لكونه ناسيا فهو باق في صلاته كما أن الجامع صائم بعد أكله (قوله أنه لا يفطر به) أى بالأكل (قوله أو نائمة) أى أو مكربة (قوله وعمل القول الأول) هو قوله وفي قول عنه وعنها

حاشية الشيخ لا يدفعه (قوله وفي قوله ولا ناس) صوابه ولا كفارة على ناس (قوله بياننا لما بين به الذي قبله) صوابه لما بينه بالذي قبله (قوله وفي قول عليها كفارة أخرى) أى ويتحملها الزوج كما نقله في الرضة عن صاحب المعاية (قوله إذا لم يكونا من أهل الصيام) أى في الكفارة (قوله لزم كل واحد صوم شهرين) الظاهر أن هذا مبنى على تفسير

أهل الصيام فأعنته أو أطعمه فالأصح أنه يئزى عنهما ، إلا أن تكون أمة فإنه لا يئزى العتق عنها على الصحيح ، ومعه أيضا إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج . أما الموطوعة بشبهة والمزني بها فلا يتحمل عنها قطعا ويجب عليها ، ولو كان الزوج مجنوناً لم يئزمها شيء على القول الأول ، ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل للتحمل لهذا والمذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً (وتلزم من انقضاء برؤية الهلال وجامع في يومه) بعد شرعه في الصوم وإن ردت شهادته كما مر لأنه هنك حرمة يوم من رمضان عنده يفساده صومه بالجماع فأشبهه سائر الأيام ، وظاهر أن مثله من صدقه في ذلك لما مر من وجوب الصوم عليه بحيث أنه ، فإن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ويخفيه ندبا فيا يظهر فإن شهد فرد ثم أفطر لم يعذر وإن أفطر ثم شهد فرد وعزّر ، واستشكله الأذرع بأن صدقه محتمل والعقوبة تقرأ بكون هذا . قال : ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ؟ ويجب بأن الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة تقتضي وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء أكثر عن الأول قبل الثاني أم لا لأن كل يوم عبادة منفردة فلا تتداخل كفارتاهما كحجبتين جامع فيهما ، بخلاف الحدود المبينة على الإسقاط فإن تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وإن كان لأربع زوجات على المذهب ، أما على القول بوجوب الكفارة عليهما ويتحملها فعليه في هذه الصورة أربع كفارات (وحدث السفر) ولو طويلاً (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لأن السفر لا ينافي الصوم فيتحقق هنك حرمة ، ولأن طروءه لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيا وجب من الكفارة (وكلنا المحرص على المذهب) هنك حرمة

(قوله ويجب عليها) ضعيف (قوله من ذلك مطلقاً) أي حرة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله وتلزم من انقضاء برؤية الهلال) خرج به الحساب والمنهج إذا دلّ الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ، ويوجبها لهما لم يثبت بذلك دخول الشهر فأشبهها ما لو اجتهد من اشتبه عليه رمضان فأداه اجتهد إلى شهر فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة عليه (قوله لما مر من وجوب الصوم) يرد عليه أن من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم اهـ سم . اللهم إلا أن يقال : إن تصديق الرائي أقوى من الاجتهاد لأنه يتصديقه نزل منزلة الرائي والرأي متيقن فمن صدقه مثله حكماً ولا كذلك المجتهد . هذا وما ذكر من وجوب الكفارة هنا قد يخالفه عموم قوله السابق أو في صوم يوم الشك حيث جاز الخ (قوله وحدث السفر) لو حدث وصوله إلى محل مختلف المطلق مع محله فوجد أهله معيدين عيد معهم وسقطت عنه الكفارة ، كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لئلين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اهـ . فلو عاد محله في بقية اليوم فهل يتيين وجوب الكفارة لأنها إنما كانت سقطت لصيرورته من أهل محل الانتقال إليه بوصوله إليه وقد لفا ذلك بعوده في يومه إلى محله ، إذ قد يتيين بعوده إليه أنه لم يخرج عن حكمه ومجرد الوصول إلى المنزل إليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة لسقوط الكفارة

المتولى ، أما على تفسير المحامي فالذي ينبغي أن على كل واحد شهراً فليراجع (قوله ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول) أي إذا لم يكونا من أهل الصوم . أما إذا كانا من أهل فظاهر أنه يلزمهما الصوم أعلاهما مر فليراجع (قوله فإن رأى هلال شوال وحده الخ) هنا استطراد وإلا فهو لا يتعلق بما نحن فيه (قوله أما على القول بوجوب الكفارة عليها ويتحملها) يعني القول الثاني ، ووجهه كما في الروضة عن صاحب المعايير أن واحدة عن وطنه الأول عنه وعنهما وثلاثاً عن الباقيات لأنها لا تتبعض إلا في موضع يوجب تحمل الباقي . قال : ويلزمه على القول الثالث خمس كفارات كفارتان عنه وعنهما بالطوء الأول : أي والثلاث عن الباقيات

الصوم بذلك ، والثاني تسقط لأن حدوث المرض يبيع الفطر فيتيين به أن الصوم لم يقع واجبا ، ومثل طروء المرض والسفر الردة ، فلو ارتد بعد جماعه في يومه لم تسقط عنه الكفارة بلا خلاف كما في الجموع ، ولعل وجهه التخليط عليه فلا يناسبه التخفيف وتسقط إذا جن أو مات يوم الجماع لأنه بطرؤ ذلك بأن أنه لم يكن في صوم لمنافاته له ، ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط الإثم . قال الناشري : ينبغي أن لا يسقط عنه إثم ترك الجمعة وإن سقط عنه إثم عدم الإتيان بها كما إذا وطئ زوجته ظانا أنها أجنبية وما ذكره ظاهر (ويجب) على الواطئ (معها) أى الكفارة (قضاء يوم الإفساد على الصحيح) لأنه إذا وجب على المعذور فعل غيره أولى ، ولما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي ، والثاني لا يجب بل جبر الخلل بالكفارة (وهى) يعنى كفارة الوقاع في رمضان ككفارة الظهار لقوله عليه الصلاة والسلام « من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر » وكفارة الظهار مرتبة بالإجماع ولأن فيها صوما متتابعيا فكانت مرتبة كالقتل ولأنها كفارة ذكر فيها الأغلظ أولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة العيبن ، وقد أشار إلى ترتيبها بقوله (عتق رقبة) مؤمنة (فإن لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام ستين مسكينا) أو فقيرا للخبر المار أول الفصل ، وسبأت الكلام على صفحتها في كتاب الكفارة إن شاء الله تعالى ، ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ، ولو شرع في الإطعام ثم قدر على الصوم ندب له (فلو هجز عن الجميع) أى جميع خصامها المذكورة (استقرت) الكفارة (في ذمته في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره بهجزه فدل على ثبوتها في الذمة كما مر إيضاحه ، والثاني لا بل تسقط كركاة الفطر (فإذا قدر على خصلة) منها (فعلها) كما لو

مع تعديه الإفساد أولا ؟ فيه نظر ، ولعل الأقرب الأول . ولو ثبت النية ليلة الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما ثبت شوال نهارا ، ثم انتقل إلى عمل آخر خالف للأول في المطلع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله إليه فهل يجب له صوم هذا اليوم لأنه بانتقاله إليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه بذية معتبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول اه سم على شرح البهجة (قوله لم تسقط الكفارة بلا خلاف) أى وإن انصل بها الجنون فيها يظهر اه سم على بهجة (قوله) لمنافاته له (بقی مالو شرب دواء لایلا یعلم أنه یمنه فی النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه وإن تعدى به لم یصلق علیه أنه أفسد صوم يوم لأنه یجنونه یتعاطى . وبقی مالو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان أتى نفسه من شلعت فجنن بسببه هل تسقط الكفارة أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لأنه وإن تعدى به لم یصلق علیه أنه أفسد صوم يوم لأنه یجنونه یتعاطى عن أهلية الصوم وإن أم بالسبب الذى صار به یجنونا (قوله وما ذكره) أى الناشري (قوله ذكر فيها الأغلظ) لعله في قوله في الحديث المار « هل تجد ماتعتق به رقبة » (قوله ندب له عتقها) أى یرتك صوم بقية المدة ويقع له ماصامه فلا مطلقا (قوله ندب له) أى وسبأت فیهم امر قريبا فیرتك ما یقی من الإطعام ويقع له ما أطعمه فلا مطلقا (قوله في الأظهر) زاد في شرح البهجة الكبير ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها ، فإن

(قوله ولأن فيها صوما متتابعيا الخ) انظر ما الداعى إلى الاستدلال على كفارة الظهار هنا مع أن لها محلا مخصوصا ، ومع أن روايات حديث الباب كافية في المقصود هنا والأمر غير محتاج إلى القياس (قوله كما مر إيضاحه) الذى مر إنما هو مجرد لفظ الحديث ولم يقدم له إيضاحا .

كان قادرا عليها حال الوجوب ، وكلام التنبيه يقتضى أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة ، وكلام القاضى أبي الطيب يقتضى أنه إحدى الخصال الثلاث وأنها غيرة ، وكلام الجمهور أنها الكفارة وأنها مرتبة في اللمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ، ثم إن قدر على خصلة فعلها أو أكثر رتب (والأصح أن له العلول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلظة) بين معجزة مضمومة ولام ساكنة شدة الحاجة للنكاح ، لأن حرارة الصوم وشدة الغلظة قد يفضيان به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئناهما وفيه حرج شديد ، والثاني لا لقدرة على الصوم فامتنع عليه العلول عنه كصوم رمضان (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله) الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات . وأما قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر « أطلعهم أهلك » في الأم يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقة أو أنه ملكه إياه وأمره بالتصدق ، فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها لم للإعلام بأنها إنما تجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه ، وسوغ له صرفها لأهله إعلاما بأن تكفير المكفر التطوع بالتكفير عنه يؤذنه وأن له صرفها لأهل المكفر عنه : أى وله فى كل هو وم منها كما نقله القاضى وغيره عن الأصحاب ، وحاصل الاحتمالين الأولين أنه صرف له ذلك تطوعا . قال ابن دقيق العيد : وهو الأقرب ، ويصح أن يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله لأن الصارف فيها إنما هو الأجنبي . نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف إليه فيجوز كون عدد أهل ستين مسكينا .

باب صوم التطوع

التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات ، والأصل في الباب خبر الصحيحين « من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا » وفي الحديث « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » والصحيح تعلق الغرامة به كسائر الأعمال لخبر الصحيحين ، وحديثه فتخصيصه بكونه له لأنه أبعد عن الرياء من غيره ، وقد اختلفوا في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (يسن صوم الاثنين والخميس) لما

كانت لا لسبب من العبد كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته ، وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصيد وفدية الخلق أم لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم المتعمد والقران له . وتقدم نحوه في قول الشارح بعد قول المصنف والأظهر وجوب المد على من أفطر النخ وما يجته في المجموع من أنه ينبغي هنا النخ (قوله وفيه حرج شديد) وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم قال : يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم ؟ فأمره بالإطعام اه حج (قوله فيجوز كون عدد الأهل) أى لا يقيد كونهم ممن تلزمه مؤنتهم .

(باب صوم التطوع)

(قوله التطوع : التقرب الخ) أى شرعا (قوله من صام يوما في سبيل الله) أى الجهاد وفيه دلالة فضل صوم التطوع (قوله كسائر الأعمال) أى فروضها وسننها وما ضوعف منها (قوله يسن صوم الاثنين والخميس) سئل

(باب صوم التطوع)

(قوله لخبر الصحيحين) الذى في النسخة كالميرى لخبر مسلم ، ولفظه عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتندون من المفلس ؟ ثم ذكر أنه رجل يأتى يوم القيامة وقد ظلم هنا وسفك دم هنا وأنتك عرض هذا ، ويأتى وله صلاة وزكاة وصوم ، قال : فيأخذ هنا بكفلا ، إلى أن قال : وهنا بصومه »

صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال «إنهما يومان تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض علي وأنا صائم» قال الأذرى : ويسن أيضا المحافظة على صومهما والمراد عرضها على الله ، وأما رفع الملائكة لها فإنه بالليل مرة وبالنهار مرة ، ورفعها في شعبان الثابت بخبر أحد «أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن إكثاره الصوم في شعبان فقال : إنه شهر ترفع فيه الأعمال فأحب أن يرفع علي وأنا صائم» محمول على رفع الأعمال جملة ، وصحى الاثنين لأنه ثاني الأسبوع بناء على أن أوله الأحد وهو ما نقله ابن عطية عن الأكثرين ، لكن الذي صوبه السبيل ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الأصح (و) صوم يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة لخبر مسلم «صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» والمراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفرغ شهره وبالسنة التي بعده السنة أولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور ، إذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تم إذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده أتى مع المضارع بأن المصدرة التي تخلصه للاستقبال ، وإلا فلو تمت الأولى كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي : قال الإمام : والمكفر الصغائر دون الكبائر . قال صاحب ذخائر : وهذا منه تحكم يحتاج إلى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يحجر . قال ابن المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» : هذا قول عام يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها . قال الماوردى : وللتكفير تأويلان أحدهما الغفران والثاني العصمة حتى لا يعصى ، ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر وإلا زيد في حسناته ، ويوم عرفة أفضل الأيام لأن صومه كفارة ستين كما مر بخلاف غيره ، ولأن الدعاء فيه أفضل من غيره ، ولخبر مسلم «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة» وأما خبر «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» فمحمول على غير يوم

الشيخ الرملي عن الأفضل هل هو صوم الخميس أو الاثنين ؟ فأجاب رحمه الله بأن صوم الاثنين أفضل اه . كذا رأيته بهامش ، ولعل وجهه أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومماته وسائر أطواره صلى الله عليه وسلم (قوله عرفة) ورود في بعض الأحاديث : أن الوحوش في البادية تصومه حتى أن بعضهم أخذ لحما وذهب به إلى البادية ورماه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس وتنتظر إلى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية اه . كذا بهامش صحيح (قوله أحسن) أى أرجو وعبرة المصباح أحسن الأجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا وقوله على الله هى بمعنى من (قوله بلفظ الماضي) أى بأن يقول أحسن (قوله والمكفر الصغائر) معتمد (قوله وللتكفير تأويلان) أى إذا وقعت الذنوب (قوله أحدهما الغفران) أى في السنة الآتية (قوله ولا زيد في حسناته) أى ويغنى من إثم كبائره (قوله يوم عرفة أفضل الأيام) أى حتى من يوم من أيام رمضان كما صرح به حج أول كتاب الصوم : أى لا من جميعه ولا من العشر الأخير منه

(قوله ولكون السنة التي قبله لم تم الخ) يعارض هنا أنه صلى الله عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة ، والوجه أن حكمة التعبير بذلك فيما كون التفكير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في صومهما لأنه مرتب على الصوم الذى سيفعل لترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن معنى الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى ، فالمضارع هو المتعين لأداء المعنى المراد فتأمل (قوله ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر) هنا منه يدل على أنه يختار ما قاله الإمام ولم يبال بما رد به مما مر

عرفة بقرينة ما ذكر وأقوى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أقبل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور ، ويسن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في الروضة سواء في ذلك الحاج وغيره ، أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا للاتباع . رواه الشيخان ، وليتقوى على الدعاء ، ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفة إلا ليلا ، وبه صرح في المجموع وغيره ، ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وأن صومه لمن وصلها نهارا خلاف الأولى ، بل في نكت التنبيه المصنف أنه مكروه . وأما المسافر والمريض فيسن لهما فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، وقضيته أنه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو محتمل ، ويشتمل التقييد بالطويل كمنظاره ، والأوجه الأول إقامة للمنظومة الثالثة ، وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى أو الكراهة بصوم ما قبله ، لكن ينافيه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها ، بل هذا أولى لأنه يفتقر في خلاف الأولى مالا يفتقر في المكروه . وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ماضى من العمر ، وليس في ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر هنا من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط ، وفي ضم صوم يوم له جابر ، فإن قيل قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكفارة من صوم يوم الجمعة ، قلنا : صحت عن ذلك ورود النبي المتفق على صحته ثم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالذية وفيها بعلده وهو عاشر المحرم لخبر « أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » وإنما لم يجب صومه للأخبار الثلاثة على الأمر بصومه كخبر الصحيحين « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » وحملوا الأخبار الواردة بالأمر بصومه على تأكيد الاستحباب وإنما كان صوم عرفة بستين وعاشوراء بسنة لأن الأول يوم محمدى ، والثاني يوم موسى ، وثبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بستين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لخبر « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » فات قبله ، والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر ، وللمخالفة لليهود فلهم يصومون العاشر ، وللأحرار من إفراده كما في يوم الجمعة ولذلك يسن أن يصوم معه الحادى عشر إن لم يصم التاسع ، بل في الأم وغيرها أنه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وإن صام التاسع إذ الغلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير ، وإنما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطا لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتأكد أمره

(قوله وأقوى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان) أى الأخير (قوله لا يصل عرفة إلا ليلا) أى بأن لا يكون مسافرا بالنهار ويقصد عرفة ليلا فلا يخالف ما يأتي من سن فطره للمسافر (قوله خلاف الأولى) أى لعدم صحة النهى فيه (قوله فيسن لهما فطره مطلقا) كأن معناه سواء كان حاجا أولا ، فلا ينافى قول الأذرى عن النص محمول على مسافر جهده الصوم ، وقوله كما نص عليه الشافعي . قال الأذرى : النص محمول على مسافر جهده الصوم اه سم على بهجة (قوله مقام المنة) أن إقامة محل الظن مقام محل اليقين (قوله عاشوراء) قال أبو منصور الثوري : ولم يسم فاعولاء في كلام العرب إلا عاشوراء ، والفساروراء اسم الضراء والساورواء اسم السراء والبالوالاء اسم للذلة وخابوراء اسم موضع ، وقوله اسم للذلة : أى الثوبة (قوله إلى قابل) هو مصروف ، ووقع لبضم خلافه

(قوله وأقوى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أقبل من عشر ذي الحجة) أى بالنظر للمجموع ولا فقد مر أن يوم عرفة أفضل الأيام الصداقة بكل يوم من رمضان (قوله أما الحاج) لم يقيد فيها مر بغير الحاج حتى يأتى له التعبير بأما ههنا وكأنه توهم أن قيد (قوله الحاج لا يصل عرفة إلا ليلا) أى بالصورة أنه غير مسافر بقرينة ما يأتي

حتى يطلب له احتياط بخصوصه . نعم يمين صوم الثمانية قبله نظير مامر في الحجة ذكره الغزالي ، وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره لإفراذه لكن في الأم لا يأس بإفراذه (و) صوم (أيام) البالي (البيض) من كل شهر وهي الثالث عشر وتاليه لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا ذر بصيامها ، والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها ، فصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض كما في البحر وغيره للأختار الصحيحة والحاصل كما أفاده السبكي وغيره أنه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها أتى بالسنتين ، فاف في شرح مسلم من أن هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وإن تبعه الأسنوي ، والأوجه أنه يصوم من الحجة السادس عشر لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرام ، والأحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال إنه أول الثلاثة . قال الماوردي : ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه ، ويبنى أن يصام معها السابع والعشرون احتياطاً . قال ابن العراقي : ولا ينبغي سقوط الثالث منها إذا كان الشهر ناقصاً ، ولعله يعرض عنه بأول الشهر الذي يليه وهو من أول أيام السود أيضاً لأن ليلته كلها سوداء ، وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعمم ليل الأولى بالثور ولبالي الثانية بالسواد ، فناسب تزويده بذلك لإشرافه على الرحيل وشكراً لله تعالى في الأولى وطلباً لكشف السواد في الثانية (و) صوم (ستة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » وقوله « صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة » أي كصيامها فرضاً وإلا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لأن الحسنة بعشرة أمثالها ، وقضية كلام التنبيه وكثيرين أن من لم يصم رمضان لعذر أو سفر أو صبا أو جنون أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال . قال أبو زرعة : وليس كذلك : أي بل يحصل أهل سنة الصوم وإن لم يحصل الثواب المذكور لترتبه في الخبر على صيام رمضان . وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها . وقضية قول المحامي تبعاً لشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بطريقين مامر ، إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين ، أو يعمل ذاك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء ، وإذا تركها في شوال لذلك أو غيره سن قضاؤها مما بعده وتحصل السنة بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) واتصالها بيوم العيد (أفضل) مبادرة إلى العبادة ولما في التأخير من الآفات ولو صام في شوال قضاء أو نفراً أو غيرها أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفى به الوالد رحمه

فاحلده فلا يسبق فلم (قوله وشكراً لله) أي إنها تقع شكراً لله لا أنه ينوي بها ذلك ، إذ لنا صوم يسمى بها الاسم كما أنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر (قوله من صام رمضان) أي في كل سنة وأتبعه ستاً من شوال كذلك أما لو صام ستاً من شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها تكون كمشرة أشهر (قوله وتحصل السنة بصومها متفرقة) أي وتكون كلها أداءً لأن الشهر كله عملها

(قوله بل يحصل أهل سنة الصوم) يعني من حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل ، وإلا فصاحب التنبيه والأكثرون لا يسمعون القول بأنه لا يحصل له ثواب أصل الصوم مطلقاً (قوله وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها) أي مالم يقض رمضان كما هو ظاهر لأن الواجب عليه صرف الزمن لقضائه (قوله فيأتي مامر) لعله عرف عن قوله فيأتي مامر (قوله أو يعمل ذلك على من لا قضاء عليه) هذا ينافي النص فيما مر على المعلوم والمسافر .

الله تعالى تجا للبارزى والأصفهاني والناشري والفقهاء على بن صالح الحضري وغيرهم ، لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب لأسباب من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتكامل ، وما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالاً أن يصوم ستاً من ذى القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم المرتب محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفاً عن حصولها عن السنة ، فنسقط القول بأنه لا يتأتى إلا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها ، أما إذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها ، وقول المصنف ستة بإثبات التاء مع حذف المعلوم لغة ، والأفصح حذفها كما ورد في الحديث ، ويسن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السود ، فإن صامها أتى بالسنتين ، ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فإنه آخر شهر لتقدم الكلام عليه (ويكره إفراد) يوم (الجمعة) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده ، ولكونه يوم عيد ، وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة إفراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة ، وليقتوى بفطره على الوطائف المطلوبة فيه ، ومن هنا خصصه جمع متقدمون نقلاً عن المذهب بمن يضعف به عن الوطائف ، لكن يرد ما من من ندب فطر عرفة ولو لم يضعف به ، ويوجه بأن من شأن الصوم الضعيف ، ويؤخذ من ذلك أيضاً أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لأمر عارض ، ويؤيده انعقاد ندره كما يعلم مما يأتي في التنوير ويقاس به اليومان الآخران إذ لا يختص كراهة الإفراد بالجمعة (وإفراد السبت) أو الأحد بالصوم كذلك يجامع أن اليهود تعظم الأوك والنصارى تعظم الثاني فقصد الشارع بذلك مخالفتهم ، وجعل مائتة إذا لم يوافق إفراد كل يوم من الأيام الثلاثة عادة له وإلا كان كان يصوم يوماً ويفطر يوماً أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة. كما في صوم يوم الشك . ذكره في المجموع ، وهو ظاهر وإن أتى ابن عبد السلام بخلافه ، ويؤخذ من التشبيه أنه لا يكره إفرادها بنذر وكفارة وقضاء وخرج بإفراد ما لو صام أحدهما مع يوم قبله أو يوم بعده فلا كراهة لانتهاء العلة إذ لم يلعب أحد منهم لتعظيم المجموع ، وقضية

(قوله فلا يستحب قضاؤها) وتقدير القضاء فهل يثاب ثواب القرض على الجميع كما لو صام رمضان وأتبعه ستام من شوال قال سم فيه نظر . أقول : الأقرب حصول ذلك لأن القضاء يحكي الأداء . ونقل عن الشباب الرولى بالدرس أنه يثاب على السنة ثواب النفل ، ويوجه بأن ثواب القرض في الخبر مقيد بكونها من شوال وهذه ليست منه (قوله ويقاس به اليومان) وهما السبت والأحد (قوله ويؤخذ من التشبيه) هو قوله كما في صوم يوم الشك (قوله أنه لا يكره إفرادها) أى الجمعة والسبت والأحد (قوله فلا كراهة لانتهاء العلة) بى ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت

(قوله محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال) قد يقال : هلا أتى كلام والده على إطلاقه مع أن وجهه ظاهر لأنه يبعد وقوع الصوم عن المتبوع وهو رمضان والتابع وهى ست شوال معا ونفوت التبعية المتبوع عليها في قوله صلى الله عليه وسلم وأتبعه ستاً من شوال فتأمل (قوله لأن شروط رعاية الخلاف) كنا في السبع لفظ الجمع ولعل الواو زائدة من الكتبة (قوله في المتن وإفراد السبت) إنما أعاد لفظ إفراد لثلاثتهم إرادة إفراد مجموع الجمعة والسبت (قوله بجامع أن اليهود الخ) هنا جامع لقياس الأحد على السبت (قوله أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه) في هذا المصنف تساهل لاختصاصه أن ذلك من منقول العادة وليس مراداً (قوله وخرج بالإفراد ما لو صام أحدهما) أى السبت والأحد

التجليل بالتقوى بالفطر في كراهة إفراده أنه لا فرق بين إفراده وجمعه ، لكنه إذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع (وصوم الدهر غير العيد) من فطر ونحر (و) أيام (التشريق) مكروه لمن خلاف به ضرراً أو فوت حق) واجب أو مطلوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء لما فعل ذلك فتبذلت أم الدرداء وإن لربك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، ولجسدك عليك حقاً فصم وأفطر ، وقم ونم واثأه لك وأعط كل ذي حق حقه ، أما صوم العيدين وأيام التشريق أوشى منها فحرام كما مر (ومستحب لغیره) لإطلاق الأدلة ولقوله صلى الله عليه وسلم « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد تسعين » رواه البيهقي ، ومعنى ضيقت عليه ، أي عنه فلم يدخلها أو لا يكون له فيها موضع ، وخبر « لاصيام من صام الأبد » محمول على من صام العيدين وأيام التشريق أو شيئاً منها ، ومع ندبة الصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولي وغيره ، واختاره السبكي والأذعري وغيرهما خلافاً لابن عبد السلام كالغزالي لخبر الصحيحين « أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وفيه لا أفضل من ذلك » وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه بعشر أمثالها ومن أن قوله في الخبر لا أفضل من ذلك : أي لك يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الأعمال أشقها ، وبأن تأويله للخبر فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده ، وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره هو المتمد ، ولا يخالفه تبخير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ، ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروهاً كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما) ما لم ينلر إتمامه للخبر السابق في نية الصوم ، ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « الصائم المتطوع أمير نفسه » إن شاء صام وإن شاء أفطر ، ويقاس بالصوم غيره من بقية النوازل غير ما سيأتي كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسيحات عقب الصلوات . نعم يكره الخروج منه لغیر عنر لظاهر قوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » أما لعذر كساعلة ضيف عز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه فيسن ، فإن لم يمز على أحدهما

معاً ، أو السبت والأحد معاً ثم صام الأول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنقضي الكراهة أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه لا يشترط لكراهة الأفراد قصده قبل الصوم ، وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده أولاً أو لا (قوله ضيقت عليه جهنم) عبارة شرح المنهج هكذا : وعقد تسعين الخ ، وقوله وعقد تسعين قال المحلى : هو أن يرفع الإبهام ويجعل السبابة داخله تحت مطبوعة جداً (قوله صوم يوم وفطر يوم أفضل) وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوماً من صومه كالثنين والخميس ، والبيض يكون فطره فيه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم ، لكن بحث بعضهم أن صومه له أفضل أحج . وقضية إطلاق الشارح موافقة الأول (قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره) أي لغیر من لم ينف ضرراً ولا فوت حق (قوله ولو نذر صوم الدهر انعقد) أي وحيث انعقد لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه خوف فوت حق أو نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع الشقة ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضائه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والأظهر وجوب النذر على من أفطر للكبر ومن ثم لو نذر صوما لم يصبح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزم قضائه (قوله أمير نفسه) هو بالراء وروى بالنون أيضاً اه شيخنا الشويري (قوله إن شاء صام) أي أتم صومه اه سم على بهجة (قوله نعم يكره الخروج منه) هو

(قوله في كراهة إفراده) أي صوم يوم الجمعة وكان المقام يقتضي الإظهار وإنما أخره إلى هنا المناسبة ما قبله (قوله لكنه إذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص) أي كراهة إفراده لكن حصل بصوم اليوم الآخر ما يوازيها

امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ، وإذا أفطر لم يثب على ماضى إن خرج بغير عذر وإلا أئيب ، وعلى ذلك يحمل قول المتولى إنه لا يثاب لأن العبادة لم تتم ، وما حكى عن الشافعى أنه يثاب ويحلى ما ذكر في تطوع غير حج وعمره ، أما تطوعهما فيجب إتمامه لثماهما غيرهما في لزوم الإتمام وإن فسدوا والكفارة بالجماع ، وسبب أن من أفسد ما أو تحلل لفوات الحج لزمه القضاء (ولا قضاء) عليه حيا بسبب قطعه ذلك بل هو مستحب ، وإن خرج بعذر خروجا من خلاف من أوجب قضاؤه ، أما من فاته وله عادة بصيامه كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة على ما أفق به الولد رحمه الله تعالى لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا هو الأوجه (ومن تلبس بقضاء) لصوم يوم فات عن واجب (حرم عليه قطعه) جزما (إن كان) قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى) بالفطر تداركا لما ارتكبه من الإثم ، ولأن التخفيف يجوز التأخير لا يليق بحال المتعدى ، وشمل ذلك قضاء يوم الشك لوجوب قضاؤه فورا إذ هو منسوب بعدم البحث عن الحلال إلى تقصير في الجملة ، ويستفاد منه وجوب القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المهذب أنه على الراى بلا خلاف (وكذا إن لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) لتلبسه بالفرض ولا عذر له في الخروج فلزمه إتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت . والثاني لا يحرم لأنه مترع بالشروع فيه فأشبهه المسافر يشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تنقيد الفورية بما ذكره إذ منه المواضيق وقته فلم يبق من شعبان إلا مايسع القضاء فقط وإن فات بطر ، ويتأى انقسام القضاء إلى ما يكون بالتعدى وإلى غيره أيضا في الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمره . واعلم أن أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب خروجا من خلافه من فضله على الأشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر «كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله» وخبر

هو ظاهر في الصوم والصلاة لارتباط بعض أجزائهما ببعض ، وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوها فهل المراد بالخروج منه الإعراض عنه والاشتغال بغيره وترك إتمامه والمراد مايشمل قطعه بكلام وإن لم يطل ثم العود إليه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كبرد السلام وإجابة المؤذن (قوله وإلا أئيب) ظاهره أنه يثاب على ماضى ثواب بعض العبادة التي بطلت (قوله أما تطوعهما) أى بأن كان الفاعل لهما عبدا أو صبيا ، وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولى (قوله كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقد العلة المذكورة) هى قوله وإن خرج بعذر (قوله لصوم يوم) أفهم التقييد بالصوم أن غيره بما يتبعص كالصدقة المالية والمنذور لا يحرم قطعه وهو ظاهر ، وكالصوم الصلاة والحج (قوله وهذا هو الأوجه) هو قوله بأنه مستحب (قوله ويستفاد منه وجوب القضاء الخ) عبارة حج قبيل فصل القدية بعد قول المصنف ثم ثبت كونه من رمضان : وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحديث هو مادل عليه كلام المجموع وغيره ، بل لتلليل الأصحاب وجوب الفورية بوجوب الإمساك صريح فيه ، وإنما خالفنا ذلك في ناسى النية لأن عذره أعم وأظهر من نسبته لتقصير ، فكفى في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب (قوله إنه) أى من نسى النية على الراى معتمد

(قوله لفقد العلة المذكورة) أى الخروج من الخلاف إذ لم يوجب ذلك أحد (قوله لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست ذى القعدة الخ) قد يقال : لامعارضة للرق الظاهر بينهما ، ألا ترى أن ست شوال يستحب قضاؤها لكل أحد ولو لم يعتد بها بخلاف صوم ما ذكر (قوله من فضله على الأشهر الحرم) أى على باقيها (قوله وظاهره الاستواء)

وكان يصوم شعبان إلا قليلا ، قال العلماء : اللفظ الثاني مفسر للأول والمراد كله غايه ، وقيل كان بصومه تارة من أوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك منه شيئا بلا صيام لكن في أكثر من سنة ، وإنما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون المحرم أفضل منه لأنه كانت تعرض له فيه أخطار تمنحه من إكثار الصوم فيه ، أو لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر حياته قبل التمكن من صومه . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قطعا إلا رمضان ، قال العلماء : وإنما لم يستكمل ذلك لثلا يظن وجوبه ، ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير إذن زوجها وهو حاضر ، فلو صامت بغير إذنه صح وإن كان حراما كالصلاة في دار مفصوبة وعلمها برضاها كإذنه ، وسيأتي في التفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها ، أما صومها في غيبة زوجها عن بلدتها فجائز قطعا ، وإنما لم يميز صومها بغير إذنه مع حضوره نظرا لجواز إرضاء عليها لأن الصوم يباح عادة فيمنعه التمتع بها ، ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحثه الشيخ لقصر زمنها ، والأمة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كأخته ، والعبد إن تضرر ، بصوم التطوع لفصح أو غيره لم يميز إلا بإذن السيد وإلا جاز ذكره في المجموع وغيره .

(قوله ويحرم على المرأة صوم تطوع) خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه ، وظاهره ولولئله مطلق لم يأذن فيه (قوله صح) أي وثابت عليه (قوله عدم حرمة صوم نحو عاشوراء) أي بغير إذنه وقوله نحو عاشوراء أي مما لا يكثر وقوعه (قوله مع حضوره) ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتال أن يطرأ له قضاء وطره في بعض الأوقات على خلاف عادته (قوله صلاة التطوع) ظاهره وإن كثر مانوته لأن الصلاة من شأنها قصر زمنها (قوله والأمة المباحة للسيد) أي التي أعلها للتمتع بأن تسرى بها ، أما أمة الخدامة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها إرادته ، منها فلا ينبغي منعها من الصوم .

أي في غير عشر ذي الحجة لما مر فيها (قوله ولا يترك منه شيئا بلا صيام) فإن قلت : هنا لا يلاق قوله فيه إلا قليلا . قلت : يمكن أن يقال قوله كله بالنظر لمجموع السنين كما قرره ، وقوله إلا قليلا بالنظر لكل سنة على حدها ، بمعنى أنه كان تارة يشرع في الصوم فيه من أوله ويسرد الصوم ثم يفطر قليلا من آخره ، وتارة يترك الصوم قليلا من أوله ثم يسرد الصوم الخ ، وتارة يترك قليلا من أوله ثم يسرد لصوم ثم يترك الصوم قليلا من آخره فتأمل

كتاب الاعتكاف

هو لغة : اللبث والحبس والملازمة على الشيء ولو شرا ، يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكفوا وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشربها : لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم يميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيف والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم ، وأصله قبل الإجماع قوله تعالى - ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد - وأخبار صحيحة منها « أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من رمضان ، ثم الأوسط ، ثم الأخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشرا من شوال » وفي رواية

كتاب الاعتكاف

(قوله والملازمة على الشيء) راجع لثلاثة (قوله يقال) أى فى اللغة (قوله فى مسجد) أى خالسه (قوله من مسلم يميز عاقل الخ) ذكره بعد التمييز مجرد لإيضاح لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما فيما يأتى ، اللهم إلا أن يقال : إن المجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصبح اعتكافه لانتهاء العقل فليراجع (قوله ولعلم بالتحريم) أى وعلم الإكراه وكونه واضحا كما يأتى للشارح (قوله ثم الأوسط الخ) قال الدمامي فى مصابيح الجامع الصحيح مانصه : العشر الأوسط جاء هنا على لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ولفظه مذكر فيصبح وصفه بالأوسط ، وإلا غلو أريد وصفه باعتبار أحاده لقليل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبر وقد روى به فى بعض الطرق ، وروى أيضا الوسط بضمين جمع واسط كبازل ويزل كذا فى الزركشى . قلت : وأوسط هذا مذكر واحد العشر مؤنث فكان قياسه أواسط جمع واسطة كأواخر جمع آخره . وقال الإمام النووى فى شرح مسلم : اعتكف العشر الأوسط ، كذا هو فى جميع النسخ ، والمشهور فى الاستعمال تأنيث العشر كما قال فى أكثر الأحاديث العشر الأواخر : وتذكره أيضا لغة صحيحة باعتبار الأيام ، أو باعتبار الوقت والزمان ، ويكنى فى مصنفها ثبوت استعمالها فى هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . وعجاجة المضباح : واليوم الأوسط واليلة الوسطى ، ويجمع الأوسط على الأواسط مثل الأفضل والأفاضل تجمع الوسطى على الوسط مثل الفضل والفضل ، وإذا أريد البالي قيل العشر الوسط ، وإذا أريد الأيام قيل العشر الأوسط ، وقولهم العشر الأوسط على ، ولا عبرة بما فشا على ألسنة العوام مخالفا لما نقله أئمة اللغة ، فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة : إن ألفاظ الحديث تناقلته أيدي العمم حتى فشا فيه اللحن وتلعبت به الألسن ولكن حتى حرقوا بعضه من مواضعه ، وما هذه سيئه فلا يحتاج بألفاظه المختلفة لأن الثقل لم ينقلوا الحديث بضبط الحفاظ حتى يحتاج بها إلى بجمانها فلهزم أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، ولهذا تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كثيرا : ولأن العشر جمع والأوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع بمفرد ، على أنه يحتمل غلط الكاتب بسقوط الألف من الأواسط والماء من العشرة : وقوله اعتكف العشر الأول الخ : أى فى بعض السنين ثم الأوسط فى بعض آخر الخ ،

كتاب الاعتكاف

« في العشر الأول منه » وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى - وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيوتك للطائفتين والعالميتين - وستة مؤكدة لا تختص بزمان كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان وغيره بالإجماع ولإطلاق الأدلة ويجب بالنذر (وهو في العشر الأخير من رمضان أفضل) منه في غيره ، وليس هذا مكررا بما مر في الباب السابق إذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره ، وأشار إلى حكمة أفضليته هنا بقوله (لطلب ليلة القدر) التي هي فيه أي فيحييها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فلأنها أفضل ليالي السنة قال تعالى - ليلة القدر خير من ألف شهر - أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر . وفي الصحيح « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » وهي من خصائص هذه الأمة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وباقية إلى يوم القيامة إجماعا وتري حقيقة فيتأكد طلبها والاجتهاد في إدراكها كل عام وإحياء ليلها كله بالعبادة والدعاء ، والمراد برفعها في خير « فرفضت وعسى أن يكون خيرا لكم » رفع علم عنها وإلا لم يؤمر فيه بالتفاسد ، ومعنى عسى أن يكون خيرا لكم : أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر فيها وفي يومها من العبادة بإخلاص ومهنة يقين ، ومن قوله : اللهم إنك عفوت عتوتحب العفو فاعف عنا ، ويسن لمن رآها أن يكتبها ، وما نقل في شرح مسلم من أنه لا ينال فضلها إلا من اطلع عليها ، فن قامها ولم يشعر بها لم ينل فضلها ، رده جمع بتصريح المتولى بخلافه وبأن في مسلم « من قام ليلة القدر فوافقها » وتفسير الموافقة بالعلم غير مساعد عليه من اللغة ، وفيه عن ابن مسعود « من يتم الحول يصيبها » ويقول أصحابنا : يسن التبعيد في كل ليالي الشهر لحوز القضية بيقين . نعم يحمل قول من قال لم ينل فضلها على الكمال فلا ينالها ما ذكر . وبسميت ليلة القدر لأنها ليلة الحكم والفصل ، وقيل لعظم قدرها (وميل الشافعي) رضى الله عنه (إلى أنها ليلة الحادى والعشرين)

وهل اعتكافه العشر الأول كان في سنة أو سنتين وهل الأوسط كذلك أولا فليراجع (قوله أن طهرا بيوتك) أي نزها عما لا يليق به (قوله وهو مستحب كل وقت) أي حتى أوقات الكراهة وإن تحرأها (قوله ويجب بالنذر) ذكره توطئة لمسائل النذر الآتية وإلا فلعلم من كونه مستحبا أنه يصح نذره (قوله مكررا بما مر) أي مع ما مر قالباء بمعنى مع (قوله إيمانا واحتسابا) أي تصديقا بأنها حق وطاعة ، واحتسابا : أن طلبا لرضاء الله وثوابه لأرياء وسمعة ونصبهما على المفعول له أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهما حالان متداخلان أو مترادفان ، والنكتة في وقوع الجزاء ماضيا مع أنه في المستقبل أنه متيقن الوقوع فضلا من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا الزبائدي (قوله وليكثر فيها) أي حيث اطلع عليها أو كانت من الليالي التي ترجى أنها ليلة القدر كالحادى والعشرين الخ (قوله ويسن لمن رآها الخ) أي لأنها الكرامة وهي يستحب كتبها ، وعبرة حجج في الحجج بعد قول المصنف وهي نوعان مانصة : تعليلا لكلام قرره ولإطباقهم كما قال الياقبي على أنه ينبغي له : أي الأولى التزهد عن قصبة الكرامة وفضلها ما أمكن اه . لكنه لا يفيد طلب كتبها إذا اتفق ظهورها على يده (قوله في كل ليالي الشهر) في نسخة العشر (قوله لأنها ليلة الحكم) أي وأما ما يقع ليلة نصف شعبان إن صح فمحتمل على أن ابتداء الكتابة فيها ونعامة الكتابة وتسليم الصحف لأربابها إنما هو في ليلة القدر (قوله إلى أنها ليلة الحادى والعشرين الخ)

(قوله فيحييها بالصلاة والقراءة الخ) هنا نتيجة الطلب فهو مفرغ عليه (قوله وإحياء ليلها كله بالعبادة والدعاء) هنا تقدم قريبا لإلا قوله كله فهو المقصود من ذكر هنا هنا (قوله وليكثر فيها وفي يومها من العبادة)

(أو الثالث والعشرين) منه يدل على الأول خبر الصحيحين وعلى الثاني خبر مسلم وهذا نص المختصر ، والأكثر أن على أن ميله إلى أنها ليلة الحادى والعشرين لا غير ، والأصح أنها تلزم ليلة بعينها وأرجاها بعد مامر بقية أوتاره وفيها للطماء نحو ثلاثين قولاً ، وعلاقتها عدم الحر والبرد فيها ، وأن تطلع الشمس صبيحتها بياضاً بلا كثير شعاع ، وحكمة ذلك أنه علامة لها ، أو أن ذلك لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسرت بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها ، وفائدة معرفة صفتها بعد قوتها بعد طلوع الفجر أنه يسر أن يكون اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها ، وليجهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها ، وقد نقل في زوائد الروضة عن نصه في التقديم أن من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها . وعن أبي هريرة مرفوعاً « من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر » والاعتكاف أربعة أركان: مسجد ولبث ونية ومعتكف ، وقد شرع في أولها فقال (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) للاتباع رواه الشيخان والإجماع ولقوله تعالى ولا تبashروهن وأتم عاكفون في المساجد - إذ ذكر المساجد لا جائز أن يكون لبعليها شروطاً في منع مباشرة المعتكف

ثم يحتمل أنها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم ، فإذا كانت ليلة القدر عندنا نهاراً لغربنا تأخرت الإجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ، ويحتمل لزومها لوقت واحد وإن كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلة بالنسبة لآخرين والظاهر الأول لينطبق عليه معنى الليل عند كل منهم أخذاً مما قيل في ساعة الإجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب (قوله يدل على الأول خبر الصحيحين) منه قوله صلى الله عليه وسلم « إن أربتها الليلة وأراني أجهد في صبيحتها في الطين والماء ، فأصبحوا من ليلة إحدى وعشرين وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبته - أي أنفه - فيما أثر الماء والطين » وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين اه عميرة (قوله والأصح أنها تلزم ليلة بعينها) أي من العشر الأخير (قوله وأن تطلع الشمس صبيحتها بياضاً أي ويستمر ذلك إلى أن ترتفع كرمح في رأى العين ، ذكره المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها كأنها طلست حتى ترتفع » وقوله كأنها طلست أي من نحاس أبيض مناوى (قوله ونزولها وصعودها فيها) لا يقال : الليلة تنقضي بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس . لأننا نقول : يجوز أن ذلك لا ينتهى بطلوع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها ، ويتقدير أنه ينتهى نزولها بطلوع الفجر فيجوز أن الصعود متأخر ويتقدير كونه ليلاً فيجوز أنها إذا صعدت تكون محاذاتها للشمس وقت مرورها في مقابلتها نهاراً (قوله أن يكون اجتهاده في يومها الخ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياساً على الليلة ظاهر التشبيه أنه كذلك إلا أنه يتوقف على نقل صريح فلا رجوع (قوله وقد نقل) أي النووي وقوله عن نصه : أي الإمام (قوله العشاء والصبح في جماعة) أي واتفق أن تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يثبت له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر ، وعبارة حج : وروى البيهقي خبر « من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظه وافر » (قوله في المسجد) أي ولو ظنا فيها يظهر عبارة الشارح في باب الفضل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها : وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكفي بالقرب ؟ فيه احتمال ، والأقرب إلى كلامهم الأول ، وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالساجد المحدث بمعنى اه

ذكره توطئة لما بعده وإلا فقد علم مما تقدم ، وزاد هنا تهليله بالإخلاص (قوله بعد طلوع الفجر) متعلق بفوت

لنعمه منها ولو خارج المسجد ولتغ غيره منها فيها فتعين كونها شرطا لصحة الاعتكاف ، ولا يفتر شيء من البإدات إلى المسجد إلا التحية والاعتكاف والطواف ، ولا فرق بين سطحه ومحتة ورحبته المملوءة منه ، وأهم كلامه عدم محته فيها وقف جزؤه شائعا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك ، وما رجحه الأسنوى من قول بعضهم : لو بنى فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهر وإن قال الزركشي بالصحة وإن لم يبنها به إذ المسجد هو البناء الذى فى تلك الأرض لا الأرض ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفلى مسجدا كملكه وعدم صحة وقف المنقول مسجدا كما سياتى فى كتاب الوقف . قال العز بن عبد السلام : لو اعتكف فيها ظنه مسجدا فإن كان كذلك فى الباطن فله أجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط (و) المسجد (الجامع) وهو ماتقام الجمعة فيه (أولى) بالاعتكاف من غيره خروجا من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم فى إيجابه لكثرة

(قوله المملوءة منه) صفة كاشفة ويحتمل أن المراد المتصلة به ، فإن خرج إلى رحبته المنفصلة منه انقطع اعتكافه أخذنا مما سياتى فى خروج المؤذن الراتب إلى منارة بابها فيه أو فى رحبته المتصلة به فإن مفهومه أن المنفصلة عنه ينقطع تنابعه بالخروج إلى المنارة التى بابها بالمنفصلة .

[فرع] شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجه هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا ؟ والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجه وأغصانها داخله ففيه نظر ، ويتجه الصحة أيضا أخذنا من صريح كلام سم على حج فى باب الحج فى فصل يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة الخ بعد قول المصنف وواجب الوقوف حضوره يجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية ، فى الاعتكاف بين الصورتين والفرق فى الحج بين ما أصلها فى الحرم وأغصانها خارجه فلا يصح الاعتكاف على الأغصان بخلاف عكسه ، لكن يراجع قوله فلا يصح الاعتكاف الخ ولعله فلا يصح الوقوف (قوله فيها وقف جزؤه شائعا مسجدا) ولعل الفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث محته فيها وقف جزؤه شائعا أن الغرض منه التعظيم وهو حاصل بذلك ، وأيضاً صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه (قوله أو فى مسجد أرضه مستأجرة) ومنه الأرض المحتكرة ، وصورة مسئلة الاستئجار أن لا يفرش بالبالط مثلاً ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا (قوله لو بنى فيه) أى فى المسجد الذى أرضه مستأجرة (قوله مسطبة) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجدة مراد سم على حج ومثله ما لفضل ذلك فى ملكه (قوله إذ المسجد) توجيه لقوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلود الخ) ومنه الخلاوى والبيوت التى توجد فى بعض المساجد وهى مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بزواجهم ، فإن علم أن الأوقات وقف ماعداها مسجدا جاز المكث فيها مع الخيض والجنابة والجماع فيها وإلا حرم لأن الأصل المسجدية (قوله مسجدا) راجع لقوله لا الأرض نفسها (قوله وعدم محته وقف المنقول مسجدا) ظاهره وإن أثبت ، ونقل عن فتاوى شيخ الإسلام خلافة فليراجع وهو موافق لما تقدم من سم على حج (قوله وإلا فقصده الخ)

(قوله وأهم كلامه عدم محته فيها وقف جزؤه شائعا) أى لأنه لا يسمى مسجدا بالإطلاق فهو خارج بإطلاقه المسجد (قوله وإن قال الزركشي بالصحة) أى اكفاء بكونه فى هواء السقف والجلودان (قوله لو اعتكف فيها ظنه مسجدا الخ) هل يقاس به فى هذا التفصيل تحية المسجد الظاهر لا للتردد فى نية الصلاة وبابها أغنيق

لكثرة الجماعة فيه وللإستغناء عن الخروج للجمعة ، وشمل كلامه أخذنا من العلة الأولى ما لو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف ممن لا تلزمه الجمعة ، وهو الأوجه كما قال الأذرى إنه قضية إطلاق الشافعى والجمهور ، وإن اقتضى قول الرافعى إن مراعاة الجمعة أظهر عند الشافعى خلافه إذ الخروج من الخلاف أولى ، والنص على أن من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يؤيد اعتبار مراعاة الجمعة لأن مراد النص سلب وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه الجمعة ، بخلاف غيره فقد يجب عليه ، ولذلك حلف المصنف فى الروضة ما ذكره الرافعى وأطلق أولوية الجامع من غير تفصيل . نعم قد يجب الجامع فى الاعتكاف كأن نذر زمنا متتابعا فيه يوم جمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها ، إذ خروجه لما يقطع التتابع لتقصيره بعدم اعتكافه فى الجامع ، ويؤخذ منه كما قاله الأذرى عدم بطلان تنابه بالخروج لها فلو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية فى غير جامع ، ومثله ما لو كانت صغيرة لا تتعقد الجمعة بأهلها فأحلت بها جامع وجمعة بعد نذره واعتكافه ، ولو استثنى الخروج لها وفى البلدة جامعان فر على أحدهما وذهب إلى الآخر لم يضر إن كان الذى ذهب إليه يصل فى أولا ، فإن صلى أهل كل منهما فى ذلك فى وقت واحد بطل تنابه كما أفنى به القفال ، أما إذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه فى سائر المساجد لمساواتها له فى الأحكام ، ويستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة (والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة فى مسجد بيتها وهو

ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضى سادها (قوله وللإستغناء عن الخروج للجمعة) بل يتعين فيها نذر اعتكاف مدة متتابعة يتخللها جمعة وهو من أهلها لأن الخروج لما يقطع التتابع أدهش بهجة الكبير . ثم رأيت قوله الآتى نعم قد يجب الجامع الخ (قوله أخذنا من العلة الأولى) هى قوله خروجا من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هى قوله وللإستغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خرج به ما لو انتضت الجماعة منه بالمرأة كأن هجر فينبى أن يكون غيره أولى ، ولا يعارضه قوله إذ الخروج من الخلاف أولى لأن عمل ذلك مالم يعارضه ما هو أقوى منه ، والجماعة أقوى لأنها فرض كفاية والخروج من الخلاف سنة وإذا تعارض الواجب وغيره قدم الواجب (قوله إن مراعاة الجمعة) لعله الجماعة (قوله لتقصيره) أى وحله فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ، ويجب عليه الخروج لأجل الجمعة بعد وإن قطع التتابع فيه نظر والأقرب الثانى (قوله عدم بطلان تنابه بالخروج لها الخ) أى وينبى أن يقتصر له بعد فعلها ماورد الحث على طلبه من القناعة والإخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر ، وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع ، وينبى أن يكون خروجه من عمل اعتكافه للجمعة فى الوقت الذى يمكنه إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها وإن فوت التذكير لأن فى الاعتكاف جابرا له (قوله إن كان الذى ذهب إليه يصل فى الخ) ظاهره وإن جاز التمدد وهو ظاهر ، لأن الجمعة صحيحة فى السابقة اتفاقا وخلف فيها فى الثانية وإن احتج إليها (قوله بطل تنابه) أى بمجاوزته للأول ، وظاهره وإن أخذت ذلك بأن تقدم قبل أهل الثانى على خلاف العادة وينبى خلافه فيبين به عدم بطلان اعتكافه (قوله إن لم يحتج لخروجه) أى بأن كانت المدة تنقضى قبل مجيء

(قوله لكثرة الجماعة فيه) لعله سقط قبله واو من الكنية والا فهو ليس حلة للإيجاب كما هو ظاهر ومثله فى الإجماع ، لكن الذى فى كلام غير ما أنه حلة ثانية مستقلة (قوله ما لو كان غيره أكثر جماعة) أى فقوله قبله لكثرة الجماعة فيه بالنظر للغالب (قوله سلب وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه) على فيه بمعنى عن

المعزل المهيأ للصلاة) لانتفاء المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ، ولأن نساهه صلى الله عليه وسلم كن يعتكف في المسجد ولو كفى بيوتين لكانت أسوأ من ، والقديم يصح لأنه مكان صلاتها كما أن المسجد مكان صلاة الرجل . وأجاب الأول بأن الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والجنب كالرجل ، وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروجاً من الخلاف (ولو عين) الناذر (المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق النفس به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان . وقال ابن عبد البر : إنه ثابت لامطن فيه ، والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتد ، فضله لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وإن كان أفضل من بقية الأجزاء . فلو نذر اعتكافاً في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد قياساً على ما لو نذر صلاة فيها فقول الأسنوى الظاهر تعينها ضعيف ، ومراد المصنف في المجموع بالمسجد حولها جميع المسجد ، وقول الجوزجى إنه المظاف لا جميع المسجد ، إذ لو كان كذلك لم يكن لقوله حولها فائدة يرد بأنه مناف لكلامهم وبأن فائدة قوله حولها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لا عن بقية أجزاء المسجد الخارجة عن المظاف (وكذا مسجد المدينة والأقصى في الأظهر) يتعينان بالنذر ولا يجزى غيرهما لأنهما مسجدان تشد إليهما الرحال فأشبه المسجد الحرام والثاني لا لأنهما لا يتعلق بهما نسل فأشبه بقية المساجد ، وإلحاق البقوى بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بأن الخبر وكلام غيره بأبيانه ، وبه يعلم إحقاق بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر « صلاة فيه كعمرة » والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رآه المصنف للإشارة إليه بقوله مسجدى هذا ، ورأى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع منها وسع فهو مسجده كما في مسجد مكة إذا وسع فتلك التفضيلة ثابتة له ، ولو خص نذر بواحد من المساجد التي أخفقت بمسجد المدينة على القول به فالأوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في فضيلة نسبتها له صلى الله عليه وسلم ، ولو شرع في اعتكاف متتابع

الجمعة (قوله وزيادة فضله) عبارة حجج لزيادة فضله والمضاعفة فيه ، إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المسجدين الآخرين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الإيضاح وستأتي الإشارة إليه (قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه) ظاهرة اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته ، وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع (قوله والمسجد حولها) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الآتي كما في مسجد مكة إذا وسع الخ (قوله وإن كان أفضل : أى الجزء الذى عينه) قوله والمراد بمسجد المدينة الخ) معتد . بقى هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال : الله تعالى « أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذى كان في زمنه ، أو أراد بمسجداً للمدينة ذلك ، بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً ونية فلا يتعين لصده بالزيادة التى حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر اه سم على حجج . أقول : والأقرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه هو الذى يرتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر ، إذ الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر : لإرادة زيادة الثواب (قوله ورأى جماعة عدم الاختصاص) ضعيف (قوله كما في مسجد مكة إذا وسع الخ أى ما لم يصل إلى الحل ، ويمكن تصوير ذلك بأن يقف أهل أحد جهات دورهم ويزيدونها في المسجد بتصل قلّة

في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاث يقطع التتابع . نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر مثل مسافته فأقل جاز الانتفاء المحذور (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لمزيد فضله عليهما وتعلق التسلك به (ولا عكس) أى لا يقومان مقام المسجد الحرام لأنهما دونه في الفضل (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى) لأنه أفضل منه فقد صح أن الصلاة فيه بألف صلاة كما مر وفي الأقصى بحسبنا ، وروى أن الصلاة فيه بألف وعليه فهما متساويان (ولا عكس) لما سبق ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدمه لم يصح أو أخره فقضاء وأثم بتعمده الركن الثاني اللبث كما ذكره بقوله (والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوبا) أى إقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكتفى قدرها ، والخلاف راجع لأصل اللبث وقدره ، وقد ذكر مقابل الأول ، فقال (وقيل يكتفى المرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة ، ومقابل الثاني بقوله (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه إذ مادونه معتاد للحاجة التي تمن في المسجد أو في طريقه لقضاء الحاجة فلا تصلح للقرية ، وعلى الأصح يصح نذر اعتكافه ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة . نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد (ويبطل) الاعتكاف (بالجماع) من عائد عالم بتحريره وأضح مختار سواء أجامع في المسجد أم لا لمناقضاته له وللاية السابقة ، ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد ، كما يحرم فيه على غيره لا خارجة بلجواز قطعه كما نه عليه الأسنوى . أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء أكان فرضاً أم تفلأ ، ولا يبطل اعتكافه بغية أو شتم أو أكل حرام . نعم يبطل ثوابه

بما يليه إلى أن يصل ما ذكر (قوله فقد صح أن الصلاة فيه) أى ولو تفلأ (قوله وروى أن الصلاة فيه بألف) أى الأقصى (قوله وعليه فهما متساويان) ضعيف (قوله وأثم بتعمده) ظاهره أنه لو فاته بعذر لا إثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقر غيرها مقامها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها ففى أمكنه فعله ثم إن لم يكن عين في نذره زمنا فظاهر وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن (قوله لبث قدر يسمى عكوبا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدرا يسمى عكوبا لتكون نيته مقارنة للاعتكاف ، بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعلم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع . أقول : وينبغي الصحة مطلقا لتحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثا أو بمنزلة وتتعطف النية على ماضى فيثاب عليه من أوله . ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر مانصه : ويشترط مقارنتها للبث فلا تصح إثر دخول المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيها يظهر من كلامهم ، لأن شرط النية أن تقرن بأوّل العبادة وأوّل الاعتكاف اللبث أو نحو الردد لا ما قبلها كما هو ظاهر اهـ . وهو صريح في الأول ، وفيه أنه يكتفى في الاعتكاف الردد وإن لم يمكث فتصح النية معه ، فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معيناً حيث يحرم على الجنب المرور إليه (قوله يصح نذر اعتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الفلكية أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بالخطأ فيما يظهر محلا على الساعة اللغوية (قوله كفاه لحظة) أى فلو مكث زيادة عليها وقع كله واجبا ، وقياس ما قبلها لو طوك الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمأنينة أن مازاد يكون مندوبا أنه هنا كذلك (قوله ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا) مسجداً أم لا (قوله نعم يبطل ثوابه) ظاهره بطلان ثواب الجميع لا ثواب

(قوله ولو بلا سكون) قال في الروضة : بل يصح اعتكافه قائماً أو قاعدا أو مترددا في أطراف المعبد

كما في الأنوار ، ولو أولج في دبر خنثى بطل اعتكافه أو أولج في قبله ، أو أولج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة) فيما دون الفرج (كعمس وقيلة تبطله) أي الاعتكاف (إن أنزل وإلا فلا) تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لا مطلقا ، وعمل كل قول هي حرام في المسجد ، واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فإنه لا يبطل ، وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل جزما ، والاستثناء كالمباشرة ، وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ، ولكن يشترط فيه الإنزال من فرجيه (ولو جامع ناسيا للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسيا صومه فلا يضر كما مر ، والمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والتزين) باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا الأمر به ، والأصل بقاء الإباحة ، وله التزويج والتزويج بخلاف المحرم ، ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة إلا إن كثرت ولم تكن كتابة علم ، وله الأمر بإصلاح معاشه وتعهد ضياعه والأكل والشرب وغسل اليد ، والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إثناء حيث يبعد عن نظر الناس ، وعمل ذلك حيث لم يزر به ذلك وإلا حرم كالحرق في حيثن ، وتكره المعاضة فيه بلا حاجة

زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر ، وقضية إطلاقه أنه يفتنى أصل الثواب بذلك لإكاله ، وعبرة سم على حجج : يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهرا متواليا مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك ؟ أقول : ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو تمارن في الأفعال في صلاة الجماعة ، ويحتمل أن المراد في كمال الثواب ، ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لإمكان أن الأصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ، ويكون حيثن كالمصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما اعتمده الشارح من أن الفائت فيها كمال الثواب لا أصله (قوله أو أولج الخنثى في رجل) صريح في أن الخنثى إذا أولج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منه بطل اعتكافه ، وفيه أنه يحتمل كونه امرأة ، ومجرد خروج المني من أحد فرجيه لا يني إشكاله وسيأتي في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحصل ما هنا على ما لو أنزل من فرجيه (قوله هي حرام في المسجد) أي أما خارجه فلإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل أخذا من قوله السابق ويحرم ذلك في الاعتكاف (قوله والاستثناء كالمباشرة) أي ولو بماتل (قوله ولكن يشترط فيه) أي بطلان اعتكافه (قوله ولم تكن كتابة علم) أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في إثناء حيث يبعد) قضية أن هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال : والأولى أن يأكل في سفرة أو نحوها وأن يغسل يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون . قال الماوردي : وأن يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ (قوله حيث لم يزر به) أي المسجد (قوله بلا حاجة) وليس منها ما جرت العادة به من أن من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ، وعمل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد

(قوله أو أولج في قبله) أو إذا أنزل من فرجيه جميعا كما يأتي (قوله وليشترط فيه) يعني في بطلان اعتكافه (قوله والغسل في إثناء) أي غسل اليد (قوله لم يزر به) أي بالمسجد

وإن قلت : ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه وإسقاط مائه في أرضه ، فقد فرق الزركشي وغيره بأن التوضؤ وغسل اليد يحتاج إليهما ، ومن ثم نقل ابن المنذر الإجماع على جواز الوضوء فيه ، بخلاف النضح فإنه يفعل قصداً من غير حاجة ، والشئ يفتقر فيه ضمناً ما لا يفتقر قصداً ، وبأن ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضح . وما تقرر في النضح من الحرمة هو ما جرى عليه البغوي ، واختار في المجموع الجواز ، وجزم به ابن المقرئ ، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ويمكن حل الأول على ما لو أدى إلى استعداده بذلك ، والثاني على خلافه ، ويجوز أن يحتجتم أو يقتصد فيه في إتياء مع الكراهة كما في المجموع ، وفي الروضة أنه خلاف الأولى ، ويلحق بهما سائر الدماء الخارجة من الأدنى كالاستحاضة للحاجة ، فإن لوئمه أو هال أو تغوط ولو في إتياء حرم ولو على نحو سلس لأن البول أفضح من الدم إذ لا يعي عن شيء منه بحال به ويحرم أيضاً لإدخال نجاسة فيه من غير حاجة ، فإن كانت فلا بدليل جواز إدخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلويث ، والأول بالمتكف : الاشتغال بالعبادة كعمل ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الأحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة . أما قصص الأنبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها - المشوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد (ولا) يضره (القطر بل) يصح اعتكاف الليل وحده) والعبد والتشريق لخبر أنس : ليس على المتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه - رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لأنه به أفضل ، فإذا التزمه بالنذر لزمه كالتتابع ، وليس له إفراجهما عن الآخر لعدم الوفاء بالمتزم سواء كان الصوم من رمضان أم غيره ولو نذرنا لأنه لم يلزم صوماً بل اعتكافاً بصفة وقد وجدت ، فاندفع قول الجرجري : لا يكفي صوم النفل لأنه لا يخرج عن عهدة الواجب إلا بفعل واجب (ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً) أو

لكونه وقت صلاة ولا يحرم (قوله ويحرم نضجه) أي رشه وغسل اليد : أي الذي علم جوازه من قوله والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إتياء النخ ، وينبغي أن يحمل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد ولا حرم (قوله ويمكن حمل الأول) أي القول بالحرمة أن لا يعي عن شيء منه تقدم في الاستحاضة (قوله فإن كانت فلا بدليل النخ) ومنها قرب الطريق لمن يبيت بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث ، وكذا لو احتاج لإدخال الجمر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه (قوله والرقائق) أي حكايات الصالحين (قوله وتحتملها أفهام العامة) أي فإن لم تحتملها حرم قراءتها لم لوقوعهم في لبس أو اعتقاد باطل (قوله هو فيه صائم) بأن قال أن اعتكف يوماً ولنا فيه صائم أو أنا فيه صائم بلا وأه حج . ثم فرق بين الحال إذا كانت جملة وبينها إذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع ، وعبارته تنبيه : ما ذكر في أنا صائم هو ما جرى عليه غير واحد ، ولا يشكل عليه ما مر في صائماً وإن كان الحال مفادها مفردة أو جملة كما بينته في شرح الإرشاد أن المفردة غير مستقلة فدللت على التزام إنشاء صوم بخلاف الجملة ، وأيضاً فتلك قيد للاعتكاف فدللت على إنشاء صوم بقيدته وهذه قيد لليوم النظرف لا للاعتكاف المفروق فيه ، وتقيد اليوم بصدق بإيقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان أو بحر وفه (قوله يوم صومه) أي يتأمله

(قوله وليس له إفراجهما) الأنسب وليس له إفراجه : أي الاعتكاف عن الصوم لأنه هو للمتزم (قوله لم من غيره ولو نذرنا) كان الأول ولو نذرنا ليرتّب عليه ما ذكره بعده من الرد على الجرجري

باعتكاف (لزمه) أى الاعتكاف والصوم لأنه التزمهما لأن الحال قيد فى عاملها ومبينة لهية صلحها بخلاف الصفة فإنها مخصصة لموصوفها (والأصح وجوب جمعهما) لأنه قرينة فلزم بالنذر كما لو نذر أن يصلى بسورة كلنا وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصليا أو عكسه حيث لا يلزم جمعهما بأن الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما فى الكف والصلاة أفعال مباشرة لانتساب الاعتكاف ، ولو نذر القرآن بين حج وعمره وتفريقهما وهو أفضل ، ومقابل الأصح لا لأنهما عبادتان مختلفتان ، وعلى الأول لو اعتكف صائما نفلا أو واجبا بغير هذا النذر لم يجزه لعدم الوفاء باللمزم ، وبحث الأسنوى الاكتفاء باعتكاف لفظه من اليوم فى ذكر ونحوه ولا يجب استيعابه ، وهو كما قال وإن كان كلامهم قد يوم خلافه لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل ، نعم يسن استيعابه خروجاً من خلاف من جعل اليوم شرطاً لصحة الاعتكاف ، وقول الجوهري : لزوم اعتكاف جميع اليوم فى لو نذر أن يصوم معتكفاً واضح ، لأنه إذا خلا منه جزء عن الاعتكاف صدق أنه لم يصم معتكفاً ، إذ الصوم إمساك جميع النهار فيه نظر ، وما علل به ممنوع ، ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائما فجامع ليلا استأنف لانتفاء الجمع ، ولو عين وقتاً غير قابل للصوم كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم . قاله الدارمى . الركن الثالث : النية المعبر عنه بالشرط ، قوله (ويشترط نية الاعتكاف) يعنى لابد فيه منها ابتداء كالصلاة وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره تعيين زمانه أم لا (وينوى) حتى (فى النذر القرصية) لتمييز عن النفل ، ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو الاعتكاف ، بخلاف الصوم والصلاة لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر بخلافهما ، والأشبه كما قاله الزركشى الاكتفاء بلذكر النذر عن ذكر الفرض لأن الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه ، وقد صرح بذلك فى النذائر ولا يجب تعيين الأداء والقضاء ، ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد النذور فيه لم يبطل كالصوم (وإذا أطلق) نية الاعتكاف ولم يعين مدة (كفته نيته) هذه (وإن طال مكته) لشمول النية المطلقة لذلك (لكن

(قوله حيث لا يلزم جمعهما) أى فبما فعلهما ولو منفردين (قوله فله تفريقهما) أى ولا يلزم مدم (قوله وبحث الأسنوى الاكتفاء) أى فى لو نذر أن يعتكف صائما الخ (قوله باعتكاف لحظة) أى فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة ؟ فيه نظر والأقرب الأول لأن الواجب عليه تحصيل الاعتكاف وهو كما يتحقق فى الزمان اليسير يتحقق فى زاد فيقع كله واجبا وبعض المواضع عن بعضهم وهو الشيخ سلم الشبيري : أن ما زاد على اللحظة يقع مندوبا قياسا على ما لو مسح جميع الرأس أو طول الركوع فإن ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا وكذا كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اهـ . أقول : ويمكن أن يفرق بينهما بأن ذاك خوطب فيه بقدر معلوم كقصد الطمأنينة فى الركوع ، فما زاد على مقدارها متميز يثاب عليه ثواب المندوب ، وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق فى اليسير يتحقق فى زاد ، فليتأمل (قوله وهو كما قال) معتمد (قوله وما علل به ممنوع) أى بقوله السابق لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل (قوله ويشترط نية الاعتكاف) آخر النية إلى هنا لأنه لابد من تصوير المنوى قبل تعليق النية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أى فلا بد فيما من تعيين سبب الوجوب وهو النذر ، فلو قال فى نية الصلاة المفروضة لم يكف ، ومقتضى قوله لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال فى نيته : نويت صلاة العيد أو الضحى المفروضة كفاه ذلك لأن فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر (قوله وإن طال مكته) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها فى وقوعه واجبا أو مندوبا ما قدمناه ،

(قوله لأن الحال قيد فى عاملها الخ) فى التعليل بهذا هنا نظر لا يمتنع وكأنه مقدم من تأخير ، وإلا فحقه أن يكون تعليلاً لقول المصنف والأصح وجوب جمعهما فتأمل (قوله فله تفريقهما) شمل التبع فانظر هل هو كذلك

لو خرج) من المسجد (وعاد) إليه (احتاج) إن لم يعزم عند خروجه على العود (إلى الاستئناف) لنية الاعتكاف حتى سواه أخرج بخلافه أم غيره إذ الثاني اعتكاف جديد ، فإن خرج عازما على عوده ؛ أي من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوبه في المجموع لأنه يصير كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات النافلة . وبه يعلم الجواب عن تنظير الروضة وأصلها فيه أن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكفي بعبادة سابقة ، ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها ؛ وهنا تخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن تخلل النافي هنا مغضى حيث استثنى زمنه في النية ، ونية العود فيها نحن فيه . صيرت مابعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو نوى مدة) أي اعتكافها كيوم أو شهر نفلا أو نذرا لمدة غير معينة لم يشترط فيها تنابعا ثم دخل المسجد بقصد وفاء نذره (فخرج) منه (فيها) أي المدة (وعاد) إليه (فإن خرج) منه (لغير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمان لقطعها الاعتكاف ، أما العود فغير لازم له في النفل لجواز خروجه منه (أو) خرج (لها) أي الحاجة (فلا) يلزمه استئناف النية وإن طال الزمن لأنه لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية (وقيل إن طال مدة خروجه) لقضاء الحاجة أو لغيرها (استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل (وقيل لا يستأنف) النية (مطلقا) لأن النية شاملة لجميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع المتابع) كأكل وقضاء حاجة وحضي وخروج لنحو سهو (لم يجب استئناف النية) عند عوده لشمولها جميع المدة وتلزمه مبادرة لعود عند زوال عذر ، فإن أخر عامدا عالما انقطع المتابع وتعذر البناء (وقيل إن خرج لغير) قضاء (الحاجة) و (غير غسل الجنابة) وجب (استئناف النية) لخروجه عن العبادة بما عرض من الأعداء التي له بد عنها ، بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه ، وعلم مما نقرر لحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو أكلا ، فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله للاستحياء من فعله فيه ، والمشفقة بخلاف الشرب فلا يستحي منه فيه فيمتنع الخروج له ، وأحرز بقوله لا يقطع المتابع عما يقطعه فلانها تجب قطعا . الركن الرابع المعتكف وقد أشار لشروطه فقال (وشرط المعتكف : الإسلام والعقل والنقاء عن الخيضة) والنفاس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغنى عليه والسكران وغير المميز إذ لانية لهم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمه مكثهم فيه ، وقضية ما نقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم

والأحوط في حقه أن يقول في نذره : لله علي أن أعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ، ثم ينوي الاعتكاف المنطور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكنها (قوله كنية المدين) أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود ، وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد (قوله أي الحاجة) بقي ما لو شارك مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئناف أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني قياسا على ما لو قصدجنب بالقرأة الذكر والإعلام (قوله للاستحياء من فعله فيه) أخذ منه أن المجهور الذي ينذر طارقه يأكل فيه أه زبادي ؛ أي فلو خرج للأكل في غيره اقتضى تنابعه ومتنصى العلة أيضا أن أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الأكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يميز الخروج منه لأجل الأكل لانتفاء العلة ، إلا أن يقال : من شأن الأكل بحضور الناس الاستحياء ، فلا فرق بين كون أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب (قوله لحرمه مكثهم) قضيته أنه لو جاز لهم المكث لضرورة اقتضت

أو المراد خصوص الأفراد (قوله لأنه يصير كنية المدين ابتداء) يفيد أنه تصح نية المدين ابتداء ، وانظر ماصورته

عليه المكث في المسجد كذا جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد وهو كذلك ، وإن قال الأذرى إنه موضع نظر . نعم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره دوله صح اعتكافه فيه وإن حرم عليه لبته فيه كما لو تيم بتراب مقصوب ، ويقاس عليه ما يشبهه ، ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم لأمر خارج : أعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث ، فالمكث في هذا لم يحرم لذاته ، ثم محل ما ذكر في المسمى عليه في الابتداء فإن طرأ عليه في أثناء اعتكافه لم يبطل وبحسب زمنه من الاعتكاف كما سيأتى في كلامه ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة ، وحرم بغير إذن سيد وزوج . نعم إن لم تفت به منفعة كأن حضر المسجد بإذنها فنويها جاز كما تبه عليه التركشى ، ولو نذر اعتكاف زمن معين بالإذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع أو وصية أو إرث أو طلقت وتزوجت آخر جاز لهما بغير إذن الثاني لأنه صار مستحقا قبل وجوده ، لكن للمشتري الخيار إن جهل ذلك ولهما إخراجهما ولو من النذر مالم يأذنا فيه وفى الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً أو فى أحدهما وزمنه معين ، وكذا إن أذنا فى الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لهما إخراجهما فى الجميع لإذنها فى الشروع مباشرة أو بواسطة لأن الإذن فى النذر المعين إذن فى الشروع فيه ، والمعين لا يجوز تأخيرهما والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر ، ويجوز من المكاتب بلا إذن إن أمكن كسبه فى المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضه حرّ ولا مهاباة كالقنن والإكائن فى نوبته كحرّ وفى نوبة سيده كقنن (ولو ارتد المتكف أو سكر) متعدياً (بطل) اعتكافه زمن رده وسكره لعدم أهليته ، أما غير المتعدى فيشبهه كما قاله الأذرى أنه كالمتسمى عليه (والمذهب بطلان

المكث صحة الاعتكاف ، ولو قبل بعدم الصحة لم يكن بعيداً لعدم أهليتهم لذلك (قوله وإن حرم عليه لبته فيه) ظاهر أنه لا فرق بين كون جلوسه فيه ينقص منفعة أهله أولاً وفى إحياء الموات قبيل فصل المعلن الخ ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مأثها مالم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيها يظهر ، وعليه فيحمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التصميم من قوله وإن حرم إذ المعنى سواء حرم أو لا فالحرمة حيث شوش على أهله وعدمها حيث انتفى ذلك ، وأشار إلى هذا حجج بقوله لأن أنعم : أى الاعتكاف فيها وقف على طائفة ليس هو منهم إن فرض لأمر خارج (قوله وإن كره لفوات الهيئة) وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول احتياطاً لعدم مخالطته للرجال ، لكن إلحاقه فيها مر بالرجل من عدم جريان الخلاف فى اعتكافه فى مسجد بيته قد يقتضى أنه لا كراهة فى حقه ، إذ لو كره اعتكافه فى المسجد لألحق بالمرأة فى جريان الخلاف لتعلم المسجد عليه (قوله بغير إذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهى خلية أو متزوجة ثم طلقت ونزوت بآخر فلها أن تصوم بحضور الزوج وليس له منها من ذلك (قوله ولهما إخراجهما أى ولا إثم عليهما حينئذ وبقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الأول أو الثانى ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أنشدنا مما قاله فى ستره المصلى من أن العبرة باعتقاد الفاعل (قوله وفى الشروع فيه) أى ومن الشروع (قوله أو كان لا يخل به) أى بالكسب : أى أو كان معه ما ينجى بالنجوم (قوله وإلا كان فى نوبته كحرّ) أى بأن كان بينهما مهاباة (قوله وفى نوبة سيده) انظر لو أراد اعتكافاً متتبعاً أولاً تسعه نوبته وكان نذره

فعل المراد أنه يصير كنية كل مدة منهما فى ابتدائها (قوله فالمكث فى هذا لم يحرم لذاته) قد يقال هلاكيل كذلك فيما مر فى ذى الجروح والقروح والاستحاضة ونحوها ؟ وقد يجاب بأن ذلك وإن كانت الحرمه فيه أيضاً

فامضى من اعتكافهما المتتابع) وإن لم يخرج لأن ذلك أشد من خروجه بلا عذره وهو يقطع المتابع فلا بد من استئنافه ؛
والثاني لا يبطل في المستثنين فينبغي ، أما في الردة ففرغيا في الإسلام ، وأما في السكر فإلحاقا له بالنوم ، وما
نص عليه الشافعى رضى الله عنه من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتابع حتى إذا أسلم يبنى على أنه
مرجوح عنه ، وقد علم مما تقرر أن المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاحيوطه بالكلية ، وقد أشار الشارح لذلك بقوله
من حيث المتابع ، وثنية المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطفه بأو وإتيانه به بعد ذلك مفردا في إن لم يخرج
صحيح لأن الموطوف بأو هو الفعل والضمير ليس عائدا عليه وإنما هو عائدا على المرتد والسكران المفهومين من لفظ
الفعل ، وقد تقدم ما يدل عليه ما فصح عود الضمير عليهما (ولو طرأ جنون أو إنحاء) على المعتكف (لم يبطل
مامضى) من اعتكافه المتتابع (إن لم يخرج) بالبناء المفعول من المسجد لعذره بما عرض له ، فإن أخرج مع تعدد
ضبطه في المسجد لم يبطل أيضا كما لو حل العاقل مكروها ، وكذا إن أمكن بمشقة على الصحيح فهو كالمرضى
(ويحسب زمن الإنحاء من الاعتكاف) المتابع كما في الصائم إذا أغنى عليه بعض النهار (دون) زمن (الجنون)
فلا يحسب منه لأن العبادة البدنية لا تصبح منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس على معتكفة (وجب) عليها
(الخروج) من المسجد لحرمه المكث عليها (وكذا الجنابة) بما لا يبطل الاعتكاف كالاتحلام إذا طرأت على المعتكف
(إن تعدر) عليه (الفسل في المسجد) فيجب عليه الخروج منه لحرمه المكث فيه عليه ، ولو احتاج للتيمم لفقد
الماء أو غيره وجب عليه الخروج لأجله كما يحته بعض المتأخرين وإن أمكنه فعله فيه بغير ترابه لضمه البلب فيه
إلى فراغه ، فلو أمكنه فيه ماراً من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له لعدم حرمة المروءية (فلو أمكنه) الفسل
فيه (جاز) له (الخروج له ولا يلزم) ذلك من أجله بل له فعله في المسجد إن لم يترتب عليه نحو مكث محرم وكلام

قبل الهياأة أو بعدها في نوبة السيد أو في نوبة نفسه وهي لاتسه ، ويتجه حينئذ المنع بغير إذن السيد ، نعم إن لم
يكن متتابعاً فله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر اه سم على بهجة (قوله على أنه مرجوح) علاوة (قوله
لاحيوطه بالكلية) أما عدم حيوط في المرتد فهو بمعنى أنه لا يعاقب على ما فاتته من الاعتكاف ، وأما ثوابه فيبطل
بمجرد رده كسائر أعماله ، وأما في غيره فهل يثاب عليه ثواب الواجب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني . وينبغي
أن عمل وقوعه نفلا مطلقا ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب وإلا وقع عنه (قوله لم يجب خروجه) قضيته جواز
الخروج لذلك فليتأمل ، وعبارة حج : لم يجر له الخروج لعدم النجس ، وقياس ما ذكر المصنف في الفسل من جواز
الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله

غير ذاتية إلا أن الملاحظ في المنع فيه صيانة المسجد عن النجاسة (قوله لاحيوطه بالكلية) أى فيستمر ثوابه ولو
في المرتد حيث عاد إلى الإسلام ، إذ الردة إنما تعبط العمل إذا اتصلت بالموت خلافا لما وقع في حاشية
الشيخ (قوله لأن الموطوف هو الفعل) أى في الأول : أى بخلاف الثاني فإن الموطوف فيه القاعل ، وكان الأولى
عدم ذكر الثاني في الإشكال إذ لا إشكال فيه لأنه أتى على الأصل ، على أن إيراد الإشكال والجواب على هذا
الوجه ليس على ما ينبغي ، والوجه أن يقال فيهما : وثنية الضمير في اعتكافهما مع أن مرجعه لفظ المعتكف وهو
مفرد بالنظر لاتصافه بوصف الردة والسكر فتأمل (قوله مع تعدر ضبطه) أى فإن لم يتعدر : أى ولم يشق بطل
(قوله فلو أمكنه ماراً) أى والصورة أنه لم يقصد المروءة لأجل ذلك لأنه حينئذ تردد كما لا يخفى ، فينبغي أن يصور بما إذا
صعد نية على الخروج حقيقة ثم عن له ذلك في أثناء خروجه وهو مار

الشارح محمول. هل هذا «راحة للتابع» . نعم لو كان إلحظ مستجماً بالحجر ونحوه وجب خروجه ونحوه لإزالة النجاسة في المسجد ، ويجب أيضاً إذا حصل بالفلاة ضرر للمسجد أو للمصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بقسله لتلا بطلان اتباع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيف) والنفاس (ولا) زمن (الجنابة) من الاعتكاف إن اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره لمنافاة ذلك للاعتكاف ، وسيأتي الكلام على الحائض هل تبني على ماضى أولا . أما المستحاضة فإن أدعت توليته لم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل اتباعه .

فصل في حكم الاعتكاف المنذور

(إذا نذر مدة متتابعة) ككلمة على «اعتكاف عشرة أيام متتابعة» (لزمه) التابع فيها إن صرح به لفظاً لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الإتيان ببعضه ، فإن نوى التابع بقلبه لم يلزمه ، كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صحاه وهو المتمد خلافاً لما جرى عليه في الإرشاد واختاره السيكي ليوافق ماقرر في عشرة ليال ، وقولهم لو نذر أن يعتكف أيام شهر أو شهراً نهاراً لم تلزمه الليالي حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينوبها . وصوبه الأسنوي نقلاً عن الفزالي وجماعة ومضى لأن الليالي إذا وجبت بالنية مع أن في ذلك وقتاً زائداً فوجب التابع أولى لأنه مجرد وصف ، وصححه الأذري لكن المصحح عندهما وجرى عليه في الحواشي عدم وجوب التابع بنيته . وأجاب البدر الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بأن صورته أن ينذر أياماً معينة فتجب الليالي المتخللة لأنه قد أحاط بها وإجبان ، كما لو نذر اعتكاف شهر وظاهر أن ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من أن التابع ليس من جنس الزمن المنذور ، بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ، ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التابع لإيجاب غيره بها ، وفارق أيضاً تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيها لو استغنى من الشهر ونحوه الأيام أو الليالي بقلبه فإنه لا يؤثر بأن في ذلك احتياطاً للعبادة في الموضوعين ، وبأن الغرض من النية هناك إدخال ما قد يراد من اللفظ لأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته ، وهنا استخراج ما فهمه اللفظ ، ولو ألزم بالنذر التفريق أجزأه التابع وفارق ما لو نذر صوماً متفرقاً حيث لا يخرج عن عهده بالتوالي كمكسه بأن الشارع

(قوله وجب خروجه) أي ليغتسل خارجة احترازاً من وصول الماء المسمول في النجاسة للمسجد (قوله ونحوه إزالة النجاسة في المسجد) أي وإن لم يحكم بنجاسة الفلاة حج (قوله ويجب أيضاً) أي الخروج من المسجد .

(فصل) في حكم الاعتكاف

(قوله بنية التابع) قضيت وجوب الليالي بنية التابع للأيام وإن لم يخطر بباله الليالي ، وقوله لم تلزمه الليالي حتى ينوبها ظاهر في خلافه ، فاعلم المراد بقوله هنا بنية التابع للآثار لنية الليالي التابع لا التابع المنوي بمجرده (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في عدم التمتع ونحوه والتابع أخرى في كفارة الظهار ونحوها

(فصل) في حكم الاعتكاف المنذور

(قوله ليوافق ماقرر الخ) هذا من جانب المخالف (قوله ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التابع) انظر مامضى هذا التعبير ، وكان الظاهر أن يقول: ولا يلزم من إيجاب الجنس بالنية لإيجاب غيره بها

اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع أخرى ، بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلا ، وقول الغزالي : لو نوى أياما معينة كسبعة أيام متفرقة أولها غدا تعين تفريقها إنما يأتي على رأي من كون النية تؤثر كالقفل والأصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) إذ لفظ الأسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه إلا بدليل . نعم يسن التتابع . والثاني يجب كما لو حلف لا يكمل فلانا شهرا ، وفرق الأول بأن المقصود في اليقين المجرى ولا يتحقق بدون التتابع ، وحكم الأيام مع نذر الليالي كحكم الليالي مع نذر الأيام فيما مر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوما لم يميز تفريق ساعاته) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث إلى ما بعد الغروب ، إذ المفهوم من لفظ اليوم الاتصال ، فقد قال الخليل : إن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس : والثاني يجوز تزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر وعمل الخلاف ما لم يبين يوما ، فإن عينه امتنع التفريق جزما ولو دخل المسجد في أثنائه ومكث إلى مثله من الغد مع الليلة المتخلطة أجزأ عند الأكرهين لحصول التتابع بالبيتونة في المسجد وهذا هو المعتمد وإن ذهب أبو إسحق إلى عدم إجزائه ، وقال الشيخان : إنه الوجه لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليالي ليست من اليوم ، وتو نذر يوما أوله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الأصحاب (و) الأصح (أنه لو يمين مدة أسبوع) عينه كهذا الأسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتتابع) فيها لفظا (وفاته لزمه التتابع في القضاء) لالتزامه إياه . والثاني لا يلزمه لوقوع التتابع ضرورة فلا أثر لتصريحه به ، فإن لم يمين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التامس . وقول الشارح والأصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وأنه غير معطوف على ما قبله من دخول الصحيح فيقيد صفه (وإن لم يتعرض له) أي التتابع (لم يلزمه في القضاء) قطعا لوقوع التتابع فيه غير مقصود وإنما هو من ضرورة تعين الوقت فأشبه التتابع في شهر رمضان ، ولو نذر اعتكاف يوم معين ففاته قضاءه ليلا أجزأه ، بخلاف اليوم

(قوله أياما معينة كسبعة) أي كأن ندرسعة أيام ونوى أنها متفرقة (قوله فيما مر) أي في أنه إن نوى الأيام في نذره الليالي وجبت وإلا فلا (قوله لم يميز تفريق ساعاته) ظاهره وإن نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وأن ما ذكره محمول على ما لو أطلق فلن نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف ، وإن نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لأن غايته أنه استعمل اليوم في ساعات تساويه مجازا أو أنه قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه . وبقي ما لو نذر يوما من أيام الدجال هل يخرج من عهدة النذر بأن يقدر له يوما من الأيام التي قبل خروجه كاتمة درجة لقوله في الحديث « اقدروا له قدره » أو يحمل على اليوم الحقيقي من أيامه ويخرج من العهدة ولو تأخر يوم من أيامه ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله وهذا هو المعتمد) ولو نذر أياما كمشرة وجعل مبدؤها من وقت النذر كأن قال اعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كل ما انكسر من الحادى عشر كما لو أسلم في أثناء يوم في نحو بر وأجلى بمدة كشر فانه يجب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادى والثلاثون ، ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قديم زيد وقدم نهارا حيث كفاه اعتكاف بقية يومه بأن ما فات قبل قديم زيد لم يتعلق به وجوب أصلا ، وما هنا يتعلق بنذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك إلا بإتمام المنكسر (قوله وإن ذهب أبو إسحق) أي المروزي

(قوله وقول الغزالي لو نوى أياما معينة) أي كأن قال سبعة أثنين مثلا ، كما يؤخذ من قوله معينة ومن قول الأسنوي في تأييده : وهو متعين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين اهـ . وحينئذ فالاعتكاف على الغزالي إنما هو في كون النية بمجرد ما تكفى في ذلك ، أما لو تلفظ بذلك فظاهر أنه يلزم فليراجع

المطلق نكتته من الوفاء بنلوه على صفته المترمة ، ولا كذلك المعين كتنظيره في الصلاة في القسمين . حكاية في المجموع عن الترتول وأقره ، ويؤخذ من تعطيله فيه أن عمل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكنه ، ولو نذر اعتكاف يوم قلدوم زيد فقدم ليلا لم يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ، ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ ، فإن قدم نهارا أجزأه ما بقى منه ولا يلزمه قضاء ماضى منه إذ الوجوب إنما ثبت من وقت قلدومه وفارق الصوم بصحة تبعض ما هنا بخلاف ما ذكر . ثم يسن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعا للمجموع عن المزني في موضع وهو المضمند وإن صحح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب التندر ، وعمل ما ذكر إن قدم حيا مختارا فلو قدم به حيتا أو مكرها لم يلزمه شيء كما قاله الصيمري لأنه علق الحكم على القلدوم وفعل المكروه غير مختار هنا شرعا . ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويحزم وإن قصص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين إلى انتهاء الشهر ، بخلاف ماله نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يميز له لتجريد قصده لما فعله اعتكاف يوم بعده ، ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتاح نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نلوه إذ هو أول العشرة مع آخره ، فلو فعل ذلك ثم بان نقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوي ، وقال في المجموع : يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهارا وشك في ضده فتوضعا عتاطا فبان معدئا : أى فلا يميزه (وإذا ذكر) التاذر (التتابع) في نلوه لفظا (وشرط الخروج لعارض) مباح مقصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الأظهر) لأن الاعتكاف إنما لزم بالالتزام فكان على حسب ما ألزم ، فلو عين نوعا أو فردا كميادة المرضى أو زيد خرج له دون غيره ، فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجعة أو دنيوي مباح كلقاء الأمير والثاني بطلان الشرط لخالفته لقتضاه فلم يصح كما أن شرط الخروج للجماع ، وخروج بشرط الخروج لعارض ماله شرط قطع الاعتكاف له ، فإنه وإن صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض ، بخلاف ماله شرط الخروج للعارض فيجب عوده ، ولو قال : إلا أن يبدوا لي لم يصح الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام ، وكلنا التندر كما قاله البغوي وهو الأشبه في الصنبر ، ولم يصح في الروضة كأصلها بترجيح ، وبمباح ماله شرطه لغرم كسرة ، وبمقصوده ماله شرطه لغيره كنزعة ، وبغير مناف للاعتكاف ماله شرطه لمناف له كقوله : إن اخترت جامعة أو إن اتفق لي جماع جامعة ، فلا ينبغي نلوه كما صرحوا به في الحرم والجماع ومثلها البقية (والزمان المعروف إليه) أى العارض المذكور (لا يجب تداركه إن عين المدة كهذا الشهر) لأن التندر في الحقيقة لما عداه (وإلا) بأن لم يعينها كشر

(قوله ولو لا لم يكنه) أى فيحتاج إلى مكث ما يمت به مقدار اليوم (قوله اعتكاف يوم شكرا) أى بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لأنه لا يمتن أن يقول شكرا (قوله ما بقى منه) أى ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره (قوله بخلاف ما ذكر) أى ثم (قوله كما قطع به البغوي) محتمد (قوله صح الشرط في الأظهر) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر كذلك بهامش ' وعليه فلو نوى الصلاة بعد التندر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها إن عرض لي كذا ، لأنه وإن لم يصح به نيته محمولة عليه ، ففى عرض له ما استأنه جاز له الخروج وإن كان في تشبه الصلاة وجاز له الخروج من الصوم وإن كان قريب الغروب فليراجع (قوله كلقاء الأمير) أى لحاجة

(قوله أنه عمل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكنه) أى بأن كانت الليلة أقصر : أى فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ ، وانظر لو كانت أطول هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لا بد من استيعابها

مطلق (فيجب) تداركه لثم المدة ، ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع) زيادة على ما مر (بالخروج) من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجله أو رأسه قائماً أو منحنياً أو من العجز قاعداً أو من الجنب مضطجعا (بلا عذر) من الأعداء الآتية وإن قل زمنه لمناقاته اللبث إذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف وعمل ذلك حيث كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً (ولا يضر) في نتائج اعتكافه (إخراج بعض الأعضاء) من المسجد كرأسه أو يده لأنه لا يسمى خارجاً ، فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يذني رأسه إلى عائشة فترجله : أي تسرحه وهو معتكف في المسجد ، فلو أخرج إحدى رجله واعتمد عليهما لم يضر فيا يظهر لعدم صدق الخروج عليه ، فقد قال في البسيط : قضية تعليل البغوى أنه لا يضر وهو ظاهر . قلت : ويؤيده ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى في لو حلف لا يدخل هذه النار فأدخل إحدى رجله واعتمد عليهما من أنه لا يثبت فعلنا بالأصل فيهما (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) من بول أو غائط ومثلهما الريح فيا يظهر إذ لا بد منه وإن أكثر خروجه لذلك لعارض نظراً إلى جنسه ، ولا يشترط أن يصل لحد الضرورة ، وإذا خرج لا يكلف الإسراع بل يمشى على سبيلته ، فإن تأخر أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ، ويجوز له الوضوء بعد قضائها خارج المسجد تبعاً لها واجبا كان أو مندوباً ، وإن لم يجز له الخروج وحده ولو عن حدث حيث أمكنه في المسجد واقتصره على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك كفصل جنابة وإزالة نجاسة وعراف وأكل لأنه يستحيا منه في المسجد وإن أمكنه الأكل فيه ، بخلاف الشرب كما مر إذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما أفاده الأذرعى أن الكلام في مسجد مطروق ، بخلاف المختص والمهجور الذي يندر طاقوه ، فلو خرج للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تنابعه ، والظاهر كما قاله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل الاحتلام معتقراً كالثلث في الوضوء الواجب (ولا يجب فعلها في غير داره) التي يستحق متعتها كسقاية المسجد ودار صديق له بجوار المسجد لما فيه من المشقة وغرم المروعة وتزيد دار الصديق بالمنة بها ، ويؤخذ منه أن من لا يتحمل مروءته بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها إن كانت أقرب من داره ، وبه صرح القاضي والمتولى ، ومثل ذلك ما إذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يجتبه بعض المتأخرين (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد مراعاة لما مر من المشقة والمنة (إلا أن يفحش) بعدها عنه ولم لا يلق به أو ترك الأقرب من داره وذهب إلى إبعدها وضابط الفحش كما صرح به بغوى أن يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزلة (فيضرب الأصح) لأنه قد يحتاج في حوده أيضاً إلى البول فيضى يومه في الذهاب والإياب ولافتتاله بالأقرب من داره ، فإن لم يجد في طريقه مكاناً أو وجده ولم يلزم به دخوله لم يضر فحش البعد ، والثاني لا يضر فحش ذلك مطلقاً لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة في غير داره ، ولا يجوز له الخروج

اقتضت خروجه لقاتله لا مجرد التفرج عليه (قوله من أنه لا يثبت) خلافاً لحج (قوله إذ لا بد منه) أي وإخراجه في المسجد مكروه (قوله فإن تأخر من ذلك) أي ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته (قوله أن يذهب أكثر الوقت)

(قوله أن يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزلة) انظر ما المراد بالوقت هنا ، ثم رأيت الزيادة صرح بأنه الوقت الذي نذر اعتكافه

لنوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (ولو عاد مريضاً) أوزار قادماً (في طريقه) لقضاء حاجته (لم يضر ما لم يطل وقوفه) بأن لم يقف أصلاً أو وقف يسيراً كأن اقتصر على السلام والسؤال (أو) لم (يعدل عن طريقه) بأن كان المريض والقادم فيها لنحو عائشة (إني كنت أدخل البيت للحاجة (أي التبرز) والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة) ورواه مسلم وفي أبي داود مرفوعاً (أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يمرج) فإن طال وقوفه عرفاً أو عدل عن طريقه وإن قل ضر ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه إليها جاز وإلا فلا، وهل عبادة المريض ونحوها له أفضل أو تركها أو هما سواء وجوه أرجحها أولها (ولا ينقطع التتابع) بحروجه (لمرض يحوج إلى الخروج) لدعاء الحاجة له كما في قضاء الحاجة والخروج لذلك ما يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخدام وتجد طبيب، أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كإسهال وإدرار بول، بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كصداع وحى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له، وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من نحو لص أو حريق، فإن زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجداً قريباً يأمن فيه من ذلك (و) لا ينقطع التتابع (بحض إن طالت مدة الاحتكاف) بحيث لا يغلو عنه غالباً كصوم شهرى كفارة قتل لمروضه بغير اختيارها، وضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه غالباً بأكثر من خمسة عشر يوماً، وتيمم المصنف ونظر فيه آخرون بأن العشرين والثلاثة وعشرين تخلو عنه غالباً إذ هي غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها، ويجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر للاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض، ويوجه بأنه متى زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعلمت لأجل ذلك وإن كانت تحيض وتظهر غالب الحيض والطهر لأن ذلك الغالب قد يتجزأ. ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به إذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكن إيقاعه في زمن طهرها، فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن وسعه، ولا نظر للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب، بخلاف هذه لأنهم توسعوا

أى الذى نذر اعتكافه اه زياى (قوله فإن طال وقوفه عرفاً) أى بأن زاد في قدر صلاة الجنازة : أى أقل مجزئ منها فيما يظهر اه حج . أما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض (قوله جاز) أى الوقوف ولم يقطع التتابع (قوله وإلا فلا) وهل له تكرير هذه العبادة على موتى أو مرضى منهم في طريقه بالشراطين المذكورين أم لا من جعلهم قدر صلاة الجنازة معفو عنه بكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحداً لأنهم علواً فعلة لنحو صلاة الجنازة بأنه يسير ووقع تابعاً لا مقصوداً ؟ كل محتمل ، وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنازة وزيارته القادم والذى ينتج أن له ذلك . ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المتضمن لطول الزمن ، ونظيره مأمّر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع أكثر فهل يقدر الاجتماع حتى يضر أو لا حتى يستمر العفو ؟ فيه خلاف لا يبعد بحجته هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحاط للصلاة بالنجاسة مالا يحاط هنا وأيضاً فما هنا في التتابع وهو يغتفر فيه مالا يغتفر في المقصود اه حج (قوله أرجحها أولها) ظاهره وإن لم يكن المريض جاراً للمعتكف ولا نحو صديق ، وعبارة حج قبيل الكتاب وبحت البليغين أن الخروج لعبادة نحو رسم وجار وصديق أفضل اه الموافق لكلام حج أن يعمل الضمير في قوله له للمعتكف لا لن يخرج للحاجة (قوله قد يتجزأ) أى بأن يوجد تارة في شهر قدر مخصوص

هنا في الأعداد بما يقتضي أن مجرد إمكان طرؤ الحيض عذر في عدم الانقطاع فتبني على ماسبق إذا ظهرت لأنه بغير اختيارها (فإن كانت) مدة الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الأظهر) لأنها بسبيل من أن تشرع كما ظهرت وكالحيض النفاس كما في المجموع . والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض مما ينكر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحترز عن تلويث المسجد ، وينبغي أن عمله إن سهل احترازها ولا خرجت ولا انقطاع (ولا) ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسيا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به أو مكرها عليه بغير حق كما في الجماع ناسيا ومثل ذلك الجاهل الذي يحق عليه ما ذكر لخبر « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وكالإكراه مالمو حل وأخرج بغير أمره وإن أمكنه التخلص على ما اقتضاه إطلاقهم ، ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الأقرب ، فإن أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم حتى لزمه أو أخرج خوف غريم له وهو غنى عاقل أو معسر وله بيعة : أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره ، ولو خرج لأداء شهادة تعين عليه بحمله وأداؤها لم ينقطع تتابعه لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه ، بخلاف ما إذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لأنه إن لم يتعين عليه الأداء مستثنى عن الخروج ولا فتحمله لها إنما يكون للأداء فهو باختياره ، وقيد الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف وإلا فلا ينقطع الولاية كما لو نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء ، ولو خرج لإقامة حد أو تعزير ثبت بالبيعة لم ينقطع أيضا لأن الجريمة لا ترتكب لإقامة الحد ، بخلاف تحمل الشهادة إنما يكون للأداء كما مر ، بخلاف ما إذا ثبت بإقراره ، وعمل ماقرر إذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف ، فإن أتى به حال الاعتكاف كما لو قذف مثلا فإنه يقطع الولاية ، ولا يقطعه خروج امرأة لأجل قضاء عدة حياة أو وفاة وإن كانت مختارة للنكاح لأنه لا يقصد للعدة ، بخلاف التحمل كما مر مالم تكن سببها كأن طلقت نفسها بتوفيق ذلك لها أو علن الطلاق بمشيئتها فشامت وهي متكفئة فإنه ينقطع لاختيارها الخروج ، فإن أذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها ، إذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة ، وكذا لو اعتكفت بغير إذن ثم طلقها وأذن لها في إتمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) يفتح آليم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بأن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته المتصلة به قريبة منه (للأذان في الأصح) لإلفه صعودها للأذان وإلف الناس صوته ، بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب لغير

وفي آخر دونه أو أكثر منه (قوله ومثل ذلك الجاهل) ومثله جاهل يعذر بجهله اه حج . وظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه قرب عهده بالإسلام أم لا ، نشأ ببادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة (قوله لم ينقطع تتابعه) أي وإن طال زمن خروجه لأنه مكروه عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل الشهادة) هذا لا يتأتى مع قوله الآتي وعمل ماقرر إذا أتى بموجب الحد النحر فإنه مم ما تهدم من التقيد عن شيخ الإسلام بصير حكم المستثنين واحدا ، فالشهادة قبل الاعتكاف كوجب الحد قبله في أن الخروج لأداء الشهادة أو الحد لا يقطع التتابع ، وهما بعد الاعتكاف يقطعان التتابع إذا خرج لأداء الشهادة أو الحد (قوله ولا بخروج المؤذن الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعلم اه سم حل حج . أقول : وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب كالأصيل فبا طلب منه (قوله قريبة منه) صفة لقول المصنف منارة منفصلة (قوله للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما احتيد من التسليح المعروف الآن ، ومن أولى الجمعية وثانيها لاعتقاد الناس الهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالأذان (قوله لإلفه صعودها) قال

الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحمة . وبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة فيها إذا حصل الشعار بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه ، وكانارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه . وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الإعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا ، وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تكن له كأن خرب مسجد وبقيت منارته فجعلد مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر . وقول المجموع : إن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له ، أما منارة المسجد التي بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولو لغير الأذان وإن خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحاه وتربيعه إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواه الشارع ، وأخذ الزركشي منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح ، وإن زعم بعضهم أنه مردود بأن الفرق بين الجناح والمنارة لافتح : أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ، ويحتاج إليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها ولم يتعرضوا لضبط البعيدة ، والأقرب الرجوع في ذلك للعرف ، وإن ضبطه بعضهم يكونها خارجة عن جواز المسجد وجاره أربعون دارا من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم المسجد ، ومقابل الأصح ينقطع بخروجه مطلقا للاستغناء عنها بسطحه وفي ثالث يفرق بين الراتب وغيره (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالأعداء) السابقة التي لا ينقطع بها للتتابع لأنه غير معتكف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة) لأنه مستثنى إذ لا بد منه ، واقتضاه على قضاء الحاجة مثال إذ الأوجه كما قاله الأسنوي تبعا لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب ، بخلاف ما يطول زمنه كعرض وعدة وحض ونفاس ، وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عوده إن خرج لما لا بد منه وإن طال زمنه ككبرز وغسل واجب وأذان جاز الخروج له أو لما منه بد لشمول النية جميع المدة ، ولو عين لمدة ولم يتعرض للتتابع فجاءع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتتميم الباقي جلد النية ، ولو أحرم معتكف بنسك فإن لم يخش القوات أتمه ولا خرج وله ولا يبنى بعد فراغه من النسك على اعتكافه الأول ، وإن نذر اعتكاف شهر بعينه فإن اقتضاه قبل فله لم يلزمه شيء لأن اعتكاف شهر قد مضى محال .

حج : وبما تقرر في المنارة فارتقت الخطوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بلخولها قطعاً (قوله وبحث الأذرعى امتناع الخروج) عبارة سم على حج في أثناء قوله وانظر بحث الأذرعى مع أن مقابل الأصح نظر للاستغناء بالسطح .

كتاب الحج

يفتح الحاء وكسرها لغة : التقصد ، وشرعا : قصد الكعبة للأفعال الآتية . قاله في المجموع ، واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الأفعال الآتية واستدل بخبر « الحج عرفة » ومعلوم أن المواقف للغالب الأول من أن المعنى الشرعى يكون مشتقاً على المعنى اللغوى بزيادة ، ولا دلالة له في الخبر لأن معناه معظم المقصود منه عرفة ، لكن يؤيده قولهم : أركان الحج خمسة أو ستة . ويجب بأن هذه أركان للمقصود لا للقصد الذى هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز . والأصل فيه قوله تعالى - وآتوا الحج والعمرة لله - وخبر « بنى الإسلام على خمس » قال القاضى : وهو من الشرائع القديمة ، وهو أفضل العبادات لاشتغاله على المال والبدن إلا الصلاة كما مر أنها أفضل . وروى

كتاب الحج

(قوله لغة التقصد) أكرهته إلى من يعظم اهـ حج (قوله ومعلوم أن المواقف للغالب الحج) أى ومن غير الغالب ان يكون المعنى الشرعى مبيناً للغوى لكن بينهما مناسبة ، وعبارة حج اعتراضاً على تفسيره بالأفعال لكن يعكس عليه أن المعنى الشرعى يجب اشتغاله على المعنى اللغوى بزيادة ، وذلك غير موجود هنا إلا أن يقال : إن ذلك أغلبي أو أن منها الآتية ، وهى من جزئيات المعنى اللغوى ، ونظيره الصلاة الشرعية لاشتغالها على الدعاء اهـ . يعنى فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازاً من باب تسمية الكل باسم جزئه ، وقوله الأول : أى قصد الكعبة إلى آخره (قوله) لكن يؤيده قولهم : أى قوله واعترضه ابن الرفعة (قوله وهو من الشرائع القديمة) بل مامن نبى إلا وحج خلافاً لمن استثنى هوداً وصالحاً اهـ زيادى وحج . وقوله مامن نبى شمل عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، وبه صرح السيوطى فى رسالته المسبأة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام ، فقال عيسى مع بقاء نبوته معبود فى أمة النبي ودانخل فى زمرة الصحابة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حى مؤمناً به ومصلحاً ، وكان اجتباؤه به مرات فى غير ليلة الإسراء من جعلها بمكة . روى ابن عسلى فى الكامل عن أنس قال « بينا نحن مع رسول الله إذ رأينا برداً ويدا ، قلنا : يا رسول الله ماهذا البرد الذى رأينا واليد ؟ قال : قد رأيتموه ؟ قلنا : نعم ، قال : ذاك عيسى بن مريم سلم على » . وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال « كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة إذ رأيته صافع شيئاً ولا نراه ، قلنا : يا رسول الله رأيناك صافحت شيئاً ولا نراه ، قال : ذاك أنسى عيسى بن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه اهـ بخبر وفه رحمه الله (قوله وهو أفضل العبادات) قال الزياضى : والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبتعات على المحتدم إن مات فى حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها (قوله لاشتغاله على المال) وهو ما يجب أو يندب من الثماء الآتية .

كتاب الحج

(قوله ويجب بأن هذه أركان للمقصود الحج) هذا الجواب للشهاب حج فى إعادته ، ولكن قال الشهاب مع

إنه تكلف بعيد

« أن آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل : إن الإلحقة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة ، ورجع بعضهم أنه لم يجب إلا على هذه الأمة لكن قال جمع إنه غريب ، بل وجب على غيرها أيضا . ثم التسلك إما فرض عين على من لم يجب بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الأراء والصبيان ، إذ فرض الكفاية لانتوجه إليهم . ثم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل أن يسقط بفعله المخرج عن المكلفين كما في صلاة الجنائز ، لكن ظاهر كلام المصنف في إيضاحه اعتبار التكليف فيمن يسقط بفعله الفرض حيث قال : ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الفرض قدر مخصوص ، بل الفرض أن يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة (هو فرض) أي مفروض بالشرايط الآتية لقوله تعالى - والله على الناس حج البيت - الآية ، ولغير « بنى الإسلام على خمس » وهو جمع عليه يكفر جاحده إن لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة كما صححه في السير ونقله في المجموع عن الأصحاب ، وجزم الرافعي هنا بأنه سنة خمس ، وجمع بين الكلامين بأن الفريضة قد تنزل ويتأخر الإيجاب على الأمة وهذا كقول - قد أفلع من تركي - فلنأية مكية وصعدة القطر مدنية ، ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة في العمر ، ويجب أكثر من ذلك لعارض كتندر وقضاء عند إفساد التطوع (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) لقوله تعالى - وأتموا الحج والعمرة لله - أي اتوا بهما تامين ، ولغير حاشية « قالت : قلت يارسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : نعم جهاد لاقتال فيه الحج والعمرة » رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما

(قوله بل وجب على غيرها) معتمد ولا يتأخر قوله أولا وهو من الشرائع القديمة بلحوازان يكون عندنا القائل مندوبا (قوله في الأراء والصبيان) أي والمجانين على ما يأتي (قوله اعتبار التكليف) معتمد (قوله في السنة السادسة) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يدرى عدها ، وتسمية هذه حججا إنما هو باعتبار الصورة إذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسئ وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بحج شرعي ، وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الدواع لا غير اهـ حج . وكتب عليه سم قوله : وحج صلى الله عليه وسلم الخ قضية صليعه أن حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجاً شرعياً ، وهو مشكل جدا اهـ . وقد يقال لا إشكال فيه لأن فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعياً بهذا الوجه الذي استقر عليه الأمر ، فيحمل قول حج إذ لم يكن على قوانين الشرع الخ على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية . وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه لأنه لم يكن بوحى بل بإلهام من الله تعالى ، فلم يكن شرعياً بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذلك ، ولكنه كان مصوناً كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة . وقوله في السنة السادسة يشكل عليه أيضا أن مكة إنما فُتحت في السنة الثامنة ، فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة ، وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج إلا أن يحاج عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافعي من أن الفريضة قد تنزل ويتأخر الإيجاب ، لكن في كلام الزبائدي ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمعا بين الأقوال بأن الفرض وقع سنة خمس ، والطلب إنما توجه سنة ست ، وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالنس اهـ . ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزبائدي بأنه يشترط لوجوب المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة ، فعلم ففعلهم لعدم استطاعتهم لا لعدم الطلب (قوله وأتموا الحج والعمرة لله) إنما قال ذلك ليم بها الاستدلال فلأن ظاهرها وجوب الإتمام إذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع ، فإن المعنى

بأسانيد صحيحة . وأما خبر « سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة لأوابية هي ؟ قال : لا وإن تعتمر خير لك » فضعيف اتفاقا . قال في المجموع : ولا يفتقر بقول الترمذي فيه حسن صحيح ، ولا يفتي فيها الحج وإن اشتمل عليها وإنما أغنى الفسل عن الوضوء لأنه أصل إذ هو الأصل في حق المحدث ، وإنما حط عنه إلى الأعضاء الأربعة تخفيفا ، فأغنى عن بدنه ، والحج والعمرة أصلا . والعمرة لغة : الزيارة . وشرعا : قصد البيت للأفعال الآتية أو نفس الأفعال كما مر . والقول الثاني أنها سنة للخير المسار ولا تجب بأصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة « قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت ، حتى قالها ثلاثا ، فقال : لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم » رواه مسلم ، وصحبت عمرة لأنها تفعل في العمر كله وصحب عن شراقة « قلت : يارسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : لا بل للأبد » أو وجوبها من حيث الأداء على التراخي فلنم وجبا عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة الإمكان لأن الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم إلا سنة عشر ومعه ميسير - لا عذر بهم ، وقيس به العمرة وتضييقهما بتلذذ أو خوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ، ثم هل جواز التأخير إن عزم على فعلهما في المستقبل كما مريانه في الصلاة وإنما لم تؤثر فيها الردة بعدهما لأنها لا تحيط بالعمل إلا إن اتصلت بالموت وإن أحبطت ثواب العمل مطلقا كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الأم فلا يجب عليه

يصير عليه إن شرع فأتوا (قوله قال لا وأن تعتمر) يفتح أن المصدرية وهي وما بعدها مبتدأ خبره خير ، وعبارة الخطي وإن تعتمر فهو أفضل فهي بكسر الهززة شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فعل الرواية غنقلة (قوله وإن اشتمل عليها) أي على أعمالها (قوله إذ هو) أي الفسل (قوله في حق المحدث) يعني أن المحدث كان يجب عليه الفسل للصلاة ومفهومه أن من لم يحدث لا يجب عليه غسل مادامت طهارته باقية ، ومنه يعلم أن قوله كان الفسل واجبا في صدر الإسلام لكل صلاة المراد بها على المحدث (قوله لغة الزيارة) وقيل القصد إلى مكان عامر أه شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الأفرع بن حابس النخعي ، هكنا رأيته بهامش صحيح ثم رأيته في المواهب الدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام (قوله حتى قالها ثلاثا) أي هذه المقالة أه ميم على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجب) أي الحج ، وفي المنهج لوجب : أي الخصلة أو القريضة ، ثم قوله « لو قلت نعم لوجب » يجوز أن يكون الوجوب معلقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب . ثم رأيت في سم على شرح البهجة ما نصه : قوله « لو قلت نعم لوجب » أي هذه الكلمة : أي مقتضاها وهو الوجوب على كل كل عام ، ولعله كان الوجوب على كل شكل عام معلقا على قوله نعم ، وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه ، فإ يقال من أنه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام ؟ وأجيب بأنه لو قال نعم لوجب لا منشأ له إلا الوهم فليأمل أه (قوله ومعه ميسير لا عذر بهم) فيه أن مكة إنما فتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو وأصحابه من الحج في السادسة والسابعة ثم في عدم حجه سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على الفور (قوله أو تلف مال) بقرينة ولو ضعيفة أه حيج (قوله إن عزم على فعلهما في المستقبل) ولعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت

(قوله لخبر أبي هريرة خطبنا الخ) هذا لا دليل فيه للعمرة فكان الصواب ذكره عقب قوله في الحج ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة (قوله من حيث الأداء) أي أما من حيث التعلق فهو حاصل بالتكليف مع الاستطاعة على

إعادتهما إذا عاد للإسلام . ثم لهما مراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن النذر أو عن حجة الإسلام ووجوبهما ، ولكل مرتبة شروط ، فيشترط مع الوقت الإسلام وحده للصحة ومع التمييز للمباشرة ومع التكليف للنذر ومع الحربة لوقوعه عن حجة الإسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب ، وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشرط صحته) أى صحة ما ذكر من حجج أو عمره (الإسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه أصليا أو مريدا لعدم أهليته للعبادة ، وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالتبعية وإن اعتقد الكفر وهو ظاهر إذ اعتقاده منه لغو . نعم إن اعتقده مع إحرامه لم ينقذ لأن غايته أنه كنية الإبطال ، وهى هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام وبذلك يجمع بين قول الرويانى بالبطلان وقول والده بالصحة ، وعلل كل منهما ما قاله بما يفهم مما تقرر ، وتوقفها على دخول الوقت معلوم من كلامه الآتى في المواقيت وعلى معرفة الأعمال والعلم بها بأن يأتى بها عالما أنه يفعلها عن التسك ، فلو جرت اتفاقا لم يصح مردود فيها بأن الظاهر في الأول كما قاله الزركشى عدم اشتراطه لإمكان العلم بها بعد الإحرام وأنه لا يشترط هنا تعيين المنوى بخلاف الصلاة فيها . وفى الثانى بأن غير الإحرام من الأركان لا يحتاج إلى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا التقصد (فالولى) أى ولى المال (أن يحرم عن الصبي) الذى لا يميز لأن مباشرته بنفسه غير صحيحة إذ لا نية له لما رواه مسلم عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم لى ركبا بالروحاء فوفعت امرأة إليه صبيا فقالت : يا رسول الله أهلا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » وفى سنن أبى داود « فأخذت بعضه صبي ورفضته من محفها » والغالب أن من يحمل بعضه ويخرج من المحفة لا يميز له ، ويكتب للصبي ثواب ماعله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية إجماعا (و) أن يحرم (عن المجنون) قياسا على الصبي سواء أبلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن ، وسواء أضحى الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوى الولي بقلبه جعل كل منهما محرما أو يقول أحرمت عنها ، ولا يشترط حضورهما ولا مواجهتهما بالإحرام ولا يصير الولي بذلك محرما ، ويجوز للولي الإحرام عن المميز أيضا ، وإنما نص على غير المميز دفعا لما صاه أن يتوهم من عدم صحة الإحرام هتلمنا فاته حالة المبادات ، ولو أذن للمميز في الإحرام جاز فإن أحرم بغير إذنه لم يصح ، ومراده بالصبي الجنس الصادق بالذكر والأنثى ، وأفهم كلامه عدم صحة إحرام غير الله لى كالجده مع وجود الأب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك ، وأما

الحجج في أول سنن اليسار (قوله أو عن حجة الإسلام) هى الرابعة كما يعلم من قوله فيشترط الخ وكان الأولى أن يعبر بالواو (قوله فيشترط مع الوقت) أى المعلوم من باب المواقيت الآتى (قوله نعم إن اعتقده مع إحرامه) يخرج ما لو اعتقده مع إحرام وليه فلا أثر له (قوله وهى هنا تؤثر الخ) ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الإبطال (قوله مردود فيها) أى في الأعمال والعلم (قوله أى ولى) المال (أى يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول الثواب للصبي) ، وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم أن إحرامه عنه إنما يكون بعد تجريد من الثياب (قوله ولك أجر) أى على تربيته فلا ينافى أن الأم لا ولاية لها أو يقال يجوز أنها كانت وصية (قوله ثواب ماعله) أى أوعله به وليه حج (قوله ولا يشترط) لكنه يكره الإحرام عنها في غيبتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الإحرام لعدم علمهما ويمكن الولي من منعهما اه سم في شرح الغاية (قوله حضورهما) أى ولو بعدلت المسافة ثم بعد ذلك على وليه إحضاره لأعمال الحج فإن لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول (قوله ولو أذن للمميز) أى الولي من أب أو جد الخ

ما يأتى (قوله أو عن حجة الإسلام) هى الرتبة الرابعة وتشارك ما قبلها في الرقيق (قوله وقد شرع في بيان ذلك) أى ماعدا صورة النذر (قوله أو يقول أحرمت عنها) أى بقلبه أيضا

ما أوهمه ظاهر الخبر المسار من جواز إحرام الأم عنه فأجابوا عنه باحتيال كذبها وصية ، أو أن الأجر الحاصل لها باعتبار أجر الحمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بأنها أحرمت عنه ، أو أن الولي "أذن لها في الإحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة ، ولو أحرم به الولي" ثم أعطاه لمن يحضر به التسك صبح جزما ، ويعلم من اعتبار ولاية المال عدم صحة إحرامه عن مغي عليه كريض يرجى بروءه لأنه ليس لأحد التصرف في ماله بسبب الإجماع . قال الإمام : وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ : أي العاقل ، وقضيته أنه يحرم عن الصغير وهو الأوجه : وقول ابن الرضا : القياس أنه لا يجوز كثرويه ، والأسنوى رأيت في الأم الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير مردود بأن كلام الأم محمول كما أفاده الأذرع على غير المكلف وهو ما فهمه السبكي ، وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بأن المدار هنا على تحصيل الثواب فسمح به ما لم يسامح به ثم ، ومن ثم جاز لنحو الوصي هنا الإحرام عن الصبي لا تزويجه ، وولي الصبي "يأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز إحجابه ، ثم إذا جعل غير المكلف محروما بإحرام الولي" أو مأذونه أو بإحرامه وهو يميز بإذن وليه فعل الولي منعه من محظورات الإحرام وعليه إحضاره المواقف كلها وجوبا في الواجبة وتندبا في المتداوية كعقوبة ومزدلفة والمشر الحرام لا يمكن فعلها منه

(قوله ولو أحرم به) أي عنه أو بسببه (قوله ويعلم من اعتبار الخ) أي المسار في قوله أي ولي المال (قوله عن مغي عليه) يعني تخصيصه بما إذا رضى زواله عن قرب ، والأصح إحرامه عنه كالجنون على ما يفيد التحليل بأنه ليس لأحد التصرف في ماله فإن حمل حيث رضى زواله عن قرب (قوله وليس للسيد أن يحرم عن عبده) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا إذن هل يصح إحرامه وللسيد تحليله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا إذن؟ جزم بالصحة سم في شرح الغاية حيث قال : يصح مباشرة العبد وإن لم يأذن سيده ، وسيأتي ذلك في باب الإحصار في كلام المصنف (قوله أنه لا يحرم عن عبده البالغ) ويرد النظر في البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتي في النكاح ، وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معا لا أحدهما وإن كانت مهابة إذ لا دخل لها إلا في الأكساب وما يتبعها كزكاة الفطر لأناطتها بمن تلزمه النفقة وتحتمل صحة إحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والأول الأقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والأقرب قد يستشكل الأول بأن كلا منهما لا يتأتى إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل مجلته محروما إذ ليس له ذلك إذ ولايته على بعض الجملة لا على كلها ، ولا جعل بعضه محروما إذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير متصور ، فينبغي أن يتعين إذن أحدهما للآخر في الإحرام عنه ليكون إحرامه عن مجلته بولايته وولاية موكله اه . أقول : أو يتفقا على أن يتقارنا في الصيغة بأن يوقعا معا (قوله لنحو الوصي) أي واحدا كان أو متعددا ثم في التعدد إن كان كل منهما مستقلا صح إحرام الأول منهما إن ترتبا ، وإن لم يكن مستقلا لم يصح إحرام أحدهما إلا بإذن صاحبه فيكون مباشرة عن نفسه ووكيلا عن الآخر ، ولهما الإذن لثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلا عنهما في الإحرام (قوله يأذن لقته) أي الصبي (قوله جاز إحجابه) أي بأن لم يفتقر مصلحة على الصبي ولا لزوم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر (قوله وعليه إحضاره المواقف كلها) مفهومه أنه إذا أضمره الأجنبي لا يعتد

(قوله كما علم مما مر) لم يمر له ما يعلم منه ذلك وكأنه توهم أنه قدم أو مأذونه عقب قول المصنف فللولى كما في كلام غيره أو أنه ذكره هناك وسقط من الكتب (قوله حيث جاز إحجابه) أي العبد بأن لم يفتقر مصلحة على الصبي ، ولا لزوم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر كما قاله شيخنا

ولا يغني حضوره عنه وعليه وجوباً أو ندباً كما ذكر أمره بما قدر عليه من أفعال التسك كغسل وتجرد عن غيط ولبس إزار ورداء وغيرها وإثابة عنه فيما عجز عنه فيناوله هو أو نائبه الحجر ليرى به إن قدر ولا يرى عنه بعد رميه عن نفسه ولا الوقع للراي وإن نوى به الصبي . وفي المجموع عن الأصحاب : يسن وضع الحصاة في يده ثم يأخذ بيده ويرمي بها ولا يأخذها من يده ثم يرى بها ، ولو رامها عنه ابتداء جاز ، وكذلك إذا قدر على الطواف أو السعي علمه ذلك ولا طواف وسعى ، ولو أركبه دابة اشترط أن يكون سائقاً أو قائداً إن كان الأركب غير مميز ، ولا يكفي السعي والطواف من غير استصحابه وإنما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير ما مر في الرمي ، إذ مبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام القرض ، ولو تبرع وقع قرضاً لا تبرعاً ، ويصلي عن غير المميز ركعتي الإحرام والطواف استحباباً ، ويشترط للطواف طهارته من الخبث وسر عورته ، وكذا وضوؤه وإن لم يكن مميزاً كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى ، ويغفر صفة وضوئه هنا للضرورة كما اغتفر صفة طهر مجنونة انقطع حبضها لتحل لحليلها ، ويؤخذ من التشبيه أن الولي بنوى عنه وهو الأوجه ، ولا بد من طهر الولي وسر عورته أيضاً ، وإذا صار غير المكلف محرماً غرم وليه دون زيادة نفقة احتياج إليها بسبب التسك في السفر وغيره على نفقة الحضر إذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات ، وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعة وحلقه وقلمه ولبسه

بذلك وبه صرح حجج (قوله ولا يغني حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله ليرى به الخ) أفهم أنه لو استقل بالرمي بنفسه لا يكفي وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعي (قوله بعد رميه الخ) قضيته أن المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى عن نفسه ، ويبحث حجج أنه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لأن مناولة الحجر من مقدمات الرمي فتعطل حكمه اهـ (قوله وإن نوى به الصبي) قضيته أنه لا يقبل الصرف والإلام يقع عن الراي لصرفه إياه بقصد الرمي عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط أن يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه (قوله وإنما يفعلهما) أي السعي والطواف (قوله بفعله فعلهما عن نفسه) قضيته اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشراً للأعمال ، ويوجه بأنه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزلت منزلة فعله ، وقد يشكل على هذا ما سيأتي من أن المحرم إذا حل محرماً لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للمحمول وقع للمحمول ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه ، وقد يفرق بأن الطفل لما لم يعتد بإحرامه مستقلاً ألغى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول فلو أوقعتاه عن الطفل لزم إلغاء فعل الحامل مع أن القصد إنما هو فعله بخلاف ما سيأتي فإنه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلاهما غلب جانب المحمول فألغى معه فعل الحامل على نفسه لتزليه منزلة الدابة أو أن ما هنا مصور بما لو أطلق وما يأتي مصور بما إذا قصد المحمول وحده . ويؤيد هذا الجواب ما سيأتي في كلام الشارح ثم من قوله وسواء في الصغير حمله ولي الذي أحرم عنه أم غيره (قوله وكذا وضوؤه الخ) وإذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم يبلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان متجنباً فأفاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له أن يصلي بها لأنها طهارة معتد بها أو لا يصح أن يصلي بها ؟ تردد فيه سم على حجج ثم قال : يحتمل الأول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اهـ . أقول : والأقرب الأول لأن الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكمة في اشترائها من الولي مع أنه آلة للطواف بغيره فهو كالدابة ، وقد يقال يحتمل أنه لما اشترطت مصاحبته له نزل منزلة المباشرة

(قوله كما يغرم ما يجب بسببه الخ) أي وهو مميز كما سيأتي في الحاصل

وتعليبه سواء أفعله بنفسه أم فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مرع استنفاته عنه ، بخلاف مالو قبل له نكاحا لأن النكوحة قد تقوت ، والتسلك يمكن تأخيرها إلى البلوغ ، وما تقرر من لزوم جميع ذلك للولي إذا كان مميزا هو المعتمد كما صرحا به كثيرهما خلافا لما في الإسماعيلية تبعاً للأصوي ، وما في المجموع من أن فدية الخلق والقلم على المميز لعله فرعه على مرجوح وهو صحة إحرامه بغير إذن وإيه ليوافق كلامهم ، وقول القائل تبعاً للزركشي بأنها وجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بأن الأصح في الروضة أن الصبي لا يكون طريقاً للضمان بل في المجموع هنا أنها في مال الولي ، ويمكن حمل ما في الإسماعيلية على التفريع المار ، ولا ينافي ما قرناه قولهم بضمن الصبي المميز الصبيد لأن عمله في غير محرم بأن أنفقه في الجرم من غير تقصير من الولي . والحاصل أنه متى فعل عظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو يميز بأن تطيب أو ليس ناسيا فذلك ، ومثله الجاهل المعلوم كما لا يخفى وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيدا ولو سهوا فالفدية في مال الولي ، وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرته تعليمه مالم يس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بأن مصلحة التعليم كالضرورة وإذا لم يفعله الولي في الصغير احتاج إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج ، ولو فعل به أجنبي ولو لحاجة لزمته الفدية كالولي ، ويفسد حج الصبي بمعاذه الذي يفسد به حج الكبير (وإنما تصح مباشرة من المسلم المميز) ولو صغيرا أو رقيقا بقبية العبادات البدنية (وإنما يقع من حجة الإسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (إذا باشره) المسلم (المكلف) أي البالغ العاقل (الحر) وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة كما أشار إليه بقوله (فيجزى حج الفقير) وكل حاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو الغنى خطر الطريق وحج . وعلم بما تقرر أن تعبيره بالمباشرة يجري على الغالب إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك ، ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الإسلام ولو تكلف وأحرم بنقل وقع عن فرضه أيضا فلو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد) إذا كلا بعده إجماعا لخبر « أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى » ورواه البيهقي بإسناد جيد كما في المجموع . والمعنى فيه أن الحج وظيفة العمر لا تكرر فيه فاعتبر وقوعه في حالة الكمال ، فإن كلا قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقف وأدركا زمانا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عادا له قبل خروج وقته أجزأهما لخبر « الحج عرفة » لأنه أدرك معظم الحج فصار

(قوله بخلاف مالو قبل له نكاحا) أي فإن مؤن النكاح في مال الصبي دون الولي (قوله ولو لحاجة) كأن رآه برذالا مثلا فألبسه (قوله لزمته) أي الأجنبي (قوله الذي يفسد به حج الكبير) أي بأن كان عامدا عالما مختارا ، وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي إذا تعمد الخلق أو القلم الخ وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي (قوله الحر) أي ولو بالتبني وإن كان حال الفعل قنا ظاهرا أح حج ومثله مالو كان صبيا ظاهرا وتبين بلوغه كما هيئله عموم قوله ولو بالتبني (قوله ولو تكلف وأحرم بنقل) انظر ماصورته ، ويمكن تصويره بأن يقصد حجاً

(قوله أو النيابة) عطف هذا على قول المصنف بالمباشرة صريح في أن الشرطين الآتين شرطان في المحجوج عنه ويصرح به أيضا قوله الآتي وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة وحيفظ فكان ينبغي أن يزيد عقب قول المصنف إذا باشره قوله أو أناب وهذا بخلاف ما فهمه الشباب حج من جعل الشرطين في كلام المصنف شرطين في المباشر عن نفسه أو عن غيره كما يعلم بمراجعة كلامه في محفته (قوله إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك) هذا لا يصح ترتيبه على أن تعبير المصنف بالمباشرة جرى على الغالب ، ولا ما قدمه هو في حل المتن كما تقدم التنبيه عليه ، فكان الصواب أن يقول : إذ من وقعت الاستنابة عنه لموت أو غضب كذلك فتأمل (قوله أو بعده ثم عاد إليه) كان الأصوب

كما لو أدرك الركوع ، بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعيد من ذكر السعي إن كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال التقصان وبخالف الإحرام فإنه مستلزم بعد الكمال . ويؤخذ من ذلك إجزاءه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق وأعادته بعد إعادة الوقوف ، وظاهر أنه يجب إعادته لتبين وقوعه في غير محله ، ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع : أي ويعيد ما مضى قبل كماله ، بل لو كل بعده ثم أعاده كفى فيا يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض ، والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اهـ . ووقوع الكمال في أثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ، ولا دم عليه بإتيانه بالإحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كاملا لأنه أتى بما في وسعه ولا إساءة ، وفارق الكافر الآتي إذا لم يعد إلى الميقات بأنه كان قادرا على إزالة نقصه حين مر به ، وحيث أجزأ ما أتى به عن فرض الإسلام وقع إحرامه أولا تطوعا ، وانقلب عقب الكمال فرضا على الأصح في المجموع . وفيه عن الدارمي : لو فات الصبي الحج فإن بلغ قبل القوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الإسلام والقضاء ، أو بعده لزمه حجتان حجة للقوات وأخرى للإسلام ، ويبدأ بنجدة الإسلام : ولو أفسد الحر البالغ قبل الوقوف حجه ثم قاته أجزأته واحدة عن حجة الإسلام والقوات والقضاء ، وعليه فدية للإفساد وأخرى للقوات . وما اقتضاه كلام جمع من الأصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق قيده الزركشي بما إذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسده وإلا وجب ، قال : بل ينبغي وجوبه إذا قدر على الحرية لقدرته على الصفة المعلقة هي عليها تنزيلا للمتوقع منزلة الواقع ، واستظهر

غير القضاء فيكون نفلا من حيث الابتداء وواجبا من حيث حصول إحياء الكعبة به فيأغو ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم كذلك) أي وقع عن فرضه (قوله إذا لم يدرك) أي كل من الصبي والعبد (قوله ويؤخذ من ذلك إجزاءه) أي الحج (قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق) مفهومه أنها لو تقدمتا وأعادها بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الإسلام ، ويوجه بأنه وقع بعد التحلل الأول فكان حجه ثم في حالة تقصانه ، لكن في حج مانصه ويؤخذ من ذلك أنه يجوز عوده ولو بعد التحللين وإن جامع بعدهما وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال ، وعليه فيظهر أنه لا يعيد إحرامه إلى آخر ما ذكر فليراجع ، وهو صريح في أنه وإن جمع بين الحلق والطواف تجزئ إعادتهما ويعتد به عن حجة الإسلام . وقوله الطواف : أي طواف الإفاضة (قوله وظاهر أنه يجب إعادته) أي فلم يعد استقرت حجة الإسلام في ذمته لتفويتها لما مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا ينفيه قوله بعد : أي ويعيد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون شرحا لكلام المجموع ، ومن ثم قال حج في شرح الإرشاد : إن المنتجه الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى إعادته ، فعمل ما ذكره من قوله أي ويعيد النجى صرف لكلام المجموع عن ظاهره ، وأن المعتمد عنده أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعده بعد البلوغ (قوله على التفصيل المار) أي في قوله ولو كل من ذكر النجى (قوله لو فات الصبي الحج) أي بأن أحرم به وفاته الوقوف لعدم تمكنه منه (قوله من عدم وجوب دم على الرقيق) معتمد (قوله إذا قدر على الحرية) أي بأن حلق سيده إعتاقه على ما يمكنه فخله أو كان مكانا وقدر على

أن يقول أو نفرا ، ثم عاد لأن هذا قسم قوله وهما في الموقف لا قسم قوله قبل الخروج وقت الوقوف لعدم معصته (قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق) أي على الكمال ، وكذا لو تقدمتا معا في التحفة (قوله ولو كل من ذكر في أثناء الطواف) يعني في العمرة كما يعلم بما يأتي (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فتجزئ عمرته عن عمرة الإسلام ولا يجب عليه الإعادة (قوله ويعيد ما مضى) أي من الطواف كما هو ظاهر (قوله ووقوع الكمال في أثناء العمرة النجى) هذا فيه نوع تكرار مع ما قبله إلا أنه أهم منه (قوله ولو فات الصبي الحج) يعني من أحرم صبيا لبتاى قوله فإن

الشيخ بجنه الثاني دون الأول ، وقد يستبعد الثاني أيضا إذ لا دليل على هذا التزيل . فعم يريده الفرق المتمد بين الكافر وغيره ، إلا أن يفرق بفحش الكفر ومنافاته للعبادة بلباته فلا يقاس غيره به . قال : وسكت الرافعي عن إفاقة المحنن بعد الإحرام عنه . وقال ابن أبي الدم : ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه انتهى . وهو كما قال ، ولا يتنافيه قولهم لو خرج به عليه بعد استقرار الفرض عليه ، فإن أفاق وأحرم وأتى بالأركان مفقداً أمزأه عن حجة الإسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لأنه أدى ماعليه ، وإلا لم يخرجه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك . قال في المجموع عن المتنبي : إذ ليس له السفر به لأن اشتراط الإفاقة عند الإحرام في الشق الأول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الإسلام كتظهيره في الصبي ، وفي المجموع عن الأصحاب : إن كان ملته إفاقة من يمين ويقيم يتمكن فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج وإلا فلا هذا ، والذي في الشرح والروضة أنه لا بد من كونه مفقداً وقت الإحرام والطواف والوقوف والسعي ، ولو أحرم كافر من الميقات أو جازوه مريداً للنسك ثم أسلم لزمه دم إن حج من سنته وإلا فلا ، ومثله فيها ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص (وشرط) أي وشروط (وجوبه) أي ما ذكر من حج أو عمرة (الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) إجماعاً ، وقال تعالى : من

توفية النجوم (قوله وقد يستبعد الثاني) هو المتمد (قوله لأن اشتراط الإفاقة) علة لقوله ولا بنافيه قولهم الخ (قوله في الشق الأول) هو ما قبل إلا في قوله وإلا لم يخرجه عنها (قوله مفقداً وقت الإحرام) هو ضعيف أو يقال هذا مفروض فيها إذا لم يحرم عنه ولية ويأتي بالأعمال بعد الإفاقة على ما مر عن ابن أبي الدم (قوله ولو أحرم كافر من الميقات) أي بأن تلبس بإحرام باطل (قوله ومثله في ذكر الصبي) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الآتي الخ ، وأما العبد فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ، ثم رأيت بهامش نسخة وعليه تصحيح ما نصه : أي إذا جازوا مع الإرادة بإذن الولي فلا بنافي ما مر لأنه في إذا كان بدون إذنه اهـ . وبه يندفع التنافي في المجاوزة لكن يبقى الكلام فيها لو أحرم من الميقات ثم بلغ بعده فإنه لا يتصور إحرامه بدون إذن الولي ، ويمكن

بلغ قبل القوات (قوله وسكت الرافعي عن إفاقة المحنن بعد الإحرام عنه) أي هل يخرجه الحج مثلاً عن حجة الإسلام أولاً . واعلم أن في نسبة السكوت في هذا للرافعي غفلة عما سيأتي في الشرح عن الشيخين كما نبه عليه حج (قوله قال ابن أبي الدم : ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه) يعني تفصيله المتقدم أوائل السودة وكان الأولى تقديم هذا عنده (قوله لأن اشتراط الإفاقة الخ) هو وجه عدم المناقاة وهو لشيخ الإسلام ، وهو تأويل لا تقبله العبارة كما أشار إلى ذلك حج (قوله في الشق الأول) أي شق المنطوق (قوله هذا والذي في الشرح والروضة الخ) أي وهو ضعيف عنده بدليل قوله المتقدم عقب كلام ابن أبي الدم وهو كما قال إن كان من عند الشارح (قوله ولو أحرم كافر من الميقات) ومعلوم أن إحرامه غير صحيح (قوله ثم أسلم) أي وأحرم بعد ذلك فيها (قوله فلا بنافيه ما مر الخ) فيه أنه لا جامع بين المستلثن حتى يحكم بينهما بالتأخير المخرج إلى الجواب ، لأن ما مر لا مجاوزة فيه للميقات بل يحرر إحرام شرعي ، إذ صورته أنه أحرم إحراماً شرعياً من الميقات لكن في حال نقص فلم يجب عليه الدم لما قدمه من كونه آتياً بما في وسعه ولا إساءة ، وأما ما هنا فصورت أنه جاوز الميقات بلا إحرام كما هو ظاهر ، على أن قوله أي إذا جاوز الخ إنما هو ملحق في بعض النسخ . واعلم أنه سيأتي في الباب الآتي تصحيح إطلاق علم لزوم الدم للصبي والعبد في هذه المسئلة تبعاً لابن شبة وقام فليحذر .

(١) (قوله فلا بنافيه ما مر) ليس موجوداً بل نسخ للشرح التي بأيدينا ادمسحه .

استطاع إليه سبيلا - فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بهما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فإنه لا أثر لها ، بخلاف المرتد فإن التسك يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ، ولا على غير مكلف كبقية العبادات ، ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع لمقهور الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) لحج أو عمرة بنفسه (ولها شروط) سبعة يؤخذ غالبا من كلامه ، وقد عد أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولو من أهل الحرم (وأوعيته) ولو سفرة إذا احتاج لذلك (وموئته) أي كلفة (ذهابه) لكفة (وإيابه) أي رجوعه منها إلى محله وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل إن لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من تلزمه موئته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي أقارب ولو من جهة الأم : أي إن لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الإياب) المذكورة من الزاد وغيره إذ المحال كلها في حقه سواء ، والأصح الأول لما في الفرية من الوحشة ، والوجهان جاريان أيضا في الراحلة للرجوع ، والموئنة تشمل الزاد وأوعيته فذكرها بعدهما من حطف العام على بعض أفرادها ، ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بموئته والا اشترطت موئنة الإياب جزما ، ولم يعرضوا للمعارف والأصدقاء لتيسر استبدالهم . قاله الرفاعي (فلو) لم يجد ما ذكر ولكن (كان يكسب) في سفره (ما يفي بزياده) أي بموئته (وسفره طويل) مرحلتان فأكثر (لم يكلف الحج وإن كان يكسب في يوم كفاية أيام لاحتال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه ، وعلى تقدير عدم انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وإن قصر) السفر كان بمكة أو على دون مرحلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أي أيام الحج (كلف) الحج بأن يخرج له حيث يظن

تخصيص قوله ومثله فيها ذكر الصبي بما لو جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرم منه ثم كمل بعده (قوله فلا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أورد عليه أنه يدخل فيه البهض ، وقد يكون بينه وبين سيده مهاباة ونوبة البهض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لأن منافعه مستحقة البع ، لأن السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كلها بهامش عن شيخنا الحلبي . أقول : وقد يجاب بأن المهاباة لا تلزم بل لأحد المتباينين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصص ما استوفاه من المنفعة ، وعليه فمجرد المهاباة لا تقوّت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع البهض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله ولها شروط سبعة) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم أنه لا عبرة بقدرة وتي على الوصول إلى مكة وعرفة في لحظة كرامة ، وإنما العبرة بالأمر الظاهر العادي ، فلا يخاطب ذلك الولي بالخروج إلا إن قدر كالعادة ، ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره أو أواخر الرهن أنه لا بد في قبضه من الإمكان العادي نص عليه . قال القاضي أبو الطيب : وهذا يدل على أنه لا يمكن بما يمكن من كرامات الأولياء اه حج . وعبرة سم على منيج : قوله ولا فرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختار شيخنا الطيلاوي وجوب الحج عليه اه . والأقرب ما قاله اه حج (قوله على بعض أفرادها) قال حج رحمه الله : وحكمة ذكر الخاص وروده في الخبر الذي صححه جمع وضعفه آخرون أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن السيل في الآية فقال : الزاد والراحلة .

[فرع استطرادي] وقع السؤال عما يقع كثيرا في غلطيات الناس بعضهم لبعض من قولهم لمن لم يحج بإحاج فلان تعظي له هل هو حرام أو لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر الجرمية لأنه كذب ، إن معنى بإحاج : يامن أتى بالناسك على الوجه المخصوص . نعم إن أراد بإحاج المعنى اللغوي وقصد به معنى صحيحا ، كأن أراد بإحاج بإقاصد التوجه إلى كذا كالجلماعة أو غيرها فلا حرمة (قوله وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أي كسبا لائقا به لأن في تعاطيه غير

لاستغنائه بكسبه ، بخلاف ما إذا كان يكسب كفاية يوم بيوم لانتفاعه عن الكسب أيام الحج . وبحسب الأذرع أخذنا من التعليل السابق أنه لا بد أن يتيسر له الكسب في أول يوم من خروجه ، والأسنوى أنه لو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكفي له وللحج لزمه إن قصر السفر لأنهم إذا ألزموه به في السفر ففي الحضر أولى . وكذا إن طال لانتفاء الحذور ، ويرد بأن كسبه في الحضر تحصيل لسبب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا ، ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بأن ذلك بعد مستطاعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب ، وهذا لا يعد مستطاعا له إلا بعد حصول الكسب لأن القرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما مر ، وأيضا فلا نه إذا لم يجب عليه الكسب لإيفاء حق الآدي فلا ن لا يجب لإيفاء حق الله تعالى أولى . وقد نقل انوار زوى الإجماع على عدم وجوب اكتساب الراد والراحلة : وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والقصير ، وهو كذلك إلا فيما إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كذا مر ، وأيام الحج ستة إذ هي من زوال سابع الحجة إلى زوال ثالث عشره ، وقول المجموع إنما سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين ، واستنبط الأسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج أنها من خروج الناس غالبا وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينفر النفر الأول ، وما ادعاه في الإسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لأن تحصيل أعمال الحج تمتعا وإفرادا يمكن في ثلاثة أيام ، والمراد بالأعمال الأركان وري جرة العقبة لأن له مدخلا في التحلل من الحج ، والقارن يمكنه تحصيل أعمالهما في يوم عرفة ويوم النحر فيه نظر ، والأقرب ما قاله الأسنوى لأن الغالب أن المكتسب في هذه الأيام الستة لا يجد من يستعمله ، ولأن إلزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سننا كثيرة ، وفي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر إن لم ينفر يفوت عليه أيضا الرى في الوقت الفاضل وتحصيل سنه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار الستة أولى ، ويظهر في العمرة الاكتفاء بما يسع أفعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود الراحلة) الصالحة مثله بشراء أو استئجار بشمن أو أجرة مثل لا بزيادة وإن قلت وتقدر عليها أو ركوب موقوف عليه إن قبله أو لم يقبله وصحناه أو موصى بمنفعته إلى ذلك ، والأوجه الوجوب على من حله الإمام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاء أو غيرهم وعمل ذلك (لمن بينه وبين مكة مرحلتان) فأكثر وإن قدر على المشى . نعم يسر له المشى حينئذ خروجا من خلاف من أوجه ،

اللاق به عارا وذلا شديدا أخذنا مما قالوه في النفقات من أنه لو كان يكتسب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ بذلك (قوله في أول يوم من خروجه) هو المعتمد (قوله في الحضر مطلقا) أى قصر السفر أو طال (قوله الصالحة) عبارة الزيادة : وإن لم تلق به ، ومثله في حج وسياق ذلك (قوله أو ركوب) عطف على قوله بشراء (قوله إن قبله) وهل يجب القبول فيأثم بتركه أولا لما في قبول الوقف من المنة ، وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولا لما تقدم ؟ فيه نظر ، ولا يعد فيها عدم الوجوب لما ذكر ، ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لأن الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيه ، ولا يجوز له التصرف فيه ببيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنة فيه ، بخلاف الوصية فإنه يملك الموصى به ملكا مطلقا فأشبهه الهبة (قوله وصحناه) أى على المرجوح (قوله على من حله الإمام) أى كما يجب عليه ذلك إذا حله الإمام

(قوله أو موصى بمنفعته إلى ذلك) الظاهر أن مرجع الإشارة سقط من الكنية ، فإن العبارة للإمداد ولفظها بعد

ومقتضى كلام الرافعي عدم الفرق في استحباب المشي بين الرجل والمرأة : قال في المهعات : وهو كذلك وهو المعتمد ، وإن قال القاضي حسين : لا يستحب للمرأة انخروج ماشية لأنها غيرة ، وربما تظفر الرجال عند مشيها ولولها على الأول منعها كما قاله في الترتيب . والركوب لمن قدر عليه أفضل للاتباع ، والأفضل أيضا لمن قدر أن يركب على التيب والرجل فعل ذلك ، وأصل الراحة الناقة الصالحة للحمل وتطلق على ما يركب من الإبل ذكرها كان أو أنثى وهو مرادهم هنا ، وألحق الطبري بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أو حمار . قال الأذري : وإنما يعتاد ذلك في مراحل سيرة دون المسافة الشاسعة إذ لا يقوى عليها إلا الإبل الله : والظاهر أن المسافة تختلف باختلاف الدواب فليعتبر قدرته على الدابة اللائقة لها ، وإنما اعتبروا مسافة القصر هنا من منطلق سفره إلى مكة لا إلى الحرم عكس ما اعتبروه في خاضر المسجد الحرام في المتصنع رعاية لعدم المشقة فيما (فإن لحقه بالراحة مشقة شديدة) بأن تكون كالمشقة بين المشي والركوب كما في الكفاية عن الجوهري ، والأقرب ضبطها بمسح يسم (الشترط وجوده محتمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بخط المصنف وقيل عكسه ، وهو خشب ونحوه يحمل في جانب البعير للركوب فيه يبيع أو إجارة بعوض مثل دفعا للضرر ، فإن ألحق من ذكر في ركوب الحمل المشقة المذكورة اعتبر في حقه الكنيسة وهي المساءة الآن بالمحارة ، فإن عجز عن الركوب فيها فحفة ، فإن عجز فسير بحمله رجال وأن بعد عمله فيها يظهر لأن الفرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضلة عما يأتي ، أما الأنثى والخنثى ليعتبر ذلك في حقهما وإن لم يتضرر لأنه أستر لهما ، وتقييد الأذري ما ذكر فيما بمن لا يلبق بها ركوبها بدونه أو كانت تمشي وإلا فكالرجل محل نظر ، إذ الأنثى مأمورة بالستر ما أمكن فلا نظر لعادتها (واشترط) في حق راكب الحمل ونحوه أيضا (شريك يمس في الشق الآخر) يكون عدلا تليق به بحالته ليس به نحو برص ولا جدام ، ويوافق على الرضا بالركوب بين الحملين عند نزوله لنحو قضاء حاجة فيما يظهر في الكل فإن لم يجد فلا وجوب وإن وجد مؤنة الحمل يتأمله إذ بذل الزائد خسران له مقابل له كما في الوسيط . قال الأسنوي : وقصيته أن ما يحتاجه من زاد وغيره إذا أمكنت المعادلة به ، يقوم مقام الشريك ، ورجح ابن العماد نعين الشريك إذ المعادلة بغیره لا تقوم مقامه في السهولة عند النزول والركوب ، ورجح الزركشي الأول بأنه ظاهر النص وكلام الجمهور ، والأوجه أنه إن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يحسكه له لو مال عند نزوله

ينبغي وجوب السؤال إذا ظن الإجابة (قوله ولولها على الأول) هو قوله وهو المعتمد (قوله وألحق الطبري بها) أي وكانت تليق به أخذنا من قوله السابق الصالحة لمظه (قوله من نحو بغل أو حمار) وإن لم يلق به زيادى وحج . أقول : وقد يتوقف فيه إلا أن يقال الحج لا يبدل له بخلاف الجمعة ، ويفرق بين ذلك وبين العادل الآتي حيث اشترطت فيه البلياقة بأنه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة (قوله الشاسعة) هو بالشين المعجمة والسين والعين المهملتين : أي البعيدة اه مختار (قوله بالمحارة) أي وهي المعروفة الآن بالمشقة (قوله ولا جدام) قال الزيادى : ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذنا مما يأتي في الوجهة ، بل أولى لأن المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته (قوله يقوم مقام الشريك) معتمد

قوله وصحناه أو على الحمل إلى مكة أو موصى الخ (قوله فيعتبر ذلك) أي وجود الحمل (قوله وتقييد الأذري الخ) عبارة الأذري كما في شرح الروض وهو ظاهر فيمن لا يلبق بها ركوبها أو يشق عليها ، أما غيرها فالأشبه أنها كالرجل

ليجوز قضاء حاجة اكتفى بها ؛ وإلا فالأقرب تعيين الشريك (ومن بينه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى
هل الجلى يلزمه الحج) لانتفاء المشقة فلا يعتبر في حقه وجود الرحلة وما يتعلق بها ، وأشهر تعبيره بالمشى أنه
لا يلزمه الجبو والرجف وإن أطبقهما وهو كذلك (فإن ضعف) عن المشى بأن عجز أو لحقه ضرر ظاهر
(فكالمعبد) عن مكة فيشترط في حقه ما من (ويشترط كون) ما ذكر من (الزاد والرحلة) مع ما يعتبر معهما
(فاضلين عن دينه) ولو مؤجلا أو أمهل به به سواء أكان لأدم أم لله تعالى كتندر وكفارة ، ولو كان له مال في ذمة
غيره وأمكن تحصيله في الحال فكالحاصل عنده وإلا فكالمعبد (و) عن (مؤنة) أى كلفة (من عليه نفقتهم مدة
ذهابه وإيابه) على الوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخادم إن احتجج إليه وإضاف الأب ، وأجرة الطبيب
ومثمن الأدوية إذا احتجج إليها لئلا يفسحوا فقد قال صلى الله عليه وسلم : كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول وما
أوجه كلامهما من جواز الحج عند فقد مؤنة من عليه نفقته لجهلها ذلك شرطا للوجوب ليس مجرد كما قاله
الأسنوى ، إذ لا يجوز له حتى يترك لم نفقة الذهاب والإياب وإلا فيكون مضيعا كما في الاستدكار وغيره
(والأصح اشتراط كونه) أى جميع مامر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه) اللائق به المستغرق لحاجته (و) عن (عهد)
يلتزم به (و يحتاج إليه لخلمته) المنصب أو عجز كما يبقين في الكفارة . والثاني لا يشترط بل بإعان قياما على الدين .
قال الأدرعي : ويأتى هنا ما إذا تضييق عليه الحج لحوف غضب أو قضاء على القور هل يبقين كالجميع للترأى أولا
كالدين ولم أر في ذلك شيئا ، وعلى الخلاف إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت مسكن مثله والبد يلقى به ،
فليكنيا تقيييين لإيليقان به إزيمه بإسالمها بلاتى إن وفي الزاد بمؤنة نسكه ومثلها القوب التقييس ، وشغل كلامهم
المالكوفين ، وفارق نظيره في الكفارة بأن لها بدلا في الجملة فلا ينتقض بالمرتبة الأخيرة بخلاف الحج ، ولو أمكن
بيع بعض الدار بأن كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة ووفى ثمنه بمؤنة نسكه لزمه أيضا ، وألحق الأسنوى بخا
الأمة النفيسة التي للخدمة بالعيد ، فإن لم تكن للخدمة بأن كانت للاستمتاع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العماد خلافا
لما بحثه الأسنوى لأن العلاقة فيها كالعلاقة فيه ، وأيده الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح . قال الأسنوى : وكلامهم
يشمل المرأة المكفية بإسكان الزوج وإخداها ، وهو متجه لاحتمال انقطاع الزوجة فيحتاج إليها ، وكذا المسكين

(قوله يلزمه الحج) أى وإن لم يلق به كما هو ظاهر إطلاقهم وينبئ خلافه (قوله ولو مؤجلا) قال
المحل : لأنه إذا صرف مامعه إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد ما يفسى به الدين وقد تخفوه النية فتبقى
ذمته مروهنة اه . أقول : يؤخذ من قوله لأنه إذا صرف إلخ أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند
حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر (قوله حتى يترك لم إلخ) هذا يخالف ما ذكره في الجهاد من أن المتجه أنه
إذا ترك لم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الأصح مانعه : ولو لزمته
كفاية أصله احتج لإذنه إن لم ينب من يمونه من مال حاضر ، وأخذ منه البلقين أن القرع لو لزمته أصله مؤنته
امتنع سفره إلا بإذن فرعه إن لم ينب كما مر ، ثم بحث أنه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وهو
متجه وإن نظر فيه بعضهم اه . وفي كلام الزياى أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى ، أما في ظاهر الشرع فلا
يكلف بدفعها لأنها تجب يوما بيوم أو فصلا بفصل ، وعليه فإنا نجعل على عدم الجواز باطنا ، وما في السير من
البلقينى محمول على الجواز ظاهرا (قوله هل يبقين كالجميع إلخ) وظاهر إطلاق المتن تقييئهما (قوله فتحتاج إليها)

(قوله كما قاله ابن العماد خلافا لما بحثه الأسنوى) جزم الشارح في شرحه للجهة بما بحثه الأسنوى من غير أن
يذكر ما قاله ابن العماد

لأهل بيوت المدارس ونحو الربط اه . ورده ابن العماد بأن المتجه أن هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فإنه المعتبر ، ولهذا تجب زكاة القطر على النخلة العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو مارجحه السبكي في غير الزوجة ، فجزم الجوزي بما قاله الأسنوي فيه نظر ، وفي المجموع ، لا يلزم الفقيه بيع كتبه لحاجته لها إلا أن يكون له من كتاب نسختان فيلزمه بيع إحداها لعدم الحاجة إليه ، ويظهر أنه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيها لو كانت إحداها أبسط والأخرى أوجز ، وغير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعر ليس فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف كذلك كما بحثه ابن الأستاذ ، وثمن المحتاج إليه مما ذكر كهو فله صرفه فيه ، والحاجة إلى النكاح لا تمنع الزوج ولا الاستقرار وإن خاف العنت لأن النكاح من الملاذ . نعم تقديمه على النسك لأجل خوف الوقوع في الزنا أولى ، لأن حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ، ومع ذلك إذا مات ولم يحج بقضى من تركه لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة أما غير خائف العنت فتقديم الحج له أولى (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي الزاد والراحلة وما يتعلق بهما ، ونحن ضيعته التي يستغلها إلى المؤن وإن بطلت تجارته ومستغلته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر ، وفارق المسكن والخدام باحتياجه لهما حالا وما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكره يلتحق بالمسكين ، وإطلاق المصنف

أي المسكن والعبد (قوله إن هؤلاء) أي أهل بيوت المدارس (قوله وما ذكره) أي ابن العماد معتمد (قوله فيما لو كانت إحداها أبسط النخ) وبقي مالمالوكان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها ببعض ثمنها . هل يكلف بيعها والحالة ما ذكر أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول قياسا على ما تقدم فيها لو كان المسكن والعبد تقيسين لا يلبقان به حيث لزمه إبداءها النخ ، ومعلوم أن الكلام حيث استويا في إفادة المقصود من الكتاب ، فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به أو ضبطه أو بتصحيحات معتمدة خلت عنها الأخرى لم يكلف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أي فلا يكلف بيعها ، ويمكن الفرق بينه وبين ما يأتي في مال التجارة بأن المحترف محتاج إلى الآلة حالا ، بخلاف مال التجارة فإنه ليس محتاجا إليه في الحال (قوله ومع ذلك إذا مات النخ) وهل يتبين عصيانه من آخر سنى الإمكان أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول . ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلا عن جر وعبارته : لو قدم النكاح ومات عقب سنة تمكن عصي ففسق لأن التأخير وإن كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة جر اه بحروفه . لكن في حواشي الروض لوالد الشارح ما حاصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا يأتى كما في قواعد الزركشى لأنه فعل مأذونا فيه من قبل الشارع .

[تنبيه] قياس ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي من أنه يجب على المدين الزول عن وظائفه بعض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من بيده وظائف أمكنه الزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هي ، ولو أمكنه الحج بموقوف لن يحج وجب ، والظاهر أن عمله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف وإلا فلا وجوب جر . وفي فتاوى الجلال السيوطي : رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه الزول عنها بمال ليحج ؟ الجواب لا يلزم ذلك ، وليس هو مثل بيع الضيقة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية ، والزول عن الوظائف إن صحه مثل التبرعات اه سم على حج . والأقرب ما قاله جر . ومثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار فيكلف إيجاره مدة نبي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة ، وظاهره في الزول عن الوظائف ولو تطلعت الشعائر بزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة الدخائر وفعله ذخير يذخر بالفتح

وغيره شامل لمن لاكسب له أيضا وهو كذلك وإن قال الأسنوي فيه بعد . قال في الإحياء : من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج إلى الحج ، وإن عجز للإفلاس فعليه أن يكتسب قدر الزاد ، فإن عجز فعليه أن يسأل الزكاة والصدقة ويحج ، فإن لم يفعل ومات مات عاصيا ١١ . ومعلوم أن التسك باق على أصله إذ لا يتضيّق إلا بوجود مسوّغ ذلك ، فراحدهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذوا بما يأتي ، وحينئذ فالأوفق لكلامهم في الذين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لأجله مالم يتضيّق (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو قلنا بحسب مايليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه) أو عضواً أو بضع (أو ماله) ولو يسيرا .. نعم ينبغي كما قال الأذرعى بحثا تقييده بما لا بدّ منه للنفقة والمؤن ، فلو أراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لأجله لم يكن علواً وهو ظاهر إن أمن عليه لو تركه في بلده (سبعا أو عدواً أو رصديا) يفتح الصناد المهيمة وسكونها وهومن يرصد : أى يرقب من يمر ليأخذ منه شيئا (ولا طريق) له (سواء لم يجب) عليه (الحج) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا جاز التحلل بذلك كما يأتي ، والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح ، فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته ، خلافا لما نقله الباقيين عن النص وجزم به في الكفاية ويفرق بينه وبين الزمن والتكاح حيث لا تمنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن الزمن متمكن من الحج بنائبه بخلاف هذا ، وبما مر من أن التكاح من الملاذ فلم تكن الحاجة إليه مانعة لإمكان الحج معها بخلاف هذا ، وسواء فيمن خاف منه أكان مسلما أم كافرا . نعم إن كانوا كافرا وأطلقوا كفارا وأطلقوا مخالفتهم مقاومتهم . استحب لهم الخروج للتسك ومقاتلتهم ليتأثروا بآثار التسك والجهاد أو مسلمين فلا ، وإنما لم يجب قتال الكفار عند عدم زيادتهم على مثلثنا لأن محل ذلك عند التقاء الصنفين وهذا بخلافه ، ومحل عدم الوجوب إذا كان هو المعطى للمال فإن كان الإمام أو نائبه وجب كما قاله الإمام ، بخلاف الأجنبي للمنة كما بحثه الأسنوي لكن أطال ابن العماد في رده ، وقول الجوزجى بذله عن الجميع بضعف المنّة جدا بالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بمنته ، وأنه يلزمه أن من بذل مالا لركب يشترى به ماء لطهارتهم يلزمهم القبول وكلامهم بأباه ، وحينئذ فيفرق بينهما بأن المال المبذول للطهارة يدخل تحت يدهم ولم التصرف فيه فقويت المنّة ، ولا كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فإنه لم يدخل في يدهم ، ويكره إعطاؤه مالا ولو مسلما لكن قبل الإحرام ، إذ لا حاجة لارتكاب الذل حينئذ بخلافه بعده لا يكره لأنه أسهل من قتال المسلمين أو التحلل ، فعلم أن إطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما لها بالكفر في باب الإحصار لأن ذلك عمله بعد الإحرام وهذا قبله كما تقرر ، أما إذا كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه ولو أبعد من الأول (والأظهر وجوب ركوب البحر) يسكون الحاء ويجوز فتحها لمن لا له طريق

فيهما ذخرا بالضم اه مختار (قوله مالم يتضيّق) أى بأن خاف العقوب أو الموت (قوله إذا كان هو المعطى للمال) إطلاقه المال يشمل اليسير وهو ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو يسيرا (قوله كما بحثه الأسنوي) هو المعتمد (قوله ويكره إعطاؤه) أى الرصدي (قوله لمن لا له طريق الخ) أى لمن لا طريق له يمكنه التوصل منها إلى مكة بأن

(قوله بحسب مايليق به) عبارة الإمداد ومع أمن لائق بالسفر ومثله في التحفة (قوله وإنما لم يجب قتال الكفار) أى في هذه الصورة ، وكان حق المقام الإحصار لأن الإظهار موهم . واعلم أن هذا الحكم إنما هو فيما إذا لم يعبروا ببلادنا أما إذا عبروها فتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتي في محله ، لاجرم علل ابن حجر بقوله لأن الغالب في المحاجج عدم اجتماع كلمتهم وضعف جانبهم فلو كفوا الوقوف لم كانوا طعمة لهم وذلك يبعد وجوبه (قوله بخلافه بعده لا يكره)

غيره ولو على امرأة وجبان (إن غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها، فإن غلب الملاك لخصوص ذلك البحر أو ليجبان الأمواج في بعض الأحوال أو استويا حرم الركوب للحج كغيره، إلا أن يكون لغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر النجاة وإلا حرم حتى للغزو، فإن ركب للحج أى في غير الحالة الأخيرة فيها يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع لقربه من مقصده، أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقا آخر في البر فيما إذا كان له وطن يريد الرجوع إليه لزمه التماضى لاستواء الجاهتين في حقه قال الأذري: وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة، أما لو اختلف فينبغي أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التماضى وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف المخوف وراه لزمه ذلك اهـ. وهو ظاهر لا يقال: الخروج من المعصية واجب. لأننا نقول: عارضه ما هو أهم منه وهو قصد التسلك مع تضييقه عليه كما يأتي، على أننا نمنع دوام المعصية إذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الأول له الرجوع، وفارق ما هنا جواز تحمل عصر أحاط به العدو مطلقا بأن المهرم محبوس، وعليه في مصابرة الإحرام مشقة، بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمهصر خلافا لبعض المتأخرين، وإنما منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لأن القرض فيمن خشي الغضب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يخرج في ذلك العام أو أن مرادهم بما ذكر استقرار الوجوب. نعم لو ندرت السلامة منه فالأوجه وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيرها وخروج بالبحر أى الملح إذ هو المراد عند الإطلاق الأنهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا لأن المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم، ولا فرق بين قطعها طولا أو عرضا وإن نظر فيه الأذري وتبعه في الإسعاد ولأن جانبها قريب يمكن الخروج إليه سريعا بخلافه في البحر. نعم يظهر إلحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الملاك فيها إذا ركبها طولا ويمكن حل كلام الأذري عليه، وسيأتي في الحجر إن شاء الله تعالى بيان أحكام إركاب الصبي وماله والبيمة والرقيق وركوب الحمل البحر، ومقابل الأظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا يجب في الرجل دون المرأة، وقول الشارح وإذا قلنا لا يجب استحباب على الأصح إن غلبت السلامة تفريع على مقابل الأظهر (و) الأظهر (أنه تلزمه أجره البلرقة) بموحدة مفتوحة وذال ساكنة ومهملة عجمية معربة

لا يكون له طريق أصلا غير البحر أو له طريق لكن تغلب سلوكه إما لعدو أو لقلة ما يصرفه في مؤنه فيجب عليه ركوب البحر الآن لأنه لا طريق له غيره، وهو حيث ينظر ما لو كان له طريقان خاف من سلوك أحدهما وأمكنه في الآخر فإنه يجب سلوكه وإن كان أبعد كما تقدم في كلام الشارح (قوله وهو ظاهر) أى ما قاله الأذري (قوله مطلقا) أى سواء منع من الذهاب والعود أو الذهاب فقط (قوله وإن نظر فيه) أى قوله أو عرضا

أى للمسلم بدليل التعليل وما بعده (قوله لقربه من مقصده) هنا مقدم من تأخير، وعبارة شرح الروض: وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع أو أقل أو استويا، إلى أن قال: لزمه التماضى لقربه من مقصده في الأول واستواء الجاهتين في حقه في الثاني (قوله لأننا نقول عارضه ما هو أهم منه الخ) لعل الأولى الجواب بأن الخروج من المعصية يتحقق بخروجه من البحر وهو كما يحصل بعوده يحصل بمضيه إلى مقصده فتأمل (قوله ولو محرما) غرضه منه الرد على شيخ الإسلام الذي أراده بقوله خلافا لبعض المتأخرين حيث قال: نعم إن كان محرما كان كالمهصر (قوله وأنه تلزمه أجره البلرقة) أى فلا بد من وجدانها في وجوب الحج

وهي الخفارة التي يأمن معها لأتباعه من أهلب التسلك فاشترط في وجوبه القدرة عليها إن طلبت وكانت أجرة مثله لا أكثر ، وهذا ما مضى وهو المعتمد ، وقول أكثر العراقيين والخراسانيين لأتبع أجرته لأنه خسران للنفق العظيم ، ولأن ما يشتد من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته حمله في المجموع ، على أن المراد بالخفارة ما يأخذ الرصدي قال : فإن أرادوا الخفارة أيضا كان الأصح خلاف ما ذكره وهو ظاهر وإن أطال الأسنوي في الأخذ بإطلاقهم من عدم الوجوب (ويشترط) في وجوب التسلك (وجود الماء والزاد في الموضع المعتاد حملها منها بثمن المثل) فإن لم يوجد شيء منهما كان زمن جلب وتخل بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بأكثر من ثمن مثله لم يلزمه التسلك ، لأنه إن لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وإن حمله عظمت المؤنة . ثم تقتصر الزيادة اليسيرة ولا يجرى فيه كما قاله النعماني الخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لها بدلا بخلاف الحج (وهو) أي ثمن المثل (القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان) وإن غلت الأسعار ، ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد كحمل الزاد من الكوفة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين أو ثلاث . قال الأفرحي : وكان هذا عادة طريق العراق ، ولا فعادة القيام حمله غالبا بمغازة برك وهي على ضعف ذلك اهـ والصواب في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيها يظهر ، ولما فحرت عادة كثير من أهل مصر على حمله إلى العقبة (و) وجود (علف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حمله معه لعظم تحمل المؤنة ، ويحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه إليه سليم ، واعتمده السبكي وغيره وهو ظاهر ، ويمكن حمل ما في المنهاج عليه ، فإن عدم شيئا مما ذكر في أثناء الطريق جاز له الرجوع ، ولو جعل مانع الوجوب من نحو وجود علف أو عدم زاد استصحب الأصل وحمل به إن وجد . ولا وجب الخروج ، إذ الأصل عدم المانع ، ويتبين وجوب الخروج بقاء عدم المانع ، فلو ظنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه التسلك . ويشترط لوجوب التسلك أيضا كاتقوله الرافي عن الأئمة وصوبه المصنف وهو المعتمد يمكنه من السير إليه على الوجه المأمور بأن يبي من الزمن عند وجود الزاد ونحو مقدار يفي بذلك ، فلو احتاج إلى قطع أكثر من مرحلة في كل يوم أوفى بعض الأيام لم يلزمه ذلك ، فلومات لم يقض من تركته . وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت الاستطاعة وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة يجب بأوّل الوقت قبل مضى زمن يسما وتستقر في الذمة بمضي زمن يمكن فعلها فيه ، وأجاب الأول بإمكان تميمها بعده بخلاف الحج ، ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد ، فإن تغلبوا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الأول وتصرّره في الثاني وحمل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه

(قوله) وهي الخفارة قال في المصباح : غفرت الرجل حيث وأجرته من طال به فأناخيف ، والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثقلة الخاء جعل الخفير (قوله لا أكثر) أي وإن قلت الزيادة (قوله وخلا بعض الخ) أي والحال (قوله) ثم يقتصر الزيادة الخ (انظر ما مضى عليها ، ولعله ما يعد عدم بدله في تحصيل مثل هذا الغرض بالنسبة لدفعه روعة وإغترار الزيادة اليسيرة هنا يشكل بما مر للشارح في ثمن الراحلة وأجرتها إذا زاد على ثمن المثل وأجرة المثل وإن قلت الزيادة ، إلا أن يقال : إن الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى عنهما سفرا ولا حضرا لم تعد الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الراحلة (قوله لزمه التسلك) أي استقر في ذمته ، وكذا لو اختلف بعد مجتهد وقبل

(قوله وعمل به إن وجد) أي الأصل من وجود المانع أو علمه ، وقوله وإلا أي وإن لم يوجد

وإن استوحش خلافاً للأنسوى ومن تبعه ، وفارق التيمم وغيره بأنه لا بدل لما هنا بخلافه ثم ، وتعتبر الاستطاعة المارة في الوقت ، فلو استطاع في رمضان ثم افتقر في شوال فلا استطاعة ، وكذا لو افتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الإياب (و) يشترط (في) وجوب نسك (المرأة) زيادة على ما مر في الرجل لا للاستقرار (أن يخرج معها زوج أو محرم) ينسب أو غيره لتأمين على نفسها لخبر الصحيحين « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها » ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » ولم يحمل هذا المطلق على التقيد لأن ذكر نحو البريد من باب ذكر بعض أفراد العام وهو لا يخصه ، ويكنى المحرم الذكر وإن لم يكن ثقة فيما يظهر لأن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ، ومثله عبدا الثقة إن كانت ثقة أيضاً ، لأنه إنما يحلّ له نظرها والحلوة بها حينئذ كما يأتي في النكاح ، والممسوح مثله في ذلك . ولو كان أحدهم مراهقاً أو أعمى له وجاهة وفطنة بحيث تأمن على نفسها معه كني فيما يظهر . واشترط العبادي البصر فيه محمول على من لا فطنة معه ، وإلا فكثير من العميان أحراف بالأمور وأدفع إليهم والرب من كثير من البصراء ، والأوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها لما بحيث يمنع تطلع أمين الفجرة إليها وإن بعد عنها قليلاً في بعض الأحيان ، ويعتبر في الأمر الجميل خروج من يأمن به على نفسه معه من قريب ونحوه كما يحسنه الأذري وهو ظاهر (أو نسوة) بكسر النون وضمها جمع امرأة من غير لفظها (ثقات) جمع صفات العدالة وإن كن إماء سواء المعجائر وغيرهن ، ومن ثم جاز خلوة رجل بمرأتين ولا عكس ، وما أفهمه كلامه من عدم الاكتفاء بغير الثقات ظاهر في غير المحارم . أما فيهن فلا على قياس ما مر في الذكور . نعم إن غلب على الظن حملهن لما على ما هنّ عليه اعتبر فيهنّ الثقة أيضاً . ويتجه الاكتفاء بالمراعات عند حصول الأمن بهن ، وأفهم كلامه اعتبار ثلاث غيرها ، لكن قال الأنسوى وتبعه جماعة : يكنى اثنتان غيرها ، وهو الوجه لا لتقطع الأطماع بجاهلتهن ، وقول الأذري : تكنى الواحدة في الوجوب مردود وإن أطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ، ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذي كلاًنا فيه ، أما بالنسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرعي المذهب ومسلم ، ومثله العمرة ، وكذا وحدها إذا أمنت وعليه حل ما دل من الأخبار على جواز سفرها وحدها . أما سفرها وإن قصر لغیر فرض فحرام مع النسوة مطلقاً . وعليه حل الشافعي الخبر السابق ، وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيله اقتضت الاكتفاء بأدنى مراتب مظنة الأمن ، بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الأمن . وانتهى للمشكك كالمرأة حتى في النساء الأجنبية لجواز خلوة رجل

الرجوع خرج به ما لو مات بعد حجهم وقبل الرجوع فإن الحج يستقرّ في ذمته (قوله لا للاستقرار) أي فلا يجب عليها ولا يستقر (قوله يومين) وفي رواية صحيحة في أبي داود بدل اليومين بربدا شرح البهجة الكبير (قوله إلا ومعها زوجها) قال شيخ الإسلام : أو محرم اهـ شرح منبهجي (قوله ولما صح النكاح) إنما ذكر هذه الرواية بعد الأولى لبينة على أن الأولى ليست متفقة عليها ، وأخرها لقلتها وعدم شمولها للزوج . وقوله إلا مع ذي محرم : أي ذي محرمية ، وإلا فلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى إذ ذي معنى صاحب (قوله لأن الوازع) أي الميل (قوله ولا عكس) أي لا يجوز خلوة رجلين بإمرأة (قوله وإن قصر لغیر فرض النكاح) ومنه خروجهن لزيارته القبور حيث

(قوله لا للاستقرار) متعلق بوجوب (قوله أن يخرج معها زوج أو محرم) أي بأن تكون بحيث لو خرجت لمخرج معها من ذكر (قوله لأن ذكر نحو البريد النكاح) في شرح الروض عقب الرواية الثانية المارة مالم يقطعه : وفي رواية صحيحة في أبي داود بدل اليومين بربدا ، فكانها سقطت من الكتبة من نسخ الشارح كما يدل عليه ما ذكر

بنسوة نفقات لا يحرم له فيهن كما في المجموع معترضاً به قول الإمام وغيره بالحرمه ، وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمة ذلك على الخنثى ، لأنه إذا بين جواز خلوة الرجل بين الخنثى الذي يحتمل كونه أنثى بالحوار أولى فاندفع ما في الإسداد . ولو تطوعت ببيع ومعهما محرم فأتى إتمامه كما قاله الروائي : أي إن أمنت على نفسها في المضي وحرم عليها التحلل حينئذ ولا جاز لها التحلل ، وظاهر تعبيره بالإتمام لزوم الرجوع لها لو مات قبل إحصائها ، وهو محتمل بشرط أن تأمن على نفسها في الرجوع ، ويحتمل أن لها الإحصاء مطلقاً (والأصح أنه لا يشترط وجود محرم أو نحوه) لإحصائها (لا تقطاع الأطماع باجتماعهن . والثاني يشترط لأنه قد ينوبن أمر فيستعين به (و) الأصح (أنه تلزمها أجره المحرم إذا لم يخرج) معها (إلا بها) وهي أجره المثل ووجدتها فاضلة عما مر كأجرة البذرة ولولى بالزوم الرجوع ذلك إلى معنى فيها ، فكان شبيها بمؤنة الحمل المحتاج إليه وأجرة الزوج كالحرم كما في الحاوى الصغير ، والأوجه لإحقاق النسوة في ذلك بالحرم وإن نظر فيه الأسنوي ، وليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج فرضاً كان أو غيره ، ولو امتنع محرمها من الخروج بالأجر لم يجر كما قاله الرافعي في باب حد الزنا ، ومثله الزوج في ذلك ، نعم لو كان قد أفسد حجها ووجب عليها الإحصاء بها لزمه ذلك من غير أجره كما قاله الأذري ، ولو كان عبداً محرمها لها أجرته على الخروج ، وفائدة لزوم الأجر مع كون النسك على التراخي عصياناً بالموت وجوب قضاءه من تركها أو تكون قد نفذت الحج في ستة مئة أو خشتيت العصب ، فإن لم تقدر على ذلك لم يلزمها نسك (الرابع) من شروط الاستطاعة (أن يثبت على الراحلة) أو نحوها (بلا مشقة شديدة) فإن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت في عمل بمشقة شديدة لكبر أو نحوه لم يكن مستطيعاً بنفسه . نعم تغفر مشقة تحتمل عادة (وعلى الأعمى الحج) أي النسك (إن وجد) مع مامر (قائداً) يقوده ويهديه ويسينه عند حاجته لذلك (وهو) في حقه (كالحرم في حق المرأة) فيأتي فيه مامر ، والأوجه اشتراط ذلك وإن كان مكياً وأحسن المشي بالعصا ولا يأتي فيه مامر في الجمعة عن القاضي حسين لبعده المسافة عن مكان الجمعة غالباً ، ولو أمكن مقطوع الأطراف الثبوت على الراحلة لزمه بشرط وجود معين له ، والمراد بالراحلة هنا البعير بمحمل أو غيره ، بخلاف الراحلة فيما مر فإنها البعير الخالي عن الحمل (والمحجور عليه لسفه كغيره) في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر ، وإن أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل الحجر لأن زيادة النفقة حينئذ بسبب السفر تكون في ماله لأنه مكلف فيصحب إحرامه وينفق عليه من ماله (لكن لا يدفع المال إليه) لتلا بضيعة (بل يخرج معه الولي) بنفسه إن شاء لينفق عليه بالمعروف (أو ينصب شخصاً له) ثقة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله إن لم يجد متبرعاً كافياً لينفق عليه بالطريق المعروف ، والأوجه أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة ، وعمل ذلك مالم يقصر مدة السفر ، ولا يرد على ذلك قوله للولي أن يسلمه نفقة أسبوع فأسيوع إذا كان لا يتلفها لأن الولي في الحضر يراقبه ، فإن أنفها أنفق عليه ، بخلاف السفر فربما أنفها ولا يجد من ينفق عليه فيضيع ، وعمل ذلك كما قاله الأذري إذا أنفق عليه من مال نفسه ، فإن تبرع الولي بالاتفاق عليه وأعطاه السفينة من غير تمليك فلا منع منه (النوع الثاني

كان خارج السور ولو بإذن الزوج (قوله بشرط أن تأمن على نفسها) هو المعتمد قوله ووجب عليه الإحصاء (وهو الرابع) (قوله والمحجور عليه لسفه الخ) مفهومه أن المحجور عليه بفلس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الفراء بأمواله وظاهره ولو كان الحاج فوراً بأن أفسد الحج قبل الحجر عليه بالفلس فليراجع (قوله والأوجه أن أجرته

(قوله وأعطاه السفينة من غير تمليك) هذا التعليل الواقع فلا مفهوم له إذ لا يتأتى تمليكه لأنه لا يصح قبوله التملك والولي

استطاعة تحصيله) أى الحج لا بالمباشرة بل (بغيره فن مات) غير مرتد (وفى ذمته حج) واجب مستقر ولو بنحو نذر بأن تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد انتصاف ليلة النحر ومعنى إمكان الرى والطواف والسعى إن دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أم ولو شأها وإن لم ترجع القافلة و (وجب الإحجاج عنه) وزاد على المحرر قوله (من تركته) ولا بد منه كما يقضى منها دينه سواء في المتصرف فيها أكان وارثا أم وصيا أم حاكما، والعمره إذا استقرت كالحج فيما تقرر وإن لم يوص بذلك ، فإن لم تكن له تركه استحسب لوارثه الحج عنه بنفسه أو نائبه ولا يجزي ذلك وإن لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم حيث توقف على إذن منه بأنه عبادة بدنية عضة بخلاف الحج . والأصل في ذلك ما صحح أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، وما صح أيضا « أن امرأة قالت : أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم » وما صح أيضا « أن امرأة قالت : يارسول الله إن أبى مات ولم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها ، وأن رجلا قال : يارسول الله إن أبى نذر أن يحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها ؟ قال : لو كان على أخذك دين أكننت قاضيته ؟ قال نعم ، قال فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء » فبه الحج بالدين الذى لا يسقط بالموت فوجب أن يعطى جبهه ، أما المرتد فلا يصح الإنابة عنه ، وهو معلوم من تعبيره بتركه إذ المرتد لا تركه له لتبين زوال ملكه بالردة لأنه عبادة بدنية يلزم من محبتها وقومها المستتاب عنه وهو مستحيل ، وبه فارق لإخراج الزكاة من تركته وخرج بقوله وفى ذمته حج الطلوع فلا تلزم فيه نيابة عن الميت ، وما تقرر من اعتبار إمكان الرى هو ما نقله فى الروضة عن الشهيد وأقره . قال الأسنوى : ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الأمن فى السير إلى مكة للطواف ليلا . وهو مردود إذ الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لأن تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو نفضها كاف ، ويمكن فعله وهوسائر إلى مكة فيندرج زمنه فى زمن السير إليها ، ولو تمكن من التسك سنين ولم يفعل حتى مات أو غضب عصى من آخر سنى الإمكان فيتبين بعد موته أو غضبه فسق فى الأخيرة بل وفيها بعدها فى المعصوب إلى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك ويتنقض ما شهد به فى الأخيرة بل وفيها بعدها فى المعصوب إلى ما ذكر كما فى نقض الحكم بشهود بان فسقهم ، وعلى كل من الوارث أو المعصوب الاستنابة فوراً للتقصير . نعم لو بلغ معصويا جاز له تأخير الاستنابة كما فى الروضة (والمعصوب) بضماد معجونة من الغضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبضاد مهملة كأنه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر أو زمانة أو غيرهما وهو صفة كاشفة فى معنى التفسير للمعصوب وليست خبرا له بل الجبر جعلنا الشرط والجزاء فى قوله (إن

أى أجرة كل من الول أو منصوبه (قوله من تركته) ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواته للمحجوج عنه فى الذكورة والأنثى فيكن حج المرأة عن الرجل كمكسه أمخلا من الحديث الآتى (قوله إذ المرتد لا تركه له) أى موووث عنه ، وإلا فلو خلف مالا قضى منه دينه وما فضل يكون فينا (قوله من آخر سنى الإمكان) والمعنيين ابتداءه من وقت خروج قافلة بلده أسهم على حج (قوله جاز له تأخير الاستنابة) أى فإن مات ولم يستتب عصى من آخر سنى الإمكان (قوله العاجز عن الحج) هل يكنى فى المعجز علمه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على

لا يصح أن يتولى له الطرفين (قوله وذلك) يعنى الموت وكان الأولى إسقاط هذه الإشارة لإيهامها (قوله إن دخل الحاج) يعنى إلى مكة ، وهو قيد فى الاكتفاء بمضى إمكان الرى والطواف والسعى (قوله ثم مات) الصواب حلفه (قوله أم) لا يفتنى أنه حيث جعل هذا جواب الشرط فى المتن أن يزيد واوا عند قول المصنف وجب الإحجاج عنه

وجد أجرة من يبيع عنه بأجرة المثل) أى مثل مباشرة فادونها (لزمه) الحج لأنه مستطيع بغيره إذ الاستطاعة كما تكون بالنفس تكون ببذل المال وطاعة الرجال ، ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء إنك مستطيع بناء دارك إذا كان معه مائتي بيتانها ، وإذا صدق عليه أنه مستطيع وجب عليه الحج . ثم لو كان بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولي وأقره ، فإذا انتهى حاله لثلاثة الفنا إلى حالة لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي أن يجوز الاستنابة في ذلك كما بحثه السبكي وهو ظاهر ، ولو لم يجد المعصوب سوى أجرة ماش والسفر طويل لزمه استجاره وإن لم يكن مكلفا بالمشي لو فعله بنفسه إذ لا مشقة عليه في مشى غيره مالم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما يأتي في المطاع ، ولو استأجر من يبيع عنه فجع عنه ثم شئ لم يزل له ولم يقع عنه فلا يستحق الأجير أجرة كما رجحاه هنا وهو المعتمد ، وقال الأسنوي : إنه الصواب وإن رجحا قبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أى الأجرة السابقة (فاصلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مر بيتانها (لكن لا يشترط نفقة العيال) ولا غيرها من مؤتمهم (ذهابا وإيابا) لإقامته عندهم وتمكنه من تحصيل مؤتمته ومؤتمهم . ثم يشترط كون الأجرة فاصلة عن مؤتمته ومؤتمهم يوم الاستئجار (ولو) وجد دون الأجرة ورضى الأجير به لزمه الاستئجار لاستطاعته والمئة فيه دون المئة في المال فلم يجد أجرة (وبذل) بالمعجمة أى أعطى له (ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لما فيه من المنة . والثاني يجب كبذل الطاعة والأب كالابن في أصبح احتياي الإمام ، وعلى الأول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقدر على أن يستأجر له من يبيع عنه وبذل له ذلك وجب الحج عن المبدول له كما نقله في الكفاية عن التنديني وجماعة . وفي المجموع عن تصحيح المتولي : لو استأجر المطيع إنسانا للحج عن المطاع المعصوب فالذهب لزمه إن كان المطيع ولدا تمكنه ، فإن كان المطيع أجنبيا فوجهان اهـ . والأوجه عدم الزوم كما اقتضاه كلام المصنف واعتمده الأذرى ،

إختيار طيب عدل ؟ فيه نظر ، وقياس نظائره من التيمم ونحوه الثاني ، وقد يقال : بل الأقرب الأول ، ويفرق بينهما بأنه إنما احتيج لإختيار الطيب ثم لما يترتب عليه من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء ، بخلاف ما هنا فإنه عمل بمقتضى الوجوب إذ خوطب به عند وجود شروطه وقد وجب له ، والتضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وإنما ترتب عليه تعجيل ما طلب منه ، ثم رأيت في الباب أنه لا بد من إختيار طيبين حدلين (قوله بأجرة المثل) أى فلا يكلف الزيادة وإن قلت قياسا على أجرة الراحة ويسترد منه الأجرة (قوله ولم يقع عنه) أى وقع عن الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) فهم أن القادر إذا بذل ذلك لا يجب قبوله وهو ظاهر (قوله والأوجه عدم الزوم) أى عدم لزوم قبول ذلك من الولد في المستثنين خلافا لابن حجر فيهما والكلام في الولد القادر لما مر

ونقله زادها وسقطت من الكتبة (قوله وبذل له) أى الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) قال في التحفة : أو قادرا اهـ . وأخذ الشيخ في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره ، والظاهر أنه بحسب ما فهم ولم يطلع على بقائه في التتحفة فليراجع (قوله على المبدول له) اللام للتعليل أى المبدول لأجله (قوله وفي المجموع الثلث) صدر ماني المجموع هو ما في البيان وإنما ساقه بعده لبيان حكم الأجنبي (قوله والأوجه) أى من الوجهين فهو في الأجنبي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من رجوعه للمستثنين وعيارة الأذرى . وقال البهوتي في تعليقه بعد قوله إن الأصح أنه لا يلزم قبول المال . وقال الشيخ أبو حامد إذا قال رجل للمعصوب انذ لي حتى استأجر من يبيع عنك يلزم كما بذل له الطاعة ، والأصح أنه لا يلزم لأنه في ضمنه تقليد مئة المال اهـ وهو كما قال . وادعى

وإن اقتضى كلام أبي حامد لزومه وكالولد في هذا الوالد (ولو بذل الولد) وإن سفل ذكراً كان أو أنثى (الطاعة) في فعل النكاح بنفسه (وجوب قبوله) وهو الإذن له ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنة بالنسبة للمال، فإن امتنع لم يأت من الحاكم في الأصح إذ مبنى الحجج على التراخي، كذلك صرح به في الروضة، ووقع في المجموع أن الحاكم يلزمه بالإجابة. قال الأستاذ: وهو غير مستقيم ولم نر من قال به، والمدرّك في الإجابة والاستئجار واحد، واعترضه الزركشي في خادمه (وكذا الأجنبي) لوبذل الطاعة يجب قبوله (في الأصح) لما ذكره الأب والأم والأخ في بذل الطاعة كالأجنبي. والثاني لا يكون الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره، وعمل الزوم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذروا وكانوا ممن يصح منهم فرض الإسلام ولا غضب بهم. ولو توسم طاعة واحد منهم لزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الأنوار وغيره ولا يلزم الولد طاعته، بخلاف إعفائه لعدم الضرر على الولد هنا بامتناع ولده من الحج إذ هو حق الشرع، فإذا عجز عنه لم يأت ولم يكلف به بخلافه ثم فإنه لحق الوالد وضرره عليه فأشبهه النفقة. قاله في المجموع، ومتى كان الأصل وإن علا أو الفرع وإن سفل ماشياً أو معولاً على الكسب أو السؤال ولو راكباً أو كان كل منهما ومن الأجنبي مفرراً بنفسه بأن يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة مشي الأجنبي، والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع والتغريب بالنفس حرام، وممن أن القادر على المشي والكسب في يوم كفاية أيام غيز معذور في السفر القصير فيظهر كما قاله الأذري وجوب القبول في المكى ونحوه، وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن أحرم، ولو مات المطيع أو المطاع أو رجع المطيع فإن كان بعد إمكان الحج سواء أذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع خلافاً لما يوهمه كلام الروضة استقر الجواب في ذمة المطاع وإلا فلا، واقتضاء كلام المجموع أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع غير مراد وإن اغترّب به في الإسهام إذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مر، وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافاً لما يوهمه كلام الحاوي، فلو تطوّل آخر عن ميت بفعل حجة الإسلام لم يجب على الوارث قبوله لأن له الاستقلال بذلك من غير إذن كما مر، ولو كان له مال ولم يعلم به أو من بطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتباراً بما في نفس الأمر، وما استشكله الشيخان من أنه معلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بأن استطاعة إما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل وإما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية فيه، ونجوز النية في نكاح التطوّل كما في النية عن الميت إذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبيّاً مميّزاً أو عبداً، بخلاف الفرض لأنهما من أهل التطوّل بالنكاح لأنفسهما، ويجوز أن يبيع من غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالإجارة والجماعة وإن استأجر به لم يصح لجمالة العوض، ولو قال محضوب: من حج عني فله مائة درهم، فن حج عنه ممن سمعه أو سمع من أخبره عنه استحقتها، وإن

في العاجز (قوله بضعة منه) يفتح الباء، قال في المختار: والبضعة بالفتح: القطعة من اللحم والجمع بضع مثل تمر وتمر، وقيل بضع مثل بدرة وبدر (قوله ولو توسم) أي جوّز (قوله وحيث أجاب المطاع لم يرجع) أي لم يجز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحجج في ذمته (قوله وهي غير منتفية فيه) أي ومع ذلك فلا إثم عليه لعنره (قوله أو سمع من أخبره عنه) أي ووقع في قلبه

الرواية أن المذهب ما قاله أبو حامد اه كلام الأذري (قوله سواء أذن له المطاع أم لا) هذا لا ينافيه أنه لا يصح حجه عنه إلا بالذنه، لأن الكلام هنا في مجرد الاستقرار كما لا يخفى (قوله وجوب قبول المطيع) المصدر مضاف لمفعوله.

أحرم عنه اثنان مرتباً استحقها الأول ، فإن أحرمها معاً أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حججهما عنهما ولا شيء لهما على القائل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الأمر على قياس نظائره ولو كان العوض بمجهول كقوله من حج عنى فله ثوب وقع الحج عنه بأجرة المثل . والاستتجار فيها مر ضربان : أحدهما إجارة عين كاستأجرتك عنى أو عن ميقى هذه السنة ، فإن عين غير السنة الأولى لم يصح العقد وإن أطلق صح وحمل على السنة الحاضرة ، فإن كان لا يصل إلى مكة إلا لسنتين فأكثر فالأولى من سنى إمكان الوصول ، ويشترط لصحة العقد قدرة الأجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمكى ونحوه يستأجره في أشهر الحج . والثاني ذمة كقوله ألزمت ذمتك تحصيل حجة ، ويجوز الاستتجار في هذا الطرب على المستقبل فإن أطلق حمل على الحاضرة فيبطل إن ضاق الوقت ، ولا يشترط قدرته على السفر لإمكان الاستتابة في إجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك لتتج عنى بنفسك صح ، وتكون إجارة عين على ما في الروضة هنا عن البغوى ، وقال الإمام بطلانها وتبعه في الروضة في باب الإجارة وصاحب الأنوار وهو المعتمد ، لأن الدينية مع الربط بمعين متناقضان كن أسلم في ثمر بستان بعينه وإن أجب عنه بما فيه نظر ، ويشترط معرفة أعمال الحج للمتعاقدين من أركان وواجبات وسنن لأنه معقود عليه حتى يخط التفاوت لما فوته من السن كما صرح به الماوردى وغيره وهو المعتمد ، ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمحجوج عنه ، وتحمل حالة الإطلاق على الميقات الشرعى ، ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر ، فإن شرطه على الأجير بطلت الإجارة ، ولو كان المستأجر للقران معسراً فالصوم الذى هو بدل الدم على الأجير ، وجماع الأجير يفسد الحج وتنفسه به إجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بزمان ، وينقلب فيهاما الحج للأجير لأن الحج المطلوب لا يحصل بالحج القاسد فانقلب له كقطع المصوب إذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضى في فاسد والكفارة ، ويلزمه في إجارة الذمة أن يأتي بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستتيب من يبيع عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر الخيار فيها على التامس لتأخر المقصود ، ولو حج أو احتزم بمال حرام عصى وسقط فرضه .

باب المواقيت للنسك زماناً ومكاناً

جمع ميقات وهو لغة : الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها ، وقد بدأ بالأول فقال (وقت) لإحرام

صديقه (قوله مع جهل سبقه) أى بأن احتمل سبق والمعية ، وقوله أو بدونه : أى بأن علم سبق ولم يعلم عين السابق (قوله والثاني ذمة) أى إجارة ذمة الخ (قوله وإن أجب عنه) أى الاعتراض (قوله حتى يخط التفاوت) أى المسمى باعتبار القسط قل أو أكثر (قوله على الأجير) لعل وجهه أن الصوم يقع بعرضه في الحج ، وهو لا يتأتى من المستأجر لأن الفرض أنه معصوب وأنه في غير مكة .

(باب المواقيت)

(قوله وهو لغة : الحد) ولم يقل واصطلاحاً لعدم اختصاص المعنى الاصطلاحى بما ذكر ، ومع ذلك فكان عليه أن يبين معناه اصطلاحاً (قوله والمراد به) أى شرعاً ، وعبارته حجج : وشرعاً هنا زمن العبادة ومكانها (قوله ومكانها)

(باب المواقيت)

(قوله وهو) أى الحج المضاف إليه أشهر

(الحج) لمكى أو غيره (شوال وذو القعدة) يفتح القاف أفصح من كسرهما سمي بذلك لتعودهم عن القتال فيه (وعشر ليل) بالأيام بينها وهي تسعة فقد قال الشافعى في مختصر المزنى : أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة ، فمن لم يدركه إلى العجر من يوم التحرقة فاته الحج . واعترضه ابن داود بأنه إن أراد الأيام قليلا وتسعة أو الليالي فهي عشر . وأجاب الأصحاب بأن المراد الأيام والليالي جميعا وغلب التأنيث في العدد قاله الرافعى قال ابن العراقى : وليس فيه جواب عن السؤال وهو إخراج الليلة العاشرة ، والأحسن الجواب بإرادة الأيام ، ولا يحتاج للذكر التاء لأن ذلك مع ذكر المعلوم فمع حذفه يجوز الأمران . ذكره في المهمات ، والسؤال معه باقى في إخراج الليلة العاشرة اه . وأفاد الوالد رحمه الله تعالى أن ما ذكره الرافعى جواب السؤال ، وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان ، وأما الليلة العاشرة فقد أفاها قوله فمن لم يدركه إلى آخره (من ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمي بذلك لوقوع الحج فيه ، وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قوله تعالى - الحج أشهر معلومات - بذلك : أى وقت الإحرام به أشهر معلومات إذ فعله لا يحتاج لأشهر ، وأطلقها على شهرين وبعض شهر تغليا أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد ، وظاهر كلامه صحة إحرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن إدراكه

قال حج : فإطلاقه عليه حقيقى إلا عند من ينص التوقيت . بالحد للوقت فتوسع (قوله وهو يوم عرفة) أى آخرها ، ويحتمل أن الضمير راجع للحج على معنى أن معظمه عرفة كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » (قوله واعترضه ابن داود) أى اعتراض ما في مختصر المزنى من قوله وتسع من ذى الحجة (قوله والأحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وما تقدمه أن المراد على الأول بالتسع الأيام مع الليالي ، وعلى هذا الأيام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه إخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دليل آخر ، ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باقى الخ (قوله أفصح من فتحها) قال حج : ما بين منتهى غروب آخر رمضان ونجر النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصبح إحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد آخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الأوجه ، لأن وجوب موافقته لم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة تثبت الحج ولزومه ، بل قال في الخادم تقلا عن غيره : لا يئزله الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الإمساك . قال : وقياسه أنه لا يجب فطرة على من تزمه فطرته بغروب الشمس ، وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم شوال اه . وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة ، وفي الفطرة يتعين فرضه فيها إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثانى ، وإلا فالوجه لزومها لأن العبرة فيها بمحل المؤدى عنه ، وأما الإحرام فالذى يتجه عدم صحته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثلهم في الصوم ، فكذا الحج لأنه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما

(قوله قال ابن العراقى) أى في مقام اختصار كلام المهمات فلا ينافيه قوله بعد ذلك ، والسؤال معه باقى لأنه تعقب منه لكلام صاحب المهمات فانقطع ماقد يتوهم من التنافي في طرفي كلامه (قوله أن ما ذكره الرافعى جواب عن السؤال الخ) اعلم أن حاصل جوابى الأصحاب وضباب المهمات واحد ، وهو اختيار الشئ الأول من شئ التردد في كلام ابن داود ، غاية الأمر أن الأصحاب يقولون حذف التاء تغليا لليالي المرادة مع الأيام ، فالمراد بالليالي في كلامهم ليالي تلك الأيام التسعة كما يعلم من كلام والد الشارح ، وإنما لم يتعرضوا لليالي العاشرة لأن المستشكل لم يسأل عنها ، بخلاف ما يوهمه قول ابن العراقى ، والسؤال باقى معه الخ ، وصاحب المهمات يقول : حلف التاء لحذف المعلوم ، وبما تقرر في هذه القولة والتى قبلها يعلم ما وقع في

كأن أحرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه إدراكه، وبه صرح الروائي قال: وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقا ما للحج حجا بفوات الوقوف بخلاف الجمعة. ومرادهم أن هذا رقتهم مع إمكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من معيوم عرفة لم ينقد الحج بلا شك. قاله في الخادم. قال: وفي انعقاده عمرة تردد والأرجح نعم. ولو نوى ليلة الاثنين من رمضان الحج إن كانت من شوال وإلا فعمره فبانت من شوال فصحح وإلا فعمره، ومن أحرم بحج يعتقد تقدمه على وقته فإن فيه أجزأه، ولو أخطأ الوقت كل الحجيج فهل يعتبر خطأ الوقوف أو يعتقد عمرة؟ وجهان، أو فقههما الثاني أخذوا بعموم كلامهم، ويفرق بأن الغلط ثم يقع كثيرا فاقتضت الحاجة بل الضرورة المساعدة به، وهنا لا يقع إلا نادرا فلم يفتقر ولو بالنسبة للحجيج العام، وأيضا فالغلط هنا إنما ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فإنه ينشأ عن كون الملأل غم عليهم ولا حيلة لهم في دفعه، وأيضا فالغلط هنا إن كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الثامن، وإن كان بتأخيرها عنه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسبأنا أنهما لا يميزان (وفي ليلة النحر) وهي العاشرة (وجه) أنها ليست من وقته لأن الليالي تبع للأيام ويوم النحر لا يصح فيه الإحرام فكذا ليلته (فلو أحرم به) أي الحج حلال (في غير وقته) كرمضان أو أحرم مطلقا (انقذ) إحراره بذلك (عمره) عجزه من عمره الإسلام (على الصحيح) سواء أكان عالما أم جاهلا لشدة تعلق الإحرام ولزومه، فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة، ولأنه إذا بطل قصد الحج فيها إذا نواه بقي مطلق الإحرام، والعمره تعتد بمجرد الإحرام كما مر، والثاني لا ينقد عمرة كما لو فاته الحج وتحلل بأعمال عرفة لكل واحد من الزمانين ليس وقتا للصحيح، فإن كان محرما بعمره ثم أحرم بحج في غير أشهره لم ينقد حجا لوقوعه في غير أشهره ولا عمرة،

علمت أنه بحر وفه (قوله ما يصح معه) أي ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره في الجمعة) أي فإنها لا تنقد إذا ضاقت وقتها (قوله ومرادهم أن هذا) قد يتوقف في أن هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتأمل، اللهم إلا أن يقال: كلام الروائي مفروض فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه، كما لو أحرم بمكة أو ما يقرب منها ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع إمكان الوقوف في حد ذاته لمن أحرم ثمة في ذلك الوقت، ويحتمل أن مراد الخادم التنبيه على أن كلام الروائي يخالف لكلامهم إذ هو مفروض فيمن أمكنه لا مطلقا (قوله وإلا فعمره) هذا يشكل بنظيره في صوم يوم الشك حيث لا يميزه عن رمضان إذا نوى ليلة الاثنين في شعبان صومه عن رمضان إن كان منه وإلا ففضل فبان من رمضان ولعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمره، ولا يرد أن الصوم صالح لوقوعه عن رمضان إذا تبين أنه منه لعدم جزمه بالنية، ولأن الإحرام أشد تعلقا بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أي وقت دخول وقت الحج (قوله عن عمره الإسلام) أي فيجب عليه الإتيان بأعمالها (قوله وتحلل) يتأمل وجه التحلل وأنه لا ينقد

حاشية الشيخ هنا (قوله ومرادهم أن هذا وقته الخ) انظر ما مراد الشارح بسباق هذا عقب كلام الرافعي هل مراده تعقبه أو مجرد إثبات المناقاة بينهما أو الإشارة إلى أنهما متغايران، وحيث قد فاه وجه المناقاة وما في حاشية الشيخ لا يشفي فليحذر، وسبأنا في الباب الآتي ما يدل على اختياره لكلام الروائي (قوله وأيضا فالغلط هنا الخ) قد يقال هذا فرق بالحكم إذ حصله عدم الإجزاء هنا مطلقا بخلافه في خطأ الوقوف وهو الحكم للمدعي الذي هو محل النزاع، والفرق إنما يكون بشئ يرجع إلى المعنى كما هو ظاهر فتأمل (قوله فهو كالوقوف في الثامن) هذا التشبيه كاللدى بعده يقتضي بطلان الإحرام من أصله، وهو خلاف المدعي من انعقاده عمرة

لأن العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضي أبو الطيب . ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بمنح أو عمرة فهو عمرة ، أو أحرم بمنح ثم شك هل كان إحرامه في أشهره أم قبلها قال المصيرى : كان حجا لأنه يتقن إحرامه الآن وشك في تشمله . قاله في المجموع ، والمليقات الزماني للعمرة جميع السنة كما قال (وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وجميع أفعالها لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذى القعدة : أى في ثلاثة أعوام ، وأنه اعتمر عمرة في رجب كما رواه ابن عمرو وإن أنكرته عليه عائشة ، وأنه قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي رواية لهما « حجة معي » وروى أنه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التأقيت ، وقد يمنع الإحرام بها في أوقات كما لو كان محرما بعمرة وقد مر أو كان محرما بمنح إذ العمرة لا تدخل عليه أو أحرم بها قبل نفره لاشتغاله بالرعى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ، ولأن بقاء أثر الإحرام كبقائه ، ويؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرى والمبيت ومن سقط عنه : أى ولم ينفر فتعتبر كثير بمنح إنما هو باعتبار الأصل والغالب ، وأنه يتمتع حجتان في عام واحد وهو ما في الأم وجزم به الأصحاب وحكى فيه الإجماع ، وتصوير الزركشى وقوعهما في عام واحد مردود ، أما إحرامه بها بعد نفره الأول والثاني فصحيح مطلقا كما في المجموع ، وإن بقى وقت الرى في الأول لأنه به خرج من الحج وصار كما لو مضى وقت الرى ، ولا يكره تكريرها بل يسن الإكثار منها لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر ، ويتأكد في رمضان وفي أشهر الحج وهى في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها لأن الأفضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتبار أفضل من صرف قدره في الطواف على الأصح . ثم شرع في المكان فقال (والمليقات المكان للحج) ولو بقران (في حق من بمكة) وإن لم يكن من أهلها (نفس مكة) للغبر الآتى (وقيل كل الحرم) لأن مكة وسائر الحرم في الحرمه سواء ، فلو أحرم بعد مفارقة بئان مكة ولم يرجع إليها إلا بعد الوقوف أمامه على الأول ولزمه دم دون الثاني . ثم بحث المذهب الطبرى وغيره أنه لو أحرم من محاذاتها فلا إساءة ولا دم كما لو أحرم من محاذة سائر المواقيت وهو الأوجه ، وإن نظر فيه . وفي المجموع عن القاضي أبى الطيب واعتمده البلقينى أن محل الإساءة فيها ذكر إذا لم يصل إلى ميقات ، فإن عاد إليها قبل الوقوف ولم يصل في خروجه مسافة القصر فإنه يسقط الدم ، بخلاف ما لو وصل إليها فلا يسقط إلا بوصوله لميقات الآفاق صرح به البغوى ، وسيعلم بما يأتى أن من مسكنه بعد

(قوله ويؤخذ منه) أى من العلة الثانية وهى قوله ولأن بقاء أثر الإحرام الخ (قوله بمنح) أى حيث قالوا ولو أحرم بها بمنح (قوله وتصوير الزركشى الخ) أى بأن يأتى مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى مى حصول التحليلين بما فعله ، ووجه رده بقاء أثر الإحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت بمنح وروى أيام التشريق (قوله ليست كفضلها في غيرها) أى بل فضلها فيها دونه في غيرها كما يفيدوه قوله لأن الأفضل الخ (قوله وشغل الزمان بالاعتبار أفضل) أى لأنها لا تنفع من المكلف الحر إلا فرضا وهو أفضل من التطوع اهـ صحيح (قوله ولا دم) خلافا لحج حيث قال : عليه دم

(قوله أى في ثلاثة أعوام) تفسير لقوله متفرقات (قوله وأنه يتمتع حجتان) معطوف على عدم الفرق (قوله ويتأكد في رمضان وفي أشهر الحج) قد يقال : إنه يؤخذ مما يأتى من أفضليته الأفراد على المنع أن محل التأكد في أشهر الحج فيمن لم يرد الحج في عامه فليراجع (قوله فإن عاد إليها قبل الوقوف الخ) بهذا مفهوم قوله فيها مر فلو أحرم بعد مفارقة بئان مكة ولم يرجع إليها فلا تعلق له بما قبله كما قد يتوهم (قوله بخلاف ما لو وصل إليها) أى إلى مسافة القصر

المقات ولو في الحرم يكون عمله ميقاته ، والأفضل للمكي أن يصلي بالمسجد سنة الإحرام ثم يأتي إلى باب داره ويحرم منه لأن الإحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج إلى عرفات ثم يأتي المسجد لطواف الوداع ، فاندفع استشكال الصلاة في المسجد بالإحرام من باب داره ولا يسن أن يحرم من الطرف الأبعد من مكة لقطع الباقي محرما ، بخلاف من ميقاته قربته أو حلته لأن ذلك يقصد مكانا أشرف مما هو به وهذا بعكسه (وأما غيره) وهو من لم يكن بمكة عند إرادته الحج فيقاته مختلف بحسب النواحي (فيقات المتوجه من المدينة ذو الحليفة) وهو المعروف الآن بأبيار على وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة ، وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر ، والرافض أنها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهزم والقصر ، ويجوز ترك الهزم والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش . قاله ابن حبان . وقال غيره : حدة طولاً من العريش إلى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة إلى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد ، وهو مذكور على المشهور (و) من (مصر) وهي المدينة المعروفة تذكر وتوثق وحدها طولاً من بركة التي في جنوب البحر الروي إلى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان وما سامت من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مساطق النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً ، سميت باسم من سكنها أولاً وهو مصر بن بيسر بن نوح (و) من (المغرب بالحفة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة وقد خربت ، سميت بذلك لأن السيل أحجفها وهي على ست مراحل من مكة ، وقول المجموع على ثلاث لمه يسير البغال النفيسة (ومن نهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن لإقليم معروف (يللم) ويقال له ألمم وهو أصله قلبت الهجزة ياء ويروم براءين وهي على مرحلتين من مكة (و) من (نجد اليمن و) نجد (الحجاز قرن) يسكون الزاء ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة ، وغلط الجوهرى في أن راعه حركة وأن إليه ينسب أويس القرني إذ هو منسوب إلى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ، ونجد في الأصل المكان المرتفع ، ويسمى المنخفض غورا ، وحيث أطلق نجد فالمراد نجد الحجاز (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت ، وفوقها واد يقال له العقيق ، والأولى لهؤلاء الإحرام منه للاحتياط ، ولما حسبه الترمذى « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق » لكن رده في المجموع فيه ضعف . والأصل في المواقيت خبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام بالحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل

(قوله ثم يأتي المسجد) أى ندبا ولو مكيا (قوله قربته أو حلته) أى فإنه يحرم من الطرف الأبعد (قوله ذو الحليفة) قال حج : تصغير حلفة بفتح أوليه واحدة الخلفاء نبات معروف اه . وقال في المختار : كقصبة وطرفة . وقال الأصمعي : حلفة بكسر اللام اه (قوله من مدينة أسوان) قال في لب الأبياب بفتح أوله والوار وسكون السين بلد بصعيد مصر . قلت : الصحيح ضم أوله (قوله والأولى لهؤلاء)

(قوله بالإحرام من باب داره) متعلق باستشكال (قوله والمد مع فتح الشين) أى ومع الهزم كما هو ظاهر (قوله وحدها طولاً) أى حدة لإقليمها وما ينسب إليها (قوله ابن بيسر بن نوح) عبارة الميرى ، ابن بيسر بن سام بن نوح فلعل قوله ابن سام سقط من الشرح من التناسخ (قوله لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز) كذا في النسخ ،

ولأهل اليمن يلزم وقال : من لم ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ، زاد الشافعي « ولأهل المغرب الجحفة » وهو وإن كان مرسلًا لكن قام الإجماع على ما اقتضاه ، وصححه ابن السكن ، وتوقيت عمر رضى الله عنه ذات عرق لأهل العراق اجتهد منه وافق النص ، وقول البارزى إجماع الحاج المصرى من رابع المخاضة للجحفة مشكل ، وكان ينبغي لإجماعهم من بدر لأهم يعبرون عليه وهو ميقات لأهله ، كما أن الشافعى يحرم من الحليفة ولا يصبر للجحفة مردود لخالفته النص ولأن أهل الشام يمرّون على ميقات منصوب عليه بخلاف أهل مصر ، ولا أثر للمخاضة مع تعيين ميقات لم على أن بدرا ليس ميقاتا لأهله بل ميقاتهم الجحفة كما بأتى ، والعبرة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بنى ولو قريبا منها بتفضها وإن « ي باسمها : ويستثنى من إطلاق المصنف الأجير فإن عليه أن يحرم من ميقات المنوب عنه ، فإن مرّ بغير ذلك الميقات أحرم من موضع يلازمه إذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة ، حكاية في الكفاية عن الثوريانى وأقره ، وقت أمّ النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة (والأفضل أن يحرم من أول الميقات) وهو طرفه الأبعد عن مكة لا من وسطه ولا آخره ليقطع الباقي محرما . قال السبكي : إلا إذا الحليفة فينبغي أن يكون إحرامه من المسجد الذى أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل . قال الأذرى : وهذا حتى إن علم أن ذلك المسجد هو الموجود آثاره اليوم والظاهر أنه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا لا ينهى إلى ميقات) ما ذكر (فإن جازى) بدلا معجنة أى سامت (ميقاتا) منها بمنة أو يسره سواء أكان في البر أم في البحر لا من ظهوره أو وجهه لأن الأول ورواه والثاني أمامه (أحرم من مخاضاته) لما صح أن عمر رضى الله عنه حدّ لأهل العراق ذات عرق لما قالوا له إن قربنا - الموت لأهل نجد - جور : أى مائل عن طريقنا وإن أردناه شق علينا ولم ينكره عليه أحد ، فإن أشكل عليه الميقات أو موضع مخاضاته تحرّى إن لم يجد من يغيره عن علم ولا يقلد غيره في التحرّى إلا أن يعجز عنه كالأعمى . ويسن أن يستظهر حتى يتيقن أنه حاذاه أو أنه فوقه . ثم بحث الأذرى أنه إن تغير في اجتناؤه لزمه الاستظهار إن خاف فوت الحج أو كان قد تضييق عليه (أو) حاذى (ميقاتين) على الترتيب أحرم من الأول أو معا أحرم من أقربهما إليه وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فإنه ميقاته وإن حاذى ميقاتا أبعد فكلما ما هو بقربه فإن استويا في القرب إليه (فالأصح أنه يحرم من مخاضة أبعدهما من مكة) وإن حاذى

أى أهل المشرق (قوله وقال من لم) أى لأهلهم ولن الخ (قوله لأهم يعبرون) أى يمرّون (قوله أن يحرم من ميقات المنوب عنه) أى أو ما قبله من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية اهشرح منهج . أقول : فإن جاوزه بغير إحرام فهل يلزمه دم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه إن أحرم من مثله فلا دم عليه وإلا فعليه دم ، وفي صحيح ما رواه . أما لو عين له مكان ليس ميقاتا لأحد كان قبل له أحرم من مصر فهل يلزمه دم أم لا ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار أجرة المثل ، فإن كانت أجرة مثل المدة يتأهها من مصر مثلا عشرة ومن الموضع الذى أحرم منه تسعة حط من المسمى عشرة (قوله عام حجة) وكان في السنة العاشرة كما تقدم (قوله جور) أى مائل عبارة شرح الروض بالراء ، وفي الصحاح الجور الميل

وصوابه كما في الميمرى : لكل ما نزل عن نجد إلى بلاد الحجاز (قوله اجتهد منه وافق النص) مراده به الجمع بين ما وقع للأصحاب من الخلاف في أن ذلك بالنص أو باجتهد عمر رضى الله عنه كما حكاها الأذرى فكانه يقول : لاخلاف بين الأصحاب في المعنى ، لكن استدلاله فيما بأتى لقول المصنف : فإن جازى ميقاتا أحرم من مخاضاته بقوله لما صح أن عمر رضى الله عنه حدّ لأهل العراق ذات عرق الخ ، صريح في أنه ليس إلا باجتهد عمر ،

الأقرب إليها أولاً كان كان الأبعد منحرفاً أو وعراً ، فلو جاوزهما مريداً للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته سقط الدم أو إلى الآخر لم يسقط ، فإن استويا في القرب إليها وإليه أحرم من محاذتهما إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر وإلا فمن محاذة الأول ولا ينتظر محاذة الآخر كما أنه ليس للمار على ذى الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة ، ومقابل الأصح في كلام المصنف أنه بتخير فإن شاء أحرم من الموضع المحاذى لأبعدهما وإن شاء لأقربهما (وإن لم يحاذ) ميقاتا ممن سبني كالجاني من البحر من جهة سواكن فإنه قد لا يحاذى ميقاتا ، فقول ابن يونس ومن تبعه : المراد يعلم المحاذاة في علمه دون نفس الأمر فإن الواقيت نعم جهات مكة فلا بد أن يحاذى أحدهما مردود (أحرم على مرتجلين من مكة) إذ ليس شيء من الواقيت أقل مسافة من هذا المقدار (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقباته) للنسك (مسكنه) من قرية أو حلة لما مر في الخبر « ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ » هذا إن لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر ، وإلا كأهل بئر والصفراء فإنهم بعد الحليفة وقبل الجحفة فيقباتهم الثاني وهو الجحفة (ومن بلغ) يعنى جاوز (ميقاتا) من الواقيت المنصوص عليها أو موضعاً جعلناه ميقاتا وإن لم يكن ميقاتا أصلياً (غير مريد نسكاً ثم أراد فبقائه موضع) ولا يكلف العود إلى الميقات للخبر المار (ومن بلغه) أى وصل (مريداً) نسكاً (لم تجز عجاوزته) إلى جهة الحرم (بغير إحرام) إجماعاً ويجوز إلى جهة المينة أو البصرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو أبعد كما ذكره الماوردى (فإن) خالف (وفعل) مانع منه بأن جاوزه إلى جهة الحرم (لزمه العود ليحرم منه) لأن الإحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به ، وقوله منه مثال فلو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر جاز . قاله الماوردى وغيره . ويؤيده تجويزهم في قضاء المقدس ترك الميقات الذى أحرم منه في الأداء مع وجوب ذلك عليه والإحرام من مثل مسافته من موضع آخر ، ولا يجب تأخير الإحرام إلى العود لأننا إذا قلنا بالأصح أن العود بعد الإحرام يسقط الدم كان له الإحرام ثم يعود إلى الميقات محرماً لأن المقصود قطع المسافة محرماً كالملكى ولو أراد الاحتياط فإنه يجوز له الإحرام من مكة ثم يخرج إلى الحل على الصحيح . ثم ينتجه الاكتفاء بقدر ذلك وإن لم يكن ماعاد إليه ميقاتا ، وما أوجه كلام المصنف من عدم وجوب العود إذا أحرم بلعله العلة في عوده إنشاء الإحرام وقد زال ذلك غير مراد بل يجب عليه العود ولو بعد الإحرام ، ولا فرق في المحاذرة بين العمد والسو والعلم والجهل إذ المأمورات لا يفرق فيها الحال بين العمد وغيره كنية الصلاة لكن لا إثم على الجاهل والناسى ، ولا يقدر فيها ذكر في الساهى أنه بسبوه عن الإحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريداً للنسك إذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محل قاصداً له وقصده مستمر فسها

(قوله أو إلى الآخر لم يسقط) أى الذى هو الأقرب (قوله من مكة) أى وتحصل معرفة ذلك بأن كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بأن يجتهد فيها (قوله للنسك) أشار به إلى تصحيح إضافة الميقات لتصويره وهوان الإضافة تكون لأدنى ملازمة (قوله من ميقات آخر) سيأتى في قوله ثم ينتجه الاكتفاء بقدر ذلك الخ فما هنا مجرد تصوير

والا لم يتم به الدليل لما ذكر كما لا يخفى (قوله لو جاوزهما مريداً للنسك الخ) هذا هو ثمره كونه يحرم من أبعدهما من مكة ، وإلا فالصورة أن المثل الذى يحرم منه فيه محاذة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الإحرام لأحدهما دون الآخر ، وعبارة الروض : فإن قيل فإذا استويا في القرب فكلاهما ميقاته ، قلنا : لا بل ميقاته الأبعد إلى مكة ، وتظهر فائدته فيما لو جاوزهما مريداً للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ

عنه حين المجاوزة ، ثم استثنى من لزوم العود قوله (إلا إذا ضاق الوقت) عن العود إلى الميقات (أو كان الطريق مخوفاً) أو كان معطوياً بمرض شاق أو خفاف انقطاعاً عن رفقته فلا يلزمه العود حيث لا يرى دماً ، والأوجه كما قاله الأذعري تحريم عوده لو علم أنه لو عاد لفات الحنج ولو كان ماشياً ولم يتضرر بالمشي فهل يلزمه العود أو لا ؟ قضية كلامهم لزومه ، ونظر فيه الأسنوي وقال : المتجه أنه إن كان على دون مسافة القصر لزمه ، وإلا فلا كما قلنا في الحج ماشياً اه . قال ابن العماد : بل المتجه لزوم العود مطلقاً لأنه قضاء لما تعدى فيه فاشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وإن بعدت المسافة اه . وهو ظاهر إن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات أخذاً من تعليله وإلا فالمتجه ما قاله الأسنوي (فإن لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه) بتركه الإحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس : من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فلهرق دماً . رواه مالك وغيره بإسناد صحيح ، ومحل لزومه إن أحرم بعدة مطلقاً أو بجمع في تلك السنة فإن لم يحرم أصلاً فلا إذ لزومه لتقصان النسك لا بد منه ، وكذا إن أحرم بجمع في سنة أخرى إذ إحرام سنة لا يصلح لإحرام غيرها ، واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما لو جاوزه مريداً للنسك ثم أسلم وأحرم دونه وهو كذلك ، ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالميات غير محرم مريداً للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح . أفاده البدر بن شعبة في العبد وابن قاسم فيهما في شرحهما للكتاب (وإن أحرم) من جاوز الميقات غير محرم (ثم عاد) له (فالأصح أنه إن عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه : أي لم يجب لقطعه المسافة من الميقات محرماً وقطعه جميع المناسك بعده فكان كما لو أحرم منه سواء أدخل مكة أم لا (وإلا) بأن عاد بعد تلبسه بنسك ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدى النسك بإحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما جزم به الحاملي والرواني . نعم يشترط أن تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحاملي ، ومقابل الأصح إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الإساءة بإنشاء الإحرام من غير موضعه (والأفضل) لمن فوق الميقات (أن يحرم من ديرة أهله) لأنه أكره عملاً إلا نحو حائض فالأفضل لها الإحرام

(قوله أو كان الطريق مخوفاً) أي بأن خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها ، وقياس ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وإن خاف ، وقد يفرق بأن ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي أضيق مما هنا فلا يجب العود ولا إثم بعدمه (قوله بمرض شاق) أي لا يحتمل عادة وإن لم يبيح التيمم (قوله المتجه لزوم العود مطلقاً) أي سواء كان دون مسافة القصر أو فوقها (قوله بعمره مطلقاً) أي وإن كان في غير سنته (قوله فلا دم عليه الخ) لأن كلا منهما عند المجاوزة غير أهل للإرادة لأنه معجور عليه اه حج : أي القن - وبأن مثله في الصبي . قال حج : أي ومجاوزة الولي بموليه مريد النسك به فيها الدم على التفصيل المذكور (قوله إلا نحو حائض) كالجنب أي لكراهة الإحرام مع الحيض ونحوه كما يأتي في فصل المحرم بنوى وبلي من قوله ويكره تركه : أي الفصل وإحرامه جنباً (قوله فالأفضل لها الإحرام) هو ظاهر إن غلب على ظنها

(قوله وهو كذلك) أي كما مر (قوله ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالميات غير محرم الخ) اعلم أن ما ذكره هنا عن ابن شعبة وقاسم في الصبي والعبد يخالف ما ذكره فيهما في الباب المتقدم عن النص من لزوم الدم لهما حيث لا ، لكن يؤخذ مما أحقّه هناك في بعض النسخ كما قلنا التنبيه عليه أن عمل ما هنا إذا خرجا بغير إذن الولي والسيد وما هناك إذا خرجا بذنهما وإن كان الشارح وضعه هناك في غير محله كما تقدم التنبيه عليه

من الميقات (وفي قول) الأفضل أن يحرم (من الميقات) تأسيًا به صلى الله عليه وسلم (قلت : الميقات) أي الإحرام منه إن لم يلزم بالنذر الإحرام مما قبله (أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من الخليفة ، وإنما جاز قبل الميقات المكاني دون الزماني لما يأتي من أن تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ، ولأن المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والأفضل للمكي الإحرام منها وأن لا يحرم من خارجها في جهة اليمن ، ويغني أن لا يكون إحرام المصريين من رابع مفضولا وإن كانت قبل الميقات لأنه لعذر ، وهو إيهام بالحطفة على أكثرهم وعدم وجود ماء فيها وخشية من قصدتها على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكاني (لأنه هو خارج الحرم ميقات الحج) للخبر المار ممن أراد الحج والعمرة (ومن هو) بالحرم (مكيا أو غيره) يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) أي بقليل من أي جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالخروج إليه للإحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحيل الحاج (فإن لم يخرج) إلى أدنى الحل (وأقرب بأفعال العمرة) بعد إحرامه بها في الحرم انتقدت عمرته جزما (و أجزأته) هذه العمرة عن عمرته (في الأظهر) لانقضاء إحرامه وإتيانه بعده بالواجبات (و) لكن (عليه دم) لتركه الإحرام من الميقات . والثاني لا تجزئه لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالجمع فإنه لا بد فيه من الحل وهو عرقه (فلو خرج) على الأول (إلى) أدنى (الحل بعد إحرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب) كما لو جاوز الميقات ثم عاد إليه محرما ، والطريق الثاني القطع بالسقوط ، والفرق أن ذاك قد انتهى إلى الميقات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة وهذا المعنى غير موجود ههنا فكان شيئا بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاء الحل) للإحرام بالعمرة (الجهرانة) للاتباع رواه الشيخان ، وهي بإسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين وتنقيل الراء وإن كان عليه أكثر الحديثين ، وهي في طريق الطائفة على ستة فرائض من مكة ، ويحكى أنه أحرم منها ثلاثمائة نبي صلى الله عليه وسلم عليهم (ثم التميم) لأمره صلى الله عليه وسلم بالأحرام منه ، وقد تمه على الجهرانة لضيق الوقت أو لبيان الجواز من أدنى الحل وهو عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فروسخ فهو أقرب أطراف الحل إلى مكة . سمى بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناهم والوادي نعمان (ثم الحديبية) بتخفيف الباء في الألفصح ، وهي اسم

انقطاع دمها قبل مجاوزتها الميقات بزم من يمكنها فيه الاغتسال والإحرام من الميقات ، ولا فينبغي على هذا أنه لا يستحب لها التأخير إذا لا فائدة فيه فإنه يجب عليها أن تحرم من الميقات مع الحيض (قوله الإحرام بما قبله) أي أما إذا التزم ذلك وجب عليه الإحرام مما التزمه ، ولا يقال : إن هنا مفضول بالنسبة للميقات فكيف انتقد . لأننا نقول : السانع من الانقضاء هو المكروه لا ما كان غيره أفضل منه (قوله والأفضل للمكي الإحرام) هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكاني للحج في حق من بمكة نفس مكة (قوله سقط الدم على المذهب) قضيته وإن لم ينو الخروج إلى الحل حالة الإحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك أنه هنا بنفس الإحرام لم تتحقق الإساءة حتى يحتاج المسقط للإثم بها وفيما سبق يقال مجاوزته للميقات بلا إحرام ممنوعة فاحتاج لنية العود لينع من ترتب الإثم عليها : ثم رأيت في سم على منهج قوله فلا دم : أي وأما الإثم فالوجه أنه إذا أحرم بها قبل

(قوله ممن أراد الحج والعمرة) بدل من لفظ الخبر

لبئر بين طريق جدّة وطريق المدينة بين جبلين على ثلاثة فراسخ من مكة على ما قيل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأت بالاعتبار منها فصدّه الكفار فقدم فعله ثم أمره ثم هم ، وإن زادت مسافة المقصود على القاضيل ، والتعسير بالملم المذكور قاله الفزاري ، وصوب في الجميع أنه أحرم من ذى الحليفة وإنما هم بالدخول إلى مكة من الحديبية . ويجب بإمكان الجمع بينهما بأنه هم "أولا بالاعتبار منها ثم بعد إحرامه هم" بالدخول منها ، ويندب لمن لم يحرم من أحد الثلاثة أن يجعل بينه وبين الحرم بطن واد ثم يحرم . ويسن الخروج عقب الإحرام من أى محل كان من غير مكث بعده .

باب الإحرام

هو نية الدخول في النسك بالإحرام ، وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق أيضا على الدخول في حج أو عمرة أو فيهما أو فيها يصلح لهما أو لأحدهما وهو المطلق والأول هو المراد بقولهم : الإحرام ركن ، والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقولهم يتنقذ الإحرام بالنية ، ولا يجب التعرض هنا للفرض اتفاقا . سمى بذلك إما لاقتضائه دخول الحرم أولا من قولهم أحرم إذا دخل الحرم كأنجد إذا دخل نجدا أو لاقتضائه تحريم الأنواع الآتية (يتنقذ) الإحرام (معينا بأن يوى حجا أو عمرة أو كليهما) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال « من أراد منكم أن يهل بيج وعمرة فليقل ، ومن أراد أن يهل بيج فليقل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليقل » ، ولو نوى حجتين أو نصف حجة انتقد حجة أو عمرتين أو نصف عمرة انتقد عمرة قياسا على الطلاق في مستلحق النصف وإلغاء للإضافة إلى ثنتين في مستلحق الحجتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما بإحرام واحد فصح في واحدة كما لو تيمم لفرضين لا يستبيح إلا واحدا كما مر ، وفاز عدم الانتقاد في نظيرهما من الصلاة بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انتقد عمرة كما مر (و) يتنقذ أيضا (مطلقا) وذلك (بأن لا يزيد على نفس الإحرام) بأن ينوى الدخول في النسك الصالح للأشكال الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرم . روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء : أى نزول الوحي ، فأمر من لاهدى معه أن

الخروج عازما على الخروج بعد الإحرام فلا إثم ولا آثم ، وظنى أن النقل كذلك فليراجع (قوله بين طريق جدّة) أى بالحاء المهملة حج (قوله فقدم فعله) أى المشار إليه بقوله للاتباع ، وظاهره أن جميع إحراماته بالعمرة كان من الجعرة فليراجع (قوله بطن واد) أى أى واد كان .

(باب الإحرام)

(قوله هو نية الدخول الخ) أى شرعا كما بآتي (قوله والأول) أى نية الدخول ، والثاني هو الدخول في النسك (قوله ولا يجب التعرض هنا الخ) أى بخلاف الصلاة ، ولعل الفرق أن الحج لا يقع من البالغ الحر إلا فرضا بخلافها (قوله في نظيرهما من الصلاة) أى وذلك فيما لو نوى صلاتين أو نصف صلاتين فلا تنقذ (قوله مهلين) أى محرمين (قوله فأمر من لاهدى معه الخ) هذا يقتضى أنهم أحرموا مطلقين ، لكن سيأتى له في أركان الحج أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لاهدى معه وإن كان محرما بالحج أن يجعل حجه عمرة ، وذكر أن ذلك من خصائص

(باب الإحرام)

(قوله بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن) (الأول حذف لفظ الحج)

يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يحمله حجاً ، ومناسبة ذلك ظاهرة ، وهو أن الحج أكل التيسين ، ومن ساقى الهدى تقرباً لأكل حلالاً من لم يسقه غناباً أن يكون له أكل التيسين ، وأما كون ظاهر الخبر أن الإهداء يمنع الاحتياط فغير مراد إجماعاً ، ويفارق الصلاة حيث لم يميز أن يحرم بها مطلقاً بأن التيسين ليس شرطاً في انعقاد التيسك ، ولهذا لو أحزم بنفسك نقل وعليه تسك فرض انصرف إلى الفرض ، ولو قيد الإحرام بزمان كيوم أو أكثر انعقد مطلقاً كالطلاق ، وهذا هو المعتمد وإن بحث في المجموع في هذا وفي مسئلتى التيسك عدم الانعقاد لأنه من باب العبادات والثنية إلزامية شرط فيها بخلاف الطلاق فإنه مبنى على الغلبة والمراية ويقبل الأخطار وينخله التعليق (والتعيين أفضل) من الإطلاق ليعرف ما يدخل عليه . قالوا : لأنه أقرب إلى الإخلاص (وفي قول الإطلاق) أفضل من التيسين لأنه ربما حصل عارض من مرض أو غيره فلا يتمكن من صرفه إلا ما لا يتنافى فوته (فإن أحرم) إحراماً (مطلقاً في أشهر الحج صرفه بالنية) لا باللفظ فقط (إلى ما شاء من التيسين أو إليهما) مما إن كان الوقت صالحاً لهما (ثم اشتغل) بعد الصرف (بالأعمال) فلا يميز العمل قبله كما يشعر به تبينه ، لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدم وإن كان من سنة الحج ، ولو سعى بعده فالأوجه عدم الإجزاء لأنه ركن فيحتاج له وإن وقع تبعاً ، فإن لم يصلح بأن قامت وقت الحج فالأوجه صرفه إلى العمرة كما قاله الروايات ، وذكر الزركشى أنه الأقرب وإن قال القاضي أنه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبيح مبيهاً ، فإن عينه لعمرة فذلك أو الحج فكأن فاته الحج . قال الشيخ : وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب ، ولو ضاق الوقت فالنتيجة كما قاله الأسنوى ، وهو مقتضى كلامهم أن له صرفه إلى ما شاء ويكون كن أحرم بالحج في تلك الحالة . قال القاضي : ولو أحرم مطلقاً ثم أنساه قبل التيسين فأبها عينه كأنه مضى له (وإن أطلق) الإحرام (في غير أشهره) أى الحج (فالأصح انعقاد عمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) لأن الوقت لا يقبل غير العمرة . والثاني ينقد مبيهاً فله صرفه إلى عمرة وبعد دخول أشهر الحج إلى التيسين أو أحدهما ، فإن صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كإحرامه قبلها فينقد عمرة على الصحيح (وله) أى للشخص (أن يحرم كإحرام زيد) كقوله أحرمت بما أحرم به زيد أو كإحرامه ، لأن أباه موسى رضى الله عنه أهل بإهلاك كإهلاك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبره قال له : أحسنت طيب باليت وبالصفاء والمروة

أصحابه صلى الله عليه وسلم قوله ومناسبة ذلك أى أمر من لاهدى معه الخ قوله بنفسك نقل (أى من حيث الابتداء به بأن سبق منه حجة الإسلام . أما بعد فعله فلا يكون إلا فرضاً وإن تكرر فإن الحج من البالغ الحر لا يكون إلا فرضاً ولا يقع وقوعه نقلاً إلا من الصبي والرقيق والمجنون إذا أحرم عنه وليه (قوله لأنه من باب العبادات) توجيهه لكلام المجموع (قوله ولأنه أقرب) أى لأنه إذا أخرم مطلقاً كان الأمر موكولاً إلى خبرته فيفعل ما يميل إليه نفسه فيه ضرب من غرض النفس (قوله مطلقاً) بكسر اللام وفتحها مصدر أو حال أم حج (قوله فيحتاج له) أى فلا يعتد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أنه من أعمال الحج فرضاً أو سنة (قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة) أى بالنية أشد من قوله وإن قال القاضي (قوله وهذا الاحتمال) هو معنى كونه عمرة بالقوات (قوله في تلك الحالة) أى وهو ينقد وفوته بطلوع الفجر فيتحلل بفعل عمرة ويقضيه من قابل (قوله كأن مضى له) أى يقضيه دون الآخر ويجب المضي في فاسده (قوله طيف باليت) هو ظاهر بناء على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً ، لأن إحرام أى موسى كإحرامه ينقد مطلقاً فيصرفه لما شاء ، فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم رأى الأنسب لأبي موسى العمرة فأمره بها . ولما على ما يأتي للشارح من المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف ، وفي قول المتبع أفضل من أد (قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة) أى بالنية بقرينة ما بعده (قوله ويكون كن أحرم بالحج في تلك الحالة) أى حيث

وأحل ، وكذا فعل على رضى الله عنه وكلاهما فى الصحيحين (فإن لم يكن زيد محرماً) أصلاً أو أتى بصورة إحرام فاسد لكثرة أو جماعه (انعقد إحرامه مطلقاً) ولغت الإضافة إلى زيد لأنه قيد الإحرام بصفة ، فإذا انتفت بقى أصل الإحرام كما لو أحرم عن نفسه ومستأجره ولأن أصل إحرامه مجزوم به (وقيل إن علم عدم إحرام زيد لم ينقصد) لإحرامه كما لو علق فقال إن كان محرماً بقصد أحرمت فلم يكن محرماً ، وفقه الأول بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الإحرام فليس جازماً به ، بخلاف المقيس فإنه جازم بالإحرام فيه (وإن كان زيد محرماً) بإحرام صحيح (انعقد إحرامه كإحرامه) من حج أو عمرة أو كليهما فينبه فى تفصيل أتى به ابتداء لا فى تفصيل أحدثه بعد إحرامه ، كأن أحرم مطلقاً وصرفه لحج ثم أحرم كإحرامه ، ولا فيما لو أحرم بعمرة ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم كإحرامه فلا يلزمه فى الأولى أن يصرفه لما صرف له زيد ، ولا فى الثانية إدخال الحج على العمرة إلا أن يقصد التشبيه به فى الحال فى صورتين ، فيكون فى الأولى حاجاً وفى الثانية قارناً . ولو أحرم كإحرامه قبل صرفه فى الأولى وقبل إدخاله الحج فى الثانية وقصد التشبيه به فى حال تلبسه بإحرامه الحاضر والآتى صح كما اقتضاه ما فى الروضة عن النبوى ، وليس فيه معنى التعليق بمستقبل لأنه جازم به فى الحال ، ولأن ذلك يقتضى فى الكيفية لا فى الأصل . ولو أحرم بعمرة بنية التمتع كان هذا محرماً بعمرة ولا يلزمه التمتع كما فى الروضة ، ومتى أخبره زيد بكيفية إحرامه لزمه الأخذ بقوله ولو فاسقاً فيها يظهر وإن ظن خلافه ، إذ لا يعلم إلا من جهته ، فإن أخبره بعمرة فإن محرماً بجميع إحرام هذا بجميع تبعاته ، وعند فوت الحج يتحلل للقوات ويريق دماً ولا يرجع به على زيد وإن غره لأن الحج له ، ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثانى لعدم الثقة بقوله : أى مع سبق ما ينقضه ، وإلا فيعمل به . قاله ابن المماد وغيره . ولو علق إحرامه على إحرام زيد فى المستقبل كإذا أتى متى ، أو إن أحرم زيد فأنا محرم لم ينقصد إحرامه مطلقاً كإذا جاء رأس الشهر فأنا محرم لأن العبادة لاتتعلق بالأخطار ، أو إن كان زيد محرماً فأنا محرم ، أو فقد أحرمت وكان زيد محرماً انعقد لإحرامه ، وإلا فلا لأن المعلق بمأخر أقل غرراً لوجوده

الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وخص بجوازه فى تلك السنة للحاجة فشكّل لأنه حيث أحرم كإحرامه انعقد إحرامه حجاً ، إلا أن يجاب بأن إحرامه وإن انعقد حجاً ، لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسح الحج إلى العمرة كما قاله الشارح ثم ، وعليه فأمره له بالعمرة أمر بفسخ الحج إليها وهو جائز لأصحابه خصوصية (قوله كما لو أحرم عن نفسه) أى فإنه يقع عن نفسه لأنه لما امتنع الجمع بينهما تبين ما هو الأصل فى الإحرام وهو كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) هو قوله أحرمت بما أحرم به الخ (قوله فلا يلزمه فى الأولى) هى قوله كأن أحرم مطلقاً ، والثانية هى قوله ولا فيما لو أحرم بعمرة الخ (قوله صح كما اقتضاه الخ) أى ويلزمه أن يتبع زيدا فيما يفعله بعد (قوله بنية التمتع) أى بأن قصد أن يأتى بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فإن تعمد) أى بأن دلت قرينة على تعمله (قوله انعقد إحرامه) أى فلو شك هل قال إن كان زيد الخ أو قال إن أحرم أو إذا أتى متى فينبى أن تلغى نيته لأن الأصل عدم الإحرام (قوله وإلا فلا) لا يقال : هذا مخالف لما مر فى قوله كما لو علق فقال إن كان محرماً فقد أحرمت الخ . لأننا نقول : مأمور مفروض فيما إذا لم يكن زيد

ينقصد كما قلنا عن الروايات وهذا البناء هنا عليه يدل على اختياره له (قوله بصورة إحرام فاسد) أى باطل . أما فى الكفر فواضح ، وأما فى الجماع فصورته أن يحرم مجامعا ، ويجوز بقاء الفساد بالنسبة للجماع على ظاهره . وصورته أن يجماع معتماً ثم يقرن فإن لإحرامه بالحج يقع فاسداً

في الواقع فكان قريبا من أحرمت لإحرام زيد في الجملة بخلاف الملقى بمستقبل (فإن تعذر) أي تعسر كما في الحواوي الصغير لأنه يعبر عن التعسر بالتعذر كثيرا نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما إذا كان يرجو انتضاح الحال فيمتنع عليه نية الأفراد لأنه يورط نفسه في إيهام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة (معرفة إحرامه بموته) أو جونه أو نسيانه ما أحرم به أو غيبته الطويلة لم يتحرر لتلبسه بالإحرام يقينا فلا يتحلل إلا بيقين الإتيان بالمشروع فيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتحرر ، وإنما تحرى في الأواني والقبلة كما مر لأن أداء العبادات ثم لا يحصل بيقين إلا بعد فعل محظور وهو صلاته لغز القبلة أو استعماله نجسا وهنا يحصل الأداء بيقين من غير فعل محظور (جعل نفسه قارنا) بأن ينوي القرآن لما مر (وعمل أعمال النسيك) ليتحقق الخروج عن عهدة ما هو فيه فنبأ ذمته من الحج بعد إتيانه بأعماله إذ هو إما محرم به أو ملتحل له على العمرة ، ولا تبرا ذمته عن العمرة لاحتمال أنه أحرم بحج ويمتنع إدخالها عليه ولا دم عليه في الحالين إذ الحاصل له الحج فقط ، واحتمال حصول العمرة في صورة القرآن لا يوجب له إلا ذل وجوب بالشك . نعم يسر لاحتمال كونه أحرم بعمرة فيكون قارنا ، ذكره المولى . أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج من غير نية حصل له التحلل لا البراءة من شيء منها ، وإن يثق أنه أتى بواحد منهما لكن لما لم يتعين الساقط منهما وجب عليه الإتيان بهما كمن نسي صلاة من الخمس لا يعلم حينها ، أو على عمل العمرة لم يحصل التحلل أيضا وإن نواها لاحتمال أنه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع أن وقته باق ، ولو أحرم كل إحرام زيد وبكر صار مثلهما في إحرامهما إن اتفقا فيما أحرم به وإلا صار قارنا ليأتي بما يأتيان به . نعم إن كان لإحرامهما فاسداً انعقد إحرامه مطلقا كما علم مما مر أو لإحرام أحدهما فقط ، فالقياس كما قاله الشيخ أن إحرامه ينقذ صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد .

عمرها وهو عين قوله هنا وإلا فلا (قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ) في هذا الحمل نظر لأن معنى التعذر استحالة معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تتعذر عليه ، فالحل العبارة إذا كان لا يرجو انتضاح الحج (قوله فيمتنع عليه نية الأفراد) يتأمل هذا فإنه لا ينتظم مع قوله الآتي ، أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج الخ ، والموافق لما يأتي أن يقول فينوي الأفراد أو يجعل نفسه قارنا ، وعبارة حج في جواب قوله فإن تعذر الخ : لم يتحرر إذ لا مجال للاجتهاد فيه ونوى الحج أو جعل نفسه قارنا الخ (قوله جعل نفسه قارنا) الأولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لأنه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر (قوله نعم يسر) أي الدم (قوله وإن يثق) أي والحال الخ (قوله ومطلقا في الفاسد) أي فإن كان الصحيح حجا والفاسد عمرة انتقد إحرامه حجا نظرا للصحيح ، ويتخير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيدا للصحيح ولا يلزم به شيء .

(قوله أي تعسر) هذا لا يقبله المتن بعد قوله بموته إلا أن يقال إنه لخير د التخييل (قوله نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره الخ) كلام غير منتظم بحسب ما رأيت في النسخ وأصل ذلك من الإمداد . وحاصله أن الحواوي الصغير عبر بالتعسر كما تقدم في الشرح ففعل عنه الإرشاد في اختصاره إلى لفظ التعذر لما بينه المصنف في تمحيته ، فردّه الشهاب حجج في إمداده ثم قال : نعم لوقيل فائدة التعبير بالتعذر أنه مادام يرجو انتضاح الحال يمتنع عليه نية الأفراد والقران لأنه يورط نفسه في إيهام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة ، فكان التعبير لأجل ذلك بالتعذر أصوب منه بالتعسر لم يبعد اه . فتصرف فيه الشارح بما ترى فليحرر (قوله لم يتحرر) لا يخفى أن جعل هذا جواب الشرط محوج إلى واو قبل قول المصنف جعل نفسه قارنا (قوله جعل نفسه قارنا) أي أو مفردا ، وكان الشارح ذكره وسقط من النسخ بدليل أخذه مفهوماً فيه يأتي قوله أما إذا لم يقرن ولا أفرد (قوله في الجالين) يعني على التقديرين .

فصل في ركن الإحرام وما يطلب للمحرم من الأمور الآتية

(المحرم) أى مرید الإحرام (ينوى) بقلبه وجوباً دخوله في حج أو عمره أو كليهما أو ما يصلح لشيء منهما وهو الإحرام المطلق (ويلبى) مع النية فينوى بقلبه ويقول بلسانه : نويت الحج مثلاً وأحرمت به لله تعالى ليبيك اللهم لبيك إلى آخره ، ولا يجهر بهذه التلبية ، ويندب كما قاله ابن الصلاح وتبعه في الأذكار ونقله في الإيضاح عن الجويني وأقره أن يذكر في هذه التلبية لا غيرها ما أحرم به وهو الأوجه ، لكن نقل الأسنوي عن النص علم ندبه وصوته ، والعبرة بما نواه لا بما ذكره في تلبيته . ويسن أن يتلفظ بما يريد وأن يستقبل القبلة عند إحرامه وأن يقول : اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي (فإن لم يلبى فلا نية لم يتعقد إحرامه) لخبر « إنما الأعمال بالنيات »

(فصل) في ركن الإحرام

(قوله في ركن الإحرام) أى في الركن الذى هو الإحرام وهو النية فالإضافة بيانية ، أو في الركن المحصل للإحرام إن حل الإحرام على النحول في النفس .

[تنبيه] سئل عن ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن انفصالهما ، فأحرما بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعى عقب طواف القدوم والآخر تأخيرهما إلى ما بعد طواف الركن فن المجاب : وهل إذا فعل أحدهما ما لزمه من الأركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول موافقته والمشى والركوب معه إلى الفراغ أيضاً أو لا ، وهل يلزم كلا أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة سواء أوجب عليه نظير ماوجب على صاحبه أو لا ضاق الوقت أو لا ؟ فأجبت بقولى : الذى يظهر من قواعدنا أنه لا يجب على أحدهما موافقة الآخر في فعل شيء أراداه مما يخصه أو يشاركه الآخر فيه ، لأن تكليف الإنسان بفعل لأجل غيره لا مع نسبه لتقصير ولا لسبب فيه منه لا نظير له ولا نظر لضيق الوقت لأن صلاتهما معا لا يمكن لأن الفرض تخالف وجهيهما . فإن قلت : لم لا يجبره وتلزم الآخر بالأجرة كما هو قياس مسائل ذكروها ؟ قلت : تلك ليست نظير مسئلتنا لأنها ترجع إلى حفظ النفس تارة كرضعة تميئت والمال أخرى كموديع تعين ، وما هو إلما هو إيجاب لمحض عبادة وهي يفتر فيها مالا يفتر فيها . فإن قلت : عهدنا الإيجاب بالأجرة للعبادة كتعلم الفاتحة بالأجرة ، قلت : يفرق بأن ذلك أمر يلزم نفعه بفعل قليل لا يتكرر ، بخلاف ما عهدنا فإنه يلزم تكرار الإيجاب بل دوامه بما يقبض الحياة وهذا أمر لا يطلق فلا يتجه إيجابه ، فإن رضا للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهما إلى أن يصطلحا على شيء يتفقان عليه أخذاً مما ذكرناه أواخر العارية بل أولى فيتأمل ذلك فإنه مهم أحجج في باب القرائن قبيل فصل الحجب ، لكن نقل الأسنوي الخ ضعيف (قوله المصنف لم يتعقد إحرامه)

(فصل) في ركن الإحرام

(قوله ويسن أن يتلفظ بما يريد) مكرر مع ما مرّ فيها

(وإن نوى ولم يلبّ انعقد على الصحيح) كسائر العبادات . والثاني لا ينعقد لإطباق الأمة عليها عند الإحرام كالصلاة لا تنعقد إلا بالنية والتكبير (ويسن الغسل للإحرام) أى عند إرادته بيج أو عمرة أو بهما أو مطلقا ولو صبيا أو امرأة وحائضا أو نفساء ، وإنما لم يجب لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ، ويكره تركه وإحرامه جنبا ، ويفسل الولى غير المميز لأن حكمة هذا الغسل التنظيف ولهذا سن للحائض والنفساء ، وإذا اغتسلنا نوتا ، والأولى لما تأخير الإحرام إلى طهرهما إن أمكنهما المقام بالمياقات ليقيم إحرامهما في أكمل أحوالهما . ويندب لمريد الإحرام التنظيف بإزالة نحو شعر إبط وعانة وظفر ووسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه ، والقياس كما قاله الأستوى تقديم هذه الأمور على الغسل كما في غسل الميت اه : أى من حيث المجموع ، وإلا فإزالة نحو الشعر لا تطلب فيه كما مر ، ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه ثلاثا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة إحرامه ويكون بعد غسله (فإن عجز) مريد الإحرام عن الغسل ومثله بقية الأغسال الآتية لفقد ماء أو قيام مانع من استعماله (تيمم) لأن الغسل يراد للقرية والنظافة ، فإذا تملأ أحدهما بئى الآخر ، ولأنه ينوب عن الغسل الواجب لعن المنسوب أولى ولو وجد ماء لا يكتفى غسله وهو كاف لوضوئه توشأ به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن المقرئ ، ولو كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ، ويكتفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء إن نوى بما استعمله من الماء الغسل ، وإلا بأن لم ينو ذلك فتيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحثه الشيخ رحمه الله تعالى (و) يسن لدخول الحرم (وللدخول مكة) ولو حلالا للاتباع . قال السبكي : وحديث لا يكون هلا من أشغال الحج

[فرح] شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أو لا ، فالقياس عدم صحته كما في الصلاة ، وفرق بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه سم على حج رحمه الله . أقول : وقد يقال الأقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ، ويقر بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا : لو أحرم بالحج في رمضان عالما بذلك انعقد عمره ، بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته عالما بذلك لم ينعقد فرضا ولا نفلا . وقالوا : لو نوى الحج ظانا بقائه رمضان ثم تبين له أنه أحرم في سؤال اعتد بنيته عملا بما في نفس الأمر . وقالوا : لو علم أنه أحرم وتردد في وقت إحرامه هل هو قبل سؤال أو فيه اعتد بنيته ، ويبرأ من الحج إذا أتى بأعماله (قوله لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد الخ) أى بخلاف الغسل للماضي كغسل الجنابة فإنه واجب كذا قيل ، وأورد عليه غسل الجنون والمغنى عليه إذا أفاقا وتقدم ذلك في غسل الجمعة فليراجع (قوله لا تطلب فيه) أى الميت (قوله ويندب له تلبيد شعره) أى شعر رأسه ظاهره وإن خشي عروض جنابة باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض ، ويتبني عدم استحبابه فيها لأن عروض ماذكر يوجب إلى الغسل وإيضال الماء إلى ماتحت الشعر وإزالة نحو الصمغ وهو قد يؤدى إلى إزالة بعض الشعر (قوله ولأنه ينوب عن الغسل) أى ففيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه (قوله استعماله في أعضاء الوضوء) أى

(قوله كما قاله ابن المقرئ) سبق ونظر ولا فهو متقول المذهب ، وابن المقرئ إنما قال مسئلة إذا لم يكف للوضوء أيضا التى ذكرها الشارح عقب هذه ، وعبارة ابن المقرئ في روضه على مافى بعض نسخهتها : والعاجز عنه يتيمم مع الوضوء أو بعضه إن قدر عليه انتهت . قال شارحه : وقاس المصنف على الوضوء بعضه إذا عجز عن إتمامه ثم قال وعليه يحتمل أنه يتيمم عن بقية الوضوء ثم يتيمم ثانيًا عن الغسل ويحتمل أن يتيمم تيمما واحدا عن الغسل والأوجه الأول إن لم ينو بما استعمله من الماء الغسل وإلا فالثاني اه فلخصه الشارح هنا فيها ذكره قول المصنف وللدخول مكة) أى إذا لم يغسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذها بما يأتى

إلا من جهة أنه يقع فيه ، ولو فات لم يعد ندب قضائه كما يجتبه بعض المتأخرين ، ويلحق به بقية الأغسال قياسا على قضاء التواضعات والأوراد ، وهذا الأوجه خلافاً أخذنا بما مر أن الأغسال المسنونة إذا فاتت لا تقضى لأنها متعلقة بسبب وقد زال ، ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو أحرم المكي بعمرة من قريب كالنعمان وغتسل فلا يسن له الغسل للدخول مكة كما قاله الماوردي ، ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج إذا أحرم به من أدنى الحل لكونه لم ينظر له ذلك إلا هناك قال الأذرى أو لكونه مقبياً هناك ، وظاهر أن محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول وإلا سن الغسل عنده (و) يسن بعد الزوال (للوقوف بحرقه) والأفضل كونه بنمرة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الفجر ولهذا قال في التنبيه : فإذا طلعت الشمس على ثبير ساروا إلى الوقوف وغتسل للوقوف وأقام بنمرة ، فإذا زالت الشمس تحطبت الإمام . وقول ابن الوردي في بهجته : والوقوف في عشي عرفة ، لا يخالف هذا لأن قوله في عشي متعلق بقوله للوقوف ، لكن تقريبه من وقوفه أفضل كتقريبه من ذهابه في غسل الجمعة ، وسيمت عرفة لأن آدم وحواء تعارفاً ثم ، وقيل لأن جبريل عرف فيها إبراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه وقبل غير ذلك (و) يسن بعد نصف ليلة النحر للوقوف (بمزدلفة) عند المشعر الحرام (غداة) يوم (النحر) أى بعد فجره (و) يسن (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال (للرعى) أى رعى الجمرات الثلاث آثار وردت فيها ولأنها مواضع اجتباع فأشبه غسل الجمعة ، ويسن للدخول البيت لا للمبيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ، ولا لرعى يوم النحر اكتفاء بغسل العيد ، ولا لطواف القدوم لقربه من غسل النحر ، ولا للحلق وطواف الإفاضة وطواف الوداع على الأصح عند الرافعي والمصنف في أكثر كتبه وإن جزم في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) يسن (أن يطيب) مريد الإحرام (بدنه للإحرام) ذكرنا أم غيره شابة أم عجوراً خلية أم لا للاتباع ، ويفارق ما مر في الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الأنثى لها بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال بخلاف الإحرام . ثم لا تطيب المحلة (وكذا ثوبه) من إزار الإحرام وردائه يمن تطيبه (في الأصح) كالبدن والثاني المنع لأن الثوب ينزع ويلبس ويتبع المصنف في استحباب تطيب الثوب المحرر لكن صحح في المجموع كونه مباحاً وقال : لا يندب جزماً ، وصحح في الروضة كأصلها الجواز وهو المعتمد (ولا بأس باستدامته) أى الطيب في الثوب (بعد الإحرام) كالبدن لما روى عن عائشة رضي الله عنها كآني أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، والويص بالباه الموحدة بعد الواو بالصاد المهملة هو البريق ، والمفرق هو وسط الرأس ومحل نديه بعد غسله ويحصل بأى طيب كان والأفضل المسك وأن يخلطه بماء الورد ونحوه ، وينبغي كما قاله الأذرى أن يستثنى من جواز الاستدامة ما إذا لزمها الإحدا

في بعضها لأن الفرض أن غير كاف لجملتها (قوله أنه يقع فيه) أى في الحج أى زمنه (قوله اكتفاء بغسل العيد) ظاهره وإن حصل له تغير في بدنه ، وقياس ما مر في استحبابه للدخول مكة في حق من اغتسل للدخول الحرم قرب مكة حيث تغير ريحه استحبابه هنا ، وقد يفرق بأن غسل العيد يدخل بنصف الليل كغسل جرة العقبة فغسل العيد يحصل بغسل الرى لقلعهما بعد دخول الوقت (قوله نعم لا تطيب) أى لا يجوز لها ذلك (قوله وصحح في الروضة كأصلها الجواز) أى الإباحة (قوله في مفرق) بفتح الراء وكسرها

(قوله أخذنا مما مر) انظر مرارده بما مر (قوله أن الأغسال المسنونة إذا فاتت لا تقضى) هذا مصادرة إذ هو محل النزاع (قوله عند المشعر الحرام) ظرف للوقوف كقول المصنف غداة النحر فلا تنافي بينه وبين قول الشارح بعد نصف ليلة النحر

بعد الإحرام فطرهما لزمته كما حبرته الشارح بقوله لزمها لزمته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للغير المسار (لكن لو نزع ثوبه الطيب) وراثة الطيب موجودة فيه (ثم لبسه لزمه القلبية في الأصح) كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب أو أخلط الطيب من بدنه ثمرد إليه . والثاني لا لأن العادة في الثوب خلعه ولبسه فجعل عفا ، فلن لم تكن راحة الثوب موجودة وكان بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت رائحته امتنع لبسه بعد نزعه وإلا فلا ، ولو مسه عمدا بيده لزمته القلبية ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع ، ولا عبرة بانتقال الطيب بإسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزما ، وبحث الأذرعى ندب الجماع إن أمكنه قبل إحرامه لأن الطيب من دواعيه (و) يسر (أن تخضب المرأة) غير المحدة (للإحرام) أى لإرادته (بدها) أى كل يد منها إلى الكوع فقط بالخناء ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله عنهما : إن ذلك من السنة ، ولأتهما قد ينكشفان ، وتمسح وجهها بشيء منه لأنها مأمورة بكشفه فاستمر بشرته بلون الخناء ، ومحل الاستحباب الخناء إذا كان تغطيا دون التطرييف والتشويش والتسويد أما بعد الإحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وإزالة الشمت ، لكن لأفدية فيه لأنه ليس يطيب ويخرج الرجل والخنى فيحرم عليهما ذلك إلا للضرورة والمدة فيحرم عليهما أيضا . ويسر لغير المحرمة أيضا لكنه المحرمة أكد . نعم يكره للخلية من زوج أو سيد (ويتجرد الرجل) بالرفع كما في خط المصنف فقد قال السبكي : رأيت في الأصل الذى قايته على خط المصنف ويتجرد مضبوطا بضم الدال : أى لأنه واجب فلا يعطف على السنن ، وصرح في المجموع بالجواب كالرافعى وهو المعتمد وإن صرح المصنف في مناسكه بسنته واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للطبرى (لإحرامه) بخلاف الأئمة والخنى إذ لا نزع عليهما في غير الوجه والكفين (عن خيط) يفتح الميم وانحاء المعجمة ، والمراد ما هو أنه من كل محيط بضم الميم والحاء المهملة ولو لبدا ومنسوجا (الثياب) ونحوها من خف ونعل لينتفى عنه لبسه في الإحرام الذى هو محرم عليه كما ساقى ، وقول الأستاذى إن التلحية استحبابه كما اقتضاه كلام المناهج كالخمر مسمى على ما فهمه من كون عبارته بالنصب ، وما علل به كلامه من أن سبب وجوبه وهو الإحرام لم يوجد ، ولهذا لو قال إن وطئتك فأنت طالق لم يمتنع عليه وطؤها ، وإنما يجب النزع عقبه ، ثم إن الشيخين ذكرا في الصيد عدم وجوب إزالة ملكه عنه قبل الإحرام مع أن المدرك فيما واحد أجيب عن الأول بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وإنما يجب النزع عقبه لأنه خروج عن المعصية ولأن موجه ليس الوطء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح إلحاق عدم التجرد بالوطء ، وعن الثاني بأن الصيد يزول ملكه عنه بالإحرام كما يأتى ، بخلاف نزع الثوب لا يحصل به فيجب قبله كما يجب السعى إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار ، ولأنه

(قوله ولو مسه عمدا بيده الخ) ظاهره وإن لم يعلق بيده منه شيء ، لكن عبارته في باب عمرات الإحرام بعد قول المصنف في ثوبه أو بدنه الخ نصها : وعلم أنه لا أثر لعقب الريح فقط ينحوسه وهو يابس أو جلوسه في ذلك عطار أو عند متجر لأنه ليس تطيبا (قوله وتمسح وجهها) أى ندبا (قوله والتسويد) زاد شيخنا الزبائدي وتعمير الوجهة بل يحرم واحد من هذه الأمور على خلية ومن لم يأذن لها حليلها (قوله وإنما يجب النزع عقبه) ظاهره أنه لو كان الطاق رجيا

(قوله كما حبرته الشارح بقوله لزمها لزمته) فيه أن ما في كلام الشارح ليس في خصوص المدة بل في عموم المدة والونهان فيها مذكوران حتى في كلام الأذرعى الباحث ماذكر ، وعبارته : وينبئ أن يستثنى من جواز الاستدانة ما إذا لزمها الإجداد بعد الإحرام ، وكذا المبترقة على أحد الوجهين ، ففي وجوب إزالة عليهما وجهان أحدهما عبارة الشارح الأولى : ولو تطيب للمرة ثم لزمها عدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه : لأن في العدة حتى آدى بالمصابقة فيه . أكرر انته . والحاصل أن ما في كلام الشارح الخط ليس عبارة عن بحث الأذرعى كما قاله الشارح

إتلاف مال قبل وجود المفتضى لأنه قد لا يحرم لأن إرسال الصيد بغير سبب يقتضيه حرام ، بخلاف التجرد فإنه مقدمة العبادة وشأنها التقدم عليها كالطهارة للصلاة . نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذها مما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فزنع في الحال لم يحنث ، وما لو وطئ أو أكل ليلا من أراد الصوم لا يلزمه تركهما قبل طلوع الفجر . وأجاب الشيخ بأن الإحرام عبادة طلب فيها أن يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك إلا إذا نزع قبله ، بخلاف الحلف وتركه المقطر بطلوع الفجر فاحتيط له ما لم يحطط لهما ويسن أن يكون النزع بعد التطيب (و) يسن (أن يلبس) الرجل قبل إحرامه (إزارا ورداء) للاتباع رواه الشيخان (أبيضين) لخبر « البسوا من ثيابكم البياض » ويسن كونهما جليدين وإلا ففسولين . قال الأذرى : والأحوط أن يغسل الجليدين المقصور لنشر القصارين له على الأرض ، وقلة اسحب الشاهي غسل حصي الجمار احتياطا ، وهذا أولى به ، وقضية تعليقه أن غير المقصود كذلك : أى إذا توهمت نجاسته لا مطلقا لأنه بدعة كما في المجموع ، ويكره كراهة تزويه المصبوغ ولو بنبيلة سواء في ذلك كله أو بعضه وإن قلّ فيها يظهر إلا للزعر فيحرم على الرجل كما مر ، وإنما كره المصبوغ هنا بخلاف ما قالوه ثم لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقا ، ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين المصبوغ قبل النسيج وبعده خلافا لما وردى في تقييده بما صبح بعد النسيج وإن تبعه الرويانى (و) يسن لبس (نعلين) لخبر « ليحرم أحذكم في إزار ورداء ونعلين » (و) يسن (أن يصلى) للإحرام قبله (ركعتين) لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الخليفة ركعتين ثم أحرم ويحرم في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغنى عنها فريضة أو نافلة كالتحية ، وما نظره في المجموع من كونها مقصودة فلا تندرج كسنة الظهر ودّة السبكي وتبعه الزركشى وغيره بأنه إنحايته إذا أثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للإحرام خاصة ولم يثبت ، بل الذى ثبت ودلّ عليه كلام الشاهي وقوع الإحرام إثر صلاة . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي الكافرون والإخلاص وأن يصليهما في مسجد الميقات إن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكر وغيره (ثم الأفضل أن يحرم) الشخص إن كان راكبا (إذا انبثت) أى استوت (به راحلته) أى دابته قائمة إلى طريق مكة (أو) يحرم إذا (توجه لطريقه) حال كونه (ماشيا) للاتباع في الأوّل وقياسا عليه في الثانى ، روى مسلم عن جابر « أمرنا رسول الله صلى الله عليه

وراجع عقب الإبلاء لا يفتى عن وجوب النزع لأنه مستلزم زمن المراجعة وهو ظاهر (قوله فيحرم على الرجل) أى حيث كثر على مامر في اللباس (قوله وأن يصلى ركعتين الخ) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل يتعد نذره أولا لأن النافلة في ذلك خلاف الأولى ، وأفتى بعضهم بالانقضاء لأن النافلة قرينة في نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الانقضاء فليتأمل اه سم على حج . أقول : الأقرب علم الانقضاء لأن شرط صحة النذر كون المنذور قرينة ، وخلاف الأولى منتهى عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غايته أن الكراهة فيه خفيفة ، فالقائل بانقضاء النذر فيه يلزمه القول بانقضاء نذر الصلاة في الحمام وأعطان الإبل ونحوهما والظاهر أنه لا يقول به فليتأمل ، ولا يرد انقضاء نذر صوم يوم جمعة مع كراهته لأننا نقول : المكروه إفراده لاصومه (قوله ويندب أن يقرأ فيها) أى سرا ولو ليلا إلحاقا بالنوافل ، بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجهر بها ليلا كما

(قوله بخلاف ما قالوه) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض ، لكن ذلك قدم ما يسيغ له هذه الإحالة بخلاف الخارج وجارته : وعمله أى كراهة المصبوغ فيها صبح بغير عهران أو عصفر لما مر في باب ما لا يجوز لبسه أنه يحرم لبس المصبوغ بها . وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما بخلاف ما قالوه ثم الخ (قوله روى مسلم) عبارة شرح الروض : وروى مسلم بواو المطف : ولعلها سقطت من نسخ الشارح من الكتبة ، وخبر مسلم هذا دليل

وسلم لما أهلكنا أن نحرّم إلّا توجّهنّا (وفى قول) يحرّم (عقب الصلاة) جالسا للاتّباع ، ولا فرق في ذلك بين من يحرّم من مكة أو غيرها . ثم يستحب للإمام أن يخطف يوم السابع بمكة كما سيأتى وأن يحرّم قبل الخطبة فيتقدّم إحرامه مسيره بيوم لأن مسيره للنسك إلّا يكون في اليوم الثامن . قاله الماوردى وهو الأصح ، وإن قال الأذرى كلام غيره ينأزه . وقال في المجموع ما قاله الماوردى غريب ومحتمل (ويستحب) للمحرّم (إكثار التلبية) ولو حائثا وجنبا للاتّباع ولأنّها شعار النسك (ورفع صوته) أى الذكر (بها) رفعا لا يضرّ بنفسه (في دوام إحرامه) هو متعلّق بإكثار ورفع : أى مادام محرّما في جميع أحواله لما صحّ «أنّنى جبريل فأمرنى أن آمر أمّحاني أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال» أما رفع صوته بها في ابتداء الإحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط ، والمرأة ومثلها الخنثى تسمع نفسها فقط ، فإن جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة ، وإنما حرّم أذانها للأمر بالإصغاء إليه كما مرّ ، وهنا كل واحد مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضرّ بنحو قارئ أو نائم أو مصلّ سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر . ويسن للملبي إسّمال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل مختمم بالناء بمعنى المصدر وهو خصوصا ، ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصا لأن الخاصة تطلق على خيار الشيء ، يقال خاصة الأمير : أى خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا ، بخلاف الخصوص إذ يفيد تأكيد الطلب وهو لائق بالمقام : أى يتأكّد (عند تغاير الأحوال) من زيادته على المحرّر (كركوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل فهما وبضمه مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رقة) أو غيرهم : أى اجتماع وإفراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو يقظة ، وإقبال ليل أو نهار ، وهبوب ريح ، وزوال شمس : ويكره في مواضع التجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافا للأذرى في تحرّمها حينئذ ، ويتأكّد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الأحوال ما أشار إليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) أو غيره كإفاضة وتطوّع وسعى بعده لأن فيها أذكارا خاصة ، وإنما خص طواف القدوم بالذكر للذكر الخلاف فيه بقوله (وفي القدوم تستحب فيه) وفي السعى بعده وفي التطوّع به في أثناء الإحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لإطلاق الأدلة . وأما طواف الإفاضة والوداع فلا تستحب فيهما قطعا (ولفظها لبيك) أى أنا مقيم على طاعتك مأخوذ من لبّ بالمكان لبّا وألبّ به لبا إذا أقام به ، وزاد الأذرى : أى إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة وهو معنى مضاف أريد به التكثر سقطت نونه للإضافة (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) أراد بنى الشريك مخالفة المشركين فإنهم يقولون لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك (إن الحمد) بكسر الحزنة على الاستئناف وهو كما قال المصنّف أصبح وأشهر ، ويجوز فتحها على التعليل : أى لأن

يأتى (قوله لا يضرّ بنفسه) بضم أوله من أضرّ لتعديته بالبلاء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أى بأن كانت بمحضرة أجانب ، فإن كانت بمحضرة محرّم أو خالية فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضرّ) أى ضررا يحتمل في العادة ولا حرم (قوله وفراغ من صلاة) وينبئ تقديم الأذكار على التلبية لئلا يتسع وقت التلبية وعدم فوائدها وتقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها (قوله ويكره في مواضع التجاسات) أى العدة لذلك ، وينبئ أن

للمسئتين كما صرح به شرح المنهج وحينئذ فلا حاجة للقياس (قوله أى اجتماع) تفسير للاختلاط ، وقوله وإفراق ليس من مدخول التفسير بل هو معطوف عليه ، وأما قوله وركوب ونزول فهو مكرّر مع ما مرّ في المتن .

به لزادة الإيضاح ، وحينئذ فهو في كلامه صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج إليه لأجله استغراقه (أو مؤنة سفره) مباحا كان أو طاعة كما يدل عليه إطلاق المصنف للسفر ، ولا فرق فيه بين أن يريد به الحال أو بعد ذلك ، ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفصيل الآتي في الحج ، ويظهر في المتن اعتبار التفضل عن يوم وليلة كالقطرة ، بخلاف الدين فإنه لا بد أن يكون عليه كما صرح به الراجح وأشار إليه المصنف بقوله يحتاج فإنه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حله عند الانقطاع (أو نفقة حيوان محترم) وإن لم يكن معه والشارح تبع في قوله معه الروضة ، وهو مثال لا قيد ، وسواء أكان آدميا أم غيره ، ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو مآلا ، ولا بين نفسه وغيره من رفيقه ورفقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا يد أن يكون فاضلا أيضا عن مسكنه وخادمه ، فالمراد بالنفقة في كلامه المؤنة ، وخرج بالمحترم الحر في المرتبة والزاني المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور . وأما غير العقور فحترم لا يجوز قتله على المتمدن وإن وقع للمصنف في موضع جوارحه ، ولو كان معه ماء لا يحتاجه للمطش لكنه يحتاج إلى ثمنه في شيء مما سبق جاز له التيمم كما ذكره في شرح المهلب ، ولو وجد ثوبا وقدر على شده في الدلو أو على إدا له في البئر عصره أو على شقه وإصبال بعضه ببعض ليصل وجب إن لم يزد قصصانه على أكثر الأمرين من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الجبل ، ولو وجد ثمن الماء وهو يحتاج إلى سرة للصلاة قدمها لليوم النفع بها ، ولو فقد الماء وعلم أنه لو حفر حله وصل إليه ، فإن كان يحصل بغير يسير من غير مشقة لزمه وإلا فلا ، ذكره في المجموع عن الماوردي وهل تدبج شاة الغير التي لم يمشج إليها لكليلة المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع : أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكلها بلها له وعلى قتله عن

(قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة ماله سم على حج : أي لأن الصفة الكاشفة هي المينة الحقيقية متبوعها كقولهم الجسم الطويل المريض العميق يحتاج إلى فراخ يشفه ، واللازم هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لمفهومها كالصاحك بالقوة بالنسبة للإنسان (قوله بين أن يريد به) أي السفر ، والمراد بالإرادة هنا الاحتياج ولو عبر به كان أولى (قوله ورفيق) هو بالقاء (قوله ممن يخاف انقطاعهم) أي فيجب حلهم مقدما على طهارته (قوله كالقطرة) يؤخذ من تشبيهه بأنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله بخلاف الدين) مقابل قوله : ولا بين نفسه وغيره (قوله الغير) أي ولو كان أصلا له (قوله بخلاف حله) أي حل غيره عند انقطاعه عن الرقعة فإنه واجب (قوله وإن لم يكن معه) أي بأن كافي له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته (قوله فالمراد بالنفقة المؤنة) وعينه فقله هنا : ولا بين نفسه وغيره النخ مستفاد من قوله السابق : ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة النخ (قوله وتارك الصلاة) أي بعد أمره بها وامتناعه منها . وبعبارة حج : ومنه أن يؤمر بها في الوقت وأن يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ، ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن (قوله والكلب العقور) أي فلا يكون احتياجه علرا لأنه يجوز قتله . بل ينبغي أن يسن ما لم يكن فيه عدو فيجب ، كما قاله الشارح في السير قبيل فصل نساء الكفار وصبيانهم النخ ، ويؤخذ منه أن الخنزير إذا كان فيه عدو يجب قتله ، ويمكن حل مافي العباب في البيع من وجوب قتله على مافيه عدو (قوله وأما غير العقور النخ) منه مالا نفع فيه ولا ضرر (قوله قلمها) أي السرة (قوله لزمه) ينبغي أن المراد بنفسه إن لاق به أو بمن يستأجره إن لم تزده أجرة مثله على ثمن الماء (قوله نعم كالماء) ومعلوم أنه يجب لمالكها قيسها وإن امتنع المالك من بلها جاز

الآتي ، بخلاف الدين فإنه لا بد أن يكون عليه لأن له غرضا في فك عينه هنا فليس محض أداء دين الغير فليراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله أن يريد به) ظاهر السياق أن الضمير للسفر ، ورجعه شيخنا للمؤنة بتضمنين يريد به معنى يحتاجه (قوله بغير يسير من غير مشقة) لعل المراد مشقة لها وقع فليراجع

القاضي اقتصر المصنف في الروضة في الأطعمة وهو المعتمد ، وثانيهما لا لكون الشاة ذات حرمة أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه في الوقت (أو أعير دلوا) أو نحوه من آلات الاستقاء فيه (وجب) عليه (القبول في الأصح) لأن المساحة به غالبية فلا تنظم فيه المنة ، فإن لم يقبل ذلك وتيمم بعد تقديمه أو امتناع مالكه عن هبته أتم ولا إعادة ولا فعليه إعادة ، والثاني لا يجب قبول الماء للمنة كالتيمم ولا قبول العارية إذا زادت قيمة المتعار على ثمن الماء لأنه قد يتلف فيضمن زيادة على ثمن الماء ، وعلى الأول يلزم اتهام الماء واقرضه واستعارة آلة الاستقاء إن تعين طريقا ولم يتجمل له المالك وقد ضاع الوقت : أي وقد جاوز بذله فيما يظهر ، ولو أقرض ثمن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرعه أو أصله ، أو كان موسرا بمال غائب لما فيه من الحرج إن لم يكن له مال وعلم أمن مطالبته قبل وصوله إلى ماله إن كان له مال إذ لا يدخله أجل ، بخلاف الشراء والاستئجار كما مر ، ولو أئلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وإن أئلفه بعده لغرض كثير وتزليف ثوب فلا قضاء أيضا ، وكذا لغرض في الأظهر لأنه فاقد للماء حال التيمم لكنه أتم في الشق الأخير ، ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثا ولا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لاحتياج تطهارة به (ولو وهب ثمنه فلا) لما فيه من المنة ولو من فرع أو أصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستقاء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو أصله فيه فلم يحمده بعد الطلب) وإن أمن فيه وغلب على ظنه فقده (فتيمم قضى في الأظهر) لغرضه على الماء ولتسببه في إهمال ذلك حتى نسيه أو أصله إلى تقصير ، ولأن الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كسر العورة. قال في المجموع : وأما غير ابن ماجه « رفع عن أمي. الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فقد خص منه غرامات الملتفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا ، ومثل ذلك إضلال ثمن الماء كما ذكره القنوي وغيره ، ونسيان آلة

قهره على تسليحها كما في الماء إذا طلبه للدفع العطش وامتنع مالكه من تسليمه (قوله أو أقرضه في الوقت) لم يبين مفهوم هذا القيد ، ومقتضاه أنه لو وهب له قبل الوقت أو أقرضه لم يجب قبوله وإن غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت . وقد يشكل بما تقدم عن الخادم من أنه لو توقف استيعاب الرفقة على الطلب قبل الوقت وجب مع أن حصوله من جهتهم متوهم وهو هنا محقق (قوله عن هبته) أي أو وصوله بعد مفارقة مالكه إلى حد البعدعية (قوله اتهام الماء الخ) أي طلب ذلك من مالكه (قوله وعدم أمن مطالبته الخ) يؤخذ من التعليل أنه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبوله ، وقد يقال بعلمه لأن النذر لا يصير موجبا وبمكته الطلب بوكيله أو الحوالة عليه . فلو نذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يحيل عليه ولا يتسبب في أخذه منه بمجلة احتمال الجواب (قوله مطلقا) أي لغرض أولا (قوله في الشق الأخير) هو قوله : وكذا لغرض الخ (قوله ويقاس به) أي في الإثم (قوله ولا يلزم من معه ماء الخ) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره ، إذ لا يلزمه أن يصحح عادة غيره ، ويحتجده فهو فاقد للظهورين فيصلي ويبعد كما أفق به المؤلف (قوله وغلب على ظنه فقده) قال الأسنوي : أنهم أنه لو تحقق بقاءه لا يتيمم ويستمر وجوب الطلب ، ونازع عابا بأنه لو علم أن التوبة لا تنتهي إليه في البئر إلا بعد خروج الوقت تيمم اه . وقد يبلغ توقفه بما مر من تصوير مسئلة البئر بالسافر لعدم وجوب القضاء

(قوله في الوقت) مفهومه أنه لو وهب أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول ، وهو كذلك إذ لم يخاطب . ومر أن له إعدام الماء قبل الوقت فما هنا أولى ، وليس هنا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت إذا تمتعت القافلة كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وإن أمن فيه) يجب حلف الواو إذ دخل الخلاف ما إذا أبعن في الطلب

ذلك استحباب ما ذكر لغير الحرم . قاله السبيل . والأفضل دخولها نهاراً وأوله بعد صلاة العجر ومائشياً وحافياً
 إن لم تلحقه مشقة ولم يخف يتجسس رجله ويخضوع قلب وجوارحه ، ومع الدعاء والتضرع واجتناب الزحمة .
 والإبداء والتلطّف بمن يزاحمه ، وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بأنه هنا أشبه بالتواضع والأدب ، وليس
 فيه قوات مهم ولأن الزاكن في الدخول يتعرض للإبداء بدابته في الزحمة ، والأفضل للمرأة ومثلها الخنثى دخولها
 في هزدها ونحوه (أن يقول) داخلها (إذا أبصر البيت الحرام) أي أحسّ به ولو أعمى أو في ظلمة بعد
 رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والإجلال (اللهم زد هذا البيت تشريفاً) أي ترفها
 وعلواً (وتعظيلاً) أي تبجيلاً (وتكريماً) أي تفضيلاً (ومهابة) أي توقيراً وإجلالاً (وزد من شرفه وعظمه من
 حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيلاً وبراً) هو الاتساع في الإحسان والزيادة في اللاتبايع . رواه الشافعي
 والبيهقي وقال : إنه منقطع (اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أي ابتناؤه منك ومن
 أكرمته بالسلام فقد سلم (فحيناً ربنا بالسلام) أي سلمنا بتحيّتك من جميع الآفات ويدعو بعد ذلك بما أحب من
 المهامات وأهمها المغفرة وأن يدعو واتقاً ، والبيت كأن الداخل من الثنية العليا يراه من رأس الردم والآن لا يرى إلا
 من باب المسجد ، فالسنة الوقوف فيه لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الأخيار (ثم يدخل) عقب ذلك
 (المسجد) الحرام وإن كان حلالاً فيها يظهر (من باب بني شيبه) وإن لم يكن في طريقه للاتباع ولأنه من جهة
 الباب وهي أفضل الجهات وروى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء ، والظاهر أنه لم يكن على
 طريقه وإنما الذي كان عليه باب إبراهيم . كذا قاله الرافعي ، واعترض بأنه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم أنه
 على طريقه ورد بإمكان الجمع بأن التعرّيج إنما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ، ولأن الدوران
 إليه لا يشقّ ومن ثم لم يجرها خلاف بخلاف نظيره في التعرّيج للثنية العليا (ويبدأ) استحباباً أول دخوله المسجد
 قبل تغيير ثيابه واكتراء منزله ونحوهما (بطواف القدوم) للاتباع رواه الشيخان . والمعنى فيه أن الطواف تحية
 البيت لا المسجد فلذلك يبدأ به ، إلا ليعبر كإقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكر فائتة مفروضة وإن لم يعص
 بتأخيرها ، ويحصل أن فائتة النفل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في أثناءه ، لأن ماسوى الفائتة بفوت والطواف

(قوله وتعظيلاً) كأن حكمة تقديم التعظيم على التكرّم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت إظهار
 عظّمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بإكرام زائره بإعطائهم ما طلبوه وإنجازهم ما أمّله
 وفزائره وجود كرامته عند الله تعالى بإسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترعه ثم عظّمته بين أبناء جنسه بظهور
 تقواه وهدايته ، ويرشد إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة ، إذ هي التوقير والإجلال ودعاء
 الزائر بالبرّ الناشئ عن ذلك التكرّم ، إذ هو الاتساع في الإحسان فتأمّله اهـ حج (قوله في الإحسان) أي في فعل
 الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الأولى أن يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك ،
 فلعل في العبارة سقطاً (قوله كإقامة جماعة)

(قوله لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الأخيار) لفظ لذلك علة للوقوف المقدر للمنى : أي
 لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لأجل الدعاء المتقدم لانتفاء سببه من رؤية البيت بل إنما يسن لكونه موقف
 الأخيار فالخاصل أن سن الوقوف به لأمرين الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الأخيار فحيث زال الأول
 بقى الثاني فيستحب الوقوف له وبهذا يتنفع ما في حاشية الشيخ من الحكم على نسخ الشارح بأن فيها سقطاً

لا يفوت ، ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها ، وذهب الأذرى في غنيته إلى أن القياس فيها لو أخره بعد دخول المسجد بلا علو القوات . قال : وهل المراد أنه لا يفعل أصلا وهو المتبادر أو يفعل قضاء كالرواتب ؟ فيه احتمالان للمحب الطبري ولا بالتأخير . ثم يفوت بالوقوف بعرفة كما سبأى وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القدام وطواف الورد وطواف التحيه ، ولو قدمت امرأة نهارا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال من لها أن تؤخره إلى الليل ، وهو مقيد كما يحسن بعضهم بما إذا أمنت حيضا يطول زمنه والحسن كالأنثى كما في المجموع ، ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانتحى المسجد لأنها تفوت بالجلوس عمدا وإن قصر (ويختص طواف القدوم) في الحرم (بحاج) ولو قارنا (دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطل من الداخل بعده ولا من المتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليها ، فلا يصح قبل أدائه تطوعهما بطواف قياسا على أصل النسك ، وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل القرض ، واقتصار المصنوب على الحاج مثال فالحلال مسنون له أيضا ، وإدخاله الباء على بحاج صحيح وإن كان الأقصَح خلافه إذ دخولها على المقصور أكثرى لا كلى (ومن قصد مكة) أو الحرم ولو مكيا أو عبدا أو أنثى لم يأذن لهما سيد أو زوج في دخول الحرم ، إذ الحرم من جهة لاتنأى التنب من جهة أخرى (لا لنسك) بل لنحو زيارة أو تجارة (استحج له أن يحرم بيج) إن كان في أشهره ويمكنه إدراكه (أو عمرة) وإن لم يكن في أشهره كتحية المسجد لدخوله ويكره تركه للخلاف في وجوبه (وفي قول يجب) لإطباق الناس عليه ، وقول الشارح والسن ينذر فيها الاتفاق العمل ، معناه أن اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لثبوت اتفاقهم على السن (إلا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليهما جزما للمشفقة بالتكرر ، وللوجوب في غيره شروط : أن يهيى من خارج الحرم فأمله لا إحرام عليهم قطعا ، وأن لا يدخلها لقتال مباح ولا خائفا ، فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفا من ظالم أو غريم يجبه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك لم يلزمه الإحرام قطعا ،

أى ولو مفضولة (قوله لأن ماسوى الفاتية) أى وعليه فكان ينبغي له أن يذكر لتقديم الفاتية حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولم ما فعل لسبب كالكسوف إذا فات لا يقضى يرجعه (قوله من الداخل بعده) أى الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم لعدم دخول طوافه المفروض وهو ظاهر ، ثم رأيت حج صرح بذلك (قوله قبل القرض) أى قبل فعل القرض (قوله ولو مكيا الخ) أى وتكرر دخوله كالخطاب والصياد أخذا من قوله الآتى وفي قول يجب إلا أن الخ .

(قوله وذهب الأذرى في غنيته الخ) أى وما ذهب إليه ضعيف بدلالة ما قدمه الشارح (قوله ولا بالتأخير) معطوف على قوله ولا يفوت بالجلوس (قوله فانتحى المسجد) أى فإذا لم يجلس وصلى ركعتي الطواف فلا تفوت معنى أنها تندرج فيهما كما هو ظاهر (قوله وإن لم يكن في أشهره) أى أو كان ولم يمكنه إدراكه ، ثم إن قضيته أنه لا يستحب له الإحرام بالعمره في أشهر الحج وإن لم يرد الحج في تلك السنة ، والظاهر أنه غير مراد ، وإلا لتأقضى ما قدمه من استحباب إكثار الاعتار في أشهر الحج ، وقد قلنا تهيد أخذا من تفضيلهم الإفراد على التمتع بما إذا لم يرد الحج من سنته ، فليحمل ما هنا على ما إذا أراد الحج من سنته . وإعلم أنه يوجد في نسخ وأو قبل قوله إن لم يكن والصواب حذفها .

ثم يقرع بينهما مع تساويهما ، ثم الجنب لأن مانعه أفلط من مانع الحدث الأصغر ، فإن كنى الأصغر فقد قدم لارتضاع كامل حدثه (الثاني) من الأسباب (أن يحتاج) بالبناء للمفعول (إليه) أى الماء (المعش) حيوان (محترم) ولو غير آدمي (ولو) كانت حاجته له (مألا) أى فى المستقبل حياطة الروح ونحوها عن التلف لأنه لا بد له ، بخلاف طهارة الحدث وسواء أظن وجوده فى غده أم لا فله التيمم ، ويحرم تطهره به وإن قل "حيث ظن وجود محترم محتاج إليه فى القافلة وإن كبرت وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهمون أن التطهر بالماء قرينة حيثنظ ، وهو خطأ قبيح كما نبه عليه المصنف فى مناسكه ولا يلزمه استعماله فى الطهارة ثم جمعه

إذا أحدث وحضرت صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفيه للوضوء ورفع جنباته بقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة وتيمم عن الحدث الأصغر ثم قال : نعم ينبغي أخذا بما قالوه فى النجس أن على ما ذكره فيمن لاقضاء عليه فن يقضى يتخير اه . وأراد بما قالوه فى النجس ما ذكره فى شرح الإرشاد بقوله : ولو وجد محدث به أو بثوبه الذى لا يمكن نزعه كما هو ظاهر نجس . لايعنى عنه ماء يكتفى أحدهما ، فقد تعين الخبث إن كان مسافرا لاحضار لوجوب الإعادة عليه على كل تقدير اه . ثم قال فيه : وإنما قدم فى الإيصاء الآتى لأنه أول بالإزالة لفحشه وجب قضاء أم لا اه . لكن تقدم للشرح فيمن وجد ماء لا يكفيه أن المعتمد بتقديم إزالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا ، وعليه فتقدم الجنابة على الحدث الأصغر وجب القضاء أم لا خلافا لما يجهت حج (قوله مع تساويهما) (الاولى لتساويهما) (قوله فإن كنى الأصغر) أى الحدث الأصغر (قوله بالبناء للمفعول) أى ليشمل غير مالكة (قوله لمعش حيوان محترم الخ) قال فى شرح العباب : وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبذل الماء له ، وهل يعتبر الاحترام فى مالكة الماء أيضا أولا فيكون أحق بماله وإن كان مهذرا لئانه مع إحصائه أو غيره النظر فيه مجال ، ولعل الثانى أقرب لأن ما مع ذلك لأنمره بقتل نفسه وهو لايجل له قتلها ويفارق ما يأتى فى العاصي بسفوره بقلرة ذلك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره . نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد أن يكون كالعاصي بسفوره فلا يكون أحق بماله إلا إن تاب ، على أن الزركشى استشكل عدم محل بذل الماء لغیر المحترم بأن عدم احترامه لايجوز عدم سقيه وإن قتل شرعا . لأننا مأمورون بإحسان القتلة بأن نسلك أسهل طرق القتل وليس المعش والجوع من ذلك . وقد يجاب بأن ذلك إنما يجب أن لو متعناه الماء مع عدم الاحتياج إليه . وأما مع الاحتياج إليه للطهر فلا محلور لمنه إلى آخر ما أطال به فى الجواب سم على حج .

(فرع) ظاهر قولهم إنه بشرط كون نحو من الماء فاضلا عن مؤنة حيوانه المحترم أنه لا فرق بين كونه محتاجا إلى ذلك الحيوان أو لا ، وقد قبلوا المسكن والخادم المحتاج إليهما فليحرر سم على منج . أقول : قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود الحمد الحيوان أو تعدد ، والكلام ثم فى ليا احتياج لبيع انخادم والمسكن كطهارته فلا جامع بينهما ، إلا أن يقال : مراد سم أنه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها لمن يسقيها . لا يكلف بيعها بل يسقيها ما يحتاج إلى طهارته به ويتمم فيأتى الإشكال . وقد يجاب بأنه إن فرض ذلك كلف بيعه ويستعمل الماء فى الطهارة ، وحينئذ تكون هذه من أفراد ماسبق من أنه يشترط كون الماء فاضلا عما يحتاج إليه وهذا منه (قوله وسواء أظن الخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد : لو غلب على ظنه لى الماء عند الاحتياج إليه للمعش لو استعمل مامعه لزمه استعماله اه . وما قاله أبو محمد لا بعد فيه ، بل قد يقال إنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه فى المستقبل (قوله وهو خطأ قبيح) أى ويكون كبيرة فيما يظهر لأن

لشرب لأن النفس تعافه ، ويلحق بالمستعمل كل مستقنر عرفاً ، بخلاف متغير ينحو ماء ورد ، ثم لو احتاجه لعطش بجمية فالأوجه كما اقتضاه تعليلهم لزوم ذلك لانقضاء العيافة ، ولا يقيم لعطش أو مرض عاص يسفره حتى يتوب ، فإن شرب الماء ثم تيمم لم يعد ، ولا يقيم لاحتياجه له لغير العطش ما لا يكيل كحك وقثيت وطبخ لحم ، بخلاف حاجته لذلك حالاً فله التيمم من أجلها ، وعلى هذا يعمل كلام من أطلق أنه كاللعطش والقاتل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المائية ، ولظائغ غصب الماء من مالك غير ظائغ ومقاتلته عليه ، فإن قتل هدر أو الظائغ ضمنه ، ولو احتاج مالك ماء إليه ما لا وثم من يحتاجه حالاً لزمه بذله له لتحقيق حاجته ، ومن علم أو ظن حاجة غيره له ما لا لزمه الزود له إن قدر ، وإذا تزود للمال ففضلت فضلة فإن ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد فالقضاء وإلا فلا ، ومن معه في الوقت ما آن طاهر ونجس وبه ظناً أو يتوقعه تيمم وشرب الطاهر ولا يجوز له شرب النجس وعرج بالمحترم غيره كما مر ، وضابط العطش المبيح للتيمم ما يأتي في خوف المرض ونحوه .

في بذله إنقاذاً من الهلاك وتركه فيه تسبب لإهلاك من علم احتياجه إليه (قوله لكل مستقنر عرفاً) أى فلا يكلف استعماله فيه : أى في الأمر المستقنر منه ثم جمعه : أى للشرب منه لأن النفس تعافه ، وكذا لو كان معه مستقنر وطهور لا يكلف شرب المستقنر واستعمال الطهور . وقوله بخلاف متغير ينحو الخ : أى فإنه يلزمه شربه ويتوضأ بالطهور (قوله لانقضاء العيافة) ومثل النابية غير المميز : أى من صبي ومجنون في المستقنر الطاهر لا في النجس اهـ حجج . وبني مائل لم يكن بعيداً فليراجع إلا أن يقال المالك مع حضوره لا يجب عليه بذل الماء لطهارة غيره وإن لم يخرج إليه (قوله كليل كحك) ظاهره وإن لم يسئل استعماله إلا بالليل ، وصرح حجج بخلافه فقيده بما لم يعسر استعماله اهـ وأجلبهم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدين البلى كان كاللعطش اهـ (قوله من مالك غير ظائغ) أى بقرينة : دالة على ذلك (قوله لزمه بذله له الخ) أى ويقدم الآدى على النابية فيما يظهر أخذاً مما قالوه فيما لو أشرفت سفينة على الفرق من إلقاء النواب لنجاة الأعميين ، وهل يقدم الآدى على النابية ولو علم هلاكها وانقطاعه عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن خشية الضرر مستقبلة وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها ، وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر الاحتياج إليه حالاً وإن أخره معصوم بأنه لا يجيد الماء في المال وهو ظاهر لفعله المذكورة (قوله فالقضاء) أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر حجج ورده ابن عبد الحق فقال : يجب القضاء : أى لجميع الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وإن توهمه بعضهم اهـ . أقول : ويرجى بأن كل صلاة صلاحاً يصلح عليها أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه ، فوجب قضاء الأولى أو الأخيرة وهو ما استقر به سم من احتالين أبداهما في كلام حجج تحكم (قوله ما يأتي في خوف المرض)

(قوله ويلحق بالمستعمل كل مستقنر عرفاً الخ) لعل الصورة أن معه مائتين أحدهما مستقنر عرفاً : أى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر ، والآخر ليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقنر والتطهر بالآخر ، بخلاف ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويدل له ما ذكره بعد ، وفي التحفة مثله وكتب عليه الشهاب ابن قاسم ما يدل لذلك أيضاً (قوله أو مرض) أى عصى ، فلا تعلق له بمسئلة السفر (قوله عاص يسفره) أى أو مرضه (قوله وعلى هذا) أى الشق الثاني من التفصيل وهو احتياجه إليه لذلك حالاً ، قوله والقاتل معطوف على قوله من أطلق ، والتقدير :

شئ من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد ، فإن زال المانع بئى على ماضى كالحديث وإن طال الفصل كما مر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء ، لأن كلا منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ، ويندب له أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه (و) ثالثاً (أن يجعل) الطائفة (البيت) في طوافه (من يساره) ماراً تلقاء وجهه إلى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبر « خذوا عنى مناسككم » فإن جعله عن يمينه ومشى أمامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضاً أو جصله عن يمينه أو يساره ومشى التهجى لم يصح طوافه لما بذته لما ورد الشرع به ، وقضية كلام المصنف وغيره أنه متى كان البيت عن يساره صح وإن لم يطف على الوجه المهود كان جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهوه للسما ، وبحيث الأسنوى أن المتجه عدم الجواز لأنه منابذ للشرع ، وقيد الجوى جرى تبعاً لابن النقيب بما إذا قدر على الهيئة المشروعة ، ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد كما لو طاف زحفاً أو حبوا مع قدرته على المشى ، ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ، ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الأسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورأبها كونه (مبتدئاً) فى ذلك (بالحجر الأسود) للاتباع رواه مسلم (محاذياً) بالمعجمة (له) الحجر أو بعضه (فى مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى بجميع الشئ الأيسر كما قاله الإمام والغزالي بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من

مغنى عليه أن المعتقد أن حجه لا يقع فرضاً ولا نفلاً ، بخلاف الجنون والسكران إذا زال عقله فيقع حججهما نفلاً ، بخلاف السكران إذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضاً اهـ . وعليه فيحتمل أن يفرق هنا بين المغنى عليه والجنون فلا يبطل ماضى من طواف الجنون بخلاف المغنى عليه . وقال الشارح : ثم والفرق بينه وبين الجنون أنه ليس للمغنى عليه ولو يحرم عنه ولا كذلك الجنون ، ويؤخذ منه أن القرض فى المغنى عليه أنه أحضر الموقف بلا إحرام منه بأن أحرم عنه غيره . وأما ما نحن فيه وصورته أنه أحرم ثم أغنى عليه مرة ثم أفاق من إغناؤه فيستأنف الطواف ويبنى على ما سبق له من أعمال الحج . وبئى ماله ارتد هل ينقطع طوافه أم لا ؟ فيه نظر ، وقضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال أو قصر لأن الولاية فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وإن لم يكن أهلاً للعبادة فى زمن الردة فإذا أسلم بئى على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان التنية الأولى بالردة ، لكن سيأتى فى كلام الشارح فى محرمات الإحرام بعد تول المصنف وكذا يفسد الحج قبل التحلل الأول الخ ، أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ، وفرق ثم بينه وبين ماله ارتد فى أثناء وضوئه ثم أسلم فإنه يبئى على ماضى بالنية فى الوضوء فإنه يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها ، بخلافها فى الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه اهـ . ومتقضا أن الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ، ولأن نية لا يمكن توزيعها على أجزائه لأن الأسبوع كالكعة وهو لو نوى بعض ركعة لم يصح فكذلك الطواف فليراجع (قوله لم يصح المفعول بعد) أى ما ذكر من تجسس القوب أو البدن الخ (قوله وإن طال الفصل) أى ولو سئى (قوله عن يساره) شمل ذلك ماله طاف بصغير حامله له فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به . وفى حج : أن المريض لو لم يتأت حمله إلا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ، ويؤخذ منه أن من لم يمكنه إلا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضاً ، وعمله إن لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت وإلا لزمه ولو بأجرة مثل فاضلة عما مر فى نحو قائد الأعمى كما هو ظاهر اهـ . وبأق مثله فى الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد) محتند جزم به ابن حج (قوله مطلقاً) أى قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشئ الأيسر) [تنبيه] يظهر أن المراد بالشئ الأيسر أعلاه المخاضى للصدر وهو المتكعب ، فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه ماتحته

الحجر ، واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه بجزء من الكعبة في الصلاة . وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه ، فإذا جاوزه اقتتل وجعل يساره إلى البيت ، ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جازل لكن فأنته الفضيلة . قال : وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في الابتداء ، وذلك سنة في الطلوة الأولى لأخيه : أي بل هو ممنوع في غيرها ، وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فإن ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة ، وإذا استقبل البيت لنحو دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره ، ويقام بالحجر فيما تقرر من يستلم الركن اليماني ، ولو أزيل الحجر والعباذ بطل وجب لحله ماوجب له . قاله القاضي أبو الطيب . وقال غيره : المراد بالركن بدليل صحة طواف الراكب ومن في السطح ، ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ، ثم ما اقتضاه كلام المجموع من إجزائه الافتتال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب والرويان وغيرهما ، وإن بحث الزركشي ابن الرضة خللاه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف فلم يتوسعوا في دوايه (فلو بدأ) في طوافه (بغير الحجر) كأن بدأ بالبواب (لم يحسب) ما طافه ولو سبوا (فإذا انتهى إليه) أي الحجر (ابتداءً منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه كما في الروضة فيهما عن العراقيين ، وفي المجموع في الثانية إن أمكن ذلك وظاهر ، كما أفاده الفارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المستلئين استقباله وإن عدم الصحة في الأول لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور (ولو مشى على الشاذران) بفتح الدال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع تركته قرش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود ، وكأنهم

من الشق الأيسر لم يكف أحجج (قوله بمحاذاته) أي الطائف (قوله كما يكتفى الخ) أي قياساً على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فإن ذلك مستحب قطعاً) مغايرة هذا لما يأتي في قول المصنف ، وثانياً أن يستلم الحجر أول طوافه الخ ، يقتضى أنه يصح بينهما فيستلم الحجر أولاً على الكيفية الآتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الأيمن عند طرف الحجر ثم يمر إلى أن يجاوزه فيقتل (قوله حيث وجبت) أي بأن لم يكن الطواف في ضمن حج أو عمرة (قوله هو المعتمد) خلافاً لحج (قوله ولو حاذاه) هذا علم من قوله أولاً بأن لم يقدم جزءاً من بدنه الخ ، ولعله ذكره توطئة لما بعده (قوله ولو حاذى بجميع البدن) أي بأن كان نحيفاً ، وهذا علم أيضاً من قوله أولاً واكتفى بمحاذاته بعضه الخ (قوله في جوانب البيت) معتمد ظاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح جميع وعبارته : وهو من الجهة الغربية واليمانية ، وكذلك من جهة الباب كما حررته في الحاشية ، ففي موازاته الآتية بيان الواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لأنه على التواعد يرد بأن كونه كذلك لا يمنع التخص من عرضه عند ارتفاع البناء ، وهذا هو المراد بالشاذران في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند اليماني (قوله لكن لا يظهر)

(قوله لأنهم توسعوا الخ) تعليل للأول

والكثير في الباطن ، بخلاف الكثير في الظاهر ، فأنزلوا الأمر بالغالب فيما ولم يعملوا على خلافه ، ويفرق بينه وبين بطل زائد على الحق بأن هذا يعد غيباً في المعاملة ولا يسمي بها أهل العقل ، كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشع فيها ^{١١} ، والله يتصدق بالكثير ، فقيل له فقال : ذاك عقل وهذا جودى . والثاني لا يتيمم للذك لا لتفاء التلث ، وعلى أن ذر أو إنما يتيمم إن أخبره يكون يحصل منه ذلك وبكونه غوفاً طيباً مقبول الرواية ولو عبداً أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه ، وإلا فليس له التيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجى وأقره وهو المتمدن وإن جزم البغوى بأنه يتيمم . وقال الأسنوى : إنه يدل له ما في المجموع في الأطعمة عن نص الشافعى رحمه الله أن المضطر إذا خاف من الطعام المضطر إليه أنه مسموم جاز له تركه والانتقال إلى الميتة اه . فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرا من ذلك إلا بدليل ولا كذلك أكل الميتة ، وفي كلام ابن العماد ما يدل عليه (وشدة البرد كرض) أى حتى أنه يتيمم إن خاف شيئاً مما ولم يجتمعا يستخ به الماء

في اليسير ولا في القاحش بالباطل المذكور في قوله فيما مر فلا أثر لخوف ذلك فيما (قوله أهل العقل) أى حيث فعلوا ذلك جهلاً بالقيمة ، أما لو فعلوا ذلك مع فقير عابدة فهو من الصلقة الخفية وقاعها محمود لا مذموم (قوله يشع فيها) أى المعاملة (قوله لا لتفاء التلث) أى لشيء من منفعة الوضوء فلا ينافى ما مر من أنه يتيمم لتقصان المنفعة قطعاً (قوله طيب) فلو امتنع من الإخبار إلا بأجرة وجب دفعها له إن كان في الإخبار كلفة كان احتياج في إخباره إلى سعى حتى يصل للمريض ، أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تصعب لم يجب لعدم استحقاق الأجرة على ذلك ، فإن دفع إليه شيئاً بلا عقد تبرعاً جاز ، وقوله مقبول الرواية ظاهرة أنه لو أخبره فاستق أو كافر لا يأخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبئ بخلافه ، ففى غلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تنازع عليه إخبار عدول ، وينبئ بتقديم الأوثق فالأكثر عدداً أخذنا مما قاله الشارح في المياه ، فلو استوا وثوقاً وعلة وعدداً تساقطوا وكان كما لو لم يوجد خبر غيبي في كلام السنجى وغيره ، ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيداً لأن معه زيادة ، ثم علم إن كان المرض مضبوطاً لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فلذاك وإلا وجب عليه ذلك ، ومن التعارض أيضاً ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره آخر ، بخلاف ما يعرفه فبأن في ما تقدم (قوله أوعرف هو ذلك) أى الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسقاً ، والمراد المعرفة بسبب الطب . وفي حجة : ولو بالتجربة ، وقد يتوقف فيه بأن التجربة قد لا تحصل بها معرفة بخوار أن حصول الضرر كان لأسباب لم توجد في هذا المرض ، وظاهر كلامهم أنه لا يشترط سلامته من غارم الروعة ولا من منسحق وهو ظاهر (قوله وإلا) أى بأن فقدته في محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر (قوله السنجى) هو بالكسر والسكون وجع نسبة إلى سنج قرية بمرو والضم ومهحلة آخره إلى السنج موضع بالمدينة أنساب للسيوطي من حرف السين المهمل (قوله يدل له) أى لما جزم به البغوى (قوله لا بدليل) أى يستدل إليه (قوله ولا كذلك أكل الميتة) لك أن تنازع بأنه ثم أيضاً اشتغلت ذمته بطلب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل (قوله ولم يجد ما يستخ به الماء) قال سم على حج في آخر الباب مانعه : أما لو وجد ما يستخ به الماء لكن ضايق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به ، وإن خرج الوقت

هذا يشبه المصادرة فإن المستشكل لا يسلم تلقى حقه تعالى بالطهارة بالماء سمحاً (قوله أوعرف هو ذلك من نفسه) أى طياً لأجرة به .

أو يدثر أعضائه لما روى عن عمرو بن العاص قال «أخطمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفت أن أغسل فأهلك ، فتيمنت ثم حليت بأصابعي الصبح فذكروا ذلك لثني صلى الله عليه وسلم فقال : يا عمرو ، صليت بأصابعك وأنت جنب فأخبرته بالذي منتهى من الاغتسال وقتل : (إني سمعت الله يقول - ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما - ففصحت صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ، وإذا امتنع استعماله أي الماء (في عضو) من محل طهارته لجرح أو كسر أو مرض فلم يرد بامتناعه تحريمه بل امتناع وجوب استعماله ، ويصح أن يريد به تحريمه أيضا عند غلبة ظنه حصول المخلو بالطريق المتقدم ، فالامتناع على يابه ومراده بالعضو الجففس ، وخرج به امتناع استعماله في جميع أعضاء طهارته فإنه يكفيه التيمم (إن لم يكن) عليه (سائر وجب التيمم) لثلا يبقى محل العلة بلا طهارة ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على محل العلة إن كان بمحل التيمم ولم ينش محلوها مما مر وعرفت التيمم بالآلف واللام إشارة للرد على من ذهب إلى أنه يمر التراب على المخل المعجوز عنه

وليس له التيمم ليصل به في الوقت أفنى به شيخنا الشباب الرمل وهو ظاهر لأنه واجد للماء قادر على الطهارة اه . وقوله لأنه واجد الخ : أي وبه يفارق مسألة الزحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد ، فإذا كان الماء ساخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ، ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره ، بخلاف التسخين ، ويحتمل إلحاق التبريد بالتسخين لجران العادة به بل قد يكون زوال الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسخين (قوله احتلمت الخ) بشكل هذا الدليل بأن من تيمم للبرد تلزمه الإعادة فلا تصح إمامته . ويمكن الجواب عنه بأنه أخر البيان ثوقت الحاجة ، فسكوتها لا يدل على صحة إمامته بلجواز أنه أخر البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء ، أو أن القوم لم يعلموا تيمم قوله ذات السلاسل (هي بالفتح والضم ، وصارة النمرى : وذات السلاسل ، يسنين مهملتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة واللام غلقة : موضع معروف بناحية الشام في أرض بني عدوة كلما قاله البكري في معجمه والمصنف في التهذيب هذا هو المعروف : وكانت في جمادى الآخرة سنة ثمان وكان عمرو أميرها . ووقع في نهاية ابن الأثير أنها بضم السين الأولى وكسر الثانية وأنها بأرض جندام . وفي الصحاح قريب منه . وقال السبيل كما قال ابن الأثير اه . وضبطه ابن سيده في الحكم بالوجهين . (قوله عند غلبة ظنه) أفهم أنه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالتلوف ، وحيث فحيت أخبره الطبيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء ، وإن أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجففس) أي فيصلى بما إذا كانت الجراحة في أكثر من عضو لكن يرد عليه أن تعد العضو يأتي في كلامه . وقد يقال إتيانه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لأن الجنس عند الحمل عليه مجمل فما يأتي بيان له أو أن ما يأتي بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) إن أمكن ولو على أفواه الجرح إذ لا ضرر فيه من الأروض وشمس (قوله مما مر) أي من الخوف على مضقة العضو الخ (قوله إشارة للرد الخ) ووجه الرد أن ذلك : أي مسح المخل المعجوز عنه وحده لا يسمى تيمما شرعيا ، والألفاظ المطلقة تحمل

(قوله فلم يرد) لو عبر بالواو بدل القاء كما عبر النمرى فكان واضحا (قوله عند غلبة ظنه الخ) لا يخفى أن هذا التقيد لابد منه لامتناع استعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يوجهه كلامه

وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة ، فاحذف مثله إن لم يكن أولى لأنه أقرب إلى الغرض منه وأنخل في التطعيم ، ويستحب الحفا في الطواف ما لم يتأذى به كما هو ظاهر ، وأن يقصر في المشي لتكثر خطاه رجاء كثرة الأجر له .
(وثانيتها أن) يستلم الحجر الأسود بعد استقباله أي يلمسه بيده (أول طوافه ويقبله) دون ركنه . وقول القاضي أي تطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده المصنف بأن ظاهر كلام الأصحاب أنه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن عمله ولا ثبت خلعه كما مر . ويس تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ، ولا يمس المرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت إلا عند خلع المطاف ليلا أو نهارا ، وتخصيصه في الكفاية بالليل مثال والغنى كالمرأة (ويضع) بعد ذلك جهته عليه (للاتباع رواه البيهقي) ويسن كون التقبيل والسجود ثلاثا (فإن عجز) عن تقبيله ووضع جهته عليه نحو زحمة (استلم بيده) فإن عجز عن الاستلام بيده فبعضه عما ثم يقبل ما استلمه به غير مسلم « أن ابن عمر استلمه ثم قبل بيده وقال : ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم » وظاهره كأنه جازأشعر أنه يقبل بيده بعد الاستلام وإن قبل الحجر ، وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله ، ونقله في المجموع عن الأصحاب (فإن عجز) عن استلامه بيده أو غيرها (أشار) إليه (بيده) أو بشيء فيها كما في المجموع واليعني في جميع ذلك مقفمة على اليسرى كما أفاده الزركشي (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة) من الطوافات السبع ، وهو في الأوقات أكد (ولا يقبل الركبتين الشاميتين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة (ولا يستلمهما) بيده ولا بشيء فيها : أي لا يمس ذلك لما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني » (ويستلم) الركن (اليماني) ندبا في كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله . ثم يقبل ما استلمه به ، فإن عجز عن استلامه أشار إليه كما نقله ابن عبد السلام خلافا لابن أبي الصبغ لأنها بدل عنه لثقتها عليه عند التجيز في الحجر الأسود فكليا هنا ، ومقتضى القياس أنه يقبل ما أشار به ، وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وللمراد بعدم تقبيل الأركان الثلاثة إنما هو نفي كونه ستة ، فلو

(قوله ويستحب الحفا) بالقصر (قوله ما لم يتأذى به) أي أو يخش انتقاض طهارته بلمس النساء (قوله وإلا ثبت) أي ما ذكر من الاستلام والتقبيل (قوله ويسن تخفيف القبلة) أي للحجر ، وينبغي أن مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم ووليّ ووالد وأضرحة (قوله ويضع) أي بلا حائل كما في سجود الصلاة كما هو ظاهر : أي الأكل ذلك .

[فرغ] لو تناقض التقبيل ووضع الجبهة بأن أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لأنه أبلغ في الخضوع ؟ فيه نظر ، وينبغي أن يكن وضع الجبهة ولو بحائل لكن الأكل الوضع بلا حائل .

[تنبيه] قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير إليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به ؟ فيه نظر اه سم على صحيح . أقول : الأقرب عدم سن ذلك ، والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيها ورد فعله بمن الشارع وإن كان مخالفا لغيره من العبادات ، ولا كذلك يد الصالح فإن تقبيلها شرع تعظيها له وتبركا بها فلا يتعداه إلى غيرها ، وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر ثم لثبوته في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) أي يقبله (قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله ثم يقبل ما استلمه به) لعل وجهه أن التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره

قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الأولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله : وأى البيت قبل فحسن غير أنا توهم بالاتباع ، وللمواد بالجنس فيه المباح ، فلا ينافيه قوله غير أنا توهم بالاتباع ، والياني نسبته إلى العين وتخفيف يائه لكون الألف بدلا من إحدى ياءى النسب أكثر من تشديدها للمنى على زيادة الألف. والسبب في اختلاف الأركان في هذه الأحكام أن الركن الذى فيه الحجر الأسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه ، وكونه على قواعد سيدنا إبراهيم ، والياني فيه فضيلة واحدة ، وهو كونه على قواعد أبنينا إبراهيم ، وأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) ثالثها الدعاء المأثور فيسن (أن يقول أول طوابعه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن الأولى أكد (بسم الله) أطوب (والله أكبر) واستحب الشيخ أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوب (إيمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء) أى تماما (بملكك) وهو الميثاق الذى أخذه الله تعالى علينا بامتثال أمره واجتناب نهيه (وإتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) إتباعا للسلف والخلف. وإيمانا وما بعده مفعول لأجله ، والتقدير : أفعله إيمانا بك إلى آخره . وأفاد بعض العلماء أن الله تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذريته ، وقال - أنتست بربكم قالوا بلى - فأمر أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الأسود (وليقل) ندبا (بقالة الباب) بضم القاف : أى في الجهة التى تقابل (اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك ، وهذا مقام العائد بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الأنوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب إلى أنه يعنى نفسه ، وعند الانتهاء إلى الركن العراقى : اللهم إلى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والنساء والولد ، وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب : اللهم أغلظ في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك ، واسق بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لأطعمه بعده أبدا إذا جلال والإكرام ؛ وبين الركن الشامى والياني : اللهم اجعله حججا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيًا مشكورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور ياغفر ياغفر : أى واجعل ذنبى مغفورا وقس به الباقى ، والمناسب للمعتمر أن يقول عمرة مبرورة ، ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى القوى وهو التقصد فيه عليه

(قوله رفع اليدين) يحتمل أنه كرفع الصلاة ، ويحتمل غيره ، والأول هو الظاهر ، ثم رأيت حجج جزم بذلك حيث قال : وفي الرواق يسن رفع يديه حلوا منكبيه في الابتداء كالصلاة (قوله استخرج من صلبه ذريته) ظاهرا أن جملة الذرية خرجت من نفس صلب آدم ، وهو بخالف لظاهر قوله تعالى - ولذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم - . وفي تفسير الخطيب مانعه : أى بأن أخرج بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل كنعو مايتولدون كالذر ونصب لم دلائل على ربوبيته وركب فيهم عقلا عرفوه به كما جعل للجبال عقولا حتى غرطوا بقوله تعالى - يا جبال أوتى معه والطير - وكما جعل للبحر عقلا حتى سجدت لئننى صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خلقها من ذريته إلى يوم القيامة » ثم جعل بين عيني كل إنسان ويصفا من نور وعرضه على آدم ، قال : أى رب من هؤلاء قال : ذريتك ، فرأى رجلا منهم فأعجبه ويصفا ما بين عينيه ، فقال : يارب من هذا ؟ قال : داود ، قال : يارب كم جعلت عمره ؟ قال : ستين سنة ، قال : يارب زده من عمرى أربعين سنة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلما انقضى عمر آدم إلا أربعين سنة جهده ملك الموت ، فقال آدم : أولم يبق من عمرى أربعون سنة ؟ قال : أولم أقطعها ابنك داود ؟ فوجد آدم فجعلت ذريته ، ونسى آدم فأكل من الشجرة فقسمت ذريته ، وخطئى فخطئها ذريته « أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح (قوله ويشير إلى مقام إبراهيم) أى إشارة قلبية (قوله إلى الركن العراقى) هو أول الشاميين

وجبه ويديه وجب عليه لأجل تيممه والإلم يجب التيمم ويصل كفائد الطهورين ثم يقضى لكنهم يسنّ الخروج من خلاف من أوجهه واليدان والرجلان كل منهما كعضو . ثم يسنّ جسل كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها . ويؤخذ مما تقدم أنه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيث لا ، وبه أفى الولد رحمه الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين . قال في المجموع : فإن قيل إذا كانت الجراحة في وجهه ويده وغسل صحيح الوجه أو لا جاز فتوالى تيممهما فلم لا يكفي تيمم واحد كمن عمت الجراحة أعضاءه ؟ فالجواب أن التيمم هنا في طهر تحمّ فيه الترتيب ، فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع ، بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الفسل اه . قال الشيخ : وما قيل من أن هذا الجواب لا يفيد لأن حكم الترتيب باق فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم واحد مردود بأن الطهر في العضو الواحد لا يفتقر ترتيباً وعلمه (وإن كان) على عضوه الذي امتنع استعماله الماء فيه سائر (كجبية) ولصوق لا يمكن نزعه (لخوفه محمورا مما مر ، وجارية أصله ولا يمكن . قيل : وهى أولى لإيها تلك أن ما يمكن نزعه لا يسمى ساترا اه . ويردّ بفرض صحتهم بأن من الواضح أن هذا قيد الحكم لا لتسميتها ساترا فلم يحتاج للواو . والبحيرة بفتح الجيم : خشب أو قصب يسوى ويشدّ على عمل الكسر أو الخلع لينجبر . وقال الماوردي : البحيرة ما كان على كسر واللصوق ما كان على جرح ، ومنه عصاية القصد ونحوها ، وتعبير المصنف بالسائر شامل لما تقدم ، وحيث عسر عليه نزع ما ذكر (غسل الصحيح) لكونها طهارة ضرورة فلزمه أقصى ما يمكنه منها (وتيمم) لحديث جابر في المشجوج الذي احتم وأغتسل فدخل الماء شجته فأتى صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه عرقه ثم يمسح عليها ويفسل سائر جسده » (كما سبق) حكمة من مراعاة الترتيب

لزم وقوع ما عدا نية التيمم الأول في غير محلها ، إذ محلها بالنسبة لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنتها للمسح به ، فالإكتفاء بالنية الأولى عن بقية التيممات يشبه ما لو نوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذلك هنا ، على أن التيمم الثاني حيث خلا عن النية كان الحاصل به مجرد تكرار المسح (قوله وجب عليه) أى رفع الستر (قوله لكنه يسنّ) أى التيمم فوق السائر (قوله كل منهما) أى اليدين والرجلين فاليدان كعضو والرجلان كعضو (قوله ويؤخذ مما تقدم) أى في قوله ولو عمت العلة أعضاءه الأربعة كفاه تيمم واحد الخ (قوله تحمّ فيه الترتيب) أى نظراً لفصل الصحيح من كل من الوجه واليدين (قوله وهو ممتنع) أى لوجوب الترتيب فيه (قوله فيما يمكن غسله) وهو صحيح الوجه واليدين (قوله ساقط في غيره) وهو عليهما (قوله فلم يحتاج للواو) أى ومع ذلك هى أوضح لاستغنائها عن الجواب (قوله ما كان على جرح) ظاهره ولو من خشب (قوله لما تقدم) أى من البحيرة واللصوق (قوله وحيث عثر عليه) أى بأن خاف من نزع البحيرة شيئاً مما تقدم (قوله ويعصب على رأسه) بابه ضرب اه غتار . والظاهر أن هذا الرجل : أى المعبر عنه بالمشجوج في قصة جابر والمعبر عنه بلفظ رجل في سؤال ابن عباس هو المتقدم في قوله لما روى ابن عباس أن رجلاً أصابه جرح على عهده صلى الله عليه وسلم ، ويكون قوله هنا إنما يكفيته مذكوراً مع قوله السابق « أولم يكن شفاء الله السؤال » لكن جابر روى كيفية تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن عباس لم يتعرض لذلك وإنما اقتصر على اعتراضه صلى الله عليه وسلم على الأمر

في الوضوء وتعدّد التيمم بتعدد عمل العلة وغير ذلك مما تقدم ، وعلم من كلامه أنه إذا أمكن نزعهما من غير خوف وجب وهو كذلك (ويجب مع ذلك مسح كل جبرته بماء) حتى ماتحت أطراف الساتر منه باللطيف السابق حيث أمكن فلا يخرجه الاقتصاد على مسح بعض الساتر لأنه أبيع لضرورة العجز عن الأصل فيجب فيه التيمم للمسح في التيمم ، وخرج بالماء التراب لأنه ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل ، بخلاف الماء فإنه يؤثر من وراءه في نحو مسح الخف ، ويشترط في الساتر أن لا يستر إلا ما لا بد منه للاستمسك إلا مسح يلد عنه حتى لو فرض أنه لم يأخذ شيئاً من الصحيح أصلاً سقط حينئذ مسحه ، لأنه إذا كان العضو جريحاً وواجه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين أن يستر أولاً ، فأطلقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على عمل العلة ، ولا بد أن يوضع على طهر كالخف وإلا وجب نزعه والوضع على طهر إن أمكن ، فإن تغلر مسح وقضى كما يأتي ، وأفهم إطلاقه أنه لا يتأقّت لأن التأقّت لم يرد هنا ، بخلافه في الخف فله المسح إلى أن يرى ، ومسح عليها ولو أصابها دم من الجرح لأنه مغفوّ عنه وإن اختلط الدم بالماء كما أفق به والده رحمه الله تعالى تقديماً لمصلحة الواجب على دفع

للرجل بالفسل (قوله من كلامه) أي وهو قوله لا يمكن نزعهما (قوله أن لا يستر) الأولى ويشترط لوجوب مسح الساتر أن يأخذ من الصحيح شيئاً فإنه المناسب لقوله حتى لو فرض أنه الخ نعم يشترط لعدم وجوب القضاء أن لا يأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ، لكن ليس الكلام الآن : القضاء وعلمه (قوله على طهر) في نسخة كامل لاظهر ذلك العضو (قوله ولو أصابها دم من الجرح) غاية لما قبله ، وبإشارة حج : ولو نذر إليها نحو دم الجرح وعما حتى عن مخالطة ماء مسحها له أخذها بما يأتي في شروط الصلاة أنه يعني عن اختلاط المطوّع عنه بأجنبي يحتاج إلى ماسته له اه . وكتب سم على قوله وعما مانصه : انظر لوعها جرم الدم بحيث لا يصل للمسح لنفسها اه : أي فهل يكفي المسح عليها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أخذها مما تقدم فيها لتجمد العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فإنه لا يعد حائلاً بل يكفي بمریان الماء عليه في رفع الحدث وإن لم يصل إلى البدن لتنتزله منزلة الجزء منه فكل ذلك هنا ، وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المتبج عن مقتضى كلام الباب ما يوافقه ، ثم رأيت ما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا أن يكون يجرسه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته على المحرر إلى أن قال : والأوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بقعله أو على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء ولإصال التراب على العضو اه . وهو ظاهر في أنه لا يمنع هنا لوجود الحائل فراجع (قوله مغفوّ عنه) زاد سم على منهج بعد ما ذكره نقلاً عن مدر خلافاً لما في فتاوى شيخ الإسلام ، وراجعت فتاوى شيخ الإسلام فوجدت الذي فيها على وجه آخر فراجع . قال مدر : فلو كان لو

(قوله حتى ماتحت أطراف الساتر منه) ظاهره بل صريحه أنه غاية في المسح : أي فيمسح حتى ماتحت أطراف الساتر وليس كذلك ، وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح الإرشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن : فإن ستره مسحاً بماء أبداً وغسل الصحيح حتى ماتحت أطراف الساتر الخ ، فلعله سقط لفظ وغسل الصحيح من الكنية (قوله ولا بد) أي لصحة المسح إذ هو قيد له كما لا يخفى : أي إلا عند عدم إمكان نزعه كما يأتي (قوله وإلا وجب نزعه) وحينئذ فلا فرق بين ما لو وضعها على حدث أو طهر إلا في القضاء وعلمه كما سيصرح به في آخر الباب (قوله فإن تغلر مسح وقضى) هذا التفصيل فيما إذا كان في غير أعضاء التيمم ، أما إذا كان فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتي .

وجعل يديه خلف ظهره متكفأ ووضع يده على فيه إلا في حالة تناوله فيستحب وتشييك أصابعه أو تفرقعها ويكون حاقبا أو حاقنا أو بحضرة طامم تنور نفسه له ويكون المرأة متتبية وليست بحرقوق يظهر حمله على تنقيب بلا حاجة بخلافه لما كوجود من يحرم نظره إليها والأكل والشرب فيمكره الشرب أشد ويحرم على المسجد الصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف . (و) ثامنها (أن يصلي بعده ركعتين) للاتباع رواه الشيخان ، ويخرج عنهما غيره ما يخصه السابق في ركعتي الإحرام وإتمامه يجبنا تخير هل على غير ما ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، والأفضل كونهما (خلف المقام) للاتباع ، ومنه يؤخذ أن فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ، ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما أن ما عداهما من النوازل يكون قهله في بيت الإنسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر . وبما تقرر علم رد قول من ادعى أن قضية كلامهم أن خلف المقام أفضل من سائر بضاع المسجد بنافيه قولهم في اللعان : أفضل بقاعه ما بين الركن والمقام ، لأن أفضلية فعلهما خلف المقام ليست لأفضليته بل للاتباع وإلا لكانت في الكعبة أفضل مطلقا ، ثم بالحجر تحت الميزاب ، ثم ما قرب منه إلى البيت ه ثم في بقية لأنه أفضل من سائر المسجد . ويؤخذ منه أنه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل منه في الحجر وفي سائر المسجد وهو ظاهر ، إذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة مع أن ذلك ظني فتقدم الكعبة عليه أولى ، ثم إلى وجه الكعبة لأنها أفضل للمهمات كما قاله ابن عبد السلام ، وليس فيه إشعار بخلاف لما فهمه الجوزجزي بأنه أفضل من الحجر ، لأن الحجر من الكعبة وليس في تقديمهم للحجر على جهة الكعبة ما يقتضي أن جهته أفضل من جهتها بخلاف ما زعمه أيضا ، لأن أفضلية فعلها فيه ليست لأفضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر ، ثم ما قرب منها ، ثم بقية المسجد لأنه أفضل من سائر الحرم ، ثم في بيت خديجة ، ثم في بقية مكة فيها يظهر فيها ، ثم بالحرم ، ثم حيث شاء من الأمكنة فيها شاء من الأزمات ، ولا يفوتان إلا بيوته . ويسن لمن أضرهما إراقة دم وإن صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ويظهر أنه كدم التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز ، والأجير عن مستأجر ولو معضوبا ،

بطرف ثوبه . أما لقائه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ . وهل يكره ذلك في غيره أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والأكل والشرب) أي ما لم ينع إليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أي باعتبار الزمنين (قوله أن يصلي بعده) أي متصلا به حرفا (قوله ثم ما قرب منه إلى البيت ثم في بقية) حج وزاد فالخطيم (قوله ثم إلى وجه الكعبة) أي ثم بعد الحجر إلى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام) زاد في حج فبين التمانين (قوله لأن أفضلية فعلها) أي الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أي الكعبة (قوله ولا يفوتان إلا بيوته) فإن قلت : كيف هذا مع أنه يغني عنهما فريضة ونافلة . قلت : لا يصير هذا لاحتمال أنه لم يصلي بعد الطواف أصلا ، أو صلى لكن بقي سنة الطواف (قوله ويظهر أنه كدم التمتع) أي فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وبسبعة إذا رجع (قوله والأجير عن مستأجره) أي فلو تركهما الولي لهما والأجير فينبغي أن يسن دم ويسقط من أجرة الأجير ما يقابل الركعتين

(قوله أن خلف المقام أفضل من سائر بضاع المسجد) خبر أن ، ومراده بكلامهم ما قالوه في أفضلية فعل الركعتين خلف المقام (قوله بنافيه قولهم الخ) من جملة مقول قول من ادعى وكان للاتق أن يأتي فيه بالفاء أو الواو (قوله لأن أفضلية فعلهما الخ) هو وجه الرد (قوله ثم ما قرب منه إلى البيت) أي من الحجر (قوله ثم إلى وجه الكعبة) صادق مع البعد فيبعد مع المرتبة الآتية أن صلاتهما في أضرعات المسجد من جهة الباب أفضل منها بالقرب ولوجدا من الكعبة من غير جهة الباب فانظر هل هو مراد (قوله ثم بقية المسجد) أي من غير جهة الباب على ما مر

وفارق صلاة المميز لهما وإن أحرم عنه وليه بأنه محرم حقيقة بخلاف المعضوب ، و.. بلا كراهة أن يولى بين أسابيع وبين ركعاتها . والأفضل أن يصلى عقب كل طواف ركعتيه . ومن سنن الطواف نيته إن كان طواف نسك أخذاً مما مر ، فلو كان عليه طواف إفاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ماعليه فتوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قديماً أو وداعاً وقع عن طواف الإفاضة أو النذر كما في واجبات الحج والعمرة ، وقولهم إن الطواف يقبل الصرفة : أى إذا صرفه لغير طواف آخر كطلب غريم كما مرّت الإشارة لذلك ، (و يقرأ فى الأولى) منهما سورة (قل يا أيها الكافرون و) يقرأ (فى الثانية) سورة (الإخلاص) للاتباع ، رواه مسلم ، ولما في قراءتهما من الدلالة على الإخلاص المناسب لما هنا لأن المشركين كانوا يعبدون الأصنام (ويجهز) فيما (ليلا) من غروب الشمس إلى طلوعها ، وقولهم الأفضل في النافلة المقفولة ليلا التوسط بين الجهر والإسرار محله في النافلة المطلقة كما مر (وفى قول نجيب الموالاة) بين أشواطها وأبعاضها (و) نجيب (الصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بالأميرين وقاله خلنوا عني مناسككم ، والأصح الأول . أما الموالاة فلما مر في الرضوخة لائح الخلاف فيها ، وعمل الخلاف في تفريق كثير بلا عذر ، فلو كان يسيراً أو كثيراً بعذر لم يضر جزماً كالوضوء . قال الإمام : والكثير ما يغلّب على الظن بتركه ترك الطواف ، إما بالإضراب عنه أو بظن أنه أتته ، ومن اعترى إقامة مكتوبة لأجنازة وراتبة بل يكره قطع الطواف الواجب لهما . وأما الصلاة فللخبر المار والقولان في وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضاً ، فإن كان نقلاً فسنة قطعاً ، وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لإنشاء ركعتيهما وشروطيهما . ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه (و) لهذا (لو حمل الحلال محرمًا) به عذر من صغر أو مرض أو لم يطف المحرم عن نفسه لإحرامه ولم يصرفه عن نفسه (فطاف به) ولم ينو لنفسه أولهما (حسب) الطواف (للمحمول) عن الطواف الذي لإحرامه كراكب بهيمة ، وفي بعض النسخ حسب للمحمول بشرطه ، أى الطواف في حق المحمول من طهر وستر عورة ودخول وقت ، وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل ، فإن كان قد طاف عن نفسه لإحرامه فكما لو حمل حلالاً وسبأى أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي ، وإن نواه الحامل لنفسه

(قوله إذا صرفه لغير طواف آخر) ومن الغير مشكلة المحمول الآتية والمراد بالطواف الذي لا بعد صرافاً أن يقصد بفعله الطواف لكن عن غير القرض ، فلا يقال يشكل ما هنا بما لو جهل محرمًا ونوى بدله المحمول فقط حيث وقع للمحمول لأن ما هنا لم يجعل فيه طوافه عن غيره بل جعل دورانه غير طواف حيث جعل نفسه كالدابة (قوله محله في النافلة المطلقة) قضيته أنه يجهر بركعتي الإحرام ليلاً وقد قلنا خلافاً (قوله لأجنازة الخ) أى وإن تعين ويعذر في التأخير إلى فراغه ، فإن خيف تغير الميت فينبغي وجوب قطعه (قوله وهذا لا بد منه) وقضية اشتراطهم ذلك في حق المحمول عدم اشتراطه في الحامل فيجوز كونه محدثاً وعارياً ، لكن يستثنى منه ما لو كان الحامل ولياً أو مأذونه فتشترط فيه الطهارة لما مر ، ثم قال : والفرق بين الولي وغيره أن مباشرة الولي أو مأذونه تتوقف عليها

(قوله ما يغلّب على الظن بتركه ترك الطواف) كذا في النسخ ولعل لفظ بتركه عرّف عن قوله بارتكابه (قوله وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل) في إطلاقه نظر إذا القرض أنه لم ينو لنفسه ولا لهما : أى بأن ينو شيئاً أو نواه للمحمول أو أطلق ، وهو في الأخيرة قريب أخذاً مما يأتي بخلافه في الأوليين كما هو ظاهر ، ومعلوم أن شرط وقوعه له أن يكون متصفاً بشروط الطواف

أو لمّا وقع له عملا بنيته في حقه (وكذا) بحسب المحمول أيضا (لو حمله محرم قد طاف عن نفسه) لإحرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما بحثه الأسنوى (والأ) بأن لم يكن المحرم الحامل طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالأصح أنه إن قصد المحمول فله) فقط تنزيلا للحامل منزلة النابة، وإنما لم يقع للحامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط علم صرفه الطواف لفرض آخر وهو الأصح، والثاني للحامل فقط كما لو أحرم عن غيره، وعليه فرضه بناء على عدم ضرر الصارف، وقيل يقع لمّا جميعا (وإن قصد لنفسه أو لمّا) أو أطلق (فللحامل فقط) وإن قصد محموله نفسه لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه، ويؤخذ منه أنه لو حل حللا حللا ونوبا وقع للحامل وللمّا قال في المجموع: ويقاس بالمحرمين الحلالان التاويان فيقع للحامل منهما على الأصح، وسواء في الصغير حمله ولية الذي أحرم عنه أم غيره، لكن ينبغي كما أفاده الشيخ في حل غير الولي أن يكون بإذن الولي، لأن الصغير إذا طاف ركباً لا بد أن يكون وليه أو نائبه سابقاً أو قائداً كما مر، ومحلّه في غير المميز، وخرج بقوله حل ما لو جمعه في شيء موضوع على الأرض أو سفينة وجلبه فيقع للحامل والمحمول مطلقاً، إذ لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لا تنصّاله عنه، وتصوير المصنف المسئلة بما إذا كان المحمول واحداً جرى على الغالب، وإلا فلو كان المحمول اثنين فأكثر لم يختلف الحكم. وقضية كلام الكافي أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسعي، وهو كذلك وإن نظر فيه الزركشي، إذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف، وقد صرح بذلك أبو زرعة وغيره تبعاً للشيخ المحب الطبري، لكن سيأتي عن الشيخ أنه كالوقوف وإن حمله في الوقوف أجزأ فيهما: يعني مطلقاً، والفرق أن المعتبر ثم السكون: أي المحضور، وقد وجد من كل منهما وهنا الفعل ولم يوجد منهما، ولو طاف محرم بالحج معتقداً أن إحرامه عمرة فبان حجاً وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف، وما ذكر فيما إذا نوى نفسه ومحموله هو ما ذكره الشيخان في كتبهما واعترضه الأسنوى بما رد عليه فيه وبأن الذي رجحه الأصحاب مأمّر لموافقته نص الإماماء، والقياس في أنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه.

حصّة طواف غير المميز بخلاف غيره، وبه صرح حجج (قوله عملاً بنيته في حقه) أي وإلغاء نية غيره (قوله فالأصح أنه إن قصد المحمول فله) هذا يخالف مأمّر بعد قول المصنف فللّولى أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز الخ. من قوله ولا يكتفى بالطواف والسعي من غير استصحابه وإنما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير مأمّر في الرمي اه. أقول: وقد يقال يمكن تصوير ما هناك بما لو أطلق وما هنا مصوراً بما إذا قصد المحمول وحده سواء كان بالغاً أم صبياً بدليل قوله الآتي وسواء في الصغير حمله ولية الخ (قوله أو سفينة وجلبه الخ) نعم إن قصد الحاذب المشي لأجل الجذب بطل طوافه لأنه صرفه اه حج. وقوله مطلقاً: أي سواء نوى الحامل نفسه أو ما أو أطلق. أما لو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه، وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حجج نعم الخ (قوله أنه كالوقوف) أي في عدم قبول الصرف وهو ضعيف (قوله إذا نوى نفسه ومحموله) أي من وقوعه للحامل.

(قوله أجزأ فيهما) لعل في معنى عن.

فصل فيما يختم به الطواف وبيان كيفية السعي

(ليستلم الحجر الأسود ندبا بشرطه في الأنتى والخنى (بعد الطواف) وقوله (وصلاته) مزيد على الحرر للاتباع ، وليكون آخر عهده ما ابتدأ به ، واقتصاره على الاستلام يقتضى عدم منية تقبيل الحجر والسجود عليه . قال الأسنوى : فإن كان الأمر كذلك فلعل سببه المبادرة للسعى اه . والظاهر كما أفاده الشيخ من ذلك ، قال الزركشى : وعبارة الشافعى تشير إليه (ثم يخرج من باب الصفا) ندبا (السعى) بين الصفا والمروة للاتباع ، رواه مسلم ، وروى الدارقطنى والبيهقى بإسناد حسن « يا أيها الناس اسعوا فإن الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعى » (وشروطه) أى شروطه (أن يبدأ بالصفا) ويختم بالمروة للاتباع مع خبر « خذوا عنى مناسكتكم » وخبر « ابدعوا بما بدأ الله به » فلو بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا مرة ويكمل سعيها بأخرى ، ولو نسى السابعة بدأ بها من الصفا ، أو السادسة حسب له الخمس قبلها دون السابعة لأن الترتيب شرط فيلزمه سادسة من المروة وسابعة من الصفا ، أو الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم يأتى بها وسابعة (وأن يسعى سعيها) للاتباع (ذهابه من الصفا إلى المروة مرة) بالرفع خبر ذهابه (وعوده منها إليه أخرى) ولو منكوسا أو كان يسعى القهقرى فيما يظهر إذ القصد قطع المسافة ، ويشترط قطع المسافة بين الصفا والمروة كل مرة ولا بد أن يكون قطع ما بينهما من بطن الوادى وهو السعى المعروف الآن ، وإن كان في كلام الأزرقي ما يوهى خلافه فقد أجمع العلماء وغيرهم من زمن الأزرقي إلى الآن على ذلك ، ولم أر في كلامهم ضبط عرض السعى وسكوته عن عدم الاحتياج إليه ، فإن الواجب استيعاب المسافة التى بين الصفا والمروة كل مرة ، ولو التوى في سعيه عن عمل السعى يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه ، وأن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه وروؤس أصابع رجله بما يذهب إليه منها وإن كان راجعا سير دابته حتى يلصق حافرها بذلك وبعض درج الصفا يحدث فليحظر من تحلفه وراءه ، وليس فيه الطهارة والستر والمشى والمواالة فيه وبينه وبين الطواف والرمى والذكر المأثور كما يأتى ، ويكره وقوف الساعى في أثناء سعيه بلا عذر لحديث أو غيره ، وأن يصلى بعده ركعتين لا الركوب اتفاقا ، ولا يجرى فيه خلاف الركوب في الطواف . قاله في المجموع ، لكن نقل عن النص كراهته ، ويؤيدها ما فى ذلك من الخروج من خلاف من منعه إلا أن يقال إنه خلاف سنة صحيحة وهى ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره بلا عذر لصغر أو مرض خلاف الأولى ، والمروة : أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لأنها مرور الساعى في سعيه أربع

(فصل فيما يختم به الطواف)

(قوله بشرطه) وهو خلو المطاف (قوله وخبر ابدعوا بما بدأ الله به) وفى رواية مسلم ابدأ بما بلغ محل (قوله لا الركوب اتفاقا) معتمد أى فلا يكره لكنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المشى فيه (قوله لأنها مرور الساعى)

(فصل) فيما يختم به الطواف

(قوله بشرطه) أى خلو المطاف (قوله فإن الواجب استيعاب المسافة التى) في هذا التعليل المقصود نظر لا يمتحى لصلده بقطع المسافة بين الصفا والمروة لا من المحل المعروف كالمسجد مثلا (قوله وبعض درج الصفا يحدث فليحظر الخ) بين الشباب بن حجر أن ذلك بالنسبة لأزمة متقدمة ، وإلا فالآن قد ارتفعت تلك الدرج بل وبعض

مرات والصفا مروره فيه ثلاثا فإنه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يحتم به ، وما أمر الله بمباشرة في القربة أكثر فهو أفضل ، وبدايته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة ، قال : والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه . وهو المتمد وإن نظر فيه الزركشي بأن أفضلها الوقوف خبر « الحج عرفة » ولهذا لا يفوت الحج إلا بفواته ، ولم يرد غفران في شيء مما ورد في الوقوف ، فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان ، فقد صرح الأصحاب بأن الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات البدن بعد الإيمان بخلاف الوقوف ، وقد يقال بأن الطواف أفضل من حيث ذاته لأنه مشبه بالصلاة وقربة مستقلة ، والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لفواته به وتوقف حصته عليه واختصاصه به ، ويحمل كلام ابن عبد السلام على الأول والزركشي على الثاني ، وما نظر به في أول كلامه أيضا بأن الصفا قدمت في القرآن والأصل فيها قدم فيه أنه للاهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دليل على خلافه وبأن ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله ، بل قد يدل على ما قلناه بأن يقال : ما أمر الشرع بمباشرة بالمعابة قبل نظيره وعدم الاعتداد بمباشرة نظيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له والضرورة قاضية بتفضيل المتبوع ، وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل ، إذ لا يحدث بالمروة قبلها فتكون تابعة لها صحة ووجوباً فكانت الصفا أفضل ، ودعوى أنها وسيلة ممنوعة إذ لا يصدق عليها حد ما كما لا يخفى ، يرد بأن البداية بالصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقديمها بأفضليتها ، وبأن البداية بالشيء لا تستلزم أفضلية المبدل على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله (وأن يسمى بعد طواف ركن أو) طواف (قدوم) لأنه الوارد من فعله عليه الصلاة والسلام ، ونقل الماوردي الإجماع على ذلك (بحيث لا يتدخل بينهما) أي بين السعي وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) وإن تخالفا بينهما زمن طويل ، فلو وقف بهما لم يجز السعي إلا بعد طواف الإفاضة للدخول وقت طواف الفرض فلم يميز أن يسمى بعد طواف نفل مع إمكانه بعد طواف فرض ، ولو نوى بطوافه بعد الوقوف وانحصاف ليلة النحر طواف قدوم لنت نيته وانصرف لطواف الركن ، وكذا لو نواه معتمر انصرف لطواف عمرته ويحصل بطوافهما للفرض ثواب طواف القدوم كتحية المسجد ، ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه إطلاقهم أولا ، ويحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التسمية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك . فالمجانسة منتفية بينهما كل محتمل ، وظاهرهما مهم الآتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ، ولو طاف للقدوم فهل له أن يسمى بعده بعض السعي ويكمل بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضا ، والأقرب لكلامهم المنع

أي لأن في الوصول إليها مرور الخ (قوله فالصواب القطع) من كلام الزركشي (قوله يرد) خبر قوله وما نظر به في أول كلامه الخ (قوله للدخول وقت طواف الفرض) قضيته عدم امتناع السعي قبل انحصاف ليلة النحر ، وليس مرادا كما صرح به حج حيث قال في أثناء كلامه ويفرق بينه : أي السعي وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فإنه يسن له القدوم ، ولا يميزه السعي حينئذ بأن السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الإفاضة (قوله انصرف لطواف عمرته) كل من هذين علم من قوله قبل فلو كان عليه طواف إفاضة

الدرج الأصلية (قوله من حيث كونه ركنا) أي فأفضليته لغیره (قوله وما نظر به) المنظر هو الشهاب سيج في إمداده (قوله بل قد يدل على ما قلناه) كان الأولى أن يقول : بل قد يعارض بنظيره بأن يقال الخ (قوله وقد بان بما ذكرته) كان ينبغي أن يقول قال : أي المنظر وما ذكرته الخ (قوله يرد بأن البداية) في هذا الرد نظر لا يخفى

(ومن سعى بعد طواف (قنوم لم يعده) أى لا يستحب له إعادته بعد طواف الإفاضة لأنه لم يرد ، بل تكره إعادته كما قاله الشيخ أبو محمد إذ هو بدعة ، لكن الأفضل تأخيرها عن طواف الإفاضة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى . قال : لأن لنا وجهاً باستحباب إعادته بعده . نعم يجب على نحو صبي يبلغ بعرفة إعادته كما أمر ، ولو أخره إلى ما بعد طواف الوداع لم يعتد بوداعه لأنه إنما يوقى به بعد فراغ المناسك ولا فراغ قبل السعى ، ولا فرق في عدم الاعتداد بين أن يبلغ سعيه مسافة القصر أو لا لأنه حيث بقي السعى فإحرامه باقٍ لأنه ركن ! محلل بدلونه ولا يجبر بلم فلا يتصور أن يعتد بوداعه ، وأعرض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد لحواف الوداع بتصوره بعده بأن يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف : أى إلى مسافة قصر لما يأتي فإنه يؤمر بطواف الوداع فإذا عاد كان له أن يسعى كما صرح به البندنجي والعمراني لأن المولاة بينهما ليست بشرط . قال : وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منى أن يسعى بعده اهـ . وفي نص البيهقي وكلام الخفاف ما يوافقه ، ومع ذلك فالعتمد ما قاله في المجموع رداً عليهما من أن ظاهر كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد القنوم والإفاضة ، وقولهما إن ذلك مذهب الشافعي أى بحسب ما فهماه ، فلا يقال كيف يبلغ بكلامه نقلهما الصريح ، وصوب الأسوي أيضاً وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المكي بالحج ثم ينتفل بطواف ثم يسعى بعده ، وقد جزم بالإجزاء في هذه المسألة ، ويوافقه قول ابن الرقعة : اتفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلاً إلا طواف الوداع ، ويرده ما مر عن المجموع أيضاً (ويستحب) للذكر (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) « لأنه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت » رواه مسلم . أما الأنثى والخنثى فلا يسن لهما الرقى : أى إلا إن خلا الحمل عن غير المحارم فيها يظهر كما نبه عليه وعلى الخنثى الأسنوي وتبعه عليه تلميذه أبو زرعة وغيره ، وما اعترض به من أن المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى إخفاء شخصها ما أمكن وإن كانت في خلوة . ألا ترى أنه لا يسن لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يرد بأن الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأنثى والخنثى طلباً للستر ، فإذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوباً ، إذ الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، وبأن قياس مانحن فيه على التخوية ممنوع لأنها مثيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى فلا تصل له ، ويؤيد مقاله الأسنوي ما مر في الجهر بالصلاة والقول بأن إخفاء الشخص يحتاج له فوق الصوت مردود بأن سماع الصوت قد يكون سبباً لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى في الخلوة (فإذا رقى) يكسر القاف (قال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر) من كل شيء (والله الحمد) أى على كل حال لا يغيره كما يشعر به تقديم الخبر (الله أكبر على ما هدانا) أى دلنا على طاعته بالإسلام وغيره (والحمد لله على ما أولانا) من نعمه التي لا تحصى (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) تقدم شرحه في خطبة الكتاب (له الملك) أى ملك السموات والأرض لا يغيره (وله الحمد بحج) وبثبته بيده (أى قدرته) الخير وهو على كل شيء قدير) خبر مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل

أو نزل من زمنه الخ) قوله ألا ترى أنه لا يسن لها التخوية (هي رفع البطن عن الفخذين وإبعاد المرفقين عن الجنتين) قوله فلا تصل إليه) أى لاساويه في العلة حتى يمنع قياساً عليها

(قوله وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع الخ) في هذا التصوير نظر لأنه يبطل حينئذ كونه وداعاً (قوله رداً عليهما) أى على البندنجي والعمراني (قوله بأن) في مطلوب لكل أحد « فيه مصادرة لأن الحصر لا يسلمه .

القبلة ووحيد الله وكبره وقال : لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ، قال هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا وفيه زيادة وتفصان بالنسبة لما ذكره المصنف (ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً) لأنها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هناك واستحبوا من دعائه أن يقول : اللهم إنك قلت - ادعوني أستجب لكم - وأنت لا تختلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني بالإسلام أن لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم (قلت : ويعبد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً ، والله أعلم) للاتباع (و يسن (أن يمشي) على هيئته ويحيته (أول السعي وآخره) أن (يعدو الذكر) أي يسعى سعياً شديداً فوق الرمل (في الوسط) الذي بينهما للاتباع ، رواه مسلم . أما المرأة والخنثى فلا ، ويلبني أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعياً بقصد المسابقة ، والراكب يجره كدأته بحيث لا يؤذي المشاة (وموضع التوعين) أي المشي والعدو (معروف) هناك فيمشي حتى يبقى بينه وبين المبل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين المبلين الأخضرين الذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشي حتى ينتهي إلى المروة . فإذا عاد منها إلى الصفا يمشي في محل مشابه وسعى في محل سعيه . ويسن أن يقول في السعي ولو أثنى : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم .

فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه

(يستحب للإمام) الأعظم إن خرج مع الحجاج (أو ، منصوبه) لم إن لم يخرج الإمام (أن يخطف بمكة في سابع ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم وتكون عند الكعبة وإنما يخطف (بعد صلاة الظهر) أو الجمعة إن كان يومها (خطبة فردة) ولا تكن عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقرر ، ولأن القصد بها التعلم لا الوعظ والتخويف فلم يشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف . ويسن أن يكون محرماً كما مر ويفتحها بالتلبية والحلال بالتكبير (يأمرهم فيها بالغدو) في اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يترؤون فيه الماء (إلى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه ، وتذكر وهو الأغلب ، وقد توثق ، وتخفيف نونها أشهر من تشديدها . سميت بذلك لكثرة ما يمتنى : أي يراق فيها من الدماء (ويعلمهم)

(قوله ثم دعا بين ذلك) أي بين ما ذكره من التوحيد (قوله ثم نزل إلى المروة) أي وسار حتى أتى المروة (قوله) فيخرج عن كونه سعياً (هو ظاهر ما قدمه من أنه يقبل الصرف . أما على ما نقله الشيخ فلا (قوله ولو أثنى) لم يظهر لأخذها غاية هنا معنى ، إذ الصيغة بالنسبة لهما سواء اللهم إلا أن يقال مراده التعميم .

(فصل) في الوقوف بعرفة

(قوله في الوقوف بعرفة) قدّمه مع أنه مؤخر لفظاً لأنه المقصود بالذات (قوله كان يومها) أي يوم السابع (قوله) ولأن القصد بها التعليم (أخذ بعضهم من هذا أنه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لأن التعليم لا يحصل إلا بذلك للكثرة أقول : والظاهر أنه غير مراد بلى ينبغي الاكتفاء بخطبة واحدة أخذاً بإطلاقهم (قوله أشهر من تشديدها) أي مع

فصل في الوقوف بعرفة

فيها (ما أمامهم من المناسك) رواه البيهقي ، فإن كان قتها قال : هل من سائل ، ويخطب الحج أربع هذه وعظية يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر ، وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي ، وقضية كلامه أنه يجزئهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك ، وأطال الأستاذ في الانتصار له لكن الذي ذكره أنه يجزئهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى ، وهو محمول أشعلا من النص على أنه لبيان الأكل والأكل لبيان الأكل ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لإمامهم أن يفعل كما يفعل إمام مكة قاله المحب الطبري . قال الأذري : ولم أره لغيره ويأمر فيها أيضا المتمتعين . قال في المجموع : والمكئين بطواف الوداع قبل خروجه وبعد إحرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطي والأصحاب ، بخلاف المفرد والقارن الآفاقيين لا يؤمران بطواف وداع لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما (ويخرج) ندبا (بهم من غد) بعد صلاة الصبح إن لم يكن يوم جمعة (إلى منى) بحيث يصلون الظهر وبأى الخميس بها ، فإن كان يوم جمعة ندب أن يخرج بهم قبل الفجر لأن السفر يومها بلا عذر كتخلف عن رفقة بعد الفجر وقبل فعلها إلى حيث لا يصل الجمعة حرام فعله فيمن تلزمه ولم تمكنه لإقامتها بمنى وإلا بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصل معهم وإن حرم البناء ثم (وبيتوا) ندبا (بها) فليس بركن ولا واجب . ومن البدع التقيية ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من إيقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات . قال الزعفراني : يسن المشي من مكة إلى المناسك كلها إلى اقتضاء الحج لمن قدر عليه ، وأن يقصد مسجد الخيف فيصلي فيه ركعتين ويكرر التلبية قبلهما وبعدهما ويصل مكتوبات يومه وصبح غده في مسجدتها (فإذا طلعت الشمس) على ثبير يفتح المثلثة جبل كبير بمزدلفة على بين الذهاب من منى إلى عرفات (قصدوا عرفات) مكثرين من التلبية والدعاء ما رين على طريق ضب وهو الجبل المطل على منى ، ويعودوا على طريق المأزمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساثر أن يقول : اللهم إليك توجهت وإلى وجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحجتي مبرورا وارحمني ولا تخيبني إنك على كل شيء قدير ، وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه . قلت كما قال الرافعي في الشرح (ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة)

الصرف وعلمه والتذكير والتأنيث على ما يستفاد من إطلاقه (قوله قال هل من سائل) أي حال الخطبة (قوله) كما يفعل إمام مكة (أي بأن يخطب في سابع ذي الحجة إلى آخره) تقدم ويأمر فيها أيضا المتمتعين قال في شرح المنهج : وهذا الطواف مسنون (قوله وإن حرم البناء) ثم يؤخذ من هذا صحة الجمعة في السانبة الكائنة ببولاق وإن كانت في حريم النهر لأنه لا تلازم بين الحرمه وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه : أي ولم يخف تأذيا ولا نجاسة (قوله في مسجدتها) أي مسجد منى وهو مسجد الخيف

(قوله وقضية كلامه) لعل المراد بطريق مفهوم الموافقة المساوى فإما لم يذكره مقيس على ما ذكره ، ولهذا جعله من قضية كلامه لا من صريحه (قوله ندب أن يخرج بهم قبل الفجر) أي فإن لم يفعل هذا المندوب وتخلف إلى ما بعد الفجر وجب عليه المكث إلى صلاة الجمعة إن لم تنأت له بعد خروجه ، فلا منافاة بين ندب الخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى (قوله كتخلف) أي أو كخوف تخلف فهو مثال للعذر (قوله في مسجدتها) أي منى وهو مسجد الخيف وكان الأولى خلاف هذا التعبير (قوله وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه) ليس هذا مكررا مع ما مر من أنه ينهب من طريق ضب ويرجع من طريق المأزمين لأن هذا أعم . والحاصل أن السنة ذهابة من طريق ورجوعه من أخرى ، والأولى أن يكون الذهاب من طريق ضب والرجوع من طريق

وهي يفتح الترن وكسر الميم ويميز إسكانها مع فتح التون وكسرها موضع (يقرب عرفات حتى تزول الشمس ، والله أعلم) للاتباع ، رواه مسلم . ويسن أن يقتسل بشجرة للوقوف فإذا زالت الشمس ذهبوا إلى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، وصدره من عرفة بضم العين وآخره من عرفة ويميز بينهما محركات كبار فرشت هناك . قال البقوي . وصدره محل الخطبة والصلاة (ثم يخطب الإمام) أو منصوبه (بعد الزوال) بهم على منبر أو مرتفع فيه لا في عرفات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الأولى يبين لهم في الأولى المناسك ككيفية الوقوف وشرطه والدفع إلى مزدلفة والمبيت بها والدفع إلى منى والرعى وما يتعلق بجميع ذلك ويحتمل على إكثار الدعاء والذكر والتلبية بالوقوف ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص ، وحين يقوم إلى الخطبة الثانية يؤذن للظهر فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المون من الأذان للاتباع : رواه الشافعي . ولما كان القصد بالثانية إنما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم إنما هو في الأولى شرعت مع الأذان وإن منع سماعها قصدا للمبادرة بالصلاة (ثم) بعد فراغه من الخطبتين (يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا) تقديمًا للاتباع ، رواه مسلم ، ويتصرفان أيضًا ، والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالمزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر ، فالمكيون ومن سقره قصر يقول لهم الإمام بعد سلامه آمنا ولا يجمعوا معنا فإن قوم سفر . وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونوا أن يقيموا بها أربعة أيام لهم ، فإذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونوا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لأنهم أنشؤا سفرا تقصر فيه الصلاة ١٨ . وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من سفرهم بعد تفرغ من منى بيوم ونحوه : وأما الآن فاطردت عادة أكثرهم بإقامة أميرهم بعد التفرغ فوق أربعة أيام كوامل ، فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشؤوا حينئذ سفرا تقصر فيه الصلاة ، ثم بعد فراقهم من الصلاة يذهبون إلى الموقف ويعجلون السير إليه ؛ وأفضله للذكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المشرقة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة ، فإن تعدل الوصول إليها لرحمة قرب منها بحسب الإمكان ، وبين مسجد إبراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل . أما الأنثى فينتدب لها الجلوس ، في حاشية الموقف ومثلها الخنثى إلا أن يكون لها نحو هودج فالأولى لها الركوب فيها يظهر (و) يسن (أن يلقوا) أي الإمام أو منصوبه والناس (بعرفة إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم ، والأفضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا ، وظاهر أن أصل الوقوف واجب مع أنه بالنصب في كلامه لعطفه له على غلب المقضى لاستجابته ، وهو صحيح من حيث طلب استمراره إلى الغروب إذ هو مستحب حينئذ (وأن يذكروا الله تعالى ويدعوه) بإكثار (ويكثرُوا التَّهليل) للاتباع رواه مسلم وصح « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على

(قوله وأفضله للذكر موقفه) أي المحل المعروف بأنه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لا خصوص المكان الذي وقف فيه بعينه

الزمانين فليراجع (قوله وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا الخ) وظاهر أنهم في هذه الأزمان بقصر ون ويجمعون في مكة إذا دخلوها وبعد خروجهم منها إلى عرفات حتى يرجعوا إليها بعد أيام منى . لأن بدخولهم إلى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لأنهم لم ينووا الإقامة بها في هذا الدخول أربعة أيام صحاح ، لأن بدخولهم إليها الآن في الغالب إما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجون إلى عرفات في الثامن (قوله وأفضل ما قلت الخ)

كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي
أمرى ، اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول ، إلى غير ذلك من الأدعية المعروفة ، ويكرر كل دعاء ثلاثاً
ويفتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونختمه بمثل ذلك مع التأمين ، ويكثر
من البكاء فهناك تسكب العبرات وتقال العبرات . وفي البحر عن الأصحاب : يستحب أن يكثر من قراءة سورة الحشر ،
وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف إن تيسر ، وإلا فاقل شبيهه فإن التكفل باستجابة
الدعاء هو خلوص النية وحلّ الملم والمشرّب مع مزيد الخضوع والانكسار ، وبسن رفع يديه ولا يجاوزهما
رأسه ، والإفراط في الجهر بالدعاء وغيره مكروه ، وأن يبرز للشمس إلا لعذر كنفص دعاء أو اجتهد إذ لم ينقل
أنه صلى الله عليه وسلم استظل هنا مع أنه صبح أنه ظلل عليه بثوب وهو يرى الحمرة ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل
قبل الزوال ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق ، والأفضل أن يكون الواقف بعرفة متطهراً من الحلد والحبث
مستور العورة مستقبل القبلة راكباً ، وليحذر من المفاصصة والمشاغرة والكلام المباح ما أمكنه وانهيار السائل واحتقار
أحد . وذهب جماعة من السلف كالسنن البصري وغيره وقال أحد : لا بأس به إلى أنه لا كراهة في التعريف بغير
عرفة ، وكرهه آخرون كمالك لكنهم لم يدعوه بفاحشات البلع بل يخفف أمره إذا خلا عن اختلاط الرجال بالنساء
وإلا فهو من أفحشها (فإذا غربت الشمس) يوم عرفة (قصدوا مزدلفة) مارين على طريق المازين وعليهم
السكينة والوقار ، ومن وجد فرجة أسرع وهي كلها من الحرم ، وحدها ما بين مازي عرفة ووادي محسر مشتقة
من الازدلاف وهو التقرب ، لأن الحجاج يتقربون منها إلى منى ، والازدلاف : التقرب ، وتسمى أيضاً جمعا
يفتح الجحيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها (وأنعروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعا) للاتباع
وهو للسفر كما مر ، وأطلق المصنف ندب التأخير إليها ، وقيله جمع تبعاً للنسب بما إذا لم يحش فوت وقت الاختيار
للعشاء فإن خشية صلى بهم في الطريق . قال في المجموع : ولعل إطلاق الأكثرين محمول على هذا ، وفيه أن
السنة أن يصلوا قبل حط رحالم بأن ينيخ كل جملة ويقبله ثم يصلون للاتباع . رواه الشيخان ، ويصل كل
رواتب الصلاتين كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنقل فلا مطلقاً ، ويتأكد إحياء هذه الليلة لم كثيرهم بالذكر
والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع ، واعلم أن المسافة من مكة إلى منى ومن مزدلفة

(قوله اجعل في قلبي نوراً) أي اعتناء للحق (قوله وفي بصري نوراً) أي ولو كان أعمى (قوله والتعبد) أي
التعظيم (قوله تسكب العبرات) أي الدموع (قوله إلا لعذر كنفص دعاء) أي لما تؤثر فيه الشمس من البروز
ها (قوله مستقبل القبلة راكباً) أي حيث كان ذكر أو أنثى تيسرها الركوب في الموضع لما مر في قوله أما الأنثى
فينتدب لها الجلوس الخ (قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف) معتمد وهو جمع الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر
للجماعة وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة (قوله ولا يتنقل فلا مطلقاً) أي لا يطلب منه ذلك

أي حشية عرفة كما في روايات (قوله وقال أحمد لا بأس به) ينهي تأخيرهم عن قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف بغير
عرفة ، وإلا فهو يوم أن الضمير في به من كلام الإمام أحمد يرجع إلى نفي الكراهة ، وليس بمرد لأن كلام الإمام
أحمد في أصل التعريف المذكور (قوله والازدلاف والتقرب) كذا في النسخ بياء تحية قبل الباء ، ولعلها زائدة
من الكتابة وإلا فالقياس حذفاً كما تقدم في كلامه آتفاً ، على أن هذا لاحاجة إليه مع ذلك ، ثم رأيتها محذوفة
في نسخة (قوله كثيرهم) أي وإن زاد غيرهم بعبادة النفل المطلق المنفي عنهم فيما مر

إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة (وواجب الوقوف) بعرفة (حضوره) أى الحرم أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة (بجزء من أرض عرفات) غير « وقتت ههنا وعرفة كلها موقف » رواه مسلم ، وحدود عرفة معروفة وليس منها ثمة ولا عرفة ، ودليل الوقوف « الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » رواه أبو داود ولا يشترط المكث بها كما قال (وإن كان مارا في طلب آبق ونحوه) كترجم ودابة شاردة فعلم أنه لا يضر صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالبقعة أو اليوم (و) لكن (يشترط كونه) محرما (أهلا للعبادة) إذا أحرم بنفسه (لا معنى عليه) جميع وقت الوقوف كما في الصوم ، لعدم أهليتهم للعبادة فيقع حج المحبون نفلا كما نقلاه عن التتمة وأقره ، ومثله سكران غلب على عقله فزال للخلوة في الجنون وإن تمدى بسكره ، بخلاف المغنى عليه فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا ، والفرق بينه وبين المحبون أنه ليس للمغنى عليه ولئى يحرم عنه ولا كذلك المحبون (ولا

(قوله حضوره بجزء من أرض عرفات)

[فرغ] شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها لغيرها حل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد الذى أصلها فيه ؟ فيه نظر ، ويتجه عدم الصحة فليتأمل ، ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة وأغصانها داخلية ففيه نظر أيضا ويتجه الصحة فليتأمل اه سم على حج . وينبغى أن مثله في عدم الصحة مالم يطرأ في هواه عرفة ، ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن م ، وعليه فيفرق بين من طار في الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصح بأنه مستقر في نفسه على جرم في هواه عرفة فأشبه الواقف في أرضه هذا ، ولكن نقل عن شيخنا العلامة الشورى في حواشى التحرير التوبة بينهما في عدم الصحة . أقول : ولو قبل بالصحة في الصورتين تزيلا لحواله منزلة أرضه لم يبعد (قوله لعدم أهليتهم) أى للمغنى عليه وجمعه باعتبار أفرادهم ولو قال أهليته كان أولى (قوله والفرق بينه ألخ) يؤخذ منه أنه لو طرأ الإجماع عليه بعد الإحرام وقع حجه صحيحا وإن أغمى عليه جميع مدة الوقوف . قال حج : وببطل الفرق على ما يأتى أوائل الحجر أنه يولى عليه إذا أيس من إفاقتة فالحق أنه والمحبون سواء كما تقدم اه . وبه يتأيد ما ذكرنا فيها

(قوله من أرض عرفات) ظاهر التقييد بالأرض أنه لا يكتفى بالهواء كأن مر بها طائرا وكان الفرق بينهما وبين الاعتكاف أن المسجد ثبت حكمة إلى السماء الدنيا كما صرحوا به ، بخلاف عرفة فإن المقصود نفس البقعة ، ولم أر لم تصرحيا بأن طوائف حكمها فليراجع ثم رأيت سم نقل عن الشارح عدم الصحة (قوله لعدم أهليتهم) عبارة الإمداد التى هى أصل هذه عقب قول الإرشاد ولو يوم لا إجماع نصها : أو جنون أو سكر كما في الصوم لأنهم ليسوا ألخ فرج الضمير المغنى عليه والمحنون والسكران ، فعلى الأخيرين سقطا من نسخ الشارح من الكتبة ، ثم قال في الإمداد عقب مامر : فيقع حج المحبون نفلا كما نقله الشيخان عن التتمة وأقره ، فبينى الولى بقية الأعمال على إحرامه السابق ، وقيل لا يقع وأطال الأسنوى في الانتصار له إلى آخر ما ذكره ، فصور وقوعه للمحبون نفلا إذا بنى له الولى على إحرامه السابق ، فأفهم أنه لا يكتفى بحضور المحبون بنفسه ، وكأنه إنما صور به بذلك لقول الأذعى ردا على كلام التتمة ، والذى تصححه نصوص الشافعى وكلام الأصحاب أن كل من خرج عن الأهلية بمجنون أو إجماع فاته الحج كمن فاته الوقوف رأسا ، وحضوره عرفة كعلمه ، ثم ساق نص الشافعى في الإملاء الصريح فيها قاله ، لكن في النص المذكور التصريح بما يرد هذا التصوير الذى صور به الشباب ابن حجر أيضا كما يعلم بمراجعتي ، وكأنه أخذ هذا التصوير من تشبيه صاحب التتمة للمجنون المذكور بالصبي الذى لا يميز فليراجع وليحور ، ولينظر ما وجه التفريع

بأس بالنوم) ولو مستغرقا كما في الصوم (وقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الصبح فقد أدرك الحج » وإنما لم يعتبر هنا مضي قدر الخطيئين والصلاة بعد الزوال للإجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحد قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كما في الأضحية شاذ ، ولعل الفرق للتسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف للمضي (والصبح بقاؤه إلى العجر يوم النحر) للخبر المار ، والثاني لا يبق إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس (ولو وقف نهرا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد إليها أجزاء ذلك و (أراق دما استحبابا) كدم التمتع خروجا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار ، والأصل في ترك النسك وجوب الدم إلا ما خرج بدليل (وإن عاد) إليها (فكان بها عند الغروب بلام) يومر به جزما لجمعه بينهما (وكذا إن عاد) إليها (ليلا) فلا دم عليه (في الأصح) لما مر . والثاني يجب الدم لأن النسك الوارد للجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) أى لأجل الغلط لظنهم أنه التاسع كأن غم عليهم هلال الحجة فأكلوا القعدة ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون ، وإن كان وقوفهم بعد عين العاشر كما إذا ثبت ليلا ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للإجماع ، ولأنهم لو كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مظل فيه ولأن فيه مشقة عامة ، فقول المصنف غلطا مفعول له لا حال ، وقول الشارح بأن غم عليهم هلال ذى القعدة: أى إخلال الفاصل بين ذى القعدة والحجة ، وليس من الغلط المراد لما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي (أجزأهم) وقوفهم وإذا وقفوا العاشر غلطا لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما بحثه الأزرعي بل بعده ، ولا يصح رمي يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات ، وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، فقد قال المتولى : إن وقوفهم في العاشر يقع أداء القضاء لأنه لا يخله القضاء أصلا ، وقد قالوا : ليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس ، وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس ، يوم عرفة اليوم الذى يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر « الفطر يوم يفطر الناس والأضحية يوم يضحي الناس » رواه الترمذى ومصححه وفي رواية للشافعى « وعرفة يوم يعرف الناس » ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى عشر لا يميز وهو ما صححه القاضى حسين ، لكن بحث السبكي الإجزاء كالعاشر لأنه من تمتته ، وهو مقتضى كلام الحاروى الصغير وفروعه وإفتاء الوالد وهو الأقرب ، ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف

تقدم في إحرام الولي عن عجزه فراجعه (قوله لما مر) أى من قوله لجمعه بينهما (قوله بسبب الحساب) أى فلا يميزهم حجهم لتقصيرهم بعد تحرير الحساب (قوله لكن بحث السبكي الإجزاء) هو المعتمد .

في قول الشارح كالحساب المذكور فيقع حج المجنون نقلا (قوله لا حال) أى لأن الحال مقيدة فيفيد أن الحكم قاصر على ما لو كان الوقوف في حال الغلط فتخرج الصورة المارة في كلام الشارح (قوله ما إذا رفع ذلك بسبب الحساب) أى فلا يميزهم ووجه نسبتهم إلى التقصير في الحساب (قوله لأنه لا يخله القضاء أصلا) بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المار ولا فهو يقضى بالإفساد كما يأتي (قوله وشهد به فردت شهادته)

قبلهم لا معهم ويحزله ، إذ العبدة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده ، وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته ، وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه (إلا أن نقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح) لعدم المشقة العامة . والثاني لا قضاء لأنهم لا يأمنون مثله في القضاء (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن) غلطاً بأن شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين من القعدة ثم بانا كافرين أو فاسقين (وعلّموا قبل) فوت (الوقوف وجب الوقوف في الوقت) تداركاً له (وإن علّموا بعده) أي بعد فوت وقت الوقوف (وجب القضاء) لهذه الحجة في عام آخر (في الأصح) لتندرة الغلط ، وفارق الناشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الحساب من تقديمها عليه ، وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه إنما يقع لغلط في الحساب أو ضل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال ، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذي لاحية في دفعه . والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما إذا غلطوا بالتأخير ، وفارق الأول بما مر ، ولو غلطوا بيومين فأكثر أو في المكان لم يصح جزماً لتندرة ذلك .

فصل

في المبيت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معها .

(ويبينون بمزدلفة) بعد دفعهم من عرفة للاتباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الأصح فيها والواجب مبيت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل لا تكونه يسمى مبيتاً ، إذ الأمر بالمبيت لم يرد هنا ، بخلاف المبيت بمعنى لا بد فيه من معظم الليل لورود المبيت فيه ، ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يجتنب إلا بمعظم الليل . ويسن الإكثار في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة

(فصل) في المبيت بالمزدلفة

(قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط أن لا يكون معنى عليه جميع النصف الثاني كما في وقوف عرفة وعليه فلو بقي معنى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لأن الإجماع عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة ، وهل يشترط أن لا يكون مجتونا وعليه لو بقي مجتونا في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد أن يجعل عذراً لعدم تمكنه منه . نعم إن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه إحضاره ، وإلا ففعل الولي الدم اهـ سمع على حجج . وقوله أحرم عنه الخ يخرج مالهو أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الإجماع ، وقضيته أنه لادم على الولي إذا لم يحضره ، وعليه فيفرق بين مالهو أحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بأنه إذا أحرم عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه إن قصر فيه ، بخلاف مالهو طرأ عليه الجنون فيلزمه (قوله والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة) أي ولو مارا اهـ سمع على منهج (قوله والذكر والصلاة) أي صلاة النافلة ، لكن في حج بعد

ليس بقتيد فالمدار على أنه رآه (قوله قبلهم لا معهم) ظاهره وإن لم يمكنه الوقوف إلا معهم (قوله وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره) وانظر هل يجري شتا مامر في الصوم بالعمل بالحساب .

(فصل) في المبيت بالمزدلفة

(قوله من التلاوة والذكر والصلاة) المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوي المرادف للدهاء المسار في كـ مه ، ويدل

ويأتى فيه مامر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله فيه لطلب آتئ ونحوه فيما يظهر (ومن دفع منها) أى من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد (أو قبله) ولو لغير عذر (وعاد) إليها (قبل الفجر فلا شيء عليه) أى لادم عليه، أما الحالة الأولى فلخبر الصحيحين عن عائشة أن سودة وأم سلمة رضى الله عنهن أقاضتا في النصف الأخير بإذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدموأمأ في الثانية فكلما لو دفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد إليها قبل الفجر ومن لم يكن بها في النصف الثاني (سواء أكان بها في الأول أم لا) (أراق دما وفى وجوبه) أى الدم بترك المبيت (القولان) السابقان في وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة، وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبا كما لو ترك المبيت بمجي ليلة عرفة، لكن رجح المصنف في بقية كتبه الوجوب، وقال السبكي: إنه المنصوص في الأم والصحيح من جهة المذهب: أى ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ويسقط المبيت بها فلا أثر بتركه ولا بد لعذر مما يأتى في مبيت متى قياسا عليه، ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بأن انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف بها لاشتغاله بالأهم، وقيد الزركشى بما إذا لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلا ولا وجب جمعا بين الواجبين وهو ظاهر، ولو أقاض من عرفة إلى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لأجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف، ونظر فيه الإمام بأنه غير مقصود إليه بخلاف الوقوف، ويأتى فيه ما مر عن الزركشى وإن رد ذلك بأن كثرة الأعمال عليه في تلك الليلة ويومها اختضت مساحتها بذلك لجريان ذلك في الأولى أيضا. قال الزركشى: وظاهر ذلك أنه لا فرق بين أن يمر بمزدلفة أم لا: أى قبل النصف، وإلا فروره بها بعده يحصل المبيت، ويبحث أن الأعداء هنا تحصل ثواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة، والذي مر أن المذهب عدم الحصول واختار الحصول، على أن الفرق أن فرض الكفاية أو الستة يسمع فيه مالا يسمع في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الأعداء ثم لاهنا، ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف الركن خوفا

كلام ذكره: ومن ثم لم يسئل له التفتل المطلق فيها أم. وهو مخالف لما ذكره الشارح هنا، فإن أريد بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه إلا أنه خلاف الظاهر، وتقدم للشارح في الفصل السابق ما يوافق حج حيث قال: ولا يتنفل مطلقا (قوله ويأتى فيه مامر في عرفة) أى فيكنى حضوره هنا وإن لم يعلم يكون المكان مزدلفة (قوله أو قبله) أى نصف الليل (قوله رضى الله عنهن) أى عائشة وسودة وأم سلمة (قوله لم يلزمه شيء) معتمد (قوله ويأتى فيه مامر) أى من قوله وقيد الزركشى الخ (قوله ويأتى فيه مامر الخ) أى فيقيد هنا عدم لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود لمزدلفة بالطواف (قوله وإن رد ذلك) أى مقاله الزركشى (قوله لجريان ذلك في الأولى) أى في المسئلة الأولى وهى الاشتغال بالوقوف (قوله واختار الحصول) أى هناك فيكون ما هنا مثله (قوله في فرض العين) أى كالمبيت فإنه واجب على الحرم (قوله ولو بادرت المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل ولو أقاض من عرفة الخ فلا حاجة إلى ذكره،

على هذا أنه لم يذكر الدعاء كما ذكره فيما مر، ومراده بالصلاة الرواتب غير التفل المطلق حتى لا يأتى مامر له، وهذا أولى من حل الشيخ لها على الصلة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر، ثم إن ما ذكره الشارح هنا مكر مع مامر (قوله فكلما لو دفع من عرفة ثم عاد إليها) أى على الضعيف، أو المراد التشبيه في أصل الطلب الصادق بالنسب (قوله ويأتى فيه) أى في أصل الحكم المنظر فيه وكان الأولى بتقديم هذا على النظر (قوله وإن رد) أى النظر والرد أنه هو الشهاب حج في إمداده، وهذا من الشارح تصريح بالرضا بالنظر (قوله واختار الحصول) أى هناك، وعبرة الشارح هناك ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع، واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدوا لولا العذر (قوله على أن الفرق الخ) هذا ترقى القول بعدم الحصول هنا: أى وإن قلنا

من طروقها أو نفاها لم يلزمها دم أيضا كما قاله ابن الملقن وهو متجه (وبسن تقديم النساء والضففة بعد نصف الليل إلى منى) ليرموا جمرة العقبة قبل زحمة الناس، ولما مر في الصحيحين عن عائشة و ابن عباس قال أنا من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضففة أهله (وبين غيرهم حتى يصلوا الصبح) بمزدلفة (مغسلين) للتباعد، ويتأكد التغليس هنا على بقية الأيام لخبر الشيخين، وليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر ويبتغي الحرص على صلاة الصبح هناك خروجا من الخلاف (ثم يدفون) بفتح أوله بخط المصنف (إلى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضففة التلبية والتكبير تأسيا به عليه الصلاة والسلام، يأخذون عطفًا على بيتون ليتم الضففة وغيرهم لما صبح من أمره صلى الله عليه وسلم للفضل بأن يلتقط له منها حصي، قال: فالتقطت له خصيات مثل حصي الخلف، ولأن بها جبلا في أحجاره رخاوة، ولأن السنة أن لا يخرج عند دخوله منى على غير الرمي فأمر بذلك لئلا يشتغل عنه، والسنة أخذه ليلا لفراغهم فيه كما قاله الجمهور وإن قال البيهقي نهارا بعد صلاة الصبح ورجحه الأسنوي. والاحتياط كما في المجموع أن يزيد على السبع فرما سقط منها شيء، ويجوز أخذ حصي رى التحريم وغيره من سائر البقاع. ثم يكره من الحل والمسجد إن لم يكن وقفا عليه أو جزءا منه وإلا جرم كما في المجموع، وكلاهما في الكراهة السابقة محمول على انتفاء ذلك، ومن المباحض لنجاسته، ومثله كل موضع نجس كما نص عليه في الأم، وبما روى به لما روى أن المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين، فإن روى بشيء من ذلك أجزأ، وفارق لإجزاء ما روى به عدم جواز طهر بماء تطهر به بأن الطهر بالماء إلتاف له كالمتق فلم يتطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة مرتين، والحجر كالنوب في سر العودة فإنه يجوز أن لا يصلي فيه صلوات، وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصي الجمار لأيام التشريق إذا قلنا بالأصح إنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كعب تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الأذري. وقال السبكي: لا يؤخذ لأيام التشريق إلا من منى نص عليه في الإملاء اهـ. والأوجه حصول السنة بالأخذ من كل منهما (فإذا) دفعا إلى منى و (بلقوا المشعر الحرام) هو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسرها: جبل صغير آخر المزدلفة اسمه قرح يضم القاف وبالنزاع، وسمى مشعرا لما فيه من الشعار وهي معالم الدين (الحرام) أي المحرم (وقفوا) عليه ندبا كما في المجموع

وقد يقال أشار بكسره إلى أنه لا يأتي فيه تنظير الإمام السابق (قوله قبل زحمة الناس) إن أرادوا تعجيل الرمي وإلا فالسنة لم تأخيره إلى طلوع الشمس كغيرهم اهـ حج: أي أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى، أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وأزدهم معهم (قوله مغسلين) أي بأن يصلوا عقب الحجر فوراً (قوله مثل حصي الخلف) وهو بإعجام الخاء والذال الساكنة (قوله إن لم يكن وقفا عليه) أي المسجد (قوله ومن المباحض) اسم للحش ظاهره وإن غسله (قوله بالأخذ من كل منهما) وقضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر (قوله لما فيه من الشعار) قال في المختار: والشعار أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى. وقال الأصمعي: الواحدة شعيرة. قال: وقال بعضهم شعارة، ثم قال: والشعار بالكسر ماولى الجسد من الثياب، وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا، وعليه فكان

بالحصول هناك على ما اختاره غير صاحب المجموع فلا نقول به هنا للفرق المذكور (قوله عطفًا على بيتون) يلزم عليه إيمان أنه واجب كالملطوف عليه (قوله إن لم يكن) أي الحصى وقفا على المسجد

ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مروهم من غير وقوف وذكروا الله تعالى (ودعوا إلى الأسفار) مستقبلين القبلة للاتباع. رواه مسلم، ولأنها أشرف الجهات ويكثرون من قولهم: ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار، ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجانبه، ولو فأت هذه السنة لم يجز بدم، ويكون من جملة دعائه: اللهم كما أوقفنا فيه وأرأينا إياه فوقتنا لذلك كما هدبنا وأغفر لنا وإرحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق - فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام - إلى قوله - واستغفروا الله إن الله غفور رحيم - ومن جملة ذكره: الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسرون) قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر، ويكره تأخير السير حتى تطلع الشمس، فإذا وجعلوا فرجة أسرعوا، فإذا بلغوا وادى محسروا موضع فاصل بين مزدلفة ومنى أسرع كل راكب أو ماشيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي، لأنه عليه الصلاة والسلام لما أتى بطن محسر حرك قليلا وبعد قطعهم وادى محسريون بسكينة (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها قدر رمح (فيرى كل شخص) راكباً أو ماشياً (حيثن) أى حين وصوله (سبع حصيات) أى رميات (إلى جرة العقبة) للاتباع. رواه مسلم، وهو تحية منى فلا يبتدأ فيها بغيره، وتسمى أيضاً الجمرة الكبرى وليست من منى بل حذت منى من الجانب الغربي جهة مكة، والسنة لراى هذه الجمرة أن يستقبلها ويحبل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صححه المصنف خلافاً للرافعي في قوله إنه يستقبل الجمرة ويستدير الكعبة، هذا في روى يوم النحر. أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الحمرات. ويحسن إذا وصل إلى منى أن يقول ما روى عن بعض السلف: اللهم هذه منى قد أنبتنا وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمنّ حليّ بما مننت به على أوليائك، اللهم إني أعوذ بك من الحرمان والمعصية في ديني يا أرحم الراحمين. قال: وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضی الله عنهما أنهما لما رميا جرة العقبة قال: اللهم اجعله حجاً مبروراً وذلياً مغفوراً (ويقطع التلبية عند ابتداء الرى) أو نحوه مما له دخل في التحلل لأخذه في أسبابه، كما أن المعتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه، وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب نحره (ويكره) بدل التلبية (مع كل حصاة) أى رمية للاتباع. رواه مسلم فيقول: الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد. ويسن أن

الأولى للشارح أن يعبر بالمشاعر (قوله المحرم) بمعنى المنوع من انتهاكه جاهلية وإسلاماً (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين، سمي بذلك لأن قبيل أصحاب القيل حسره: أى أعيا وكل، ومنه قوله تعالى - ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حير - انتهى شرح مسلم للنورى، وعبرة حج هو أخفى محسر ما بين مزدلفة ومنى اه. ففعل المضارع إليه في كلام الشارح مخلوف والأصل ورامعا وهو موضع الخ (قوله حرك قليلاً) والحكمة على ما قيل أنه ملغوض الذى حسر فيه القيل وروى أصحاب القيل فيه بالحجارة، ثم رأيت في حج مانصه: وحكته أن أصحاب القيل أهلوكوا، ثم على قول الأصح خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلوكوا قرب أوله، وأن رجلاً اصطاد ثم فنزلت نار أحرقته ومن ثم تسمية أهل مكة وادى النار، فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التى صبح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها، ومن ثم ينبغى الإبراع فيه لتغير الحاج أيضاً، أو أن النصارى كانت تقف ثم أمرنا بالمبالغة في مخالفتهم (قوله أو نحوه) كالحلق

(قوله ومن جملة ذكره) يصح رجوع الضمير إليه تعالى وإلى المشعر الحرام وإلى الشخص وهو أضعفها

يرى بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه ، أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراى للدعاء عند هذه الحجرة ، وسياق شروط الربى ومستحباته في الكلام على رى أيام التشريق ، ثم بعد الرى ينصرفون فيزولون موضعا معنى . والأفضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قارب . قال الأزرقى : ومنزله عليه الصلاة والسلام م مبنى عن يسار مصلى الإمام (ثم ينبع من معه هدى) يسكان الدال وكسرهما مع تخفيف الياء في الأولى وتشديدها في الثانية لاختان فصيحتان ، وهو اسم لما يهدى لمكة تقربا إلى الله تعالى من ثم وغيرها من الأموال نلرا كان أو تطوعا ، لكنه عند الإطلاق اسم للإبل والبقر والغنم (ثم يخلق) الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى - محلقين رؤوسكم ومقصرين - وللاتباع في الأول . رواه مسلم . والثاني في معناه (و) لكن (الخلق) له (أفضل) إجماعا ، فإن العرب تبدأ بالأهم والأفضل . وروى الشيخان خبر « اللهم ارحم الخلقين » فقالوا : يارسول الله والمقصرين ، فقال : اللهم ارحم الخلقين ، قال في الرابعة : والمقصرين « (وتقص المرأة) ولا تؤمر بالخلق والخنثى مثلها . روى أبو داود بإسناد حسن كما في المجموع « ليس على النساء خلق إنما على النساء التقصير » وكره الخلق ونحوه من إحراق أو إزالة بنورة أو ننف لغير ذكر من أنثى وخنثى لأنه لهما مثلة ، ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينقد بخلاف التقصير ، ومراده بالمرأة الأنثى فيشمل الصغيرة لأنها إذا أطلقت في مقابلة الرجل كما هنا تناولتها وهو الأوفق لكلامهم ، وإن بحث الأسنوى واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنفث إلى زمن يترك فيه شعرها ، ولو منع السيد الأمة منه حرم ، وكلما لولم يمنع ولم يأذن كما يحبه أيضا ، قيل وهو متجه إن لزم منه فوات تمتع أو نقص قيمة وإلا فالإذن لها في النسك إذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وإن كان مفضولا ، ويرد بأن الإذن المطلق منزل على حالة نفي النوى ، والخلق في حقها منهي عنه ، ويحرم على الحرة المروجة إن منعها الزوج ، وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيها بظهور ، ويبحث أيضا أنه يمنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الأوجه خلافه إلا أن يقتضى نهي مصلحتها ، والأولى كون التقصير بقدر أئمة من جميع الرأس وشمل ما مر المرأة الكافرة إذا أسلمت فلا تخلق رأسها ، وأما خبر « ألقى عنك شعر الكفر ثم اغسل » فمحمول على الذكر ، وينبى كما قاله بعض المتأخرين استثناء خلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها لتصلق بزنته فإنه يستحب كما صرحوا به في باب الحقيقة ، واستثنى بعضهم من كراهة الخلق للمرأة ما لو كان برأسها أدى لا يمكن زواله إلا بالخلق لمعالجة حب ونحوه ، وما لو حلق رأسها لتخفى كونها امرأة خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ، ولهذا يباح لها ليس الرجال في هذه الحالة ، والخنثى في ذلك كالأنثى ، ويستحب من كون الخلق أفضل للذكر ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الإماماء ، وإطلاق شرح مسلم استحباب الخلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الخلق في أكل العبادتين محمول على ما إذا لم يسود رأسه قبل الحج ، وإلا خلق في العمرة أيضا أخذا من التقصيل الذى قبله . وأخذ الزركشى من النص أن مثله يأتي فيا لو قدم الحج على العمرة ، وكلام شرح مسلم

والطواف (قوله قال في الرابعة) أى بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم الخلقين (قوله وكره الخلق الخ) أى سواء كان في نسك أو غيره كما يصرح به قوله الآتى واستثنى بعضهم من كراهة الخ (قوله ولومنع السيد الأمة منه) أى من الخلق (قوله كما يحبه أيضا) معتمد (قوله إن منعها الزوج الخ) وقياس ما قلناه في الأمة أن مثل المنع ما لو لم يأذن ولم ينه وأن المنع لا يتوقف على فوات استمتاع لأن الخلق في حقها منهي عنه (قوله من جميع الرأس) قال حج : إلا النوايب لأن قطع بعضها يشينها (قوله فمحمول على الذكر) في نسخة بعد ما ذكر : والأوجه التسوية بينهما وبين الذكر في ذلك : أى في سن الخلق ، وتقدم في الجمعة ما يوافق هذه النسخة (قوله والخنثى في ذلك) أى

المذكور يتنازع فيه .ء. ولو خلق له راسان فخلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لم يكره لانقضاء الفروع ، ثم محل
أفضلية الخلق ما لم ينلوه ، فإن نلوه في حج أو عمره تعين ولم يميزه غيره لأنه في حقه قرينة بخلاف المرأة والخنثى
ولو استأصله بما لا يسمى خلقا حصل به التحلل وإن أتم وزمه دم كما لو نذر المشي فركب ، ولا يجب عليه الخلق
لو طلع شعره فيما يظهر لأن النسك إنما هو إزالة شعر يشتمل عليه الإحرام ، ثم نادر الخلق قد يطلقه كهل الخلق
أو أن أخلق فيكفيه ثلاث شعرات ، وقد يصرح بالاستيعاب فيلزمه خلق الجميع ، ومثله ما لو قال لله على خلق
رامى فيما يظهر لأن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تنفيذ العموم وبه فارق مامر في الآية ، ويكفي في الخلق الواجب
مسهاء ، ولا يشترط الإمعان في الاستئصال ويقرب الرجوع إلى اعتبار عدم رؤية الشعر قاله الإمام . والأوجه
أن المزاد رؤيته لدى النظر المعتدل عند قرب من الرأس (والخلق) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير في حج أو عمره
في وقته (نسك على المشهور) فيأبى عليه إذ هو لا ذكر أفضل من التقصير ، والتفصيل إنما يقع في العبادات دون
المباحات وعلى هذا هو ركن كما سأتى وقيل واجب ، والثاني هو استحبابه محظور فلا يثاب عليه لأنه محرم في
الإحرام فلم يكن نسكا كلبس الخيط (وأقله) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا
يجزى شعر غيره وإن وجبت فيه القدبة أيضا لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر
الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كما في المجموع والمناسك وإن اقتضى كلام الروضة خلافه
حيث بناء على الأصح من عدم تكميل الدم بإزالتها المحرمة إذ يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح ثم يزول بالتفريق
الفضيلة والأحوط توأبه وذلك لقوله تعالى - محلقين رؤوسكم ومقصرين - ولحبر الصالحين - وأنه صلى الله عليه
وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا ، وإطلاعه يقتضى الاكتفاء بمحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر
في محلقين رؤوسكم " : أى شعرا لرؤوسكم ، إذ هى لا تخلق ، وأقل مساه ثلاث ، ولا يعارضه فعله صلى الله عليه
وسلم المتضمن للتعميم لأنه محمول على بيان الأفضل ، واستدلال المصنف في المجموع بأن الإجماع قام على عدم وجوب
التعميم صحيح ، إذ المراد به إجماع الحصين وهو لا يقتضى إجماع الكل خلافا لمن فهم ذلك فلا يعكر عليه أن

في الاستثناء (قوله لم يكره لانقضاء الفروع) هذا ظاهر إن كان أصليين وإلا ففيه ما بأتى (قوله ولو استأصله) أى
أزاله جميعا (قوله وإن أتم) أى حيث نلوه كما هو القرض أما إذا لم ينلوه فالواجب مجرد الإزالة على أى وجه كما
بأتى (قوله تنفيذ العموم) قد يتوقف في إفادة ما ذكر للعموم مع عدم إفادة الآية فإن الآية سقت للإيجاب أيضا ،
وإن كان مجرد ملاحظة القرينة موجبة للعموم لزم أن تكون الآية كذلك وإلا فلا يجب العموم هنا (قوله ثلاث
شعرات) كلا أو بعضها أخذنا من قوله الآتى أو تقصيرا (قوله فلا يجزى شعر غيره الخ) قياس ما في الوضوء أنه
لو خلق له راسان فإن كانا أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما ، وإن علمت زيادة أحدهما لم يكف الأخذ منه
وإن اشبهه وجب الأخذ من كل منهما (قوله وشمل ذلك المسترسل) أى فيكفي وإن طال (قوله أو تقصيرا) فسره
في القاموس بأنه كفف الشعر ، والقص بأنه الأخذ منه بالمقص : أى المقارض ، فعطفه عليه الآتى من عطف
الأخص تأكيداً ، وبهذا يعلم أن التقصير حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الأول وهو الأخذ من الشعر

(قوله وما لو أخذها متفرقة) أى في الزمان بقرينة ما بعده (قوله إذ لا يلزم من البناء) الترجيح لانسحاب ما صدر
به العبارة من اعترافه بأن الروضة تقتضى ذلك ، فكان ينبغي أن يبدل الاقتضاء بالإيما أو نحوه (قوله أى شعرا
لرؤوسكم) إنما لم يقدر المحذوف مضافا فرارا من زعم الأسنوى الآتى ، لكن قد يقال : إن هذا غاية ما فيه أن فيه

أحد وغيره قائلون بوجوبه ، وزعم الأستوى أن الآية تقتضى التعميم لأن شعر المقدرفيا مضاف ، وألهم كلام المصنف أنه لا يميز أخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك ، فقد نقل في المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه لا يميز أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس ، والذي يظهر أنه لو كان برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن فى حقه إزالة ذلك ، وقد صرح به بعضهم ويكنى فى الإزالة أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو إحراقاً أو قصاً) أو أخذه بنورة أو نحو ذلك ، لأن المقصود الإزالة وكل من هذه الأشياء طريق إليها (ومن لاشعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الأستوى بأن خلق كذلك أو كان قد خلق واعتمر من ساعته كما مثله المعمران لاشيء عليه . نعم (يستحب) له (إمرار المومى عليه) إن كان ذكراً كما يحته الأذرى . قال الشافعى رضى الله عنه ولو أخذ من لحيته أو شارب شيئاً كان أحب إلى ثلاثاً يخلو جن أخذ الشعر ، وفى المجموع عن المتولى أن سائر ما يزال للفطرة كذلك ، بل الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله عدم التقيد بما يزال فيها ، وصرح القاضى بأنه يندب للمقصر أيضاً ما ذكره الشافعى . قال ابن المنذر : وصرح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص أظفاره : أى فليس للحائق أيضاً ، وإنما وجب مسح الرأس فى الوضوء عند فقد شعرة لأن الفرض تعلق ثم بالرأس وهنا بشعره ، ولو عجز عن أخذه لنحو جراحة صبر إلى قدرته ولا يسقط عنه ، ويسن للحائق البداءة بشقه الأيمن فيستوعبه بالخلق ثم الأيسر ، وأن يستقبل المخلوق القبلة وأن يكبر بعد فراغه وأن يدفن شعرة لثايباً الحسن لثايباً الخلل ، وأن يستوعب الخلق أو التقصير وأن يكون بعد كمال الرى ، وغير المحرم مثله فيها ذكر غير التكبير ، وأن يبلغ بالخلق إلى العظمتين من الأصداغ ، وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئاً من ظفروه عند فراغه ، وأن يقول بعد فراغه : اللهم آتني بكل شعرة حسنة ، وأمع هبى ما سئمت ، وارفغ لى بها درجة ، واغفر لى وللمسلمين والمقصرين وجميع المسلمين (فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع . رواه مسلم ، والسنة أن يرى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح

بمقص أو غيره اه حج وعبرة القاموس : كف منه : أى أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم أن التقصير الخ قوله إن كان ذكراً كما يحته الأذرى ظاهره أن الأئمة لا تفضل ذلك ، ولوقيل بأن لها ذلك أيضاً كالرجل لم يكن بعيداً (قوله للفطرة) أى الخلق والمراد ما يزال لتحسين الهيئة (قوله لنحو جراحة) أى يتوقع زوالها عن قرب (قوله ويسن للحائق) أى مطلقاً محرم أو غيره كما يأتى (قوله وأن يكبر بعد فراغه) أفهم أنه لا يكبر حال الخلق . وفى النيمى مانصه : وأن يكبر إلى أن يفرغ منه ، ثم قال : وفى مثير الغرام الساكن عن بعض الأئمة أنه قال : أخطأت فى حلق رأسمى فى خمسة أحكام علمتها بحاجم ، وذلك أتى إلى حجام بمعنى فقلت له : يكبح لخلق رأسمى ؟ فقال : أعراق أنت ؟ قلت نعم ، قال : التمسك لا يشارط عليه ، قال فجلست منحرفاً عن القبلة فقال لى : حول وجهك إلى القبلة ، فحولته وأدركته أن يخلق من الجانب الأيسر فقال لى : أدر الأيمن فأدركته فجعل يخلق وأنا ساكت ، فقال : كبر كبر ، فكبرت فلما فرغت قسمت لأذهب فقال : صل ركعتين ثم امض . قلت له : من أين ما أمرتني به ؟ قال : رأيت عطاء بن أبى رباح يفعله اه شرح الروض . (قوله غير التكبير) أى غير الرى كما هو معلوم (قوله وأن لا يشارط عليه) أى أن لا يشارط الحائق أجرة معلومة ، وعبرة حج كذا أطلقوه ، وينبغى حمله على أن مرادهم أنه

بيان أنه الإضافة على معنى اللام فلم يخرج عما قاله الأستوى (قوله أو بعضه كما قاله الأستوى) مراده بذلك أن الشعر لو كان ببعض رأسه فقط يسن له إمرار المومى على الباقي ، وإن كان سيأته المذكور غير صحيح كما لا يخفى (قوله وصرح القاضى بأنه يندب للمقصر أيضاً الخ) هذا ليس فى خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر برأسه ،

ثم ينحر ثم يملق ، ثم يطوف ضحوة وهذا الطواف أسماء غير ذلك والأفضل أن يكون يوم النحر ، ويسن أن يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمي) بعده (إن لم يكن سعي) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعي ركن كما سبأني (ثم يعود) من مكة (إلى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصل بها الظهر للاتباع . رواه مسلم عن ابن عمر ، ولا يعارضه ما رواه أيضا عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم « صلى الظهر يومئذ بمكة » فقد جمع بينهما في المجموع بأنه صلى بمكة في أول الوقت ثم رجع إلى منى فصلى بها ثانيا إماما لأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرة بطائفة ومرة بأخرى ، فروى ابن عمر صلته بنحو وجابر صلته بمكة ، وأما ما رواه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر إلى الليل فمحمول على أنه آخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا) الذي يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهي (الرمي والذبح والحلق والطواف ويسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب لما رواه مسلم «أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني حلفت قبل أن أرى ، فقال : ارم ولا حرج ، وأنه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرى ، فقال : ارم ولا حرج » وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم «ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج » (ويدخل وقتها) ما سوى ذبح الهدى (ينصف ليلة النحر) لمن وقف قبله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت » وقيس الطواف والحلق على الرمي يجامع أن كلا من أسباب التحلل ، ووجه الدلالة من الخبر أنه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل الفجر ، وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له ، فجعل النصف ضابطا لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت للذبح من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر ، ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس للاتباع ، أما إذا فعلها بعد انقضاء الليل وقبل الوقوف فلأنه يجب عليه إعادتها ، وأما ذبح الهدى للمسوق تقربا إلى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الأضحية كما سبأني (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) لما رواه البخاري : أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « إني رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج » والمساء بعد الزوال ، وما أنهم كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار ، وإلا فلو أخر روى يوم إلى ما بعده من أيام الرمي وقع أده ، وصرح الرافعي بأن وقت

يعطيه ابتداء ما يتطلب به نفسه فإن رضى وإلا زاده ، لا أنه يسكت إلى فراغه لأن ذلك ربما تولد منه نزاع إذا لم يرض الخالق بما يعطيه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الإفاضة وطواف الزيارة وطواف القرض وطواف الصدر بفتح الصاد والدال اه شرح المهذب (قوله فرمت قبل الفجر) أي بأمر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) أي ما قبل الفجر

بل هو وما بعده حكم عام (قوله قبل صلاة الظهر) أي ولو بعد دخول وقتها بقرينة ما يأتي في الجمع (قوله وهي الرمي الخ) هذا الحل من الشارح يوجب أن يصير قول المصنف يسن ترتيبها الذي كان خبرا لهذا في كلامه خبرا ثانيا لقوله هو وهي وخبره الأول قول المصنف الرمي (قوله وقيس الطواف والحلق الخ) كذا في شرح الروض في محل ولكنه في محل آخر ساق خبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر ، وحديثه فقد يقال الطواف منصوص عليه بما هو أصرح من الرمي فهلا جعل أصلا ، وقيس عليه له يحتاج للقياس مع وجود النص على أن النص هنا غير مسلم كما يأتي إلا أن يقال قوله قبل الفجر متعلق ببعث (قوله أنه صلى الله عليه وسلم علق الخ) فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلق ، بل الذي في الخبر أنه أرسل أم سلمة فوقع أنها رمت قبل الفجر

الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات : وقت فضيلة إلى الزوال ، ووقت اختيار إلى الغروب ووقت جواز إلى آخر أيام التشريق (ولا يختص الذبح) للهدى بالقرب به (بزم) لكنه يختص بالحرم بخلاف الضحايا فتختص بالعيد وأيام التشريق (قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية ، وسبق في آخر باب محرمات الإحرام على الصواب ، والله أعلم) وعبارته هناك : ووقته وقت الأضحية على الصحيح ، وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد الرافعي بالهدى هنا المساق تقرباً إلى الله تعالى ، وليس كذلك بل مراده هنا دم الجبرانات والمخطورات فلا يختص بزم كوفاء سائر الديون ، ومراده بقوله أولاً ثم يذبح من معه هدى ميساق تقرباً إلى الله تعالى فيختص بوقت الأضحية وهو المذكور في آخر محرمات الإحرام فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى يعد تناقضاً . نعم اعتراضه متوجه على الرافعي من حيث إطلاقه الهدى وهو مشترك كما مر (والحلق) بالمعنى المتقدم أو التقصير (والطواف والسعي) إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم (لا آخر لوقتها) إذ الأصل عدم التأنيث ، ويبقى من عليه ذلك محرماً حتى يأتي بها كما في المجموع . نعم الأفضل فعلها في يوم النحر ، ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد . وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام التشريق . لا يقال : "بقاؤه على إحرامه بشكل بقوله ليس لصاحب القوات مصابرة الإحرام إلى قابل إذ استدامة الإحرام كابتدائه وإبتدائه غير جائز . لأننا نقول : هو غير مستفيد في تلك ببقائه على إحرامه شيئاً سوى محض تعطيل نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاؤه على إحرامه وأمر بالتحلل ، وأما هنا فوقت ما أخره باقي فلا يحرم بقاؤه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل ، وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدّها بالقراءة إلى خروج وقتها ، فلن كان طاف للوداع وخرج وقع من طواف القرض ، وإن لم يطف لوداع ولا غيره لم يستحب النساء وإن طال الزمان لبقائه محرماً (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعل اثنين من الرمي) أي يوم النحر (والحلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن فعل قبل (حفيل التحلل الأول) من تحلى الحج (وحل) به (اللبس) وستر الرأس للذكر والوجه للأثني (والحلق) إن لم يفعل وإن لم يجعله نسكاً (والقلم) والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » متفق عليه ، والدهن يلحق بالتطيب وكذا الباقي بجماع الاشتراك في الاستمتاع (وكذا) يحل (الصيد وحقد النكاح) وكذا المباشرة فيها دون الفرج كالقبلة والملازمة (في الأظهر) لأنها من المحرمات التي يوجب تعاطيها إفساداً فأثبت

(قوله وهو مشترك كما مر) ليس فيها مر إطلاقه على دم الجبران الذي جعله الشارح مراداً هنا من الهدى ويمكن أنه أراد مامر في كلامه (قوله ويبقى من عليه ذلك محرماً) أي وإن طال الزمن (قوله لبقائه محرماً)

وإن كان الظن بها أنها لم تفعل ذلك إلا عن إذن (قوله وعبارته) أي المصنف تبعاً للمحرر بمعناه (قوله فلم يتوارد كلامهما) كذا في النسخ ، ولعل ما زائدة من النسخ ، والصواب كلامه : أي الرافعي ؛ ويجوز رجوع التفسير إلى الموضعين من كلام الرافعي (قوله إن لم يفعل) صريح في أن المراد بالحلق هنا حلق الرأس الذي هو أحد الثلاثة المذكورة ، ويؤمر عليه أنه يقتضى أن هذا الحلق لم يحل له إلا بعد فعل الآخرين فينأى ما الكلام فيه وهو تابع فيه للجلال المحلى وما المانع من إرادة باقى شعور البدن فليحذر (قوله وإن لم يجعله نسكاً) انظر ماموقه ، ولعل كلمة إن بعد الواو زائدة ومع ذلك يلزم عليه تناف في أطراف الكلام كما يدرك بالتأمل (قوله التي يوجب تعاطيها) كذا في النسخ ، ولعله سقط منه كلمة لا قبل قوله يوجب من النسخ حتى يوافق كلام غيره والمعنى

الحلق ، وصحح هذا في الشرح الصغير (قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح) وكذا المباشرة فيما دون الفرج (والله أعلم) فخير ، إذا رميت بالحمة فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) إجماعاً ، ويجب عليه الإتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما يخرج المصلي بالتسليمة الأولى من صلاته ويطلب منه الثانية وإن كان المطلوب واجباً وثم مندوباً ، ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الإحرام ، ولا يعارضه خبر « أيام منى أيام أكل وشرب وبعل » بلواز ذلك فيها ، وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر ، ومن فاته رمي يوم النحر بأن أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البذل ولو صوما لقيامه مقامه ، ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلّه على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له إلا تحلل واحد ، فلو توقف تحلّه على البذل لشق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الإتيان بالبذل ، والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الأول ، فإذا أتى به حل له ماعدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى يأتي بالبذل ، هذا في تحلل الحج ، أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد ، إذ الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فأطيع بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ، ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع عظوراتها إعلان انقطاع الدم والاغتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع عظوراتها عمل واحد .

فصل

في المبيت بمنى ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيها يذكر معه

(إذا عاد إلى منى) بعد الطواف والسعي إن لم يكن معي بعد قدوم (يات بها) حتّى (ليلى) يومى (التشريق) والثالثة أيضاً للاتّباع المعلوم من الأخبار الصحيحة مع خبر « خلّوا عنى مناسككم » والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحثّ إلا بمعظم الليل ، وإنما اكتفى بساعة في نصفه الثاني بمزدلفة لأن الشافعي نص فيها بخصوصها على ذلك إذ بقية المناسك بدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فوسمخ في التخفيف لأجلها

وهل له إذا تعلّز عوده إلى مكة التحلل كما حصر أولاً لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول قياساً على ما مر في الحائض وإن كانت معذورة ، وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه . لا يمنع لقيام العنبرية الآن كن كسر رجله عمداً فعجز عن القيام حيث يصلي جالساً ولا قضاء عليه لو شقّ بعد ذلك (قوله وبعل) أى جماع (قوله لما ذكر) أى قوله ليزول عنه أثر الإحرام (قوله محل واحد) أى وهو الاغتسال .

(فصل) في المبيت بمنى

(قوله وفيها يذكر معه) كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع (قوله والواجب فيه معظم الليل) هذا لا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة ، ويحتمل أن المراد ماسمى معظماً في العرف فلا يكفي ذلك

(فصل) في المبيت بمنى

(قوله لأن الشافعي رضي الله عنه نص فيها بخصوصها على ذلك) أى ومستند نصه ما مرّ في الشارح من أنه

وهذه الأيام هي الممدودات في قوله تعالى - واذكروا الله في أيام معدودات - وأما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى - وذكروا اسم الله في أيام معلومات - وهي العشر الأول من الحجة (ورى كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي حادى عشر الحجة وتاليها (إلى الجمرات الثلاث) وإن كان الراى فيها والأولى منها تلى مسجد الخيف ، وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فمجموع المرمى به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فإذا رى اليوم) الأول (و) الثانى من أيام التشريق (وأراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثانى (جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولا دم عليه لقوله تعالى - فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه - ولإتيانه بمعظم العبادة ، ويؤخذ من هذا التعليل أن عمل ذلك إذا بات الليلتين الأولين فلو لم يبتها لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رى يومها ، وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع عن الرويانى عن الأصحاب ، وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرى كما يفهمه تعقيد المصنف بعد الرى ، وبه صرح العمرانى عن الشريف العثمانى قال : لأن هذا النفر غير جائز ، قال ألحى الطبرى : وهو صحيح متجه ، واستظهره الزركشى ، والشروط أن ينفر بعد الزوال والرى ، قال الأصحاب : الأفضل تأخير النفر إلى الثالث لاسيا للإمام كما في المجموع للاتباع إلا لعذر كفلاء ونحوه ، بل قال الماوردى في الأحكام السلطانية : ليس للإمام ذلك لأنه متبوع فلا ينفر إلا بعد كمال المناسك ، حكاها عنه في المجموع ، ويترك حصى اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها ، وأما ما يفعله الناس من دفنها فلا أصل له (فإن لم ينفر) بكسر الفاء وضمها أى يذهب (حتى غربت) أى الشمس (وجب مبيتها ورى الغد) ولو غربت وهو فى شغل الارتحال فله النفر لأن فى تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه ، كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصل الروضة ، ونقله في المجموع عن الرافعى ، وهو كما قال الأذرى وغيره : غلط سبه سقوط شيء من نسخ العزير ، والمصحح فيه وفى الشرح الصغير وما ناسك المصنف امتناع النفر عليه ، بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإن له النفر . قال الأذرى : يخرج من هذا مسألة حسنة تتم بها الباوى ، وهى أن أمراء الحجيج فى هذه الأعصار يبيتون بمعظم الحجيج بمنى الليلة

(قوله وهذه الأيام) أى أيام التشريق (قوله وهى الكبرى) وتقدم أن جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التى تلى مسجد الخيف وجرة العقبة (قوله ولا ينفر بها) أى لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضمها) عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر ففارا وتنفر بالقصم نفورا ونفر الحاج من منى من باب ضرب . اهـ . وبه تعلم ما فى كلام الشارح كصح إلا أن يقال ما ذكرناه طريقة أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معتمد حج ، وقوة كلام الشارح تقتضى ترجيحه لأنه قال فيما جزم به ابن المقرئ إنه غلط ووسط بين المبتدأ والخبر كلام الأذرى ، وقوله عليه : أى إذا غربت وهو فى شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أى من سقوط العود للمشقة

لم يرد فيها المبيت بخلاف منى (قوله وإن كان الراى فيها) لعل المراد وإن كان واقفاً وعمل الرى لكن هذا سيأتى فى كلام المصنف (قوله قال الأذرى : يخرج من هذا مسألة الخ) مرجع الإشارة فى كلام الأذرى هو الآتى فى كلام الشارح بعد فى قوله ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة الخ ، فكان الصواب ذكره قبل هذا لينظم الكلام . وعبارة الأذرى : ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إليها قبله أو بعده فله النفر فى الأصح ، ولو تبرع بالمبيت لم يلزمه رى الغد ، نص عليه الشافعى رضى الله عنه فيخرج منه مسألة حسنة الخ . وحاصل مراده أن هذا الذى نص عليه الشافعى حيلة فى دفع الإثم والغدية فيما كان يفعل فى زمنه من نقر أمير الحجيج ضحوة الثالث

الثالثة من التشرية ثم ينفرون غالباً بكرة الثالث ويدعون الرى بعد الزوال ، فلا يمكن التخلف عنهم خوفاً على النفس والمال والانتفاع ، ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالأولى فله النفوس سقط عنه الميت والرى ، بل أو بات هذا متبرعا سقط عنه الرى لحصول الرخصة له بالرى ، ولو عاد للميت والرى فوجهاً : أحدهما يلزمه لأننا جعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى ، والثاني لا يلزمه لأننا نجعله كالمستديم للفرار ويجعل وجوده كعلمه فلا يجب عليه الرى ولا الميت . ويجب دم بترك ميت منى لتركه الميت الواجب كتظيره في ترك ميت مزدلفة ، وفي ترك ميت ليلة من منى مد ، وليلتين مذكأن من الطعام ، وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان لاختلاف الميتين مكانا ، ويقارن ما يأتي في ترك الرمين بأن تركهما يستأزم ترك مكانين وزمانين ، وترك الرمين لا يستأزم إلا ترك زمانين ، فلو نفر مع تركه ميت ليلتين من أيام منى في الثاني أو في الأول قدم ، ويسقط الميت بمزدلفة ومنى والدن عن الرعاء إن خرجوا منها قبل الغروب لأنه عليه الصلاة والسلام رخص الرعاء الإيل أن يتركوا الميت بمنى ، وقيس بمنى مزدلفة فإن لم يخرجوا قبل الغروب بأن كانوا بها بعد لزومهم ميت تلك الليلة والرى من الغد ، وصورة ذلك في ميت مزدلفة أن يأتيها قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقاً من غير تعييد خروجهم بقبل الغروب ولو كانت محدثة ، إذ غير العباس ممن هو من أهل السقاية في معناه وإن لم يكن عباسياً ، وإنما لم يقيد خروجهم بذلك لأن عملهم بالليل بخلاف الرعاء ، ولأهل الرعاء والسقاية تأخير الرى يوماً فقط ويؤدونه في تاليه قبل رميه لارى يومين متواليين بالنسبة لوئت الاختيار وإلا فقد مرّ بقاء وقت الجواز إلى آخر أيام التشرية ، ويعذر في ترك الميت وعدم لزوم الدم أيضاً خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كآبى أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قريبه في غيبته فيما يظهر لأنه ذو عذر فأشبه الرعاء وأهل السقاية ، وله أن ينفر بعد الغروب ، واستنبط البلقيني من هذه المسئلة أنه لو مات من شرط ميتته في مدرسة مثلاً خارجها لخوف عن نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط

(قوله خوفاً على النفس الخ) أى فيسقط عنهم الرى لاضطرارهم للارتحال (قوله سقط عنه الرى) أى وإن بقي للزوال (قوله والثاني لا يلزمه) هو المتمد (قوله ويجب دم بترك ميت منى) أى بأن لم يبت أصلاً (قوله في الثاني) أى في اليوم الثاني (قوله أو في الأول قدم) فله لاشتهاله على ترك الرى فلا ينافى ما مر من أن في ترك الليلتين مدّين (قوله ولو كانت محدثة) أى ولو كانت السقاية محدثة له (قوله وإنما لم يقيد خروجهم بذلك) أى بقبل الغروب (قوله خائف على نفس أو مال) ظاهره وإن قل . ويحتمل أن المراد مال له وقع فلا يؤثر الخوف على أقل متمول

بأن ينفروا في اليوم الثاني ثم يعودون إلى منى ، فإذا باتوا الليلة الثالثة فهم متبرعون بها فلا يلزمهم رى الثالث ، وقد أفصح هو بهذا المراد فيما بعد حيث قال : وطريق من أراد الميت بمنى الليلة الثالثة ولا يمكنه النفر الأول أن يفارق منى بعد رى اليوم الثاني قبل الغروب ثم يعود إليها ويبعث بها ، فإذا أصبح بها فلا رى عليه فينفر متى شاء ويحرم بالعمرة متى شاء اه . وقد يقال : لم لا يكون الخوف المذكور علراً مسقطاً للإثم والغدية أخفاً مما سيأتى في قول الشارح : ويعذر في ترك الميت وعدم لزوم الدم أيضاً خائف على نفس أو مال الخ ، فإذا سقط الميت المتبوع بالرى من أصله بهذه الأعذار فسقط بعض تابع أولى فليحجر ، وبما تقرّر يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله واستنبط البلقيني الخ) تعتبه الشهاب حجج في التحفة ثم قال : وصيأتى آخر الجملة ما بعلم من الراجح في ذلك .

من بجامكيته شيء كما لا يجبر ترك الميت للتعذر بالدم . قال : وهو من التفائس الحسنى ولم أسبق إليه . ويندب للإمام أو نائبه أن يخطب بالناس بعد صلاة ظهر يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها حكم الطواف والرى والنحر ، الميت ومن يعذر فيه ، ثم يخطب بهم بعد صلاة الظهر بمنى خطبة ثانية ثانياً أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز النفر فيه وما بعده من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله ، وهاتان الخطبتان لم نر من يفعلهما في زماننا (ويندب رى) كل يوم من أيام (التشريق بزوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع ، ويسن كما في المجموع تقديمه على صلاة الظهر إن لم يضق الوقت وإلا قدم الصلاة ما لم يكن مسافراً فيؤخرها بنية الجمع (ويخرج) أى وقته الاختيارى (بغروبها) من كل يوم . أما وقت الجواز فيبقى إلى غروب آخر أيام التشريق كما مر (وقبل يبقى إلى الفجر) كالوقوف بعرفة ، ومحل هذا الوجه في غير اليوم الثالث . أما هو فيخرج وقت رميه بغروب شمس جز ما تغروب وقت المناسك بغروب شمس . والرى شروط ذكرها في قوله (ويشترط رى) الحصيات (السبع واحدة واحدة) سبع مرات للاتباع مع خبر « خلوا عنى مناسككم » ولو بتكرير حصاة كما لو دفع مداً فقير عن كفايته ثم اشتراه منه ودفعه لآخر ، وعلى هذا تتأدى الرميات كلها بحصاة واحدة ، فلو رى حصاتين معاً ولو يرى إحداها باليمين والأخرى باليسار وترتبتا في الوقوع أو وقتاً معاً فواحدة أو رامهما مترتين فوقعتا معاً أو مترتين فالتثان اعتباراً بالرى ، وكذا إن وقعت الثانية قبل الأولى (و) يشترط (ترتيب الحصيات) فى رى أيام التشريق بأن يبدأ بالحجرة التى تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم بحجرة العقبة للاتباع كما فى السعى ، فلا يمتد برى الثانية قبل تمام الأولى ولا بالتثنية قبل تمام الأولى ، ولو ترك حصاة وشك فى محلها من الثلاث جعلها من الأولى احتياطاً فبرى بها إليها ويعيد رى الحصرتين الأخيرتين ، إذ الموالاة بين الرى فى الحصرات غير واجبة وإنما تسن فقط كما فى الطواف ، ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثالثة وهو يوم النفر الأول من أى حجرة كانت أخذنا بالأسول وحصل رى يوم النحر وأحد أيام التشريق . ويشترط كون الرى بيده بالقبوس ورجل لعدم انطلاق اسم الرى على ذلك ولا بالرى بالمقلاع كما هو ظاهر كلامهم ، ولو وضعها فى فيه ولفظها إلى المرى لم يجزئه . قاله الأذرى . وقال الزركشى : لا نقل فيه ويحتمل الإجزاء (وكون المرى حجراً) ولو ياقوتا وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة . نعم قال الأذرى : يظهر تحريم الرى بالياقوت ونحوه إذا كان الرى يكسرها ويندب معظم ماليتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من إضاعة المال والسرف . والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورى به كفى . ثم رأيت القاضى ابن كعب جزم به قال : كالصلاة فى المصنوب ، وخرج الرى بغيره كلوث ووبر ولثمد ونورة وزرنيخ ومدر وجص وأجر وخزف وملح

(قوله ويندب للإمام) أى وذلك لأن معظم الحجاج لم يطف (قوله وأحد أيام التشريق) أى ويبقى عليه رى يوم فإن تداركه قبل غروب الشمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه الدم وإلا لم يسقط (قوله ولو وضعها فى فيه ولفظها إلى المرى لم يجزئه) هو المعتمد ، ولو عجز عن اليد وقدر على الرى بقوس فيها ويغم ويرجل تعين الأول كما هو ظاهر أو قدر على الأخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين التيم لأنه أقرب إلى اليد والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن الرى بها معهود للحرب ولأن فيها زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرى تحقيره ؟ كل محتمل ، ولعل الثالث أقرب ، ولو قدر على القوس بالتم والرجل فهو كحلها فيما ذكره هـ حج . وقال سم عليه : فرع هل يجزى الرى باليد الثلاثة ؟ فيه نظر هـ . أقول : والأقرب عدم الإجزاء لقدرته على اليد فلا يعدل إلى غيرها ، ويحتمل الإجزاء لو جرد مسمى اليد (قوله تعين الأول) أى لم يكن له يد زائدة فإن كانت لم يكف بالقوس لتشبهها

وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ونحاس ورصاص وحديد فلا يجزئ ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما يطبخ منه لأنه خيف لا يسمى حجرا بل نورة وقد مر آفا (وأن يسمى رميا) فلا يكنى الوضع في المرى لأن المأثور به المرى فلا بد من صدق الاسم عليه ، ويفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع اليد مبلولة على الرأس بأن مبنى الحجج على التعبد وبأن الواضع هنا لم يأت بشيء من أجزاء المرى بخلاف ما هناك فيها ، وذكره اشتراط المرى هنا مع فهمه مما مر في قوله : ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لثلاثتهم أن ذلك سبق لبيان التعدد لا للكيفية فنص عليه هنا احتياطا . ويشترط أيضا قصد الجمرة بالمرى . فلو رمى إلى غيرها كأن رمى في الهواء فوقه في المرى لم يكف ، وقضية كلامهم أنه لو رمى إلى العلم المنسوب في الجمرة أو الحائط التي يحزمة العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرى لا يجزئ ، قال المحب الطبري : وهو الأظهر عندي ، ويحتمل أنه يجزئه لأنه حصل فيه بعض مدعى قصد المرى الواجب عليه والثاني من احتماليه أقرب كما قاله الزركشي ، وهو المعتمد وإن نظر فيه بعضهم مدعى أنه يلزم على تحليل الإجزاء فيه ، كما ذكر أنه لو رمى إلى غير المرى فوقه فيه يجزئ ، وقد صرحوا بخلافه فالأوجه عدم الإجزاء . قال الطبري : ولم يذكروا في المرى حدا معلوما غير أن كل جمرة عليها علم فينبغي أن يرى تحته على الأرض ولا يعد عنه احتياطا . وقد قال الشافعي : الجمرة مجتمع الحصى لا ماسل من الحصى ، فمن أصاب مجتمعهم أجزاءه ، ومن أصاب سائله لم يجزئه ، وما حدث به بعض المتأخرين من أن موضع المرى ثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا في جمرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد ، ورمي كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (أن يرى) الجمرة لا بمجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصي الخلف) وهو دون الأنملة طولا وعرضا في قدر الباقلا ، فلو رمى بأكبر منه أو بأصغر منه وأجزاء . وهيئة الخلف أن يضع الحصى على بطن إبهامه ويرويه برأس السبابة . ويسن أن يرى راجلا لا راكبا إلا في يوم السفر ، فالسنة أن يرى راكبا ليوفر عقبه ، وأن يرى جمرة العقبة من بطن الوادي ، وأن يرى الجمرتين الأوليين من علو ، وأن يدنو من الجمرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يبلغه حصي الزايمين (ولا يشترط بقاء الحجر في المرى) فلا يفرض تخرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم المرى (ولا كون الرمي خارجا عن الجمرة) فلو وقف في بعضها ورمى إلى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول اسم المرى ، ولو رمى بمجر فأصاب شيئا كأرض أو حبل فارتد إلى المرى لا بمجرمة ما أصابه أجزأه لحصوله في المرى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بمجرمة ما أصابه ، ويشترط إصابة المرى يقينا ، فلو شك فيها لم يكف لأن الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء المرى عليه وصرف المرى بالنية لغير الحجج كأن رمى إلى شخص أو دابة في الجمرة كصرفت الطواف بها إلى غيره فينصرف إلى غيره ، وإن بحث في المهمات لإلحاق المرى

بالأمثلة (قوله وجواهر منطبعة) أي بالقلل المصحح (قوله والثاني من احتماليه) هو قوله أنه يجزئه (قوله فالأوجه عدم الإجزاء) من كلام المنظر (قوله قريب مما تقدم) أي في قوله فمن أصاب مجتمعهم أجزاءه (قوله لا بمجرمة ما أصابه أجزأه) أي إن غلب على ظنه ذلك بقرينة قوله فإن شك فينبغي أن لا يكنى (قوله كصرفت الطواف)

(قوله فالأوجه عدم الإجزاء) أي قائلا ذلك المدعى فالأوجه عدم الإجزاء (قوله وهيئة الخلف) أي وهي مكروهة أيضا ، وبعبارة التحفة ويكره بأكبر وأصغر منه وبهيئة الخلف للنهي الصحيح عنها الشامل للصح وغيره (قوله وصرف المرى بالنية لغير الحجج كأن رمى إلى شخص الخ) الفرق بين هذا وبين ما مر في قوله ، ويشترط أيضا قصد الجمرة بالمرى فلو رمى إلى غيرها الخ أنه هنا رمى إلى الجمرة ، لكن صرف هذا المرى عن رمي الحجج بقصد

بالوقوف لأنه مما يتقرب به وحده كرى العدو فأشبه الطواف بخلاف الوقوف . وأما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذاً من ذلك أنه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرسى زوالها قبل فوات وقت الرمي كمرض أو حبس يقينا أو ظناً فيها يظهر (استناب) من يرى عنه وجوباً كما بحثه الأسنوي ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيها يظهر حالاً كان النائب أو محرماً إذ الاستنابة جائزة في التنسك ، فكذلك في أبعاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي إلى اليأس كما في استنابة الحج ، ولا فرق في الحبس بين أن يكون بحق أو لا كما في المجموع ، لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بحق . قال الأسنوي : وهو باطل نقلاً ومعنى . وصورة المحبوس بحق أن يجب عليه قود لصغير فإنه يحبس حتى يبلغ ، وما أشبهها وقد حكى ذلك البندنجي عن النص . قال الزركشي : وهو الذي في الحاوي والتمتة والبيان وغيرها ، وسيأتي في الحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل . قال الوالد رحمه الله تعالى : لا مخالفة بينهما إذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك . ثم إن استناب من قدر رمي عن نفسه أو حالاً فرمى عنه وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وإن كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجمرات فرمى وقع عن نفسه لأن رميه يقع عنه دون المستناب كالحج ، لكن يخالف مامر في الطواف عن الغير إذا كان محرماً فإنه يقع عن الغير إذا نواه له ، ويفرق بأن الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه ليه الصرف إلى غيره ، بخلاف الرمي فإنه ليس شبيهاً بالصلاة ، وقياس السعي أن يكون كالرمي ويمتثل لحاقه بالطواف لأن الله تعالى ساء طوافاً بقوله - أن يطوف بهما - وإذا استناب عنه من رمى أو حالاً سن له أن يناوله الحصى ، ويكبر كذلك إن أمكنه ولا تناولها النائب وكبر بنفسه ، ولا ينزل نأله في الرمي عنه بإعماه والمجنون في جميع ذلك كالغصبي عليه ، صرح به المتولى وغيره ، فيجزئه رميه عنه ، ولو برقاً

أي فينصرف (قوله لأنه مما يتقرب به وحده) حلة لقوله لصرف الطواف فهو رد على الأسنوي (قوله أنه كالوقوف) أي فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا يخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف وإن قصد له نفسه أو لهما الخ فما قدمه هو المعتمد (قوله وما أشبهها) كأن حبست الحامل لقود حتى تضع (قوله وقع عن نفسه) أي فبرى عن المستناب بعد (قوله بخلاف الرمي فإنه الخ) هذا يخالف لما قدمه في قوله وصرف الرمي بالنية الخ ،

الشخص الذي هو فيها مثلاً ، وأما هناك فإنه رمى إلى غير الجمرة وإن وقع فيها . فالخاصل أنه هناك صرفه عن الرمي وهنا صرفه عن الرمي : أي المعبر (قوله وصورة المحبوس بحق) أي الذي له الاستنابة بأن يكون عاجزاً عنه ، وهو الحق المراد في كلام المجموع لا الحق الذي هو مفهوم ما في النص وغيره مما يأتي كما يعلم من جمع والده الآتي ، وكان الأصوب تأخير هذا إلى ما هناك وجعله مثلاً في كلام والده (قوله وقد حكى ذلك) يعني ما شرطه ابن الرفعة وهو من جملة كلام المجموع أيضاً كما يعلم من عبارة شرح الروض ونصها : قال في المجموع : ولو بحق بالاتفاق ، لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بغير حق ، وذكر أن البندنجي حكاه عن النص . قال الزركشي : وهو الذي في الحاوي الخ (قوله وسيأتي في الحصر) هذا من الزركشي تقوية لكلام ابن الرفعة بالقياس على الحصر (قوله إذ كلام المجموع في حق عاجز) يجوز قراءته بالإضافة ، فحق هنا بغير معنى الحق فيها تقدم فكأنه قال : بالنسبة لعاجز عن أدائه ، ويجوز قراءته بالتونين فيكون الحق بمعنى المتقدم ، لكن يتعين في علجز الرفع ، والتقدير في حق هو عاجز عن أدائه ، ولا يجوز فيه الجر حينئذ وصفا للحق كما لا يخفى . وأما قوله الآتي في حق قادر على ذلك

من علوه في الوقت بعد الرى لم تلزمه إعادته لكنها تسن ، ويفارق نظيره في الحج بأن الرى تابع ويجز تركه بدم بخلاف الحج فيها ، وبأن الرى على الفور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت والحج على التراخي أما إتمام النائب فظاهر كلامهم أنه يتنزل به وهو القياس ، وكلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث ، وقلنا بالأصح أن أيام الرى كيوم واحد أنه لا تجوز له الاستئابة ، ولو عجز الأجير على عينه عن الرى هل يستنبط هنا للضرورة أو لا كسائر الأعمال ، والأقرب الأول كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وإن قال بعضهم : إن الأقرب الثاني ويرى دما ، وما ذكر في هذا الفصل من شروط الرى ومستحباته يأتي في رى يوم النحر وأيام التشريق (وإذا ترك رى يوم) أو يومين من أيام التشريق عمدا أو سهوا أو جهلا (تتداركه في باقي الأيام) منها (في الأظهر) بالنص في الرعاء وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم ، إذ لو كانت بقية الأيام غير صالحة للرى لم يفرق الحال فيها بين المعلوم وغيره كما في الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والمتدارك أداه كما مر ، ولو تدارك قبل الزوال أو ليلا أجزأه كما جزم به في الأول في أصل الروضة والمجموع والمناسك واقتضاه نص الشافعي رحمه الله تعالى ، والثاني ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكهما وإن جزم ابن المقرئ تبعا لجمع بخلافه فيها ، إذ جملة أيام الرى بلياليها مكوتت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن لا يجوز تقديم رى كل يوم عن زوال شسه كما مر ، ويجب الترتيب بينه وبين رى يوم التدارك بعد الزوال ، فلو خالف وقع عن المتروك ، فلو رى إلى كل حجرة أربع عشرة حصاة سبعا عن أسسه وسبعا عن يومه لم يجزه عن يومه ، ويؤخذ منه أنه لا بد في النائب أن يرمى عن نفسه بالحجرات الثلاث قبل منييه وهو ظاهر ، وما اقتضاه هذا الكلام المار من جواز رى يومين ووقوعه أداه بالتدارك لا يشكل بقوله ليس للمندورين أن يدعوا أكثر من يوم وأنهم يقضون ما فاتهم ، لأن الكلام هنا في تارك الرى فقط وهناك في تاركه مع المبيت بمنى ، والتعبير بالقضاء لا ينافي الأداء كما مر الإشارة إليه (ولا دم) مع التدارك سواء أجبناه أداه أم قضاء لحصول الانحياز بالمأبى به (ولا) بأن لم يتداركه (فعليه دم) في رى يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لاتحاد جنس الرى فأشبهه حلق الرأس ، وقد ذكر الرافعي اضطرابا واختلافا أشار له المصنف بقوله (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) لوقوع الجمع عليها كما لو أزال ثلاث شعرات متوالية لما رواه البيهقي عن ابن عباس « من ترك نسكا فعليه دم » وقيل إنما يكمل في وظيفة حجرة كما يكمل في وظيفة حجرة يوم النحر ، وفي الحصاة أو الحصاتين على الطريقتين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهما أن في الحصاة الواحدة مد طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني (وإذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) لسفر ولو مكيا طويلا أو قصيرا في المجموع (طاف للوداع) طوافا كاملا بركنتيه لخبر البخاري عن أنس « أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع » وروى مسلم عن ابن عباس خبر « لا يفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أى الطواف به فلا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الإمام ، ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ، ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعم ونحوه ، وهذا فيمن

إلا أن يقال : إنما تقدم في الصرف لغير أعمال الحج بخلاف ما هنا (قوله حتى يخرج الوقت) أى إلى أن يخرج الخ (قوله قبل فراغ الأعمال) أى لأنه يلزمه الإتيان لها وهذا علم من مفهوم قوله في الحديث من أعمال الحج

فيتعين فيه الإضافة كما هو ظاهر (قوله وبالتالي ابن الصباغ) المناسب وبه في الثاني ابن الصباغ الخ (قوله بعد قضاء مناسكه) أى إن كان في مناسك فلا يجب عليه إدام في المناسك ، ولا فهو واجب على كل من أراد الخروج من

خرج حاجة ثم يعود ، وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ، ولو نفر من منى ولم يطف الوداع جبر بالدم لتركه نسكا واجبا ، فلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع (ولا يمكث بعده) مما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم وإتيان زمزم والشرب من ماءها لخبر مسلم السابق ، فإن مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه إعادته ، لا إن اشتغل بركعتي الطواف أو بأسباب الخروج كشرائه الزاد وأوعيته وشدة الرحل أو أقيمت الصلاة فصلها معهم كما في زيادة الروضة . قال في المهمات : وتقدم في الاعتكاف أن عيادة المريض إذا لم يخرج لها لا تقطع الوداع بل يغتفر صرف قدرها في سائر الأغراض ، وكذا صلاة الجنائزة فيجبر ذلك هنا بالأولى ، وقد نص عليه الشافعي في الإملاء ، ولو مكث مكروها بأن ضبط أو هدد بما يكون إكراهها فهل الحكم كما لو مكث غنارا فيبطل الوداع أو نقول الإكراه يسقط أثر هذا اللبس ، فإذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الإعادة ، ومثله لو أغمى عليه عقب الوداع أو جن لا يفعله المأثوم به ، والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك إن تمكن منها وإلا فلا ، والمعتمد أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة بخلاف الأكثر المتأخرين ، وتظهر فائدة الخلاف في أنه هل يقتصر إلى نية أولا وفي أنه هل يلزم الأجر فعلة أولا ، ولا يدخل تحت غيره من الأطرفة بل لابد من طواف بخصه ، حتى لو أخر طواف الإفاضة وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في أثناء تعليل (وهو واجب) لخبر « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض » (يجبر تركه بدم) وجوبا كسائر الواجبات (وفي قول سنة لا يجبر) بدم كطواف القدوم ، وقرئ الأول بأن طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره ، وفي الشرح وغيره نفي الخلاف في الجبر ، وإنما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا بخلاف لما توهمه عبارة الكتاب (فإن أوجبناه فخرج) من مكة أو منى (بلا وداع) عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوبه (وعاد) بعد خروجه (قبل مسافة القصر) من مكة أو منى وطاف للوداع (سقط الدم) لأنه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه ، ولا ينافي التعليل بأنه في حكم المقيم بتسويتهم السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع إذ سفره هنا لم يتم

(قوله ولو نفر من منى) أي بأن أراد التوجه إلى منزله (قوله نسكا واجبا) أي عبادة واجبة ، ولا ينافي ما يأتي من أنه ليس من مناسك الحج لأنه لا يلزم من كونه ليس منها إلا أن لا يكون نسكا مستقلا (قوله لخبر مسلم السابق) أي في قوله لا ينصرف أحد (قوله أن عيادة المريض) ظاهره وإن تغلر وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنائزة في الاعتكاف (قوله لا يفعله المأثوم به) أي الذي لحقه به إثم (قوله والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك) أهم الإشارة راجع لقوله ولو مكث مكروها الخ (قوله والمعتمد أنه) أي طواف الوداع (قوله ولا يدخل تحت غيره)

مكة ولو حللا ببقيدته الآتي بناء على المعتمد الآتي أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة فتنبه (قوله لخبر مسلم السابق) دليل لما في المتن (قوله لا أن اشتغل بركعتي الطواف) هذا علم مما مر (قوله قال في المهمات الخ) الظاهر أنه لا يرتضى ما في المهمات بدليل اقتصاره على مجرد نقله عنها بعد جزمه بأن العبادة ونحوها تضر فليراجع (قوله وفي أنه يلزم الأجر فعلة) أي عن المتأخر بحيث إذا تركه يرجع عليه بقسط من الأجرة وإلا فهو واجب مطلقا كما علم

لعوده بخلافه هناك ، أما لو عاد ليطوف فأت قبل الطواف لم يسقط الدم (أو) عاد (بعدها) وطاف (فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره بالسفر الطويل ، ولا يجب العود على من وصل مسافة القصر المشقة ، بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود ، وإن خرج ناسيا أو جاهلا لطواف الوداع وقد علم أن بلوغها كجوازها وقد صرح به في المجموع ، ومقابل الصحيح يسقط كالحالة الأولى (وللحائض النفر بلا) طواف (وداع) (للخبر المار ، وخبر عائشة) أن صفية حاضت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تنصرف بلا وداع . نعم إن طهرت قبل مفارقة بئان مكة لزمها العود لتطوف ، بخلاف ما إذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم النساء كالحائض كما في المجموع ، ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف وهل يلحق الملبس لخوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض ؟ فيه احتمالان للطبري ، لأن الرخص لا تنافس ، والأظهر الإلحاق وإن نظر فيه الأذرعى وبحث لزوم القدية قال : لأن منع الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك ، أما المتحيرة فلها أن تطوف ، فلو لم تطف للوداع فلا دم عليها للأصل كما قاله الرويانى ، والمستحاضة غير المتحيرة لا عود عليها إن نفرت في حيزها ، فإن نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ، ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبتى على إحرامها وإن مضى عليها أحوام . نعم لو عادت إلى بلدها وهى محرمة عامدة النفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتتحلل ببيع شاة وتقصر وتترى التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سياتى ، وبحث بعضهم أنها إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أحمد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ، ويميزها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الإحرام من المشقة ، وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له أن يدخل البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه تعظيما لله وحياء منه ، وأن يصل فيه ولو ركعتين ، والأفضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يمضى بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع وأن يدعو في جوانبه . قال القاضي أبو الطيب : قال الشافعى رحمه الله : يسن لمن فرغ من طواف الوداع أن يأتى الملتزم فيلصق بطنه وصدرة بمحاط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويدعو بما أحب : أى بالمأثور وغيره ، لكن المأثور أفضل ومنه : اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك ، حملتنى على ما صغرت لى من خلقك حتى صيرتنى

أى وفى أنه لا يخل تحت الخ (قوله ولا يجب العود) يشعر بجوازه وبقدريه فلا فائدة له لعلم سقوط الدم بالعود نعم تظهر فائدته على مقابل الصحيح (قوله لأن الرخص لا تنافس) الذى في جمع الجوامع وجرى عليه سم تما له في غير موضع دخول القياس فيها (قوله فلا دم عليها للأصل) أى من برامة اللمة وعدم لزوم الدم (قوله نعم لو عادت) أى شرعت في العود لبلدها (قوله فتتحلل ببيع شاة) أى ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود فتحرم وتأتى به فإن ماتت ولم تعد صحيح عنها كما تقدم .

[مسئلة] قال الشيخ منصور الطللاوى : سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للإفاضة بغير ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثم تبين لها فساد طوافها فأرادت أن

مما مر (قوله لأن الرخص لا تنافس) لعله سقط قبله من النسخ أحدهما لا يلحق أو نحو ذلك من الکتبة (قوله لأن الرخص لا تنافس) هذه طريقة على أن هذا قد ينافى ما سياتى عقبه عن الأذرعى

في بلدك ، وبلغتني بعمتك حتى أعتنى على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا ، وإلا فإني
على " الآن قبل أن تتأني عن بيتك دارى وبعده عنه مزارى ، هذا أو أن انصرائى إن أذنت لى غير مستبدل بك ولا
بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فاصحبى العافية فى بلدنى والعصمة فى دينى وأحسن مقابلى
وارزقنى العمل بطاعتك ما أبقيتني ، وما زاد فحسنى فيه ، وقد زيد : واجمع لى خيرى الدنيا والآخرة إنك قادر
على ذلك ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كانت حائضا أو نفسها استحب لها الإتيان بجميع ذلك
بباب المسجد ثم تحصى . قال الأذرى : ولم أر لأصحابنا كلاما فى أن المودع من أى أبواب المسجد يخرج . وقال
بعض المصريين : يستحب أن يخرج من باب بنى مهم . ويسن الإكثار من الاعتمار والطواف تطوعا وأن يزور
الأماكن المشهورة بالفضل بمكة وهى ثمانية عشر موضعا ، وأن يكثّر النظر إلى البيت لإيمانا واحتسابا لما رواه
البيهقى فى شعب الإيمان : إن لله فى كل يوم ليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون لطفين وأربعون
للمصلين وعشرون للناظرين . وحكمة ذلك كما أفادها السراج البلقينى ظاهرة ، إذ الطائفون جمعوا بين ثلاث : طواف
وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون ، والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون ، والناظرون فاتهم الطواف
والصلاة فصار لهم عشرون . ويستحب أن يكثّر من الصدقة وأنواع البرّ والقربات فإن الحسنة هناك بمائة ألف
حسنة . ونقل عن الحسن البصرى رضى الله عنه أنه يستجاب الدعاء فى خمسة عشر موضعا بمكة : فى الطواف
والملتزم وتحته الميزاب وفى البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفى السعى وخلعت المقام وفى عرفات ومزدلفة
ومنى وعند الجمرات ، وظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون الداعى فى نسك أو لا (ويسن شرب ماء زمزم)
لأنها مباركة طعام طعم وشفاء سقم . ويسن أن يشربه لطلبه فى الدنيا والآخرة ، وأن يستقبل القبلة عند شربه ،
وأن يتصلع منه ، وأن يقول عند شربه : اللهم إنه قد بلغنى عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال " ماء زمزم
لما شرب له وأنا أشرب به لكفا ، وبذكر ما يريد دينا ودنيا ، اللهم فافعل بى ، ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا

تقلد أبأ حنيفة فى صحته لتصبر به حلالا وتبين صحة النكاح ، وحينئذ فهل يصح ذلك وتنضم من صحة التقليد بعد
العمل ؟ فأفتى بالصحة وأنه لا عذور فى ذلك ، ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فأتى كنت أحفظ عنه خلافه
فى العام الذى قبله فقال : هذا هو الذى أعتقد من الصحة ، وأفتى به بعض الأفاضل أيضا تبعا له وهو مسئله
مهمة كثيرة الوقوع وأشباهاها ، ومراده بأشباهاها كل ما كان مخالفا لمذهب الشافعى مثلا وهو صحيح على بعض
المذاهب المعتمدة ، فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعى وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز له أن يقلد القائل
بصحته فيما مضى وفيما يأتى فتترتب عليه أحكامه فغلب له فإنه مهم جدا ، ويبنى أن إثم الإقدام باق حيث فعله
عالما (قوله قبل أن تتأني) أى تبهّد (قوله يستحب أن يخرج من باب الخ) معتمد (قوله وأربعون للمصلين الخ)
هذا الحديث يقتضى أن الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافه (قوله بمائة ألف حسنة) هذا رأى
والثانى أن المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعتمد (قوله فى خمسة عشر موضعا بمكة) وتوابها لما يأتى من عدد
عرفات وما بعدها (قوله وعند الجمرات) أى الثلاث (قوله ماء زمزم لما شرب له) هو شامل لما لو شربه بغير

(قوله وقال بعض المصريين) من جملة كلام الأذرى (قوله بمكة) أى غالبا ، وإلا فسيأتى أن من تلك المواضع
عرفات وما بعدها .

كان ابن عباس إذا شربه يقول: اللهم إني أسألك علما نافعاً وورقاً واسعاً وشفاء من كل داء، فقد شربه جماعة ومن العلماء فتالوا مطلوبهم. ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها، وأن يزرع منها باليد الذي عليها ويشرب، وأن ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره، قاله الماوردي، وأن يترود من مأنها ويستصحب منه ما أمكنه للاتباع، وأن يشرب من نبيذ سقاية العباس مالم يسكر، وأن يحتم القرآن بمكة، وأن ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت كما صححه المصنف في مناسكه. وصوبه في مجموعه، ويكره الالتفات إلى أن يغيب عنه كالمحتزن للتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة: الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، آيئون عابدون ساجدون لرَبنا حامدون، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده (و) يسن (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) تحريم مسلم «من زار قبري وجبت له شفاعتي» ومفهومه أنها جائزة لغير زائره. وخبر «من جاءني زائرًا لم تنزه حاجته إلا زيارتي كان حقاً على الله أن أكون له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» وخبر «من صلى عليّ عند قبري وكل الله به ملكاً يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» فزيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات وإن لم يكن فعل تسكاً لكنها متأكدة فيما أشار له بقوله (بعد فراغ الحج) إذ الغالب على الخبيج ورودهم من آفاق بعيدة، فإذا قريوا من المدينة الشريفة يقيم تركهم الزيارة، ونحوه «من حج ولم يزرني فقد جفائي» فهذا يدل على تأكدها الحاج أكثر من غيره، وحكم المعتمر كالحاج في تأكدها له. وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ولتعلق لذلك بالخبيج. ويسن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها إذا أبصر أشجارها مثلاً ويسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه، وأن يغتسل قبل دخوله كما مر ويلبس أنظف ثيابه، فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد

محله (قوله إذا شربه يقول الخ) ظاهره أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعمده إلى غيره، ويحتمل تعدى ذلك إلى الغير، فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلاً حصل له ذلك المطلوب، ولا مانع منه إذا شربه بنية صادقة. وتقل عن شيخنا العلامة الشوبري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع، وعبارته في هوامش فتاوى حج الفقهاء الكبرى نصها عند قوله «ما زمر لما شرب له» الخ: هل ولو كان طلب التحصيل به لغير شاربه بأن شربه ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بأن وكل في ذلك وبين غير من ذكر وليس موافقاً لما نقل عنه (قوله فقد شربه) تعليق لقوله ويسن أن يشربه لمطلوبه الخ (قوله لم تنزه حاجته) أي تيمم (قوله) وكل الله به ملكاً يبلغني الخ قضية هذا أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك، وقد قدمناه في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة الجمعة أو غيرها، فيمكن حل ما هنا على أنه يبلغ مع السماع. ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالجوهر الملتزم في زيارة القبر المعظم مانصه: تنبيه: يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة المتعارضة ببادئ الرأي وأحاديث أخر وردت بمعناها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صلباً من بعد ويسمعهما إذا كان عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما من قبل أيضاً كما مر، إذ لا مانع أن من عند قبره يخص بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لما أشارا بمزيد خصوصيته والاحتشاء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها، إذ التقيد بقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن، وأقوى النوى فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحتمل؟ بأنه لا يحكم عليه بالحنث في ذلك والورع أنه يلتزم بالحنث

يجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ، ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ويقف ناظرا إلى أسفل ما يستقبله في مقام المحبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم بخير وامن أحد يسلم على " لا رد " الله على " روي حتى أرد " عليه السلام " وأقل " السلام عليه : السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ، ولا يرفع صوته تأديبا معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله تعالى عنه فإن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه لمسا رواه البيهقي عن ابن عمر : أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال : السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبنائه ، ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوصل به في حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ، ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولئن شاء من المسلمين ، وأن يأتي سائر المشاهد بالمدينة ، وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة . ويسن زيارة البقيع وقبا ، وأن يأتي بر أريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم ، فقال :

أريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بألف صلاة ، وليجذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه . ويكره الإصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله ، بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته . ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه ، وأن يتصلق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه ، وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركتين ، ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول : اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويسر في العود إلى الحرمين سيلا سهلا وارزقني العفو

وهو صريح فيها ذكرناه (قوله وشكر الله) أى بالثناء عليه (قوله ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لو قال له إنسان : سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه أن يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفارق ؟ والفرق أقرب ، ويوجه بأن المراد بالسلام بين الناس التودد والمحبة ، والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ، ولا يجب على المأموم أن يشفع له عنده اهكذا بهامش عن حجب في بعض كتبه . وجارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر العظيم نصها : وأما إرسال السلام إليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم ، فتركه ليس فيه إلا عدم اكتساب الفضيلة للغير فلم يكن لتحريمه سبب يقتضيه فاتجه أن ذلك التبليغ سنة لا واجب . فإن قلت : صرحوا بأن تقويت الفضائل على الغير حرام كإزالة دم الشهيد . قلت : هذا اشتباه ، إذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التقويت ولم يحرم بترك ذلك الاكتساب فافهمه اه . وفيها علل به وثقة لأن المأموم ليس شافعا بل مأمور بالتبليغ لمن يشفع ، فحيث التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لأنه أمانة التزم إيصاله له صلى الله عليه وسلم (قوله لا رد " الله على " روي) أى نطق فلا يرد أن الأنبياء أحياء في قبورهم (قوله وتقبيله) ظاهره وإن قصد به التعظيم ، لكن مر في الجنازة بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه : نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، فيحتمل عجيء ذلك هنا ، ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ، ومن ثم حذرنا كل التحليل من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم :

والعافية في الدنيا والآخرة ، وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين . وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي التهفري ، ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكيزان المعمولة من ذلك . ومن البدع تقرب العوام بأكل التمر الصنيحاني في الروضة .

فصل

في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه أحاطهما مع ما يتعلق بذلك

(أركان الحج خمسة) بل ستة (أحدهما (الإحرام به) أي نية الدخول فيه لخبر « إنما الأعمال بالنيات » (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة لإجماعا لخبر « الحج عرفة » (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى - وليطوفوا بالبيت العتيق - والمراد طواف الإفاضة (و) رابعها (السعي) بين الصفا والمروة لخبر أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال « يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم » (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (إذا جعلناه نسكا) وهو المشهور لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان

(فصل)

في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه أحاطهما مع ما يتعلق بذلك

(قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيها سبق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لأنه الملائم للركنية ، وفي سم على حج : فرع : هل يأتي فيمن لم يميز القروض من السن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين ففلا لم يصح : أو يفرض بأن النسك شديد التعلق ولهذا لو نوى به النفل وقع عن نسك الإسلام ، وقد يتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز ولا اعتقد بفرض معين ففلا فليتأمل اه . أقول : الأقرب عدم الفرق ، ويؤيده قول حج أول الحج بعد تول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ ، على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم والكيفية حتى لو جرت أفعال النسك منه انضافا لم يعتد بها ، لكن رد ذكر النية بأنها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت ، وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الإحرام وقيل تعاطى الأفعال كفى فليس شرطا لانهقاد الإحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانهقاده تصوره بوجه اه . ووجه التأييد أن قوله بأنه لو حصل بعد الإحرام وقيل تعاطى الأفعال كفى صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لأقبل الإحرام ولا بعده لم يكف ، وعليه فيكون المعترف فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية ، وفي الحج لا يعتبر ذلك (قوله استقبل القبلة في السعي) ع هذا الحديث ضعفه النووي : قال المبكي رحمه الله : فالدليل خلوها عن مناسكتكم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منيج . أقول : يمكن أن يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو أن يقال : إنه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله إن الصفا الخ ، وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) قال سم على منيج : قوله وسادسها

(فصل) في بيان أركان الحج والعمرة

(قوله مع عدم جبر تركه بدم) أي حتى لا يرد نحو الرى

بحقه في الروضه ، وإن عده في المجموع شرطاً بأن يقدم الإحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قنوم ، ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير للاتباع مع خبر « دخلوا على مناسككم » (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها (بدم) بل يتوقف الحج عليها لأن الماهية لا تحصل إلا بجميع أركانها . وأما واجباته فخمسة أيضاً : الإحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بيلال منى واجتناب محرمات الإحرام . وأما طواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك ، فعلى هذا لا يعدّ من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضاً وغيرها يسمى هيئة (وما سوى الوقوف) من هذه الستة (أركان في العمرة أيضاً) لشمول الأدلة السابقة لها . نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيئان : الإحرام من الميقات ، واجتناب محرمات الإحرام (ويؤدي التمسك على) ثلاثة (أوجه) فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة أن الإحرام إن كان بالحج أولاً فالإفراد ، أو بالعمرة فالتمتع ، أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها ستأتي ، وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدثه لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالثنية ، أما أداء النسك من حيث هو فعل خمسة أوجه : الثلاثة المذكورة ، وأن يحرم يحج فقط ، أو عمرة فقط (أحدهما الإفراد) الأفضل ويحصل (بأن يحج) أي يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كإحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) أما غير الأفضل فله صورتان : إحداهما أن يأتي بالحج وحده في سنة ، الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي . وأما الإفراد الذي هو أفضل فسيأتي بيانه (الثاني القران) الأكمل ويحصل (بأن يحرم بهما)

الترتيب الخ ، أقول : لي هنا شبهة وهي أن شأن ركن الشيء أن يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في أنه إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الأعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطاً لعدم إمكانه وإن أمّ بفعله في غير محله وتقويته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتأمل اهـ . أقول : ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال : الحلق إنما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لأن حلقه قبله لم يقع ركناً ، والإمّ إنما هو لترفعه بإزالة الشعر قبل الوقوف ، وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه . فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فإن الحلق ساقط عنه ، وليس ذلك اكتفاءً بحلق العمرة بل لعدم شعر يزيله (قوله الإحرام من الميقات) أي كون الإحرام من الميقات ، أما نفس الإحرام فركن كما مر اهـ (قوله ويؤدي التمسك) أي الحج والعمرة (قوله أنه لو أتى بنسك) أي من حج أو عمرة (قوله أو عمرة) أي وبعدمها على الإتيان بما أحرم به (قوله أن يأتي بالحج وحده في سنة) أي ثم بالعمرة في أخرى (قوله فسيأتي بيانه) قد تقدم بيانه في قوله أحدهما الإفراد ، فلعن المراد به أن يأتي ما يتعلق به من التفصيل وبيان أفضليته (قوله بأن يحرم بهما معا) أي وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو

(قوله وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدثه لم يكن شيء الخ) أي حقيقة - وإلا فهو إفراد مجازي كما صرح به الشهاب حجج كغيره وسيعلم من قول الشارح أما غير الأفضل الخ (قوله وأن يحرم يحج فقط أو عمرة فقط) أي ولا يأتي بالآخر من عامه (قوله وأما الإفراد الذي هو أفضل فسيأتي بيانه) صوابه فقد مر بيانه ، إذ الآتي إنما هو مجرد ذكر أن الإفراد أفضل ، ولما بيانه فهو الذي مرّ على أنه لا حاجة إلى هذا من أصله

معا (من الميقات) للحج وغير الأكل أن يحرم بهما من دون الميقات وإن لزمه الدم فتقيده بالميقات لكونه أكل لا لكون الثاني لا يسمى قرانا (ويعمل عمل الحج) فقط لأن عمل الحج أكثر (فيحصلان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد لخبر « من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا » وهذه الصورة الأصلية للقران ثم ذكر غيرها بقوله (وإن أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (ييج قبل) الشروع في (الطواف كان قرانا) إجماعا فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة « أنها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدتها تبكي ، فقال : ما شأنك ؟ قالت : حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهل بالحج ، ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد حلت من حجك وعمرتك جميعا » ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صبح وكان قرانا كما صححه في زوائد الروضة والمجموع ، واحتز بقوله قبل الطواف عما لو طاف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فإنه لا يصح لاتصال إحرامها بمقصوده هو أعظم أفعالا فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها . ولأنه أخذ في التحلل المقضى لتقصان الإحرام فلا يليق به إدخال الإحرام المقتضى لقواته . ولو استلم الحجر بنية الطواف في صحة الإدخال وجهان : أوجههما كما يجتبه في المجموع الجواز إذ هو مقدمته لا بعضه . وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج أنه يعتد إحرامه به فاسدا وهو الأصح ونقل السلوردي عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صبح إحرامه . لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أو بعده فإنه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو إدخال العمرة على الحج (في الجديد) لأنه لا يستفيد به شيئا بخلاف الأول يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت ، ولأنه يتمتع بإدخال الضعيف على القوى كقراش النكاح مع فراش الملك لقوته عليه جاز

ظاهر إطلاقهم (قوله الأكل) احتز به كما يأتي في قوله فتقيده بالميقات (قوله واحد عنهما) أي لخصولهما ، قال شيخنا الزيادي : وهل هما : أي الطواف والسعي للحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لاحكم لها لانفصالها أي في الحج ؟ لم يصرح الأصحاب بذلك ، لكن الأقرب كما قال بعضهم الثاني أنه سم (قوله فقال ما شأنك) أي أي شيء شأنك ؟ فهو مبتدأ وخبر (قوله وعمرتك جميعا) أي وعليه فالعمرة التي أمرها بالخروج فيها إلى التعميم كانت تطوعا (قوله أنه لو أفسد) أي بأن جامع (قوله أنه يعتد إحرامه به فاسدا) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاءه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أي الطواف (قوله صبح إحرامه) أي بالحج ويبرأ بذلك من الحج والعمرة : وقد يقال : قياس مأمور أن من أحرم كإحرام زيد وتعذر عليه معرفة ما أحرم به أن ينوي القران ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويتمتع بإدخالها عليه . كما لو شك في إحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد التسكين حيث لا يبرأ من العمرة أنه لا يبرأ هنا من الحج لجواز أن يكون إحرامه به بعد طواف العمرة ، فلا يصح إلا أن يقال

(قوله فلا ينصرف) أي الإحرام (قوله وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد الحج) لا يخفى أن خصوص الانتقاد فاسدا لم يعلم من هذا التقييد على أنه كان الأصوب عدم التقييد لبشمل المتن القران الصحيح والقاسم كما صنع الشهاب ابن حجر (قوله قبل الشروع فيه) أي في الطواف (قوله لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة) يعني أن الأصل أن ما أتى به من إدخال الحج على العمرة وقع جائزا (قوله لقوته) أي فراش النكاح

إدخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها بخلاف العكس والتقديم الجواز ، وصححه الإمام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في أسباب تحمله ويجوز القران بمكة وإن لم يخرج إلى الحبل تغلبا للجمع مع أنه يجمع بين الحبل والحرم بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بأن يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميقات بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه ، وسمى متمتعا لتمتع صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما أو لتمتعته بسقوط العود إلى الميقات للحج ، وعلم مما تقرر أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد (وأفضلها) أى أوجه أداء النسكين المتقدمة (الأفراد) إن اعتمر عامه فإن أخرها عنه كان الأفراد مكروها إذ تأخيرها عنه مكروه ، والمراد بالعام ما يأتى من الحجة الذى هو شهر حجة كما يفيد كلام السبكي ، وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى إفرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي ، وكان مرادها أنه يسمى بذلك حيث إنه أفضل من التمتع الموجب للدم ، وإلا فطلق التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين ، بل صرح الرافعي بأن ذلك يسمى تمتعا (وبعده التمتع وبعد التمتع القران) لأن التمتع يأتى بعملين كاملين غير أنه لا ينشئ لهما ميقتين ، وأما القارن فإنه يأتى بعمل واحد من ميقات واحد (وفي قول التمتع أفضل من الأفراد) ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم لأنه صبح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم « أنه صلى الله عليه وسلم أذن الحج » وعن أنس « أنه قرن » وعن ابن عمر « أنه تمتع » ورجح الأول بأن رواه أكثر وبأن جابرا منهم أقدم حجة وأشد غاية بضبط المناسك وأفعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل ، وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما يأتى ، وبالإجماع على أنه لا كراهة فيه وبأن المفرد لم يربح ميقاتا ولا استباح المحظورات كالتمتع ، ولا اندراج أفعال العمرة تحت الحج كما ترون فهو أشق عملا ، وأما تمنيه صلى الله عليه وسلم بقوله « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت »

قوى جانب البراءة بكون الأصل عدم الطواف عن العمرة فصح إحرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أى أخت أمته (قوله والمراد بالعام) أى الذى يكره تأخير العمرة عنه (قوله ولا ندرج أفعال العمرة) لعله ولا إدراج الخ

(قوله في أشهر الحج) إنما قيد به كلام المتن مع أن التمتع أهم من ذلك كما يعلم مما يأتى لأن الكلام في التمتع الذى هو أحد الوجوه الثلاثة في تأدية النسكين ، فهو نظير تقييده الأفراد بالأفضل والقران بالأكمل (قوله وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج الخ) هو تابع في هذا التعبير للإمداد ، لكن شمول الإرشاد لما ذكر ظاهر لأنه صور التمتع والقران ثم ذكر أن ماسوهما أفراد فشمل ذلك فصح للإمداد مقاله ، بخلاف ما في الكتاب فإنه صور الأفراد بصورة خاصة لا شمول فيها (قوله أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد) هما قيدان للتمتع الموجب للدم الذى هو أحد الصور الثلاث في تأدية النسكين كما علم مما مر (قوله وأفضلها الأفراد) أى المتقدم في كلامه الذى هو الأفضل ، وحينئذ فلا حاجة لقول الشارح إن اعتمر من عامه لأنه صورة المسئلة (قوله وبأن المفرد لم يربح ميقاتا ولا استباح المحظورات الخ) عبارة الإمداد : وبأن المفرد لم يربح ميقاتا ولا استباحة المحظورات كالتمتع ولا اندراج أفعال العمرة تحت الحج كالقارن انتهت . فلعلى استباح في كلام الشارح بكسر التاء مصدرا مفتولا يربح وأسقطت الكتبة ألفا بعد كلمة لا من قوله ولا اندراج : أى ولا يربح استباح المحظورات ولا يربح اندراج الخ فخرج لكلام الإمداد (قوله فلتطيب قلوب أصحابه) أى بعضهم وهم الذين تمتعوا كما يعلم

ماسقت الهدى ولحقتها عمرة ، فلتطيب قلوب أصحابها لما خزنوا على عدم موافقته عند أمره لم بالأخبار لعلم الهدى والموافقة لتحصيلها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك . وللمصنف في مجموعه كلام في حجه عليه الصلاة والسلام وحج أصحابه لم يسبق إليه لنفاسته ولا اعتبار بالمنازعة فيه حيث قال : الصواب الذي نتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، ونخص بجوازه في تلك السنة الحاجة ، وبهذا يسبل الجمع بين الروايات ، فعمدة رواة الأفراد وهم الأكثر أولك الإحرام ورواة القرآن آخروه ، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد . ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ، ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجته في نفسه . وأما الصحابة رضي الله عنهم فكانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى ، وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا بحج ، وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عمرة ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابة ، أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيه من أفجر الفجور ، كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه : قلت : يا رسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : بل لكم خاصة ، فانتظمت في إحرامهم أيضا ، فن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم ، وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وردده المصنف بأنه غلط فاحش نابت للأخبار الصحيحة في تسميتها بذلك . وقد يجاب عنه بنحو مامر في تسمية الطواف شوطا وبحث الأسنوي تبعا للبارزي أن القارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل من الأفراد لاشتماله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى كتنيم يرجو الماء آخر الوقت صلى بالتيم أوله ثم بالوضوء آخره ، ورد بأنه لا يلاق مانغن فيه إذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات أداء النسكين المسقط لطلبهما لا بين أداء النسكين فقط وأدائهما مع زيادة نسك متطوع به ، ويرد أيضا بأننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من

(قوله في تلك السنة للحاجة) أى وهى مشاركة أصحابه فيما أتوا به من العمرة المنية على جواز العمرة في أشهر الحج مع أن الجاهلية كانوا لا يزاحون بها الحج في وقت إمكانه (قوله فانتظمت) أى الروايات (قوله بنحو مامر) لم يتقدم

بما يأتي (قوله عند أمره) لتعليل في المعنى لعلم الموافقة . يعنى إنما كان عدم موافقتهم له لأجل أمره لم بالأخبار (قوله والموافقة لتحصيلها هذا المعنى الخ) أى فوافقتهم صلى الله عليه وسلم لم في التمتع لما فيها من تطيب قلوبهم أهم عنده من فضيلة خاصة بالنسك وهى الأفراد الذى أتى به ولذلك تنى موافقتهم (قوله كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الحج على العمرة) صوابه أدخل العمرة على الحج (قوله وقد يجاب عنه بنحو مامر الخ) هو تابع في هذا للإمداد ، لكن ذلك تقدم الجواب في كلامه ثم بخلاف الشارح ، وعبارته ثم أعنى الإمداد وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب كراهة تسمية الطوفة شوطا ودورا إذ لم يرد لأن الشوط الملاك ، ثم لختار أنه لا يكره لوروده في الصحيحين ، واعترض بأنه من قول الراوى ، ولو ثبت رفعه جاز حمله على بيان الجواز كتسمية العشاء عتمة مع كراهته . ويرد بأن الأصل عدم الكراهة إلا للدليل خاص ، وكون الشوط الملاك لا يقتضى بمجرد كراهة انتهت

القران مع العمرة المذكورة ، لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع ذكروها ، وبما تقرّر يعلم أن من استناب واحدا للحج وآخر للعمرة لا تحصل له كيفية الأفراد الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له (وعلى المتنعم دم) لقوله تعالى - فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى - والمعنى في إيجاب الدم كونه ربح ميقاتا ، إذ لو كان أحرم بالحج أولا من ميقات بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحل ليحرم بالعمرة ، وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة ، والواجب شاة مجزئة في الأضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وكذا جميع الدماء الواجبة في الحج إلا أجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى - ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام - إذ اسم إشارة للهدى والصوم عند قلعه ، ولن معناه على من (وحاضروه من) مساكنتهم (دون مرحلتين من مكة) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقته اتفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين ، وحمله على مكة أقل تجوزا من حمله على جميع الحرم قلت : الأصح من الحرم . والله أعلم) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم إلا قوله تعالى - فولّ وجهك شطر المسجد الحرام - فهو نفس الكعبة ، فالحاق هذا بالأعم الأغلب أولى ، والقريب من الشيء يقال إنه حاضره ، قال تعالى - واسألم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - أي قريبة منه . والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقاتا : أي عاما لأهله ولم يربح فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له التسك ثم فاته وإن ربح ميقاتا بتمتعه لكنه ليس ميقاتا عاما لأهله ولم يربح ، ولا يشكل أيضا بأنهم جعلوا مادون مسافة القصر كالوضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الإسائة وهو إذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجاوزه وأحرم كالوضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي إذا أحرم من سائر بقاع مكة بل ألزمه الدم وجعلوه مسيئا كالآفاق ، لأن ماخرج عن مكة بما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولأنهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضعين ، فهنا لا يلزم دم لعدم إيساءته لعدم عوده لأنه من الحاضرين بمقتضى الآية ، وهناك يلزمه دم لإيساءته بمجاوزته ما عين له بقوله في الخبر : ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ، على أن المسكن المذكور كالقرية بمنزلة مكة في جواز الإحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا إحرام لمريد التسك . فلو كان للمتمتع مسكنان بعيد وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة إقامته بأحدهما ، ثم إن استوت إقامته بهما اعتبر بالأهل والمال . فإن كان

له ثم جواب عن ذلك إلا أن يكون ساقطا في هذه النسخة (قوله ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع ذكروها) منها من صلى لثلاثين أو ثلاثين أو أكثر من صلى عشرة (قوله لأن كيفية الأفراد لم تحصل له) هذا ظاهر إن وقعا معا أو تقدمت العمرة على الحج . أما لو تأخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الأفراد الفاضل له نظر (قوله إلا أجزاء الصيد) أي فإن الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد : أي وإذا دم الجماع المقدس فإنه بدنة (قوله ولن) أي من قوله تعالى - ذلك لمن - وقوله ولن مبتدأ لأنه أريد لفظه ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر الثاني والثاني وخبره خبر

(قوله لأن ماخرج عن مكة بما ذكر تابع لها الخ) هذا لا يلاقي الإشكال ، لأنه ليس الإشكال بين مكة وما هنا حتى يجاب عنه بما ذكر ، بل الإشكال بين مسكتين كل منهما متعلق بخارج مكة . وحاصله لم يجعلوا إحداهما ككفة في أن سائر بقاعها كالشيء الواحد ولم يجعلوا الأخرى كذلك ، وحيث قد فقه لأن ماخرج عن مكة بما ذكر تابع الخ موجود في كلا المسكتين فلم ينفع الإشكال (قوله ولأنهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضعين الخ) حاصل

أهله بأحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الأهل ، ذكره المحب الطبري . قال : ولما بال أهل الزوجة والأولاد الذين تحت حجره دون الآباء والإخوة ، فإن استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع إلى أحدهما للإقامة فيه ، فإن لم يكن له عزم فيها خرج منه . قال في النخائر : فإن لم يكن له عزم استويا في كل شيء اعتبر بموضع إحرامه ، ولغريب مسوطن في الحرم أو فيها بيته وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ، ويلزم الدم أفاقيا ، تمتع نازيا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية ، وعمله في النخائر بأنه التزم بمجاوزة الميقات . أما العود أو الدم في إحرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة (وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد وأن يحج من عامه ، فن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ، ولو كرر الممتنع العمرة في أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا ؟ أفى الربيعي صاحب التفقي الذي هو شرح التنبيه بالتكرار ، وأفى بعض مشايخ النashري بعمه قال : وهو الظاهر (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرم منه للعمرة أوميقات آخر ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها ، فإذا عاد إليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم إذ المقتضى للزومه ربح ميقات وقد زال بعوده له ، وأفهم كلامه أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ، ولو خرج الممتنع للإحرام بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد إلى الميقات ولا إلى مسافته ولا إلى مكة لزمه دم أيضا للإساءة الحاصلة بغير وجه من مكة بلا إحرام مع عدم عوده ، ومعلوم أن هذه الشروط المذكورة معتبرة لوجوب الدم والأشهر أنها غير معتبرة في تسميته تمتعا (ووقت وجوب الدم) عليه (إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحج والأصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة ولا يتأق ذبحه بوقت كسائر دماء الجبرانات (و) لكن الأفضل ذبحه يوم النحر (الاتباع وخروجا من خلاف من أوجبه فيه ، ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخير عن وقت الوجوب والإمكان كالزكاة (فإن عجز عنه) حسا بأن فقدته وثمنه أو شرعا بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله أو كان محتاجا إليه أو إلى ثمنه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه ببلده أم بغيره أم لا ، بخلاف

الأول (قوله ذكره المحب الطبري) يقي ما لو كان له في كل منهما مال بلا أهل أو في كل منهما أهل ولا مال له أو ليس له أهل ولا مال في أحدهما ، والحكم في الجميع أنه كما استويا في المال والأهل ، وسيأتى ذلك في قوله فإن استويا في ذلك الخ (قوله دون الآباء والإخوة) أي والأولاد الرشداء على ما أفهمه التقييد بقوله قبل تحت حجره (قوله أفى الربيعي) بفتح الواو إلى رمية ناحية باليمن اه أنساب . وعبارة القاموس : ورمية بالفتح : خلاف باليمن وحسن باليمن اه (قوله قال) أي النashري وهو الظاهر هو المتمد (قوله ولا وقوع النسكين عن شخص واحد) أي بل يجب وإن كان النسكان عن اثنين غير الحرم أو أحدهما للمحرم والآخر لغيره ، وسيأتى في آخر الفصل بيان من عليه الدم (قوله للإحرام بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الإحرام بالحج فلا دم عليه (قوله ولا إلى مسافته) نسخة . مسامته (قوله ولولا هذان) هما قوله للاتباع وقوله وخروجا من خلاف الخ (قوله بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله) ظاهره وإن قل " بحيث يتفان به ، وبه صرح شيخنا الزياي لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتفان بها (قوله أو كان محتاجا إليه) ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو

هذا الجواب أن الحكم تعبدى عملا بالدليل فلا يستل عن معناه (قوله قال في النخائر : فإن لم يكن الخ) هو مقابل لما قبله لا عينه ، لكن عبارة الشهاب حج : ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه انتهت

كفارة العين لأن الهدى يختص بدمه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حنأ (عشرة أيام ثلاثة في الحج) لقوله تعالى - فمن لم يجد - أي الهدى - فصيام ثلاثة أيام في الحج - أي بعد الإحرام به فيمتنع تقديمها على الإحرام بخلاف الدم ، إذ الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ، ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الأظهر مع أنه لم يعجز في موضعه ، ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره مامر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب الحاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه ، وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر ، فإن أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء ، وإن أخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مرادا من الآية ، وليس السفر عذرا في تأخير صومها لأن صومها يتعين إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا ، بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر ، وإذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه ، ولا يجب عليه تقديم الإحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ، ويجوز أن لا يبيح في هذا العام ، ويسن للموسر الإحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع ، وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في الفرات ، فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لأنه وقت الإمكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة إذا رجع إلى) وطنه و (أهله في الأظهر) إن أراد الرجوع إليهم لقوله تعالى - وسبعة إذا رجعتم - وخبره - فمن لم يجد هدنيا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله - فلا يجوز صومها في الطريق لذلك ، فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها كما في البحر . والثاني إذا فرغ من الحج لأنه المراد بالرجوع فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الأيام (الثلاثة) أداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطه ، ويندب تتابعها أيضا لأن فيه مبادرة لأداء الواجب وخروجها من خلاف من أوجه . نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه أن يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه (ولو فاتته الثلاثة في الحج) بعلز أو غيره (فالأظهر أنه يلزمه) قضاؤها لما مر (وأن يفرق في قضاها بينها وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر ، والتشريق ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة كما في الأداء ، فلو صام عشرة ولاء حصلت الثلاثة

العمر الغالب وقت الأداء إلا الوجوب اه حجاج اه زيادى (قوله مامر في التيمم) أي فإن تيقن وجوده فانتظاره أفضل ولا فالتعجيل أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أي والأولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤها) أي ولو مسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها (قوله ويجوز أن لا يبيح في هذا العام) أي يمكن (قوله إذا رجع إلى أهله) أي وإن بعد وطنه كالغاربة مثلا (قوله صامها) أي السبعة وجاز الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر وإلا صام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتابعها أيضا) الأولى أن يقول: أي يندب الخ لأن ما ذكر تفسير للتشبيه المقاد بقوله وكذا السبعة ، ويمكن الجواب بأنه أشار إلى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بأن لا يفصل بين الثلاثة والسبعة إلا بمدة السير إلى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة) أقول : ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء

(قوله فالأظهر أنه يلزمه قضاؤها كما مر) كذا في النسخ بالكاف ولعل صوابه لما مر باللام

يعتد بالبقية لعدم التفريق. والثاني لا يلزمه التفريق (وعلى القارن دم) لوجوبه على المتنع بالنص وفعل المتنع أكثر من فعل القارن فإذا لزمه الدم قارن أولى لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقريوم النحر قالت عائشة : وكُنَّ قارنات » (كدم المتنع) في أحكامه المتقدمة جنسا ومنا وبلا عند العجز لأنه فرع عن دم المتنع (قلت) كما قاله الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون) القارن (من حاضري المسجد الحرام) ومَرَّ بيان حاضريه وأن لا يعود قبل الوقوف للإحرام بالحج عن الميقات فإن عاد مقطوع عنه الدم (والله أعلم) لأن دم القارن فرع عن دم المتنع ودم المتنع غير واجب على الحاضر ففرعه كذلك ، وذكر هذا الشرط إيضاح ، وإلا فتشبيهه بدم المتنع كما مر يعني عنه ، ولو استأجر اثنان آخر أحدهما للحج والآخر لعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر أحدهما عن نفسه ثم حج عن المستأجر ، فإن كان قد تمتع بالإذن من المستأجرين لو أحدهما في الأول ومن المستأجر في الثانية فعل كل من الآذنين أو الآذن والأجير نصف الدم لأن أسرا وإن أحصرا أو أحدهما غيا يظهر فالصوم على الأجير ، أو تمتع بلا إذن ممن ذكر لزمه حمل دم لمتنع ودم لأجل الإساءة بمجاوزته الميقات ، ولو وجد المتنع الفاقدة للهدى الهدى بين الإحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لا إن وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وإنما يستحب خروجا وبنا من الخلاف .

باب محرمات الإحرام

أى المحرمات به . والأصل في ذلك الأخبار الصحيحة كخبر « سئل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس القمص ولا العمام ولا سراويل ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجيد تعلين

حوائبهم ، فإذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحاج فهي ضرورة بالنسبة له للإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدوره المعروفة فيفترق بجميع ذلك غيا يظهر (قوله لأنه فرع عن دم المتنع) أى معنى على دم المتنع (قوله لأجل الإساءة الخ) أى حيث لم يعد للإحرام بالحج من الميقات (قوله لا إن وجده بعد شروعه الخ) أى وإذا فعله بعد الشروع في الصوم فهل يسقط بقيته لفعله ماهر الأصل ويقع ما فعله فلا مطلقا أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول قياسا على ما لو حجز عن الإعتاق في كفارة الوقاع أو الظهار وشرع في الصوم ثم قدر على الإعتاق ففعله فإن ما صامه يقع فلا مطلقا .

باب محرمات الإحرام

أى المحرمات به .

[فائدة] محصل ما في حاشية الإيضاح للشارح أن كلا من إتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج

(قوله لخبر أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر) لسه سقطت منه أو العطف قبل لفظ نحر من الكنية وكأنه إنما لم يقدمه على القياس كما صنع في التحفة لأنه ليس نصا في أن الذبح عن القارن ، ومن ثم لم يأت به بالجلال أهل إلا لغير الاستئناس للقياس حيث عبر عنه بعد تصديره القياس المسار بقوله : وروى الشيخان عن عائشة الخ (قوله فعل كل من الآذنين) أى على كلي واحد منهما وكلما يقال في قوله أو الآذن والأجير .

باب محرمات الإحرام

فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس ، ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين » وإنما وقع الجواب عما لا يلبس لأنه محصور بخلاف ما يلبس وإن كان هو المسئول عنه إذ الأصل الإباحة ، وتنبيه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس ، وأن المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وإن لم يطابق السؤال صريحا لخبر « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القمص والأقفية والسراريات والخفاف إلا أن لا يجعد التعلين » وقد عُدَّ المحرمات في الرونق واللباب عشرين شيئا ، وجرى على ذلك البلقيني في تدريبه ، وقال في الكفاية : إنها عشرة : أى والباقية متناخلة . قال الأذري : واعلم أن المصنف بالغ في اختصار أحكام الحج لاسيا هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره ، والمحرر سالم من ذلك فإنه قال : يحرم في الإحرام ظهور منها كذا وكذا اه . والمصنف عددها سبعة فقال (أحدها ستر بعض رأس الرجل) وإن قلَّ كيباض خلف أذنه فيجب كشف جميعه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب ، إذ ما لا يمت الواجب إلا به فهو واجب ، وليست الأذن من الرأس خلافا لمن وهم فيه ، ولو جاوز شعر رأسه حله بحيث لم يميز المسح عليه فهل يحرم عليه ستره هنا كما يميز تقصيره أو لا كما لا يميز المسح عليه ؟ عمل إحتمال ، والأوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفا وإن لم يحط به كالفلسفة وطعن ومرهم وحناء ثخين لخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خرج من بيته ميتا : لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليبا » بخلاف ما لا يعد ساترا كخيط شدته به ولم يكن عربضا كالعصابة ومحصول كقفة وضحا على رأسه لا يقصد الستر وإلا لزمته القفدية كما جزم به جمع ومقتضا الحرمه ، ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقفلسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم ويجب القفدية فيه وإن لم يقصد ستره ، فإن اتنى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يوهمه كلام الأذري ، وماء غطس فيه ولو كثيرا أو طينا وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهودج استظل به وإن مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق نحو القففة بأن تلك يقصد الستر بها عرفا بخلاف هذه ونحوها ، وتوسد سادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو حود بيده أو بيد غيره وإن قصد الستر فيما يظهر ، وإنما عد نحو الماء الكدر ساترا في الصلاة لأن المدار ثم على ما منع إدراك لون البشرة وهنا على الساتر العرق وإن لم يمنع إدراكها ، ومن ثم كان الستر بالزجاج منكفهره ، فالتلفع ماتومه بعضهم من اتحاد البابين ، وما يناه عليه من أن الساتر الرقيق الذي يحكى البشرة لا يضر هنا فقد صرح الإمام هنا بأنه يضر ، ولا اعتبار بما في نكت النساءى مما يقتضى ضعفه ، ولو شد خرقه على جرح برأسه لزمته القفدية بخلافه في البدن ، لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن وأفهمته عبارته جواز

كبيرة ، وأن بقية المحرمات صغيرة اه سم على حجج . وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين التحليلين ولعله غير مراد ، وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد أيضا (قوله والأوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير أن البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء ، وإنما أجزأ تقصيره لأنه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما منع فيه حج (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا كخيط) ظاهره وإن قصد به الستر ويدل له ما سياتى من الفرق بين نحو القففة وغيره (قوله كقفة) ومثل القففة فيما ذكر وضع اليد على رأسه بقصد الستر اه حجج (قوله وإلا لزمته القفدية) أى بأن قصد الستر وحده أو مع الحمل (قوله ومقتضاه) أى مقتضى قوله وإلا لزمته القفدية (قوله بما ذكر) أى من

(قوله فإن اتنى شرط مما ذكر) أى بأن لم تسترخ على رأسه أو كان فيه شيء يحمل (قوله ولو شد خرقه على جرح برأسه لزمته القفدية) أى من غير حرمة كما يأتى

ستر وجهه ، وعليه إجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ، قال السهيلي : ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة . قال في الشامل : هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقق كشف الرأس وصح خروا وجهه ولا تخمروا رأسه (إلا) ستر بعض رأس الرجل أو كله (الحاجة) من حر أو برد أو مداواة كان جرح رأسه فشده عليه خرقه فيجوز ، لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج - نعم تلزمه القدية كما مر قياسا على الخلق بسبب الأذى (وليس الخيط) كقميص وخف وقفاز وخباء ، وإن لم يخرج يديه من كفه وخريطة لخصاب لحيته لأنه في معنى القفازين وسراويل وتبان (والمنسوج) كدرع من زرد سواء أكان الساتر خاصا بمحل السر ككيس اللحية أو لا ، كأن ستر يعضه بعض البدن على وجه جائز وبعضه الآخر بعضه على وجه ممنوع ، كالزار شقه نصفين ولف على ساق نصفه بقصد أو خيط وإن لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فيها يظهر وإن أومئ بتعبيرها كغيرها بقولهم أو شقه نصفين ولف كل نصف على ساق وعقده خلافه (والمعقود) كتجة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما للخبر السابق (في سائر) أي جميع أجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس إذ به يحصل الرفه ، فالو ارتدى بالقميص أو الغباء أو التحف بهما أو انثر بالسراويل فلا فدية ، كما لو انثر بإزار لفقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ، ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر ، ولو زر الإزار أو خاطه حرم نص عليه أو عقده بتكة في حجة حاجة لإحكامه فلا ، لكنه يكره كما قاله الحقول ، وله شدة بخيط ولومع عقد الإزار لحاجة ثبوته ، بخلاف عقد الإزار في عرا إن تقاربت وعقد الرداء كذلك وإن تباعدت وعقد طرف رداءه بخيط أو دونه أو خلطهما بخلال كما مر فليس له شيء منها يشبهه بالسراويل أو الخيط من حيث استئساكه بنفسه . وفارق الإزار الرداء فيما ذكر بأن الأزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممنوع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الإزار ، وله شدة طرف إزاره في طرف رداءه من غير عقد لكنه يكره ، وله بلا حاجة تقليد نحو سيف وشد نحو هميان ومنطقة ولف عمامة بوسطة ولا يبقدها ولبس خاتم وإدخال يده في كم

كونه يعد ساترا عرفا أو لا يعد وقصد بنحو الثقة السر (قوله وماء) عطف على قوله كخيط شدة (قوله إلا الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطلق الصبر عليه عادة وإن لم يبع التيمم كحر وبرد الخ اه حج وبعض الهواش الصحيحة عن سم مانصه : سألت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم إذا لبس عمامته للعن فهل يجوز له نزعها لأجل مسح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه القدية للزح والتكرار ، أو للزح فقط ؟ فأجاب بأنه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير ، وتآزمه القدية للزح ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد اه رحمه الله وهو قريب (قوله وتبان) قال في المختار : والتبان بالضم والتشديد سروال صغير مقدّر شبر يستر العورة المغلطة وقد يكون للملاحين اه (قوله وإن لم يلف) قال في المختار : من باب رد (قوله أو القباء) بأن وضع أسفله على عاتقيه اه حج وقصيته أنه لو جعل غشاء على عاتقيه ويطأته إلى خارج كان ساترا فتجب فيه القدية وهو قريب (قوله ويلحق به) أي إدخال رجله (قوله ولو زر الخ) ظاهره ولو يزر واحد أو أزار متباعدة ، وسيأتي أنه إنما يفرض زره بالأزار إن تقاربت في عرا بخلاف المتباعدة فالعل ما نحن محمول على ما يأتي (قوله أو عقده بتكة) التكة بكسر التاء والحجزة بالثبات الجيم كما هنا وبخلافها كما في المهلب لفتان مشهورتان ذكرهما صاحب المحمل والصحاح وآخرون وهي التي تجعل فيها التكة اه مجموع للنووي (قوله وهو فيه) أي الرداء (قوله هميان) اسم لكيس الدرام

(قوله ولو زر الإزار) أي على الوجه الآتي قريبا بأن تكون في عرا متقاربة ، فالإطلاق هنا للاتكال على ما يأتي (قوله أو خلطهما بخلال كما مر) لم يمر له هذا

منفصل عنه ، وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحية أو غيرها ، وقد أبدى بعض العلماء حكمة في تحريم ليس الخيط وغيره مما منع من الحرم وهي خروج الإنسان عن عادته فيكون مذكراً له ماهويه من عبادة ربه فيشتغل بها . قال الأستاذ : وخريطة اللحية لا تدخل في كلام المصنف لأن اللحية لا تدخل في معنى البدن (إلا إذا) كان لبسه لحاجة كحرب أو يبرء فيجزع مع القدية أو (لم يجد غيره) أى الخيط ونحوه فيجوز له من غير فدية ليس السراويل التى لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الإزار ، فإن تأق حرم لبسه حيثئذ وليس خف قطع أسفل كعبه أو مكعب : أى مداس وهو المسمى بالزرموزة ، أو زربوك لا يستر الكعيب وإن استتر ظهر القدمين لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات « السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد الثعلين » أى مع قطع الخفين أسفل من الكعيبين بقرينة الخبر المار ، والأصل في مباشرة الجاز في الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والإزار موجه للدم وخروج من لم يجد الواحد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر ، والمراد بالنعل التماسمة ومثلها قباقب لم يستر سيره جميع الأصابع ، أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط بالقدم ، ولا فرق بين أن يتأتى من السراويل إزار أولاً لإطلاق الخبر وإضاعة المال يجعله إزاراً في بعض صورته ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الخف ، ولورود الأمر بقطعه وجريان العادة بسهولة أمره والمساعدة فيه بخلاف السراويل فسقط القول بإنشكاله ، وبمح بعضهم عدم جواز قطعه إذا وجد المكعب لأنه إضاعة مال وهو منته ، ولو قدر على أن يستبدل به إزاراً مثله قيمة وجب إن لم يمس زمن تبدل فيه عورته وإلا فلا كما في المجموع ، ولو بيع منه إزار أو نعل نسيئة أو وهبا له ولومن أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو أعير له لزمه . وبمح الأذرى أنه يبيع حيثئذ في الشراء نسيئة ، وفي فرض الثمن مأمراً في التيمم ، وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف المقطوع وإن لم يحتاج إليه وهو بعيد ، بل الأوجه عدمه إلا لحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو برد أو حر أو كون الحفاء غير لائق به ، ولا فرق في جميع ماقرر بين البالغ والصبي إلا أن الإنثى يختص بالمكثف ، ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره (ووجه المرأة) ولو أمة كما في المجموع (كراسه) أى الرجل في حرمة السر

(قوله جواز الاحتباء) معتمد (قوله عند فقد الإزار) ظاهره وإن لم ينقص بفتقه وفي حج أن عمل جواز ذلك إن نقص بفتقه وإلا وجب (قوله وإن استتر ظهر القدمين) ظاهره وإن استتر العقب وعليه فلا حاجة إلى قطع ما يستر الأصابع من الزرموزة أو الزربوك (قوله واستدامة لبسه) أى وإن قلت (قوله موجه للدم) أى وحرمة الاستدامة كما يأتي في سائر وجه المرأة (قوله لم يستر سيره جميع الأصابع) مفهومه أنه إذا ستر جميع الأصابع صبر ، وهو مشكل على مامر من عدم حرمة الزرموزة مع أنها سائرة لظهر القدم مع جميع الأصابع إلا أن يعطل مامر بما إذا لم يجد غيرها فاعضر لبسها للحاجة بخلاف ما هنا ، ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك (قوله أما المداس المعروف الآن) وهو ما يكون استمسكه بسراويل الأصابع (قوله لم يلزمه قبوله) ظاهره وإن كان في النسيئة لأجل يوسر فيه كان أجل مدة يصل فيها إلى ماله وقياس ما في التيمم خلافه ثم رأيت قوله وبمح الأذرى الخ (قوله وفي فرض الثمن مأمراً في التيمم) أى فيجب حيث كان لأجل مع زيادة تعليق بالأجل وكان موسراً وقت حلوله

(قوله أو مكعب الخ) أى والصورة أنه فاقد للنعل كما هو الفرض (قوله وإن استتر ظهر القدمين) أى ولومع الأصابع (قوله ومثلها قباقب) أى فيجوز مطلقاً (قوله ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل الخ) تراجع له نسخة صحيحة ، وعبارة الإمداد : ولا فرق بين أن يتأتى من السراويل أزار أولاً لإطلاق الخبر وإضاعة المال يجعله أزاراً في بعض صورته وفارق الخف للأمر بقطعه وجريان العادة إلى آخر ما يأتي (قوله وبمح بعضهم عدم جواز قطعه) أى

لوجهها أو بعضه إلا لحاجة فيجوز مع القدية ، وعلى الحرمة أن تستر منه ما لا يتأق ستر جميع رأسها إلا به احتياطاً للرؤس ، إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدر يسير مما يليه من الوجه ، والمحافظة على ستره بحاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه . وقضيته أن الأمة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة ، وهو ما جزم به في الإسماعيل وهو الأوجه ، ولا يتأفيه قول الجمهور : ما ذكر في إحرام المرأة ولبسها ما يفرقوا فيه بين الحرمة والأمة ، وهو المذهب لأنه في مقابلة قوله وشط القاضي أبو الطيب فعكس وجهها أن الأمة كالرجل ، ووجهين في البجعة هل هي كالأمة أو كالحرمة اه . وعلى ظاهر الجمهور يمكن الجواب بأن الاعتناء بالرأس حتى من الأمة أكثر ، والمرأة أن ترخي على وجهها ثوباً متجافياً عنه بنحو خشبة وإن لم يحتاج لذلك لحراً وفخة ، فإن وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فلن رفعت فوراً فلا فدية وإلا أثمت ووجبت ، ولا يبعد جواز الستر مع القدية حيث تعين طريقاً لدفع نظر محرم (ولها) أي للمرأة (لبس الخيط) وغيره في الرأس وغيره (إلا القفاز) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به (في الأظهر) للخبر المار ، ولأنه بالنسبة لغير الذكر ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف الرجل وخريطة لحيته ، إذ هو شيء يعمل للبدن يمشى بقطن ويكون له ما يبرز به على الساعد من اليد وتلبسه المرأة في يديها ، ومراد الفقهاء ما يشمل المشو والزور وغيرهما ويكون ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فأقرب خضها وألحقت الأمة بالحلة احتياطاً ، وخرج به ستر يد المرأة بغيره كتم وخرقه لفها عليها بشد أو غيره كما صحها فيجوز لها جميع ذلك وإن لم يحتاج لخطاب ونحوه ، ولأن علة تحريم القفاز عليها مأمرة وهي غير موجودة هنا ، والرجل مثلها في مجرد لف أو تغطية ، ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتنزيمه القدية ، وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام ابن القري في روضه ، ولا فدية عليه إذ لا توجبها بالشد . نعم لو أحرم بغير حضرة الأجانب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن عموماً . قال في الجمهور : ويسن أن لا يستر بالخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره ، هكذا ذكره جمهور الأصحاب . وقال القاضي أبو الطيب : لا خلاف أنا تأمره بالستر ولبس الخيط كما تأمره بأن يستتر في صلاته كالمرأة . وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله أنه يجب عليه أن يستر رأسه وأن يكشف وجهه وأن يستر بدنه إلا الخيط فإنه يحرم عليه احتياطاً . قاله الأذري كالأسنوي وما قاله حسن اه . ولكنه تخالف لما مر عن الجمهور (الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للمحرم ذكرنا كان أو غيره ولو أخشم بما يقصد منه ريحه غالباً ولو مع غيره كسك عود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وباسمين ونرجس وآس وسوسن ومشتور ونعام وغيرها مما ينطبق به ولا يتخذ منه الطيب وشرط الراجحين

(قوله لأن رأسها ليس بعورة) أي بالنسبة للصلاة (قوله ووجبت) أي بتعدد بعد ذلك (قوله ولا يبعد جواز الستر) أي بل يفتى وجوبه ولا يتأفيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصدق بالواجب (قوله والرجل مثلها في مجرد لف) أي في لفها مع الشد فلا ينافي ما مر من حرمة شد نصف الإزار يساقه (قوله إذ لا توجبها بالشد) ويؤخذ من التحليل أنه لو ستر وجهه وليس الخيط في إحرام واحد لذمته القدية لتحق موجبها هنا أيضاً اه حج (قوله ولكنه مخالف لما مر عن الجمهور) أي فالعتمد ما في الجمهور !

الخلف (قوله مما ينطبق به ولا يتخذ منه الطيب) عبارة الإمداد مع من الإرشاد بعد كلام ذكره فيها : وبه علم أن التطيب إنما يحرم بما يقصد ريحه : أي بأن يكون معظم المقصود منه ذلك بالطيب به أو بتأخذ الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض كزعفران وورد وباسمين وورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن وغيرها من كل ما يطلب

كونها رطبة . وفي المجموع عن النص أن الكاذب بالمعجمة ولو يابس طيب ولعله أنواع . ويكون ذلك من نوع إذا رش عليه ماء ظهر ريحه ، ومثله الفاقية وهي ثمر الحناء ، لكن إن كانت رطبة فيا يظهر وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالأولى كدهن بنفسج أو ورد أو ياسمين أو آس أو كاذب ، والمراد به نحو شيرج يطرح فيه ذلك ، أما لو طرح نحو البنفسج على نحو السمسم أو اللوز فأخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية ، وسواء في حرمة ما ذكر أماكن اشتباهه لذلك (في ملبوسه من ثوبه) أو غيره كمخف أو نعل للخبر المسار (أو) في بدنه (قياسا على ثوبه بطريق الأولى ولو باطنا بأكل أو إسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية إذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، فلو شد نحو مسك أو عنبر في طرف ثوبه أو وضعت المرأة في جيبها أو لبست حلينا محشوا به حرم كما يأتي ، ولا يضر وضعه بين يديه على هيئة المعتادة . وشبهه ولا شئ ماء الورد إذ التطيب به وإن كان فيه نحوه مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه ولا حمل العود وأكله والإصاق بباطن البدن كهو بظاهره ، فلو كان في مأكول بقى فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لأن الريح هو الغرض الأعظم من الطيب والطعم مقصود منه أيضا ، بخلاف اللون وحده ، ومنه إدخاله في الإحليل والاحتكاح بنحو التمدد مطيب ولو خفيت رائحة الطيب لنحو غبار ، فإن كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله وإلا فلا . وإنما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن المقصد إزالة العین وقد حصلت . والمقصود من الطيب الرائحة وهي موجودة . وبه يعلم أن مالا يدركه الطوف من الطيب كثيره إذا ظهر له ريح وإلا فلا ، ولا تطيب بفاكهة كتفاح وسفرجل وأترنج ونارنج وغيرها لأنها تقصد للأكل غالبا ، ولا بنحو دواء كقرنفل وقرقا وسنبل ودار صيني وعفص وحب محلب ومصطكى وسائر الألبان الطبية لأن المقصود منها غالبا التداوي بها ، ولا بنحو زهر بادية كشيح وقيصوم وشقائق إذ لا يقصد منها الطيب ، ويؤخذ منه كون البعير أن طيبا لأنه مستنبت

(قوله أو كاذب) ودهن أترج بأن أغلى فيه وإن كان الأترج غير طيب إذ لا تلازم اه حج (قوله وشبهه) أي بل لا بد من أخذها بيده وشبهها أو وضع أنفه عليها للشم كما شرطه ابن كج اه حج (قوله ولا حمل العود وأكله) قد يتناقض هذا ما تقدم في جعل ضابط ما يحرم التطيب به أنه كل ما يقصد رائحته كالمسك والعود من قوله ولو بأكل أو إسعاط أو احتقان إلا أن يقال : إن أكل العود لما لم يعد من التطيب به على ما جرت به العادة في استعماله لم يحرم (قوله والإصاق بباطن البدن) وهو داخل الجوف وهذه الجملة في معنى التعليل لقوله وأكله (قوله ومنه) أي التطيب (قوله عن رائحة النجاسة) أي حيث عسر زوالها

للتطيب واتخاذ الطيب منه وإن لم يسم طيبا ، وريحان فارسي وغيره ، ونرجس وآس وسوسن ومنتور ونعام وغيره مما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب انتهى المقصود منها : وبها تعلم ما في كلام الشارح من الحلال . واعلم أن جميع هذه السوادة لفظ الإمداد مع منته إلا قليلا (قوله وعلم من ذلك) عبارة الإمداد : وعلم بهذين النوعين حرمة الخ ومراده بالنوعين ما قدمهما فيا نقلناه عنه في القولة السابقة (قوله ولا يضر وضعه بين يديه الخ) سقط قبله كلام هو مرتب عليه من التسخ ، وعبارة الإمداد بعد قوله كما يأتي نصها : وشم نحو الورد تطيب إن ألصقه بأنفه ولا نضر مماسته لبدنه أو ثوبه ولا جلوسه بديكان وكان يقصد شئ ذلك ولا وضعه بين يديه الخ (قوله والإصاق بباطن البدن الخ) أي كما علم مما مر (قوله ويؤخذ منه الخ) عبارة الإمداد : ولا بنحو زهر بادية كشيح وقيصوم وشقائق وإذخر وخزما إذ لا يقصد منها الطيب وإلا لاستنبتت ومنه يؤخذ الخ ، فلعل قوله وإلا لاستنبتت سقط من التسخ لأنه محل الأخذ ، ثم قال في الإمداد : والمدار في الاستنابت على ما من شأنه

ومثلها نحو العصفور والحناء لأن القصد لونها ونور نحو التفاح والأترج والتارنج والكثيرى بجامع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الإمام والغزالي عن النص واعتدله. وأطلق الجمهور أن كلا منهما طيب . وحل الشيخان الخلاف على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملى عن النص وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى فى الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، والإغلاء ليس بشرط بل المنادى على الطرح نظير ما مر فى دهن البنفسج ، وأيده القنوى بقول الإمام الأدهان نوحان : دهن طيب مثل البان المنشوش بطيب ، ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش . قال أبو زرعة تبعه ابن الملقن : إنما يأتي هذا الحمل فى دهن البان دون البان نفسه فالخلاف فيه محقق ، وردة الجوزى بأن هذا الدهن كما يكون إذا أغل فيه الطيب طيبا ، كذلك البان إذا أغل فى الطيب الذى هو دهن كماء الورد يكون طيبا ثم نظر أخذنا من كلام طائفة من المتأخرين فى كلام الشيخين المذكور بأنه حينئذ لاتعلق لها بالطيب أصلا فإن نحو الشبرج إذا أغل فيه الورد يصير طيبا بواسطة الورد ، أو إلى السمسم فى ماء الورد وأغل يصير طيبا فكيف ينضج القول بأنهما طيبان على أن الطيب فى البان محسوس ، وقد يقال قد نقلا عن اتفاق الأصحاب فى دهن البنفسج أنه طيب ، وقد قطع الدارمى ، وأقره فى دهن الأترج أنه مثله مع كون الأترج ليس بطيب قطعا ، فأولى أن يكون دهن البان كذلك للخلاف فى أن البان طيب ، فالتحقيق تأويل كلامهما بأن يقال مرادها بالطيب المغلى فى الطيب البان ، وأبرز الضمير لنكتة تسميته طيبا ، إذ هي محل الخلاف ، فحينئذ يطابق ما قاله فى البنفسج بأن المراد بدهنه ما أهلى فيه ، وعلى نظيره فى دهن البان يحمل كلام الجمهور لا أنها تروح سممه به . وعلى يحمل كلام الغزالي وإمامه وما رده به على أن زرة محل نظر ، والتحقيق أن كلامهما غير متأت فى البان وأن للمعتد فيه أنه طيب نعم من قال إنه ليس بطيب يحمل على يابس لا يظهر ريحه برش الماء عليه . ويترتب لوجوب القدية بشئ مما مر كون المحرم عامدا عالما بتحريمه وبالإحرام ويكونه طيبا وإن جهل وجوب القدية فى كل أنواعه أو جهل الحرمة فى بعضها مختارا عاقلا إلا السكران لحمة التطيب حينئذ ، بخلاف الناس وإن كثر منه قيسا على أكله فى الصوم ، ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتغالها على أفعال متجددة مباينة للعبادة من كل وجه ، فوقع الفعل مع ذلك شعر بمزيد التفسير . بخلاف الإحرام فإنه مجرد استدامة التجرد الذى يقع فى العادة كثيرا فحيثه غير مذكرة كهيئتها ، بل قد لا يوجد تذكر أصلا كما لو كان غير متجرد ، وبخلاف الجاهل بالتحريم أو يكونه طيبا فلا حرمة ولا فدية لما صح أن صلى الله عليه وسلم لم يوجب القدية على من لبس مطيبا جاهلا . قال القاضى أبو الطيب : ولو ادعى فى زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس فى قبوله وجهان اهـ . والأوجه عدمه إن كان محاطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة ولا قبل ، ولو لمطحه غيره بطيب فالقدية على اللطخ : أى وكذا عليه إن توفى فى إزالته ، ونجس بتقل طيب أحرم بعده مع بقاء عينه لا إن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة ، ونجس أيضا بسبب مس طيب كأن داسه عالما به وبلزق عينه به وعقبته به العين أو عقبته به من غير علمه فعلم وتوفى فى قلعه لا إن مسه وقد علم

(قوله ومثلها) أى زهور البادية (قوله أن كلا منهما) أى البان ودهنه (قوله وأبرز الضمير) انظر أى موضع أراد بإبراز الضمير ، ولعل المراد : وإنما أبطل الضمير بالظاهر فى قوله مثل البان المنشوش بالطيب مع أنه كان الظاهر على مقتضى الجمع المذكور أن يقول مثل دهن البان المنشوش به (قوله لوجوب القدية بشئ مما مر) أى ومما يأتي (قوله ولو لمطحه غيره بطيب) أى بغير اختياره أخذنا مما يأتي فى الحلق . وللمحرم مطالبة الطيب بالقدية أخذنا من ذلك أيضا (قوله وعقبته به) العقب مصدر عقب به الطيب : أى لزق وبابه طرب اهـ مختار

حيث رغب فقط بأن علم به وظن كونه يابسا لا يبق به عينه وكان رطبا وحققت به نفسه فوراً فلا غلبة كما وجهه في المجموع وغيره ، وعلم أنه لا أثر يبق الريح فقط ينحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجمر لأنه ليس تطيباً ، بخلاف احتوائه على جمرة بأن يجعلها تحته لأن التطيب به ليس إلا بذلك ، لكن جزم الزركشي بأنه لو طرحه في نار أمامه ولم يجعله تحته حرم ، ولا منافاة لأنه متى عيقت العين يبدنه أو ثوبه حرم وإن كان أمامه ومضى عقب الريح فقط فلا وإن كان تحته ، والماء المبخر كالثوب فيها ذكر ، ونجس بنوم أو جلوس أو وقوف يفرش أو مكان مطبخ من غير حائل بينه وبين ذلك ويسبب توان في دفع ما أتى عليه من الطيب ينفض أو غيره مع الإمكان ولو كان الملقى ريحا ، إذ الاستدانة هنا كالابتداء بخلاف الإيمان ، وإنما جاز الدفع بنفسه وإن استلزم المماسه وطال زمنها لأن قصده الإزالة ، ومن ثم جاز له نزع الثوب من رأسه ولم يلزمه شقه وإن تعدى بلبسه كما اقتضاه إطلاعهم ، وظاهر تعبيرهم بلم يلزمه أنه يجوز وإن قصص بذلك قيمته ، ويوجه بأن مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن كونه إضاعة مال . ثم الأولى أن يأمر من يزيله حيث لا تراخي فيه . أما إذا لم يمكن لنحو زمانة وقد من يزيله أو أجرته بأن لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونها زائفة على أجرة المثل فلا فدية ، ولو توقفت إزالته على الماء ولم يعد إلا ما يكتفيه للوضوء فإن كفى ملوؤه لإزالته توشاً به ثم أزاله وإلا قلمه ، وإطلاق جمع كنص الأم تقديم إزالته محمول على الشئ الأخير أو على ما إذا لم يتغير به الماء ، ولا نجب بحمل مسك في فارة لم تنش عنه أو ورد في نحو منديل وإن شم الريح أو قصد التطيب خلافاً للأذري على إذ لا يعد بذلك متطيباً ، فإن فتحت الحرقه أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد وإن نظر فيه الشيخان ، وما بحثه الأذري من أن حل الفارة المشققة أو المفتوحة بغير النقل لا يضر غير بعيد إن لم يشدها في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيباً ، وقد علم مما تقرر أن مجرد مس اليايس لا يضر إلا إن لُزق به عينه أو حمله بنحو يده أو خرقه غير مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه المار ، ويبحث الأستاذ أن لمن طهرت من نحو حيض ، وهي محرمة أن تستعمل قليل قسط ، أو أظفار لإزالة الريح الكريه للتطيب كالمعنة وأولى لأن أمر الطيب أخف لوجوب إزالته عند الشروع في العدة لا الإحرام ، لكن في باب الفصل منع المحرمة من الطيب مطلقاً ، وفي الجواهر أنه لا يكره للمحرم شراء الطيب ومخيط وأمة اه . وما أطلقه في الأمة أفنى البارزي ، لكن قال الجرجاني : يكره له شراؤها ، وظاهره عدم الفرق بين من للخمسة والنسرى ووجه بأنها بالقصد تأهل للفرش (ودهن شعر الرأس) للمحرم (أو النحية) ولو لامرأة وإن لم يكن متطيباً كسمن وزيد وشحم وشحم ذائبين ومعتصر من نحو حب كزيت وشيرج ، وألحق بهما المحب الطبري سائر شعور الوجه قال : وهو القياس ، واعتمده جمع متأخرون ، وهو ظاهر خلافاً لقول ابن التقي : لا يباحق بها الخاجب والمذهب وما يلي الوجه اه . قيل وما قاله في الأخير ظاهر ، ومثله شعر الخلد

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله مما يلزمه صرفه في الفطرة) قضيته أنه لا يشترط كونه فاضلاً عن دينه وقد يتوقف فيه فيشترط هنا فصله عن الدين وإن لم يشترط في الفطرة (قوله على الشئ الأخير) هو قوله وإلا قلمه (قوله من الطيب مطلقاً) هو المعتمد (قوله يكره له شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو ظاهر) معتمد ، وعبارة حج : إلا شعر الخلد والجبهة ، ويوجه بما يأتي في كلام الشارح (قوله وما قاله في الأخير ظاهر) هو قوله وما يلي الوجه (قوله ومثله)

(قوله وإلا قلمه) أي وإن لم يكن ماء الوضوء بعد الوضوء يكتفى بالإزالة للتطيب وكان يكفي لإزالة الله إن لم يتوضأ قدم إزالة الطيب (قوله ومثله شعر الخلد) من تمام التعليل والمقابل هو الشهاب حج في إبداءه

لأنه لا يقصد تنميتها بحال ، وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا إذ التحريم منوط بما يصدق به التزين فلهذا هو
بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم . فإن الحاج أشعث أغبر ، وعبارة الروضة وأصلها والحرور والكتاب والأثواب
وغيرها دهن شعر الرأس أو اللحية انتهى . فظاهرها شمول الجميع ، وبقتدر علمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات ،
وعبارة كثيرين : ويحرم عليه أن يدهن رأسه أو لحيته ، كذا أفنى به الولاد رحمه الله تعالى ، وسواء أيضا الرأس
واللحية المخلوقان وغيرهما لما فيه من تزين الشعر وتنميتها المتأفين لغيره المحرم أشعث أغبر ، أى شأنه المأمور به
ذلك ، بخلاف اللين وإن كان يستخرج منه السمن : أما رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمد فلا تنفاه المعنى ،
ولأنما حرم تطيب الأخصم ولزمتة القدية كما مر لأن المعنى هنا منتف بالكلية بخلافه ، فإن المعنى فيه الترفه بالطيب
وإن كان التطيب أخصم على أن لطيفة الشم قد بقي منها بقية وإن قلت ، لأنها لم تزل ولو عرض مانع في طريقها
فحصل الانتفاع بالشئ في الجملة وإن قل ، ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي ونخرج
بالرأس واللحية وما ألحقتهما ماعدا ذلك من البدن ظاهرا أو باطنا وسائر شعوره وأكله من غير أن يصب
اللحية أو الشارب أو العنقفة كما هو ظاهر ، وجعله في شجة بنحو رأسه لما عرفارق حومة الإسقاط بالطيب بأن
القصده هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجه وهناك ظهور الرائحة وهى تظهر بالجشاء وغيره ، والغرم هنا
يوجب القدية كما مر نظيره ، أما خضيب شعر الرأس واللحية ببناء رقيق ونحوه فلا يوجبها لأنه ليس بطيب ولا في
معناه ، وذكر المصنف الدهن عقب الطيب لتقاربهما في المعنى يجامع الترفه في غير إزالة عين ، وإلا فهو قسم
مستقل لما تقرر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره . الدهن يفتح الدال مصدر بمعنى التدخين وتعبيره بأمر
يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بمخض ونحوه) كسدر من غير
نصف شعر إذ القصده منه إزالة الوسخ لا التنمية . نعم الأولى تركه ، واكتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالنوتا ،
بخلاف ما فيه زينة كالإكثام فيكره إلا الحاجة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور . وقال في شرح مسلم : إنه
مذهب الشافعي ، والكراهة في المرأة أشد ، وللمحرم احتجام وفصد ما لم يقطع بهما شعرا ولم يضطر إليهما حينئذ ،
وإنشاد شعر مباح ، ونظر في مراة وتسريح شعره برفق خشية الانتناف الموجب للدم ، ولا دم عليه إن شك هل
تتبع المشط شيئا من شعره حال التسريح أو أنتف بنفسه لأن الأصل براءة الذمة . نعم يكره حك شعره لاجسده
بأظفاره لا بأظفاره وتسريحه وتقليمه (الثالث) من المحرمات (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره بخلق أو غيره من
إحراق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى - ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى حمله - وقيس

أى مثل مايلى الوجه على هذا القليل (قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا التأويل يقتضى جواز مادون الثلاث وهو غير
مراد على ما يفيد قوله وسواء الخ (قوله وما ألحق بهما) أى من بقية شعور الوجه على مامر (قوله وأكله)

(قوله فظاهرها شمول الجميع) أى القليل والكثير المنار ، ومراده بالقليل ما يشمل الشعرة وبعضها وإن كان خلاف
ظاهر عبارته ، وذلك لأن لفظ السؤال الذى أجاب عنه والده بما ذكره هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث
شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم اه . ثم إن في فهم المقصود من الإفتاء المذكور حرازة
(قوله أو محرم آخر) لاعتفاء أن حرمة خلق شعر المحرم الآخر لاتعلق لما يلحرم نفسه ، بل هي من حيث يلحرم المخلوق
بدليل أن الحلال الحائض كذلك وكذا يقال فيما يأتى

بشعر الرأس شعرات الحمد لا إن أبانه مع جلده وإن حرمت إبانة الجلد من حيثية أخرى لأنه تابع . نعم تسن القدية ومثله في ذلك الظفر (أو الظفر) من يده أو رجله أو من محرم آخر قلما أو غيره قياسا على الحلق بجماع الترفه والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد وببعضه (وتكلم القدية في) إزالة (ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شرة بسكونها ولاء (أو) إزالة (ثلاثة أظفار) كذلك بأن اتحد الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالأولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر يديه ولاء أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لأنه بعد فعلا واحدا ، وسواء في ذلك التامس للإحرام والجاهل بالحرمه لعموم الآية كسائر الإلتافات ، وهذا بخلاف التامس والجاهل في التمتع باللبس والطيب والجماع ومقدماته لاعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيها . نعم لو أزالها مجنون أو مغنى عليه أو صبي غير مميز لم تلزمه القدية . والفرق بين ولاء وبين الجاهل والتامس أنهما بقتلان فعلهما فنسبا إلى تقصير بخلاف هؤلاء ، على أن الجارى على قاعدة الإلتاف وجوبها عليهم أيضا ، ومثلهم في ذلك التامس ، ولو حلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الحائق كما لو فعل ذلك بتامس أو مجنون أو غير مميز أو مغنى عليه إذ هو المقصر ، ولأن الشعر في بد المحرم كالودعة لا للعارية . وضمان الأولى مختص بالتلف والمحلوق المطالبة به ، وإن قلنا إن المودع لا يخاصم لأن نسكه يتم بأدائه ولو وجوبه بسببه ، وإنما لم يجز للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرتها لأن القدية في مقابلة إلتاف جزء منه فساغ له المطالبة بخلاف الفطرة ، ولو أخرجه المحلوق من غير إذن الحائق لم يسقط ، بخلاف قضاء الدين لأن القدية شبيهة بالكفارة . أما لو كان بأمره أو مع سكوته وقدرته على الدفع فالقدية عليه لتفريطه فيها عليه حفظه ، ولأنهما وإن اشتركا في الحرمة في صورة الأمر فقد انفرد المحلوق بالترفه ، وحل قوله المباشرة مقدمة على الأمر ما بعد النفع على الأمر ، ألا ترى

أى الدهن (قوله لا إن أبانه مع جلده) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع (قوله وجوبها عليهم أيضا) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ (قوله بغير اختياره) أفهم أنه إن حلقه باختياره كان الدم على المحلوق وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله فالدم على الحائق) أى مع إثمه أيضا (قوله من غير إذن الحائق لم يسقط) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة من سم على منعه فيها لو كان الزوج موسرا وأخرجت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا يرجع لها لأنها متبرعة ولأنها على الزوج كالحالة على الصحيح ، والمحيل لو أدى بغير إذن المحال عليه لم يرجع عليه انتهى . فإن مفهومه السقوط عن الزوج والحال أنها أدت بغير إذن منه . ولعله أن الصوم ثم معلق على إخراج الفطرة فلها غرض في ذلك لرفع صومها ، وبأنه لما وجبت الفطرة عليها أضافه وتحملها الزوج عنها سببا إذا قلنا إن تحمله من باب الضمان فإن الفطرة على ذلك التقدير تكون متعلقة بها حتى يدفعها الزوج صحح إخراجها عن نفسها لملاقاة الوجوب لها ابتداء . بخلاف الحائق فإن ضمانه لبدل الشعر من قبيل ضمان ما أتلفه ، فالضمان متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر بالمحلوق فتقوى شبهة بالكفارة ، وهى لو أخرجهما غير من وجبت عليه بلا إذن لم يعتد بها لانقضاء النية وهى لا تصبح بدونها (قوله فقد انفرد المحلوق) وظاهره أن الحائق لا يطالب بشئ عليس طريقا في الضمان (قوله ما لم يعد النفع على الأمر) بهذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجارح لأنه ليس ثم منفعة تعود على الجرح ولأنما يلحقه به

(قوله كما فهم بالأولى) أى بالنسبة لتكليف القدية ، أما الاقتصاد على فدية واحدة فأمر آخر (قوله لاعتبار العلم والقصد فيه) يشبه المصادرة

أنه لو أمر الغاصب قصاباً بذبح شاة غصبها لم يضمنها إلا الغاصب : أى ضماناً مستقراً وإلا فهو طريق فيه ، ولو طارت نار إلى شعرة فأحرقتها وأطاق الدفع لزمته القدية وإلا فلا ، ولو أزال المحرم ذلك لم تجب فدية على المحرم ولو يغير لإذنه إذ لا حرمة لشعره من حيث الإحرام . واستثنى من إطلاق وجوب القدية على الخائف مالو أمر حلال حلالاً بخلق عرم نائم أو نحوه . فالقدية على الأمر إن جهل الخائف أو أكره أو أكان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره وإلا فليحلق الخائف . ومثله مالو أمر محرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه كما نبه عليه الأذرى ، وصريح ما تقرّر أنهما لو كانا معذورين فالقدية على الخائف ، وقياسه أنهما لو كانا غير معذورين أن تكون على الخائف أيضاً وهو ظاهر (والأظهر أن في) إزالة (الشعرة) الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض شيء من أحدهما (مد طعام وفي الشعرين) أو الظفرين (مدين) إذ تبغض الدم فيه عسر ، والشارع قد عدل الحيوان بالإطعام في جزاء الصيد وغيره ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، والمد أقل ماوجب في الكفارات فقبولت الشعرة به ، والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما ، لأن الشاة كانت تقوم في عصره صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع . ولا فرق في ذلك بين أن يختار أحداً أو لا كما أتى به الولد رحمه الله تعالى ، خلافاً للعمراني فقد بسط الكلام على رد التقيد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وتمسكوا بإطلاق الشيخين (وللمعذور) في الحلق لإبداء قمل أو وسخ أو حرّ أو جراحة أو نحو ذلك (أن يحلق ويفتدى) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضاً - الآية . والخبر الصحيحين عن كعب بن عجرة قال : « في أنزلت هذه الآية ، أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ادن ، فدنوت منه . فقال : ادن ، فدنوت . فقال : أبوء ذك هوام رأسك ؟ قال ابن عوف : وأظنه قال نعم ، قال : فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك نسكية » قال الأسنوي : وكذا يلزمه القدية في كل محرم أبيع للحاجة إلا لبس السراويل والخفين المقطوعين كما مر لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة أمور بهما فخفض فيهما والحصر فيها قاله كما أفاده الشيخ بمنوع ، فقد استثنى صوراً لا فدية فيها كالإزالة شعر نبت في باطن عين وتضرر به وقتل صيد صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذى به ففقع المؤذى منه فقط ، وإنما لزم في حلق الشعر لكثرة القمل لأن الأذى حصل من غير الزوال بخلافه هنا ، ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات

الضرر (قوله وإلا فهو) أى القصاب طريق فيه . ومحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب وإلا فالضمان عليه (قوله من حيث الإحرام) أما من حيث التصرف في بدن الغير يغير لإذنه فيحرم ويعزر (قوله وهو ظاهر) أى لأنه المباشر (قوله ولا فرق في ذلك) أى في إزالة الشعرة (قوله لإبداء قمل الخ) أى لا يجتمل عادة ، ولا يناق هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لأن من شأنه أنه لا يصبر عليه فاكثرت فيه بأذى تأذي بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية انتهى حجج (قوله أن يحلق) من باب ضرب مختار (قوله وتضرر به) ولو أدى ضرر انتهى حجج (قوله وتأذى) أى وإن قل التأذى انتهى حجج

(قوله والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة) مراده بالشعرة هنا ما يشمل بعضها (قوله خلافاً للعمراني) أى في تقديده ذلك بما إذا اختار الدم ، فإن اختار صوماً وجب يوم أو يومين أو إطعاماً فصاع أو صاعان (قوله التقيد المذكور) يعني المعلوم بما ذكر (قوله وحيوان مؤذ) أى كالقمل ، لكن استثناء هذا غير ظاهر لأنه ليس من المحرم الذي أبيع بل هو حلال مطلقاً

(الجماع) بالإجماع على المحرم إحصاء مطلقاً أو بحج أو بعمرة أو بهما ولو بهيمة فيقبل أو دبر بذكر متصل أو مقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ، ويحرم على الحلال أيضاً حال إحصاء المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الآتي لقوله تعالى - فلا رفث ولا فسوق - أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا . فالنظر خبر ومعناه النهي ، إذ لو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لأن إخبار الله صلى قطعاً مع أن ذلك وقع كثيراً . والأصل في النهي الفساد ، والرفث فسره ابن عباس بالجماع وتحريم به مقدماته أيضاً كقبلة ونظر ولبس ومعاينة بشهوة ولو مع عدم إنزال أو مع حائل ، ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بمائل وإن أنزل ، بخلاف ماسوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل إن باشر عبداً بشهوة والاستمناة في أنه لا بد في الدم فيه من الإنزال . وفي الأنوار أنها يجب في تقبيل الغلام بشهوة ، وكأنه أخذ من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع أنه إن قصد الإكرام أو أطلق فلا غدية أو للشهوة أثم وفدى ، ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها : أى أو بطلها ، وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيما يظهر سواء أطال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر ، وذلك قياساً على حرمة العقد الآتي بل أولى لأنها تدعو إلى الوطء المحرم أكثر منه ، أما حيث لاشهوة فلا حرمة ولا غدية اتفاقاً (وتفسد به العمرة) المفردة قبل الفراغ منها ، أما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفساداً (وكذا) يفسد (الحج) بالجماع المذكور (قبل التحلل الأول) سواء أكان قبل الوقوف وهو إجماع أو بعده خلافاً لأبي حنيفة ، وسواء أفاته الحج أم لا كما في الأم ، ولو كان الجامع في النسك رقيقاً أم صلباً ممزجاً ، إذ عدم الصبي عدم الرقيق مكلف ، وسواء أكان النسك متطوعاً به أم مفروضاً بغيره أو غيره كالأجير . أما الناسي والمجنون والمغنى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب عهده بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ، ولو جامع بعد الإفساد لزمه شاة . وأفهم قوله يفسد أنه لا ينشأ إحصاءه بجماعاً وهو كذلك ولو أحرم حال نزعه انعقد صحيحاً على أوجه الأوجه لأن النزاع ليس بجماع ، وكذا رده فإنها إذا وجدت أثبتت العمرة أو الحج ولو بعد التحلل الأول تفسده وإن قصر زمنها لمناقاتها له كفره من العبادات ، ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو ارتد في أثناء وضوئه لم يبطل ما مضى بدليل أنه لو أسلم كل بنية مع أنه لا يكمل هنا لأن النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها ، بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه فكان المنافي لها مبطلها من أصلها فتناسب فساده بها مطلقاً ، وقوله قبل التحلل الأول قيد في الحج خاصة كما تقرر ، إذ العمرة ليس لها إلا تحلل واحد كما مر (وتجب به) أى الجماع المفسد لحج أو عمرة ولو نفلاً لا بردة

(قوله وتحرم به مقدماته) أى ويجب فيها الدم على ما يأتي (قوله وإن أنزل) أى وإن تعدد وعلم الإنزال بذلك (قوله الجماع الواقع بعدها) مفهومه أن المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمه في بدنة الجماع ، والظاهر أنه غير مراد ، وتقتل بالدرس عن سم على الغاية التصريح به (قوله أما حيث لاشهوة) أى في جميع ما تقدم (قوله فلا يفسد بجماعهم) أى بالجماع من الرجل وبلخول الحشفة في فرج المرأة (قوله لزمه شاة) وتكرر بتكرره اهـ حج (قوله لأن النزاع ليس بجماع) أى حيث قصد بالنزاع الترك قياساً على ما مر في الصوم (قوله بدليل أنه لو أسلم كل بنية) جديفة غير الأولى

(قوله أو بمقطوع) أى بالنسبة للمرأة : أى بأن استتخلت ذكراً مقطوعاً فيحرم عليها ويفسد حجها وإن كانت لا يجب عليها القدية كما يأتي (قوله والاستمناة) أى وبخلاف الاستمناة (قوله قياساً على حرمة العقد الآتي) دليل لقوله وتحرم مقدماته الخ (قوله تفسده) بمعنى تبطله

(بدنة) من الإبل ذكرها كانت أو أنثى لفتوى جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لم مخالف ، وخرج بالمفسد ما لو جامع في الحج بين التحليلين أو ثانيا بعد جماعه الأولى قبل التحليل فتجب به شاة والوجوب في الجميع على الرجل دونها ، وإن فسد نسكها بأن كانت محرمة بميزة مختارة عاملة عامة بالتحريم كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء أكان الواطئ زوجا أم سيدا أم واطنا بشبهة أم زانيا ، وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة مرجوحة ، والمعول عليه مامر . واعلم أن البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكرها كان أو أنثى وشرطها سن يميز في الأصحية ، وقال كثير من أئمة اللغة أو أكثرهم : تطلق على البعير والبقرة ، والمراد هنا مامر فإن البقرة لا يميز إلا عند العجز عن البدنة ، فإن عجز عن البقرة أيضا فسبح شياء ، فإن لم يجد لها قوم البدنة بالنقد الغالب ، وتعتبر القيمة بسعر مكة في غالب الأحوال ، كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر وعن القاضيين أبي الطيب والحسين ، وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة حال الوجوب ، وجرى عليه الأسنوى وابن النقيب ، وليست المسئلة في الشرح ولا في الروضة ، وبشرى به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم ، وأقل ما يميز أن يدفع الواجب إلى ثلاثة إن قدر ، والمراد بالطعام المجزئ في الفطرة ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (و) يجب على من أفسد نسكه بوطء لا بردة (المهضي في فاسده) بأن يأتي بجميع معتبراته ويحتجب سائر منياته وإلا لزمته القدية أيضا لعدم قوله تعالى - وأنمو الحج والعمرة لله - إذ هو يشل الفساد أيضا ، وبه أفى جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم ، بخلاف سائر العبادات للخروج منها بالفساد إذ لا حرمة لها بعده . ثم يجب الإمساك بقية النهار في صوم رمضان لحرمة زمانها كما مر ، أما مافسد بالردة فلا يجب إتمامه وإن أسلم فوراً لأنها أحبطته بالكلية ولذلك لا تجب فيها كفارة (و) يجب مع الإتمام والكفارة (القضاء) اتفاقا (وإن كان نسكه تطوعا) من صبي أو قرن لفتوى الصحابة بذلك من غير مخالف ، ولأن لإسرام الصبي صحيح وتطوعه كطوع البالغ في الزوم بالشروع . قال ابن الصلاح : وإيجابه عليه ليس بإيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما ألتف ، ولو كان مافسد بالجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء ، فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الأول وكفارة لكل واحد من العشر ، ويلزم المفسد في القضاء الإحرام مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله من دورة أهله أو غيرها ، وإن كاثر جاوز الميقات ولو غير مريد نسكا لزمه في القضاء الإحرام منه إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء فإنه

(قوله بأن كانت محرمة بميزة مختارة) أى فلو كانت مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد نسكها (قوله كما في كفارة الصوم فهي عنه) بئى ما لو كان حلالا وهى محرمة أو كان ممن لا يجب عليه القدية لكونه مجنوناً . وعبارة حج : ولم يبين من تلزمه القدية وهو الرجل خاصة كما بسطته في الحاشية إن كان زوجا مكلفا محرما وإلا فعليها حيث لم يكرهها كما لو زنت أو مكنت غير مكلف اه . وعبارة سم على منهج قال مر : والمتمتع أنه لا شيء عليها مطلقا وإن كان الواطئ غير محرر زوجا أو أجنبيا كالصوم اه (قوله وتعتبر القيمة النخ) معتمد (قوله وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة النخ) قال حج بعد ما ذكر وأوجه منهما اعتبار حالة الأداء كما يأتي في الكفارات (قوله فإن عجز صام عن كل مد يوما) وهل العبرة في قيمة الطعام بوقت الأداء أو بسعر مكة غالب الأحوال كما اعتبر ذلك في قيمة البدنة أم وقت الوجوب ؟ فيه نظر ، وقياس ما تقدمم اعتبار غالب الأحوال (قوله قال ابن الصلاح وإيجابه) أى القضاء عليه أى الصبي (قوله وجب قضاء المقضى)

يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء إن لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم وإلا أحرم من قدر مسافة الميقات ، وعلم من ذلك أنه لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كضاه أن يحرم من قضائها من أدنى الحل وأنه لا يبتعين عليه سلوك طريق الأداء لكن يشترط أن يحرم من قدر مسافته ، ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي أحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الإحرام فيه وفارق المكان فإنه ينضبط بخلاف الزمان (والأصح أنه) أى قضاء القاسد (على الفور) لقول جمع من الصحابة من غير مخالف كان يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه والحج في سنته إن أمكنه بأن يحصره العلو بعد الإفساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرتد بعده أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشئ: والوقت باق فيشتغل بالقضاء ، فلن لم يمكنه أتى به من قابل ، ولا يشكل تسمية ما ذكر قضاء وإن وقع في وقته وهو العمر لأن القضاء هنا معناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس إنه أداء للقضاء ، ولأنه بالإحرام بالأداء تضيق وقته ، بخلاف ما لو أفسد الصلاة فلها لتضييق وإن قال جمع منهم القاضي بخلافه لأن آخر وقتها لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن يفعلها بعد الإفساد موقعا لها في غير وقتها والنسك بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهاء فإنه ينتهي بوقت القوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ، ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد ورحلة ذهابا وإيابا لأنها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو غضبت لزمه الإنابة عنها من ماله ، وموتة الموطوعة بزنا أو شبهة عليها ، وأما نفقة الحضر فلا يلزم الزوج إلا أن يكون معها ، ويسن إفراقهما من حين الإحرام إلى أن يفرغ التحللان وإفراقهما في مكان الجماع أكد للاختلاف في وجوبه ، ولو أفسد مفرد نسكة فتمتع في القضاء أو قرن جازوكذا عكسه ، ولو أفسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة لانغمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي أفسده لأنه لزم بالشروع فلا يسقط بالإفساد ولزمه دم آخر للقران الذي التزمه بالإفساد في القضاء ولو أفردته لأنه متبرع بالإفراد ، ولو فات القارن الحج لقوات الوقوف فأتت العمرة تبعاً له ولزمه دمان دم للقوات ودم لأجل القران وفي القضاء دم ثالث ، ومقابل الأصح أنه هل التراخي كالأداء (الخامس) من المحرمات (اصطلياد كل)

أى وهو الأصل حجا كان أو عمرة (قوله ويلزمه في القضاء الخ) قيل وكأن الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الأجر رعاية زمن الأداء أن هذا حق أدى . ورد بأن هذا مبنى على وقوع القضاء للميت (قوله لأن القضاء هنا معناه) أى المراد به معناه الخ (قوله ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها) أى الذى أفسده الزوج بوطئه (قوله لأنها غرامة الخ) يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم فبا تقدم مما حاصله أنها إن كانت مختارة فهي مقصرة فلا شيء على الزوج وإن كانت مكروهة لم يفسد حجبها . وحاصل الجواب أن تغتار الأول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذى در فعله لزمته ، وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلها من الجنابة حيث حصلت بجماعه (قوله وإفراقهما في مكان الجماع) أى المفسد للحج الأول

(قوله وأنه لا يبتعين عليه سلوك طريق الأداء) لاتعلق له بالمسئلة قبله بل هو راجع لأصل الحكم : أى علم من قوله فيما مر إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء الخ أن له أن يسلك في القضاء غير طريق الأداء ، لكن يجب عليه أن يحرم من قدر مسافته (قوله من قدر مسافته) أى إن لم يكن جاوز في الأداء الميقات كما مر (قوله كأن يأتي بالعمرة عقب التحلل) الكاف بالنسبة للعمرة استقصائية (قوله فإنه ينتهى بوقت القوات الخ) هو ظاهر فيما لو قضاها من قابل والمدهى أهم كما مر

صيد (مأكول برى) من طير أو غيره بغير وحش وجرد وكذا إوز ، لكن قال الماوردى : والبط الذى لا يطير من الإوز لاجزاء فيه لأنه ليس بصيد (قلت) كما قال الرافى فى الشرح (وكذا متولد منه) أى من المأكول البرى الوحشى بأن يكون من أحد أصوله وإن بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غيره) والله أعلم) تتولد بين حمار وحشى وحمار أهل وبين شاة وظئى أو بين ضبع وذئب لأنه الاحتياط ، ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر كما بأتى ، وإنما لم تجب الزكاة فى المتولد بين الزكوى وغيره لأنها من باب المواساة ، وخرج بما ذكر البحرى وهو مالا يعيش إلا فى البحر لقوله تعالى - أحل لكم صيد البحر وطعامه - ولو كان البحر فى الحرم ، وكالبحر الغدير والبئر والعين إذ المراد به الماء ، فإن عاش فى البر أيضا فبرى كطيره الذى يغوص فيه إذ لو ترك فيه لهلك ، والإنسى كنتم وإن توحش إذ لا يسمى صيدا وغير المأكول ، والمتولد من ذلك منه ماهو مؤذ طبا فيندب قتله كالقواسق الخمس فقد صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق فى الحل والحرم : الغراب الذى لا يؤكل والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور ، وأحق بها الأسد والثمر والذئب والذئب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور وكل مؤذ . ولا يكره تنحية قمل عن بدن حرم أو ثيابه ، بل بحث بعضهم عن قتله كالبرغوث . نعم قمل رأسه أولحيته يكره التعرض له لثلاث ينتف الشعر ، فإن قتله فدى الواحدة ولو بقلعة ندبا وقولم لا يكره تنحيته صريح فى جواز رميه حيا إن لم يكن فى مسجد وكالقمل الصبيان وهو بيضه ومنه ما ينفع

(قوله وكذا إوز) معتمد وظاهره أنه لا فرق فيه بين البط وغيره (قوله لأنها من باب المواساة) أى وما هنا من باب ضمان المتلفات (قوله إذ لو ترك فيه لهلك) يتأمل قوله إذ لو ترك فيه الخ ، فإن المتبادر من الذى يعيش فيها أنه إذا ترك فى أحدهما على الدوام استمر حيا ، إلا أن يقال : المراد بكونه يعيش فيه أن العادة جارية بأنه إذا نزل الماء لا يسرع إليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر بها فلا ينفى أنه إذا ترك فيه دائما يموت (قوله والإنسى كنتم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله وغير المأكول) إنما أخرج غير المأكول من الأقسام الآتية مع أنه لا يخلو من أحدها للعلم بحكمه مما مر وهو حومة التعرض له إن بولد بين برى ووحشى مأكول وغيره ، فكان الأولى عدم ذكره (قوله والكلب العقور) عبارة حج : بل يجب على المعتمد قتل العقوراه . ويمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما أفق به مر (قوله وكل مؤذ) ومنه القمل فيندب قتله (قوله ولا يكره تنحية قمل عن بدن حرم) ظاهره ولو بمحمل كثر شعره كالعانة والصدر والإبط ، وقياس الكراهة فى شعر الرأس واللحية الكراهة هنا إلا أن يفرق بأن هذا يندر انتفاظه بمثل ذلك (قوله بل بحث بعضهم) جزم به حج (قوله صريح فى جواز رميه حيا إن لم يكن فى مسجد) أى وهو كذلك

(قوله مأكول برى) أى وحشى وهو مفهوم من ذكر الاصطياد كما به عليه الشباب حج وكان على الشارح أن يذكره ليتأني له ذكر مفهومه الآتى (قوله لكن قال الماوردى والبط الخ) عبارة الإمداد كالقوت وكذا إوز ، لكن قال الماوردى : إن نهض يمتاحه ولا فكالدجاج قال الروائى : وهو القياس قال الماوردى : والبط الذى لا يطير من الإوز لاجزاء فيه لأنه ليس بصيد انتهت (قوله ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر) انظر مع ما بأتى فى الأطعمة من أن ما يعيش فى البر والبحر من حيوان البحر غير مأكول فإن كان المراد هنا من حيوان البر فليست ماصورته وسياق ما فى طير الماء قريبا (قوله وغير المأكول والمتولد منه) أى مخرج ذلك أيضا ، وقوله منه ماهو مؤذ الخ لعله سقط قبله لفظ فإن من التساخ . وعبارة الإمداد : وغير المأكول وما تولد منه فإن منه ماهو مؤذ الخ (قوله والمتولد من ذلك) أى من غير المأكول بأن كان كل من أبوه كذلك (قوله إن لم يكن فى مسجد)

وبضر كصقر وباز فلا يسن قتله ولا يكره ، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان و سرطان و ربيعة فيكره قتله ، ويحرم قتل النمل السلباني والنحل والخطاف والضفدع والمدهد والقرد ، أما غير السلباني وهو الصغير المسمى بالنمل فيجوز قتله بغير الإحراق كما في المهمات عن البيهقي والخطاطي ، وكذا بالإحراق إن تعين طريقا لدفعه ، وخرج ما تولد بين وحشي غير مأكول وإنسى مأكول فتتولد بين ذئب و ناقة ، وما تولد بين غير مأكولين أحدهما وحشي فتتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشيء منها ، والمشكوك في توحشه أو أكله أو أكل أو توحش أحد أصوله نعم يندب فداؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم عن الحلال) ولو كافرا ملتزما للإجماع المستند لقوله تعالى - وحرم عليكم صيد البر - أي أخذه - مادام حراما - ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة - إن هذا البلد حرام يحرمة الله ، لا يعضد شجره ولا ينفر صيده - الحديث ، وقيس بمكة باقي الحرم وبالتنغير غيره من نحو الإمساك والجرح بالأولى (فإن أئلف) من حرم عليه ما ذكر (صيدا) مما ذكر وإن لم يكن مملوكا (ضمنه) بما يأتي لقوله تعالى - لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا - الآية ، وقيس بالحرم الحلال في الحرم ، ولا فرق في الضمان بين النامي للإحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وإن علر بقرب إسلام أو نحوه ، وقيد المتعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر وبيضها بالقيمة ، وإنما لم يجب في ورق شجر الحرم جزاء لأنه لا يضر الشجر ، وجزء الشعر يضر الحيوان في الحر والبرد ، ولو حصل مع تعرضه لنحو اللبن نقص في الصيد ضمنه أيضا ، فقد سئل الإمام الشافعي رضى الله عنه عن حلب عزا من الظباء وهو يحرم فقال : تقوم النمل بلبن وبلا لبن وينظر نقص ما بينهما فيتصدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الأسنوي بل هو لبيان كيفية التقويم ومعرفة المغروم

على ما اعتمده الشارح فيما مر في الصلاة (قوله فلا يسن قتله ولا يكره) أي فيكون مباحا (قوله فيكره قتله) قضيته جواز قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر ، والمعتمد عند الشارح حرمة قتله ، وعبارته في باب التيميم نصها : وخرج باحترام الحرى والمرد والزانى المحصن وتارك الصلاة والكاتب العقور ، وأما غير العقور فاحترام لا يجوز قتله على المعتد ، ومثل غير العقور المرة فيحرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السلباني) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم ، بل قضية التقسيم السابق عدم حرمة قتل ما ذكر إذ غابته أنه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أي المسمى بعصفور الجنة (قوله فيجوز قتله) بل يندب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يندب فداؤه) أي بمثله إن كان له مثل ولا في قيمته على ما يأتي (قوله لا يعضد شجره) أي لا يقطع ، قال في المختار : يقال عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نعم أعانه (قوله ويضمنها بالقيمة) هذا واضح فيها له قيمة ، فلم يكن له قيمة هل تسقط أو لا ؟ الظاهر الأول ، ويثبت أن المراد قيمته في محل الإثلاف وزمانه (قوله ومعرفة المغروم) أي فلم ينقص الأم قوم اللبن مستقلا وكرم قيمته

ليس من جملة ما صرح به كلامهم المذكور وإنما هو تقييد له من الشارح (قوله للإجماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم الخ) هو دليل لقول المصنف فيما مر الخامس اصطياد كل مأكول الخ ، وقوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الخ دليل لقوله ويحرم ذلك في الحرم على الحلال (قوله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد الخ) ليس فيه دليل للحلال بالحرم ، فهو إنما قيس على المحرم كما يأتي وبه تعلم ما في كلامه الآتي (قوله ومنكم خرج مخرج الغالب أي وإلا فالكافر حكمه كذلك كما مر ، وصرح الشهاب حج أن المراد من قوله كالشارح ومنكم خرج مخرج الغالب

وشل ضيأن البيض مالم يكن ملوا أو ملوا من النعام ، وإن كان ملوا منه ضمن قشره لأن له قيمة إذ ينشع به ، بخلاف الملوا من غيره ، ولو كسره عن فرخ فانتوجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شيء ، ولو نقره عن بيضه أو أحضن بيضه دجاجة وفسد ببعض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضيانه حتى يمتنع ، فإن كان الصيد مملوكا لزمه مع الضيأن لحق الله تعالى الضيأن للأذى وإن أخذه منه برضاه كمارية ، لكن المغروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة ، والمغروم لحق الأذى القيمة مطلقا . وقد ألف ابن الوردي بذلك فقال :

عنلى سؤال حسن مستظرف فرغ على أصلين قد تفرعا
قايض شيء برضا مالكة ويضمن القيمة والمثل معا

وخرج بما مر الصيد المملوك في الحرم بأن صاده في الحل فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح ، بخلاف الحرم لإحرامه ، ويزول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه بإحرامه فيلزمه إرساله ، وإن تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ، ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكة لأنه لا يبرأ للدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولو مات في يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ، ولو أحرم أحد مالكيه تعلل إرساله فيلزمه رفع يده عنه . قال الإمام : ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه ليطلقه لكن تردوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه اهـ . وتردد الزركشي فيما لو كان يملك الصبي صيدا هل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر ؟ والأوجه أخذنا بما مر أنه يلزمه كفارة محظورات إحرامه أنه يلزمه إرساله

(قوله فإن كان ملوا منه) أى من النعام (قوله أو طار وسلم لم يجب شيء) أى بدل الفرخ . أما البيض فإن كان من النعام ضر قشره كما مر (قوله حتى يمتنع) أى يستقل بنفسه (قوله فرغ على أصلين) أى قاعدتين (قوله حتى لو قتله بعد التحلل) وانظر هل يصير ميتة كذبوح المحرم أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لانضاء إحرام الذابح وكون الصيد ليس حرميا (قوله فتحرم استدامته) أى بإحرام مالكة فلا غرم بإرسال غيره له أو قتله (قوله فيلزمه رفع يده عنه) أى وعليه فالقياس أن الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذنا من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكة . وأما لو استولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب شريكه) بأن يملكه منه (قوله ليطلقه) أى مالكة (قوله هل يضمن نصيبه) الظاهر علم الضيأن لعدم استيلائه على حصة شريكه لكن قال من هم على حج مانعه : قال الشارح في شرحه : والذي يتجه ترجيحه منه أخذا بما قرره آتفا أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ، وتعتبر الإمام بلزوم الدفع يقتضى ذلك ، إذ الأصل في مباشرة ما لا يجوز القدية ، ولا نظر لما ذكر من عدم تأني إطلاق حصته على ما بقى لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يبعد من يبهه له أو يرضى بشرائه مثلا (قوله ويغرم قيمته) أى وإن لم يرسله لأنه سبب في خروجه

لكن لك منعه بأن الآية في خصوص الحرم وعامة في صيد الحرم وغيره فتأمل (قوله ويصير مباحا) يعنى يستمر على إباحته المستصعبة من حال الإحرام (قوله لأنه لا يبرأ للدوام) تعليل لقوله فيلزمه إرساله

ويحرم قيمته لأنه المورط له في ذلك . ومن مات عن صيدوله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ، ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما في المجموع ، ويجب إرساله كما لو أحرم وهو في ملكه ، ولو باعه صح وضمن الجزء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزء ، وقرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الإحرام حيث توقف على الإرسال بأنه دخل في ملكه قهرا بالإرث فلا يزول قهرا ، ودخوله في الإحرام رضا يزول ملكه . وما اعترض به الجوزجزي من كون المملوك قبل الإحرام بالإرث يزول ملكه عنه بالإحرام قهرا مع أنه دخل في ملكه قهرا ، فكونه في الإحرام لا تأثير له ، ومن أن دخوله في الإحرام رضا يزول ملكه عما في ملكه وعما سيملكه وهو محرم يرد بمنع ما ذكره إذ ابتداء أقوى من الدوام ، فكان ابتداء طرؤ الإحرام على المملوك ولو بالإرث مزى لملكه لأنه أقوى منه ، بخلاف ما تجد حال الإحرام بنحو الإرث فإن الإحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فليضعف عن إزالة الملك بعد وجوده بالأولى . وقوله دخوله في الإحرام النج ممنوع أيضا إذ ما سيملكه غير محقق ولا مظنون غالبا فلا أثر لهذا الرضا إن سلم وجوده ، وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداءه اختيارا كإشراء هبة وقبول وصية وحيث أنه فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ، ثم إن أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزء بخلافه في الهبة لاضمان ، لأن العقد القاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة ، وإن رده للمالك سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزء ، ولو باعه ثم أحرم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل فيعتد يرجع فيه كما نقله الزركشي عن المساوردي فيكون تذر الرجوع في الحال علنا في التأخير ، وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحمله وشرط الضمان فيما مر بمباشرة أو غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد ميمزا ليخرج الجنون والغنى عايه والثائم والطفل الذي لا يميز ، ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأثقله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة أنه حق الله تعالى ففرق بين من هومن أهل التمييز وغيره ، ومعنى كونه حقا لله تعالى : أي أصالة وفي بعض حالاته ، إذ منها الصيام فلا نظر لكون القدية تصرف للفقراء ، ثم

عن ملكه بالإحرام (قوله ومن مات) أي شخص غير محرم (قوله ورثه) أي المحرم (قوله حيث توقف النج) أي حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال ، بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الإحرام حيث النج ، ولعل في العبارة سقطا ، والأصل قبل الإحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال وبين ما دخل في ملكه وهو محرم (قوله وما اعترض به) أي على القرق (قوله وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد : أي المعين في العقد . أما ما في اللمة فلا يتوقف رده على التحلل ، وليس رده فوريا لأن ما في اللمة لا يملك إلا بالراضى (قوله وضعه الصيد في فراشه) أي أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد حقا له مع أن بدله بصرف للفقراء . وحاصل الجواب أنه وجب أصالة لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكانت تعالى أمر بدفع مامله للفقراء ، ومن ثم لا يسقط بإسقاطهم كالوكيل في القبض إذا أسقط الدين عن المدين ، وهذا الجواب يطرد في كل ماوجب

(قوله كما لو أحرم وهو في ملكه) التشبيه في مجرد وجوب الإرسال (قوله حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزء) كأن هذه الغاية بيان للمراد من الضمان المذكور قبلها فليراجع (قوله وحيث أنه فيضمنه بقبض بنحو شراء النج عبارة الروص وإن قبضه بشراء أو عارية أو ودعة لاهية وأرسله ضمن قيمته للمالك وإن رده للمالك سقطت القيمة لا الجزء ما لم يرسل انتهت (قوله بثمن الصيد) أي المعين (قوله منها الصيام) بيان لبعض حالاته

ضمان السيد هنا : إما بمباشرة أو سبب أو وضع يد ، فالأول كالقتل ونحوه ، والثاني هو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن مائتلف من الصيد ينحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصبها في الحرم أو وهو محرم وإن نصبها بملكه أو وقع الصيد بها بعد موته أو بعد التحلل كما أفتى به الجوزي ، قال لتعديه حال نصبها ، وأخذ منه الأذرعى أنه لو نصبها بغير الحرم وهو حلال لم يضمن مائتلف بها وإن أحرم ؛ ولو أرسل محرم كلبا معلما على صيد أو حل رباطه والسيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم ، وكلنا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضرا أو غائبا ثم ظهر ، وفارق ما ذكر عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدى بأن الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بإرساله كاصطياده بنفسه وليس معلما لقتل الآدى فلم يكن القتل منسوباً إلى المرسِل بل إلى اختيار الكلب ، ولهذا لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي . أبو الطيب وعزاه إلى نصح في الإملاء ، وحكاها في المجموع عن الماوردي فقط ، ثم قال : وفيه نظر . وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه . قال في الخادم : قضية إطلاق غيرهم التسوية بين المعلم وغيره ، وظاهر أن محل كلامه هؤلاء إذا لم يكن الكلب ضاريا ، وقضية الفرق السابق : أنه لو كان الكلب معلما لقتل الآدى فأرسل عليه فقتله ضمن كالضاري ، وهو ظاهر ، ولو استرسل كلب فزاد عنده بإغراء محرم لم يضمنه لأن حكم الاستر سال لا ينقطع بالإغراء ، ويضمن ما تلف منه بجفر بر ضرره وهو محرم بالحل أو الحرم وهو متعمد بالخفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه ، أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعمدا به كأن حفرها بملكه ، أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمنصب شبكة فيه في ملكه ، بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن مائتلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير علمه كما لو تلف به هيمة أو آدى ، ولو دل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أمانه بآله أو نحوها آثم ولا ضمان ، أو ييده والقاتل حلال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ، ولو رماه قبل إحرامه فأصابه بعده أو عكس ضمن تغليباً لحائى الإحرام فيها وإنما أهلر مسلم رماه فارتد لتقصيره ، ولو رى صيدا فنفل منه إلى صيد آخر ضمنهما . والثالث التعدي

لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرها (قوله إما بمباشرة أو سبب) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من أنه لو أمسكه محرم حتى قتلته حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان ، وقوله عليه : أى على الصيد (قوله أنه لو نصبها بغير الحرم التبع) يؤخذ منه أيضا أنه لو صاح لدفع صائل مثلافات صيد أو رى سهماً ليعبر ند وقوع البعير على صيد فقتله عدم الضمان ، والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أن تلك مصورة بما إذا تعدى الحرم برى الحيوان بالسهم أخذنا من قوله الآتى ولو تلف به في نفاره صيد ضمنه أيضا ، بخلاف هذه فإنه لم يتعد فيها برى السهم (قوله وإن أحرم) هو المتعمد (قوله فقتله لم يضمنه) هو المتعمد (قوله وعزاه إلى نصح) أى الشافعي (قوله ولو استرسل كلب) أى بنفسه (قوله آثم ولا ضمان) على الدال والمعين . وأما المدلول والمعان ، فإن كان محرما ضمن ولا فلا (قوله أو ييده ، أى الدال

(قوله أو سبب) مراده به ما يشمل الشرط كما يعلم من أمثلته (قوله وهو متعمد) مفهومه سيا مع قوله الآتى في الحلال وإن لم يكن متعمداً أنه إن كان محرما وحفر في الحرم لا يضمن إلا إذا كان متعمداً وليس مراد الإذكيه يضمن الحلال بالخفر في الحرم وإن لم يكن متعمداً ولا يضمن الحرم بالخفر في الحرم إلا مع التعلى مع تعدد مقتضى فيه وسياق

بوضع اليد عليه فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو ودیعة كالغاصب أو بما في يده كان تلف بنحو رفس مركوبه كما لو هلك به أدى أو بهیمة ، ولو كان مع الراكب سائق وقائد فالأوجه اختصاص الضمان بالأول لأن اليد له ، ولا يضمن ماتلف بإتلاف بعيره وإن فرط أخذها بما في المجموع عن الماردی وأقره ، أنه لو حمل مصاد به فانقلت بنفسه وقتل لم يضمن ، وإن فرط وفارق التحلل رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فإذا انحلت بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله ، ولو رماه بسهم فأخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أثم ولاجزاء ، ولو كان المتلف لما في يد المحرم محرمًا ضمن وكان ذواليد طريقا على الأصح ، بخلاف مالو كان حلالا فإن الضمان هو ذواليد ولا رجوع له على المتلف بشيء لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكروه وإنما يضمن ماتلف في يده إن كان أخذته لغير مصلحة الصيد لأن أخذته لمصلحة كدوائه أو تخليصه من نحو سمع أو هرة اختلطت فأت في يده ، قال الرافعي : لأنه قصد المصلحة فجعلت يده يد ودیعة كما لو أخذ المغصوب من الغاصب ليرده إلى مالكه كتلف في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ، ولا ينافي هذا قبيحا أن الوديع يضمن كما مر ، إذ معنى هذا أن قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الأصلي في هذا الباب وألحقها بيد الوديع المبحوث عنها في باب الودیعة ، فليس معنى قول الرافعي فجعلت يده يد ودیعة أن يده صارت كاليد المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ، ولا يضمن أيضا بإتلافه لما صال عليه أو على غيره لأجل دفع له عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاصا فيها يظهر لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات ، ولو قتله للدفع راكمه الصائل عليه ضمنه ، وإن كان لا يمكن دفع راكمه إلا بقتله لأن الأذى ليس منه كما في إيجاب القدية بملق شعر رأسه لإبداء القتل . نعم يرجع بما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا إثم بقتل جراد عم طريقه ، ولم يبطأ إلا مالا بدله من وطنه لأنه ملجأ إلى ذلك فأشبه دفعه لصياله ، وكالجراد مالو باض بفرشه ولم يمكن دفعه إلا بالتعرض لبيضه فإذا نجاه وقسد لم يضمنه

(قوله فالأوجه اختصاص الضمان بالأول) أى الراكب (قوله ولا يضمن) أى المحرم وقوله لما تلف : أى من الصيد (قوله فإن فرط) أى أو غراه (قوله ولو أكره محرم على قتله) أى الصيد ، وقوله ضمنه : أى المحرم (قوله على مكروه) ظاهره وإن كان المكروه حلالا ، ويفرق بينه وبين ما قبله بما ذكره من أن الحلال ليس من أهل ضمان الصيد (قوله ولا ينافي هذا) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد لمصلحة (قوله أو اختصاصا) أى له أو لغيره (قوله لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات) وعليه فلو كان الحيوان مأكولا وصادف إن دفعه بآلة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة م ، ثم رأيت قول الشارح الآتي ومنبوح المحرم الخ وما يأتي بهامشه عن حج (قوله نعم يرجع بما غرمه على الراكب) أى لأن الراكب بصياله البهاء إلى قتل المركوب فيضمن (قوله ولا إثم بقتل جراد) أى ولو وجد

أن حرمة الحرم لا تختلف (قوله فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه) أى بالجزاء كما هو ظاهر (قوله أو بما في يده) لا يخلو إما أن يكون معطوفا على بتلف أو وهو في يده ، وأيا ما كان فهو يقتضى أنه لا يضمن الصيد الذى رفته دابته مثلا إلا إن كان الصيد في يده أيضا ، وظاهر أن الحكم أعم ، ويجوز أن يكون قوله بتلف الخ تفسيرا لو وضع اليد ويدعى أن رفس الدابة مثلا وضع يد بالقوة ، وعبرة الروض : ويضمن الصيد باليد أو بالنى فيها انتهت

ومنه يؤخذ تنفيره إذا أضر بأكله متاعه مثلا أو ببوله ، ويضمن حلال فرخا حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ، ولا يضمنها لأنه أخطأها من الخل أو هي في الحرم فونه ضمنها ، أما هو فكما لو رماه من الحرم إلى الخل ، وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ ، مثال إذكل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لا تقطاع متعهده وخرج بالحلال الحرم فيضمن مطلقا ، ولو نفر محرم صيدا ولو في الخل أو قرره حلال في الحرم فهلك بسبب التنفير بنحو صدمة أو أخذ سبع أو قتل حلال له في الخل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ، ولو تلف به في نقاره صيد آخر ضمنه أيضا ، ويضمن حلال أيضا بإرساله وهو في الخل إلى صيد في الخل أيضا سهما من في الحرم فأصابه وقتله أو بإرساله وهما في الخل أيضا كلبا معلما تبين الحرم عند الإرسال لطريقه وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لأنه ألجأه إلى الدخول ، بخلاف ما إذا لم يتعين لأن له اختيارا ولا كذلك السهم ، ولو دخل صيد رى إليه أو إلى غيره وهو في الخل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه ، وكذا لو أصاب صيدا فيه كان موجودا فيه قبل رميه إلى صيد في الخل ، ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا إن عدم الصيد ملجأ غير الحرم عند هربه . ونقل الأذري أنه لو أرسل كلبا أو سهما من الخل إلى صيد فيه فوصل إليه في الخل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فأت فيه لم يضمنه ، ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم ، ولو رى في الخل صيدا كله أو قوائمه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليبا للحرمة ، وإنما لم يضمن من سعى من الحرم إلى الخل أو من الخل إلى الخل ، لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الخل ، لأن ابتداء الصيد من حين الرى أو نحوه لا من حين السعي ، فإن أخرج يده منه ونصب شبكة لم يضمن ما يتعقل بها ، وقياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى صيد فقتله لم يضمنه ، ولا أثر لكون غير قوائمه في الحرم كراسه أن أصاب ما في الخل ولا ضمنه كما ذكره الأذري والزرکشي ، هذا في القائم فغيره العبرة بمسقطه ، ولو كان نصفه في الخل ونصفه في الحرم حرم

طريقا غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة (قوله ومنه يؤخذ تنفيره) أي جواز تنفيره الخ (قوله إذا أضر بأكله متاعه الخ) عبارة حج : في جملة ما يجوز التنفير لأجله أو كان ينجس متاعه بما ينقص قيمته لو لم ينفره ، فأفهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجوز تنفيره وإطلاق الشارح يخالفه . وفي سم على منبج في أثناء كلام مانصه : وهل يلحق بذلك أيضا ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه فيجوز تنفيره عن المسجد صونا له عن روثه وإن عني عنه بشرطه أولا ؟ في نظر أرحم الله . أقول : الأقرب أنه كذلك ولو مع العفو لأنه قد لا توجد روطه وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه (قوله مطلقا) أي سواء أخذ أمه من الخل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا (قوله ويستمر في ضمانه حتى يسكن) أي فلو انفلت ولم يعرف له حالا بعد فيبقى عدم الضمان لكونه الأصل (قوله كلبا معلما) قضيته أنه لا يضمن بإرسال غير المعلم وهو موافق لكلام الماوردي السابق وتقدم ما فيه من الخلاف والتبادر منه عدم الضمان (قوله ضمنه) وإن أصاب السهم خارج الحرم (قوله كان موجودا فيه) أي واستمر واحتجز به عما لو رى إلى صيد في الخل فنخل بعد الرى صيد الحرم فأصابه السهم في مروره فلا ضمان لعدم تقصير الراي ، إلا أن هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه (قوله تغليبا للحرمة) أي

(قوله فقتله السهم فيه) إن كانت الصورة أن السهم أصابه خارج الحرم ثم دخل الحرم فسبأ في قتلها الأذري أنه لا ضمان ، وإن كانت الصورة أنه إنما أصابه في الحرم فلا حاجة إلى ذكر المسئلة من أصلها لعلها بالأولى من قوله فيما مر ويضمن حلال أيضا بإرساله وهو في الخل إلى صيد في الخل أيضا سهما من في الحرم فانحدر

كما جزم به بعضهم تغليباً للحرمة ويضمن الحرم ومن بالحرم الصيد بمثله من النعم لا من نوعه لقوله تعالى - فجزاء مثل ماقتل من النعم - والمراد به ذلك تقرباً لتحقيقاً وفي الصورة لا في القيمة ، فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والفزيل والمعيب بمثله لرعاية للمائلة التي اقتضتها الآية ، وأيضا كما اعتبرت المائلة الصورية عند اختلاف الأجناس كذلك تعتبر عند اختلاف الأسنان والصفات ولو أعور يمين بيسار ، ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ، ويميز الذكر عن الأنثى وعكسه والذكر أفضل ، وفي الحامل حامل ولا تذبح بل تقوم بمكة محل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوماً ، فإن ألفت جنيناً ميتاً وماتت فمقتل الحامل ، وإن عاشت ضمن نقصها أو حيا أو ماتا ضمنهما أو مات دونها ضمن وضمن نقصها وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنهر أو بحكم عدلين من الصحابة فمن بعدهم وإحقيق إلى بيان ما نقل إلينا من ذلك (في) إتلاف (النعامة) بفتح التاء ذكر كانت أو أنثى (بدنة) كما حكم به عمر وعلي وابن عباس ومعاوية فلا تجزئ بقرة ولا سبع شياه أو أكثر ، لأن جزء الصيد تراعى فيه المائلة كما مر (وفي) واحد من (بقر الوحش) و (في) واحد من (حمارة) أي الوحش (بقرة) أي واحد من البقر (و) في (الغزال عز) وهي أنثى المعز التي تم لها سنة ، والأولى أن يقال : وفي الظبي نيس إذ العز إنما هو واجب الظبية : أي أصالة لكنهم جروا في التعبير بذلك على وفق الأثر الآتي ، وولد الظبية يسمى غزالا من ولادته إلى أن يقوى ويطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظبيا والأنثى ظبية . وهما اللذان واجبهما العز على ما تقرر أما الغزال فواجبهما كان ذكرا جلدى أو جفرا على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أنثى فغناق أو جفرا وذلك لما صح أن عمر قضى في الكل بذلك إلا الوبرفروى الشافعى عن عطاء ومجاهد أنهما حكاه في شاة

أي حرمة الحرم (قوله ولا يؤثر اختلاف نوع العيب) الأولى أن يقول اختلاف عمله حيث اتحد نوعه . وعبارة المحل حرمة عطفها على ما يجزئ : والمعيب بالمعيب إذا اتحد جنس العيب كالعور وإن كان عور أحدهما واليمين والآخر في في اليسار ، وإن اختلف كالعور والجرب فلا (قوله فمقتل الحامل) أي فضمن بحمل مثلها لكن لا تذبح (قوله) أنهما حكاه في شاة ضعیف وباقى قريبا أن فيه جفرة فما نقل عن عطاء ومجاهد مذهبهما

(قوله وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنهر الخ) لم يتقدم له تقرير هذا وهو إنما سيأتى بعد وعنده أنه تابع للإمداد ، لكن ذلك قد تقدم له تقرير هذا في المتن (قوله في إتلاف النعامة الخ) مراده بالإتلاف هنا ما يشمل نحو التلف في اليد (قوله والأولى أن يقال وفي الظبي نيس الخ) هو تابع في هذا للإمداد لكن عبارة الإرشاد : وفي الظبي عز . وهي التي قال الإمداد حقها : والأولى الخ . والحاصل أنه تابع في هذه السوادة بلفظها للإمداد مع أن بعضها غير مناسب هنا وبعضها غير صواب كما يعرف بالتأمل . واعلم أن الأثر الذي أشار إليه بقوله وفق الأثر الآتي هو ما رواه الشافعى بإسناد صحيح عن عمر رضى الله عنه أنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجمرة اه . ثم إنه تابع في هذا التعبير للإمداد ، والصواب إسقاط قوله هنا في الكل أو تأخير الأثر عما سيأتى في كلام المصنف (قوله وفي الظبي نيس) أي أو عز كما علم من جواز الأنثى عن الذكر وعكسه ، وكذا يقال فيما بعده ، وقد أشار إلى ذلك بقوله أصالة ، وإنما قال والأولى ولم يقل والصواب لاحتمال أن المصنف أراد بالغزال الظبية تجوزا ، ولو قال والأولى أن يقال وفي الظبي عز لكان أنسب ، لكن عنده ما مر (قوله إلا الوبرفروى) هو تابع فيه للإمداد أيضا . لكن الوبرفروى كور في متن الإرشاد لا هنا (قوله بما

(و) في (الأثر بنطاق) وهي أنى المعز إذا قويت مالم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره ، وفي أصل الروضة أنها أنى المعز من حين تولد حتى ترمي (و) في (الربوع) أو الوبر بإسكان الموحدة (جفرة) وهي أنى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر لأنه جفر جنباه : أى عظما ، قال بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكر : هذا معناه لغة ، لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذ الأثر بن خير من الربوع ٨١ . وقضيتها أن الواجب في الربوع غير جفرة لأنها بمقتضى التفسير المذكور وإنما تكون بعد سن العناق وادعى أن ذلك مخالف للمنقول والدليل ، قال والد رحمه الله تعالى : الجفرة محمولة على ما دون العناق ، إذ المعول عليه في تفسيرها ما في المجموع والتحرير وغيرهما ، وفي الضبع كيش والثعلب شاة والضب وأم-سبين جدى (وما لا نقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) لقوله تعالى - يحكم به ذوا عدل منكم - أى ولو ظاهرا أو بلا استبراء سنة فيها يظهر أو كانا قاتليه خطأ أو لا اضطرار لا تعديا ، ويعتبر كونهما قتيين بهذا الباب فطنين ، وما في المجموع من استحباب الفقه محمول على زيادته ، ومقتضى قول الماوردى وغيره أن ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتيهما وحريتهما وهو كذلك ، أما قاتله عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يمحكان للفقههما إلا إن تابا وأصلحا ، وهذا صريح في كون ذلك كبيرة ، ووجهه أنه إلتلاف حيوان عثر من غير ضرورة ولا فائدة ، فقول القنوى الظاهر أنه ليس بفسق غير صحيح ، ولو حكم عدلان بالمثل وآهران بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم بالمثل في الأولى لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ويغير في الثانية كما في اختلاف المفتين ، وعلم أنه لو حكم صحابي وسكت الباقر عمل به كما في الكفاية عن الأصحاب لأنه أولى من حكم عدلين ، وفي معناه قول كل جهنم غير صحابي مع سكوت الباقر (و) وجب (فيها لا مثل له) مما لا نقل فيه كالجراد وبقيّة الطيور غير الحمام سواء أكان أكبر رجة منه أم أصغر أم مثله (القيمة) عملا بالأصل في المتوفات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد ، أما مالا مثل له مما فيه ثقل وهو الحمام والمراد به ما عبّ وهدر كالفواخت واليام والقمرى وكل ذى طوق ، سواء اتفقا ذكورة أم أنوثة أم اختلفا شاة من ضأن أو معز يحكم الصحابة ومستنده توقيف بلغهم وإلا فالقياس لإيجاب القيمة ، ولو أبلغ عرمان قارنان صيدا وجب عليهما جزاء واحد لاتحاد التلف ، وإن تعددت أسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتلفين ، وكونهم قارين وكونه في الحرم كما يتحد

(قوله كما ذكره المصنف في تحريره وغيره) منه المجموع (قوله وفي الضبع كيش) عبارة حجج: الضبع للذكر والأنثى عند جمع وللأنثى فقط عند الأكثرين ، وأما الذكر فضبعان يكسر فسكون (قوله أو لا اضطرار لاتعديا) قضيتها أن الحرم المضطر إذا أصبح صيدا لا اضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب على المضطر بدل ما أكله من طعام غيره ، وبه صرح في البهجة وشرحها وسيأتى أن مذبحه لذلك لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره (قوله إلا أن تابا وأصلحا) أى فيمحكان به حالولا لا يتوقف ذلك على استبراء كما مر (قوله وأوحكم عدلان) أى بأنه لا مثل له وإنما الواجب فيه القيمة (قوله كما في اختلاف المفتين) أى المجتهدين. أما غيرهما فينبغى أن من غلب على ظنه صدقه في إصابة المنقول أخذوا بقوله وإلا لم يأخذ بقول واحد منهما للتعارض بلا مرجح (قوله ما عبّ) بابه ردّ قاله في مختار الصحاح وقوله وهدر مضارعه يهدر بالكسر (قوله والقمرى) هو بضم القاف كما في المختار (قوله شاة من ضأن) أى فقيه شاة من

ذكر . يعنى بما هنا في الجفرة وبما مر عن أصل الروضة في العناق ، أما على ما مر فيه عن التحرير وغيره فلا حاجة إلى هذا المراد (قوله شاة من ضأن) لعله سقط قبل لفظ فيه من الكنية (قوله وكوتهم) أى الصيد والقارنان ،

تغليظ الدية وإن تعددت أسبابه ، بخلاف كفارة الآدى فلأنها تتمتع بتعدد القتالين لأنها لا تنجز ، ولو قتلته حلال
ومحرم لزم الحرم نصف الجزاء فقط ، إذ شريك الحلال يلزمه بقطعه بحسب الروموس ، وظاهر كلامهم أن
التوزيع هنا على الروموس في الجراحات والضربات ، ولا ينافيه ما يأتي في الجنائيات في الضربات لأنها ثم يظهر
تأثيرها فأمكن التوزيع عليها بخلافه هنا ، إذ الصيد ليس له سطح بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجراح
والضارب ، أو أتلف حرمان قارئان أحد امتناعي نعمة وجب ما نقص من قيمتها عليهما بل بعض الامتناع كذلك
فيجب النقص لاجزاء كامل ، ولو جرح ظلياً واندمل جرحه بلا أزمان فنقص عشر قيمته فعليه عشرة شاة لأعشرة
قيمتها ، فإن برئ ولا نقص فيه ، فالأرض بالنسبة إليه كالحكومة إليه بالنسبة للآدى ، فيقدر الحاكم فيه شيئاً
باجتهاده مراعي في الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوجع ، وعليه في غير المثل أرضه ، ولو أزم من صيدا لزمه جزاؤه
كاملاً ، فإن قتلته محرم آخر فعلى القاتل جزاؤه مزمناً ، أو قتله المزمّن قبل الاندمال فعليه جزاء واحد ، أو بعده فعليه
جزاؤه مزمناً ، ولو جرح صيدا فغاب فوجدته ميتاً وشك أمانت بجرحه أم بجراحته لم يجب عليه غير الأرض لأن
الأصل براءة ذمته عما زاد ، ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وإن تحلل ولا لغيره إن كان حلالاً كصيد
حرى ذبحه حلال فيكون ميتة لأن كلاهما ممنوع من الذبح لمعني فيه كالحوى ، فإن كان المذبح مملوكاً لزمه
أيضاً القيمة لمالكة ، ولو كسر أحدهما بيض صيد أو قتل جرّاداً حرم عليه تغليظاً كما تقاه في البيض المصنّف
في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين ، وقال بعده بأوراق : إنه الأصح ، وهو الأوجه دون الحلال ،

الفصان الخ ، وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها إجزاؤها في الأضحية . أقول : وقياس قولهم فيها له مثل في الصيد أن
في الكبير كبيرة وفي الصغير صغيرة أنه يجب هنا في الحمامة الكبيرة شاة حزمة في الأضحية وفي الحمامة الصغيرة
شاة صغيرة غير حزمة في الأضحية (قوله لزم الحرم نصف الجزاء) أى ولا شيء على الحلال (قوله ليس له
سطح بدن الخ) أى غالباً (قوله أحد امتناعي نعمة) وهو العدو والطيّان (قوله وجب ما نقص من قيمتها) وقياس
بما يأتي في الظبي أن يشتري بما لزمهما جزء بدنة نسبتها إليه كنسبة ما نقص من القيمة لحملتها (قوله مقدار ما أصابه
من الوجع) أى فإن لم يكن له مقدار أصلاً فلا شيء عليه في مقابلته (قوله فلا يحل له) ظاهره وإن اضطر ،
وعبارة حج : ومذبح الحرم ومن بالحرم لصيد لم يضطرّ أحدهما للذبح ميتة ، ثم قال : ومفهوم لم يضطر المذكور
أنه لو ذبحه للاضطرار حل له ولغيره (قوله إن كان حلالاً) أى أو محرماً بالأولى (قوله ولو كسر أحدهما) أى
الحرم والحلال بالحرم (قوله وهو الأوجه دون الحلال) أى فيحل له تناول ما كسره الحرم من البيض وإن حرم

وفي نسخ كونه بالإفراد . وأعلم أنه لم يقيد الصورة فيها من " بالحرم " ولعله سقط من الكنية بدليل ما هنا (قوله ليس له
سطح بدن) أى لا يظهر بدنه لاستتاره بالريش أو نحوه (قوله حرم عليه تغليظاً) أى أكله (قوله كما قتله في البيض
المصنّف الخ) عبارة الإمداد : ولو كسر أحدهما بيض صيد أو قتل جرّاداً حرم عليه تغليظاً عليه لا على غيره ،
كما تقتل في المجموع تصحيحه في البيض عن جمع والقطع به عن آخرين ، وقال بعد ذلك بأوراق : إنه أصح ،
لكن قال هنا : إن الأشهر الحرم . والأوجه الأول لأن إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه
بلونه ، ثم رأيت القمولى جرى على الثاني فقال : إذا حلب الحرم لبن صيد حرم على غيره ككسر البيض وغيره ،
 وغيره اهترضه بأن ما ذكره في البيض وجه فقد صوّب في المجموع حله انتهت . وبها يعلم ما في كلام الشارح فإن
كلام المجموع كله بالنسبة للغير عكس ما صنته الشارح (قوله دون الحلال) أى في غير الحرم وكان الأولى أن

ولم يرج نباته وإلا لم يحل بخلاف قطعه فيحل مطلقا ، وإنما لم يأت نظير هذا التصريح في الشجر اليابس لأنه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر . قال في المجموع : وإطلاق الحشيش على الربط مجاز فإنه حقيقة في اليابس وإنما يقال للربط كلاً وعشب ، ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فأنخلط مثله في سنته بأن كان لطيها كالسواك فلا ضمان فيه فإن لم يتخلط أو أخلف لا مثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان ، فإن أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قلع من مغفور غنبتت ، ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لثلا يضر بها ، إذ خبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الأصحاب ، ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السواك ونحوه ، وقضيت أنه لا يضمن العصن اللطيف وإن لم يتخلط . قال الأذرعى : وهو الأقرب . قال الشيخ : لكنه مخالف لما مر انتهى ، والأوجه حمل ما هنا على ما هناك (والأظهر تعلق الضمان به) أى بقطع نبات الحرم الربط ، وهو شامل للشجر كما مر فقوله (وبقطع أشجاره) من ذكر الخاص بعد الانتهاء (ففى) أى يجب في قطع أو قلع (الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بأن تسمى كبيرة عرفا (بقرة) كما رواه الشافعى عن ابن الزبير ولا يقال مثله إلا بتوقيف ، وسواء أخلفت الشجرة أم لا ، والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة ، وإنما لم يسمحوا بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لمراعاتهم المصلحة فيه بخلافه هنا (و) في (الصغيرة) لأن قاربت سبع الكبيرة (شاة) فإن صغرت جدا ففيها القيمة . قال الزركشى وسكت الرافعى عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته إلى حد الكبر ، وينبى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة اهـ . وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من النبات ، والواجب فيه القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه ولم يتعرض المصنف كالرافعى لسن البقرة والشاة . والأوجه اشتراط أجزائها في الأصعية خلافا لبيضمهم وإن جرى الأسنوى على الفرق بين الشاة والبقرة ، وكلام المصنف يقتضى وجوب البقرة أو الشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة ، وكلام التنبية يقتضى التوقف عليه ، ولم يصرحا بالشرحين والروضة بالمسئلة نعم عبر الرافعى بالتامة ، ولعله احتراز به عن قطع الغصن (قلت : و) كذا (المستنبط) بفتح الموحدة ،

لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمه لها ، ويؤيده ماسياى من أنه لو نقل تراب الحل إلى الحرم ، لم تثبت الحرمه اعتبارا بأصله ، وقد يشمل ذلك قول حجج . أما ما استنبط في الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه (قوله وإلا لم يحل) أى ولا يرج نباته لم يحل (قوله فيحل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فإنه حقيقة الخ) وفي نسخة فإن حقيقة اليابس (قوله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان) أى بالقيمة على ما يأتى ، وقضيت أنها لو اختلفت في سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما أخلف (قوله لثلا يضر بها) من أضر فهو بضم الياء (قوله وسواء أخلفت الشجرة أم لا) وعليه يفرق بين الشجرة والغصن بأن الغصن اللطيف من شأنه الإخلاف ولا كذلك الشجرة ، ثم رأيت في حجج مانصه : وكان الفرق بينه : أى الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أخلف في سنته كما اقتضاه إطلاقهم أيضا أن الشجر يحتاج له أكثر ، إذ لا فرق فيه بين المستنبط وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيها (قوله والبدنة في معنى البقرة) أى هل هي أفضل من البقرة (قوله وإنما لم يسمحوا بها عن البقرة) أى بأن يقولوا بأجزائها عنها (قوله قال الزركشى وسكت الرافعى) لعل المراد سكت عن التصريح به ، وإلا فقوله الرافعى في الشرع على ما نقله الشارح عنه أن مادون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقربية من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة) وينبى أن يراعى في العظم

النسخ ، ولعل الساقط عقب قوله بل هو معروض فيه نحو قوله كقطع حشيشه وقطعه فإنه إنما يحرم إن كان أخضر ، بخلاف اليابس فإنه يحل قطعه بشرط الخ ، وهو مأخوذ من الإرشاد وشرحه (قوله وكذا بعد قول المتن قلت)

وهو ما استنبته الآدميون من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر لعموم الحديث .
والثاني المنع تشبيها له بالزروع : أى كالحنطة والشعير والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه . ولا ضمان فيه بلا خلاف . قاله في المجموع ، وكالزروع ما نبت بنفسه (ويحل) من شجر الحرم (الإذخر) قلما وقطعا لاستثنائه في الخبر للمار . قال العباس بارسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ويؤثمهم ، فقال صلى الله عليه وسلم « إلا الإذخر » ومعنى كونه ليؤثمهم أنهم يسقونها بضم القاف فوق الحشب ، والقين الحداد ، وظاهر إطلاق المصنف جواز تصرف الآخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره ، وهو ما عير به الولد رحمه الله تعالى في فتاويه بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس : إلا الإذخر ، فيشمل من أخذه لينتفع بتمته ، وقد قالوا : إن الإذخر مباح ، ثم عقبه بقوله ويجب بأنه إنما أبيح لحاجة في جهة خاصة ، وقد قالوا : لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع (وكذا الشوك) يحل شجره (كالوسج) جمع عوصة نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذكالنتشر من الأغصان المضرة في طريق الناس (عند الجمهور) كالصيد المؤذى ، وقد أجاب في المجموع عن خبر الصحيحين « ولا يعرضد شوكه » بأنه مخصص بالقياس على القواصم الخمس ، وما اعترضه السبكي بأنه لا يتناول غيره فكيف يسمى التخصيص ؟ يرد بأنه متناول لما في الطرقات وغيره فيخصص بغير ما في الطرقات لأنه لا يؤذى ، وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه ، وصححه المصنف في شرح مسلم ، وفرق بينه وبين الصيد المؤذية بأنها تقصد الأذى بخلاف الشجر ويجوز رمي حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في الأم باليهام ، لأن الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم وما كانت تسد أفواهاها في الحرم (والأصح حل أخذ نابه) من حشيش أو نحوه (لعل اليهام) يسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه كما علم مما مر (وللدواء) بالمد (والله أعلم) كحفظل وسنى وتغذ كرجلة وبقلة للحاجة إليه ، ولأن ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ، ومن ثم لم يجر قطعه للبيع ممن يعلق به كما في المجموع لأنه كطعام أبيح أكله فلا يجوز بيعه ، ويؤخذ منه كما قال الزركشى

النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته إلى حد الكبيرة ، فإذا كان قيمة الحزمة في الصغيرة درهما والزايدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة الحزمة فيها أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لأن الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا . وهذه مقدار النصف ، والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع ، ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه يشترط في التفصيل أو ابن البون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الآدميون من الشجر) أى من الزرع (قوله وكالزروع ما نبت بنفسه) لعل المراد مما من شأنه أن يستنبته الناس كحنطة حملها سيل أو هواء (قوله الإذخر) بالذال المعجمة انتهى محلى (قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم) أى فيحرم بيعه ولا يصح خلافا لحج (قوله من الأغصان المضرة في طريق الناس) مفهومه أن الأغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لا يجوز قطعه ، وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح (قوله يرد بأنه الخ) لكن هذا يتوقف على حرمة قطع السواك من غير الطريق . وقضية المتن خلافه (قوله بل وشجره) قضيته أنه لا يجوز قطعه للدواب ، وقضية قوله الآتى من حشيش أو نحوه خلافه (قوله كرجلة)

لحاجة إليه بل الأولى حذفه (قوله يرد بأنه متناول لما في الطرقات وغيره) هذا الرد لإبلاق اعتراض السبكي ، إذ هو مبنى على أن الشوك كله مؤذى : أى إما بالفعل أو بالقوة ، ومن ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقولهم : لافرق

وعيره أنا حيث جَوَزْنَا أخذ السواك لا يجوز بيده كما علم مما مر ، وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للعدو والعلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده . قال الأستاذ : وتبعه جماعة وهو الصحيح ، وأفتى به الولد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وإن خالف فيه بعضهم ، ومقابل الأصح يمنع ذلك وتوقاف مع ظاهر الخبر ، واقتصار المصنف على التثبت يفهم عدم التعدى لغيره وهو كذلك ، فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل فيجب رده إليه ، فإن لم يفعل فلا ضمان لأنه ليس بنام فأشبه الكلال اليابس ، ونقل تراب الحل وأحجاره إلى الحرم بخلاف الأولى كما في المجموع ، وهو الوجه فلا يحدث له حرمة لم تكن ، ولا يقال مكروه لعدم ثبوت النهي فيه ، وظاهر أن محل ذلك إذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه وإن ذهب في الروضة إلى الكرامة ، ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ، ويجب رد ما أخذ منهما فإن أراد التبرك بها أتى بطيب مسحها به ثم أخذه ، وفي الروضة عن ابن الصلاح : الأمر في سترتها إلى الإمام بصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعا وعطاء لأن عمر رضى الله عنه كان يقسمها على الحاج وهو حسن متعين ثلاث تلتف بالي . ثم نقل عن جمع من الصحابة أنهم جَوَزُوا ذلك وله لبسها ولو لنحو حافض وكذا استحسنته في المجموع ، لكن نبه في المهمات على أن هذا مخالف لما وافق عليه الرافعي آخر الوقف أنها تباع إذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحله على ما إذا وقفت للكسوة ، وكلام ابن الصلاح وعلى ما إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزما ، وأما إذا ملكها مالكا للكعبة فلقهيا ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها لمصلحتها ، فإن وقف شيء على أن يؤخذ من ربه وشرط الوقت شيئا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع ، ، وإلا فإن لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى ، فإن وقفها فيأتي فيه مأمور من الخلاف في البيع . قال : وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم ، وهو أن الواقف لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بنى شعبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكفى من بيت المال ، ورجع في هذا أن لم يأخذها الآن .

أى وخبيزة (قوله حيث جَوَزْنَا أخذ السواك لا يجوز بيده) معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل) أى دون ماله (قوله فأشبه الكلال اليابس) أى في مجرد عدم الضمان فلا ينافى الكلال اليابس لا يحرم قطعه لكن هل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله إذا لم يكن لحاجة بناء الخ) أى فإن كان لذلك كان مباحا (قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أى يحرم على الآحاد الاستقلال بأخذها وأمرها للإمام على ما يأتي (قوله لما وافق عليه) أى النووي (قوله فإن وقفت تعين صرفها) معتمد وليس من وقفها ما احتيدت زمانا من أخذها ما وقف عليها ثم يشترى به والأمر فيها للإمام (قوله فيأتي فيه ما مر من الخلاف) لم يتقدم هنا حكاية خلاف

بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة (قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أى استبدادا وإلا فالأمر في ذلك للإمام على ما يأتي (قوله وهو حسن متعين) من جملة كلام الروضة (قوله فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزما) سقط قبله كلام من نسخ الشرح ، وعبرة الإمداد كشرح الروض ، وحله على ما إذا وقفت للكسوة ، وكلام ابن الصلاح على ما إذا كساها الإمام من بيت المال حيث ذكر أنها إما أن توقف على الكعبة وحكمها مأمور وخطأه غيره بأن مأمور إنما هو فيها إذا كسبت من بيت المال فإن وقفت تعين

وقال العلائي : لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه ، وحلود الحرم معروفة نظم بعضهم مسافتها بالأميال في قوله :

والحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتفاقا

وسبعة أميال عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جمراته

بـتقدم السين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم :

ومن يمن صبح بتقديم سينه وقد كُلت فاشكر لربك إحسانه

(وصيد) حرم (المدينة) وأخذ نباته كما في المجموع (حرام) وكذا وجّ واد بالطائف لخبر « إلى حرمت المدينة » أي أحدثت حرمتها « كما حرم إبراهيم مكة » أي أظهر حرمتها إذ أصبح أنها حرمت من حين خلقت السموات والأرض ، وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الحجارة السود : « وطوله ما بين غير وثور وهو جبل صغير وراء أحد (ولا يضمن) الصيد ولا الثبات (في الجديد) لأنه ليس خلا للتسليم بخلاف حرم مكة ، والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره ، واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فقل إنه كسلب القتل الكافر ، وقيل ليا به فقط ، وقيل وصحة في المجموع أنه يترك للمسلوب ما يستر به عورته ، والأصح أن السلب للسلب ، وقيل لفقراء المدينة ، وقيل لبيت المال ، والتقيع بالنون وقيل بالياء ليس يجرم ، ولكن حماه النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يجرم صيده ولا يضمن ، ويضمن ما أتلفه من نباته لأنه ممنوع من بيعه فيضمنه بقيمته قال الشيخان : ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ، ويحث للمصنف أنها لبيت المال ، ثم شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة أقسام ، لأن الدم إما غير أو مرتب وكل منهما إما معدل أو مقدر ، وستأتي مجموعة آخر هذا الباب . وقد بدأ بالخبر المعدل فقال (ويتخير في) جزاء إلتلاف (الصيد المثل بين) ثلاثة أمور (ذبح) بمجمة (مثله) بمثلة (و) بين (الصدقة به) بأن يفرق لحمه مع النية حيا (على مساكن الحرم) وعلى فقراءه أو يملكهم جلته مذبوحا ، ولا يجوز إخراج حيا ولا أكل شيء منه (وبين أن يقوم المثل) بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاما لم) مما يجزى في الفطرة أو يخرج مقدارها من طعامه إذ الشراء مثال (أو يصوم) في أي مكان شاء (عن كل مد) من الطعام (يوما) وذلك لقوله تعالى - فجزاء مثل ما قتل من النعم - الآية ، ويستثنى من إطلاقه ذبح المثل ما لو قتل صيدا مثليا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما وعلم مما تقرر عدم اختصاص الصوم بالدرهم . وقوله لم : أي لأجلهم إذ الشراء لا يقع لم ، ودراهم منصوب بترع الخافض ، ولو بقى من الطعام أقل من مد صام عنه يوما تكيلا للمتكسر ، وقد مر مساواة الأثر للمسلم في جزاء الصيد فيتخير بين شيئين فقط (وغير المثل) مما لا تقل فيه من الصيد يتخير في جزاء إلتلافه بين أمرين أحدهما

(قوله وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها) معتمد بمن يأخذ وهم بنو شيبه (قوله وللحرم التحديد) وبها يعلم أن حلود الحرم دون المواقيت إذ أقل مواقيته على مرحلتين ولا شيء من الخلود يقرب من ذلك (قوله وجدة) يضم الجيم (قوله وصيد المدينة حرام) ويصير حراما كذبوح الحرم (قوله وعلى ذلك) أي القديم (قوله قال الشيخان ومصرفها الخ) معتمد (قوله إنها لبيت المال) والفرق بين هذا وما قبله أن نعم الجزية تصرف لأهل الخ خاصة ،

الخ (قوله بترع الخافض) أي ويعرب فيها صنته الشارح بدلا من النقد (قوله ولو بقى من الطعام أقل من مد) أي في مسئلة الصوم (قوله مما لا تقل فيه) أخرجه الحجام

(يتصدق بقيمته) أى بقدرها (طعاما) على مساكين الحرم وفقرائه فلا يتصدق بالارهاق . وثانيهما ما ذكره بقوله (أو يصوم) عن كل مد يوما ويكمل المكسر كما مر . والعبرة فى قيمة غير المثل بمحل الإلتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم ، وفى قيمة مثل المثل بمكة وقت إرادة تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد ، والمعتبر كما جزم به القوراني فى العدول إلى الطعام سعره بمكة (ويتخير فى فدية الخلق) لثلاث شعرات متوالية فأكثر . وفى قلم أطفال كذلك وفى التطيب واللبس والادهان ومقدّمات الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الأوّل والجماع بين التحليلين (بين) ثلاثة أمور (ذبح شاة) مجزئة فى الأضحية ويقوم مقامها يدنة أو بقرة أو سبع من واحدة منهما (و) بين التصدق (بثلاثة أصع) بالمدّ جمع صاع وأصع أصله أصوع أبذل من واوه همزة مضمومة قلّمت على الصاد ونقلت ضمناها إليها وقلّبت هى ألفا (لسته مساكين) لكل مسكين نصف صاع (و) بين (صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى - فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه - أى فخلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ، ونخير الصالحين « أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة : أيؤذيك هوام ؟ راسك ؟ قال : نعم . قال : انسك شاة أو صم ثلاثة أيام ، أو أعلم فرقنا من الطعام على ستة مساكين » والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع ، وقيس بالخلق والمعدور غيرهما وأعلم أنه ليس فى الكفارات ما يزداد المسكين فيها على مد سوى هذه (والأصح أن الدم فى ترك المأمور) الذى لا يفوت به الحج (كالإحرام من الميقات) أو بما يلزم منه الإحرام لو أحرم من فوره والرى والمبيت بمنزلة أو بمنى لئالى التشريق وطواف الوداع (دم ترتب) لإحاقا بل دم التمتع لمدى التمتع من ترك الإحرام من الميقات وقيس به ترك باقى المأمورات (فإذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاما) أو أخرجه من طعامه كما مرّ . ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه (فإن عجز صام عن كل مد) من الطعام (يوما) وهذا ما صححه الفزلى كالإمام والأصح كما فى الروضة أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع ، فهو مرتب مقدّر (و) دم (القوات) للحج بقوات الوقوف (كدم التمتع) فى صفته وصاير أحكامه المتقدمة ، إذ دم التمتع ترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك فى القوات أعظم منه (وينبذه فى حجة القضاة فى الأصح) حيا لا فى سنة القوات لفتوى عمر بنك كما سيأتى . والثانى يجوز ذبحه فى سنة القوات قياسا على دم الإفساد ، ووقت الوجوب على الأوّل منوط بالتحريم بالقضاء ، كما أن دم التمتع منوط بالتحريم بالحج ، وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة فى القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه ، ولو أخرج دم القوات بين تحله والإحرام بالحج بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء أجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين

وأموال بيت المال لا تنخص بأهل التى بل يصرفها الإمام فيما يراه من المصالح (قوله بمحل الإلتلاف) هو ظاهر إن أنلف حالا ، فلو أمسكه مدة ثم أنلفه فالظاهر أنه يضمنه ضمان المقتصوب (قوله سعره بمكة) لم يبين الوقت الذى يعتبر سعرها فيه هل هو وقت التقوم أو الوجوب أو غيرهما ، وقد مر له فى تقويم يدنة الجماع اعتبار سعر مكة فى غالب الأحوال ، وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب ، فينبغى أن يجرى مثله هنا (قوله أى فخلق) قدره أخلا من صدر الآية ، ولدفع توهم أن المرض بمجرد وجوب الفدية وليس مرادا (قوله سوى هذه) أى الكفارة التى هى دم بخير وتعديل فيدخل فيه جميع الاستمتاع بالآية (قوله فإذا عجز عن الدم) ضعيف ، وكذا قوله وإن عجز صام عن كل مد يوما (قوله منوط بالتحريم) أى الإحرام (قوله لا يقدم صوم الثلاثة) أى على الإحرام

(قوله والأصح كما فى الروضة أنه إذا عجز عن الدم يصوم) أى بلا إطعام

وقبه عليه الأذى (والدم الواجب) على حرم (بفعل حرام) وإن لم يحرم ذلك الوقت كالحلق لعذر (أو ترك واجب) عليه غير ركن أو غيرهما كدم الجيرانات (لا يختص) بإجزائه (بزمان) بل يفعل في أيام التضحية وغيرها لأن الأصل عدم التخصيص ، ولم يرد ما يخالفه لكن تندب إرافته أيام التضحية . قال السيكي وغيره : ويلغى وجوب المبادرة إليها إذا حرم السبب كما في الكفارة فيحمل ما أطلقوه على الإجزاء ، أما الجواز فأجأه على ما قرروه في الكفارة (ويختص ذممه) بأى مكان (بالحرم في الأظهر) لقوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - ولحبر « نحرته ههنا » وأشار إلى موضع النحر من مئى « وكل فجاج مكة منحر » ، ولأن الذبيح حق يتعلق بالمئى فيختص الحرم كالتصدق . والثاني يجوز أن يذبح خارج الحرم بشرط أن ينقل ويفرق لحمه فيه قبل تغيره لأن المقصود هو اللحم فإذا وقعت تفرقة على مساكين الحرم حصل الغرض « ويجب صرف لحمه » وجلده وبقية أجزائه من شعره وغيره ، فاقصاره على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد (إلى مساكينه) أى الحرم وقراه القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى إلا أن تشتد حاجة الثاني فيكون أولى ، وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئاً منه ، وبه صرح الرافعي في كتاب الأضحية ، وأنه لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجملة لم وبه صرح الرافعي أيضاً في الكلام على تحريم الصيد ، ويكفى الاقتصار على ثلاثة من قراه أو مساكينه وإن انحصروا لأن الثلاثة أقل الجمع ، فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متمم كتنظيمه من الزكاة ، وإنما لم يجب استيعابهم عند الانحصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة البلد وطمس سد الخلعة ، وتجب النية عند التفرقة كما قاله الرويانى وغيره ، ويؤخذ من التشبيه بالزكاة الاكتفاء بالمتقدمة عليها واقتصاره فيما مر من الدم الواجب بذل حرام أو ترك واجب مثال إذ دم النع والقران كذلك . وأما دم الإحصار فنياق ودفع الطعام لمساكين الحرم لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير ، أما دم الاستمتاعا ونحوها مما دمه دم

(قوله وإن لم يحرم ذلك) أى الفعل (قوله على ما قرروه في الكفارة) أى من أنه إن عصى بالسبب وجب القور ولا فلا (قوله ويختص ذممه بالحرم) أى فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه ، ومحل اختصاصه بالحرم مأم يحصر وإلا ذبح موضع المحصر كما سيأتى (قوله إلى مساكينه) عبارة العباب : ويجب تفرق لحوم وجلود هذه الدماء ويلها من الطعام على المساكين في الحرم ، قال الشارح في شرحه : وقضيته أنه لا يجوز إعطائهم خارجه ، والأوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ، ذلك بأن القصد من الذبيح هو إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلويته بالدم والقرن إذ هو مكروه له ويجب أن المراد بتفرقة فيه صرفه لأهله . وخالفه من قسم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولا لمن هو فيه بأن خرج هو ومن عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوه أه سم على حج . وقضية قول المصنف صرف لحمه إلى مساكينه أن المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم ، لكن قول الشارح الآتى قبيل الباب ، وكل هذه الدماء ويلها تختص تفرقة بالحرم على مساكينه ، يوافق ما نقله سم عنه وصم عليه (قوله وثم سد الخلعة) بالفتح المخلصة وهى أيضاً الحاجة والفقر انتهى غتار (قوله وتجب النية عند التفرقة النع) قال حج : وظاهر كلامهم هنا أن الذبيح لا تجب النية عنده ، وهو مشكل بالأضحية ونحوها ، إلا أن يفرق بأن قصد هنا إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته . ولم إرافه الدم لكن هنا فداء عن النفس ، ولا تكون كذلك إلا إن قارنت نية القرية فتأمل انتهى (قوله الا إحصاء بالمتقدمة) أى النية

(قوله لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه) نعل الصواب في غير دم التمتع ونحوه ، لفظ غير

تغير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين نصف صاع من ثلاثة أصع كما مر . ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يجرته . نعم هو غير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراء بدله لحما والتصدق به لأن الذبح قد وجد ، وإنما لم يتقيد ذلك بما لو قصر في التفرقة وإلا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لأن الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو علم المساكين في الحرم أخر الواجب المالى حتى يعلم وامتنع النقل ، بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لأنه ليس نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المحترم) غير المحتن والقارن (المروة) لأنها موضع تحمله (و) للذبح (الحاج) ولو قارنا أو مریدا أفرادا أو متمتعاً ولو عن دم تمتعه (منها) لأنها محل تمتعه والأحسن في بقعه فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم ، قاله بعض الشراح (وكذا حكم ماسافا) أى المحترم والحاج (من هدى) تذر أو قل (مكاناً) في الاختصاص والأفضلية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت الأضحية على الصحيح) قياساً عليها ، والثاني لا يخصص بوقت كدماة الجبرانات ، وعلى الأول لو أخر الذبح حتى مضى وقت الأضحية نظر إن كان واجبا ذبحه حتماً قضاءً أو تطوعاً فإما لم يعين غيرها هذه الأيام ، فإن عين الهدى التقرب غير زمن الأضحية لم يتعين له وقت إذ ليس في تعيين اليوم قرينة ، نقله الأسنوى عن الثملى وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى . والهدى كما يطلق على ما سوقه الحرم يطلق أيضاً على ما يلزمه من دم الجبرانات ، وهذا الثاني غير مختص بوقت الأضحية كما مر ، وظاهر كلام المصنف اختصاص ما سوقه المحترم بوقت الأضحية وهو كذلك وإن نوزع فيه الأسنوى . وأعلم أنه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجرى في الأضحية ، فتجزئ البلدة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها ، فلو ذبحها عن دم واجب فالفرض سبعة فله إخراجها عنه وأكل الباقي

(قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب) أى ولو كان السارق والعاصب من فقراء الحرم أخذنا من إطلاقه ، وبه صرح في شرح الروض وعبارته كما نقله سم على منعه عنه : ولو سرقه مساكين الحرم ، في شرح الروض بحثاً أنه لا يجرى سواء وجدت نية الدفع أم لا ، قال : لأن له ولاية الدفع إليهم وهم إنما يملكونه به (قوله جاز النقل فيها) أى للمالك حيث لم يوجدوا ثم (قوله ووقته وقت الأضحية) أى فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها ، وعليه فلو علمت الفقراء في أيام التضحية أو امتنعوا من الأخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعلن بذلك في تأخيره عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها ويدخره قليلاً إلى أن يوجد من يأخذه من الفقراء ؟ فيه نظر ، ومقتضى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني ، وهو ظاهر . وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ عنه إذا أشرف على التلف أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول . هذا ، وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الأضحية أنه لو أحرم بعمرة وساق هدياً أو ساق الهدى إلى مكة بلا إحرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الأضحية كأن ساقه في رجب مثلاً وهو قريب ظاهر ، ثم رأيت قوله فظاهر كلام المصنف الخ ، وهو صريح في وجوب التأخير (قوله لم يتعين له وقت) أى فيلجمه

ساقط من النسخ من الكتب . والحاصل حينئذ أن دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء أكان مرتباً أم غيراً ، وأن دم التقدير إن كان غيراً فالزيادة على المد ثابتة بالنص لأنه يعطى لكل مسكين نصف صاع ، وإن كان مرتباً فلا لإطعام فيه على الأصح المار فليراجع . ثم إن مراده بدم التمتع دم الاستمتاع بقرينة قوله بعده : وأما دم الاستمتاع ، وهذا المفهوم صريح فيما قدمته من أن لفظ غير ساقط من النسخ (قوله لأنها محل تمتعه) أى بما كان محظوراً عليه (قوله والأحسن في بقعه) أى على خلاف ماسلكه هو في الحل

إلا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر أن الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا يخفى البتة عن شأته . وحاصل النماء ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام : دم ترتيب وتقدير ، ودم ترتيب وتعديل ، ودم تخيير وتقدير ، ودم تخيير وتعديل . فالأول يشتمل على دم انتفع والقران والقنوات والمنوط بترك ما مأمور . وهو ترك الإحرام من الميقات والرأى والمبيت بمزدلفة ومنى وطواف الوداع ، فهذه النماء دماء ترتيب بمعنى أنه يلزمه الذبح ولا يجوز العلول إلى غيره مالم يعجز عنه ، وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يصلح إليه تقديرًا لا يزيد ولا ينقص . والثاني يشتمل على دم الجساع فهو دم ترتيب وتعديل ، بمعنى أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعلول إلى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه ، فإن عجز قوم البدنة يلزمهم والدرهم بطعام وتصدق به . فإن عجز صام عن كل مد يومًا ويكمل المنكسر كما مر ، وعلى دم الإحصار فعليه شاة ثم طعامًا بالتعديل ، فإن عجز عن الطعام صام عن كل مد يومًا . والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير ، بمعنى أنه يجوز له العلول إلى غيره مع القدرة عليه فيختير إذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أطغاف ولأه بين ذبح دم وإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستنعا وهو التطيب ، والذهن بفتح الدال للرأس واللحية وشعر الوجه على مامر واللبس ومقدمات الجساع والاستنعا والجساع غير المقدس . والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر ، فجملة هذه الدماء عشرون دما : ثمانية مرتبة مقدرة ، وثمانية صغيرة مقدرة ، ودمان فيهما ترتيب وتعديل ، ودمان فيهما تخيير وتعديل ، وقد أشار الدميري لذلك بقوله :

خاتمة من النماء ما ألزم	مرتبا وما يتخير لزم
والصفتان لا اجتناع لهما	كالحلق والتقدير حيث فهما
والدم بالترتيب والتقدير في	تتمع فوت قران اتقى
وترك ميقات ورى ووداع	مع الميقتين بلا صغر مشاع
ثم مرتب بتعديل سقط	فدمسد الجساع والحصر فقط

في أي وقت شاء كما اقتضاه قوله قبل فات إن لم يعين هذه الأيام (قوله وقد أشار الدميري لذلك الخ) ونظمها ابن المقرئ فقال :

أربعة دماء حج يحصر	الأول المرتب المقدس
تتمع فوت وحج قرنا	وترك رى والمبيت بمنى
وتركه الميقات ولزادقه	أو لم يودع أو كثي أخلفه
ناذره بمسوم إن دما فقد	ثلاثة فيه وسيسا في البلد
والثان ترتيب وتعديل ورد	في عصر ووطء حج إن فسد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما ما طعمة الفقرا
ثم لعجز حسل ذاك صوما	أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذا بيع أو فعلت مثل ما	صللت في قيمة ما تقسما
وخيرن وقسرون في الرابع	فاذبحه أوجد بثلاث أصع

غير مقسّر دهن لباس والخلق والقلم وطيب فيه باس
والوطء حيث الشاة والمقدمات غير معصل صيد نبات

وهذه النداء كلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في النسل الذي وجبت فيه ، ودم القوت يجزئ بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء كالفتح إذا فرغ من عمرته فإنه يجوز له الذبح قبل إحرامه بالحج وهذا هو المعتمد ، وإن قال ابن المقرئ : إنه لا يجزئ إلا بعد إحرامه بالقضاء ، وكل هذه النداء وبداخت تختص بفرقتها بالحرم على مساكنه ، وأما دم الإحصار فسيأتي . ويستحب لقاصد مكة بنسك أن يهتدى لها شيئا من النعم للاتباع ، ولا يجب إلا بالنذر فإن كان بدنا من إشعارها فيجرح صفحة سنامها اليمنى أو ما يقرب من محله في البقر فيها يظهر بمحذبة وهي مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على أنها هدى لتجنب . وأن يقلدها نعلين ، وأن يكون لهما قيمة ليتصلقي بهما ، ويقلد الفم عرى القرب ولا يشعرها لضحكها ولا يلزم بذلك ذبحها .

باب الإحصار والقوات

هو في الاصطلاح : المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة والقوات للحج لأن العمرة لا تنفوت إلا في حق القارن خاصة تبعا لقوات الحج ، ويدل عليه قول المصنف بعد : ومن فاته الوقوف . وموانع إتمام النسل ستة : الأول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق (تحلل) أى جاز له التحلل ، وسيأتي ما يحصل به سواء أكان المنع يقطع طريق أم يثيرة ، وسواء أكان المنع كافرا أم مسلما وسواء أمكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن ، إذ لا يجب إحتيال الظلم في أداء النسل ، وسواء أحصل لإحياء

للشخص نصف أو فصح ثلاثا تجتث ما اجتثته اجتثا
في الخلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء قى
أو بين تحليل ذوى إحرام همدى دماء الحج بالتمام
أمرحه الله وقول النظم تجتث أى تزيل أثر جنائتك .

(باب الإحصار والقوات)

(قوله المنع مع إتمام الحج) أى وأما في اللغة فهو المنع من المقصود كما يأتي (قوله أو بذل مال) ظاهره وإن قل ،
(قوله ودم القوات يجزئ بعد دخول وقت الإحرام) قد مر هذا آتفا .

(باب الإحصار والقوات)

(قوله باب الإحصار والقوات) كذا في النسخ ، ولعل لفظ القوات هنا زائد من الكنية ويكون لفظ القوات الذى هو من المتن هو الآتى في قول الشارح والقوات للحج الخ فيكتب بالأمر كما هو كذلك في التحفة ويدل عليه قول الشارح هو في الاصطلاح إذ التفسير للإحصار ، فلو كان لفظ القوات هنا في مركزه لكان الواجب الإتيان بالظاهر لا بالتفسير كما لا يخفى (قوله ويدل عليه) أى على أن القوات للحج : أى أصالة (قوله الأول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما الخ) وحديث فالرق ونحوه ليس من الحصر فيكون زائدا على ما في الترجمة

الكعبة في ذلك العام لم لا ، وسواء أكان العدو قريبا أم فرقة واحدة لقوله تعالى - فإن أحصرتم - أي وأردتم التحلل - فما استيسر من الهدى - أي فطبيكم ذلك . والآية نزلت بالحديبية حين صلته المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمرا فحصر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا . رواه الشيخان وأجمع المسلمون على ذلك ، ولأن في مصابة الإحرام إلى أن يأتي بالأعمال مشاق وحرجا ، وقد دفعه الله تعالى عنا ، ولاستفادتهم به الأمن من العدو الذي بين أيديهم ، ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لم التحلل في الأصح ، أما إذا تمكنوا بغير قتال وبذلك مال كان لم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزمهم سلوكه سواء أمثال الزمان أم قصر وإن تيقنوا القوات ، فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلوك أو نحوه تحلوا بعمل عمرة ولا قضاء عليهم في الأظهر ، ويكره بطل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ، ولا يحرم كما لا تحرم الهبة لهم ، أما المسلمون فلا يكره بطله لهم ، والأولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونهضة الإسلام وإتمام النسك ، فإن عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالأولى لم أن يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال تحمزا عن سفك دماء المسلمين ، ويجوز لهم إن أرادوا القتال ليس الدرع ونحوه من آلات الحرب ، ويجب عليهم الفدية كما لو ليس انخرم الخيط لنفع حر أو برد والأفضل تأخير التحلل إن اتسع الوقت لاحتمال زوال الإحصار ، وإن ضاق فالأولى التصجيل عرافة أن يقرتهم الجح فيلزمهم القضاء عند بعضهم . نعم إن غلب على ظنهم انكشافه في مدة الحج بحيث يمكنهم إدراكه أو في العمرة إلى ثلاثة أيام لم يميز لم التحلل ، وكذا لو منعوا عن غير الأركان كالروى والمبيت لأنهم متمكنون من التحلل بالطواف والحلق ، ويقع حجهم مجزئا عن حجة الإسلام ، ويجبر الرمي والمبيت بالدم وإن منعوا من عمرة دون مكة وجب عليهم أن يدخلوها ويتحللوا بعمل عمرة وإن منعوا من مكة دون عمرة وقفوا ثم تحلوا ولا قضاء فيها في الأظهر ، والحصر الخاص كان حبس ظلما أو بدين وهو معسر به وعاجز عن إثبات إعساره به لأن مشقة كل أحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها وأن لا يتحمل ، والمحاض إذا لم تطفل للإفاضة ولم يمكنها الإفاضة حتى تطهر وجاءت بلدها وهي محرمة وعدمت

وعليه فيمكن الفرق بينه وبين مالو امتنع مالك الراحلة أو الزاد إلا بزيادة تأفقه حيث يجب شراؤها بالزيادة لتضاهتها بأن المبدول هنا ظم محض ، بخلافه فيما مر فإنه يتعاقب بمثله في البيع والشراء (قوله وأجمع المسلمون على ذلك) أي على جواز التحلل بالإحصار (قوله جاز لم التحلل) أي وفادته دفع مشقة الإحرام كالحلق والقلم ونحوهما (قوله ولا قضاء عليهم في الأظهر) أي لأنه قوات نشأ عن معسر فلا يشكل بما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الحج لأن ذلك قوات لم ينشأ عن حصر (قوله ولا يحرم كما لا تحرم الهبة) قد يمنع القياس بأن في الهبة علو الواهب وشرفه لإتصافه على الموهوب له ، بخلاف بطل المال لهذا الغرض فإن فيه إظهار المعجز عن رفع الكافر وهول ذل ، (قوله فيلزمهم القضاء) ضعيف (قوله والمحاض إذا لم تطفل) ليس يقيد بل متى وصلت إلى محل

ولك أن تقول : ما المانع من جعل ذلك من الحصر الخاص أيضا لاتحاد الحكم ولا تطبيق التعريف عليه (قوله وقفوا ثم تحلوا) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الإسلام في وقت آخر كما يعلم مما يأتي قبيل المانع الخامس (قوله كأن حبس) خير قوله والحصر الخاص والحاصل أنه لما قال في صدر الباب الأول والثاني الحصر العام والخاص بين بعد ذلك العام في ضمن قوله سواء أكان المنع بقطع طريق النج . ثم بين الثاني بقوله والحصر الخاص النج ، وكل منهما داخل تحت قول المصنف من أحصر وإن كان في سياق الشارح قلاقة ، وكان الأولى تأخير قوله والحصر الخاص النج عن التعليل الآتي (قوله لأن مشقة كل أحد النج)

النفقة ولم يمكنها الوصول إلى البيت فتحمل بالنية والذبح والحق كالحصر كما مر التنبيه عليه (وقيل لا لتحلل
الشرقة) بالمعجمة لاخصاصها بالإحصار كما لو انقطعت الطريق أو مرضت ، والصحيح الجواز كما في الحصر
العالم لما مر ، وفارق جواز التحلل بالحبس علمه بالمرض بأنه لا يمنع الإتمام بخلاف الحبس . وقال المصنف :
إن الأشهر في اللغة أحصره المرض وحصره العدو ، وقال السبكي : إن المشهور من كلام أهل اللغة أن الإحصار :
المنع من المقصود ، سواء أمنه مرض أم عدو أم حبس ، والحصر : التضييق (ولا يتحلل بالمرض) إذا لم يشترطه
لأنه لا يمنع الإتمام ولا يزول بالتحلل . قال المسوردي ، وهو إجماع الصحابة رضى الله عنهم : بل يصبر حتى
يزول ، فإن كان عموما بعمرة أمها أو بجمع وفاته تحلل بعمل عمرة (فإن شرطه) أى التحلل بالمرض مقارنا للإحرام
(تحلل به) أى بسبب المرض (على المشهور) كما له أن يخرج من الصوم فيما لو ندره بشرط أن يخرج منه بعذر ،
ولغير الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير ،
فقال لها : أردت الحج ، فقالت : والله ما أجئني إلا وجمعة . فقال لها : حبسى واشترطى ، وقول : اللهم على
حيث حبستى ، وقيس بالحج العمرة ، والاحتياط اشتراط ذلك . والثاني لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها
بغير عذر فلا يجوز بالشروط كالصلاة المفروضة ، وقائله أجاب عن الحديث بأن المراد بالحبس الموت أو هو
خاص بضباعة ، ومعلوم أنه خلاف الظاهر ، وغير المرض من سائر الأعداء كضلال الطريق ونفاذ النفقة والخطأ
في العدد كالمريض في ذلك ، وقضية إطلاقهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وإن خف في تحلل من شرط ذلك
بالمرض ، ويمتثل تنقيده بمبيح التيمم ، والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا لتحلل عادة في إتمام النسك ، ثم إن
شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه ، وكذا لو أطلق لعذر شرطه ولظاهر خبر ضباعة ، فالتحلل فيها يكون
بالنية فقط وإن شرطه يهدى لزمه عملا بشرطه ، ولو قال : إن مرضت فأنا حلال ففرض صار حلالا بالمرض من غير
نية ، وعليه حلوا خبر أبى داود وغيره بإسناد صحيح « من كسر أو عرج فقد حل » وعليه الحج من قابل ، وإن شرط
قلب حجه عمرة بالمرض أو نحوه جاز بل كما لو شرط التحلل به بل أولى ، ولقول عمر لأبي أمية سويد بن غفلة

يشق عليها العود منه جازها التحال وإن لم تصل لبلدها (قوله مقارنا للإحرام) عبارة ابن عبد الحق : فإن شرطه :
أى لفظا هـ . أى اللفظ هو المتبادر من الشرط (قوله اللهم على) بفتح الحاء : أى موضع أحل ، وقوله حبستنى
بفتح السين : أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافى من الخادم للزركشى . وقال في الكفاية في قوله على بكسر
الحاء : كذا قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تخريج أسانيد الرافعى هـ زيادى . وفى المختار ماوافق
كلام الوافى حيث قال : وحل بالمكان من باب ردّ وحلولا ومحل أيضا بفتح الحاء ، واضل : أيضا المكان الذى
تحله (قوله ونفاذ النفقة) بالدال المهملة (قوله يكون بالنية فقط) عبارة ابن عبد الحق تبع شيخ الإسلام بالنية
والحق فقط هـ . وما تلاه ظار (قوله كما لو شرط التحلل به بل أولى) عبارة ابن عبد الحق تنبيه كما يجوز
اشتراط التحلل أو صبره تحللا بما ذكر ، كذلك يجوز اشتراط قلبه . قال البلقينى : أو انقلاب حجه عمرة بما
ذكر أيضا فله في الأول إذا وجد أن يقلب حجه عمرة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غير نية ، وتجزيه في
المستثنين عن عمرة الإسلام ، بخلاف عمرة التحلل بالإحصار مثلا لا تجزيه عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست

تعليل لمخوف أى إنه كالعام لأن النخ (قوله صار حلالا بالمرض) ظاهره ولو بعد الوقوف وفيه ماهر

حج واشترط : قل : اللهم الحج أردت وله عملت ، فإن تيسر وإلا فعمرة . رواه البيهقي بإسناد حسن ، ولقول عائشة لعروة : هل تستثن إذا حججبت ؟ فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل اللهم الحج أردت وله عمدت ، فإن يسره فهو الحج وإن حجبني حابس فهو عمرة . رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشيخين ، فله في ذلك إذا وجد الطهر أن يقلب حجه عمرة ويجزئه عن عمرة الإسلام . والأوجه أنه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو ببسر ، إذ يغتفر في اللوام ما لا يغتفر في الابتداء ، ولو شرط أن يقلب حجه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب حجه عمرة وأجزأ أنه عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالإحصار لا تجزئ عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة وإنما هي أعمال عمرة ، وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالإحصار (ومن تحلل) أى أراد التحلل : أى الخروج من التلبك بالإحصار ولو مع شرطه أن يتحلل إذا أحصر ولو بلا هدى (ذبح) لزوما فلا تية والخبر السابقين ، وإنما لم يؤثر شرطه التحلل بالإحصار في إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لأن التحلل بالإحصار بجائز بلا شرط فشرطه لاغ (شاة) عزمة في الأضحية (حيث أحصر) من حل أو حرم ، وفرق لحملها على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقراؤه ، ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبيت بها إلى الحرم ، فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالخذبية وهي من الحل ، ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدها ، وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار وما معه من دلى التطوع ، وقضية إطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه إذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الأصح في أصل الروضة ، وليس في نص الشافعي ما يخالفه وإن زعمه بعض المتأخرين ، وأفهم قوله حيث أحصر أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجز ، وهو كذلك لأن موضع الإحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع التنفل إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى ، واتفقوا على جواز إيصاله إلى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعم بنحره ، وأفهم أيضا أنه لو أحصر في موضع من الحرم لم يميز نقله إلى موضع آخر من الحرم ، والمنقول كما قاله الأذرعى أن جميع الحرم كالبيعة الواحدة انتهى . وقوة الكلام تعطى حصول التحلل

عمرة بل أفعال عمرة (قوله وقل اللهم) عطف تفسير (قوله انقلب حجه عمرة) ظاهره أنه ينقلب حيث شرط القلب وإن لم يقلبه وهو خالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ، ثم رأيت في نسخة أن ينقلب وعليها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق (قوله بخلاف عمرة التحلل بالإحصار) أى مثلا (قوله ولو بلا هدى) لا يخالف هذا ما مر في قوله نعم إن شرطه بلا هدى الخ ، لأن ذلك في المرض وهذا في المحصر ، والفرق بينهما ما ذكره حج حيث قال : وفارق ما مر في نحو المرض بأن هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك اه . ثم رأيت قوله وإنما لم الخ (قوله وفرق لحملها) ظاهره في امتناع نقله إلى غير محل الإحصار ولو إلى الحرم ، وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه إذا أحصر الخ خلافه وسيأتي أنهم اتفقوا على جواز بيعته . يعنى حيا إلى الحرم ، ولو فقد الفقراء بمحل الإحصار فهل يؤثر الذبح إلى وجودهم ولو بغير ذلك الموضع أو لا ؟ فيه نظر . وقال ابن عبد الحق : فلو فقدوا ثم قال . بعضهم : فعلى مساكين أقرب عمل إليه وهو متجه ، ولا يخالفه ما صرحوا به من أنه لو عمدت المساكين في الحرم أخره حتى يعدم كمن قدر على فقراء بلد لأنه إنما يجوز هنا الذبح والفرقة في الحل لمشقة الإحصار ، فإن وجد في محله مساكين فرفق عليهم ولا نقله بعد الذبح فيه إلى فقراء أقرب عمل إليه ، وجوز بعضهم انتقاله حينئذ إلى الصوم وهو أسهل والأول أقرب إلى القرض اه (قوله أن جميع الحرم كالبيعة) معتمد

(قوله وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح) أى وحده ، وقوله ولهذا قال المصنف : أى استدل كما عليه : فهو بيان

بالذبيح ولهذا قال المصنف (قلت : إنما يحصل التحلل بالذبيح) لقوله تعالى - ولا تحلقوا وعلوكم حتى يبلغ الهدى محله - وبلوغه محله نحره (ونية التحلل) عنده لأن الذبيح قد يكون للتحلل وقد يكون لغیره فلا بد من قصد صارف (وكذا الحلق إن جعلناه نسكا) وهو المشهور لأنه ركن من أركان الحج قدر على الإتيان به فلا يسقط ، ولا بد من مقارنة نية التحلل للذبيح والحلق ومن تقديم الذبيح على الحلق للآية (فإن فقد الدم) حسا أو شرعا كان احتياج إليه أو إلى ثمنه أو وجده غالبا (فالأظهر أن له بدلا) كغيره من الدماء الواجبة على المحرم ، والثاني لا بد له لعدم وروده قبيح في ذمته (و) الأظهر على الأول (أنه) أى بدله (طعام) لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام لاشتراكهما في المالية فكان الرجوع إليه عند الفقد أولى (بقيمة الشاة) مراعاة للقرب فتقوم الشاة بدراهم ويخرج بقيمتها طعاما (فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما) كما في الدم الواجب بالإفساد (وله) إذا انتقل إلى الصوم (للتحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم) بالحلق والنية عنده ، ومقابلته يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام ، وفرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه المانع . الثالث الرق وقد ذكره بقوله (وإذا أحرم العبد) وفي معناه الأمة (بلا إذن) وهو حرام مع صحتة (فلسيده تحليه) وكذا لمشتر به وإن جهل إحرامه ثم علمه وأجاز البيع لئنهما قد يريدان منه ما لا يباح للمحرم كالاصطياد وإصلاح الطيب وقربان الأمة ، وفي منعهما من ذلك إضرار بهما ، ولا خيار للمشتري في هذه الحالة ولكن الأولى لها أن يأذنه في إنعام نسكه وحيث جاز لسيدته تحليه جاز للعبد التحلل ، ويجب عليه إذا أمره به وإنما لم يجب بغير أمره وإن كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه وأم الولد والمدير والمكاتب والمبعض وملق العتق بصفة كالتن ويصدق السيد بيمينته في عدم الإذن ، وفي تصديقه في تقديم رجوعه على الإحرام تردد ، والأوجه منه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعيه ، ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة

(قوله أو وجده غالبا) أى بزيادة لها وقع فيها يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل (قوله بقيمة الشاة) أى أو ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة أه ابن عبد الحق . وهذا غير قول الشارح ويقوم مقام الشاة الخ لأن ما تقدم في بيان ما يخرج من اللحم وهذا في بيان ما يخرج عند العجز عن اللحم . وحاصله أنه ينتخير عند العجز عن اللحم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة (قوله كما في الدم الواجب) أى ولا يجب عليه القور بالصوم لعدم تعديه (قوله ثم علمه وأجاز البيع) مقتضاه ثبوت الخيار له وانظره مع قوله فيما يأتي . ولا خيار للمشتري إلا أن يقال : ما هنا مبصور بما إذا باع بشرط الخيار ولم يعلم بإحرامه حال العقد ثم علمه . وأجاز من حيث الشرط لامن حيث ظهور العيب . أو يقال : وهو أولى : ما يأتي مفروض فيما لو أحرم بلا إذن من السيد وما هنا فيما لو أحرم بإذنه ، وافرق بينهما أنه حيث أحرم بلا إذن قدر المشتري على تحليه فلا يلحقه ضرر بعد ثبوت الخيار له . بخلاف ما إذا أحرم بإذن فيثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا بإحرامه ثم علمه من تحليه فيقتصر بقاء الإحرام ، ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فليحذر (قوله جاز للعبد التحلل) أى من غير إذن السيد (قوله لأن الأصل عدم ما يدعيه)

لوجه الاستدراك (قوله وإذا أحرم العبد بلا إذن) أى ولو بأن خالف في صفة الإحرام كما يعلم من كلام الشارح الآتى (قوله وفي منعهما) أى البائع والمشتري ، وكان الأولى لإفراد الضمير ليرجع إلى مطلق السيد الأعم (قوله والمكاتب والمبعض) أى على ما يأتي فيهما

ولو أذن له في إحرام مطلق ففعل وأراد صرفه لنسك والسيد لغيره في الحجاب وجهان ، أو جههما إجابة السيد حيث طلب الأقل ، وشمل كلام المصنف ما لو أذن له في الإحرام ثم رجع قبل إحرامه فأحرم غير عالم برجوعه ، وما لو أذن له في الإحرام في وقت فأحرم قبله فإن له تحليه ما لم يدخل ذلك الوقت ، ومثله ما لو أذن له في الإحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعد منه ، وما لو أذن له في الإحرام بالعمرة فأحرم بالحج لأنه فوقها ، وما لو أذن له في التمتع ورجع بينهما وما لو أحرم بإذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا إذن ، أما إذا أحرم بإذنه فليس له تحليه وإن أفسد نسكه لأنه عقد لازم عقد بإذن سيده فلم يملك إخراجه منه كالتكاح ولا لمشر به ذلك ، ولكن له فسخ البيع إن جهل إحرامه ، وكذا لو أحرم بغير إذنه ثم أذن له في إنجازه أو أذن له في الحج فأحرم بالعمرة أو أذن له في التمتع أو في الحج أو الأفراد ففرض ، إذ لو جاز له تحليه لزم أن يحله فيما أذن له فيه ، ويستثنى من تحليه بما لم يأذن له فيه المبعض المهيأ إذا وسعت توبته أداء النسك فأحرم به فيها ، والمكاتب كتابة صحيحة إذا لم يحج في تأدية نسكه إلى سفر فأحرم به أو احتاج ولم يحل عليه شيء من النجوم فأحرم به على ما ذكره ابن القري ، وظاهر كلامهم أنه كالقن مطلقا وعبد الحر إذا أسلم ثم أحرم بغير إذنه ثم غنمناه والناذر لنسك في عام معين بإذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقته ، ولو كان الرقيق مؤثرا أو موصى بمحضته فالمعتبر إذن مالك المنفعة دون الرقة ، وتحلل الرقيق يكون بالنية والخلق ، والمراد بتحليل سيده أنه يأمره به لأنه يتماطى الأسباب بنفسه إذ غايته أن يستخدمه ويمنعه المضى ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ولا يرتفع الإحرام بذلك ، فإن امتنع ارتفع المانع بالنسبة إلى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الإحرام ، ويؤخذ من بقاءه على إحرامه ، وقولهم مذبح الحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح صيدا ولو بأمر سيده لم يحل وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وإن خالف في ذلك بعض أهل العصر ، وما لزمه من دم بفعل محظور كاللبس أو بالقوات لا يلزم سيده ولو أحرم بإذنه ، بل لا يخرجه إذا ذبح عنه إذ لا يذبح عليه لكونه لا يملك شيئا ، وإن ملكه سيده وواجبه الصوم وله منه منه إن كان يضعف به عن الخدمة أو يتأله به ضرر ، ولو أذن له في الإحرام لأنه لم يأذن له في موجهه فإن وجب بتمتع أو قرآن أذن له

أي السيد (قوله حيث طلب الأقل) بخلاف ما إذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فإن العبد الحجاب (قوله فأحرم من أبعد منه) وينبغي أن محله ما لم يكن وصل إلى المحل الذي أذن له بالإحرام منه أخلا ما قبله (قوله وكذا لو أحرم) أي ليس له تحليه (قوله إذا وسعت توبته أداء النسك) ظاهره وإن احتج إلى سفر وقد يتوقف فيه بأن السفر قد يتولد منه مرض فيضرب بالسيد (قوله والمكاتب النخ) وفي نسخة بدل هذا : والمكاتب كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم أنه) أي المكاتب كالرقيق معتمد (قوله وعبد الحر النخ) أي ويستثنى أيضا (قوله فالمعتبر إذن مالك) هل اعتبر إذن مالك الرقة أيضا للملك العين مع احتمال حصول ضرره بأعمال الحج إلا أن يقال : لما كان الأصل السلامة ، وقد تقل حقه من المنفعة للمستأجر ، وذلك يستدعي أن يتصرف فيه المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وإن احتمل معه الضرر للعبد لم يلتفت إلى السيد (قوله ولو بأمر سيده لم يحل) أي الصيد بخلاف الحج ، وقد يوجه بأنه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة إلى إضاعة المال وقتل الحيوان بلا سبب (قوله بل لا يخرجه) أي العبد إذا ذبح عنه : أي السيد (قوله ولو أذن له) غاية

(قوله أو جههما إجابة السيد حيث طلب الأقل) ومفهومه عدم إجابته حيث طلب الأقل ، ويلزم منه أن العبد طالب الأخف ، فلو قال إجابة طالب الأخف لشملهما منطوقا ولكان أوضح (قوله إذ غايته) أي التماطى

فيه لم يمنعه منه لإذنه في موجه ، وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لأنه حصل اليأس عن تكفيره ، والتحليل بعد الموت ليس بشرط ، ولهذا لو تصدق عن ميت جاز ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن يتصدق عن أمه بعد موتها ، فإن عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبارا بحالة الأداء ، والمكاتب يخفف بإذن سيده كالحر لأنه ملك ، وعليه فيجوز أن يذبح عنه ولو في حياته ، ولو أحرم البعض في نوبته وارتكب المحظور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور . المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (وللزوج تحليلها) أي زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) لتلاطم حقه من الاستمتاع والعمرة كالحج (وكذا من القرض) بلا إذن (في الأظهر) لأن حقه على الفور والتسك على التراخي ، ويخالف الصلاة والصوم لطول مدته بخلافهما . وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس للمرأة أن تنطلق إلى الحج إلا بإذن زوجها » والثاني لا لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمتعوا إماء الله مساجد الله » قال النووي : وأجابوا عنه بأنه محمول على أنه نهى تزويجه أو على غير المزوجات لأنه لا يتعلق بهن حق على الفور ، وأن المراد لا تمتعن من مساجد البلد للصلاة وهذا ظاهر سياق الخبر والأمة في ذلك كالحره وإن أذن لها السيد وللزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع جزا ، وبالفرض في الأظهر والرجعية وإن كانت زوجة ليس لها تحليلها إلا إن راجعها ، لكن له حبسها وحبس البائن في العدة وإن خشيت الفوات أو أحرمت بإذنه ، وحيث حلها فليحلها كالرقيق بأن يأمرها بالتحلل ، ويجب عليها أن تتحلل بأمر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه ، فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل ، فإن امتنعت من تحللها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستناعات بها والإثم عليها لا عليه ، كما في الحائض إذا امتنعت من غسل الحيض فإنه يجوز له تفسيها ، وطؤها مع بقاء حدثها ، والإثم عليها ، فإن أحرمت بإذنه أو أذن لها في إتمامه لم يكن له تحليلها ، ولو قال طيبان عدلان إن لم تحج الآن غضبت صبار الحج فوراً فليس له المنع ولا التحليل منه ، ولو نكحت بعد تحللها من الفاتح فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ، ولو حجت خلية فأفسدته ثم نكحت أو مزوجة بإذن فأفسدته ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منها ولا تحليلها منه ، ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح

(قوله وعليه فيجوز) أي المكاتب أن يذبح أي السيد عنه ظاهره ولو بغير إذن من المكاتب ولعله غير مراد إذ الذبح يتوقف على التوبة وما يتوقف عليها لا يصبح إلا بإذن ممن وجبت عليه (قوله اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبة سيده كفر بالصوم كما يعلم مما تقدم في قوله وما لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الأظهر) ظاهره وإن أخبرها طبيب بالغضب وسبب ما فيه في قوله ولو قال طيبان عدلان الخ (قوله فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل) ولعل الفرق بين الزوجية والقرن حيث جاز له التحلل قبل أمر السيد أن الزوج لما كانت من أهل الوجوب وهي غاطية بالحج في الحيلة كان أمرها أكد من الرقيق ، فإن حجه بتقدير تمامه يقع فلا ، بخلاف المرأة فإن حجهما إذا تم وقع فرضاً مطلقاً وخروجت به عن عهدة الواجب ، بل الظاهر من حال الزوج أنه يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على الإذن لها في بقاء الإحرام (قوله والإثم عليها) أي ويفسد بذلك حجها قال ع : وعليها الكفارة ، وقياس ما تقدم عن سم نكحت عن امرأته لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في سنة معينة) أي نذرت حجاً غير حجة الإسلام لأنه الذي يجب به الحج ، وأما نذر حجة الإسلام فالواجب به

(قوله اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في نوبته وجب عليه أو في نوبة السيد فلا وجوب (قوله فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل) أي لأن إحرامها بغير الإذن ليس حراماً كما يعلم مما يأتي وبه فارتق الرقيق (قوله فلا منع ولا تحليل منه)

بإذن الزوج ثم أحرمت به في وقته لم يملك تحليلها ، ومثله ما لو نذرت حجة الإسلام في هذا العام ثم نكحت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة إليها فأحرمت معه لم يكن له تحليلها ، ولو سافرت معه أحرمت بحيث لم تقوت عليه استمناحا بأن كان محرما لم يكن له تحليلها ، ولو كانت الزوجة صغيرة لاتطبق الجماع فأحرم عنها ولها لكونها غير مبرأة أو أذن لها فيه لكونها مميزة لم يجره تحليلها . ويستحب للزوج أن يجع بأمراته للأمر به في خبر الصحيحين . ويستحب لها أن لا تحرم بنفسها إلا بإذنه ، ولا يخالف هذا ما في الأمة المزوجة من أنه يتمتع عليها الإحرام بغير إذن زوجها وسيدها لأن الحج لازم للحره : أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيها يظهر ، ويحتمل خلافه فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج ، فجاز لها الإحرام وتنب لها الاستئذان ، بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ، ويريد ذلك ما يأتي في التفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم الثقل بغير إذن الزوج بخلاف القرض . ذكره الزركشي ، وقياسه أنه يحرم على الزوجة الحرمة إحرامها بالثقل بغير إذن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل لعدم وروده ولأنه لو وجب لبين في القرآن أو الخبر لأن القوات نشأ عن الإحصار الذي لاصنع له فيه ، ولقول ابن عمر وابن عباس : لا قضاء على المحصر ، وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألف وأربعمئة ولم يعتمر معه في العام القابل إلا نفر يسير أكثر ما قيل أنهم سيمعته ، ولم ينقل أنه أمر من تحلل بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاما وبين كونه خاصا أتى بنسك سوى الإحرام أو لم يأت به ، واستثنى ابن الزرقعة ما لو أقسد النسك ثم أحصر ، ورد بأن القضاء هنا للإفساد لا للإحصار (فإن كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه كحجة الإسلام فيما بعد السنة الأولى من منى الإمكان وكالتنذر والقضاء (بقى في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتبها تبقى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الإسلام في السنة الأولى من منى الإمكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الإحصار إن وجدت وجب وإلا فلا ، فإن بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج فالأولى أن يحرم ويستقر الوجوب بمضيه ، ثم إن غلب على ظنه أنه إن أخره عنه عجز عنه لزمه الإحرام فيه وله التحلل بالإحصار قبل

تعجيل الحج لا أصله ، ومن ثم أفرد به بالذكر (قوله لم يجر له تحليلها) وظاهره وإن أطاقت الوطء ولم يكن الزوج محرما وأراد تحليلها ، وقد يوجه بأنه لما كانت في زمن لا تحتمل فيه الوطء نزل إذن الشارع له في الإحرام منزلة إذن الزوج وهو بعد إذنه لا يجوز له التحليل (قوله ويستحب للزوج أن يجع بأمراته) ولعل وجهه أن فيه إعاة لها على أداء النكس ووصونا لها عن الاحتياج إلى من يقوم بأمرها في غيبته وأن فيه تسببا في عفته بالطريق لأنه ربما يطول سفره ويحتاج للمواقة (قوله بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج) أي فامتنع الإحرام بكون الاستئذان كما تقدم (قوله إحرامها بالثقل بغير إذن) أما القرض فلا يحرم عليها الإحرام به ، ولا يخفى من هذا قوله السابق : والزوج منع زوجته من الابتداء بالثقل جزما لأنه لا يلزم من جواز منعه منها بالإحرام بلا إذن منه (قوله إلا نفر يسير) إطلاق للنفر على من ذكر عجز ، في المختار والنفر بفتح الحين : عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (قوله وكالتنذر) أي حيث استقر في ذمته بأن نذره في سنة معينة وقوته فيها مع الإمكان أو أطلق ومضى ما يمكنه فيه النكس وإلا فلا شيء عليه (قوله ثم إن غلب على ظنه الخ) قياس ما مر في الزوجة من أنه لو قال لها طيبان عدلان

يعني من لقضاء (قوله ويستحب لها أي لا تحرم بنفسها إلا بإذنه) هذا في مطلق الزوجة وليس خاصا بالمسئلة قبله (قوله ويحتمل خلافه) مقابل قوله فيما يظهر فهو بالنسبة للغاية فقط ، وقوله فتعارض الخ راجع لأصل قوله لأن الحج لازم للحره (قوله إلا نفر يسير) أي بالنسبة لكان مع صلى الله عليه وسلم ولا فسخ هذا

الوقوف وبعده ، فإن بقي على إحرامه غير متوقع زوال الإحصار حتى فاته الوقوف لزمه القضاء للوقوف الحج ، كما لو فاته بطلان الطريق أو العدد وتحلل بأفعال العمرة إن أمكنه التحلل بها ولزمه دم للوقوف ، وإن لم يمكنه ذلك تحلل بهدي ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للوقوف . فإن أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من إحصاره فأراد أن يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في الصلاة والصوم . المانع الخامس الأبوة ، ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضاً وتطوعاً ، ولكل منهما وإن علاولو مع وجود الأبوين في الأصح ذكرًا كان أو أنثى منعه من نسك التطوع لأنه أولى باعتبار الإذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد « ألك أبوان ؟ قال : نعم ، قال : استأذنتهما ، قال : لا ، قال : فقيهما فجاهدوه وحمله إذا كانا مسلمين ولهما تحليلة من نسك التطوع إذا أحرم بغير إذنهما للخبر السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ، ويلزمه التحلل بأمرهما وحله في الآفاق ولم يكن مصاحباً له في السفر ، والأوجه أن الرقيق كالحرّ في أن له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا إتماماً كالصوم والصلاة ، ويفارق الجهاد بأنه فرض عين ، وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخيرهما حظر القوات . وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويها منعه من نسك التطوع ، وهو ظاهر لأن رضا الزوج لا يسقط حق الأصل إلا أن يسافر معها الزوج ، وقد علم أنه لو منعه من حجة الإسلام لم يلتفت إلى منعه وإن لم يجب عليه . المانع السادس الدين ، فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفيه إلا إن كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو يستنيب من يقضيه من مال حاضر ، وليس له تحليلة إذ لا ضرر عليه في إحرامه (ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت الحج (تحلل) وجوباً لتلا يصير عمره بالحج في غير أشهره فتحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل ، فلواستدامه حتى حج به من قابل لم يجزه ، وقول الشارح : تحلل جوازاً مراده به الجواز بعد المنع فيصلق بالواجب (بطواف وسعى) إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن سعى لم يعبه (وحلق وفيها) أى السعى والحلق (قول) أنهما لا يجبان في التحلل . أما السعى فلا أنه ليس من سباب التحلل ولهذا صبح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم ، وأما الحلق فبنى على أنه ليس بنسك ، وما ذكره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثانى ، وأما الأول ففي المجموع أنه يحصل بواحد من الطواف والحلق يعنى مع السعى لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرى وصار كن رى ، ولا تجزئه عن عمرة الإسلام لأن إحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لآخر كعكسه ، ولا يجب الرى والمبيت بنى وإن بقى وقتها ، ولا يحتاج إلى نية العمرة وإن احتاج إلى نية التحلل (وعليه دم) للوقوف (والقضاء) بمعناه اللغوى وهو الأداء وهو على الفور :

الخ اعتبار مظهره هنا ، وينبى أن مثل ذلك مالو عرف من نفسه لكونه طيبياً ، وتعميره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما لو أخبره به طبيب واحد (قوله وعمله إذا كانا مسلمين) في حاشية الزبائى أنه لا فرق بين المسلم والكافر خلافاً للأذنى (قوله كتحليل السيد رقيقه) أى قيامه بفعل ما يخرج به من الحج ، وهو الذبح والحلق كالنحر ، وقضية قوله كتحليل الخ أنه إن امتنع من ذلك أمره بفعل ما يحرم على المحرم وفيه وثقة (قوله والأوجه أن الرقيق) أى الأب الرقيق (قوله لم يجزه) قالاً صحيح لأن إحرام سنة لا يصلح لإحرام أخرى (قوله ولا يحتاج إلى نية) بل

العدد ليس يبسر (قوله وبعده) أى إذا كان متوقفاً زوال الإحصار بقربة ما بعده (قوله مراده به الجواز بعد المنع) فيه مسامحة ، إذ الواقع أنه جواز بعد منع فلا حاجة للإرادة ، وكان الأولى أن يقول : أراد بالجواز الوجوب إذ هو بعد منع فيصلق به .

والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح كما قاله في المجموع « أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ابن الخطاب ينحدر هديه ، فقال : يا أيها المؤمنون : أخطأنا المد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطفت بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وانحروا هديا إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع » واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ، ولأن القوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالإفساد ، وعلم مما مر أنه لو نشأ القوات عن الحصر يأن حصر فسلك طريقا آخر ففاته لصعوبة الطريق مثلاً أو صابر الإحرام متوقعا زوال الحصر فلم يزل حتى فاته الحج لتحل بعمل عمرة ولم يقض . واعلم أن من علق السفر استجاب حل المسافر لأهله هدية للخبر الوارد في ذلك . ويسن عند قرب وطنه إرسال من يعلمهم بقدمه إلا أن يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخولها ، ويكره أن يطرقهم ليلا ، ويستحب أن يتلقى المسافر ، وأن يقال له إن كان حاجا : قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك ، فإن كان غازيا قيل له : الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك . والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب تمسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم . وتسن التقيعة ، وهي طعام يفعل للقدوم المسافر كما سيأتي بيانا في الوجبة إن شاء الله تعالى ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

وقد تم شرح الربع الأول بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين المبارك ، تاسع عشر رجب الفرد الأصم الحرام سنة خمس وستين وتسعمائة ، على يد مؤلفه فقير عفو ربه ، وأسير وصمة ذنبه « محمد بن أحمد الرزلي » الأنصاري الشافعي ، غفر الله تعالى له ولوالديه ولشايخه ونحبه ولذويهم ولدا لم بالحسن ولجميع المسلمين ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو طالع فيه ودعا لمن كان سببا في ذلك بالموت على الإسلام ولسائر المسلمين . وتنوّل إلى الله تعالى بنبه محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته وأخصائه أن يديم لنا رضاه ، وأن يصلح منا ما أفسدناه ، وأن يمن علينا بقربه ، وأن يتحفظنا بمخاطبته ، وأن لا يجعل أعمالنا حسرة علينا وندامة ، وأن يجعلنا مع ساداتنا في أعلى فرايس الكرامة ، وأن يعيننا على إتمام بقية شرح الكتاب كما أعاننا على ابتدائه ، فإنه يجيب الدعاء ، لا يرد من قصده واعتمد عليه ، ولا من عول في جميع أموره عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

[وأقول]

حرّره مجتهدا وليس يخلو عن غلط
قلّ للذي يلومني من ذا الذي ماساه قسط

القياس منعه من ذلك لأن ما يأتي به من أعمالها لا يحصل به عمرة وإن نواها (قوله وأهدوا) بقطع الهمة ، يقال : أهدى له وإليه (قوله وإن كان غازيا قيل له الحمد لله الخ) أي وإن لم يحصل فتح على يده لإعزاز الإسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده (قوله والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد) أي إلى منزله ، وظاهر أن عمل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد ، فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلها فيه عند دخوله (قوله وتسن التقيعة) أي يسن للمسافر بعد حضوره أن يفعلها (قوله وأن يتحفظنا أي ويحفظنا ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

تم بحمد ربه ربيع العبادات من هوامش شرح الرمل العلامة « نور الدين على الشيرازي » رحمه الله تعالى .

كتاب البيع

هو لغة : مقابلة شيء بشيء ، قال الشاعر :

ما بيعتكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسلمها إلا يدا يسد

وشرعا : عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الآتي لاستفادة ملك عين أو منفعة مؤبدة ، وهو المراد بالترجمة هنا ، وقد يطلق على قسم الشراء فيحد بأنه نقل ملك بشئ .

كتاب البيع

(قوله مقابلة شيء بشيء) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج به مثل ابتداء السلام وردّه وعبادة المريض فإن فيه مقابلة شيء بشيء لكن لا على وجه المعاوضة ، لكن يرد على هذا قول الشاعر : ما بيعتكم الخ . فإنه قد يدل على أن المعاوضة لا تشترط إلا أن يقال : لما كان انقياده إليهم يصيره كرفيقهم نزل ذلك منزلة المعاوضة (قوله وشرعا عقد يتضمن الخ) أي يقتضي انتقال الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع ، ومنه تعلم أن قول المنهج : هو شرعا مقابلة مال بمال فيه مساهمة ، إذ العقد ليس نفس المقابلة لكن يستزعمها . قال سم على منيح : فاعلم المراد عقد يتضمن مقابلة شيء بشيء ، وفيه بدل بالنسبة للمعنى اللغوي . أقول : ولعل هذا حكمة إسقاط إشارع العقد من المعنى اللغوي وذكره في المعنى الشرعي (قوله بشرطه) أي بشروطه الآتية لأنه مفرد مضاف فيم (قوله لاستفادة) علة لقوله مقابلة (قوله ملك عين) كالثياب (قوله أو منفعة) وكذا يعتبر التأييد في العين لإخراج القرض ، ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه ، ولك أن تقول التأييد حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية ، ورجوع المقرض فيه فسخ له وهو إنما يرفع العقد من حينه لامن أصله ، فأشبه ما لو أطلع البائع على عيب في الثمن المعين فردّه وفسخ العقد ، ولم يخرج به البيع عن كونه مفيدا لذلك الملك على التأييد إلا أن يقال : الفسخ لا يندب بدون سبب يقتضيه ، بخلاف الرجوع في القرض فإنه جائز مادام المقرض في يد المقرض (قوله مؤبدة) كحق الممر إذا عقد عليه بلفظ البيع (قوله وهو) أي العقد (قوله وقد يطلق على قسم الشراء) وقد يطلق أيضا على الانقضاء أو الملك الناشئ عن العقد كما في قولك فسخت البيع ، إذ العقد الواقع لا يمكن فسخه ، وإنما المراد فسخ ما ترتب عليه حجج اه سم على منهج (قوله فيحد بأنه) أي البيع (قوله نقل ملك) أي قبول ذلك

كتاب البيع

(قوله عقد يتضمن مقابلة مال بمال الخ) فيه أمور : الأول أن قوله مال بمال يشمل غير المتمول ، الثاني أنه يخرج عنه المنفعة المؤبدة لأنها لا تسمى مالا كما سيأتى في الأيمان ، فهذا مع قوله بعد أو منفعة مؤبدة كالمنتفى إلا أن يقال إن الأيمان مبناه غالبا على العرف ، فالمنفعة هنا من الأموال فليراجع : والثالث أن قوله بشرطه الآتي فيه أن الشروط لا تدخل لما في التعاريف المقصود بها بيان المساهية ، الرابع أن قوله لاستفادة ملك عين الخ هو فائدة البيع فلا دخل له في أصل تعريفه ، وقد سلم من جميع هذه الإيرادات قول بعضهم : عقد معاوضة مالية تعيد ملك عين أو منفعة على التأييد (قوله وقد يطلق) أي مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة فيه شبه استخدام

على وجه مخصوص والشراء بأنه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر ، والأصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - وقوله تعالى - وأحل الله البيع - وأظهر قولي إيماننا رضي الله عنه أن هذه الآية عامة تتناول كل بيع ، إلا ماخرج للدليل فإنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعع ولم يبين الجائز ، والثاني أنها جملة والسنة مينة لها وأحاديث كخير « مثل النبي صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب » فقال : عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور ، أى لاغش فيه ولا خيانة . رواه الحاكم وصححه ، وخبر « إنما البيع عن تراض » وأرد لفظه لأن إفراده هو الأصل إذ هو مصدر فسط القول بأنه فعل ذلك لإرادته نوعا منه وهو بيع الأعيان إذ لإرادة ذلك تعلم من إفراده السلم ، وسياق في الإجارة بيع المنافع . والنظر أولا في صحته ، والذي يتجه أنها تقارن آخر اللفظ المتأخر وأن انتقال الملك يقارنها ثم لزومه ثم حكمه قبل القبض

القول في الكلام مضاعف محذوف (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له إذ التعليل بالخلف لا يكون إلا ليعا ، والجواب أنه أشار به إلى ما يعتبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز ، أو أنه استعمل الخن في مطلق الموضع فيكون احترازا عن غيره من نحو الإجارة (قوله بأنه قبوله) أى نقله (قوله يقع على الآخر) أى فيطلق البيع على التملك والشراء على التعليل (قوله والأصل في الباب) أى الدليل على صحته وجوازه (قوله وأحل الله البيع) بين بهذه الآية الحل (قوله ولم يبين الجائز) أى فدل عدم بيانه على أن الأصل في البيوع الحل وهو مقتضى الآية (قوله والثاني أنها جملة) أى فلا يستدل بها إلا بعد البيان (قوله وكل بيع الخ) قضيته استوائهما في الأفضلية وهو كذلك بالنسبة لغيرهما وغير الزراعة أما بالنسبة لأنفسهما فهما متساوتان فإن أفضل طرق المكاسب الزراعة وإن لم يباشرها بيده ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة (قوله أى لاغش) تفسير لمبرور وليس من الحديث (قوله ولا خيانة) عطف مغاير لأن الغش مايشتمل عليه المبيع مما يقتضيه خروجه عما يظنه البائع ، والخيانة كأن يجبر بزيادة في الثمن كاذبا وكتمان العيب عن المشتري ، زاد المناوي : أو معناه مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبول عند الله بأن يكون مثابا عليه (قوله إذ هو مصدر) ردّه سم بأن المعنى المصدري ليس مرادا هنا ، وإنما المراد اللفظ الذي ينقذ به البيع ، ويمكن الجواب عنه بأنه لما كان مصدرا في الأصل كان الأصل فيه الأفراد (قوله أنها تقارن آخر اللفظ) وتترتب عليه الزوائد الحاصلة بعد ذلك ومقابلته أنها عقبه . وقيل يبين بأخوه حصوله من أوله ، وتجري هذه الأقوال في كل ماسبيه قول كيقية صنف العقود والحلول والأمر والهي اه حج . قال الرافعي : وأجروه في السبب الفعل اه حج أيضا ، والسبب الفعل كالرضاع (قوله يقارنها) أى الصحة غالبا

(قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ) فيه تسليم أن المراد هنا خصوص بيع الأعيان ويرد عليه المنافع المبردة . فإن قلت : مراده بالأعيان مايقابل مافي النعمة فيشمل المنافع . قلت : يرد هذا قوله بعد وسياق في الإجارة بيع المنافع كما لا يخفى ، ويرد عليه أيضا بيع مافي النعمة إذا لم يكن بلفظ السلم ، ثم إن قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ لا يصلح للرد على هذا القول ، بل هذا الأفراد دليل تلك الإرادة فتأمل (قوله وأن انتقال الملك يقارنها) هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبصحة العقد ترتب أثره الصريح في أن الأثر الذي هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عقبا لأنه يقارنها ، إلا أن يقال : هذا الترتب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان ، فلا ينافي مقارنة لها في الزمان بناء على ما عليه الأكثر أن العلة تقارن معلولها في الزمان . ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا بقوله والذي يتجه الخ ليس هو ما في شرح الشهاب حج ، لأن ذلك في أن الملك هل يوجد مقارنا لأخذ حرف من حروف الصيغة أو يقع

ثم في ألفاظ تطلق فيه ثم في التخالف ثم في معاملة العيب ، وقد رتبها على هذا الترتيب مبتدئا منها بالكلام على الأركان وهي عاقد ومعقود عليه وصيغة . وكثيرا ما يبرر المصنف بالشرط مريدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا ، وقدمها على العاقد والمعقود عليه إذ ليس المقصود تقديم ذات العاقد إلا بعد اتصاف كونه عاقدًا ، وهو إنما يكون كذلك بعد إتيانه بالصيغة ، وهذا أولى مما أجاب به الشارح بأن تقديمها لكونها أهم للخلاف فيها (شرطه) الذي لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود . ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه أو بيعه مال أحد محجوره للأخر، وكذا في البيع الضمني لكن تقديرا كأعنتي عبدك عنى بألف فيقبل فإنه يعتق به كما سيدكره في الظهار لتضمنه البيع فلا يرد عليه هنا وهل يأتي في غير العنق كعصديق بدارك عنى على ألف بجماع أن كلا قرابة ، أو يفرق بأن تشوَّف الشارع إلى العنق أكثر فلا يقاس غيره به ؟ كل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني أكثر

فلا يرد ماله باع بشرط الخيار للبائع وحده فإن الملك لا ينتقل إلا بعد انقضاء الخيار على الأظهر الآتي (قوله في ألفاظ تطلق) أي تحمل (قوله وقدمها) أي الصيغة (قوله وهذا أولى) وجه الأولوية أن وسعاية الخلاف بمجردة تقتضي استحقاقه التقديم من حيث ذاته وهو غير صحيح لما ذكره الشارح (قوله الذي لا بد منه) هذا اختيار لأحد شقين ذكرهما الرافعي في ترديد له في المراد بكونهما شرطين ، ثانيهما أن المراد بالشرط أنه مالا بد من تصوره لتصور البيع ، وقد بسط الكلام عليه شيخنا الزبائدي في حاشيته نقلا عن شرح البهجة (قوله ولو في بيع ماله لولده) قد يشمل سفيا طرا سقه بعد بلوغه رشيدا إذا كان القاضي أباه أو جدّه وهو متعجه ، وكذا إذا كان غيرها وأذن لها في التصرف وهو محتمل سم على حج ، لكن هذه الثانية قد يفرجها قول الشارح محجوره لأنه محجور القاضي (قوله محجوره) هذا في الأب والجدّ ، ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الروض في باب الحجراه سم على حج ودخل في محجوره الطفل والسفيه والمجنون (قوله وكذا في البيع الضمني لكن تقديرا الخ) ببعض الهوامش إلحاق التدبير بالعنق ، وفيه وقفه بأن التدبير تعليق عنق بالموت والوكيل في التعليق لا يصح لأنه ملحق باليمين (قوله كأعنتي عبدك عنى بألف) بقى ماله قال بعني وأعتقه فقال أعتقته عنك هل يصح أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب ، وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني (قوله فلا يرد عليه) أي البيع الضمني لقوله وكذا في البيع الخ فلا إيراد ولا استثناء كما فعل بعضهم (قوله وميل كلامهم إلى الثاني أكثر) معتمد وسبأني له في الظهار أنه لو قال لزيد أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من الخنطة عن كفارتك ونواها بقلبه ففعل أجزاء في الأصح ، ولا يختص المجلس والكسوة كالإطعام قاله الخوارزمي انتهى : وقد يقام : إن ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة اه سم على حج . ولعدم اشتراط رؤية ما أمره بالتصدق به بل هذا مثل ما لو أمر الأسير غيره باستناده أو بعمارة داره وشرط له الرجوع بما صرف وهو أنه قرض حكى

عقبها أو يبين بأخرها وقوعه من الأول ، وعبارته : تنبيه : يختلف أخصابنا في السبب العرفي كصبيغ العقود والحلول وألفاظ الأمر والنهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبه على الاتصال أو يبين بأخره حصوله من أوله إلى آخر ما ذكره فلا تعرض فيه للصحة أصلا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وقدمها) بعني الصيغة (قوله إلا بعد اتصاف كونه الخ) فيه قلاقة لا تخفى ، والأصوب وإنما المقصود كونه عاقدًا وهو لا يتحقق إلا بالصيغة

(الإيجاب) من البائع وهو صريحاً ما يدل على التملك بعوض دلالة ظاهرة، مما اشهر وكرر على المستحقة الشرع وسأقي الكتابة وسواء أكان هازلاً أم لا لقوله تعالى - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم - مع الخبر الصحيح «إنما البيع عن تراض» والرضا أمر خفي لا اطلاع لنا عليه، فجعلت الصيغة دليلاً على الرضا فلا ينقد بالمعاطة وهي أن يتراضيا ولو مع السكوت بينهما. واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يده الناس بها يباع وآخرون في محقر كرهه. أما الاستمرار من بيع فباطل اتفاقاً: أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن الغزالي سامع فيه أيضاً بناء على جواز المعاطة، وعلى الأصح لا مطالبة بها في الآخرة: أي من حيث المال،

ومع ذلك فيه شيء (قوله الإيجاب من البائع). الإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى - فإذا وجبت جنوبها - وقد يتوقف في قوله ومنه الخ لأن المراد في الآية بالوجوب السقوط، والمراد هنا إيجاب الشيء ومحصيله لا سقوطه، وفي المصباح ووجب الحائط ونحوه وجبة سقط، وأوجب البيع بالألف فوجب ولا يبين مدلوله، لكن ذكره بعد ووجب الحائط يدل على أن معناه غير السقوط الذي منه - فإذا وجبت جنوبها - إذ المراد من سقوط الحائط انهضامه وزواله، ومن إيجاب البيع محصيله في الوجود الخارجي وهو مقتض لزوال ملك البائع عن المبيع وزوال ملك المشتري عن الثمن المعين اللهم إلا أن يقال: جملة منه مجرد المناسبة في السقوط، فقوله بعثك كأنه أسقط ملكه عن المبيع، وقوله اشتريت أسقط به ملكه عن الثمن، وقد يقال الأقرب جملة من وجب بمعنى ثبت فإنه يقال لغة: وجب الشيء وجبة سقط، ووجب الشيء وجوباً ثبت (قوله هو) أي الإيجاب (قوله بعوض) لم يذكرها حجج، ولعله لأن ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحها، وقوله ببعثك دال على التملك دلالة ظاهرة (قوله بما اشهر) أي مأخذ الصراحة (قوله وسواء أكان هازلاً أم لا) هل الاستهزاء كالهزل؟ فيه نظر، وتوجه الفرق لأن في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضياً، وليس من الاستهزاء قصد اللفظ بمعناه، ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالإقرار اه سم على حجج (قوله لقوله تعالى) علة لاشتراط الإيجاب ووجه الدلالة فيها أنه اقتصر فيها على مجرد التراضي، والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره (قوله واختار المصنف) أي من حيث الدليل (قوله في كل ما) أي عقد، وقوله بها: أي بتلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض في كل ما: أي بكل ما انتهى، ووجه الدلالة أنه جعل في بمعنى الباء المفيدة لكون مجرورها هو سبب الانعقاد، وعليه فالأقوال الثلاثة متباينة، ولا تتقيد المعاطة بالسكوت بل كما تشمله تشمل غيره من الألفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصرح والكتابة (قوله بها) أي المعاطة (قوله فباطل اتفاقاً) أي من الشافعية (قوله حيث لم يقدر الثمن الخ) أي ولم يكن مقداره معلوماً للعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيها يظهر، فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطة المختلف فيها (قوله على أن الغزالي سامع فيه) أي الاستمرار (قوله وعلى الأصح لا مطالبة بها) أي بسبب المعاطة: أي بما يأخذ كل من العاقدين بالمعاطة الخ. قال حجج في الزواجر: وعقد المعاطة من الكبار، وفي كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه المعتمد خلافاً لحج.

[فرع] وقع السؤال في الدرس عما لو وقع بيع بمعاطة بين مالكي وشافعي، هل يجرم على المالكي ذلك لإعانة الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا؟ فيه نظر. والجواب عنه أن الأقرب الحرمه كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطرنج حيث قيل يجرم على الشافعي لإعانة الحنفي على معصية في اعتقاده، ومع ذلك هذا إنما يرجع فيه

(قوله في كل ما يده الناس بها يباع) هو تابع في هذا التعبير لثمن الروض وفي فيه بمعنى الباء ليوافق قول الروضة

بمخلاف تعاطى العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر للرضا. أما في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذه إن كان باقيا وبدله إن تلف ويمرر خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كعبتك) ذا بكذا وهذا مبيع منك بكذا أو أنا بانه لك بكذا كما بحثه الأسنوي وغيره وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على الطلاق (وملكك) ووهبتك كذا بكذا فالواو في كلام المصنف بمعنى أو، وكونهما صريحين في الهبة إنما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك حيث كان كتابة باحتمال الملك الحسى وشريت وعوضت وفعلت ورضيت واشترى منى وكذا بمعنى ولك على وبعثك ونى عليك أو على أن نى عليك أو على أن تعطى كذا إن نوى به الثمن، واستفيد من كاف الخطاب أنه

للمذهب المالكي هل يقول بجمرة ذلك عليه أم لا؟ ثم رأيت سم على حج في الدرس الآتي قال مانصه : فرع : باع شافعي لنحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم، ويصح لأن الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد، ويمرر للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده رم (قوله بمخلاف تعاطى العقد الفاسد) أى في المعاطاة (قوله كما هو ظاهر للرضا) قضيته أن غيرها من العقود الفاسدة كذلك انتهى سم على حج . لكن قضية قول حج للرضا والمخلاف فيها أن ما اتفق على فساد فيه المطالبة (قوله وبدله إن تلف) وهو المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم، وعبارة سم على منبج : ثم المقبوض بعقد المعاطاة كالمقبوض بعقد فاسد (قوله كعبتك) قال حج : وظاهر أنه يقتر من العاى فتح التاء في التكلم وضمها في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما، ومثل ذلك إبدال الكاف ألفا ونحوه اه سم على منبج وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العاى ومفهومه أنه لا يكتفى بها من غير العاى، وظاهر أن محله حيث قدر على النطق بالكاف (قوله وأقوى به الوالد) أى بما بحثه الأسنوي من قوله وهذا مبيع الخ (قوله ووهبتك) أى بمخلاف ما رادفها كما عرفت كما يأتي من أنه ليس صريحا ولا كتابة (قوله وكونهما) أى ملكتك ووهبتك (قوله وفارق) أى ما ذكر من ملكتك لأنه المحتاج للفرق دون ووهبتك (قوله وشريت) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح (قوله ورضيت) ظاهره الاكتناء بذلك ولو مع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بالنسبة لعلقت ورضيت في الحالة المذكورة، بمخلاف مالو تأخر عن لفظ المشتري، وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت أو فعلت بيع هذا منك بكذا (قوله وبعثك) ومثله هو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد أنه كتابة، وعلى الأول يفرق بينه وبين جعلته لك الآتى بأن يجعل ثم محتمل وهنا لاحتمال انتهى حج : ونازع سم في قوله وهنا الخ، وقضيته إقرار كونه كتابة وهو ظاهر

ينعقد بكل مابعد الناس بيعا، ومن ثم حوّل شيخ الإسلام قول الروض في كل إلى قوله بكل (قوله إذا لم يوجد له مكفر) هذا التعبير ظاهر في أن المعاطاة من الصفات وهو ما ذكر بعضهم أنه المعتمد خلافا لما في الزواجر (قوله فالواو في كلام المصنف) لا موقع للتفريع هنا فكان الأولى التعبير بالواو (قوله باحتمال الملك الحسى) عبارة التحفة ببعض نسخ الشارح لاحتمال الملك الحسى (قوله وفعلت ورضيت) أى والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ من نظيره الآتى في القبول فليراجع (قوله وكذا بمعنى ولك على) لا يفيق أن هذا من جانب المشتري فكان الأولى تأخيرها إلى مسائل القبول. واعلم أنه يوجد في كثير من نسخ الشارح : أو بعثك ونى عليك، وهذا كان الشارح أولا تبع فيه التحفة ثم شطب عليه وألحقه عقب قول المصنف الآتى كجعلته لك فجعله من الكناية وأسند إلى الشيعين في الخلق

لأبى من إسناد البيع إلى جملة الخطأب ولو كان نائباً عن غيره ، فلو قال : بعت ليدك أو نصفك أو لانيك أو موكلك لم يصح ، والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح . نعم لا يعتبر الخطأب في مسألة للتوسط كقول شخص للبائع بعت هذا بكذا فيقول نعم ، أو بعت ومثلها جبر أو أجل أو إى بالكسر ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم ، أو اشتريت لأنقاد البيع بوجود الصيغة ، فلو كان الخطأب من أحدهما للآخر لم يصح كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لظاهر كلام الحائري ومن تبعه إذ المتوسط قائم مقام مخاطبة ولم توجد ، وظاهر أنه لا يشترط في المتوسط أهلية البيع لأن العقد لا يتعلق به ، ولو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعتك فقال المشتري : نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطراداً ، وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر وعلمه بأنه لا إلتباس فلا جواب ، ولو باع ماله لولده محجوره لم يأت هنا خطأب بل يتعين بعت لابنى وقبلته له ، وعلم من كاف التشبيه عدم انحصار الصيغ فيها ذكره ، فهذا صارفتك في بيع النقد بالتقد وقررتك بعد الانساخت ووليتك وأشركتك (والقبول) من المشتري وهو صريحاً مادل على التمسك دلالة قوية كما مر (كاشتريت وتملكت وقبلت) وفعلت

(قوله فلو قال بعت ليدك لم يصح) أى ما لم يرد بالجزء الكل اه سم على حجج (قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) أى حيث قالوا : إن تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالرأس صح والأفلا ، وذلك لأن إحصار مالا يعيش بدونه معتبر بدون باقيه حياً (قوله ونحو الكفالة) اقتصر في غير هذا المثل على الكفالة فيلنظر ما أرادها هنا بنحو الكفالة ، وقد يقال : أراد أن مثل الكفالة ضمان إحصار الرقيق ونحوه من سائر أعيان الحيوانات (قوله فلو كان الخطأب من أحدهما للآخر) كان قال بعتي هذا بكذا فقال نعم فلا ينافى ما سياتى من قوله ولو قال اشتريت منك الخ لوجود الصيغة من المبتدى ثم بخلافه هنا . وعبارة سم على منهج : نعم ينبغي أن يعتبر ما يربطها بالمشتري ، فلو قال بعني هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح ، فلو قال بعت هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت قد يتجه عدم الصحة وفقاً لم لعدم ربط بعت بالمشتري فليأمل جداً : أى بخلاف بعني المتقدم فإن فيه ربط بالمشتري حيث أوقع البيع على ضميره بخلافه في هذه (قوله أهلية البيع) كصبي ومجنون له مانع تمييز اه سم على حجج عن عدم (قوله وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر) أى شرح البهجة الكبير (قوله لم يأت هنا خطأب) أى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطأب ولا علمه (قوله وقبلته له) .

[فرع] قال بعت مالى لولدى وله أولاد ونوى واحداً ينبغي أن يصح ويرجع إليه في تعيينه اه سم على منهج (قوله ووليتك) أى ابتداء (قوله والقبول) قال في الأنوار : ولو اختلفا في القبول فقال أوجبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيئته اه سم على منهج وحج (قوله وهو صريحاً) أى حال كونه الخ (قوله على التمسك) أى بوض (قوله كما مر) أى بما كرر واشتهر على ألسنة حملة الشرع (قوله وقبلت) قضيته الاكتفاء بما ذكر وإن لم يذكر العرض تنزيلاً على مقاله البائع ، وقضية المثل بخلافه حيث قال : فيقول اشتر به انتهى فليأمل . وسياق للشارح أنه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع ، فقضية أنه لابد من ذكره منهما ولعل ما هنا أقرب للعلم المذكورة (قوله وفعلت) أى جواباً لقول البائع بعتك ويعني عنه قوله الآتى وقد فعلت في جواب الخ

(قوله وعلم من كاف التشبيه) الأصوب كاف التمثيل (قوله فهذا صارفتك) ومنها ما قدمه الشارح أيضاً من الصيغ

فكان ينبغي تقديم هذا عليه

وأخذت وابنت وصارفت وقررت بعد الانفساخ في جواب قورتك وتموضت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشتر منى ذا بكذا كما جزم به الرافعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الأسنوى عن زيادات العبادي ، ومع صراحة ماقرر يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا ، أى بل قصدت غيره . نعم الأوجه اشتراط أن لا يقصد عدم قبوله سواء أقصد قبوله أم أطلق هذا إن أتى به بلفظ الماضي كما أشعر به التصوير ، فلو قال أقبل أو اشترى أو ابتاع فالأوجه أنه كتابة ومثله في ذلك الإيجاب (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا بكذا إلى أو لموكل كما ذكره في التوكيل في النكاح لصحة معناها حينئذ ، لأن النكاح يحتاج فيه مالا يحتاج في البيع ، بخلاف فعلت ونحو نعم إلا فيما مر (ولوقال بعني) أو اشتر منى هذا بكذا (فقال بعثك) أو اشترت (انعقد البيع في الأظهر) لدلالة ذلك على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشترت أو ابتعت أو بعثك واحتال له لاستبانة الرغبة بعيد بخلاف أتبعني وتبعني واشترت منى ونحو اشترت منك إذا تقدم لا خلاف في صحته ، ومقابل الأظهر لا ينعقد إلا إذا قال بعد ذلك اشترت أو قبلت ، وظاهر تمثيله بعني يدل على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالصرح ، والأوجه جريانه في الاستدعاء بالكتابة ، وبمقتضى الأسنوى إلحاق ما دل على الأمر به كالمضارع المقرون بلام الأمر قال ولم أره منفولا ثم ما ذكر صريح واستغنى عن التصريح به للعلم بذلك (إن قوله) وينعقد) البيع

(قوله قورتك وتموضت) قضيته أن ذلك لا يكتفى بعد الانفساخ في جواب بعثك ونحوه وهو قريب (قوله في جواب عوضتك) ليس بقيد بل هو مجرد تصوير وكذا قوله في جواب اشتر منى (قوله بل قصدت غيره) أى فلو قال أطلقت حل على القبول (قوله نعم الأوجه الخ) هذا صريح في أنه ليس كتابة وإنما هو صريح يقبل الصرف وقد يخالفه ماقره الشارح في فصل أركان النكاح بعد قول المصنف ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب مما نصه ، وفي قول : ينعقد بذلك لأنه ينصرف إلى ما أوجهه الولي فإنه كالمعاد لفظا كما هو الأصح في نظيره من البيع ، وقرئ الأول بأن القبول وإن انصرف إلى ما أوجهه البائع إلا أنه من قبيل الكتابات والنكاح لا ينعقد بها بخلاف البيع (قوله ويجوز تقدم الخ) أى كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الضرر في المقارنة وهو ظاهر (قوله ما ذكره) أى قياسا على ما ذكره الخ ، وقوله لأن النكاح علة للقياس (قوله لصحة معناها) أى الصيغة (قوله لا يحتاج في البيع) أى واكتفوا فيه بتقديم قبلت فيكتفى بها هنا بالطريق الأولى (قوله أى فيما مر) أى بأن كانا مع التوسط وإلا فلا يكتفى بالتقدم على مامر (قوله بخلاف أتبعني) أى فلا يصح بشيء منها وعمله في تبعني وتشتري متى حيث لم ينو بهما البيع لما مر في قوله هذا إن أتى به بلفظ الماضي الخ (قوله بالكتابة) أى كأن يقول المشتري اجعل لي هذا بكذا ناويا للثراء فيقول البائع جعلته لك به أى ناويا للبيع (قوله وبمقتضى الأسنوى) معتمد (قوله المقرون بلام الأمر) كقوله لتبعني ذا بكذا ، وكذا يقال في جانب البائع لو قال لتشتري منى ذا بكذا قياسا على ما ذكره (قوله وينعقد البيع) عبارة حجة : وينعقد البيع من غير السكران الذي لا يدرى لأنه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الطلاق ، وسيأتي في كلام الشارح أن المعتمد إنعقادها انتهى .

(قوله ومع صراحة ماقرر) أى من جميع صيغ القبول بقرينة ما بعده (قوله نعم الأوجه الخ) لاموقع للفظ الاستدراك هنا ، فكان الأولى أن يقول : إذا أوجه الخ ليكون تعليلا للتفسير الذي ذكره (قوله لأن النكاح يحتاج فيه) تعليل لخنوف : أى فهذا أولى لأن النكاح يحتاج فيه

(بالكناية) مع التية إذا اقترنت بكل اللفظ أو بنظير ما يأتي في الطلاق ، كل محتمل ، والثاني ظاهر إطلاقهم . وقد يفرق بينهما بأن هذا الباب أحوط (كجعلته لك) أو بعثك ولى عليك كلما قاله الشيخان في الخلع أو خذه أو تسلمه ولو بدون منى أو بارك الله لك فيه ولو لم يكن في جواب بعته ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد ، وثامتك وإن لم يذكره لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبنى النجار : ثامنتوني بحاططكم هذا ، فقالوا : والله انقلب ثمنه إلا إلى الله . وأبعد الزركشي حيث بحث صراحته أو هذا لك بكذا أو عقدت مملك بكذا أو سلطتك عليه أو باعك الله ، بخلاف طلقك الله أو أعطك الله أو أبرأك حيث كان صريحا ، لأن ما بعد البيع مما يستقل به من غير مشارك له فيه فتكون إضافته إلى الله صريحة ، وأما البيع ونحوه فلا يستقل به فتكون إضافته حينئذ كناية ، وليس منها أبجته ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزع فيه لأنه صريح في الإباحة بماذا لا غير ، فذكر الثمن مناقض له ، وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هنا لأن الهبة قد تكون بثواب وقد تكون بماذا فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الإباحة (بكذا) لتوقف الصيغة على ما ذكره ولو مع الصريح وسكت عنه ثم للملم به بما هنا ، ولا تكني نيته خلافا لبعض المتأخرين وهل الكناية الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض وهو ماصورها به المصنف في الروضة كأصلها ،

وقوله من غير السكران ضعيف (قوله إذا اقترنت بكل اللفظ) جزم به شيخنا الزيرى في حاشيته (قوله أو بنظير ما يأتي في الطلاق) وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح (قوله والثاني ظاهر إطلاقهم) في نسخة وهو الأكره ، ونقل سم على منهج عنه أنه مالم لا في هذه النسخة وجزم به حجج قال : والفرق بينهما : أى البيع ، الطلاق فيه نظر (قوله بأن هذا الباب أحوط) أى لأنه معاوضة محضة وسبب لحصول الملك المقضى للتصرف وذلك حل ليقيد النكاح فيتوسع فيه ، لكن يعارض هذا تعليلهم عدم الوقوع فيها لو شك بأن العصمة محقة فلا تزول إلا بيقين (قوله أو بعثك ولى عليك كلما قاله الشيخان في الخلع) هذه ساقطة من بعض النسخ ، وسقطها هو الموافق لما مر من أنه صريح على ما هو الظاهر من رجوع قوله فيما مر إن نوى به الثمن لقوله على أن تعطى ، لكن في كلام سم على منهج ما يقتضى رجوعه له ، ولما قبله وعليه فلا يمتنع ذكرها هنا غاية أنه لا حاجة إليها ص مامر على أنه قد يقال : إن مجرد نية الثمن لا يقتضى نية البيع بقوله بعثك سببا حيث قلنا تشترط مقارنة التية لجميع اللفظ فالخاتمة ظاهرة فليتأمل (قوله أو خذه) مالم يقل بمثله وإلا كائن صريح قرض حجج . قال سم : ظاهره وإن نوى البيع به وهل مثله لمكتك هذا بمثله ، ثم قضية التقيد في كلام حجج بقوله مالم يقل خذه بمثله أنه لو قال : خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يباع وإن كان الدينار مثل ما بذله (قوله ولو بدون منى) أى في صورتين قوله إلا إلى الله) أى لا تأخذ له ثمنا وإنما تعطيه لك هبة (قوله أو هذا لك بكذا) وس الكناية أيضا هناك الله به عيا يظهر (قوله لأن مع بعد البيع) من قوله بخلاف طلقك الله الخ (قوله فتكون إضافته) أى إلى الله (قوله وليس منها) أى الكناية (قوله أبجته) أى فهو لغو (قوله وبين صراحة وهبتك) أى في البيع (قوله ثم للملم به) أى في الصريح (قوله ولا تكني نيته) أى الثمن لا في الصريح ولا في الكناية (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجج (قوله أو مع ذكر العوض) قضية هذا الرديد الجزم بأن المفعول من الصيغة فتكني مقارنة التية لأن قلنا تكني مقارنة

(قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبنى النجار ثامنتوني الخ) قد يقال المتبادر من هذا اللفظ المساومة : أى اتفقوا على ثمن ، ولهذا لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم بكذا الذى لا بد من ذكره في الصيغة فعلم أنه لم يرد به الإيجاب قتلما (قوله وهو ماصورها به المصنف في الروضة) أى وهنا

وفيه الثبات إلى أن مأخذ صراحة لفظ الخلع في الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاستعمال ، والأول أصبح فتكون صورة الكناية الصيغة وحدها ، وهذا هو الأوجه فيصح العقد بها مع ذكر العوض وإنما انقذ بها مع النية (في الأصح) مع احتمالها قياسا على نحو الكتابة والخلع ، وإنما اشترط ذكر النية لأنه يغلب على الظن إرادة البيع فلا يكون المتأخر من المعاقدين قابلا مالا بدريه ، ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل لزمه إسهاد عليه بقول موكله له بع بشرط أو على أن تشهد ، بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره مالم تتوفر القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بشدة الاحتياط له والكتابة لاعلى مائع أو هواء كناية فينعقد بها مع النية ولو لحاضر كما رجحه السبكي وغيره ، فليقبل فوراً عند علمه ، ويمتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله ولو باع من غائب كيمت داري لفلان وهو غائب فقبل حين بلغه الخبر صرح كما لو كاتبه بل أولى ، وينعقد البيع أو غيره بالعجمة ولو مع القدرة على العربية ، واستثنى ابن الرفعة من انعقاده بالنية السكران إذ لانية له كطلاقه والأوجه صحته منه فيهما ، إذ قوله نويت إقرار منه بها وهو مؤاخذ بالأقارير فكلامهم صريح

الجزء ، وفيه تردد في سم على مبيع فليراجع (قوله وفيه التفات) أي ابتداء والأولى حذف الواو لأنه جواب السؤال وهو قوله وهل الكناية الصيغة وحدها ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله والأول أصح) هو قوله إن مأخذ الصراحة في العوض لفظ الخلع ، وعليه فلا تكن النية عند ذكر العوض مع خلو نحو جعلته لك عن النية ، وما ذكر من أن الأول هو الأصح قد يخالفه ما تقدم من أن مأخذ الصراحة الأشهر والتكرر على لسان حلة الشرع (قوله فتكون) تفريع على قوله والأول الخ (قوله فيصح) تفريع على قوله وهذا الخ (قوله مع احتمالها) أي لغیر البيع (قوله على نحو الكتابة) من النحو الإجارة ، وعبارة حج : على نحو الإجارة والخلع (قوله والخلع) أي وقد جزوا فيها بالصحة مع الكتابة (قوله اشترط ذكر النية) أي مع النية (قوله ولا ينعقد بها) أي بالكتابة (قوله بخلاف بيع وأشهد) فإنه لا يلزم فيه الإسهاد وينعقد بالكتابة . قال سم على حج : لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الاشتراط فينبغي قبوله انتهى سم على حج . وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكتابة ولو ادعى ذلك بعد العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة ، فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيما لو اختلفا (قوله مالم تتوفر القرائن) أي للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة (قوله لغلبة الظن) كأن تقع مساومة بينهما ثم يتفقا على ثمن ويقصد به لفظ الكناية فيصح حينئذ بيبه وشراؤه بها كما يؤخذ ذلك من الفرق بين مالم قال بعني فقال بعنك حيث جرى في الصحة به القولان ، بخلاف ما لو قال زوجني فقال زوجتك حيث انعقد بلا خلاف بأن النكاح غالبا يسبقه خطبة بخلاف البيع (قوله وفارق النكاح) أي حيث لم ينعقد بالكتابة (قوله لا على مائع أو هواء) أي أما عليهما فلغو (قوله ويمتد خيارهما) ظاهره أنه لا يعتبر للكتاب مجلس معين وإن علم وقت قبول المكتوب إليه فليظن سم على منبج وهو ظاهر (قوله لانقضاء مجلس قبوله) أي المكتوب إليه (قوله فيهما) أي

(قوله بقول موكله له بع) أي أو اشتر (قوله مالم تتوفر القرائن) استثناء من قوله ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل الخ : أي مالم تتوفر القرائن على نيته البيع كأن حصل بينه وبين من عاقده مساومة واطلع عليها الشهود ثم عقدا على ذلك بالكتابة (قوله وهو غائب) مكرر بل موه (قوله من انعقاده بالنية) لعل صوابه بالكتابة (قوله إذ قوله نويت إقرار منه بها) أي فهو إنما أخذناه من جهة الإقرار وإلا فالسكران لا يتصور منه نية ، فالاستثناء ظاهر

في رد كلامه، ومقابل الأصح عدم الانقاد بها لأن المخاطب لا يدرى أنوطب بيع أوغيره، ورد بأن ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع (ويشترط أن لا) يتخلل لفظ لاتملى له بالعقد ولو سيرا بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسره بذلك صاحب الأنوار، فلو قال المشتري بعد تقديم الإيجاب بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صبح، وهذا إنما يأتي على طريقة الرافعي. أما على ماصححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح، وقد يفرق بأن النكاح يحتاج له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجا من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا، وشمل كلامه ما لو كان اللفظ من يطلب جوابه تمام العقد وغيره، وهو كذلك كما حكاه الرافعي عن البغوي، وإن اقتضى كلامه في كتاب الخلع أن المشهور خلافه، وشمل أيضا قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل إن أفهم قياسا على الصلاة وإن أمكن الفرق، ومنه يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا أو جهلا إن علر وهو متجه نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به: أي لأنها لتحقيق فليست بأجنبية وأن لا (يطول الفصل بين لفظيها) أو إشارتهما أو لفظ أحدهما وكتابه أو إشارة الآخر، والعبارة في التخلل

البيع والطلاق (قوله في رد كلامه) أي ابن الرفعة (قوله بأن لم يكن من مقتضاه) ومنه إجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لو رأى أمي يقع في بئر فأرشدته (قوله والصلاة على رسول الله) والظاهر أنه لو أراد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر، ثم رأيت الزياي ناقلًا له عن الأنوار وينتجه ضرر الاستعاذه (قوله صبح) ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصعب فيما يظهر (قوله لكنه غير مضر) أي فيكون من مصالحه أه زادي (قوله تمام العقد وغيره) أي من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لأنه ليس بعائد، وظهر أنه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان ممن يريد أن يتم العقد أو ممن انقضى لفظه، ولا ينافيه قول حج: وأن لا يطول الفصل يسكوت مرید الجواب أو كلام من انقضى لفظه بحيث يشعر بالإعراض لأنه إنما اعتبر الحبشية لكونه في مقام تصوير طول الفصل، وهو لا يقتضي عدم الضرر عند كون الفاصل يسيرا لأنه عنهم في الفاصل من الكلام أو لا بقوله أن لا يتخلل لفظ الخ، لكن نقل سم على منج عن شرح الإرشاد أن الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتأمل (قوله وهو كذلك) ووجهه أن التخلل إنما ضر لإشعاره بالإعراض والإعراض مضر من كل منهما، فإن غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر أو معه ضرر فكلما لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والإعراض فتأمله يظهر لك وجاهة ما اعتمده شيخنا انتهى سم على حج (قوله الحرف الواحد) معتمد (قوله وهو محتمل إن أفهم) عبارة سم على حج عطفًا على ما شملته العبارة: وكذا بغير المفهم وهو محل نظر (قوله إن علر) المراد بالمرء هنا أن يكون ممن يثق عليه ذلك وإن لم يكن قريب عهد بالإسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء (قوله نعم لا يضر تخلل قد) عبارة حج إلا نحو قد وإن (قوله كما صرحوا به) أي ولو لم يقصد بها التحقيق لأن الألفاظ إذا أطلقت حملت على معانيها، وهذا ظاهر فيما لو أتى بها الثاني بعد تمام الصيغة من الأول وبقي ما لو قال بعنك بعشرة قد والظاهر أنه يضر كما يؤخذ من قول الشارح أنها لتحقيق، ويبعض الفواش أنه لا يضر لأنها بمعنى فقط حتى كأنه قال بعنك بكذا دون غيره، وفيه نظر لأن هذا المعنى ليس مستفادًا من اللفظ إلا لأن يقال: استفاضة

(قوله وغيره) يعني خصوص البادي بالعقد، وكان الأصوب حذفه من هنا كما حذفه الشهاب حج لأنه سيأتي قريبا في شرح قول المصنف لا يطول الفصل بين لفظيها الأنسب به مما هنا كما لا يخفى

في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه بوقوع البيع له بسكوت يشعر بالإعراض ولو لمصلحة أو كلام أجنبي ولشأنه التعليق أو الجمالة في الخلع اغترض فيه اليسير مطلقا ولو أجنبيا ، والأوجه أن السكوت اليسير ضار إذا قصد به القطع أخذا مما مر في الفاتحة ويحتمل خلافه ويفرق (وأن) يذكر المبتدئ الثن فلا تكن نيته كما مر ، وأن تبقى أهليتهما لتمام العقد ، وأن لا يغير شيئا مما تلفظ به إلى تمام الشق الآخر ، وأن يتكلم كل بحيث يسمعه من يقر به عادة إن لم يكن ثم مانع ولو لم يسمعه الآخر وإلا يصح وإن حملته الريح ، وأن يتم مخاطب لا وكيله أو موكله أو وارثه ولو في المجلس ، وأن لا يورث ولو بنحو حياتك أو ألف سنة فيها يظهر كالنكاح كما يأتي ، ولا يعلق إلا بالمشيئة في اللفظ المتقدم كعبثك إن شئت فيقول اشتريت مثلا لاشئت ما لم ينو به الشراء بخلاف إن شئت بعتك فلا يصح كما أفاده السبكي وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى ، لأن مأخذ الصحة أن الملقق تمام البيع لا أصله ، فالذي من جهة البائع وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق ، وتاممه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه تكمل حقيقة البيع ،

المعاني من الألفاظ لا يشترط كونها وضعية بل يكفي انفعال المعنى منها كما في محرفات العوام وهو قريب (قوله عقب علمه) أما الحاضر فلا يصح تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعت من فلان وكان حاضرا لا يصح تكلمه قبل علمه انتهى سم على منهج من ج ٣ . وقضية قوله من فلان أنه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد ، وأن التعبير بالغائب جرى على الغالب من أن الحاضر يسمع ماخوطة به (قوله بسكوت) متعلق بقول المصنف أن لا يطول الفصل (قوله أو كلام أجنبي) عطف على بسكوت (قوله مطلقا) عمدا أو سهوا (قوله أن السكوت اليسير ضار) معتمد (قوله إذا قصد به القطع) عبارة الزبدي ؛ ولو قصد به القطع بخلاف القراءة لأنها عبادة بندية محضة وهي أضيق من غيرها انتهى . وهي تنفيذ الصحة مع قصد القطع فتوافق قوله هنا ويفرق (قوله ما مر) أي بعد قول المصنف بكذا من قوله ولا تكن نيته خلافا لبعض المتأخرين (قوله وأن تبقى أهليتهما) احتراز به عما لو جن أو عصى عليه ، وخرج به ماله عصى بينهما وكان مدعى ذاكرا فلا يصح ، ومعلوم من ذلك أنها موجودة في ابتدائه (قوله لتمام العقد) أي فيضّر زوالها مع التمام (قوله ولو لم يسمعه الآخر) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من يقر به ولو لم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا أو بلغه غيره صح . وعبارة سم على منهج في أثناء كلام : حتى لو قبل عبثا فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتا انتهى . وقول سم صح ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر (قوله وأن يتم مخاطب) هذا أعم من قول من قال : وأن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب لشمول هذا لما سبق الاستيجاب (قوله كالنكاح) عبارة حج : أو ألف سنة على الأوجه ، ويفرق بينه وبين النكاح على ما يأتي فيه بأن البيع لا ينشئ بالموت بخلاف النكاح ، لكن جزم الشارح ثم يفسد النكاح مع الشرط المذكور ، وهو موافق لما اقتضاه قوله هنا كالنكاح كما يأتي وعلمه ثم بأن الموت لا يرفع آثار النكاح كلها (قوله ما لم ينو به الشراء) أي فيكون كتابة (قوله وأقوى به الوالد)

(قوله بسكوت) متعلق بالفصل في كلام المصنف (قوله أو كلام أجنبي) أي ممن انقضى لفظه كما هو كذلك في التحفة وعلى ما في الشرح فهو مكرر مع قوله السابق أو غيره ، بل إن أئده على عمومه كان التكرير في الطرفين كما لا يخفى . والحاصل أن الشهاب حج اقتصر فيما مر على قوله مما يطلب جوابه لتمام العقد ، واقتصر هنا على قوله أو كلام من انقضى لفظه ، وخصص كلامه بحله الذي ذكره فيه للمناسبة التي لا تخفى

والفرق بين هذا وقوله إن كان ملكي قد بعته أن الشرط في هذا أثبت الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه، ويؤيد ذلك ما قاله المساورى من أنه لو قال وكلتك في طلاق زينب إن شأنت جاز أو إن شأنت فقد وكلتك في طلاقها فلا ، وهذا بخلاف بعثتك إن شئت فما يظهر أو بعثتك إن شئت بعد اشتريت منك وإن قبل بعده أو قال شئت لأن ذلك تعليق محض وكشفت مرادها كأحببت والأوجه امتناع ضم التاء من النحوى مطلقا لوجود حقيقة التعليق فيه وبالمالك إن كان ملكي قد بعته كما مر ونحو ذلك من إن كنت أمرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها كما يأتي في الوكالة وإن كان وكيل اشتراه لى قد بعته وقد أخبر به ، وصدق الخبر لأن إن حينئذ كإذ نظير ما يأتي في النكاح ، وكما في بعض صور البيع الضمعي كأعنت عبدك عني بكذا إذا جاء رأس الشهر ، ويصح بعثتك هذا بكلا على أن لا نصفه لأنه بمعنى إلا نصفه وأن (يقبل على وفق الإيجاب) في المعنى كالجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل وإن اختلف لفظهما صريحا وكتابة (فلو قال بعثتك) كذا (بألف مكسرة) أو موحلة (فقال قبلت بألف مصححة) أو حالة ، أو إلى أجل أقصر ، أو أطول

أى خلافا لحج (قوله والفرق بين هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن شئت بعثتك (قوله قد بعته) أى حيث صبح مع التقدم (قوله أن الشرط) وهو الملك (قوله في هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن كان ملكي (قوله ويؤيد ذلك) أى الفرق بين التقديم والتأخير للمشينة (قوله جاز) أى اعتمد به لأن الجواز يستعمل بمعنى الحل والصحة معا كما ذكره عند قول المصنف بشرط رفع الحدث والنفس ماء مطلق ، ثم قضيته أنه لو طلق الوكيل بعد قول الزوج إن شأنت لم يقع طلاق وإن شأنت ، وقضية قولم في باب الوكالة إذا بطل خصوص الوكالة نفذ تصرف الوكيل بعموم الإذن وقوع الطلاق (قوله فيما يظهر) جزم به حج . ففى قول الشارح فيما يظهر تعريض لحج حيث جزم مع كون المسئلة ليست منقولة (قوله تعليق محض) أى فلا يصح (قوله مطلقا) قابلا أو عيبا (قوله وبالمالك) عطف على بالمشينة انتهى سم على حج (قوله وصدق الخبر) قضيته أنه لا يعتبر فيما لو قال إن كان ملكي ظن ملكه له حين التعليق ، ويؤيده ما يأتي فيما لو باع مال مورثه ظانا حياته فإن ميتا ، وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال إن كان وكيل اشتراه لى الخ لأن حاصل مسألة الوكيل يرجع إلى إن كان ملكي (قوله إذا جاء رأس الشهر) قال في الروض في باب الكفارة : فرع : قال إذا جاء الغد فأعنت عبدك عني على ألف ففعل صح ولزم المسمى ، وكذا لو قال المالك أعنته عنك على ألف إذا جاء الغد وقبل انتهى . وقوله ففعل صح عبارة الروضة ففسر حتى جاء الغد فأعنته عنه . حكى صاحب التقریب عن الشافعى أنه يتعدى التمتع عنه ويثبت المسمى عليه انتهى . وقوله وقبل قال في شرحه في الحال انتهى سم على حج . وقوله حتى جاء الغد مفهومه أنه لو قال حالا قبل عبيد الغد إذا جاء الغد أعنته عنك عدم الصحة ، وهو ظاهر لأنه صريح في التعليق (قوله وأن يقبل الخ) تعميير بالقبول جرى على الغالب من تأخره عن الإيجاب وإلا فحكم الإيجاب التأخر أو الاستيجاب كحكم القبول (قوله في المعنى) أى لا في اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو عكس . صح مع اختلاف صيغتهما لفظا أو كانت صيغة أحدهما صريحا والآخر كتابة انتهى حج . لكن ينبغي فيما لو قال بعثتك ذا بكذا فقال آتيت أن يقول بذلك ، وإلا فلا يصح لانصرافه إلى المبة فلا يكون القبول على وفق الإيجاب (قوله والصفة) أى وإن لم

(قوله ويؤيد ذلك) أى ما مر في المشينة (قوله بخلاف بعثتك) أى فلا يصح ووجهه أنه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشينة غيره (قوله والملك) معطوف على قوله آتيت بالمشينة ، وفي نسخ وبالمالك ، وهى أوضح

أو بألف أو أوف أو قبلت نصفه بخمسائة (لم يصح) كعكسه المفهوم بالأولى المذكور بأصله لقبوله ما لم يخاطب به نم في قبلت نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة إن أراد تفصيل ما أجله البائع على ما ذكره بعض المتأخرين صح وإلا فلا لتعدد العقد حينئذ يصير قابلا لما لم يخاطب به ، وفي بعثك هذا بألف وهذه بمائة وقبل أحدهما بعينه تردد ، والأوجه عدم الصحة لانتفاء مطابقة الإيجاب للقبول ولا نظر إلى أن كلا عقد مستقل فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلا ، ولا ينقد البيع بالألفاظ المرادفة لفظ الهبة كأعمرتك وأرقتك ، كما جزم به في التعليق تبعا لآتي على الطبري فلا تكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين ، ولو قال : أسلمت إليك في هذا الثوب مثلا فقبل لم ينقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه ، ولا بد من قصد اللفظ لعناه كما في نظيره من الطلاق ، فلو سقي

تختلف القيمة ، أو كانت قيمة ما قبل به أكثر (قوله صح) بئى مالو قال بعثك نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة فقال قبلته بألف هل يصح أولا ؟ فيه نظر ، ونقل بالدوس عن الأنوار الصحة قال : فإن أطلق أو قصد التعدد لم يصح اه . وينبغي أن المراد بقصد الإجمال في كلام الأتوار أن المشتري قصد بقاء التعدد الذي ذكره البائع على حاله وأن مجموع الثمن ألف (قوله وإلا فلا) شمل مالو أطلق ، لكن في حاشية سم قلنا عن الشارح أن المتجه الصحة في هذه (قوله والأوجه عدم الصحة) خلافا لحج حيث استوجه الصحة وقال : ثم رأيت القاضي قال الأظهر الصحة ، ويؤيد ما هنا ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفقة أنه لو أوجب واحد لاثنتين فقبل أحدهما لم يصح اه . مع أنه تعددت الصفقة ، وقياس البطلان أنه لو كان المشتري ولي يتيم وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن أحدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعا ، إذ لو صح في الآخر لزم صحة قبول أحدهما دون الآخر فليتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث يجوز فيه قبول أحدهما فليراجع اه سم على حج . أقول : أقد يفرق بأن النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يتأثر بالشروط الفاسدة حيث لم تخل بمقصود النكاح ، لكن يشكل ما ذكره في مسألة الولى من الفساد على مالو باع خلا وخرا أو عبدا وحرا وقبلهما المشتري فإن قبوله لاغ بالنسبة للخمر والحرق إلا أن يقال : لما كان كل من الخمر والحرق لا يقبل العقد كان ذكره في العقد بمنزلة العدم (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج حيث جعلهما كائنتين ، بل تقل عن بعضهم صراحتهما ، ولعل الفرق بين هذين وبين ما تقدم من صحة وهبتك ذا بكذا أن لفظ الهبة لم يشتمل على ما ينافي البيع ، بخلاف هذين فلأنهما يشتملان على التعليق المنافي للبيع (قوله لم ينقد بيعا) أى لأن السلم يقتضى الدينية والعقد على معين فلا ينقد بيعا لفساد صيغته ولا سلما لانتفاء كونه دينيا (قوله ولا بد من قصد اللفظ) ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله قبل ، ومع صراحة ما تقرر يصدق في قوله

(قوله كعكسه) يعنى عكس ما في المتن خاصة (قوله على ما ذكره بعض المتأخرين) يعنى الشهاب حج ، وهذا التبرئ راجع إلى التقييد بإرادة تفصيل ما أجله البائع خاصة بدليل ذكره عقبه فليس راجعا لأصل الصحة ، وإلا لذكره عقب قوله صح فالشارح موافق لما اعتمدته الزبادى كآين قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما أجله البائع أو أطلق . نم عبارته تشمل الصحة وإن أراد تعدد العقد فهو غير مراد بدليل تعليقه للمفهوم الآتى بقوله ولتعدد العقد حينئذ لكن في ذكره المفهوم على هذا الوجه بعد التقييد الذى تبرأ منه فيما مر فلاقة لا تخفى . وملخص المراد منه أن الداهل نعت. قوله وإلا فلا ما إذا أراد تعدد العقد خاصة بدليل تعليقه (قوله فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلا) من جملة المنفى فيكون ينبغي إسقاط لفظ وهو

لسانه إليه أو قصده لا لعناه كلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم يتعقد على ماسيأتي ثم إن شاء الله تعالى ويجرى ذلك في سائر العقود (وإشارة الأخرس) و كتابته (بالعقد) مالياً أو غيره وبالخل والبالغ والتبر وغيرهما إلا في بطلان الصلاة بها والشهادة والحنث في البين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق ، ولهذا صرح نحو بيعه بها في صلاته ولم تبطل (كالنطق) به من غيره للضرورة ، وسيأتي في الطلاق أنه إن فهمها كل أحد فصرحة أو القطن وحده فكتاية ، وحينئذ فيحتاج إلى إشارة أخرى . ثم شرع في الركن الثاني وهو العقد ، وقدمه على العقود عليه لتقدم الفاعل على المفعول طبعاً ، فقال (وشرط العاقد) بائناً أو مشترياً الإيضاح كما سيذكره ، و (الرشد) يعني عدم الحجر ليشمل من بلغ مصلحاً لدينه وماله ثم بذر ولم يحجر عليه ، ومن لم يعهد له تقدم تصرف عليه بعد بلوغه وجهل حاله ، فإن الأقرب صحة تصرفه كما أفق به الولد رحمه الله تعالى كمن جهل رقه وحرته لأن الغالب عدم الحجر كالحرية ،

لم أقصد بها جواباً (قوله من غير معرفة مدلوله) أي أما مع معرفة ذلك فيتعقد به عند الإطلاق ، ويقبل منه ذلك حيث لا قرينة . تدل على ما ادعاه (قوله إلا في بطلان الصلاة) شمل المستثنى منه النكاح فيقبل ويزوج موليته بالإشارة إذا فهمها كل أحد ، وفيه في النكاح كلام فرأجعه (قوله بها) أي الإشارة (قوله فكتاية) وإذا كانت كناية تمدد بيعه مثلاً بها باعتبار الحكم عليه به ظاهراً كما هو ظاهر ، إذ لا علم بينه وبينه وتوفر القرائن لا يفيد كآمر اللهم إلا أن يقال : إنه يكفي هنا نحو كناية أو إشارة بأنه نوى للضرورة اهـ صرح . وينتبه قول الشارح فيحتاج إلى إشارة الخ (قوله لتقدم الفاعل) أي وهو العاقد بصفة كونه عاقداً (قوله على المفعول) أي وهو المعقود عليه من حيث كونه معقوداً عليه (قوله بائناً أو مشترياً) اقتصر عليهما لكون الكلام في البيع فلا يثنى أن عدم الحجر معتبر في سائر العقود ، وعبرة المثل : وشرط العاقد البائع أو غيره (قوله يعني عدم الحجر) أي أو ما في معناه كمن زال عقله بغير مؤثم فإنه في معنى المحجور عليه كما يأتي ، وكتب عليه سم على حج : يمكن أن يقال المراد الرشد حقيقة أو حكماً اهـ . أقول : وهو يرجع في المعنى لما ذكر الشارح بقوله يعني عدم الحجر (قوله ليشمل من بلغ مصلحاً لدينه) أي ويتحقق ذلك بمعنى زمان يحكم عليه فيه بأنه مصلح عرفاً ، فإا اقتضاه كلامه من أن البيرة بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلاً ولم يتعاط مفسقاً في ذلك الوقت ثم تعاطى ما يشق به بعد صرح تصرفه غير مراد (قوله ثم بذر) أي أو فسق ، ومعلوم أنه لا يحجر عليه بالفسق (قوله ومن لم يعهد له تقدم تصرف عليه) وجه الشمول لهذه أن المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه ، ولهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لأنه بالبلوغ ذهب حجر العبا ولم يعلم حجر يخلفه ، ومفهومه أنه لو عهد عليه ذلك لا يجوز معاملته إلا إذا علمنا رشده بعد ذلك وهو ظاهر (قوله كالحرية) نعم لو ادعى والد بائع بقاء حجره عليه صدق بيمينته كما هو ظاهر خلافاً لبعضهم لأصل دوامه حينئذ . نعم ينبغي فيمن اشتهر رشده عدم شرع دعواه حينئذ اهـ حج . وقضية قول الشارح

(قوله لتقدم الفاعل على المفعول) لا يخفى أن المعقود عليه هو الثمن أو المثلن لا نفس العقد إذ هو الصيغة وقد مرت والعاقد ليس فاعلاً للثمن والمثلن وإنما هو فاعل للعقد وهو الصيغة . فلان قلت : مراده بكونه فاعل المعقود عليه كونه عاقداً عليه لأنه إنما اتصف بكونه معقوداً عليه بعد إجراء العقد عليه من العاقد فيلزم تقدمه عليه : بهذا المعنى . قلت : وهو إما يسمى عاقداً بعد وجود معقود عليه أجرى عليه العقد فهما من الأمور النسبية

ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في اللفة بخلاف صبيّ ولو مراعتا ومجنون ومجنون عليه بسفه مطلقا وفلس بالنسبة لبيع عين ماله ، وإنما صح بيع العبد من نفسه لأنه عقد عتاقة ، ولو أثلّف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد وأقبضه له لم يضمن ظاهرا وكذا باطنا وإن نقل عن نص الأم خلافه ، واعتمده بعض المتأخرين ، إذ القبض مضيق لماله أو عن صبي مثله ولم يأذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر ، فإن كان بإذنتهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منهما ، وعلى بائع الصبي رد الثمن لوليه ، فلورده لصبي ولو بإذن الوليّ وهو ملك الصبي لم يبرأ منه . نعم إن رده بإذنه وله في ذلك مصلحة متعلقة ببذنه كما كول ومشروب ونحوهما برئ كما قاله الزركشي ، ولو قال مالك وديعة سلم وديعتي للصبي أو ألقها في البحر ففعل برئ لامتنال أمره ، بخلاف مالوكا دينا ، إذ مافي اللفة لا يضمن إلا بقبض صحيح ، ولو أعطى صبي دينارا لمن ينقده أو متاعا لمن يقومه ضمن الأخذ إن لم يرده لوليه إن كان ملك الصبي أو لمالكه إن كان لغيره ، ولو أوصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من زيد مثلا أو أخبر بالدخول على بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة ،

ومن لم يعهد له تقدم تصرف الخ عدم تصديق الولي (قوله إذا عقد في اللفة) هو بهذا القيد لاحتياج في دخوله إلى التأويل المذكور . نعم يحتاج للتأويل لإخراج المفلس إذا تصرف في أعيان ماله (قوله ولو مراعتا) قال حج : واختيار صحة ما اعتيد من عقد المميزين لا يعول عليه (قوله ومجنون) عموه شامل لما لو حصلت له حالة تمييز بحيث يعرف الأوقات والعقود ونحوهما إلا أن تعرض له حالة إذا حصلت ممن لم يسبق له جنون حلت على حدة الخلق ، وهو ظاهر فيها لو أفاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحبها لحكم الجنون ، بخلاف ما لو حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحبها لما كان عليه قبل كما صرحوا به في باب الحجر (قوله وإنما صح بيع العبد) أي ولو سفيها كما هو ظاهر إطلاقه لكن كونه عقد عتاقة يقتضي اشتراط الرشد ، وهو ظاهر ، ونقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به (قوله لأنه عقد عتاقة) هذا التعليل لا يتأتى فيها لو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ، ويوجه بأن منع تصرفه إنما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فأنشبه ما لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فإنه جائز لعدم تفويت حق المرتهن (قوله أو اقترضه) ومثلها ما يقتضي التملك من العقود (قوله بعض المتأخرين) منهم شيخ الإسلام في باب الحجر (قوله ولم يأذن الوليان) ظاهره وإن علم الوليّ بذلك وأقره ، ولو قبل بالضمان في هذه الحالة لم يكن بعيدا (قوله ضمن كل) أي لعدم إذن الولي ، والمراد أنه يثبت البطل في ذمة الصبي ويؤدى الولي من مال الصبي ، وعليه فليس المراد بقولهم يضمن في ماله أنه يملك عين المال كملك الأرض بالجاني (قوله فالضمان عليهما) أي الوليين أو بإذن أحدهما فالضمان عليه فيما أذن فيه لوليه (قوله وهو ملك الصبي) أي أما إذا كان ملك الولي فإنه يبرأ لأن الولي هو المصنع لماله (قوله نعم إن رده) أي البائع بإذنه أي الولي (قوله وله) أي الصبي (قوله برئ) أي البالغ (قوله سلم وديعتي للصبي) سواء عينه أو أطلق (قوله ففعل برئ) أي وإن أثم ، فلو أنكر صاحب الوديعة الإذن صدق بيمينه لأن الأصل عدمه (قوله بخلاف مالوكا دينا) أي فلا يبرأ منه ، وكالدين خبز الوظائف ودرهم الحامكية إذا دفعهما منهما تحت يده للصبي (قوله لم ينقده) بابه نصر مختار (قوله عمل بخبره) أي فإن تبين كذبه وجب عليه رده

(قوله ومن حجر عليه بفلس الخ) هذا لاحتياج في مجهوله إلى التحويل الذي ذكره الشارح فسطفه على ما قبله فيه مساهلة .

وكالصبي في ذلك الفاسق ، ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الرجوع ، ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالصبي على منطوقه أبدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذى قررناه ، ولا يرد عليه من زال عقله بغير موثم لكونه ملحقا بالمجنون عليه (قلت : وعدم الإكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكروه ماله بغير حق لعدم الرضا وقد قال تعالى - إلا أن تكون تجارة عن قراض منكم - بخلافه بحث كان أكروه رقيقه عليه أو أكروه غيره ولو يبطل على بيع مال نفسه فإنه يصح إذ هو المبلغ في الإذن فيما ، أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شراء مال أسلم إليه فيه فأجبره الحاكم عليه

إن كان باقيا وورد بدله إن كان تالفا (قوله وكالصبي في ذلك) أى إيصال الهدية والإخبار بالخمول (قوله والفاسق) ومثله الكافر (قوله ولوروده) أى السكران (قوله بالمعنى الذى قررناه) أى في قوله بنى عدم الحجر (قوله فلا يصح عقد مكروه) قال في شرح الصباغ : وعلمه إن لم يقصد إيقاع البيع ، والأصح كآبسته الزركشى أخذنا من قولهم لو أكروه على إيقاع الطلاق تقصد إيقاعه صح لقصدته اه سم على حج . وقوله في ماله : أى وكذا في مال غيره حيث كان المكروه له غير مالكة كما يفهم من قوله لو أكروه غيره الخ . ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق أن مثل ذلك مالو أكروه على بيع أحد هذين فباع واحدا منهما بعينه فإن تصينته مشر باختياره كما لو أكروه على طلاق إحدى زوجتيه فطلق واحدة بعينها . وأما لو عين له هنا أحدهما وأكرهه عليه فلا يصح (قوله في ماله) أشار به إلى أنه كان ينبغي التصيد بهذا التقيد في كلام المصنف لأن حرمة شامل لما لو أكروه غيره على بيع مال نفسه فيبطل به البيع وليس مرادا فإن عقده صحيح (قوله لعدم الرضا) قال حج : وليس منه : أى من الإكراه خلافا لمن زعمه قول غير لها لا أزوجك إلا إن بعني مثلا كذا اه . وكتب عليه سم كأن وجهه أن ما مندوحة عن البيع له لأنها إذا طليت الترويض فانتع زوجهما الحاكم ، لكن انظر لو جهلت أن ما مندوحة واعتقدت أن لا طمر في إلا البيع هل يصح أو لا اه . أقول : قد يقال الأكره عدم الصحة لا اضطرابها إليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كالموهددها بإتلاف مال لها بل أولى ، فلا يقال إن امتناعه لا يتحقق فيه معنى الإكراه لأن الإكراه هو التهديد بقوة عاجلا ظلما لأننا نقول : ليست المقوبة خاصة بنحو الضرب بل شاملة لثل الغصب ، وهذا في معناه (قوله بخلافه بحث) ومن الإكراه بحث ما لو أكروه الحاكم في زمن الغلاء على بيع مازاد على حاجته الناجزة ، ومنه أيضا ما لو طالبه المستحق ببيع ماله ووفاء دينه فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع فأكرهه الحاكم على البيع فباع صح ، وهو مقتضى ما ذكره حج في باب الطلاق من أنه لو حلف لا يكلم زيدا فأكرهه الحاكم على تكليمه لم يثبت عدم وقوع الطلاق هنا لوجود الإكراه ، لكن مقتضى كلام الشارح ثم الحث (قوله كان أكروه رقيقه عليه) أى على بيع عين ماله أو الشراء بعين المال ، ومثل رقيقه من يستحق منفعة كوصى له بها ومؤجر (قوله ولو يبطل) أى بأن كان غير مالك لمنفعة (قوله على بيع مال نفسه) مفهومه أنه لا يصح إكراه الولى في مال موليه ، ولعله غير مراد وأن المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولى في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذنا من اللغة ، وعلمه في الولى حيث جاز له التوكيل كان عجز عن المباشرة (قوله فإنه صح) أى ولا يثبت لو كان حلف أن لا يبيع لأنه مكروه وفعله كلا فعل (قوله فأجبره الحاكم) أنهم أنه لا يصح لو باعه بإكراه غير الحاكم ، ولو كان المكروه مستحق الدين وهو ظاهر لأن لا ولاية له . ثم إن تملز الحاكم فنتجه الصحة بإكراه المستحق أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كن له شوكة مثل شاد البلد ومن في معناه لأن المقصود إيصال الحق لمستحقه . هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه . ويحصل حقه به ، وأن يتملكه إن كان من جنس حقه لأنه ظافر ، ومنه ما يقع في مصرنا أن بعض المترمين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من أداء المال أو هربهم

بالغرب وغيره وإن صح بيع الحاكم له لتقصيره ، ويصح بيع المصادر مطلقا ، إذ لا إكراه ظاهرا (ولا يصح شراء) يعني تملك (الكافر) ولو مرتدا لنفسه أو لثله بنفسه أو بوكيله ولو مسلما (المصحف) يعني ما فيه قرآن وإن قل ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيها يظهر . نعم يتسامح بتملك الكافر الدراهم والدنانير التي عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك ، ويلحق بها فيما يظهر ماعنت به البلوى أيضا من شراء أهل اللمة الدور وقد كتب في سقفها شيء من القرآن فيكون مغتصرا للمساومة به غالبا إذ لا يقصد به القرآنية كما وسماها نعم الجزية بذكر الله

فيصح بيع الملتزم له ويحل الأخذ منه حيث وجدت شروط الظفر (قوله ويصح بيع مال المصادر مطلقا) أي ظاهرا وباطنا علم له مال غيره أولا قال حج : ويحرم الشراء منه ، وأقره سم ، وقد يتوقف في الحرمة لأن غرض البائع الآن تحصيل ما يتخلص به فاشبهه لما يحتاجه لشفقة عياله وقد قال فيها بالجواز ، بل لو قيل بإثابة المشتري حيث قصد بالشراء منه إنقاذه من العقوبة لم يبعد (قوله الكافر) أي يقيتنا ، فلو كان مشكوكا في كفره فينبغي أن يقال : إن كان في دار الإسلام صح وإن كان في دار الكفر لم يصح ، لأن أصل الكفر أخلا من قوله السابق كن جهل رقه وحرته لأن الغالب عدم الحجر . ثم رأيت في كلام سم على بهجة مانعه : قوله ويهدى من تشري له السن الخ لو شك في إسلامه ، فإن كان بدار الإسلام فينتجه الصحة لأنه محكوم شرعا بإسلامه ، وإن كان في دار الكفر فهل يصح أيضا لأن الكفر مانع ، والأصل عدم المانع أو لا يصح لأن الإسلام شرط في صحة هذا البيع وهو مشكوك فيه ، ولأن الظاهر أنه محكوم بكفر من بدار الكفر بدليل أنه يحكم بكفر اللقيط إذا لم يعلم بها مسلم فيه نظر ، ولعل المنتجه الثاني فليأمل اه (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فإنه وإن حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكافر كما أفتى به شيخنا الرملي .

[فرغ] اشترى مسلم وكافر مصحفًا فالعهد صحت للمسلم من نصفه من اه سم على حج (قوله ما فيه قرآن) ولو تميمة ، ثم قال : وهل يشمل ما فيه قرآن ولو حرفا . ويحتمل أن الحرف إن أثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حينئذ وإلا فلا اه سم على حج (قوله نعم يتسامح الخ) هل يأتي مثل ذلك في الخاتم ؟ فيه نظر . وينبغي أن يقال إن قصد به التمييز جاز بيعه له وإلا فلا (قوله للحاجة إلى ذلك) أي لحاجتهم إلى ذلك والمنع لم من التعامل بها لإضرار لم وقد أمرنا بعلمه ، وظاهره ولو كان في البلد غيرها وتيسرت المعاملة به لما في المنع من الإضرار لم في الجملة (قوله من شراء أهل اللمة الخ) خلافا لحج هنا ، لكنه وافق من في شرح الإرشاد سم حيث قال بالاطلاق فيما كتب عليه قرآن منها دون غيره تقريرا للصفحة (قوله وقد كتب في سقفها) أي أو جذرها لاملة المذكورة (قوله فيكون متغترا) أي وعليه فلو أراد البائع نحو الآيات بعد البيع فهل يحرم عليه ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الحرمة لأنه بالبيع امتنع عليه التصرف فيها ، وبثبت للمشتري الخيار إن فعل ذلك قبل قبض المشتري له ، ولو كان ذلك بعد قبض المشتري له لزمه أرض نقصه إن نقصت قيمته بذلك (قوله للمساومة) وينبغي أن مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القرآن لعدم قصد القرآن به بما يكتب عليه إلا أن يقال : الغالب فيها يكتب على الثياب أن يقصد به

(قوله إذ لا يقصد به القرآن) قضيته أنه لا يطل إلا بيع ما قصد به القرآن ، ويرد عليه ما من القرآن المكتوب في ضمن علم أو نحوه ، ثم إن كون ما ذكر لم يقصد به القرآن في مقام المنع إذ لا صارف له عن القرآن ، بل إنما كتب للتبرك بالقرآن من حيث إنه قرآن كما لا يخفى . نعم هو لم يقصد به الدراسة فلو علل به لكان له وجه

مع أنها تتمرغ في النجاسة ، نيه على ذلك الركني ، ومثل القرآن الحديث ولو ضعيفا فيها يظهر إذ هو أول من الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف لتعريضها للامتحان ، بخلاف ما إذا خلت عن الآثار وإن تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم ، ومنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجعى إسلامه ، بخلاف تمكنه من القراءة لما في تمكنه من الاستيلاء عليه من الإهانة ، ويكره بيع المصحف بلا حاجة لأشراؤه (و) لامتلاك الكافر ولو يوكيله (المسلم) ولو بطريق تبعية لغيره ، ومثله في ذلك المرتد لبقاء علاقة الإسلام فيه أو بعض أحدهما وإن قلّ ولو بشرط عتقه (في الأظهر) لما فيه من إدلال المسلم ، ومقابل الأظهر يصح ذلك ويؤمر بإزالة ملكه . وحكى في الروضة القطع بالبطان في المصحف ، وقرى الشافعي في الأم برجاء العتق والرافعي بأن العبد يمكنه الاستغانة ودفع الذل عن نفسه - ولو اشترى الكافر ما ذكر سلم صح وإن لم يصرح بالسفارة لانتفاء المحذور ، فيفارق منع إثابة المسلم كافرا في قبول تكاح مسلمة باختصاص التكاح بالعبدة

التبرك للابس فأشبه التأم ، على أن في ملاسته لبدن الكافر إهانة له ، ولا كلف ما يكتب على السفوف . وفي حج مانصه : أو على نحو ثوب أو جدار ماعدا التقيد بالحاجة (قوله ومثل القرآن الحديث) ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ الثلاثة ولو مع نسخ الحكم وغيره ، قال سم : ومثل المصحف التوراة والإنجيل فيمتنع إذا لم يعلم تضييرهما (قوله ولو ضعيفا) أي وذلك لأننا لم نقطع بنى نسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالتضعيف الموضوع (قوله وكتب العلم التي بها آثار السلف) كالحكايات الماثورة عن الصالحين أه زياى . وفي سم على حج : ولا يبعد أن أساء الأتباء سببا نينا كالآثار اه . ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البابي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى انتهى . أقول : وفيه وقفة وينبغي الأخذ بإطلاقهم ، وينبغي أن مثل ذلك أساء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كافي بكر بن أبي قحافة (قوله لتعريضها للامتحان) يؤخذ من هذا بالأولى أنه يحرم على المسلم إذا استفتاه ذى أن يكتب له في السؤال والجواب لفظ الجلالة فتليه له فإنه يقع كثيرا الخطأ فيه (قوله ككتب نحو) أي إن خلت عن بسم الله كما هو ظاهر (قوله خلافا لبعضهم) تبعه حج (قوله لتجليده) ظاهره وإن احتجيج لتجليده وانحصر في الكافر ، وهو ظاهر لأن غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقه أو تلفه ولم ينظروا له في غير هذه الصورة (قوله بخلاف تمكنه من القراءة) أي إذا رجعى إسلامه بأن فهم ذلك حاله . أما إذا لم يرج إسلامه فإنه يمنع منها ، والمخاطب بالنسبة الحاكم لا الأحاد لما فيه من الفتنة (قوله ويكره بيع المصحف) خرج به المشتبه على تفسير وظاهره وإن كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قدسيا فلا يكره بيعه (قوله بلا حاجة) أي فلا كراهة فيه لحاجة ، وقوله لأشراؤه : أي فلا كراهة فيه مطلقا اه سم على حج (قوله والمسلم) أي المتفصل فيصح بيع الأمة الحامل بمسلم عن شبهة لا تنقض حرية الولد بأن ظن المسلم زوجته الأمة لانتفاء الإذلال عنه ، وإن قلنا إن الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد انفصاله بحال بينه وبينه بجعله تحت يد مسلم ، ثم رأيت في سم على حج ويفهم منه بالأولى أن سيدها لا يكلف بيعها إزالة للملك عن المسلم (قوله لبقاء علاقة الإسلام فيه) خرج بالمرتد المنتقل من دين إلى آخر فإنه لا يمتنع بيعه للكافر انتهى زياى (قوله أو بعض أحدهما) أي المسلم والمرتد (قوله وإن لم يصرح بالسفارة) أي ونوى بملك الموكل ع اه سم على

(قوله نعم الحزبة) صوابه نعم الصدقة ، وقوله بذكر الله الأوضح باسم الله (قوله ككتب نحو ولغة) أي وقفه كما في شرح الروض

لحرمة الأضياع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي (إلا أن يعتق) أى يحكم بعقه (عليه) بدخوله فى ملكه كبعضه أو أصله ، ومن قرأ أو شهد بحريته ومن قال لمالكة اعتقه عني وإن لم يذكر عوضا إذ الهبة كالبيع (فيصح) بالرفع كما قاله الشارح : أى فإنه يصح شراؤه لفساد معنى النصب ، إذ لو كان كذلك لكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه : أى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد (فى الأصح) لانتفاء إزالته لعقته ، والثانى لا يصح إذ لا يخلو عن الإذلال (ولا) تملك الذى فى دار الحرب ولا (الحربي) ولو مستأمنًا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن الأمان عارض والحاربة فيه متأصلة (سلاحا) وهو هنا كل نافع فى الحرب ولو درعا و فرسا ، بخلافه فى صلاة الخوف لاختلاف ملحظهما أو بعضه لأنه يستعين به على قتالنا ، فالمنع منه لأمر لازم لذاته فألحق بالذاتى فى اقتضاء منع الفساد ، بخلاف الذى بدارنا لكونه فى قبضتنا ، وقيد بعضهم بما إذا لم يخش دسه إلى أهل الحرب ، ويغلب على الظن ذلك بقريته والباغى وقاطع الطريق لسهولة تدارك أمرهما ، وأصل السلاح كالحديد لاحتمال أن يجعله غير سلاح ، فإن ظن جعله سلاحا حرم وصح

منهج . ومفهومه البطلان حيث لم يصح بالسفارة ولا نوى الموكل وإن وكله فى شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر ، وفى المختار : سفر بين القوم يسفر بكسر القاء سفارة بالكسر : أى أصلح بين القوم انتهى . ومثله فى المصباح والصحيح والقاموس ، ولم يتعرضوا للسفارة بمعنى الوكالة المعبر بها هنا فلترجع هل هى بكسر السين أيضا أو بفتحها (قوله ومن أقرأ أو شهد) أى صورة ، وعبرة سم على حج : أى وإن لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الإقرار (قوله ومن قال) أى الكافر (قوله إذ لو كان كذلك) أى بالنصب (قوله ولو مستأمنًا) أى معاهدا وظاهره ولو بدارنا ، ويذكر عليه اقتضاه فى بيان المفهوم على الذى بدارنا الآتى فى قوله بخلاف الذى فى دارنا .

[فرج] لو باع العبد الكافر من حربي فالظاهر امتناعه بقياس الأولى على آلة الحرب إلا أن يقال : الغرض الظاهر من الآلة والخيال القتال ولا كذلك العبد انتهى . وهذا الثانى هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بأنه لا يتعين جعله علة حرب ، وقد جزم شيخنا ، فى شرح الإرشاد بنقل الصحة اه سم على منهج (قوله سلاحا) كما ذكره الرافعى فى الشرح فى المنهاى انتهى على . أقول : نبه به على أنه من زيادته على المحر لا على كلام الرافعى مطلقا بخلاف ما قبله . وقال سم على حج : هل كالسلاح السفن لمن يقاتل فى البحر أولا لعدم تعينها للقتال ؟ فيه نظر ، ويتجه الأول كالخيل مع عدم تعينها للقتال انتهى (قوله بخلافه) أى السلاح (قوله فى صلاة الخوف) أى فإن المراد به ثم ما يدفع لا ما يمنع (قوله أو بعضه) أى شائعا (قوله لأنه يستعين) أى مظنة الاستعانة ليكون لازما اه سم على حج ، والمراد أنه إذا حملت الاستعانة على ظاهرها لم تكن لازمة للبيع (قوله وقيد بعضهم) أى ما ذكر من الصحة . قال حج : ويرد ما يأتى فى جعل الحديد سلاحا فالمتجه أنه مثله ، وقد يفرق بأن الحديد لا يصلح بذاته للحرب ولا كذلك السلاح فإنه بذاته صالح . وحيث خشي دسه لم كان بمنزلة بيعه منهم (قوله ويغلب على الظن ذلك) أى الدس (قوله والباغى) عطف على الذى (قوله وأصل) أى وبخلاف (قوله لاحتمال النسخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها ، وهى أن طائفة من الحريين أسروا بجلة من المسلمين وجاءوا بهم إلى محلة قريبة من بلاد الإسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا أولئك الأسرى بمال فوافوهم على قتل معلوم من الدراهم ، ثم لما شرعوا فى إحضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا لا نطلقهم إلا ببر ونحوه مما

الروض (قوله أو أصله) لا حاجة إليه بعد قوله كبعضه (قوله أى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة) أى لأن المعنى حينئذ فلا يصح إلا أن يصح

كبيعه لباع أو قاطع طريق (والله أعلم) أما ارتهان واستيناع واستعارة المسلم ونحو المصحف فجائر من غير كراهة فإن استأجر عنه كره . ثم يؤمر بوضع الموهون عند عدل ويستنيب مسلماً في قبض المصحف لحدته وبايعار المسلم المسلم كما يؤمر بإزالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على غير كافر كما أفق به الولد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وإن لم يزل بها الملك لإفادتها الاستقلال ، وإزالة ملكه عن أسلم في يده أو ملكه قهراً بنحو إرث أو اختياراً بنحو إقالة أو فسخ أو رجوع أصل وأهب أو مقرر فإذن امتنع من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكتفى بالتدبير والرهن والإجارة والتزويج والحيلولة ، فإن لم يجد راعياً فيه صبر وحال بينهما إلى أن يوجد ويستكسب له عند قلة كما في مستولده ، والأوجه عدم إجباره على بيعها من نفسها بثمن المثل خلافاً للزركشي لما فيه من الإجحاف بالمالك بتأخير الثمن في اللزمة ، فإن طلب غيره اقتداءً منه بقدر قيمتها لم يجبر أيضاً خلافاً لبعض المتأخرين إذ هو بيع لها وهو غير صحيح ، وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقبض الثمن حالا وإن كان المالك غيراً

نستعين به على الذهاب إلى بلادنا وإلا فنذهب بهم حيث شئنا ، فوضع السؤال عن ذلك : هل يجوز أو يحرم لما فيه من إعانته على قتالنا ؟ وحاصل الجواب أن قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لم جواز الاقتداء بما طلبوه من الفصح ونحوه لأنه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لها بل يؤخذ مما سيأتي في الجهاد من استحباب اقتداء الأسرى بمال استحباب ، وهذا وتوهم أنهم يستعينون به على قتالنا مفسدة متروكة واستخلاص الأسرى مصلحة محققة فلا ترك للمفسدة المتروكة فاحفظه فإنه مهم . وقضية قوله لاحتمال أن يجعله الخ أنه لو أخبر معصوم بجهلهم له عدة حرب عدم صحة بيعه لهم وهو محتمل ، وعليه فيفرق بينه وبين مالو نام غير ممكن وأخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حيث قيل فيه بالنقص بأن الشارع جعل النوم نفسه ناقضاً لإقامة المظنة مقام البين (قوله وصح كبيعه) ولعله لم ينظر إلى هذا الظن لعدم صلاحيته للحرب بيهته ، بخلاف مالو خيف دسه إليهم فإنه لا يصح لصلاحته للحرب بتلك الهيئة (قوله أما ارتهان) أي الكافر ذلك من مسلم (قوله ونحو المصحف) أي بأن رجى إسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم يلقنه منه (قوله فإن استأجر عنه) أي ولو لخدمة مسجد للمسلمين لأن فيه إذلالاً له (قوله لحدته) مفهومه أنه يقبض المسلم بنفسه ، ويخالفه ما ذكره سم على منهج حيث قال : إن الحاكم هو الذي يقبضه (قوله وبإيجاز المسلم المسلم) مفهومه أنه لا يكتفى أن يؤمره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره وهكذا وهو متوجه اه سم على حج . ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلمين وإيقاظه في سلطنة الكفار ، وإلا فلا مانع من إيجاره إلى كافر ، وهو يؤمره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا وبين مالو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستنيب مسلماً في حفظه ودفعه إلى مسلم يخلصه فيما تعود منفعتة على الكافر مثلاً ككون المسلم أباً للكافر أو فرعاً له ؟ في نظر ، ولا يبعد الثاني ثم رأيت في سم على بهجة مايؤخذ منه ترجيح الأول فليتأمل (قوله لإفادتها) أي الكتابة (قوله باعه الحاكم) وجوباً (قوله فإن لم يجد راعياً فيه) أي في شرائه (قوله صبر) أي الحاكم (قوله عند قلة) ولو امتنع الثقة من ذلك إلا بأجرة جاز له الأخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعها له (قوله كما في مستولده) أي الكافر إذا أسلمت (قوله والأوجه عدم إجباره على بيعها) أي المستولدة (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو غير صحيح)

(قوله وإزالة ملكه) الأولى حذفه كلفظ عنه فيما مر ، ويكون قوله عن أسلم متعلقاً بقوله كما يؤمر بإزالة فإن ما صنفه الشارح مع تكريره يوم غير المراد ، وعبرة التحفة كما يؤمر بإزالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القرض عن أسلم الخ (قوله لم يجبر أيضاً) أي ولو فضل لم يصح أخذاً من التعليل الآتي (قوله إذ هو بيع لها)

بينه وبين الكتابة ، ولو طرأ إسلام القن بقدر تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الأصح حلرا من ثفويت غرضه ، فلو كان علق عتقه بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الأقرب ، وقد أوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء إلى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة : ما يفيد الملك القهري والقسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم ، ويعتبر في مشترى الصيد أن يكون حلالا . ثم شرع في الركن الثالث وهو المبيع ثمنا أو ثمنا ذاكرة للشروط فقال (وللمبيع شروط) خمسة ويزيد الربوي بما يأتي فيه ولا يرد نحو جلد الأضحية وحريم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا وما قيل من أن قيد الملك يغني عن الطهارة لأن نجس العين لا يملك رد بأن إغناؤه عنها لا يستلحق عدم ذكرها لإفادته تحرير محل الخلاف والوافق مع الإشارة لرد ماعليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها (أحدها طهارة عينه) شرعا ولو كانت النجاسة غالبة في مثله ، (فلا يصح بيع الكلب) (ولو معلما أو الخمر) يعني المسكر وسائر نجس العين ونحوه كشتبين لم تظهر طهارة أحدهما فإن ظهرت ولو باجتهاد صح لأنه صلى الله عليه وسلم

أى بل لا يجوز أخذنا من قوله وهو غير الخ ، لكن قد يتوقف في دعواه أن اقتداءها ببيع ، ويقال إن ما يدقمه في مقابلة تنجيزه العتق وهو تبرع من الدافع (قوله حلرا من ثفويت غرضه) أى السيد (قوله فهو كالقن) أى فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث ألحقه بالمستولدة ، والأقرب ما قاله حج ، قال : لأنه لم يظهر فرق بينه وبين المدير الذى طرأ إسلامه (قوله ما يفيد الملك القهري) أى كالإرث (قوله واستعقاب العتق) بأن اشترى من يمتن عليه (قوله بما يأتي فيه) من اشتراط الحلول والتقاضى والمائلة على ما يأتي فيه (قوله ولا يرد) أى على حكمهم من كلامه من أن ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه (قوله فلا يصح بيع الكلب) .

[فرع] عدم دخول ملائكة الرحمة بيتا فيه كلب هل وإن جاز اقتناؤه أو وجب كما لو علم أنه يقتل لولا اقتناؤه لحراسة . قال جر : ظاهر ماورد أنها لا تدخل بيتا فيه حافض مع أنها معذورة لا صنع لها في الحيفض عدم الدخول هنا اه سم على منج (قوله كشتبين) أى من الماء والمائع اه سم على حج (قوله ولو بنحو اجتهاد صح)

توقف شيخنا في الحاشية في كون الاقتداء مبينا : أى لأنهم فيها لا يمتنع من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع ، ومن ثم أجاز الشهاب حج في تحفته هذا الاقتداء ، وعبارته : والأوجه إيجابه على قبول فداء أجنبي لها بمساوى قيمتها وكذا لو تمحض الرق فيها يظهر اه . لكن قال الشهاب سم في حواشيه : قوله فداء الأجنبي الخ ، انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الألى هل هو عقد عتاقة وهو بعيد جدا أو لا فيها فما حكم الرقيق حينئذ ، هل انقطع الملك عنه وهو مشكل إذ لا يملك بلا مالك أو عقد عتاقة هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المقتدى ؟ والوجه امتناع ذلك في المستولدة إذ لا جاز أن يكون اقتداؤها عقد عتاقة ، بل لو كان كذلك لم يجز لأن المقد عليها مع غيرها ممنع وإن أدى إلى التمسك رأيا هو عقد بيع وبيعها لغيرها ممنع ، وأما في تمحض الرق فهو بيع فاسار البيوع اه فأشار إلى أن اقتداءها هنا لا يكون إلا بيعا لها لما ذكره وإن كان الاقتداء مقابل البيع في غير هذا الموضع فظهر قول الشارح إذ هو بيع لها ، وحصل الجواب عن توقف الشيخ (قوله ولا يرد نحو جلد الأضحية وحريم الملك وحده) أى من حيث توفر الشروط الآتية فيها : أى بحسب الظاهر من عدم صحة بيعهما فهما وإردان على المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك مستوفيا للشروط (قوله شرعا ولو كانت النجاسة غالبة في مثله) يعنى أن الشرط

نهى عن غن الكلب ، وقال : إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأضنام ، وقيس بها ما فى معناها ، وقول الجواهر ومن تبعه لا يصح بيع لبن الرجل إذ لا يحل شربه بحال بناء على نجاسته وهو مردود (و) لا يبيع (المتنجس الذى لا يمكن تطهيره كالخل والبن) والصبي والآجر المعجون بالزبل إذ هو فى معنى نجس العين لا دار بنيت به وأرض مملكت بنجس وقنّ عليه وشم وإن وجبت إزالته خلافا لبعضهم لوقوع النجس تابعا مع دعاء الحاجة لذلك ويقتضى فيه مالا يقتضى فى غيره (وكذا الدهن فى الأصح) لتعذر تطهيره كما مر بدليله وأعادته هنا ليبين جريان الخلاف فى صحته بناء على إمكان تطهيره وإن كان

أى لكن يعلم المشتري بالحال اه سم على منيج : أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتيادا على اجتهاد البائع أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأن المجهّد لا يقلّد مجهّدا آخر . وعبارة سم على حج : قوله بنحو اجتهاد قضيتة صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاده وإن امتنع على المشتري التمويل عليه : أى ما لم يجز له التقليد ولا يخلو عن شيء لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ، ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال ؟ الوجه نعم إن لم يجز له تقليده هذا . ويجب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويمرّ ذلك كله فى مخالف باع ما هو ظاهر عنده فقط كما مر ، وقول سم : لكن يعلم الخ : أى فلو لم يعلمه ثبت له الخيار عند العلم لأن ذلك عيب فى المبيع ينقص الرغبة فيه (قوله نهى عن غن الكلب) أى والنهى عن ثمنه يدل على فساد بيعه (قوله وقيس بها) أى بالذكورات فى الحديثين (قوله بناء) أى بنى عدم حل شربه على نجاسته (قوله وهو مردود) أى القول بنجاسته (قوله والصبي والآجر) مثله كما هو ظاهر أو أفى الخوف إذا علم أنها هضمت بزبل هو اه سم على حج . أقول : وهو ظاهر إن قلنا بعدم الغش عنه أما إذا قلنا به فالقياس جوازه لأنه ظاهر حكما .

[فائدة] وقع السؤال فى الدرس عن البخان المعروف فى زماننا هل يصح بيعه أم لا ؟ والجواب عنه الصحة لأنه ظاهر متنع به لتسخين الماء ونحوه كالتمليل به (قوله بنيت به) أى بالنجس (قوله وإن وجبت إزالته) أى بأن هدي يفعله بعد بلوغه (قوله لوقوع النجس تابعا) .

[فرع] متى مر أنه يصح بيع الدار المبنية بالبيات النجسة وإن كانت أرضها غير مملوكة كالمختكرة ويكون القند واردا على الطاهر منها والنجس تابعا اه سم على منيج . أقول : ويؤخذ من قوله ويكون القند واردا الخ أن الكلام فى دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالبيات ، وعليه فلو كانت الأرض مختكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل القند باطل فليتأمل (قوله ويقتضى فيه) أى فى التابع (قوله وكذا الدهن) أى لا يصح

أن يكون مما حكم الشرع بطهارته وإن كانت النجاسة غالبية فى مثله (قوله والصبي) أى مع أنه يظهر المصبوغ به بالغسل كذا فى الروض قال الشهاب سم : وهو يفيد أن الصبي المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل ، وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيها ذكره فى أبواب الطهارة من أن المصبوغ بنجس لا يظهر إلا إذا انفصل عنه الصبيغ من أنه محمول على صبغ نجس العين ، أو فيه نجاسة عينه ثم ظهر منع تأييد هذا لما ذكره بخواص أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه بدليل تغيير الروض فى باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ بمنجس انفصل ولم يزد وزنا بعد الغسل فإن لم يتفصل لتعقده لم يظهر انتهى فليتأمل فإن قول شرحه توطئة له ، ولا أثر للانتفاع بالصبيغ المتنجس فى صبغ شيء به وإن طهر المصبوغ به بالغسل طاهر فى تأييد ما كان طهر لنا اه ما قاله سم (قوله لتعذر تطهيره) صريح فى أن معنى قول المصنف وكذا الدهن : أى لا يصح

الأصح منه عدم الصحة فلا تكرار في كلامه خلافاً لمن ادعاه ، وكذا تنجس وإمكان طهر قليلة بالمكاثرة وكثيره بزوال التغير كما يمكن طهر الخمر بالتخلل وجلد الميتة بالدباغ إذ طهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير والثاني يصح كالثوب المتنجس ، أما ما يطهر بالفسل ولو مع التراب كتوب تنجس بما لا يستر شيئاً منه فيصح ويصح بيع الفز وفيه الدود ولو ميتاً لأنه من مصلحته كالحيوان بباطنه النجاسة ، وبيع جزافاً وزناً كما في الروضة ، فالدود فيه كنوى التمر وظاهره عدم الفرق في صحته وزناً بين أن يكون في الذمة أولاً ، وهو الأوجه خلافاً لما في الكفاية ، والفرق بينه وبين السلم لائح ، ويصح بيع فأرة المسك بناء على الأصح من طهارتها ويحل اقتناء

بيعه لتعذر تطهيره : أى بناء على الرجح ، وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سيذكره ، وعليه فالمصنف لم يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير ففي قوله وأعاد مسامحة (قوله بما لا يستر شيئاً) أى بما ستره لكن سبقت رويته على تنجيحه ولم يحض زمن يغلب تغيره فيه . وقال سم على حج : هلا قالوا بما لا يستر ما تجب رويته منه ، فإن الكرياس تنكئ رؤية أحد وجهيه اه . وأقول : يمكن أن يجاب بأن رؤية باطنه وإن لم تجب فهى في حكم الرؤية لعدم اختلاف ظاهره وباطنه عادة ، ومع ذلك هو في مظنة الرؤية لسهولتها فبتقدير ظهور عيب في باطنه يمكن رده وظهور قريب إذا لم يكن ثم ما يمنع رويته . أقول : أى أو بما ستره لكن سبقت رويته على تنجسه ولم يحض زمن يغلب تغيره فيه (قوله فيصح) ظاهره ولو احتاج في تطهيره إلى مؤنة لما وقع ، ولعل الفرق بينه وبين ما يأتى في المغصوب حيث اشترط لصحة البيع خفة المؤنة أن نجاسة المبيع لا تمنع دخول المبيع في يد المشتري ولا انتفاعه به فقد لا يطهره أصلاً ، بخلاف المغصوب ونحوه فإن ما يبدله فيه طريق إلى دخوله في يده فهو ملجأ إليه (قوله وبيع) أى الفز (قوله خلافاً لما في الكفاية) أى من عدم جواز بيعه في الذمة (قوله والفرق بينه وبين باب السلم لائح) أى وهو أن باب السلم أضيق لما فيه من الغرر (قوله ويصح بيع فأرة المسك) أى وحدها لو بما فيها حيث

بيعه ، وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذى حله عليه الجلال المحلى ، ويدل على أن الشارح هنا حل كلام المصنف على عدم صحة البيع بحكاية مقابله الآتى . واعلم أن الجلال المحلى إنما حل المتن على ما مر له وإن كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور . وحاصل ما في هذا المقام أن الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعيف من إمكان تطهيره : أى فإن قلنا بالأصح من عدم إمكانه لم يصح بيعه قولاً واحداً ، وخالف الإمام والغزالي فبنياه على الأصح من عدم إمكان تطهيره : أى فإن قلنا بالضعيف صح بيعه قولاً واحداً ، وغلطهما في الروضة قال : وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى . قال الأذرى : وكلام الكتاب : أى المهالج يفهم موافقة الإمام والغزالي انتهى . أى لأن فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره ، فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أو لا فلا تعرض فيه لمسئلة البيع حينئذ ومن ثم زادها عليه في الشارح بعد ، وأما الشارح هنا كالشهاب حجج بأبقياه على ظاهره ، لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك لأن قولهما لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى هو طريقة الإمام والغزالي إلى أن يظهر المتن ، فبناقضه قولهما بعد وأعاد هنا ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره النج ، ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب ، حجج الموافق له مافى الشرح هنا لكن بمجرد القهم (قوله والفرق بينه وبين السلم لائح) أى وهو أن باب السلم أضيق بدليل عدم صحة الاعتياض ونحوه فيه بخلاف المبيع في الذمة ، كذا ذكره الشهاب سم ،

السرجهين وتربية الزرع به مع الكرامة واقتناء الكلب لمن يصيد به أو يحفظ به نحو ماشية ودوب وتربية الجرو المتروك تعليمه لا اقتنائه لمن يحتاج إليه مالا ، ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقا ويحل اقتناء فهد وفيل وغيرهما (الثاني) من شروط المبيع (الضم) به شرعا ولو مالا كجحش صغير ماتت أمه كما في الأنوار والأني به الوالد رحمه الله تعالى لأن بدل المال فيما لا نفع فيه سفه وأجله أكل له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صغار دواب الأرض كقنبرة وخنافس وحية وعقرب ونمل ولا عبرة بما يذكر من منافعتها في الخواص ويستثنى نحو يربوع وضب مما يؤكل ونمل ودود قرّ وعلق لمنعة امتصاص الدم (و) بيع (كل) طير و (سبع) لا ينفع) لنحو صيد أو حراسة كتمر لا يربح ، تعلمه الصيد لكبره مثلا فلا ينافي ما يأتي في الصيد والذباح ، بخلاف نحو فهد لصيد

روى قبل وضعه فيها (قوله وتربية الزرع به مع الكرامة) ينبغي أن محلها حيث صلح نباته بدلونها أما لو توقف صلاحه عادة على التربة به فلا كرامة ، وليس من صلاحه زيادته في النمو على أمثاله (قوله وتربية الجرو) قال في المصباح : والجرو بالكسر ولد الكلب والبيع والفتح والضم لغة (قوله لا اقتنائه لمن يحتاج إليه) ومنه يؤخذ أنه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فانت أو باعها وفي نيته تجديد بدلها لم يجز بقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه . وعبرة مع على منيع : فرع اقني كلبا لماشية ثم باعها أو ماتت وقصد أن يجدها هل يجوز له اقتنائه إلى أن يحصل التجديد أم لا مال هر لثاني لأن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز الاقتناء إلا إن كانت الحاجة ناجزة اه . ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له (قوله ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقا) احتياج إليه أم لا (قوله وغيرهما) أي مما فيه نفع ولو متوقفا (قوله ماتت أمه) أي أو استغنى عنها (قوله الحشرات) جمع حشرة بالفتح اه مختار (قوله كقنبرة) القنبرة بالهمز وتركة ناجة المسك بخلاف الحيوان المعروف فإنه بالهمز فقط اه قاموس بالمعنى . لكن في المصباح : القنبرة تهمز ولا تهمز وتقع على الذكر والأنثى ، والجمع فأر مثل تمره وتمر ، ثم قال : وفارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس ، وقال الفارابي في باب المهموز : وهي القنبرة وفارة المسك ، وقال الجوهري : غير مهموزة من فار يغور والأول أثبت (قوله نحو يربوع) أي من كل ما فيه منفعة ع (قوله مما يؤكل) ظاهره وإن لم يعتد أكله كنبث عرس (قوله وبيع كل طير وسبع لا ينفع) عبارة حج : وكل سبع لا ينفع كالفواسق الخمس ، وكتب عليه م : قوله كالفواسق البخ لو علم بعض الفواسق كالحدة أو الغراب للأصلياء فهل يصبح بيعة لأنه صار منتفعا به وحليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله أو يستمر عليه حكما ؟ فيه نظر ، وظاهر كلامهم أن الفواسق لا تملك بوجه ولا تقضى ، ثم رأيت في شرح العباب بعد كلام الأم وظاهره حرمة اقتنائها : أي الفواسق وهو متجه اه . لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها (قوله بخلاف نحو فهد) أي فإنه يصح بيعه ، قال في المصباح : الفهد سبع معروف والأنثى

وهو غير سديد إذ المبيع في النعمة لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كما سيأتي (قوله المزن الثاني الضم) أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع مالا ينفع به بمجردده وإن تأنى النفع به بضمه إلى غيره كما سيأتي في نحو حتى حطة أن عدم النفع إما القلة كحقيق بر وإما للخصه كالحشرات ، وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالاتضاع به بنحو تسخين ماء إذ ما يشترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم أن يكون بيعة فاسدا ، والحق في التعليل أنه منتفع به في الوجه الذي يشترى له وهو شره إذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة : فتماطيه انتفاع به في وجه مباح ، ولعل ما في حاشية الشيخ مبني على حرمة :

ولو بأن يرجى تعلمه له وفيل لقتال وقرد لحراسة وهرة لدفع نحو فأرو نحو عندليب الأنس بصوته وطاوس للأنس بلونه وإن زيد في ثمنه من أجل ذلك، ويصح بيع رقيق زمن لأنه يتقرب عتقه بخلاف حمار زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته (ولا) بيع (حبي الحنطة) ونحوها كشعير وزبيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كل مالا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لقتله ولهذا لم يضمن لو تلف وإن حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعدّ مالا بضمه لغيره أو لنحو غلاء كالاصطياد بحبة في فسخ، وما نقل عن الشافعي رضى الله عنه من جواز أخذ الخلال والخلالين من خشب الغير محمول على ما إذا علم رضاه، ويحرم بيع السم إن قتل كثيره وقليله، فإن نفع قليله وقتل كثيره كالأفيون جاز (و) لا بيع (آلة الله) المحرم كطنبور وشبابة وصنم وصورة حيوان وصليب فيما يظهر إن أريد به ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نقد

فهدة والجمع فهو مثل فلس وفلوس، وقياس جمع الأئي إذا أريد تحقيق التأنيث فهديات مثل كلبة وكلبات اه: وفي حاشية الكبرى: والفهد يفتح الفاء وكسر الهاء (قوله ولو بأن يرجى تعلمه) أي فلا يشترط للصحة أن يكون معلما بالفعل (قوله وهرة) أي بأن كانت أهلية، أما الهرّ الوحشي فلا يصح بيعه إلا إن كان فيه منفعة كهرّ الزباد وقدر على تسليمه بحبسه أو ربطه مثلا اه حج. ولعل إسقاط الشارح لذلك للاكتفاء بقوله لدفع نحو فار وبقي هل يصح إيجارها للصيد لا؟ فيه نظر، والأقرب الثاني لأن الاصطياد بها ليس من المقدور عليه قياسا على استئجار الفصل للضراب (قوله لدفع نحو فار) أي بشرط أن يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها إذا كانت غير معلمة لانتهاء الشرط المذكور، وقضية قوله أولا ولو مالا صحة بيعها إذا رضى تعليمها وهو ظاهر، ولعل عدم ذكره هذا القيد لأنه لا يرجى فيها غالبا التعليم (قوله وعندليب) هو ما كور ولعله لم يجعل الملة في جواز بيعه حلّ أكله لأن أكله وإن جاز يندر قصده، بخلاف الأنس بصوته فإنه يوجب الزيادة في ثمنه (قوله وطاوس) استشكل القطع بحل بيعه وحكايتهم الخلاف في إيجاره، وقد يفرق بضعف منفعة وحدها اه سم على حج (قوله ويحرم) أي ولا يصح بيع السم إن قتل كثيره، وكذا إن ضرّ كثيره وقليله (قوله فإن نفع قليله) قضيته الحرمة فيما لو لم ينفع قليله وضرّ كثيره، والظاهر أنها غير مرادة لأنه لا معنى للحرمة مع انتفاء الضرر. نعم قد يقال بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحبي الحنطة فإن بيعها باطل لعدم النفع وإن انتفى الضرر فإنا أولى لوجود الضرر فيه، وهل العبرة بالمعاملة له حتى لو كان القدر الذي يتناوله لا يضرّ لاعتياده عليه ويضرّ غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وإن لم يضره؟ فيه نظر، والأقرب الثاني (قوله وقتل كثيره) أي أو ضرّ (قوله جاز) أي البيع (قوله وشبابة) وهي المساة الآن بالغابة (قوله إن أريد به ما هو شعارهم) أي أم لو لم يرد بها ذلك كالصور التي تتخذ من الحصى لرويحها فلا يحرم بيعها ولا فعلها، ثم رأيت الشيخ عميرة نقل ذلك عن البلقيني فليراجع، وفي العلقمي على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله» الخ مانعه: قال النووي: قال العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكاثر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد، وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعتة حرام بكل حال، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها، فأما تصوير ملغس فيه صورة حيوان مثلا فليس بمحرام اه:

وعليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع (قوله وعد مالا) أي متمولا (قوله وصنم وصورة حيوان الخ) معطوف على آلة فهو (قوله إن أريد به) أي بالصليب

وكتب علم هرم إذ نفع بها شرعاً يصح بيع نرد صالح لبيادق شطرنج من غير كبير كلفة فيما يظهر ويبع جارية غناه محرم وكيش نطاح وإن زيد في ثمنها لذلك لأن المقصود أصالة الحيوان (وقيل يصح) البيع (في الآلة) أى وما ذكر معها (إن عد رضاً عنها) بضم الراء مكسر (مالاً) لأن فيها نفعاً متوقفاً كالجش الصغير ود بأنها مادامت على هيئتها لا يقصد منها سوى المعصية، وبفارقته صحة بيع إزاء التقديله كسره، والمرد ببقائها على هيئتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هي له لا يحتاج إلى صنعة وتعيب كما يؤخذ من باب النصب فتعير بعضهم هنا بجل بيع المركبة إذا فلت تركيبتها محمول على فلت لا تعود بعده هيئتها إلا بما ذكرناه، ولا يصح بيع مسكن بلا مر بأن لم يكن له بحر أو كان ونفاه في بيعه لتعذر الانتفاع به سواء أتمكن المشتري من اتخاذ عمر له من شارع أو ملكه أم لا كما قاله الأكثرون وإن شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك، ولا ينافيه ما في الروضة من أنه لو باع داراً واستثنى بيتاً منها ونفى المهر صح إن أمكنه اتخاذ عمر وإلا فلا، لأنه ينفرد في الدوام وهو دوام الملك هنا مالا ينفرد في الابتداء، وإذا بيع عقار وخصص المرور إليه بجانب اشترط تعيينه فلو احتف بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور إليه من جانب لم يمتنع بطل لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب، فإن لم يخصص بأن شرطه من كل جانب أو قال بحقوقها أو أطلق صح ومر إليه من كل جانب. نعم عمله في الأخيرة مالم يلاصق الشارع أو ملكه وإلا مر منه فقط،

وعوم قوله أم لغيره يفيد خلاف ما تقدم عن البلقنى، ويوافق ما في الملقنى من الحرمة مطلقاً ما كتبه الشيخ حميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اهـ. ويمكن حل كلام الشافعي على ما يوافقه بجعل ضمير به راجعاً إلى الصليب وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على إطلاقها، وجرى عليه حج حيث قال: وفي إلحاق الصليب به: أى بالنقد الذى عليه صور أو بالصنم تردد، وينتج الثاني إن أريد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعطيمهم والأول إن أريد به ما هو معروف (قوله لو كتب علم) أى ولا بيع كتب الخ (قوله بضم الراء) أى كما في المصباح واختار (قوله قبل كسره) فإنه قد يباح استعماله لفقد غيره مثلاً فلا يكون استعماله معصية، ويرد على هذا أن آلة اللهو قد يباح استعمالها بأن أخبر طبيب عدل مريضاً بأنه لا يزال مريض إلا مع الآلة ولم يوجد في تلك الحالة إلا الآلة المحرمة، أو يمكن أن يجاب بأن منفعة الآلة على هذا الوجه لا ينظر إليها لأنها نادرة ولأنها تشبه صغار دواب الأرض إذ ذكر لها منافع في الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك، بخلاف الآتية فإن الاحتياج إليها أكثر والانتفاع بها قد لا يتوقف على إختيار طبيب كما لو اضطر إلى الشرب ولم يجد معه إلا هي (قوله من اتخاذ عمر له الخ) وطريقه في هذه أخذها مما يأتي فيمن أراد شراء ذراع من ثوب نفيس أن يحدث المهر في ملك مريد الشراء أو في شارع بالراضى منها ثم يشتري منه بعد ذلك (قوله نعم عمله في الأخيرة) أى قوله أو أطلق (قوله وإلا مر منه) هذا قد يشكل على قوله قبل لا يصح بيع مسكن بلا مر وإن أمكنه الخ إلا أن يفرق بأن ما هنا مفروض فيما إذا كان لها بحر بالفضل من ملكه

(قوله وإذا بيع عقار الخ) عبارة الباب وغيره لو باع عقاراً يحيط به ملكه جاز، وعمر المشتري من أى جهاته شاء وإن لم يقل بتمه بحقوقه فإن شرط له المهر من جهة معينة صح وتعين أو غير معينة لم يصح إلى آخر المسئلة فجعل أصل المقسم ما إذا أحاط ملك البائع به (قوله نعم عمله في الأخيرة الخ) قال الشهاب يسم فيه: مع كون المقسم أنه احتف بملك البائع من جميع الجوانب مساعداً اهـ. ويمكن أن يقال: لا يلزم من احتفائه به أن يكون مستغرقاً لكل جانب منه، فيكون المعنى أن للبائع في كل جانب ملك وإن لم يستغرق الجانب (قوله مالم يلاصق الشارع) أى وله إليه بحر بالفضل وإلا فقد مر أنه

وظاهر قولهم فإن له الميراثية أنه لو كان له ممران تخير البائع، وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله وجه فإن القصد مرور البائع للملك وهو حاصل بكل منهما، وظاهر أن عمله إذا استويا سعة ونحوها وإلا تمين مالا ضرر فيه. ويؤخذ من هذا وقولهم لاختلاف الفرض باختلاف الجوانب أن من له حق المرور في محل معين من ملك غيره لو أراد غيره نقله إلى محل آخر منه لم يميز إلا برضا المستحق، وإن استوى الممران من كل وجه لأن نقله بذلك مستحقة معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين، وقد أتى بعضهم بذلك فيمن له مجرى في أرض آخر فأراد الآخر أن ينقله إلى محل آخر منها مساو للأول من كل وجه، ولو اتسع الممرين فبطلت الحاجة للمرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه لأنه لا ضرر حالا على المارّ أولا لأنه قد يزدحم فيه مع من له المرور من المالك أو مارّ آخر؟ كل محتمل، والأوجه الجواز إن علم أنه لا يحصل للمارّ تضرر بذلك التضييق وإن فرض الازدحام فيه وإلا فلا (ويصح بيع الماء على الشط) والحجر عند الجبل (والتراب بالصحراء) ممن حازها (في الأصح) لظهور النفع فيها وإن سهل تحصيل مثلها، ولا يقدح فيه ما قاله الثاني من إمكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة، فإن اختص بوصف زائد كثير يد الماء صح قطعا، ويصح بيع نصف دار شائع بمثل الآخر، ومن فوائده منع رجوع الوالد وبائع المفسد. الشريط (الثالث) من شروط البيع (إمكان) يعني قدرة البائع حسا وشرعا على (تسليمه) بلا كبير مشقة وإلا لم يصح كما قاله في المطلب واقتصر المصنف عليه لأنه محل وفاق، وسيدكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليمه من هوعنده لتوقف الانتفاع به على ذلك، ولا ترد محتمة في نقد بعض وجوده لمنحة الاستبدال عنه كما سيأتي، وفي بيع نحو مغصوب وضال ممن يعتق عليه كما قاله بعض المتأخرين، أو بيعا ضمنيا لقوة العتق

أو شارع وما منّا لو احتاج إلى إحداث عمر (قوله وظاهر قولهم) أي السابق في قوله صح إن أمكنه اتخاذ عمر وإلا فلا (قوله تخير المشتري) انظر هذا مع ما تقدم من قوله أو أطلق صح ومرة إليه من كل جانب، إلا أن يقال: مراده بتخير المشتري ثبوت الحق له في كل من الممرين، وأن معنى التخير أنه يمر من أيهما شاء في أي وقت أراد وهو خلاف الظاهر (قوله وظاهر أن محله الخ) هذا متصل بقوله السابق ولا يتنافى ما في الروضة الخ. وحاصله أنه إذا باع دارا واستقنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لا لإبانتا ولا نفايا ولها ممران تخير البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف (قوله مالا ضرر فيه) أي على المشتري (قوله لو أراد غيره نقله إلى محل آخر) أي أو شراءه منه (قوله لأنه لا ضرر حالا) وصورة ذلك أن يكون الدرب مثلا مملوكا كله لمن هو متصرف فيه، ولغيره المرور في ذلك لنحو صلاة بمسجد أحدثه صاحب الدرب أو فرن، وبهذا يندفع التوقف الآتي قريبا، أو أن الدرب بتمامه مملوك لواحد ثم باع حق المرور فيه لغيره وأراد بعد البيع البناء لما يضييق به الممر (قوله وإن فرض الازدحام فيه) وقد يقال: بل الأوجه المنع لأنه ببيع مالكه للدرب تبعا جزء من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع، وقضية ذلك امتناع تضييقه بغير رضا منه (قوله ولا ترد محتمة) أي البيع (قوله في نقد) أي بنقد

لا يصح بيع مسكن بلا عمر (قوله وظاهر قولهم فإن له الممر إليه) أي في مسئلة ما إذا باع دارا واستقنى له بيتا منها وهو تابع في هذا للشباب حج، لكنه لم يقدم ما قبله الشباب حج فيها المصحح لهذا الكلام، وعبارته: وفارق ما ذكر أولا ما لو باع دارا واستقنى لنفسه بيتا منها فإن له الممر إليه وإن لم يتصل البيت بملكه أو شارع فإن نفاه صح الخ، وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ في قولتين مما هو مبني على أن الكلام في غير صورة البيت المذكورة (قوله بلا كبير مشقة) قضيتها وإن احتاج إلى مؤنة فليراجع (قوله واقتصر المصنف عليه) أي التسليم (قوله في نقد)

مع كونه يتصرف في الضمى مالا يتصرف في غيره ، والإمكان يطلق نارة في متابلة العلل وتارة في مقابلة التعمر وهو المراد هنا كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله بأن يقدر عليه (فلا يصح بيع الضال) كبير ندّ وطير في الهواء وإن اعتاد العود إلى محله لما فيه من الغرر ، ولأنه لا يوثق به لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجة ، هذا إن لم يكن نخلًا أو كان وأمه خارج الخلية ، فإن كانت فيها صبح كما يجهت بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بقية الطيور بأنه غير مقصود للجوارح وبأنه لا يأكل عادة إلا بما يرعاه ، فلو توقفت صحة بيعه على حبسه لربما أضرب به أو تعذر بيعه بخلاف سائر الطيور ، ولا يصح أيضًا بيع نحو سحك ببركة واسعة يتوقف صحة أخذه منها على كبير كلفة عرفا ، فإن سهل صبح إن لم يمنع الماء رؤيته (والآق) بولو من عرف محله ، ولا يطلق إلا على الآدى (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها أو تسلمها حالًا لوجود حائل بينه وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء الزمن لمنفعة العتق ، إذ ليس ثم منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض أن لا منفعة فيها ذكر سوى العتق لم يصح أيضًا كما أفاده الولد رحمه الله تعالى ، وقول الكافي : يصح بيع العبد الثالث لأنه يمكن الانتفاع بمقتضى تقربا إلى الله تعالى بخلاف الحمار الثالث مردود (فإن باعه) أى المغصوب ، ومثله ما ذكر فيشمّل الثلاثة (لقادر على انتزاعه) أو رده (صح على الصحيح) حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة لما وقع لتيسر وصوله إليه حينئذ وإلا فلا كما قاله

(قوله فلا يصح بيع الضال) يؤخذ من المختار أن الضالة بالهاء خاصة بالبهيمة ونحوها من الحيوان غير الآدى ، وفي المصباح ما يفيد أن الإنسان يقال فيه ضال ، وغيره من الحيوانات يقال فيه ضالة ، وعبارته : والأصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة بالهاء لذلك والأثرى والجمع الضوال مثل دابة ودواب ، ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطعة ثم قال : وقول الغزالي لا يجوز بيع الآق والضال إن كان المراد الإنسان ، فاللفظ صحيح ، وإن كان المراد غيره فينبغي أن يقال والضالة بالهاء فإن الضال هو الإنسان ، والضالة الحيوان الضائع انتهى . وعليه في كلام المصنف يجوز ، إما باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وإما باستعماله في مفهوم كلٍّ منهما وهو المسى عند الحظية بعموم المجاز (قوله رؤيته) ويكفي في الروية الروية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره وباطنه (قوله ولا يطلق إلا على الآدى) لكنه مخصوص في اللغة على ما في المصباح بمن هرب من غير خوف ولا كد تب . أما من هرب الواحد منهما فيقال له هارب لا آق (قوله ولو لمنفعة) راجع إلى قوله الآق والمغصوب (قوله فيها ذكر) أى من الضال والآق والمغصوب (قوله لم يصح) أى بيعه إلا لمن قدر على انتزاعها (قوله مردود) أى فلا فرق بين العبد والحمار في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده (قوله ومثله ما ذكر من الضال والآق) وعبارة حج : ومثله الآخران أو ما ذكر اه . وهى أولى مما ذكره الشارح (قوله لما وقع) أى بالنسبة للمشتري (قوله وإلا) أى بأن

بأن كان ثمنًا في اللغة لأنه هو الذى يستبدل عنه فى معنى الباء (قوله كما أشار لذلك الشارح بقوله بأن يقدر عليه) أى وأشار إليه هو أيضا بقوله يعنى قدره البائع الخ (قوله بأنه غير مقصود للجوارح) أى فلا يبنى عدم عوده بأن أكمله الجوارح ، وعبارة شرح الروض بأنه لا يقصد بالجوارح اه وعبارة الشارح أعم (قوله ولو بمن عرف محله) أى والصورة أنه غير قادر على رده أعطينا بما بقى (قوله ولو لمنفعة العتق) أى بأن اشتراه ليعتقه فلا ينافى ما مر من صحة شراءه من يعتق عليه إذا كان كذلك (قوله ومثله ما ذكر فيشمّل الثلاثة) عبارة النخبة أى المغصوب ، ومثل الآخران أو ما ذكر فيشمّل الثلاثة انتهت ، فالشمول إنما هو بالنسبة للجواب الثانى ، ولعله سقط من الشارح من الكتبة (قوله حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة) أى أو مشقة كما يجهت الشهاب سم أخذنا من

في المطلب . والثاني لا يصح لأن التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه ، ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير إن لم يحتج إلى مؤنة على قياس مامر عن المطلب ، وإلا فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين ، والفرق بين هذه ومثثلة الصبرة إذا باعها وتحتها دكة وهو جاهل بها أن علة البطلان في مسئلتنا هذه الاحتياج في تسليم المبيع إلى مؤنة ، وهي لا تختلف بالعلم والجهل وفي تلك حالة العلم بالدكة تمنعها تضمين القدر فيكون الفرر وهي منتفية حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حلف المشتري ، ولو قال : كنت أظن القدرة فإن عدمها حلف وبأن عدم انعقاد البيع ، وتصح كتابة الآتي والمفصوب إن تمكنا من التصرف كما يصح تزويجهما وعقهما ، فإن لم يتمكنا منه فلا (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه أو تسلمه شرعا كقطع في بناء وقص في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لانتفاء إضاعة المال عنه (من الإناء والسيف) لبطلان نفعهما بكسرهما (ونحوهما) مما تنقص قيمته أو قيمة باقيه بكسره أو قطعه نقضا يحتفل بمثله ككوب غير غليظ وكجدار وأسطوانة فوقهما شيء أو كله قطعة واحدة من نحو طين أو خشب أو صفوف من لبن أو أجر ولم يجعل النهاية صفا واحدا ، وكجزء معين من شيء

احتاج إلى مؤنة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) منهم حجج (قوله بين هذه) الإشارة راجعة لقوله ولو جهل القادر نحو غصبه الخ (قوله ومثثلة الصبرة) أي حيث قلنا بالصحة فيها عند الجهل بالدكة دون العلم (قوله حلف) أي أنه لم يكن قادرا على الابتداء إذ لا يعلم إلا منه (قوله وبأن عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة (قوله كما يصح تزويجهما) أي بأن يأذن السيد للآتي أو المفصوب في النكاح (قوله فإن لم يتمكنا منه) ظاهره وإن رجع زوال الغصب على قرب وتمكن الآتي من العدد بلا كبير مشقة ، ويحتمل خلافا فيها ، وقياس عدم صحة كتابة المؤجر عدم الصحة هنا لعجزه عن الكسب حالا (قوله أو تسلمه) الأولى حذف الألف (قوله من الإناء) ينتج أن يستثنى إزاء التقيد فيصح بيع نصف معين منه لحرمته اقتناؤه وجوب كسره ، فالتقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فيه فلا يضر مراده سم على حجج . ويؤخذ من قوله لحرمته اقتناؤه الخ أن الكلام في إزاء هذه الصفة ، أما إزاء احتياج الاستعماله للنواة فلا يجوز بيع نصف معين منه (قوله يحتفل بمثله) أي بهم . قال في المصباح : حفلت بفلان قمت بأمره ، ولا يحتفل بأمره : أي لا تنبال ولا تهتم به واحتفلت به اهتممت به . قال حجج : تنبيه : هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي ، أو يقال الأمر هنا أوسع ويفرق بأن الضباع هناك تحقق فاحتيط له بخلافه هنا ، كل محتفل : وهل المراد التقص بالنسبة لحل العقد وإن خالف سرعه سرع بقرية أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب معاملها ، كل محتفل أيضا ، ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يبعد (قوله وأسطوانة) أي عمود

مسئلة السلمك في البركة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) يعني شيخ الإسلام وتبعه حجج . وقوله والفرق بين هذه يعني مسئلة المؤنة حيث سوى فيها في البطلان بين حالة العلم والجهل بخلاف مسئلة الدكة حيث فرق فيها بين الحالتين ، وإنما فرض الفرق في حالة الجهل لأنه محل الخلاف ، وعبرة شرح الروض بعد قول الروض : وله الخيار إن جهل نصابها ، وقضيتها صحة العقد في حالة الجهل مع الاحتياج في التحصيل إلى مؤنة ، ولا ينافيه ما تقدم عن المطلب إذ ذلك عند العلم بالخال وهذا عند الجهل به ، فأشبه ما إذا باع صبرة تحتها دكة انتهت ، فراد الشارح رد هذا التشبيه (قوله كما يصح تزويجهما) أي كما يصح تزويج السيد إياهما بأن تكونا أمتين فهو مصدر مضاف لمفعوله ، وهذا هو الأنسب بما قبله وبما بعده من الكتابة والعق من حيث إن الجمع من فعل السيد ،

لا مذكى للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لتوقفه على فعل ما ينقص ماله ، وقد ورد التهي عن إضاعة المال ،
ويشارك بيع نحو أحد زوجي خف وخراص معين من أرض لا مكان بل سهولة تدارك نقصها إن فرض ضيق مرافق
الأرض بالعلامة (ويصح) البيع البعض المعين (في الثوب الذي لا يتقص بقطعه) كغليظ الكرباس (في الأصح)
لانتفاء المحلور كما مر ، وفي النفيس بطريقه وهي كما في المجموع مواطأتهما على شراء البعض ثم يقطع البايع ثم
يعقدان فيصبح اتفاقا واغترله قطعه مع أن فيه نقصا واحتمال عدم الشراء لأنه لم يلجأ إليه بعقد ، وإنما فعل رجاء
الربح فيبينهما فرق ظاهر . والثاني لا يصح لأن القطع لا يخلو عن تغيير المبيع ، ولا يصح بيع ثلج وجددها ويسلان
قبل وزنها إن لم تكن لهما عند السيلان قيمة ، وإلا فالأوجه كما بجته الشيخ عدم انفساخ العقد وإن زال الاسم
كما لو اشترى بيضا ففرخ قبل قبضه (ولا يصح بيع) عين تعلق بها حق يفوت بالبائع لله تعالى كماء تمين للظهر ،
أو لآدى كتوب استحق الأجير حسبه لقبض أجره نحو قصره أو إتمام العمل فيه ونحو (المهون) جعلنا بعد القبض
أو شرعا بغير إذن مرتبه إلا أن يباع منه (ولا) القن (الجانبي المتعلق برقبته مال) لكونها خطأ أو شبه عمد أو عمدا
وعنى على مال أو أتلف مالا بغير إذن المجني عليه كما أرشد إليه ما قبله أو تلف ماسرقة (في الأظهر) لتعلق حقهما
بالرقبة . ومحل الثاني إن بيع لغبر غرض الجنابة ولم يفده السيد ولم يختر فداءه مع كونه موسرا ، والأصح لانتقال
الحق إلى ذمته في الأخيرة وإن كان الرجوع عنه جائزا مادام القن باقيا بملكه حل أو صافه لثبني بطلان بيعه عند
وبقاء التعليق ، فإن لم يرجع أجبر على دفع أقل الأمرين من قيمته والأرض ، فإن تعذر لفلسه أو تأخر هيئته

(قوله كغليظ الكرباس) أى القطن (قوله وهي كما في المجموع) أى طريقه (قوله فيبينهما فرق ظاهر) أى ثم إن كان
المشتري عالما غير مرید للشراء باطنا حرم عليه مواطأة البايع لتغيره بمواطأته وإن كان مریدا ثم عرض له عدم الشراء
بعد لم تحرم المواطأة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويصدق في ذلك لأنه لا يعلم إلا منه
(قوله عدم انفساخ العقد) لا تظهر مقابلة هذا لما قبله ، فإن مقابل عدم الصحة هو الصحة دون عدم الانفساخ بل حق
المقابلة ولا فيصح ولا ينسخ (قوله ففرخ قبل قبضه) أى فإنه لا ينسخ بيه (قوله كماء تمين للظهر) أى بأن دخل
وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به غيره (قوله ونحو المهون جعلنا) بأن برهنه مالكة عند ربّ المدين (قوله أو شرعا)
بأن مات من عليه وتعلق الحق بركته (قوله إلا أن يباع منه) أى لأن في قبوله للشراء إذنا وزيادة (قوله ومحل الثاني)

وما صورّه به شيخنا في الحاشية مبنى على أن المصلر مضاف لفاعله ولا ينفى ما فيه (قوله بالعلامة) متعلق بضيق
لا بتدارك كما لا يخفى ، ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة أرض يجانبها أو نحو ذلك (قوله ولا يصح بيع ثلج وجد
الخ) عبارة الروض : ولا يصح بيع جمد وثلج وزنا وهو يتناع قبل وزنه (قوله عدم انفساخ العقد) انظره مع
أن الكلام في الصحة وعدمها (قوله بغير إذن المجني عليه) متعلق ببيع المقدّر في كلام المصنف : أى ولا يصح بيع
الجانبي المذكور بغير إذن المجني عليه كما أرشد إليه ما قبله في كلام المصنف من تقييده عدم الصحة في مسئلة المهون
بغير الإذن ، لكن كان على الشارح أن يقدم مسئلة السرقة على هذا كما صنع حجج (قوله فإن لم يرجع) أى وباع
كما صرح به غيره إذ محل الإيجاب إنما هو بعد البيع كما يعلم من شرح الروض كغيره ، ويدل عليه من كلام الشارح
قوله الآتي فسبح البيع (قوله أو تأخر غيبته) عبارة التحفة : أو تأخر لغيثته انتهت ، فالتأخر قسم التعذر لا قسم منه

أوصيره على الحبس فسحق البيع وبيع في الجناية . نعم إن أسقط القسح حقه كأن كان وارث البائع فلا فسح إذ به يرجع العبد إلى ملكه فيسقط الأرض ، نيه على ذلك الزركشي ، ومقابل الأظهر يصح في المورس ، وقيل والمسر (ولا يضر) في صحة البيع (تعلقه) أي المال بكسبه كأن زوجته سيده ولا (بذمته) كأن اشترى فيها شيئا من غير إذن سيده وأتلفه لانتفاء تعلق الدين بالرقبة التي هي محل البيع ولا حجر للسيد على ذمة عبده (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) بريقته (في الأظهر) لأنه مرجو السلامة بالعفو عنه كرجاء عصمة المرتد والمحرم وشفاء المريض ، بل لو تحم قتل في قطع طريق لقتله وأخذته المال كان كذلك نظرا لحالة البيع . أما تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر جزما ، والثاني لا يصح لأن المستحق يجوز له العفو على مال ، وقد تقدم أن تعلق المال مانع ، فلو عفا بعد البيع على مال بطل البيع كما رجحه البلقيني (الرابع) من شروط المبيع (الملك) في المعقود عليه التام ، فخرج بيع نحو المبيع قبل قبضه إذ لا يصح بيعه كما سيأتي (لمن له العقد) الواقع من عاقد أو موكله أو موليه فدخل في ذلك الحاكم في بيع مال الممتنع والمتعلق لما يخاف تلفه والظاهر بغير جنس حقه ، والمراد أنه لا بد أن يكون مملوكا لأحد الثلاثة (فيبيع الفضولي) وشراؤه وسائر عقود في عين لغيره أو في ذمة غيره كقوله اشترت له كذا بألف في ذمته وهو من ليس

أي محل عدم صحة بيع الثاني وهو الجاني (قوله فسحق البيع) لعل القاسخ له الحاكم ، ويحتمل أن القاسخ له المجني عليه . ثم رأيت في سم على حجج عن شرح العباب : والقاسخ له المجني عليه اهـ (قوله وبيع في الجناية) أي ويكون البائع له الحاكم (قوله كأن كان) أي المجني عليه (قوله فلا فسح) أي فلا يفسخه الحاكم ولو فسح لم ينفذ فسحه (قوله إلى ملكه) أي المورث (قوله وكذا لا يضر) تعلق القصاص بريقته ، فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كأصله بعد ذلك . حاصله أنه إن كان جاهلا انفسح البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع ، وإن كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسح لم يرجع بشئ اهـ . وقوله إن كان جاهلا : أي واستمر جهله إلى القتل ، بخلاف ما إذا لم يستمر فإنه إن فسح عند العلم فلا كلام وإلا لم يرجع وهو معنى قوله أو بعد الخ اهـ سم على حجج (قوله بالعفو عنه) أي بجائنا (قوله كأن كذلك) أي كالتعلق بريقته قصاص (قوله فلو عفا) أي المجني عليه (قوله التام) أخذه بمحمل كلام المصنف عليه لأن الشيء إذا أطلق انصرف لفردته الكامل (قوله فخرج) أي بقوله التام (قوله نحو المبيع) كصداق المرأة وعوض الخلع المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بقصد : أي كما لو كان المال متعلقا بريقته وقت البيع (قوله أو موليه) وجه الدخول أنه أراد بالولي من أذن له الشارع في التصرف في المال المعقود عليه ، وإلا فالظاهر ونحوه لا ولاية لهما على المالك (قوله والمراد أنه الخ) إنما قال ذلك ليكون من شروط المبيع إذ المالك من صفات العاقد والكلام في المعقود عليه (قوله لا بد أن يكون) أي موليه (قوله وسائر عقود) لو عبر بالتصرف كان أهم ليشمل الحل أيضا كأن أطلق أو أعتق اهـ زيادى . اللهم إلا أن يقال : لما عبر بالعاقد فيما لم يشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر الخ أو أن الخلاف بالأصالة إنما هو في العقود (قوله أو في ذمة غيره) بخلاف ماله اشترى بعين ماله لغيره أو في ذمته أو قال في الذمة أو أطلق لغيره بلا إذن فإن العقد يقع له وتلغو التسمية ، فإن فعل ذلك بإذنه صح للغير ويكون المدفوع قرضا (قوله وهو) أي

(قوله فسحق البيع) أي لو كان باعه بعد اختياره القداء (قوله نعم إن أسقط القسح حقه) يعني المجني عليه (قوله أو موليه) أي ولو في خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه ، وهذا هو وجه الدخول الذي أشار إليه الشارع بعد (قوله والمراد أنه) أي المبيع : أي لأن الكلام إنما هو في شروطه لا في شروط العاقد

بوكيل ولاولى للمالك (باطل) تغير إلا فيها تملكه رواه أبو داود والترمذى ، وقال إنه حسن . لا يقال علوه عن التعبير بالمعقد إلى من له العقد وإن أفاد ما ذكر من شذوه المعقد وموكله وموئله يدخل فيه القسوى ، ومراده إخراجها فإن العقد يقع للمالك موقوفا على إجازته عند من يقول بصحته . لأننا نقول : المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح لرد الإيراد بقوله الواقع ليفيد به أن الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف القسوى الصحة لا أنها ناجزة ، والموقوف الملك كما نقله المصنف عن الأكثرين ، وحكا عنه كل من المعادى والزركشى فى قواعدهم ، وإن نقل الرافعى عن الإمام أن الصحة ناجزة والمتوقف على الإجازة هو الملك ، وأفاد الوالد رحمه الله أن الشيخين صرحا فى باب العدد بأن الموقوف الصحة (وفى التقديم) وحكى عن الجديدي أيضا عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (إن أجاز ماله) أو ليه العقد (نفذ وإلا فلا) واستدل له بظاهر خبر عروة . وأجيب عنه بأنه محمول على أن عروة كان وكىلا مطلقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها ، وعند القائل بالجواز

أى القسوى (قوله ولاولى للمالك) يدخل فيه الظاهر والمقتضى فإن كلا منهما ليس بوكيل ولاولى . ويحاج بما قدمنا من أن المراد بولى المالك من أذن له الشرع فى التصرف فى ماله ، وعليه فكل من الظاهر والمقتضى وكيل من المالك بإذن الشرع له فى التصرف (قوله لكن يدخل فيه) أى من له العقد (قوله من يقع له العقد) أى حالا بأن يكون ناجزا ، وإلا فجرد كونه يقع له العقد لا يدفع الاعتراض ، وبعبارة حج : من يقع له العقد بنفسه ، وعلى التقديم لا يقع إلا بالإجازة فلا يرد (قوله كما نقله) أى أن الموقوف على الإجازة الصحة لا الملك (قوله بأن الموقوف الصحة) معتمد (قوله على رضا المالك) لعله إنما قيد بذلك لوقوعه فى تعليل القديم أى أنه راعى (قوله فى الحديث) إنما البيع عن تراض وإلا لقوله بمعنى أنه يفتى عنه (قوله إن أجاز ماله) وينبى على هذا أن تكون الإجازة فورية . وفى الأنوار : لو قال لمدينه اشترى عيدا مما فى ذمتك صح للموكل وإن لم يعين العبد وبرئ من دينه ورد وإن جرى عليه جمع متقدمون بأنه مبنى على ضعف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض ، وإنما اغترى فى صرف المستأجر فى العمارة لأنه وقع تابعا لا مقصودا ، ولك أن تقول : إنما يتجه تضعيفه إن أرادوا احسان ما أقبضه من الدين المصرح به قوله وبرئ من دينه . أما وقوع شراء العبد للأذن ويكون ما أقبضه قرضا عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرده اه حج . أقول : وقد يتوقف فيه بأنه إنما أذن له ليشترى بما له عليه من الدين لا بما له عند نفسه ، والوكيل إذا خالف فى الشراء بما أذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للموكل ، والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الدين بحاله ، وقوله وهو جواز اتحاد القابض والمقبض : أى ولأنه يلزم عليه أن يكون الإنسان وكىلا عن غيره فى إزالة ملك نفسه ، وقوله فيقع التقاض بشرطه أى وهو اتحاد الجنس (قوله أو وليه) أى أو وكيله فيها يظهر ، ولعله لم يذكره لأن فيه تفصيلا وهو أنه إذا وكله فى جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذها وإلا فلا (قوله نفذ) منه تنفيذ الناضى ومضارعه مضموم بخلاف نقد الماهل ومضارعه مفتوح ، ومعناه القراع اه (قوله ولا فلا) أى بأن رد صريحا أو سكت (قوله واستدل له) أى التقديم (قوله بظاهر خبر عروة) وهو أنه صلى الله عليه وسلم وكله فى شراء شاة فاشترى له شاتين ثم باع واحدة منهما (قوله وعند القائل بالجواز) صريح

لفظ فى مقدر فى كلام المصنف (قوله فإن العقد يقع للمالك موقوفا) يجب حذف لفظ يقع وإلا لم يصح الجواب الآتى (قوله ولهذا أشار الشارح) أى وأشار إليه هو أيضا فيما مر

يصح التسليم بدون إذن المالك ، والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد ، فلو باع مال الطفل **فيلغ** **والبيع لم يهد** ، وحل اختلاف ما لم يضر للمالك ، فلو باع مال غيره بضرته وهو ساكت لم يصح قطعاً كما في **المجموع** ، وتؤيد على المصنف وشارحيه قول الماوردي : يجوز شراء ولد المعاهد منه ويملك لاسيما لأنه تابع لأمان أبيه **أهـ** . ورد بأن إرادته يعمه تتضمن قطع تبعية لأمانه وبانقطاعها بملكه من استولى عليه إن قلنا إن المتبوع يملك قطع أمان التابع ولديه نظر ظاهر ، وبتسليمه فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه ، فما بذله إنما هو في مقابلة تحكيمه منه لاعتير ، وبهذا يعلم أن من اشترى من حربيّ ولده بذار الحرب لم يملكه بالشراء لأنه حرّ إذ بدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه إن اختاره الإمام ، بخلاف شراء نحو أخيه ممن لا يعتق عليه بذلك منه ومستولده إذا قصد الاستيلاء عليهما فإنه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما وقد أفاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه (ولو باع مال مورثه) أو غيره أو اعتق رقيقه أو زوج أمته (ظاناً حياته) أو عدم إذن الغير له (فإن ميتاً) يسكن الياء في الألفصح

في جواز الإقدام على العقد على القديم ، ويوجه بأنه لا ضرورة على المالك فيه لأنه لم يتصرف في شيء من أمواله ولا ألزم فتمت بشيء ، وقد يكون في ذلك مصلحة لمن يقع له العقد ، وبهذا فارق ما بحث من حرمة الإقدام ، وإن قلنا بالصحة فيما لو باع مال مورثه ظاناً حياته فإن في ذلك تعدياً في مال الغير سباً وبيعاً مقتض عادة لتسليمه من المشتري ونفوذه على ماله (قوله يمتنع) أي فلا دلالة في خبر عروة (قوله فيلغ) أي الطفل وأجاز وهل تعتقد الإجازة من الولي حيثلذ الملك التصرف حال العقد أم لا لانزاهه ببلوغ الطفل ؟ فيه نظر ، وظاهر كلامه الأول . ويوجه بأنه لما كان من آثار تصرفه الأول نزل منزلة الواقع قبل بلوغه (قوله بضرته) أي مع تبسر مراجعته بلا مشقة فيما يظهر ولا كان كالثابت (قوله كما في المجموع) ولعل وجهه أنه في الغالب ربما تقتضي المصلحة البيع في غيبته والتأخير إلى مراجعته يفوت ذلك بخلاف الحاضر (قوله ورد على المصنف) أي حيث قال : الرابع الملك ممن له العقد ولد المعاهد غير مملوك لأبيه (قوله ورد) أي إirاده على المصنف ، ورد الإيراد يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلاً بصحة ما قاله الماوردي (قوله وفيه نظر) أي وفي كون المتبوع يملك قطع أمان التابع (قوله بل بالاستيلاء) أي لم يملكه بالشراء وإنما ملكه بالاستيلاء فهو عطف على الأول (قوله فيلزمه تخميسه) أي كل من ولد المعاهد والحربي (قوله أو تخميس فدائه) وهذا يجري في شراء ولد المعاهد لما علل به من أنه لم يملكه بالشراء (قوله إن اختاره الإمام) صريح في أن من أسر حربياً لا يستقل بالتصرف فيه إلا بعد اختيار الإمام الفداء أو غيره . وبجارية حج في السير تصرح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ : فإن كان المأخوذ ذكراً كاملاً تخير الإمام فيه ، وبجارية الشارح أيضاً في فصل الغنمية بعد قول المصنف وكذا لو أسره : أي فإن له سابه نصها : نعم لاحق له : أي للآسر في رقبته وفدائه لأن اسم السلب لا يقع عليهما (قوله نحو أخيه) أي أخى البائع (قوله بذلك) أي بدخوله في ملكه (قوله إذا قصد) أي البائع (قوله أو زوج أمته) يحتمل أن الأمة مثال فتلها بنت مورثه التي هي أخته بأن أذنت له انتهى سم على منهج

(قوله ورد) بأن إرادته (الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارح لكلام الماوردي كما يعلم بتأمل بقية الكلام خلافاً لما في حاشية الشيخ (قوله بل بالاستيلاء) في هذا السياق تسمح لم يرد الشارح حقيقة مدلوله . وحاصل المراد منه أنه لا يملك بالشراء وإنما يصير مستولياً عليه فهو غنمية يختار الإمام إحدى النصال بدليل قوله فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه : فالتدفع قول الشهاب سم قد يشكل قوله : أي الشهاب حج إذ ما هنا كسبارة أو تخميس فدائه إن اختاره الإمام لأنه إذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقاً فما معنى اختيار الإمام والفداء (قوله ممن لا يعتق عليه) من بيانية للنحو

أوتأذنه (صحح) البيع وغيره (في الأظهر) اعتبارا في العقود بما في نفس الأمر لعدم احتياجها لنية فائني التلاعب وبفرضه لا يضر لصحة نحو بيع المازل الوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة . وإنما لم يصح تزويج الخفي وإن بان واضحا ولا نكاح المشتبهة عليه بحرمه . ولو بان أن أجنبية لوجود الشك في حل العقود عليه وهو يحتاج له في النكاح ما لا يحتاج لولاية العاقد وإن اشتركا في الركنية ، وعلم مما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وأن الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فإن بخلافه وهذا مرادهم وإن لم يصرخوا به (الخسيس) من شروط المبيع (العلم به) أي العقود عليه عينا في المعين وقدرها وصفة فيها في الذمة كما يعلم من كلامه الآتي للهي عن بيع الغرر وهو ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما : أي من شأنه ذلك فلا يترس بمخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المنصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود ، وقيل ما انطوت عنا عاقبته ، وقد يفتر الجهل للضرورة أو المساعدة كما سنينه في اختلاف حمام البرجين وكما في بيع القفاح وماء السقاء في الكوز ، قال جمع : ولو لشرب

(قوله صحح) أي مع الحرمة (قوله في الأظهر) هذا ظاهر إن كانت الصيغة على سبيل الجزم ، أما لو قال إن كان أبي مات فقد يمتكها ، فقياس مامر للشارح فيها لو قال إن كان اشتراه لي وكيلي بكذا فقد يمتك أن يجري فيه التفصيل بين أن يغير به ويصدق الخبير فيصح ، وبين ما إذا لم يغير به أو أخبر ولم يصدق فإنه لا يصح ، ولكن تقدم أن مسألة الوكيل مشكلة بظاهر ماتقدم في إن كان ملكي فقد يمتك ، وتقدم للشارح الفرق ثم بأن الشرط في هذه أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل ، إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه ، ثم رأيت سم على حج صرح بذلك فيما ذكر ونحوه قال كما اعتمدته الأسنى أخذنا من كلام ابن الصباغ في هذه ونظائرها ولم يذكر مقابل الأظهر ، وعبارة المحل : والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه (قوله اعتبارا في العقود) ومثلها العبادات ، فالعبرة فيها بما في نفس الأمر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء للاتصاف بالصحة فإن العبرة بالنسبة لها أيضا بما في ظن المكلف ، فمن ظن أنه متطهر ثم بان حدثه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها ، وإن وجب عليه القضاء بأمر جديد كما يصرح به كلام المحل في شرح جمع الجوامع (قوله وبفرضه) أي التلاعب (قوله والوقف هنا وقف تبين) ويرتب على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد (قوله وإنما لم يصح تزويج الخفي) أي بأن يكون زوجا أو زوجة ، بخلاف ماله زوج أخته مثلا بإذنها فإنه يصح لرجوع الردد في أمره للشك في ولاية العاقد (قوله وإن بان واضحا) لا حاجة إلى الواو هنا ولا في قوله بعد ولو بان الشك بل تركها أظهر لوضوح البطلان عند عدم التبين (قوله وعلم مما تقرر) أي من صحة بيع مال موزه الخ فإن الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك (قوله من شروط المبيع) أراد به ما يشمل الثمن (قوله والعلم به) هل يمكن علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب ؟ والوجه لا انتهى سم على حج . وقد يتنازع فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال الجاهل بالثمن ولينك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح فإن قياسه هنا الصحة ، إلا أن يفرق بأن التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا ، وينبغي الاكتفاء بالمقارنة أيضا (قوله وهو) أي الغرر (قوله للضرورة) أي فلا يشترط العلم (قوله وكما في بيع القفاح) . قال في القاموس : القفاح كرمان

(قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ) يعني عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط (قوله وإن لم يكن الأغلب عدم العود) أي كأن كان الغاصب غير قوي الشك لكن يحتاج للتخليص منه لمونه (قوله وكما في بيع القفاح الخ) أي فالبيع محكوم بصحته واغتر فيه عدم العلم بالمساحة كما لا يخفى

جاجة وكل ما المقصود به ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامنا لقدر كفايته مما فيه لأنه مقبوض بالشراء الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونها أمانة في يده ، فإن أخذه من غير عوض ضمنه لأنه عارية دون ما فيه لأنه غير مقابل بشئ فهو في معنى الإباحة ولو كان له جزء من دار يجعل قدره فباع كلها صح في حصته

هذا الذي يشرب سحى به لما يرتفع في رأسه من الزبد انتهى . وهو ما يتخذ من الزبيب (قوله لأنه مقبوض البخ) يتأمل مع قوله وقد يغتر بالجهل في أن مقتضاه حصة العقد على ما ذكر ، اللهم إلا أن يقال : وجه الاختار أن مثل ذلك يؤخذ في العادة بلا صيغة فهو من المعاطاة (قوله فإن أخذه من غير عوض) وبقي مثل هذا التفصيل في فتجان القهوة ونحوه ، فإن أخذه بلا عوض من المالك ولو بمأذونه ضمن الطرف دون ما فيه ، أو بعوض ضمن ما فيه دونه . ومن المأخوذ بعوض ما جرت به العادة الآن من أمر بعض الخاضعين لساق القهوة بدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الآخذ ، لأن مالكة إنما أباح الشرب منه بعوض فكان كالو سلمه له بالعوض . وبقي ما لو اختلف الدافع والآخذ في العوض وعلمه هل يصلق الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب تصديق الآخذ لأن ما ذكره موافق للغالب ولأن الأصل عدم ضمان الطرف ، وينبغي أن هل ذلك حيث لم توجد قرينة يصلق الدافع ككون الآخذ من الفقراء الذين جرت عادتهم بأنهم لا يدفعون ثمنًا (قوله صح في حصته)

(قوله لأنه مقبوض بالشراء الفاسد) لا يناسب ما صرح به كلامه من الصحة فيما ذكر كما أشرنا إليه ، ولعله بئى الكلام هنا على أنه لم يذكر بدلًا كما هو المعتاد ، وحينئذ فهو صريح فيما قاله المتولى من أن الإطلاق يقتضى البذل بخريان العرف به ، وإن أشار الشهاب سم في حواشيه التحفة إلى التوقف فيه ، ووجه صراحة كلام الشارح فيما قاله المتولى أنه محمول كما ذكرناه على ما إذا لم يذكر بدلًا ليكون فاسدًا حتى يوافق ما قلناه ، ولا ينبغي أن المراد البذل ممن شرب أو من غيره إذا أمر السقاء بإسقاله ، ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذ ما هنا يجري فيها حرف بعرف ، هذا كله فيما إذا انكسر الفئجان مثلاً من يد الشارب ، أما إذا انكسر من يد غيره بأن دفعه إلى آخر فسقط من يده فإتينا بضمينان مطلقاً والقرار على من سقط من يده . ووجهه في صورة القرض ماسياً في أن المستعير من المستاجر إجارة فاسدة ضامن كغيره وأما إذا انكسر من يد الساق فاعلم أن الساق على قسمين : قسم يستأجره صاحب القهوة ليسق عند بآجرة معلومة فهو أجبر لا يضمن ما تلغ بيده من الذى استؤجر له إلا بتقصير كما يعلم مما سياتى في الإجارة ، وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن كل كذا وكذا من الفئجانين بكذا وكذا من الدراهم ، فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح في القسم الأول في كلامه ، إذ القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفئجانين مقبوضة بالإجارة الفاسدة . وبقي قسم ثالث حدث الآن وهو أن صاحب القهوة يحتسب الضياع على الفئجانين فيسلم للساق مقداراً معلوماً من الفئجانين ويقبضه له ويحمله في تسليمه . فإذا أراد أن يشتري منه قهوة يأتي بفئجانين من تلك الفئجانين التى سلمها له يأخذ فيه القهوة ، والظاهر أن الفئجانين مقبوضة له حينئذ بالعارية إذ لم يقع بدل ولا في العرف حتى يكون في نظير استعمالها ، وإنما البذل في نظير القهوة لا غير ، وحينئذ إذا تلف منه يضمنها ضمان العارية ويضمن ما فيها بالشراء الفاسد ، هذا إذا تلفت في يده ، أما إذا تلفت في يد الشارب فيبقى فيه ماسياً في العارية فيما إذا تلف المعاري في يد من أخذه من المستعير هكذا ظهر لي فليتأمل .

كما قطع به الففال وصرح به البغوى والرويانى ، والمفهوم من كلام صاحب التهذيب البطلان ، وقد يدل للأول قولهم لو باع عبدا ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ، ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به ، وهل لو باع حصة فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي يجهل قدرها كما لو باع الدار كلها ، أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته ، بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتمل ، ولعل الثاني أوجه ، وفي البحر يصح^١ بيع غلته من الوقت إذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الأجناد (فبيع) اثنين عديهما لثالث

معتمد (قوله والمفهوم الخ) اعتمده حج (قوله وقد يدل للأول) أى الصحة (قوله وهل لو باع حصة) أى من دار وإحال أنه يجهل قدر حصته منها (قوله أو يفرق) أى فلا يصح البيع (قوله بأن هنا لم يتيقن الخ) ومنه يؤخذ أنه لو يتيقن بيع الكل كأن علم أن له دون النصف كان كبيع الجميع (قوله ولعل الثاني) هو قوله أو يفرق (قوله إذا عرفها) أى يفرازها له أو يعلمه بقدرها بالخزنية بمدروية الجميع للماقدين (قوله كبيع رزق الأجناد) وعبرة الشارح في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة مانصه : ويلحق به ما أفرزه السلطان لجندي تحليكا كما لا يخفى فله بمدرويته بيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجندي نص عليه ومن ثم ملكه بمجرد الإفراز انتهى (قوله فبيع اثنين عديهما الخ) هذا كقول البهجة : لا أن بيع عبيد جمع بشئ . أى فلا يصح ، وكتب عليه سم : قبله في التنبيه بما إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن ، ومنه عليه البلقيني في تدريبه ، ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره ، قال ابن الرضا : واحترز به عما إذا علم التوزيع قبل العقد فإنه يصح ، وعليه يدل كلامهم واستدل بغيره ذكره في الوكالة قال : ويجوز أن يكون احتراز عما إذا فصل الثمن مثل يبتك العبدین بمائة ستون لهذا وأربعون لهذا فإنه يصح ، لكن قد يقال : ليس الثمن هنا واحدا بل ثمنين اه شرح العباب : أقول : وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على حصة من درهم وخمسة دنانير مثلاً ثم قال يبتك بالثمنين درهم ودنانير صح وحل على ما توافقا عليه ، وكذا نظرنا من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد إذا توافقا عليه قبل ، وهذا يجري في أمور كثيرة يقال فيها بالبطلان عند عدم ذكرها في العقد

(قوله وصرح به البغوى والرويانى والمفهوم من كلام صاحب التهذيب البطلان) هذا ساقط في بعض النسخ وإسقاطه هو الصواب أما أولا فلأن البغوى ممن يقول بالبطلان لا بالصحة كما في التحفة وغيرها وهو المذكور في قول الشارح والمفهوم من كلام صاحب التهذيب إذ صاحب التهذيب هو البغوى وأما ثانيا فلما أشرنا إليه من التناقض في النسبة للبغوى (قوله أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته) قضيته أنه لو يتيقن ذلك بأن علم أن ما باعه يزيد على حصته أنه يصح وقضيته أيضا أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح لأنه صدق عليه أنه لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته كما إذا كان يعلم أنه يملك فوق النصف لكنه باع النصف ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال : إنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل (قوله وفي البحر يصح بيع غلته من الوقت) أى إذا أفرزت أو عينت بالخزنية وكان قدر رأى الجميع : أى ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه إياها ، لكن سيأتى له في باب الهبة مانصه : ولو تبرع موقوف عليه بمصته من الأجرة لأكثر لم يصح ، لأنها قبل قبضها إما غير مملوكة أو موهبة ، فإن قبض أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح وإلا فلا اه . وما ذكره في الهبة لمنص من إفتاء المحقق أبى زرعة نقله عنه المناوى في تفسيره في باب الهبة من الكتاب السادس ،

(١) (قوله وفي البحر يصح الخ) لفظ في البحر ليس في نسخة المؤلف اه .

بشأن واحد من غير بيان ما لكل^١ منه ويبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلا وإن استوت فيهما (باطل) كما لو باع بأحدهما للجهل بعين المبيع أو التفت وقد تكون الإشارة والإضافة كافية عن تعيين كداری ولم يكن له غيرها وكهذه الدار ولو غلط في حدودها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهى الكوم من الطعام ومثل ذلك بيع صاع من جانب منها معين ، وخرج بها نحو أرض وثوب كما يعلم مما يأتي (تعلم صيغاتها) للمتعاقدین كعشرة لاتقاء الفرر وينزل ذلك على الإشاعة فلو تلف بعضها تلف بقدره من البيع (وكذا إن جهلت) صيغاتها لما يصح البيع (في الأصح) لتساوى أجزائها فلا غرر ، وللمالك أن يعطى من أسفلها وإن لم يكن مرياً إذ رؤية ظاهر الصبرة كروية باطنها وينزل على صاع مبهم ، حتى لو لم يبق منها غيره تعين وإن صب عليها مثلها أو أكثر لتعذر الإشاعة

فتنبه له فإنه دقيق جدا ، ويؤيد ذلك قول الشارح الآتي . نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا البيع (قوله ولو غلط في حدودها) أى إما بتغيرها كجعل الشرق غربيا وعكسه ، أو في مقدار ما ينهى إليه الحد الشرق مثلا لتضيق الغلط من كل منهما في تحرير ماحد به قبل لأن الرؤية للمبيع شرط قبل العقد ، فلزأها وظن أن حدودها تنهى إلى عملة كذا فإن خلافا فالتقصير منه حيث لم يمن النظر فيما ينتهى إليه الحد ، فأشبه ما لو اشترى للمشتري لعدم الخلط في ذات المبيع وبقي ما لو أشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كأن قال بعثك وأجرتك هذه الدار أو الأرض على أنها عشرون ذراعا ، وسيأتي ما يؤخذ منه صحة العقد وثبوت الخيار للمشتري إن نقصت والبائع إن زادت في قوله ويختير البائع في الزيادة البيع (قوله وهى الكوم من الطعام) أى البر ونحوها مما تكنى رؤية ظاهره ، وقصيته أن الكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة ، وصيغة المصباح : والصبرة من الطعام جمعها صبر مثل غرفة وغرف ، وعن ابن دريد : اشتريت الشيء صبرة : أى بلا كيل ولا وزن اه . وهو ظاهر في عدم اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ، ويأتي في الربا ما يوافقه ، ومنه قول الشارح عند قول المصنف ولو باع جزا الف الخ مما نصح : أو صبرة دراهم بأخرى موازنة اه . وقد يقال : ما نقل عن ابن دريد معنى آخر للصبرة هو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه (قوله لها) أى أو لأحدهما حج . وقد يتوقف فيه بأن العلم منهما بقدرها صيغته محمولة على أن المبيع جزء شائع وصيغة الجهل محمولة على أن المراد أى صاع كان فلم يكن المقود عليه معلوما لها فالقياس البطلان ، وقد يؤيده إسقاط الشارح له (قوله أن يعطى من أسفلها) أى في صورة الجهل فقط . بخلاف صورة العلم فإن البيع ينزل على الإشاعة (قوله وإن صب عليها) هل يجري في معلومة الصيغتان مع الإشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينهى ثم اه سم على حج . وبقي ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بأن الباقي شركة على الإشاعة وحصر التالف فيها يخص البائع فيه نظر ، والأقرب أنه كذلك لأن الأصل عدم انقراض

وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لأن ما هنا في العلة نحو الفرة وما يأتي في الأجرة إذ هى دين عند المستاجر والدين إنما يملك بقبض صحيح (قوله بيان ما لكل) أى من العبدین أو المالكين ، وقوله منه : أى من الثمن

(١) (قوله بيان ما لكل) نسخة المؤلف بيان كل اه .

مع الجهل ، ويفارق بيع خراج من نحو أرض مجهولة اللرعان وشاء من قطع ويبيع صاع منها بعد تفريق صعاتها ولو بالكيل يتفاوت أجزاء نحو الأرض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت أعيانا متميزة لا دلالة لإحداها على الأخرى فصار كبيع أحد الثوبين ، ومحل الصحة هنا حيث لم يريد صاعا معينا منها أو لم يقل من باطنها أو لا منها وأحدهما يحل كيهل كيهل للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم بأنها نقي بالمبيع ، أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه ، صرح به الماوردي والقارقي وغيرهما ، ونظر فيه لأن العبرة هنا بما في نفس الأمر فقط فلا أثر للشك في ذلك إذ لا تعتمد هنا ، ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فإن علم المشتري بذلك فهو كبيع الغائب ، لأن الاختلاف يمنع الروية عن إفادة التخمين ولأنه يضعف في حالة العلم ، فإن ظن الاستواء صح في الأصح وثبت له الخيار . قال البغوي وغيره : ولو كان تحبها حفرة صح البيع وما فيها للبائع ، لكن رده في المطلب بأن الغزالي وغيره جزوا بالتسوية بينهما ، لكن الخيار في هذه البائع وفي تلك المشتري وهذا هو المعتمد ، ويكره بيع الصبرة المجهولة لأنه يوقع في التدم لتمام الصبرة بعضها على بعض غالبا إلا المذروع لأنه لا تراكم فيه إذ لا بد فيه من رؤية جميعه لأجل صحة البيع فيقول "الفرر" بخلاف الصبرة فإنه يمكن رؤية أعلاها ، ولو قال بتك نصفها وصاعا من النصف الآخر صح بخلاف ما لو قال إلا صاعا منه لضعف الجزر ، ولو قال بتك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح (ولو باع بملى) أو مله (ذا البيت حنطة أو بزة) أو زنة (هذه الحصة ذهب أو بما باع به فلان فرسه) وأحدهما يحل قدر ذلك (أو بألف درهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بأصل المقدار في غير الأخيرة وبمقدار كل من النوعين فيها ، وإنما حل على التخصيص في نحو الربيع بيتنا وهذا يزيد وعمره لأنه المتبادر منه ثم لا هنا ، ولهذا لو علمنا قبل العقد مقدار البيت والحصة وثنى القرس كان

العقد قوله ويفارق بيع خراج الخ) أى فإنه لا يصح (قوله صاعا معينا) أى ومبها أيضا ويصور ذلك بما لو اختلطت ودقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا (قوله وأحدهما) أى والحال (قوله وحيث علم) عطف على حيث لم يريد الخ (قوله صرح به الماوردي) معتمد (قوله ونظر فيه) ضعيف (قوله فلا أثر للشك الخ) قال حج : فالبدى يتجه انه متى بان أكثر منها كيمتك منها عشرة فيانت تسعة بان بطلان البيع ، وكذا إذا بانا سواء لأنه خلاف صريح من التبعيض بل والابتدائية (قوله فإن علم المشتري بذلك) أى بالإخبار دون المشاهدة ، أما إذا علم بالمشاهدة فيصح البيع (قوله ولو كان تحبها حفرة) أى بالإخبار نظير ما تقدم في الدكة (قوله وما فيها) أى ويكون ما فيها الخ (قوله جزوا بالتسوية بينهما) أى الحفرة والدكة (قوله لكن الخيار في هذه) أى الحفرة قوله وفي تلك) أى موضع فيه ارتفاع (قوله وهذا هو المعتمد) خلافا لحج حيث أقر كلام البغوي وقال : والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح (قوله إلا المذروع) الأولى لا المذروع (قوله إلا صاعا منه) أى من النصف المبيع (قوله ولو قال بتك كل صاع الخ) أى بأن يتميز كل من نصفي الصبرة كأن يقول بتك كل صاع من الشرق بكذا وكل صاع من الغرب بكذا ، وعليه فلو اطلع على عيب في المبيع فهل له رد أحد النصفين أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لتعدد العقد بتفصيل الثمن ، لكن يبقى الكلام فيما لو اختلف هل المردود النصف الذى يقابل كل

(قوله فلا يصح البيع للشك) أى إن وقت بالمبيع بالفعل (قوله لأن العبرة هنا الخ) أى الصورة أنها وقت بالمبيع (قوله ولو قال بتك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح) لعل الصورة أنه اشترى

مصححاً ، وإن قال بما باع به ولم يذكر المثل ولا نواه لأن مثل ذلك محمول عليه . نعم لو انتقل ثمن الفرس إلى المشتري فقال له البائع العالم بأنه عنده بعثك بما باع به فلان فرسه اتجه صحتة وتزبل الثمن عليه فينتع ويمنع إيداله كما أفاده العلامة الأخرى ، وكما أن لفظة المثل مقدرة فيها ذكر تقدير زيادتها في نحو عوضها عن نظير مثل صداقتها على كذا فيصح عن الصداق نفسه لأنه اعتيدت زيادة لفظة المثل في نحو ذلك وخرج بنحو حنطة وذهب منكراً المشير إلى أن محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملاء أو بلاء ذا الكوز من هذه الحنطة أو الذهب فيصح ، وإن جهل قدره لإحاطة التخمين برؤيته مع إمكان الأخذ قبل تلفه فلا غرر (ولو باع بنقد) دراهم أو دنانير وعين شيئاً اتبع وإن عز ، فإن كان معلوماً أصلاً ولو مؤجلاً أو معلوماً في البلد حالاً أو مؤجلاً إلى أجل لا يمكن

صاع منه بدرهم أو بما يقابل كل صاع منه بدرهمين (قوله وإن قال) هي غاية (قوله فينتع الخ) ولو قصد مثله لأنه صريح في عين ما باع به والصريح لا ينصرف عن معناه بالنية اه سم على منهج عن هر . أقول : قول سم والصريح الخ قد يتوقف في ذلك فإنه لو أتى بصريح البيع وقال أردت خلافه قبل منه كما تقدم (قوله ويمنع إيداله) أي فلو اختلفا في مقدار الثمن بعد اتفاقهما على العلم بأصله فينبغي التحالف كما لو سمياً ثمناً واختفا في مقداره بعد ثم يفسخانه هما أو أحدهما أو الحاكم (قوله عن نظير مثل صداقتها) الخ عبارة حج : عن نظير أو مثل اه ، وهي أولى (قوله فيصح وإن جهل قدره الخ) قد يشعر قوله أو بلاء ذا الكوز من هذه الحنطة أنه لو كان الكوز والبيت أو البر غائباً جنبهما لم يصح وليس مراداً لأن المدار على التعين حاضراً كان أو غائباً عن البلد حتى لو قال بعثك ملاء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو الخ فإنه جعل فيه مجرد التعين كافياً ، لكن يرد عليه أنه يحتمل تلف الكوز أو البر قبل الوصول إلى محلها إلا أن يجاب بأن الغرر في المعين دون الغرر فيها في الذمة (قوله وعين شيئاً اتبع) قضيته أنه لا يجوز إيداله بغيره وإن ساواه في القيمة ، روافقه ما في سم على منهج عند قوله فقبل يصحبه لم يصح بما نصه مثله ما لو أوجب بألف من نقد فقبل بألف من نقد آخر مخالف للأول في السكة دون القيمة فإنه لا يصح هر ، لكن قد يشكل عليه ما سيذكر عن الروض وشرحه ، اللهم إلا أن يقال : ما في الروض وشرحه مصوراً بما إذا اتحد النقد واختلف مقدار المضروب فقط ، على أنه قد يقال : ما ذكره سم وجه البطلان فيه كون القبول ليس على وفق الإيجاب وهو يفسد الصيغة فليأتمل . قال في الروض وشرحه : فرع : وإن باع شخص شيئاً بدينار صحيح فأعطاه مصححين بوزنه : أي الدينار أو عكسه : أي باعه بدينارين مصححين فأعطاه ديناراً صحيحاً بوزنهما لزمه قوله لأن الغرض لا يخلط بذلك وصورة العكس من زيادته ، ولا حاجة لقوله فيها فأعطاه ديناراً بوزنهما لأن أعطاه في الأولى مصححاً أكثر من دينار كأن يكون وزنه ديناراً ونصفاً فلا يلزمه قبوله لضرر الشركة إلا جالتراضي فيجوز ، فلو أراد أحدهما كسره وامتنع الآخر لم يجبر عليه لضرر القسمة (قوله وإن كان معلوماً الخ) قد يشكل على ما قدمه في قوله ولا

جميع الصبرة وإلا فأى نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع (قوله ولهذا لو علما الخ) راجع للتعليل الذي علل به المتن (قوله العالم بأنه عنده) أي مع كونه رآه الروية الكافية كما هو واضح إذ هو حيث لا يبيع (وعين) قوله وعين شيئاً) أي وإن عز كما صرح به حج

فيه نقله إلى البلد بشرطه لم يصح، أو إلى أجل يمكن فيه النقل عادة صح، ومنه ما قد يحمل العقد وإن كان ينقل إليه لكن لغیر البيع فلا وإن أطلق (وفي البلد) أي بلد البيع سواء أكان كل منهما من أهلها ويعلم بقوده أو لا على مقتضى إطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغير غالب (تعين) الغالب وإن كان مفشوشاً أو ناقص الوزن إذ الظاهر إرادتهما له، فإن تفاوتت قيمة أنواعه ورواجها وجب التعيين، وذكره النقد جرى على الغالب أو المراد منه مطلق العوض، لأنه لو غلب بمحمل البيع عرض كفلس وحطه تعين ولو مع جهل يفرقه وعلم من ذلك أن الفلوس لا تدخل في النقد إلا مجازاً وإن أوهمت عبارة الشارح كابن المقرئ أنها منه، ويدفع الإيهام أن يجعل قوله أو فلوس عطفاً على نقد. قال الأذرى: وعمل الحمل على الفلوس إذا مياها، أما إذا سمي الدرهم فلا وإن راجت لأن الإطلاق ينصرف إلى الفضة. نعم الأوجه أنه لو أفرأ بنصف رجع في ذلك للمقر أو باع بها واختلقت قيمتها وجب البيان وإلا لم يصح البيع أو اتفقت واعتطفاً فيما وقع العقد به تحالفاً، ولا يعارض ذلك ما لو قال يبتك بمائة درهم من صرف عشرين دينار حيث لم يصح للجهل بنوع الدرهم وإنما عرفها بالتقويم وهو غير منضبط ولهذا صح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لأنها معينة حينئذ، ولا تصرفهم في الكتابة التي بدهام أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما يقابلهما من الدرهم صح ولو جهلاه، ويجري ذلك في سائر

ترد محتمة في نقد يعز وجوده إلا أن يفرق بأنه من العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم (قوله لم يصح) للعجز عن تسليمه وقت وجوب التسليم (قوله ومنه) أي في الصحة (قوله بمحمل العقد) أي واعتيدت نقله للبيع من غيرها (قوله وإن كان) قسم قوله أو موجباً الخ (قوله لغیر البيع فلا) يستثنى منه ما لو اعتيدت نقله للهدية وكان المهدى إليه يبيعه عادة فيصح (قوله وإن أطلق) قسم قوله وعين شيئاً اتبع (قوله وغير غالب تعين) هو شامل لما إذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا اسم على منيع (قوله إذ الظاهر) هذه الالة لا تأتي في قوله أولاً (قوله إرادتهما له) أي ولا خياراً لواحد منهما (قوله ورواجها) أي أو رواجها (قوله وعلم من ذلك) أي من قوله كفلس تمثيلاً للعرض (قوله وإن أوهمت) إنما قال أوهمت لإمكان عطف الفلوس على قوله قد كما أشار إليه بقوله ويدفع الخ (قوله لأن الإطلاق) ينبغي تخصيص ذلك بما إذا لم يحدث عرف باستعمال الدرهم في غير الفضة، ثم رأيت في حج ما يصرح به حيث قال: بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدينار والأشرف في الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول، وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف لذلك العدد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً (قوله أو باع بها) أي بأنصاف (قوله ولا يعارض ذلك) قد يقال لا معارضه منه أصلاً لأن مسألة التحالف مفروضة فيها لو عينا نوعاً واختلفا بعد العقد فيه أهو من الفلوس مثلاً أو الفضة، فالاختلاف بعد صحة العقد وفيها لو قال وزن كل عشرين دينار لم يقع تعيين لشيء لا لفظاً ولا غيره، وقد يقال هو استمرار على قوله وفي البلد نقد غالب تعين إن آخر ما في الشرح (قوله ولو جهلاه) انظره مع أنه إيراد اسم على حج، ولعلهم تساهوا في ذلك لتشوف الشارح للعتق، لكن هذا لا يدفع الإشكال بالنسبة لقوله ويجري ذلك في سائر الدينون الخ، فالأولى

(قوله بشرطه) أي بأن كان ينقل للبيع (قوله عادة) أي بأن كان ينقل للبيع (قوله ومنه) أي من المعلوم خلافاً لما في حاشية الشيخ، ولهذا قال بعده في بعض النسخ: فلا يصح، على أن هذا لا حاجة إليه مع ما قبله من قوله وإن كان ينقل الخ (قوله ولا يعارض ذلك) راجع إلى قوله المراد مطلق العوض لأنه لو غلب الخ كما يعلم من التحفة

الديون إذ الخط تبرع محض لا معاوضة فيه فاعتبر نية الدائن فيه ؛ ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين أهي مضروبة أم تبر لم يصح لردده ولو باعه بالدرهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة ، أو يبطل وجهان في الجواهر ، وجزم في الأنوار بالبطان لكنه عبر بدرهم ولا فرق ، بل البطان مع التعريف أولى لأن آل فيه إن جعلت للجنس أو للاستغراق زاد الإيهام أو للعهد فلا عهد هنا . نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا على ثلاثة مثلا ، ثم قال بعثك بالدرهم وأراد المعهودة احتمل القول بالصحة (أو) في البلد (نقدان) فأكثر أو عرضان كذلك (ولم يغلب أحدهما) وتفاوتا قيمة أو رواجا (اشترط التعيين) لأحدهما لفظا لا نية فلا تكن بخلاف نظيره من الخلع لأنه يفتر فيه مالا يفتر هنا ، ولا يرد عليه الاكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما يأتي لأن العقود عليه تم ضرب من المنفعة وهنا ذات العوض فاعتبر ثم ما لم يفتر هنا وإن كان النكاح مبناه على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره ، فإن اتفقت التقرود ونحوها ولو صحاحا ومكسرة بأن لم تتفاوت قيمة وغلبة صح العقد بها من غير تعيين ويسلم المشتري ماشاء منها ، ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم عزّ وجوده ، فإن فقد وله مثل وجب وإلا قيمته وقت المطالبة ، وهذه المسئلة قدمت بها البلوى في زمننا في الديار

الجواب بأنهم لم يبالوا بالجهل به لإمكان معرفته بالتقويم بعد فأشبه ما لو باع المشترك بعد إذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما ينقصه حال العقد (قوله دراهم من فضة) بيان لما باع به ، والمعنى أنه باعه بفضة وزنها عشرة دراهم (قوله احتمل القول بالصحة) معتمد (قوله أو عرضان كذلك) أي فأكثر (قوله اشترط التعيين) ومثله ما لو تباع بطرفي بالدين واختلف تقدمها فلا بد من التعيين ويحتمل أن العبرة ببطل المبتدئ من العاقلين ٥

[فرع] لو قال بعثك بقرش اشترط تعيين المراد منه في العقد لأنه يطلق على الريال وعلى الكلب ونحوهما ما لم يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الإطلاق (قوله فلا تكن) أي النية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد التقدين قبل العقد ثم نواه عنده فلا يكتفى به ، لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرها : أي الصفات في العقد مانصه : ثم لو توافقا قبل العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كنا اتفقتنا عليه صح على ما قاله الأسنوي وهو نظير من له بنات وقال لأختر زوجتك بنتي ونويا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اهـ . وقياسه أن يقال هنا كذلك فليأتمل إلا أن يقال : إن الصفات لما كانت تابعة اكتفى بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الخن هنا فإنه نفس العقود عليه فلم يكتفى بنية (قوله لأنه يفتر فيه) أي في الخلع (قوله من غير تعيين) أي فإن عين شيئا اتبع كما مر فليس له دفع غيره ولو أعل قيمة منه (قوله ويسلم المشتري ماشاء منها) أي حيث لم يعين البائع أحدها وإلا وجب ما عينه ولا يقرم غيره مقامه وإن اتحد رواجا وقيمة أخذما مرّ لسم عن الشارح من أنه لو قبل بغير المعين مع اختلافها سكة لا قيمة لم يصح ، وبما مرّ للشارح من أنه لو عين نقدا اتبع على ما قلناه ، لكن يشكل عليه ما تقدم عن الرض من أنه لو باع بدينار صحيح ودفع دينارين صغيرين بوزنه وجب قبولهما ، إلا أن يقال : ما أفهمه كلامه من أنه إذا قبل بمعين وجب أنه لا يجبر على قبول غير معين مما خالفه في السكة أو القيمة (قوله ولو أبطل السلطان ما باع به) أي سواء كان البيع بمعين وهو ظاهر أو في الذمة (قوله وإلا قيمته وقت المطالبة)

(قوله من فضة) متعلق ببيع (قوله بنية الزوجة) أي كأن قال زوجتك بنتي وله بنات وقصدا معينة (قوله وله مثل) لعل صورة ته كما إذا كان الريال مثلا أنواعا وأبطل نوع منها

المصرية في الفلوس ، ويجوز التعامل بالمشوشة أخذاً مما مرّ وإن جهل قدر غشها سواء أكانت له قيمة لو انفرد أم لا استهلك فيها أم لا ، ولو في الذمة لأن المقصود رواجها فتكون كبيع الماجين المجهولة الأجزاء أو مقاديرها وإنما لم يصح بيع تراب المعدن نظراً إلى أن المقصود منه التقدير وهو مجهول ، ومثل ذلك في انتفاء الصحة ببيع لبن خلط بماء ، ونحو مسك خلط بغيره لغير تركيب . نعم بحث الولي العراقي أن الماء لو قصد خلطه باللبن لتحجوزته وكان بقدر الحاجة صح لأنه حينئذ لا يخلط بغير المسك به للتركيب ، ومتى جازت المعاملة بها وضمت بمعاملة أو إتلاف فالواجب مثلها إذ هي مثلية لا قيمتها إلا إن فقد المثل فتجب قيمتها ، وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه (ويصح بيع الصبرة) من أي نوع كانت (المجهولة الصيمان) للمتعاقدين والقطع المجهول العدد والأرض أو الثوب المجهول الذرع (كل) بالنصب كما قاله الشارح ويصح جزءاً أيضاً (صاع) أو رأس أو خزاع (بدرهم) لأن المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل والفرق مرتفع به كما إذا باع بثمان معين جزأها وفارق عدم الصحة فيها لو باع ثوباً بما رقم : أي كتب عليها من الدراهم المجهولة القدر بأن الفرز منتف في الحال لأن ما قابل كل صاع معلوم القدر حينئذ . بخلافه في تلك ، ولو قال بعتك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح في صاع فقط إذ هو المعلوم ، أو بعتكها وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم ، وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط لما مرّ بخلاف ما لو قال فيهما : على أن أزيد بحسابه لم يصح لأنه شرط عقد في عقد ، والأوجه أنه لو خرج بعض صاع

أي حيث أمكن تقويمه وإلا اعتبرت قيمته في آخر أوقات وجوده فيها يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لاقى به عادة إن لم يكن ثمن يعرفه لأنه غارم (قوله أخذاً مما مرّ) أي في قوله تبين الغالب وإن كان مغشوشاً (قوله) سواء أكانت له قيمة (أي الغش) (قوله وكان بقدر الحاجة صح) معتمد (قوله ومتى جازت المعاملة بها) أي بالمشوشة (قوله فالواجب مثلها) أي صورة فالفضة المعدنية تضمن بعددها من القضية ، ولا يكفي ما سواها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ، ومثله يقال في عكسه ، ومعلوم أن الكلام في غير القضية المقصودة أما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة ولو بالوزن لتفاوتها في القصد واختلاف قيمتها . وأما البيع بالمعين منها فلا مانع منه إذا عرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص أخذاً من بيع الورق الأبيض الآتي (قوله أخذت قيمة الدراهم ذهباً) أي حلزاً من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل الدراهم المشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعوجة ودرهم الآتية وهي باطلة (قوله وعكسه) أي قيمة الذهب دراهم (قوله من أي نوع كانت) أي من أنواع الطعام (قوله كل بالنصب) لعله على الحال كيه مدّاً بكذا ، أو على بدل الفصل من الجمل ، وكون المبدل على نية تكرار العامل لا ينافي كون الكلام واحداً والصيغة واحدة ولعل هذا أقرب تأمل اه سم على منبج (قوله المجهولة القدر) أي للعائدين أو أحدهما (قوله وهي عشرة أصع الخ) من جملة الصيغة (قوله لما مرّ) أي في قوله إذ هو المعلوم (قوله والأوجه أنه الخ) متصل بقول المصنف كل صاع الخ (قوله لو خرج بعض صاع الخ) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صيغاً وبعض صاع ، فلو خرجت بعض صاع

(قوله من أي نوع) أي وإن لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يجعل قسم ذلك إلا للقطع والأرض والثوب لما في حاشية الشيخ من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظيره إلى مجرد المعنى الغروي من أن الصبرة هي الكوم من الطعام . ولا يخفى أننا لو أردناه لم يكن لهذا البيان من الشارح كبير فائدة (قوله والأوجه أنه لو خرج بعض صاع) أي في صورة الثمن

صح البيع فيه بحصته من الدرهم (ولو باعها) أى قابل جملة الصبرة أو نحوها كأرض وثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صح) البيع (إن خرجت مائة) لموافقة الجملة والتفصيل فلا غرر (ولاً) أى لم تخرج مائة بأن خرجت أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعدد الجمع بين جملة الثمن وتفصيله ، والثانى يصح تنظيلاً للإشارة ، ولا يرد على الأول مالمو باع صبرة بر بصبرة شعير مكايلة فإن البيع صحيح وإن زادت إحداهما ، ثم إن توافقاً فذاك وإلا فسبح لأن الثمن هنا عيقت كيته ، فإذا اختلف عنها صار مبهما بخلافه ثم ، ولأن مكايلة وقع خصصاً لما قبله ومبيناً أنه لم يقع للأكيلا في مقابلة كيل وهذا لا يتنافى الصحة مع زيادة إحداهما ، بخلاف ما هنا فإن الزيادة أو النقص تلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فأبطل ، ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضاً في بعتك هذا على أن قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط إن زاد البائع قوله فإن نقص فعلى وإن زاد فلك وإنما لم يتخير البائع هنا في الزيادة لدخولها في المبيع كما دل عليه كلامه ، ويؤيده ما مر في على أن لن نصفه أنه بمعنى إلا نصفه ، فكذا المعنى هنا بعتك هذا

نقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر اه سم على حج . أقول : ولا يبعد الصحة لأن المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع (قوله صح البيع فيه بحصته من الدرهم) وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبق بعض شاة بأن يخرج باقيا لغيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بمالم يتسامح به في التوزيع على المقوم اه حج . وقضية قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ البطلان فيها لو كان المبيع أرضاً أو ثوباً في ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع . اللهم إلا أن يقال : إنما بطل في مسئلة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها (قوله بتفصيله) كان الأول أن يقول كان قال بمائة الخ (قوله ثم إن توافقاً) أى المتبايعان بأن سمح رب الزائدة به أو رضى رب الناقصة بأخذ قدرها من الأخرى ، وعبرة الشارح في باب الزبا ولو باع صبرة بر بصبرة شعير جزا فاجاز لانتهاء اشتراط المائلة ، فإن باعها بها مكايلة وخرجتا سواء صاع ، وإن تفاضلتا وسمح رب الزائد بإعطائه أو رضى رب الناقص بقدره من الزائد أقر البيع ، وإن تشاحا فسبح (قوله لأن الثمن هنا) أى في كلام المصنف (قوله بخلافه ثم) أى فإن الثمن لم تمين كيته بل قبلت إحدى الصبرتين جملة بالأخرى فأشبه ما لو قال بعتك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كما لو قال بعتك هذا العبد بشرط كونه كاتباً فلم يكن كذلك فإن البيع صحيح ، ويثبت الخيار إذا أخلف الشرط . لا يقال : الكتابة والحمل خارجان عن كمية العقود عليه بخلاف المكايلة أو الكيل بالكيل فلتهما فيفدان أمراً يتعلق بكمية العقود عليه . لأنا نقول : لا نسلم أن الشرط يجب خروجه عن ذات العقود عليه بدليل مالمو قال بعتك هذا الثوب على أنه عشرون ذراعاً مثلاً فإن زائداً أو ناقصاً فإن البيع فيه صحيح ، ويثبت الخيار للبائع إن بان زائداً وللمشتري إن نقص (قوله ويتخير البائع الخ) هو ظاهر فيها لو كان المبيع ثوباً أو أرضاً . أما لو كان أشياء متعددة كالثياب فيبطل البيع إن خرج زائداً على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى إن نقص ، وعبرة سم على بهجة : قال في الكفاية : لو قال بعتك هذه الرزمة

(قوله أو بعضها) الظاهر أنه بالتشديد بصيغة الفعل معطوفاً على قابل ، وإلا فلا يخفى ما فيه ، ثم لا يخفى أيضاً ما في هذا الحل من الركاكة (قوله ثم إن توافقاً) أى العاقدان في صورة الزيادة ، ويجوز أن يكون القصير للصبرتين بمعنى الميعين فهو تفصيل لما أفادته الغاية من الشقين (قوله والمشتري في النقص أيضاً) تبع في ذكره لفظة أيضاً المتخفى سبق نظيره الشهاب حج ، لكن ذاك تقدم في كلامه تخير المشتري على مقابل الصحيح الذى قال به الأكثرون

الذى قدره كذا ، وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شئ معد نحو الوزن من اثني أو المبيع لايصل به ، ثم إن شرط ذلك في العقد بطل ، وعليه يعمل كلام المجموع ولا فلا ، ولا يصح بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليحضرها ويأخذ تربها لأنه لا يمكن أخذ التراب إلا بأكثر منها ، وسيأتي بيان الدراع عند الإطلاق في اختلاف المتبايعين (ومتى كان الموضع) ثمنا أو مئتنا (معينا) قال الشارح : أى مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه وبما هو مشاهد : أى معاين ، فالأول من التبيين والثاني من المعاينة : أى المشاهدة ، وهو مراد المصنف بقرينة قوله (كفت معاينته) وإن جهلا قدره لأن من شأنه أن يحيط التخمين به . وعلم من الاكتفاء بالمعاينة عدم اشتراط الشم والذوق في المشموم والذوق (والأظهر أنه لا يصح) في غير نحو الفقاع كما مر (بيع الغائب) وهو مالم يره

كل ثوب بدرهم على أنها عشرة أثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخرجت تسعة صح ولزمه تسعة دراهم ، وإن خزجت أحد عشر قال الماوردي ، بطل في الكل قطعا ، بخلاف الأرض والثوب إذا باعه مدارة لأن الثياب تختلف فلا يمكن جعل الأثداء شاعا في جميعها ، وما زاد في الأرض مشبه لباقيه فأمكن جعله مشاعا في جميعها اهـ . ثم قال في العباب : ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو قطيعا على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع ويتخير البائع إن زاد والمشتري إن نقص الخ اهـ فليحذر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ، ولا سيما والقطيع شديد التفاوت كأثواب الرزمة أو بأشد ، ومجرد تفصيل الثمن أو إجماله لا يظهر الفرق به ، ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما يقتضيه من أن الرزمة لما كانت أشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الواحد مثلا (قوله من الثمن) كما لو اشترى بقرش مثلا ودفع له تسعة وعشرين نصفاه (قوله لا يعمل به) ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ، ويختلف باختلاف الأنواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة مثلا من السمن أو الجبن ، وهل يكون حكمه حكم الأمانة عنده أو حكم الغصب ؟ فية نظر ، والأقرب الثاني ، ويجب عليه أن يميز الزائد ويتصرف فيما عداه أخذا بما قالوه في باب الغصب من أنه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك ، وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعتك المائة والخمسة مثلا بكذا (قوله فالأول) هو قوله بوصفه والثاني هو قوله وبما هو مشاهد (قوله وإن جهلا قدره) أى أو جنسه أو صفته ، ولعل اقتصار الشارح كاهل على القدر لأن الغالب أن من رأى شيئا عرف جنسه وصفته ، وعبارة سم على منهج : وقوله كفت معاينته بدخل فيه معرفة صفته من الجنس وغيره ، فلو عينه وشك أشعر هو أو أرر مثلا هل يصبح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة اهـ . وقوله كما لو اشترى الخ يقتضى أنه لا بد أن يرجح عنده في المبيع صفة تغلب على ظنه أنه من نوع كذا ليم تشببه بالزجاجة المذكورة ، والظاهر : أى من إطلاقهم أنه غير مراد (قوله لأن من شأنه أن يحيط التخمين به) أى فلو خرج ما ظننه البائع كأن خرج نحاسا صح البيع ولا خيار له كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة ، وهذا عمله حيث لم يقل اشتريت بهذه الدراهم ، فإن قال ذلك حملت على الفضة ، فلو بان فلوسا بطل العقد لخروجه من غير الجنس . وأما لو بان من الفضة المشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد ويثبت الخيار لأن الجنس لم ينتف بالكلية أخذا بما ذكره الشباب الرملي فلو باع ثوبا مياها حريرا فيان مشتملا على غزل وحرير والخبر أكثر فانه يصح لما ذكر (قوله نحو الفقاع) كحمام البرجين وماء السقاء (قوله وهو مالم يره) أى

(قوله ولا يصح بيع ثلاثة أذرع الخ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسلك ولا جاء البطلان من جهة الجهل أيضا وسيأتي في كلام الشارح تحليل البطلان هنا أيضا بأن تراب الأرض يختلف فلا تكفي روية ظاهره

المتماقنان أو أحدهما ثمنا أو شمتنا ، ولو كان حاضرا في مجلس البيع وبالفاء في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو رآه في ضوء إن ستر الضوء لونه كورق أبيض فيما يظهر ، ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من أنه يكتفى بالرؤية العرفية مع أن هذا منها لأنه ليس العرف المطرد ذلك على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا بحيث يراه كل من نظر إلى المبيع ، وحسبنا فالمراد بالرؤية العرفية هي ما تظهر للتأخر من غير مزيد تأمل ، ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو زجاج وكذا ماء صاف إلا الأرض والسلك لأن به صلاحهما ، وصحت إجارة أرض مستورة بماء ولو كدرا لأنها أوسع يقبونها التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لأن الرؤية تفيد ما لم تفده العبارة كما يأتي (والثاني) وبه قال الأئمة الثلاثة (يصح) البيع إن ذكر جنسه وإن لم يراه (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) لحديث فيه ضعيف بل قال

الرؤية المعتبرة شرعا (قوله أو رآه في ضوء الخ) أي نور ناشئ من نحو النار أو الشمس بحيث لا يتمكن الرائي منه معرفة حقيقة ما رآه ، وعبارة حج : أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الخ ، فلعل إسقاط الشارح ليلا إشارة إلى أن المدار على كون الضوء يستر لونه ليلا كان أو نهارا (قوله ما صرح به ابن الصلاح الخ) وعبارة : لو طلب الرد ببعب في عضو ظاهر قال لم أره إلى الآن فله الرد لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفي الرؤية العرفية اهـ حج . ومحل ما يأتي في عيب يمكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية . أما إذا بعد ذلك كان باع مجدوع الأنف وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك ، ولا ينافي هذا ما يأتي من أنها لو اختلفا في الرؤية وعندهما صدق مدعىها لأن القول قول مدعى الصحة لأن ما هنا مفروض فيها لو اتفقا على رؤية المبيع واختلفا في رؤية العيب فقط فيصدق المتكرد لأن رؤيته العرفية لا تستلزم رؤية كل جزء على التحقيق بحيث يبعد إنكارها (قوله مع أن هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله أو رآه في ضوء الخ (قوله ليس العرف المطرد ذلك) أي الرؤية في الضوء (قوله على أن كلامه) أي كلام ابن الصلاح (قوله كذلك) أي رؤية عرفية (قوله أو من وراء نحو زجاج) أي أو الرؤية من وراء زجاج الخ (قوله لأن به) أي الماء (قوله ولو كدرا) أي فتكفي الرؤية من وراءه في الإجارة دون البيع ، وهذه الزيادة نبه عليها ولم يكتف بصحة بيعها تحت الماء (قوله لأنها أوسع) أي مع كون الماء من مصالحها كما تقدمت الإشارة إليه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف لا يصح الخ (قوله والثاني الخ) لعل وجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف فيه ، ومن ثم قال به الأئمة الثلاثة (قوله إن ذكر جنسه) قال في الكنز أو نوعه ، وعليه فالرأى في كلام المحلى بمعنى أو (قوله وإن لم يراه) قضيت أن من ذلك ما لوباعه ثوبا مطويا رأيا ظاهره فقط وذكر له البائع أنه كله بالصفة القلانية (قوله ويثبت الخيار للمشتري) وكذا البائع على خلاف فيه اهـ حج . قال ع : اعتمد الثاني الأسنوي (قوله لحديث فيه ضعيف) لفظه كما في المحلى « من اشترى ما لم يره فهو

عن باطله (قوله أو رآه في ضوء) عبارة التحفة أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الضوء لونه انتهت ؛ وهي التي ينزل عليها قول الشارح الآتي ورؤية نحو الورق ليلا الخ (قوله ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح الخ) عبارة التحفة : فلان قلت : صرح ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية ، وهذا منها ، وعبارة : ولو طلب الرد ببعب في عضو ظاهر قال لم أره إلا الآن فله الرد ، لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقيق بل تكفي الرؤية العرفية . قلت : ليس العرف المطرد ذلك الخ ، فاستند كون الطرد هذا من الرؤية العرفية إلى قول المستشكل ثم منع عليه دعواه بالجواب ، بخلاف الشارح فإنه جزم بكون هذا من الرؤية

انساناً ملحقاً باطل ، وينفذ قبل الرؤية التمسك دون الإجازة ، ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية ، وكالبيع : الصلح والوهن والهباء والإجازة ونحوها بخلاف نحو الوقف . ولا ينافيه ما نقل عن فتاوى القفال من الجزم بالمنع لأن الأول في وقف ما لم يره مما استقر عليه ملكه كأن ورثه أو اشتراه له وكيله ، وكلام القفال فيها لم يستقر عليه ملكه (و على الأظهر (تنفى) في صحة البيع (الرؤية قبل العقد) ولو لم يعمى وقته (فيما لا) يظن أنه (يتغير غالباً إلى وقت العقد) كأرض وحديد ونحاس وآنية اكتفاء بتلك الرؤية ، والغالب بقاؤه على ما شاهد عليه . نعم بشرط أن يكون ذا كراً حال العقد لأوصافه التي رآها كاعى اشترى ما رآه قبل العمى وإلا لم يصح كما قاله الماوردى وأقره المتأخرون وقول المجموع إنه غريب : أى نقلاً على أن غيره صرح به أيضاً لا مدركاً ، إذ النسيان يجعل السابق كالعلم فيفوت شرط العلم بالبيع فلا ينافى تصحيح غيره وجعله تقييداً لإطلاقهم وانتصار بعضهم لتضعيفه يجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل كإنكار الموكل الوكالة لنسيان فلا يكون عزلاً ، وكما لو نسي فأكل في صومه أو جامع في إحرامه فلا يفسد ، وكما لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلاً عن أوصافه فيصح مردود بأن مدار العزل على ما يشترع بعدم الرضا بالتصرف وبطلان الصوم والخلع على ما ينافيهما مما فيه تعدد ولم يوجد ذلك ، ومدار البيع على عدم الفرر والنسيان يقع فيه ، وما ذكره في الفرع الأخير هو محل النزاع فلا يستدل به ، وبفرض كون المتقول فيه ما ذكر فالقول فيه ضعيف جداً فلا يلتفت إليه ، وبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو صلاحها ثم اشتراها بعده من غير تجديد رؤية لم يصح وإن قربت المدة ، إلا أنها تتغير بنحو اللون فكانت أولى مما يغلب تغيره فإنه يبطئ وإن لم يتغير لعرض كما يأتى ، وإذا صح فوجده متغيراً عما رآه عليه

بالخيار إذا رآه (قوله ونحوها) لعل من النحوعوض والخلع والصداق (قوله بخلاف نحو الوقف) أى فإنه يصح ولعل من نحو الوقف العتق ، ثم رأيت سم على حج جزم بالتمثيل به . هذا وفي كلام العتبوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة (قوله من الجزم بالمنع) أى في الوقف (قوله لأن الأول) أى وهو القول بالصحة (قوله وكلام القفال فيها لم يستقر ملكه) كوقف ما اشتراه له وكيله ولم يره ولم يقبضه ، لكن يشكل على هذا ما يأتى في باب المبيع قبل قبضه في كلامهم من صحة إعتاق ووقف ما لم يقبضه ، إلا أن يقال : ذلك مصور بما إذا لم يقبضه وقد رآه قبل الشراء وما هنا بخلافه ومع ذلك فيه شيء (قوله ولو لم يعمى وقته) أى فالإبصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه ، فحيث علمه قبل واستمر علمه لا يشترط إبصاره ، وعليه لزم أوجب ثم عمى وقبل المشتري بعد أو عكسه صح العقد ، ولا ينافى هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأهلية إلى تمام العقد لأن هذا أهليته باقية لأن المراد بها ما يمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه (قوله أى نقلاً) خير لقوله وقول المجموع (قوله لا مدركاً) بضم الميم من أدرك كما يؤخذ من المصباح (قوله لتضعيفه) أى كلام الماوردى (قوله وما ذكر في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه (قوله لم يصح) معتمد (قوله وإذا صح) أى بأن كان بما لا يتغير

العرفية ولم يجعله على لسان مستشكل فيناقضه حاصل الجواب كما لا يخفى ، ثم إنه كان عليه أن يذكر مسألة ابن الصلاح المذكورة ليتنزل عليها قوله فيما بعد على أن كلامه مفيد بما إذا لم يكن العيب ظاهراً الخ (قوله الصلح) أى في بعض أقسامه كما يعلم مما يأتى في باب (قوله وقته) أى العقد ، والمراد أن الشرط تقدم الرؤية على الوجه الآتى فلا يضر كون العاقد أعمى عند العقد (قوله كاعى) أى فإنه لا بد أن يكون ذا كراً للأوصاف فليس مكرراً مع مأم (قوله فلا ينافى تصحيح غيره) أى غير صاحب المجموع ، ولعل لفظ له بعد لفظ غيره ساقط من النسخ (قوله وبطلان الصوم) بالجر

تغير فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري يمينه ويتخير لأن البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضى به والأصل عدم ذلك، وإنما صدق البائع فيها لو اختلفا في عيب يمكن حدوثه لأيهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالباً) لطول مدة أو عروض أمر آخر كالأطعمة التي يسرع لها الفساد، إذ لا نقية حيثئذ يبقائه حال العقد على أوصافه المرئية، ولا منافاة في كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معللاً بأن قضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والأصح فيه الصحة كالأول بشرطه لأن الأصل بقاء المرئي بحاله لأننا نمنع مدعاه، بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هنا للمعنى كما هو الأصل لا للنقطة: أي ما لا يقلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يقلب بعينه فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي كلنا قيل، وقد أورد الشارح هذه المسئلة عليه ولم يدخلها في كلامه إذ إدخالها فيه يقتضي إثبات الخلاف فيها وليس كذلك، والأوجه ما جرى عليه المصحح والإدخال حيثئذ من حيث الحكم لا من حيث الخلاف، وجعل الحيوان مثالا هو ما درجوا عليه وهو ظاهر، فما ذكره في الأنوار من أنه قسم له وحكهما واحد محل نظر، وإن كان يمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو مما يستوى فيه الأمران أو لا ألحق بالمستوى لأن الأصل عدم المانع وجعل قسماً له لعدم تحقق الاستواء فيه، ومقتضى إناطتهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل عدم النظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير أو عدمه فتغير أو استوى فيه الأمران فتغير أو لم يتغير لم يؤثر فيها قالوه في كل من الأقسام من البطلان في الأول والصحة في الآخرين، ووجه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون الطارئ بعده (وتكنى) في صفة البيع (روية بعض المبيع إن دلّ على باقه

غالباً) قوله (تغير) أي فوراً فيما يظهر لأنه خيار عيب حقيقة أو حكماً (قوله لأيهما قد اتفقا على وجوده) هذه العلة موجودة فيها لو اختلفا في تغيره، اللهم إلا أن يقال: إن الأولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم يخالفه، والأقرب أن يصور ما هنا بأنهما اتفقا على أن هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملاً بالأصل كما اقتضاه قوله لأن البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة النخ (قوله مفهوم أوله) هو قوله فيما لا يتغير غالباً (قوله وآخره) هو قوله دون ما يتغير (قوله والأصح فيه) أي فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله بشرطه) أي وهو أن يكون حال العقد ذاكراً لأوصافه (قوله يقتضي إثبات النخ) هكذا في نسخ متعددة، وصوابه عدم إثبات النخ (قوله والأوجه ما جرى عليه المصحح) هو ابن قاضي عجلون من إدخال مسألة الاستواء في الأول (قوله وجعل الحيوان مثلاً) أي لما استوى فيه الأمران (قوله يمكن توجيهه) أي ما في الأنوار (قوله من البطلان في الأول) هو قوله لو غلب التغير وقوله والصحة في الآخرين هما

(قوله لأيهما قد اتفقا على النخ) أي بخلاف مسئلتنا فلإنهما لم يتفقا على تغير بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من أصله فافترقا كما أشار إليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضي إثبات الخلاف فيها) صوابه يقتضي عدم ثبوت الخلاف فيها: أي لأن مسألة الاستواء فيها خلاف أورده الجلال المحلى، بخلاف المسئلة الأولى لخلاف فيها، ولعل لفظ عدم أسقطه النسخ (قوله وجعل الحيوان مثلاً) يعني للمستوى: أي في كلام الشارح (قوله لهذا) أي التغير بالفعل

كظاھر الصبرة) من محورٍ ولوز وأدقة ومسك وعجوة وكيس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبر في بيت وإن رآه من كوة ، وكذلك تكني رؤية أعلى المائعات في ظروفها لأن الغالب استواء ظاھر ذلك وباطنه ، فإن تخالفا ثبت الخيار ، بخلاف صبرة نحو سفرجل ورمان وبطيخ لا يكتفي فيها مأمّر بل لابد من رؤية جميع كل واحدة وإن غلب عدم تفاوتها ، فإن رأى أحد جانبي نحو بطيخة كان كيبع الغائب كالثوب الضفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الأرض ، ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولاً وعمقا من أرض لم يصح لأن تراب الأرض مخف (و) تكني رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (أنموذج) بضم الحمزة والميم وفتح المعجمة وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس : إنه لحن وإنما هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة (المائل) أي المتساوي

قوله أو عدمه فخير وقوله أو استوى فيه الأمران (قوله وادقة) جمع دقيق (قوله وعجوة) أي منسولة أما التي فيها النوى فلا يكتفي فيها ذلك لليلة المذكورة ، ويحتمل العموم أخذنا من إطلاق الشارح ، وبُيِّنَت الخيار له إذا اختلف الظاهر والباطن ، ولعل الأقرب (قوله في نحو قوصرة الخ) قال في شرح العباب : إن عرف عتق ذلك وسعته قال في شرحه : وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كوة أو نحوها بخلاف لما يوهبه صنيعه ، على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لعدم الرؤية الذي الكلام فيه اه سم على حجج . ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالمعينة في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكني (قوله وكذلك تكني رؤية أعلى المائعات الخ) عبارة حجج : ولا يصح بيع مسك في فارة منها أو دونها إلا إن فرغها ورأها أو رأها فارغة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه ، ويصح بيع نحو سمن رآه في ظرفه معه موازنة إن علما زنة كل وكان للظرف قيمة ، وقيد به بعضهم بما إذا قصد الظرف أخذنا من تعليلهم البطلان بشرط بدل مال في مقابلة غير مال . ويرد بأن ذكره يشعر بقصده فلا ينظر لقصده المخالف له انتهى . فقوله إن علما زنة كل مفهومه بطلان البيع مع الجهل . وبشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة مجهولة الصبغة كل صباغ بلهرم اكتفاء بتفضيل الثمن ، وأشار للجواب عن مثله سم على منج حيث قال : وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللبن المشوب بالماء تأمل اه (قوله فإن تخالفا) أي الظاهر والباطن (قوله بخلاف صبرة نحو سفرجل الخ) من النحو العنب كما قاله الشيخان ونوعا فيه اه سم على منج . ولعل وجه المنازعة أن العنب كاللوز ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ ، ولعل وجه مقاله الشيخان منع عدم التفاوت بين حباته في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سببا عند اختلاف الأشجار (قوله لا يكتفي فيها مأمّر) هو رؤية الظاهر (قوله بل لابد من رؤية جميع كل واحدة) أي الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهها إلا إذا غلب اختلاف أحد وجهيها على ما يأتي (قوله كالثوب الضفيق) قضية هذا التشبيه أن عدم الاكتفاء بروية أحد الجانبين مفروض فيها لو اختلفت جوانبها (قوله إنه لحن) قال التواجي : هذه دعوة لاتقوم عليها حجة فإزالت العلماء قديما وحديثا يستعملون هذا اللفظ من غير تكبير ، حتى إن الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الأنموذج ، وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو إمام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الأدب . وقال النووي في المناهج : وأنموذج المائل ، ولم يبقه أحد من الشراح بل نقل ابن الملقن في إشارات المناهج عن كتاب المغرب بالعين المعجمة لتأمر بن عبد السيد المرطزي شارح المقامات أنه قال : التماذج بالفتح والأنموذج بالضم تعريب نموده . قال ابن خلكان : وله عليه شرح مياه المغرب بالمهملة في شرح المغرب وهو كبير قليل لوجود (قوله وإنما هو بفتح النون) أي من غير الحمزة

قوله ومسك الخ) معطوف على صبرة

الأجزاء كالحبوب ويسمى بالعينة . نعم يشترط إدخاله في عقد البيع وإذ لم يردّه إلى المبيع واعتبار الأسنوى خلطه به قبل القدر كما أفق به البغوى ممنوع لأن رؤيته كظواهر الصبرة وأعلى المانع في دلالة كل على الباقي ، ودعوى أنه إن لم يردّه إليه يكون كبيع عينين رأى إحداها غير صحيحة لظهور الفرق ، لأن ما هنا في المتأمل والعينان ليستا كذلك ، فإن لم يخلطه في البيع لم يصح وإن رده للمبيع لانقضاء رؤية المبيع أو بشئ منه كما لو قال بعتك من هذا النوع كذا (أو) لم يبدل على باقيه بل (كان صوانا) بكسر أوله ويجوز ضمّه (للباق خلقة كقشور) قصب السكر الأعلى وطلع النخل و (الزمان والبيض) والقطن بعد تفتحه وامتناع السلم فيه في هذه الحالة لانقضاء انضباطه (والقشرة السفلى) وهي التي تكسر عند الأكل وكذا العليا إن لم تتعدّ للجوز واللوز) لأن صلاح باطنه في بقاءه فيه وإن لم يبدل هو عليه ، فقوله أو كان قسم قوله إن دلّ ، وتعبيره كأصله خلقة صفة لبيان الواقع في الأمثلة المذكورة ونحوها أو احتريزه عن جلد الكتاب فلا بد من رؤية جميع أوراقه ، ومثله الورق الأبيض . ولا يرد على طرده بيع القطن في جوره والدرّ في صدفه والمسلّ في فأرته : أي حيث لم يرها فارغة ثم يباد إليها فإنه يكتفى بروية أعلاها كما مرّ ، وعلى عكسه الفقاع في كوزه والخشكنان ونحوه والحبّة المشوة بالقطن لبطلان بيع الأول مع أن صوانا خلقى دون الآخر مع أن صوانا غير خلقى . لأننا نقول : الغالب في الخلقى أن يبقاه فيه من مصالحه فأريد به ما هو الغالب فيه ومن شأنه ، وتردد الأذرعى في إلحاق القرش واللحف بما مر ، ورجح غيره كالبلدر ابن شبهة عدمه لأن القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الحبّة ، ويبحث الدميرى الإلحاق ، ولا يصح بيع نحو لب جوز وحده

(قوله كظواهر الصبرة) أى كروية ظاهرا الصبرة وقد تقدم أنها كافية (قوله بل كان صوانا) الأولى لكنه كان الخ (قوله في هذه الحالة) أى في جوزه بعد تفتحه (قوله ومثله الورق الأبيض) أى في أنه لا بد من رؤية جميعه (قوله والحبّة المشوة الخ) أى فإنه تكفى رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شئ مما في الباطن .

[فرع] سئل شيخنا الشباب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى بروية أعلاه من رموس القندور ؟ فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القندور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رموس القندور وإلا فلا اه . ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لاتدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاءه في القندور من مصالحه للضرورة اه سم على حجج . ثم إن اختلف الظاهر والباطن ثبت للمشتري الخيار (قوله الأول) أى القسم الأول وهو القطن وما عطف عليه ، وقوله دون الآخر : أى القسم الآخر وهو الفقاع وما عطف عليه (قوله بما مر) أى من نحو الحبّة المشوة (قوله كالبلدر ابن شبهة) معتمد (قوله عدمه) أى الإلحاق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكتفى فيها

(قوله والقطن بعد تفتحه) لا يفتى أن إيراد هنا على هذا الوجه يقتضى أنه تكفى رؤية صوانه بعد تفتحه وحينئذ فلا معنى لاشتراط تفتحه إذ لا معنى له إلا التمكن من رؤية بغضه وحينئذ فهو من القسم الأول لامن الثاني . وعبارة الروض : وتكفى رؤية الصوان كزمان الخ . قال شارحه : بخلاف جواز القطن اه (قوله إن لم تتعدّ) يعنى السفلى (قوله القطن في جوزه) أى قبل تفتحه (قوله أى حيث لم يرها فارغة) أى التأمرة (قوله كما مر) الذى مرّ أنه يكتفى بروية أعلى المسك ، وظاهره وإن لم ير التأمرة فارغة ففى قوله كما مر مسامحة (قوله والأول) بضم الهزرة جمع أول وكذلك الآخر خلاف ما في حاشية الشيخ (قوله فأريد به ما هو الغالب فيه) أى فليس المراد عموم الصوان الخلقى بل نوع منه وهو ما بقاءه فيه من مصالحه ، وحينئذ فكان الأولى حذف قوله ومن شأنه لأنه يومه أنه يكتفى بروية الصوان الذى ليس البقاء فيه من المصالح لأن من شأنه أن البقاء فيه من المصالح ، ثم إن هذا الجواب لا يدفع ما ورد على العكس

في قشره لأن تسليمه غير ممكن بدون كسر قشره فيؤدى لنقص عين المبيع (وتعتبر رؤية كل شيء) غير مأمور (على مايلقب به) عرفا ، وضبطه في الكافي بأن يرى ما يختلف معظم المالية باختلافه ، في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة ، وكذا رؤية الطريق ، وفي البستان رؤية أشجاره وبحري مائه ، وكذا يشترط رؤية الماء الذي تدور به الرحى كما في المجموع خلافا لابن المقرئ في روضه لاختلاف الغرض ، ولا يشترط رؤية أساس جدران البستان ولا عروق الأشجار ونحوها ويشترط في ذلك ونحوه رؤية الأرض ، ولورأى آلة بناء الحمام أو أرضها قبل بنائها لم يكف عن رؤيتها كما لا يكتفى في التمرؤيته وطبا كما لورأى نخلة أو صديا فحكلا لا يصح بيعهما بلا رؤية أخرى ، ولا بد في السفينة من رؤية جميعها حتى ما في الماء منها كما شمله كلامهم ، وفي الأمة والعبد ما عدا ملين السرة والركبة كالشعر وفي الدابة جميع أجزائها لا رؤية لسان حيوان ولو آدميا وأسنانه وأجزاء نحو فرس وباطن حافر وقدم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى في الأخيرة خلافا للأزرقي ، ولهذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النمل وفي ثوب ونشره مطوى ورؤية وجهه إن اختلف كسباط وكل منقش والإككرياس كفت رؤية أحدهما ، ولا يصح بيع اللب في الضرع وإن حلب منه شيء وروى قبل البيع للشيء عنه ولاختلاطه بالحادث ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ، ولا بيع الصوف قبل جزه أو تذكينه لاختلافه بالحادث ولأن تسليمه إنما يمكن باستحصاله وهو موثم للحيوان : فإن قبض قطعة وقال بتلك هذه صح قطعا ، ولا بيع

البعض (قوله لنقص عين المبيع) وهو القشر وذلك لأن القشر واللّب فيه يرغب فيه حفظ اللّب فتريد قيمته وبعد الكسر إنما يراد لجرد الرقود وقيمته بهذا الاعتبار فافقه (قوله والسطوح) جمع سطح قال في المختار وسطح كل شيء أعلاه (قوله وكذا رؤية الطريق) أي التي يتوصل منها إلى الدار (قوله لاختلاف الغرض) أي بقوته وضعفه (قوله لا بد في السفينة من رؤية جميعها) أي ولو كبيرة جدا كالملاحي : ولو احتج في رؤيتها إلى صرف درهم لمن يقبل السفينة من جانب إلى آخر لتتأق رؤيتها لم تجب على واحد منهما بعينه ، بل إن أراد المشتري التوصل إلى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعا منه : وأراد البائع ذلك لإراءة المشتري أو لرؤية نفسه ليصح البيع لم يرجع بما صرفه على المشتري . نعم لو استحال قلبا ورؤية أسفلها فينبغي الاكتفاء بظاهرها مما لم يسره الماء وجميع الباطن فلو تبين بعده تغيرها ثبت له الخيار (قوله ما في الماء منها) ولا تكتفى رؤيتها في الماء ولو صافيا (قوله لا رؤية الخ) لا هنا بمنزلة إلا (قوله في الأخيرة) هي قوله وقدم (قوله خلافا للأزرقي) في نسخة للأزرقي ومثله في صحيح (قوله ولهذا أطلقوا عدم اشتراط الخ) وفي نسخة أطلقوا على عدم ومعناها واحد

(قوله لأن تسليمه غير ممكن) أي ولأن المبيع حينئذ غير مبرق أصلا (قوله وكذا يشترط رؤية الماء الذي تدور به الرحى) أي فيها إذا اشترى رحي تدور بالماء (قوله ولاختلاطه بالحادث) قضيته أن الصورة أنه اشترى جميع ما في الضرع ، وقضية قوله ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع أنه اشترى منه قدرا معينا ، وكأنه أشار إلى أنه لافرق في البطلان بين أن يشتري الكل أو البعض ، وعبرة الروضة : بيع اللبن في الضرع باطل ، فلو قال بتلك من اللبن الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يميز على الملعب لعدم تيقن وجود ذلك القدر ، وقيل فيه قولاً ببيع الغائب ولو طلب شيئا من اللبن فأراه ثم باعه رطلا ما في الضرع فوجها كالأنموذج ، وذكر الغزالي وجهين فيها لو قبض قدرا من الضرع وأحكم شده وباع ما فيه. قلت الأصح في الصورتين البطلان لأنه يختلط بغيره مما ينصب في الضرع انتهت (قوله ولعدم رؤيته) لا موقع له بعد قوله وإن حلب منه شيء وروى قبل البيع (قوله فإن قبض قبضه)

الأسكارع والرموس قبل الإبانة ولا المذبح أو جلده أو لحمه قبل السلق أو السط لجهاته ، وكذا مسلوخ لم يتق جوفه كما قاله الأخرى وبيع وزنا فإن بيع جزافا صح ، بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقا لقلة ما في جوفه ولو باع ثوبا على منسج قد نسج بعضه على أن ينسج الباقي لم يصح البيع جزما (والأصح إن وصفه) أى المعين الذى يراد ببيع (بصفة السلم لا يكتفى) عن الرؤية وإن بالغ فيها ووصلت حد التواتر لأنها تقيد أمورا تنقص عنها العبارة ، وفى الخبر « ليس الخبز كالعيان » والثاني يكتفى ، ولا خيار للمشتري لأن ثمرة الرؤية المعروفة والوصف يفيدها ، وعلم من قولنا المعين عدم منافاة هذا لما يأتى له أو السلم فى ثوب صفته كذا لأنه فى موصوف إلى الذمة . وعلم فما تقرر أن كل عقد اشترط فيه الرؤية لا يصح من الأعمى ، قال الزركشى : إلا شراء من يعتق عليه لأن مقصوده العتق ومقتضاه إلحاق البصير به فى ذلك (و) من ثم (يصح سلم الأعمى) مسلما إليه أو مسلما لأنه يعرف الأوصاف وأنسلم يعتمد الوصف دون الرؤية . نعم لو كان رأس المال معينا ابتداء وكل من يقبض له وعنه وإلا

(قوله والرموس قبل الإبانة) ولو من المذبح لاستتار بعض أجزائه قبل القطع (قوله لجهاته) أى جهالة المقصود منه فإن الجلد يختلف ثمنه وورقة وكذلك أجزاء الحيوان (قوله فيصح مطلقا) أى وزنا وجزافا ظاهره وإن كان كبيرا وكثر ما فى جوفه ، ولا ينافيه قوله لقلة ما فى النخ لأن المراد أن من شأنه القلة (قوله ولو باع ثوبا على منسج) كذهب ومجلس وبابه ضرب اه مختار (قوله على أن ينسج الباقي) أى أو غيره وفى المختار أن ينسج من باب ضرب (قوله ليس الخبز كالعيان) بكسر العين ، وروى كثيرون منهم أحمد وابن حبان خبره بإسناد صحيح موسى ليس المعين كالخبز أخيره ربه تبارك وتعالى أن قومه فتنوا بعده فلم يلق الألواح ، فلما رأى هم وعابهم ألقى الألواح فكسرها ماتكسرها اه حج . وقوله المعين يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى العيان ، فإن ما كان من المزيد بصيغة المفعول استوى فيه المصدر واسم الزمان والمكان والمفعول ، ويتمين المراد بالقرآن ، ثم رأيت فى نسخة كالحبر وهى ظاهرة وعليه فالعاب بكسر اليا اسم فاعل (قوله إلا شراء من يعتق عليه) أى ولو شراء غير ضمنى . وفى سم على منسج عن الزركشى أنه يصح شراؤه من يعتق عليه وبيعه العبد من نفسه قال : ونقل مر أن بعضهم جوز صحة شراؤه الضمنى اه . ومفهومه أن غير الضمنى لا يصح منه وهو مخالف لما اقتضاه ما نقله عن الزركشى ، وقوله من يعتق عليه : أى يحكم بعقده عليه فيدخل فيه من أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته (قوله ومقتضاه إلحاق البصير) معتمد (قوله مسلما إليه أو مسلما) قيل فيه إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله فيكون الأعمى فاعلا فى محل رفع على أنه فاعل للسلم ومفعولا فى محل نصب ، ونظر فيه على أن مثل هذا لا يجوز عربية لأن اللفظ الواحد لا يكون فى محل واحد لأمرين متباينين ، فزاد الشارح أنه لا يحتمل أنه فى محل رفع وأنه فى محل نصب . لكن قال بعضهم : إنه نظير قوله تعالى - وكنا لحكمهم شاهدين - من أنه مضاف لفاعله ومفعوله معا (قوله نعم لو كان رأس المال) هذا الاستدراك ليس بصحيح لأن قضيته صحة عقده على المعين ، وإنما يحتاج للتوكيد فى القبض وليس كذلك ، وإنما يصح عقده إذا كان رأس المال فى الذمة ، فلعل المراد الذى أراد إقباضه عما فى الذمة كان معينا بيده قبل لا أنه عقد عليه وهو معين كما هو ظاهر (قوله وكما ، من يقبض له وعنه) أى ويقبض عنه

أى وليست على حد اللحم كما عرف مما قدمه فليراجع (قوله قبل السلق) أى لما يسلخ ، وقوله أو السط : أى لما يسط (قوله ووصلت حد التواتر) عبارة التحفة وصل إليه من طريق التواتر (قوله نعم لو كان رأس المال معينا الخ) قضيته أنه يصح فى المعين من الأعمى وليس كذلك ، وعبارة التحفة ومحل : أى صحة

لم يصح لاعتاده الروية حال العقد ، ولا تصح المقابلة مع الأعمى فقد نص في الأم على أنه لا بد في الإقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نصح على أنها فسخ ، وقد أفنى بذلك والده رحمه الله تعالى (وقيل إن عمى قبل تمييزه) بين الأشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سلمه وله شراء نفسه وإيجارها إذ لا يجهلها ويبيع ماراة قبل عمه إن كان ذا كرا لأوصافه وهو مما لا يتغير غالبا ، ولو اشترى شيئا ثم عمى قبل قبضه لم يبطل الشراء ، ولا يصح بيع نحو جزر وبصل في أرضه للفرور ، ومما تعم به البلوى مع عدم صحته بيع نصيب من الجارى من نهر ونحوه للجهل بقدره ، ولأن الجارى إن كان غير مملوك فذلك وإلا فلا يمكن تسليمه لاختلاط غير المبيع به فطريقه أن يشتري القناة أو سهما منها ، فإذا ملك القرار كان أحق بالماء ، وإن اشترى القرار مع الماء لم يصح أيضا فيها للجهالة ، ولو رأى ثوبين تساوت قيمتهما ووصفهما وقدرهما كتنصت كرباس فسرقت أحدهما واشترى الآخر غالبا عنه ولا يعلم أيهما المسروق صح لحصول العلم إلا إن اختلفت الأوصاف المذكورة ، وإن اختلفا في الروية فالقول قول مدعيها بيمينه لأن الإقدام على المقد اعترااف بصحته ، وهو جار على المقابلة في دعوى الصحة والفساد خلافا لما في فتاوى الشيخ وبمه والده أولا ثم رجع عنه .

باب الربا

بكسر الراء والقصر وبفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء ، وهو لغة : الزيادة ، قال تعالى

(قوله مع الأعمى) أى فطريق الصحة أن يوكل غيره (قوله على أنها فسخ) لعله إنما نص على ذلك لثلاثتهم أن عدم صحة الإقالة من الأعمى مبنى على أنها بيع (قوله وقد أفنى بذلك) أى بعدم الصحة وقياس بطلان إقامته بناء على أنها فسخ عدم نفوذ الفسخ منه بغیر لفظ الإقالة إلا أن يفرق بأن الإقالة تستدعى التوافق عليها من المتقابلين ولا كذلك الفسخ فإنه يستقل به من ثبت له ما يجوز (قوله وله شراء نفسه) أى ولو لغيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجب عما توقف فيه سم على حجج من أن هذا عقد عاققة فلا يحتاج إلى ذكره (قوله لم يبطل الشراء) أى ويوكل في القبض (قوله أو سهما منها) أى جزءا (قوله ولو رأى ثوبين) أى مثلا (قوله وإن اختلفا في الروية) أى في أصلها كان قال المشتري لم أره قبل الشراء (قوله مدعيها) أى الروية .

(باب الربا)

(قوله وألفه بدل من واو) صريح ما ذكر أنه لا خلاف في كون ألفه منقلبة عن واو وإنما الخلاف في رسمه . وعبارة المصباح : الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر ، وبني ربوا بالواو على الأصل ، وقد يقال ربان على التخفيف اهـ . فقله على الأصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الألف واوا (قوله ويكتب بهما) أى بالواو والألف معا كما نقله علماء الرسم

سلم الأعمى حيث لم يكن رأس المال معينا ابتداء وحينئذ يوكل من يقبض له أو عنه وإلا لم يصح منه لاعتاده البخ ، فقله وحينئذ : أى حين صحة السلم بأن كان رأس المال في الذمة ، وقوله وإلا : أى بأن كان معينا ، والشارح فهم أن معنى قوله وحينئذ : أى حين كان معينا فنصرف في عبارته بما ترى (قوله بين الأشياء) أشار به إلى أن المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعي .

(باب الربا)

.. اهتزت وربيت - أي تحت وزاد ث . وشرعا : عقد على عوض مخصوص غير معلوم المتأثر في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلي أو أحدهما والأصل في تحريمه وأنه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والإجماع ، قال بعضهم : ولم يحل في شريعة قط ، ولم يؤذن الله في كتابه عاصيا بالحرب سوى آكله ، ولهذا قيل إنه علامة على سوء الخاتمة كإهداء أولياء الله تعالى فإنه صح فيها الإيدان بذلك وظاهر الأخبار هنا أنه أعظم إنما من الزنا والسرقة وشرب الخمر ، لكن أفنى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه . وتحريمه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمة لا علة . وهو إما ربا فصل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير نحو الرهن ، أو ربا يد بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقابض ، أو ربا نساء بأن يشترط أجل في أحد العوضين وكلها مجمع عليها ، والقصد بهذا اليلب بيان ما يعتبر في بيع الربوى زيادة على مامر بتم العوضان إن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط ، أو علة وهي العلم والتقديره اشترط شرطان ، ولا كييع طعام بقدر أو ثوب أو حيوان بميران ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة ، فعمل أنه إذا بيع الطعام بالطعام ، أو النقد بالنقد كما سيأتى (إن كانا) أى الثمن والثمن ، ووقع في بعض النسخ إن كان من غير ألف (جنسا) واحدا بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتركا

(قوله وزادت) تفسرى (قوله وشرعا عقد الخ) عبارة حجج : وشرعا قال الر واني عقد (قوله غير معلوم المتأثر) يصدق بمعلوم عدم المتأثر وال في المتأثر للمهد : أى المتأثر للمعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بأبعد من حمل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا ، وقوله أومع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض ، ونحمل أن في البديلي على المهود شرعا : أى وهو الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أم منه ، ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدا وما كان مختلفا وما كان من ذلك معلوم المتأثر وما كان مجهولا اه سم على منيع (قوله أو مع تأخير) أى أو عقد مع الخ (قوله ولم يؤذن) أى لم يعلم الله (قوله كإهداء أولياء الله) أى ولوأمواتا (قوله فإنه صح فيها) أى في أذبة أولياء الله ولو قال فيه لكان أولى (قوله وظاهر الأخبار هنا) أى في هذا الباب (قوله إنه أعظم إنما) لا ينافى هذا مامر من أنه من أكبر الكبائر لجواز أن يكون التبعض بالنسبة لما هو أعظم من هذه كالشرك بالله تعالى (قوله من الزنا) ومنه اللواط (قوله والسرقة) أى وإن قلت (قوله وما أبدى له) أى من كونه يودى للتضييق ونحوه (قوله إنما يصلح حكمة) يفيد أن مجرد الحكمة لا يخرج عن كونه تعبديا فليراجع فإن فيه نظرا ظاهرا اه سم . أقول :- قوله نظرا ظاهرا : أى لتصريح بعضهم بأن التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى ، وقد يجاب عن كلام الشارح بأنهم قد يطبقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم وإن ظهر له حكمة (قوله بأن يزيد أحد العوضين) أى مع اتحاد الجنس اه شيخنا زيادى (قوله ومنه ربا القرض) إنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لما شرط نفعا للمقرض كان بمنزلة أنه باعما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما (قوله بأن يشترط فيه ما فيه نفع) ومنه مالو أقرضه بمصر وأذن له في دفعه لوكيله بمكة مثلا (قوله غير نحو الرهن) من النحو الكفالة والشهادة (قوله أو ربا نساء) بالفتح والمد اه شيخنا زيادى ، وفى المصباح : النسيء مهموزا على فاعيل التأخير والتسيئة على فاعلة مثله ، وهو إسكان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء بالألف إذا أخره اه . ومقتضى قوله من باب نفع أن مصدره يفتح الثن وسكون السين (قوله وكلها مجمع عليها) أى على بطلانها (قوله زيادة على مامر) من كونه ظاهرا متفعا به الخ (قوله ثم العوضان) أى الربويان وغيرها (قوله وهى) أى العلة (قوله والتقديرية) الواو بمعنى أو (قوله إن كان من غير ألف) قال حجج : وهو فاسد ، قال سم : وفى جزه بالفساد مع احتمال

فيه اشتراكا معنويا كتمر برئ ومعتل ، وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الأداة فلذا دخلت في الربا قبل طرود هذا الاسم لما فكأت أجناسا كأصولها ، وبالأخير البطيخ الهندي والأصفر فإنهما جنسان كالتمر والجوز الهنديين مع التمر والجوز المعروفين ، إذ إطلاق الاسم عليهما ليس بقدر مشترك بينهما : أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين ، وهذا الضابط مع أنه أولى ما قبل منتقض باللحم والألبان لصدقه عليهما مع كونها أجناسا كأصولها (اشترط الحلول) من الجانبين بالإجماع لاشتراط التقابض في الخبر ومن لازمها الحلول غالبا ، ففي اقترن بأحدهما تأجيل وإن قل زمنه وحل قبل نفرقهما لم يصح (والمائلة) مع العلم بها وما كان فيها من خلاف لبعض الصحابة قد انقضى واستقر الإجماع على خلافه (والتقابض) يعني القبض الحقيقي فلا تكن نحو حوالة وإن حصل معها القبض في المجلس ، ويكنى قبض الوكيل فيه من العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس ،

رجوع الضمير للطعام من الجانبين جنسا أو للمذكور نظر ظاهر اه (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم لحقيقة واحدة تحتهما أفراد كثيرة كالقمح مثلا ، أما القضي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتعدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكالقرء فإنه وضع لكل من الطهر والحيض (قوله كتمر الخ) قال سم على حجج : قوله كتمر الخ يتأمل انطباق الضابط على ذلك اه . أقول : أي لأن هذا الاسم حدث لهما بعد دخولهما في باب الربا لثبوت الربا فيهما بسرا ونحوه ويمكن الجواب بأنه من وقت دخولهما في باب الربا جمعتهما اسم خاص كالطلع ثم الخلخل وإن اختلف الاسم باختلاف الأحوال (قوله وبما بعده) أي من قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أي وهو الدقيق (قوله وبالأخير) أي من قوله اشتركا فيه اشتراكا معنويا الخ (قوله البطيخ الهندي) أي الأخضر (قوله وهذا الضابط) هو قوله بأن جمعتهما اسم خاص الخ (قوله منتقض) ويمكن أن يقال : إن حقيقة كل من الألبان واللحم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ، ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال : ولك ادعاء خروجها بالقيد الأخير اه : أي وهو قوله اشتركا فيه الخ ، لكن يرد عليه الضمان والمعرز فإنهما مع اتحاد الجنس طبائعهما مختلفة بالحرارة والبرودة ، إلا أن يقال : إن ذلك الاختلاف لعوارض تعرض لهما مع اتحاد حقيقتيهما (قوله لاشتراط المقابضة) مستند الإجماع (قوله ومن لازمها الحلول) الضمير في لازمها للمقابضة ، وقال سم على حجج : قد يقال لا يلزم إرادة اللازم اه . أقول : ويمكن أن يجاب بأن ألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب فيه والأمور النادرة لا تحمل عليها (قوله وإن قل زمنه) أي كدرجتي مثلا (قوله والمائلة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتي ولو باع جرافا الخ (قوله فلا تكن نحو حوالة) ومنه الإبراء والضمان لكنه يطل بالعقد بالحوالة والإبراء لتضمينهما الإجازة ، وهي قبل التقابض مبطللة للعقد وأما الضمان فلا يطل بالعقد بمجرد ، بل إن حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك وإلا يطل بالافتراق (قوله من العاقدين) متعلق بوكيل ، وعبارة حجج : ويكنى قبض وارثيهما في مجلس العقد بعد موتها وهما فيه وماؤذنها لا غيرهما اه . أقول : وهي تنفيذ أن الوكيل لو أذن لموكله في القبض وأن العبد المأذون له لو أذن لسيده في القبض صح ، وكتب عليه سم : حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة الأذنين ، ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الموروثين الميتين مع الفرق قليلا اه . أقول : ولعل

(قوله من العاقدين أو أحدهما) ينبغي أن يكون متعلقا بكل من قبض والوكيل

وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه في المجلس: أى وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لأنه في معنى المكره كما قاله الشيخ أبوعل في آخر كلام له بخلاف ما لو كان العاقد عبدا مأذونا له قبض سيده أو وكيله قبض موكله لا يكتفى (قبل التفرق) ولو في دار الحرب حتى لو كان الموضع معينا كفى الاستقلال بقبضه ولو قبضا البعض صح فيه تفرقا للصفة (أو جنسين كخنطة وشعر جاز التفاضل) بينهما (واشترط الحلول) من الجنين كما مر (والتقاضى) يعنى القبض كما تقرر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف

الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعلمه والتحق بالجمادات بخلاف الآذن (قوله وكذا قبض الوارث) أى ثم إن اتحد فظاهر وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ، ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث مفارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ، ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو بإذنهم لمواحد يقبض عنهم ، فلو أقبض البعض دون البعض ، فينبغي البطلان في حصه من لم يقبض كما لو أقبض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي (قوله في المجلس) متعلق بموت (قوله لأنه) أى الوارث في معنى المكره . أى بموت مورثه (قوله في آخر كلام له) في نسخة بعد ما ذكر ويكون محل بلوغه الخبر بمنزلة مجلس العقد ، فلما أن يحضر المبيع له فيه أو يوكل من يقبضه قبل مفارقتها اهـ . ونقل سم على حجج عن مر ما يوافق هذه النسخة وفرق وأطال فليراجع . وقوله في هذه النسخة ويكون الخ : أى وأما الحى فيعتبر بقاؤه في مجلسه الذى وقع فيه العقد ، وقوله بمنزلة مجلس العقد معتمد ، وقوله فلما أن يحضر المبيع هو ظاهر إن كان حاضرا فإن كان غائبا عن البلد فاحكمه راجعه (قوله قبض سيده) أى يغير إذن منه على ما أفهمه كلام حجج السابق ولو كان حاضرا مجلس العقد (قوله قبض موكله) أى يغير إذنه ، وقوله لا يكتفى : أى لأنه يقبض عن نفسه لا عن العاقد ، ثم إن حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقاضى بطل العقد (قوله ولو في دار الحرب) يتأمل أخذ هذه غاية ، ولعله دفع ما قد يتوهم أن دار الحرب يتسامح فيها بجواز الاستيلاء على أموالهم ونحوها (قوله حتى لو كان) غاية مرتبة على التقاضى المفسر بما مر من قوله يعنى القبض الحقيقى الخ (قوله كما تقرر) أى في قوله يعنى القبض الحقيقى الخ (قوله سواء الخ) يجوز أن يكون تأكيدا ويجوز أن يكون إشارة إلى أن المساواة في المقدار حقيقة لأن المائلة تصلق بها في الجملة وبحسب الحزر اهـ سم على منهج . أقول : قول سم ويجوز الخ وجه المغايرة بينه وبين ما قبله أن التأكيد الغرض منه تحقيق الأول وإثباته ، وقوله ويجوز بمنزلة الصفة

(قوله قبض موكله لا يكتفى) وظاهر أن محله كالذى قبله مالم يوكلهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل (قوله ولو في دار الحرب) أى ولا يقال : إنهما مأموران بالخروج منها مكرهان شرعا على التفرق ويحتمل ما قاله الشيخ في الحاشية أن المراد أنه لا بد من التقاضى ولو كان العاقد مع حر في دار الحرب ، ولا يقال : إنه يجوز لنا الاستيلاء على أموالهم فلا عقد في الحقيقة وعليه فهو خاص بما إذا كان العقد مع حرى ، وبعبارة الروضة : يجوز الربا في دار الحرب جريانه في دار الإسلام سواء فيه الكافر والمسلم (قوله ولو قبضا البعض) يظهر أن منه ما لو قبض أحدهما جميع البذل والآخر بعضه فيصح في ذلك البعض بتظيره أخذنا بما يأتى في مسئلة الدينار

شئتم إن كان يبدأ بيد « أى مقايضة ومن لازمها الحلول كما مر ، وما اقتضاه من اشتراط المقايضة وإن اختلفت العلة أو كان أحد العوضين غير ربوى فغير مراد بالإجماع ، والأولان شرطان للصحة ابتداء والتقابض شرط لها دواما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس ، وعمل البطلان بالتفرق إذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الإكراه على الأصح لأن تفرقهما حينئذ كالمعلم ، خلافا لما نقله السيكي عن الصيمري ، والتخاير قبل القبض وهو إلزام العقد كالتفرق في البطلان هنا وإن حصل القبض بعده في المجلس كما صححناه هنا ، وما ذكره في باب الخيار من أنهما لو تقابضا قبل التفرق لم يبطل ضعيف ، إذ هو مفرع على رأى ابن سريج وهو لا يرى أن التخاير يميزه التفرق ، وما جمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وإنما هو تضييع لكلامهما هنا ، ولو اشترى من غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صبح ، وسلمه الباقي له ليقبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان به عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المطلق لأنه قبضه لنفسه ، فإن أقرضه الباقي في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها ، وإن اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردها إليه عن الثمن بعد العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ في روضه لأن التصرف مع الماقد في زمن الخيار إجازة وهي مبطله كما مر ، فكأنهما

الخصصة لأنه لما احتملت المماثلة المراد وغيره كان قوله سواء كالتعت المختص (قوله أى مقايضة) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أى الحديث (قوله غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لأن جميع الأجناس المشار إليها بهذه الأجناس ربوية اه سم على حجج (قوله فغير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحتها وهذا بما ينفع المصنفين اه سم على حجج (قوله والأولان) الحلول والمماثلة (قوله ومن ثم ثبت فيه) أى عقد الربا (قوله فلا أثر له مع الإكراه) قضيته أنه يصير مع التسيان والجهل ، وبه جزم سم عند قول المصنف قبل التفرق حيث قال قوله قبل التفرق شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله على الأصح) عبارة حجج : نعم التفرق هنا مع الإكراه مبطل لضيق باب الربا ، قال سم : قوله مع الإكراه مبطل ، قال في شرح العباب : وكالإكراه التسيان كما في الأم والجهل كما قاله الجاوي ، وهذا موافق لما تقدم من سم في التسيان والجهل ، لكن ما تقدم لا يفيد لأن محصله أن قوله قبل التفرق شامل له ، ومجرد قوله شامل الخ لا يقتضى اعتياده ولا أنه المنقول (قوله لأن تفرقهما) أى ثم إذا زال الإكراه اعتبر موضعه اه سم على حجج (قوله والتخاير) أى ولو من أحدهما أخذنا من قوله وهو الخ (قوله قبل التفرق) أى وبعد التخاير (قوله ليس بصحيح) مشى عليه حجج (قوله بخمسة دراهم) أى مثلاً (قوله ليقبض) أى المشتري (قوله أمانة في يده) أى المشتري (قوله ضمن الزائد) أى القابض (قوله ثم استقرضها) خرج ما لو استقرض منه غيره ثم ردها إليه فلا يبطل لأنه صلب عليه أنه قبض جميع الدراهم قبل التفرق (قوله يبطل العقد) وفارقت هذه ما قبلها بأن المبيع فيها ثم نصف الدينار فقط وقد قبض مقابله ، فإقراضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض للمبيع فلم تؤثر الإجازة في الأول والثاني عقد مستقل ، ولا كذلك الثانية فإن الإجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثاني (قوله في الخمسة الباقية) أى فيما يقابلها من الدينار وهو النصف وبصير النصف الثاني

(قوله ومن لازمها الحلول) أى غالباً كما مر (قوله أو كان أحد العوضين غير ربوى) لك أن تمنع كون هذا قضية الخبر مع أن الإشارة فيه إنما هي لخصوص هذه الأجناس . ثم رأيت الشباب سم سيق إلى هذا المنع

تفرقا قبل التقابض . ولا يقال : تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لأن محله مع الأجنبية ، أما مع العاقد فصحيح ، وعلى المتعاقدين إثم تعاظم عقد الربا إن تفرقا عن تراض ، فإن فارق أحدهما إثم فقط (والطعام) الذي هو باعتبار قيام الطعام به أحد المتين في الربا لخبر مسلم « الطعام بالطعام مثلا بمثل » وتعلق الحكم بمشتق يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق (ما قصد الطعام) يضم أوله مصدر طعم بكسر العين : أى لطعم الآدى بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدى له وحده أو مع غيره

مضمونا عليه في يده ضمان يد لأنه كان مقبوضا بعقد صحيح ثم فسد وليس أمانة كما في المسئلة الأولى (قوله قبل التقابض) أى فيما يقابل النصف الثاني (قوله باطل) أى فلا يصح شراء النصف الثاني في الأولى ولا يملك التصرف في الخمسة التى قبضها في الثانية لعدم صحة القرض (قوله إثم تعاظم عقد الربا) ينبغى أن محله بالنسبة للمشتري مالم يضطر إليه ، فإن اضطر إليه كان الإثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة (قوله إن تفرقا عن تراض) أى مع التذكر والعلم ، وهما جعل الفرق قائما مقام التلطف بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخا حكما اللهم إلا أن يقال : تفرقا على تلك الحالة محمول على أنهما تفرقا على نية بقاء العقد قائما لذلك . بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا إثم ويصدق في ذلك (قوله وتعلق الحكم بمشتق الخ) إذ الطعام بمعنى المطعم اه ح . وبه يندفع ما يقال في الطعام اسم عين فلا يكون مشتقا (قوله بكسر العين) قال ع أى فاطم بالضم الأكل . وأما بالفتح فهو ما يدرك بالوقوع اه سم على منيج (قوله بأن يكون الخ) تفسير لقصد وبه يندفع ما يقال من أين

(قوله بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدى) فهو منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدى ، وسأبقى كلامه أنه مثل ذلك ما إذا قصد للتويع بشرطه الآتى ، وخرج بذلك ما إذا قصد لطعم البهائم : أى بأن كان أظهر مقاصده طعمها نظير ما فسر به هنا طعم الآدى وحينئذ فيشمل صورتين ما إذا لم يقصد إلا لطعمها وما إذا كان أظهر مقاصده ذلك وكل من الصورتين غير ربوى بشرطه الآتى في كلامه فهذه خمس صور بالنظر إلى القصد ، ويأتى مثلها بالنظر إلى التناول كما لا يخفى بأن لا يتناول إلا الآدميون أو يغلب تناولهم له أو يستوى الأمران أو لا يتناول إلا البهائم أو يغلب تناولها له ، فيتلخص خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة القصد في خمسة التناول وكلها تعلم من كلامه إما بالمنطوق أو بمفهوم الموافقة أو المخالفة كما أشرنا إليه وكلها يثبت فيها الربا إلا في ست صور . وإيضاح ذلك أنه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدى له أنه ربوى وقد قلنا أنه يفهم منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدى فيها صورتان بالنظر إلى القصد تحتهما عشر صور بالنظر إلى التناول وكلها فيه الربا ، وذكرنا في مستوى فيه النوعان من حيث القصد أنه ربوى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة التناول ما إذا لم يتناول غير الآدى وما إذا غلب تناوله وما إذا استوى الأمران فتبلغ صور الربا ثلاثة عشر ، وخرج بالشرط المذكور فيه ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناول إلا البهائم بطريق الأولى ، فهاتان صورتان لا ربا فيهما ، وذكر في مطعم البهائم أنه غير ربوى بشرط غلبة تناولها له ، وقد علمت أن قوله فيه إن قصد لطعمها منطوق على صورتين ما إذا لم يقصد إلا لها ، وما إذا كان أظهر مقاصده تناولها نظير ما مر له في مطعم الآدى ، فدخل في كل من الصورتين ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناول إلا البهائم بالأولى ، فهى أربع صور حاصلة من ضرب اثنين في اثنين تضاف إلى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الربا ستا ، وخرج في صور في مطعم البهائم ما إذا لم يتناول غير الآدى وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران . فيحصل ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين

وإن لم يأكله إلا نادرا

علم أنه مقصود للآدى (قوله وإن لم يأكله) أى الآدى إلا نادرا : أى بل أو لم يأكله أصلا لكن بينى الكلام فيها الربا تصاف إلى الثلاثة عشر المتقدمة تصير صور الربا تسعة عشر وهى تمام الخمس والعشرين ، ويجمعها هذا الجملول :

ما اختص به الآدى قصدا وتناولا	ربوى
ما اختص به الآدى قصدا وغلب فيه تناولا	ربوى
ما اختص به الآدى قصدا واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوى
ما اختص به الآدى قصدا وغلب فيه غيره تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدى واختص به تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدى وغلب فيه تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدى واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدى وغلب فيه غيره تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدى واختص به غيره تناولا	ربوى
ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به الآدى تناولا	ربوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه الآدى تناولا	ربوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وتناولا	ربوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه غير الآدى تناولا	غير ربوى
ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به غير الآدى تناولا	غير ربوى
ما اختص به غير الآدى قصدا وتناولا	غير ربوى
ما اختص به غير الآدى قصدا وغلب فيه تناولا	غير ربوى
ما اختص به غير الآدى قصدا واستوى فيه النوعان تناولا	ربوى
ما اختص به غير الآدى قصدا وغلب فيه الآدى تناولا	ربوى
ما اختص به غير الآدى قصدا واختص به الآدى تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واختص به غير الآدى تناولا	غير ربوى
ما كان أظهر مقاصده غير الآدى وغلب فيه غير الآدى تناولا	غير ربوى
ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واستوى فيه النوعان تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده غير الآدى وغلب فيه الآدى تناولا	ربوى
ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واختص به الآدى تناولا	ربوى

هكذا ظهر لى من كلام الشارح فليحذر .

واعلم أن الظاهر أن المراد بقوله قصد الآدى مثلا أن يكون الآدى يقصده للتناول منه ، وهذا غير التناول بالفعل وإلا فما معنى كون الطين الأرمنى مقصودا للآدى ، ويجوز أن يكون المراد بكونه قصد للآدى مثلا أنه يظهر من الحكمة الأثرية أن الله سبحانه و تعالى لم يخلق هذا إلا لعلم الآدى فليأمل (قوله وحده أو مع غيره) حالان

كالبلوط أو شاركه فيه البهائم (اقتباناً) كبير وحصى وماء عذب إذ هو مطعوم ، قال تعالى - ومن لم يطعمه فإنه مني - بخلاف الماء المالح فلا يكون ربويًا. والأوجه إناطة ملحوته وعذوبته بالعرف (أو تفكهها) كتين وزبيب وتمر وغيرها مما يقصد به تأدم أو نخل أو تحرف أو تمحض مما يأتي كثير منه في الأيمان فلا يرد عليه الحلوا (أو تدوبا) كخلج وكل ما يصلح من البهارات والأبازير والأدوية كطين أو منى ودهن نحو خروج وورد ولبان وصمغ وحب حنظل وزعفران وسقمونيا للخبر المار فإنه نص في على البر والشعير والمقصود منهما التفتت فألحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة وعلى التمر ، والمقصود منه التفكه والتأدم فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه

في العلم يكون أظهر مقاصده الطعم حيث لم يتناوله الآدي إلا نادرا أو لم يتناوله أصلا من أين يؤخذ إلا أن يقال : إنه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتا ، فيعلم أن الاقتيات منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصودا للآدي اختصاص البهائم به أو غلبة تناولهم له (قوله كالبلوط) وهو المعروف الآن بثمر القواد ، وهو يشبه البلع في الصورة (قوله إذ هو مطعوم) أي لغة في المصباح ويقع : أي الطعم بمعنى المطعوم على كل ما يساغ حتى على الماء وذوق الشيء ، ثم قال : وفي العرف الطعام : اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب (قوله بالعرف) المراد بالعرف عرف بلد العقده حج ، والمراد ببلد العقده مملته بلدا كان أو غيرها . وقال سم عليه : قوله بلد العقده : أي وإن لم أن الشيء قد يكون ربوي في بلد وغير ربوي في آخر ، ولا يخلو من غرابة ونظر اه . أي فالأولى مقاله حر من أن المراد بالعرف العرف العام كأن يقال : المذهب : ما يساغ عادة من غير نظر إلى عملة دون أخرى (قوله الحلوا) بالقصر والمد ، وعبارة المصباح : الحلوا التي تؤكل تمد وتقصر ، وجمع المملود حلواي مثل صصاري وصصاري بالتشديد ، وجمع المقصور حلواي بفتح الواو . قال الأزهرى : الحلوا اسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجا بملاوة اه (قوله كخلج) أي سواء كان مائيا أو جليا لأن كلا منهما يقصد للإصلاح فهما كالبرّ البحيري والصمدي (قوله وكل ما يصلح) أي البدن (قوله من البهارات) في المصباح : والبهار وزان سلام الطيب ، ومنه قيل لأزهار البادية بهار . قال ابن سيده : والبهار بالضم : شيء يوزن به اه . وفي المختار : والبهار بالفتح : العرار الذي يقال له عين البقر ، وهو بهار البرّ ، وهو نبت جعد وتفاحة صفراء ينبت أيام الربيع يقال له المرأة اه . ومنها يعلم أن الزنجبيل لا يسمى بهارا ، وهو خلاف ما عليه عرف الناس (قوله والأبازير) ومنها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش ، وعليه فقلها الكبير فيما ذكر من التفصيل فيها يظهر ، لكن عبارة الشارح في أواخر بيع الأصول والثمار قبيل ويرخص في بيع الغرايا نصها : ولهذا لو باع زراعا غير ربوي قبل ظهور الحب يجب أو برّا صافيا بشعير وتقابضا في المجلس جاز إذ لا ربا ، ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان ربويا كان اعتد أكله كالخلبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الرركشي ، ومثل البهارات والأبازير غيرهما بدليل مامثل به من الطين وما معه فإنه ليس من البهارات ولا الأبازير مع كونه ربويا لكنه من الأدوية (قوله خروج) وزان مقدود اه مصباح (قوله وورد) أي ودهن ورد . أما الخروج والورد وماؤه فليست ربوية لأنها لم تقصد للطعم اه حج ولم ينب على حكم بقية المياه ، والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوي (قوله فألحق به ما في معناه) .

من الضمير المبرور في له كما يعلم من عبارة الرؤف وغيرها .

كالمصطكى والسقمونيا ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فإن الأغذية لحفظ الصحة والأدوية لردّها ، وإلّا لم يذكروا الدواء فيما يتناوله الطعام في الإيمان لأنها لا تتناوله في العرف المبينة هي عليه ولا ربا في الحيوان مطلقا ، وإن جاز بله كصغار السمك لأنه لا يعد للأكل على هيئته ، وأشار بقصد إلى أنه لا ربا فيها يجوز أكله ولكنه غير مقصود كظم رخو وأطراف قضبان عنب وجلود لا تؤكل غالبا بأن خشنت وغلظت ومعلوم بها ثم إن قصد لطعمها وغلب تناولا له كملف رطب قد يتناوله الآدمي ، فإن قصد للتوعين فربوى إلا إن غلب تناول البهائم له فيما يظهر ، فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده إلى آخره أن القول ربوى . بل قال بعض الشراح : إن النص على الشعير يفهمه لأنه في معناه ، وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول مما غلب تناول البهائم له ، محمول على بلاد غلب فيها لثلا يخالف كلام الأصحاب (وأدقه الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها) بالرفع عطفا على الأدقة (أجناس) لأنها فروع لأصول مختلفة فأعطيت حكم أصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الشعير ، ثم كل خلين لا ماء فيها واتحد جنسيهما بشرط فيها المائلة ، وكل خلين فيها ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقا لأنهما من قاعدة مد عجوة ودرهم وكل خلين في أحدهما ماء إن اتحد الجنس بل بيع أحدهما بالآخر لنوع الماء المائلة وإلا بيع وخرج بالمتحدة الجنس المتحدة كآدقة أنواع البر فهي جنس واحد ، وسيأتي أنه لا يباع بعض ذلك ببعض ولو بقدره للجهل بالمائلة بأدهانها دهن نحو الورد

[فرغ] انظر الترمس هل هو ربوى وينبغي أن يكون ربويا لأنه يؤكل بعد نومه في الماء وأظنه يتداوى به قبل فليحرر اه سم على منج . ومثله القرطم اه ديمري . وينبغي أن مثل القرطم دهنه ودهن الخس والتنجيم (قوله كالمصطكى) بضم الميم والقصر اه (قوله والسقمونيا) بخلاف دهن السمك والكتان لأنهما يبدان للاستصباح دون الأكل اه سم على منج ، ونقل بالدرس عن الشرف المناوي أنه سئل عن التطرون هل هو ربوى أم لا ؟ فأجاب بأنه ربوى لأنه يقصد به الإصلاح اه سم على منج فليراجع . أقول : وقد يتوقف فيه فإنا لا نعلم أي إصلاح يراد منه مما هو من جزئيات المطعوم من الاقتيات والتضكة والتأدم والتداوى ، والذي يستعمل فيه إنما هو على سبيل النش في البضاعة التي يضاف إليها (قوله ولا ربا في الحيوان مطلقا) أي مأكولا أو غيره من جنسه أو من غير جنسه ، ومعلوم أن الكلام في الحلي (قوله كصغار السمك) أي والجراد (قوله وأطراف قضبان عنب) ومثلها ورقه ومثلها أيضا أطراف قضبان العصفور (قوله كملف رطب) كالبرسم .

[فرغ] قال هر : الطعومات خمسة أقسام : ما يختص بالآدميين : أي من حيث القصد ، ما يغلّب ، ما يستوى فيه الآدميون وغيرهم ، ما يختص بغيرهم . ما يغلّب في غيرهم ، فالثلاثة الأول فيها الربا ، والباقيان لا ربا فيها اه سم على منج (قوله محمول على بلاد غلب فيها الخ) هذا يؤدي إلى أن الشيء يكون ربويا في بعض البلاد دون بعض وهو مشكل . قال سم على حج بعد مثل ما ذكر : ولا يخلو عن غرابة ونظر اه . وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم القول بمنوعة ، ولئن سلم ذلك فما استندت إليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك ، وحفظه فالقول ربوى دائما (قوله فيها ماء) أي ربوى اه عراق (قوله لا يباع أحدهما بالآخر مطلقا) أي من جنس واحد أم لا (قوله لنوع الماء الخ) وعلمه إن كان الماء

(قوله بدقيق الشعير) أي مطلقا ولو متغاضلا (قوله وكل خلين فيها ماء) أي عذب

والبفسج فكلها جنس واحد لأن أصلها الشيرج. وقول بعض الشراح: يجوز بيع دهن البفسج بدهن الورد متفاضلا يجعل على دهنين اختلف أصلهما وإن لم يمهذ ذلك في غير الشيرج (واللحوم والألبان والأسنان والبيض كل منها كذلك) أي أجناس (في الأظهر) كأصولها فيجوز بيع لحم أو لبن البقر بلحم أو لبن الضأن متفاضلا ولبن الجواميس مع البقر والضأن مع المزر جنس. والثاني أنهما جنس واحد لاشتراكهما في الاسم الذي لا يقيع التمييز بعده إلا بالإضافة، فأشبهت أنواع التمار كالمقلق والبرقي، وليس من البقر البقر الوحشي لأن الوحشي والإنسي من سائر الحيوانات جنسان: أما لحم المتولد بين بقر وغنم مثلا فهل يجعل جنسا برأسه أو يجعل مع لحم أبويه كالجنس الواحد احتياطا فيحرم بيع لحمه بلحمهما متفاضلا. قال الزركشي: ولم يشرعوا له، ويظهر الثاني لصيق باب الربا. والكبد والطحال والقلب والكلى والخصية والبرية والخصية أجناس ولو من حيوان واحد لاختلاف أسماؤها وصفاتها، وشحم الظهر والبطن واللسان والرأس والأكارع أجناس، والجراد ليس بلحم، والبطيخ الأصفر والأخضر والخيار والفتاه أجناس (والمائلة تعتبر في المكيل) كلبن بسائر أنواعه وإن تفاوت بعضها وزنا كحليب برائب كالبر الصلب بالرخو وحب وتمر وغل وعصير ودهن مانع لا جامد، أما قطع الملح الكبار المتجافة في المكيل فوزونة وإن أمكن صحتها (كيلا) وإن كان بما لا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كتفد وعسل ودهن جامد (وزنا) ولو بقيان فلا يجوز بيع بعض المكيل ببعض وزنا، ولا بيع بعض الموزون ببعض كيلا وإن كان الوزن أصبغ، إذ الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كفى الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لا هنا، ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه، ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء ميلا أو موزونا (غالب عادة الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع عليه وأقره

ربويا لأنه يصير حينئذ من قاعدة مد عجرة ودرهم (قوله والبفسج) هو كسفر جل (قوله فكلها جنس واحد) أي فيباع بعضها ببعض إن علمت المائلة، وسيأتي ما فيه بعد قول المصنف: وفي حبوب الدهن الخ (قوله لأن أصلها الشيرج) قال في المصباح: الشيرج معرب من شيره وهو دهن السمسم. وبما قيل للدهن الأبيض والمعصير قبل أن يتغير شيرج تشبيها به ليصفاه وهو بفتح الشين مثال زينب وصيقل وعيطل. وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فعل نحو جعفر، ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فأمكنه محصورة وليس هذا منها (قوله اختلف أصلهما) أي كشرج وزيت (قوله مع لحم أبويه) أي لحم كل من أبويه (قوله ويظهر للثاني) هو قوله أو يجعل وظاهره أي وإن اشد شبه أحدهما فيما يظهر أشدًا من العلة المذكورة. وبقي ما لم تولد أحدهما بين بقر وغنم والثاني بين بقر وإبل فهل هما كالجنس الواحد أو كجنسين؟ في نظر، والأقرب أن يقال فيه: يحرم بيعه متفاضلا بما شاركه في أصله، فيحرم بيع لحم المتولد بين بقر وإبل بلحم المتولد بين بقر وغنم ولا يحرم بيع لحمه بلحم الغنم الخالص، لأن الغنم لم تشارك المتولد بين واحد من أصله، وكذا يحرم بيع المتولد من بقر وغنم بالبقر، ولا يحرم بيعه بلحم الإبل. وأما الفرعان المتولد أحدهما من الإبل والبقر والآخر من البقر والغنم فيحرم بيع كل منهما بلحم الآخر متفاضلا (قوله والأكارع أجناس) أي ولو من حيوان واحد أيضا (قوله ليس بلحم) أي مادام حيا فيباع ببعض متفاضلا (قوله كالبر الصلب بالرخو) أي بأن لم ينته نضجه بأن جف ولم ينته نضجه (قوله لا جامد) أي أيما هو قالمين في الوزن كما يأتي (قوله جامد) راجع لكل من العسل والدهن (قوله غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة، والجماع مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها: أي الثلاثة كالطائف وتجدة وخيبر والينبع اه من المتابع وشرحه للشارح في باب

فلا عبرة بما أحدث بعده (وما) لم يكن في ذلك المهد أو كان و (جهل) حاله ولو نسيان أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء أو لم يستعمل فيه أو غلب أحدهما ولم يتعين يعتبر فيه عرف الحجاز على مقاله المتولى ، لكن تعليل الأصحاب السابق بخالفه ، فإن لم يكن لم فيه عرف فإن كان أكبر من التمر المعتدل فوزون جز ما إذ لم يمهذ في ذلك المهد الكيل في ذلك ، وإلا فإن كان مثله كاللوز ، أو دونه فأمره محتمل ، لكن قاعدة أن ما لم يحد شرعا يحكم فيه العرف، قاضية بأنه (تراعى فيه عادة بلد البيع) حالة، البيع فإن اختلف اعتبر فيه الأغلب فيما يظهر، فإن فقد الأغلب ألحق بالأكثرية شيئا ، فإن لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن (وقيل الكيل) إذ أغلب ماورد فيه النص مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً (وقيل يتخير) للتساوى (وقيل إن كان له أصل) معلوم المعيار (اعتبر أصله) فعليه دهن المسمم مكيل ودهن اللوز موزون ، وكذا قاله الشارح وهو تفريع على المرجوح وإن كان موها إذ الأصح أن اللوز مكيل فدهنه كذلك (والتقد بالتقد) أى الذهب والقضه وإن كانا غير مضروبين ، وعلّة الرأى فيه جوهرية الثمن فلا ربا في الفلوس ولو راجت (كطعام بطعام) في جميع مأمّر في ذهب بمثله أو فضة بمثلها تعتبر الثلاثة وفي أحدهما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا ، وقدم الكلام على الطعام على الكلام على التقد عكس الوارد في الخبر لأن الكلام في الطعام أكثر تقدم لذلك ، وأما قوله إن تقدم ما يقل عليه الكلام أولى فإنما هو بحسب المقاصد ، ولا فرق هنا وفيما مر بين كون العوضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معيناً والآخر في الذمة كعنتك هذا بما صغته كذا ثم يعين ويقبض قبل التفريق ، ويعجز عن إطلاق الدينار والدرهم إذا كان في البلد غالب متضبط (ولو باع) طعاما أو نقداً يجنسه وقد سواه في ميزان ونقص عنه في أخرى أو (جز ألفا) بتقليد الجهم واقتصار الشارح هنا على كسرهما لأنه أفصح وإلا فقد غلبها بالتثنية في الشفعة

الجزية (قوله وما لم يكن في ذلك المهد) أى لا في الحجاز ولا غيرها بل أحدث لينا في قوله أو كان ولم يكن بالحجاز (قوله يعتبر فيه عرف الحجاز) يعنى الآن فلا ينافى أن من جملة صورته كونه غير موجود في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يقيد هذا ولا ما عهد فيه شيء في عهده صلى الله عليه وسلم بقدر من التمر ولا غيره ، ولكن قوله بعد إذ لم يعلم في ذلك المهد الخ يدل على أن ما كمل في عهده صلى الله عليه وسلم أو كان عرف الحجاز فيه ذلك لا يزيده على قدر التمر فليتأمل (قوله تعليل الأصحاب السابق) أى في قوله لظهور أنه الخ (قوله فوزون جز ما) ومنه اليمون فالعبرة فيه بالوزن (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في أن اللغة مؤخره عن العرف وهو كذلك (قوله جاز فيه الكيل والوزن) ويظهر في متابعين بطرق بلدين غطى العادة التخير أيضا اه حج . وكتب عليه سم : لو تابعنا كذلك شيئا بقدر مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التبيين اه رحمه الله ؟ أقول : الأقرب وجوب التبيين ، ومحتمل اعتبار بلد المبتدئ بالصيغة موجبا كان أو قابلا لأن لفظه يحمل على عرفه المتولد فيكون الجواب لما سبق من الصيغة (قوله جوهرية الثمن) أى عزته وشرفه (قوله ولو راجت) أى فيجوز بيع بعضها

(قوله فلا عبرة بما أحدث بعده) أى من أصل معيار أو غلبته (قوله على مقاله المتولى) انظر ما معتمد الشارح في هذه المسئلة بعد هذا التبرى هل هو ما ذكره المتن في صورة الجهل أو غيره (قوله فإن لم يكن لم فيه عرف) هذا مفهوم قول المتولى : يعتبر فيه عرف الحجاز فهو مبنى على كلام المتولى الذى تبرأ منه ، بل هو من جملة كلام المتولى كما يعلم من كلام غيره (قوله كاللوز) المقصود منه مجرد التمثيل لما جرمه بمائل بلرم التمر كما نبه عليه الشباب حج ، وإلا فالأصح أنه مكيل كما سيأتى في كلام الشارح (قوله وهو) أى كون اللوز موزونا (قوله فإنما هو بحسب المقاصد) عبارة قاصرة

(تخميناً) أى حزراً للتساوى وإن غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح) البيع (وإن خرجا سواء) للهِى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر . رواه مسلم ، وقس التقيد على المطعوم للجهل بالمائلة عند البيع إذ هذا معنى قولهم الجهل بالمائلة كحقيقة المقاضاة ، ويؤخذ منه البطان عند انتهاء التخمين بالأولى ولو علما تماثل الصبرتين جاز البيع كما قاله القاضى ولا حاجة حينئذ إلى كيل ، ولو علم أحدهما مقدارها وأخبر الآخر به فصدقه فكما زر علما . قاله الرويانى ، وهو صادق بما إذا كان الإخبار من أحدهما للآخر أو من ثالث وخرج بتخميننا ما لو باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى أو صبرة بأخرى مكايلة أو كيلا بكيل أو صبرة دراهم بأخرى موازنة أو وزنا بوزن فيصح إن تساويا وإلا فلا ، ولو تفرق في هذه وإلى قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجملتين وقيل الكيل أو الوزن لحصول القبض في المجلس صح وما فصل من الكبيرة بعد الكيل أو الوزن لصاحبها فالمعتبر هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا لما سأتى أن قبض ما يبيع مقدارا إنما يكون بالتقدير ، ولو باع صبرة برّ بصبرة شير جزافا جاز لانتهاء اشتراط المائلة ، فإن باعها بها مكايلة وخرجنا سواء صح ، وإن تفاضلتا وسمح رب الزائد بإعطائه أورضى رب الناقص بقره من الزائد أقرّ البيع ، وإن تشاحا فسبح . واعلم أن المائلة لا تتحقق إلا في كاملين ، وضابط الكال أن يكون الشيء بحيث يصلح للادخار كسمن . أو يهيا لأكثر الانتفاعات به كلبن (و) من ثم لا تعتبر (المائلة) في نحو حب وتمر إلا (وقت الجفاف) ليصير كاملا وتنقيتها شرط للمائلة لا الكال لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال « أينقص الرطب إذا يسر ؟ فقالوا : نعم ، فهنى عن ذلك » صححه الترمذى وغيره ، أشار صلى الله عليه وسلم بقوله أينقص إلى أن المائلة إنما تعتبر حال الجفاف ، وإلا

ببعض متفاضلا (قواء ولو علما) أى حقيقة بأن كالا أو لأحدهما وأخبر صاحبه بذلك وصدقه فلا يكفى ظن لم يستند إلى إخبار ، ثم إن تبين خلافه تبين البطان ، وهذا خارج بقوله تخميناً . قال حج : وقضية قولهم قبل البيع أنه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة (قوله ولو تفرقا في هذه) هى قوله أو صبرة بأخرى مكايلة أو كيلا بكيل الخ (قوله وإلى قبلها) هى مالو باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى (قوله بصبرة شير جزافا جاز) أى لأن المائلة لا تعتبر مع اختلاف الجنس (قوله فإن باعها) أى صبرة البرّ بصبرة الشعير (قوله أو يهيا لأكثر الانتفاعات به) أى مع إمكان العلم بالمائلة فلا يرد ما سأتى من أن ما لا جفاف له كالقضاء وباقى الخضروات لا يباع بعضها ببعض (قوله في نحو حب) وينبى أن من النحو البصل إذا وصل إلى الحالة التى يخزن فيها عادة (قوله وتمر) هو بالثلاثة كما يفهمه قوله إلا وقت الجفاف ، إذ لو قرئ بالثنائية لم يكن لقوله إلا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر (قوله وتنقيتها) جواب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية أيضا لصحة بيع أحد الجافين بمثله (قوله فقال أينقص الرطب) استفهام تقريرى ، والفرض منه كما يعلم من قوله الآتى وأشار الخ التنبيه على أن المائلة إنما تعتبر وقت الكال (قوله فهنى عن ذلك) وصورة التهى هنا كما قاله في شرح الروض فلا إذن : أى بكسر الهزلة وفتح الدال المعجمة (قوله وأشار صلى الله عليه وسلم) وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح

وإلا لتقديم الأكثر كلاما إنما هو بحسب المقاصد أيضا (قوله وأخبر الآخر به فصدقه) لعل لفظ أخبر مبنى للمجهول والضمير في تصدقه للمخبر المفهوم من أخبر حتى يتأتى قوله أو من ثالث (قوله فيصح إن تساويا) أى في غير الأولى (قوله أشار صلى الله عليه وسلم) الأولى أو ما صلى الله عليه وسلم إذ هذا من دلالة الإواء لا من دلالة الإشارة

فالتقصان أوضح من أن يسأل عنه . ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لأنه معرضه للفساد غالبا ، فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي إلا على ما يأتي في نحو القضاء عن جمع ، ولا يؤثر ذلك في نحو مشمش ، وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لأنه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ، ومن ثم يبع حديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعقيقه لا برّ - ببر - ابتلا . وإن جفا . واعلم أن شرح هذا الكتاب قد اختلفوا في فهم قوله (وقد يعتبر الكمال) المتقضى لصحة بيع الشيء بمثله (أولا) فن ذهب إلى أن المراد منه أنه يستثنى مما مر المتقضى للنظر إلى آخر الأحوال مطلقا العرايا الآتية ، لأن الكمال فيها يتقدر بجفاف الرطب اعتبر أول أحواله عند البيع ، أو نحو عصير الرطب أو العنب لا اعتبار كماله عند أول كل منهما وإن كانا غير كاملين أو اللبّن الحليب لأنه كامل عند خروجه من الضرع ، وقد قال بكل من ذلك جمع ، والأوجه صحة كل منها . غير أن أقربها أولها كما جرى عليه الشارح ، إذ كمال الأخيرين وتعددته بتعدد أحوالهما معلوم من كلام المصنف في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا ، وأيضا فهي رخصة أبيحت مع انتفاء الكمال فيها عند البيع بخلافها فهي أخرى بالاستثناء ، بل ربما إذا نظر لهذا لم يصح استثناء غيرها وإذا تقرر اشتراط المائلة وقت الجفاف (فلا يباع رطب برطب) بفتح الراءين

من أن يسأل عنه ، فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب بالخفاف لتحقيق التقصان وامتناع الرطب بالرطب لجهل المائلة كذا في الأسنوى اه سم على منج . وعلى تحقيق التقصان في بيع الرطب بالخفاف إذا بيع بمثله على تلك الحالة موازنة ، أما لو اعتبر جفاف الرطب تقديرا فهو من جهل المائلة (قوله فالتقصان أوضح) أي لكونه معلوما لكل أحد (قوله ويشترط مع ذلك) أن الجفاف لحصول المائلة واستمرار الكمال (قوله عدم نزع نوى التمر) هل منه المجوة المزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لأنها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع إليها الفساد ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن نزع نواها يعرضها للفساد مع أنها لا تخلو من أن تكون رطبا نزع نواها أو تمرا ، فإن كانت من التمر فقدم الصحة فيها مستفاد مما ذكر ، وإن كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا بجاف والرطوبة فيها متفاوتة ، ومثلها بالأولى التي بنواها لأن النوى فيها غير كامل (قوله فلا عبرة) أي فلا يباع بعضه ببعض وقوله إلا على ما يأتي في نحو الخ : أي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجع الآتي (قوله في نحو مشمش) من النحو الخوخ (قوله وفي اللحم انتفاء عظم) أي مطلقا كثر أو قل لأن قليله يؤثر في الوزن ككثيره ، ومن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كأطرافه الرقاق (قوله يؤثر) قيد في الملح لأنه يقصد للإصلاح فاغتر قليله دون كثيره (قوله وقليل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه أنها لو كانت قليلة جدا كانت كالمالح فلا تنضر (قوله بخلاف نحو التمر) أي مما يباعه الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه (قوله يبع حديده) أي التمر (قوله ابتلا) أي أو أحدهما (قوله وإن جفا) أي أو أحدهما (قوله عند أول كل منهما) عبارة حج : عند أول خروجه منهما اه . وهي واضحة (قوله غير أن أقربها أولها) أي العرايا لم يصلح استثناء غيرها : أي ولهذا جرى عليه في المتبع كالشارح (قوله فلا يباع رطب برطب) تنزيح

(قوله أو نحو عصير الرطب أو العنب) المناسب في هذا وفيما بعده تصديره بقوله ومن ذاهب ، وإلا فهذا الصنيع يوم أن هذه الثلاثة أمثلة للذهب واحد (قوله لا اعتبار كماله عند أول كل منهما) عبارة مقبولة ، والمناسب لا اعتبار كمال كل منهما عند أوله (قوله بفتح الراءين) هذا باباه مقابله بخصوص التمر لأن يراد به الخصوص ، وتكون مقابله بالتمر قرينة هذه الإرادة

وضمهما وعليه يدل السياق (ولا يتم ولا عنب ولا بزيب) ولا يسر يسر ولا برطب ولا يتمر
ولا طلع إناث بأحداهما ولا بمثله للجعل بالمائلة الآن وقت الجفاف والخبر المار ، وألحق بالرطب في ذلك طرى
الحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ، ويباع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن كما علم مما مر
(وما لا جفاف له كالتقاء) بكسر أوله وبالمثلة والمد (والعنب الذى لا يتزيب لا يباع) بعضه ببعض (أصلاً)
لتعلم العلم بالمائلة ويباع الزيتون بعضه ببعض حال أسوداده ونضجه لأنه كامل ولا يستثنى لأنه جاف ، وتلك
الرطوبات التى فيه إنما هى الزيت ولا مائة فيه ، ولو كان فيه مائة لجف ، وظاهر كلام المصنف أنه لا عبرة بما
يخفى من نحو القثاء ، ويوجه بأن النظر فيه للغالب ، لكن الذى أورده الشيخ أبو حامد والمجامل وغيرهما الجواز ،
وقال السبكي : إنه الأقيس (وفى قول) خرج (تكنى بمائلته رطباً) بفتح الراء لأن معظم منافعه رطوبته فكان
كالابن فيباع وزناً وإن أمكن كيده ورد بوضوح الفرق (ولا تكنى بمائلة) ما تولد من الحب نحو (الدقيق والسويق)
أى دقيق الشعير ونحوهما كالنشا (والخيز) فلا يباع شيء منها بمثله ولا بأصله ، إذ الدقيق ونحوه يتفاوت فى
النومة ، والخيز ونحوه يتفاوت فى تأثير النار ، ولا يتباع حنطة مقلية بحنطة مطلقاً لاختلاف تأثير النار فيه ، ولا
حنطة بما يتخذ منها ، ولا بما فيه شيء مما يتخذ منها ، ويجوز بيع الحب بالنخالة والحب المسوس إذا لم يبق فيه لب

على قوله وقت الجفاف المذكور فى المتن (قوله وضمهما) ومثل ذلك الزمان فلا يباع بعضه ببعض (قوله وعليه
يدل السياق) سياق قوله ولا يتمر (قوله ولا يسر يسر الخ) وكاليسر فيما ذكر فيه الحلال والبيع (قوله بأحداهما)
أى الثلاثة وهى اليسر والرطب والتمر (قوله ولا بمثله) أى أما إذا بيع بطلع الذكور فيجوز لأههما جنسان . وقال
سم على حج : وينبغي أن يعلم امتناع بيع طلع الذكور بمثله (قوله وألحق بالرطب فى ذلك الخ) إنما جعله ملحقا ولم
يجعله من الرطب ، فيكون داخله فيه لأنه لا يقال عرفاً له رطب وإنما يقال طرى ، ولكن اللغة تطلق عليه الرطب ،
فى المختار الرطب بالفتح خلاف اليباس ، رطب الشيء من باب سهل فهو رطب ورطب (قوله قديده بقديده)
أى من جنسه (قوله ولا ملح يظهر فى الوزن) قيد فى الملح فقط لأنه يمكن خلوه من العظم فلم يفتقر منه شيء
بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغضر القليل منه (قوله كما علم مما مر) أى فى قوله وفى اللحم انتفاء عظم الخ
(قوله بكسر أوله) أى وبضمه (قوله ولو كان فيه مائة لجف) قال زى : وفيه نظر اه . أقول : وجهه أنه إذا
وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد (قوله ويوجه) أى يمكن توجيهه فلا ينافى أن ما بعده هو المعتمد (قوله
وغيرهما الجواز) أى فيما يخفى من نحو القثاء ولم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوماً ، بخلاف القرع فإنه بعد جفافه
لا يصلح للأكل وإنما يستعان به على السباحة ونحوها (قوله وقال السبكي الخ) معتمد عبرة (قوله ورد بوضوح
الفرق) وهو أن ما فيه من الرطوبة يمنع العلم بالمائلة بخلاف الابن (قوله أى دقيق الشعير) أى أو الحنطة ، وعليه
فهو من عطف الخاص على العام . وبعبارة المصباح : والسويق ما يعمل من الحنطة والشعير معروف اه .
وفى قوله يعمل إشعار بأنه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد (قوله بحنطة مطلقاً) مقلية أم لا (قوله مما يتخذ منها)
ظاهرة وإن قلّ جد ، وعليه فما جرت به العادة من خلط اللبن أو العسل بالنشا ليعمل على الوجه المخصوص المسمى
بالحلوا والمحيطلية فيبعه بالحنطة باطل لتأثير النار فيه . ثم رأيت سم على منهج قال مانصه : ولا يصح بيع الحب بشيء

(قوله ونحوهما كالنشا) لا حاجة إلى ذكر نحوهما مع لفظ نحو الذى دخل به على المتن

أصلا لأتباعها غير رويين (بل تعتبر المائلة في الحبوب) التي يتناهى جفافها وهي متقاة من نحوئين وزوان (حبا) لتحقيقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الدهن كالسمسم) يكسر سبته (حبا أو دهنًا) أو كسبا خالصا من نحو دهن وملح فيباع السمسم بمثله والشيرج بمثله ، وليس للطحينة المروقة قبل استخراج دهنها إحالة كمال فلا يباع بعضها ببعض ، ولا يباع سمسم بشيرج إذ هو في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مد عجوة ، والكسب الخالص والشيرج جنسان . وحاصل ما في الكسب بالكسب أنه إن كان مما يأكله الدواب فقط ككسب الكتان جاز متفاضلا ومتساويا ، وإن كان مما يأكله الناس ككسب السمسم والوز فإن كان فيه خلط يمنع التناول لم يجز وإلا فيجوز ، والأدهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم ، ثم إن ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على أنها أجناس كأصولها ، وإن استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا لأنها جنس واحد كما ذكره الماوردي وغيره لأن أصلها الشيرج ، ويمكن حل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مرت الإشارة إلى حله أيضا . وقولنا لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا إلى آخره : أي ولا متآثلا ، ولا ينافيه تعليلهم بأنها جنس واحد ، إذ لا يلزم من اتحاد الجنس جواز بيع بعضه ببعض متآثلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المائلة (و) تعتبر (في العنب زبيبا أو خل عنب وكذا العصير) من نحو عنب ورطب

كما يتخذ منه كالدقيق بما يتخذ منه كالحلوا المعمولة بالنشا والمصل (قوله التي يتناهى جفافها) قد يشكل اعتبار التناهى هنا بقوله قبل بخلاف نحو التمر : أي فإنه لا يشترط فيه تناهى الجفاف لأنه مكمل ، وقد يجاب بأن مراده بنحو التمر المشمش ونحوه مما لا يتناهى جفافه عادة بخلاف نحو البر ، لكن يشكل على هذا الجواب ما مر له أيضا من أنه لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء في الكيل كالبر الصلب بالرخو. وقد يقال أيضا : المراد بتناهى الجفاف في الحب وصوله إلى حالة يتأذى فيها ادخاره عادة . وهذا عبارة المتنج : ولا يعتبر في التمر والحب تناهى جفافهما اه . وهي ظاهرة في المخالفة لما ذكره الشارح اه . وكتب سم على منهج مانصه : ينبغي أن ضابط جفافهما أن لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية أثر في المكيال اه . وهو صريح فيها قلناه (قوله لتحقيقها) أي المائلة (قوله لكسب الكتان) وفي نسخة القرطبي (قوله فإن كان فيه خلط) أي بأن يبي فيه دهن. يمكن فصله (قوله ثم إن ربي السمسم) أي بأن خلط السمسم بورق الورد وتركحتي تروح ثم عصر مجردا عن الورد (قوله متفاضلا بشرطه) أي من الحلول والتفاضل ، والمعتد عدم جوازه لأنها جنس واحد ، أما إذا بيع بعضها ببعض متآثلا في هذه الحالة فلا مانع منه لأنه لم يوجد ما يمنع العلم بالمائلة ، ومجرد التروح لا أثر له لأنه ليس عينا (قوله كأصولها) أي بناء على أنها أجناس ، أي والحق أنها جنس واحد لأنها كلها من السمسم (قوله ويمكن حل كلام الشارح) أي المذكور فيها تقدم بعد قول المصنف وأدق الأصول الخ من قوله ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك : أي أجناس (قوله وهو عدم تحقق الخ) أي لاختلاطها بما يتحبات مما طيب به ، وبهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا والصحة في الحالة

(قوله إن ربي السمسم فيها) أي ما يطيب به المقهور من المطيبة باعتبار أفرادها (قوله بناء على أنها أجناس) أي والحق أنها جنس واحد (قوله كما مرت الإشارة إلى حله أيضا) أي على أنه في دهنين اختلف أصلهما وذلك في شرح قول المصنف : وأدق الأصول المختلفة الجنس الخ

ورمان وغيرها (في الأصح) لأن ذلك حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه إلا نحو خل زبيب أو تمر لأن فيه ما يمنع العلم بالمائلة كما مر فسلم من كلامه أنه قد يكون للشيء حالاً كان فأكثر ، ومقابل الأصح ليس للعصير حالة كمال لأنضاء كونه على هيئة كمال المنفعة والميعار في الخل والعصير الكليل (و) تعتبر (في اللبن) أي مائة هذا الجنس المشتل على لبن وغيره (لبنا أو سمنا أو عقيضاً) بشرط أن يكون كل منها (صافياً) من الماء مثلاً فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كيلاً بعد سكون رغوته ، ولا مبالاة بكون الحائر أقل وزناً ، أما مافيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص ، وما قيد به السبكي وغيره ذلك بغير ماء يسير محمول على يسير لا يؤثر في الكيل ، وما ذكره في الخيض الخالي من الماء من اعتبار أن لا يكون فيه زبد وإلا لم يبع بمثله ولا يزيد ولا يسمن لأنه من قاعدة مدّ عَجوة لا لعدم كماله محل نظر لأن الخيض اسم لما تزع زبده فلا حاجة لما ذكره ،

الأولى وهي قربة السسم في الأوراق (قوله إلا نحو خل زبيب) وحاصل مسئلة الخلول أن يقال : إن كان فيهما ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقاً : أي سواء كان من جنسه أم لا ، وإن كان في أحدهما فإن كان الآخر من جنسه امتنع وإلا فلا فعل هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بمثل رطب وخل زبيب بمثل رطب وخل تمر بمثل عنب ويمتنع بيع خل عنب بمثل زبيب وخل تمر بمثل رطب وخل زبيب بمثل تمر وخل تمر بمثله وخل زبيب بمثله انتهى زيادى (قوله الذي لم يغل بالنار) أي فيباع اللبن الذي لم يمتنع زبده بمثله . ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالخيض لأنه حينئذ من قاعدة مدّ عَجوة ، لأن اللبن يشتمل على الخيض والسمن . والقياس أنه لا يباع الزبد بالخيض لاشتغال الزبد على سمن وعقيض ، لكن نقل سم على منبج عن الخادم عن الإمام جوازه وتوقف فيه فليراجع انتهى . وجزم الزبدي بما قاله الإمام (قوله ولا مبالاة بكون الحائر) هو بالثلاثة مابين الحليب والراب ولا يضر في ذلك تفاوت الحموضة في أحدهما ، وينبى أن يكون محل عدم الضرر في الحائر إذا كان ذلك بغير إنضمام شيء إليه بأن خسر بنفسه وإلا لم يصح بيع بعضه ببعض أخذاً مما يأتي في قوله لحاطلة الأنفحة الخ حيث جعل ذلك عطف للطلان (قوله أما مافيه ماء) فيدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كاللديق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدرامه لأن الخلط يمنع من العلم بالمقصود (قوله ولا بخالص) أي ولا بدرامه على ما مر له بعد قول المصنف أو نقدان الخ .

[فائدة] وقع السؤال في الدرس عن بيع اللديق المشتل على النخالة بالدرهم هل يصح أم لا لاشتماله على النخالة . ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لأن النخالة قد تقصد أيضاً للدواب ونحوها ، ويمكن تمييزها من اللديق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فإن ما في اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده ألينة لتعذر تمييزه . (قوله محمول على يسير لا يؤثر في الكيل) أي أو على شيء قصد به موضوعه لأنه من مصاخه على ما مر له عن العراق (قوله وما ذكره) أي السبكي (قوله ولا يزيد ولا يسمن لأنه الخ) سيأتى أن محل الضرر فيه إذا لم يكن الربوى ضمناً في الطرفين وإلا فيصح كبيع اللبن باللبن والسسم بالسسم . وعليه فلهل إنما لم يصح بيع الخيض بمثله حيث لم يغل من الزبد لأن تخضه وإخراج الزبد منه أوورث عدم العلم بمقدار ما يبقى من الزبد في الخيض وصير الزبد الكمال فيه كالنفسل فأنظر (قوله فلا حاجة لما ذكره) أي من اشتراط أن مافيه زبد لا يسمى عقيضاً ، وعليه فالمنازعة في مجرد ذكره لا في الحكم وإلا فلعلم أنه لا يجوز . وقد يقال ذكره لئلا يتوهم أن المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتل

(قوله أما مافيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص) أي ولا بغير ذلك كالدرهم كما مر في كلامه

ثم جعل المصنف له قسما للين من أنه قسم منه . مراده بذلك أنه باعتبار ما حدث له من الخفض حتى صار كأنه قسم له وإن كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض كثير بذلك من شرح الكتاب . ومروا يعلم من أن السمن إن كان مانعا فعيار الكيل أو جامدا فالوزن كما هو توسط بين وجهين واستحسنه في الشرح الصغير وهو المعتمد وإن عبر عنه الشارح بصيغة قيل (ولا تكن الممانلة في سائر) أي باقي (أحواله كالجلين) بإسكان الباء وضمها مع تشديد النون وتركه (والأقط) والمصل والزبد لمخالطة الأنفحة أو الملح أو الدقيق أو الخيض . فلا يجوز بيع كل منها بمثله ، ولا بخالص للجهل بالممانلة ، ولا بيع زبد بسمن ولا لبن بما اتخذ منه كسمن ومحض . ولا يأنى ذلك صحة بيع اللبن ببعضه مع أن في كل منهما زبد لأن الصفة حينئذ بمنزلة فلا عبرة بها . وخالف السمل بشمعه لامتياز السمل عن الشمع (ولا تكن ممانلة ما أثرت فيه النار بالطبخ) كاللحم (أو القلي) كالسمسم (أو الشيء) كالليث أو القند كالدهس والسكر والفانيد واللبا لأن تأثير النار لا غاية له فيؤدي إلى الجهل بالممانلة . فلا يجوز بيع بعضه ببعض . وإنما صحح السلم في هذه الأربعة للطفة نارا : أي انضباطها ولأنه أوسع . وخرج بالطبخ وما بعده ما أثرت فيه الحرارة فقط كالسما المخل فيباع بعضه ببعض وتأثير التميز المشار إليه بقوله (ولا يضر تأثير تميز) النار (كالسمل والسمن) والذهب والفضة ، إذ ذلك في السمل التميز الشمع وفي السمن تمييز اللبن وفي الذهب والفضة تمييز الغش فيباع كل بمثله بعد التميز لا قبله ، وفارق بيع التمر ببعضه وفيه نواه بأن التمر غير مقصود ، بخلاف الشمع في السمل فاجبا عهما مفض للجهالة . نعم لو فرض أنها عقدت أجزاء السمن لم يبيع بعضه ببعض كما في الجواهر (وإذا جمعت الصفة) أي عقد المبيع سمى بذلك لأن كلا من العاقلين كان يصفى يد الآخر عند البيع . وخرج بذلك ما إذا تعددت بتفصيل اثنين كأن قابلا المد بالمد والدرهم بالدرهم فإنه يصح . ولو تعددت بتعدد البائع أو المشتري لم يصح . وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذا كره . وأقره جمع على نظر لما مر أنه لو كان فقدان مختلفان لم تكف نية أحدهما ، ولا ينافيه ما مر من صحة البيع بالكناية للاغتفار في الصيغة ما لم يفتقر في المقود عليه (ربويا) أي جنسا واحدا غير تابع بالإضافة إلى المقصود (من الجانيين) ولو ضمنا كسمسم بدهنه ، إذ بروز مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار

على القليل منه خيضا (قوله ثم جعل المصنف له) أي الخيض (قوله حتى صار) الأولى إسقاط حتى (قوله ومروا يعلم منه) أي في قوله ودهن مانع لا جامدا فيها يظهر (قوله كالجلين بإسكان الباء) أي مع ضم الجيم وتخفيف النون (قوله والمصل) المصل والمصالاة : ماسال من الأقط إذا طبخ ثم عصر طاه (قوله ولا بخالص) أي بلين خالص (قوله ولا يبيع زبد بسمن) أي ولا يبيع سمن بيجين (قوله وخالف السمل بشمعه) أي فلا يجوز بيع بعضه ببعض (قوله عن الشمع) قال في المختار : الشمع يفتحون الذي يستصحب به . قال الفراء : هذا كلام ثعلب والمولودون يسكنونه والشمعة أخص منه اه . وقضيت أن الشمعة بفتح الميم أيضا وأنه مما يفرق بينه وبين واحد الباء (قوله كالدهس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسرتين غسل التمر وغسل النحل قاموس (قوله واللبا) بالقصر (قوله في هذه الأربعة) هي الدهس والسكر الخ (قوله ما أثرت) أي النار (قوله كالسما المخل) أي لأنه لا يتأثر بالنار نأثر غيره اه حج على منج (قوله وتأثير التميز) أي وخرج تأثير الخ (قوله وفارق بيع التمر) أي جواز بيع (قوله فاجبا عهما) أي الشمع مع السمل (قوله أنها عقدت) أي النار (قوله كأن يصفى) بابه ضرب اه غتار (قوله من كون نية التفصيل) أي فيصح العقد مع النية (قوله من الجانيين ولو ضمنا) أي في أحدهما كما مثل . أما إذا كان

قوله أنه باعتبار ما حدث له) خبر قوله مراده (قوله لأن الصفة حينئذ بمنزلة) في هذا التمييز مساعطة ظاهرة (قوله لو تعددت بتعدد البائع الخ) أي ففهوم المان فيه تفصيل (قوله من كون نية التفصيل أي في التمر) قوله ولو ضمنا

ذلك الكامل ، بخلافه بمثله فإنه مستر فيما فلا مقتضى لتقدير بروزه ، ومر أن الماء ربوى لكنه بالنسبة لمقصود دار بها ير ماء عذب يهت بمثله مقصود تبعا فلم تجر فيه القاعدة الآتية لذلك وإن كان مقصودا في نفسه ، كما ذكروا في باب بيع الأصول والمآثر أنه يشترط التعرض للدخوله في بيع دار بها ير ماء وإلا لم يصح لاختلاط الماء الموجود للبايع بالحادث للمشتري ، ومن ادعى أن كلامهم ثم مفروض في ير ماء مبيعة وحدها فيكون ماؤها حيث مقصودا فقد غلط بل صرحوا بما ذكرناه المعلوم منه أن التابع هنا غير التابع ثم وهو ما يكون جزءا أو منزلا منزله ، ومثل ذلك بيع ير بشعيرة فيما أو في أحدهما حبات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد تمييزها لستعمل وحدها وإن أئوت في الكيلين ، وبيع دار فيها معدن ذهب مثلا جهلاء بذهب لأن المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة إلى مقصود الدار ، فالمقابلة بين الدار والذهب خاصة فصيح ، وقولهم لا أثر للجهل بالفسد في باب الربا محل في غير التابع . أما التابع فيستامح بجهله ، والمعدن من توابيع الأرض كالحل يتبع أمه في البيع وغيره ، ولا يتأنيه عدم صحة بيع ذات لبن بمثله لأن الشرع جعل اللبن في الشرع كهر في الإثاء بخلاف المعدن ، ولأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا بطلان . أما لو علما بالمعدن أو أحدهما أو كان فيها تحويه ذهب يتحصل منه بالعرض على النار فلا يصح لأنه مقصود بالمقابلة فجرت فيه القاعدة (واختلف الجنس) أى جنس المبيع (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر عليهما (كد عجوة ودرهم بمد) عجوة (ودرهم)

ضمنا فيما فيصح لما يأتي من صحة بيع السمسم بمثله (قوله ومر أن الماء ربوى) قال سم على حجج : حرر الشيخ في شرح العباب أن الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة اهـ . أقول : قد يشكل عليه مسألة الحلول حيث قالوا فيها : متى كان فيما ما أن ادفع بيع أحدهما بالآخر مطلقا من جنسه أو غير . اللهم إلا أن يقال : إن الماء في الخبز لا وجود له أئنة ، والمقصود منه إنما هو جمع أجزاء الدقيق ، بخلاف الحل فلأن الماء موجود فيه بيمينه وإنما تغيرت صفته بما أضيف إليه فلم تضمحل أجزاؤه (قوله لذلك) أى التبعية (قوله لدخوله) أى الماء (قوله أن التابع هنا) وهو مالا يقصد بالمقابلة اهـ حج (قوله وهو) أى ثم (قوله ومثل ذلك) أى في الصحة (قوله وإن أئوت في الكيلين) قال سم على بهجة : قوله بأن يكون قدرا لو ميز لظهر الخ ليس المراد من هذا أن ينظر إلى ما يحويه كل صاع مثلا فيعتبر ظهوره وعدمه فإن ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكيال ، فثارة قد يحوى على كثير من الخليلط ، وثارة على القليل ، بل المراد النظر لقياس الخليلط الذى خلط عليه المبيع لو ميز جميعه هل يظهر في المكيال نقص لو كمل الخالص على انفراده أم لا . قال السبكي : ولو كان النقصان لا يبين في المقدار يثبت في الكثير . قال الإمام : فالمتنع النقصان فإن كان ما اشتمل عليه العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبين النقص صح وإن كان لو جمع للأصا أو أصما فالبيع باطل اهـ بر . وكتب أيضا لأن ذلك : أى القليل من التبن ونحوه لا يظهر في المكيال لو كان يظهر فيه لكن لا قيمة له وكان الخالص منه معلوم المائلة فينبغي الصحة (قوله بين الدار والذهب خاصة) أى لابن الدار والمعدن بالذهب (قوله المقصود منها اللبن) أى فائز سواء علماء أو جهلاء (قوله أو كان فيها) عجزر قوله غير تابع بالإضافة (قوله يتحصل منه) أى شيء (قوله كد عجوة) قال الجوهري : هو تمر من أجود تمر المدينة . قال الأزهري :

أى في أحد الجانبين فقط (قوله وهو ما يكون جزءا) أى كالسقف مثلا ، وقوله أو منزلا منزله : أى كفتح الخلق ، بخلاف الماء فلا يدخل فيسمى الدار مثلا فلا بد من النص عليه (قوله عجوة) بعد قول المتن بمد يقرأ بالنصب

وكتوب ودرهم بوب ودرهم أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر على أحدهما فقط كتوب مطرز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب بيع أو بيعت بذهب ، فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكمد ودرهم بمدين أو درهمين) وبما قرئناه سابقا بقولنا واحدا المذكور بأصله واستغنى عنه بالتذكير المشرع بالوحيد ، ويمكن أن يكون استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا ربا اندفع ما أورد عليه من بيع ذهب وفضة ببرّ وحده أو مع شعير أو معهما فإنه لم يتعد جنس من الجانين (أو اختلف النوع) يعنى غير الجنس باختلاف الصفة مثلا من الجانين جميعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما كجديد وردىء بهما أو بأحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع إلا حينئذ بخلاف ما إذا لم يتميزا ، وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المائنة . بخلاف النوع أو متبوعهما بأن اشتمل أحدهما على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر على أحدهما فقط (كصباح ومكسرة

والصباحى منه اسم على منهج . ومثل ذلك المعجوة المعروفة حيث جمع فيها بين جنسين كبيع مده منها ودرهم بمدّ ودرهم غيرها (قوله وكتوب ودرهم) نبه به على أنه لا فرق فيما يختلف به الجنس بين الربوى وغيره كما باتى في قوله ولا فرق الخ (قوله في المجلس) قد يشكل هذا بأن مقابل الذهب لم يتعين في العقد لأن القرض أن العقد واحد فكيف يتأتى ما يقابل الذهب من الثمن إلا أن يقال : إنه عين بالترافى منهما باعتبار القيمة بعد العقد فليتأمل (قوله يعنى غير الجنس) جملة على ذلك قول المصنف بعد كصباح الخ (قوله باختلاف الصفة مثلا) يريد أن مراده هنا بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف الصفة والنوع ا هـ . أقول : والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس أو النوع أو الصفة إما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما ، والمد المعتر في أحد الطرفين إما أن تزيد قيمته على الدراهم أو تنقص أو تساوى ، فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة ، والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع مصاحا ومكسرة بمثلها أو بصباح فقط أو بمكسرة فقط قيمة المكسر كقيمة الصحيح فإن العقد صحيح (قوله وظاهر . كلامهم الصحة هنا) أى في اختلاط أحد النوعين بالآخر (قوله بعض المتأخرين) مهم حجج تبعا لما في المنهاج (قوله بخلاف النوع) قد يمنع بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر

على التمييز إبقاء لتكوين المتن (قوله وحده أو مع شعير أو معهما) الصواب إسقاط لفظ أو معهما (قوله من الدراهم أو الدنانير) انظر ما الداعى إلى هذا التقييد مع أن الحكم أعم ، وأيضا فهو لا يناسب قوله الآتى وإن كثرت حبات الآخر الخ ، ثم إنه كان ينبغى له ذكر لفظ ، ولولا قيل قوله باختلاف الصفة وإلا فهذا القصر فيه مالا يخفى وإن دخل النوع بقوله مثلا . واعلم أن الحبات الآتية في كلامه من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة ، وبعبارة التحفة : يعنى غير الجنس سواء أكان نوعا حقيقيا كجديد وردىء إلى أن قال في اللخول على المتن أم صفة من الجانين أو أحدهما كصباح ومكسرة الخ (قوله كجديد وردىء بهما أو بأحدهما) ذكر أحدهما لا يوافق ما أصله من اشبال الصفة على مختلفين من الجانين وإنما يتأتى في القسم الآتى قوله بشرط تمييزهما قيد غير صحيح في الذهب والفضة ، إذ القاعدة جارية فيها مع الاختلاط وإنما هو شرط في نحو الحبوب (قوله اشتمل الآخر على أحدهما فقط) لا يلاقى قول المتن بهما

بهما) أى بصحاح ومكسرة (أو بأحدهما) أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط ، وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب لأن التوزيع الآتى إنما يتأتى حينئذ وما ذكره الطبري من أن من ذلك بيع ذهب بأحدهما خشن أو أسود غير صحيح ، إذ للسواد والخشونة ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض ومعلوم أن مراد الطبري أن أحد الطرفين اشتمل على عيتين من الذهب أحدهما الخشنة أو سوداء ، وكذا لو بان أن أحدهما مختلط بنحو نحاس (فباطلة) ولا يجيء هنا تفريق الصفة والقائل بتفريقها غلط ، إذ شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيها يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو من القاعدة ، ولأن الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معالجير فضالة بن عبيد قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز معاق بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا حتى يميز بينه وبينها » قال فضالة : فرده حتى يميز بينهما . رواه أبو داود ، ولأن قضية اشتمال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع فيما بينهما فيه يؤدي إلى المناضلة أو عدم تحقق المماثلة ، ففي بيع مدٍّ ودرهم بمدٍّ ودرهم إن اختلفت قيمة المدٍّ من الطرفين كدرهمين ودرهم فحد درهمين ثلثا طرفه فيقال به ثلثا مدٍّ وثلثا درهم من الطرف الآخر

عليه وهو مانع من العلم بالمماثلة (قوله دون قيمة الصحاح في الكل) أى أما لو باع ردينا وجيدا بمثلهما أو بأحدهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا . وعبرة سم على منج : قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة : هذا الشرط لم أره للأصحاب إلا في مسألة الصحاح والمكسرة خاصة ، فكان الشيخ أطلق هذا نظرا إلى أن الجوده والرداءة مجرد صفة اهـ . وأقول : لا يخلو هذا الإلحاق عن شيء والفرق يمكن اهـ . أقول : لعله أن الصحاح والمكسرة لما كانت من صفات النقد الذي به التعامل كانت المساواة فيه حقيقة فصيح في حالة التساوى ، بخلاف الجيد والرديء فإن المساواة بينهما تعتمد التخمين ، فبطل في صورة الجيد والرديء مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فثأله ، وهذا والمعتمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر بحيث تساوى في القيمة صحح وإلا فلا (قوله أن من ذلك) أى من قاعدة مدٍّ صجوة ودرهم (قوله بل هو عيب في العوض) كذا قيل : أى فلا يمنع من الصحة ، وقوله ومعلوم مراذه به دفع الاعتراض على الطبري وجعل ما ذكره من القاعدة فلا يصح (قوله ومعلوم أن مراد الطبري الخ) قال سم على حجج : قوله وظاهره أن مراد الخ دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله وأحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها . أقول : قد يقال قوله من ذلك يعين أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد في القاعدة المذكورة من عيتين في كل من الطرفين أو أحدهما (قوله بنحو نحاس) أى فلا يصح أيضا (قوله لخبر فضالة) دليل نقل (قوله معلق بذهب) أى مع ذهب (قوله ابتاعها رجل) ظاهره في أنه وقع صورة البيع من الرجل ، وعبرة شيخ الإسلام في منهجه بقلادة فيها خرز وذهب يتباع اهـ وهى ظاهرة في أنها كانت معرضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد ، ولا مانع من ظاهر كلام الشارح لأنه بتقدير ذلك يكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان أن العقد الذى صدر فاسد وأن الطريق في صحة بيعها أفراد كل من الذهب والخرز بعقد (قوله لا حتى يميز) عبارة حجج : نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز بينهما ، فقال المشتري : إنما أردت الحجارة فقال لا حتى : يميز الخ (قوله فرده) أى البيع اهـ حجج (قوله حتى يميز بينهما) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تنوقف الصحة على

(قوله فهو من القاعدة) الأصوب حذفه (قوله لخبر فضالة) تحليل لأصل المتن

فتتحقق المفاضلة بمقابلة ثلثي مد ونصف مدّ وإن استوت قيمة المد من الطرفين فالمعاملة غير محققة لأنها تعتمد التخييم" وهو تخمين قد يخطئ ، ولا فرق في الجنس المضموم إلى الربوي المتحد الجنس من الجنابين بين أن يكون ربويا أم لا ، وما قدره بعض الشراح في الجنس هنا بالربوي يوم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلها لأن جنس الربوي غير مختلف ، وليس كذلك إذ هو حينئذ من القاعدة لأن جنس المبيع اختلف ومحل ماقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة فلا يأتي جميع ما في غيره فيه فلا يشكل بما سيأتى في الصلح من أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها بألفي درهم جاز ، وخرج بالصلح مالم عوض دأته عن دينه النقد نقدا من جنسه وغيره أو وفاه به غير لفظ تعويض لكن بمعناه مع الجهل بالمعاملة فلا يصح ، وفارق صحة الصلح عن ألف بمحسباته بأن لفظه يقتضى قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيتضمن الإبراء عن الباقي وبأن المأخوذ فيه بصفة الدين بخلافه هنا فيما . واعلم أنه قد يفزل عن دقيقه فلا بأس بالتضامن لما وهى أنه علم بما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثله أو أحدهما ولو خالصا وإن قل الخليلط لأنه يؤثر في الوزن مطلقا ، فإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ، ويؤخذ منه بالأولى بطلان ماعمت به البلوى من دفع دينار مغربي

ذلك بل يكفى التفصيل في العقد كما مر ، ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يجعل قوله لاحق بجزء على الأعم من التفصيل في العقد وفي الخارج (قوله وهو تخمين قد يخطئ) ويقال مثل ذلك فيما لو اختلف النوع أو الصفة (قوله ليخرج به ما في الذمة فلا يأتي الخ) يعنى ما في الذمة فيه تفصيل ، وحاصله أخذنا بما يأتي أنه يصح الصلح دون غيره هذا وكان يمكن إجراء الكلام على عمومه وتجعل صورة الصلح مستثناة فلا ترد (قوله فصالح عنها) أى الدراهم والدينانير (قوله لكن بمعناه) كأن قال : خذها عن دينك (قوله بأن لفظه) أى الصلح (قوله لأنه يؤثر في الوزن قد يشكل على هذا ما مر من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جهل قدر الفش وكونه مثليا وثبوته في الذمة حيث ضمن بمعاملة أو إتلاف فليتأمل ، إلا أن يقال : ما هناك ليس فيه تصريح ببيع المغشوش بمثله بل يجوز تصويره ببيعه بغير جنسه بخلافه هنا (قوله ولم يظهر به تفاوت في القيمة) مفهومه أنهما لو تفاوتتا في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من أنه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن . لا يقال : إنما نظر لاختلاف القيمتين

(قوله ومحل ما تقرر في المعين الخ) قضيته أنه لو كان المصالح عليه في مسألة الصلح الآتية معينا لا يصح الصلح المذكور وهو ماجرى عليه ابن المقرئ ، لكن سيأتى في باب المبيع قبل قبضه أن المعتمد الصحة ، وعليه فيجوز أن يقال في قول الشارح ما في الذمة : أى ولو بالنسبة لأحد الطرفين ليرافق المعتمد الآتى (قوله فلا يتأتى فيه جميع ما في غيره) قضيته أنه يتأتى فيه بعض ما في غيره وليس مرادا ، ففى العبارة مسامحة لا تحق (قوله نقدا من جنسه) لعله سقط عقبه لفظ وغيره من النسخ ليكون من القاعدة التى الكلام فيها ، وهذه العبارة بلفظها في حاشية الزبادى وفيها لفظ وغيره وكذلك معناها في التحفة إلا أنه قال فيها بالصحة (قوله مع الجهل بالمعاملة) قضيته الصحة عند العلم بالمعاملة ، هذا إن كان لفظ وغيره الذى نبهنا عليه أسقطه الشارح قصدا وإن لزم عليه خروج المسئلة عن القاعدة ، فإن كان إسقاطه من النسخ فقول مع الجهل بالمعاملة قيد لبيان الواقع إذ لا يتأتى العلم كما مر (قوله وفارق صحة الصلح الخ) هذا لاتعلق له بما نحن فيه من القاعدة على أنه معلوم من قوله فيما مر ، ومحل ماقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة الخ

مثلا وعليه تمام ما يبلغ به دينارا جديدا من فضة أو فلوس وأخذ دينار جديد بدله جريا على القاعدة ، ولهذا قال بعضهم : لو قال لصبري أصراف في نصف هذا الدرهم فضة والنصف الآخر فلوسا جاز لأنه جعل نصفاً في مقابلة الفضة ونصفاً في مقابلة الفلوس ، بخلاف ما لو قال : أصراف في هذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز ، لأنه إذا سقط عليها ذلك احتصل التفاضل وكان من صور مد عوجة ، وذكره الحيلة المخلصة من صور الربا بسائر أنواعه وإن خصها بعضهم بالتخلص من ربا الفضل ويجوز بيع الجوز بالجوز واللوز باللوز كيلا وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم وبيع لب كل بمثله ، وإنما امتنع بيع مانع نواه من التمر لبطلان كاله وسرعة فساد بخلاف لب مامر ، ويجوز بيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزنا إن اتحد الجنس ، فإن اختلف جاز متفاضلا (ويحرم) ويطل (بيع اللحم) ولو لم يمسك وما في معنى اللحم كشحم وكبد وطحال وقلب وآلية وجلد صغير يؤكل غالبا كما علم مما مر (بالحيوان) ولو سمكا وجرادا (من جنس) كبيع لحم ضأن بضأن (وكلنا) يحرم (بغير جنسه من مأكول) كبيع لحم بقر بضأن ولحم شاة بغير (وغيره) ولو آدميا كبيع ضأن بمحمار (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور بإسناد الترمذي له وممتنع بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم على أنه مرسى ابن المسيب ، وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع وبأن أبا بكر قال : وقد نحررت جزور في عهده فجاء رجل يثقل بها لحما لا يصلح ، هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة ، ومقابل الأظهر الجواز

هنا لاشتغال أحد العوضين على ذهب وفضة وما مر فيها إذا كانا عوضان من جنس واحد لأننا نقول : الكلام مفروض فيها إذا لم يؤثر الخليل في الوزن أصلا كاشتغال العوضين على زنة شعرة من غير جنسه فيفرض أنها لا وجود لها فكانه باع ذهباً خالصاً بذهب خالص ، وإن اشمتم أحدهما على قليل من فضة لا يؤثر في الوزن وفي سم على منهج : تنم : لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع وإلا جاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلى اهـ . فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين ما لغيره (قوله مثلا) أى أو ابراهيمي (قوله وعليه) أى ومعه من الفضة تمام الخ (قوله هذا الدرهم) أى والحال أنه خالص من النحاس (قوله واللوز باللوز كيلا) قضية مامر من أن مازاد على جرم التمر موزون أن يكون الجوز موزونا ، ويصرح به قول الشيخ في شرح البهجة : وفي غير ذلك يوزن إن كان أكبر جرما من تمر كجوز وبيض الخ : ثم رأيت في نسخة : الجوز بالجوز وزنا ، وعليها فلا إشكال ، وفائدة ذكر هذه الصور هنا دفع توهم أن نحو الجوز بالجوز من قاعدة مد عوجة ودرهم لاشتغال العقد على ربوى من الطرفين وهو اللب واختلاف المبيع بانضمام القشر إليه (قوله بخلاف لب مامر) من الجوز الخ (قوله وزنا إن اتحد الجنس) ظاهره وإن كان أقل جرما من التمر كبيض العصافير واليامم ، وقضية تمثيل المنهج لما كان أكبر جرما من التمر بالبيض تخصيص اعتبار الوزن في البيض ببيض نحو الدجاج كالإوز (قوله ولو لم يمسك) أخذه غاية للإشارة إلا أن السمك لا يعد لحما كما يأتي (قوله ولو سمكا) أى حيا لأنه لا يعد لحما ومن ثم جاز بيع بعضه ببعض حيا وإن جاز بيعه على المعتمد كما مر (قوله لا يصلح) مقول القول

(قوله ولهذا قال بعضهم الخ) أى لكونه من القاعدة (قوله ومقابل الأظهر الجواز الخ) عبارة المحلى : ومقابل الأظهر الجواز ، أما في المأكول وهو مبنى على أن اللحوم أجناس فيالقياس على بيع اللحم باللحم ، وأما في غيره فوجه باب سبب المنع الخ

بناء في المأكول على أن اللحم أجناس ، والقياس على بيع اللحم بالعم وفي غيره لأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتعل عليه ولم يوجد ذلك هنا ، ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبها وإن بقي فيها لبن لا يقصد حلبه ، فإن قصد لكثرة أو باع ذات لبن مأكولة بلبات لبن كذلك من جنسها لم يصح ، إذ اللبن في الضرع بأخذ قسطا من الثمن بدليل أنه يجب الثمر في مقابلته في المصراة ، بخلاف الآدمية ذات اللبن في البیان عن الشاشي الجواز فيها ، وفرق بأن لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه ، بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه ، ولو باع لبن بقرة بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس ، أما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح ، وبيع بيض دجاجة بدجاجة كبيع لبن شاة ، فإن كان في الدجاجة بيض والبيض المسبيح بيض دجاجة لم يصح في الأصح ، وبيع دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن بمثلها .

(باب) بالتزوين في البيوع المنهي عنها وما يتبعها

ثم النهي قسمان : أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمه لأن تعاطى العقد الفاسد : أي مع العلم بفساده أو مع التصدير في تعلمه لكونه مما لا يفتي ، وهو مخالف للمسلمين بحيث يبعد جهله بذلك

(قوله والقياس) عطف على المعنى أي للبناء والقياس (قوله لأن سبب) الأولى على أن سبب المنع (قوله وإن بقي) غاية (قوله كذلك) أي مأكولة (قوله بخلاف لبن الآدمية) ومثلها الفرس ذات اللبن فتباع بمثلها لأن لبها غير مقصود بالعوض وإن قصد في نفسه بدليل أنه يرد بدله في المصراة صاع تمر على ما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزعوا فيه اه حج . وعموم قول الشارع مأكولة يخالفه (قوله فله حكم المنفعة) قد يقال : قياس ما من جواز بيع دار بها بئر ماء بمثلها لأن الماء فيها تابع لمقصود جواز بيع الشاة المذكورة بمثلها لأن اللبن في الضرع غير مقصود بالعقد كالماء في البئر . اللهم إلا أن يقال : إن الشارع لما أوجب الصاع في مقابلته عند الرد جعله مقصودا بالعقد كالشاة ولا كذلك البئر (قوله بغير ذات لبن) أي ولو من جنس واحد (قوله وبيع دجاجة فيها بيض) أي بقصد أكله مستقلا مكان تصليب .

(باب) في البيوع المنهي عنها

(قوله وما يتبعها) منه تلقى الركبان والنجش (قوله ثم النهي) أي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب (قوله لأن تعاطى العقد) علة للحرمه ، وقضيته أن التحريم إنما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهي ، والأولى أن يقال : النهي يقتضي التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد أو لازمه أو معنى خارج أو كان النهي عنه غير عقد ويقتضي الفساد إن رجع لذات العقد أو لازمه ، ويحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما أنه يحرم لكونه منها عنه (قوله أو مع التصدير) قضيته أنه مع التصدير يأثم بتعاطى العقد كما يأثم بترك التعلم ، فليس الإثم بالتصدير دون تعاطى العقد ولعل هذا هو مراد حج بقوله حرام على المتقول المعتمد : يعني أن المراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحرمه مخصوصة بالتصدير (قوله بحيث يبعد جهله بذلك)

(باب) في البيوع المنهي عنها

حرام أيضا سواء ما فساده بالنص أو الاجتهاد، والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من اختلال أحد أركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير بغير إذنه وبيع الخمر والكلب والخنزير والملازمة والمناذرة فإن منشأ المفسدة الداعية إلى النهي عنه في الأول إنما هو أمور راجعة إلى العاقل وفي الثاني إلى المعقود عليه، وفي الثالث إلى الصيغة وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فإنه باطل، ثم إن كان له عمل كملاعبة الزوجة بنحو يطلعها نفست لم يحرم وإلا حرم إذ لا عمل له غير المعنى الشرعي، وقد يجوز لاضطراب تعاطيه كأن امتنع ذو طعام من بيعه منه إلا بأكثر من قيمته فله الاحتياط بأخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الإلحاح أو القيمة. وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت

يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيرا في قرى مصرنا من بيع الدواب ويؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المقاومة لا يتم على فاعله لأن هذا يعني أفعلة فيه (قوله حرام أيضا) أي كالذي علم بفساده (قوله والمراد به) أي بما يقتضي الفساد والحرمة (قوله نشأت من اختلال أحد أركان العقد) أي أو شروطه كما هو واضح كالجهل بمدة الخيار أو الأجل وسواء كانت المفسدة سببها فقد الركن من أصله كالصيغة أو فقده أو فقد ما يعتبر في الركن كالعجز عن التسليم (قوله في الأول) هو قوله كالنهي عن بيع مال الغير والثاني بيع الخمر والثالث الملازمة (قوله إنما هو أمور) لعله أراد الأمور ما فوق الواحد إذ سبب المفسدة عدم الملك والقدرة على التسليم فكان الأول أن يقول أمران (قوله وقيد ذلك) أي كون العقد الفاسد حراما (قوله من غير تحقيق) أي بأن أطلق أو قصد غير المعنى الشرعي (قوله محمل) أي عرفا (قوله إذ لا عمل له) هو واضح عند الإطلاق كما هو ظاهر، أما لو قصد غير المعنى الشرعي ففيه نظر، وينبغي عدم الحرمة (قوله وقد يجوز) أي العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذو طعام) أي أو ذو دابة من إيجارها (قوله فله الاحتياط) أي فلم يفعل ذلك بل اشتراه بما سواه البائع لزمه المسمى واضطراره لا يجعله مكروها على العقد بما ذكر (قوله أو القيمة) قضية التعبير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم، وقد يوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة، ويحتمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين أن يتلف حالا أو بعد مدة لإذن الشارع له في ذلك (قوله خارج عنه) أي بأن لا يكون بفقد ركن ولا شرط وعبرة سم على حجج بأن لا يكون لذاته ولا اللازمة بقرينة ما تقدم (قوله فلا يوجب الفساد) أي

(قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد) صادق بأن تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه، ومما مراده بدليل أمثله الآتية، فهو مساو لقول الشهاب حجج ثم النهي إن كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ، نعم أنه لا حاجة إلى زيادة أو شروطه بعد قول الشارح من أحد أركان العقد خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله إنما هو أمور راجعة إلى العاقل) أي كعدم الملك وعدم الولاية وعدم القدرة على التسليم شرعا، فالجمعية على بابها خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وقيد ذلك الغزالي) يعني الحرمة (قوله أو القيمة) بحث الشيخ في الحاشية أن المراد قيمة يوم التلف لا أقصى القيم، وإن كان المقبوض بالشراء الفاسد كالمغصوب كما يأتي وهو وجهه وبصرح به ما يأتي في تعليل ضمان المقبوض بالشراء الفاسد ضمان المغصوب من أنه مطالب برده في كل وقت إذ هذا معنى هنا كما لا يخفى (قوله وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض) هذا قسم قوله أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمة الذي المراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد المساوي لقول غيره إن كان لذات أو لازمه فالقابلة معنوية لا لفظية

التداء . وقد أشار إلى **النجباء** من الأول فقال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب) يفتح فسكون للمهملتين وبالباء الموحدة (الفحل) رواه الشيخان (وهو ضرابه) بكسر الضاد : أى طروقه للأثني وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابله يقال (ويقال ماؤه) وكل من هذين لا يتعلق به نهى ، فالقدير عن بدل عصب من أجرة ضرابه وثمن مائه : أى إعطاء ذلك وأخذه وإلا فالعصب لا يتعلق به النهى لأنه ليس من أفعال المكلفين (ويقال أجرة ضرابه) والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدرة مع عمومها ظاهرة ، وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الأولين مع أنه جار في الثلاثة مع أن الأولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد (فيحرم ثمن مائه) ويطل بيعة لأنه غير متقوم ولا مقدور على تسليمه ولا معلوم (وكذا) تحرم (أجرته) للضراب (في الأصح) لأن

ولكنه حرام (قوله عن عصب الفحل) قال سم على منيج : قد ورد التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر كذا بهامش المحلى لشيخنا اه أى فيكون الحمل أولى : أى لأنه لا يحتاج لتقدير مضاف وقد يجاب عن المصنف بأنه اختار ما ذكره لشموله لأنواع الثلاثة المذكورة في معنى العصب (قوله رواه الشيخان) عبارة المنيج : رواه البخارى ومثله في الخطيب ، وعبرة حج كبراة الشارح ، ولعل من اقتصر على الرواية عن البخارى أن روايته هكذا نهى رسول الله عن عصب الفحل ، بخلاف من روى عنها فإنه نظر إلى أنه ورد في مسلم نهى عن بيع عصب الفحل فكان مساويا لنهى عن عصب الفحل ، أو أن البخارى رواه عن ابن عمر ومسلم عن غيره ، فن رواه عنها نظر لاتفاقهما على روايته ومن خصه بالبخارى نظر إلى روايته عن ابن عمر (قوله بكسر الضاد) قال في المصباح : ضرب الفحل الناقة ضرابا بالكسر نزا عليها اه وهو ظاهر أن الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي ، وإلا فالضراب نيزان لعل بالكسر وهو مصدر لفاعل ، فقياسه أن يكون مصدرا للضارب لا لضرب (قوله إعطاء ذلك) أى والعقد المتقضى لذلك أيضا اه سم على حج (قوله ويقال أجرة ضرابه) أسقطه الشيخ من شرح منجه ، ولعل سبب ذلك رجوعه في المعنى إلى الأول لأن معناه أجرة ضرابه (قوله والأول) هو قوله وهو ضرابه (قوله مع عموم) أى المقدر بمعنى احتياله لغير الأجرة (قوله وهذه) أى الحكمة المشار إليها بقوله والفرق النخ حكمة النخ (قوله لأنه غير متقوم) أى لا قيمة له شرعا وليس المراد به ما قابل المثل (قوله وكذا تحرم أجرته) أى لإيجاره وهل يستحق أجرة المثل كما في الإجازات الفاسدة اه سم على حج : أى أولا لأن طروقه للأثني لا مثل له يقابل بأجرة فيه نظر ، ولا يبعد الأول ، وعليه فالمراد أجرة مثله لو استعمل فيها يقابل بأجرة كالحرث مدة وضع يده عليه للانتفاع المذكور ، ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل بأجرة والأول أقرب ، وهل حرمة الاستئجار حيث استأجره للضراب قصدا فلو استأجره لينتفع به ماشاء جاز أن يستعمله في الإنزاع تبعا لاستحقاقه المنفعة ، بخلاف ما لو استأجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الإنزاع لأنه إنما أذن

(قوله مع أنه جار في الثلاثة) اعلم أن الذى قدره الشارح الجلال في الأولين هو لفظ بدل من أجرة أو ثمن وهو لا يجزئ في الثالث إذ البدل فيه مذكور ، والجارى في الثلاثة إنما هو المضاف الثاني وهو الأخذ أو العطاء ، وقد قدره الشارح الجلال بعد أيضا وعبارته : وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى : أى نهى عن بدل عصب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه : أى بدل ذلك وأخذه انتهت ، فقوله أى بدل ذلك وأخذه هو المضاف الثاني وهو راجع للثلاثة (قوله مع أن الأولين فيهما تقديران) لاموقع التعبير بالبيعة هنا

فعل الضراب غير مقدور عليه للمالك . والثاني يجوز كالاستجار لتلقيح النخل ، وفرق الأول بأن الإيجار لتلقيح النخل في المستأجر عليه هو فعل الأجير الذي هو قادر عليه ، ويجوز الإهداء لصاحب الفحل وتستحب إعارته للضراب (وعن جبل الحبله) رواه الشيخان (وهو) بفتح الواو المحوطة فيها وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد ، وهاؤه للمبالغة (نتاج النجاج) بفتح أوله وكسره ، وهو الموجود في خط المصنف ، وعليه عرف الفقهاء ، وفي هذا تجوز من حيث إطلاق الحبل على البهائم مع أنه مختص بالآدميات ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول : أى المحبول (بأن يبيع نجاج النجاج) كما عليه أهل اللغة (أو يضمن إلى نجاج النجاج) كما فسره رواية ابن عمر رضي الله عنهما : أى إلى أن تلد هذه الدابة وولد ولدها من نتجت الناقة بالبنا للمفعول لا غير ،

له في استعماله فيما سواه له من حرث أو غيره (قوله و فرق الأول) وعلم مما تقرر أن صورة المسئلة أن يستأجره للضراب ، فإن استأجره على أن يزرى فحله على أنثى أو إناث صح ، قاله القاضي لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادة ، ويتعين الفعل المعين في العقد لاختلاف الغرض به ، فإن تلف : أى أو تعذر إزائه بطلت الإجارة اه سم على حج : أى عن شرح الباب الحج ، وقال سم على حج بعد ما ذكر وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ، ويقال لم تظهر مغايته للإتراء المذكور ، ولا إشكال لأن الطروق فعل الفحل ، بخلاف الإتراء فإنه فعل صاحب الفحل فليتأمل اه . لكن قد يرد عليه أن الإتراء وإن كان من فعل صاحب الفحل إلا أن نزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه ، وقد يجاب بأن الإجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الإتراء ، والمراد منه محاولة صعود الفحل على الأنثى على ما جرت به العادة ، وفعل الفحل وإن كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الأجرة إذا حصل الطروق بالفعل ، فلو لم يحصل لم يستحق أجرة فراجع (قوله ويجوز الإهداء لصاحب الفحل) بل لو قيل يندب لم يبعد اه حج . وعبارة سم على منيع قال مر : ويستحب هذا الإطعام اه : وظهره سواء كان ذلك قبل إعطاء الفحل أو بعده (قوله وتستحب إعارته للضراب) وعمل ذلك حيث لم يتعين والإوجب ، وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرورة عليه في ذلك ، ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفحل بين امتناعه من إعارته لعامة الناس أو بعضهم ، وتجب الاعارة مجاناً ، ويفرق بينه وبين المصحف حيث لا يجب إعارته مجاناً وإن تعين لقراءة الفائدة بأن لم يكن في البلد غيره بأن المصحف له بدل بأن يلقيه غيباً بخلاف هذا وبأن المصحف تمكن إجارته بخلاف الفحل ، وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على أهل البلد حيث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفاً (قوله و غلط من سكنها) ظاهره فيها (قوله وهاؤه للمبالغة) وعليه يفرق بين المفرد وجمعه بالهاء (قوله من نتجت الناقة الخ) قال بعضهم في هذا المقام أن نتج وإن كان في صورة المبنى للمفعول لكنه في الحقيقة مبنى للفاعل فتنتج الناقة كقولك : ولدت الناقة ، فالناقة فاعل ومنتج مبنى للفاعل لكنه غير إلى صورة المبنى للمفعول اه . ويرده قولهم في باب النائب عن الفاعل : إن للعرب أفعالا ألزموا مجيئاً مبني للمفعول ولم يذكروا لها فاعلاً ، وعبارة شيخ مشايخنا الشوناني في حواشي

(قوله كما فسره رواية ابن عمر) في بعض النسخ : كما فسره رواية ابن عمر بهاء الضمير وبتقديم الألف على الواو وهى أصوب . قال الأذرى : وإنما اختلف في تفسير الحديث ، فالأول تفسير أهل اللغة ، والثاني تفسير مالك والشافعى ، وهو الصحيح لأن ابن عمر راوى التهي قال : وكان يبيع بقبايحه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجلود إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج إلى في بطنها

ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الأجل (وعن الملاحيق) جمع ملقوحة (وهي ماني البطون) من الأجنة (و) عن (المضامين) جمع مضمون (وهي ماني أصلاب الفحول) من الماء ، رواه حالك مرسلًا والبراز مسندًا وانقعد الإجماع عليه لفقد شروط البيع وإطلاق الملاحيق على ما في بطون الإبل وغيرها الذي يصرح به كلامه سائق لغة أيضا خلافا للجوهري (و) عن (الملازمة) رواه الشيخان (بأن يلمس) بضم الميم وكسرها، وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق (ثوبا مطويا) أو في ظلمة (ثم يشترى به على أن لا خيار له إذا رآه) أو على أنه يكتفى بلمسه عن رويته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المنابذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بأن يجعل النبد) أى الطرح (بيما) اكتفاء به عن الصيغة أو يقول : إذا نبذته فقد بعته ، أو متى نبذته انقطع الخيار ، أو على أنك تكفى بنبذه عن رويته وبطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة أو الشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول : بعتهك من هذه الأنواب ما تقع هذه الحصاة عليه ، أو يجعل الرى لها بيما ، أو بعتهك) عطف على بعتهك فقله

الأزهرية نصها : وذهب قوم إلى أن المبنى للمفعول أصل برأسه ، إذ لنا أفعال لم تنقطع لفاعل نحو جن وحرم اه . وعبارة المرادى أيضا : وهذا من الأفعال التي التزم فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سر ومن وزكم ، وفي المختار : نتجت الناقة على مالم يسم فاعله تنتج نتاجا وتنتجها أهلها من باب ضرب اه . هذا وفي المصباح والقاموس ما قد يخالفه فراجعهما (قوله ووجه البطلان ثم) أى في قوله بأن يبيع نتاج النخ (قوله وهنا جهالة) أى في قوله أو بشئ إلى نتاج النخ (قوله جمع ملقوحة) أى ملقوح بها فيه حذف وإصباح (قوله وهي ماني البطون) هذا تفسير له شرعا ، أما لغة فهو جنين الناقة خاصة كما في المنج ، وسيأتى ما فيه . ثم تفسير الملاحيق إن شمل الذكر والأنثى - اعتيج إلى المساحة في قوله جمع ملقوحة اه سم على منج (قوله وعن المضامين) قال عميرة : قال الأزهرى : سميت بذلك لأن الله أودعها ظهورها فكأنها ضمنها اه . وفسرها الأسنوى بما تحمله من ضرباب الفحل في عام أو عامين مثلا ونحوه في القوت ، كذا بهامش المحل بخط شيخنا اه سم على منج (قوله من الماء) إن قلت : حينئذ يستغنى عن هذا بما تقدم في الصب فما وجه ذكره . قلت : وجهه ورود الجبى على خصوص الصبيغتين ، فلو اقتصر على إحداهما فرمما يتوهم مخالفة المروكة للمذكورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الأخرى فليتأمل اه سم على منج . وقال في حاشية حج بعد مثل ما ذكر : وحينئذ لما سبق لايبنى عن هذا الاحتمال أن يفسر بغيره : أى كضربه أو أجرة ضربه ، وهذا لايبنى عما سبق لأن له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضا فتأمل اه . ولم يظهر من كلامه المعنى الثانى للمضامين المغاير لمعنى عصب الفحل هذا ، وقال الأسنوى : الأول أن يشترى ماؤه مطلقا . والثانى أن يشترى ما تحمله الأنثى من ضربه في عام أو عامين وعليه فهما معنيان مختلفان (قوله لأنها في الماضي مفتوحة) نقل الأسنوى في باب الإحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح ، فعمل الشارح اقتصر على الأشهر (قوله أو يقول إذا نبذته) قال عميرة : تصح قرأته بضم التاء ويفتحها وكذا كل صورها أى التاء ، ولا فرق بين رى البائع والمشتري (قوله أو الصيغة) يرد عليه أن قوله فقد بعته صيغة فكان الوجه أن يقال : إن البطلان في هذه لتعلق لا لعدم الصيغة . وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد

(قوله فلا وجه له) هذا بناء كما ترى على أن الماضي بالفتح لا غير ، لكن ذكر الأسنوى في نواقض الوضوء

أنه سمع لمس بكسر الميم فاتضح وجه الفتح في المضارع

أو يجعل شبه اعتراض ومثله شائع لا يخفى (ولك) أو لى أو لنا (الخيار إلى رمية) لنحو مامر فيها قبلها (وعن بيعتين في بيمة) رواه الترمذي وصححه (بأن يقول : بعثك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان للجهالة ، بخلاف ما لو قال بألف نقدا وألفين إلى سنة فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف حالة وألفان مؤجلة لسنة (أو بعثك ذا العبد) مثلا (بألف على أن تبني) أو فلان (دارك بكذا) أو تشتري متى أو من فلان كذا بكذا للشرط الفاسد (وعن بيع كشرط كبيع بشرط بيع) كما مر (أو) بيع دار بألف بشرط (قرض) مائة لأنه جعل الألف ورقى العقد الثاني ثمنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن ، وهو مجهول فصار الكل مجهولا ، ثم إذا عقد الثاني مع علمهما بفساد الأول صح وإلا فلا كما صححه في المجموع (ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرهما (البائع أو ثوبا يخيطه) البائع أو بشرط أن يخيطه كما بأصله وعدل عنه ليبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والإتيان به على صورة الإخبار ، وبه صرح في مجموع وفي كلام غيره ما يقتضي أن خطله بالأمر لا يكون شرطا ، ويظهر حمله على ما إذا أراد مجرد الأمر لا الشرط ، ويفرق بين خطه وتخيطه بأن الأمر

يمكنه إخبار لا إنشاء اه : أي أنه جعل الصيغة مفقودة لانقضاء شرطها وهو عدم التعليق (قوله شبه اعتراض) إنما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضاً لأنه معطوف على يقول والعامل فيه أن فهم من قبل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون بمجمل لا محال لما من الإعراب . قال سم على حج : ويجوز أن يكون معمولاً لهذا معطوف على يقول : أي أو يقول بعثك ، وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو ، وقد يعمل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدماً على ما بعده المعطوف على بعثك من تأخير (قوله وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كما في فتح الباري ، وقوله في بيمة بفتح الباء لا غير (قوله وألفين سنة) لو زاد على ذلك فخذ بأيهما شئت الخ ، ففي شرح العباب أن الذي ينتجه البطلان وإن تردد فيه أزر كنفي لأن قوله فخذ الخ مبطل لإيجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل اه سم على حج (قوله ألف حالة) التأنيت لتأويل الألف بالدرهم أو نحوها وإلا فالألف مذكر ، قاله الجوهري (قوله أو فلان) عيارق حج : أو فلانا اه . ولعل الشارح أشار إلى أن مثل شرط بيع المشتري شرط بيع غيره كأن يقول : بعثك هذا بشرط أن يبيعه زيد عبده أو داره (قوله بشرط قرض) أي مثلاً كما يأتي (قوله كما صححه في المجموع) عبارة حج هنا بعد ما ذكره نصها : وما وقع في الروضة وأصلها من صحة الرهن فيها لو رهن بدين قديم مع ظن صحة شرطه في بيع أو قرض بأن فساد ضيعف أو أن الرهن مستثنى لأنه مجرد توفيق فلم يؤثر فيه ظن الصحة إذ لاجهالة إثمته بخلاف ما هنا اه . أقول : وقد يؤخذ من قول حج اعتماد أن الرهن مستثنى من قول الشارح بعد قول المصنف في الرهن ، فلو رهنه بعد بلا شرط ففسد صح اه . ووجه الأخذ أنه أطلق في صحة الرهن فشمّل ما لو علمنا فساد الأول وما لو ظنا صحته ، ويوافق ما نقله سم على حج عن شرح الروض من أنه لم يضعفه بل فرق (قوله أو ثوبا يخيطه) عبارة حج : والبائع يخيطه ، ثم قال : تنبيه : قد رت مامر قبل يخيطه ردا لما يقال ظاهر كلامه أنها جملة حالية ، وهو ممنوع لأن المضارعة المبنية لاتدخل عليها ولو الحال اه . وكتب عليه سم أن الواو من المصنف فيصدق بوجودها من المشتري وعلمه (قوله لا الشرط) ومثله الإطلاق فيما يظهر (قوله ويفرق) قضيته أن هذا الفرق بينهما بعد الحمل المذكور ، ويشكل بأنه يقتضي أنه لو أراد بقوله وتخيطه الاستئناف لم يصح البيع ، وفيه نظر لأن قصد الاستئناف مناف للحالية المتقتضية للبطلان ،

(قوله ويفرق بين خطه وتخيطه) أي حيث انصرف الثاني إلى الشرطية وإن صرف عنها ، بخلاف الأول كما هو

بشيء مبتدأ غير مقيد لما قبله ، بخلاف الثاني فإنه حال وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط (فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيها لم يملكه المشتري إلى الآن ، وقضيت أنه لو تضمن إزماءه بالعمل فيما يملكه كأن اشترى ثوبا بشرط أن يبنى حائطه صح وهو غير مراد ، بل الأوجه البطلان هنا قطعا كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض إذ هما مثالان ، فبيع بشرط إجارة أو إعارة باطل لذلك ، سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه ، وإنما جرى الخلاف في صورة الثمن لأن العمل في المبيع وقع تابعا لمبيعه فاغتر على مقابل الأصح القائل إن فيه جمعا بين بيع وإجارة ، وقيل يبطل الشرط ، وفي البيع قولاً تفرق الصفقة ، ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط إيصاله منزله لم يصح وإن عرف المنزل لأنه بيع بشرط ، وإن أطلق صح العقد ولم يكلف إيصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعه . والحاصل من كلامهم أن كل شرط مناف لتفكيك العقد إنما يبطله إذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه ، بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه كما سبأ ، وحيث صح لم يجز على فسحه بوجه ، وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهرا وقيمة ولد وأجرة ضمان المنصوب إذ هو مخاطب برده كل لحظة وحتى وطها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد إلا أن يعلمه والثمن ميتة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلا ، بخلاف ما لو كان الثمن نحو خر كخزير لأن الشراء به يفيد الملك عند أبي حنيفة ، ولو كانت بكرا فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وأرض بكاراة لإتلافها ، بخلافه في النكاح الفاسد إذ فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعنده ،

فعل الفرق بما ذكر واقع في كلام غير الشارح بناء على عدم الحمل فليراجع (قوله فالأصح بطلانه) قال في الروض وشرحه : وإن اشترى زرعاً أو ثوبا مثلاً بعشرة بشرط حصده وخياطته له بدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمل له فيما لم يملكه بعد سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبي ، فتعبيره بما قاله أولى من تقييده الأصل بالبائع ، وإن قال اشترته بعشرة واستأجرتك لحصده أو لخياطته بدرهم وقبل بأن قال بعت وأجرت صح البيع وحده : أي دون الإجارة لأنه استأجر قبل الملك لحل العمل ، وإن اشتراه واستأجره بالعشرة قولاً تفرق الصفقة في البيع وتبطل الإجارة ولا تصح في الأصل فإنه قال بطريقان : أحدهما على القولين في الجمع بين غنخل الحكم والثاني تبطل الإجارة ، وفي البيع قولاً تفرق الصفقة فليراجع من زيادة المصنف ، وبه صرح في المجموع ، فلو جمعها مع التي قبلها بأن قال قبل قوله وقبل أو اشتراه واستأجره بالعشرة كان أحسن وأخصر (قوله فيما لم يملكه المشتري إلى الآن) أي لأنه إنما يملكه بعد تمام الصبغة (قوله ولو) غايه (قوله وحيث صح) أي العقد وهو فائدة مجردة لاتعلق لها بشرح المتن ، قوله لم يجز : أي العاقد (قوله وأجرة ضمان المنصوب) ويقع غرس وبناء المشتري هنا مجازاً على ما في موضع من فتاوى البغوي معتمد وجهه جامعها ، لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لملكوته مع شبهة إذن المالك ظاهراً فأشبهه المستعير اهـ شرح حج . وكتب سم على قوله مجازاً ظاهره وإن كان جاهلاً ، وقوله الآن بطله يقتضي أنه في الجاهل اهـ أقول : وقوله بالأولى قد يتوقف فيه بأن التفرير محقق من الغاصب ، ولا كذلك هنا لجواز أن يكون الفساد نكاحاً من تقصير المشتري (قوله ولو مع علمه بالفساد) أي إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأثمة على ما يفيد قوله إلا أنه يعلمه والثمن النسخ (قوله مما لا يملك) انظر ما ضابطه عند أبي حنيفة (قوله في النكاح الفاسد) أي فإنه

حاصل كلامه (قوله حطباً على دابة) أي مثلاً

وأرشد البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح ، وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد . والأصح في النكاح القاسد وجوب مهر مثل ثياب وأرشد بكارة ، وعلى الأول فلا يثنى ما يأتي في الغصب أنه لو اشترى بكرا مقصوبة ووطئها جاهلا أنه يلزمه مع أرشد البكارة مهر ثياب لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح القاسد بخلافه ثم ، ولو حذفت الماقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحا ، إذ لا عمرة لقاسد ، بخلاف ما لو ألحقها شرطا صحيحا أو فاسدا في مجلس الخيار فإنه يلحق العقد لأن مجلس العقد كالعقد (ويستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح (كالبيع بشرط اختيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتي الكلام عليها في معالها (و) بشرط (الأجل) في غير الربوي لأول آية الدين . وشرط الصحة أن يحده بمعلوم هما كإلى صغر أو رجب لا إلى الحصاد ونحوه كما يأتي في السلم بتفضيله المطرد هنا كما لا يخفى ، وأن لا يبعد بقاء الدنيا إليه كآلف سنة وإلا بطل البيع لعدم حال العقد بسقوط بعضه ، وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الأجل يقابله قسط منه ، وقول بعض الأصحاب يجوز إيجار الأرض ألف سنة شاذ غير معمول به ، وإذا صح كان أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليه وإن بعد بقاء المتعاقدين إليه كآني سنة انتقل بموت البائع لوارثه وحل بموت المشتري ، ولا يقدر السقوط بموته إذ هو أمر غير متيقن حال العقد فلم ينظر إليه . وإلا لم يصح بأجل طويل لمن يعلم

لا أرشد فيه (قوله كما في النكاح) يقتضي أن الفرق بين المقبوض بالشراء القاسد والمقصوبة ، وقوله وعلى الأول يقتضي أن الفرق بين المقصوبة والموطوعة بالنكاح القاسد لأنها المختلف في واجبها (قوله لأن مجلس العقد كالعقد) أي غالبا (قوله ويستثنى من النهي الخ) أي من البطان اللازم للنهي المذكور ، ولو قال : ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان أوضح (قوله في غير الربوي) أفاد تنقيده بذلك في الأجل دون الرهن ، والكنيل أنه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن ، أو الكفيل بين كونه ربويا أو غيره وهو كذلك (قوله وشرط الصحة) أي صحة العقد مع الأجل (قوله بمعلوم هما) أي فلا يكفي علم أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقه ، لكن سيأتي في السلم أنه يكفي علم الماقدنين أو علم عدلين غيرهما ، وقياسه أن يقال بمثله هنا لأنه أضيق من البيع فيكون علم غيرهما (قوله كإلى صغر الخ) زاد حج لا فيه (قوله إلى الحصاد) ومثل ذلك التأجيل يزول سيدنا عيسى لأنه مجهول (قوله ونحوه) أي ما لم يريدنا وقته المعتاد ويعلمانه (قوله بسقوط بعضه) أي للأجل (قوله شاذ) أي لما قدمه من أن شرط صحة العقد أن لا يبعد بقاء الدنيا الخ (قوله ولا يقدر السقوط) أي للتأجيل (قوله بموته) أي المشتري (قوله إذ هو أمر غير متيقن الخ) هذا مكابرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بمآني سنة مثلا في تيقن الماقدنين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلا لتيقنهما أنها لا يعيشان المائتين أيضا فتأمل اهـ على حج . أقول : وقد يجب بأن ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية ، بخلاف عدم بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة ، فالظن فيها أقوى فزول منزلة اليقين (قوله وإلا) أي بأن نظر إليه وقيل بالبطان (قوله لمن يعلم) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ : أي ولو نظر إلى

(قوله وعلى الأول) لا يخفى أن الأول والثاني إنما هما في النكاح القاسد . أما الشراء القاسد فليس فيه إلا قول واحد والكلام فيه فالصواب إسقاط قوله وعلى الأول ، وهذا الفرق لشرح الروض وهو يقتضي عكس الحكم المذكور كما لا يخفى . ويقتضي أن عقد البيع لو كان عيمما على فساده يجب فيه مهر ثياب فتأمل (قوله انتقل بموت البائع) أي أو المشتري في إذا كان المبيع موجلا (قوله وحل بموت المشتري) أي أو البائع

عادة أنه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه (والرهن) للحاجة إليه لاسيما في معاملة من لا يعرف حاله ، وشرطه العلم به إما بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ، ثم الكلام هنا في وصف لم يرد على عين معينة فهو مساو لما مر من أن الوصف لا يجزى عن الرؤية لأنه في معين لا موصوف في اللمة خلافا لمن وهم فيه وأن يكون غير المبيع ، فلو شرط رهنه إياه ولو بعد قبضه فسد لأنه لا يملكه إلا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع ، فلو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صحح (والكفيل) للحاجة إليه أيضا ، وشرطه العلم به بالمشاهدة ، ولا نظر إلى أنها لا تنلم بحاله لأن ترك البحث معها تقصير ، ولأن الظاهر عنوان الباطن أو باسمه ونسبه ، ولا يكتفى وصمه بموسر ثقة إذ الأحرار لا يمكن التزامهم في اللمة لانقضاء التلوة عليهم ، بخلاف المرهون فإنه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب ، وإلا فقد يكون الضامن رقيقا مع صحة التزامه في اللمة وصحة ضمانه بإذن سيده ، وأيضا فكأن من موسر يكون بماطلا ، فالناس مختلفون في الإبقاء وإن اتفقوا يسارا وعدالة ، فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله ، وبما تقرر علم أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعينات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقد المذكور لأنه أكثر ، إذ الأكثر في الرهن كونه غير عاقل ، فاندفع قول الأسوى صوابه

غير المتيقن لم يصح البيع الخ . ولنا في ذلك ما أفاده قوله لأنه أمر غير متيقن من الضرر في المتيقن اهـ سم على حج (قوله عادة) قضيته أنه لو علم موته بقية يومه مثلا بإخبار معصوم لم يصح العقد ، ولعله غير مراد اعتبارا بما هو الغالب في أحوال المتعاقدين (قوله بخلافه) أي وهو الصحة (قوله إما بالمشاهدة) أي ويحصل العلم إما بالمشاهدة الخ (قوله أو الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدتين وعديلين بالوصف ، فقياسه أن يأتي مثله هنا ، وقد يفرق على بعد أن المسلم فيه معقود عليه فضويق فيه مالم يضياع في الرهن وبأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يثبت إلا مجرد التوثيق مع بقاء الحق (قوله من أن) بيان لما مر (قوله وأن يكون) أي المرهون (قوله فلو رهنه) أي المبيع بعد قبضه ، ظاهره ولو في المجلس ، وهو ظاهر لأن تصرف أحد العاقدتين مع الآخر في مجلس العقد إجازة (قوله بلا شرط) أي في الرهن المآتي به كأن يرهنه بشرط أن يتحدث زوائده مرهونة (قوله عنوان الباطن) أي غالبا (قوله أو باسمه) كأن المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اهـ سم على حج (قوله وهذا جرى على الغالب) أي فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا بإذنه والإشارة راجعة إلى قوله إذ الأحرار لا يمكن التزامهم (قوله وعدالة) فإن قلت : إذا اتفقوا في العدالة واليسار ، فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب ؟ قلت : إن اختلافهم ليس على وجه محرم ، ومن ذلك أن بعض المدينين قد يوفى ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفى إلا بعد الطلب ، ولا ينافي ذلك عدلته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب . ومنه أيضا أن بعض المدينين إذا طوّل بسمي في الوفاء ولو ببيع بعض ماله إذا لم يكن جنس الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعي في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك (قوله بهذين) أي بموسر ثقة (قوله كونه غير عاقل)

(قوله بعد قبضه بلا شرط) أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وهذا) أي التعليل (قوله مع صحة التزامه في الذمة) أي في حد ذاته ، وكذا يقال في قوله وصحة ضمانه بإذن سيده . وأجاب الشهاب بن عبد الحق بأن صحة التزام الرقيق إنما هي من حيث كونه رقيقا لا من حيث كونه كفيلا وهو بمعنى ما أشرت إليه (قوله فكأن من موسر يكون بماطلا) قضيته الصحة إذا

المعينين، وشرط كل منها أن يكون (بئس) أى عوض (فى الذمة) إذ الأعيان لا تقبل التأجيل ثمتا ولا مئمتا ولا يرتب بها ولا تضمن أصالة كما يأتى ، فلو قال اشترت بهذا على أن أسلمه وقت كذا ، أو أرهن به كذا ، أو يكفله به زيد لم يصح لأن تلك إنما شرعت لتحصيل ما فى الذمة والمعين حاصل ، ولا يرد على ذلك صحة ضمان المعين المبيعة والمئى المعين بعد القبض فيهما ، وكذا سائر الأعيان المضمونة للعلم به من كلامه الآتى فى باب الضمان ، ولا يصح بيع سلعة من اثنين على أن يتضامتا كما فى تعليق القاضى الحسين والوسيط وغيرهما لأنه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصلحة عقده ، ولو قال اشترته بألف على أن يضمته زيد إلى شهر صح ، وإذا ضمته زيد مؤجلا تأجل فى حقه وكذا فى حق المشتري على أحد وجهين . نعم مقتضى قاعدة الشافعى رجوع القيد وهو هنا إلى شهر لجميع ما قبله وهو اشترت يرجعه ، ، ويصح شرط الثلاثة أيضا فى مبيع فى الذمة ، ولا يرد عليه أن ذكر المئى مثال بل قد يطلق على ما يشمل المبيع كما قررناه (والإشهاد) للأمر به فى قوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - وللحاجة إليه - ولا يشترط تعيين الشهود فى الأصح) لأن الغرض ثبوت الحق وهو حاصل بأى عدول

أى فلا يرد أنه قد يكون عبدا وهو عاقل (قوله ولا يرد على ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله لأن تلك إنما الخ (قوله صحة ضمان المعين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الآتى (قوله للعلم به) قد يقال : لا يندفع الاعتراض بمجرد ذلك لأن غرض المعرض المنازعة فى التعليل بصحة ضمان الأعيان وإن كانت آتية فى كلامه ، وإنما يندفع لو كان مراده أن التعليل بما ذكر يقتضى عدم صحة ضمان الأعيان ، فالأولى فى التعليل أن يقال : إنه لما كان يشترط لصحة ضمانها كونها بعد القرض أشبهت ما فى الذمة ، هذا والأولى أن تجعل فى قوله ولا يرد على ذلك راجعة إلى قول المصنف بضمن فى الذمة (قوله على أن يتضامتا) زاد فى شرح الروض بخلاف عكسه اهـ . ونظر فيه والد الشارح وقال : انظر ماصورته ، ثم ذكر خلافا فى تصويره واستقر منه أن يبيع الثنان واحدا شيئا بضمن فى ذمته ثم يشترط كل من البائعين على صاحبه أن يضمن له المشتري أى بكسر الراء اهـ . ونظر فيه بأن هذا التصوير وإن كان صحيحا فى نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين ، وهما بالنظر للضمان أجنيبان عن العقد فلا يصلح حمل العكس على ذلك لكنه ليس بين العاقدين . وأجيب بأنه اكتفى بذلك وإن لم يكن بين العاقدين لكونه صحيحا فى نفسه بقطع النظر عن كونه بين العاقدين فيحمل العكس على مجرد التخالف فقط . ومحل عدم الصحة إذا وقع ذلك فى صلب العقد أو قبل لزومه . أما إذا تضامتا بعد لزوم العقد فيصح (قوله تأجل فى حقه) أى الضامن (قوله مقتضى قاعدة الشافعى الخ) قضية هذه القاعدة أن يتأجل فى حق المشتري وإن لم يضمته زيد وهو خلاف المقهوم من قوله وإذا ضمته زيد الخ اهـ سم أقول : والأقرب قضية هذه القاعدة الخ (قوله يرجعه) قال سم على حجج : خالفه فى شرح الباب فقال الذى يتجه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمة بين الأصيل والضامن فى الحلول والتأجيل ، فلا يلزم من اشتراط الأجل فى حق الضامن اشتراطه فى حق الأصيل ، وصورة المسئلة أن زيدا أنشأ بعد البيع ضمانا مستقلا لغيره اهـ (قوله ويصح شرط الثلاثة) أى الأجل والرهن والكفيل اهـ سم على حجج (قوله كما قررناه) أى من قوله عوض (قوله ولا يشترط تعيين الشهود) أى ولا يكون العوض فى الذمة سم على منهج ،

الترم كونه حسن الإيفاء وظاهر أنه غير مراد (قوله على أن يضمته) أى الألف (قوله وهو اشترت) عبارة التحفة : وهو بألف ويضمن انتهت ، وهى الصواب (قوله ويصح شرط الثلاثة أيضا فى مبيع فى الذمة) لاحاجة

كانوا ، ولهذا لو عينهم لم يتعينوا ولو امتنعوا لم يتخير ، ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها لأنه لا يقلب قصد ولا تختلف به المالية اختلافا ظاهرا ، بخلاف ما مر في الرهن والكفيل ، والثاني يشترط كما في الرهن والكفيل (فان لم يرهن) المشتري ما شرط عليه رهنه وإن أتى يرهن غير المعين ولو أعلى قيمة منه كما شمله إطلاقهم ، وإذا أعيان لا تقبل الأبدال لتفاوت الأغراض بذواتها ، أو لم يشهد من شرط عليه الإشهاد كأن مات قبله (أو لم يتكفل العين) بأن امتنع أو مات قبله وإن أقام له المشتري ضمانا غيره فقة (فلبائع الخيار) إن شرط له ، وإن شرط للمشتري فله عند فوات المشروط من جهة البائع وهو على الفور لأنه خيار نقص ، ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بالمشروط لزوال الضرر بالفسخ ، ويتخير أيضا فيما إذا لم يقبضه الرهن هلاكا أو غيره كتخمره أو تعلق أرض جنابة بركبته أو ظهر عيب قديم به كولد للذابة المشروط رهنها وكظهور لمشروط رهنه جانبا وإن عفا عنه مجانا أو تاب في أوجه الوجهين ، خلافا لما في الأنوار إذ نقص قيمته غير متجبر بما حدث بعد جنابته من نحو توبة وغفوكما يأتي ، لا إن مات بمرض سابق أو كان عينين وتسلم إحداهما فمات أو تعيب وامتنع الراهن من تسلم الأخرى

ويقيد عدم تقييده في المعطوف وهو قوله والاشهاد (قوله لم يتعينوا) قال في شرح الروض : فيجوز إبدالمم بثلمهم أو فوقهم في الصفات ، وقد يقال قياس قوله ولا نظر لتفاوت الخ جواز إبدالمم بثلمهم اسم على حج (قوله ونحوها) كاشتهاره بالصلاح (قوله قصده) أي التفاوت (قوله إذ أعيان لا تقبل الأبدال) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ، ولو أعلى قيمة ، أما لو تراضيا بالإبدال وأسقط البائع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ، ومن فوائده أنه لو امتنع من إقباضه أو بان معيبا لم يثبت الخيار للبائع (قوله كأن مات قبله) وكذا لو امتنع من الاعتراف باحق عند الشهود فما ذكره مجرد تصوير ومن ثم عبر بالكاف ، وظاهره أنه لا يوقم وارثه مقامه ، وفيه نظر اه . ووجه النظر أن المقصود من الشهود ثبوت الحق وإقرار الوارث بشراء مورثه وإشهاده عليه كإشهاد المورث في إثبات الحق . فالقياس الصحة . ووقع السؤال في الدرس عما لو اشترى مجوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا ؟ والجواب عنه بأنه إن شرط عدم الوطء مطلقا لم يصح ، أو مادام المانع قائما بها صح أخذها مما لو باعه ثوب حرير بشرط أن لا يلبسه إلى آخر ما يأتي (قوله أو مات قبله) أي أو أعسر على مقال الأستاذ إنه القياس اه سم على منهج . وسأتي في كلام الشارح (قوله وهو) أي الخيار (قوله كتخمره) أي فلو تخلل قبل فسخ البائع فينبغي أن يقال : إن لم تنقص قيمته خلا من قيمته عصيرا لم يتخير وإلا تخير (قوله أو تعلق) أي قبل القبض كما هو ظاهر اه سم على حج ، وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله أو غيره عطف على هلاكا ، وقوله كتخمر أو تعلق أمثلة له . وقوله هلاكا متعلق بقيضه (قوله بركبته) ظاهره وإن قل جدا ، ويوجه بأن تعلق الجنابة به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجنابة (قوله أو ظهر عيب) عطف على لم يقبضه (قوله كولد للذابة المشروط رهنها) أي لأنه ربما يحتاج إلى البيع ، ويتعلق لحمة التفريق بينها وبين ولدها (قوله لا إن مات) أي بعد القبض فلا خيار (قوله فمات) أي الذي تسلمه (قوله وامتنع الراهن من تسلم الأخرى) أي فلا خيار لأننا لو أئبته لفلقا له له صخ البيع ورد المرهون وهو غير مقدور على رده بموته ، وهل يجبر البائع على تسلم العين الأخرى أم لا ؟ فيه نظر ، ومقتضى تعليلهم عدم الإيجاب بأن البائع مندوحة عنه بالتفسخ الأول لتعذر التسخ عليه بسقوط الخيار

إليه مع قوله المات في حل المن : أي عوض . فكان الأولى غير هذا التعبير (قوله إن شرط له) أي ما ذكر

وتغير حال الكفيل بإعسار أو غيره قبل تكفله وتبين أنه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الأسنوى أنه القياس (ولو باع عبداً) أى رقيقاً (بشرط إعتاقه) عن المشتري أو أطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لتبرير المشهور ولتوضوح الشارع للعتق، على أن فيه منفعة للمشتري في الدنيا وبالوالة وفي الآخرة بالثواب واللبائع بالتسبب فيه. والثاني لا يصحان كما لو شرط بيعه أو هبته، وقبل يصح البيع دون الشرط كما في النكاح، أما لو شرط إعتاقه عن البائع أو أجنبي فلا يصح لأنه ليس في معنى ماورد به الخبر وخرج بإعتاق المبيع شرط إعتاق غيره فلا يصح البيع معه لانتفاء كونه من مصالحه وشرط إعتاق بعضه. نعم لو عين المقدار المشروط فالأوجه كما الشيخ الصحة، ولو باع بعضه بشرط إعتاقه صح ذلك البعض كما اقتضاه كلام البهجة وأصلها، ومحل صحة شرط العتق حيث كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء، فلو شرط إعتاق قريبه من أصل أو فرع لم يصح البيع

(قوله بالرهن) فيثبت به الخيار (قوله ولو باع عبداً) هل مثل البيع السلم؟ فيه نظر، وينبغي عدم الصحة أخذاً من تعليلهم بالعتق الناجز وتأخر القبض في السلم منزل منزلة تعليق العتق (قوله أى رقيقاً) إنما فسر بذلك ليشمل الأمة، وعبارة حج: أى قتا، وفسر بذلك بناء على أن القن هو الرقيق، وعبارة المصباح: القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره، وربما جمع على أقتان وأقتة. قال الكسائي: القن من يملك هو وأبواه، وأما من يغلب عليه ويستعبد فهو عبد مملوك، ومن كانت أمه أمة وأبوه عربياً فهو هجين (قوله بشرط إعتاقه) ومثله القرض والهبة فيصح كل منهما بشرط العتق عن المقرض والمتهب كذا قيل، وقد يقال: الأقرب فيما عدم الصحة لأن العتق هنا لا يحصل إلا بعد قبض المقرض والموهوب. لا يقال: قد يكون المقرض والموهوب في يد المقرض والمتهب قبل العقد فيحصل القبض فيما عقبه لأننا نقول: القبض فيما يتوقف على إذن من المالك في القبض عن الهبة والقرض، وعلى معنى: زمن يمكن فيه القبض بعد العقد فلا يتم القبض فيما بعد العقد أصلاً، وقد يؤيد هذا أنه إذا شرط إعتاق البعض لم يضر مع أن اعتاق غير المبيع إنما حصل بالسرية من إعتاق الجزء المبيع، ووجه التأييد ما قاله حج من أنه صح لأنه مع ذلك يسمى عتقاً للكل حالاً متجزاً وهو المقصود (قوله عن المشتري) لافرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري أو عكسه على المعتمد اهـ سم على حج من جملة كلام طويل فليراجع (قوله لانتفاء كونه من مصالحه) ومنه ما لو باع أحد شريكين حصته من شريكه بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لأشئاله على شرط عتق غير المبيع (قوله وشرط إعتاق بعضه) أى بعض المبيع (قوله نعم لو عين المقدار الخ) فإن أبهمه فله خلافاً لحج حيث قال: لافرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط إعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل، لأنه إذا اعتق جزء ما وإن قل سري إلى باقيه لكونه الجميع في ملكه اهـ. ويمكن رد ما قاله بأن المذهب لاتفاق المطابقة والدعوى به من البائع لانتفاء كون الدعي به معلوماً فامتنع البيع بشرط إعتاقه للإجماع، قيل على أنه قد لاتتأى السرية عند الإعتاق للاحتمال أن يبيع أكثره وهو معسر، فإذا اعتق الباقي لا يسرى، لكن هذا جار في البعض معيناً كان أو مبهماً، وقد يقال بعدم صحة بيع شيء منه فيما لو شرط عليه إعتاق شيء منه معيناً كان أو مبهماً، لأنه حيث قبل بصحة الشرط نزل شرط إعتاق البعض منزلة شرط إعتاق الكل، وهو إذ شرط اعتناق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق (قوله صح ذلك البعض) أى حيث كان باقيه حراً أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن أو لفيره وهو موسر وإلا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لكله حالاً اهـ حج. وظاهر كلام البهجة المذكور أنه لافرق اهـ سم على حج. ويؤيده أن الشارح متشوف إلى العتق فلا فرق بين كون المشروط عتقه يؤدي إلى تخليص الرقبة من الرق وبين كونه قاصراً على ما اشتراه، وقياس ماقلعه الشارح فيما لو اشترى كله بشرط إعتاق بعض معين

لتعذر وفاته بالشروط لكونه يعتق عليه قبل إعتاقه ، وهذا هو المعتمد وإن نظر فيه في المجموع وأبدى للصحة احتيالا ويكون شرطه توكيدا للمعنى . قال الأذرى : والظاهر أن شراء من أقر بحريته أو شهد بها أو يبيع بشرط العتق كشرائه القريب : ومتمثل الفرق بينهما والأوجه الأول (والأصح أن البائع) ويظهر إلحاق وارثه به (مطالبة المشتري بالإعتاق) لأنه وإن كان حقا فله تعالى لكن له غرض في تحصيله لإثباته على شرطه وبه فارق الآحاد ، وأما قول الأذرى : لم لا يقال للآحاد المطالبة به حصة لاسيما عند موت البائع أو جنونه ، يرد ما ساقى في المائلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة ، وأن النظر في مثله للحاكم . ولا يلزمه عتقه فورا إلا عند الطلب (أو ظن فواته) فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يعرفه إليه البائع بل وإن أسقط هو أو القن حقه ، فإن أصرّ عتقه عليه كما يطلق عن المولى والولاء مع ذلك للمشتري ، وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمته إن قتل ، ولا يلزمه صرفها لشراء مثله كما لا يلزمه عتق ولد الحامل لانقطاع التبعية لا نحو بيع ووقف وإجارة من الصحة أنه لو اشترى نصفه بشرط إعتاق ربه صح (قوله ويكون) من تمته كلام المجموع (قوله أو يبيع) أى أو شهد ببيعه الخ (قوله بشرط العتق) أى إذا شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح شراؤه له ولو بالشروط المذكور مؤلف (قوله كشرائه القريب) أى فلا يصح في الثلاث (قوله والأوجه الأول) قال حجج : وعمل البطلان في الكل حيث قصد شرط إنشاء العتق وإلا صح ، وعلى هذا التفصيل يعمل قول من قال بالصحة ومن قال بالمنع اه بالمعنى . قال سم عليه : والمنقول البطلان مطلقا اه . وهو مفتضى إطلاق كلام الشارح (قوله والأصح أن للبائع) أى بعد لزوم العقد لأن المشتري قبله متمكن من الفسخ (قوله في تحصيله لإثباته) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال : موافقة البائع كشرطه فليتأمل اه سم على حجج (قوله يردّه) ما ساقى خلافا لابن حجر (قوله ولا يلزمه عتقه فورا) والقياس الزوم فيها لو شرط البائع على المشتري إعتاقه فورا عملا بالشروط (قوله وله قبل عتقه وطؤها) أى وإن حبلت ويجبر على إعتاقها كما بأتى (قوله وكسبه) قد يشكل بما لو أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه إكساب فإنها له لا للوارث اه سم على حجج . وقد يفرق بأن الوصية بالعن بعد الموت أتم من البيع بشرط العتق ، إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتأمل (قوله ولا يلزمه صرفها) أى لأن مصلحة الحرية له وقد فاتت ، بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت اه سم على حجج (قوله ولد الحامل) قال سم على حجج : عبارة الروض : وإن شرط عتق حامل فولدت ثم أعتقها ففى عتق الولد وجهان اه . قال في شرحه : والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اه . واعلم أن في باب التدبير أن المملوق عتقه يبيعها ولدها في العتق إن كان حلا عند التعليق أو الصفة ، وأن في الروض في باب الرهن مانصه : والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بمحملها وكذا إن انفصل اه . وهذا يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق ، وقد يقال : إن نظير دخوله في الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له ، وأما العتق فمخرج عن أحكام المبيع فلا حاجة لفرق وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) أى ولو بشرط العتق أو لمن يعتق عليه (قوله أو يبيع) هو بالجر وفي بعض المواضع عن الشارح مانصه : أى شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح بعد ذلك شراؤه له ولو بالشروط المذكور اه (قوله بشرط العتق) قضيته أنه لو اشتراه في مسألة ما لأثر ببيعه بشرط العتق أو شهد بذلك بدون شرط العتق أنه يصح ، وظاهر أنه غير مراد كما يعلم بما بأتى قريبا في كلامه ، ثم ما ذكر هنا قد يشكل على ما صرحوا به من أن شراء من أقر بحريته افتداء وليس بيعا حقيقيا ، ولا يبنى أن الافتداء ليس من العقود التى تتأثر بالشروط القاسمة فليتنظر معه

ولو جنى قبل إعتاقه لزمه فداؤه كأم الولد ، ولو أعتقه عن كفارته لم يخره عنها وإن أذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها كما لا يعتق المنلور عن الكفارة ، ولو مات المشتري قبل إعتاقه فالقياس أن وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من استولد بها . أما هي فالأوجه عتقها بموته ، ولا يتنافى ذلك قولهم إن الاستيلاء لا يجزى لأنه ليس بإعتاق ، إذ معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق بموته لأن الشارع متشوف إلى العتق ما أمكن والحق في ذلك لله تعالى لا للبائع ، فعتقها بموته أولى من أن تأمر الوارث بإعتاقها ، ومما ابل الأصح ليس له مطالبته إذ لا ولاء له في حق الله تعالى (و) الأصح (أنه) أي البائع (لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته) أو تعلق عتقه بصفة (أو إعتاقه بعد شهر) أو لحظة أو وقته ولو حالاً كما هو ظاهر (لم يصح البيع) بخلافه الأول ما استقر عليه الشرع من أن الولاء من أعتقه والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق وأجاب الشافعي رضي الله عنه عن خبره « واشترطى لم الولاء » بأن لم بمعنى عليهم كما في قوله تعالى - وإن أسأتم فلها - . والثاني يصح البيع ويطل الشرط ، ولو باع رقيقاً بشرط أن يبيعه المشتري بشرط الاعتاق لم يصح البيع كما لو اشترى داراً بشرط

كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر ، وكذا من نفسه وإن كان عبد عتاقه فيها يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اهـ سم على حج . وذكر أيضاً أن مثل يبيعه من نفسه ماله وهبه لمن يعتق عليه أو بشرط إعتاقه (قوله لم يخره) وهل يعتق عن جهة شرط أو يلغو ما أتى به فيستمر على الرق ويطالب بعتقه ثانياً ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه إذا بطل خصوص كونه عن كفارة العتق بقي مطلق العتق وقد شعر به قوله عنها . وبقي ماله باعه ابتداء بشرط الإعتاق عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه ليس في معنى ماورد في الخبر

[فرع] لو اشترى رقيقاً بشرط إعتاق يده مثلاً فهل يصح ويعتق أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ونقل سم عن هر على حج عدم الصحة ، ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل إعتاقه فلا يمكن إعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة ، ويكون شرط ذلك شرطاً لإعتاق الجملة إما من باب التعبير بالجزء عن الكل وإما من باب السراية ، والأصل عدم سقوط العضو وتقدير سقوطه فيحتمل أن يقال يجب إعتاق الجملة لأنه لزمه بالزام لناق اليد (قوله يقوم مقامه) أي فيجبر على إعتاقه إن امتنع منه (قوله فالأوجه عتقها) أي عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الإيلاد فيعتقون بموته (قوله الولاء له) قال سم على حج : قوله الولاء الخ قال في شرح الغباب : إن هذا في غير البيع الضمى ، أما البيع الضمى كأعتق عبدك عنى على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعى وتلزمه القيمة . ذكره الرافعي في باب الكفارة نقلاً عن التتمة اهـ . أقول : ولعل معنى قوله فيصح العقد الخ أنه يحكم بعتقه مع فساد البيع لأنه لو صح لزم الثمن لا القيمة ففي قوله فيصح العقد مساحاة . وعليه فالبيع الضمى كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعنى ، لكنهما يفتراقان في أن غير الضمى لا يعتق فيه المبيع ، بخلاف الضمى فإنه يعتق فيه لإتيانه فيه بصيغة العتق ، وكثيراً ما نجب القيمة مرتبة على العتق بدون البيع ، ثم رأيت عن الشهاب الرملي في حواشي الروض أنه قال : لا استثناء لأنه حيث لزمته القيمة كان لزومها دليلاً على فساد البيع اهـ . وهو غير ماقلناه (قوله وإن أسأتم فلها) وأجيب أيضاً بأن الشرط

أن يقفها أو ثوبا بشرط أن يتصلق به لأن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع (ولو شرط مقتضى العقد القبض والرد ببيع صح) يعني لم يضر لأنه تصريح بما أوجبه الشارع على أنه يصح أن يكون ضمير صح عائدا على العقد المذكور بهذا الشرط ، بل يتعين ذلك لأنه المراد في الذي بعده كما يأتي وحينئذ فهو بمعنى لم يضر من غير تأويل كما عبر به في الروضة ، ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا ثم وبني عليه الزركشي ردنا على من قال الخلف لفظي الملو تعذر قبض المبيع لمنع البائع منه فيتخير إن قلنا بصحته لا فساد ، والأوجه أنه لمجرد التأكيد فلا خيار بفقده خلافا لما يوجهه قول الشارح صح العقد فهما ولغا الشرط في الثاني ، إلا أن يريد ما قلناه أن الثاني لم يفسد شيئا أصلا والأول أفاد التأكيد (أو) شرط (ملا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بغرض المالكين أو أحدهما فيما يظهر وسيأتي ما يصرح به (كشرط أن لا يأكل) أولا بليس (إلا كذا) ولو حريرا (صح) العقد ولغا الشرط ، وما ذهب إليه جمع من أن محله أن لا تأكل إلا كذا بالقوة لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبتة ، بخلافه بالتحتية لاختلاف الغرض حينئذ فيفسد به العقد مردود ، إذ الصحيح عدم الفرق لانتفاء غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غذاء مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه ، ولهذا لو شرط ما لا يلزم السيد أصلا كجمعه بين أدين أوصلاته للوفاة وكلنا للفرض أول وقت فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق ، بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم يتحقق المعصية فيه لمخاوزه في الجملة لأعداء فاندفع ما للزركشي هنا فيما لو شرط أن يلبسه الحرير وكان بالغا ، ولو باعه إناء بشرط أن لا يميل فيه عمرا أو سيفا بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبدا بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه (ولو شرط) البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع بشئ في الدمة حتى يستوفى الحال لا المؤجل ، وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه حينئذ من مقتضيات العقد ، بخلاف ما لو كان مؤجلا أو حالا ولم يخف فوته بعد التسليم لأن البداية حينئذ في التسليم بالبائع

كان خارج العقد وهذا أولى (قوله بل يتعين ذلك) اسم الإشارة راجع إلى صح عائدا (قوله والأوجه أنه) أي الشرط (قوله فلا خيار) وطريقه أن يرفع الأمر للحاكم ليلزمه بالاقباض (قوله أن الثاني) أي شرط ملا غرض فيه الآتي (قوله والأول) هو شرط مقتضى العقد (قوله ولو حريرا) أي حيث أطلق أخذا بما يأتي عن سم من قوله فإن زاد من غير الخ (قوله إذ الصحيح عدم الفرق) أي بين التحية والقوية (قوله ولهذا لو شرط) غرضه منه رد ما اعترض به الأسنوي على الرافعي من أن الشافعي نص على الإعلان فيما لو شرط أن ينطق عليه كذا وكذا ، ووجه الرد أن الجمع بين أدين لا يلزم السيد بحال ، بخلاف شرطه أن لا يأكل إلا كذا فإن المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة (قوله زيادة على ذلك) أي فإن زاد من غير ضرر ولا حاجة لم يصح العقد اهـ سم (قوله من مقتضيات العقد) كان الأولى له إدخالها في قول المصنف ولو شرط مقتضى العقد الخ (قوله ولم يخف فوته بعد التسليم الخ)

(قوله وحينئذ فهو بمعنى لم يضر) توقف فيه الشهاب سم مع جعل الضمير راجعا إلى البيع (قوله لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبتة) مبنى على أخذ الثمن على ظاهره ، وإلا فقد مر للشارح تخصيصه بالعرف وأنه لا عبرة بغرض المالكين أو أحدهما (قوله لانتفاء غرض البائع) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه ، فكان حق الرد الموافق لما قدمه أن يقول ما ذكر وإن كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر (قوله فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة ، وإلا فلا ملازمة بين اختلاف الغرض والفساد كما يعلم مما سيأتي (قوله أنه) أي ماعينه هو المأكول

وإن شرط (وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) أو الأمة بل يمكن شمول كلامه لها حلاً للدابة على معناها لغة (حاملًا أو لبونا) أي ذات لبن (صح) المقدم مع الشرط لأنه شرط يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الأغراض ولأنه التزم موجوداً عند العقد، ولا يتوقف التزامه على إنشاء أمر مستقبل فلا يدخل في التمسك عن بيع وشرط وإن سمى شرطاً تجزئاً فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ويمكن أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا إن شرط الحسن في شيء فإنه لا بد أن يكون حسناً عرفاً ولا تغيير، ولو قيد بحلب أو كتابة شيء معين كل يوم وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم، ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الإجارة بين العمل والزمان، ولو تعرض القسح في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله الآتي، ولو مات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينته في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أفق به الفقهاء، بخلاف ما لو ادعى عبياً قديماً لأن الأصل السلامة، ولا ينافي ما أفق به والد رحمه الله تعالى في أنها لو اختلفت في كون الحيوان حاملًا صدق البائع بيمينته لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ما سيأتي في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك، لأن ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصوير ممنوعة على أن الكتابة أمر بمشاهد لا ينفى ولا كذلك الحمل فلا قياس، وسيعلم مما يأتي أنه يتيقن وجود الحمل عنده بانفصاله لدون ستة أشهر منه مطلقاً أو لدون أربع سنين منه بشرط أن لا توطأ وطناً يمكن أن يكون منه، ويأتي في الوصية أنه يرجع في حمل البهيمة لأهل الخبرة فيكون هنا كذلك فيما يظهر،

أي فلا يصح، وقد يقال ما المانع من الصحة لأنه من مصالح العقد ولأنه وإن لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض في تسجيل القبض (قوله وإن شرط) الأولى أو (قوله ككون العبد كاتباً).

[قائدة] لو شرط كون المبيع عالماً هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرفاً؟ فيه نظر، والأقرب الثاني لانتفاء صدق العالم على من اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدرًا يسمى به عالماً عرفاً وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم فإذا تعددت العلوم التي يشتغلون بها أم لا؟ فيه نظر أيضاً، والظاهر الثاني، ويمكن بما ينطلق عليه في عرف أهل بلده أنه عالم. وبقي مالم شرط كونه قارئاً وينبغي أن يكفي فيه بالقراءة العرفية بأن يكون بحسن الكتابة والقراءة ولو في المصحف مالم بشرط حفظه عن ظهر قلب (قوله أي ذات لبن) كأنه أشار به إلى أنه لو شرط كثرة لبنها لم يصح اسم على حج. أقول: قد يقال بصحة الشرط ويعمل على كثرة عرفاً كما لو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي، بل قد يشمل قول الشارح الآتي إلا إن شرط الحسن النحوي، قال حج في شرح الإرشاد: لو شرط كونه كاتباً فهل يجب كون تلك الكتابة عربية أو غيرها أو لا؟ وعلى الثاني فهل يحمل على الكتابة العربية أو يكفي بكونه بحسن الكتابة بأي قلم كان؟ أو يحمل ذلك على المعارف الآتي في محل العقد؟ للنظر فيه مجال، ولا يبعد الاكتفاء بالإطلاق ويكون بحسن الكتابة بأي قلم كان مالم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة لاختلاف الألفاظ فيجب التعيين (قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته أنه لو شرط كونها ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن مات قبله قليل جداً بالنسبة لأمثالها من جنسها اكتفى بذلك، وقد يتوقف فيه بأن مثل هذا بعد عبياً، وقد يشمل قول حج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه: أي اللبب بقصد بالشرط عرفاً فيما يظهر (قوله بين العمل والزمان) أي من أنه لو قطع بإمكان فعله عادة صح وإن كان المعتمد ثم خلافه (قوله عنده) أي المشتري (قوله قبل اختياره) أي ولا طريق إلى إمكان معرفته بعده (قوله صدق المشتري بيمينته) أي في غير الحمل لما يأتي (قوله مطلقاً) أي توطأ أولاً (قوله لأهل الخبرة) أي فلو قعدوا فينبغي تصديق المشتري

ويكتفى برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة (وله الخيار إن أخلف) الشرط لتضرره بذلك لو لم يخبره ، أما مالا يقصد كالسرقة فلا خيار بفواته لأنه من البائع إعلام بعيه من المشتري رضا به ، وأما إذا أخلف إلى ما هو أعلى كان شرط ثبوتها فخرجت بكرا فلا خيار أصلا ولأن لقوات غرضه لنحو ضعف آله إذ العبرة في الأعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو شرط كونه خصيا فبان فحلا تخير لأنه يدخل على الحرم ومرادهم المسحوق الذي يباح له النظر إليهن فاندفع تنظير البلر بن شبهة فيه (وفي قول يطل العقد في الدابة) إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويرد بأنهم أعطوه حكم المعلوم على أنه تابع ، إذ القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الإطلاق (ولو قال بتكفها وحملها) أو بحملها أو مع حملها (يطل في الأصح) كما لو قال بتكفها ولبن ضرعها . والثاني يجوز لدخوله في العقد عند الإطلاق فلم يضر التنصيص عليه ، وبفارق البطلان الصحة فيما لو قال بتكف هذا الجدار وأساه أو بأساه أو مع أساه بدخوله في مساه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور والحمل ليس داخلًا في معنى

لما علل به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع ، وينبغي أن المراد بفقد مقدم فقدهم في محل العقد فلا يكلف السفر فلم لو وجدوا في غيره ، وينبغي أن مثل محل العقد مادون مسافة العلوى لأن من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استعدي عليه منه (قوله أو أربع نسوة) هذا ظاهر في حل الأمة ، أما البيعة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخصى لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبًا .

[فائدة] قال حجج : فرع : اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حبا للبلر بشرط أنه يفت ، والذي ينتجه فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم إنباته خبيران تخير في رده ، ولا نظر لإمكان علم عدم إنباته بلر قليل منه لا يمكن العلم بدونه ، وليس كما لو اشترى بطيخا ففرز لإبرة في واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجميع لأنه ثم لم يتلف من عين المبيع شيء ، وكذلك لو حلف المشتري أنه لا يثبت لما تقرر أنه يصدق بيمينته في فقد الشرط ، فإن اتفق ذلك كله بأن [بذره كله فلم يثبت شيئا مع صلاحية الأرض وتعلل لإخراجه منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض ، وهو ما بين قيمته حبا نابتا وحبا غير نابت ، كما لو اشترى بقره بشرط أنها لبون فأنات في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف على أنها غير لبون له الأرض والمبيع تلف من ضمان المشتري ، وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كأجرة البافر ونحو الحراثة وبعضهم أجرة البافر فقط فبعد جدا ، والوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك ، وليس بمجرد شرط الإنابات تعفيرا موجبا لذلك كما يعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ، ثم رأيت شيخنا آفي في بيع بلر على أنه بذر فثاء فزرعه المشتري فأورق ولم يشعر بأنه لا يتخير وإن أورق غير ورق الثناء فله الأرض ، وقوله لا يمكن العلم بدونه : أي فلو بلر قليلا منه ليختاره فلم يثبت امتنع عليه الرد قهرا (قوله وله الخيار) قال حجج فوراه قال سم عليه : لو شرط كونها حاملا فتبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو در اللين على الحد الذي أشعرت به التصرية بجماع حصول المقصود ؟ فيه نظر ، ولا يبعد السقوط اه . وقد يقال : بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ، ولا كذلك المصرة فإنه حيث در اللين على الوجه الذي أشعرت به التصرية حصل به غرض المشتري ، وقياس ما في المصرة أن العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة لليلة المذكورة ، وقوله لكن حملت قبل القبض مفهومه الضرر قبل القبض ، وقد يتوقف فيه ويقال الأقرب التسوية بين ما قبل القبض وما بعده ، فلما أن يقال بالسقوط فيها أو يعلمه فيها (قوله إن أخلف الشرط) ومنه مالمو شرط كون العبد نصرانيا فتبين إسلامه فله الخيار (قوله لأنه) أي الخصى (قوله بدخوله في مساه لفظا الخ)

الهيئة ، كذلك فيلزم من ذكره توزيع الثمن عليها ، وهو مجهول وإعطاؤه حكم المعلوم إنما هو عند كونه تبعاً لا مقصوداً وكالجدار وأسه الجلبة وحشوها (ولا يصح بيع الحمل وحده) كما علم مما مر من بطلان بيع الملاحيق ، وإنما ذكره توطئة لقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد لتعدد استثنائه لأنه كمضوء منها ، وما أورده البئر ابن شبة على مفهومه من أنه لو وكل مالك الحمل مالك الأم فباعها دفعة فإنه لا يصح لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه ظاهر الفساد بأدنى تأمل (ولا) يصح بيع (الحامل بحر) أو رقيق لغير مالك الأم إلحاقاً للاستثناء الشرعي بالحصى ، وإنما صح بيع الدار المستأجرة لأن المنفعة ليست عيناً مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثنائه ، وأيضاً فالمنفعة يصح إيراد العقد عليها وحدها فصح استثنائها بخلاف الحمل (ولو باع حاملاً مطلقاً) من غير تعرض للدخول وعلمه (دخول الحمل في البيع) إن كان مالهما متحداً وإلا بطل ، وشمل كلامه ما لو بيعت في حق المرتن بغير اختيار مالهما أو خرج بعضه قبل البيع أو اشترى سمكة فوجد في بطنها أخرى ، ولو وضعت ثم باعها فولدت آخر عند المشتري لدون ستة أشهر من الأول فهو للمشتري لانفصاله في ملكه كما قاله الشيخان في الكتابة وإن نقل عن النص أنه للبايع لأنهما حل واحد ، إذ المدار في الاستتباع على حالة البيع وما انفصل لا استتباع فيه ، بخلاف ما اتصل فأعطى كل حكمه ، وقد علم أن هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثنائها فقد وهم .

قضيت أن المراد بالأس طرفه الثابت في الأرض ، وأنه لو باعه مع أسه الحامل له من الأرض لم يصح ، والأقرب الصحة لأن كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ، ويقتض عدم رؤية الأس لتعدد رؤيته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة بخمسة المبيع فليراجع (قوله وحشوها) أي أو بحشوها أو مع حشوها فيصح ولا يشترط رؤية شيء من الحشو ، وهذا بخلاف اللحف والفرش فلا بد من رؤية البعض من الباطن كما رجحه ابن قاضي شبة وهو المعتمد ، ومثله المحبوزة وحشوها فيصح (قوله لو وكل مالك الحمل مالك الأم) أي كان أوصى بحملها (قوله بأدنى تأمل) وكان وجه فساد هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بتكيتها وحملها بطل في الأصح فتأمل اهـ سم على حجج (قوله أو رقيق) أي أو مغلظ اهـ حجج : أي لأنه لا يقابل بمال فهو كالحر واعتمد الشباب الرولى الصحة فيه اهـ كذا بهامش صحيح . أقول : وهو ظاهر ويوافقه اقتضار الشارح في البطلان على ما لو كان الحمل حراً أو رقيقاً لغير مالك الأم ، وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح تبعاً لو لده من الصحة بما يأتي في تفريق الصفة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدلم كان البيع في الحال صحيحاً بجميع الثمن ، ويلغو ذكر غيره لتزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصوداً (قوله أو خرج بعضه) أي الحمل (قوله قبل البيع) أي أو معه (قوله ثم باعها) أي بعد موت الولد المتفصل لحمة التفريق بين الأم ولدها حتى يميز أو باعها معاً (قوله فهو للمشتري) معتمد (قوله غير مستثناة) أي لدخوله في بيعها عند الإطلاق .

(قوله لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد الخ) عبارة الجلال المحلى : لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد فلا يجوز استثنائه (قوله ظاهر الفساد بأدنى تأمل) قال الشباب سم : وكان وجه فساد أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بتكيتها وحملها بطل في الأصح فليتأمل اهـ (قوله أو اشترى سمكة الخ) في شمول كلام المصنف لهذه نظر ظاهر ، لأن السمكة التي ابتلعها ليست حملها ولا يتأتى في السمك حل .

فصل

في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها كما قال

(ومن النهي عنه ما) أى نوع أو بيع يفاير الأول (لا يبطل) بفتح ثم ضم كما نقل عن ضبطه : أى يبعه لدلالة السياق عليه ، ويصح أن يكون بضم فكسر كما نقل عن ضبطه أيضا أى يبطله النهي لفهمه من المنهى ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه ، ويصح على بعد الضم ثم الفتح (لرجوعه) أى المنهى عنه (إلى معنى) خارج عن ذاته وزمها غير أله (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فإنه ليس لذاته ولا لازمها بل لخشية تفويتها (كبيع

(فصل) في القسم الثاني من المنهيات

(قوله التي لا يقتضي النهي) الصواب أن يقول الذى لا يقتضي النهي فساده ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق المنهيات فإنها شاملة لما يقتضي النهي فساده ولغيره فتأمل اه سم على حج. ويمكن الجواب بأن من يمانية ، ويعمل قوله التي الخ صفة للقدم والتأنيث باعتبار أنه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات (قوله فسادها) صفة لازمة وإلا فقد علم ذلك مما مر (قوله نوع) أى من البيوع (قوله أو بيع يفاير) راجع لكل من قوله نوع وقوله بيع ومقصردهما واحد (قوله ويصح أن يكون الخ) قدم المثل هذا. وقال عميرة : واعلم أن هذا الوجه الأول الذى سلكه الشارح أحسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث فهو العبارة عليه مالا يتصرف بالبطان ولا يعلمه ، وإنما يتصرف بعدم الإبطال ككلى الركبان وغيره مما باقى فى الفصل (قوله ثم الفتح) هو وإن كان بعيدا لكنه مساو فى المعنى لضم الياء وكسر الطاء لأنه حيث بنى للمفعول كان المعنى لا يبطله النهي فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه ، وعليه فليتأمل وجه البعد وعلمه أن فيه ارتكابا بخلاف الأصل بلا مقتضى له (قوله بعد نداء الجمعة) جعله نظيرا ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه ، لعله أنه أراد بالمنهيات التي ورد فيها نهى بخصوصها ، والمراد بالنداء النداء بين يدي الخطيب ، وعبارة المنهاج ثم وشرحه للشارح ، ويحرم على ذى الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع فى الأذان بين يدي الخطيب لقوله تعالى - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - الآية ، وقيس بالبيع نحوه من العقود وغيره مما مر : أى مما شأنه أن يشغل بجامع التوقيت وتقيد الأذان بذلك لأنه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء فى الآية إليه اه (قوله تفويتها) أى الجمعة (قوله كبيع حاصر) فى تسمية

(فصل) في القسم الثاني من المنهيات

(قوله أى يبعه) هذا التفسير ظاهر على تفسير ما بالنوع : أى نوع لا يبطل يبعه : أى البيع المترتب عليه ككلى الركبان مثلا ولكن فيه تسمح بالنسبة للبيع على بيع الغير ونحوه ، إذ هذا النوع لا يصح إضافة بيع إليه كما لا يخفى . وأما على تفسيرها ببيع فلا يتأتى هذا التفسير ، والشهاب حج اقتصر فى حل المتن على التفسير الأول ، ثم قدر له هذا المضاف وفيه التسميح الذى ذكرته . ثم قال بعد ذلك : ويصح أن تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذكور اه . ونحوه فالفاعل مذكور فيه حذف مضاف ، أى فرجع الفاعل مذكور أو أن مراده بالفاعل الفاعل

حاضر لباد (ذكرهما للغالب . والحاضرة المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب . والبادية ما عدا ذلك (بأن يقدم غريب) أو غيره فهو مثال ، والمراد كل جالب . قال بعضهم : وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه (بمتاع) وإن لم يكن مأكولا (نعم الحاجة إليه) أى حاجة أهل البلد مثلا بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر ببيعه سعة بالبلد لقلته أو عوم وجوده ورخص السعر أو كبر البلد (ليبيعه بسر يومه فيقول له ٣ بلدى) مثلا (اتركه عندى لأبيعه) أو ليبيعه فلان معى لك (على التدرج) أى شيئا فشيئا (بأغلى) من يبيعه حالا لخبر

ما ذكر بيما تجوز فإن المنهى عنه الإرشاد لا البيع ، لكنه ساء يباع لكونه سببا له فهو مجاز بإطلاق اسم المسبب على السبب (قوله وهو) أى الريف (قوله وخصب) بكسر الخاء ، وعبرة المصباح : الخصب وزان حل الخاء والبركة وهو خلاف الجذب ، وهو اسم من أخصب المكان بالألف فهو مخصب . وفى لغة خصب يخصب من باب تعب فهو خصيب ، وأخصب الله الموضع إذا أنبت به العشب والكلأ (قوله ما عدا ذلك) أى المذكور . وهو المدن والقرى والريف (قوله والمراد كل جالب) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخبره ليبيعه بسر يومه فترض له من يفوض له ليبيعه له تدريجا بأغلى حرم أيضا لليلة الآتية انتهى حج . وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح . قال بعضهم : وقد يكون الخ ، لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لأن النفوس لما تشوق لما يقدم به بخلاف الحاضر (قوله احتراز به) أى الغريب (قوله تم الحاجة إليه) أى تكثر ، وقد يشمل التقديرا لقول حج إن التقديرا لا يتم الحاجة إليه اهـ حلبي وينبئ أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها ، وأن مثل البيع الإجارة ، فلو أراد شخص أن يؤجر محلا حالا فأشده شخص إلى تأخير الإجارة لوقت كذا كمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من إيذاء المستأجر (قوله حاجة أهل البلد) قد يفهم منه أنه لو احتاجت إليه طائفة من البلد لاعتياهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله في احتياج عامة أهل البلد ، وهو ظاهر لما فيه من التضييق عليهم ، ثم لا فرق في ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ، ومفهومه أيضا أنه إذا لم يحتاج إليه أهل البلد وإنما يحتاجه غيرهم كالودع المعروف بعدم الحرمة (قوله مثلا) أنه به على أن البلد ليست بقيد ، وأن جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دواهم حالا أو مالا (قوله بسر يومه) يظهر أنه تصوير ، فلو قدم ليبيعه بسر ثلاثة أيام مثلا فقال له اتركه لأبيعه لك بسر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى الآتى فيه ، ويحتمل التقيد بما دل عليه ظاهر كلامهم أن يريد بيه بسر الوقت الحاضر فسأله تأخيره عنه ، ويوجه بأنه لا يتحقق التضييق إلا حينئذ لأن النفوس إنما تشوق للشيء في أول أمره اهـ حج . والأقرب الأول لظهور العلة فيه (قوله أو ليبيعه فلان معى) أى أو ينظرى فيها يظهر ويحتمل خلافاه اهـ حج . والظاهر أن التعبير بهما جرى على الغالب حتى لو قال اتركه ليبيعه لك فلان فقط كان الحكم كذلك (قوله لك) أى لأجلك (قوله شيئا فشيئا) أى فهو كالصاعد في درج شيخنا اسم على منهج (قوله بأغلى) لم يتعرض حج ولا شيخ الإسلام لكونه قيدا معتبرا أم لا ، والظاهر الأول كما يصرح به قول الشارح بعد

بالمعنى اللغوى (قوله وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه) انظر مامعناه مع بقية كلام المصنف من قوله ليبيعه الخ (قوله بأن يقدم غريب الخ) صريح هذا التفسير أن هذا حقيقة بيع الحاضر البادى شرعا وإن لم يقع بيع بالفعل ، وما في حاشية الشيخ من جعله مجازا من إطلاق اسم المسبب على السبب نظيره إلى حقيقة اللغة

الصحيحين «لا يبيع حاضر لباد» زاد مسلم «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» والمعنى في التحريم التضييق على الناس ، فإن التمس البادى منه بأن قال له ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدريج أو اتنى عموم الحاجة إليه بأن لم يمتنع إليه أصلاً أو إلا نادراً أو عمت وقصد البدوى يبيعه بالتدريج فسأله الحضري أن يفوضه إليه أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له أتركه عندى لأبيعه كذلك لم يحرم لأنه لم يضر بالناس ، ولا سبيل إلى منع المالك لما فيه من الإضرار به ، ولهذا اختص الإثم بالحضري كما نقله في زيادة الروضة عن القفال وأقره ، وإنما حرم على المرأة الحلال تمكين المحرم من الوطء مع أنه إعانة على معصية فكان القياس أن يكون هنا مثله ، لأن المعصية إنما هي في الإرشاد إلى التأخير فقط وقد انقضت ، لا الإرشاد مع البيع الذى هو الإيجاب الصادر منه ، وأما المبيع فلا تضييق فيه لا سيما إذا صمم المالك على ما أشار به حتى لو لم يباشره المشير عليه باشرو غيره ، بخلاف تمكين المرأة الحلال المحرم من الوطء فإن المعصية بنفس الوطء ولو استشاره البدوى فيها فيه حظه وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أوجه الوجهين. وقال الأزرعى : إنه الأشبه وكلام أصل الروضة يميل إليه. وثانيتها لا توسيعاً على الناس ومعناه أنه يسكت لا أنه يغير بخلاف نصيحته ، ولو قدم البادى يريد الشراء فعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصة وهو المسمى بالسمسار فهل يحرم عليه كما في البيع ؟ فيه تردد واختار البخارى المنع : أى التحريم كما فسره الراوى ، وتفسيره يرجع إليه ، ويحث الأزرعى الجزم بالإثم كالبيع وهو المتمد ، ويظهر تنقيده لأحد

أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له الخ ، وذلك لأنه إذا سأله الحضري أن يفوض له يبيعه بسعر يومه على التدريج لم يمحله ذلك على موافقة فلا يكون سبباً للتضييق ، بخلاف ما إذا سأله أن يبيعه بأعلى فائز زيادة ربما حلت على الموافقة فيؤدى إلى التضييق . وكتب سم على حج قوله بأعلى قضية العلة ما حاصله أنه تصويري والأقرب ما نقلناه (قوله لا يبيع حاضر) يصح عريّة قراءته بالرفع والجزم ، لكن قال بعضهم : إن الرواية بالجزم ويوافقه الرسم (قوله زاد مسلم) وزاد بعضهم في غفلتهم . قال النوى : ولم ترق كتب الحديث (قوله يرزق) هو بالرفع على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لأن التقدير عليه إن تدعوا يرزق الله الخ ، ومفهومه إن لم تدعوا لا يرزق ، وكل غير صحيح . لأن رزق الله الناس غير متوقف على أمر ، وهذا كله حيث لم تعلم الرواية ، وأما إذا علمت فتتمين ويكون منها على الجزم إن تدعوه يرزقهم الله من تلك الجهة وإن منعهم جاز أن يرزقهم الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها (قوله إلا نادراً) انظر مامعنى التندرة هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات كأن تم الحاجة إليه في وقت دون وقت أو غير ذلك ؟ ولعل الأقرب الثانى ، فإنه لو كان في البلد طائفة يحتاجون إليه في أكثر الأوقات وأكثر أهلها في غنية عنه كان بما تم الحاجة إليه (قوله كذلك) أى بسعر يومه ولو على التدريج (قوله لم يضر) بضم الياء من أضر (قوله بالحضري) أى دون صاحب المتاع (قوله بنفس الوطء) قد يقال قياس ذلك أنه لو تباع شافعى ومالكي بالمعاطاة أثم المالكي لإعانتة الشافعى على المعصية لأن المعاطاة عند الشافعى عقد فاسد فهو حرام ، لكن نقل عن المالكية عدم إثم المالكي فليراجع اه سم على حج (قوله وجب عليه إرشاده) معتمد (قوله وثانيتها لا) أى لا يجب وقضيته الإباحة ، وقد يفهم من كلام عميرة حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعاً على الناس امتناعه وهو الظاهر (قوله ومعناه) أى الثانى (قوله ويحث الأزرعى) هو موافق لما اختاره البخارى فلم يجهل لعدم اطلاعه على ما قاله البخارى (قوله وهو المتمد)

(قوله مع أنه إعانة على معصية) لعله سقط قبله لفظ دون هذا أو نحو ذلك ، وإلا فالعلة المذكورة لاتناسب

نما مر بأن يكون التمن بما تم الحاجة إليه (وتلقى الركبان) جمع راكب وهو للأغلب ، والمراد مطلق القادم ولو واحدا ماشيا للشراء منهم (بأن) يخرج حاجة فيصادفهم فيشتري منهم ولو لم يكن قاصدا للتلق على الأصح لخبر « لاتلقوا الركبان للبيع » رواه الشيخان أو بأن (يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحد خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه (يحملون متاعا) وإن ندرت الحاجة إليه (إلى البلد) يعني إلى المحل الذي خرج منه المتلقى أو إلى غيره (فيشتريه) منهم بغير طلبهم (قبل قدومهم) البلد مثلا (ومعرفتهم بالسعر) فيعصى بالشراء ويصح خبر « لاتلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق » فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار « والمعنى فيه احتمال غيبنهم سواء أخبر كاذبا أو لم يخبر

أى فإن اتهم القادم من ذلك الشخص أن يشتري له لم يحرم كما لو اتهم القادم للبيع من غيره أن يبيع له على التدرج هر اه سم على منيج (قوله والمراد مطلق القادم) بيان لحكمة قوله وهو للأغلب (قوله بأن يخرج) منه يعلم أن قوله وهو للأغلب راجع للتلق (قوله يحملون) علامة للجمع فيه وفيما بعده تصرّح بأن المراد من طائفة الجميع لا الواحد ، وقد يقال أعاد الضمير على بعض مدلول الطائفة ، هذا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا أن بعض العربان يقدم إلى مصر ويريد شراء شيء من العلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الأسعار فهل يجوز اخروج إليهم والبيع عليهم ، وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم إلى مصر لأنهم لا يعرفون سعر مصر فتنتفى العلة فيهم أم لا ؟ فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر الجواز فيما لا تنفاه العلة فيهم ، إذ الغالب على من يقدم أنه يعرف سعر البلد ، وأن العرب إذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره في البلد لاحتياجهم إليه . نعم إن منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام فيه (قوله فيشتريه منهم) أى ولو بصورة استغناء عنه (قوله قبل قدومهم) صادق بما إذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في الحال جوازهم ، وهو أحد احتمالين اعتمده هر قان : وكذا يحرم على من قصد بلدا ببضاعة فلقى في طريقه إليها ركبا قاصدين البلد التى خرج منها للبيع فيها أن يشتري منهم اه سم على منيج (قوله ومعرفتهم بالسعر) مثله في الحرمة شراء بعض الجالبيين من بعض قبل دخولهم البلد حجج وعبارته : وشمل ذلك تعبير غيره بالشراء من الجالب بل يشمل شراء بعض الجالبيين من بعض اه . أقول : ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا إذا كان المشتري أو البائع محتاجا إلى ذلك ، ثم المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين وإن اختلف السعر في أسواق البلد المقصودة (قوله فيعصى بالشراء) أفهم أنهم لو لم يجيبوه للبيع لا يعصى وهو ظاهر (قوله والمعنى فيه) التعليل به يقتضى حرمة الشراء وإن

الحرمة (قوله لخبر لاتلقوا الركبان) لواجه لذلك هذا هنا ، وإنما محله عند الخبر الذى ساقه بعد ذلك عند قول المصنف ومعرفتهم بالسعر وإلا فما هنا ليس فيه تاق (قوله خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه) قال الشهاب حج عقب هذا نظرا لما يخصصها لأنه إطلاق لها على بعض ما صدقاتها وهو قوله يحملون متاعا اه : أى فيه شبه استخدام حيث أراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ، ثم أعاد الضمير عليها بالمعنى الأخص الغير الشامل للواحد فاندفع قول الشهاب سم قوله نظرا لما لا يخصصها الخ فيه مالا يخفى ، فإن جمع ضمير الطائفة دليل واضح على أنه أراد بها الجماعة فيكون ناسكا عن حكم الواحد والاثنين ، ولا معنى لتخصيص إلا هذا فليتأمل اه

على الأصح : وأفهم كلامه عدم الإثم وانتفاء الخيار بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق وإن غبنهم وقد صرحوا بالثاني ، ويقاس به الأول : ووجه تقصيرهم حينئذ - وما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة يمكن حمله على ما قبل تحكيمهم من معرفة السعر فلا يثنى ما قبله : ولا خيار أيضا فيما لو عرفوا سعر البلد المقصود ولو بغبره إن صدقوه فيه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لانتفاء الغبن ، ولا فيما إذا اشترى منهم بطلهم ولو غبنهم . وفيما لو لم يعرفوا السعر ولكن اشترى به أو بأكثر لا خيار لانتفاء المعنى السابق ، ويؤخذ من كلامهم عدم الإثم وهو ظاهر إذا لا تغير (ولم الخيار) فورا (إذا عرفوا الغبن) ولو قبل قدومهم للخبر المار ، ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به ، ففي ثبوت الخيار وجهان أو جههما عدمه كما في زوال عيب المبيع وإن قيل بالفرق بينهما ، وظاهر عبارته أن ثبوته لم غير متوقف على وصولهم البلد وما اقتضاه صنيع الروضة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر جرى على الغالب . ولو تلقاهم للبيع عليهم كان كالشراء منهم على أصح الوجهين خلافا للأذرعى ومن تبعه ، ولو ادعى جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو من يخفى عليه صدق وعذر . قال القاضي أبو الطيب : لو تمكن من الوقوف على الغبن واشتغل بغيره فحكمه بالغبن فيبطل خياره بتأخير القسح (والسوم على سوم غيره) ولو ذميا لخبر « لا يسوم الرجل على سوم أخيه » وهو خبر بمعنى التهيى والمعنى فيه الإبداء ، وذكر الرجل والأخ

كان يسر البلد لكن سياق أن الراجح خلافه (قوله قبل الدخول للسوق) أى وتمكنهم من معرفة السعر ، وقد صرحوا بالثاني وهو مالم غبنهم والأول وهو مالم لو يقبضهم ، وهما مستفادان من قوله وإن غبنهم فإن تقديره سواء لم يقبضهم أو غبنهم ، ويحتمل أن مراده بالثاني قول انتفاء الخيار والأول عدم الإثم وهو الأقرب (قوله ووجهه تقصيرهم) قضيته أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار ، وبذلك صرح والد الشارح في حواشى شرح الروض كما لو اشترى قبل قدومهم البلد ، لكن نقل سم في حواشى المنهج عن من أنه قرر أنه في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار ، وقد يوافقهم ما حمل عليه كلام ابن المنذر الآتى حيث لم يذكر الخيار اه . والأقرب بثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فأشبه ما لو اشترى منهم قبل دخولهم البلد (قوله عدمه) أى عدم ثبوته (قوله وإن قيل) ممن قال به شيخ الإسلام في شرح منجه (قوله وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار (قوله كالشراء منهم) أقول : لعله شرطه أن يبيعهم بأزيد من سعر البلد على قياس أنه يشترط في حرمة التالى للشراء أن لا يشتري بسعر البلد أو أزيد فتأمل اه سم على منهج . ومعلوم أن الموضع الذى جرت عادة ملاقى الحجاج بالزول فيها كالعقبة مثلا تعد بلدا للقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما اعتيد الزول فيه ، ومحل الحرمة في ذلك كما علم مما مر حيث لم يطالب القادم الشراء من أصحاب البضاعة (قوله والسوم) هو بالخبر عطف على قوله كييع حاضر الخ ومناه بيعا لكونه وساية له (قوله ولو ذميا) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحرفى والمرتد فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الإمام ، ويحتمل أن يقال بالحرمة لأنهما احترامهما في الجملة (قوله وهو خبر) أى فلا يقال

(قوله وهو ظاهر الخبر) لم يتقدم له خبر ظاهره مذكروه ونحو تابع في هذا للشهاب حجج ، لكن ذلك قدم عند قول المصنف ومعرفتهم بالسعر قوله التهى الصحيح عن تلقيهم للبيع مع إثبات الخيار لم إذا أتوا السوق اه . ومراده بذلك خبر الشيخين « لا تلقوا الركبان للبيع » زاد مسلم « فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار »

للعالم في الأول وللعلف والرأفة عليه في الثاني فغيرهما مثلهما في ذلك (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن)
بتصرّيهما بالتوافق على شيء معين وإن كان أنقص من قيمته ولم يقع عقد فكله لمريد شراء شيء يكذبا لاتأخذه
وأنا أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو أقل منه أو مثله بأقل ، أو يقول لمالكه استرده لأشتره منك بأكثر أو يعرض
على مريد الشراء أو غيره بخصره مثل السلعة بأنقص أو أجد منها بمثل الثمن ، والأوجه أن محل هذا في عرض عين
تغنى عن المبيع عادة لمشاهاها له في الغرض المتصورة لأجله وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لحرمة بخلاف
ما لو اتنى ذلك أو كان يطالب به رغبة في الزيادة فتجوز الزيادة فيه ، لا بقصد إضرار أحد لكن يكوه فيها لو عرض
له بالإجابة (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) أى البيع بأن يكون في زمن خيار مجلس أو شرط لتمكنه من الفسخ
أما بعد لزومه فلا معنى له وإن تمكن من الإقالة بتخويف أو عماية فيها يظهر خلافا للجورجى . نعم لو اطلع بعد
اللزوم على عيب ولم يكن التأثير مضرا كأن كان في ليل فالتجبه كما قاله الأسنوى التحريم لما ذكر (بأن يأمر
المشتري) وإن كان مغبونا ، والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيعه مثله) أو خيرا منه

السوم على السوم يقع من الناس كثيرا وعليه فيلزم الخلف في كلامه (قوله في الثاني) أى أخيه (قوله بعد استقرار الثمن)
وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا بأسواق مصر من أن مريد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع إليه
ويقول له استقر سعر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غير شراؤه بذلك السعر أو يأخذ
أم لا ؟ فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري ، بل لا يبعد
عدم التحريم وإن عيه لأن مثل ذلك ليس تصرّعا بالموافقة على البيع لعدم مخاطبة من البائع . والواسطة للمشتري
(قوله ولم يقع عقد) الأولى إسقاط هذه لأنه مع وجود العقد لا يكون من السوم على السوم (قوله لأشتره منك
بأكثر) مثله كل ما يعمل على الاسترداد كتقيد آخر كما هو ظاهر سم على منهج . أقول : وعمل ما لم أشار له بما يحمله
على ذلك وهو ظاهر لوجود العلة ، وكذا يقال في جميع ما يأتي ، وعليه فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ ،
ولا يشكل ذلك بتصرّيهما بأن إشارة الناطق لغو إلا فيما استثنى لأن ذلك بالإشارة بالعقد أو الحبل بمعنى أنه لا يصح
بها بيع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عتي وما هنا ليس من ذلك ، قال المحلى : ولو باع أو اشترى صح . اهـ .
وظاهره الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وحى الإلذاء (قوله أن محل هذا) أى تحريم العرض (قوله مالى
اتنى ذلك) أى الاستقرار (قوله فتجوز الزيادة) أى والحال أنه يريد الشراء كما هو ظاهر وإلا حرمت الزيادة لأنها
من التجش الآتى ، بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذى يطالب به لغير التفرج عليه لأن صاحبه إنما يأذن
عادة في تقليبه لمريد الشراء ويتخلل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طرفا في الضمان لأنه غاصب
بوضع يده عليه فليتبته له فإنه يقع كثيرا (قوله لا يقصد إضرار) قضيته أنه لو زاد على نية أخذه لا لغرض بل
لإضرار غيره حرم فليتأمل ، ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة أما لو زاد على نية الأخذ بل
لغير إضرار الغير فهو من التجش الآتى (قوله أما بعد لزومه فلا معنى له) ومثل ذلك الإجارة بعد عقدها فلا
حرمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو إجارة ذمة على المعتمد وأما العارية فينبغى عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد
عقدها أو قبله لأنه ليس ثم ما يعمل على حمله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا مجرد السؤال
وقد لا يعبه إليه . نعم لو جرت العادة أن المستعير الثانى يرد مع العارية شيئا هدية أو كان بينه وبين المالك مودة
مثلا تحمله على الرجوع احتمال الحرمة (قوله والنصيحة الواجبة الخ) ولا يعارض هذا ما مر من قوله صلى الله

بمثل الثمن أو أقل أو يعرضه عليه بذلك وإن لم يأمره بل قال الماوردي : يحرم طلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل الزوم : أى لأدائه إلى القسح أو التدم (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع) قبل الزوم (بالفسخ ليشترية) بأكثر من ثمنه لعموم خبر الصحيحين « لا يبيع بغير ثمن على بيع بعض » زاد النسائي « حتى يبتاع أو يبر » وفى معناه الشراء على الشراء ، والمعنى فيما الإيذاء ، ومحل ما تقرر ما لم يأذن من يلحقه الضرر ، فإن أذن جاز لأن الحق له ، ولا فرق فى حرمة ما ذكر بين أن يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها على الأصح . نعم تعريف المغبون بغيره لاحتور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ، وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطنا ، فإن دلت على عدمه وإنما أذن ضجرا وحقا فلا ، قاله الأذرى ، والأوجه كما أفاده الشيخ عدم اشتراط تحقق ما وعد به من الشراء للتحريم لوجود الإيذاء بكل تقدير خلافا لابن القتيب فى اشتراط ذلك ، وعلم مما قررناه أن الأمر فى كلام المصنف ليس بشرط وإنما هو تصوير (والتجش بأن يزيد فى الثمن) لسلعة مرسومة للبيع (لا لرفية)

عليه وسلم « دعوا الناس » لإمكان حمله على النهى عن بيع الحاضر للبادى دون هذا (قوله بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشرا غير مرتب فواضح ، وكذا إن رجع الثانى لكل منهما وهو أقل ولا فشكل مخالف لعبائهم اهـ سم على حجج : أى لاقتضائه أنه إذا قال له افسخ لأبيك مثله بمثل الثمن يحرم ، ولا وجه له ، ولا نظر إلى أنه قد يكون له غرض كتخلصه من يمين أو لرقب به لكونه صديقه مثلا لأن مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة فى الثمن أو علمه ومفهومه أنه لو قال بأكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المداير على ما يحمل على الرد (قوله أو يعرضه عليه) مثله ما لو أخرج متاعا من جنس ما يريده شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري أن هذا خير مما يريده شراءه (قوله حتى يبتاع) أى يختار لزوم العقد (قوله أو يبر) أى يترك (قوله فإن أذن النخ) عبارة شرح الروض : إلا إن أذن له البائع فى الأول والمشتري فى الثانى . هذا إن كان الآذن مالكا ، فإن كان واليا أو وصيا أو وكيلًا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك . ذكره الأذرى اهـ المقصود نقله اهـ سم (قوله فإن أذن جاز) ولو لم يأذن ولكنه عقد على مقتضى الزيادة صح العقد كما قاله بعضهم ، وقضيته الإثم بالعقد لما فيه من الإيذاء وهو ظاهر إن ظن أن صاحب السلعة يتركها للأول إذا لم يشترها من دفع له الزيادة ، فلو علم من حال المالك أنه لا يسمح للمشتري الأول بما وقع الاتفاق عليه عليه احتمال أن يقال يجوز العقد لأنه وإن تركه لا يصل للمشتري الأول بما توافقا عليه .

[فرع] هل يجوز فتح باب السلم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الجواز للعارف بذلك ، وينبئ أن له أن ينقص شيئا عن قيمتها لتنتهى إليه الرغبات (قوله أو نقص عنها) ولا بين كونه لئيم أو غيره (قوله ولا لاحتور فيه) بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ العين من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ، ويرافقه فى هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف النخ لكن قال حجج : نعم تعريف المغبون بغيره لاحتور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ، ويظهر أن عمله فى عين نشأ عن غش لإثمه حيثذ فلم يبال بإضراره ، بخلاف ما إذا نشأ لا عن تقصير لأن النسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر اهـ . والأقرب ما اقتضاه كلام الشارح من عدم اعتبار هذا القيد (قوله وحقا) عطف تفسير (قوله للتحريم) متعلق باشتراط : أى لا يشترط للتحريم تحقيق ما ذكر (قوله وعلم مما قررناه) أى فى قوله أو يعرضه عليه بذلك النخ (قوله والتجش) فعلة تجش كنصر غتار ، وفى شرح مسلم للنووى : وأما التجش فينود مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة ، وأصل التجش الاستكارة ، ومنه تجش الصيد أنجهضم يضم الجيم إذا

في شرائها (بل ليخضع غيره) مثال لا قيد ، لأنه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ، ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها أو لا وكونها ليتيم أو غيره فيها يظهر خلافا لما في الكفاية في الشق الأول وإن ارتفضاه الشارح لما في ذلك من المشتري إبداءه ولعموم النهي ، والمتمتع اختصاص الإثم بالعالم بالحكمة في هذا كبقية المتأخرين سواء أكان ذلك بعموم أو بخصوص وقد قال الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث : من نجش فهو عاص بالتجش إن كان عالما بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي نسخة للروض لم يشرح عليها شارحه : والتحريم في جميع المتأخرين شرطه العلم حتى التجش ، ويعلم مما قرناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم التجش ونحوه ، وقد أشار السبكي إلى أن من لم يعلم الحكمة لا إثم عليه عند الله ، وأما بالنسبة للحكم الظاهر للقضاة ، فما اشتهر بتحريمه لا يحتاج إلى اعتراف متعاطيه بالعلم ، بخلاف النفي ، وظاهره أنه لا إثم عليه عند الله تعالى وإن قصر في التعلم ، والظاهر أنه غير مراد ، ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالتجش ، قاله السبكي (والأصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله . والثاني له الخيار للتدليس كالتصيرة ، ومحل الخلاف عند مواطأة البائع للتاجش وإلا فلا خيار جزما ويمرر الوجهان فيها لو قال البائع أعطيت في هذه السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبره بأن هذا عقيق أو فيروز مجوهر فاشتراه فبان خلافه ويفارق التصيرة بأنها تغري

استتره . سمي التاجش في البيع تاجشا لأنه يثير الرغبة فيها : أي السلعة ويرفع الخش . قال ابن قتيبة : وأصل التجش الخل وهو الخداع ، ومنه قيل للصائد تاجش لأنه يخلط الصيد ويختال له ، وكل من استثار شيئا فهو تاجش ، وقال المروزي : قال أبو بكر : التجش أصله الإطراء والمدح ، وعلى هذا معنى الحديث « لا يباح أحكم السلعة وبزيد في ثمنها بلا رغبة » ، والصحيح الأول (قوله والتجش) فعلة نجش كضرب (قوله سواء أكان ذلك بعموم) أي كإبداءه أم بخصوص كالتنهي المتعلق به عينا (قوله في اختلاف الحديث) اسم كتاب (قوله ويعلم مما قرناه) أي في قوله سواء أكان ذلك بعموم أم بخصوص (قوله حتى التجش الخ) بالرفع : أي حكمه كذلك ، ويجوز جره عطفا على جميع (قوله أنه لا أثر) أي في دفع الإثم (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي بل متى قصر في التعلم حرم ، وقد يقال إنما يحرم التصيير في عدم التعلم دون تعاطي العقد الفاسد ونحوه حيث لم يعلم حرمة ، إلا أن مقتضى ما قدمه في أول الباب من حرمة تعاطي العقد الفاسد من الجاهل المقصر خلافه (قوله ليرغب فيها بالكذب) قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله ، وهو ظاهر لأن المدح بمجرد لا يحمل المالك على الامتناع من البيع بما دفع فيها أولا ، بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم بها يمتنع في العادة من البيع بما دفع له أولا (قوله لو قال البائع أعطيت) ومثله الإخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مراجعة . أما إذا باعه مراجعة وثبت كذبه فإنه يثبت للمشتري الخيار (قوله فبان خلافه) وصورة المسئلة أن يقول بعتك هذا مقتصرأ عليه ، أما لو قال بعتك هذا العقيق أو الفيروز فبان خلافه لم يصح العقد لأنه حيث سمى جنسا فبان خلافه فسد ، بخلاف ما لو سمي نوعا وتبين من غيره فإنه البيع صحيح ويثبت الخيار . وبعبارة سم على حج قبيل الفصل اعتراضا على حج في قوله لو اشترى بذر قثاء فأورق غيره من أنه يلزمه أرش النقص نصها : قضيته صحة البيع ، وفيه نظر لأنه لو باع ثوبا على أنه قطن

(قوله ويعلم مما قرناه) أي من قوله سواء أكان ذلك بعموم أم بخصوص إذ هو تعميم في قوله بالعالم : أي فن هو بين أظهر المسلمين وإن لم يعلم الحرمة من خصوص كونه نجشا فهو يعلمها من عموم كونه إبداء

في ذات المبيع وهذا خارج عنه (وبيع) نحو (الربط والعنب) والقر والزبيب (لما عاصر الخمر) والنبذ أي لمن يظن منه عصره خرا أو مسكرا كما دل عليه ربط الحرمة التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه واختصاص الخمر بما عاصر من العنب غير مناف لبيارة هذه خلافا لمن زعمه أيضا إذ عصره للخمر قرينة على عصره للنبذ الصادق بالمتخذ من الربط فذكره فيه للقرينة لا لأنه يسمى خرا على أنه قد يسماه مجازا شائما أو تغليبا ودليل ذلك لعنه صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب في معصية وإعانة عليها ومن نسب للأكثرين الحل هنا أي مع الكراهة محمول على مالهو شك في عصره له ومثل ذلك كل تصرف يفضي إلى معصية ، كبيع أورد ممن عرف بالفجور وأمة ممن يتخذها لغناه محرم وخشب لمن يتخذ آلة لو وثوب حرير ليس رجل بلا نحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ، ومثل ذلك إطعام مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان ، وكلنا يبيع طعاما علم أو ظن أنه يأكله نهارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، لأن كلا من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح ، والفرق بين ما ذكر وإذنه له في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ،

فبان كتنا بطل البيع كما صرح به الشيخ أبو حامد وجزم به النياب وغيره لاختلاف الجنس ، وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لأنه إذا أورد غير ورق القثاء فقد بان غير قثاء فقد بان غير جنس المبيع . وسئل شيخنا الربيع عما لو بيع برد على أن حواشيه حرير فبان غير هل يبطل البيع كما في مسألة الشيخ أبي حامد ؟ فأجاب بصحة البيع ، وفرق بأن الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لا كله كما في مسألة الشيخ أبي حامد اه (قوله لما عاصر الخمر) أي ولو كافرا لحرمة ذلك عليه وإن كنا لا نتعرض له بشرطه ، وهل يحرم بيع الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا كما هو قضية إطلاق العبارة أولا لأنه يعتقد حل النبيذ بشرطه ؟ فيه نظر ، ويتجه الأول نظرا لاعتقاد البائع اه سم على حج (قوله ربط الحرمة) أي لأن ذلك الربط يشعر بأن علة الحرمة العصر لأن تعليق الحكم بالمشتق يدل على علة مبدا الاشتقاق ، فلا يقال إن كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصر خرا بل مع العلم بأنه لا يعصر خرا اه سم على حج (قوله عصره للخمر) أي إقدامه على عصر العنب لاتخاذ خرا قرينة على عصره الخ (قوله الحديث) ولفظه على ما في عمدة : لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها اه (قوله كبيع أورد) ومنه بيع الدابة لمن يكلفها فوق طاقتها (قوله لغناه محرم) بالكسر والمدة اه مختار (قوله ومثل ذلك) أي ومثل ذلك بيع الورق المشتعل على نحو اسم الله تعالى لمن يتخذ كاغدا للدرهم أو يجعله في الأقباع ونحو ذلك مما فيه امتنان حر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لنحو صبي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور اه سم على منيع (قوله والفرق بين ما ذكر وإذنه) أي حيث كان ثم حاجة يتوقف قضائها على دخول المسجد (قوله أنه) أي الكافر (قوله وجوب الصوم) يؤخذ من هذا الفرق عدم حرمة بيع العنب للكافر وإن علم اقتضاه حرمة ، وقدمنا من سم على حج خلافا فتأمل ، على أنه قد يشكل على الفرق بما ذكر جعله التحريم مجرد كونه مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولا يعتقد حرمة المسجد) يؤخذ منه أن كالا لا يعتقدون

(قوله وهذا خارج عنه) يعني التجش (قوله إذ عصره) أي العاصر (قوله فذكره) أي العاصر

ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد قيس فأزلمهم في المسجد قبل إسلامهم ولا شك أن فيهم الجنب ، لا يقال : هو في هذه الصور عاجز عن التسليم شرعا فلم صح البيع . لأننا نمنع ذلك بأن المعجز عنه ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه ، وبه فارق البطان الآتي في الضريق والسابق في بيع السلاح للحرى ، لأنه لو صف في ذات المبيع موجود حالة البيع ولا يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لأن الفرق بينهما واضح ، وهو أن وصف الحراية المقتضى لتقويتهم علينا به موجود حال البيع ، بخلاف وصف قطعه الطريق فإنه أمر مترقب ولا عبرة بما مضى منه ، وبما تقرر انلغع ماللسبكي وغيره هنا ، وأقوى ابن الصلاح وأقره فيمن حملت أمنها على فساد بأنها تباع عليها قهرا إذا تعين البيع طريقا إلى خلاصها ، كما أقوى القاضي فيمن يكلف قته ما لا يطيقه بأنه يباع عليه تخليصا له من اللد ، ويؤخذ مما مر أن عمله عند تعينه طريقا كما يشير إليه كلامه . وبما نهى عنه أيضا احتكار القوت لخبر « لا يمتكر إلا خاطيء » بأن يشتره وقت الغلاء : أى عرفا ليحسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حيثلذ ، فإن احتل شرط من ذلك فلا إثم عليه ، وهل يكره إمساك ما فضل عن كفايته ومونه سنة ؟ وجهان أوجههما عندهما ، نعم الأولى بيعه ما زاد عليها ويغير من عنده زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة ، وعلم

حرمته لا يحرم علينا تعاطي ما يكون سببا في فعله ، ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن ذميا استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو إليه ثم أسلم فهل يجب عليه إزالة الوشم بعد الإسلام حيث لا ضرر عليه في إزالته أم لا ؟ كن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف إزالته بعد البلوغ لعدم تعدية في الأصل ويعنى عنه في حقه وحتى غيره ولا ينجس ماء قليلا بملاقاة محل الوشم له إلى غير ذلك من الأحكام ، وهو أن الظاهر العفو لعدم اعتقاده حرمة في الأصل فلا تعدى منه حال الفعل وإن كان مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولهذا كان له) أى جاز له (قوله لا يقال هو) أى البائع (قوله بل في البائع) يتأمل فإنه قد يقال منع الشرع له من تسليمه له بصيرة عاجزا وهو معنى انضاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل في البائع الخ (قوله وصف قطعه الطريق) فيه بحث لأنه إن أريد بوصف الحراية المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لنا فقله موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التعرض لنا بالفعل فهو خير موجود حال البيع اه سم . أقول : قد يمنع قوله فقله موجود حال البيع في قاطع الطريق فإن الحراية حكم شرعى يستند فى صاحبه حتى يلزم الجزية أو يسلم ، بخلاف قطع الطريق فإنه لم ينشأ عنه وصف ترتب عليه أحكام القطع وقته وصلبه ونحوهما وإنما هو على ما صدر منه أولا (قوله بأنه يباع عليه) والبائع هو الحاكم (قوله وما نهى عنه أيضا) أى نهى تحريم (قوله احتكار القوت) فعل وجه الاستدلال أنه ذلك قرينة على أن المراد القوت خاصة وإلا فالحديث شامل له ولغيره (قوله بعد ذلك) أى بعد زمن يعد عرفا أنه مؤخر (قوله ويغير من عنده) أى فإن امتنع باع عليه الحاكم ، قال حجج : والذى يجبره على ذلك هو القاضي وعبارته : وعلى القاضي حيث لم يعتد تولية الحسبة لغيره لخروجها عن محل ولايته حيثلذ إلا أن اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الحسبة ومتوليا كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عنده الخ اه (قوله على ذلك) أى السنة (قوله في زمن الضرورة) قال سم على حجج : وقوله نعم إن اشتدت ضرورة التماس الخ قال في شرحه : وسيعلم بما يأتى في مبحث الاضطراب أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة ، فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق تأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اه . وقوله قبل كفايته سنة . أى علم يتحقق الاضطراب وإلا لم يبق

بما تقرر اختصاص محرم الاحتكار بالأقوات ولو تمرا وزبيبا فلا يعم جميع الأطعمة ، ويحرم على الإمام أو نائبه ولو قاضيا التسعير في قوت أو غيره ، ومع ذلك يحذر مخالفه للاتقيات ويصح البيع إذ الحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود ، وظاهر كلام أصل الروضة أن التعزير مفرع على محرم التسعير ، وجرى عليه ابن المقرئ لما مر وإن خالف فيه ابن الرقعة وغيره حيث قالوا بتفريعه على جوازه والأوجه الأول (ويحرم) على من ملك جارية وولدها ولو من مستولدة حدث قبل استيلائها كما جملة كلامهم (التفريق بين الأم) الرقيقة وإن رعت أو كانت كافرة أو مجنونة لما شعور تضرر معه بالتعريق أو آفة فيها يظهر (والولد) الرقيق الصغير المملوكين لو احدث بنحو بيع ، لو من نفسه لطفله مثلا . وقوله له كما جملة كلامه لأننا لا نأمن أن يبيعهما عن ولده فيحصل التفريق أو هبة أو قرض أو قسمة بالإجماع تخبر « من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » وخبر « ملعون من فرق بين والده وولدها » من اختلف المالك أو كان أحدهما حرا جاز كما يجوز يعنى ووصية إذ المعلن محسن

له كفارة سنة كما مر عن شرح العباب اه . وانظر مقدار المدة التي يترك له ما يكتفيه فيها (قوله بالأقوات) وكلنا ما يحتاج إليه فيها كالأدم والفواكه عباب اه سم . وخرج بالأقوات الأمتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة (قوله للاتقيات) ظاهره جواز ذلك باطنا وأن الحرمة تحرد للاتقيات ، وقضية ما تقدم له في الاستسقاء خلافه فليراجع (قوله لم يوصح) أى ويحوز (قوله مفرع على محرم التسعير) يعنى أن التعزير مخالف ليس مفرعا على الجواز خاصة بل حكمه أنه حيث خالف ما أمر به الإمام عزز سواء قلنا بالتحريم أو الجواز ، وليس معناه أنه يعزى على المخالفة إن قلنا بجمرة التسعير على الإمام بخلاف ما إذا قلنا بجوازه (قوله حدث قبل استيلائها) ظاهره وإن رعت الديون السيد قال سم : ويحتمل خلافه فيبيع الفرع لحق الغرامة ويكون ذلك علرا في التفريق اه . والأقرب الحرمة . ونقل عن الشهاب الرمل بالدرس في حواشى شرح الروض ما يصح بما قاله (قوله التفريق) ويكون كبيرة اه حج في الزواج (قوله أو آفة) أى ما لم يحصل اليأس من عودها اه حج (قوله أو قسمة) أى ولو إفرازا بسائر أنواعها (قوله وبين أحبته يوم القيامة) استشكل بأنه إن كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها ، وإن كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضره ما ذكر من التفريق . وأجيب باختيار أنه في الموقف وأن الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمته الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فالتفريق فيها تعذيب (قوله أو كان أحدهما حرا جاز) قد يقال لامعنى له إذ التفريق إنما يتعلق بالأمة وفرعها حيث كانا في تصرف شخص واحد ، وعند اختلاف المالكين كل منهما يتصرف فيها يختص به ، فما معنى حرمة التفريق اللهم إلا أن يقال قد يكون بين المالكين اختلاط واتحاد كأخوين في حملة واحدة ، فالمالك وإن اختلف لا يلزم من اختلافه بعد الأمة عن فرعها ولا عكسه ، فربما يتوهم أنه إذا أراد أحدهما بيع ما يملكه يحرم عليه ذلك لما يترتب على البيع

(قوله الرقيق الصغير) أى أو المجنون كما يأتى بما فيه وكان ينبغي إسقاطه (قوله المملوكين لو احدث) هذا أشمل من قوله السابق على من ملك جارية وولدها لشموله ما إذا كان مملوكين لهجوره فكان ينبغي الانقصار على هذا ، ثم إن كلاما من العبارة يخرج لما إذا كان لا يملك إلا بعض كل منهما فليراجع الحكم فيه (قوله أو قسمة) ومعلوم أنها لا تكون هنا إلا بيعا ، وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله وتغير من فرق بين والده وولدها الخ) أى فهو مستند الإجماع (قوله لأننا لا نأمن أن يبيعهما)

والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها فعمل الموت يكون بعد زمان التحريم ، ويؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعد فيه ، ويموز بيع جزء منهما لواحد إن اتحد لانقضاء التفريق في بعض الأزمنة ، بخلاف ما لو اختلفت كلتاهما وبيع ، والأوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاء إطلاقهم لعدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ، ويمتنع بنحو إقالة ورد بعب كإقلاؤه وأقره وإن خالف في ذلك جمع متأخرون ، والمتجه كما قاله الأذرى منع التفريق برجع المقرض ومالك اللقطة دون الأصل الواهب ، لأن الحق في القرض واللقطة ثابت في اللقطة ، وإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها ، بخلافه في الهبة فإنا لو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشيء ، وكالأم عند فقدها الأب والجدة لأم أو أب وإن عليا ، أما الجد للأم فالأوجه فيه كما قاله المتولى أنه كالجد للأب لعدم له من الأصول في النفقة والإعفاف والعتق وغيرها وإن رجع جمع أنه كبقية المحارم ، ولو اجتمع أب وأم حرم بينه وبينها وحل بينهما وبين الأب وأب وجدته ولو من الأم فهما سواء

من التفريق فدفعه ببيان الحكم فيه (قوله بوضعها) أى الوصية لاحتمال أن الموت الخ (قوله تبين بطلانها) أى ولو قبل الموصى له الوصية ، وقضيته البطلان وإن أراد الموصى له تأخير القبول إلى تمييز الولد ، وفي بعض المواضع خلافه والأقرب القضية (قوله إن اتحد) أى الجزء (قوله والأوجه صحة بيعه) أى أحدهما (قوله لمن يعتق) أى يحكم بعتقه عليه فيشمل ما لو باع لمن أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته (قوله ويمتنع) أى التفريق (قوله دون الأصل) أى فله الرجوع في الأم ، وصورة المسئلة أنه وهبه الأم حائلا ثم حلت في يده وأنت بولد فالواهب لا تعلق له بالولد ، وأما لو وهبها له معا فلا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تأني العلة فيه ، ويدل على التصور بما ذكر قوله سم على منيج نقلا عن مر : وحيث لم يحصل له حقه إلا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لأنه لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء اهـ . وحيث حل على ما ذكر لا يرد قول سم على حج ما حاصله أنه لا ضرورة للرجوع في أحدهما دون الآخر لتمكنه من الرجوع فيهما ، لأن ذلك إنما يتم إذا وهبها معا ثم أراد الرجوع في أحدهما ، وأما على ما ذكر من التصور فليس المرجوع فيه إلا الأم (قوله وكالأم عند فقدها الأب) قال في شرح الروض : وإن علا ، وقوله والجدة قال في شرح الروض : وإن علت ، ولهذا قال الشارح وإن عليا ولو وجد أب وجد فهل يجوز التفريق بينه وبين أحدهما لا بينه وبينهما ، والعبرة بالأب فيمنع التفريق بينه وبين الأب ولو مع الجد اهـ سم على حج . وقول سم : وبين أحدهما هذا هو الظاهر لاندفاع ضرره ببقائه مع كل منهما (قوله أما الجد) محترز ما تضمنته قوله وإن عليا : أى الأب والجدة من أن المتبرع بالجد للأب (قوله وحل بينه وبين الأب)

أى إن كانت هي المبيعة : أى ولا نأمن أن يبيعه إن كان هو المبيع (قوله لانقضاء التفريق في بعض الأزمنة) أى بالمهاياة كما هو ظاهر ، وقضيته أنه عند اتحاد الجزء يجب في المهاياة أن الأثر من الذى يكون لأحد الشريكين يجب أن يكون عنده فيه الأم والولد ويمتنع أن تكون الأم عند أحدهما في زمن والولد عند الآخر فيه . ولك أن تتوقف فيه مع انتفاء الحرمة في التفريق بغير منزل المالك ، وهل يحرم على المشتري حيث صح البيع في البعض أن يبيع بعض الأم دون بعض الولد أو عكسه أولا ؟ وقضية العبارة السابقتين له عدم الحرمة كما نهينا عليه فليراجع (قوله وإن عليا) أى الأب والجدة بقسميهما بقريته ما بعده

فبيع مع أيهما كان ويمتنع التفريق بينه وبينهما ، وقد يجوز التفريق بسبب ضرورة كما لو ملك كافر صغيراً وأبويه فأسلم الأب فإنه يتبعه ويباعان دونها ، بل لو مات الأب بيع الصغير وحده كما قاله في الشق الأول في الاستصماء ، والثاني لبعض المتأخرين وما بحثه الأذرى من أنه لو سبي مسلم طفلاً فتيحه ثم ملك أمه الكافرة جاز له بيع أحدهما فقط ممنوع إذ لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى ، والأصحاب لم يفرقوا في الأم بين المسلمة والكافرة كما مر ، والفرقة وجه للدأرى وتستمر حرمة التفريق (حتى يميز) الولد بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ، والأوجه عدم تقليده بسبع سنين لاستغنائه حينئذ عن العهد ، ويفرق بينه وبين الأمر بالصلاة حيث لم يعتبر فيه التمييز قبل بأن ذلك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) خبر فيه ولتقص تمييزه قبل بلوغه ولهذا حل التقاطه ، ويرد بمنع تأثير ذلك التقص وبأن الخبر ضعيف وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم من بابه ، ولا يرد على المصنف منع التفريق في المجنون وإن بلغ لأنه مفهوم من قوله حتى يميز ولا يعار ما بعده وإن ادعاه بعضهم إذ لا مانع من ذكر شيئين وحكاية قول في أحدهما ، ويكره التفريق بعد التمييز وبعد البلوغ أيضاً لما فيه من التشويش والمقدح صريح ، وأفنى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أى مع الرق وطرده ذلك في الزوجة الحرة ، بخلاف الأمة ليس بظاهر ، وأفهم فرضه الكلام فيما يتوقع تمييزه عدم الحرمة بين البهائم وهو

أى لقوة شفقتها (قوله ويمتنع التفريق بينه وبينهما) قال سم على بهجة : فرج : لو كان له أم وجدة مثلاً فباعه مع أمه فانت في المجلس مثلاً فهل ينسخ المبيع نظراً لأنه حينئذ كأنه بيع والأم به بدون جدته ؟ فيه نظر ، ويظهر عدم الانفساخ ويتفرق في الدوام مالا يتفرق في الابتداء فليتأمل . أقول : وقضية قوله الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد الانفساخ ، وقد يؤيد ما ذكره الشارح من أنه لو أبرأ من الثمن في مجلس العقد بطل الشراء لأنه يصير بيعاً بلا ثمن (قوله في الشق الأول) هو قوله ويباعان النخ وقوله والثاني هو قوله بل لو مات الأب النخ (قوله ثم ملك أمه الكافرة) فلا يقال حكم هذه علم من قوله أولاً وكانت كافرة النخ (قوله بخلافه في الأولى) مى قوله كما لو ملك كافر صغيراً (قوله والأصحاب) من تمة الرد على الأذرى (قوله لاستغنائه حينئذ) أى حين إذ ميز وإن لم يبلغ السبع (قوله قبل) أى قبل السبع (قوله ليس لذلك) أى نقص تمييزه بل لعدم حصة تصرفه فاحتاج لمن يقوم بأمره (قوله يعارضه ما بعده) أى من قوله حتى يبلغ (قوله والعقد صحيح) أى فيما لو ميز أو بلغ (قوله وأفنى الغزالي) ممتدداً بقوله بالمسافة) أى ولولغير النقلة (قوله أى مع الرق) والمراد سفر يحصل معه تضرر ولا يكتفى فرسخ حاجة فينبغى أن لا يمتنع ، ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ماقرر مسلم ، وأما قوله وبين زوجة حرة النخ بالسفر أيضاً فممنوع اه سم على حج (قوله وطرده ذلك في الزوجة) وكذا يحرم أن ينزع ولده من أمته ويدفعه لمربية أخرى اه سم على منهيح . وينبغى أن يحل ذلك إذا ترتب عليه ضررها أو لأحدهما (قوله بخلاف الأمة)

(قوله حيث لم يعتبر فيه التمييز) عبارة التحفة : ويفرق بين هذا والأمر بالصلاة بأنه لا يمتريه فيه التمييز قبل السبع بأن ذلك النخ (قوله إذ لا مانع من ذكر شيئين) وهما هنا الصغير والمجنون : يبنى حكمهما ، فكانه قال : حتى يميز كل من الصبي والمجنون ، وفي قول : في الصبي حتى يبلغ (قوله وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهر) يحتمل أن عدم الظهور راجع إلى تفرقة الغزالي بين الزوجة الحرة والأمة أى والظاهر أنهما سواء في التفريق

كذلك بالذبح لهما أو لأحدهما والمذبح الولد أو الأم مع استغنائه عنها ويكره حينئذ والإحرام ، ولا يصح التصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ، ولا يصح القول بأن يمه لمن يغلب على الظن أنه يلزمه كذبجه لأنه متى باع الولد قبل استغنائه وحده أو الأم كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد المحلور ، وشرط الذبح عليه غير صحيح فهو أولى بالبطلان لما في عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتأمل (وإذا فرق ببيع أو هبة) أو غيرهما مما مر تفصيله ، والأوجه ما جزم به الشيخ في شرح منجه من إلحاق الوقف بالعتق ، ولعله لم ينظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعة كما لو أجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالإعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر (بطلا في الأظهر) لانتهاء القدرة على التسليم شرعا ، والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الإضرار لا للخلل في البيع ، أما هو قبل سقيه اللبأ فباطل قطعا ، وتثنية الضمير مع العطف بأوصح كما أفاده الزركشي لأنها بين ضدين كما في - فآله أولى بهما - فاندفع قول من منع ذلك هنا (ولا يصح بيع العيوب) بفتح أوليه وهو الأصح ويضم فسكون ويقال له العريان يضم فسكون وهو عرب ، وأصله التقديم والتسليف ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله (بأن يشتري) سلمة (ويعطيه دراهم) مثلا وقد وقع الشرط في صلب العقد على أنه إنما أعطاها (لتكون من الثمن إن رضى السلمة وإلا فهبة)

أى فطوره فيها ظاهر (قوله وشرط الذبح) وهذا عمله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري أن البائع نذر ذبحه ولا فيصح ويكون ذلك افتداء ويجب على المشتري ذبحه فإن امتنع ذبحه القاضي وفرقه الذابح على القراء (قوله مما مر) أى في القول بعدم النسخ ولو قال من كان أولى (قوله من إلحاق الوقف) أى فيجوز (قوله ولعله لم ينظر الخ) ووجه عدم النظر إلى ذلك المحافظة على تحصیل القرية كالمعتق (قوله في استيفاء منضعة) أى من شغله الرقيق فيما استأجره له (قوله كما في فآله) تقدم للشارح أن المعطوف فعل مقدر : أى إن يكن غنيا أو يكن فقيرا فالضمير ليس للمتطافلين بل لمعولهما في التشبيه مسامحة (قوله وأصله التقديم والتسليف) عطف تفسير (قوله بأن يشتري سلمة) عبارة المصباح : السلمة خراج كهية الغدة تتحرك بالتحريك ، ثم قال : والسلمة البضاعة والجمع فيها

المذكور ، وهذا هو الذي جزم به شيخنا في الحاشية ، ويحتمل أنه راجع لأصل الطرد ، ثم اعلم أن هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة بين الحرية والأمة يخالفه ما في شرح الروض عنه. وعبارته : وألحق الغزالي في فتاويه التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع ونحوه وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها وإن كانت حرة انتهى . فمريض قوله وإن كانت حرة أن الحرية والأمة عنده سواء ، لكن عبارة كل من الشهاب حجج كأذرعى توافق ما نقله الشارح ، ويمكن ترجيع عبارة الشارح إلى عبارة شرح الروض بأن يقال معناها : وطرد الغزالي الحكم في الزوجة الحرية غير ظاهر بخلاف طرده في الزوجة الأمة فإنه ظاهر ، فالطرد في كليهما حينئذ منسوب للغزالي لكن هلما تأباه عبارة كل من الشهاب حجج والأذرعى فليراجع كلام الغزالي وليحذر معتمد الشارح في المسئلة . وفي حواشي التحفة للشهاب سم التصريح بأن طرد الغزالي حرمة التفريق بين الزوجة الحرية وولدها ممنوع ، وهو يوافق ما قدمناه من الاحتمال الثاني ، وكلنا ما ذكرناه أخرا في عبارة الشارح في ترجيحها لعبارة شرح الروض ولا يوافق الاحتمال الأول الذي جزم به الشيخ (قوله كما لو أجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق) أى للذي أجره (قوله ولا نظر لما يحصل من المستأجر) قال الشهاب سم : ولا يفتي ما فيه فإن استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر .

بالنصب ويجوز دفعه للنهي عنه لكن لإستاده ليس بمتمصل ، ولما فيه من شرطين مفصلين شرط الحية وشرط رد البيع بتقدير أن لا يرضى وتأخير المصنف. هذا. ومسئلة التفريق إلى هنا ، ولم يقدمهما في فصل المبتل لأن في ذلك فائدة ، وهي الإشارة إلى أن التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة ما غير ما ذكر في الفصلين فأخرهما لإفادة هذا ، ولو قدمهما لكان ذلك على أن هذا قدم لإجمالا في بيع وشرط ، والبيع ينقسم إلى الأحكام الخمسة فقد يجب كما لو تعين كمال اللأوى أو المقتلس أو لاضطرار المشتري والمالك لمجبر عليه وإلا فالواجب مطلق التملك ، وقد يندب كبيع بمحابة : أى مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثبت ، ويعمل عليه خبر « المغبون لا مأجور ولا محمود » وفي زمن نحو غلاء ، وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالحبل المخرجة من الربا ، وكبيع دور مكة وبيع المصحف لا شراؤه كما مر ، وكالبيع والشراء بمن أكثر ماله حرام ، ومخالفة الغزالي فيه في الإحياء شاذة كما في المجموع ، وكلذا سائر معاملته ، ويلحق بذلك الشراء مثلا من سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره ، ولا حرمة ولا بطلان إلا إن يقين في شيء بعينه موجبهما ، وإحرام مر أكثر مسائله والجايز ما بقي ، ولا ينافي الجواز عدله من فروض الكفايات إذ فرض الكتابة جائز الترك بالنسبة للإفراد .

فصل

في تفريق الصفة وتعددها وتفريقها : إما في الابتداء أو النوام

سلع مثل سلة وسدر ، والسلة الشجرة والجمع سلعات مثل سميدة ومبيدات اه . وهي تفيد أنها بالكسرة مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشجرة . وقال في القاموس : السلعة بالكسر المتاع وما تحويه جمعه كعنب وكالغدة في الجسد ويفتح ويحرك ، وكعنبه أو خراج أو عتق أو غدة فيها أو زيادة في البدن ، ثم قال : وبالفتح الشجرة كائنة ما كانت وتحرك أو التي تشق الجلد اه (قوله بالنصب) أى خبر ليكون (قوله وشرط رد المبيع) أى العقد (قوله كمال اللأوى) أى الممتنع من توفية الحق (قوله كبيع بمحابة) قد يقال المطلوب المحابة لا نفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهي مطلوبة كان مطلوبا . قال في المختار في المعتل : وحاشي في المبيع محابة اه (قوله كبيع العينة) وهو أن يشتري من شخص شيئا بثمن كثير مؤجل ثم يسترده البائع بثمن قليل حال . ثم رأيت في الملقمى في حواشي الجوامع عند قوله صلى الله عليه وسلم « إذا تبايعتم بالعينة الخ » مانصه : العينة بكسر العين المهمله وإسكان التحتية وبالنون هو أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بقدر يسير يبيى الكثير في دتمه ، أو يبيعه عينا بثمن يسير نقدا ويسلمها له ثم يشتريها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض الفئ الأول أولا اه (قوله ولا ينافي الجواز) أى جواز البيع .

(فصل) في تفريق الصفة

(قوله الصفة) أى العقد ، وسعى بذلك لأن أحدهم كان يضرب يده في يد صاحبه عند العقد . قال الشيخ عميرة : اعلم أن الصفة هي العقد ، فوجه التسمية في النوعين الأولين ظاهر وذلك لأن في كل منهما قولاً بأن الصفة تفريق ما اشتملت عليه فيصح في الصحيح ويبطل في غيره وأما الثالث فليس فيه إلا الصحة فيهما أو البطلان فيهما .

(فصل) في تفريق الصفة

أو في الأحكام، وسيأتي هكذا. وضابط الأول أن يشتمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فلذا (باع) في صفة متحدة (خلا وخرا) أو خزيرا وشاة (أو) (باع) عبده وحرا أو عبده وعبد غيره (أو) (باع) مشتركا بغير إذن الآخر) أي الشريك كما قال الشارح، وإنما قصر كلام المصنف عليه لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره. وقد يقال بصحة رجوعه لهما أيضا ليقيد الصحة فيهما بإذن الآخر، لكن محله إن فصل الثمن وحينئذ فقد تعدد العقد وذلك لا يضر في المفهوم، فإن لم يفصله لم يصح في شيء للجهل بما يختص كلا منهما عند العقد (صح في ملكه في الأظهر) وبطل في الآخر إعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين أم هذين الخليلين أم القنين أم الخلل والخمر والقرن والحمر، أما

قال الأسنوي: لكن لما كان في الحكم بالطلاق لأجل افتراقهما في الحكم قولان عبر عنهما بقول تفريق الصفة اهـ سم على منيج، وفيه أن ماذكره الأسنوي إنما ينتج على من جعل التفريق من حيث الخلاف المشتل على قولين أحدهما بالصحة، والآخر بالفساد. وأما على مثل هذه العبارة فقد يقال: لا يرد مثل ذلك لأن ما ذكره من الجمع بين الحلال والحرام يصدق عليه أن فيه تفريق الصفة إما بصحة أحد العقدين وبطلان الآخر، أو بالنظر لما يترتب على العقدين المشمولين للعقد الذي أتى به المتعاقدان من الأحكام المختلفة (قوله أو في الأحكام) أي بأن اختلفت، ولو عبر به كما فعل الشيخ كان أوضح لما عبر به المصنف بعد الإلهام إلا أن يقال: أشار به إلى أن الصفة تتفرق وإن اتفقا في الحكم كالشركة والقراض، ثم رأيت في نسخة أو في اختلاف، وعليها فلا يتوجه السؤال (قوله وضابط الأول) هو قوله أما في الابتداء (قوله أو باع مشتركا) شامل لما إذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروائي اهـ سم على حج. وظاهره سواء باع الكل أو البعض، وهو بعمومه مناف لما سبق للشارح بعد قول المصنف الخامس العلم من قوله وهل لو باع حصة فبان أكثر من حصته صح في حصته كما لو باع الدار كلها الخ حيث استقر في عدم الصحة، بخلاف ما لو باع الدار كلها في صورة الجهل، وقد يحمل ما هنا على ما تقدم من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا مخالفة بينهما، وعبارة سم في أثناء كلام طويل بعد نقله عبارة الروائي التي أحال عليها نصها: والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوما حال العقد وإلا لم يصح فيه البيع، وأما الآخر فيمكن العلم به ولو بعد ذلك، فالشرط فيه إمكان علمه ولو بعد فليتأمل اهـ (قوله وإنما قصر) أي الخلل (قوله عليه) أي الشريك (قوله لهما) أي العبدان (قوله للجهل) هذا المعنى موجود فيا إذا لم يأت مع أنه صح في أحدهما إلا أن يفرق بشدة الجهل إذا أذن لأنه حينئذ في ثنتين وهنا في واحد اهـ سم على منيج. وسيأتي الجواب عنه في قول الشارح لظهور الفرق إذ الجهل الخ (قوله والقرن) وبقي مما يقتضيه التعميم ما لو قال بعثك الخمرين أو الخمرين وأشار إلى الخلل، وعبر عنه بالخمر أو إلى الخمر وعبر عنه بالخل، وكذا في مسألة الحر والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور أو لا، وظاهر قول شيخنا الزايدى في حاشيته أن وصفه بغير صفته الصحة، وتوجه بأن العبرة بما في نفس الأمر وذكر المبتطل في اللفظ حيث خالفه ملغي، لكن يرد عليه ما مرّ بالهامش في الشرط الخامس عن سم على حج من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه لم يصح اهـ. إلا أن يقال: لما كان ما هنا كالجنس الواحد وإنما اختلفا بصيغة الحرية والرقية والخمر والخل مع اتحاد الأصل وهو

(قوله لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره) أي والمفهوم لا يصح فيها بإطلاقه بقرينة ما بعده (قوله وقد يقال بصحة رجوعه لهما) كذا في كثير من النسخ بضمير التثنية، ولعل الميم زائدة من الكتابة وهي ساقطة في بعض النسخ (قوله لكن محله) أي في الأولى

عكسه كبعثك الحر والعبد فباطل في الكل ، قاله الزركشي لأن العطف على الممتنع ممتنع ، ومن ثم لو قال نساء العالمين طرائق وأنت يازوجتي لم تطلق لمطلقها على من لم تطلق ، قال الوالد رحمه الله تعالى : وليس هذا القياس بصحيح وإنما قياسه أن يقول هذا الحر مبيع منك وعبدي فإنه لا يصح ، بخلاف المثال المذكور فإنه يصح في العبد إذ العامل في الأول عامل في الثاني ، وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فلنأى تطلق في هذه الحالة ، وما ذكره المصنف مثال وإلا فهو جار في الجمع بين كل ما يصح فيه العقد وما لا يصح ، لكن بشرط العلم في نحو المبيع ليأتى التوزيع الآتي فلو جهله أحدهما لم يصح فيها كما يأتي في بيع الأرض مع بلزها ، ويجرى تفريق الصفقة في غير البيع كإجارة ونحوها إلا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كتنكاح الأختين فلا يجري فيها اتفاقاً وإنما بطل في الجميع فيما لو أجر الراهن الموهون مدة تريد على محل الدين أو الناظر الوقت أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعار شيئاً ليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض ، وفيها إذا فاضل في الربوي كدبر بمدين منه أو زاب في خيار الشرط على ثلاثة أيام لما يأتي فيه

الإنسان والعصير نزلًا منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك ، أو يقال : إنه لما سمي الخلل والعبد بما لا يرد البيع على مسأله أصلاً جعل لغوا ، بخلاف القطن مثلاً إذا ساء بغير اسمه كالحرير أخرجه إلى ما يصلح أن يكون مورداً للبيع ، ولم يوجد ذلك المسمى في الخارج أبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه (قوله والخمر) ومثل ذلك ما لو ساء بغير اسمها (قوله فباطل) ضعيف (قوله وأنت يازوجتي) وكذا بدون أنت كما يقتضيه قوله بعد وإنما قياسه أن يقول هذا الخمر مبيع منك الخ (قوله بخلاف المثال المذكور) هو قوله كبعثك الحر والعبد (قوله وما ذكره المصنف) أى من الأمثل (قوله في نحو المبيع) هو بمعنى الباء والمراد بنحو المبيع ما انضم إليه من الحرام بشرط العلم به ليتأتى التوزيع (قوله ونحوها) أى من كل ما أورد فيه العقد على ما يصح وما لا يصح كأن أجر مشتركاً بينه وبين غيره بغير إذن الشريك أو أعار أو وهب مشتركاً بغير إذن الشريك فلا يتوهم أنه يفتى عن هذا ما يأتي في قول المصنف ولو جمع في صفقة الخ (قوله فلا يجري) أى التفريق فيبطل في كل منهما العقد إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى اه حج (قوله فيما لو أجر الراهن) أى ولو جاهلاً ومثله يقال في المستعير ، وينبغي أن محل البطلان في الرهن إذا أجره لغير المرتين فإن أجره له صح أو لغيره بإذنه صح أيضاً (قوله أكثر مما شرطه) أى ثم إن وضع المستأجر يده على العين المؤجرة لزمه أجره مثلها مدة استيلائه زادت على المسمى أم لا ، ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تدع ضرورة إلى ذلك ، فإن دعت جاز مخالفة شرط الواقف كما ذكره بقوله لغير الخ (قوله لغير ضرورة) سواء أكان الناظر عالماً أم جاهلاً خلافاً لأبي زرعة اه مؤلف . ونقله عنه سم على حج : أى وإنما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كأنهم لم يوجد من يستأجره بما يفي بعصارته إلا مدة تزيد على ما شرط الواقف ، أما إجارته مدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض إصلاح أهل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصّل من الأجرة لانتفاء الضرورة حال العقد والأمور المستقبلية لا يولع عليها ، ومن الضرورة ما لو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج إلى إعادته إلى إيجاره مدة وليس في الوقت ما يعمر به غير الغلة فإن ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم بلخرها للمارة

(قوله فبعثك الحر والعبد) أى أو الخمر والخل (قوله وما ذكره المصنف) أى من التثليل بالخل والخمر والعبد والحر الخ ، فهو غير قوله الآتي . ويجرى تفريق الصفقة في غير البيع كإجارة ونحوها الخ

أو في العرايا على القدر الجائر لوقوعه في العقد المنهي عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه ، وفيما لو كان بين اثنين أرض متناصفة فعين أحدهما منها قطعة محفوفة بجميعها وباعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها كما نقله الزركشي عن البغوي وأقوه ، لأنه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بمرور المشتري في حصته إلى أن يصل إلى المبيع اهـ . ويظهر حمله على ما إذا تبين الضرر طريقا ، وإلا فالأوجه خلافه فيمكنه من رفع ذلك بالشراء أو الاستئجار للممر أو القسمة فلم يتعين الإضرار ، ويؤيده ما مر في مبحث ما ينقص بقطعه ، ولا ينافيه ما مر من عدم صحة بيع مسكن بلا ممر مطلقا لشدة حاجته إلى الممر بخلاف ما هنا ، وخرج بقوله بغير إذن الآخر بيبه بإذنه فيصح جزما ، ولا يشك على ما ذكر في عبده وعبد غيره ولا على ما يأتي من أن الصحة في الحل "الحصة من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باع عبديهما بشمن واحد لم يصح للجهل بحصة كل عند العقد لأن التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا إذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد لظهور الفرق ، إذ الجهل هنا لا يرتب عليه محذور وهو التنازع لا إلى غاية لا تدفع الضرر بثبوت الخيار للمشتري بخلافه في تلك فإن صحته فيها يرتب عليها ذلك المحذور . لا يقال : قد لا يثبت الخيار للمشتري بسبب كونه عالما بالمفسد كما يأتي فلم يصح المبيع في الحل "حيث مع الجهل حالة العقد بحصته من الثمن ووقوع التنازع بينهما لا إلى غاية وانقطاعه بقول المقيمين جاز في الصورتين بلا فرق . لأننا نقول : الفرق بينهما أن إيراد العقد عليهما مع العلم بالحرام نادر فأعطوه حكم الغالب من عدم الصحة في الحرام إعطاء لكل منهما حكمه لا في ثبوت الخيار تغليظا عليه ، ولم يبالوا بتخلف علتهم فيه لنسوره ، والتعالميل إنما تناط بالأعم الأغلب ، وأوضح من ذلك أن يقال إن التنازع فيما نحن فيه يؤدي إلى الاختلاف في قدر الثمن وهو يرتفع بالتخالف المؤدى للفسخ وثم التنازع بين البائعين ولا تخالف فيه فيقوم ، ومقابل أظهر البطلان في الجميع تغليظا للحرام على الحلال . قال الربيع : وإليه رجح الشافعي آخره ورد باحتمال كونه آخرهما في الذكر لا في القنوى ، وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به ، أما إذا ذكره في مقام الاستنباط والرجوع ولم يصح بالرجوع عن الأول فلا ، والقولان بالأصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصبور والصحة

(قوله أو في العرايا) أي أو زاده الخ (قوله على القدر الجائر) أي وهو دون خمسة أوسق (قوله لوقوعه في العقد) يتأمل فقد توجد هذه العلة في صورة التفريق اهـ سم على حج . وقد يقال : مراده بالثمن عنه تأديته لعدم العلم بالمائلة عند إرادة التوزيع (قوله وهو لا يمكن التبعيض فيه) وإنما بطل في الزائد فقط في الزيادة في عقد المدة على أربعة أشهر أو عشر سنين تغليظا لحق النماء المحتاج إليه اهـ (قوله ويظهر حمله الخ) لا وجه لحمله على صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المحفوفة بملكه من سائر الجوانب وإمكان الشراء عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر إليه (قوله ويؤيده) أي الحمل ما مر أراد به ما لو باع ذراعا معينا من أرض فإنه يصح وإن تضيقت بالمرافق لإمكان التنازع برفع العلامة ، وقد يمنع التأنيد بما ذكر فإن الضرر يندفع فيه برفع العلامة مع بقاء الأرض على حالها من الشركة ولا كذلك هنا (قوله بيبه) أي المشترك دون العبدین (قوله قولهم لو باع) أي الوكيل وعبارة حج لو باع الخ (قوله ذلج المجلور) وهو التنازع لا إلى غاية (قوله فيما نحن فيه) هو قوله عبده وعبد غيره (قوله وثم)

(قوله فيمكنه من رفع ذلك بالشراء) تكفل الشيخ في حاشيته برده (قوله قولهم لو باع عبديهما بشمن الخ) أي بوكالة الشريك كما نبه عليه الشهاب سم ، وعبارة التحفة : لو باعا عبديهما بضمير التثنية وهي كذلك في بعض نسخ الشارح (قوله وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به الخ) انظر هذا مع

في الأولى دونها في الثانية ، وفي الثانية دونها في الثالثة ، وفي الثالثة دونها في الرابعة لما مر في التقدير في الأولين مع فرض تغيير الخلقة في الأولى ، ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه في الرابعة . وإذا صح في ملكه فقط (فيتحيز المشتري) فورا كما في المطلب لكونه خيار نقص (إن جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع كونه معنورا لجهله فهو كسب ظهر فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره (فإن أجاز) العقد أو كان عالما بالحرام عنده (فبحصته) أي المملوك (من المسمى باعتبار قيمتهما) لإيقاعهما الثمن في مقابلتهما جميعا فلم يجب في أحدهما إلا بقسطه ، فلو كان قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فحصته من المسمى خسون ومحل التسيط إذا كان الحرام مقصودا وإلا كالدلم فيظهر كما أفاده الشيخ تبعا للأسنوى أن الصحة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم في النكاح والخلع ، وهو مأخوذ من قولهم يوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما ويقدر الحر قنا والميتة مذكاة والخمر خلا لا عصيرا والخنزير عزرا بقدره كبرا وصغرا بالبرة لكن قالوا في الصداق : إنه يقدر

أي عديهما بشمن واحد (قوله في الأولى) أي من الأولين (قوله إن جهل ذلك) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لأنه لا يعلم إلا منه ، ولأن الأصل عدم الإقدام على ما علم فيه الفساد (قوله فإن أجاز العقد) أي أو قصر بعد علمه (قوله عنده) أي العقد (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولا بأربع نسوة لأن التقويم كالأولية وهي لا يكتفى فيها بالتساوي (قوله جميعا معا) أي في صفقة واحدة بلافصيل (قوله أن الصحة بكل الثمن) ممتد (قوله كما يقتضيه كلامهم) الخ والأوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا اهـ . مؤلف . ونقله سم على حج عنه وفي حاشيته شيخنا الزبائدي مانعه : نعم إن كان الحرام غير مقصود فالظاهر أنه لا خيار له لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير له على الهجعة اهـ . ونظر فيه سم رحمه الله حيث قال : وفي عدم ثبوت الخيار نظر للحقوق الضرر للمشتري ، وعبرة الشارح في شرحه على الهجعة عند قول المصنف وخيروا الخ : نعم إن كان الحرام غير مقصود انجبه عدم الخيار لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما مر اهـ . أقول : ويوجه ثبوت الخيار بلحوق الضرر للمشتري ثم رأيت في سم (قوله وهو مأخوذ من قولهم يوزع الخ) قد يمنع الأخذ من ذلك بأنه لو قيل بالصحة لوزع عليهما بعد فرض غير المقصود مالا كفرض الدم مغرة مثلا كما فرض الخنزير شاة (قوله والخمر خلا) قال في شرح الإرشاد : ولا ينافيه ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فإنهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فمولا باعتقادهما بخلافه هنا . فإن قلت : قضيت أن الماقدنين هنا لو كانا ذميي قوم عند من يرى له قيمة . قلت : يمكن أن يلتزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع يحتاج له لكونه يقصد فساد الموضع أكثر مما يحتاج للصداق إذ لا يفسد بفساده :

[فرع] سئل العلامة حجج رحمه الله تعالى عما لو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصح ؟ فأجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لأنه غير مأذون فيه ، ذكره في التبيان ، لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه وأن تفريق الصفقة يدخله وهو ظاهر اهـ بحروفه . أقول : القياس ما في التبيان من البطلان كما لو باع عبده وعبده غيره بإذنه فيبيع الوكيل لكتابه كبيع عبد نفسه وكتاب الموكل كبيع عبد غيره

ما في جمع الجوامع وشرحه فرما يكون بينهما مخالفة (قوله دونها في الرابعة لما مر) صوابه لما يأتي (قوله باعتبار قيمتهما) أي في متقويتين ، بخلاف مثليين بطل البيع في أحدهما والمشارك كما سيأتي التنبيه عليه في كلام الشارح

الحمر بالعصير ، ثم قالا : وينبغي أن يحسم فيه وجه أنه يقدر خلا ، هذا حاصل ما في المهمات من الاختلاف ، وقد تحمل بعضهم لنقض التناقض وأجروا ما في كل باب على ما فيه بما حاصله إنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لأن الكافر غير مقبول خبره : أى والبيع من شأنه أن يكون بين مسلمين يجهلون قيمة الحمر عند أهلها من الكفار ، ورجع إليه في الوصية لصحتها بالتجسس فلم يحتاج إليها إلا لبيان القسمة على عدد الرووس فهى تابعة ، وفي الصداق لعلهما بها إذ هما كافران (وفي قول بجميعه) لأن العقد لم يقع إلا على ما يحل بيده فكان الآخر كالملوم (ولا خيار للبائع) ولو جاهلا بالحال لتقصيره ببيعه مالا يحل وعثره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد : أى إيراد العقد عليه وحده (و) من ذلك (مالمو باع عبديه) مثلا (فتلف أحدهما) أو كان دارا فتلف سقفا (قبل قبضه) فينفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ، وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا الفصل متقوما حتى تعرف نسبة ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد . لكن الأرجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن في المثل : أى المتفق القيمة ، وفي العين المشتركة على الأجزاء . وفي المتقومات على الرووس باعتبار القيمة وإنما لم ينفسخ

بإذنه مع عبده ، وقد علمت بطلان بيع العبدتين فكذا بيع الكائنين في السؤال المذكور (قوله من الاختلاف) المتبادر مما ذكر أن المراد من الاختلاف هو تقدير الحمر خلا هنا وعصيرا في الصداق ، وهو خلاف ما يفهم من دفع التناقض الذى ذكره (قوله ورجع إليه) أى التقويم (قوله لتقصيره ببيعه) انظر لو كان البائع مغفورا كان ظنهما ملكه ، وقد يقال هو مقصر اه سم على منهج (قوله وفي المتقومات على الرووس) وكذا الملييات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها أخذا من قوله : أى المتفق القيمة .

(قوله جميعا معا) لا حاجة للجمع بينهما (قوله ورجع إليه في الوصية) لم يتقدم للوصية ذكر في تقرير التناقض (قوله فلم يحتاج إليها) يعنى القيمة المفهومة من التقويم (قوله لعلهما بها) أى القيمة كما هو ظاهر . لكن الذى مر في كلامه في تقرير التناقض أن الشيخين اعتبرا الحمر في الصداق عصيرا ولا ذكر للقيمة فيه . واعلم أن الشهاب حجج أشار في تحفته إلى أنه وقع في المسئلة تناقض للشيخين ، وذكر أنه بينه في شرح الإرشاد ولم يبينه في التحفة اكتفاء بما في شرح الإرشاد ، ثم ذكر ما تمحله بعضهم الذى ذكره الشارح ففهم الشارح أن التناقض الذى بينه الشهاب حجج في شرحه للإرشاد هو التناقض الذى في المهمات ففسه إليها ، ثم ذكر بعده هذا التحمل فلم يوافق على أن ما ذكره الشارح من أن ما ذكره هو حاصل ما في المهمات ممنوع ، بل حاصل ما فيها أن الرافى ذكر في باب الوصية أنه إذا خلف كلابا وأوصى بأحدها في كيفية اعتباره من الثلث ثلاثة أوجه ، أحصا أنه ينظر إلى عدد الرووس وتنفذ في واحد ، والثاني ينظر إلى القيمة ، والثالث تقوم منافعتها فلو لم يخلف إلا كلابا وطبل هو وزق خر تمين اعتبار القيمة ، وذكر في نكاح المشركات في الكلام على ما تستحقه المرأة إذا أصدقها زوجها المشرقة صداقا فاسد فقبضت بعضه ثم أسلمتا أنهما إن سميّا جنسا واحدا متعلدا كخنزيرين فهل يعتبر عددهما أو قيمتهما ؟ وجهان أحصهما الثانى ، وإن سميّا جنسين فأكبر وقبضت أحد الأجناس فهل ينظر إلى الأجناس فكل جنس فيما لو سميّا ثلاثة أجناس ثلث أم إلى الأعداد أم إلى القيمة ؟ ثلاثة أوجه أحصها الثالث ، وإذا قلنا به ففيه أوجه أحصها أنه تعتبر قيمتها عند أهلها . والثاني يقدر الحمر خلا إلى آخر ما ذكره . وقال في أوائل الصداق : ولو أصدقها خرا أو خنزيرا

(١) (قوله معا) هذه الكلمة المذكورة في الحاشيتين لم توجد بنسخ الشرح التى بأيدينا . اه مصححه .

في الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة فلم تنضر كما لا يضر سقوط بعضه لأرش العيب . والطريق الثاني أن يتخرج على القولين فيما لو باع ما يملكه وما لا يملكه تسوية بين الفساد المقرون بالعقد والفساد الطارئ قبل القبض ، وفي معنى صورة المصنف ماله باع عصيرا فصار بعضه خمرًا قبل قبضه ، قاله الداربي ، وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد بالعقد ، فقواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسرد الثمن ، بخلاف الأول فإن تلف بعض ما يقبل الأفراد بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن (بل يتخير) المشتري فوراً كما مر بين فسخ العقد والإجازة لتبعض الصفة عليه (فإن أجاز فبالحصة) كتظير مامر (قطعاً) كما في المحرر وفي الروضة كالشرح عن أبي إسحق طرد القولين فيه أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء . وقضية كلامه أنه لا خيار للبائع وهو كذلك كما في المجموع ووجهه أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتذر بتفريقه دواماً لأنه يفترض فيه ما لا يتغير في الابتداء ، بخلاف المثمن فإنه المقصود بالعقد فأثر تفريقه دواماً أيضاً . ثم شرع في القسم الثالث فقال (ولو جمع) العاقد أو العقد (في صفة) مختلفي الحكم كإجارة وبيع (كأجرتك داري شهراً وبعثتك ثوبي هذا بدينار ، ووجه اختلافهما

[فرع] باعه زوجي خفف مثلاً فتلف أحدهما قبل قبضه فهل يقوم الباقي على انفراد أو مضموماً بالتلف ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن التلف لم يقع باختيار البائع والمشتري متمكن بعد التلف من التنسخ باختيار يفرض أن الباقي كأن العقد متعلق به منفرداً فيقوم كذلك . ونقل بالدرس عن طيب ما يوافق ذلك من تفريقه منفرداً (قوله) كما لا يضر سقوط بعضه (أي بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قديم وتعلم الرد) (قوله) فصار بعضه خمرًا (أي ولم يتدخل ما إذا تحلل فلا انفساخ ويثبت للمشتري الخيار) (قوله) بخلاف الأول (قوله) فصار ما يفرد بالعقد (قوله) غير منظور إليه أصالة (يتأمل معنى الأصالة في الثمن سبباً إذا كان الثمن والمثمن تقديين أو عرضيين ، فإن الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والمثمن مقابله فما معنى كونه غير منظور إليه فيما لو قال بعتك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب ، اللهم إلا أن يقال : مراده بالأصالة ما هو الغالب من أن الثمن نقد والمثمن عرض ، والمقصود غالباً تحصيل العروض بالثمن للانتفاع بثوابها كلبس الثياب وأكل الطعام ، والثمن لا يقصد لذاته بل لقضاء الحوائج به ، وقد يقصد لذاته كأن يريد تحصيله لانتعاده حلياً أو إثناء للتداوي للشرب فيه أو ميلاً للاكتحال به إذا تبين طريقاً لجلاء غشائه (قوله) ولو جمع العاقد هو الأولى للمغايرة بين الفاعل ومحل الجمع ، بخلاف العقد فإن التقدير عليه ولو جمع عقد في عقد مختلفي الخ فيفتح الفاعل للجمع ومحلّه في أن كلا منهما عقد ، ثم رأيت حجج

أو ميتة ، فقولان أحدهما وجوب مهر المثل ، والثاني يرجع إلى بدل المسمى ، فعمل هذا بقدر الميتة مذكاة ، إلى أن قال : وأما الخمر فيقدر عصيراً ، ثم قال : وقد حكينا في نكاح المشركات وجهاً أنه يقدر خلاً وما يذكرها منك اختيار العصير والوجه التسوية له المقصود من المهمات . وبه يعلم ما في تلخيص الشارح له وما في قوله لكن قالوا في الصداق أنه يقدر الخمر بالعصير ، فإن الرافعي لم يذكر هذا إلا تقريباً على الضعيف كما عرفت (قوله) بعض ما يقبل (الإضافة) فيه بيانية ، لكن الأولى إسقاط لفظ بعض أو لفظ ما لما في الجمع بينهما من الإيهام ، وعبرة التحفة : فإن أفراد التالف بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن انتهت

اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) إجارة عين (وسلم) كأجرتك دأرى شهرا وبنتك صابغ قمح في ذمى سلما بكذا لاشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (صحا في الأظهر) كل منهما بنفسه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسلم فيه وأجرة الدار كما قال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الأجرة قيمة صحيح إذ هي في الحقيقة قيمة المنفعة، ووجه صحتهما أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما، ولا أثر لما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ الموجهين إلى التوزيع المستلزم للجهل عند العقد بما يخص كلا من العوض لأنه غير ضار كبيع ثوب وشقص صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكر، فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا لاختلافها، بل اختلافها فيما يرجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخولهما تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لأنه والثوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع، وما أورد عليه من بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما أكثر من الآخر فإنه من القاعدة مع اتحاد العقد ولهذا قال غنطلي الحكم ولم يقل كاصله وغيره عقدين مختلفي الحكم برد بأن الاختلاف هنا لما وقع في نفس العقد

صرح بذلك وأطال فيه فلا يرجع (قوله فيها غالبا) وقد لا يشترط كأن قدرت على المنفعة بمحل العمل (قوله وانفساخها) عطفت على اشتراط فهر توجيه ثان للاختلاف (قوله أو إجارة عين) لعله إنما قيد بالعين ليتأتى اختلاف الأحكام بينها وبين السلم في وجوب قبض عوضه دونها، وإلا قضية ما يأتي أن الحكم كذلك في إجارة الدمة والسلم على أنه لو أطلق فيها لصح ذلك، وكفى في الفرق أن السلم يعتبر القبض في جميع أنواعه، بخلاف الإجارة فإن الأجرة يشترط قبضها إذا ورد عقد الإجارة على ما في الدمة بخلاف ما لو ورد على العين (قوله بخلافها) أي الإجارة (قوله لأنه غير ضار) أي لا تغفراهم له في غير ذلك كسئلة الشقص المذكور (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر لما قد يعرض الخ (قوله مع عدم دخولهما) أي العيتين اللذين اختلفت أحكامهما (قوله وما أورد عليه) أي على قوله لأنه والثوب الخ (قوله بشرط الخيار في أحدهما) أي إذا كان معينا فيصح العقد فيها قطعا، لكن عبارة حجج : نعم أورد عليه بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الإيهام أكثر من الآخر فإنه يطل فيها مع أنه من القاعدة

(قوله اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به) لا يناسب قوله الآتي فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام مطلقا لاختلافها الخ (قوله ووجه صحتهما أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما) هذا موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء (قوله لاختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض. وما في قوله لما قد يعرض واقع على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام كما سيعلم من عبارته الآتية في تعليل مقابل الأظهر (قوله وما أورد عليه) أي على ما في الضابط من قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد (قوله بشرط الخيار في أحدهما) أي معينا حتى يكون من القاعدة ويصح البيع فيه على الأظهر، فهذا غير ما في التحفة من بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الإيهام حيث يطل العقد فيها لأن ذلك إنما أورد هذا على عبارة المتن فإنه يقتضي الصحة فيه، ومثل مسألة الشارح ما إذا شرط الخيار في أحد العبيدين دون الآخر. وحاصل إيراد الشارح أن المسئلة المذكورة أجري فيها الخلاف : أي أجراه القاضى الحسين مع عدم دخولها في الضابط السابق. وحاصل الجواب أنه إنما أجرى الخلاف فيها مع عدم دخولها في الضابط لقرابا من القاعدة بوقوع الاختلاف الموجب للفسخ الذى هو شرط الخيار في نفس العقد (قوله فإنه من القاعدة) أي من حيث جريان الخلاف فيه

كان أفضى إلى جريان الخلاف فيه فألحقناه بالقاعدة ، بخلافه في مسألة الشفص وتلكه بالشفعة بمزلة عقد آخر يقع بعد فلا يؤثر والتقييد بمختلئ الحكم لبيان عمل الخلاف ، فلو جمع بين متفقين كشركة وقراض كان خلط ألفين له بألف لغيره وشاركه على أحدهما وقارضه على الآخر فقبل صبح جزما لرجوعهما إلى الإذن في التصرف ، بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا كالبيع : أى الذى يشترط قبض العوضين فيه بدلالة ما بأتى والجمالة فلا يصح قطعاً لتعلق الجمع بينهما إذ الجمع بين جمالة لا يلزم وبمع في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام ، لأن العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه إلا بفرأغ العمل ، ومن جهة صرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها ، وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات كما علم ، ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة ، بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس ، كذا أفاده بعض المتأخرين ، ومقابل الأظهر بطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ ما يقتضى فسخ أحدهما فيحتاج إلى التوزيع ، ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور . وأجاب الأول بما مر في قولنا ولا أثر لما قد يعرض إلى آخره ، وشمل كلام المصنف مالمو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقايب وما لا يشترط كصاع برّ وثوب بصاع شعير كما في بيع وسلم (أو بيع ونكاح) واتحد المستحق فروجك ابني وبعتك عبداً بألف وهى في ولايته أو بعتك ثوبى وزوجتك أمتى (صبح النكاح) لانتفاء تأثيره بفساد الصداق بل

أى التى جرى في صحة البيع فيها القولان مع القطع بالصحة في مسألة العبدین (قوله لرجوعهما) أى العبدین (قوله قبض العوضين) بأن كان المعقود عليه ربوباً كما ذكره بعد بقوله ومن جهة الصرف (قوله وتنافى اللوازم) وهى فيها نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه في الآخر (قوله يقتضى تنافى الملزومات) أى مع الجواز والازم : أى فيحكم بطلان العقدین لتنافيها (قوله بخلاف الجمع بين البيع الخ) أى لما لا يشترط فيه قبض العوضين في المجلس أخذاً بما قدمه ، وظاهره ، وإن اشترط قبض أحدهما في المجلس كسلم وجمالة لكنه ليس مراداً لما تقدم في قوله ويقاس بذلك ، والفرق بين بيع ما لا يشترط قبض عوضه في المجلس حيث يصح مع الجمالة وبين ما يشترط فيه القبض حيث قلنا لا يصح مع الجمالة أن الجمالة لا يستحق قبض عوضه في المجلس والربويات يشترط فيها ذلك فكان عدم استحقاق قبض الجمل في الجمالة منافياً لاشتراط قبض الآخر في المجلس فإن بينهما غايبة البعد ، بخلاف ما لا يشترط قبض عوضه في المجلس فإنه حيث جاز معه تأخير القبض فيه عن المجلس لم يعد منافياً للجمالة ، هذا وقد استشكل سلم على منعه جواز الجمع بين بيع الأعيان والسلم في عقد ما نعه . أقول : انظر هذا أى هو أن المدار على منافاة الأحكام مع تنافى البيع والسلم باشتراط قبض رأس المال في السلم في المجلس دون البيع وهنا تنافى في الأحكام وقد صحوا كذا الإجارة والبيع تأمل (قوله كذا أفاده الخ) معتمد (قوله وشمل كلام المصنف)

(قوله لرجوعهما إلى الإذن في التصرف) هذا تعليل لأصل الصحة كما يعلم من كلام غيره ، والجواب تقدم في قول الشارح والتقييد بمختلئ الحكم لبيان عمل الخلاف . وأصل ذلك أن مسألة القراض والشركة المذكورة أوردتها بعضهم على عبارة المصنف حيث قيد بمختلئ الحكم فأجاب عنه الشارح بأن التقييد لبيان عمل الاختلاف : أى لا لاعتراز وأجاب الأذرعى عنها بأن المراد هنا العقود اللازمة ، قال : وأما الجائز فبأبها واسع (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً الخ) عبارة شرح الروض : ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدین جائزاً الخ (قوله كصاع برّ وثوب بصاع شعير) في شمول المتن لهذه مع ما مر من اعتبار عدم الدخول تحت عقد واحد نظر ظاهر ، ثم إنه يمكن

ولا بأكثر الشروط الفاسدة (وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما محبتها ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل . أما لو كان المستحق مخلفا كزوجه ابنتي وبعتك عيدي بكذا فلا يصح كل من البيع والصدقات ويصح النكاح بمهر المثل ، ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع ، وفي البيع والمسمى القولان . وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصص النكاح مهر المثل فأكثر ، فلو كان أقل وجب مهر المثل كما في المجموع مالم تأذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن) فمن ابتداء بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبعتك ذا بكذا وذا بكذا) وإن قبل المشتري ولم يفصل ، فلو قال بعتك عيدي بألف وجاريي بخمسة فقبل أحدهما بعينه لم يصح كما سيأتي في تعدد البائع والمشتري ، وما ذكره القاضي من الصحة فَرَعَه على مقابل الأصح إذ القبول غير مطابق للإيجاب والعدد ، والكثير في تعدد الصفقة بحسبه كالقليل . وما قيد به في الخادم من عدم طول الفصل فإن طال صحت فيه لم يطل بالنسبة إليه رد بأن المنجى إطلاقهم ، ولا يضر الطول لأنه فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه (وبتعدد البائع) كبعتك هذا بكذا فتعطي حصص كل حكمها . نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي جوابهما جميعا (و) كذا بتعدد بتعدد المشتري (كبعتكما هذا بكذا) (في الأظهر) قياسا على البائع . والثاني لأن المشتري يبني على الإيجاب السابق واقتصر عليهما لأن الأحكام فيهما وإلا فهي تتعدد بتعدد العاقد مطلقا ، ولو باعها عيده بألف فقبل أحدهما نصفه بخمسة أو باعها عيدا بألف فقبل نصف أحدهما بخمسة لم يصح كما جزم به ابن المقرئ تبعا لأصله والمجموع هنا وهو الأوجه ، إذ القبول هنا غير مطابق للإيجاب وإن كانت الصفقة متباعدة أخذنا مما مر في رد كلام القاضي فعلم أنه لو باع اثنتان من اثنتين كان بمنزلة أربع عقود . ومن فوائد التعدد جواز إفراد كل حصص بالرد كما يأتي وأنه لو بان نصيب أحدهما حراً مثلا صح في الباقي قطعا (ولو وكلاه أو وكلهما) فيه إعادة الضمير على معلوم غير مذکور ، وهو شائع في كلامهم (فالأصح اعتبار الوكيل) إذ أحكام العقد متعلقة به ، فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكيل واحد أو ما اشتراه وكيل اثنين أو وكيل واحد معا يجاز رد نصيب أحد الوكيلين

أى في الصحة (قوله أما لو كان) عتزز قوله واتحد المستحق الخ (قوله القولان) أرجحهما الصحة ، (قوله أن تكون حصص النكاح) أى الواقعة في العقد (قوله مطلقا) أى سواء أكان قدر مهر المثل أو أقل (قوله والعدد الكثير) أى في المبيع كان باعه عيدا وجارية ودارا مثلا (قوله لأنه فصل) أى فلا يضره ذلك وإن أمكن الاستثناء عنه كأن قال بعتك هذه الدار بما فيها من الرفوف والسلام والإيجانات المثبتة وغير ذلك مما يدخل في مسماها (قوله وكذا بتعدد المشتري) ظاهره سواء تقدم الإيجاب من البائع أو المشتري ، لكن قول الشارح لأن المشتري يبني على الإيجاب السابق يقتضي تخصيص الخلاف بما إذا تقدم الإيجاب من البائع فليراجع ، وعله حج بقوله إلا أن يفرق : أى بين القطع بتعددها بتعدد البائع دون المشتري بأن المبيع مقصود فنظروا كلهم إلى تعدد مالكة لوالثنتين تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدد مالكة ، وقوله فجاز أن لا الخ شامل لما إذا تقدم القبول أو تأخر (قوله واقتصر عليهما) أى البائع والمشتري (قوله أحدهما بخمسة) هذه علمت من قوله كبعتك هذا بكذا الخ ولعله ذكرها هنا مع ما قبلها لتوقع جملة ذلك في كلام ابن المقرئ (قوله في رد كلام القاضي) أى من قوله إذ القبول غير مطابق للإيجاب (قوله أو ما اشتراه وكيل اثنين) قال في الروض : فلو اشتري لرجلين لم يكن لأحدهما

على ما قدمه قريبا في تعليل الجمع بين الجمالة والصرف فتأمل (قوله فقبل أحدهما بعينه) أى أو مبهما بالأولى

في الثانية والرابعة دون أحد الموكلين في الأولى والثالثة . نعم العبرة في الرهن بالموكل لأن المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه ، ولأنه ليس عقد عهدة حتى ينظر فيه إلى المباشرة ، ومثله الشفعة إذ مدارها على اتحاد الملك وعدمه ، ومقابل الأصح اعتبار الموكل لأن الملك له ، وسكتا عما كما لو باع الحاكم أو الولي أو الوصي أو التيم على المجهورين شيئا صفقة واحدة ، والظاهر أنه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه

الرد بالعيب كما لو اشترى ومات عن ابنتين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ، ولو اشترى به رد عقد أحدهما ، ولو باع لهما : أى وكالة لم يرد نصيب أحدهما أو باع له وحيد لا يرد فلكل الأرض ولو لم يأس من رد صاحبه : أى اظهر تعلل الرد سم على حج (قوله ومثله الشفعة) فلو وكل واحد اثنين في شراء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظرا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل انتهى شيخنا الزيادي (قوله والظاهر أنه كالوكيل) قال سم على حج : ينبغي أن يكون الولي كالوكيل ، ويدل عليه التعليل ، فلو باع ولي لمولين أو وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتتحد في الأول فليتأمل ، فلامشترى في الثاني رد حصة أحد الوليين ، وقد يتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة ويدفعه أنه بمنزلة عقدين ، فهو كما لو باع أحد الوليين المستقلين مثلا عينا والآخر أخرى للمشتري رد إحدهما دون الأخرى وإن كان خلاف مصلحة الولي فليتأمل (قوله لا المبيع عليه) أى الشخص الذى تصرف عليه القاضى بالمبيع ولو قال عنه كان أولى لأنه نائب عنه في التصرف شرعا

(قوله ومقابل الأصح اعتبار الموكل) لعله إنما اقتصر عليه لأنه الصحيح وقاب اصطلاح المصنف من أن مقابل الأصح هو الصحيح ، وإلا فقابل الأصح أربعة أوجه في الروضة وغيرها .

انتهى الجزء الثالث ، ويليه الجزء الرابع ، وأوله :

باب الخيار

فهرس

الجزء الثالث

من نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيا

مصحفة	مصحفة
باب زكاة الحيوان ٤٤	٣ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
فصل في بيان كيفية الإخراج لما مر وبعض شروط الزكاة ٥٥	١٠ لا يدفن اثنان في قبر إلا لضرورة
لو اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل واحد بشروط ٥٩	١٢ كيفية زيارة الميت
باب زكاة النبات ٦٩	١٣ التعزية سنة وبيانها
يسن خرس اثر إذا بدا صلاحه على مالكة ٨٠	١٥ يجوز البكاء على الميت قبل الموت وبعده
شروط الخارص ٨١	١٦ يحرم النوح والجزع بضرب الصدر ونحوه
باب زكاة النقد ٨٣	١٧ مسائل متوارة تتعلق بالميت
يحرم على الرجل حلّ الذهب إلا الأنف والأظلمة والسن ٩٠	٢٥ تجوز الصلاة على الميت في المسجد
ليس للمرأة حلية آلة الحرب بذهب أو فضة ٩٤	٣٠ يكره الميت بالمقبرة
الأصح جواز تحطية المصحف بفضة للرجل وللمرأة بذهب ٩٥	٣١ الدفن في غير الليل ووقت الكرامة أفضل
شروط زكاة النقد ٩٦	٣٢ يكره تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ٩٦	٣٦ حكم زيارة النساء للقبور
فصل في أحكام زكاة التجارة ١٠١	٣٧ يحرم نقل الميت إلى بلد آخر إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس
باب زكاة القطر ١٠٩	٣٩ نبش الميت بعد دفنه للنقل وغيره حرام إلا لضرورة
يحرم تأخير زكاة القطر عن يوم القطر من غير عذر ١١١	٤٢ يسّ لجيران أهل الميت تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم
	٤٣ كتاب الزكاة

مصحفة	مصحفة
١١٦ من لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته	٢٥٠ يشترط في وجوب نسك المرأة أن يخرج معها
١١٩ الأصح أن من أيسر ببعض صناع يلزمه	زوج أو محرم أو نسوة تقات
١٢٣ لو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تغير	٢٥٣ الكلام على الاستطاعة بالغير
١٢٥ باب من تلزمه الزكاة	٢٥٥ باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا
١٣٥ فصل في أداء الزكاة	٢٦٤ باب الإحرام
١٤٠ فصل في تعجيل الزكاة ، وما يذكر معه	٢٦٨ فصل في ركن الإحرام وما يطلب للمحرم من
١٤٨ كتاب الصيام	الأمر الآتية
١٥٥ إذا روى الهلال يبذل لزم حكمه البلد القريب	٢٧٥ باب دخول المحرم مكة وما يتعلق به
دون البعيد في الأصح	٢٧٨ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات ومن
١٥٨ فصل في أركان الصوم	٢٩١ فصل فيما يتم به الطواف وبيان كيفية السعي
١٦٤ فصل في شروط الصوم	٢٩٤ فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه
١٧٦ فصل في شروط صحة الصوم من حيث الفاعل	٣٠٠ فصل في البيت بالزدلفة والدفع منها وما
والوقت	يذكر معها
١٨٤ فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما	٣٠٩ فصل في الميت بمنى ليالى أيام التشريق الثلاثة
يباح ترك صومه	وفيها يذكر معه
١٨٩ فصل في فدية الصوم الواجب	٣٢١ فصل في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه
١٩٧ مصرف الفدية الفقراء والمساكين	أدائها مع ما يتعلق بذلك
١٩٩ فصل في موجب كفارة الصوم	٣٢٩ باب محرمات الإحرام
٢٠٥ باب صوم التطوع	٣٥٣ ما يحل من شجر المحرم وما يحرم
٢١٣ كتاب الاعتكاف	٣٦٢ باب الإحصار والقوات
٢٢٣ شروط المعتكف	٣٧٢ كتاب البيع
٢٢٦ فصل في حكم الاعتكاف المتناول	٣٧٤ شروط البيع التي لا بد منها
٢٣٣ كتاب الحج	٣٧٨ ينقذ البيع بالكناية مع التنية
٢٣٦ شروط صحة الحج والعمرة	٣٨٥ شروط العاقد بائنا أو مشتربا
٢٤١ شروط وجوب الحج والعمرة	٣٨٨ لا يصح شراء الكافر المصحف ولا المسلم
٢٤٧ الأظهر وجوب ركوب البحر إن غلبت	٣٩١ شروط المبيع
السلامة	٣٩٨ من شروط المبيع إمكان تسليمه بأكبر مشقة
	٤٠١ لا يصح بيع الموهون ولا الخاني المتعلق بريقته مال

مصحفة	مصحفة
٤٤٥ باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها	٤٠٢ من شروط المبيع الملك لمن له العقد
٤٥٢ الصور المستثناة من النهى عن بيع وشرط	٤٠٤ لو باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا صح
٤٥٦ لو باع عبدا بشرط إعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط	البيع
٤٦٣ فصل في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضى	٤٠٥ من شروط المبيع العلم به عينا وقدرا وصفة
التهى فسادها	٤١٣ يصح بيع الصبرة المجهولة الصيغتان كل صاع
٤٧١ يحرم بيع نحو الرطب والعنب لعاصر الخمر	بلرهم
٤٧٦ لا يصح بيع العربون	٤١٥ الأظهر أنه لا يصح بيع الغائب
٤٧٧ فصل في طريق الصفقة	٤١٧ تكن رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه
	٤٢٣ باب الربا
	٤٣٢ المماثلة تعتبر في المكيل كيلا وفي الموزون وزنا

